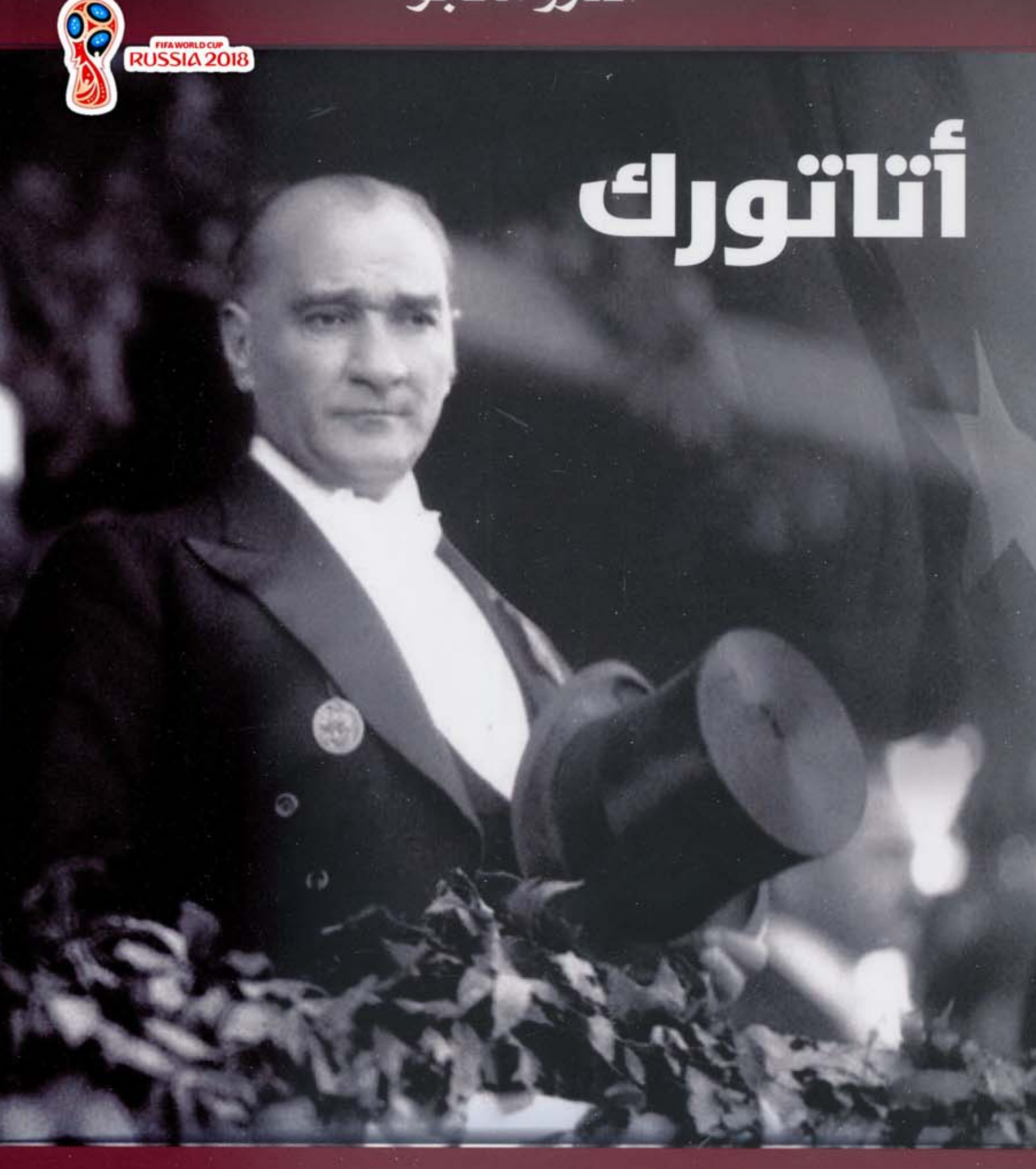
أندرو مانجو

أتاتورك



السيرة الذاتية لمؤسّس تركيا الحديثة

ترجمة: عمر سعيد الأيوبي

أندرو مانجو

أتاتورك

السيرة الذاتية لمؤسّس تركيا الحديثة

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي

بيانات الفهرسة أثناء النشر

DR592.K4 M36125 2018

Mango, Andrew, 1926- 2014

أتاتورك : السيرة الذاتية لمؤسّس تركيا الحديثة / تأليف أندرو مانجو ؛ ترجمة عمر سعيد الأيوبي. - ط. 1. - أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2018.

693 ص. ؛ 17 × 24 سم.

ترجمة كتاب: Atatürk

تدمك: 978-9948-39-373-3

1- Atatürk, Mustafa Kemal, (1881- 1938) . 2- تركيا- رؤساء الجمهورية- سيرة.

أ- أيوبي، عمر سعيد. ب- العنوان.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:

Andrew Mango

Atatürk

© Andrew Mango 1999

First published in 1999

by John Murray (Publishers) Ltd



www.kalima.ae

ص.ب: 94000 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، Info@kalima.ae هاتف: 579 5995 2 971+





أتاتورك

السيرة الذاتية لمؤسّس تركيا الحديثة

المحتويات

القسم الثالث: إرادة الأمّة

القسم الرابع: الجمهورية والإصلاحات

القسم الخامس: حاكم لا نظير له

الصور

19. مع عصمت (إينونو)، 1921.
20. قادة قوميون في حرب الاستقلال.
21. مع رفعت (بَله)، 1921.
22. إزمير بعد الحريق، سبتمبر 1922.
23. مبنى الجمعية الأول، أنقرة، 1921.
24. نُصب النصر، أنقرة، 1929.
25. مع لطيفة في مرسين، 1923.
26. مخاطباً الجماهير، بورصة، 1924.
27. في مزرعته النموذجية، خارج أنقرة.
28. مقدّماً القبّعة في قسطمونو، 1925.
29. مع «الأشخاص المعتادين» على البوسفور، 1927.
30. يرقص مع العروس، 1929.
31. مع ابنته بالتبنّي عفّت إينان وعصمت إينونو، 1935.
32. مع ابنته بالتبنّي صبيحة غوكتشن وجلال بايار.
33. مع شاه إيران وتوفيق رُشدو (آراس).
34. مع إدوارد الثامن والسيّدة واليس سمبسون.
35. يسبح على شاطئ فلوريا، 1935.
36. مع ابنته الصغرى بالتبنّي أولكو، اسطنبول، 1938.

يتقدّم المؤلّف والناشر بالشكر لوزارة الثقافة التركية لسماحها بإعادة إنتاج كل الصور المدرجة هنا، باستثناء الأرقام 9—12 و16.

تمهيد

يعدّ مصطفى كمال أتاتورك واحداً من أهمّ رجال الدولة في القرن العشرين. فقد أنشأ الجمهورية التركية وحدّد ملامحها، وهي أقوى دولة اليوم بين البحر الأدرياتيكي والصين في حزام الأراضي الأوراسية الواسع جنوب روسيا وشمال شبه القارّة الهندية. وأثّر في تاريخ البلدان المجاورة لبلده. وأرشد الشعوب التي يحكمها الأجانب إلى طريقة لتحقيق الاستقلال الوطني وإقامة وئام مع سائر بلدان العالم.

يُعرف أتاتورك اليوم عادة بأنه داعية تحديث وتغريب راديكالي. وذلك وصف صحيح لكنه غير كافٍ. فقد استورد الممارسات الغربية لوضع بلده على قدم المساواة مع أغنى البلدان في العالم، التي يوجد معظمها في الغرب. لكن هدفه لم يكن التقليد بل المشاركة في حضارة عالمية رأى، أسوة بمفكّري عصر الأنوار الأوروبي، أنها تمثّل مسيرة الإنسانية إلى الأمام، بصرف النظر عن الدين والانقسامات التي يُحدثها. واعتقد أن على كل أمّة أن تخوض نضالها للوصول إلى استقلالها الحقيقي باسم مُثُل تقدّم علمانية شاملة يشترك فيها الجميع، وبالتالي لا تترك مجالاً للعداوة تجاه الأمم الأكثر تقدّماً. وكان مناهضاً للإمبريالية بقدر ما تدعو مُثُله إلى رابطة عالمية للشعوب المتحضّرة. وفوق ذلك كان بانياً، أعظم بناة الأمم في الأزمنة الحديثة.

كانت رؤية أتاتورك تفاؤلية وإنسانية، وغالباً ما قصّرت ممارسته عن بلوغها. كما أن فكره تلوّث بعقائد التفوّق الإثني والعرقي السائدة في الغرب المعاصر، لا سيما في أواخر حياته. وكان لأتاتورك العديد من المعارضين في تركيا، ولا يزال. فقد رأى المسلمون التقليديون في مُثُله الداعية إلى التقدّم العلماني طغياناً وثنيّاً، واعتقدوا أنه مقلّد للكفّار. ورأى آخرون أنه مجرّد ديكتاتور يفتقر إلى المبادئ.

وكان للقوميين في البلدان المجاورة أمور أخرى يحتجّون عليها. فقد هزم اليونانيين؛ وقهر جنرالاته الأرمن؛ ورأى أن ليس هناك أمل في العرب، بينما ضمّ إلى بلده منطقة يقول العرب السوريون إنها تعود إليهم. ويحمّله القوميون الأكراد المسؤولية عن سياسة استيعاب الأكراد ضمن الأمة التركية. ويوجد كل هؤلاء القوميين المناهضين للأتراك بين من يذمّون أتاتورك. وكان للماركسيين الأتراك وغير الأتراك تحفّظاتهم النقدية، لكن لم تعد لهم أهمّية تذكر.

إن الخلاف المحيط بأتاتورك يعمل لمصلحة كاتب السيرة والمؤرّخ، لأنه لا يطرح مقولات جديدة فحسب، وإنما مصادر جديدة للمعلومات أيضاً. وفي تركيا، حيث يتسم النقاش بحيوية شديدة، تنتشر الكتب الجديدة عن أتاتورك وتتكاثر. وقد ظهر المجلّد الأول من مجموعة كتابات أتاتورك وإصدار جديد من رسائله الخاصة عندما أوشكت مخطوطة هذا الكتاب على الاكتمال. وكذا صدر دحض شامل للنقد الذي يوجّهه الخصوم الإسلاميون لأتاتورك. لكن كان قد تراكم ما يكفي من الموادّ الجديدة لتسويغ صدور سيرة جديدة، حتى قبل صدور تلك الأعمال الأخيرة. وكل هذه الموادّ تقريباً باللغة التركية. وتتكوّن من مذكّرات معاصري أتاتورك ويوميّاتهم، ومقتطفات من دفاتر ملاحظاته ومحفوظاته، وتواريخ الجمهورية، وروايات عن أحداث محدّدة، إلخ. ومعلومات هذه الكتب متاحة للعموم، على الرغم من أن العديد من تلك المنشورات نافدة، ومن الصعب اقتفاء أثر منشورات أخرى. تستند هذه السيرة الجديدة إلى حدّ كبير إلى المصادر التركية المنشورة، التي لم يدقّق فيها ولم تقارن وتقابل في ما بينها بالقدر الكافي حتى الآن.

أقدّم اعتذاري للقرّاء غير الأتراك عن قلّة الكتب بالإنجليزية واللغات الأوروبية في السيرة التي أكتبها. ويرجع ذلك إلى أن مصطفى كمال أتاتورك كان مجهولاً إلى حدّ كبير في الغرب حتى سنة 1919 عندما تولّى قيادة الحركة القومية التركية. والتقى به الأجانب في وقت لاحق لأغراض رسمية، لكن لم يحظ أي منهم بفرصة الاقتراب منه. ولذلك اعتمد العلماء الغربيون الذين كتبوا عنه على المصادر التركية، مثلما فعلت أنا، وقد اقتبستُ عن هؤلاء مباشرة على الأغلب.

ولأنني اعتمدت على الموادّ التركية، ولأن أتاتورك شخصية برزت في التاريخ التركي في المقام الأول وفي التاريخ العالمي في المقام الثاني، فقد رُسمت أسماء الأعلام بالتهجئة الصوتية التركية الحديثة. ومن الاستثناءات رسم اسطنبول، إذ سيبدو وضع نقطة فوق حرف I الكبير كما تقتضي التهجئة التركية تنطّعاً[1]؛ ومع ذلك فإنني احتفظت بالنقطة في كل أسماء الأماكن الأخرى، مثل إزمير (سميرنا)، وإزميد (نيقوديميا)، وإزنيق (نيقيا)، إلخ. ومن المتعذّر تحقيق الاتساق الكامل:

(1) كل ما يلي إلى نهاية الفقرة متصل بالكتابة بالحروف اللاتينية، وتقتضي ضرورة الترجمة إثباته رغم ذلك - المترجم.

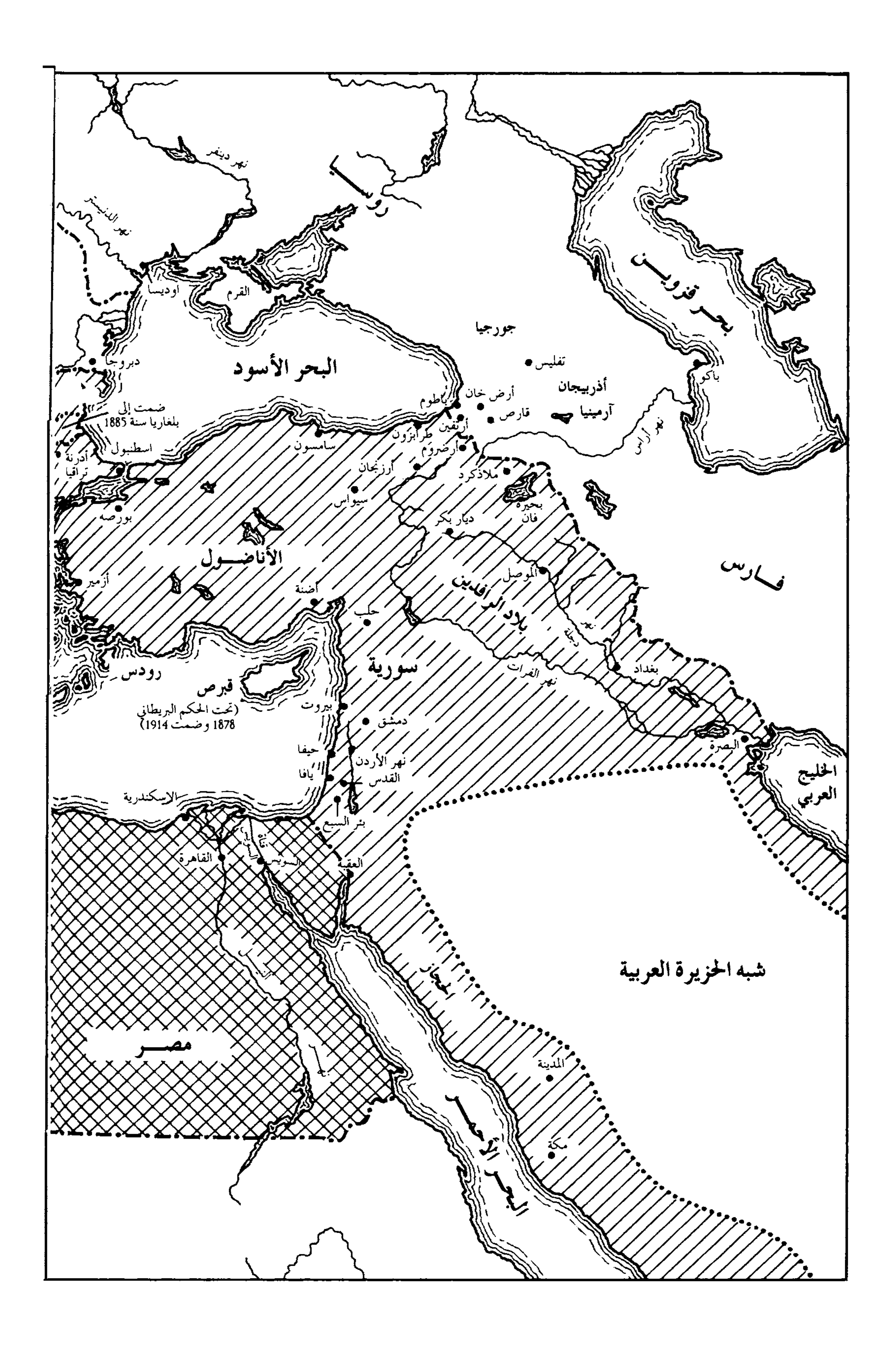
أولاً لأن التهجئة التركية الحديثة لم تحققها، وثانياً لأن بعض الأتراك الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب يهجئون أسماءهم وفقاً لأعراف مختلفة. وفي بعض المناسبات حدّثتُ تهجئتهم، فغيّرتُ مثلاً تهجئة خالدة أديب من Khalide Edibe إلى Halide Edip. وكتبتُ أسماء بعض الأماكن التي كانت تحت الحكم العثماني ذات يوم بالتهجئة التركية الحديثة، يليها اسمها الحالي بين قوسين، مثل يانيا (إيوانينا، ولاحقاً يانينا في منطقة إبيروس اليونانية). واستخدمت التهجئة الإنجليزية التقليدية لأماكن أخرى: سلانيك (Salonica)، وحلب (Aleppo)، وبغداد (Baghdad)، ومكّة (Mecca)، إلخ. أما أسماء العائلات، فأدخلت إلى تركيا بموجب القانون في سنة 1934. لذا، في الفترات التي سبقت ذلك التاريخ، أعطي للأتراك الذين تورِد هذه السيرة ذكرهم أسماءهم الأولى، تليها أسماء العائلات التي اعتمدوها لاحقاً بين قوسين، مثل علي فؤاد (جَبسوي)، وفالح رفقي (أطاي)، إلخ. أما بشأن أتاتورك نفسه، فإنني أبعد ما يكون عن الاتساق. وعلى العموم، أدعوه مصطفى ثم مصطفى كمال قبل سنة 1934، لكن لقب أتاتورك يرد بين الحين والآخر قبل أن يعتمده رسمياً في سنة 1934.

كتبتُ هذه السيرة في لندن، مستعيناً بالدرجة الأولى بالكتب التي اجتهد في جمعها لي أحمد يوكسل من مكتبة صنعت كِتابفي، أمير بائعي الكتب القديمة في أنقرة. وما كان في وسعي أن أنجزها لولا مساعدته. وفي أثناء تقدّم العمل، ناقشته مع العديد من الأصدقاء في زياراتي المتكرّرة إلى تركيا. وأنا شاكر لهم جميعاً، وأخصّ بالذكر سنا أكشين، ود. شاهين أبلاي (الذي نبّهني إلى بعض الموادّ المثيرة للاهتمام في الصحافة الأمريكية)، وشاكر إكزاجيباشي (الذي أرسل لي نسخة مصوّرة لمقالة منشورة في مجلة «القوقاز» *The Caucasus* الأمريكية)، والأستاذ سليم إلكين (الذي استمرّ في تزويدي بقصاصات من الصحافة التركية وموادّ أخرى عن أتاتورك)، وإلتمور كيلِتش (الذي كان والده من أوثق أصدقاء أتاتورك)، والأستاذ أمري كونغر (الذي أعطاني ألبومات الصور الفوتوغرافية التي نشرتها وزارة الثقافة التركية، والتي كان وكيلها الدائم)، والأستاذ عزمي سوسلو (رئيس مركز أتاتورك للبحوث في أنقرة)، والأستاذ ماتا تونكاي. وأنا مدين بالشكر المزدوج لصديقي الأستاذ متين أند، لاستضافتي في أثناء زياراتي إلى تركيا وتشجيعه لي ونصحه طوال الوقت. كما أشكر لصديقيّ كنان وبيتر ريفز لقراءتهما مسوّدتين لفصلين وتقديم ملاحظاتهما عليهما في أثناء زياراتي إلى اسطنبول وبوضروم. وأنا ممتنّ لقسم التاريخ العسكري في هيئة الأركان العامة التركية لتنظيم رحلة لي ومرافقتي إلى ميادين معارك حرب الاستقلال التركية في الأناضول.

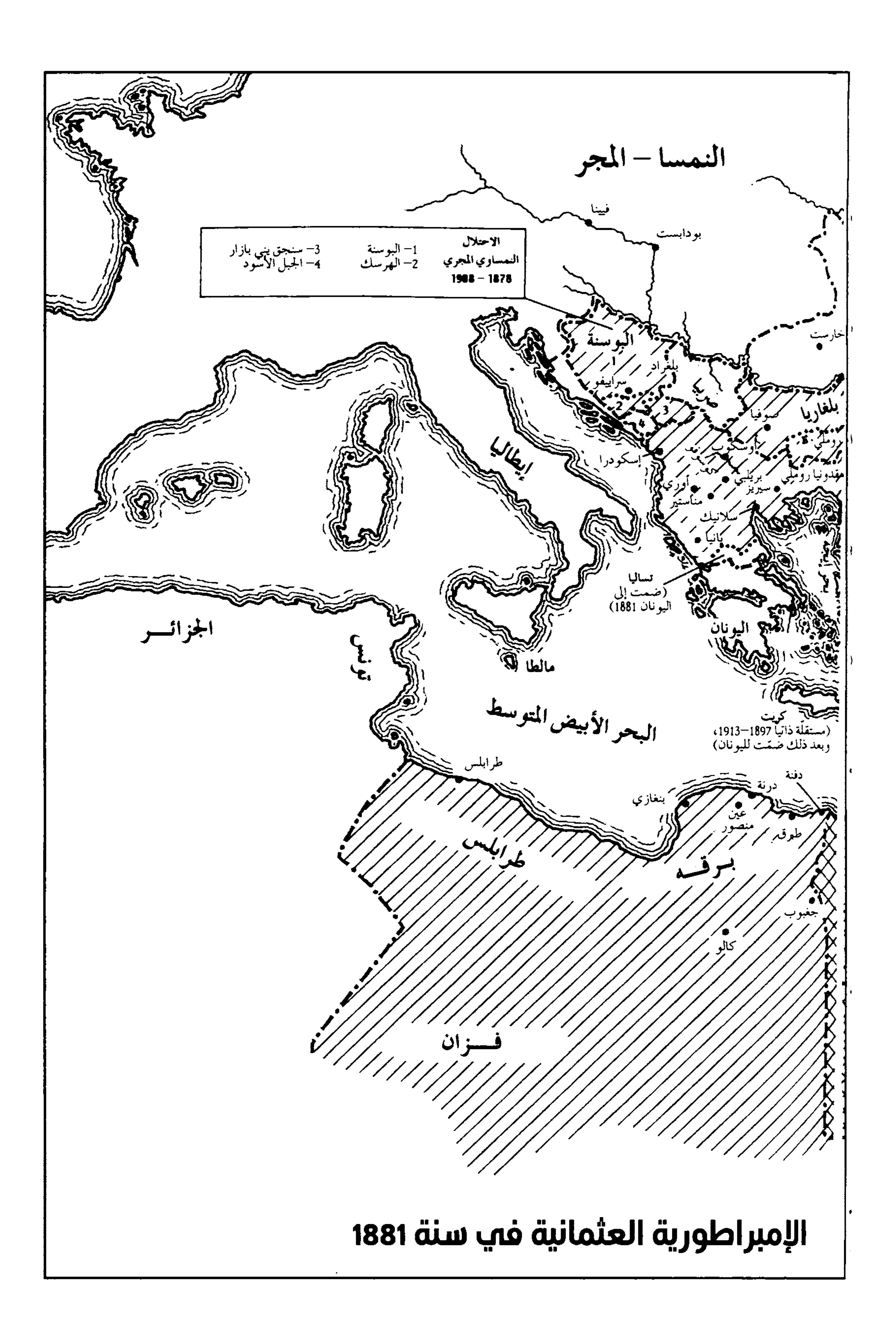
في إنجلترا، تلقّيت المساعدة والتشجيع من أصدقائي وزملائي الأستاذ جيوفري لويس، الذي قرأ المخطوطة الكاملة، وقدّم اقتراحات قيّمة وشدّ من أزري عندما كنت في أشدّ الحاجة إلى

ذلك. وتلقّيت نقداً مفيداً من د. جورج هاريس في واشنطن. وقد عانت كارولين نوكس، المحرّرة المسعفة والمتحمّسة في دار جون موراي، طويلاً في تحرير الكتاب. واستفدت في تحسين أسلوبي من ملاحظات زوجتي ماري، وساعدني صبرها في عملي. أما أخطائي فإنني أتحمّل المسؤولية عنها بمفردي، وأعوّل على قرّائي لإرشادي إليها.

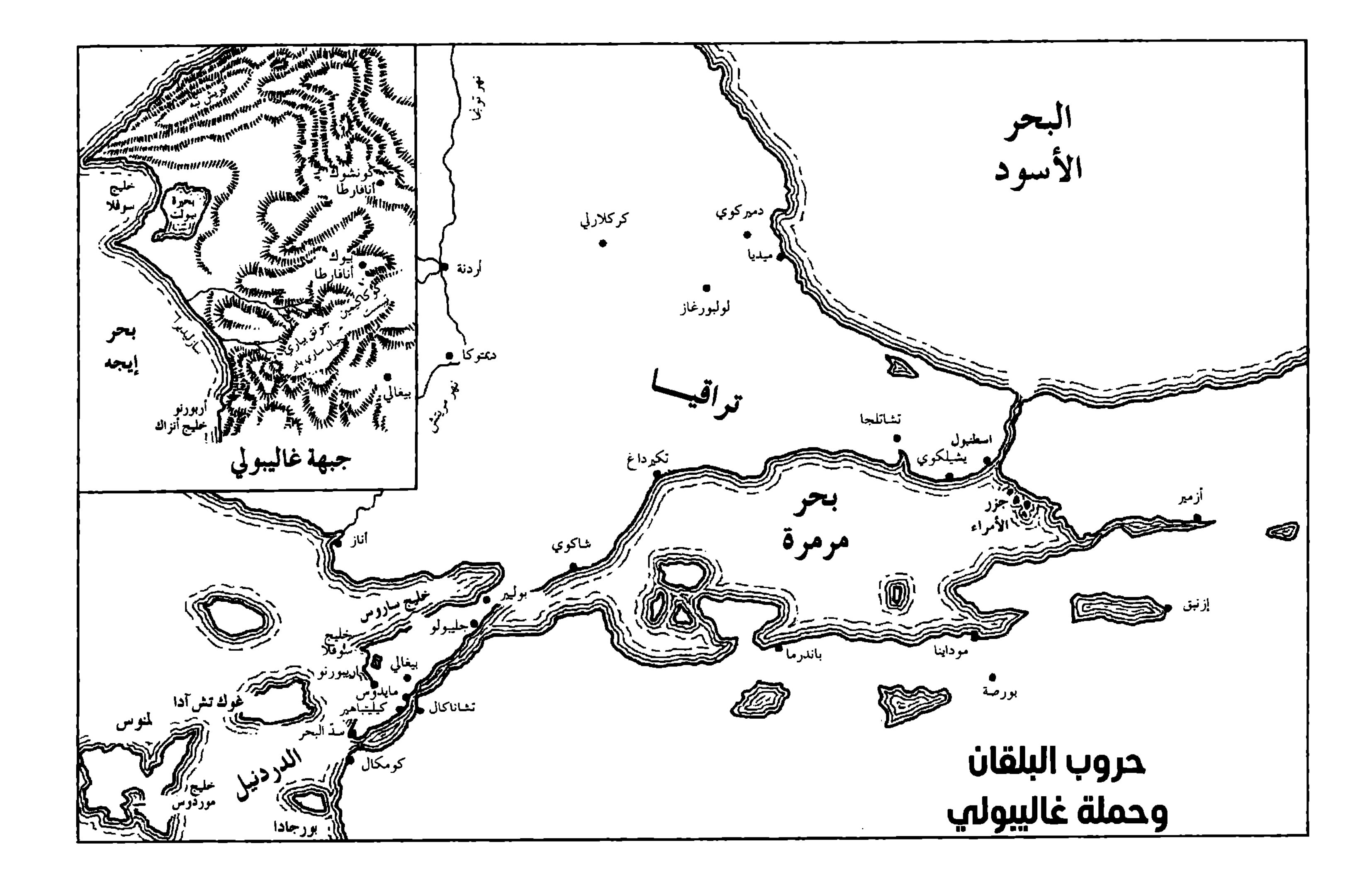
الخرائط

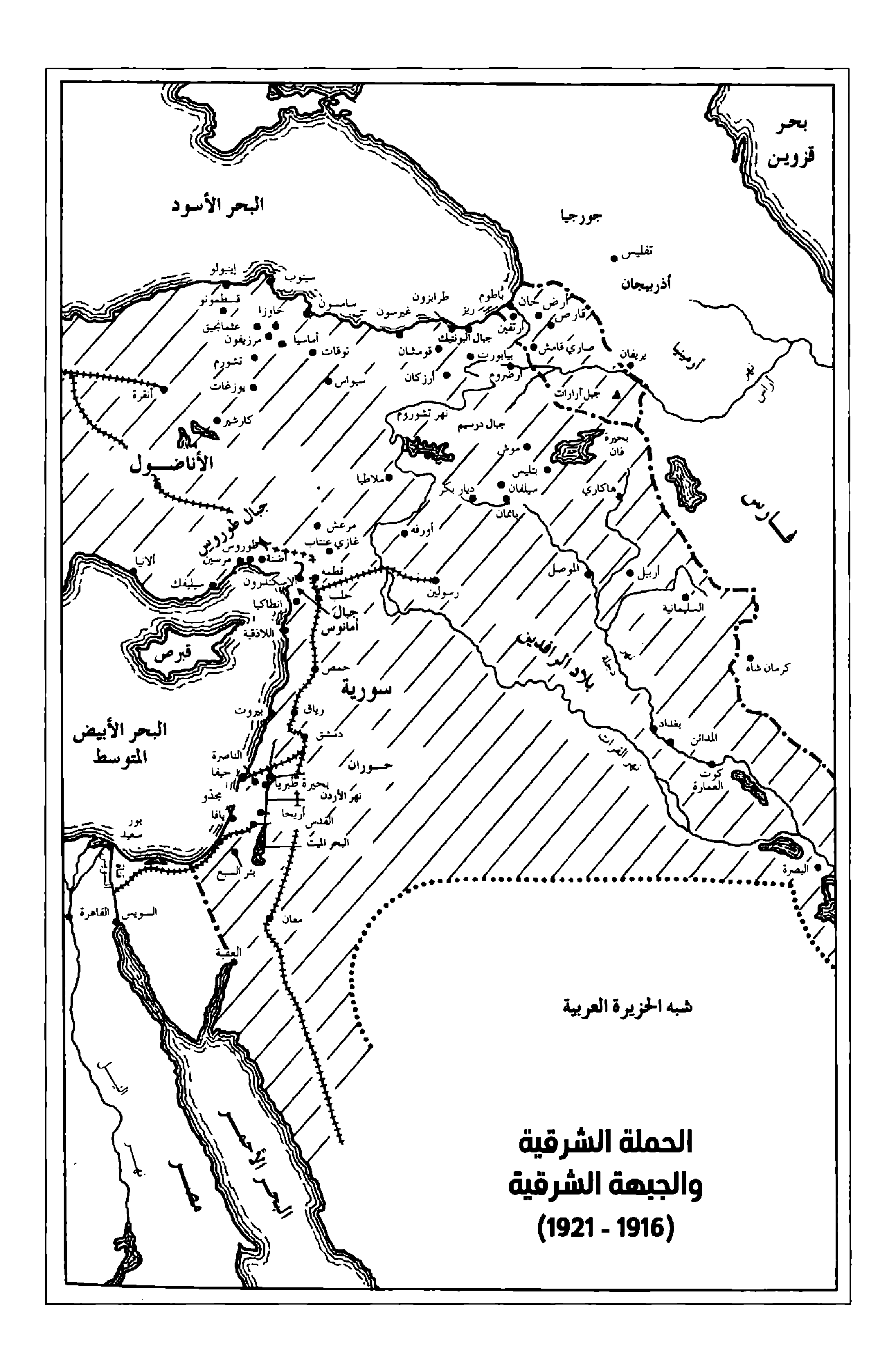


روسيا
نهر دينفر
نهر الدنيستر
اوديسا
القرم
البحر الأسود
دبروجا
ضمت إلى
بلغاريا سنة 1885
اسطنبول
أدرنة
تراقيا
بورصه
سامسون
باطوم
طرابزون
أرتفين
أرضروم
أرزنجان
سيواس
جورجيا
تفليس
أرض خان
قارص
أذربيجان
آرمينيا
نهر أراس
باكو
بحر قزوين
ملاذكرد
بحيرة
فان
ديار بكر
الأناضول
أزمير
أضنة
حلب
الموصل
بلاد الرافدين
فارس
بغداد
نهر الفرات
البصرة
الخليج
العربي
سورية
رودس
قبرص
(تحت الحكم البريطاني
1878 وضمت 1914)
بيروت
دمشق
حيفا
يافا
نهر الأردن
القدس
بئر السبع
الاسكندرية
القاهرة
السويس
العقبة
شبه الجزيرة العربية
المدينة
مكة
مصر
البحر الأحمر

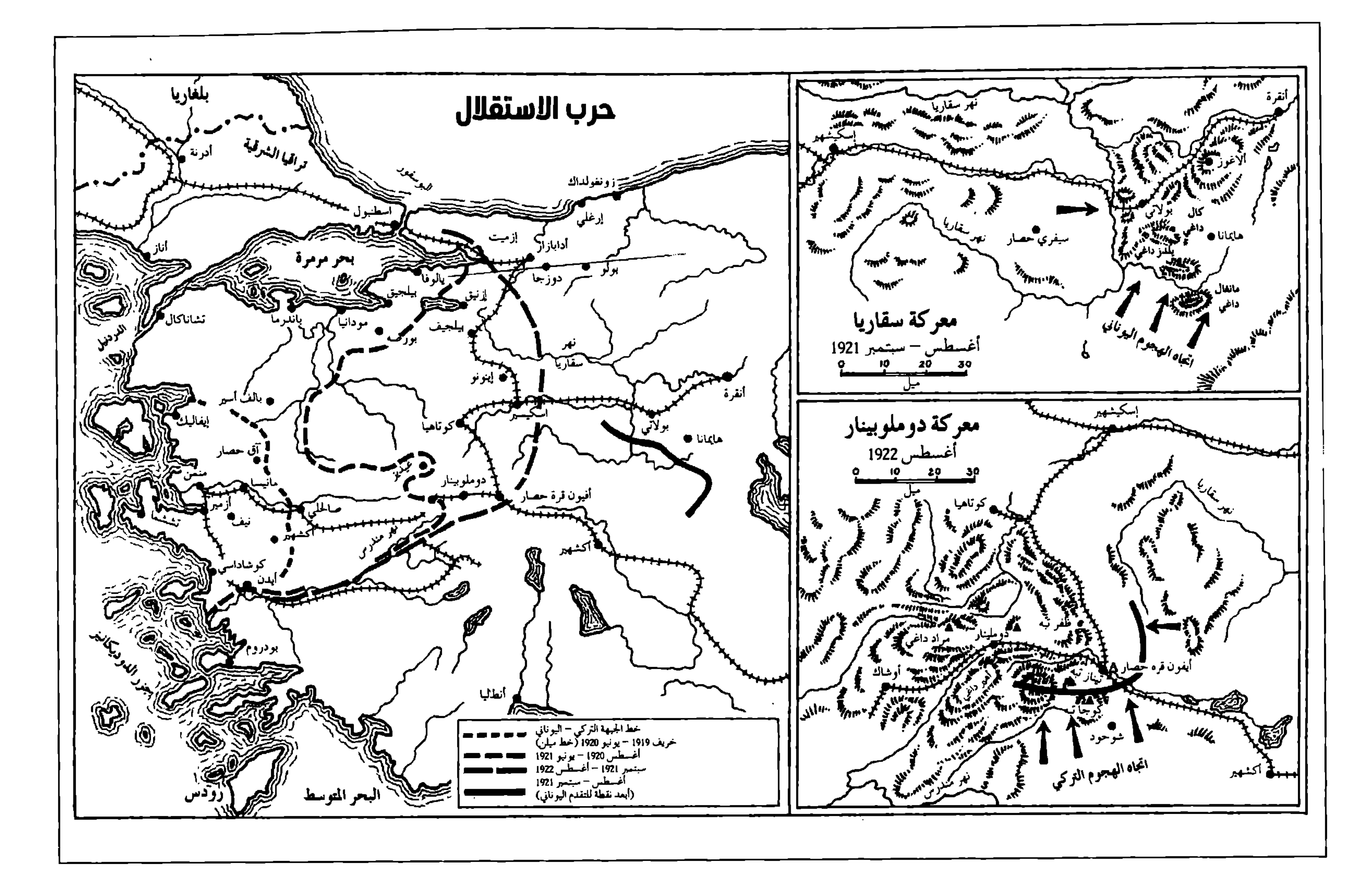


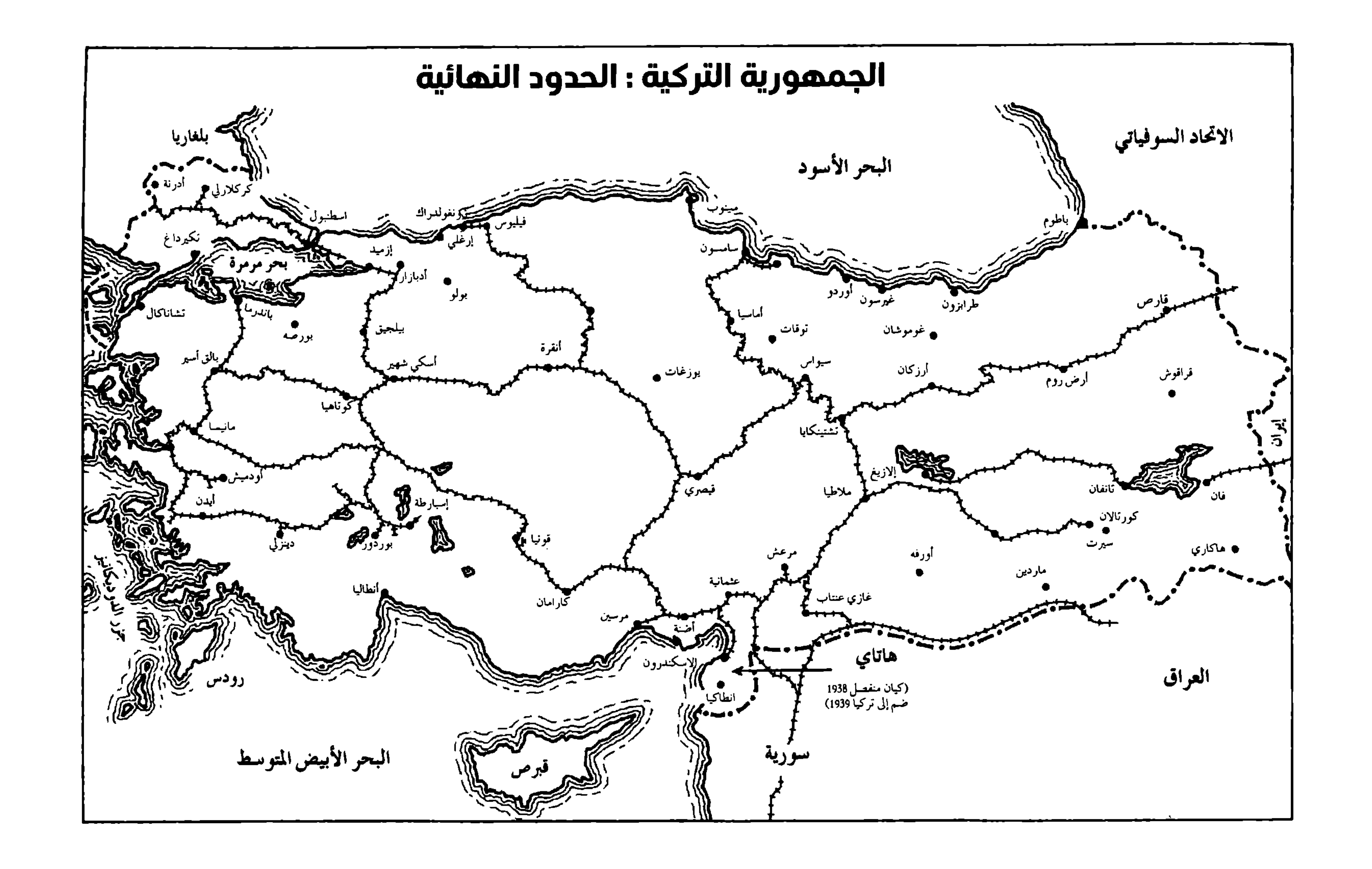
الإمبراطورية العثمانية في سنة 1881


حروب البلقان
وحملة غاليبولي
البحر
الأسود
بحر
مرمرة
تراقيا
جبهة غاليبولي
بحر
إيجه
خليج
سوفلا
أنافارطا
أربورنو
خليج أنزاك
بيغالي
أردنة
دمتوكا
نهر تونجا
نهر مريتش
كركلارلي
دميركوي
ميديا
لولبورغاز
تشاتلجا
اسطنبول
يشيلكوي
تكيرداغ
جزر
الأمراء
أزمير
إزنيق
مودانيا
باندرما
بورصة
شاكوي
أناز
بولير
جليبولو
خليج ساروس
خليج
سوفلا
بيغالي
أريبورنو
مايدوس
كليتباهير
تشاناكال
سد البحر
كومكال
الدردنيل
غوك تش آدا
لمنوس
خليج
موردوس
بورجادا



الحملة الشرقية والجبهة الشرقية (1916 - 1921)


حرب الاستقلال
بلغاريا
أدرنة
تراقيا الشرقية
البوسفور
زونغولداك
اسطنبول
إرغلي
إزميت
أدابازار
أناز
بحر مرمرة
بولو
دوزجا
يالوفا
إزنيق
بيلجيق
تشاناكال
باندرما
مودانيا
بورصة
بيليجيك
الدردنيل
نهر
سقاريا
إينونو
أنقرة
بالق أسير
إيفاليك
كوتاهيا
إسكيشهير
بولاتي
هايمانا
آق حصار
منمن
مانيسا
دوملوبينار
أفيون قرة حصار
أزمير
نيف
صالحلي
تشيشما
أكشهير
نهر مندريس
كوشاداسي
أيدن
بودروم
جزر الدوديكانيز
أنطاليا
رودس
البحر المتوسط
خط الجبهة التركي – اليوناني
خريف 1919 – يونيو 1920 (خط ميلن)
أغسطس 1920 – يونيو 1921
سبتمبر 1921 – أغسطس 1922
أغسطس – سبتمبر 1921
(أبعد نقطة للتقدم اليوناني)
معركة سقاريا
أغسطس – سبتمبر 1921
0 10 20 30
ميل
نهر سقاريا
إسكيشهير
أنقرة
الأعوز
بولاتي
كال
داغي
هايمانا
سيفري حصار
مانقال
داغي
اتجاه الهجوم اليوناني
معركة دوملوبينار
أغسطس 1922
0 10 20 30
ميل
إسكيشهير
كوتاهيا
نهر سقاريا
دوملبنار
طغرتبه
مراد داغي
أوشاك
أفيون قره حصار
تيلازتبه
كوجاتبه
شوحود
اتجاه الهجوم التركي
نهر مندرس
أكشهير



الجمهورية التركية : الحدود النهائية
بلغاريا
الاتحاد السوفياتي
البحر الأسود
أدرنة
كركلارلي
تكيرداغ
بحر مرمرة
اسطنبول
إزميد
أدبازار
إرغلي
فيليوس
سينوب
سامسون
باطوم
أوردو
غيرسون
طرابزون
قارص
أماسيا
توقات
غوموشان
تشاناكال
باندرما
بورصه
بيلجيق
بولو
أنقرة
بالق أسير
أسكي شهير
يوزغات
سيواس
أرزكان
ارض روم
قراقوش
كوتاهيا
مانيسا
تشتينكايا
إيران
أودميش
أيدن
إسبارطة
قيصري
إلازيغ
ملاطيا
تاتفان
فان
كورتالان
سيرت
هاكاري
دينزلي
بوردور
قونيا
مرعش
أورفه
ماردين
أنطاليا
كارامان
عثمانية
غازي عنتاب
مرسين
أضنة
الاسكندرون
هاتاي
أنطاكيا
(كيان منفصل 1938
ضم إلى تركيا 1939)
العراق
رودس
البحر الأبيض المتوسط
قبرص
سورية

المقدّمة

وُلد مصطفى كمال أتاتورك في الحقبة الجميلة للحضارة الأوروبية. ففي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، عمّ السلام أوروبا وامتداداتها عبر المحيطات وكان في وسعها التركيز على تطوير قوّتها، ومعارفها، وازدهارها. فقد تعافت فرنسا من هزيمتها في الحرب مع ألمانيا في سنة 1870، والولايات المتحدة من الدمار الذي خلّفته الحرب الأهلية. وكانت ألمانيا تزداد غنى وقوّة باطّراد. وشهدت روسيا تحوّلاً اقتصادياً وتوسّعاً لقوّتها في آسيا، في أعقاب انتصارها على الإمبراطورية العثمانية في سنة 1878. ونشرت بريطانيا منافع السلام والنظام والتقدّم في كل أنحاء إمبراطوريتها. وفتحت اليابان أبوابها للغرب، وطبّقت المعرفة الغربية لوضع أسس قوّتها الصناعية والعسكرية. وأخذ الموظفون الحكوميون، ورجال الأعمال، والمهندسون، والعلماء، والأطبّاء الأوروبيون - ونظراؤهم الأمريكيون على نحو متزايد - يقومون بأعمال التنظيم، والتطوير، والتجارة، والبناء، والتعليم في كل أنحاء المعمورة. كانت أوروبا تتسيّد العالم وتحوّله، وتجني ثمار عملها وتنثرها في آن معاً. لكنها تسبّبت في وقوع ضحايا أيضاً.

من المضلّل وصف أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بأنهما عصر الإمبريالية الفريد. فقد وُجدت الإمبراطوريات طوال التاريخ المدوّن، واعتبر مؤسّسوها وحكّامها بطبيعة الحال أن سلطتهم، ونمط حياتهم، وقيمهم، ودينهم - أي حضارتهم باختصار - ليست مفيدة لأنفسهم فحسب، وإنما للشعوب التي بسطوا سلطتهم عليها، وغالباً ما كان الادّعاء صحيحاً.

الجديد في القرن التاسع عشر هو التعايش التنافسي بين عدّة إمبراطوريات، تستلهم الحضارة نفسها. وتلك الحضارة تطوّرت في العالم المسيحي، لكن لم يعد الدين مبدؤها الناظم بعد عصر التنوير

والثورة الفرنسية، وإنما العقلانية. وعلى الرغم من الأصل الإقليمي للعقلانية، فإنها تجتذب الناس كافّة بوصفهم كائنات حُبيت بالعقل. لكن في حين أن إعمال العقل للسيطرة على العالم المادّي حقّق منافع لا يمكن إنكارها، فإن نتائجه في مجال الشؤون الإنسانية كانت مختلطة. صحيح أن ممارسة العقل يمكن أن تحسّن الترتيبات الاجتماعية والسياسية التقليدية، لكن السعي وراء السياسات والإيديولوجيات والنظريات العقلانية أحدث اختلافات وتوتّرات جديدة داخل المجتمعات القائمة وفي ما بينها.

في الوقت نفسه، بقيت الانقسامات السابقة تحت مسمّيات جديدة. ففي حين كان المؤمنون المسيحيون يحاربون الكفرة، فإن دعاة العقلانية المتنوّرين، المتحدّرين من أسلاف مسيحيين، اعتقدوا أنهم في حالة صراع مع متعصّبين جهلة. وهكذا كان المسلمون [بنظرهم] كفّاراً لأنهم يُنكرون المسيحية، وأصبحوا الآن متعصّبين لأنهم يقاومون التنوير العقلاني. وقد سعت الإرساليات الدينية إلى هدي الكفّار إلى الدين الصحيح، بينما حاول المفكّرون والمعلّمون والحكام الأوروبيون المتنوّرون إرشاد المتعصّبين إلى العقل وتعديل طرقهم.

الملاحظة بأن بعض المجتمعات أسوأ حالاً من المجتمعات الأخرى، وأن بعضها لاذ بالتنوير بينما قاومه آخرون، أوحت للمفكّرين، الذين اعتقدوا أنهم عقلانيون، بأن البشر ينقسمون إلى أعراق ذات قدرات غير متساوية. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان يمكن تفسير انعدام التساوي وتبريره بتوسيع المبادئ التي وضعها تشارلز داروِن (Charles Darwin) في دراسته عن أصل الأنواع لتشمل البشر. واعتقد الداروِنيون الاجتماعيون أن الأعراق عند البشر تماثل الأنواع عند الحيوانات. وقد انتشرت آراؤهم واكتسبت نفوذاً واسع النطاق. ولم تعد الاختلافات العرقية قائمة بين السود والبيض، والأوروبيين والآسيويين فحسب، وإنما بين التيوتونيين (الجرمانيين) واللاتينيين والسلاف أيضاً.

وعزّز دعاة العقلانية انقساماً قديماً آخر عندما قسّموا الأعراق إلى أمم. فأدّى نجاح الشعوب الأوروبية، التي توحّدها محلياً اللغة والسوابق التاريخية وتميّزها عن جيرانها، وبالتالي تعتقد أنها أمم مميّزة، إلى الاعتقاد بأن الأمم وحدات تنظيم سياسي طبيعية.

لا غرو أن يرى صانعو الثورة الفرنسية أن شعبهم هو «الأمة العظيمة» (la grand nation)، إذ إن العقل انتصر بين ظهرانيهم وأنتج إعلان حقوق الإنسان المطبّق على نطاق عالمي. وليس من المفاجئ أن يحاول جيرانهم تقليدهم في التوسيع الدائم للدوائر المتمركزة. لكن رغم أن في وسع المرء تتبّع تسلسل الأفكار التي أفضت، من حقوق الإنسان الشاملة، التي أملاها العقل، إلى إيديولوجية

القومية والاعتقاد اللاحق أن من الأفضل أن تتطابق الدولة والأمّة، فإن من الصحيح أيضاً أن القومية وأخوّة البشر ليستا متوافقتين بوضوح، حتى من الناحية النظرية. ومن الناحية العملية، أدّت الإيديولوجية القومية، النابعة من الثورة الفرنسية، إلى تقسيم الدول والمجتمعات القائمة. وأنتجت الكثير من المعاناة، وأوقعت ملايين الضحايا، وتسبّبت في خسائر مادّية، وأفقرت حتى المنتصرين في المنازعات القومية على الأراضي والسلطة. وكان مصير الخاسرين أكثر إثارة للأسى.

لم تكن الحرّية والمساواة والأخوّة غير متوافقة منطقياً مع وجود إمبراطوريات متعدّدة القوميات، حتى إذا كانت تقلب عملياً الترتيب الهرمي الذي تقوم عليه هذه الإمبراطوريات. لكن القومية، التي انتشرت إلى جانب مُثُل الثورة الفرنسية، دمّرتها. وأضافت عداوة جديدة إلى الاختلافات الاجتماعية والدينية والطائفية والقبَلية، بمنحها تفسيراً عقلانياً. وأوجدت الإيديولوجية والملاحظة على حدّ سواء تسويغاً عقلانياً للعدوان. وكان للمجتمعات القومية حظوظ غير متساوية في إتقان الحضارة الأوروبية العقلانية الجديدة. وانعكس انعدام المساواة على نحو ملحوظ في أدائها، على الصعيد المحلّي ومقارنة بالمجتمعات الأخرى. وقاد ذلك إلى الاستنتاج بأن المجتمعات القومية، مثلها مثل الأعراق، ليست فحسب غير متساوية فعلياً في استعدادها لتقبّل الحضارة وميلها إلى التعصّب غير العقلاني، وإنما فطرياً أيضاً. لذا، لا يمكن أن تقسّم الأمم، مثل الأفراد، إلى متقدّمة ومتخلّفة، ومتعلّمة وجاهلة فحسب، وإنما إلى مستحقّة وغير مستحقّة، وغنية وفقيرة أيضاً. ولم يكن من الممكن أن يرضى الخاسرون بهذا التوزيع. لكن كان في وسعهم فقط أن يثبتوا أنهم لا يستحقّون هذا المصير باكتساب القوة الحضارية الأوروبية الشاملة. فالحضارة هي الشرط المسبق للنجاح. وعلى عكس ذلك، فإن النجاح في منافسة قومية دليل على الحضارة.

طالما كانت الأفكار النمطية العرقية، والإقليمية، والإثنية، والقومية جزءاً من خطاب البشر. ويمكن قبولها بوصفها اختزالاً ملائماً يشير إلى الاختلافات في أنماط معيشة مجتمعات بعينها. وهكذا لم تقلّل العقلانية من استخدام الأفكار النمطية العرقية أو القومية، لكنها فسّرتها بطرق جديدة. وفي حين كتب الجغرافيون العرب في القرون الوسطى أن السلافيين والشعوب الشمالية الأخرى سريعو الغضب، لأن المِرّة الحمراء تسود أمزجتهم، فإن دعاة العقلانية استغنوا عن نظرية الأخلاط لصالح نظرية الحضارة. وأعلن الفيكونت دي لا جونكيير (de la Jonquiér) في سنة 1881: «الشعب العثماني ليس عصيّاً على الحضارة أكثر من الأمم الأخرى. فلديه خصائص فطريّة لا يجد المرء مثيلاً لها لدى الأعراق الأخرى للإمبراطورية: إنه نزيه ومحترم. أما الجهل الذي انغمس فيه، والتعصّب الذي يقدّم أدلّة كثيرة جداً عليه، فإنما يجب أن يُعزى إلى المسؤولين عن مصيره».[1]

كانت تلك الأفكار السائدة في القسم المسيطر من العالم عندما وُلد مصطفى كمال أتاتورك في سلانيك في سنة 1880/ 81.

بلغ عمر الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ما يزيد على ستمئة سنة، وقد ظهرت عليها آثار ذلك العمر. ويمكن تتبّع تاريخ الدولة إلى سنة 1281 عندما ورث الغازي عثمان، وهو أمير من أصل تركماني، إقطاعة في شمال غرب آسيا الصغرى وشرع بتوسيعها على حساب الأراضي البيزنطية المجاورة. وإلى الشرق من إقطاعة عثمان الأصلية، كان السلاجقة الأتراك قد فتحوا في وقت سابق الهضبة الوسطى في آسيا الصغرى، في أعقاب انتصارهم على البيزنطيين في ملاذكرد في سنة 1071. أطلق الفاتحون على الأرض اسم روم. وفي قت لاحق نُقل اسم روملي (أرض الروم) إلى الفتوحات العثمانية في أوروبا واستُبدل الأناضول به في آسيا الصغرى (والكلمة مشتقّة من اليونانية بمعنى الشرق). ووجد الأوروبيون اسماً أكثر بساطة. ففي نهاية القرن الثاني عشر، بدؤوا يطلقون على الأراضي التي فتحها الأتراك اسم تركيا (Turkey، وُثّق أولاً بالشكل الإيطالي Turchia).[2] وانتقل هذا الاسم مع خلفاء عثمان غازي عندما عبروا إلى أوروبا في بداية القرن الرابع عشر ووسّعوا أراضيهم غرباً. لكن الفاتحين لم يسمّوا أرضهم تركيا، أو أنفسهم أتراكاً، بل اعتبروا أنفسهم مسلمين يحكمون «دار الإسلام»، حيث أسّسوا «الدولة» (أو الدولة العليّة في الاستخدام الديواني لاحقاً، أو الممالك المحروسة).

كانت الدولة العثمانية إسلامية، ذات حكم وراثي، وقروسطية في مبادئها التنظيمية. وقد استند حكمها إلى الشريعة الإسلامية، التي تستكمل بالقوانين السلطانية والأعراف، وامتدّ، بما يتجاوز العقل أحياناً، ليشمل المتطلّبات اليومية. ووفقاً للشريعة، كان غير المسلمين المنتمون إلى الديانات التوحيدية ممن يخضعون للحكم الإسلامي يُمنحون الحماية ويُسمح لهم بإدارة شؤون طائفتهم. وكانت الطوائف الدينية غير الإسلامية الرئيسة الثلاثة – الروم الأرثوذكس المسيحيون، والأرمن الغريغوريون (القائلون بالطبيعة الواحدة للمسيح)، واليهود – تسمّى مللاً، وهو مصطلح اكتسب لاحقاً معنى الأمّة العلماني. ومع أن نطاق نظام المِلَل الذي يتيح الإدارة الذاتية للطوائف كان يتغيّر بمرور الزمن، فإنه منح الدولة العثمانية خاصية متعدّدة الأعراق ومتعدّدة الثقافات غير موجودة على العموم في أوروبا الخاضعة للحكم المسيحي. ومع أن غير المسلمين عانوا من ظروف غير مواتية في الدولة العثمانية، فقد كان في وسعهم البقاء وتحقيق الازدهار، وذلك احتمال أنكِر على المسلمين في الأراضي التي أعاد الحكّام المسيحيون فتحها حتى الأزمنة الحديثة، وتمتّع به الرعايا اليهود بتقطّع.

كانت الملل غير الإسلامية عنصراً واحداً في نظام معقّد للحكم المؤسسي. فلكل امرئ صاحب مسؤول شخصياً عن سلوك مرؤوسيه. وقد شكّلت أهرامات صغيرة الهرم الكبير للدولة العثمانية، التي يرأسها السلطان. وكان حكم السلطان مطلقاً، لكنه خاضع للشريعة التي لا تتغيّر، بغية «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وإقامة العدالة، التي تعرّف بأنها التوازن الكامل للعناصر المكوّنة للدولة.

كانت الإيديولوجية الرسمية للدولة العثمانية دينية طوال تاريخها، ورسالتها بسيطة: اتبع النبي والشريعة وسيسير كل شيء على ما يرام. ومع أن ممارسة الحكم كانت دنيوية، فقد أثّرت الإيديولوجية الدينية الرسمية على الميول العقلية للحكّام المسلمين للدولة. وبما أنهم يمتلكون كلمة الله التي أثبتت جدواها في أثناء توسّع السلطة العثمانية، فقد تردّدوا في اللجوء إلى الكافرين في أي شيء سوى النصح الفنّي. وعندما يفعلون ذلك، كان عليهم أن يخفوا غرضهم. وعلى أي حال، شكّلت الإيديولوجية الرسمية للدولة عائقاً أمام الإبداع.

لم تقتصر النزعة المحافظة على نظرية الحكم. فقد لبث الطبّ الأبيقراطي، وعلم الفلك والجغرافيا البطلمية، وسواها من فروع العلم القروسطية طويلاً بعد أن عُدّلت أولاً في أوروبا الغربية واستُبعدت لاحقاً. وطالما رأى المدافعون عن الدين الإسلامي أن الإسلام لا يتناقض مع العقل البشري. كما أنهم أكّدوا، لا سيما في الأزمنة الحديثة، أن الإسلام أكثر الأديان عقلانية. مع ذلك يظلّ القول بأن الإسلام العثماني الرسمي أخّر انتشار العلم الجديد القائم على سيادة العقل صحيحاً. لكن لم يكن من الممكن وقف العلم الجديد.

أبدى العثمانيون سرعة في استخدام التكنولوجيا العسكرية الأوروبية. لكن تغلغل الأفكار والممارسات الأوروبية كان بطيئاً خارج الإطار العسكري. فانتظرت اسطنبول حتى سنة 1727 لتشهد مطبعة تستخدم الحروف العربية، أنشأها مجريٌّ من ترانسلفانيا، اعتنق الإسلام بعد أن كان من أتباع المذهب التوحيدي الذي ينكر التثليث. لكنها أغلقت بعد بضع سنين، وكان لا بدّ من إعادة إدخال الطباعة في وقت لاحق.

كانت التغيّرات في الإنتاج تنتقل بسرعة في بعض الأحيان، فقد انتشرت زراعة المحاصيل الجديدة – البطاطا، والذرة، والتبغ – على نطاق واسع في الأراضي العثمانية. لكن استمرّ التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك تنظيم القوات المسلّحة، في اتباع الأنماط ما قبل الحديثة حتى القرن التاسع عشر. كما أن عقلية الحكم، التي أظهرت البراغماتية في الشؤون اليومية في الغالب، ظلّت ذات مرجعية قروسطية. ولم تشهد تركيا قط عصراً للنهضة، كما يحبّ العلماء الأتراك أن يقولوا اليوم.

حاصرت الجيوش العثمانية فيَنّا في سنة 1529، ومرّة ثانية في سنة 1683. لكن في سنة 1878، عسكرت القوّات الروسية خارج العاصمة العثمانية، اسطنبول. فقد أنشأ التعليم الجديد القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية في روسيا، وأصبحت الجهة الرئيسة التي تسعى لتقويض الدولة العثمانية. فتفوّق تنظيم جيوش قياصرة آل رومانوف وبحريّتهم، وثراء زراعتهم أولاً ثم صناعتهم التحويلية - وهو ما تحقّق في كل حالة باستخدام التقنيات الأوروبية الغربية -على موارد الدولة العثمانية بهامش دائم التوسّع ابتداء من القرن الثامن عشر فما يليه.

صاغ الإداريون العثمانيون مذكّرات مبكّرة تحثّ على الإصلاح في القرن الثامن عشر. لكن لم ينجز الكثير، إذ تقدّم الروس وصولاً إلى البحر الأسود. ثم في سنة 1789، وهي سنة الثورة الفرنسية، تسلّم العرش في اسطنبول سلطان مصلح، سليم الثالث، وشرع في استحداث جيش جديد نموذجي، في إطار النظام الجديد الذي أعلنه. وقد تأثّر سليم الثالث بالمثال الفرنسي، بدافع من الخوف على سلامة أراضيه، وهو خوف سرعان ما وجد أسباباً وجيهة عندما غزا نابليون مصر باسم الجمهورية الفرنسية في سنة 1798.

أقام العثمانيون صلات قديمة مع الفرنسيين، ترجع إلى التحالف الذي أبرم في سنة 1541 بين سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول لمواجهة إمبراطور الهابسبورغ شارل الخامس. وفي ذلك الحلف مُنح التجّار الفرنسيون وغيرهم من المقيمين في الدولة العثمانية، امتيازات (capitulations)، توسّعت لاحقاً لتشمل الدول الأوروبية الأخرى، وأدى ذلك إلى جعل الأوروبيين خارج نطاق الولاية القضائية المحلّية. مُنحت الامتيازات في البداية بحرّية بمثابة وسيلة لتعزيز التجارة، واستاء العثمانيون منها لاحقاً، في حين أصرّ الأوروبيون عليها لأنها تؤمّن الحماية لمواطنيهم من تعسّف دولة آسيوية متخلّفة.

عُزل سليم الثالث ثم قُتل على إثر ثورة شعبية قادها الإنكشارية، وهم قوات مملوكة للسلطان تحوّلت إلى حرس سلطاني متمرّد. حاول أعيان الولايات ملء الفراغ. لكن تغلّب عليهم محمود الثاني، الذي حلّ الإنكشارية وأبادهم في سنة 1826، وبدأ عملية إصلاحات على الطريقة الغربية تواصلت في عهود خلفائه. وقد توجّت هذه الإصلاحات، التي تعرف مجتمعة باسم «تنظيمات» باعتماد الدستور العثماني في سنة 1876، في بداية حكم عبد الحميد الثاني. ورغم أن السلطان علّق جلسات البرلمان إلى أجل غير مسمّى في غضون خمسة عشر شهراً، فإن عملية تحديث التعليم، والمواصلات، والإدارة استمرّت طوال حكمه الاستبدادي.

في نهاية القرن التاسع عشر، تمكّنت الدولة العثمانية من تطوير جهاز عسكري وإداري مدني وفقاً

للنماذج الأوروبية. وانتقلت السلطة من الجماعات التقليدية – الإنكشارية، والفرسان الإقطاعيين، والعلماء (رجال الدين المسلمين)، والأصناف (النقابات)، وأعيان الولايات – إلى بيروقراطية على الطراز الأوروبي. وقد أتاحت التحسينات التي أدخلت على المواصلات – إقامة أول السكك الحديدية وإنشاء شبكة تلغراف فعّالة – لهذه البيروقراطية تنفيذ أوامر السلطان ووزرائه تنفيذاً أشمل مما كان ممكناً من قبل. لقد كانت الدولة العثمانية تقيم صلات تجارية مع العالم. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت مندمجة في نظام التجارة العالمي بتحسّن المواصلات، وتدنّي التعريفات الجمركية، والاستثمارات الأجنبية.

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية مماثلة، سطحياً على الأقل، لجيرانها في الغرب والشمال – الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والروسية. وكانت مثلهما متعدّدة الأعراق، بقيادة أسرة حاكمة، بينما تخضع لحكم بيروقراطي. ومثلهما أيضاً، لم تكن معرّضة لخطر سوء الإدارة بقدر تعرّضها لخطر التفاعل بين الأعداء الخارجيين والحركات الانفصالية التي كسبت ولاء الرعايا من أعضاء القوميات في الداخل. لكن كان هناك الاختلاف الآتي: لم يكن الحكّام فحسب في النمسا – المجر، وفي روسيا بدرجة أقل، متعلّمين في النظام التعليمي الجديد، وإنما المجتمعات القومية التي انحدر منها الحكّام أيضاً. أما في الدولة العثمانية، فقد حافظ عامّة المسلمين، الذين كانوا لا يزالون يشكّلون المجتمع الحاكم، رغم الإصلاحات، على عادات ما قبل العصر الحديث بسبب جهلهم، مع أن الحكّام أصبحوا متنوّرين. وخلافاً لآراء المصلحين المسلمين، وادّعاءات المحرّضين القوميين، لم تكن الدولة العثمانية متخلّفة عن مواكبة العصر بقدر ما كان المجتمع الإسلامي متخلّفاً.

احتفظت الدولة العثمانية طوال وجودها بخاصيّتها المتعدّدة الأعراق. وكانت الحضارة العثمانية النتاج المشترك لطوائف دينية متنوّعة تتحدّث لغات مختلفة، وتتعايش معاً في المجتمع نفسه بينما تحافظ على هوياتها المشتركة المتميّزة. غير أن المجتمعات غير المسلمة لم تكن راضية دائماً عن مكانتها المتدنّية. وفي البلقان على وجه الخصوص، غالباً ما كان لاستياء المزارعين مكوّن عرقي، لأن معظم ملّاك الأراضي من المسلمين. وكان للتجار والباعة المسيحيين شكاوى مختلفة، تتعلّق بحرمانهم من المكانة السياسية المتناسبة مع ثروتهم. وغالباً ما كان التضامن الديني يتغلّب على الولاء العثماني، إذ كان المسيحيون العثمانيون يتطلّعون إلى حماية القوى المسيحية في أوروبا ويساندونها في الحرب في بعض الأحيان. لكن المسلمين – الأكراد، والعرب، والحكّام العثمانيين المحليين الراغبين في تعزيز استقلاليتهم – كانوا منفتحين أيضاً على تلقّي المعونة من أعداء السلطان.

كان المسلمون وغير المسلمين موجودين بنسب مختلفة في كل أنحاء الإمبراطورية، ولكن في أنماط جغرافية ومهنية معيّنة. فالمسيحيون السلاف والأفلاق (الرومانيون) والألبان كانوا يشكّلون قسماً كبيراً من السكّان المزارعين داخل شبه جزيرة البلقان. وتركّز اليونانيون على السواحل، باستثناء الروم الأرثوذكس الناطقين بالتركية (المعروفين بالقرمنليين) في وسط الأناضول، في حين كانت جاليات التجّار اليونانيين موجودة في معظم البلدات.

بدأ الأرمن الخروج من موطنهم الأصلي في شرق هضبة الأناضول في أواخر الأزمنة البيزنطية. وفي عهد العثمانيين كانوا يشكّلون معظم الحرفيين والباعة في الأناضول. بل إن العمارة، والخزف، والمنسوجات العثمانية - وهي المجالات التي قدّمت فيها الدولة العثمانية مساهمة دائمة في الحضارة العالمية - اعتمدت إلى حدّ كبير على الصنائعيين الأرمن. وانشغل التجّار الأرمن في التجارة البرّية مع آسيا وكانوا مسيطرين في الأناضول على العموم.

كانت توجد مجتمعات يهودية في معظم المدن التجارية في البلقان والأناضول. وفي اسطنبول، حيث تعدّ الحكومة العثمانية الحاخام الأكبر (الحاخام باشي) مسؤولاً عن كل اليهود في الإمبراطورية، خلافاً لتقاليد الحكم الذاتي للجاليات اليهودية، كانت توجد جالية يهودية كبيرة، وكذلك في سلانيك وإزمير. وكان معظم اليهود خارج الولايات الناطقة بالعربية ينحدرون من اللاجئين من إسبانيا والبرتغال، الذين رحّبت بهم الإمبراطورية العثمانية بعد أن طردهم الملوك الكاثوليك. ازدهر اليهود في سنوات المجد العثمانية، ثم شهدوا انحداراً عندما سيطر المسيحيون المحلّيون على التجارة مع أوروبا المسيحية، ولم يبرزوا ثانية في المجتمع حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما استردّوا عافيتهم بانتشار التعليم الجديد، لا سيما من فرنسا، وأخذوا يحلّون محلّ منافسيهم المسيحيين الذين واجهوا صعوبة كبيرة متزايدة في ظل الارتياب بولائهم.

تفاوتت درجة اختلاط الطوائف الدينية تبعاً للزمان والمكان. وكانت تعمل معاً عادة، بينما تسكن في أحياء وقرى مختلفة. وتسمح الشريعة للرجال المسلمين باتخاذ زوجات مسيحيات أو يهوديات، لكنها لا تسمح لغير المسلمين بالزواج من المسلمات. وكان يرحّب بمن يعتنق الإسلام، لكن الإكراه في الدين ممنوع نظرياً، ونادر عملياً. غير أن الآلاف اعتنقوا الإسلام في قرون التوسّع العثماني. وكانوا يأتون في الغالب من المجتمعات التي هُمّشت تحت الحكم المسيحي. وينحدر معظم المسلمين في البلقان من أسلاف سلافيين وألبانيين اعتنقوا الإسلام. وحدثت موجة كبيرة من اعتناق الإسلام في أوساط اليهود بعد فشل الحركة المسيحانية التي قادها شبتاي تسِفي في القرن السابع عشر. واحتفظ أتباعه ومن تحوّل من اليهودية إلى الإسلام لاحقاً بهوية منفصلة داخل المجتمع

المسلم، حيث عرفوا باسم الدونما أو السلانيكيين (نسبة إلى سلانيك).

كانت الدولة تستخدم المسلمين على العموم بمثابة جنود أو موظفين مدنيين، وكانوا ملّاكاً للأراضي ومزارعين أيضاً. وكان غير المسلمين يشكّلون معظم التجّار، والباعة، والحرفيين، بالإضافة إلى قسم من السكان المزارعين. وبالنظر إلى التماثل الديني بين العثمانيين المسيحيين وأوروبا الغربية، فإنهم لجؤوا إلى التعليم الجديد قبل جيرانهم المسلمين بمدّة طويلة.

صنّف القانون العثماني والممارسة الناس تبعاً لدينهم. وبالتالي عومل المسلمون بمثابة مجتمع واحد. لكن هذا المجتمع كان منقسماً في الواقع وفقاً للغة ونمط الحياة. ففي البلقان، كانت اللغات الرئيسة التي يتحدّثها المسلمون الألبانية، والصربية الكرواتية، والبلغارية، واليونانية، والتركية. وكان المسلمون في الأناضول يتحدّثون اللغات التركية، والكردية، والعربية، والقوقازية. وكانت التركية العثمانية – وهي مزيج من التركية والعربية والفارسية – اللغة الديوانية الرسمية للدولة. أما من الناحية الاجتماعية، فقد كانت هناك انقسامات مهمّة بين المدينة والريف، وبين السكان المستقرّين والبدو. وهكذا كان العرب الحضريون جزءاً من الدولة، أما البدو الرحّل والأكراد فكانوا خارجها.

لم تشكّل النزعة الانفصالية العرقية تهديداً لتماسك الدولة العثمانية إلا في بداية القرن التاسع عشر. وكانت جذورها تكمن في الداخل والخارج على حدّ سواء. فقد نما الاستياء في الداخل، أما الإيديولوجية القومية فإنها جاءت من أوروبا. وأدّت الثورات المحلّية، التي يليها تدخّل أوروبي – على شكل حروب تشنّها روسيا عادة – إلى نشوء دول اليونان، ورومانيا، وصربيا، والجبل الأسود المستقلّة بحلول سنة 1878. وتمتّعت بلغاريا باستقلال ذاتي توطئة للاستقلال التامّ، وخضعت البوسنة والهرسك لحكم النمسا – المجر، كما خضعت قبرص للحكم البريطاني.

وفي أوروبا، تقلّصت الدولة العثمانية إلى ألبانيا، ومقدونيا، وتراقيا – الأراضي التي تمتدّ على شريط واسع من البحر الأدرياتيكي إلى المضائق التركية. وفي آسيا كانت الدولة العثمانية تحكم الأناضول (باستثناء الزاوية الشمالية الشرقية التي تمّ التنازل عنها لروسيا في سنة 1878) والأراضي العربية. وكانت مصر تخضع للسيادة العثمانية نظرياً، لكن فقدها السلاطين فعلياً بعد نشوء سلالة محمّد علي في بداية القرن التاسع عشر. بيد أن العثمانيين استمرّوا في حكم ليبيا (طرابلس وبرقة)، مباشرة أو من خلال زعماء محليين.

في سنة 1893، أظهر إحصاء للسكان العثمانيين، باستثناء ليبيا بالإضافة إلى الأراضي التي لم تعد خاضعة للولاية الفعلية للسلطان، أن العدد الإجمالي لسكان الدولة يبلغ 17 مليون نسمة.[3] ولا شكّ أن هذا التقدير منخفض، لأن كثيراً من الأشخاص اجتنبوا السجلّات خوفاً من الضرائب والتجنيد

الإجباري، والأهمّ من ذلك أن العادات المحلية لم تكن تسمح بعدّ كثير من النساء. لكن ذلك أفضل مؤشّر لدينا على سكّان الدولة، وأعداد الطوائف الدينية في داخلها عند مولد أتاتورك تقريباً. بيّن الإحصاء أن نحو 12,5 مليون نسمة مسلمون، من بين السكان البالغ تعدادهم 17 مليوناً. وكان من بين البقية نحو مليوني يوناني، وأقلّ من مليون بلغاري، وأكثر بقليل من مليون أرمني غريغوري، بالإضافة إلى 150,000 أرمني كاثوليكي، و37,000 أرمني بروتستنتي، و180,000 يهودي آخرين، ونحو 240,000 أجنبي (معظمهم من السكان المحليين الذين يحملون جوازات سفر أجنبية).

وفي الممتلكات العثمانية في أوروبا (باستثناء اسطنبول وجزر بحر إيجة)، كان يوجد، وفقاً للإحصاء 1,4 مليون مسلم، من مجموع السكان البالغ 3,1 مليون نسمة. وكان معظم رعايا السلطان المسلمين مقيمين في آسيا. ومع أن الإحصاءات الرسمية لم تأت على ذكر اللغة الأم للمقيمين، فمن المعروف أن أكبر تركيز للناطقين بالتركية موجود في الأناضول. فهي أول الأراضي البيزنطية التي فتحها السلاجقة الأتراك، وظلّت الموطن الأساسي للأتراك مع اقتراب القرون العثمانية من نهايتها.

في نهاية القرن التاسع عشر، ساد القلق أوساط المجتمع الإسلامي الحاكم في الإمبراطورية العثمانية. فالدولة في حالة تراجع منذ قرنين من الزمن. وكلما فُقدت ولاية تدفّقت أمواج من اللاجئين المسلمين إلى ممتلكات السلطان المتبقّية. وفي البلقان، جاء أول هروب جماعي للمسلمين في أعقاب الثورة اليونانية في سنة 1821 وإنشاء المملكة اليونانية تحت الحماية الأوروبية في سنة 1830. بدا حجم هذه الهجرة صغيراً مقارنة بتدفّق اللاجئين في أعقاب الحرب الروسية التركية في سنتي 1877–78. فقد خرجت جموع المسلمين من بلغاريا التي أصبحت مستقلّة تماماً إلا بالاسم. وجاءت من تساليا، التي ضُمّت إلى اليونان، وهي بلد غير مشارك في الحرب لكن القوى الأوروبية العظمى ارتأت أنها تستحقّ التعويض مقابل المكاسب التي حقّقتها البلدان المشاركة.

وجاء اللاجئون المسلمون أيضاً من الأراضي التي فتحتها روسيا في أثناء تقدّمها نحو الجنوب. وعلى الرغم من أن هذه الأراضي خضعت للسيادة العثمانية مدة وجيزة فحسب، فإن المقيمين فيها عدّوا الدولة العثمانية حاميتهم وملجأهم. جاء أولاً مئات الآلاف من التتار الناطقين بالتركية من القرم والسهوب المحيطة، ثم غالبية الشركس والأبخاز من غرب القوقاز، وأعداد كبيرة من الشيشان من المنحدرات الشمالية للقوقاز، ومن اللزغيون والداغستانيين الآخرين من المنحدرات الشرقية، ومن المسلمين الجورجيين مما وراء القوقاز.

ثمة مؤلّف تركي معاصر لمصطفى كمال أتاتورك ولكن أصغر منه سناً، شوكت ثريا آيدمير، وُلد في مستوطنة للاجئين في ضواحي أدرنة، وكتب في سيرته الذاتية:

«وُلدت في أثناء الحرب - الحرب التركية اليونانية سنة 1897. لم تكن تلك سنين هادئة، بل كانت حبلى بقرن دموي محيّر... كان حيّنا مخصّصاً للاجئين. وقد تدفّقت عليه سيول من اللاجئين المشرّدين الذين مزّقتهم الحروب والمجازر من القرم ودُبروجا، وضفاف الدانوب بعد أن ردّوا على أعقابهم خطوة خطوة، على إثر تكبّد الجيوش الهزيمة تلو الأخرى طوال مئة وخمسين سنة، ومئتي سنة، وانكماش الحدود... في حي اللاجئين الذي نسكنه، جاءت كل عائلة من مكان مختلف، وكان لكل منها قصّة مختلفة ترويها عن الأماكن التي توقّفت فيها والتي هربت منها. كانت الأعداد تنمو يوماً بعد يوم، بقدوم لاجئين جدد عبر الحدود. عندما هجر هؤلاء الوافدون الجدد بيوتهم، وأرضهم، وأماكن ولادتهم، ألقوا المؤن الغذائية، وأدوات الطهي، والبطانيات، والفراش في العربات التي تجرّها الثيران ولجؤوا إلى الطريق. وكانت النساء والأطفال يجلسون فوق تلك الأحمال. وكانت تلك القوافل البائسة البقايا العائدة من الجيوش الفاتحة التي استقرّت في البلقان، وعلى ضفاف الدانوب، وأماكن أكثر بعداً، وأنشأت المدن والقلاع والقرى...»[4]

كانت فكرة خسارة الدولة تلاحق المسلمين في كل مكان («الدولة تنزلق من بين أيدينا»، أو في حالة الأتراك الذين اعتمدوا مصطلحات الثورة الفرنسية، «الوطن ينزلق من بين أيدينا»). وكان السؤال الذي طرحه المسلمون على أنفسهم، «كيف يمكن إنقاذ الدولة؟ لكن عندما حاول المصلحون العثمانيون إنقاذ أراضيهم باعتماد الأساليب الأوروبية، وجد المسلمون المحافظون خطراً آخر يتهدّدهم، وهو فقدان دينهم التقليدي («ديننا ينزلق من بين أيدينا»).

كان شعور المسلمين بانعدام الأمن قوياً في مقدونيا على وجه الخصوص. فقد أدرجت الولاية، باستثناء مدينتها الرئيسة سلانيك وشبه جزيرة هالكيـديكي جنوبها، ضمن بلغاريا الكبرى، بموجب معاهدة سان ستِفانو (آياستِفانوس، ويشِلكوي بالتركية اليوم)، التي فرضها الجيش الروسي المنتصر في سنة 1878. وعندما عدّلت المعاهدة، بعد ذلك ببضعة أشهر، نتيجة المعارضة البريطانية لهذا التوسّع الكبير للنفوذ الروسي في مؤتمر برلين، وأعيد منح مقدونيا للدولة العثمانية، لم يكن في وسع المسلمين المحلّيين إلا أن يشعروا بأن هذا التدبير مؤقّت. ووجد هذا الشعور التوكيد في اندلاع نشاط حرب العصابات في مقدونيا. وقد تصدّرت هذا النشاط المنظمة الثورية المقدونية الداخلية، التي أنشئت في سنة 1893. واستمدّت المنظمة مؤيّديها من بين المقدونيين الأرثوذكس الشرقيين الناطقين بالسلافية، الذين كانت مظالمهم عرقية في جزء منها، وزراعية في جزء آخر. وكان شعارها «مقدونيا للمقدونيين»، وهدفها الرسمي إنشاء مقدونيا المستقلّة ضمن اتحاد البلقان.

لكن الهوية المقدونية لم تكن أكيدة، هذا إذا كانت موجودة على الإطلاق. فاللغة السلافية التي

تتحدّث بها الولاية لا تكاد تتميّز عن البلغارية، كما أن القوميين البلغار رفضوا الاعتراف بوجود قومية مقدونية منفصلة. ومع ذلك، تعاونت المخابرات العسكرية البلغارية مع المنظمة الثورية المقدونية الداخلية على أمل خلق واقع بلغاريا الكبرى، التي وُعد بها في سان ستِفانو ثم انتُزعت في برلين. وقد وجدت المخابرات اليونانية والصربية في المنظمة أداة للنزعة التوسّعية البلغارية فسعتا إلى إنشاء فرق حرب عصابات تابعة لهما لتعزيز مطالباتهما بالولاية. لكن في حين أن كلاً من الأطراف قاتل الأطراف الأخرى –تقاتل مختلف القوميين المسيحيين بعضهم مع بعض ومع الحكومة العثمانية– وفي حين أرهب الكل السكّان المحلّيين، فإن كل الجهات الفاعلة كانت تراقب سلوك القوى الأوروبية العظمى. فهي التي فرضت معاهدة برلين، وهي التي تضغط الآن، منفردة أو مؤتلفة معاً بصيغ مختلفة، من أجل إجراء إصلاحات في ما تبقّى من الممتلكات العثمانية. وكان يوجد بين المسلمين على وجه الخصوص شعور بالهلع من مكائد القوى العظمى وقراراتها». وكتب شوكت ثريا آيدمير، متحدّثاً عن أيام المدرسة في أدرنة:

«كان مفهومنا للقوى العظمى [الدول المعظّمة بالتركية] مبهماً. لكن ما فهمناه واعتقدناه هو أن كل ما تريده القوى العظمى مضرّ بدولتنا العثمانية. ففي النهاية، كان قناصل القوى العظمى الذين تعبر عرباتهم الشوارع، وخواصّ القنصليات [حرس مجنّدون من سكان محليين ينحدرون من الجبل الأسود عادة] الذين يسيرون بأزيائهم المزيّنة بشرائط ذهبية، ينظرون إلينا باحتقار، حتى في مدينتنا أدرنة، كأنهم يرمقوننا من علٍ.[5]

ردّ المسلمون على التهديد بمحاولة تقوية دولتهم، وبتقليد سلوك جيرانهم المسيحيين أيضاً». ويتذكّر المؤلّف نفسه:

«كانت لعبتنا الأكثر شعبية تمثيل أدوار العصابات [جتا عصابة، وجتَجي رجل عصابة] والمنظمات السرّية [كوميتا، منظمة سرّية؛ وكومتَجي، عضو في مثل هذه المنظّمة، بالتالي إرهابي قومي]. أولاً، كنا نختار القبودان [الكابتن] والفويفود [كلمة سلافية تعني قائداً عسكرياً]... من بين الأطفال الأكثر قوة وشجاعة، الذين ينقسمون بعد ذلك إلى فرق. وكان المشاركون في اللعبة يقلبون حوافّ طرابيشهم لجعلها تشبه قبّعات الفرو (القلبق) التي ترتديها العصابات اليونانية والبلغارية... وكانوا يعلّقون العصيّ وقطع الخشب في أحزمتهم بدلاً من السكاكين والبنادق، ويملؤون جيوبهم ونُطُقهم بالحجارة بدلاً من القنابل.[6]

انتشرت ثقافة العنف في كل أنحاء الدولة العثمانية. وكانت نتاج التوتّرات الأوروبية العنيفة – كما تجسّدت أولاً في الكاربوناري الإيطاليين ثم في الفوضويين – المطعّمة بالعادات المحلّية للخروج على القانون. واكتسبت البندقية، والسكّين، والقنبلة اليدوية أهمّية رمزية. وكانت تستخدم في طقوس الانضمام السرّية إلى الجمعيات في ائتلافات غير متلائمة مع الصلبان، والأناجيل، والمصاحف. وظهرت في شارات المنظمات القومية السرّية والشعارات على منشوراتها. لكن كان هناك هذا الاختلاف بين المجتمعات المسيحية والإسلامية: مع أن القومية في الأوساط المسيحية كانت حركة علمانية ممتزجة بالدين، وكان رجال الدين يشجّعون الأعمال العنيفة في الغالب أو يشاركون فيها، فإنها تطوّرت بين المسلمين معارضة للدين. فقد كانت المؤسسة الدينية الإسلامية تمثّل الأمة الإسلامية بأكملها، لا البلدان التي تنشأ فيها. من ناحية أخرى، أصبحت الكنائس الأرثوذكسية الشرقية اليونانية والصربية والبلغارية، والكنيسة الأرمنية الغريغورية تحمل الإيديولوجيات القومية الخاصّة بكل من بلدانها في نهاية القرن التاسع عشر.

كان المجتمع الإسلامي، الذي يتعرّض لضغوط شديدة من الأعداء الخارجيين والداخليين، مهدّداً بتراجع أعداده أيضاً. ويعود ذلك في جزء منه إلى أثر الحروب، لأن المسلمين خارج اسطنبول وبعض المناطق المعفاة، يخضعون للتجنيد الإجباري، بينما لم يكن غير المسلمين يخدمون في القوات المسلّحة العثمانية على العموم. ومن الأسباب الأخرى لتراجع أعداد السكّان المسلمين تخلّفهم عن ركب التعليم الأوروبي الحديث، لا سيما المعرفة الطبية. ونتج عن ذلك ارتفاع معدّلات المرض والوفاة في صفوفهم. وكان معظم الأطبّاء والصيدلانيين من غير المسلمين، بينما استمرّ أغلب المسلمين في الاعتماد على الطبّ الأبيقراطي التقليدي أو الطبّ الشعبي. كما أدّى الفقر الذي يصاحب التخلّف، إلى تراجع المعايير الصحية.

وُلد مصطفى كمال أتاتورك في عهد عبد الحميد الثاني، آخر سلطان عثماني يمارس السلطة الأوتوقراطية. وقد اعتلى عبد الحميد العرش في سنة 1876، في سن الرابعة والثلاثين، وسط أزمة محلّية ودولية تهدّد بقاء الدولة، ولم تكن تلك المرّة الأولى. ففي سنة 1875، ثار الفلاحون المسيحيون في البوسنة والهرسك. وفي سنة 1876، أدّى التحريض القومي إلى ثورة في صفوف البلغاريين، وأسفر قمعها عن سقوط خسائر جسيمة في الأرواح. وأغضب إقدام مجموعات من الجنود غير النظاميين المسلمين على قتل القرويين البلغار الرأي العام في روسيا وبريطانيا وسواهما. وفي المقابل، ضعُف رجال الدولة الذين سعوا للحفاظ على الدولة العثمانية. طالبت القوى الأوروبية العظمى بإجراء إصلاحات على الفور. وحاول حزب دستوري برز في أوساط المراتب العليا من البيروقراطية

العثمانية مواجهة مطالب الحكم الذاتي التي تحظى بدعم خارجي، فدعا إلى إجراء إصلاح طوعي في كل أنحاء الإمبراطورية. وأقنع البيروقراطيون الليبراليون العثمانيون أنفسهم بأن الحكومة البرلمانية في ظل ملك دستوري يمكن أن تحفظ تماسك الدولة وتُرضي المنتقدين الأجانب. وحدث أيضاً تحريض ديني إسلامي قوي على الأجانب والحكومة غير الفعّالة في الداخل. وجاء عبد الحميد الثاني إلى العرش مرشّحاً للحزب الدستوري.

أعلن عن أول دستور عثماني رسمياً في 23 ديسمبر 1876، واجتمع البرلمان في 19 مارس 1877. لكن بدلاً من أن يسترضي البرلمان الروس، فإنه سرّع قيام القيصر الروسي بإعلان الحرب. وفي 14 فبراير 1878 حلّ عبد الحميد البرلمان، بعد أن أوقع الروس الهزيمة بالجيوش العثمانية. وحكم السلطان البلاد حكماً استبدادياً، بينما بقي الدستور نافذاً نظرياً. وكانت أولى مهامّه إعادة بناء الدولة العثمانية التي خسرت مزيداً من الأراضي في أوروبا وآسيا على حدّ سواء.

شهدت البلاد ظروفاً عسيرة: تدفّق عليها اللاجئون، وأفلست الخزينة، وأدّت الفوضى العامّة الناجمة عن العمليات الحربية إلى حدوث مجاعة في بعض النواحي، لا سيما في شرق الأناضول. وتمزّق السلام المحلّي بتواصل التحريض القومي بين المسيحيين في مقدونيا، وبدأ بين الأرمن في الأناضول. أدار عبد الحميد الأزمة باستغلال الخلافات بين أعدائه الخارجيين والمحليّين. فاستخدم روسيا لمواجهة بريطانيا، وألمانيا لمواجهة الاثنين معاً. وشكّل أفواجاً قبَلية في صفوف الأكراد، على غرار القوزاق الروس. وكان ذلك وسيلة لاستمالة العشائر الكردية المتمرّدة ورشوتها، والحصول على مساعدتها في صدّ القوميين الأرمن. لكن أسلوب استخدام النفوذ سرّاً لتحقيق المآرب، الذي اتبعه عبد الحميد، لم يكن بديلاً عن الحكومة المنظمة والحازمة عندما كانت هجمات القوميين الأرمن تؤدّي إلى قيام المسلمين المحلّيين بانتقام عنيف وغير متناسب عادة. وعلى أي حال، كان عبد الحميد شديد القلق من الوزراء الأقوياء فلم يسمح بالاستمرارية الإدارية. وبين مؤتمر برلين في سنة 1878 وإعادة العمل بالدستور في سنة 1908، حدث ثمانية عشر تغييراً للحكومة في اسطنبول. وغالباً ما لم يكن يسمح للصدور العظام بالبقاء أكثر من بضعة شهور في مناصبهم. ويحتفظ بهم بعد ذلك في الاحتياط إلى أن يقرّر السلطان الاستعانة بخدماتهم ثانية.

ثمة جدال حادّ بشأن عدد الضحايا الأرمن في العنف الذي اجتاح الأناضول وتفجّر في العاصمة أيضاً في تسعينيات القرن العشرين. يقدّر المؤرّخون الأتراك مقتل أقل من 20,000 أرمني ونحو 5000 مسلم. ويقدّم الكتّاب الأرمن والمؤيّدون لهم أرقاماً أعلى بكثير – 88 ألفاً أو أكثر.[7] ولعل نموّ عدد السكان الأرمن على العموم في أثناء حكم عبد الحميد وبعده مباشرة، مع أن هذا النموّ ربما كان

أدنى من نموّ المسلمين واليونانيين، يقدّم حجّة لصالح عدد أدنى من القتلى، وإن كان لا يزال عدداً كبيراً.[8] وأياً يكن العدد، فإن ذلك القمع للأرمن هو الذي جعل عبد الحميد قبيحاً في أعين الغرب المسيحي. فأدانه السياسيون والصحفيون، ورسّامو الكاريكاتير بوصفه السلطان الأحمر أو الدموي. وربما كانت الفكاهة السوداء المحلّية التي تصوّر السلطان شاكياً: «قلت اضربوا، ولم أقل اقتلوا»، أقرب إلى الحقيقة. غير أن أهمية الاضطرابات الأرمنية لا تكمن في عدد الضحايا التي أوقعتها، بقدر ما تكمن في العداوة التي أحدثتها بين الأرمن والغالبية المسلمة التي يعيشون بينها. وهكذا انتهى في جيل واحد فقط التعايش السلمي إلى حدّ ما الذي دام أكثر من ألف سنة بين الأرمن والمسلمين.

كان عبد الحميد نزّاعاً إلى الارتياب، والخداع، والخوف، لكنه لم يكن يتّسم بالقسوة من دون مبرّر. فتدفّقت الوشايات من عملاء الشرطة والمخبرين على ديوان السلطان في قصر يلدز، على جانب التل المشرف على قصر دولما بهتشي عند شاطئ البحر. بدا قصر دولما بهتشي، الذي بناه معماري أرمني بين سنتي 1853 و1855 للسلطان عبد المجيد على الشاطئ الأوروبي للبوسفور، مفتوحاً على العالم. أما يلدز فكان بمثابة مخبأ منه.

كان السلطان وعملاؤه يعرفون على العموم من هم المتآمرون والمتمرّدون. فسُجن بعضهم في حصون الولايات، ونُفي بعضهم، وفقد بعضهم وظيفته. وأغري العديد بالخضوع بتقديم عروض وظائف ومناصب رسمية لا تتطلب عملاً. وكان اغتيال رجل الدولة المصلح مدحت باشا، المعروف بأبي دستور سنة 1876، أمراً استثنائياً. وقد سُجن صديق مدحت باشا، الشاعر الوطني والصحافي نامق كمال بضعة أشهر، ثم عُيّن حاكم مقاطعة في إحدى جزر بحر إيجة. وغالباً ما كان المعارضون الذين فرّوا إلى أوروبا يعودون بعد عقد مقايضات مع عملاء السلطان. فقد كان عبد الحميد مناوراً يسيطر على الآخرين بطرق ملتوية لا طاغية متعطّشاً للدماء.

أدّى فقدان بلغاريا، وجنوب صربيا، والبوسنة والهرسك، وقبرص، ووصول آلاف اللاجئين إلى تزايد ثقل المسلمين في ما تبقّى من الأراضي العثمانية. فاستند عبد الحميد في سياسته إليهم. وحاول أن يقوّي التماسك بين الأتراك، والعرب، والأكراد، والألبان والتفافهم حول العرش العثماني. فاستخدم مستشارين عرباً وأقام مدارس لأبناء الزعماء العشائريين العرب والأكراد. وقوّى المؤسسة الدينية الإسلامية البيروقراطية، وشجّع بناء المساجد. واستثمر كثيراً في التعليم، الذي جمع بين التعليم الديني والتعليم الأوروبي. وانتشرت في الإمبراطورية شبكة من المدارس الثانويّة، مقسومة بين التعليم المدني والعسكري، التي تفضي إلى مؤسسات متخصّصة للتعليم العالي. وقد صمّمت لتعليم الموظفين المدنيين والجنود المتنوّرين والأتقياء. غير أن مزيج التعليم الديني والكتب

الدراسية الأجنبية المترجمة التي تدرّس في جوّ من الانضباط التامّ، لم يستهوِ الجميع وأصبحت المدارس الجديدة حواضن للثوريين.

استغلّ عبد الحميد أكثر من أي من أسلافه لقب الخليفة الواهي ليحظى بدعم المسلمين الأجانب. والخليفة نظرياً هو من خلف النبي محمداً في قيادة كل المسلمين. لكن لم يقبل كل المسلمين حقّ السلطان العثماني بذلك اللقب، في حين أن غالبية من قبلوه لم يسمحوا لهذا اللقب بالتأثير في سلوكهم السياسي إلا في ما ندر. غير أن ادّعاءات السلطان بأنه خليفة حظيت بثقل في أوساط القوى الأوروبية التي لديها كثير من الرعايا المسلمين، مثل بريطانيا، وروسيا، وفرنسا – أو التي تطمح إلى الحصول عليهم بتوسيع ممتلكاتها الاستعمارية، كما هي حال ألمانيا وإيطاليا – وثارت المخاوف من أنه يتبع سياسة إسلامية جامعة تضرّ بمصالحها. صحيح أن عبد الحميد حاول تعبئة المشاعر الإسلامية لتعزيز موقفه والضغط على القوى الأوروبية العظمى، لكن ذلك كان أداة من أدوات السياسة العامة المتعدّدة، وكان استثماره في الجامعة الإسلامية محدوداً وغير فعّال.

ربما كان إنشاء سكّة حديد الحجاز بين سنتي 1900 و1908، بأموال جمعت من المسلمين في الداخل والخارج، أعظم إنجازات عبد الحميد ورمزاً لسياسته الإسلامية أيضاً. لكن السكّة الحديدية كانت تهدف إلى تعزيز السيطرة المركزية على الولايات العربية، بالإضافة إلى الغاية الدينية، وهي نقل الحجّاج المسلمين إلى مكّة والمدينة بسرعة وسلامة. وأظهر عدم شعبية السكّة الحديدية في أوساط العشائر البدوية، التي كانت تعتاش من أموال الحماية التي تدفعها قوافل الحجّاج، الحدود العملية للتضامن الإسلامي.

كان التقدّم الاقتصادي بطيئاً في البداية، وتزامن مع أزمة عالمية دورية في السنوات الأخيرة من القرن. لكن استُعيد الائتمان الأجنبي الممنوح للدولة العثمانية تدريجاً. وبدأ تسديد الدين الأجنبي المتراكم ثانية في سنة 1879 في أعقاب مؤتمر برلين مباشرة، بعد أن توقّف في سنة 1876. وفي سنة 1881، أقيمت إدارة للدين العام في اسطنبول، كانت توجّه عائدات عدد من الضرائب غير المباشرة، وأهمها الضريبة على التبغ، إلى جيوب حملة السندات. ولا يزال الأتراك حتى اليوم ينظرون إلى الدين العام العثماني باعتباره رمزاً للسيطرة الاستعمارية على اقتصاد البلد. لكن بتنظيم جمع الضرائب والرسوم، وإدارة تسويق محصول التبغ، رفع الخبراء الأجانب إيرادات الدولة أيضاً، ووضعوا الأسس لنظام ضريبي حديث.

كان عهد عبد الحميد بمثابة العصر الذهبي للأجانب وغير المسلمين، رغم تشديده على الإسلام. ولم تحل الاضطرابات الأرمنية من دون توظيف الأرمن في المناصب العامة أو ازدهار

المجتمعات الأرمنية خارج المناطق المتأثّرة مباشرة. ولم تؤثّر الحرب القصيرة التي خاضها عبد الحميد بنجاح في مواجهة اليونان على رعايا السلطان اليونانيين الذين بلغ عددهم نحو مليوني نسمة. وهكذا استمرّ في عهد عبد الحميد نموّ أعدادهم، الذي بدأ في وقت سابق عندما هاجر اليونانيون من المملكة اليونانية المستقلّة حديثاً، لكن الفقيرة جداً، للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي أتاحتها إصلاحات التنظيمات. وجسّد المصرفي اليوناني للسلطان، ظريفي، القوة الاقتصادية للمجتمع الذي استخدم ثراءه لبناء المدارس، والأندية، والمؤسسات الخيرية، وتوسيع صلاته مع العالم الخارجي. كما زادت الإرساليات الأجنبية نشاطها التعليمي. وانتعش المجتمع اليهودي بفضل المدارس التي أنشأها الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الأليانس). وفي سنة 1893، كتب غبريال آري، مدير مدرسة الأليانس في إزمير، الذي قدم في وقت سابق من بلغاريا، في أحد التقارير:

«إن ما يدهش البلغاري، قبل أي شيء آخر، عندما يدخل تركيا هو جوّ الحرّية الذي يتنفّسه المرء. ففي ظل حكومة مستبدّة نظرياً، يتمتّع المرء بحرّية تفوق تلك القائمة في دولة دستورية... ويكاد المرء لا يشعر بأن هناك حكومة... إن عدم وجود شرطة مزعجة، وضرائب مجحفة، ورسوم مدنية باهظة هنا هو ما يجب أن يقدّره رعايا السلطان غير المسلمين...»[9]

شهدت المواصلات تحسّناً أيضاً. فبُنيت مرافق الموانئ، والمنارات، ومحطّات الحجر. وفي حين موّلت التبرّعات الإسلامية سكّة حديد الحجاز، فإن الامتيازات الأجنبية أنشأت السكك الحديدية في أماكن أخرى من الإمبراطورية. فاتصلت سلانيك بمدينة فيَنّا وشبكة السكك الحديدية الأوروبية في سنة 1889، وبالعاصمة اسطنبول في سنة 1890. وأنشأت شركات بريطانية وألمانية ما يزيد على ألف ميل من خطوط السكك الحديدية في اسطنبول في أعقاب سنة 1878.[10] فسهّلت تسويق منتجات المزارع وتصديرها، لا سيما في منطقة بحر إيجة. وارتفع الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد.

كان إنجاز عبد الحميد الرئيس منح الإمبراطورية العثمانية فترة من السلام. وكانت حرب سنة 1897 مع اليونان الحرب الخارجية الوحيدة التي خاضها. ومع أنه وقعت ثورات وطنية وشكّلت اللصوصية وقطع الطرق داء مزمناً، فقد طرأ تحسّن على النظام والفعالية الإدارية. ونتيجة لذلك، وفقاً لكلمات عالم الديمغرافيا الأمريكي جستِن مكارثي (Justin McCarthy)، «شهدت الأناضول العثمانية معدّل نموّ مطرد للسكان بين سنتي 1978 و1912. فازداد السكان المسلمون نحو 50 في المئة. وربما تزايد عدد السكان الأرمن بمعدّل أدنى بقليل، واليونانيين بمعدّل أكبر، لكن تزايد السكان المسيحيين كان مماثلاً للسكان المسلمين على العموم».[11]

غير أن التقدّم المتحقّق في عهد عبد الحميد لم يحلّ المشكلات الرئيسة التي تواجه الدولة العثمانية. بل إنه فاقمتها، لأن التقدّم لم يكن متساوياً، كما أنها ظلّت متأخّرة بعيداً عن الغرب على أي حال. وكان الأجانب والأقلّيات غير المسلمة العملاء الرئيسين للتقدّم والمستفيدين منه. ومال الأخيرون إلى رؤية الدولة العثمانية التي ازدهروا فيها بمثابة قيد على طاقاتهم، قيد أصبحوا توّاقين للتخلّص منه. ولم يُخمد الازدهار المتصاعد حماسة القوميين الانفصاليين، بل وفّر لهم الأموال والعلاقات الأجنبية للقيام بأنشطتهم.

أدّى الانقسام على أسس طائفية وعرقية إلى انحراف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكان المسلمون ممثّلين تمثيلاً ضعيفاً في الطبقات الوسطى، وكذلك الحال في الطبقة العاملة الصناعية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لأن غير المسلمين سيطروا على التجارة والصناعة إلى حدّ كبير. وشعروا بالغضب من أن التحسّن الذي طرأ على أحوالهم أقل بكثير من الازدهار الذي حقّقه جيرانهم المسيحيون، ومن المطالبات السياسية التي نجمت عنه. وعندما اكتسب المسلمون التعليم الأوروبي الجديد، أصبحوا يقاسمون المسيحيين والأجانب الاعتقاد بأنهم يعيشون في دولة متخلّفة ومتداعية.

روى رضا نور، وهو قومي تركي شهد حياة سياسية متقلّبة، كيف أنه عيّن عند منقلب القرن في موقع على الحدود المقدونية، بعد تخرّجه طبيباً في الجيش، كان عمله التدقيق في ما إذا كان الطحين المستورد من بلغاريا لصالح الجيش العثماني ملوّثاً بالسمّ وجراثيم الطاعون المميتة، كما زعم الاتهام الموجّه للسلطان. عندما باشر رضا نور أداء عمله بإدارة نظيف باشاً، قائد الكلية الطبية المسنّ، طلب تزويده بمجهر وأدوات علمية أخرى. رفض القائد، الذي كان يرتدي طربوشاً قديم الطراز وسترة سوداء مشقوقة الذيل «مثل رئيس خدم في قصر»، قبول ذلك قائلاً: «لا يرجع إليك أمر التفكير. اذهب أيها الغبي واحصل على راتبك. وعلى أي حال ستشاهد الجراثيم إذا ما فتحت عينيك».[12]

رأت طبقة الشبّان الأتراك المتعلّمين الصاعدة في النظام الحميدي مثالاً للجهل، والتخلّف، والفساد، والانحدار. ولم يتفهّم هؤلاء مهارة السلطان في المناورة. وكان مصطلح «الإدارة للمصلحة العامة» العثماني يسبّب السخرية. ولم يتأثّر الشبّان المتعلّمون، الذين أغضبتهم الرقابة، بالمطبوعات الموسوعية، والجرائد والكتب.

كان الطلاب العسكريون والضبّاط الشبّان شديدي الانتقاد للسياسة الدفاعية للسلطان. فقد توقّف إجراء المناورات، ورسا الأسطول في العاصمة، إذ قيل إن السلطان يخشى المؤامرات. لكن عبد الحميد كان يريد تجنّب النفقات لأنه يحسب حساب كل قرش، خلافاً لأسلافه المبدّدين. وكانت

الرواتب تدفع متأخّرة عندما تفرغ الخزينة، ما سبّب استياء الطبقة الوسطى المسلمة التي تعتمد على الوظائف الحكومية اعتماداً شبه حصري. وكان الجيش خاضعاً لإمرة قادة مسنّين، يُختارون لولائهم وحكمتهم.

مع ذلك، حاول عبد الحميد تحسين التنظيم العسكري بعد هزيمة سنة 1878. وفي سنة 1880، طلب مساعدة القيصر في التدريب. ودخلت بعثة عسكرية ألمانية الخدمة العثمانية في سنة 1882، وبين سنتي 1883 و1895 أدخل كبير المستشارين العسكريين الألمان، الجنرال كولمَر فون در غولتز (Colmar von der Goltz) (غولتز باشا)، تحسيناً على تدريب الضبّاط، وكلّف بترجمة أدلّة عسكرية ألمانية إلى التركية، يزيد عدد صفحاتها على 4000 صفحة.[13] وأثمرت جهوده في انتصار العثمانيين على اليونانيين في تساليا في سنة 1897.[14]

إن الشعور المعاصر في أوساط الشبّان الأتراك المسلمين المتعلّمين بأن النظام الحميدي نظام مستبدّ يهدّد بقاء الدولة العثمانية، ولا سيّما بقاء المجتمع الحاكم المسلم، وأنه مسؤول عن الانحدار النهائي للقوة العثمانية، لا يزال يحجب حتى اليوم أنه شكّل زمناً طيّباً لغير المسلمين (باستثناء قسم من المجتمع الأرمني)، ولم يكن رديئاً للمسلمين – سواء أكانوا تركاً أم عرباً أم ألباناً أم كرداً. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية المتعدّدة القوميات التي وُلد فيها مصطفى كمال أتاتورك تظهر ضعفاً، لكنها لا تزال تؤدّي وظائفها.

أجمع الرحّالة الغربيون على وصف الإمبراطورية العثمانية بأنها بلد نابض بالحياة. وهذه الصفة تنطبق على مزيج الشعوب والأديان الموجودة فيها وعلى الجوانب المادّية للبلد. كانت غالبية الشعب تقيم في القرى، حيث تسود المنازل التقليدية، التي تبنى بالخشب في البلقان وساحل البحر الأسود، والطوب في الأناضول، والحجارة في المرتفعات. وكان اللباس الشعبي لا يزال منتشراً. كما كانت أساليب الزراعة التقليدية سائدة في المزارع. لكن أثر الأسواق الأجنبية تجلّى في التشديد المتزايد على المحاصيل النقدية: التبغ في البلقان؛ والعنب الخالي من البزر، والتين، والزيتون على طول ساحل بحر إيجة؛ والقطن في سهل كيليكيا المجفّف حديثاً حول مدينة أضنة. وعلى الرغم من زراعة الحبوب على نطاق واسع، فإن رداءة المواصلات الداخلية، واستمرار زراعة الكفاف أجبرت المدن على الاعتماد إلى حدّ كبير على واردات القمح، بالإضافة إلى السكر، والأرزّ، والشاي، والقهوة، والحاجات الأساسية الأخرى.[15]

فتحت السكك الحديدية أراضي واسعة في البلقان وغرب الأناضول. أما في الشرق، فقد كانت

المواصلات صعبة، لأن الطرق رديئة في أنحاء البلاد. وكان الأجانب يسيطرون على حركة النقل البحري الواسعة بأكملها تقريباً. وكان المسؤولون المعيّنون في مراكز بعيدة يبدؤون رحلاتهم عادة على متن سفن أجنبية.

كانت المدن قليلة السكان نسبياً، حتى عندما تحيط بها ضواحٍ واسعة، كما هي حال اسطنبول. ووفقاً لإحصاء السكان الذي أجري في سنة 1893، بلغ عدد سكّان اسطنبول مع ضواحيها نحو 950,000 نسمة. وكان يوجد 210,000 نسمة في القطاع الحضري من إزمير، و120,000 نسمة في بورصة، و105,000 نسمة في سلانيك، و115,000 نسمة في دمشق.[16] وكان السكان الحضريون مختلطين في الأصول والأديان. ولم يكد المسلمون يشكّلون نصف السكان في اسطنبول، في حين شكّلوا 38 في المئة فقط في إزمير، و28 في المئة في سلانيك.

مع ذلك كانت المدن ذات طابع إسلامي، نظراً إلى كثرة المآذن والقباب. فقد كان العثمانيون بنّائين عظاماً. وزيّنت المساجد، والمبرّات، والتكايا، والأضرحة، والحمّامات التركية، والنوافير كل المدن التي حكموها. وفي القرن التاسع عشر، لا سيما في عهد عبد الحميد الثاني، أضيفت مبانٍ عامة أخرى: المباني الحكومية في الولايات والنواحي، والثكنات، والمدارس الثانوية. وكانت هذه المباني مصنوعة من الحجارة الصلدة، ولا يزال كثير منها قائماً حتى اليوم في تركيا والولايات العثمانية المفقودة. وكانت معظم البيوت الخاصة التي يقيم فيها الأتراك الميسورون من الخشب. وأقام الأثرياء قصورهم أو أماكن إقامتهم على شاطئ البحر، وسط الحدائق، مع مبانٍ خارجية للإسطبلات، والمطابخ، ومساكن العاملين، والمغاسل. وأدّى الاعتماد على الخشب في عمارة المنازل إلى جعل المدن عرضة لحرائق مدمّرة متكرّرة.

شهد القرن التاسع عشر تغيّرات مهمّة في المشهد الحضري. فبنى غير المسلمين والمقيمون الأجانب على نطاق واسع مستخدمين الحجر والطوب. وقدم نحو 100,000 أجنبي إلى العاصمة العثمانية بين سنتي 1840 و1900 بوصفهم تجّاراً، وعمّالاً ماهرين، ومستثمرين.[17] واستقرّوا في منطقة بيرا (بيه أوغلو) الأوروبية وضواحيها. وفي سنة 1857، مُنحت الأحياء الواقعة شمال القرن الذهبي، حيث يغلب السكان المحلّيون والأجانب غير المسلمين، حكماً ذاتياً بلدياً. وكانت المدن العثمانية تبدو نظيفة ومرتّبة نسبياً داخل مختلف المجمّعات (المباني الدينية والمنازل الفخمة الخاصّة)، لكنها قذرة خارجها. وشهد القرن التاسع عشر جهوداً لتنظيف المدن وشقّ الطرقات داخل متاهة البيوت الخشبية التي تشكّل الكتلة الحضرية. وأدخلت تحسينات كبيرة على المرافق في اسطنبول، وإزمير، وسلانيك، رغم استمرار شكوى الأوروبيين من الاتساخ وانعدام الترتيب.

وفي العاصمة، حيث يمتلك الميسورون منازل صيفية على طول البوسفور أو في جزر الأمراء، وحيث يقيم المسؤولون العثمانيون في الغالب منازل فخمة خارج المركز، أصبحت المواصلات أكثر سهولة عندما أنشأت الحكومة شركة للسفن البخارية (الشركة الخيرية)، تدير معدّيات بريطانية الصنع وتستخدم مهندسين أجانب. وأنشئت شركة الترام في اسطنبول في سنة 1869 وكانت العربات التي تجرّها الجياد تستخدم في مركز المدينة والضواحي.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، أخذت اسطنبول، وإزمير، وسلانيك، وطرابزون بقدر أقل، تشبه المدن الأوروبية. وكانت تضمّ موانئ ومواصلات لائقة، وواجهات بحرية جذّابة، وبيوتاً حجرية، وشوارع للتسوّق (بالإضافة إلى البازارات الشرقية التقليدية)، وفنادق ملائمة، ومطاعم، وحانات (بالإضافة إلى الحانات اليونانية التقليدية)، ومدارس، ومستشفيات. وكان هناك فلل أنيقة، وقصور، وأندية. وفي اسطنبول، بدأ بناء مجمّعات الشقق على الطراز الفرنسي عند منقلب القرن. وعندما كان الفنّانون والموسيقيون الأجانب يجولون في العاصمة، كانوا يجدون مسارح لائقة لتقديم عروضهم.

احتفظت المدن أيضاً بأحيائها «الشرقية» التي تضمّ منازل خشبية وأزقّة ضيّقة. وفي حين أن بعض المسلمين الأثرياء، مسؤولين كباراً بالدرجة الأولى، انتقلوا إلى الأحياء «الأوروبية»، فهناك كان يوجد بضعة أحياء إسلامية غنية. لكن الأحياء العشوائية الفقيرة كانت قليلة، أقل مما يوجد في المدن الأوروبية المماثلة. وكانت توجد مخيّمات للغجر خارج الأسوار، لكن ليس مستوطنات أكواخ كتلك الموجودة اليوم حول كل المدن التركية.

يتبيّن عند إمعان النظر أن المدن العثمانية الرئيسة كان ينقصها الكثير. لكنها مُرضية على العموم، لا سيما لقلّة الضغط على الحيّز المكاني، لذا أتيح المجال للأشجار والحدائق. وكانت المقابر غير المسوّرة تقطع الكتلة الحضرية، وقد وجد الأوروبيون أنها تتسم بالرومانسية. وكانت المساجد، والكنائس، والقصور، والمنازل الفخمة تتسم بعمارة حسنة، كما توجد في المدن العثمانية الرئيسة آثار قديمة مثيرة للإعجاب بالإضافة إلى بعض مرافق التسلية الحديثة.

بيد أن غير المسلمين والأوروبيين كانوا يديرون معظم مرافق التسلية ويستمتعون بها. وكانت الأسر المسلمة الميسورة أيضاً تستخدم البنّائين، والسبّاكين، والخيّاطين، والأطبّاء، وأطبّاء الأسنان غير المسلمين، وتتوجّه إلى متاجر غير المسلمين، ويسلّي رجالها أنفسهم في المطاعم والمقاهي الأوروبية، وينزلون في فنادق يديرها غير المسلمين. لكن لم يكن من الممكن المحافظة على هذه الانقسامات والتباينات إلى الأبد.

اتسمت الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة بانفتاح واسع. فكان يزورها الأجانب، ويعيشون

ويتنقلّون فيها، ويتمتّعون بحماية القناصل، ويخضعون لولاية المحاكم القنصلية، ويستطيعون استخدام مكاتب بريد خاصة بهم. وتتحدّث الروايات التي خلّفها المسافرون والمقيمون الأجانب عن حياة مستساغة تُعاش في فلل في الضواحي، مثل موضة في اسطنبول أو بورنَباط (بورنوفا اليوم) في إزمير، حيث الخدم والحفلات، والنزهات ورحلات الصيد. لقد كانت حياة الوافدين ممتعة، وعاش كثير من المسيحيين المحلّيين على نحو ذلك أو أفضل.

لم يكن انحدار الدولة العثمانية التي ولد فيها مصطفى كمال أتاتورك ظاهراً للعين المجرّدة. واليوم ينظر الأتراك المسلمون بحنين إلى صور بلدهم قبل قرن من الزمن. لكن كان ثمة ما يدعو للقلق لدى أجدادهم وآباء أجدادهم. وقد كتب مصلح عثماني من القرن التاسع عشر، «لم نكن نحن من يستفيد من تلك المباهج أو يستمتع بها... بل كنا نأتي بين الحين والآخر بمثابة بائعين للحطب أو الفحم ونحدّق فيها بحزن».[18] لم يكن السؤال الذي يلاحق الأتراك المسلمين هل ستبقى بلادهم؟ وإنما هل سيبقون فيه؟».

القسم الأول

السنوات المبكّرة

1

بيت في أوروبا

وُلد أتاتورك في سلانيك في سنة 1880/ 81 لأسرة مسلمة تتحدّث التركية وتنتمي انتماء متقلّباً إلى الطبقة المتوسطة. وتقتضي هذه المعلومات الأساسية بعض التفصيل.

لم يكن للمسلمين أسماء عائلات، إلا في حالة بعض العائلات البارزة. وكانت الهوية الرسمية تستند إلى قيود في سجلّات السكان. وكانت هذه السجلّات دقيقة الحفظ إلى حدّ ما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويحدّد فيها الاسم أو الأسماء الممنوحة للفرد، واسمي والديه أو والديها، والدين، ومكان الميلاد وتاريخه.

كان من المعتاد أن يُمنح الوليد اسماً عند قطع الحبل السرّي. وكان ذلك يسمّى «اسم السرّة»، ويُختار من بين الألقاب التشريفية التي تنطبق على النبي محمد أو الأسماء التي تدلّ على التقوى. وربما يُمنح الطفل في وقت لاحق اسماً ثانياً أو حتى ثالثاً، يصبح معروفاً به. وكان استخدام اسمين دلالة على التميّز الاجتماعي. وقد بدأ أتاتورك حياته باسم مصطفى (أي المختار، وهو من أسماء النبي).

يمكن تسجيل التواريخ بتقويمين مختلفين. فقد كان المسلمون يستخدمون تقويماً قمرياً يبدأ من هجرة النبي إلى المدينة في سنة 622 م. وأدخل تقويم شمسي للأغراض الإدارية في سنة 1839. وهو يعرف باسم التقويم الرومي، ويبدأ من سنة 622 أيضاً، لكن اليوم والشهر فيه مماثلان للتقويم اليوليوسي (المسيحي). وتبدأ السنة الرومية في 1 مارس، الذي يقابل 13 مارس في التقويم الغريغوري (العالمي) في القرن التاسع عشر، و14 مارس في القرن العشرين. وفي سنة 1917، أضيف ثلاثة عشر يوماً إلى التقويم الرومي. وبعد ذلك أصبح اليوم والشهر، ولكن ليس السنة، متطابقين مع التقويم الغريغوري. وفي سجل السكان الرسمي، قيّد مولد أتاتورك في سنة 1296 بالتقويم الرومي. وتلك

السنة تمتد من 13 مارس 1880 إلى 12 مارس 1881. وما هناك من سبب يدعو للشكّ في دقّة القيد.

إن مولد أتاتورك باليوم والشهر غير مؤكّد. وقد قالت أمه في وقت لاحق إنها ولدت مصطفى في أثناء «الأربعين يوماً [الباردة]» في الشتاء.[1] لكن أتاتورك نفسه نقل عن أمه ما يوحي أنه وُلد في الربيع،[2] وأضاف أن ذلك «قد يكون في شهر مايو». وذلك يبرّر اختياره يوم 19 مايو، تاريخ نزوله في سامسون في سنة 1919 لقيادة المقاومة التركية المسلّحة للحلفاء، بمثابة يوم ميلاده الرسمي. وقد سألت حاشيته صديقات والدته في سلانيك اللواتي كنّ على قيد الحياة وأكّدن أن قائدهن وُلد في «الربيع، وربما في مايو».

كان من المعتاد أن يسجّل الأب تواريخ ميلاد أبنائه داخل غلاف مصحف الأسرة، لا سيما في العائلات التي تفاخر بالتعليم الإسلامي. ويبدو أن ذلك ما حصل في أسرة أتاتورك، لكن وفقاً لأمه، زبيدة، كان هناك مصحفان في البيت. وقد فُقد المصحف الذي قُيّد فيه مولد الأبناء.[3]

من الصعب فصل الحقيقة عن الأسطورة في قصّة حياة أتاتورك، كما أن أتاتورك هو مؤلّف أسطورته الرئيس. وقد كرّر أصدقاؤه وأقرباؤه ما قاله، وكثير مما قاله هؤلاء كان يراد به إرضاؤه. وهكذا يجد كاتب السيرة مجموعة من الأقوال والقصص التي يردّد بعضها بعضاً، وتخدم غرضاً سياسياً عادة. ولا يمكن استبعاد الغرض. وهكذا فإن التاريخ الأرجح لميلاد أتاتورك هو شتاء سنة 1880/ 81.

كان والد أتاتورك، علي رضا، موظفاً مدنياً صغيراً ينحدر من عائلة محلّية من الطبقة الوسطى الدنيا. وكان والد علي رضا، أحمد، يدعى حافظ أحمد أفندي.[4] ويشير لقب حافظ إلى أنه حفظ القرآن بأكمله عن ظهر قلب. أما لقب أفندي، الذي ينطبق على ابنه علي رضا أيضاً، فيشير إلى أنه رجل متعلّم. ويبدو أن حافظ أحمد أفندي كان يلقّب بالهارب (كَجَك). والتفسير المعطى لذلك أنه فرّ إلى الجبال في أعقاب مقتل القنصلين الفرنسي والألماني في سلانيك في مايو 1876. فقد قتل غوغاء مسلمون غاضبون القنصلين بعدما حصل مسيحيون محلّيون على مساعدة قنصلية أجنبية لمنع فتاة بلغارية من اعتناق الإسلام. وأقدمت السلطات المحلية على شنق قادة الشغب بعد أن أرسلت القوى الكبرى سفناً حربية إلى سلانيك.[5]

يبدو أن التعليم الديني كان أمراً تقليدياً في العائلة، لأن محمد (أمين)، أخا علي رضا، حفظ القرآن أيضاً وعلّم في مدرسة قرآنية ابتدائية. ويبدو أن ابن محمد، صالحاً، تابع السير على هذا النهج.[6] وكانت الخدمة المدنية العثمانية تستخدم رجال الدين في الأصل. وعندما أحدثت الإصلاحات الإدارية في القرن التاسع عشر طلباً على موظفين مدنيين من غير رجال الدين، جاء العديد من هؤلاء

من عائلات رجال الدين. ويجسّد علي رضا هذه العملية عند أدنى مستويات الإدارة. فهو ابن وأخو معلّمين للقرآن في الحي، وأصبح موظفاً صغيراً في الخدمة المدنية.

وُظّف علي رضا في دائرة الأوقاف في البداية. وهي وظيفة اقتضت منه الانتقال إلى المدن الصغيرة في الولايات للتدقيق في حسابات المؤسسات الخيرية.[7] وفي سنة 1876/ 77 عمل ملازماً في كتيبة من المتطوّعين تشكّلت عشيّة الحرب الروسية التركية.[8] وقد تزوّج في الوقت نفسه تقريباً. وغيّر عمله بالانتقال إلى مصلحة الجمارك. غير أن التاريخ الدقيق لهذين الحدثين في حياة علي رضا غير معروف. وربما وقعا في نهاية الحرب في سنة 1878.

تزوّج علي رضا من فتاة تدعى زبيدة، تصغره بعشرين سنة.[9] وكان والدها، صفو زادة فيض الله آغا يكسب قوته من الزراعة في بلدة صغيرة تدعى لانغازا (لانغادا الآن) إلى الشرق من سلانيك. ويُمنح لقب آغا عادة إلى ملّاك الأراضي، لكن لا يبدو أن فيض الله كان يمتلك أراضي كثيرة أو أي أرض. وربما كان يعمل وكيلاً لصالح ملّاك غائبين. ومن المؤكّد أن هذه كانت حال ابنه حسين آغا الذي أدار مزرعة قرب لانغازا.

ويقال إن عائلة فيض الله قدمت من الريف قرب فودينا (إدسّا الآن في غرب مقدونيا اليونانية). ويوحي اسم العائلة، صفو زادة،[10] ويعني «ابن المتصوّف»، بأن لأسلاف زبيدة وعلي رضا خلفية متماثلة. ويزعم جميل بوزوق، ابن صالح (بوزوق)، وهو من أبناء عمومة أتاتورك البعيدين، وكبير ياورانه لاحقاً، أن لديه صلة قرابة بعائلتي علي رضا وزبيدة. ويعني ذلك أن ثمة قرابة كانت تربط بين عائلتي والدي أتاتورك. ويشير جميل بوزوق أيضاً إلى أن جدّه لأبيه، صَفر أفندي، كان من أصل ألباني.[11]

كان والدا أتاتورك وأقرباؤه يتحدّثون بالتركية. ويوحي ذلك بأن بعض أسلافه على الأقل قدموا من تركيا، لأن المسلمين المحليين ذوي الأصول الألبانية أو السلافية الذين لم يكن لديهم رابطة عرقية بتركيا كانوا يتحدّثون الألبانية، أو الصربية الكرواتية، أو البلغارية، ما داموا في أرضهم على الأقل. لكن مظهر أتاتورك مماثل للألبان والسلاف المحليين. وكان، مثل أمه، ذا عينين زرقاوين وشعر أشقر. ويوحي لقب «الأحمر» الذي أطلق على جدّه لأبيه بأن الأخير كان ذا شعر أشقر أيضاً. وعندما اعتمد أتاتورك القومية العرقية التركية، ادّعى أن أسلافه كانوا من البدو الأتراك (اليوروك) الذين استقرّوا في البلقان بعد الفتوحات التركية.[12] ولا شكّ في أن السلاطين أرسلوا البدو إلى الأراضي المفتوحة حديثاً للمساعدة في الدفاع عنها، ولكي يأمنوا شرّ هؤلاء الرجال القبليين الجامحين. لكن ليس هناك أي دليل على أن علي رضا أو زبيدة كان ينحدر من البدو الأتراك. وقيل

في دعم ادّعاء أتاتورك بأنه من أصول عرقية تركية أن كثيراً من البدو الأتراك ذوو عيون زرق وشعر أشقر. وكان أحد أصدقاء أتاتورك في الكلية الحربية وخصمه في ما بعد، عارف، وهو ينحدر من عائلة مرموقة من قبيلة قاراقشيلي في الأناضول، يشبهه إلى حدّ الظنّ بأنه أخوه.[13] غير أن العينين الزرقاوين، والشعر الأشقر، والقسمات الأوروبية أكثر شيوعاً بين سلاف البلقان مما هي عليه بين البدو الأكراد في الأناضول. ومن المرجّح أن يكون أتاتورك قد ورث قسماته عن أسلاف بلقانيين، ولغته الأم من الفاتحين الأتراك الذين تزوّجوا أسراً محلية على مدى عدّة أجيال. ولا نعرف إذا كان الألباني صَفر أفندي يمتّ بصلة قرابة دموية بأتاتورك. لكن من المرجّح أن الألبان والسلاف كانوا من بين أسلافه. كما أن التحدّر المباشر من البدو الأتراك ليس مكوّناً ضرورياً للعرقية التركية.

عاش علي رضا وزبيدة أولاً في منزل أسرة العروس في حي يني كابي (الباب الجديد) الإسلامي في سلانيك. وكان لديهما أقارب في أماكن أخرى من المدينة. وكان صالح (بوزوق)، المعاصر لأتاتورك وقريبه بعيد الصلة، مقيماً في مجمّع من المنازل تمتلكه بأكمله أسرة زوجته في حيّ كولكافيلري (مقاهٍ عند البرج الأبيض على الواجهة البحرية لسلانيك).[14] وكان ابن عمّ صالح، نوري (جونقر)، أصبح في ما بعد ضابطاً معاوناً موالياً لأتاتورك، يقيم في البيت المجاور. وثمة رفيق ثالث وثيق لأتاتورك، فؤاد (بوجلا)، وعديل صالح،[15] نشأ في سلانيك.

وفي هذا المنزل في يني كابي ولدت زبيدة ثلاثة أطفال: فتاة اسمها فاطمة، وصبيين، عمر وأحمد.[16] ومن المرجّح أيضاً أن يكون طفلها الرابع، مصطفى (أتاتورك) قد وُلد في المنزل نفسه. توفّيت فاطمة وهي لا تزال رضيعة. وبُعيد وفاتها عُيّن علي رضا ضابط جمرك على الحدود اليونانية، في مكان يدعى جاياغزي (مصبّ النهر) أو باباز كُبروسو (جسر الكاهن).[17] ويقال إن راتبه بلغ 3 ليرات ذهبية أو 300 قرش فضّي. وذلك مبلغ معقول - بعد نحو عشرين سنة، كان صالح (بوزوق) يتقاضى 5 , 337 قرش بصفته ملازماً شابّاً. لكن نادراً ما كان الموظفون الرسميون يتقاضون أجورهم في الوقت المحدّد.

أصبحت حياة علي رضا القاسية، المحاطة باللصوص وقطّاع الطرق في مركز حدودي ناءٍ، جزءاً من قصة أتاتورك.[18] ويقال إن زبيدة انضمّت إلى زوجها في باباز كُبروسو وإن ابنيها عمر وأحمد توفّيا هناك، ربما في سنّ الثالثة. ويقال إن علي رضا استقال بعد ذلك من مصلحة الجمارك وأصبح تاجراً للخشب. غير أن التواريخ غير متلائمة.

تحدّد السير مكان باباز كُبروسو أسفل المنحدرات الجنوبية لجبل الأولمب، عند الحدود الجديدة بين تساليا اليونانية ومقدونيا العثمانية.[19] لكن تساليا ضُمّت إلى اليونان في 24 مايو 1881[20] - بعد مولد

أتاتورك بشهرين على الأقل. لذا لا بدّ أن يكون عمر أتاتورك بضعة أشهر عندما توجّه علي رضا لأول مرّة إلى الحدود الجديدة بصفته ضابطاً في الجمارك. لكن البيت الزهري الذي يقال إن أتاتورك وُلد فيه بسلانيك بُني بالنقود التي جناها علي رضا من عمله تاجراً للخشب. وسمحت له أرباحه أيضاً باستعمال خادمة ومرضعة لابنه الوليد.

التفسير المرجّح هو أن علي رضا كان ضابطاً جمركياً وتاجر خشب في الوقت نفسه.[21] وربما استغلّ منصبه الرسمي لمزاولة تجارة خاصة، خلافاً للاعتقاد بأنه استقال من الخدمة المدنية. فالمهمّة الرئيسة لضابط الجمارك والمكوس هي منع التصدير غير المشروع للخشب من منطقة جبل الأولمب إلى اليونان. فقد كانت الغابات تابعة للدولة، ويفترض أن تصدر مصلحة الأراضي الحرجية تراخيص قطع الأشجار للقرويين. وفي هذه الظروف، يكون ضابط الجمارك في وضع مثالي يتيح له الحصول على الخشب من القرويين المحليين المسيحيين وشحنه إلى سلانيك، وهي مدينة أكثر ازدهاراً من أي مدينة أخرى جنوب الحدود مع اليونان. ويعتقد أنه كان لعلي رضا شريك في سلانيك، تاجر خشب يدعى جعفراً،[22] يبيع جذوع الأشجار المقطوعة. وهذه النظرية تفسّر كيف جمع علي رضا النقود لبناء منزل جديد في سلانيك.

كان على علي رضا القيام برحلات قصيرة متكرّرة إلى الحدود بعد استقالته للحصول على الخشب، وفقاً لشقيقة أتاتورك مقبولة، التي كانت طفلة صغيرة عند وفاة والدها، لكنه سرعان ما اكتشف أن اللصوص اليونانيين المحليين طلبوا رشى كبيرة، وعندما لم يدفع أضرموا النار في جذوع الأشجار. ويبدو من المرجّح أن علي رضا لم يمضِ وقتاً طويلاً على الحدود ولم يأخذ أسرته معه، وأنه كان يقوم رسمياً برحلات قصيرة بصفته ضابطاً في الجمارك، ولكن للحصول على الخشب وشحنه في الواقع. وبعد أن حقّق بعض النجاح في البداية، تشاجر مع القرويين المحليين (أو اللصوص، لأن المصطلحين يشيران إلى الأشخاص أنفسهم) الذين أرادوا الخشب لأنفسهم. ويقال إنه اشتكى بعد ذلك إلى مسؤول عثماني رفيع في سلانيك، يدعى علي باشا، فنصحه بممارسة مهنة أخرى.[23] إثر ذلك، أخذ يتاجر في الملح، وأتاح ذلك فرصاً ملائمة لرجل يعمل في إدارة المكوس، باعتباره احتكاراً للدولة. ومن غير المرجّح أن يكون علي قد استقال من الخدمة المدنية، حيث غالباً ما تعود الوظيفة على شاغلها بدخل بلا عمل مقابل. ولا يبدو أن أسرته عانت من أي ضائقة إلا عند وفاته، وربما استمرّ في تقاضي راتبه البالغ 3 ليرات ذهبية حتى آخر أيامه.

كان المنزل الذي بناه علي رضا في سلانيك قائماً في حيّ يدعى أحمد صوباشي (أو قُجا قاسم).[24] وهذا المنزل المتين المكوّن من ثلاث طبقات والمدهون باللون الزهري على منحدر يؤدّي إلى الواجهة

البحرية هو الذي سمّي مكان ميلاد أتاتورك وحُفظ بمثابة متحف. وعلى غرار كل بيوت المسلمين الميسورين، كان بيت أسرة علي رضا الجديد ينقسم إلى قسمين: جناح يستخدم مقرّاً خاصّاً للأسرة (الحريم)، وجناح آخر يستخدم لاستقبال الزوّار الذكور (سلاملك).

بعد ولادة مصطفى، ولدت زبيدة ابنتين، بقيت الأولى منهما على قيد الحياة، مقبولة، وتوفّيت الثانية، نجية. وهكذا لم يعش إلا اثنين من الأطفال الستة الذين ولدتهم زبيدة من زواجها الأول.

توفّي علي رضا عن عمر يبلغ 47 سنة، عندما كان مصطفى في السابعة أو الثامنة. وعزت أرملته وفاته إلى فشل مشروعاته التجارية: «أصيب المرحوم باكتئاب شديد عندما ساءت أعماله في أواخر أيامه. فاستسلم للمرض، وأسلم نفسه للقدر، فوهن وذوى. واشتدّ عليه المرض ولم يعد هناك أمل في حياته. كنت شابّة في السابعة والعشرين عندما أصبحت أرملة. ومُنحت معاشاً يبلغ مجيديتين [قطعة نقدية فضّية تساوي 20 قرشاً].[25]

عُزي مرض علي رضا المميت إلى «تلف الأمعاء»، الذي فاقمه الشرب. وعلى أي حال، اعتّبر فاشلاً وفقاً للتقاليد الأسرية.

لم تكن سلانيك مدينة متواضعة في أثناء طفولة أتاتورك. فقد شهد ازدهارها نموّاً ملحوظاً في سنوات السلم الطويلة التي حافظ عليها السلطان عبد الحميد الثاني في أعقاب انتهاء الحرب الروسية في سنة 1878. وفي سنة 1889، ربطت السكك الحديدة المدينة بأوروبا عبر صربيا وفيَنّا.[26] وربطها خط آخر للسكّة الحديدية بالعاصمة اسطنبول، التي كان تتصل مباشرة بأوروبا عبر بلغاريا. وفي سنة 1901، أنشئ فيها ميناء حديث.[27] ومُدّت الكهرباء في سنة 1899 وبدأت خدمة الترام الكهربائي في سنة 1907. وكانت المصانع تنتج الأقمشة القطنية والصوفية، والتبغ يصدّر بكمّيات كبيرة برعاية احتكار للدولة (عُرف باسمه بالفرنسية، ريجي)، في إطار إدارة الدين العام الخاضعة للرقابة الأجنبية.

في السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر، نما تعداد سكان سلانيك من نحو 70,000 نسمة إلى ما يزيد على 100,000 نسمة. ومع أن وصول اللاجئين المسلمين من تساليا ومن المناطق الأخرى المعرّضة للخطر زاد عدد المسلمين، فقد ظل اليهود يشكّلون الطائفة الأكبر ويستأثرون بنحو نصف السكّان.[28] كانت الأحياء الإسلامية تشرف على تلك التي يقطنها اليهود واليونانيون، الذين كان معظمهم يعيش على طول الواجهة البحرية أو خلفها مباشرة. وكان هذا التقسيم المكاني شائعاً في الدولة العثمانية، إذ كان المسلمون يستقرّون حول القلعة عندما تُفتح المدن، بينما ينتقل المسيحيون واليهود إلى الضواحي. كما أن الأتراك نادراً ما يختارون العيش قرب البحر، الذي كان

يجتذب اليونانيين على وجه الخصوص.

في نهاية القرن التاسع عشر، حافظ العديد من الأحياء على طابعها الأصلي في سلانيك. وكان للنواحي الإسلامية ساحة مركزية يشرف عليها مسجد، يضمّ مدرسة قرآنية بمثابة ملحق. كما كانت تضمّ حمّامات عامة، ومقاهي يجتمع فيها الرجال، وحدائق خاصة صغيرة. وقد وجد المسافرون الأوروبيون الأحياء الإسلامية رومانسية وساحرة. وكانت البيوت تتكدّس على مقربة من بعضها بعضاً في النواحي اليهودية الفقيرة، لكن أفراد المجتمع الأكثر ثراء أخذوا يتنقلون إلى فلل فسيحة عند الواجهة البحرية. وقد دُمّرت أسواء الأحياء اليهودية الفقيرة في الحريق الكبير في سنة 1890. وفي أعقابه، عُدّلت الشوارع ووُسّعت، ووضع مخطّط للمدينة وبدأ التحديث.[29] وبرز اليهود في أوساط البرجوازية الصاعدة، وفي الطبقة العاملة الجديدة أيضاً. وكان معظم عمّال تحميل السفن وتفريغها من اليهود المشهورين بصلابتهم وبأسهم.

كانت سلانيك تضمّ مدارس تديرها إرساليات أجنبية كاثوليكية وبروتستنتية، بالإضافة إلى المدارس المحلية. وفي سنة 1895، صدرت أول جريدة تركية حديثة. كانت تسمّى «آسر» (القرن)، وانتقلت إلى إزمير في سنة 1924 ولا تزال قائمة حتى اليوم باسم «يني آسر» (القرن الجديد). وأسّس رجال أعمال يهود مصرفاً محلّياً، بنك سلانيك، انتقل في نهاية المطاف إلى اسطنبول. وكانت هناك مقاهٍ على الطراز الأوروبي عند الواجهة البحرية، يديرها يونانيون عادة، ومدارس للرقص وحفلات رقص. وقد شهدت امرأة إنجليزية، لوسي غارنِت (Lucy Garnett)، كانت تعيش في سلانيك في ثمانينيات القرن التاسع عشر، احتفالاً خيرياً لمساعدة مدرسة يهودية:

> استمرّ الرقص في الغرف السفلية، وخصّصت الغرف في الطبقة العلوية لتدخين السجائر، ولعب الورق، والمحادثة، بينما قُدّمت المرطّبات والعشاء تحت أشجار ساطعة الإضاءة وبين أحواض الزهور الملاصقة لمبنى المدرسة. كان الحاكم العام، درويش باشا، وابنه حاضرين، ومع أنهما لم يتكرّما بالانضمام إلى الراقصين بطبيعة الحال، فإنهما كانا يتحرّكان بينهم باستمرار، وأبديا اهتماماً شديداً بالوقائع. وظهر رئيس الأساقفة الروم مميّزاً بتاجه الأسطواني الطويل وعباءته السوداء، وقد جلس إلى جانب الحاخام باشي (الحاخام الأكبر) الذي ارتدى عمامة سوداء وبيضاء. غير أن غياب فساتين الحفلات كان ملحوظاً، إذ كانت السيدات الأوروبيات يدركن أن جزءاً من الاحتفال سيكون في الهواء الطلق، لذا تجنّبن الفساتين القصيرة. وحضر العديد من يهوديات سلانيك، اللواتي تبرّعن، بأزيائهن المحلّية الزاهية المزيّنة بكثير من الخرز والبَرَق اللامع.[30]

أدّى انتشار التأثير الأوروبي عن طريق التجارة، والتعليم، والدبلوماسية إلى توتّر في الطوائف بين المحافظين ودعاة التحديث. وكان بعض أبرز دعاة التحديث ينتمون إلى المحافل الماسونية الراسخة. وفي أوساط المسلمين، كانت الأفكار الجديدة منتشرة على نطاق واسع، لاسيما بين طائفة الدونما المتحدّرين من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام.

وكتبت لوسي غارنِت، «الدونما طائفة دؤوبة مزدهرة تحظى بالاحترام. ويعتقد أن الفقر غير موجود في أوساطهم، إذ يساعد الأثرياء من لم يحظَ بالنجاح في الشؤون الدنيوية، كما يدعمون الأرامل واليتامى بنظام خيري مثير للإعجاب».[31] وليس للدونما تقاليد عسكرية، خلافاً للمسلمين الآخرين. ويشيع وجودهم في الجيش بمثابة أطبّاء عسكريين. وكانوا ناشطين في الحياة المدنية في التجارة والمهن الحرّة. كما شاركوا بفاعلية في السياسة.

وفّرت شبكة المدارس الحكومية الجديدة القناة الرئيسة لوصول الأفكار الأوروبية إلى المجتمع المسلم. وكانت هذه المدارس منظمة في منظومتين متوازيتين: مدنية وعسكرية. الأولى مخصّصة لتعليم موظفي الخدمة المدنية والثانية للضبّاط. وفي كلا الفرعين، كانت المدارس الإعدادية (الرُّشدية) تقود إلى المدارس الثانوية (الإعدادية)، وبعد ذلك كلية الخدمة المدنية (الملكية) أو الكلية الحربية في اسطنبول. وكانت المدارس الثانوية العسكرية تقام في المدن عادة وتستخدم بمثابة مقرّات قيادة للجيوش العثمانية. وكانت المراكز العسكرية الرئيسة في تركيا الأوروبية موجودة في أدرنة، وسلانيك، ومناستر (بيتولا اليوم في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً).

وسم الصراع بين الأفكار المحافظة والتقدّمية، وبين الإسلام التقليدي والفكر الأوروبي الحرّ حياة أتاتورك منذ بدايتها. وكانت أمه، على غير المستغرب، مشبعة بالمواقف التقليدية، وأكسبها تقاها لقب «مُلّا».[32] أما والده، وهو موظف صغير في الخدمة المدنية يتحيّن الفرص، فقد كان مؤمناً بالتقدّم. وعن ذلك قال أتاتورك لاحقاً:

«تتصل ذكرياتي الأولى عن الطفولة بمسألة التحاقي بالمدرسة. وقد أحدثت نزاعاً مريراً بين والديّ. كانت أمّي تريد أن ألتحق بمدرسة الحيّ [القرآنية] بعد الطقس الأولي. وكان والدي، وهو مسؤول في [الجمارك و] دائرة المكوس، يفضّل أن يرسلني إلى مدرسة شمسي أفندي، التي افتُتحت حديثاً، وأن أتلقّى التعليم بالطريقة الجديدة. وفي النهاية وجد والدي طريقة ذكية لتجاوز الموقف. فبدأت أولاً في مدرسة الحيّ بالطقس المعتاد، ما أرضى والدتي. وبعد بضعة أيام، تركت مدرسة الحيّ والتحقت بمدرسة شمسي أفندي».[33]

كان الطقس الأولي الذي أشار إليه أتاتورك هو الموكب الذي يتقدّمه معلّم القرآن (الخُجا) ويقود الطفل من البيت إلى مدرسة الحيّ. وكان جزء من القرآن، الذي على الطفل أن يحفظه، والمسند الذي يوضع عليه يُحملان عالياً، وتتلى الأدعية. لم تُرضِ زبيدة بأداء ذلك الطقس لابنها ضميرها فحسب، وإنما أوفت بتوقّعات الحيّ، وأظهرت أن أسرتها أسرة مسلمة صالحة. ووفقاً للوسي غارنت، كان شمسي أفندي من الدونما، وقد فتح مدرسته لتعليم الفتيات من طائفته بالدرجة الأولى. وكانت الفتيات يدرسن القراءة والكتابة والحساب، وأشغال الإبرة. «غير أن المدير كان يتطلّع إلى تحقيق نجاح أفضل مع الطلاب الصغار من 'الفتيات الشابات'».[34]

كان مصطفى، ابن زبيدة، من أولئك الطلاب الصغار، ولم يمكث طويلاً. فعندما بلغ سنّ السابعة أو الثامنة،[35] توفّي أبوه، علي رضا، فنقلت والدته زبيدة أسرتها إلى المزرعة التي يديرها أخوها غير الشقيق حسين آغا في رابلا، قرب لانغازا، في السهل الممتدّ شرق سلانيك حيث يكثر المسلمون.[36] وكان أتاتورك مولعاً بتذكّر هذه الفترة الفاصلة الريفية، التي تقاسمها مع أخته الصغرى مقبولة. وقد كُلّف الطفلان بمهمّة طرد الغربان من حقل للفاصوليا العريضة،[37] وكانا يلعبان معاً، وفي إحدى المرّات، دفع الصغير مصطفى وجه أخته في طاسٍ من اللبن.[38] جرت محاولات غير منتظمة على ما يبدو لتعليم مصطفى، في مدرسة يونانية في القرية أولاً، ثم عن طريق كاتب ألباني (أو أرمني) في المزرعة.[39] لكن سرعان ما قرّرت زبيدة إعادة ابنها إلى سلانيك لمواصلة تعليمه. فسكن مع خالته،[40] والتحق بالمدرسة الإعدادية المدنية الحكومية (الملكية الرشدية).

لم تكن تجربة المدرسة ناجحة. ففي أحد الأيام ضرب معلّم يُدعى قَيمَق ([طري مثل] قشدة) حافظ، وهو اسم لا يتلاءم سلوكه، مصطفى لأنه تشاجر مع صبي آخر في الصف. وعندئذٍ أخذته جدّته لأمه، التي كانت أكبر أفراد العائلة سنّاً في سلانيك، وأبعدته عن المدرسة.

قال أتاتورك، في مقابلة صحفية وصف فيها حياته، إنه عندما ترك مدرسة الخدمة المدنية الإعدادية كان مصمّماً على الالتحاق بمكافئها العسكري في سلانيك، لأنه يريد أن يرتدي زيّ طلاب المدرسة الحربية الأنيق على الطريقة الأوروبية.[41] وكان ابن أحد الجيران (أو ربما نزيل في منزل الأسرة)، يدعى الصاغ قدري، ملتحقاً بالمدرسة العسكرية، فشعر الفتى مصطفى بغيرة شديدة منه. وأبلغ أتاتورك لاحقاً رفيقه قلج علي أنه لا يحتمل ارتداء السراويل الشرقية الواسعة المربوطة بوشاح، التي يرتديها الأولاد في مؤسسة شمسي بك. «وعندما دخلت المدرسة العسكرية الإعدادية وارتديت زيّها، انتابني إحساس بالقوّة، كما لو أنني أصبحت سيّد هويّتي». وأبلغت أمه زبيدة قلج علي: «كان مصطفى شديد التدقيق في ملابسه، حتى عندما كان صبيّاً صغيراً. وكان يتصرّف

ويتحدّث إلى الآخرين كأنه راشد، ويحتقر أطفال الحيّ الذين يلعبون في الشارع... وقد لاحظنا جميعاً كيف يتكلّم رافعاً رأسه وواضعاً يديه في جيبيه».

وتابعت زبيدة وصف ابنها بأنه كان لطيفاً، وخجولاً، أحبّه الجيران كثيراً.[42] وكان اعتداد أتاتورك بنفسه ملحوظاً منذ نعومة أظفاره، ولا يشاهد خجله إلا من يعملون معه. وقال سكرتيره حسن رضا صوياق، «كان وفقاً لأطبّائه مصاباً بالأرق، ويعاني من الإمساك، ويتسم بالخجل».[43] وقد تطوّرت معاناته من الأرق والإمساك في وقت لاحق من حياته، وظلّ الإمساك حاضراً دائماً. وكان واضحاً أيضاً منذ الطفولة المبكّرة أن أتاتورك يكره المظاهر الخارجية للحياة الشرقية، ويتوق إلى أن يبدو مماثلاً للضابط والسيّد الأوروبي.

خشيت زبيدة، التي عادت في غضون ذلك إلى سلانيك، من السماح لابنها بالالتحاق بمهنة خطرة، وفعلت كل ما في وسعها لثنيه. ووفقاً لرواية أتاتورك، فإنه أجرى امتحانات الدخول من دون أن يبلغ والدته. ولم يكن أمامها من خيار إلا على الموافقة عندما قُبل في المدرسة الإعدادية العسكرية. وأوحى أتاتورك في مقابلته بأن المبادرة جاءت من تلقاء نفسه، لكنه حصل على المساعدة، وربما التشجيع في متابعة طموحه من جاره الصاغ قدري. كما أن خيار مصطفى لم يكن غير مألوف. فثمة ثلاثة أفراد من عائلته الموسّعة، صالح (بوزوق)، ونوري (جونقر)، وفؤاد (بولجا)، وكلهم أصبحوا مساعدين موثوقين له، سلكوا الطريق نفسه. فقد ضرب المعلّم نفسه في مدرسة الخدمة المدنية الإعدادية صالح بوزوق،[45] الذي يبدو أنه يصغر أتاتورك بسنة واحدة، قبل أن يلتحق بالمدرسة العسكرية. ولعل كل الجيل الشابّ في عائلة أتاتورك الموسّعة، على غرار العائلات التركية الأخرى في ولايات الإمبراطورية المعرّضة للخطر في أوروبا، قرّروا في الوقت نفسه تقريباً أن مستقبلهم يكمن في المهنة العسكرية. ولم يكن خيارهم متوقّفاً على قَيَمَق حافظ القاسي أو على إغراء الزيّ الأنيق. فقد كان الطموح، وشعور المحافظة على الذات، والوطنية تشير كافّة إلى الاتجاه نفسه. ولم يكن أتاتورك وحيداً في خياراته، في طفولته، وفي حياته المهنية اللاحقة. لكنه كان فريداً في قدراته.

2

صناعة ضابط

لبث أتاتورك ثلاث عشرة سنة في الدراسة العسكرية. وأصبح بلغة ذلك الزمان ضابطاً «ذا تعليم مدرسي» (مكتبلي)، عندما أخذت تلك الطبقة الصاعدة تتحدّى التواجد المستمرّ للضبّاط «المتدرّبين في الأفواج العسكرية» (علايلية)، الذين يرقّون من صفوف العسكريين من دون دراسة عسكرية رسمية. وأثّر الصراع بين دعاة التحديث والمحافظين على الجيش فضلاً عن سائر المجتمع.

عزّزت الدراسة العسكرية ميل أتاتورك إلى السيطرة والتآمر. فهو أهمّ شخص في البيت باعتباره الذكر المتبقّي الوحيد في أسرة فقدت والدها. وقالت أخته مقبولة في وقت لاحقّ إنه كان شديد الاعتداد بنفسه لا يلعب لعبة القفز، لأنه لا ينحني ليسمح للأطفال الآخرين بالقفز من فوقه. وأياً تكن حقيقة هذه الرواية، فإنه ما من شك في أن الفتى مصطفى بذل كل ما يستطيع ليحقّق في المدرسة – وفي حياته اللاحقة – التفوّق الذي تمتّع به في أسرته باعتباره حقّاً من حقوقه. وقد علّمته تجربة الطفولة فنّ الحصول على ما يريد، إلى جانب منحه شعوراً غريزياً بالتفّوق. وأعلن أتاتورك في وقت لاحق:

«منذ صغري وأنا أحمل طبعاً معيّناً. ففي البيت الذي كنت أسكنه لم أكن أرتاح لقضاء الوقت مع أختي أو أي صديق. وكنت منذ صغري أفضّل الاستقلال، والوحدة، وقد عشت كذلك على الدوام. وكان عندي طبع آخر: لم أكن أطيق من أحد، لا من أمّي – لوفاة والدي باكراً – أو أختي، أو أي من أوثق أقاربي أي توجيه أو نصيحة حسبما يرونه. ومن يعيشون في جوّ عائلي يعرفون تماماً أنهم لا يفتقرون البتة إلى النصائح البريئة والمخلصة التي تأتيهم من ذات اليمين وذات الشمال. وثمة طريقتان فحسب للتعامل معها. إما أن تمتثل لكل تلك النصائح والعظات، وإما أن تتجاهلها. وأعتقد أن الطريقتين

غير صحيحتين. كيف تمتثل؟ إذا اكترثت بنصائح أمّي، التي تكبرني بعشرين أو خمس وعشرين سنة، ألا يعني ذلك العودة إلى الماضي؟ لكن التمرّد يزعج قلب وعقل أمّ أنا مقتنع بصلاحها، وحسن نيّتها وصفاتها النسوية الرفيعة. وذلك يجانب الصواب أيضاً».

حلّت المعضلة نفسها، كما تابع أتاتورك القول، لأن «أمي وأختي كانتا تؤمنان بعملي الثوري وقامتا بخدمتي».[1] وكان في وسعه أن يكون حازماً ولطيفاً مع النساء ما دمن يخدمنه. لكن خلافاً لكلام أتاتورك، فإنه لم يكن يعيش منفرداً، وفقاً لما تعنيه هذه العبارة في الغرب على الأقل. فالحياة تعاش دائماً وسط الجموع في المجتمع التقليدي. وقد عاش محاطاً بالأصدقاء والأقارب والزملاء في طفولته وبعدما بلغ سنّ الرشد. غير أنه لم يكن يستشير أحداً، وسيطر على الدائرة المحيطة به منذ الطفولة. ولم يكن أتاتورك وحيداً إلا بمعنى أن القيادة شأن فردي.

روى أتاتورك قصّتين تتعلّقان بالسنوات الأربع (1891–95) التي أمضاها في المدرسة العسكرية الإعدادية في سلانيك.[2] «كان التعليم في تركيا – ولا يزال إلى حدّ كبير اليوم – يعتمد على الحفظ. ولمساعدة الطلاب في حفظ الدرس عن ظهر قلب، يعيّن المعلّمون أحدهم لتكراره. ويتبع ذلك النهج الفرنسي الذي يستخدم معيدين (répétiteurs، وبالتركية العثمانية مذاكرجي). ووفقاً لأتاتورك، طلب معلّم الرياضيات متطوّعين ذات يوم للعمل بمثابة معيدين. وقال أتاتورك في سنة 1922، «تردّدت في البداية عندما رأيت الطلاب الذين وقفوا للتطوّع، وفضّلت أن أظلّ جالساً. لكن بعد أن اضطررت إلى تكرار الدرس بعد أحد هؤلاء الطلاب، لم أعد أحتمل تكراره مرّة أخرى. فوقفت وقلت للمعلّم، 'أستطيع القيام بأفضل من ذلك'. وبعد ذلك عيّنني المعلّم معيداً، واضطر سلفي إلى تكرار الدروس ورائي».

القصة الثانية التي أصبحت جزءاً من أسطورة أتاتورك تشرح كيف حصل على اسم ثانٍ وأصبح يسمّى مصطفى كمال. فقد أفاد أتاتورك بأن شغفه بالرياضيّات تطوّر في المدرسة الإعدادية. «وسرعان ما أصبحت معرفتي في الموضوع تضاهي معرفة معلّم الرياضيّات أو تتفوّق عليها. وبدأت أحلّ مسائل متقدّمة جداً على دروسنا. واعتدت أن أطرح الأسئلة كتابة، فيردّ عليها المعلّم كتابة أيضاً. وكان اسم المعلّم مصطفى. وذات يوم التفت إليّ وقال: «يا بنيّ، اسمك مصطفى واسمي أيضاً. يجب أن نميّز بين الاسمين. سيكون اسمك مصطفى كمال من الآن فصاعداً'. وهكذا أصبحت أعرف منذ ذلك الوقت».[3]

يعني كمال بالتركية العثمانية «التمام»، وقد امتدح كتّاب السيرة معلّم الرياضيّات لبصيرته. لكن المعلّم الذي يكتفي باسم مصطفى فحسب، بينما يمنح تلميذه النجيب اسماً ثانياً للإطراء

عليه، لا بدّ ألا يكون ذا بصيرة نافذة فحسب وإنما حييّاً جداً أيضاً. مع ذلك يضيف أتاتورك بأن معلّم الرياضيّات كان «رجلاً صلباً»، أي متسلّطاً بعبارة أخرى، في وقت لم يكن يعرف المعلّمون فيه باللين. وقد سمع كاتب سيرة أتاتورك، شوكت ثريا آيدَمير، رواية أخرى للقصة. ووفقاً لتلك الرواية، حصل أتاتورك على اسمه الثاني كمال لتمييزه عن زميل في الصفّ يدعى مصطفى، لا عن معلّمه.[4] لا شكّ في أن أتاتورك أصبح يعرف باسمه الثنائي الرنّان في المدرسة العسكرية الإعدادية. لكن ليس لدينا سوى كلامه عن أصل القصّة الذي يعود على صاحبه بالنفع إلى حدّ ما. ومن الراجح جداً أن الشابّ مصطفى اختار الاسم الثاني كمال إعجاباً بالشاعر الوطني نامق كمال. ولعل الفتى (كان في الثالثة أو الرابعة عشرة في ذلك الوقت) سمع الشاعر، الذي أصبح مصدر إلهام شبابه بعد بضع سنين. أو ربما اقترح شخص أكبر منه سنّاً ذلك الاسم عليه.

روى أتاتورك القصّتين عندما كان قائداً عاماً يعدّ لهجومه الأخير. في ذلك الوقت كان لدى بعض مؤيّديه شكوك في النتائج، لكن لم تكن تساور أتاتورك مثل تلك الشكوك. ولم يكن يؤمن بعظمته فحسب، وإنما أعلن عنها وأشار إلى انتصاراته عندما كان طالباً باعتبارها دلالة على ذلك. ولا شك في أن أتاتورك كان طالباً ناجحاً في المدرسة الإعدادية بصرف النظر عن أصل اسمه الثاني. فقد نال شارة رقيب (شاويش) وأصبح قائداً على صفّه – وتلك دلالة على أن سلطات المدرسة كانت تثق به. وربما كان مزهوّاً بنفسه، لكنه لم يكن متمرّداً علناً.

ثمة قصة ثالثة تتعلّق بالسنوات التي قضاها أتاتورك في المدرسة الإعدادية مصدرها مذكّرات رفيقه قلج علي. ذات يوم في ثلاثينيات القرن العشرين، دعا أتاتورك إلى طاولته في مطعم كاربتش في أنقرة الصحافي أحمد أمين يلمان، الذي اصطدم بالنظام وأجبر على ترك مهنته. وكان أحمد أمين ينحدر من الدونما في سلانيك. التفت أتاتورك إلى قلج علي وقال:

«كان عثمان توفيق، والد أحمد أمين، يعلّمني فنّ الخطّ التركي (بالحروف العربية) في المدرسة الإعدادية. ولم أكن حسن الخطّ في ذلك الوقت، بل كان خطّي يشبه الخربشة. وهذا لا يعني أن خطّي أفضل اليوم... وعلى الرغم من ذلك، كان السيّد توفيق يمنحني درجات كاملة، لعلمه أنني أبلي بلاء حسناً في الدروس الأخرى. أليس من المستغرب أن يرفض الابن، الذي شاهد الكثير من الخدمات التي أسديتها للبلد، أن يمنحني أي درجة على الإطلاق، بينما كان والده يمنحني درجات كاملة لشعوره بأنني سأكون ناجحاً في الموضوعات الأخرى؟».[5]

احتجّ الصحافي المعارض بأنه أسيء فهمه ووعد بأن يحسّن سلوكه على الفور. وسرعان ما

ظهرت مقالاته في الصحف بعد ذلك. وكان أتاتورك مقتنعاً طوال حياته بأنه على صواب، وتلك قناعة يسعده تقاسمها مع المحيطين به.

تزوّجت زبيدة، والدة أتاتورك، ثانية قبل أن يتخرّج في المدرسة الإعدادية ببعض الوقت. ولم يكن لديها خيارات واسعة في هذه المسألة، باعتبارها أرملة شابّة تفتقر إلى الموارد، وإنما الخيار الوحيد أن تعيش على إحسان أقربائها، وليس بينهم أحد ثري. وكان زوجها الثاني، رجب أفندي، أرمل لديه أربعة أطفال، صبيّين وبنتين. وكان قد هاجر من تساليا عندما تنازلت الدولة العثمانية عن تلك الولاية لصالح اليونان في سنة 1881، وكان عند زواجه ثانية موظفاً صغيراً في احتكار التبغ.

زواج زبيدة ثانية يعني أن أتاتورك لم يعد كبير أسرته. فغادر منزل الأسرة وسكن مع أحد أقربائه، رافضاً تقبّل خسارة مكانته.[6] لكن على الرغم من تألّمه لزواج والدته، فإنه استمرّ طوال حياته بأداء واجباته، التي تتطلّبها منه الثقافة التركية الإسلامية، تجاه أمّه وأبناء زوج أمّه. ظلّ رجب أفندي مقيماً في سلانيك بعد خسارتها لصالح اليونان في سنة 1912، وتوفّي هناك بعد ذلك ببعض الوقت. وكان حسن، الابن الأصغر لرجب أفندي، موظّفاً في احتكار التبغ كوالده. أما الأكبر، ثريا، فيقال إنه انتحر في أثناء خدمته بمثابة نقيب (يوزباشي) في دويران (دويراني اليوم، على الحدود بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، المكان الذي شهد كثيراً من القتال في الحرب العالمية الأولى. وقد أحبّه أتاتورك، وذكر أنه أعطاه مطواة «كبّاسة» ليدافع عن عِرضه في مواجهة الإيماءات غير الأخلاقية. ويوضح فالح رفقي، الصحافي الرئيس لأتاتورك: «كلنا نعرف أن الأخلاق الجنسية كانت متدنّية جداً بين الأتراك في تلك الأيام عندما تكون النساء بمفردهنّ».[7] ولم يضف إذا ما كان الشابّ أتاتورك - وهو وفقاً لما يقال، شابّ وسيم أزرق العينين وأشقر الشعر - اضطرّ إلى استخدام المطواة أم لا.

كان هناك فتاة من عائلة رجب أفندي الموسّعة ارتبطت بعلاقة وثيقة مأساوية مع أتاتورك في سنوات لاحقة. وهي فكريّة، ابنة أخي رجب أفندي، القائمقام صلاح الدين. وقد وُلدت في سنة 1897، عندما كان أتاتورك في السادسة عشرة. وكان والدها ضابطاً ذا عقلية حديثة أتاح لها تعليماً لائقاً، بما في ذلك دروس في البيانو.[8]

في وقت لاحق أمتعت مقبولة، شقيقة أتاتورك الوحيدة الذي ظلّت على قيد الحياة، الصحافيين بقصص رومانسية عن غراميّات طفولة أخيها الشهيرة. كانت حبّه الأول، على ما يبدو، فتاة تدعى مُجغان، ابنة صديق للعائلة، الصاغ ركن الدين. وبعد ذلك، جاءت هاتيس التي يعتقد أن والدتها وضعت حدّاً لتلك الصداقة لأنها لا تريد أن تخسر ابنة لضابط في المستقبل ربما يعيّن في أماكن

نائية. ثم رتّبت زبيدة أن يقوم ابنها بتعليم أمينة، ابنة القائد العسكري لسلانيك، التي تبلغ الخامسة عشرة، والجار سابقاً، شوقي باشا. وقالت أمينة لاحقاً إنها أغرمت بأتاتورك عندما شاهدته أول مرّة بالزي العسكري للمدرسة الإعدادية. واعتقدت أن أتاتورك بادلها شعورها، وزعمت أنه عندما غادر سلانيك في سنة 1899 للالتحاق بالكلية الحربية، أرسل لها الملاحظة الآتية: «إنني أركب على متن السفينة للتوّ. هذه اللحظة المشؤومة التي ستبكينا دماً. أقسم في سرّي ألا أنساك، وأنتظر أن تكوني وفيّة بالمثل. إلى اللقاء. مصطفى كمال». وأضافت أمينة بأن أتاتورك قدم لزيارتها في رحلاته اللاحقة إلى سلانيك، لكنه في ذلك الوقت «كان منشغلاً تماماً بمشكلات البلد وعذابات الأمة... لقد تدخّلت أحداث عظام ومنعت زواجنا».[9] وتتناقض هذه القصة التي روتها أمينة لصحافي تركي في سنة 1965 مع القصة الرومانسية بأنها تشوّهت لاحقاً في حادثة، وأن أتاتورك عرض الزواج بها على الفور عندما سمع بالحادثة، لكنها توفّيت قبل التمكّن من الوفاء بالوعد.[10]

كانت القصّة التي روتها زبيدة قصيرة. عندما كان أتاتورك في المدرسة العسكرية الإعدادية، علّم أولاً ابن وجيه مسلم محلّي (إفرين أوزاده محسن بك، وقد استفاد صهره، مدحت، لاحقاً من رعاية أتاتورك وأصبح عضواً في البرلمان عن بولو). وجاءت ابنة شوقي باشا بعد ذلك. وقالت زبيدة، «لم يستمرّا معاً طويلاً لحسن الحظ. فقد توجّه إلى المدرسة الثانوية في مناستر فانقطع عن التعليم».[11]

وتقول إحدى الروايات الرومانسية إن أتاتورك تأثّر تأثّراً شديداً، بعد عدّة سنوات في قصر تشانكايا الرئاسي، بأغنية «أمينام» (أمينتي) وأشار بغموض، «ثمة أمينة في قلب كل رجل».[12] وفي مناسبة أخرى، نُقل عنه قوله إن أول فتاة أحبها يونانية في سلانيك، وإنه كان يأمل أن يفرّ معها إلى مناستر، لكن خاله حسين آغا أثناه عن ذلك.[13] وعلى أي حال، سرعان ما انفرجت هموم زبيدة، إذ إن أموراً أخرى شغلت عقل ابنها.

في وقت لاحق من الحياة، ارتبط أتاتورك عاطفياً بعدد من النساء. وكانت طقوس الغزل، بما في ذلك تبادل الرسائل الغرامية، جزءاً من نمط الحياة الغربي الذي أعجب به. لكن عمله كان شغله الشاغل. وكان يؤدّي دور الحامي الرومانسي لمن يقمن بخدمته، أو يرغبن في أن يعلّمهنّ، أو يشكّلن جزءاً من جمهور المعجبين. لكنه لم يكن يسمح بمطالبته بشيء يتجاوز ما تقرّه الثقافة التركية. ويبدو أن هذا النمط العاطفي ترسّخ في وقت مبكّر في طفولته. فمن المرجّح أن يطوّر الولد الوحيد في أسرةٍ فقدت الأب شخصية أبويّة. وفي وقت لاحق في الحياة، كان أتاتورك يخاطب أصدقاءه الشخصيين، رجالاً ونساء، بكلمة «ابني» أو «ابنتي» (تشوجُك). وقد تعلّم أتاتورك في طفولته أن يكون لطيفاً

مع النساء وأن يتصرّف باستقلالية، سامحاً لنفسه بأن يظهر في مظهر العاشق بين الحين والآخر، على طريقة البطل الفرنسي الرومانسي.

كان أتاتورك رابع أفضل طالب في صفّه عندما تخرّج في المدرسة الإعدادية في سلانيك في سنة 1898.[14] وكان في وسعه الالتحاق بالمدرسة العسكرية الثانوية في مدينته، لكن زواج أمّه جعل الإقامة في مدينة أخرى أكثر ملاءمة له. ويقال إنه كان راغباً في الالتحاق بمدرسة في اسطنبول،[15] لكن أحد الفاحصين، حسن، نصحه بأن المدرسة العسكرية الثانوية في مناستر تقدّم تعليماً أفضل.[16] ولعله اختار في الواقع مناستر لأنها أقرب إلى مسقط رأسه، وربما كان من الأيسر قبوله في المدرسة هناك مجاناً.

توجد مناستر، وهي مركز تجاري وعسكري مهمّ في سهل مرتفع عند كعب الجبال، وتقع على طريق فيا إغناتيا الرومانية القديمة. وهي المدينة الرئيسة في ولاية تشمل غرب مقدونيا وتمتدّ جنوباً إلى الحدود اليونانية، وترتبط بسلانيك بالقطار. وتضمّ المدينة 37,000 [17] نسمة من بينهم جالية مهمّة من التجار اليونانيين. وكان المسلمون، الذين يباهون بوجود 60 مسجداً،[18] من أصول ألبانية وسلافية مقدونية. وكانت حكومة الولاية ومقرّ قيادة الجيش يمنحان الوظائف للمسؤولين العثمانيين الذين يواجهون ضغط القوميين البلغار، والمقدونيين، والصرب، واليونانيين، بالإضافة للعصابات غير النظامية التي تقاتل من أجلهم.

سعت المدارس العسكرية إلى غرس الولاء للسلطان والدولة العثمانية. وعلى الرغم من وجود العديد من الطوائف الدينية في الدولة، فإن كل تلامذة الضبّاط كانوا من المسلمين، وكان الدفاع عن المجتمع الإسلامي الحاكم الهدف الأسمى الذي يستحوذ على عقولهم. وقد مالت مُثُل الوطنية العثمانية، التي رغب المصلحون الأوائل ترسيخها في الطبقة الحاكمة، في عهد عبد الحميد الثاني إلى قومية عثمانية ضيّقة، قبل أن تتحوّل إلى قومية تركية أكثر ضيقاً. وقد حصل تلامذة الضبّاط في الصفوف الدراسية على أفكارهم السياسية الأولى في دروس التاريخ. وكان مدرّس أتاتورك في مادّة التاريخ، الصاغ محمّد توفيق «ضابطاً تركياً قومياً». وقال أتاتورك لاحقاً: «إنني مدين لتوفيق بالامتنان. فقد فتح آفاقاً جديدة أمام ناظريّ». وردّ أتاتورك هذا الدين في السنوات اللاحقة بجعل معلّمه السابق عضواً في البرلمان عن ديار بكر (في الجنوب الشرقي الكردي)، وعضواً في الجمعية التاريخية التركية.[19] لكن لم يكوّن الطلّاب فكرة عن العالم المحيط بهم في الصفوف الدراسية فحسب.

أقرّ أتاتورك بتأثير طالب زميل ناريّ المزاج عليه، عمر ناجي، اصطدم بإدارة المدرسة في بورصة

ونُقل إلى مناستر. كان لدى عمر ناجي شغف بالأدب العثماني، وبخاصة الشعر، وشجّع أتاتورك على اتباعه في نظم القصائد. غير أن معلّم الإنشاء وضع حدّاً لمساعيهما الأدبية قائلاً إنها لا تنسجم مع المهنة العسكرية. ومع ذلك، أضاف أتاتورك، «حافظت على الاهتمام بفنّ الكتابة».[20] وهكذا بدأ أتاتورك في إتقان اللغة العثمانية الأدبية في المدرسة في مناستر، وهي أسلوب لغوي عذب وأنيق، تجتمع فيه الأسماء العربية المجرّدة معاً في مجموعات متجانسة الاستهلال من المترادفات لإبراز الأسلوب الوجداني بدلاً من إيضاح المعنى. وأصبح أتاتورك كاتباً وخطيباً بارعاً في استخدام هذه الصنعة ما أفاده كثيراً في المناسبات العامّة. ومما يؤسف له أن القرّاء الأتراك لم يعودوا يفهمونها في شكلها الأصلي، ولا بدّ من ترجمتها إلى لغة تركية بسيطة.

امتزج الأدب بالسياسة. ومما لا شكّ فيه أن أتاتورك ناقش في حواراته مع عمر ناجي قصائد نامق كمال، «شاعر الحرّية» الذي حظرت كتاباته في عهد عبد الحميد الثاني. واستمرّت الحماسة للخطاب القومي الليبرالي عندما انتقل أتاتورك إلى الكلية الحربية في اسطنبول، لكن إخلاص أتاتورك ظلّ للمهنة العسكرية أولاً. ولم يكن عمر ناجي ملهِماً فحسب، وإنما مثالاً يجب اجتنابه. فقد التحق بحركة تركيا الفتاة الثورية، وهرب إلى الخارج، ثم عاد ليعمل في السياسة بعد انقلاب تركيا الفتاة في سنة 1908، وتوفّي في سنة 1915 نتيجة إصابته بمرض التيفوس في فارس حيث أرسل للتحريض على الاضطرابات ضدّ الحلفاء. وكان واحداً من كثير من المغامرين الرومانسيين الذين عجّلوا بنهاية الدولة العثمانية، والذين عارضهم أتاتورك لأنهم لا يتوافقون مع مزاجه، ثم جابههم سياسياً.

شكّل أتاتورك رابطة دائمة مع طالبين زميلين آخرين. كان علي فتحي (أوقيار) أكبر منه بسنة، وهو ينحدر من أسرة ميسورة نسبياً من بيرليب، غير البعيدة عن مناستر. وكان يعرف الفرنسية ويقال إنه عرّف أتاتورك على الفكر السياسي الفرنسي. وربما كان هذا التعريف مقتصراً على التحدّث في موضوع الثورة الفرنسية الخطير. وكانت الفرنسية تعلّم في المدرسة، لكن وجد أتاتورك أنه لم يحرز تقدّماً كبيراً في اللغة. وظلّت الرياضيات موضوعه المفضّل دائماً. بيد أنه كان يدرك أهمّية الفرنسية باعتبارها لغة أساسية في الحضارة الأوروبية، فالتحق بدورة تديرها جمعية الإخوة المسيحيين الفرنسية في أثناء الإجازة الصيفية في سلانيك. واكتسب تدريجاً معرفة متينة جداً باللغة الفرنسية، فأصبح يقرؤها على نطاق واسع، وتمكّن من استخدامها في المراسلات. تحتوي رسائله بالفرنسية على أخطاء، لكنها تظهر معرفته الواسعة بالمفردات. وفي أواخر حياته، أصبح أتاتورك ميّالاً لإدخال الكلمة الفرنسية الغريبة في حديثه، إذ أحبّ كلمة déjá (بالفعل) كثيراً. والأهم من ذلك بكثير أن

النموذج الفرنسي للثقافة، والمجتمع، والحكومة كان حاضراً دائماً في ذهنه. ولم يكن في ذلك فريداً ثانية، إذ كان التأثير الفرنسي قوياً في أوساط كل الطبقة الحاكمة العثمانية. لكن تبيّن أن أتاتورك كان أشدّ راديكالية من معظم معاصريه في الاستفادة من التجربة الفرنسية.

كان الصديق الآخر الذي يصغره بسنة يدعى كاظم (أوزالب)، وهو من كوبرولو (كانت جزءاً من ولاية سلانيك في ذلك الوقت، فيلاس لاحقاً في مقدونيا اليوغسلافية سابقاً). وكان كاظم مرؤوساً موالياً دائماً، وارتقى في وقت لاحق إلى رتبة لواء في الجيش التركي، قبل أن يصبح رئيساً للجمعية الوطنية الكبرى في الجمهورية التركية. ويقول كاظم متذكّراً:

«كان مصطفى كمال الذي يعرفه زملاؤه في الصف ويحبّونه يحظى بتقدير أيضاً في صفّنا. لم نعمل معاً، لأننا كنا في صفّين مختلفين، لكن اعتدنا أن نسير معاً مع أصدقاء آخرين في أيام العطلة. واعتدنا التوجّه عموماً إلى المقاهي في حيّي كافاكلاراتي [تحت شجر الحور] وهانلارونو [أمام الخان]. وكان يتحدّث كالآخرين، ويلعب النرد مقابل رهان يبلغ 5 بارات [أصغر قطعة نقدية، تساوي ثمن قرش]. وكان في وسع المرء أن يلحظ أن مصطفى كمال لا يحبّ الخسارة، ولم يكن يحبّ مباريات الجري والقفز. وكان يفضّل المشي السريع بدلاً المشي البطيء والتلفّت».[21]

في الثانوية العسكرية بمناستر، في صفّ متقدّم على صفّ مصطفى كمال بسنتين، كان يوجد من سيصبح منافسه الرئيس بين الضبّاط الثوريين. وكان يدعى أنور، وهو الذي قاد الدولة العثمانية إلى الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. تنحدر أسرة أنور من حصن كيلي العثماني القديم (كيليا اليوم في صربيا الأوكرانية)، على مقربة من مصبّ نهر الدانوب. وقد وُلد في اسطنبول في نوفمبر 1881 (1297 بالتقويم الرومي)، وبالتالي يصغر مصطفى كمال بسنتين. لكن الأخير خسر سنة في المدرسة الإعدادية المدنية، في حين يبدو أن أنور كان متقدّماً سنة على فئته العمرية في المدرسة الإعدادية العسكرية ثم في المدرسة الثانوية العسكرية بمناستر، المدينة التي كان يعمل فيها والده مسؤولاً في دائرة الأشغال العامة. ونتيجة لذلك، فإن أنور سبق مصطفى كمال بسنتين في التعليم العسكري، الذي أكمله عندما أتمّ تدريبه العسكري في كلّية الأركان في اسطنبول في سنة 1902.[22] وثمة أصدقاء مشتركون بين مصطفى كمال وأنور، لكنهما كانا يتحرّكان في مجموعات مختلفة.

عندما كان مصطفى كمال في سنته الثانية في المدرسة الثانوية العسكرية بمناستر، وقعت حرب قصيرة بين الدولة العثمانية واليونان. وقد نجمت عن إرسال مجموعات مسلّحة من داخل اليونان لمساعدة المتمرّدين اليونانيين في كريت، الذين كانوا يقاتلون من أجل اتحاد جزيرتهم مع اليونان.

فردّت الحكومة العثمانية بإعلان الحرب في 19 أبريل 1897. وهُزم الجيش اليوناني في غضون شهر واحد، وسقطت تساليا في أيدي العثمانيين ثانية، ما جعل الطريق مفتوحة إلى أثينا. لكن القوى العظمى تدخّلت وفرضت الهدنة. ووافقت الحكومة العثمانية على الصلح مع اليونان مقابل تعويض عن الحرب، وإجراء تعديل ثانوي للحدود في مصلحتها. وظلّت كريت تابعة للدولة العثمانية، ولكن بمثابة ولاية تتمتّع بحكم ذاتي، في حين شغل الأمير جورج من اليونان منصب مفوّض لصالح القوى العظمى. وهكذا فُتحت الطريق لاستيعاب الجزيرة في المملكة اليونانية ببطء. ولم تسمح القوى العظمى للعثمانيين بالاحتفاظ بثمرة انتصارهم، كما كانت الحال في حرب استقلال اليونان والحرب مع صربيا في سنة 1877.

أحدث إعلان الحرب تدفّقاً للشعور الوطني في أوساط العثمانيين المسلمين. وكانت حشود متحمّسة تودّع القوّات التي تغادر القواعد العسكرية مثل مناستر، وينضمّ إليها المتطوّعون. وقد أثّرت الحماسة في مصطفى كمال، لكن لا أساس من الصحّة للقصة بأنه حاول التطوّع وتوجّه إلى سلانيك في طريقه إلى الجبهة، حيث ردّته أمه زبيدة[23] على أعقابه. ويقول صديقه علي فؤاد (جَبسوي) بمزيد من الدقّة: «كان مصطفى كمال يترأس من يريدون التطوّع. لكن عدة أسباب منعته من ذلك. فقد كانت الحرب قصيرة».[24] ومن الواضح أن مصطفى كان أحرص على مهنته العسكرية من أن يهرب من المدرسة، حتى لأوجه الأسباب الوطنية. لكن لا بدّ أنه تقاسم مشاعر الضبّاط الشباب في مناستر فلم يستطع أن يحبس دموعه عندما علم بأن العثمانيين أجبروا على قبول الهدنة.[25] ولم تفته العبرة بأن القوى العظمى الأوروبية كانت تتدخّل عندما ينتصر العثمانيون، لكنها لا تتدخّل عندما ينهزمون. مع ذلك فإن النصر السريع الذي حقّقه القائد العثماني أدهم باشا رفع مكانة السلطان عبد الحميد وساعده في حماية الممتلكات العثمانية عقداً آخر من الزمن.

في نوفمبر 1898 أتمّ مصطفى كمال تعليمه العسكري في المدرسة العسكرية الثانوية بمناستر. وحل ثانياً على صفّه.[26] ولا تزال سنوات من الجدّ تنتظره في الكلية الحربية في اسطنبول، فكان في وسع معاصريه في مناستر أن يزكّوه أمام حلقة واسعة باعتباره طالباً ناجحاً ومحبوباً.

في 13 مارس 1899، التحق مصطفى كمال بالكلّية الحربية في اسطنبول في سن الثامنة عشرة.[27] كانت مباني الكلّية، التي تستخدم اليوم متحفاً عسكريا، تقع على تلّة مشرفة على البوسفور، في القسم الجديد من المدينة الذي طُوّر في القرن التاسع عشر. ويوجد على الشاطئ في الأسفل قصرا دولمابهتشة وتشيراغان وحدائقهما، والأخير منزل السلطان المخلوع مراد الخامس. وفوق الجرف إلى الجنوب، عند حافّة ناحية بيه أوغلو (بَرا) الأوروبية، توجد ثكنة طاش قشلة الكبيرة (الثكنة الحجرية) التي

تضمّ جزءاً من حامية المدينة. وإلى الشمال، يوجد فوق المنحدر المشرف على البوسفور مجمّع قصر يلدز، منزل السلطان عبد الحميد ومقرّ السلطة في الدولة. وما بين الاثنين توجد منطقة التشويقية، التي يفضّلها الأتراك المتغربون، في حين يوجد في الأراضي الداخلية حيّا بانغالت وعثمان بيك اللذان يقطنهما الأرمن إلى حدّ كبير. وكانت اسطنبول لا تزال مدينة الأماكن المفتوحة والآمال السعيدة، ولم يكن يخالط تلامذة الضبّاط في الكلّية الحربية أي شك في أنهم في مركز عاصمة إمبراطورية تبعث على الإعجاب. لكن التناقض بين عظمة المكان وواقع القوة العثمانية المتداعية وتزايد تجاوزات المسيحيين المحلّيين والأجانب كان مثيراً للمشاعر المؤلمة.

كان تلامذة الضبّاط يعاملون بخشونة، وينامون في المهاجع، ويتعرّضون لصراخ الشواويش والصفع في بعض الأحيان، ويتبعون نظاماً غذائياً بسيطاً قوامه يخنة الفاصوليا الناشفة ولحم الضأن والأرزّ. وقد أحبّ أتاتورك الطعام المتقشّف، وبعد سنوات، عندما أصبح رئيساً للجمهورية، ظلّت يخنة الفاصوليا طبقه المفضّل. لكن على الرغم من المعاملة القاسية التي كان يلقاها تلامذة الضبّاط من كل من لديه سلطة، فإنهم كانوا يخاطبون بلقب أفندي، ويشعرون بأنهم أسياد. وكان مجتمعهم ديمقراطياً، ولا ينفرد عن المجموعة المشتركة إلا الأمراء من الأسرة الحاكمة، الذين يحظون بمقارّ منفصلة. لكن خلافاً للممارسة الراهنة في العديد من البلدان الأوروبية، لم يكن الأمراء يعدّون للقيادة العسكرية الفعلية.

كان الجسم الطالبي خاضعاً لرقابة صارمة. فلا يُسمح بالجرائد، واقتصرت القراءة على الكتب الدراسية. وكان يُفرض أداء العبادات الإسلامية – الصلوات الخمس، وصوم رمضان – بصرامة. وكذلك كانت المشروبات الكحولية محظورة، لكن حانات بيه أوغلو ومقاهيه ومطاعمه، ومنطقة الميناء في غلطة أسفله، تقع في متناول اليد، ولم يكن يقاوم هذه المغريات أو التردّد على المواخير، التي كانت تكثر على جوانب الطرقات في المناطق المسيحية، إلا الطلاب الورعين والراجحي العقل. وكان موقف الرجال المسلمين من بيه أوغلو وغلطة يتسم بالتناقض، فتجتذبهم أماكن التسلية الموجودة في المنطقتين، لكنهم ينفرون من الأشراك التي تنصب للطائشين. وشكّل خراب مهن الرجال المسلمين وزيجاتهم في الحانات الرديئة موضوعاً مفضّلاً للروائيين الأتراك.

اجتُذب مصطفى كمال، على نحو معظم رفاقه، إلى اللهو الذي تقدّمه العاصمة. وقد كان يجلس في صباه في مقاهي سلانيك، ولم يكن هو أو أصدقاؤه يتقيّدون بتحريم الكحول في الإسلام. وكما في بلدان البحر المتوسّط الأخرى، كان من المسلّم به أن الشرب ومعاشرة البغايا جزء من حياة الشابّ إلى أن يحين الاستقرار بالزواج من عروس عذراء تختارها أسرته أو تحظى بموافقتها على الأقل. وفي

حين أن الزواج المبكّر كان شائعاً في المجتمع الإسلامي التقليدي، فإن التعليم وبدء الحياة المهنية يأتيان أولاً للرجال الذين شكّل التعليم الجديد شخصياتهم. وقد اهتمّ مصطفى كمال بالتعليم والحياة المهنية على حدّ سواء، لكنه استمتع بشبابه أيضاً، من دون أن تعوقه الزواجر الدينية.

كانت والدة مصطفى كمال متديّنة. وقد خضع لسنوات من التعليم والممارسة الدينية، وعرف كيف يستخدم لغة التقوى. ولم يمارس الشعائر الدينية للإسلام القويم فحسب، وإنما يعتقد أنه كان في الإجازات التي يقضيها في البيت في سلانيك يحضر طقوس الرقص الصوفي، ويشارك فيها مردّداً «هُو، هُو» وهو يدور حول نفسه.[28] لكن في تلك الإجازات نفسها، حضر أتاتورك دروس الرقص وتعلّم الفالتز. وإذا كان قد زار الدراويش، فإنه لم يهتمّ كثيراً بهذه التجربة على ما يبدو.

لا يقدّم سلوك مصطفى كمال في شبابه أي دليل على الإيمان الديني الراسخ، في حين أن حياته بعد بلوغه سنّ الرشد تقدّم أدلّة واضحة على العكس. وكان معظم الضبّاط والرجال العثمانيين يتخذون الإسلام إطاراً عاماً لحياتهم وحياة مجتمعهم. أما الآخرون، من أمثال أتاتورك وكثير من أصدقائه، فيبدو أنهم كانوا مفكّرين أحراراً منذ نعومة أظفارهم. كان لا بدّ أن يؤخذ الإسلام في الحسبان بمثابة أمر واقع – وأحياناً أمر واقع غير ملائم – في حياة الآخرين. والدين في أعين كثير من المسلمين المتعلّمين في تركيا، كما في البلدان المتوسّطية الأخرى، مجال للنساء، في حين تحوم الشكوك حول إخلاص من يظهرون حماسة دينية. وقد رفض معظم التلامذة الضبّاط التلقين الذين أخضعوا له. وتركّزت نزعتهم المثاليّة على هدف سياسي – الدفاع عن المجتمع التركي الإسلامي الحاكم الذي وُلدوا فيه. وكانوا مخلصين تماماً لذلك الهدف. لذا تعهّد أفراد جيل أتاتورك طموحاتهم الشخصية بالرعاية، وكان بعضهم يتبعون مصالحهم الشخصية أو مصالح أسرهم وأصدقائهم، وقصّر بعضهم عن تحقيق مُثُلهم بل عقدوا اتفاقات مع أعداء مجتمعهم. لكن لم يشكّك أحد في مُثُل خدمة البلد والأمة. كان هناك حيود عن الطريق القويم لكن من دون كليّة.

في غضون شهرين من دخول الكلية الحربية، عُيّن مصطفى كمال شاويشاً صغيراً مسؤولاً عن صفّه. وكان يرتدي فوق شاراته العسكرية شريطاً يشير إلى معرفته لغة أجنبية – الفرنسية. وكان ذلك تميّزاً نادراً بين 750 طالباً في السنة الأولى.[29] مع ذلك، استغرق مصطفى كمال سنة للوقوف على قدميه. وقال أتاتورك في المقابلة التي أجراها عن سيرته الذاتية في سنة 1922: «في سنتي الأولى، استغرقتُ في أحلام اليقظة الشبابية الساذجة. وأهملت دروسي. مرّت السنة في طرفة عين. ولم أبدأ الاهتمام بكتبي الدراسية إلا عند انتهاء الصفوف».[30]

أفسحت أحلام اليقظة تدريجاً الطريق إلى قوّة شديدة في التركيز على المهمة التي يضطلع بها.

لكن هناك ثمناً يجب دفعه. وبعد ذلك بسنوات، ردّ أتاتورك عندما حثّه سكرتيره حسن رضا صوياق على التقليل من الشرب:

«يجب عليّ أن أشرب، لأن ذهني يواصل العمل بجدّ وسرعة إلى حدّ الألم. وعليّ أن أبطئه وأريحه في بعض الأحيان. عندما كنت في الكلية الحربية ثم في كلّية الأركان، كان على زملائي في المهجع أن يوقظوني في الصباح عادة. وفي الليل يتركّز تفكيري في مسألة فلا أستطيع النوم وأنا أفكّر فيها. وأمضي طوال الليل وأنا أتقلّب في الفراش إلى أن أغفو في النهاية من الإنهاك قبيل الفجر. وعندئذٍ من الطبيعي ألا أستطيع سماع صوت بوق الإيقاظ. وما زال الأمر على حاله اليوم. عندما لا أشرب، لا أستطيع النوم، والقلق يخبلني».[31]

بدأ العمل الجادّ والتفكير المركّز في السنة الثانية لمصطفى كمال في الكلية الحربية، وتطوّر التفكير المركّز تدريجاً. وكان الشرب أنيساً، يلطّف المحادثة خارج جدران الكلّية. وقد أمدّ زملاء المدرسة من مناستر وأبناء سلانيك الزملاء مصطفى كمال بحلقة جاهزة من الأصدقاء. وكان بينهم علي فتحي (أوقيار)، وكاظم (أوزالب)، وأوثق أصدقائه وقريبه بعيد الصلة نوري (جونقر)، والأخيران أصغر منه بسنة. لكن مصطفى كمال أقام صداقات جديدة. وأهمّهم تلميذ ضابط طويل ووسيم، علي فؤاد (جَبسوي)، الذي منحه امتياز الوصول إلى أعلى الرتب في المؤسسية العسكرية العثمانية.

كان علي فؤاد حفيد عسكري شهير -المشير محمد علي باشا- الذي قُتل في أثناء قيادته جيش الدانوب في الحرب مع روسيا في سنة 1877–78. وكان والد علي فؤاد، إسماعيل فضل باشا، يعمل في الأركان العامة في اسطنبول. وعندما التقى علي فؤاد أول مرة بمصطفى كمال، أعلن متباهياً أن كل رجال عائلته عسكريون.[32] وكانت العائلة مرموقة بالقدر الكافي الذي يجعلها تهتمّ بالسياسة ويمكّنها من احتمال قدر من الانشقاق عن السياسات الرسمية. وكان السلطان عبد الحميد يفضّل استرضاء أعدائه المحتملين والتلاعب بهم، لا سيما عندما يكونون من ذوي الرتب الرفيعة. وقد تأخّرت ترقية اسماعيل فضل نتيجة لآرائه المستقلّة، ومُنح مركزاً غير مريح في بلدة إرزنجان في شرق الأناضول بوصفه رئيس أركان الجيش الرابع، الذي يحمي الجبهة القوقازية مع روسيا. لكن قيام زوجته بزيارة قصيرة من دون إذن إلى باريس، حيث هدّدت بالانضمام إلى اللاجئين السياسيين العثمانيين، كانت كافية لتؤمّن لإسماعيل فضل ترقية من رتبة قائمقام إلى أميرالاي ونقله إلى الأركان العامّة في اسطنبول.

وهكذا فإن علي فؤاد ذو خلفية مرموقة. ولم يبدأ تعليمه في مدرسة عسكرية صارمة، بل في

مدرسة سان جوزيف الساليزية الفرنسية في موضة، وكانت في ذلك الوقت ضاحية جميلة تضمّ فللاً أوروبية وحدائق على الشاطئ الآسيوي، مقابل اسطنبول القديمة عبر الميناء. وقد أقامت أسرته في منزل فخم على شاطئ البحر في سالاجاق أولاً ثم في قوزغُنجُق، وهما ضاحيتان على الشاطئ الآسيوي للبوسفور، حيث سيُدعى مصطفى كمال عما قريب، وسيستمع إلى كبار الضبّاط يناقشون شؤون الدولة في حضوره.

ووفقاً لعلي فؤاد، فإن مصطفى كمال تذوّق لأول مرّة العرق، وهو مشروب كحولي بنكهة اليانسون ينتجه اليونانيون ويحبّه الأتراك، في أثناء رحلة قصيرة معه إلى بويوق أده (التي عرفها الأوروبيون باسم برِنكيبو)، أكبر جزر الأمراء، حيث توجد منازل صيفية لأثرياء اسطنبول. وكان مصطفى كمال في ذلك الوقت في سنته الثالثة والأخيرة في الكلّية الحربية، ومولعاً بالبيرة. بعد أن شرب مصطفى كمال قنّينة بيرة بسرعة، تناول رشفة من العرق. فقال ملتفتاً إلى علي فؤاد، «يا له من مشروب ممتع! يجعلك ترغب في أن تكون شاعراً».[33] والعرق مشهور بتغذية إلهام المفكّرين الأتراك وإتلاف أكبادهم.

في أثناء الإجازات في سلانيك، كان مصطفى كمال يتوجّه إلى المقاهي بصحبة معاصريه – صديقه في المدرسة عمر ناجي، ورفيق العائلة فؤاد (بولجا)، وآخرون. وكان الشبّان يناقشون آمالهم، ويراقبون الفتيات، ويشربون العرق. وفي إحدى المناسبات، عندما جمّعوا نقودهم لشراء أصغر بطحة عرق، لم يتبقّ لديهم سوى قرشين لتناول شيء من الطعام مع الشراب. وكان ذلك كافياً لشراء بعض الكستناء من كشك في الشارع. فترنّم الشاعر المبتدئ عمر ناجي قائلاً، «الحياة، الحياة...» وأكمل مصطفى كمال البيت «ليست إلا حبّة كستناء جافّة».[34] ولم يفارق مذاق العرق مصطفى كمال البتة، لكن في مرحلة لاحقة من حياته اعتاد أن يتناول معه القضامة، أو الحمّص المحمّص الذي يسمّى بالتركية لِبْلِبي، بدلاً من الكستناء الجافّة. ويختار الشاربون الحذرون مازات أكثر غنى.

لم يكن إصرار مصطفى كمال على النجاح، الذي أصبح واضحاً في السنة الثانية في الكلية الحربية، دافعاً له على اكتساب المهارات المهنية فحسب، وإنما المجاملات الاجتماعية أيضاً. فقد أدهش صديقه علي فؤاد بقدرته على رقص الفالتز. وأعلن أن الرقص مهارة أساسية للضابط الركن. صحيح أنه لم يكن ضابطاً ركناً بعد، إذ لا يكون إلا أوائل الخرّيجين مؤهّلين لدخول كلية الأركان، لكن مصطفى كان عازماً على القيام بذلك، مثل علي فؤاد.

كذلك كان تلميذان ضابطان قاما بدور مهم في حياة أتاتورك. الأول محمد عارف، الذي وقف إلى جانب مصطفى كمال حتى النصر في حرب الاستقلال التركية. ثم افترق مساراهما وترتّب على

ذلك عواقب مأساوية على الأول. والتلميذ الضابط الطموح والواعد الآخر هو كاظم قره بكير، الذي كان أصغر من مصطفى كمال ببضعة شهور، ويدرس في صفٍّ أدنى. كان كاظم صديق عائلة علي فؤاد وينحدر من أصول مماثلة. وقد وُلد في اسطنبول، وهو ابن لواء، محمد أمين باشا، وأنهى تدريبه العسكري أولاً في كوليلي، المدرسة الثانوية العسكرية الأبرز في العاصمة.

وهكذا كان معظم قادة حركة المقاومة الوطنية التركية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أتراباً في الكلّية الحربية في اسطنبول عند منقلب القرن: مصطفى كمال، وعلي فؤاد، وعلي فتحي في صفّ أعلى، وكاظم قره بكير في صفّ أدنى. وقيّض لجعفر طيّار (إيلمز) الذي كان متقدّماً سنة على مصطفى كمال، ورفعت (بَله) الذي كان يكبره بسنتين، أن يصبحا قائدين في القوّات القومية التركية. أخيراً، كان اثنان من أوثق مساعدي مصطفى كمال، نوري (جونقر) ومحمد عارف، أتراباً أيضاً. وقد قاتل كل هؤلاء الرجال معاً تحت قيادة مصطفى كمال، لكن واحداً منهم فقط، المرؤوس الدائم نوري (جونقر) ظلّ إلى جانب القائد بعد الانتصار. وثمة داعم أكثر أهمّية، قُيّض له أن يصبح خليفة أتاتورك، عصمت (إينونو) كان يصغر مصطفى كمال بسنتين. لكنه دخل كلّية الأركان متبعاً طريقاً مختلفاً قليلاً، بعد أن أتمّ تدريبه في كلّية المدفعية. وهكذا تحقّق الانتصار في حرب استقلال تركيا في الصفوف الدراسية في الكلّية الحربية وكلّية الأركان.

كان الحديث الوطني عن الأخطار التي تحدق بالبلاد جزءاً من حياة تلامذة الضبّاط منذ سنوات الدراسة في المدرسة الثانوية العسكرية. لكن أفكارهم السياسية كانت غامضة في البداية، كما ذكر أتاتورك:

«كانت الأفكار السياسية تناقش في السنين التي أمضيتها في الكلّية الحربية. ولم يكن لدينا في البداية مفهوم واضح عن مجريات الأمور. فذلك زمن عبد الحميد. وكنّا نقرأ كتب نامق كمال. كنّا نخضع لمراقبة وثيقة، ولم يكن في وسعنا القراءة على العموم إلا في مهاجعنا بعد أن نأوي إلى الفراش. ولأن من يقرؤون هذه الأعمال الوطنية يتعرّضون للاضطهاد، فقد ساورنا شعور بوجود عفن في شؤون الدولة. لكن لم يكن في وسعنا أن نحدّد الخلل بوضوح».[35]

ويقدّم علي فؤاد وصفاً أكثر تفصيلاً لمشاعر التلامذة الضبّاط:

«فقد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي كنّا نصيح تكريماً له «عاش السلطان» عدّة مرّات في اليوم، بريقه في عيوننا بالتدريج. وكنّا ساخطين من معاملة مؤيّدي الحرّية المتنوّرين الشبّان في الكلّية الطبّية الذين أرسلوا إلى المنافي، ودُمّرت حياتهم المهنية. فربما نلقى المصير نفسه ذات يوم. وعندما سمعنا عن

سوء عمل الحكومة، واستشراء الفساد، وأن الموظفين المدنيين والضبّاط لا يتلّقون رواتبهم، في حين أن رجال الشرطة والحاشية، الذين تزيّنهم الضفائر الذهبية لا يتلقّون رواتبهم فحسب وإنما أكياساً مليئة بالذهب أيضاً، تزعزعت ثقتنا بالسلطان، التي لم تكن قوية في أحسن الأوقات. وشاهدنا الجيش الذي عُهد به إلى أيدٍ تعوزها الكفاءة يفقد فعاليته وهيبته... لكن لم يجرؤ أحد على سؤال «إلى أين نذهب؟ إلى أين تقودون البلاد»؟ فانغمس الناس الخائفون من السلطان والشرطة السرّية في الخنوع المذلّ... كانت البلاد تفتقر إلى الحرّية. وكان علينا بوصفنا طلاباً شبّاناً في الكلّية الحربية أن نقرأ سرّاً ونتعلّم الأهمّية الممنوحة لحقوق الإنسان والحرّية في إعلانات الثورة الفرنسية».[36]

أفصحت هذه القطعة عن كل شيء. وأظهرت أهمّية التحريض في الكلّية الطبّية العسكرية حيث شكّل الطلاب في سنة 1889 جمعية سرّية أسموها الاتحاد العثماني. وتغيّر اسم الجمعية إلى «الاتحاد والترقّي» في سنة 1895، ومضت إلى تنظيم انقلاب ناجح في سنة 1908. وأوضح علي فؤاد أيضاً تأثير الثورة الفرنسية وإعلانها عن حقوق الإنسان. وهي ما شكّلت لأتاتورك، كما أشار كاتب سيرته الفرنسي ألكسندر جيفاكوف (Alexanre Jevakhoff) «نقطة مرجعية» طوال حياته.[37] لكن ذكريات علي فؤاد تظهر أيضاً كيف ارتبط الحديث عن الحرّية في أذهان تلامذة الضبّاط بالاعتقاد بأن السلطان، الخائف على سلامته، تعمّد إضعاف القوّات المسلّحة. وقد أدّى هذا التماهي الصادق، رغم أنه في غير محلّه، للحرّية مع القوّة العسكرية إلى تدمير الاثنين في غضون بضع سنوات من انقلاب تركيا الفتاة.

في غضون ذلك، ألهم مثال الثورة الفرنسية، إذ أنجبت الثورة جيوشاً مظفّرة، الأحلام الثورية للتلامذة الضبّاط العثمانيين. فتطلّع مقاتلو الحرّية براحة ضمير إلى عصيّ المارشالات والمجد النابليوني. لكن مع أن مثال فرنسا ألهب خيال التلامذة الضبّاط، فإن مثال بروسيا حاز على إعجابهم أيضاً. وقد حمل التعليم في الكلّية الحربية وكلّية الأركان بصمة الإصلاحات التي أدخلها البارون فون در غولتز. وكان مساعده العثماني، القائمقام عزّت (بولكات)، الذي أمضى أربع سنوات من التدريب في ألمانيا، مديراً للتعليم في الكلّية الحربية في ذلك الوقت. وقد تميّز، بصفته الأميرالاي عزّت باشا، في الدفاع عن مدينته يانيا (يانينا، في إيبيروس اليونانية اليوم) في حروب البلقان، ثم بصفته قائد مصطفى كمال في غاليبولي، حيث أُهمِل دوره من دون وجه حقّ. ربما كان العاملون في الكلّية الحربية موالين للسلطان، لكنهم لم يكونوا فريسة «للخنوع المذلّ» الذي تصوّر التلامذة الضبّاط أنه منتشر حولهم، متجاهلين التغيّرات التي تحدث في العالم الشرقي الذي يحتقرونه.

جمع مصطفى كمال التحريض السياسي مع التركيز على دراساته العسكرية. وكان يعدّ نفسه

ليصبح جندياً مهنياً واعياً سياسيّاً وذا طموح سياسي. ولم يجد، على أي حال، أي تناقض بين السياسة والجندية. فكلاهما يخدمان الغاية نفسها – أي الدفاع عن الدولة. كان ترتيب مصطفى كمال السابع والعشرين (27) بين أكثر من 700 تلميذ ضابط في نهاية السنة الأولى. وتقدّم إلى الحادي عشر (11) في نهاية السنة الثانية، وتخرّج ثامناً في نهاية السنة الأخيرة عندما قُلّد ملازماً في المشاة رقم 1474. [38] كان في الحادية والعشرين عندما حقّق هدفه المباشر، أي القبول في كلّية الأركان التي تقدّم الإعداد الضروري لمهنة في القيادة العليا.

لكن الجهد الفردي لا يكفي للنجاح في الجيش وشؤون الدولة. لذا حرص مصطفى كمال على البقاء على اتصال بأصدقائه الذين لم يلتحقوا بكلية الأركان وعيّنوا في الوحدات، لا سيما من أرسل للخدمة في مقدونيا. فقد كانت مقدونيا، حيث النفوذ الأوروبي قوي، توفّر أفضل مناخ للعمل السياسي. وكان مصطفى كمال يزور أصدقاءه في إجازات كلّية الأركان. وأخذت أحاديثهم تتحوّل تدريجاً إلى تآمر.

بذل مصطفى كمال جهداً كبيراً في سنواته الثلاث في كلّية الأركان. وفي الوقت نفسه، أصبح النشاط التآمري أكثر جدّية وخطورة. وقدّمت ألمانيا وفرنسا ثانية نموذجين متناقضين. كان بعض المدرّسين مدرّبين في ألمانيا. ومن هؤلاء القائممقام حسن رضا الذي يدرّس مقرّراً عن الحرب الفرنسية الألمانية في سنة 1870. وقد اعتاد القول، «أصدقائي، إن القوّة التي تحفظ تماسك الجيش الألماني هي الانضباط المطلق. تذكّروا ذلك دائماً عندما تبدؤون خدمتكم في الجيش». [39]

ثمة درس آخر قدّمه البكباشي (المقدّم) نوري، وتذكّره مصطفى كمال بوضوح. كان يتعلّق بحرب العصابات، وهو موضوع أصبح راهناً بفعل الثورات التي تقع في الدولة العثمانية. أعلن نوري، «من الصعب شنّ حرب عصابات، لكن قمعها لا يقل صعوبة». وقد عيّن للطلاب مهمّة تستند إلى ثورة في ضواحي العاصمة قائلاً، «على المرء في المهمّة العملية أن يستهدف الاحتمال الأقصى. فربما تأتي الثورة من الداخل فضلاً عن الخارج». وكان ذلك اقتراحاً جريئاً أثار سؤالاً لدى مصطفى كمال: «أيمكن أن تقع مثل هذه الحرب التي تشنّها العصابات»؟ فأجاب نوري، «يمكن، لكن يكفي ما قيل». [40]

لم يحدّد علي فؤاد الذي روى القصة تاريخ وقوعها. لكن في سنة 1903، في السنة الثانية لمصطفى في كلّية الأركان، حدثت ثورة في موطنه الأم مقدونيا. وقد دبّرتها منظمة الثورة المقدونية الداخلية، واندلعت في يوم القديس إيليا، في 2 أغسطس، وقد اختير لاحقاً يوماً وطنياً لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. وكما حدث سابقاً في البوسنة، كانت الثورة نتاج التحريض القومي والاستياء

الزراعي. وأدّت إلى عنف طائفي بين المقدونيين السلاف من الطائفة الأرثوذكسية الشرقية والألبان المسلمين، وأثار قمعها هجرة المقدونيين إلى الولايات المتحدة وكندا. مع ذلك نجحت منظمة الثورة المقدونية الداخلية في هدف إثارة تدخّل القوى العظمى. وفي 24 نوفمبر 1903، أجبر السلطان عبد الحميد على قبول برنامج اتفق عليه في مورشتغ، خارج فيّنا بين الإمبراطور فرانسيس جوزيف والقيصر نيقولا الثاني. ونصّ على تعيين إيطالي قائداً للدرك في مقدونيا، إلى جانب ضبّاط يمثّلون كل القوى العظمى لمساعدته، بالإضافة إلى وكلاء مدنيين أوروبيين يعملون مستشارين للحكومة العثمانية في سلانيك.[41]

ومع أن السلطان عبد الحميد الثاني بذل ما في وسعه لتطويق التدخّل الأوروبي، فقد ضعفت سلطته في مقدونيا. وأتاح ذلك فرصاً واسعة للعثمانيين الساخطين، في حين أثار خوف المسلمين المحلّيين من أن الولاية ستنتزع من السيطرة العثمانية المباشرة، مثل بلغاريا، وروملي الشرقية، والبوسنة والهرسك، وأنهم أنفسهم سيخضعون لحكم جيرانهم المسيحيين. ولم يكن الطلاب في كلّية الأركان بحاجة إلى إقناع بأن المهمّة التي تنتظرهم ملحّة جداً.

قرّر مصطفى كمال وأصدقاؤه إصدار جريدة مكتوبة بخط اليد لشرح العيوب التي اكتشفوها في إدارة الدولة وسياساتها. وأنتج العددان أو الثلاثة الأول من الجريدة بينما كانوا لا يزالون في الكلّية الحربية، كما أشار علي فؤاد، لكن بُذل مزيد من الجهد في المشروع عندما انتقلوا إلى كلّية الأركان. وكان مصطفى كمال قائد المجموعة، التي ضمّت عمر ناجي، صديقه من مناستر، وكاتب ناشئ آخر، إسماعيل حقّي. وقد زعم مصطفى كمال أنه ألّف معظم محتويات الجريدة، وتابع القول:

«في ذلك الوقت كان إسماعيل باشا [المعروف بـ زول أوفلو، أي الرجل ذي خصلتي الشعر الجانبيتين] مفتّشاً على المدارس [العسكرية]. فنما إليه ما نقوم به وفاتح السلطان بالأمر. ولام مدير الكلّية الحربية، رضا باشا، قائلاً إما أنه لا يعي وجود طلاب هدّامين في الكلية وإما أنه متسامح معهم. فأنكر رضا باشا التهمة للمحافظة على مركزه. وذات يوم كنا مشغولين في كتابة مقالة للجريدة. فاجتمعنا في أحد الصفوف الدراسية التي يدرّس فيها البيطريون العسكريون وأوصدنا الباب. ووضعنا حراساً في الخارج. وُشي بنا إلى رضا باشا فما كان منه إلا أن اقتحم الصفّ. كانت كتاباتنا مبسوطة على الطاولة أمامه، لكنه تظاهر أنه لم يرها. ومع ذلك أمر بتوقيفنا لأننا نشغل أنفسنا بمسائل من خارج المنهاج الدراسي. وعندما غادر الغرفة، قال، «ربما يكون الحرمان من الإجازة عقوبة كافية». وقرّر لاحقاً عدم وجود ما يستدعي عقابنا. كانت تلك محاولة للتغطية على الحادثة التي وجّه فيها اللوم إليه، لكن لا يمكن إنكار حسن نيّته أيضاً. وتابعنا نشاطنا إلى أن أنهينا تدريبنا في كلّية الأركان».[42]

لم تكن إجراءات المسؤولين العاملين لدى السلطان قاسية بقدر ما أشيع عنها. بل إن سلوك الثوريين العسكريين، الذين استفادوا من التساهل النسبي لنظام السلطان الاستبدادي، كان أشدّ قسوة في السنوات اللاحقة عندما أصبحت سلطتهم محلّ نزاع. ويمكن قياس مشاعرهم من ثوران علي فتحي، صديق مصطفى كمال، عندما سمع عن الإغارة على الصحافيين السرّيين في صف العلوم البيطرية. فقد أشار فتحي في اتجاه قصر عبد الحميد في يلدز متعجّباً: «ذلك الرجل هناك هو المسؤول عن كل شيء. ولن تهدأ الأمور إلا عندما ينهار عليه القصر. ولو أتيحت لي الفرصة، لزرعت قنبلة هناك».[43] لم تُزرع قنبلة في قصر يلدز، لكن في 21 يوليو 1905 حاول الاتحاد الثوري الأرمني اغتيال السلطان بقنبلة موقوتة عندما كان عائداً بعد أداء صلاة الجمعة. نجا عبد الحميد، لكن قُتل ستة وعشرون من المتفرّجين. وقد نفّذت أحكام الإعدام الصادرة على المتآمرين. أما علي فتحي، فقد غيّر موقفه بمرور الزمن بإعطاء تقييم أكثر سخاء لعبد الحميد، بعدما أصبح سجّان السلطان في سلانيك في سنة 1909.

لم يمضِ مصطفى كمال وعلي فؤاد وأصدقاؤهما كل أوقاتهم في الدراسة والتآمر. ففي أيام العطلات، كانوا يذهبون إلى الحانة الألمانية التي يتردّد عليها الأجانب كثيراً، أو إلى مؤسسة يديرها أرمني إنجليزي الهوى اسمه جون باشا، وتجمع بين بقالة إنجليزية وحانة ومطعم. وهناك تذوّقوا الوسكي لأول مرّة. وفي مناسبة أخرى، كانوا يمضون الليل في مقهى أوروبي في الهواء الطلق في تبه باشي، يحمل الاسم الفرنسي بِتي شامب، فطلبوا من النادل أن يقدّم لهم وسكي وصودا في أكواب لليموناضة. وفوجئوا بانضمام مدير الكلية الحربية علي رضا باشا إلى طاولتهم، فعرّفهم إلى مرافقيه فهيم باشا، المعروف بأنه كبير جواسيس القصر، ومخبر آخر، العقيد غني. طلب الوافدون الجدد المشاريب نفسها الموجودة أمام الضبّاط الصغار. أعجب فهيم باشا بمذاق المشروب وألحّ على أن يرافقه مصطفى كمال وعلي فؤاد إلى مطعم للعشاء ومشاهدة عرض ترفيهي، وطلب «مزيداً من الليموناضة، ولكن أشدّ قوّة». تأخر الوقت، وأعطى رضا باشا الشابّين مذكّرة لتمكينهما من عبور نقطة حراسة كلّية الأركان بسلام، حيث وصلا في حالة يرثى لها بسبب الشرب. وعندما اعترض عليهما الضابط المناوب، أوضح له مصطفى كمال وعلي فؤاد بتعبير جدّي أنهما أمضيا الأمسية بصحبة كبيري جواسيس السلطان. وقد أشار علي فؤاد في روايته للحادثة إلى أن فهيم باشا، الذي رُقّي إلى رتبة أميرالاي في سنّ الخامسة والعشرين تقديراً لخدماته بمثابة مخبر، وبدا كأنه شخصية في ملهاة موسيقية، قتلته الحشود في بورصة عندما أجبرت تركيا الفتاة عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور

في سنة 1908. وهكذا كان مقدّراً لملهاة استبداد ليّن وعديم الكفاءة أن تنتهي بمأساة.

كان مصطفى كمال يتردّد على مؤسّسات يديرها أجانب، وأرمن، ويونانيون على الأغلب، وقادته جولاته إلى أماكن مثل يونيوز عند الميناء في سلانيك، أو ستِفانز قرب الباب العالي في اسطنبول القديمة، أو يانيز قرب محطة السكّة الحديدية في سيركجي.[44] وقد اختلط في اسطنبول، كما في سلانيك، مع غير المسلمين في الأماكن العامّة. ومع ذلك لم يبرز أي شخص غير مسلم بين أصدقائه في شبابه أو في مرحلة لاحقة، باستثناء بضع نساء مسيحيات، وبعضهنّ متزوّجات من مسلمين.

مع أن مصطفى كمال تعلّم الفرنسية ويستطيع التواصل بتلك اللغة، فإنه لم يلتقط أكثر من بضع كلمات من اللغات غير التركية التي يتكلّمها الرعايا العثمانيون. وعندما أصبح رئيساً للجمهورية حثّ ذات مرّة أكاديمياً تركياً من أصل كريتي - كان مسلمو كريت ناطقين باليونانية - على غناء أغنية يونانية مرحة «*Ta korista ta kaïmena pou kimounde monacha*» («أولئك الفتيات المسكينات اللواتي ينمن بمفردهنّ»).[45] ولا يبدو أن معرفة مصطفى كمال لليونانية تجاوزت السطر الأول من هذه الأغنية الشهيرة. وليس ذلك بأمر مستغرب، فقد عاشت المجتمعات العرقية المختلفة حياتها منفصلة تحت سقف الدولة العثمانية.

سعى أتاتورك في مرحلة لاحقة من حياته إلى إعادة زيارة أماكن مغامراته الشبابية في اسطنبول. لكن المقاهي القديمة لم تعد موجودة، ولا يمكن استرجاع الماضي. وجاءت خيبة الأمل الأخيرة عندما كان أتاتورك على فراش الموت في اسطنبول في سنة 1938. حينما زاره صديقه علي فؤاد، تذكّر كيف عندما كانا شابّين في السنة الثالثة في الكلّية الحربية ركبا جوادين إلى المنزل الريفي الذي بُني للسلطان عبد العزيز في ألم داغ، في غابات الريف المكشوف على التلال الواقعة شرق الشاطئ الآسيوي للبوسفور. وكانا قد استخدما جوادين يمتلكهما اسماعيل فضل باشا، والد علي فؤاد، ورافقهما وصيفه الأناضولي الذي قدّم لهما طعام الغداء وأكل معظمه. طالما شدّت الطبيعة أتاتورك إليها بقوّة، وقد بقيت ذكرى ذلك الريف الرومانسي في المروج خارج منزل السلطان حيّة في ذهنه باعتبارها لحظة من لحظات السعادة الصافية.

عندما استقبل أتاتورك علي فؤاد في يخته «سافرونا»، أخذ عليه عهداً أن يرافقه في رحلة إلى المكان نفسه. ثم عندما اشتدّ عليه المرض، وشاهد علي فؤاد آخر مرة في قصر دولما بهتشة، قال له: «أتعرف ماذا تذكّرت؟ لقد ذكرتُه على متن «سافرونا»: المنزل الريفي في ألم داغ. أخبرت الأطبّاء عنه أيضاً، وقد وافقوني الرأي. أريد أن أمضي بعض الوقت هناك قبل العودة إلى أنقرة. إنهم يجهّزون

المكان». وعلّق فؤاد على ذلك: «كان يساوره شعور غريب. كان مقتنعاً بأنه سيتعافى لو تمكّن من الاستراحة في منزل السلطان في ألم داغ».[46]

في ديسمبر 1904، أكمل مصطفى كمال دراسته في كلّية الأركان. وبناء على عمله في السنوات الثلاث، حلّ خامساً بين ثلاثة عشر مرشّحاً ناجحاً في صفّ ضمّ ثلاثة وأربعين طالباً. وكان في سنته الأخيرة الأول على صفّه. وفي حين فاز الثلاثة عشر بأنواط النقيب الركن، كان على الثلاثين المتبقّين الاكتفاء بلقب نقيب (تمييزاً). وكان عارف، صديق أتاتورك، في الفئة الأخيرة، لكنه نجح أيضاً في امتحان ضبّاط الأركان بعد بضع سنوات.

عيّن ضبّاط الأركان الجدد، بعد أن أنهوا تدريبهم العسكري، في الولايات للتدرّب في الوحدات (يعبّر عنه بالمصطلح الفرنسي «ستاج»). وأرسل بعضهم لاحقاً، بمن فيهم عارف الذي لم ينجح في البداية، لمزيد من التدريب في ألمانيا. وكان مصطفى كمال يعوّل على تعيينه أولاً في أحد الجيشين العثمانيين في البلقان: الجيش الثاني ومقرّ قيادته في أدرنة (أدريانوبول)، أو الجيش الثالث المتمركز في سلانيك. ولن يكون عندئذٍ على مقربة من مسقط رأسه فحسب، بل الأهم أنه سيكون حيث يوجد العمل السياسي. وكان أنور قد نجح في الحصول على تعيين في الجيش الثالث، على الرغم تعرّضه للتوقيف القصير والاستجواب في قصر يلدز للاشتباه بأنه يتآمر مع ابن عمّ السلطان عبد المجيد (أصبح الخليفة الأخير بعد إلغاء السلطنة).[47] لكن لم يحالف الحظّ مصطفى كمال، وقد أدى عدم تعيينه في مقدونيا أو تراقيا إلى جعله في موقف غير موات في البداية بين الضبّاط الثوريين. ورتّب ذلك عواقب مهمّة، ولكن مختلطة، على مسيرته المهنية ومستقبل الدولة العثمانية. فلم يكن بين المجموعة القيادية من الثوّار العسكريين عندما وقع انقلاب تركيا الفتاة في سنة 1908. لكن عندما فشلت المجموعة الأولى ودمّرت نفسها والدولة العثمانية، أتيحت الفرصة لمصطفى كمال وأصدقائه لكي يثبتوا جدارتهم، وانتهزوها بالفعل.

كانت السلطات تعتبر قضيّة مصطفى كمال أكثر خطورة من قضيّة أنور. وفي وقت لاحق، روى مصطفى كمال الحادثة التي غيّرت مجرى حياته:

«بعد أن تخرّجنا في الكلية برتبة يوزباشي، استأجرنا شقّة باسم أحد الأصدقاء لنحسن أداء عملنا [السياسي] عندما نكون في اسطنبول. وكنا نعقد اجتماعاتنا هناك بين الحين والآخر. لكن كل خطواتنا كانت مراقبة ومعروفة. وفي هذه المرحلة، زارنا صديق قديم يُدعى فتحي كان قد طُرد من الجيش. فطلب مساعدتنا قائلاً إنه لا يمتلك أي قرش وليس لديه مكان ينام فيه. فقرّرنا مساعدته وسمحنا

له بالمبيت في الشقّة. وكان يتعيّن علينا أن نلتقي به بعد يومين بناء على طلبه. وعندما ذهبت للقائه شاهدت ياوراً من المابَين السلطاني إلى جانبه. وكان هناك رجل يدعى إسماعيل حقّي [أحد المساهمين في الجريدة السرّية] نزيلاً في الشقّة. أخذاه على الفور. وبعد يوم اعتقلونا. وقد رَشَح أن فتحي عميل سرّي لإسماعيل باشا [زول أوفلو]. أنزلت في الحبس الانفرادي مدّة من الوقت. ثم أخذوني إلى المابَين السلطاني واستجوبوني. وكان هناك اسماعيل باشا، كبير الكتبة، ورجل ملتح [محمد باشا]. أدركنا أننا متّهمون بنشر جريدة، وإدارة منظمة [سرّية]، إلخ. وكان رفاقنا قد اعترفوا بالفعل. بقينا في السجن بضعة أشهر ثم أطلق سراحنا. وبعد بضعة أيام، دُعي كل ضبّاط الأركان [المترقّين حديثاً] إلى الأركان العامّة. كان يفترض أن نوزّع بأعداد متساوية على أدرنة وسلانيك، أي الجيشين الثاني والثالث، كما كانا يسمّيان في ذلك الوقت. وأخبرونا عن إجراء قرعة، ما لم نتّفق في ما بيننا إلى أين نريد الذهاب. أومأت لرفاقي، وتحدّثنا قليلاً، واتفقنا على من سيذهب إلى الجيش الثاني والجيش الثالث. لكنهم فسّروا سلوكنا بمثابة دليل على التآمر. ونفوني إلى سورية للتدرّب مع وحدة الفرسان».[48]

يقدّم علي فؤاد، الذي أوقف قبل يوم من توقيف مصطفى كمال، بعض التفاصيل الإضافية. حُبس الضبّاط الموقوفون في زنازين الضبّاط في الكلّية الحربية، وتمكّنوا من الاتصال بعضهم ببعض. وأوقف علي فؤاد عشرين يوماً، بينما أوقف مصطفى كمال، الذي دعاه قائد المجموعة مدّة تزيد على ذلك أسبوعاً أو عشرة أيام. وبذل قائد القوّات البرية (السر عسكر) رضا باشا، ما في وسعه لتأمين مراكز للضبّاط الشبّان في البلقان، لكن القصر رفض اقتراحه. ومع ذلك فإن المتآمرين الشبّان نجوا من العقوبة. فلم يُطردوا ولم يُرسلوا إلى منفى رهيب مثل واحة فزّان في جنوب ليبيا، كما كانوا يخشون. كما أن والد علي فؤاد، اسماعيل فضل باشا، وعد باستخدام نفوذه في الأركان العامّة لتأمين نقلهم من سورية إلى البلقان بأسرع ما يمكن. في غضون ذلك، كان يعرف أن قائد الجيش الخامس في دمشق، المشير حقّي باشا، ضابط نزيه وذو ضمير. وهكذا كان في وسع العسكريين الثوريين الاعتماد على شبكة الأقرباء، والأصدقاء، والرعاة في القوّات المسلّحة، في حين أن القصر كان يُتبع التهديد والوعيد بمحاولات التوفيق والتسوية. لقد بالغ الثوريون في أهمّية وجدّية عملهم الثوري، لكن القصر يعرف ماذا يجري، ويأمل أولاً في إخافة خصومه ثم كسب ودّهم.

أدرك كل من السلطات والمتآمرين أن البيئة الخارجية آخذة في التغيّر. فقد تلت الثورة الروسية الأولى في سنة 1905 هزيمة روسيا أمام اليابان في حرب سنة 1904-05، التي امتدحها الأتراك المسلمون المثقّفون باعتبارها نصراً لآسيا على عدوّهم الأوروبي. فشجّع ذلك بدوره الغليان في فارس، حيث مُنحت حكومة دستورية تجربة أولى وجيزة في سنة 1906. وكان من السهل الحصول على جرائد غير

مراقبة في اسطنبول. ويقال إن مصطفى كمال كان يقرأ الصحيفتين الفرنسيتين «لو ماتان» و«لو بتِي باريسيان».[49] وكانت الأمثلة الأجنبية تقفز بسهولة إلى أذهان دعاة التغيير في تركيا في ذلك الوقت، كما هو الحال اليوم.

أعلن عن تعيين مصطفى كمال وعلي فؤاد في الجيش الخامس في 11 يناير 1905. فأمضى الصديقان آخر يوم لهما في اسطنبول معاً وهما يشربان الوسكي في منزل أسرة علي فؤاد في قوزغُنجُق المطلّ على البوسفور. وبعد ذلك ركبا على متن باخرة نمساوية متوجّهة إلى بيروت.

3

الطريق إلى الانقلاب

توجّه مصطفى كمال إلى سورية برفقة علي فؤاد ومفيد (أوزدش)، وهو يوزباشي ركن آخر رُقّي مؤخّراً، وأصبح أحد أوثق رفاقه في وقت لاحق. وقد توقّفت السفينة النمساوية التي سافروا على متنها في إزمير في طريقها إلى بيروت. وكانت بيروت، مثلها مثل سلانيك، واسطنبول بطبيعة الحال، مدينة عالمية تنبض بالحياة، وتضمّ فنادق وأماكن تسلية جيدة، بما في ذلك حانة ألمانية للجعة، يتردّد عليها الضبّاط العثمانيون. وكانت ميناء لدمشق ومتصرّفية جبل لبنان «التي تحظى بامتيازات» – أي تتمتّع بحكم ذاتي – ويحكمها متصرّف مسيحي يعيّنه السلطان، ويتولّى الأمن فيها درك بقيادة ضبّاط مسيحيين على الأغلب. وقد حقّقت هذه الترتيبات، التي فُرضت بموجب النظام الأساسي لسنة 1861 بعد أن نزلت القوّات الفرنسية إلى الشاطئ للدفاع عن الموارنة المسيحيين (الذين تتبع كنيستهم روما) في وجه هجوم رجال العشائر الجبلية الدروز (طائفة متفرّعة من الإسلام)، نجاحاً كبيراً بحيث «أقرّ على نطاق واسع بأن جبل لبنان 'هو البلد الذي يتمتّع بأفضل حكم، والأكثر ازدهاراً، وسلاماً، ورضا في الشرق الأدنى'».[1] في سنة 1905، كان متصرّف جبل لبنان مظفّر باشا، وهو عسكري كاثوليكي من أصول بولندية. وكان إدارياً حسن النيّة، لكنه غير قادر على فرض إرادته على المعارضة المسيحية المحلّية.[2]

قال ضابط عثماني موجود في بيروت لمصطفى كمال ومرافقيه، «إذا عُيّنتم هنا، فلن تشتاقوا إلى اسطنبول. لكن كان عليهم أن يمثلوا أمام المشير حقّي باشا، قائد الجيش الخامس في دمشق، التي توجّهوا إليها بالقطار. كان علي فؤاد يعرف ابن المشير حيدر (الذي تدرّب في قسم الأمراء في الكلية الحربية) ودُعي للإقامة في دارة القائد. وبعد ذلك أسند إليه منصب مميز، للتدرّب في سلاح

الفرسان، في الحرس الراكب لمظفّر باشا في مقرّ إقامة الأخير الرائع في بلدة بيت الدين الواقعة في الجبال إلى الجنوب من بيروت.

لم يكن مصطفى كمال محظوظاً بهذا القدر. فقد أنزل مع الضبّاط الشبّان في الجيش الخامس ثمّ عُيّن في فوج الخيالة الثلاثين الذي يشنّ من قاعدته في دمشق هجمات لمطاردة رجال العشائر الدروز في ريف حوران الوعر إلى الجنوب.[3] ووفقاً لابنة أتاتورك بالتبنّي عفّت، أراد قائد الفوج الثلاثين منع مصطفى كمال من المشاركة في الحملة العقابية على الدروز. وكان صديقه مفيد (أوزدش)، الذي ألحق بالفوج التاسع والعشرين، سيمنع من المشاركة أيضاً. فقدّم اليوزباشان (النقيبان) الشابان بعد ذلك التماساً إلى المشير حقّي باشاً للسماح لهما بالذهاب. وعندما رُفض ذلك، ذهبا مع ذلك وأدخلا في عداد القوّة في النهاية بعد أن وعدا بأن يلزما الصمت بشأن سلوكها. وكان سبب هذه السرّية في الظاهر أن الحملة العقابية أعدّت العدّة للإثراء على حساب القرويين في حوران. وأفادت عفّت، بعد سنوات، أن أتاتورك أبلغ مفيد أوزدش:

«أتذكر عندما قرّرنا الانضمام إلى القوّة [التي تشن حملة] في دمشق، تقدّم مني ملازم في الخيّالة وقال، 'إنني أكنّ لك عظيم الاحترام، يا سيّدي. أنصحك ألا تشارك في هذه الحملة'. فسألته 'لماذا'؟ 'لأن حياتك قد تتعرّض للخطر'. وسألت ثانية، 'لماذا'؟ 'سيقتلونك. لا يمكنك أن تعرف أو تتخيّل ذلك، يا سيّدي. اليوم يتقاسم الجيش بأكمله حصصاً في المصالح المشتركة. ويبدو أنك ستعوق هذه المصالح على الأرجح. ولن يحتملوا ذلك. لذا فإن حياتك على المحكّ'».[4]

وأضافت عفّت أنه عندما جرت محاولة لتقاسم مغانم الحملة بين الضبّاط، أرسل مصطفى كمال مفيداً إلى دمشق مع حساب كامل بالعائدات. وفي وقت سابق، عندما أخبره مفيد أنه عُرض عليه بعض الذهب المأخوذ من الدروز، سأله مصطفى كمال، «هل تريد أن تكون رجل اليوم أو الغد»؟ فأجاب مفيد، «رجل الغد بالطبع». «لا يمكنك أن تأخذ الذهب إذاً. وأنا لم آخذه أيضاً، ولن آخذه البتة». وبأسلوب مماثل، نقل علي فؤاد، الذي كان في بيروت في ذلك الوقت، عن مصطفى كمال قوله، «ظنّ المغفّلون أن وسعهم شرائي، لكنهم لم ينجحوا».[5]

تظهر القصّة مصطفى كمال فارساً مرتدياً درعاً لامعاً وهو يقاتل إمبراطورية عبد الحميد الفاسدة والمتداعية. وتتبع قصص أخرى المنوال نفسه. فوفقاً لعفّت ثانية، أظهر مصطفى كمال لطفاً مع السكّان المحلّيين وتفهّماً لهم، وبالتالي تجنّب الاصطدام معهم. وعندما عسكر الخيّالة العثمانيون خارج القنيطرة (البلدة المدمّرة اليوم في مرتفعات الجولان)، تجمّع الشركس الذين استقرّوا في تلك

المنطقة للإغارة على مقرّ القيادة العثماني. لكنّهم كفّوا عن ذلك عندما تحدّث إليهم مصطفى كمال وقالوا، «سنفعل ما تقوله. لكننا لن نتلقّ أوامر من يضطهدوننا باسم الدولة». وعندما انتقل الخيّالة إلى حوران في وقت لاحق، وواجهوا رجال العشائر الدروز، يقال إن مصطفى كمال أنقذ الموقف وأبلغ إخوانه الضبّاط، «إنني أعرفهم. إنهم رجال شرفاء لا يطلقون النار على من لا يبادرونهم بإطلاق النار». وعندما قُبلت نصيحته وانسحب الدروز سلماً، منع مصطفى كمال القائمقام الذي يقود الدرك في دمشق من رفع تقرير إلى القصر في اسطنبول بأن الدروز قد هُزموا. وأفيد أن مصطفى كمال قال، «لن أشارك في التزوير. لم يهزم أحد. بل إنهم انتصروا إذا توخّينا الحقيقة». واحتج القائد قائلاً، «أنت لا تزال جاهلاً، إنك لا تفهم السلطان». فأجابه مصطفى كمال، «ربما أكون جاهلاً، لكن يجب ألا يبقى السلطان جاهلاً ما يحدث، يجب أن يدرك أي نوع من الناس أنتم».[6]

إن الحقائق الكامنة خلف الرواية الأخلاقية أكثر تعقيداً. لم يكن راتب الضبّاط العثمانيين كافياً، وكان دفعه يتأخّر عادة. ويبدو أن قائد الفوج الثلاثين، لطفي، كان فقيراً جداً لدرجة أنه عندما سار مع مصطفى كمال في دمشق، اضطر إلى ارتداء حذاء عادي مع بنطلون ركوب الخيل، بدلاً من الجزمة. واعتذر قائلاً، «آسف ليس لديَّ بنطلون آخر». وربما أغوي لطفي ورفاقه لتعزيز دخلهم الرسمي الزهيد بجزء من عائدات الحملات العقابية وبأساليب ملتوية أخرى. لكنهم لم يُثروا على حساب السكّان المحلّيين. وكان الدروز والشركس، بدرجة أقل، في حالة صدام مع جيرانهم. وهاجر كثير من الدروز من الجبال اللبنانية إلى حوران عندما فقدوا السيطرة على الموارنة، الذين كانوا يجمعون رسومهم الإقطاعية منهم. وتقول عفّت إن الحملات العقابية كانت تشنّ لاستعادة «الممتلكات المغتصبة». وتلك الممتلكات تعود إلى الفلّاحين المحلّيين، الذين يقدّمون بعد ذلك التماساً إلى السلطات العثمانية في دمشق لحمايتهم، أو إلى الدولة نفسها، التي كانت في ذلك الوقت تنشئ سكّة حديد الحجاز في مواجهة معارضة محلّية كبيرة.

وهناك أيضاً المشكلة الدائمة المتعلّقة بجمع الضرائب. وكان إبلاغ الحكومة عن نجاحات وهمية ممارسة راسخة لم تنتهِ بزوال الإمبراطورية. ولم يكن المسؤولون المحلّيون بحاجة إلى نصح يوزباشي ركن لتجنّب الصدامات. فعبد الحميد ووزراؤه يفضّلون التسويات السلمية دائماً. وقد تبيّن أن الضبّاط الثوريين أشدّ وحشيّة. فعندما تولّوا السلطة في سنة 1908، أعلن القائد الجديد في دمشق، سامي باشا الأحكام العرفية، ثم استدعى القادة الدروز إلى دمشق وأمر بإعدام العديد منهم. ومع ذلك استمرّت المقاومة الدرزية حتى سنة 1911.[7] وتجدّدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على شكل ثورة شاملة على السلطات الفرنسية التي حلّت محلّ العثمانيين في سورية.

كان المجتمع المحلّي يدرك جيداً وجود هذا الفساد في الإدارة العثمانية، بل إن ممارساته كانت أشدّ فساداً. مع ذلك، كان الضبّاط الثوريون صادقين في كره الفساد الرسمي: فهم يريدون السلطة لا المال. وهذه هي الروح التي تحرّك مصطفى كمال. لقد أخذ مصطفى كمال التدريب على محمل الجدّ، لكنه كان متلهّفاً للتآمر السياسي. غير أن السكّان المحلّيين كانوا راضين تماماً عن النظام، ومع أن ضبّاط الجيش الخامس شعروا بالظلم، فإنهم كانوا مهتمّين في سدّ حاجاتهم. وقد تمتّعت دمشق، مثلها مثل بيروت، بثمار السلم والتحسينات الإدارية التي أدخلها السلطان عبد الحميد. وعندما وصل مصطفى كمال، كانت سكّة حديد الحجاز قد امتدّت نحو 600 كيلومتر جنوب دمشق، وأنشئ خطّ فرعي يربط حوران بحيفا.[8] وقد استُخدم عمّال إيطاليون في إنشاء السكّة الحديدية، ووفقاً لإحدى القصص، ارتدى الشابّ مصطفى كمال، الذي سئم الحياة الشرقية المملّة، ثياب عامل وانضمّ إلى الإيطاليين الذين يشربون ليلاً على وقع أنغام المندولين.[9]

بعبارة أكثر دقّة، سهّلت السكك الحديدية التي أنشئت حديثاً على مصطفى كمال والضبّاط والمسؤولين العثمانيين الآخرين التنقّل في سورية وفلسطين. وكان السلطان عبد الحميد يستخدم الوجهاء السوريين في قصره والجنود العرب السوريين في حرسه. ونتيجة لذلك، «دافع الوجهاء المحلّيون عن السياسات الصادرة عن اسطنبول... وكان يمكن التغاضي عن استبداد السلطان ونزواته» ما دامت مراكزهم غير مهدّدة.[10] وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها المفكّرون المسيحيون اللبنانيون ومجموعة من المسؤولين المسلمين الساخطين، فإن القومية العربية كانت في مهدها. فقد كان معظم العرب في سورية وأماكن أخرى من الدولة العثمانية موالين للسلطان المسلم. غير أن مصطفى كمال ورفاقه وجدوا بعض الأشخاص ذوي الميول المماثلة. وكان قائد فوجه لطفي معتاداً على قول «لا يمكن أن تستمرّ الأمور على هذه الحال».

أخذ لطفي، ذات يوم، مصطفى كمال ومفيد (أوزدش) إلى السوق في دمشق للقاء منفيّ سياسي. وكان المنفيّ تركيّاً يدعى مصطفى (جانتكين، أصبح لاحقاً عضواً في البرلمان بعد نشوء الجمهورية). وقد ضُبط وهو يتآمر في كلّية اسطنبول الطبّية، مكان ولادة جمعية الاتحاد والترقّي. فطُرد مصطفى من الكلّية، وسُجن مدّة وجيزة، ونفي إلى دمشق حيث أصبح صاحب دكّان. لكنه ظلّ يحاول خدمة القضيّة بنشر مُثُل الحكم الدستوري. وربما يكون قد أنشأ لهذه الغاية جمعيّة سرّية تدعى «وطن»، قبل زيارة مصطفى كمال.[11] لكنها لم تُحدث أي أثر إلى أن وصل مصطفى كمال إلى المكان وتولّى أمر مجموعة مصطفى التي لا تزال في مراحلها المبكّرة، وأعيد تسميتها لتصبح «الوطن والحرّية»، وهما مصطلحان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بشعر نامق كمال الوطني، مصدر إلهامهم الرئيس. وقد أطلقت

المنظمة أو أعيد إطلاقها في صيف أو خريف سنة 1905، [12] بعد عدّة أشهر من وصول مصطفى كمال إلى سورية. وثمة عضو ثالث مؤسّس يدعى الدكتور محمود، ولا شكّ في أنه صديق لطالب الطبّ السابق مصطفى. وقد أدخلوا بضعة ضبّاط عثمانيين في دمشق، ليس من بينهم لطفي المتذمّر، الذي اعتذر قائلاً، «إنني رجل متزوّج لديَّ أطفال. وأنا أشارككم آراءكم، لكن لا تنتظروا مني العمل». وأنشأ علي فؤاد فرع بيروت، لكنه توصّل إلى استنتاج بأنها «لا تحظى بأي فرصة تقريباً للنجاح في بيئة عالمية».

كانت رواية مصطفى كمال عن إقامته الأولى في سورية موجزة:

«نُفيتُ إلى سورية. وعيّنت للتدريب مع وحدة عسكرية في دمشق. وكانت توجد في ذلك الوقت مشكلات مع الدروز، فأرسلت القوّات لمواجهتهم. وقد ذهبت معهم ولبثت هناك أربعة أشهر. وأنشأنا جمعية تدعى «الحرّية». ولتوسيعها، سافرت إلى بيروت، ويافا، والقدس تحت غطاء التدريب مع وحدات مختلفة. وأنشئت منظمات في تلك الأماكن. وقد أقمت أطول مدّة في يافا، وكانت المنظمة المقامة فيها هي الأقوى. لكن بدا أن من المتعذّر إقامة تنظيم في سورية على الطريقة التي نريد. وأصبحت مقتنعاً بأن الأمور يمكن أن تسير بسرعة في مقدونيا، وحاولت استنباط مختلف الطرق والوسائل للوصول إلى هناك». [13]

كان على ضبّاط الأركان الخضوع للتدريب مع الوحدات في ثلاثة أسلحة مختلفة: المشاة، والخيّالة، والمدفعية. وبعد أن أكمل مصطفى التدريب مع الخيّالة في دمشق، عيّن في كتيبة القنّاصة (النيشانجية، التي نظّمت وفقاً لنموذج قوّات القنّاصة الفرنسيين) في يافا للتدريب مع المشاة. وقد توقّف في طريقه في بيروت وتحدّث مع علي فؤاد عن اعتزامه زيارة مقدونيا. وكانت الصعوبة تكمن في أن رسالة تعيين مصطفى كمال تحمل إشارة «لتعيينه حيث لا توجد تسهيلات للانتقال إلى مسقط رأسه». لكن شبكة علاقاته قدّمت المساعدة.

استُخرج إذن بالسفر إلى إزمير بمساعدة حيدر، ابن المشير حقّي باشا. [14] وكان مصطفى كمال قد كتب سابقاً إلى شُكرو باشا، مفتّش المدفعية في سلانيك، يبلغه فيها عن اعتزامه السفر إلى بلدته، ويلتمس مساعدته. لكن الباشا، الذي اكتسب شهرة لاحقاً بأنه المدافع عن أدرنة في حرب البلقان، كان «عسكرياً شهيراً ووطنيّاً، لكنه موالٍ للسلطان»، كما أشار علي فؤاد على مصطفى كمال محذّراً، ولذلك ربما عزف عن تقديم المساعدة لأعداء النظام. غير أن مصطفى كمال اعتمد على وجود صلات عائلية، ربما عن طريق زميله في كلّية الأركان كمال من أوهري (أوهريد اليوم في جمهورية

مقدونيا اليوغسلافية السابقة)، الذي تزوّج بعد ذلك ابنة شُكرو باشا. لا نعرف مقدار ما أبلغه مصطفى كمال لشُكرو باشا في رسالته، لكنه زعم أن الباشا أبلغه عبر وسطاء أنه سيبذل ما في وسعه، ربما لتغطية إجازته غير المصرّح بها. وكان ذلك مُرضياً.

تدبّر مصطفى كمال مع رفاقه في يافا أمر إبلاغه على الفور إذا ما لوحظ غيابه. وبعد ذلك ركب الباخرة إلى الإسكندرية، ومنها إلى بيرايوس. ومن هناك أرسل برقيّة إلى أحد أصدقائه في سلانيك، اليوزباشي الركن توفيق، الذي تخرّج ثالثاً، متقدّماً على مصطفى كمال في الامتحانات النهائية. وكان توفيق ينحدر من سلانيك، وتوفّي فيها في بداية مهنته. وقد صيغت البرقية بالفرنسية غير الاصطلاحية، وكانت تتكوّن من ثلاث كلمات *parti vapeur grec* (غادرت على متن سفينة يونانية). فهم توفيق المراد، وقابل مصطفى كمال في الميناء، ومكّنه من تجاوز الجمارك والشرطة العسكرية بمساعدة رفيق، اليوزباشي جميل من السليمانية، وكان يخدم مساعداً للقائد المركزي للمدينة، وبالتالي يستطيع الوصول إلى المراسلات الرسمية. وكان جميل (أويبادن) صديقاً مخلصاً، وبعد إعلان الجمهورية عيّنه مصطفى كمال وزيراً للداخلية.

على الرغم من قول مصطفى كمال إنه كان يسافر متخفّياً، فإنه توجّه على الفور للإقامة في منزل أسرته. فوجئت زبيدة بوصول ابنها غير المنتظر، فسألته إذا كان قد تصرّف ضدّ رغبات «مولانا السلطان». وتفيد الأسطورة بأن مصطفى كمال أجابها، «لا تقلقي، كان عليّ أن آتي إلى هنا. أما بشأن مولانا السلطان، فسأظهر لك عما قريب، وليس الآن، أي نوع من الرجال هو».[15] وتفيد عفّت، التي روت القصّة، أن شُكرو باشا حاول تجنّب لقاء مصطفى كمال. وعندما التقى به أخيراً، أبلغ المتآمر الشابّ: «ليس هناك ما يسعني القيام به. لكنني سأتخذ إجراء ليّناً من أفعالك. فلا تدمّرني رجاء».[16] وكان ذلك أفضل ما يمكن أن ينتظره مصطفى كمال، ومن غير المحتمل أن يكون قد شعر باستياء عميق في نهاية المقابلة، كما نسب إليه كاتبو سيرته.

بعد أن اطمأن مصطفى كمال إلى تواطؤ شُكرو باشا، ارتدى زيّه العسكري وتوجّه للقاء القائمقام (العقيد) الركن حسن، الذي نصحه باعتباره فاحصاً في المدرسة الإعدادية العسكرية بأن يتابع دراساته في مناستر. وبعد أن شرح غايته الوطنية، طمأن القائمقام حسن إلى أنه لن يعرّضه للخطر. وبعد ذلك توجّه القائمقام للقاء صديقه إسكندر باشا، رئيس الخدمات الطبّية العسكرية في سلانيك، ورتّب إجراء فحص طبّي لمصطفى كمال في المستشفى العسكري. وسمح ذلك لإسكندر باشا بإصدار تقرير طبّي بأن اليوزباشي الركن مصطفى كمال بحاجة إلى قضاء أربعة أشهر في سلانيك لتغيير الجوّ. ولم يحدّد التقرير مركز مصطفى كمال، وبالتالي أخفى أنه كان غائباً

عن فوجه من دون إجازة.

شرع مصطفى كمال في تجنيد أعضاء لفرع سلانيك من جمعية الوطن والحرّية بعد أن حصل على التقرير الطبّي. وكان أول المجنّدين، وفقاً لعفّت، صديقه القديم في المدرسة الخطيب الناري عمر ناجي، وصديق للأخير، ضابط المدفعية خسرو سامي (قِزِل دوغان)، وثلاثة معلّمين في المدارس العسكرية: حقّي بهاء (بارس)، المدرّس في المدرسة الإعدادية العسكرية، واثنين من أصدقائه، طاهر من بورصة، مدير المدرسة نفسها، والأستاذ ماهر، مدير المدرسة العسكرية لتدريب المعلّمين. وأنشئ الفرع رسمياً في اجتماع في منزل حقّي بهاء. وتخبرنا عفّت أن حقّي بهاء كان متزوّجاً حديثاً ويرتدي منامة يابانية عندما استقبل المتآمرين الآخرين. غير أن ذلك لم ينتقص من جدّية المناسبة، حيث تلا المتآمرون قسماً ثورياً واضعين أيديهم على مسدّس خسرو سامي. وقد طمأن مصطفى كمال الفريق المجتمع، بحسب خسرو سامي، إلى أن هدفهم الوحيد هو إنقاذ «بلدهم المنحوس». وتابع قائلاً: «اليوم يريدون أن يفصلوا مقدونيا وكل البلقان عن الوطن. لقد خضع بلدنا جزئياً وفعلياً للنفوذ والحكم والأجنبيين. والسلطان شخصية كريهة مدمن على المسرّات والاستبداد، وقادر على القيام بأسفل الأعمال. والأمّة تخضع للانحطاط بسبب الطغيان والتسلّط، فحيثما تغيب الحرّية تكون النتيجة الموت والانحطاط»، إلخ.[17] كان من الواضح أن التهديد الذي يتعرّض له الحكم العثماني في مقدونيا هو الحافز الرئيس للعمل. وقد عقد الاجتماع في الأشهر الأولى من سنة 1906. ففي ديسمبر 1905، أجبر السلطان عبد الحميد على الموافقة على أن تشرف لجنة دولية على مالية مقدونيا، بعد تظاهرة بحريّة قامت بها القوى الكبرى في بحر إيجة.[18] وفي نهاية الاجتماع، التفت مصطفى كمال إلى ضابط المدفعية خسرو قائلاً، «خذ سلاحك. لقد أصبح الآن مقدّساً. واحرص على حمايته. فستعطيني إياه ذات يوم». وأضافت عفّت: «وقد تحقّق ذلك».[19]

كان من المحتّم أن يلفت حضور مصطفى كمال غير المصرّح به انتباه عملاء السلطان في سلانيك، وأجريت تحقيقات هناك وفي يافا. وصدر أمر بالقبض عليه إذا عُثر عليه في سلانيك. فعاد مصطفى كمال إلى يافا عندما أبلغه اليوزباشي جميل بأن تنفيذ الأمر لا يمكن أن يؤخّر أكثر من يومين، بعد أن أمضى أربعة أشهر في سلانيك تحت غطاء تقريره الطبّي.

فترت همّة فرع جمعية الوطن والحرّية في سلانيك بعد مغادرة مصطفى كمال، وعندما أنشئت بعد بضعة أشهر جمعية الحرّية العثمانية (التي أصبحت المركز الداخلي لجمعية الاتحاد والترقّي) في المدينة نفسها تحت قيادة جديدة، انتقل أعضاؤه إلى المنظّمة الجديدة. وعلى الرغم من أن جمعية الوطن والحرّية كانت تتمتّع بالأولية في سلانيك، فإنها لم تكن أول جماعة سرّية مسلمة في الدولة العثمانية.

فقبل بضع سنوات، كان يوجد فرع لجمعية الاتحاد والترقّي في شكوردا (شكودر اليوم في شمال ألبانيا) وكان هناك اتحاديون أفراد في أماكن أخرى.[20] لكن مصطفى كمال أظهر أنه قائد لديه أتباع شخصيون. وسرعان ما ألقى ثوريون عسكريون آخرون بظلالهم عليه، بل إن دوره في الثورة في مسقط رأسه لم يكن معروفاً جيداً. ولم يأتِ كتاب لتعليم القراءة في مدرسة خاصة في سلانيك على ذكر اسمه في هذه الرواية للمبادرة الثورية الأولى:

«التقى ضابط ركن نُقل من الجيش الخامس [في دمشق] إلى الجيش الثالث [في سلانيك]، برجل طُرد من الكليّة الطبّية وعمل في التجارة، وقرّرا إنشاء جمعية الحرّية. وحاولا إقامة فرع في سلانيك. فتناقشا مع رفاق من صفّهما ومع أشخاص مرموقين يشغلون الآن مناصب رفيعة، وأنشؤوا [فرع] الجمعية. غير أن الناس كانوا يشكّون في أن المسار المتّبع يمكن أن يؤدّي إلى النجاح. ونتيجة لذلك، لم تتمكّن الجمعية من التوسّع ولم تتجاوز مرحلة التكوين».[21]

لا شكّ في أن رحيل مصطفى كمال القسري عن سلانيك أخّر مسيرته المهنية السياسية. لكنه أبقى عليه في الاحتياط لأداء دور أكثر أهمّية.

عندما وصل التحقيق المتعلّق بمكان وجود مصطفى كمال إلى مقرّ قيادة الجيش الخامس في دمشق، قام حيدر، ابن المشير حقّي، بإبلاغ علي فؤاد في بيروت على الفور. واتصل علي فؤاد بدوره بالصاغ أحمد، قائد كتيبة القنّاصة في يافا، الذي رفع تقريراً بأن مصطفى كمال يؤدي واجبه مع الوحدات التي تحرس الحدود المصرية من قاعدتها في بئر السبع. وكانت القوّات العثمانية قد نُشرت في المنطقة بعد تصاعد التوتّر مع السلطات البريطانية في القاهرة، التي حاولت أن تمنع بناء خط فرعي لسكّة حديد الحجاز إلى الحصن العثماني في العقبة (الميناء الأردني الوحيد اليوم على البحر الأحمر). وقد حلّ النزاع في أكتوبر 1906. [22] وتوقّف إنشاء الخطّ، ما خفّف من المخاوف البريطانية على الأمن في مصر، ورُسمت الحدود بين فلسطين العثمانية وسيناء المصرية، وتُركت العقبة في أيدي العثمانيين. ويشكّل الخطّ الذي رُسم في سنة 1906 الحدود اليوم بين إسرائيل ومصر.

توجّه مصطفى كمال إلى الحدود بالفعل بعد عودته إلى يافا. وبعد مدّة وجيزة زار صديقه علي فؤاد في بيروت، حيث ظهرا في مجموعة من الصور الفوتوغرافية التي يعود تاريخها إلى 15 يوليو 1906. وهي تُظهر تسعة ضبّاط عثمانيين، من بينهم مصطفى كمال بشارب عسكري بروسي. وفي 14 أكتوبر 1906، توجّه مصطفى كمال إلى دمشق للالتحاق بتدريبه العسكري، حيث أنّبه المشير حقّي بلطف قائلاً: «يا بني، كان في وسعك إبلاغي مسبقاً [عن رحلتك السرّية إلى سلانيك]. لقد سبّبت

لي الإحراج». وفي 20 يونيو 1907، أكمل مصطفى كمال خدمته في سلاح المدفعية ورقّي إلى قول أغاسي (معاون صاغ). وكان مركزه التالي، أي المرحلة الأخيرة من تدريبه العسكري الأولي في أركان الجيش الخامس في دمشق. بينما توجّه صديقه ذو الصلات الرفيعة علي فؤاد في غضون ذلك إلى سلانيك للتدرّب في سلاح المدفعية ثم في عمل الأركان.

أمّن مصطفى كمال مركزاً في الجيش الثالث في سلانيك في 16 سبتمبر 1907. ويبدو أن هذه الخطوة أتت بمساعدة فاحصه السابق القائمقام (العقيد) الركن حسن، الذي طلب نقل ربيبه.[23] وكانت رواية مصطفى كمال موجزة كالعادة: «لبثت في سورية سنتين ونصف أو ثلاث سنوات بالإجمال. وفي أثناء ذلك نُسي كل شيء [أي تآمره السابق]. قدّمت طلباً رسمياً لنقلي إلى مقدونيا، وحقّقت غايتي في النهاية».[24] ويقول علي فؤاد إن المشير حقّي باشا ساعد مصطفى كمال في تأمين الانتقال. وأيّاً كان الأمر، فإن الباشا كان على وشك أن يصرف (أو ربما صُرف بالفعل) لمعارضته سياسة القصر في نزاع العقبة.[25] وربما يساعد ذلك في تفسير تعامله المتراخي مع الضبّاط الراديكاليين: كان هو نفسه مستاء من الإدارة التي يحاولون تقويضها.

في سورية وفلسطين، وجد مصطفى كمال نفسه في بيئة إسلامية غير تركية للمرة الأولى. وكان الضبّاط والمسؤولون العثمانيون الذين ليسوا من أصل عربي يميلون إلى الانطواء على أنفسهم. فاختلاف اللغة والعادات، إلى حدّ كبير، تميّزهم عن السكان المحلّيين. كما صار يُنظر إليهم، وصاروا ينظرون إلى أنفسهم، بأنهم أتراك، سواء أكانوا من أصل تركي أم ألباني، أم بوسني، أم قوقازي. فقد تلقّوا تعليمهم بالتركية العثمانية وكانوا يستخدمون شكلاً بسيطاً من التركية في ما بينهم. ويزعم علي فؤاد، وهو المصدر الرئيس للمعلومات عن خدمة مصطفى كمال الأولى في سورية، أن أتاتورك أظهر هناك أول أمارات التحوّل إلى القومية التركية. فقد أخذ مصطفى كمال، عندما التقى بعلي فؤاد والرفاق الآخرين في بيروت في طريقه إلى دمشق في سنة 1906 يؤكّد بالفعل أن المشكلة التي يواجهونها هي كيفية إنتاج دولة تركية من إمبراطورية منهارة.[26] وفي مناسبة أخرى، أبلغ مصطفى كمال علي فؤاد أنه دخل في مشاجرة غاضبة في يافا مع ضابط من أصل مقدوني مثله. وكان هذا قد احتج على شاويش تركي لتعامله القاسي مع مجنّدين عرب لم يفهموا تعليماته. وقال الضابط إن العرب عرق نبيل ولد النبي بينهم، وإن الشاويش التركي غير جدير بأن يغسل أقدامهم. فصاح مصطفى كمال، «اخرس أيها اليوزباشي. قد يكون العرق العربي الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد نبيلاً من عدّة نواحٍ. لكن لا يمكن إنكار أن العرق الذي تنتمي إليه أنت، وأنا، ومفيد (أوزدش) هنا، والشاويش، عظيم أيضاً نبيل». لا شكّ في أن مصطفى كمال سيقف إلى جانب الأتراك إذا حاول أحد الطعن فيهم. لكنه

كان يعتقد، على غرار الضبّاط الثوريين الآخرين، أنه يمكن إبقاء العرب ضمن الدولة العثمانية. وبخلاف ذلك، ما كان له ولزملائه الثوريين التطوّع للخدمة في طرابلس، عندما غزا الإيطاليون تلك الولاية العثمانية الناطقة بالعربية في سنة 1911. واستمرّ الأمل في أن يبقى العرب ضمن الدولة العثمانية في أذهان الثوريين الأتراك حتى قضت عليه الهزيمة في الحرب العالمية الأولى.

وصل مصطفى كمال إلى سلانيك، ليشغل هذه المرة مركزاً رسمياً، في أواخر سبتمبر أو بداية أكتوبر 1907. وانتقل إلى هناك عن طريق إزمير،[27] حيث تصادق مع الدكتور توفيق رُشتو (أراس)، وهو ينحدر من تشاناكال، وكان قد درس الطبّ في الكلية الطبّية الفرنسية في بيروت، وتخامره طموحات سياسية. وقد أصبح توفيق رُشتو حليفاً وكافأه مصطفى كمال بعد عدّة سنين بتعيينه وزيراً للخارجية في الجمهورية التركية.[28]

كانت الثورة تلوح في الأفق في مقدونيا. فقد نشط القوميون المقدونيون السلاف، والبلغار، واليونانيون، والصرب في المنطقة منذ مدّة طويلة، ومزّقوا السلم بنزاعاتهم المسلّحة في ما بينهم. وانضمّ إليهم الآن الثوريون المسلمون، مقلّدين الأساليب القاسية التي اتبعها جيرانهم المسيحيون. وكانت الحركة الماسونية، بروحها الليبرالية الاستفهامية، وإيمانها بالتقدّم، وطقوسها السرّية مصدراً آخر للإلهام. ويبدو أن مصطفى كمال انضمّ للماسونيين،[29] ربما في هذه المرحلة، على الرغم من أن مراسم القبول جرت في اسطنبول وفقاً لإحدى الروايات.[30] ولعلها خطوة معقولة لمتآمر عسكري طموح. في أثناء غياب مصطفى كمال في سورية وفلسطين، انضمّ الضبّاط الثوريون إلى الأعضاء المدنيين لجمعية الاتحاد والترقّي وأقاموا اتصالاً مع مقرّ قيادتها في باريس. وهكذا كانت المناصب العليا في تركيا الفتاة مشغولة عندما وصل مصطفى كمال إلى سلانيك. فوجد نفسه مستبعداً عن قيادة المؤامرة.

أنشئ «المركز الداخلي» لجمعية الاتحاد والترقي (التي اشتُهرت باسم اللجنة، ومن ثم المختصر الإنجليزي CUP، أي لجنة الاتحاد والترقّي) باسم جمعيّة الحرّية العثمانية أولاً في سبتمبر 1906.[31] وشارك فيها الضبّاط العاملون منذ البداية، وقد تعزّزت القضيّة الثورية بالسعي لقلب النظام داخل القوّات المسلّحة. لكن أفراد الخدمة المدنية الساخطين كانوا لا يقلّون بروزاً. وكانت قيادة تركيا الفتاة – كما أصبحت تعرف جمعية الاتحاد والترقّي في الغرب (ولاحقاً في تركيا أيضاً، حيث غالباً ما يستخدم مصطلح «جونت أوركلر» المشتقّ من الفرنسية jeunes Turcs) – تشاركية وظلّت كذلك حتى نهاية تجربتها. لكن بعض القادة كانوا أكثر بروزاً من الآخرين.

كان الشخصية الأقوى بين مؤسّسي جمعية الحرّية العثمانية في سلانيك مسؤولاً في البريد يدعى طلعت. وقد وُلد في سنة 1874 في أدرنة لعائلة من موظفي الخدمة المدنية الصغار. وجاء والده، وهو قاضي تحقيق، من قرية في الزاوية الجنوبية الشرقية الجبلية من بلغاريا اليوم. وكان خصوم طلعت يدعونه بالغجري أحياناً، بسبب أصوله الفلاحيّة. وكان أسلوبه مخادعاً إن لم نقل وحشيّاً. وقد اضطر إلى ترك مدرسة الخدمة المدنية الإعدادية من دون شهادة بعد أن هاجم معلّميه. وعُثر له بعد ذلك على وظيفة كاتب في البريد، وكان يكمّل راتبه بتعليم التركية في مدرسة الأليانس الإسرائيلية التي كانت تخدم الطائفة اليهودية الكبيرة في أدرنة. وفي الحادية والعشرين من عمره، اعتُقل مع اثنين آخرين من المتطرّفين. واستُجوب بشأن رسالة بخطّ يده تقول، «الأمور على ما يرام. وسأصل إلى هدفي عمّا قريب»، فأعلن طلعت أنه يشير إلى علاقته الغرامية مع ابنة مدير المدرسة اليهودي. وعلى الرغم من أن الفتاة أيّدت ادّعاءه، فقد سُجن طلعت لمدة سنتين بتهمة العبث بالبرقيّات الرسمية. وبعد العفو عنه، نُفي إلى سلانيك، حيث أعيد ثانية إلى كشف رواتب مكتب البريد.[32]

من الأعضاء البارزين الآخرين مدحت شُكرو (بلِدا)، وهو من سكان سلانيك، وكان على اتصال مع لاجئين من تركيا الفتاة بعد ذهابه إلى سويسرا لدراسة الرياضيات. واستفاد مدحت شُكرو من العفو الذي منحه السلطان للثوريين التائبين، وعاد إلى مدينته، حيث سعى إليه طلعت.[33] وثمة عضو ثالث مهمّ في المجموعة هو رحمي (إفرينوس)، ابن أسرة من ملّاك الأراضي. وربما كان مانياسي زاده رفيق أكبر الأعضاء سنّاً، وقد انضمّ متأخّراً قليلاً، وكان محامياً ملتحياً في الرابعة والخمسين. وكان قد دافع عن مدحت باشا، أبي الدستور العثماني، عندما اتُّهم الأخير باغتيال السلطان عبد العزيز. وشكّل انضمام رفيق ارتباطاً ببدايات الحركة الدستورية ورمزاً لهدف الثوريين الذين يسعون لإجبار السلطان على إعادة العمل بالدستور. وعندما نجح أعضاء تركيا الفتاة في مسعاهم في سنة 1908، أصبح رفيق ناظر الحقّانية (العدلية)، وتوفّي في السنة نفسها.[34]

اتُّفق أول الأمر على تشكيل جمعية الحرّية العثمانية عندما اجتمع طلعت، ومدحت شُكرو، ورحمي في يونيوز – المقهى اليوناني قرب رصيف الميناء الذي كان مصطفى كمال يتردّد عليه. وتلا ذلك اجتماع ثانٍ في حديقة للبيرة شارك فيه أصدقاء مصطفى كمال وأعضاء اسميون في فرع جمعية الوطن والحرّية في سلانيك. وصاغ الثوريون الشبّان، وهم يشربون بيرة «أولمبوس» المحلّية، قوانين جمعيّتهم السرّية وأنظمتها وطقس قبول العضوية. وكان ذلك الطقس يجري في منزل مدحت شُكرو، حيث يقود «الدليل» المجنّدين الذين عرّفهم إلى الجمعية مغمضي العينين. وكان على كل مجنّد أن يعرف اثنين من الأعضاء إلى جانب الدليل. وبعد أن يدخلوا المنزل، تنزع عصابة العينين، وبعد

ذلك يقسمون يمين الولاء، بوضع يدٍ على المصحف والإمساك بمسدّس باليد الأخرى، يستُخدم ضِدّهم إذا خانوا قَسَمهم.[35] ووفقاً لرواية أخرى، كان المرشّحون للعضوية يرتدون عباءات حمراء، يفترض أنها ترمز إلى استعدادهم لبذل دمهم من أجل القضيّة، في حين تغطّى وجوه الرفاق الآخرين بحجاب أسود.[36] وقبل نزع عصابة العينين، كانت تتلى مُثُل الجمعية بصوت عميق.[37] وبتزايد عدد المجنّدين، بدأ موكب الرجال المغمضي العينين، الذين يصلون ليلاً إلى منزل مدحت شُكرو وهم يرتدون عباءات غريبة، يثير انتباه الجيران، بالإضافة إلى خادمه إبراهيم، الذي سأل زوجة مدحت شُكرو الحديثة الزواج: «بالله عليك، من أي نوع من الرجال سيّدي؟ ماذا يجري هنا»؟[38] وبعد ذلك انتقل الثوريون إلى مكان أكثر هدوءاً في المدينة.

لاحظ عملاء السلطان هذه الإيمائية الثورية، لكن السلطة أخذت تنزلق من بين أيديهم، إذ كانت السلطات المحلّية تدرك ما هي عليه الأوضاع. وكان لطلعت صلات في مواقع مرموقة. وجرياً على عادة عبد الحميد، كان يُدفع له راتب مقداره 3 ليرات ذهبية نظير نفيه. وعندما استبدّ به الضيق من بطالته المدعومة، قدّم طلباً لحاكم سلانيك، رضا باشا، كي يؤدّي عملاً فاعلاً، وعُيّن ساعياً للبريد. فاغتنم هذه الصفة للمحافظة على صلاته بالثوريين خارج المدينة. وعندما قرّرت الحكومة في اسطنبول صرف طلعت من مصلحة البريد ونفيه من سلانيك، أبلغه بذلك زميل متآمر يعمل في مكتب الصدر الأعظم، فريد باشا، وهو ألباني تنحدر أسرته من أفلونيا (فلوري اليوم). فتوجه طلعت عندئذٍ إلى كبير الإداريين العثمانيين في سلانيك، حسين حلمي باشا، المفتّش العام في مقدونيا، وقال: «لا يمكنني الاعتراض على الصرف من الخدمة، لأن للحكومة الحقّ في توظيف عمّالها أو صرفهم. لكن إذا جرت محاولة لنفيي، فإن العواقب لن تكون محمودة لأي منا». وأضاف المؤرّخ العثماني، محمود كمال إينال، الذي أفاد عن المحادثة: «لم يكن حسين حلمي باشا غافلاً تماماً عن وجود قوّة سرّية في سلانيك. لذا طمأن طلعت ووعده بمنع ترحيله. ووفى بوعده».[39]

لم يكن الثوريون يولون الحذر كبير اهتمام. فبدأ عمر ناجي، صديق مصطفى كمال في المدرسة، هجوماً عنيفاً غير متناسب في جريدة الأطفال («تشوجُك بهتشتسي»، أي حديقة الأطفال) أعلن فيه «أن المجد والشرف الموروثين عبر خمسمئة سنة من التاريخ يدفنان الآن إلى الأبد». وشارك رجل المدفعية خسرو سامي في الكتابة دعماً للشكاوى المريرة. وقد أثارت المقالات حماسة عظيمة في سلانيك، وأرسل القصر برقيات مشفّرة إلى المفتّش العام تطلب اعتقال الرجلين. أبلغ طلعت على الفور، وأقنع الرجلين بالسفر إلى باريس.[40] فغادر الرجلان في مارس 1907، فيما لا يزال مصطفى كمال في سورية.

كان لهذه الرحلة غرض آخر غير إبعاد الثوريين المتّقدي الحماسة عن الخطر. فقد كان اللاجئون السياسيون العثمانيون يرسلون المطبوعات إلى البلاد، ولم يكن لجمعية الحرّية العثمانية مطبوعة خاصّة بها في سلانيك. لذا كان على المتآمرين في سلانيك أن يقرّروا هل يصدرون مطبوعتهم الخاصّة أو يتكاتفون مع اللاجئين السياسيين. واتسمّ اتخاذ القرار بالتعقيد لأن اللاجئين السياسيين انقسموا إلى مجموعتين متخاصمتين في مؤتمر الليبراليين العثمانيين الذي عُقد في باريس في سنة 1902. [41] كانت الأولى بقيادة أحمد رضا، وهو مسؤول تربوي سابق، اعتمد الفلسفة الوضعية الفرنسية، بل إنه استخدم تقويم الفلاسفة الوضعيين في جريدته «مشورة» (التي تصدر بالتركية والفرنسية باسم *La Consultation*) فقد رأت الفلسفة الوضعية التي طوّرها أوغست كومت (Auguste Comte، 1798–1857) أن العلم التجريبي، بما في ذلك علم الاجتماع الجديد، هو وريث الدين الموحى به. وقد كان للدين استخداماته، لكن انقضى زمن نجاحه. راقت هذه الفكرة لأعضاء النخبة العثمانية الذين سعوا لشغل مكان في عالم الغرب المتحضّر. وكان أحمد رضا في عدادهم. انعكس شعار الفلاسفة الوضعيين «النظام والتقدّم» في اسم منظّمته «الاتحاد والترقّي»، وتشير كلمة «اتحاد» إلى مُثُل التعايش الأخوي بين كل الفئات العرقية (التي تسمّى بالفرنسية elements، وهو مصطلح ترجمته الدقيقة بالتركية العثمانية «عناصر») في الدولة العثمانية. وكانت منظّمة معارضة سابقة قد استخدمت اسم «الاتحاد العثماني»، واعتقد اللاجئون السياسيون أن بقاء الدولة العثمانية يمكن أن يستند إلى «اتحاد كل العناصر [العرقية]». ورأى أحمد رضا أن هذا الاتحاد يمكن أن يتحقّق ضمن دولة وحدوية تتمتّع بحكومة برلمانية في ظلّ ملك دستوري. وكان نموذجه فرنسياً، متكيّفاً مع رغبات المفكّرين العثمانيين المسلمين.

شكّل الأمير صباح الدين المجموعة الثانية من اللاجئين السياسيين، وهو عضو منفي في الأسرة الحاكمة العثمانية وجد إلهامه في الممارسة البريطانية (كما فسّرها الفرنسي إدمون ديمولان في كتابه «ما أسباب التفوّق الأنكلوسكسوني؟» Edmond Demolins. *A quoi tient la supériorité des Anglo-Saxons*). وأسّس حزب التشبّث الشخصي [المبادرة الخاصة] واللامركزية، الذي كان له جاذبية واضحة للأقليات غير المسلمة في الإمبراطورية العثمانية لنشر فضائل الأنكلوسكسونيين وتقليد إنجازاتهم. [42]

وجد عمر ناجي وخسرو سامي أنهما متوافقان مع أفكار أحمد رضا وقرّرا التعاون معه. واستجاب علي رضا بإرسال معاونه الوثيق الدكتور ناظم، وهو منفيّ كان يعمل في مستشفى بباريس في ذلك الوقت لإجراء استطلاع في سلانيك. وكان أحمد رضا والدكتور ناظم قد رفضا

عفو السلطان، ونتيجة لذلك حكم عليهما بالإعدام غيابياً لقيامهما بأنشطة ثورية. لم يكن باستطاعة الدكتور ناظم السفر علناً، فكان لا بدّ من تهريبه بمساعدة متواطئين من جمعية الحرّية العثمانية على اتصال بثوريين بلغار، وصرب، ويونانيين في سلانيك، وفقاً لمدحت شُكرو. وكانوا يقيمون أفضل صلات مع اليونانيين، الذين التقوا بالدكتور ناظم في أثينا وأدخلوه عبر الحدود إلى مقدونيا العثمانية متنكّراً بهيئة شيخ ملتحٍ.

وعلى الرغم من تنكّر الدكتور ناظم، فقد تعرّف إليه صديق من أيام الطفولة، وهو طبيب يهودي يدعى الدكتور توليدو. وكما هي العادة، كان طلعت على قدر الموقف. فتوجّه إلى منزل الدكتور توليدو مباشرة وشهر مسدّسه وقال: «أنت على حقّ. ناظم موجود في سلانيك، كما رأيت، وهو يتنقّل متخفّياً. ولم يعرفه أحد سواك. إذا عُرف أنه هنا ولحق به أذى، فسأفجّر رأسك بهذا المسدّس». كانت الحجّة مقنعة، فأنكر الدكتور توليدو على الفور أنه شاهد د. ناظم.[43]

بعد المناقشات مع الدكتور ناظم، قرّر متآمرو جمعية الحرّية العثمانية في سلانيك في 27 سبتمبر 1907 الاندماج مع مجموعة أحمد رضا في باريس واعتماد اسم الأخيرة «الاتحاد والترقّي».[44] وانتشرت منظمتهم بسرعة، لا سيما بين ضبّاط الجيش الثالث في مقدونيا والجيش الثاني في تراقيا. ولتحقيق مزيد من التوسّع للشبكة، توجّه الدكتور ناظم إلى إزمير، يرافقه إسماعيل جانبولاد، وهو ملازم في السادسة والعشرين من بين الأعضاء المؤسّسين لجمعية الحرّية العثمانية. وهناك أجروا اتصالات مع مالك أراضٍ شابّ، خليل (منتشى)، الذي اختلط بالثوريين في أوروبا قبل أن يستفيد عفو السلطان للعودة إلى موطنه. اجتمع المتآمرون الثلاثة في كرامرز أولاً، وهو فندق أوروبي في موقع ملائم في إزمير، واستهدفوا الضبّاط الذين يخدمون في المنطقة وحرصوا على عدم القدرة على استخدام وحداتهم ضدّ أي تمرّد عسكري في مقدونيا.[45]

حاول متمرّدو سلانيك إقامة فرع في اسطنبول أيضاً، لكنهم لم يحرزوا نجاحاً كبيراً. توجّه طلعت ومانياسي زاده رفيق سرّاً إلى العاصمة حيث اجتمعوا بالروائي والصحافي حسين جاهيد (يلتشين)، الذي كان يدير مدرسة ثانوية في الوقت نفسه. رفض حسين أن يصبح عضواً، قائلاً إن المستحيل المحافظة على السرّية في اسطنبول. لكنه وعد بأن ينظّم مظاهرة من طلابه إذا خرجت المنظمة في سلانيك إلى العلن وأرادت الحصول على دعم في العاصمة.[46] لم يكن المسلمون في اسطنبول يشعرون بأنهم مهدّدون مثل أبناء جلدتهم في سلانيك. كما كانوا يتمتّعون أيضاً بحصّة أكبر من منافع حكومة السلطان. وهناك بطبيعة الحال كثير من جواسيس السلطان في العاصمة، لكن الحماسة الثورية كانت قليلة أيضاً. وعندما لم يتمكّن طلعت من تحقيق تقدّم في صفوف كبار المسؤولين في

العاصمة، تمكّن من ولوج دائرة التجّار المسلمين في مدينة اسطنبول القديمة. وكانت هذه الطبقة، التي يوجد على مقربة منها في الأصل الاجتماعي، مستاءة من سيطرة رجال الأعمال غير المسلمين المحلّيين والأجانب، وبالتالي منفتحة على الخطاب الثوري. وكان عميل طلعت هنا قره كمال، وهو زميل سابق في مصلحة البريد، أثبت أنه منظّم شعبي بارع.

من المجنّدين الذين انضمّوا إلى جمعية الحرّية العثمانية، قبل أن تغيّر اسمها جمعية الاتحاد والترقّي، القول أغاسي (معاون صاغ) أنور. وكان أنور قد عُيّن في مقدونيا بعد تخرّجه في كلّية الأركان في سنة 1902. [47] وشجّعه مثال العصابات المقاتلة في البلقان على اتخاذ قراره بالانضمام إلى جمعية الحرّية العثمانية في أكتوبر 1906. وكما قال بنفسه:

«توجّهت إلى سلانيك في سنة 1322 [1906]. وهناك تحدّثت إلى خالي اليوزباشي خليل. وكنا قد تناقشنا سابقاً بشأن إمكانية تشكيل عصابات في الأناضول، على نسق العصابات البلغارية، لتنبيه الناس وبالتالي إنقاذ الأناضول على الأقل من مصير الروملي [الأراضي العثمانية في البلقان] المهدّدة. سألني خليل إذا كنت لا أزال عند آرائي نفسها. وأخيراً، أخبرني عن وجود جمعية سرّية في سلانيك، أنشئت لتعمل بالطريقة التي تحدّثنا عنها من أجل البلاد بأكملها. وأخبرني أنه أصبح عضواً في الجمعية بعد أن حلّفني على التزام السرّية». [48]

انضمّ أنور إلى جمعية الحرّية العثمانية وعُيّن مسؤولاً عن فرعها في مناستر، مقرّ قيادة الجيش الثالث (الذي يوجد جزء من قيادته في سلانيك). وفي سبتمبر 1907، حصل على ترقية سريعة إلى رتبة صاغ. [49] وبعد ثلاثة أشهر، عُيّن بناء على طلبه في عمليات مكافحة العصابات التي تدار من مناستر. [50] وقد قاتل أنور عصابة مسلّحة يونانية اغتالت ستة عشر قروياً بلغارياً وقضى عليها، [51] في حين كان زملاؤه المتآمرون في سلانيك يتعاونون مع الثوّار اليونانيين. وفي مناسبات أخرى، حارب عصابات المقاتلين البلغار وحتى الألبان.

ومن أوائل المجنّدين المهمّين أيضاً الصاغ الركن (أحمد) جمال (عضو الحكومة الثلاثية لاحقاً، الذي عُرف في الغرب باسم جمال باشا). خدم جمال في الأركان الشخصية للمشير خيري في سلانيك وكان في الوقت نفسه مفتّشاً عسكرياً على شبكة السكك الحديدية في روملي، وهو منصب سمح له باستمرار التواصل مع أعضاء الجمعية في كل الممتلكات العثمانية في البلقان.

وهكذا عندما وصل مصطفى كمال إلى سلانيك في أكتوبر 1908، كانت قيادة حركة تركيا الفتاة قد اجتمعت معاً، وسبقه طلعت، وأنور، و(أحمد) جمال، ومدحت شُكرو (بلِدا)، ورحمي

(إفرينوس)، ود. ناظم، وإسماعيل جانبولاد، وخليل (منتشى)، وقره كمال. وكذلك أيضاً الجماعة التي كانت تتبع مصطفى كمال شخصياً، بمن في ذلك علي فؤاد (جَبسوي)، مع أن ثقل أصدقائه في المؤامرة كان قليلاً. ولم يكن أمام مصطفى خيار سوى أن يحذو حذوهم. فانضمّ إلى جمعية الاتحاد والترقي في فبراير 1908 على الأبعد.[52]

تقرّر نقل مصطفى كمال إلى أركان القيادة العامة في مناستر في الأصل. لكن رفاقه نقلوا تعيينه، حتى قبل وصوله من سورية، إلى الأركان الشخصية للمشير خيري باشا، قائد الجيش الثالث في سلانيك. وقد أفاد علي فؤاد بأن مصطفى كمال طلب منه في رسالة إيجاد منصب له في سلانيك، وأنه تمكّن من ترتيب نقل مكان التعيين بمساعدة رحمي (إفرينوس) الذي كانت أسرته على صلة وثيقة بالمشير. وكان علي فؤاد قد نُقل للتوّ من سلانيك إلى كارافريا (فيرويا الآن)، على بعد ساعتين بالقطار إلى الغرب، حيث تولّى قيادة العمليات المضادّة للعصابات المقاتلة. وأحدث ذلك شاغراً في أركان سلانيك ملأه مصطفى كمال.[53]

يبدو أن مهامّ مصطفى كمال لم تكن مرهقة. وكان يعمل بين الحين والآخر مقيّماً في المناورات الضيّقة النطاق التي تجريها الوحدات المتمركزة حول سلانيك.[54] لكن السياسة الثورية شغلت وقته إلى حدّ كبير. اشتدت قبضة جمعية الاتحاد والترقّي على ضبّاط الجيش الثالث عندما انتقلت القيادة بعد وفاة خيري باشا إلى أسعد باشا، المدير السابق للدراسات في الكلّية الحربية في اسطنبول. وكان أخو المشير الجديد الأصغر وهيب عضواً قيادياً في فرع الجمعية في مناستر. وكان رئيس أركان المشير أسعد باشا في سلانيك المدفعي علي رضا باشا، يساعده ثلاثة ضبّاط شبّان، الصاغ (أحمد) جمال، والصاغ (علي) فتحي (أوقيار) والقول أغاسي (معاون الصاغ) مصطفى كمال. وكان الثلاثة أعضاء في الاتحاد والترقّي، كما قال أتاتورك لاحقاً.[55]

بدأت السياسة تأخذ منحى عنيفاً، بتعرّض بعض مناصري القصر للترهيب. فحذّر مدحت شُكرو حاكم مناستر حفظي باشا، الذي اتفق أنه متزوّج من خالته، طالباً عدم إبلاغ اسطنبول عن أنشطة المتآمرين. وأقرّ أنور محاولة اغتيال استهدفت صهره، البكباشي ناظم، القائد المركزي لسلانيك، الذي كان يعمل مع القصر بمثابة القائد الأمني المحلّي. وأصيب في تلك الحادثة ناظم بالإضافة إلى عضو الاتحاد والترقّي إسماعيل جانبولاد، الذي شغله في محادثة أمام نافذة مفتوحة في منزله، بينما كان القاتل منتظراً في الخارج.[56] وبعد ذلك أطلق الرصاص على مفتي مناستر (يبدو في هذه الحالة أنه رجل دين ملحق بالجيش) في سلانيك، بينما كان يستعدّ للذهاب إلى اسطنبول حاملاً تقارير عن المؤامرة.[57]

وشارك مصطفى كمال نفسه في إخفاء الحقائق، عندما حلّ محل المصاب ناظم، الذي فرّ في غضون ذلك إلى اسطنبول، بصفته محقّقاً في حادثة سيريز (سراي الآن في مقدونيا اليونانية)، حيث اتُّهم ضابط بحديث تخريبي. عندما وصل مصطفى كمال من سلانيك، واجه القائد المحلّي، المشير إبراهيم باشا، بالقول: «يا صاحب السعادة! لا يمكن أن نصدّق بأن أي شخص في منطقة قيادتكم الموقّرة يمكن أن يضمر مشاعر معادية للسلطان، وسيظهر التحقيق في الموقع بسهولة الانضباط الذي رسّخه شخصكم الموقّر ومشاعر الولاء التي ألهمتموها. وسأقدّم لسعادتكم نسخة عن تقرير تحقيقي إذا رغبتم في ذلك». وكان ذلك ما يرغب المشير إبراهيم في سماعه بالضبط. وقد برّأ تقرير مصطفى كمال الضابط المتهم بطبيعة الحال، وأوصى بمعاقبة من اتهمه للتشهير.[58]

كان للحادثة عواقب مهمّة. فقد استدعى القصر إلى اسطنبول، بعدما هالته التقارير عن التحريض على التمرّد في الجيش الثالث، المشير أسعد باشا، ورئيس أركانه الشخصي علي رضا باشا، وضابطين آخرين، من بينهما أنور. فتوارى أنور عن الأنظار. ومن بين الأركان الشخصيين للمشير، أبعد الصاغ جمال نفسه بحكمة عن سلانيك، بينما كان الصاغ فتحي (أوقيار) قد أصبح في وقت سابق قائداً لكلية الدرك. ولم يتبقّ إلا مصطفى كمال وحده لاستقبال قائد الجيش الثالث الجديد، الذي كان المشير إبراهيم باشا نفسه من سيريز. وعندما حاول إبراهيم باشا فرض الانضباط في الجيش، فاتح جمال وضبّاط آخرون ابنه، القائمقام نور الدين (الذي كان يعمل أيضاً ياوراً لأبيه)،[59] محذّرين المشير بالابتعاد عن طريقهم. وبعد ذلك لم يعد إبراهيم باشا يرى أو يسمع شيئاً.[60]

في 22 يونيو 1908، عشية ثورة تركيا الفتاة، مُنح مصطفى كمال مهمّة إضافية هي المفتش على خط السكّة الحديدية من سلانيك إلى أوسكوب (سكوبي، العاصمة الحالية لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً).[61] فأصبح، باستغلال هذا المنصب، ضابط الارتباط الرئيس («المرشد العام») بين مقرّ قيادة الاتحاد والترقّي في سلانيك وفرع الجمعية في أوسكوب، في حين كان علي فؤاد يقوم بهذه الوظيفة نفسها بين سلانيك ومناستر.[62] وفي رسالة إلى كاتب سيرة أتاتورك، شوكت ثريا آيدَمير، قال علي فؤاد لاحقاً: «كان التعيين ’مرشداً‘ في تلك الأيام يعني أن المرء لا يتمتّع بالرضا [القيادة]. والسبب في حالتنا أن كلينا كان يعتقد أن السياسة الثورية للجمعية غير ملائمة. وكنا نقول ذلك ونعبّر عن انتقادنا في الاجتماعات السرّية»[63]

لم يكن مصطفى كمال يجاهر بالنقد في الاجتماعات السرّية فحسب، وإنما أيضاً في المناقشات الملتهبة في أثناء الشرب في المقاهي والحانات في وسط سلانيك - في يونيوز، أو كرستال، أو ثيوكليسز، أو أولمبوس بالاس. وقد وصف أتاتورك المشهد في يونيوز، بعد أن أصبح رئيساً:

«كان الثوار جالسين إلى إحدى الطاولات عندما اقتربت. لاحظت أنهم يشربون العرق والبيرة. وكان حديثهم وطنياً بمعظمه. تحدّثوا عن القيام بثورة. وقالوا إن الثورة بحاجة إلى رجال عظام. وكان كل منهم يريد أن يكون رجلاً عظيماً. لكن كيف يمكن أن يتصرّف المرء أو من يحذو حذوه لتحقيق العظمة؟ صاح أحد أفراد المجموعة: «أريد أن أكون مثل جمال'. وحذا الآخرون حذوه قائلين، 'برافو! أجل مثل جمال'. ثم التفت كل هؤلاء الأشخاص نحوي، ولم أكن أعرف أي منهم معرفة وثيقة. نظرت إليهم محدّقاً. لم يلاحظوا أنني أمسك عن الإجابة، وتوقّعوا أن أؤكّد رأيهم في جمال، الذي كنت على اتصال به ليل نهار، وأعرفه معرفة أفضل من أي منهم. لكنني لم أرضِ رغبة المجموعة، وأعجز عن تفسير السبب».[64]

جاءت فرصة الشرح ذات يوم عندما كان مصطفى كمال وجمال ينتقلان بالترام من مكتبهما إلى أولمبوس بالاس. كان جمال قد كتب مقالة غير موقّعة في جريدة سلانيك. فسأل مصطفى كمال عن رأيه بها، فردّ عليه صراحة بأنها لا تخرج عن المألوف. وتابع مصطفى كمال: «لا تسقط في إغراء محاولة إرضاء الأغبياء... ربما تتدبّر أمرك الآن إذا تنازلت لكسب القوّة من رضا هذا الرجل أو ذاك، لكن سيكون مستقبلك سيّئاً». وعندما تذكّر مصطفى كمال المشهد في سنة 1926، وفكّر في نفسه بوضوح، زعم أنه قدّم النصيحة الآتية لجمال:

«العظمة تعني ألا تحاول أن ترضي أحداً، وألا تخدع أحداً، وأن تدرك المثال الحقيقي للبلد، وتسعى لتحقيقه، وأن الكل سينقلبون عليك ويحاولون تغيير مسارك. لن يكون لديك أي وسيلة للمقاومة. وسيضعون في مسارك عقبات لا نهاية لها وستتغلّب عليها، مع أنك تعرف طوال الوقت أنك لست عظيماً، لكنك ضئيل، وضعيف، وعديم الموارد، ومجرّد نكرة، وأن ما من أحد سيأتي لمساعدتك. وستضحك عليهم إذا وصفوك بعد ذلك بأنك عظيم».[65]

أصبح جمال يعرف باسم «جمال باشا العظيم» في السنوات اللاحقة، وما القصص التي رواها مصطفى كمال عن لقاءاتهما المبكّرة إلا وسيلة ليظهر أنه عرف منذ البداية أن الحكومة الثلاثية للاتحاديين لاحقاً كانت تعاني من عيوب جدّية. مع ذلك ظلّ ينظر إلى جمال باعتباره حليفاً محتملاً وراعياً حتى السنة الأخيرة من الحرب العظمى. لكن مع أن من المؤكّد تقريباً أن مصطفى كمال كان أقلّ جهراً في رأيه مع جمال مما ادّعى لاحقاً، فإنه لم يكن راضياً عن وجوده في الدائرة الخارجية للثوريين، ولم يخفِ استياءه، لا سيما في أثناء الشرب. وكان هناك أسباب جيدة للانتقاد بالتأكيد. فلم يكن لجمعية الاتحاد والترقّي هيكل قيادي واضح، ولا سياسة عامة تتجاوز إعادة العمل بالدستور.

ويزعم علي فؤاد أنه خاب أمله عندما شارك أولاً في اجتماع مركز للمتآمرين: «سألت، 'حسناً، لنفترض أننا أجبرنا السلطان عبد الحميد على إعادة الحكم الدستوري. ماذا بعد'؟ فقيل لي 'إن ما تبقّى سيكون سهلاً'».[66] هل كان مصطفى كمال الذي يبلغ عمره 27 سنة أكثر واقعية؟ يزعم علي فؤاد أنه كان كذلك، مكرّراً أنه كان يفكّر في الحاجة إلى إنشاء دولة قومية تركية حتى قبل حدوث ثورة تركيا الفتاة. ووفقاً لعلي فؤاد، طُرح الموضوع ثانية عندما زاره مصطفى كمال في كارافريا، بعيد وصوله إلى سلانيك. فقد رأى مصطفى كمال أن:

«علينا أن نحتفظ في البلقان بتراقيا الشرقية والغربية، وأنه يجب تعديل الحدود شمال أدرنة على حساب بلغاريا. ويجب عقد مؤتمر بقيادة عثمانية في اسطنبول مع ممثّلين من ألبانيا، والنمسا – المجر، وصربيا، وبلغاريا، واليونان. ويجب التنازل عن الأراضي العثمانية في البلقان، خارج تراقيا، إلى تلك البلدان على أساس الأكثريات القومية. وأن تصبح ألبانيا حرّة، وتُقتسم البوسنة والهرسك بعدل بين صربيا والنمسا – المجر. ويجب أن تبقى الجزر [بحر إيجة] القريبة من ساحل الأناضول ضمن الدولة التركية، ويذهب ما تبقى إلى اليونان. ويجب أن تضمّ حدودنا الجنوبية ولايات هاتاي، وحلب، والموصل، وأن يُتنازل عما تبقّى للعرب. ويجب عدم حدوث أي تغيير في شرق الأناضول وشمال شرقها، وأن تُتبادل الأقليات اليونانية، والبلغارية، والصربية المتبقّية في تركيا مع الأتراك المتبقّين في الخارج [خارج الحدود الجديدة]».[67]

الإشارة إلى هاتاي، التي ضمّتها تركيا عشية الحرب العالمية الثانية، تجعل المرء يتساءل عن مقدار دقّة ذاكرة علي فؤاد عندما نشر مذكّراته في سنة 1966. كما أن رفيق أتاتورك الوثيق وياوره لاحقاً، صالح (بوزوق)، لم يستثنِ مصطفى كمال من حكمه عندما كتب: «لا يمكن إعفاء جيلنا من المسؤولية [عن خسارة الأراضي العثمانية في البلقان]. الجهل والإهمال ليسا عذرين. لقد أخطأنا في الاعتقاد بأن الدستور هو الهدف. ظننّا أنه عندما يتحقّق الهدف، لن يعود علينا القيام بشيء آخر».[68]

غير أن فكرة حلول دول متجانسة قومياً محل الإمبراطوريات كانت مطروحة بالتأكيد في العقد الأول من القرن العشرين. بل كان هناك في وقت أسبق حديث عن تبادل السكان المسلمين في شمال بلغاريا، وشمال جبال البلقان، مقابل السكان المسيحيين في جنوب بلغاريا (أو شرق الروملي، كما أصبح معروفاً في أعقاب سنة 1878). وفي تلك الحالة، تفقد الدولة العثمانية قسمي بلغاريا. وقد أظهر أتاتورك، في وقت لاحق من حياته، أنه كان يعرف متى يتعيّن أن تقلّل بلاده من خسائرها. ولا بدّ أن بذور واقعيته كانت حاضرة في شبابه. ومع ذلك، من الصعب الاعتقاد أنه كان مستعداً للتخلّي

عن مدينته سلانيك في وقت مبكّر يرجع إلى سنة 1907.

لا شكّ في أن طموح مصطفى كمال ومعاقرته الكحول تركا إعجاباً لدى مرافقيه، خلافاً لبصيرته. ولم يكن يخفي الناحيتين الأوليين من شخصيّته. وكان مستعدّاً لاحتكار الحديث، وحلو المعشر، لا سيما عندما يُسمح له بالسيطرة على المشهد. وبعد سنوات، روى صديق وثيق آخر، نوري (جونقر) كيف وعده مصطفى كمال في جلسة للشراب في سلانيك بأن يجعله رئيساً للوزراء. فسأله نوري، «وماذا ستكون»؟ أجاب مصطفى كمال، «الرجل الذي يعيّنك رئيساً للوزراء».[69] كان مصطفى كمال منفتحاً بشأن أفكاره، وطموحاته، وعاداته. وكان دقيقاً أيضاً في عمله في الأركان وفي لباسه. لكن كشفت السنوات المبكّرة من التآمر الثوري جانباً آخر من شخصيته. عندما لا يكون في المقدّمة، فإنه ينتقد من يشغلها. فهو الوحيد الذي يستحقّ أن يكون قائداً.

كانت ثورة تركيا الفتاة شأناً فوضوياً، عملية احتراق عفوي، بدلاً من عملية مخطّطة بعناية. فقد خرّبت القوّات المسلّحة في البلقان وحول إزمير. وكانت السلطات المدنية في مقدونيا تخشى الثوريين وأجبرت على التواطؤ معهم. بل إن الحكومة المركزية في اسطنبول لم تكن موالية لعبد الحميد، بل كانت بطانة القصر تزيد من ارتيابه خدمة لمصالحها الشخصية، ما أدخل البؤس في حياة كبار المسؤولين. وعندما أنّب الصدر الأعظم فريد باشا في إحدى المناسبات لوصوله إلى قصر يلدز في سيّارة، وهي مركبة يخشى عبد الحميد أن تستعمل في غارة فجائية، ثم أمر بنزع إطاراتها، علّق الصدر الأعظم بأنه يحسد الحمّالين في ميناء اسطنبول.[70]

كان الحافز الرئيس للثورة العسكرية نشر مشروع إنجليزي روسي للإصلاحات في مقدونيا، أقرّ في اجتماع بين إدوارد السابع والقيصر نيقولا الثاني في ريفال (تالين اليوم، عاصمة إستونيا) في نهاية مايو 1908. وقد أيّدت فرنسا المشروع الذي ينصّ على تعيين حاكم مقدونيا، مع أنه من الرعايا العثمانيين، بالاتفاق مع القوى العظمى، وأن يساعده ضبّاط أوروبيون يُدفع أجرهم من إيرادات الولاية، وعارضته النمسا – المجر، وألمانيا.[71] لذا كانت فرص نجاحه ضعيفة. لكن الخطر الذي شكّله اجتماع ريفال على الدولة العثمانية كان في مكان آخر، إذ إن الخصومة بين بريطانيا وفرنسا أولاً، ثم بين بريطانيا وروسيا ساعدت في بقائها. والآن اجتمع الثلاثة معاً لمواجهة ألمانيا والنمسا – المجر. واللعبة الدولية التي يخوضها لاعبان تجعل الفرص أمام الدولة العثمانية أقل من الفرص التي تتيحها لعبة تضمّ خمسة لاعبين. خشيت جمعية الاتحاد والترقّي من فقدان مقدونيا مثل مصر، والبوسنة والهرسك، ومؤخّراً كريت، التي فقدتها الدولة العثمانية تماماً إلا بالاسم، فأرسلت بياناً إلى قناصل القوى العظمى في سلانيك. وزعمت أنها الوحيدة القادرة على إحلال السلام في مقدونيا، لذا يتعيّن

على أوروبا أن تتخلّى عن خططها التي لا طائل تحتها بالإصلاح.[72]

بينما كان الثوّار في سلانيك يناقشون السياسة العليا، واجه الأعضاء العسكريون في الميدان خياراً حرجاً، إذ أصبحت معروفة لعملاء السلطان إلى حدّ كبير. وستشلّ حركتهم إذا لم يتحرّكوا. كان أول من تحرّك القول أغاسي (معاون الصاغ) نيازي، وهو من أصل ألباني ويوجد مركزه في رسنة (رسين، بين مناستر/ بيتولا وأوهري/ أوهريد). ففي 3 يوليو 1908 توجّه إلى الجبل على رأس 200 جندي وعدد من المناصرين المدنيين، وأصدر بياناً يطالب بإعادة الحكم الدستوري. فردّ القصر بتوجيه أمر إلى قائد فرقة، الأميرالاي شمسي باشا، وهو من أصول ألبانية أيضاً، بسحق المتمرّدين بقوّة ضمّت مؤيّديه غير النظاميين. وفي 7 يوليو، اغتال ملازم من الاتحاديين يدعى عاطفاً شمسي باشا في مناستر. وفي الشمال، أقنع الاتحاديون تجمّعاً للألبان في فيرزوبك في ولاية كوسوفا (كوسوفو) بإصدار إعلان لصالح الحكم الدستوري.[73] وفي غضون ذلك، انضمّ إلى الصاغ أنور، الذي فرّ من سلانيك في 25/ 26 يونيو لتجنّب الاعتقال، جمع من الثوّار عندما تقدّم إلى كوبرولو (فيلز).

ويبدو أن مقرّ قيادة الاتحاد والترقّي في سلانيك منح أنور بعد مغادرته المدينة منصب «المفتّش العام» للمنظمة الداخلية في روملي والقوة التنفيذية لجمعية الاتحاد والترقّي».[74] ويعني المنصب أن يتولّى أنور تنسيق كل أعمال التمرّد في المنطقة، وأن مقر قيادة الاتحاد والترقّي يريد توكيد سيطرته على الرجل الجامح في مناستر. وفي 22 يوليو، حذّرت جمعية الاتحاد والترقّي في مناستر السلطان من أنها ستتحرّك ضدّه إذا لم يُعدِ العمل بالدستور. وفي اليوم التالي، دخل نيازي، وضابط آخر من الاتحاديين، معاون الصاغ أيوب صبري، مناستر، وطوّقوا منزل الحاكم حفظي باشا، واختطفوا قائد الجيش عثمان باشا. وفي اليوم نفسه، 23 يوليو 1908، أعلن أنور الدستور في كوبرولو. وتلا ذلك مشاهد مماثلة قادها ضبّاط ثوريون في كل أنحاء مقدونيا. لقد كانت ثورة تركيا الفتاة انقلاباً عسكرياً في الجوهر قاده ضبّاط في العشرينيات من العمر، مدعومين ببعض المدنيين، لا سيما موظفي الخدمة المدنية الصغار، الذين لديهم خلفية تعليمية مماثلة.

قيّم الصدر الأعظم فريد باشا، الذي يعرف مشاعر الألبان معرفة شخصية، الموقف بدقّة كبيرة عندما قال في برقية مرسلة إلى حاكم مناستر: «من غير المرجّح أن يكون السكان المحلّيون قد فكّروا في هذه المطالب السياسية. ومن الواضح أن المطالب تستند إلى التعليمات والتحريض».[75] لكن فريد باشا نفسه كان مزدوج الولاء. ويقال إنه عندما أبلغ بأن مواطنيه يثيرون الشغب في فيرزوبك، صاح بلغته الألبانية: «أحسنتم، يا شباب»![76] وربما كان ذلك تعبيراً عن انتهازية ساخرة من سياسي متمرّس.

مع ذلك، قام القصر ببعض المساعي في اللحظة الأخيرة لوقف الثورة. فقد أرسلت القوّات الاحتياطية من الأناضول في الأسبوع الذي سبق إعلان الدستور. لكن المتآمرين في إزمير أضعفوا ولاءهم. وأرسلت بعثة عسكرية أخرى من اسطنبول. لكن السلطات المدنية في مقدونيا، مركز التمرّد، برئاسة المفتّش العام حسين حلمي باشا في سلانيك وحافظ باشا في مناستر، قدّمت النصح بأن لا أمل في المقاومة. وصُرف الصدر الأعظم فريد باشا من منصبه في 22 يوليو، بعد أن عارض إرسال القوات من إزمير واستبعد نتائج لجنة التحقيق العسكري التي أرسلت من سلانيك. وحلّ محلّه سعيد باشا كُجُك، الذي يبلغ عمره 70 سنة، وكان قد تولّى منصب الصدر الأعظم ست مرّات في عهد عبد الحميد. أوصت الحكومة الجديدة على الفور بوجوب تنفيذ دستور سنة 1876، الذي علّق عبد الحميد العمل به، لكنه ظهر في الكتب السنوية الرسمية طوال حكمه. وفي 24 يوليو أصدر السلطان مرسوماً بإعادة الحكم الدستوري وأمر بإجراء انتخابات برلمانية. وبعد تسعة أيام، صدر مرسوم سلطاني أكثر توسّعاً، يبيّن تفاصيل المبادئ الليبرالية للإدارة الجديدة. وأضاف المرسوم: «بما أن القوات العسكرية للسلطنة هي أعظم مصادر قوّة الدولة، فإنني أرى أن من الضروري حدوث تقدّم في المسائل العسكرية، وتحسين الأسلحة والمعدّات الأخرى. وقد أصدرت إلى نظارة الحربية أوامر خاصة بهذا الصدد».[77] فنال الثوّار العسكريون مكافأتهم.

واصل مصطفى كمال طوال الأزمة عمله في أركان قائد الجيش الثالث إبراهيم باشا في سلانيك. ويزعم شوكت ثريا آيدَمير، مؤلّف سيرتي أتاتورك وأنور باشا بالتركية، أن مصطفى كمال هو من سلّم أنور، في محطة السكة الحديدية جنوب كوبورولو، تكليف جمعية الاتحاد والترقّي له بأن يكون «مفتّشها العام في روملي».[78] وتبدو رواية أتاتورك التي قدّمها في سنة 1927 أكثر غموضاً: «توجّهت إلى أوسكوب، حيث اعتُقد أنه حدث تسرّع في تدبير المظاهرات لإعلان الدستور، من أجل تنسيق الإجراءات مع الترتيبات التي تتخذ في سلانيك وسواها».[79] ونحن نعرف أن مصطفى كمال عمل مراسلاً للاتحاد والترقّي على طول هذا الخط، الذي كان المفتّش العسكري عليه نظرياً. ومن المرجّح أن يكون طلعت، وجمال والقادة الثوريون الآخرون قد أرسلوه لحثّ رفاقهم على تنسيق أنشطتهم. وربما اجتمع مصطفى كمال بأنور بعد أداء مهمّته، لكننا نعرف أنه لم يرافق أنور عندما عاد مظفّراً إلى سلانيك. وعلى أي حال، كان مصطفى كمال قبل إعلان الدستور وبعده في 24 يوليو 1908 ضابط أركان في سلانيك، وعضواً عادياً، مثل معظم رفاقه، في جمعية الاتحاد والترقّي. وكانت مسيرته المهنية العسكرية والسياسية في بداياتها. لكن حزبه حاز على السلطة، وسلانيك هي الساحة التي وقع فيها الصراع على القيادة.

4

تركيا الفتاة المتعجّلة

صدر مرسوم السلطان عبد الحميد الذي يعيد العمل بحكم الدستور في 24 يوليو 1908 (11 يوليو 1324 بالتقويم الرومي). وفي اليوم نفسه، وصل الصاغ أنور بالقطار إلى سلانيك، بعد أن أعلن بالفعل الدستور في كوبرولو (فيليس) وتكفِش (وكلاهما في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)، فاستقبله حشد كبير من الناس ورحّبوا به باعتباره «بطل الحرّية». وترأس حفل الاستقبال طلعت والصاغ جمال، الذي أعلن، «أنور، أنت الآن نابليون».[1] لكن كان هناك بطلان آخران بارزان للحرّية، الصاغان نيازي وأيوب صبري (آق غول)، لكنهما كانا في مناستر، بينما انتقلت الأحداث إلى سلانيك التي أطلق عليها الثوّار الآن لقب «قبلة الحرّية».[2]

اكتسحت موجة من الاحتفالات الحماسية سلانيك. وتعانق العلماء المسلمون، والحاخامات، ورجال الدين اليونانيون في الشوارع، وانضمّ إليهم الثوّار البلغار الملتحون الذين خرجوا من مخابئهم في الجبال. وقال مدحت شُكرو (بلِدا)، وهو عضو بارز في جمعية الاتحاد والترقّي، في مذكّراته، «شارك الناس الذين لا يعرفون ما تعنيه الحرّية أو ما يعنيه الدستور في الاحتفالات العامّة». لكن كان هناك جانب مظلم للتغيير. فقد أطلق الرصاص على بعض عملاء السلطان، وسارعت الحشود إلى البصق على جثثهم.[3]

في 25 يوليو زارت قيادة جمعية الاتحاد والترقّي حسين حلمي باشا، المفتّش العام في مقدونيا وكبير المسؤولين المدنيين في المنطقة. فوضع الباشا نفسه بتصرّفهم، بعد أن كان قد غطّى على أنشطة الثوّار قبل إعادة العمل بالدستور.[4] واتخذت جمعية الاتحاد والترقّي من أحد المباني مقرّاً لقيادتها، واستخدمته قاعدة لبسط سيطرتها على الدولة العثمانية بأكملها. وتوجّه وفد يضمّ طلعت، والصاغ

جمال، ورحمي (إفرينوس) إلى اسطنبول لمناقشة التدابير الفورية، بما في ذلك إجراء الانتخابات، مع الصدر الأعظم سعيد باشا. وبعد بضعة أيام، استقال سعيد باشا عندما اعترض الاتحاديون على قراره السماح للسلطان بتسمية ناظري الحربية والبحرية، واستُبدل به منافسه منذ مدّة طويلة كامل باشا، وكان يبلغ السادسة والسبعين من العمر. وُلد كامل باشا في قبرص وكان يعتبر إنجليزي الهوى، ومن ثم ليبرالياً بحكم ذلك. فنجح في العمل مع الاتحادين لمدّة ستة أشهر، أجريت فيها الانتخابات، قبل أن يخلع من المنصب بسبب الاختلاف بشأن تسمية ناظري الحربية والبحرية. وكانت السلطة السياسية تتوقّف على السيطرة على القوّات المسلّحة، والاتحاديون غير مستعدّين لتسليمها لأعدائهم. واستُبدل بكامل صديق الاتحادين الوفيّ حسين حلمي باشا، المفتّش العام السابق في مقدونيا، الذي دخل الحكومة سابقاً ناظراً للداخلية. ظلّ مقرّ قيادة جمعية الاتحاد والترقّي، الذي وصفه كامل باشا بأنه «اليد الخفيّة»، في سلانيك إلى أن اجتمع مجلس المبعوثين المنتخب حديثاً في اسطنبول في سنة 1908. وكانت العاصمة اسطنبول تعدّ «قحبة بيزنطية» في نظر الثوّار الذين تقلّبت مشاعرهم تجاه القضيّة.[5] وكان انعدام الثقة من تطوّر اسطنبول، حيث تتواجه الأحوال البسيطة مع المصالح الراسخة ذات الصلات الجيّدة، سمة تقاسمها أتاتورك مع زملائه الثوريين.

كان برنامج عمل الاتحاديين بسيطاً. إدارة الدولة العثمانية من المركز عن طريق حكومة برلمانية تنفّذ مجموعة منتظمة من القوانين، لا تسمح بأي استثناءات ولا بأي تدخّل خارجي. ويجب أن تسود الحرّية والعدالة والأخوّة لأن كل رعايا السلطان متساوون أمام القانون، بصرف النظر عن الدين أو اللغة. ويجب استئصال العادات الشرقية المتخلّفة مثل المحسوبية، والفساد، وانتشار الوظائف التي تدرّ دخلاً بلا عمل. وهكذا يمكن استخدام النقود التي توفّر لتقوية القوّات المسلّحة والإدارة المدنية. ويجب أن يتحلّى كل الضبّاط وموظفي الخدمة المدنية بالمؤهّلات التعليمية الملائمة.

لم يكن هذا المخطّط البسيط ولكن الكبير يلائم دولة متساهلة تتكوّن إلى حدّ كبير من طوائف دينية، وعشائر، وولايات تتمتّع بحكم ذاتي، ويجمعها معاً سلطان مناور، وتمارس فيها السلطة عن طريق قادة المجتمع التقليديين، وتنتشر الاستثناءات من القوانين على نطاق واسع، والتدخّل الأجنبي جزء من التوازن العام الذي يعدّل باستمرار. وكان الثوريون أنفسهم نتاج هذا المجتمع التقليدي، ورغم كل التعليم الذي تلقّوه عن إيديولوجية التنوير وإصرارهم الأولي على المساواة، فإنهم انقسموا إلى زمر بناء على أسس لا تستند إلى الأفكار المجرّدة بقدر استنادها إلى القرابة، والصداقة، والدين، والأصل الجغرافي. كما كان قادة جمعية الاتحاد والترقّي شبّاناً، تنسجم طموحاتهم مع انعدام خبرتهم. ولم يكن لديهم خيار سوى العمل من خلال رجال الدولة والمسؤولين الكبار في النظام القديم. لكن

الثوريين كانوا يتدخّلون في عمل من يسمّونهم ويقوّضون سلطتهم.

عندما عاد مصطفى كمال إلى سلانيك من رحلته القصيرة بالقطار إلى الشمال ووجد أن الدستور قد أعلن، استدعاه المشير إبراهيم باشا، وكان الأول أحد أركانه الشخصيين، وسأله، «هل ستبقيني في قيادة الجيش الثالث أو لا؟ إذا لم تكن تريد ذلك، دعني أذهب إلى اسطنبول على الفور لأتجنّب التهجمّات والإهانات الشخصية». وأشار إلى المحبرة على مكتبه وأضاف: «هذه المحبرة هي كل ما لديَّ هنا. سآخذها وأمضي». وقد ذكر أتاتورك، في خطابه في سنة 1927، أنه ناقش المسألة مع «الرفاق الآخرين الذين كانوا يتمتّعون بالسلطة باسم الجمعية»، وأبلغ قائده أن في وسعه البقاء. لكن بعد بضعة أيام، أرسل ملازم كان قد فرّ إلى الجبال برقيّة مهينة إلى إبراهيم باشا، فاتصل ثانية بمصطفى كمال واحتجّ أمامه قائلاً، «أخبرتني بأنك ستبقيني هنا، فلم هذه الإهانة»؟ فأوضح مصطفى كمال بأنه لم يتسنّ الوقت للجمعية للاتصال بكل أعضائها في الميدان. لكن بعد مدّة وجيزة وقعت حادثة أخرى عندما اعترض إبراهيم باشا على قيام مخلص باشا، قائد القوات التي تحرس الجبهة مع اليونان، برحلة من دون استئذان، بناء على دعوة من لجنة الاتحاد والترقّي المحلية. فردّت لجنة مناستر بوصف إبراهيم باشا بأنه عيّنة نادرة عن الخنوع للسلطان عبد الحميد. وأعلنت أنها تفاجأت بتجرؤه على إصدار الأوامر لمقاتلي الحرّية وطالبت باستقالته من منصبه. وذكر مصطفى كمال أن «إبراهيم باشا لم يستطع البقاء في سلانيك. فأخذ محبرته كما قال وغادر».[6]

استُبدل به محمود شوكت باشا، حاكم ولاية كوسوفا (كوسوفو) ذات الأغلبية الألبانية، الذي كسب احترام الضبّاط الثوريين. وكان محمود شوكت باشا ضابطاً ملتحياً في الثانية والخمسين، تدرّب في ألمانيا وينحدر من أصل شيشاني. وقد عُرف بشخصيته المرهوبة بحيث إنه بعد أربع سنوات، عندما جعلته جمعية الاتحاد والترقّي الصدر الأعظم وسط حرب البلقان، كان السلطان محمد الخامس يرتعد كلما سمع قعقعة حذائه على أرض القصر.[7]

شرع مؤيّدو جمعية الاتحاد والترقّي – الضبّاط الشبّان، وموظفو الخدمة المدنية المسلمون (وبعض اليهود) الذين ألهمتهم أفكار التنوير، وموظفو الخدمة المدنية كبار السنّ ومن تخاصم مع النظام القديم بطبيعة الحال – بإنشاء أندية الاتحاد والترقّي في كل أنحاء الدولة العثمانية. وأرسل مقرّ قيادة الجمعية في سلانيك أشخاصاً مؤتمنين لإدارة هذه الأندية. لكن تبيّن لها أن «بعض من يعملون باسم الجمعية يتصرّفون خلافاً لأهدافها ومصالحها، بل إنهم يلحقون الضرر بنزاهتها». وعندئذ قرّرت الجمعية تعيين كتّاب مسؤولين من بين «الشبّان الجديرين بالثقة، ممن يتمتّعون بالاحترام والقدرة» لإدارة فروعها في الولايات. ومن هؤلاء الشبّان (محمود) جلال (بايار)، وهو كاتب في فرع دويتشه

بنك في بورصة، حيث كان يعمل والده أيضاً أميناً للصندوق. أرسل (محمود) جلال بمثابة كاتب مسؤول عن نادي الاتحاد والترقّي في إزمير.[8] وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى نظّم المقاومة الوطنية التركية في المنطقة، وأصبح لاحقاً وزيراً للاقتصاد الوطني ثم رئيساً للوزراء في أواخر حياة أتاتورك.

كان ارتقاء محبّي الحرّية المنتحلين للألقاب إلى السلطة مصحوباً بانخفاض مكانة المسؤولين المدنيين والعسكريين المتهمّين بارتكاب مخالفات وصرفهم. وغالباً ما كانت «لجان إعادة التنظيم» للتخلّص من الوظائف التي لا يعمل شاغلوها والقضاء على انعدام الكفاءة، تستخدم للانتقام الشخصي. فبدأ الخاسرون يثيرون المشكلات لجمعية الاتحاد والترقّي، التي عزت مشكلاتها إلى الأخطاء الفردية جزئياً، وإلى إساءة فهم أهدافها النبيلة إلى حدّ كبير.

كانت طرابلس من الولايات التي وقعت فيها اضطرابات على الفور (في ذلك الوقت، كانت ليبيا مقسّمة إدارياً إلى ولاية طرابلس الغرب/ طرابلس ومنطقة بنغازي الخاصة). وقد استخدمها السلطان عبد الحميد مكاناً لنفي المنشقّين. وكان يتولّى حكمها حكماً متراخياً رجب باشا العجوز والطيّب، وقد اشتُهر بالسماح للمنفيين بالهرب إلى أوروبا. في أعقاب إعلان الدستور، عُيّن رجب باشا ناظراً للحربية في حكومة كامل باشا.[9] فعاد ليُستقبل استقبال الأبطال في اسطنبول، وسرعان ما توفّي بعد ذلك بنوبة قلبية، يقال إنه أصيب بها من فرط الحماسة للمناسبة. وبغيابه اندلعت ثورة وطُرد مؤيّدو الاتحاد والترقّي من الولاية. فقرّرت الجمعية في سلانيك إرسال مبعوث لتهدئة خواطر السكان. وكان المبعوث القول أغاسي (معاون الصاغ) مصطفى كمال.

أبلغ أتاتورك في وقت لاحق عفّت أن اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقّي في سلانيك اتخذت قرار إرساله بغيابه من أجل التخلّص منه.[10] وعلم بالقرار عندما لحظ اسمه مكتوباً على لوح أسود في غرفة اللجنة. فطلب عندئذٍ الحصول على التفاصيل من حاجي عادل (آردا)، وهو اتحادي بارز كان يترأس اللجنة. أوضح حاجي عادل أن البعثة دليل على الثقة التي توليها له الجمعية، وأعطى مصطفى كمال ألف ليرة ذهبية «للمصاريف»، وكان من الواضح نظراً إلى ضخامة المبلغ أنه يشمل رشاوى للعرب المحلّيين.

ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بوجود دوافع شرّيرة وراء هذا القرار بإرسال عضو شابّ وطموح على أعتاب القيادة في جمعية الاتحاد والترقّي إلى ولاية نائية. وقد أرسل مبعوثون آخرون إلى الخارج في ذلك الوقت، وربما اختير مصطفى كمال لخبرته في العلاقات العثمانية العربية في سورية. غير أنه كان يشكّ في رفاقه الذين سبقوه إلى قيادة الاتحاد والترقّي. وقد ذكر في سنة 1922:

«في أعقاب إعلان الدستور، خرج الجميع إلى العلن. وكان عملنا حتى ذلك الوقت خالصاً وبعيداً عن الأهواء. كنت أرى الجميع بهذا المنظار [على الأقل]. لذا بدأ الرفاق يتزاحمون على التقدّم إلى الأمام، وجدت المشهد غير لائق. فاتخذت موقفاً انتقادياً من سلوك بعضهم، ولم أكن أتجنّب الانتقاد العلني. وكان التدبير الأول الذي خطر ببالي لمحاربة الشرّ هو تطبيق مبدأ ابتعاد الجيش من السياسة. لكن الرفاق الآخرين لم يوافقوا على ذلك».[11]

بل إن الأعضاء العسكريين البارزين في جمعية الاتحاد والرقّي لم يبتعدوا عن ساحة السياسة المحلّية. وفي 13 يناير 1909، عُيّن الصاغ أنور ملحقاً عسكرياً في برلين. وعُيّن الصاغ فتحي (أوقيار) في باريس، والصاغ علي فؤاد (جَبسوي) في روما، والصاغ حافظ إسماعيل حقّي في فيَنّا.[12] وكان سلوك الصاغ نيازي، أول من أطلق الثورة، أكثر نقاء ونزاهة. فقد كتب روايته للثورة، وطلب الحصول على تأكيد رسمي لها من لجنة الاتحاد والترقّي في مناستر. وبعد نشرها، استقال من اللجنة، وعاد إلى بلدته رسنة لبناء مدرسة ابتدائية.[13]

كانت رحلة مصطفى كمال إلى طرابلس قصيرة وناجحة. فقد انطلق على متن سفينة في سبتمبر 1908.[14] والتقى بالأعيان المحلّيين حسونة باشا، عمدة طرابلس (الذي سلّم المدينة للإيطاليين في سنة 1911)، والشيخ منصور في بنغازي وشيوخ آخرون، وعقد صلحاً بينهم وبين الإدارة العثمانية. وزار القنصل الفخري البريطاني ألفارِز (J. Alvarez)، وأثار إعجابه «بشخصيته الحيوية وعزيمته». وأفاد ألفارِز سرّاً بأن مصطفى كمال «قليل الكلام ومتحفّظ». لكنه ظهر في اجتماع عامّ عُقد في طرابلس «متحدّثاً فصيحاً وطلق اللسان»، فشرح «المبادئ والأهداف التي يسعى إليها حزبه بوضوح مدهش».[15]

تؤكّد رواية عفّت شجاعة مصطفى كمال في مواجهة رجال القبائل العربية المتمرّدة وإعادة تثبيت سلطة المسؤولين والضبّاط العسكريين العثمانيين ورفع معنوياتهم. بل إنه قدّم دليلاً مبكّراً على واقعيّته. فترك الأعيان المحلّيين في أماكنهم، وطمأنهم بأن الحكومة العثمانية الدستورية ستدافع عن مصالحهم. وكشف سلوكه أنه كان يتعلّم كيف يعمل بالوسائل المتاحة له، ويميّز بين الاحتياجات الفورية والأهداف البعيدة.

عندما عاد مصطفى كمال إلى سلانيك، عُيّن رئيساً لأركان الفرقة السابعة عشرة الرديفة في يناير 1909.[16] فوجّه اهتمامه إلى مهمّة تحسين التدريب الملحّة.[17] وكان مصطفى كمال يعتقد، إلى جانب الضبّاط الثوريين الآخرين، أن عبد الحميد يخشى المناورات العسكرية، وأن رفضه السماح باستخدام الذخيرة الحيّة في التمارين التدريبية جعل القوّات المسلّحة العثمانية غير مستعدّة للحرب الحديثة.

وعندما رُفع الحظر عن استخدام الذخيرة الحيّة في أثناء وجود مصطفى كمال في سورية، يقال إنه صنّف دليلاً للرماية مستخدماً ما أمكنه العثور عليه من مصادر باللغة التركية.[18]

رأت جمعية الاتحاد والترقّي في استعادة الحكومة الدستورية وسيلة للدفاع عن سلامة أراضي الدولة العثمانية في الدرجة الأولى. وسرعان ما خاب أملها. ففي أكتوبر 1908، بينما كانت انتخابات مجلس المبعوثين العثماني لا تزال جارية، عمدت النمسا - المجر إلى ضمّ البوسنة والهرسك رسمياً إليها، بعد أن كانت تديرها منذ مؤتمر برلين في سنة 1878؛ وأعلنت بلغاريا استقلالها، بعد أن توسّعت منذ ذلك المؤتمر باتحادها مع روملي الشرقية (جنوب بلغاريا) في سنة 1885، لكنها ظلّت تابعة رسمياً للدولة العثمانية؛ وأعلنت كريت، التي أصبحت تتمتّع بالاستقلال الذاتي في سنة 1897، اتحادها مع اليونان. ومع أن السلطة العثمانية كانت اسمية في تلك الأماكن الثلاثة، فإن خسارتها رسمياً شكّلت لطمة للنظام الجديد. حلّ توسّط القوى العظمى المشكلات مع النمسا - المجر وبلغاريا، بإجبار الحكومة العثمانية على قبول الأمر الواقع. واستمرّ النزاع مع اليونان، بعدما ردّدت حشود المتظاهرين المسلمين «كريت حياتنا. ودمنا فداء لها». فقد كانت انتهاكات الأوروبيين شيئاً، أما انتهاكات اليونانيين فإنها تحدث ألماً عميقاً لدى المسلمين.

افتُتح مجلس المبعوثين، الذي اختير في انتخابات غير مباشرة (تختار فيها مجالس انتخابية في الدورة الأولى)، في 17 ديسمبر 1908. وقرأ باش كاتب السلطان خطبة العرش بحضور عبد الحميد الذي لقي ترحيباً واسعاً في أثناء مرور سيارته في شوارع اسطنبول. وكان من بين النوّاب 142 نائباً تركياً، و60 نائباً عربياً، و15 ألبانياً، و23 يونانياً، و12 أرمنياً، و5 يهود، و4 بلغار، و3 صرب، وواحد من الأفلاق (رومانيا).[19] انتُخب بعض الضبّاط العاملين، لكن الثوريين العسكريين البارزين، مثل أنور وجمال، لم يترشّحوا. ولم يترشّح مصطفى كمال بالطبع، وكان على أي حال لا يزال ضابطاً صغيراً غير معروف. وأصبح الأعضاء المدنيون القياديون في جمعية الاتحاد والترقّي، مثل طلعت وخليل (منتشى)، نوّاباً في المجلس، وبدأت اللجنة المركزية للاتحاد والترقي تجتمع في اسطنبول.

كان المجلس منقسماً على أسس عرقية إلى حدّ كبير. فطالبت الأقليّات القومية بالمساواة والمحافظة على الذات، وتوسيع حقوقها وامتيازاتها القائمة، إذا أمكن. لكن الجمعية رأت أن المساواة كافية. وكانت جمعية الاتحاد والترقّي تتمتع نظرياً بأغلبية مطلقة مكوّنة من 160 نائباً، لكن الانضباط الحزبي اتسم بالضعف. وتجمّع حزب الأحرار المعارض حول الأمير صباح الدين، وكانت قوّته الاسمية تبلغ 10 نوّاب، لكن في وسعه التحالف مع الأحزاب العرقية. انتخب منظّر جمعية الاتحاد والترقّي، أحمد رضا، رئيساً للمجلس بعدما عاد من باريس برفقة عدد من المنفيين السياسيين الآخرين. وكان

دوره اللاحق في السياسة التركية ضئيلاً، لأن الثوريين المحلّيين تسلّموا زمام المبادرة.

تصاعدت المعارضة لجمعية الاتحاد والترقّي بالتدريج. ففي الجيش، شكّلت الجمعية تهديداً لمهن الضبّاط الذين لم يدرسوا في الكلّيات الحربية، وإنما رُقوا من صفوف العسكريين. وزادت النقمة أيضاً عندما حاول النظام الجديد نقل الوحدات التي اعتُقد أنه لا يمكن الوثوق بها من العاصمة لتستبدل بها قوّات من البلقان، يُفترض أنها موالية للدستور. وتمرّد طلاب المدارس الدينية على قرار إنهاء إعفائهم من الخدمة العسكرية ما لم ينجحوا في الامتحانات الملائمة لمهنهم الكتابية.[20] وخشي المسلمون الأتقياء من لاأدرية، إن لم نقل إلحاد، الأعضاء القياديين في الجمعية، مثل أحمد رضا، والتهديد الذي يشكّله ذلك على المؤسسة الدينية. وبرز مطلب التطبيق المتكامل للشريعة بمثابة ردّ فعل على سلوك «الاتحاديين الكفرة» ونيّاتهم المفترضة. قاد الاتحاد المحمدي الذي أنشئ في 5 أبريل 1909 الحملة الإسلامية.[21] وكان اسمه يحاكي اسم الحزب الثوري، الاتحاد والترقّي.

جهرت الصحف التي لم تعد تخضع للرقابة في التعبير عن الاستياء بمصطلحات إسلامية وليبرالية. وافترض من أصبحوا معتادين على رؤية المؤامرات الأجنبية في كل مكان أن النظام الجديد فقد الدعم البريطاني، وهو دعم نظري على أي حال، في أعقاب سقوط كامل باشا. وفي 6/ 7 أبريل، اغتيل صحافي معارض، حسن فهمي، بينما كان يعبر جسر غلطة فوق القرن الذهبي في اسطنبول، بعد أن نشرت صحيفته «سربستي» (الحرّية) وثيقة تظهر تورّط جمعية الاتحاد والترقّي في الابتزاز للحصول على أموال من المسؤولين في النظام القديم. ولم يُعثر على القاتل. افترض الناس أن القاتل ينتمي إلى جمعية الاتحاد والترقّي، لأن الفرار من هذا المكان المحصور صعب من دون الحصول على مساعدة من المقامات الرفيعة.[22] فتحوّلت جنازة حسن فهمي إلى مظاهرة واسعة مناهضة لجمعية الاتحاد والترقّي. وسلّم الطلاب الجامعيون احتجاجات إلى الحكومة ورئيس البرلمان.

أخيراً، في 12/ 13 أبريل 1909، [23] حدث تمرّد بين القوّات التي أرسلت إلى العاصمة لحماية الدستور. واستقال الصدر الأعظم حسين حلمي باشا عندما تقدّم المتمرّدون بصحبة معلّمي وطلاب المدارس الدينية نحو البرلمان، فاستبدل به السلطان عبد الحميد رجل الدولة العجوز توفيق باشا (الذي قُيّض له أن يكون آخر صدر أعظم للإمبراطورية في سنة 1922). كان عدد الضحايا صغيراً في البداية، من بينهم ناظر الحقّانية (العدلية) مصطفى ناظم باشا، بعد أن ظنّ المتمرّدون خطأً أنه رئيس البرلمان «الكافر» أحمد رضا؛ وعادل أرسلان بيك، الأمير الدرزي الذي انتُخب نائباً عن اللاذقية، وكان من سوء حظّه أنه يشبه إعلامي جمعية الاتحاد والترقّي حسين جاهيد؛ والضابط البحري علي كابولي، بينما كان يعدّ لقصف قصر يلدز، مقرّ إقامة السلطان عبد الحميد.[24] وكانت

النتيجة الفورية للثورة تقويض سلطة الاتحاد والترقّي في العاصمة، إذ أجبر الأعضاء القياديون في الجمعية على الهرب أو الاختباء.

أصبحت سلانيك مجدّداً مركز جمعية الاتحاد والترقّي، وقرّر مؤيّدوها في الجيشين الثاني والثالث سحق «التمرّد» في اسطنبول، قبل أن يتاح لأعدائهم الوقت لكي يتحدّوا. وسرعان ما جمع الضبّاط الأعضاء في جمعية الاتحاد والترقّي قوّة وأرسلوها بالقطار إلى جوار العاصمة. وقام مصطفى كمال بدور فاعل في العملية. ووفقاً لما رواه، فإنه توجّه مع القوّة إلى اسطنبول بصفته رئيس أركانها، تحت قيادة حسين حُسنو باشا، القائد الأصلي للقوة. وهو الذي سمّى القوّة «جيش الحركة». ووفقاً لأتاتورك، اقتُرح في الأصل اسم جيش الحرّية، عندما أصدرت الجمعية بياناً أرسلته إلى السفراء الأجانب في اسطنبول. لكن بما أن «الجيش بأكمله مكرّس للحرّية»، ولأن جزءاً منه فقط سيشارك في العملية، فإنه استخدم مصطلح «جيش الحركة».[25]

كان دور مصطفى كمال محدوداً وقصيراً في الواقع، ولم يدفعه قمع الثورة في اسطنبول إلى الصفّ الأول للعسكريين الثوريين. انطلقت الوحدات الأولى من سلانيك في 15 أبريل. وفي 19 أبريل، احتلت سريّة من الدرك من سلانيك محطة السكة الحديدية في يشيلكوي (في ذلك الوقت سان ستفانو، أو آيا ستفانوس بالتركية)، خارج العاصمة مباشرة. وكان معاون الصاغ (قول أغاسي) عصمت (إينونو)، رئيس لجنة الاتحاد والترقّي في أدرنة، رئيساً لأركانها. وفي 20 أبريل، انضمّت الفرقة الرديفة المتمركزة في سلانيك إلى القوّة خارج اسطنبول بقيادة حسين حُسنو باشا، وكان معاون الصاغ (قول أغاسي) مصطفى كمال رئيساً لأركانه. لكن حسين حُسنو باشا لبث قائداً للقوّات القادمة من سلانيك لمدّة يومين، لأن محمود شوكت باشا، قائد الجيش الثالث، وصل في 22 أبريل لتولّي قيادة العملية،[26] ومعه رئيس أركانه. فأعيد تنظيم «جيش الحركة» في فرقتين، تتكوّن الأولى منهما من القوّات القادمة من سلانيك (بقيادة القائمقام حسن عزّت)، والثانية من وحدات الجيش الثاني القادمة من أدرنة.[27] وكان الأسوأ من ذلك في ما يتعلّق باحتمالات التقدّم السياسي لمصطفى كمال، قدوم أنور من برلين على عجل، وكذلك «أبطال الحرّية» الآخرين، مثل نيازي، الذي قاد وحدة من المتطوّعين من بلدته رسنة. وضمّ جيش الحركة، بالإضافة إلى الوحدات النظامية، مجموعة متنافرة من مقاتلي الحرّية، وثوريين بلغاريين أيضاً.

في البداية، تظاهر محمود شوكت باشا أن هدف قوّاته تحرير السلطان عبد الحميد من قبضة المتمرّدين.[28] لكن كان لجمعية الاتحاد والترقّي خطط أخرى. وبعد استبعاد إمكانيات التسوية مع المتمرّدين، دخل جيش الحركة اسطنبول، مهاجماً المباني التي يسيطر عليها المتمرّدون. وقاد أنور

شخصياً الهجوم على ثكنة طاش قشلة، غير البعيدة عن الكلّية الحربية.[29] وكان كاظم قره بكير، صديق مصطفى كمال، رئيس أركان الفرقة الثانية لجيش الحركة، الذي احتل قصر يلدز.[30]

ظهر النواب والشيوخ من مخابئهم واجتمعوا في يشيلكوي باعتبارهم المجلس الملّي العام. ويظهر هذا الاسم، الذي وُضع على نحو اسم الجمعية الوطنية الفرنسية، مقدار إلهام الثورة الفرنسية. وفي وقت سابق، خاطب رئيس مجلس المبعوثين المتظاهرين بعبارة «أيها المواطنون»، قبل أن يتوارى هرباً من غضبهم.[31] وفي أعقاب احتلال اسطنبول، انتقل أعضاء البرلمان إلى أماكنهم الملائمة في العاصمة. ترأس الجلسة المشتركة الصدر الأعظم السابق سعيد باشا، لكن طلعت كان القوّة المحرّكة. وباعتباره نائب رئيس مجلس المبعوثين، أجبر شيخ الإسلام على التوقيع على قرار الجمعية خلع عبد الحميد لصالح أخيه محمد رشاد. وأعلن عن السلطان الجديد باسم محمد الخامس.

أبلغ وفد برلماني يضمّ نائباً أرمنياً ونائباً يهودياً القرار للسلطان عبد الحميد. وكان ذلك في نظر المسلمين عملاً آثماً، لأن السلطان هو أيضاً خليفة المسلمين نظرياً، ولأن شيخ الإسلام أقرّ خلعه بفتوى. وبعد بضع ساعات، نُقل عبد الحميد إلى قطار متوجّه إلى سلانيك، برفقة اثنتين من زوجاته، وابنه الأصغر، وعدد من الخدم. وكان فتحي (أوقيار)، صديق مصطفى كمال، مرافقه العسكري، ثم تولّى قيادة الجنود الذين يحرسون السلطان السابق في مقرّ إقامته الجديد، وهو منزل الصناعي اليهودي علاتيني، على الواجهة البحرية لسلانيك. لم يكن للسلطان عبد الحميد أي دور في تنظيم تمرّد 13 أبريل، لكن المتمرّدين التفتوا إليه تلقائياً باعتباره سلطانهم، وخشيت جمعية الاتحاد والترقّي أن يصبح بشخصيّته القوية مركز معارضة النظام الجديد إذا ظلّ على العرش. وكان خليفته محمد الخامس ضعيف الإرادة وجاهلاً بحقائق السلطة بعد أن أبقاه عبد الحميد في عزلة، ما جعله الملك الدستوري المثالي الخاضع لأوامر السياسيين الذين يحكمون من خلاله. وبعد الاحتفاظ بخدمات توفيق باشا بمثابة صدر أعظم لمدّة وجيزة، أعاد السلطان تنصيب حسين حلمي باشا، صديق جمعية الاتحاد والترقّي.

أصبح محمود شوكت باشا المفتّش العامّ للجيوش العثمانية الثلاثة في أوروبا – الجيش الأول في العاصمة، والجيش الثاني في أدرنة، والثالث في سلانيك. وعندما استقال حسين حلمي باشا في نهاية سنة 1909 بعد خلاف مع الاتحاديين،[32] واستبدال إبراهيم حقّي باشا، السفير العثماني في روما به، عُيّن محمود شوكت باشا ناظراً للحربية. وقد عدّه بعضهم ديكتاتوراً عسكرياً، لكنه عمل بمثابة سند لجمعية الاتحاد والترقّي، التي أصبح العضو القيادي فيها، طلعت، وزيراً للداخلية.

زاد عدد ضحايا عدالة الثوريين على الضحايا الذين سقطوا نتيجة التمرّد في اسطنبول. فحُكم

على ما يقرب من ثمانين «ثورياً مضاداً» بالإعدام، وشُنقوا. وكان من بينهم، إلى جانب العسكريين المتمرّدين، درويش وحدتي، زعيم الاتحاد المحمّدي، ومحرّر صحيفته النارية «فولكان» (بركان)، ومناصرون للنظام القديم مثل محمد باشا (الذي استجوب مصطفى كمال وعلي فؤاد عندما أوقفا في سنة 1905)، بل حتى معدّ تبغ السلطان. وأرسلت الوحدات التي شاركت في التمرّد لشقّ الطرق في روملي.[33]

ربما كان حكمت بايور، المؤلّف التركي لسيرة أتاتورك، محقّاً في نسبة كتابة البرقية التي أرسلها حسين حُسنو باشا إلى الأركان العامّة في 19 أبريل إلى مصطفى كمال. فقد أعلنت أن التمرّد ألحق العار بكرامة الجيش التركي، وهدّدت بتوقيع أشدّ العقوبة على من انتهكوا الدستور «الذي يفي بمتطلّبات الشريعة»، ووعدت بالإبقاء على الجنود والبحّارة الذين يخضعون لأوامر جيش الحركة. وفي اليوم نفسه، صاغ مصطفى كمال إعلاناً بعبارات مماثلة خاطب فيه حسين حُسنو باشا الشعب في اسطنبول.[34] وتظهر صورة فوتوغرافية مصطفى كمال وهو يسرع حاملاً حقيبة في محطة بكركوي للسكّة الحديدية (كانت تعرف في ذلك الوقت باسم مكريكوي) خارج اسطنبول. وكان مصطفى كمال يكتب أوامر محمود شوكت باشا في مكتب تلغراف بكركوي عندما التقى لأول مرّة بحسين رؤوف، وهو ضابط بحري وطني، عمل معه عن قرب في حرب الاستقلال التركية.[35] وقد تعرّف الاثنان أحدهما على الآخر عن طريق الصاغ جمال «الرجل العظيم» فيما بعد، الذي زعم مصطفى كمال أنه انتقد ادّعاءاته في سلانيك.

لم يمكث جمال طويلاً في اسطنبول. وفي 14 أبريل، اليوم الذي تلا التمرّد في العاصمة، وقعت اضطرابات خطيرة بين المسلمين الأتراك والأرمن في أضنة، المدينة الرئيسة في تشوكوروفا (كيليكيا). فقد انهار النظام هناك، كما في سائر الأماكن في الدولة العثمانية، بعد سقوط النظام القديم. وثارت مخاوف المسلمين عندما حضّ رجل دين أرمني مثير للشغب، رئيس الأساقفة موشيغ، شعبه على شراء الأسلحة. فانتشرت المذابح المناهضة للأرمن في أضنة والبلدات المجاورة. قُتل ما يصل إلى 20,000 أرمني ونحو 2000 مسلم، وأحرق قسم كبير من المدينة. أرسل جمال حاكماً على أضنة لاستعادة النظام. ونفّذ ذلك بقوّة وحزم، فأُعدِم سبعة وأربعون مسلماً، بينهم رجل دين، وأرمني واحد، وأنقذت العلاقات بين الاتحاديين والقوميين الأرمن، في الوقت الراهن على الأقل. واجتهد جمال في إعادة بناء الولاية، حيث لا يزال يذكر بأنه أحد أفضل حكّامها على الإطلاق.[36] وكان ذلك عيّنة على الدور الذي سيقوم بصفته حاكما عثمانيّاً على سورية في الحرب العالمية الأولى.

عاد مصطفى كمال إلى سلانيك بعد أن أعادت جمعية الاتحاد والترقّي وحلفاؤها السيطرة على اسطنبول. وانكبّ بعودته إلى أركان الجيش الثالث على مهمّة تحسين جاهزية القوات العثمانية في مقدونيا. في فبراير 1909، قبل أن يخدم في جيش الحركة، نشر مصطفى كمال في سلانيك كتيّباً صغيراً عن تدريب المشاة على القتال، بالاستناد إلى دليل ألماني. وأشار فيه بحكمة إلى أن إدخال تمرين جديد سيحدث ارتباكاً لا محالة، ولا بدّ من معالجته قبل أن يشكّل خطراً على الفعّالية القتالية للجيش.[37] وكان مصطفى كمال شغوفاً بفن الحرب.[38] وقد اعتقد، كما قال لاحقاً في سنة 1922، أن «سلامة الوطن وسعادة الأمة تقتضي قبل كل شيء أن يعرف العالم أن جيشنا ما زال الجيش الذي غرس رماحه في أسوار فيَنّا».[39]

فور حدوث الثورة في سنة 1908، طلب النظام الجديد من الحكومة الألمانية أن تعيد إلى تركيا البارون فون در غولتز (باشا)، الذي استخدمه السلطان عبد الحميد أولاً في سنة 1883 لتحديث جيشه. وافق المستشار الألماني، الأمير برنارد فون بولو، ولكن بعد تسوية المشكلة التي أثارها إعلان بلغاريا عن استقلالها. وقد وصل فون در غولتز إلى سلانيك في أغسطس 1909 لاختبار مهارات الحامية العثمانية المحلّية. وقال مصطفى كمال لاحقاً إنه بدلاً من انتظار أن يقرّر الجنرال البروسي الزائر الشكل الذي ستتخذه التمارين العسكرية، فإنه قرّر وضع خطّته. ورأى «أن من المهمّ بلا شك الاستفادة من الحكيم العظيم والمفكّر غولتز، مؤلّف كتاب 'الشعب الذي يحمل السلاح' [*Das Volk in Waffen*، ترجم إلى التركية في سنة 1884]. لكن الأكثر أهمّية أن يتمكّن الأركان والقادة الأتراك من إظهار كيف يمكن الدفاع عن بلدهم».

ووفقاً لمؤلّفي سيرة أتاتورك الأتراك، أقرّ فون در غولتز خطة مصطفى كمال للإعداد للتمرين، الذي جرى في وادي فاردار (أكسيوس) قرب سلانيك. ومن الثابت أن مصطفى كمال كان في عداد أركان الجيش الثالث في المعسكر في جُمال، حيث أدير التمرين في الأسبوعين الأخيرين من أغسطس 1909. واشتمل على تقدّم لواء من سلاح الفرسان بقيادة صوفي باشا، وهو لواء تدرّب في ألمانيا وكان قائد قسم الفرسان في نظارة الحربية في اسطنبول. وقال مصطفى كمال في رسالة كتبها إلى علي فؤاد (جَبسوي)، الذي عرّفه إلى صوفي باشا:

«لم أتحمّل الأخطاء الواضحة التي ارتُكبت في أثناء المناورة وبعدها. وقد انتقدت الباشا بمرارة بحضور كل ضبّاطه، مع أنني تجاوزت صلاحياتي ورتبتي بإقدامي على ذلك. بدا الألم على الباشا، لكنه لم يضمر لي الضغينة... ربما كان سلوكي مخالفاً للانضباط. لكن إذا كان امرؤ تدرّب في ألمانيا لا يعمل جاهداً لإتقان فنّ القيادة، فماذا عساك أن تتوقّع ممن لم يحظوا بتلك الميزة؟ ربما تتعلّم قيادتنا حسن الأداء عندما

تدرك أن صغار الضبّاط ينتقدونها».[40]

عمل صوفي باشا لاحقاً في جيش الخلافة الذي شكّلته حكومة اسطنبول لمواجهة مصطفى كمال في حرب الاستقلال. وعندما التقى به مصطفى كمال في محطّة السكك الحديدية في أنقرة بعد انتصار القوميين، سأله لماذا قبل تولي منصب قيادي في قوّات الخليفة المختلطة. فأجاب صوفي، «لكي أهزم أمامك».[41] لقد كان التملّق جواز مرور إلى السلامة.

نشر مصطفى كمال روايته للمناورة بعيد اكتمالها.[42] لكن أكثر أفكاره صراحة خصّصت لمسامع أصدقائه، عند اجتماعهم في حانات سلانيك ومطاعمها. ووفقاً لعفّت، أعلن مصطفى كمال بعد محاضرة في نادي الضبّاط في سلانيك:

«يجب إكمال الثورة. يمكننا القيام بذلك... في ما يعنيني، لا خير يرجّى من القادة الكبار للإمبراطورية العثمانية. وسيأتي القادة العظام غداً من صفوفهم. سأحتفظ بالضبّاط حتى رتبة صاغ في كشوف الجيش، وسأتخلّص من الباقي».[43]

يتّضح احتقار مصطفى لقادته الكبار في القصة التالية التي رواها صديقه بهيج (إركين):

«في أعقاب الثورة، كانت الأركان العامة تطرح مسائل عسكرية على ضبّاط الأركان، وتُدخل درجاتهم في سجلاتهم الشخصية بعد ذلك. وذات يوم، في لقاء في مقهى وايت تاور [في سلانيك]، سألت أتاتورك، «هل توصّلت إلى حلّ المسألة التي أرسلتها لك الأركان العامّة»؟ فأجاب، «لا، ولن أحلّها. أعتقد أن من الأجدى أن أطرح أنا عليهم مسألة».[44]

كان تجديد القوّات المسلّحة هدفاً يتقاسمه معظم الثوريين العسكريين، لكنهم كانوا منقسمين في طموحاتهم السياسية. وقد خرجت الانقسامات إلى العلن في مؤتمر جمعية الاتحاد والترقّي الذي افتُتح في 22 سبتمبر 1909 في سلانيك، بعد أن عاد مقرّ قيادة الجمعية إلى هناك في أعقاب الاضطرابات في اسطنبول.[45] وشارك فيه مصطفى كمال مندوباً عن فرع الجمعية في طرابلس، التي زارها قبل بضعة أشهر. وكان صديقه د. توفيق رُشدو (آراس) الأمين العام للمؤتمر. وذلك منصب نافذ إذ ليس هناك رئيس دائم، وإنما رئيس ينتخب في بداية كل جلسة. وقال مصطفى كمال لاحقاً إنه تولّى رئاسة إحدى الجلسات أيضاً.[46]

لفت مصطفى كمال الأنظار إليه عندما قال إن استمرار تدخّل الضبّاط في الجمعية أمر مسيء للجيش ومسيء لها أيضاً.[47] ورأى «أنه لا يمكن اعتبار الجيش الثالث، وكثيراً من ضبّاطه أعضاء

في الجمعية، جيشاً بالمعنى الحديث. والجمعية التي تعتمد على الجيش لا تستطيع أن تمدّ جذورها في أوساط الشعب». ولذلك اقترح أن يستقيل الضبّاط، الذين تحتاج الجمعية إلى خدماتهم أو يرغبون في البقاء فيها، من القوّات المسلّحة، ويقرّ قانون يحظر على العسكريين أن يكونوا أعضاء في أي منظمة سياسية. ولقي اقتراحه معارضة من المندوبين الذين رأوا أن التمرّد في اسطنبول أظهر الحاجة إلى وجود صلات وثيقة بين الجيش والجمعية. وقالوا إن مصطفى كمال بمحاولته قطع هذه الصلات يتصرّف كأنه رجعي. وقرّروا إرسال عضو عسكري، رفعت (بَله، أصبح لاحقاً قائداً قومياً في حرب الاستقلال)، إلى أدرنة لسبر آراء الضبّاط في الجيش الثاني. دعم اثنان من أبرز رجال الجمعية في الجيش الثاني، عصمت (إينونو) وكاظم قره بكير اقتراح مصطفى كمال،[48] فأقرّه المؤتمر بعد ذلك. وأقرّ قانون يحظر على العسكريين الانخراط في السياسة بعد نحو سنتين. وقد أشار إليه مصطفى كمال في رسالة بعث بها إلى بهيج (إركين) من برقة في 29 يوليو 1912، قائلاً: «عندما دعوت مؤتمراً ـ اتُّفق أنني حضرته، 'تخلّصوا من العسكريين'، اعتُبرت رجعياً وحكم عليّ بالإعدام. الوقت والأحداث تظهر الحقيقة، لكنها توجّه ضربة قاضية أيضاً».[49]

كانت الضربة القاضية خروج جمعية الاتحاد والترقّي من السلطة في سنة 1912، في حين وُصف «حكم الإعدام» الذي أشار إليه أتاتورك بأنه محاولة اغتيال نفّذها عضو في الجمعية ذات ليلة عندما قفل عائداً إلى البيت من المؤتمر. ويبدو أن أتاتورك عرف القاتل وأثناه عن فعلته. ووفقاً لأحد كتّاب سيرة أتاتورك، الصحافي فالح رفقي أطاي، كان المهاجم خليلاً، خال أنور.[50] وهذه القصّة ملفّقة إلى حدّ كبير. ولعل ما حدث هو احتدام المشاعر وتوجيه تهديدات، أخذها مصطفى كمال على محمل الجدّ.

لم يحدث قرار المؤتمر كبير اختلاف. وفُسّر رسمياً بأنه يعني ألا يشغل الضبّاط العاملون منصباً سياسيّاً، لكن الجمعية واصلت الاعتماد على الأعضاء العسكريين. وبقي أنور وجمال في الجيش. وقد غادر كلاهما العاصمة – توجّه أنور إلى برلين ملحقاً عسكرياً، في حين أرسل جمال إلى أضنة لإحلال السلام فيها. لكن لم يتأثّر نفوذهما في الجمعية. ولم يستقل مصطفى كمال من الجمعية. لكنه أشار في سنة 1922، إلى أنه في أعقاب مؤتمر سلانيك، «اشتدّت الخلافات بيننا وبين بعض الشخصيات في الاتحاد والترقّي إلى حدّ فقدان السيطرة على الموقف، واستمرّت حتى اليوم».[51]

عاود مصطفى كمال مهامّه في الأركان في سلانيك بعد أن أبدى وجهة نظره في مؤتمر الاتحاد والترقّي. وسنحت له فرصة لتوسيع معارفه العسكرية في صيف 1910 عندما دعي مع ضبّاط عثمانيين آخرين لحضور مناورات الجيش الفرنسي في بيكاردي. وكانت المجموعة بقيادة المدفعي

علي رضا باشا، الذي كان مصطفى كمال يخدم في أركانه في سلانيك. والتقى مصطفى كمال في باريس بصديقة الصاغ فتحي (أوقيار)، الذي عاد بمثابة ملحق عسكري بعد قمع التمرّد في اسطنبول. سافر مصطفى كمال بالقطار من سلانيك برفقة ضابط آخر في الجيش الثالث، الصاغ صلاح الدين، الذي ينحدر من أصول ألبانية. وقال أتاتورك لاحقاً، إنه ما إن عبرا الحدود الصربية حتى نزع الطربوش، الذي كان جزءاً من الزيّ العسكري، واعتمر قبّعة ذات رفرف أمامي اشتراها من اسطنبول في وقت سابق. فاعترض صلاح الدين قائلاً: «إننا مسافران بالدرجة الأولى بفضل إنعام السلطان، ونحن نمثّل الدولة. يجب أن يعرف الناس أننا عثمانيون ومسلمون». لكن بعد قليل، عندما توقّف القطار في صربيا وصاح صبي «تركي، اللعنة» عندما شاهد صلاح الدين، أخرج الأخير من حقيبته قبّعة ذات رفرف أمامي.[52] وثمة صورة فوتوغرافية التقطت في سبتمبر 1910، في أثناء زيارة قام بها المراقبون الأتراك للمناورات إلى مصنع شنايدر للأسلحة، تظهرهم جميعاً مرتدين ملابس مدنية أنيقة ويعتمرون قبّعات بَولر. وكانت الزيارة مهمّة، لأن الدولة العثمانية تعيد تجهيز جيشها، وأملت فرنسا أن تصرف الانتباه عن الطلبيات الألمانية لصالح البنادق السريعة الطلقات.

واصلت جمعية الاتحاد والترقّي جهودها لمعالجة علل الدولة العثمانية بمحاولة إجبار كل السكان على اتباع قالب واحد منتظم. وما لبثت المعارضة التي قُضي عليها عندما احتل جيش الحركة اسطنبول أن بدأت في إعادة تشكيل نفسها. لكن المقاومة العلنية للاتحاديين ظهرت في الولايات، لأن العاصمة خاضعة للأحكام العرفية، وفي آخر مارس 1910، قُتل حاكم ناحية إيبك (بك اليوم) في ولاية كوسوفا الألبانية (كوسوفو)، بينما كان يسير في سوق محلّية بصحبة مؤيّد عسكري بارز للاتحاديين.[53] وكان ذلك بداية ثلاث ثورات متعاقبة للألبانيين، المدافعين حتى الآن عن التخوم الغربية للدولة. وفي 9 يونيو، اغتيل صحافي معارض من أصل ألباني، أحمد سميم، في اسطنبول. وألقيت المسؤولية على الاتحاديين ثانية. فردّت الحكومة بإصدار عدد من القوانين الصارمة، التي تقيّد الحقّ في التظاهر، وحرّية الصحافة، وتحظر كل الجمعيات العرقية. ووفقاً لما أورده المؤرّخ الأمريكي ستانفورد شو (Stanford Shaw)، «أصبح المجتمع العثماني بعد الدستور أشدّ تقييداً الآن باسم النظام العامّ مما كان عليه في عهد عبد الحميد»[54].

قرّر ناظر الحربية محمود شوكت باشا أن يتولّى بنفسه قيادة العمليات المضادّة للمتمرّدين الألبان. وقال مصطفى كمال لاحقاً إن الوزير «أخذه معه رئيساً للأركان».[55] لكنه لم يكن قد نال رتبة صاغ في ذلك الوقت، لذا فإن رواية صديقه كاظم (أوزالب) أكثر احتمالاً. فوفقاً لما قاله كاظم، وصل محمود شوكت باشا إلى سلانيك في سبتمبر 1910 وجمع أركاناً كان مصطفى كمال في عدادهم إلى جانب

ضبّاط آخرين.[56] ومن بينهم صديق مصطفى كمال الوثيق، نوري (جونقر)، وكاظم (أوزالب) نفسه، وكلهم أعضاء فاعلون في جمعة الاتحاد والترقّي. ويبدو أن مصطفى كمال، الذي عيّن في أركان الفيلق الخامس في سلانيك في يناير 1911، بُعيد عودته من فرنسا، قد انضمّ إلى محمود شوكت باشا في ألبانيا في مارس من تلك السنة.[57]

قُمعت الثورة الألبانية بقسوة، وأمر السكان بالتخلّي عن السلاح الذي اعتادوا أن يحملوه. وكما لاحظ رئيس المابَين السلطاني لطفي (السيماوي)، «فإن العنف غير الضروري الذي أقدمت الحكومة من دون أن تعرف ما تقوم به، جلب عليها الكارثة».[58] فقد انضمّ رجال قبائل ماليسيا المسيحيون في شمال ألبانيا إلى الثورة. وأخمدت ثورتهم أيضاً. وبانتشار القومية الألبانية، التي شجّعها عبد الحميد أصلاً باعتبار الألبان ثقلاً موازناً للسلاف، وشملت الألبان المسلمين بالإضافة إلى الكاثوليك والروم الأرثوذكس، قرّرت الحكومة العثمانية تنظيم زيارة للسلطان محمد الخامس لتعبئة ولاء المسلمين. وفي يونيو 1911، في ذكرى هزيمة الصرب في معركة كوسوفا في سنة 1389، أمّ السلطان المصلّين في حشد واسع للمسلمين في ميدان المعركة التاريخي. وأفسد تأثيرها بعدم قدرة رجل الدين العثماني المحلّي، على ترجمة خطاب السلطان إلى الألبانية، بعد اختياره خصّيصاً لهذه الغاية. وطالب القوميون الألبان بإقليم مستقلّ يشمل القسم الغربي من الروملي (ولايات مناستر، وكوسوفا، وإشكودرا، ويانيا). وردّت الحكومة بوعد بإدخال إصلاحات محدودة، بما في ذلك التعليم بالألبانية. لكن ذلك لم يكن كافياً. واندلعت ثورة ثالثة في سنة 1912 بتحريض من المعارضة في اسطنبول، التي يتمثّل فيها العرق الألباني بقوّة.

لا يبدو أن مصطفى كمال أولى اهتماماً كبيراً للمشكلات الناجمة عن الثورة الألبانية. بل صبَّ جلّ تركيزه على المسائل العسكرية، بما في ذلك الاستخبارات، إذ كان من المعروف أن الألبان يشترون الأسلحة من البلدان المجاورة. ويشير أحد التقارير إلى أنه انتقل سرّاً إلى البوسنة، بمساعدة ضابط عثماني يخدم في الجبهة مع النمسا- المجر. وهذا الضابط هو الصاغ فوزي، الذي عيّنه، باسم المشير فوزي تشقمق، رئيساً للأركان العامة بعد قيام الجمهورية.[59] لكن في حين أن السياسة لم تناقش، فقد نوقشت مسألة القبّعات. ووفقاً لما رواه كاظم (أوزالب)، عندما أقيم مقرّ القيادة في الريف لألباني، دُهش محمود شوكت باشا من اعتمار ضبّاطه أغطية غير مرتّبة للرأس. وكان بعضهم يعتمر طرابيش مضغوطة، وبعضهم يعتمر قلنسوات جبلية محلّية ذات شرّابات. وطلب الباشا «إيجاد حلّ لمشكلة غطاء الرأس». وعندما سأل «ماذا تقترحون؟»، يقال إن مصطفى كمال أجاب «القبعات». وكانت القبّعة رمزاً للتغريب. وتلك خطوة مغالية، واستقرّ الرأي العام على أن يعتمر الضبّاط القلبك

والرجال قلنسوات من قماش من دون حافّة ناتئة.[60]

بعد عودة مصطفى كمال إلى سلانيك، حضر تمرين فوج المدفعية الخامس عشر، الذي قاده ضابط ألماني يخدم في الجيش العثماني. وعندما هنّأ الألماني مصطفى كمال على نجاح العملية المضادّة للألبان، أجاب، «يقوم الجيش العثماني بواجبه عندما يدافع عن البلد أمام الاعتداءات الخارجية ويحرّر الأمة من التعصّب والعبودية الفكرية». وأضاف: «لقد تخلّفت الأمة التركية كثيراً عن الغرب. ويجب أن يكون الهدف الرئيس قيادتها نحو الحضارة الحديثة».[61]

كان مصطفى كمال يستمع بين الحين والآخر، ولا يولي انتباهاً لأحد أكثر مما يوليه لضياء (غوك ألب)، وهو مفكّر وُلد في ديار بكر، في المنطقة الكردية، ودرس في الكلّية البيطرية العسكرية التي طُرد منها، ثم سُجن مدّة وجيزة لقيامه بأنشطة ثورية. وعلى نحو العديد من المعاصرين، تأثّر غوك ألب كثيراً بكتّاب الثورة الفرنسية، لا سيما بعالم الاجتماع إميل دوركهايم (Émile Durkheim، 1858–1917)، الذي استمدّ منه فكرة الدين باعتباره رابطة اجتماعية. اعتقد غوك ألب أن الدين يُلهم الثقافة، الخاصة بالمجتمعات القومية الفردية، في حين أن الحضارة، التي تعني العلم والتكنولوجيا بالدرجة الأولى، عامة. وعلى نحو الأعضاء الآخرين في جمعية الاتحاد والترقّي، بدأ غوك ألب بالدفاع عن مفهوم وطنية عثمانية مشتركة.[62] لكن لم يلبث أن أصبح المنظّر الرئيس لقومية تركية ذات توجّه غربي، لا تستند إلى الأصل العرقي، وإنما إلى ثقافة ولغة مشتركتين. وقد دُعي غوك ألب إلى سلانيك في سنة 1909 وأصبح عضواً في اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقّي.[63] وكان يعقد مجلساً في مقهى كرستال، حيث تعلّم منه مصطفى كمال «مُثُل القومية وسياسة الانتماء الشعبي اللتين كوّنتا الجمهورية التركية...»،[64] كما قال كاتب سيرة أتاتورك أنور بهنان شابوليو.

كانت السنوات الأخيرة لسلانيك العثمانية المزدهرة والمتعدّدة القوميات فترة اختمار ثقافي. وهكذا فإن إيديولوجية القومية التركية التي أخذت تكتسب قوّة بالتدريج في اسطنبول بتأثير مزدوج من المستشرقين الغربيين الذين كتبوا دور الأتراك في التاريخ الإسلامي، والمنفيين الأتراك من الإمبراطورية الروسية الذين نقلوا أفكار السلافية الجامعة، ازدادت حدّة في سلانيك بالاحتكاك بقومية الشعوب البلقانية. وشنّت مجلّة أدبية نقدية نافذة، غنتش قلملر (الأقلام الفتيّة)،[65] حملة لتبسيط التركية، بالاعتماد على مصطلحاتها الخاصة بدلاً من الاستعارة من العربية والفارسية. وفي هذه المجلّة نشر ضياء غوك ألب بيانه الشعري الشهير عن الطورانية الجامعة، وهي الإيديولوجية الرومانسية التي سعت لتوحيد الشعوب الناطقة بالتركية:

بلاد الترك ليست تركيا، ولا تركستان،
وإنما بلادهم الأرض الواسعة والأزلية: طوران![66]

لم تحلّ القومية العرقية التركية محل الشعور التقليدي بالتضامن الإسلامي أو رغبة الأتراك الذين درسوا في نظام التعليم الجديد بأن يصبحوا جزءاً من الحضارة الغربية. وقد مزج ضياء غوك ألب بين الميول الثلاثة بالتدريج. كانت المشكلة تكمن في أن الثوريين يعرفون الغرب من الكتب إلى حدّ كبير، والبلدان الإسلامية، بما في ذلك الأراضي الناطقة بالتركية خارج الدولة العثمانية، لا تعرفه على الإطلاق. وغالباً ما أدى اختلاط الأفكار الجديدة إلى إنتاج روح من الرومانسية الجاهلة في أوساطها، التي أضاف إليها مثال الثوريين في البلقان والروح العسكرية البروسية شيئاً من العنف. وفي غضون بضع سنوات، تجسّدت تلك الروح في أنور، نابليون ثورة تركيا الفتاة الطموح. وبحلول سنة 1914 أصبح مغامراً ناضجاً وشجاعاً، يدرك المشهد المحلّي لكنه يجهل سياسة القوّة الدولية تماماً.

كان أنور مدمناً على الأفكار غير المستوعبة تماماً. وكان الشغف بالعرق، الذي أظهره مصطفى كمال علناً وهو يستمتع بأسباب الراحة في مدينته الحيوية، شكلاً أسلم من أشكال الانغماس في الملذّات. وعلى الرغم من شرب العرق، كان مصطفى كمال عاقلاً في نهجه في مهنته. وقد قال لاحقاً:

«كنت منكبّاً على التدريب العسكري. وغالباً ما تعيّن عليَّ في سياق عملي أن أعبّر عن الانتقاد الشفهي والكتابي. وكان هذا النقد مؤلماً للقادة الأقدم على وجه الخصوص. وزُعم أن سلوكي يظهر أنني أفضل في النظرية من التطبيق العملي، وعقاباً لي على ذلك نوعاً ما، عيّنت قائداً لفوج المشاة الثامن والثلاثين. لكن غضبهم تحوّل من نقمة إلى نعمة. فعندما أصبحت قائداً، أخذت كل الوحدات في حامية سلانيك تشارك طوعاً في تمارين فوجي. وكان يشاهد ضبّاط آخرون في المحاضرات التي ألقيها. وقد أثار هذا النشاط الشكوك في سلانيك، وأقنع محمود شوكت باشا باستدعائي إلى اسطنبول، حيث منحت عملاً في هيئة الأركان العامّة».[67]

ووفقاً لما قاله علي فؤاد (جَبسوي)، كان الانتقاد الذي أدّى إلى نقل مصطفى كمال موجوداً في تقرير قدّمه في 30 يونيو 1911 إلى قائد الفيلق الخامس حسن تحسين باشا (الذي سلّم سلانيك إلى اليونانيين في السنة التالية).[68] لكن ما حدث في الواقع هو أن الصحافة العسكرية في سلانيك نشرت تقريراً لمصطفى كمال عن المناورات التي قادها حسن تحسين باشا، وكشف وفقاً للكاتب عن أن قادة الوحدات يفتقرون إلى الخبرة العملية.[69] وفُسّر هذا الإعلان العام عن الآراء النقدية الصادرة عن ضابط لم يصبح برتبة صاغ كاملة بأنه انتهاك للانضباط.

في 13 سبتمبر 1911، عُيّن مصطفى كمال في القسم الأول في هيئة الأركان العامة في اسطنبول.[70] لكنه شكا في رسالة لاحقة إلى صالح (بوزوق) في سلانيك من أنه «لم يوجّه إليه أحد أي سؤال... الناس يخشون من بعضهم بعضاً، كما كانت الحال في عهد عبد الحميد. ثمة حاجة إلى جهود ناكرة للذات لإنقاذ الجيش والبلد... [لكن] الفساد شائع في اسطنبول. ولا يفكّر الناس إلا في مصالحهم الشخصية».[71] وبعد بضعة أيام في اسطنبول، أمر مصطفى كمال بالتوجّه إلى طرابلس في ليبيا. وفي رسالة إلى صديقه فؤاد (بولجا) في 17 أكتوبر، اشتكى من أن هناك محاولات مستمرّة لإرسالي إلى طرابلس، منذ حدوث أول مشكلة في طرابلس [في سنة 1908]».[72] فصعد إلى متن الباخرة «شام» المتوجّهة إلى ليبيا. وبعد ثلاثة أيام، عندما أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية، أمرت السفينة بالعودة إلى اسطنبول،[73] حيث عاد مصطفى كمال إلى تبديد الوقت سدى في الأركان العامة، لكن ذلك لم يطل. هذه المرّة تطوّع من تلقاء نفسه للخدمة في ليبيا لمواجهة الإيطاليين. فغادر في 15 أكتوبر، وهو لا يزال غاضباً من محمود شوكت باشا. واحتوت رسالة كتبها في 29 يوليو 1912 من درنة في برقة على انتقاده لمحمود شوكت باشا، وكان في ذلك الوقت قد استقال من نظارة الحربية:

«بدلاً من الموافقة قبل عشرة أشهر فحسب على الصمت والحكم على قول أغاسي عديم الأهمية مثلي بالتبطّل، والاكتفاء بالإيماء برأسه طوال الوقت إلى الأغبياء المحيطين به من كل الجوانب لأغراضهم الخفية، وبدلاً من أن يكون دمية في أيدي المخادعين، كان يجدر به أن يتخلّى عن منصبه في ذلك الوقت إلى من هم أقدر منه».[74]

لم يرَ مصطفى كمال سلانيك ثانية. فقد سقطت في غضون أقلّ من سنة في أيدي اليونانيين. وغادرها كل الأتراك الذين كانت لديهم القدرة على ذلك. فأسقطت المآذن الواحدة تلو الأخرى. وفي سنة 1917، التهمّ أشدّ الحرائق التي كانت تندلع دورياً قسماً كبيراً من سلانيك. وفي أعقاب سنة 1923، أجبر المسلمون المتبقّون على المغادرة في مقابل اليونانيين الذين طُردوا من تركيا. وتراجعت الجالية اليهودية، التي كانت سلانيك تدين بحيويتها لهم، في العدد والثروة، لكنها بقيت على العموم إلى أن مسحها النازيون في الحرب العالمية الثانية. ولا تزال هناك آثار على الحكم العثماني الذي استمرّ أكثر من خمسة قرون في المدينة اليونانية الجديدة ذات المباني الحجرية، لكنها قليلة ومتباعدة. ومنها البيت الخشبي الزهري الذي عاش فيه أتاتورك مع أمّه. وفي فبراير 1937، أهدى مجلس المدينة المنزل إلى الحكومة التركية،[75] التي احتفظت به بمثابة متحف منذ ذلك الوقت. وثمة لوحة خارجه تحيي ذكرى أتاتورك باعتباره مؤسّس الجمهورية التركية و«مهندس ميثاق البلقان» (الذي لم يعمّر طويلاً).

وفي سبتمبر 1955، عندما دخل الصراع في قبرص مرحلته العنيفة، كان التقرير غير الصحيح عن تعرّض منزل أتاتورك في سلانيك للقصف أحد الأسباب (أو الذرائع) للمذبحة التي أدّت عملياً إلى هجرة الجالية اليونانية بأكملها من اسطنبول. ويحظى البيت الزهري بحماية قوية منذ ذلك الوقت.

لم يلتفت أتاتورك إلى سلانيك قط، إذ كان رجلاً واقعياً يركّز على العمل الذي يقوم به. وعلى أي حال، كانت لديه مشاعر مختلطة بشأن السنوات التي قضاها في سلانيك. وقد أمضى شبابه فيها عندما كان الحكم العثماني في الغرب خاضعاً لتهديد دائم. وكان لديه السبب الذي يدعوه إلى نقل كل طاقاته إلى منطقة يشعر فيها ومجتمعه بالسلامة.

القسم الثاني

الحرب الطويلة

5

مغامرة في الصحراء

في 29 سبتمبر 1911ـ خاضت إيطاليا حرباً مع الدولة العثمانية لكي تنتزع منها آخر الأراضي التي تسيطر عليها في شمال أفريقيا، ولاية طرابلس وبرقة. وكان ذلك بداية الحرب الكبرى التركية التي استمرّت حتى إبرام معاهدة لوزان في يوليو 1923، باستثناء استراحة لمدة سنة (من سبتمبر 1913 إلى نوفمبر 1914). وقد شهدت هذه السنوات الاثنتا عشرة ارتقاء مصطفى كمال من معاون صاغ إلى مشير مظفّر، معترف به عالمياً بأنه زعيم الدولة التركية القومية الجديدة.

استقال الصدر الأعظم إبراهيم حقّي باشا فور اندلاع الحرب مع إيطاليا، فخلفه في المنصب، لا السلطة، سعيد باشا. وفي اجتماع للضبّاط في الكلية الحربية في اسطنبول، اعترف محمود شوكت باشا، الذي استمرّ في منصبه ناظراً للحربية، صراحة بأنه لا يمكن الدفاع عن طرابلس، لأن الجيش ضعيف جداً ولا وجود للبحرية تقريباً.[1] وكان هو نفسه قد أجاز في وقت سابق نقل فرقة من القوّات العثمانية من طرابلس لمحاربة المتمرّدين في اليمن.[2] وكان رئيس الأركان العامّة، أحمد عزت باشا، موجوداً في اليمن (حيث بقي إلى ما بعد اندلاع حرب البلقان بعد ذلك بسنتين)، إذ اختلف مع ناظر الحربية وكبير مستشاريه الألمان، فون در غولتز باشا، بشأن إعادة تنظيم القوات المسلّحة العثمانية.[3] غير أن الاتحاديين قرّروا الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه.

عندما وصلت أنباء الحرب إلى الصاغ أنور، ترك منصبه بمثابة ملحق عسكري في برلين، وأقنع اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقّي في سلانيك بشنّ حرب عصابات على الإيطاليين بتعبئة القبائل العربية في الصحراء الليبية.[4] وكان نجم أنور في طور الصعود. ففي أعقاب قمع التمرّد في اسطنبول في أبريل 1909، خطب رسمياً ابنة أخت السلطان، ناجية، وهي فتاة صغيرة ولدت في سنة 1898.[5] ولم

يعد ضابطاً ثورياً طموحاً فحسب، وإنما عضواً في أسرة الخليفة، وذلك لقب يسرّ البدو على الأرجح.

سافر أنور إلى الإسكندرية متخفّياً، نظراً إلى أن بريطانيا، التي تسيطر على مصر، وفرنسا، التي تسيطر على محميّة تونس، أعلنتا حيادهما، وإلى أن الإيطاليين قطعوا المواصلات البحرية المباشرة مع طرابلس، ووصل إليها في 19 أكتوبر 1911. [6] لكنه لم يكن بمفرده، إذ أسرع كل الضبّاط الثوريين البارزين في جمعية الاتحاد والترقّي إلى ليبيا بوسائل مماثلة متى توفّرت.

استلهم القرار الذي اتخذه الاتحاديون بتنظيم المقاومة العربية ضدّ الإيطاليين تجربتهم في مقدونيا، حيث وجدت السلطات العثمانية نفسها في مواجهة مع عصابات مسلّحة محلّية يقودها ضبّاط قدموا من الجيوش البلغارية، واليونانية، والصربية. وقد امتنعت الحكومة العثمانية عن مثل هذه العمليات غير التقليدية حتى سنة 1911. بل إن الصدر الأعظم سعيد باشاً وناظر الحربية محمود شوكت باشا تردّدا حتى بعد الغزو الإيطالي في تقديم الغطاء الرسمي للضبّاط الفدائيين الذين انتقلوا إلى ليبيا. وكانوا إذا اعترضتهم السلطات البريطانية أو الفرنسية يوصفون بأنهم «مغامرون يعملون ضدّ رغبات الحكومة العثمانية». [7] وكان لهذه المغامرة عواقب خطيرة. فمن بين هؤلاء المتطوّعين الذين توجّهوا إلى ليبيا، نشأت التشكيلة المخصوصة (التنظيم الخاص السرّي) التي روّجت لأهداف الاتحاديين في أوساط المسلمين خارج الدولة العثمانية، وقمعت أعداءهم في داخلها. وأدّى هذا التنظيم الخاص الذي يقوده أنور إلى بروز جهود مناوئة قام بها ضبّاط في المخابرات العسكرية الألمانية والبريطانية وسواها في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها.

كانت الإمبراطوريات تعرّض نفسها للمخاطر عندما تشجّع حروب العصابات والتمرّد. وقد أدرك رجال الدولة العثمانيون التقليديون هذا الخطر. وقال الصدر الأعظم داماد فريد باشا، الذي حاول منع مصطفى كمال من تنظيم المقاومة ضدّ الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الأولى، في وقت لاحق: «أدّى قرار إطالة الحرب عن طريق تنظيم العصابات المسلّحة إلى حرب البلقان وإلى تقدّم الأمم الصغيرة، التي كانت تخضع لنا في السابق إلى بوّابات اسطنبول. ومهّد ذلك بدوره الطريق إلى الحرب الكبرى بكل المآسي التي لحقت من جرّائها بالإنسانية والدولة العثمانية». [8] لقد ضخّم داماد فريد باشا العواقب غير المواتية لتدخّل الضبّاط العثمانيين في ليبيا، مثلما أثبت خطؤه في تقييم المقاومة الشعبية التركية في الأناضول في سنة 1919. فلم يلحظ الاختلاف بين التوقّعات الرومانسية للمقاومة الشعبية، والتقييم الواقعي الذي توصّل إليه مصطفى كمال في أعقاب الهزيمة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. لكن بالحكمة المكتسبة من الماضي، تمكّن داماد فريد من أن يدرك أن الحاجة إلى الضبّاط في البلقان في سنة 1911 كانت أكثر إلحاحاً منها في ليبيا. وهكذا بدّد الاتحاديون طاقات الإمبراطورية

وأضعفوها في نقاط حيوية بعزمهم على الدفاع عن كل شبر من الأراضي العثمانية، ومحاولة فرض حكم موحّد على كل ولايات الإمبراطورية المترامية. وعندما أسرع ضبّاط الإمبراطورية البارزون نحو الأطراف، فقدت قوّتها في المركز عشيّة حرب البلقان.

في 11 ديسمبر 1911، كسب حزب معارض جديد، حزب الائتلاف والحرّية (يسمّى في الغرب عادة Entente Libérale أو Liberal Unioin) في انتخابات فرعية في اسطنبول بصوت واحد. فخشيت جمعية الاتحاد والترقّي انقلاب الرأي العام عليها، فتدبّرت حلّ البرلمان وأمّنت عودتها إلى السلطة بتزوير الانتخابات (تعرف في التاريخ التركي باسم انتخابات العصا الغليظة) في يناير وفبراير 1912. وأصبح الصدر الأعظم سعيد باشا يحظى الآن نظرياً بدعم 264 نائباً من أصل 270. وعندما أخرجت المعارضة من البرلمان، عمدت إلى إبراز نفسها في الجيش، حيث تحدّت جماعة تسمّي نفسها ضبّاط الخلاص تفوّق جمعية الاتحاد والترقّي. وفي 9 يوليو 1912 أجبر سعيد باشا على التضحية بناظر الحربية محمود شوكت باشا. وبعد أسبوع، استقال سعيد باشا، بعد يوم واحد على نيله ثقة البرلمان بتأييد 194 نائباً مقابل 4. وفسّر ذلك بقوله: «لقد عبّروا [النوّاب] عن ثقتهم بي، لكنني لا أثق بهم».[9]

في 22 يوليو 1912، شكّل اللواء المسن الغازي أحمد مختار باشا، الذي دافع عن قارص وأرضروم في الحرب مع روسيا في سنة 1878، حكومة من رجال دولة مسنّين، بمن فيهم ثلاثة صدور عظام. وأسندت نظارة الحربية إلى ناظم باشا، وهو عسكري مخادع يكره السياسيين العسكريين. وحلّ البرلمان المنتخب حديثاً، الذي يسيطر عليه مؤيّدو الاتحاد والترقّي، في 5 أغسطس، وجرت محاولة للقبض على قادة الاتحاد والترقي، ففرّ بعضهم إلى الخارج، واختبأ آخرون في العاصمة.[10] وفي مقدونيا، أزيح الضبّاط الاتحاديون عن مواقعهم القيادية. وفي ألبانيا، حيث سادت الفوضى، قُتل بعض الضبّاط الاتحاديين.[11]

تطوّع مصطفى كمال للخدمة في ليبيا بينما كان الاتحاديون لا يزالون في السلطة، ومحمود شوكت باشا ناظراً للحربية. وغادر اسطنبول في 15 أكتوبر 1911، [12] على متن سفينة روسية. سافر متنكّرا بصفة صحافي يحمل اسم شريف، ورافقه خطيب الاتحاديين عمر ناجي، وفدائيان اتحاديان خطيران، سابانجال حقّي ويعقوب جميل. وقد فوجئ الضابط البحري القومي رؤوف (أورباي) بمرافقي مصطفى كمال، عندما التقى به في مصر، وعرف كرهه للمغامرات العسكرية. وقدّم مصطفى كمال العذر بقوله: «أنا وعمر ناجي صديقان منذ سنوات، وأستمتع بأحاديثه. لكنني لا أتقاسم أفكار أي منهم. ماذا بإمكانك أن تفعل؟ نحن رفقة سفر أجبرتنا الظروف عليها».[13] على أي حال، لم يكن مصطفى كمال مهتماً بمغامرات الأفراد المحيطين، وإنما بالمغامر البارز أنور. وقبل مغادرة اسطنبول،

طلب مصطفى كمال وفريقه نقوداً من اللجنة المركزية للاتحاد والترقّي لتسديد نفقات السفر. فطُلب منهم الانضمام إلى أنور، لكن لم يمنحوا أي نقود للسفر. واضطر مصطفى كمال إلى جمع 200 جنيه استرليني مقابل سند إذني باسمه.[14]

كان أنور متقدّماً في الرتبة العسكرية إذ رقّي إلى صاغ في سنة 1907، ومتقدّماً في مجالس الاتحاد والترقّي. وكان أيضاً متقدّماً في المكانة الاجتماعية لأنه سيصبح عضواً في الأسرة المالكة العثمانية. كما أنه تغلّب على مصطفى في السباق إلى برقة. وصل مصطفى كمال إلى الإسكندرية في 29 أكتوبر 1911، وتوجّه إلى برقة بعد ذلك بثلاثة أيام.[15] وتلقّى مساعدة من متعاطفين مصريين لإيجاد طريقه إلى الحدود، على نحو الضبّاط العثمانيين الآخرين.[16] لكنه تعرّض لإصابة بعيد انطلاقه واضطر إلى العودة وقضاء أسبوعين في مستشفى بالإسكندرية، حيث انضمّ إليه صديقا الطفولة نوري (جونقر) وفؤاد (بوجا).[17] وفي النهاية غادرت المجموعة الإسكندرية بالقطار في 1 ديسمبر 1911. وبعد ست ساعات وصلوا إلى آخر محطّة في الصحراء الغربية، وركبوا الجياد، بينما حُمّلت أمتعتهم على الجمال. وبعد رحلة دامت ثمانية أيام، وصلوا إلى الحدود التي نقلتها السلطات البريطانية غرباً، وضمّت إلى مصر ميناء السلّوم الصغير. أوقف مصطفى كمال ورفاقه عند محاولتهم عبور الحدود، لكن سُمح لهم بالمتابعة بعد أن تركوا «آخرين» خلفهم.[18] وفي 9 ديسمبر 1911، كتب نوري (جونقر) إلى صالح (بوزوق):

«اليوم عبرنا الحدود من مصر إلى بنغازي [برقة] وأصبح الخطر [الاعتراض] وراءنا. وهدفنا التالي رأس الدفنة، على مسيرة يومين. صحّتنا جيدة. نسافر في النهار، وأحياناً في الليل. ليس هناك أثر للسكنى على طول مسارنا، باستثناء بعض الخيم البدوية المعزولة. عندما كنا ننتقل سرّاً في مصر، وهي بلد أجنبي، اضطررنا إلى الابتعاد عن الأماكن المسكونة. ونحن نمضي الليالي في الخيام، ونطهو طعامنا بأنفسنا. عليك أن ترى مصطفى وهو ينقّي الفاصوليا الناشفة. فؤاد (بوجا) هو طبّاخنا».[19]

وأضاف فؤاد (بوجا) في حاشية: «حياة الصحراء ليست سهلة... أحلم بالمياه الفوّارة في روملي. المياه هنا بلون الدُّخْن المخمّر». وصلت المجموعة إلى رأس الدفنة في 12 ديسمبر، ونزلت في البيت الوحيد في ذلك المكان، وهو أشبه «بمخزن كبير. تصل كمّيات كبيرة من المؤن إلى هنا. ورأس الدفنة هو أول مركز تجمّع للمجاهدين».[20]

في 30 نوفمبر، أي عشية اليوم الذي غادر فيه مصطفى كمال الإسكندرية، أبلغت الأركان العامة في اسطنبول أنور أن مصطفى كمال رقّي من معاون صاغ (قول أغاسي) إلى صاغ.[21] وقبل ذلك بأيام،

في 12 نوفمبر 1911، رقّي أنور إلى بكباشي ركن وعيّن قائداً لبرقة بأكملها. وفي برقية إلى نظارة الحربية، وقّع عليها باسم حاكم برقة وقائدها العام، أفاد أنور بأن الصاغ الركن مصطفى كمال التحق بالجيش بناء على طلبه في 18 ديسمبر 1991». وربما كان ذلك تاريخ اتصال مصطفى كمال بالقوات النظامية وبدء مهامّه في برقة.

ذكر مصطفى كمال في رواية إلى صديق أنه خاض أول اشتباك مع الإيطاليين خارج طبرق في 22 ديسمبر 1911. وكان الإيطاليون قد احتلوا طبرق في 4 أكتوبر، لكن كما هي الحال في أماكن أخرى على طول الساحل، عسكرت القوّات العثمانية والقبائل العربية تعسكر في مقابل الخطوط الإيطالية، ومنعت أي تقدّم إلى الداخل. وكان قائد القوات العثمانية خارج طبرق، برتبة لواء، على غير المعتاد، أدهم باشا. وعلى الرغم من أن أدهم باشا طلب أن يكون أنور ومصطفى كمال تحت قيادته،[22] فقد قرّرت المجموعة الانتقال غرباً وإقامة معسكر خارج ميناء درنة على الساحل، يكون بمثابة مقرّ قيادة لبرقة. وكتب مصطفى كمال أنه مُنح قيادة الطابور الشرقي، ومعه فؤاد (بوجا) بمثابة رئيس أركانه، في حين قاد أنور، وهو أعلى رتبة منه، الطابور الغربي، ومعه نوري (جونقر) بمثابة رئيس أركانه. وأضاف لاحقاً، بعد اتساع نطاق العمليات، أن أنور أصبح قائد برقة بأكملها، في حين عيّن هو مسؤولاً عن قطاع درنة.

غير أن أنور كان قد عُيّن في الواقع قائداً لبرقة بأكملها عند وصول مصطفى كمال. فتعامل مع الولاية بمثابة إقطاعة شخصية، بل إنه طبع نقوداً عليها توقيعه.[23] وكان من المحتّم أن يقع احتكاك بين أنور ومصطفى كمال. ولا بدّ أن أخبار ذلك وصلت إلى اسطنبول، إذ بعد سنة أو أكثر (في 19 فبراير 1913) لاحظ محمود شوكت باشا، الذي أصبح في ذلك الوقت الصدر الأعظم، في يوميّته أنه سمع بأن مصطفى كمال لم يكن على وئام مع أنور في أثناء الحملة الليبية.[24] وقبل أن يغادر مصطفى كمال إلى الجبهة، أبلغ رؤوف (أورباي)، «إذا عرقل أنور عملي، سأعود إلى اسطنبول، بدلاً من اتخاذ تدابير ضدّه وإحداث خلاف».[25] لكنه استمرّ، وانقسم الضبّاط العثمانيون الذين يقودون رجال القبائل العربية إلى فئتين. وكان أحد أولئك الضبّاط شخصاً متهوّراً قوّي البنية ذا رأس مستدير يدعى علي (تشتين قايا)، منح ولاءه لأنور. وهو قرار اعتذر عنه لمصطفى كمال بعد عدّة سنوات، عندما أصبح وكيله الرئيس في القمع في أوائل سنوات الجمهورية التركية.

كانت الحرب في ليبيا واجباً وطنياً وضرورة سياسية للضبّاط العثمانيين، بمن فيهم مصطفى كمال. فعلى جمعية الاتحاد والترقّي أن تظهر أنها أكثر قدرة من عبد الحميد على الدفاع عن سلامة الدولة العثمانية. ويجب أن تبيّن للعرب أن الدولة العثمانية المجدّدة قادرة على الدفاع عنهم، بينما أمل

الضبّاط أنفسهم أن تعزّز مساعيهم في ليبيا مسيراتهم المهنية. وقد أجاب مصطفى كمال عندما سأله كاتب سيرته، حكمت بايور، لماذا شارك في المهمّة الميؤوس منها للدفاع عن ليبيا: «كنت أعرف في ذلك الوقت أنها ميؤوس منها. لكن توجّب عليَّ القيام بها للمحافظة على موقعي المادّي والمعنوي في الجيش وبين أترابي الضبّاط. وعلى أي حال، فإنهم لم يمنحوني أي عمل أقوم به في اسطنبول».[26]

علينا ألا نشكّ في أن مصطفى كمال كان يعتقد أن مهنته تتطلّب الوجود في ليبيا. لكن هل كان يمكن أن يذهب لو عرف أن مهمّته لن تكون عديمة الجدوى فحسب، بل إن اليونانيين سيستولون على بلدته حيث لا يزال يوجد منزل والدته؟ في رسالة أرسلها مصطفى كمال إلى صالح (بوزوق) من برقة في 8/ 9 مايو 1912، قال متفائلاً إن المهمّة التي تصدّى لها هو ورفاقه هي إعادة هذه الأراضي الحدودية الدافئة والودودة إلى أحضان الوطن».[27] لكن في 21 ديسمبر من السنة نفسها، بعد الكارثة التي ألمّت بالبلقان، اعترف بأن قراره محاربة الإيطاليين في برقة كان «طائشاً وعديم الجدوى».[28] فالحكمة تُكتسب بالخبرة.

أمضى مصطفى كمال معظم وقته في ليبيا في المعسكر في عين منصور، خارج درنة التي استولى عليها الإيطاليون. وكان أنور قد أقام المعسكر، وأنشأ فيه ورشة لإنتاج الخرطوش، وجريدة (سمّاها الجهاد)، وميداناً للتدريب العسكري، ومدرسة لأبناء الشيوخ القبليين.[29] غير أن اعتلال الصحّة أوقف نشاط مصطفى كمال. فبعد مشاركته في اشتباك خارج درنة في 17 يناير، أصيب بالتهاب في العينين، وفقد البصر بعينه اليسرى مؤقّتاً. فعولج في مستشفى المعسكر لمدّة شهر، لكن بعد خوض اشتباك آخر في 4 مارس، عانى من معاودة التهاب العينين، واضطر لملازمة الفراش لمدّة أسبوعين. وفي رسالة بتاريخ 22 مايو، قال مصطفى كمال إنه لا يزال غير قادر على الإبصار بعينه اليسرى، وإن الأطبّاء اقترحوا أن يتوجّه إلى مصر للعلاج، لكنه رفض ذلك. وأضاف حزيناً: «عندما تنتهي هذه الحرب وأودّع الحياة العسكرية، أتساءل كيف سأتمكّن من إيجاد ملجأ مريح».[30]

استمدّ الضبّاط العثمانيون في برقة مجمل قوّاتهم من الحركة السنوسية. وهي طريقة صوفية متشدّدة أنشأها الجزائري محمد بن علي السنوسي (المعروف باسم السنوسي الكبير في الغرب)، وقد أنشأ زاويته الأولى في برقة في سنة 1843. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان السنوسيون يحكمون القبائل العربية في برقة لصالح الدولة العثمانية.[31] ودُفن السنوسي الكبير في واحة جغبوب، في عمق الصحراء الغربية، غرب الحدود المصرية مباشرة. وفي سنة 1911، أصبحت المقرّ الرئيس لخليفته الثاني السيّد أحمد الشريف (لقب سيد يشير إلى أنه يزعم التحدّر من نسب النبي محمد). كان أحمد الشريف من الرعايا المخلصين للخليفة العثماني. وعلى أي حال، لم يهدّد الغزو الإيطالي الحكم الإسلامي

فحسب، وإنما استقلال القبائل وأرضهم ومعاشهم أيضاً. بيد أن أنور ودعاة الجامعة الإسلامية لم يدركوا أن تضامن المسلمين يكون فعّالاً عندما يُستكمل بالمصلحة الذاتية وغريزة الدفاع عن النفس. وفي برقة، تطابق هدف جمعية الاتحاد والترقّي المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية مع رغبة القبائل العربية في المحافظة على سيطرتها على حياتها. لم يكن أنور الوحيد الذي استنتج من الحرب الليبية أن التضامن الإسلامي قوّة شديدة، أو يمكن أن يكون كذلك على الأقل، وإنما العديد من الاستراتيجيين الغربيين أيضاً. وقد جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى لتثبت خطأهم.

عندما تولّى مصطفى كمال المسؤولية عن قطاع درنة بأكمله في مارس 1912،[32] كان يوجد تحت إمرته ثمانية ضبّاط عثمانيين، ونحو 160 جندياً عثمانياً نظامياً ومتطوّعاً، وسرية مدفعية، ومدفعان رشّاشان تم الاستلاء عليهما من الإيطاليين، و8000 قبَلي عربي. وكان رجال القبائل يتلقّون المؤن من الزوايا السنوسية ويقودهم الشيوخ، الذين كانوا بدورهم مسؤولين أمام الضباط العثمانيين الملتحقين بكل تشكيل. وقد تمكّن هؤلاء المقاتلون العرب غير النظاميين من حصر نحو 15,000 جندي نظامي مزوّدين بدعم مدفعي قوي داخل درنة لمدّة سنة تقريباً (من أكتوبر 1991 إلى نهاية سبتمبر 1912).[33] وردّت المحاولات الإيطالية للتقدّم إلى الداخل على أعقابها في أكثر من ستة اشتباكات وقعت في تلال درنة وأوديتها. ومن المصاعب التي واجهها الضبّاط العثمانيون أن رجال القبائل العربية كانوا يأتون ويذهبون كما يحلو لهم. وقد حاول الضبّاط العثمانيون الاحتفاظ بسجلات رسمية تدعو إليها الحاجة، لأن رجال القبائل كانوا يتقاضون قرشين (واحد على خمسين ليرة عثمانية ذهبية) في اليوم،[34] بالإضافة إلى حصصهم الغذائية. واضطر مصطفى كمال إلى تحذير الشيوخ من وقف الدفع وتقديم الغذاء إذا غادر رجالهم خلسة. وفي تقرير بتاريخ 25 يناير 1912، يوضح فيه مصطفى أسباب فشل هجوم على المواقع الإيطالية، أشار إلى أن الهمّ الرئيس للشيوخ هو الحصول على أكبر قدر من النقود من العثمانيين. لذا لديهم مصلحة في اجتناب القتال وإطالة أمد الحرب.[35]

كان سلوك مصطفى كمال طوال الحملة ينمّ عن الدقّة التي يتحلّى بها ضابط الأركان الشابّ. فكان ينظّم بعثات استطلاع منتظمة، ويصرّ على قوائم مناوبات مضبوطة، ويطلب الانضباط من مناوبي الحراسة، ويحرص على التأكّد من أن قِرَب ماء القوات مملوءة في بداية المهمّات. ويهتمّ بتوفير الحصص الغذائية، بل حتى بنظافة الملاعق والفوط والسلوك اللائق للنذُل في غرفة طعام الضبّاط. وقد أظهر مصطفى كمال طوال حياته اهتماماً شديداً بالنظام، والنظافة الشخصية، والثياب الأنيقة. فهي رموز للحضارة التي اختارها. كما نظّم في المعسكر خارج درنة محاضرات وجلسات تدريبية، وحرص على الحصول على الجرائد العثمانية وقراءتها، وطلب حفظ سجلات مضبوطة بالاشتباكات

لأغراض تاريخية. وعندما قال مصطفى كمال إنها يجب أن تحتوي على رواية عن معنويات القوّات، أضاف بين قوسين «رواية صحيحة».[36]

كانت دقّة مصطفى كمال ممزوجة بوطنية عفوية. فقد كتب في رسالة بعث بها من عين منصور في 8 مايو 1912 إلى صديقه صالح (بوزوق):

«أقيم الليلة حفل للرفاق والضبّاط في قوّاتنا في درنة... قرأت في نظرات هؤلاء الرفاق الطيّبين الأبطال، ونظرات الضبّاط ذوي الرتب المنخفضة ولكن القادة العظام، الذين يبثّون الرعب في قلوب العدوّ، رغبة في الموت فداء للوطن. فتذكّرت كل الرفاق في مقدونيا، وكل الأفراد الأبطال في جيشنا. وامتلأ قلبي فرحاً وافتخاراً، وأبلغت رفاقي: لا شك في أن الوطن سيسلم، وستجد الأمة السعادة لأن كثيراً من أبناء الوطن مستعدّون للتضحية بسلامتهم وسعادتهم من أجل سلامة الوطن والأمة وسعادتهما».[37]

تعرّض تفاؤل مصطفى كمال الرومانسي والوطني، الذي ميّز جيله من الضبّاط في أوروبا، لصدمة عنيفة قبل نهاية السنة. لكن مع أنه سرعان ما تخلّص من كثير من الأوهام وطوّر نظرة أكثر حدّة للمستقبل، فإن إيمانه بشعبه ونفسه لم يتزعزعا.

وبينما كان مصطفى كمال منكبّاً على المسائل العسكرية، انغمس أنور في سياسة الصراع – العلاقة مع السنوسيين والتضامن الإسلامي. وعندما أفاد ناظر الحربية محمود شوكت باشا في 16 نوفمبر 1911 أن مصطفى كمال توجّه إلى واحة جالو لتعبئة السنوسيين، كانت معلوماته غير صحيحة.[38] فقد ذهب نوري (جونقر)، صديق مصطفى كمال، مبعوثاً من أنور إلى جغبوب في أبريل 1912 للقاء السيّد أحمد الشريف. وكتب نوري في رسالة بعث بها من الواحة المنعزلة إلى صالح (بوزوق) في سلانيك:

«في هذه الواحة المباركة لا يُسمح حتى للفتيات في الثالثة من العمر بالخروج. وتعيش النساء ويمتن حيث وُلدن. هذه هي العادة المحلّية. ومع أنه يوجد في المعسكرات رجال ونساء، فإننا لم نتمكّن من رؤية وجه المرأة في الأشهر الثلاثة الأخيرة، لأنهن مستترات خلف حُجب سميكة. إننا نعيش حياة متقشّفة كالزُّهّاد في جبل آثوس. وإذا ما انتقلنا من هنا، فستكون محطّتنا التالية الجنّة بلا شك».[39]

تظهر الرسالة الموقف المعهود لمعظم ضبّاط الاتحاد والترقّي. فقد كانوا يرتدون الحطّات والعباءات العربية ويعتبرون أنفسهم محاربين رومانسيين في الصحراء. لكنهم لم يستطيعوا منع أنفسهم من احتقار رجال القبائل العربية، الذين صدمتهم عاداتهم، وفقرهم، وتخلّفهم. وهؤلاء العرب مواطنون عثمانيون، وإخوانهم في الدين، لكنهم كانوا موضع تندّرهم أيضاً، بين أصدقائهم على الأقل.

لم يستطع الإيطاليون الخروج من معاقلهم الساحلية، فسعوا إلى إجبار الحكومة العثمانية على التفاوض بشنّ هجمات بحرية في شرق البحر المتوسّط والبحر الأحمر. ففي مارس 1912 قصفت البحرية الإيطالية بيروت، وفي الشهر التالي قُصفت الحصون التي تحمي مدخل الدردنيل، وفي مايو احتلّ الإيطاليون رودس والجزر الدوديكانيزية في بحر إيجة، وفي يوليو نجحت زوارق الطوربيدات في دخول مضائق الدردنيل. قلقت روسيا وفرنسا وبريطانيا من انهيار صرح السلام الذي بنته في الشرق الأدنى في أعقاب مؤتمر برلين، فسعت إلى التوسّط وحاولت إلى حدّ كبير إقناع الحكومة العثمانية بتقديم تنازلات إلى الإيطاليين. لكن الاتحاديين لم يسمحوا للحكومة بقبول ضمّ ليبيا إلى إيطاليا مقابل إغراءات مثل الاعتراف بالزعامة الدينية للسلطان على المسلمين الليبيين. بل إن الغازي أحمد مختار باشا، الذي دعا أصلاً إلى تسوية سلمية مع إيطاليا، لم يستطع الموافقة على التنازل عن ليبيا عندما أصبح صدراً أعظم.

كُسر الجمود عندما قطعت الجبل الأسود العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية في 8 أكتوبر، وبالتالي أطلقت العملية التي أدّت إلى حرب البلقان. وكانت التقارير ترد طوال الصيف بأن دول البلقان - صربيا، والجبل الأسود، وبلغاريا، واليونان - تناست خلافاتها وتستعدّ لشنّ هجوم مشترك على الممتلكات العثمانية المتبقّية في أوروبا. وكان لإيطاليا صلة مصاهرة مع الجبل الأسود عن طريق زواج الملك فكتور عمانوئيل الثالث من إلينا، ابنة نقولا الأول ملك الجبل الأسود. فسمح لها ذلك بلعب ورقة البلقان للضغط على الحكومة العثمانية المتعنّتة. فوفّر الخطر القادم من البلقان تبريرات للغازي أحمد مختار باشا لاتخاذ الخطوة التي دعا إليها منذ البداية وقبول ما تطلبه إيطاليا. وفي 18 أكتوبر 1912 أبرم الصلح في أوشي، قرب لوزان في سويسرا. ووافق العثمانيون على أن يضمّ الإيطاليون ليبيا، في حين وافق الإيطاليون على إخلاء الجزر الدوديكانيزية بعد انسحاب القوّات العثمانية من ممتلكاتهم الجديدة.

أصيب أنور بالذهول. ورأى في برقية أرسلها إلى نظارة الحربية في اسطنبول في 27 أكتوبر 1912 أن إبلاغ رجال القبائل العربية بإبرام الصلح أمر خطير، وأن من المستحيل القيام بانسحاب جماعي للقوّات العثمانية. ورفض إعادة أسلحته وإمداداته، ورأى أن من الممكن إنشاء إدارة قائمة بنفسها في برقة. وكان مصمّماً على البقاء، على رأس حكومة عربية على ما يفترض. لكن لم يكن لمصطفى كمال أي صلة بهذه الأوهام، وفي البرقية نفسها أفاد أنور بأن الصاغ الركن مصطفى كمال واليوزباشي فؤاد (بولجا) قد أعيدا.[40] وسرعان ما اضطر أنور نفسه إلى تغيير رأيه بعدما أدرك مقدار الكارثة العثمانية في البلقان. فعاد إلى اسطنبول في 20 ديسمبر 1912.[41] لكنه أجرى ترتيبات لاستمرار حرب العصابات

قبل أن يغادر. فمنح ذلك الإيطاليين عذراً للبقاء في الجزر الدوديكانيزية التي ظلّت بحوزتهم حتى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، ما عاد بالمنفعة المستمرّة على تلك الجزر.

في 10 نوفمبر 1912، أفاد المفوّض السامي العثماني (السفير) في مصر، رؤوف باشا أن مصطفى كمال وصل إلى مصر في طريقه إلى اسطنبول وأنه طلب أموالاً لتغطية مصاريفه ومصاريف مئة ضابط ومسؤول عثماني سيلحقون به من درنة. وقال إنه ليس لديه مال للقيام بذلك، وسيترك الأمر انطباعاً سيئاً إذا تُرك الضبّاط العائدون يتدبّرون أمورهم بأنفسهم في مصر.[42] انتقل مصطفى كمال من مصر إلى اسطنبول عن طريق فيّنّا والمجر ورومانيا. وقد اختار هذه الطريق الالتفافية لرغبته في معالجة عينيه في العاصمة النمساوية.

أثبت مصطفى كمال في السنة التي أمضاها في برقة أنه ضابط أركان يتحلّى بالشجاعة، وسعة الحيلة، والدقّة. وقد اجتهد كثيراً في العمل من دون أن يفقد إحساسه بالواقع. ونجح في العمل مع السكان المحلّيين، لكنه لم يعدّ خططاً جامحة استناداً إلى تعاونهم. وحافظ على حذره كعادته. اكتسب خبرة ميدانية، لكنه لم يحرز تقدّماً نحو تحقيق طموحه. ففي 17 مايو 1912، لم يدرج اسم مصطفى كمال في قائمة الضبّاط العثمانيين الذين عبّر البرلمان العثماني عن امتنانه لهم، بينما كان أنور على رأس القائمة.[43] وفي 28 يوليو 1912، عندما قدّم الصدر الأعظم سعيد باشا تقريراً للبرلمان العثماني عن الدفاع عن برقة، امتدح خدمات أنور، لكنه لم يأتِ على ذكر مصطفى كمال. وعندما ألحّ عليه بتسمية متطوّعين آخرين، ردّ الصدر الأعظم: «إن السبب الذي جعلني أذكر اسم أنور فقط هو أنه قدّم لي مساعدة عظيمة منذ تولّيت منصبي».[44]

لم تمضِ حرب الصحراء من دون أن تلاحظ في العالم الخارجي. فقد كان هناك ضبّاط ألمان في معسكر أنور، وجاء مراسلون أجانب وذهبوا. لكن أنور اجتذب معظم الاهتمام على الرغم من ذكر ضبّاط عثمانيين آخرين بين الحين والآخر. وكان قد عبّر عن طموحات نابوليونية عندما تولّى الاتحاديّون السلطة في سلانيك في سنة 1908. وفي برقة، اعتقد نفسه أمير العرب الذي يحبّه رجال القبائل ويخشاه الإيطاليون. وبعد ذلك، اختصر أنور مغامرته في برقة في سنة 1912 للقبض على مصير الدولة العثمانية، مثلما هجر نابليون قوّاته في مصر في سنة 1799 للاستيلاء على السلطة في فرنسا. أما مصطفى كمال، فقد أبلغ الصحافية الإنجليزية غريس إلنسون (Grace Ellinson) في سنة 1923: «لا أحبّ نابليون بتاتاً. كان يتدخّل شخصياً في كل شيء. ولم يقاتل من أجل قضيّة، وإنما لنفسه. ولذلك كانت نهايته وخيمة. وذلك مصير محتوم لمثل هؤلاء الأشخاص».[45] من الواضح أن أنور كان من «مثل هؤلاء الأشخاص» في ذلك الوقت.

6

كارثة حربية

عندما وصل مصطفى كمال إلى اسطنبول في نوفمبر 1912، كانت الممتلكات العثمانية في أوروبا قد تقلّصت إلى العاصمة ومشارفها إلى الغرب، وشبه جزيرة غاليبولي، وثلاثة حصون محاصرة - إشكودرا في شمال ألبانيا، ويانيا (أيونينا، تقع في إيبيروس اليونانية اليوم)، وأدرنة، المدينة الرئيسة في تراقيا الشرقية. وقد فُقدت مقدونيا، التي استولى الاتحاديون على السلطة من أجلها في سنة 1908، بسرعة من دون القدرة على استرجاعها.

في صيف 1912، عقدت دول البلقان - الجبل الأسود، وصربيا، واليونان، وبلغاريا - سلسلة من التحالفات والتفاهمات المترابطة. وفي سبتمبر عبّأت قواتها بحجّة إجراء تمارين عسكرية. وفي 13 أكتوبر، وجّهت بلغاريا وصربيا إنذاراً إلى الحكومة العثمانية مطالبة باستقلال الجماعات العرقية في الدولة العثمانية.[1]

كانت السياسات في اسطنبول تصنع في الشوارع. وبعد مجيء الغازي أحمد مختار باشا إلى السلطة، حاولت حكومته معالجة الاضطراب في صفوف الجيش في البلقان - وفي الوقت نفسه استرضاء الجيران في البلقان - بتسريح 120 كتيبة من القوّات النظامية المدرّبة. أما الاتحاديون الذين أصبحوا في المعارضة، فكانوا يؤيّدون الحرب باعتبارها الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الممتلكات العثمانية في أوروبا، وحرّضوا الطلاب على تسيير مظاهرات تطالب بالحرب خارج الباب العالي، مكتب الصدر الأعظم. خشيت الحكومة التظاهرات، لكنها كانت متردّدة في مواجهة الحرب، فأجرت مداولات لمدّة ثلاثة أيام قبل رفض إنذار دول البلقان. وأخيراً في 17 أكتوبر، تسلّم سفراء دول البلقان في اسطنبول جوازات سفرهم، وأعلنت الحرب. وفي اليوم التالي، أصدر الملك اليوناني جورج الأول،

بصفته لسان حال رئيس الوزراء التحرّري إلفثيريوس فنزيلوس (Eleftherios Venizelos)، إعلاناً يدعو شعبه إلى القتال من أجل تحرير المسيحيين المضطهدين.[2]

ردّت الحكومة العثمانية على تعبئة جيرانها في البلقان بأن أمرت قواتها بالتعبئة. وجرت محاولة لإعادة القوّات التي سمحت بتسريحها سابقاً. وشُكّل هيكل جديد مرتجل للقيادة: بوجود رئيس الأركان أحمد عزّت باشا في اليمن، أصبح ناظر الحربية ناظم باشا نائب القائد العام (ينوب نظرياً عن السلطان)، في حين قُسّمت القوات في البلقان إلى جيش شرقي في تراقيا، بقيادة عبد الله باشا، وجيش غربي بقيادة علي رضا باشا، وجيش الفاردار في شمال مقدونيا بقيادة زكي باشا، وجيش ألاصونيا (إلاسون في تساليا) على الحدود اليونانية. وعُرض على محمود شوكت باشا، صديق الاتحاديين القيادة الأخيرة، لكنه رفض، وأوضح لاحقاً: «عُرض المنصب عليَّ لتلطيخ سمعتي وشرفي العسكري. كيف يمكنني التضحية بسمعتي»؟[3]

ساد الخوف في الداخل بينما استمرّ الطلاب في التظاهر خارج قصر يلدز. وحافظ القائد العام، ناظم باشا، على ثقته بنفسه. وعندما سئل إذا كانت هناك خطط للعمليات العسكرية، أجاب، «يبدو أن بعض الخطط أعدت عندما كان محمود شوكت باشا ناظراً للحربية. وسأطلبها».[4] وأبدى آخرون واقعية أكبر. فتوسّل حاكم اسطنبول، جميل باشا، إلى باش كاتب السلطان، علي فؤاد (تورك غلدي) لكي يقنع السلطان بوجوب وقف الحرب قائلاً: «إننا لسنا في موقف موات للقتال. لقد شاهدت القوّات في مناورات السنة الماضية... لا يمكننا خوض الحرب بهؤلاء الجنود».

كان من الصعب الدفاع عن الأراضي العثمانية في أوروبا في وجه هجوم متزامن من كل الجهات، حيث يصل شريط ضيّق من الأرض في تراقيا الغربية اسطنبول وتراقيا الشرقية بمقدونيا وألبانيا. كما أن القوّات العثمانية كانت أقل عدداً، وفقاً للمصادر التركية الرسمية. لم يكن من الممكن حشد أكثر من 580,000 جندي مقابل قوة مشتركة من 912,000 جندي للحلفاء البلقانيين.[5] غير أن انعدام التكافؤ لا يفسّر الانهيار المفاجئ للجيوش العثمانية على كل الجبهات، لا سيما أنها كانت تمتلك عتاداً عسكرياً كافياً، ويمكن القول إمدادات غذائية أيضاً، على الرغم من أنها في أماكن غير ملائمة عادة.

في اليوم السابق للحرب، طمأن ناظر الحربية ناظم باشا بأن الاستعدادات العسكرية اكتملت في تراقيا، حيث يوجد، وفقاً لقائد الجيش الشرقي عبد الله باشا، 116,000 جندي عثماني. بل إن ناظم باشا أصدر تعليماته إلى العثمانيين بالهجوم على الفور،[6] على الرغم من أن الخطط القائمة تستند إلى استراتيجية دفاعية. لكن البلغار هاجموا أولاً. ففي 22 أكتوبر دفعوا بأربعة أرتال نحو المراكز العثمانية في كركلارلي (كانت تعرف في ذلك الوقت باسم كركليز، أي أربعين كنيسة)، شرق أدرنة. وفي 25

أكتوبر، التفّوا عليها في الشرق، وحينئذٍ استدار المدافعون العثمانيون ولاذوا بالفرار. وتقدّم البلغار بعد ذلك جنوباً فباغتوا القوّة العثمانية الرئيسة في لولبورغاز ودحروها بين 29 أكتوبر و2 نوفمبر. وكافحت بقايا الجيش للوصول إلى خطوط تشاتلجا، العقبة الأخيرة قبل اسطنبول. وطُوّقت أدرنة، وعُزلت شبه جزيرة غاليبولي عندما اندفع البلغار إلى بحر مرمرة عند تكيرداغ (رودوستو في الأدب الغربي).

في غضون ذلك، تقدّم رتل بلغاري آخر جنوباً على طول وادي مستا (نستوس) وقطع المواصلات بين تراقيا العثمانية ومقدونيا. فحُسم مصير مقدونيا بمعركة واحدة. وقد خيضت في كومانوفا (كومانوفو) جنوب الحدود الصربية مباشرة. قاوم الجيش العثماني يوماً واحداً، ثم فرّ أمام تقدّم الصرب، وعند انتشار الإشاعات بأن فرسان العدو ظهروا في المؤخّرة. حاول قائد الجيش الغربي علي رضا باشا تنظيم المقاومة في مناستر، لكن الصرب تمكّنوا من الاستيلاء على المدينة في أربعة أيام فقط.[7] وتقدّم اليونانيون شمالاً في مواجهة مقاومة ضعيفة ودخلوا سلانيك في 9 نوفمبر، قبل بضع ساعات من وصول البلغار.[8] عُزلت ألبانيا واخترقها الصرب المتقدّمون جزئياً، فأعلنت الجبل الأسود واليونان استقلالها، وهو ما ضمنته النمسا- المجر. وفي البحر، حقّقت البحرية اليونانية السيادة بسرعة في بحر إيجة، واحتلّت كل الجزر خارج الدوديكانيز التي تسيطر عليها إيطاليا، في حين ضُمّت كريت رسمياً إلى المملكة اليونانية. وأنقذ شرف البحرية العثمانية عندما قصف طرّاد الحميدية، بقيادة حسين رؤوف (أورباي) البلغار في البحر الأسود، واليونانيين في بحر إيجة، والصرب وقوّات الجبل الأسود في البحر الأدرياتيكي، وتملّص من ملاحقيه عائداً إلى اسطنبول في 9 سبتمبر 1913 واستُقبل استقبال الأبطال.

لم يهرب الجنود العثمانيون أمام جيوش الحلفاء البلقانيين فحسب، وإنما مئات الآلاف من المدنيين المسلمين أيضاً. وكان لديهم أسباب وجيهة تدعوهم للهرب. فعندما استولى الصرب على بريزرن في كوسوفو بُعيد اندلاع الحرب، ذُبح نحو 12,000 مسلم محلّي، وفقاً للتقارير الصحفية المعاصرة. وحوّل أقدم المساجد إلى كنيسة، وسُوّي مسجد آخر بالأرض.[9] ووقعت أحداث مماثلة في كل أنحاء تركيا الأوروبية، واشتُهر الجيش البلغاري خاصّة في التعامل بقسوة مع المسلمين وممتلكاتهم.[10] وأصبحت تراقيا الغربية مكان تجمّع للمسلمين الفارّين. احتشد عشرات الآلاف من اللاجئين في اسطنبول، وأرسل معظمهم من هناك لإعادة الاستيطان في الأناضول. وعندما تحطّم حلم ألبانيا الكبرى، انقلب القوميون الألبان على أبناء جلدتهم الموالين للعثمانيين. وأطلق قومي ألباني النار على نيازي، «بطل الحرّية» الألباني في سنة 1908، وأرداه قتيلاً.[11]

طلب السلطان من الحكومة ورجال الدولة المحنّكين النظر في اقتراحات السلام، لكن بما أنه لم يتم التوصّل إلى قرار، أُقنع الغازي أحمد مختار باشا بالاستقالة ببعض الصعوبة في 29 أكتوبر.[12] ومع ذلك حاول أن يؤخّر تسليم خاتم مكتبه، متعذّراً بأنه لم يعثر على علبته. لكن باش كاتب السلطان أصرّ على أن الصدر الأعظم الجديد بحاجة إلى الخاتم على الفور ويمكن تأجيل تسليم العلبة.[13] كان الصدر الأعظم الجديد، العجوز كامل باشا، العدوّ المعلن لجمعية الاتحاد والترقّي في ذلك الوقت. فقد كتب قبل سنة مذكّرة طويلة إلى السلطان، توقّع فيها مسار الأحداث بدقّة، وطلب أن يكفّ الاتحاديون عن التدخّل في الحكومة، ودعا إلى التحالف مع بريطانيا.[14] لكنه لم يعد قادراً على تطبيق نصيحته، إذ تزعزعت قبضته على السلطة في بلد صدمته الهزيمة. مع ذلك بدأ باستكشاف احتمالات عقد صلح، محتفظاً بخدمات ناظم باشا ناظراً للحربية. ومنحه فشل البلغار في اختراق خطوط تشاتلجا في 3 نوفمبر مهلة. وفي غضون ذلك عاد رئيس الأركان أحمد عزّت باشا، ونظّم إرسال التعزيزات من الأناضول بعد تسلّمه قيادة القوّات العثمانية.[15] وفي 3 ديسمبر، وقّع العثمانيون هدنة مع البلغار والصرب،[16] بعد أن أرسلوا وحدة لمعاونة البلغار في حصار أدرنة.

عاد مصطفى كمال إلى اسطنبول بُعيد أن فقد التقدّم البلغاري زخمه عند خطوط تشاتلجا. وعندما اجتمع بصديقه صالح (بوزوق) في قاعة للقراءة على مقربة من الباب العالي، تدعى «مسرّة» على نحو غير ملائم، يتردّد عليها الأعضاء البارزون في جمعية الاتحاد والترقّي، صاح مصطفى كمال، «كيف تترك بلدتنا الجميلة سلانيك؟ لماذا سلّمتها إلى العدوّ وجئت إلى هنا»؟[17] فقد قرّر حسن تحسين باشا، الذي بدأ مسيرته المهنية في الدرك وعُيّن قائداً لجيش تساليا عندما رفض محمود شوكت باشا ذلك المنصب، تسليم سلانيك بكل مخازنها إلى اليونانيين من دون أن يطلق طلقة واحدة، واعتُبر قراره مخجلاً جداً. مع ذلك فإن هذا القائد التعيس أدرك أن قواته معزولة من كل الجوانب، وتوصّل إلى شروط مواتية مع اليونانيين، الذين وافقوا على نقل أسلحة سلانيك إلى تركيا بعد عقد الصلح من أجل كسب أفضلية على البلغار المتقدّمين. لكن لم يفِ اليونانيون بذلك الوعد.[18]

سارع الضبّاط الثوريون البارزون في جمعية الاتحاد والترقّي إلى الانضمام إلى القتال، كما كان الحال في بداية الحرب مع إيطاليا. وفي 21 نوفمبر، عُيّن مصطفى كمال مديراً للعمليات في أركان قوّة المضائق المجمّعة التي احتشدت في بولاير، عنق شبه جزيرة غاليبولي. وكان قائد القوّة فخري باشا، ورئيس أركانه فتحي (أوقيار)، صديق مصطفى كمال القديم، الذي ربما يدين له مصطفى كمال بالفضل في تنسيبه. فقد عُهد إلى فتحي، بعد عودته من طرابلس، بمهمّة مرافقة السلطان المخلوع عبد الحميد إلى اسطنبول قبل أن يدخل اليونانيون سلانيك.[19] خشي عبد الحميد كعادته من مؤامرة

لاغتياله، ورفض المغادرة في البداية، وتمكّن فتحي من إقناعه بصعوبة بالصعود على متن سفينة «ستيشنير» الألمانية (سفينة تتمركز دائماً خارج اسطنبول)، التي أرسلت لإنقاذه. وسافر صالح (بوزوق) مع السلطان السابق إلى اسطنبول، ثم خدم في الحرس المتمركز في مقرّ إقامة عبد الحميد الجديد والأخير، قصر بيلر بيه على الشاطئ الآسيوي للبوسفور.[20]

في غاليبولي، حيث يوجد مقرّ قيادة قوّة بولاير، وجد مصطفى كمال نفسه غير بعيد عن صديق وحليف آخر، د. توفيق رُشدو (آراس)، الذي كان مسؤولاً عن مستشفى الهلال الأحمر في بلدته تشاناكال.[21] وكان توفيق عضواً فاعلاً في جمعية الاتحاد والترقّي، التي تزايد قلقها في المعارضة. وفي أعقاب عقد الهدنة، علّقت الحكومة العثمانية آمالها على المفاوضات في لندن، حيث حاولت القوى العظمى التوسّط من أجل تسوية سلمية. وفي أواسط يناير 1913، اتضح أن الحلفاء البلقانيين لن يعقدوا الصلح إلا إذا تخلّى العثمانيون عن كل أراضيهم في أوروبا غرب الخط الذي يقطع تراقيا قطرياً من إينيز عند مصب نهر مريتش (مارتيزا) إلى ميدي (كييكوي اليوم) على البحر الأسود، مانحاً أدرنة للبلغار. وفي 17 يناير، أوصت القوى العظمى الحكومة العثمانية بأن تقبل هذه الشروط.[22] وبما أن الصدر الأعظم كامل باشا كان مستعداً لعقد الصلح الكريه، فقد بدأ طلعت، الذي برز باعتباره الشخصية المدنية الأقوى في جمعية الاتحاد والترقّي، يعدّ العدّة للقيام بانقلاب.[23]

دعا طلعت الأعضاء العسكريين والمدنيين البارزين في جمعية الاتحاد والترقّي إلى اجتماع عقد في اسطنبول في 21 يناير. وقد انتقل فتحي (أوقيار) من مقرّ قيادته في غاليبولي لحضوره، ولم يتمكّن أنور من الحضور. فقد عُيّن بعد عودته من برقة رئيساً لأركان الفيلق العاشر، الذي يتكوّن من الاحتياطيين الذين استدعوا على عجل من الأناضول. وفي أواسط يناير، كانت هذه القوة تحتشد لركوب السفن في إزميد وبَندِرما على الشاطئ الآسيوي لبحر مرمرة. تحدّث فتحي بغياب أنور ورأى أن الهزيمة في الحرب قد وقعت، وأن من الأفضل أن تتحمّل حكومة معادية للاتحاديين توقيع الصلح الكريه، وأنه يجب عدم القيام بانقلاب إلا إذا لم يُسمح بإجراء انتخابات حرّة بعد ذلك.[24] ثم غادر معتقداً، على ما يبدو، أن وجهة نظره سادت. لكن أعيد عقد الاجتماع في اليوم التالي عندما وصل أنور. وفي ذلك اليوم، 22 يناير، دعا كامل باشا إلى انعقاد مجلس كبير لمناقشة شروط الصلح، وتجاهل نصيحة السلطان بوجوب دعوة جمعية الاتحاد والترقّي قائلاً: «إنهم حزب ثوري مركزه سلانيك. وقد ذهبت سلانيك، وجاء دورهم الآن ليذهبوا».[25] وبعدما حظي كامل باشا بتفويض من المجلس لمتابعة مبادرات الصلح، قدّم إلى السلطان اقتراحاً بأن تصبح أدرنة مدينة حرّة منزوعة السلاح، وأن يتمتّع تراثها الإسلامي بالحماية.[26] لكن كان لدى طلعت وأنور أفكار أخرى.

طرح أنور سؤالاً بسيطاً على الثوريين: «هل تثقون بالحكومة»؟ فردّوا بالنفي. «في هذه الحالة، دعونا ننقلب عليها غداً»[27] كانت قد جرت بعض الاستعدادات للانقلاب من قبل. أولاً، لجأت جمعية الاتحاد والترقّي إلى ناظم باشا، معتقدة أنه متعاطف مع استئناف القتال.[28] وعندما رفض الالتزام، توجّهوا إلى محمود شوكت باشا، ناظر الحربية السابق الذي تعاون مع الاتحاديين في الماضي، فوافق بعد تردّد على أن يصبح الصدر الأعظم بعد الإطاحة بكامل باشا،[29] لشعوره بأن الجيش يؤيّد اتخاذ موقف وطني على أي حال. وكان الضبّاط المرابطون في خطوط تشاتلجا قد فاتحوا القصر وطالبوا بالوقوف على ما تنوي الحكومة فعله.[30]

في 23 يناير، قاد أنور مجموعة صغيرة من المناصرين إلى الباب العالي. وشقّوا طريقهم بالقوّة إلى داخل المبنى. فقتل حارس ناظر الحربية، ناظم باشا، أحد «المتطوّعين» الاتحاديين، وهو فدائي يدعى مصطفى نجيب. فما كان من فدائيّ آخر، يعقوب جميل، إلا أن أطلق النار على ناظر الحربية وأرداه. وتبعاً لإحدى الروايات، فإن ناظم باشا استفزّ الدخلاء عندما صاح، «أنذال، لقد خذلتموني. هذا ليس ما وعدتم به». وأكّد طلعت لاحقاً أن الاتحاديين عرضوا على ناظم باشا أن يجعلوه صدراً أعظم.[31]

أجبر المتآمرون بعد ذلك كاظم باشا على تقديم استقالته إلى السلطان. فبدأ الصدر الأعظم العجوز ملاحظته القصيرة بالكلمات الآتية، «بناء على اقتراح العسكريين...». لكن أنور أجبره على إضافة «والشعب».[32] ولم يثر السلطان محمد رشاد أي اعتراض عندما وصل أنور إلى القصر، وعيّن محمود شوكت باشا صدراً أعظم. وفي اليوم التالي عندما تسلّم الصدر الأعظم الجديد منصبه، صاحت الحشود، «أنقذ أدرنة، يا باشا». لكن المهمّة لم تكن سهلة.

جاءت أخبار الانقلاب، الذي أصبح معروفاً على الفور باسم «الإغارة على الباب العالي» بمثابة مفاجأة كريهة لفتحي، ومصطفى كمال، والآخرين في مقرّ القيادة في غاليبولي. ويبدو أن طلعت اضطرّ إلى التوجّه بنفسه إلى غاليبولي لتبرير الانقلاب.[33] لكن العمل العسكري وحده يمكن أن يقدّم تبريراً كافياً. وفي 30 يناير، رفضت حكومة محمود شوكت شروط الصلح التي نقلتها القوى العظمى.[34] وفي 3 فبراير انتهت الهدنة واستأنف البلغار قصف أدرنة. وكان من الواضح أن المدينة الجائعة لا تستطيع الصمود مدّة أطول، ولا بد من القيام بعمل على وجه السرعة.

كان الحلّ لدى أنور. فقد أقنع محمود شوكت باشا بإقرار عملية مشتركة لضرب ميمنة البلغار أمام خطوط تشاتلجا.[35] وبموجب هذه العملية يقوم فيلقه العاشر بالنزول في شاركوي على الساحل الشمالي لبحر مرمرة، ويلتقي بقوّة المضائق التي تهاجم البلغار من الغرب. وكان نجاح الخطة يتطلّب

التوقيت والتنسيق الدقيقين. ولا يمكن تحقيق أي منهما.

اعترف فتحي لاحقاً أنه أبلغ مقرّ القيادة بأن قوّة المضائق تستطيع التعامل مع البلغار الذين يواجهونها. ويبدو أنه كان يحبّذ هجوماً يزحزح العدوّ عن المرتفعات التي تشرف على خطوطه. لكن العملية المشتركة أرجئت إلى 6 فبراير، فاستقدم البلغار تعزيزات بحلول ذلك الوقت. شنّت قوّة المضائق هجوماً من دون انتظار توكيد إبحار الفيلق العاشر في بحر مرمرة. فردّت على أعقابها وفقدت نصف رجالها. وعندما وصل الفيلق العاشر مساء 6 فبراير، وجد أن البلغار يسيطرون على الساحل. فأمرته القيادة بالعودة إلى السفن والرجوع إلى غاليبولي. وافق أنور على ذلك بعد احتجاج.[36] ثم ترك رجاله وتوجّه إلى اسطنبول لينتظر وصولهم إلى العاصمة.

تلا فشل العملية المشتركة في شاركوي اتهامات غاضبة بين قائد الفيلق العاشر خورشيد باشا ورئيس أركانه أنور من جهة، وقائد قوّة المضائق فخري باشا، ورئيس أركانه فتحي، ومدير عملياته مصطفى كمال من جهة ثانية. فتدخّل محمود شوكت باشا شخصياً، واتخذ قراراً لصالح خورشيد باشا، الذي عيّن قائداً للقوّتين. ولم يكن القرار مفاجئاً لأن الصدر الأعظم الجديد يدين بمنصبه لأنور.

دافع فتحي ومصطفى عن موقفهما. وأرسلا من موقعيهما الأماميين في بولاير مذكّرة في 17/ 18 فبراير إلى محمود شوكت باشا، يقولان فيها إن الانقلاب الذي أوصله إلى السلطة لا يمكن تبريره إلا إذا شنّت القوات العثمانية هجوماً على الفور لإنقاذ أدرنة. واقترحت المذكّرة، التي صاغها مصطفى كمال، نقل القوّات التي تنتظر في وسائل نقل بحرية خارج غاليبولي إلى خطوط تشاتلجا. وبعد ذلك تشارك في الاندفاع نحو أدرنة، تدعمها كل القوات المحيطة بغاليبولي، وبإنزال قوّات أخرى على الساحل. وأرسلت نسخة من البرقية إلى نائب القائد العام أحمد عزّت باشا.[38] وعندما أبلغا بعد ذلك بقليل أن خورشيد باشا عُيّن قائداً عاماً، قدّم فخري باشا وفتحي ومصطفى كمال استقالتهم من مناصبهم. أرسل أحمد عزت باشا، الذي تسلّم المذكّرة أولاً ثم الاستقالات في 22 فبراير، برقية غاضبة إلى الصدر الأعظم يشكو من أن الغرض الحقيقي لفتحي تسجيل النقاط على منفّذي الانقلاب بتعريض الجيش العثماني بأكمله للخطر. وكان يعرف تماماً أن من المستحيل تنفيذ العملية التي اقترحها. وختم أحمد عزّت باشا:

«ما من جيش في العالم قطّ أداره شبّان ليس لديهم حسّ بالمسؤولية، ولم يحقّق الانتصار أي جيش فيه هذا القدر من الفوضى، والخلاف، وسوء السلوك. إذا لم تكن الحكومة قادرة على اتخاذ إجراء قانوني بإخضاع هؤلاء السادة غير المسؤولين لتأديب عسكري، فإن بإمكانها على الأقل أن تطلب

من أصدقائهم استخدام نفوذهم ودعوتهم إلى تقديم تنازلات شخصية وأن يشفقوا على هذا البلد المسكين - باختصار أقنعهم بإطاعة القوانين واللوائح...».[39]

اضطر الصدر الأعظم محمود شوكت باشا إلى التدخّل شخصياً. فتوجّه إلى بولاير، بصحبة خورشيد باشا وأنور، وتوصّلوا إلى تسوية مع قادة قوّة المضائق.[40] مع ذلك غادر فتحي بولاير، بينما أصبح مصطفى كمال رئيس أركان فيلق بولاير، الذي أصبح الآن منفصلاً عن قيادة المضائق.[41] كان محمود شوكت باشا وأحمد عزّت باشا متردّدين في المخاطرة بشن هجوم كبير، لكنهما سمحا لأنور، الذي أصبح على خطوط تشالتجا الآن بعد عبور الفيلق العاشر من آسيا، بشنّ هجوم صغير. تقدّمت فرقة إلى الأمام واستردّت بعض الأراضي قرب بويوك تشكمج (في مكان غير بعيد عن مطار أتاتورك الدولي اليوم في اسطنبول). ولاحظ محمود شوكت باشا أن ذلك «أرضى الروح الهجومية للضبّاط الشبّان».[42] غير أنه لم يساعد المدافعين العثمانيين عن أدرنة، فسقطت أخيراً في 24 مارس 1913.[43] وكانت تحصينات المدينة مصمّمة لتحمّل حصار يمتدّ من أربعين يوماً إلى شهرين، وبالتالي السماح بتعبئة الجيش العثماني.[44] لكن أدرنة صمدت لمدّة ستة أشهر تقريباً بقيادة شُكرو باشا. وقد سجنت بقايا الحامية العثمانية في سرايتشي، وهي جزيرة صغيرة يفصلها نهر تونجا عن مدينة أدرنة. وهناك بين أنقاض قصر عثماني قديم، يقال إن نحو 20,000 سجين قضوا من الجوع والمرض.[45]

استمرّ القتال على طول خطوط تشالتجا حتى 30 مارس، عندما ردّ آخر هجوم بلغاري على أعقابه.[46] وقد شارك أنور في القتال على رأس المتطوّعين من الضبّاط الثوريين، الذين شكّلوا منظمته الخاصة (التشكيلة المخصوصة)، وتلامذة ضبّاط من الكلية الحربية في اسطنبول. وبعد أن وصلت الحرب إلى طريق مسدود، وبما أن يانيا سقطت بيد اليونانيين في 19 مارس، اضطرت حكومة محمود شوكت باشا للتسليم بالمحتوم، فوافقت على التخلّي عن أدرنة وكل الأراضي غرب خط إينيز - ميدي في تراقيا. ووُقع اتفاق سلام وهدنة على هذا الأساس في لندن في 30 مايو 1913.[47]

بعد مرور بضعة أيام على سقوط أدرنة أظهر مصطفى كمال اندفاعه مرّة أخرى. ففي 7 أبريل 1913، أبلغ أحمد عزّت باشا قوّة المضائق في غاليبولي أن رجال الدين المسلمين سيرسلون لرفع الروح المعنوية للقوّات. فأرسل مصطفى كمال ردّاً جافّاً في اليوم التالي، قائلاً إن إخوانه الضبّاط وإمام الفوج يقدّمون للقوّات كل النصح اللازم، وأن إرسال مزيد من الواعظين لن يؤدّي إلا إلى انتشار الاعتقاد بأن الجنود محبطون، وأن السلطات تقلّصت إلى أدعية خاشعة.[48] ولم يكن على مصطفى كمال أن يوارب في الكلام، بوصفه ضابطاً ثورياً وعضواً في جمعية الاتحاد والترقّي.

بعدما كشف سقوط أدرنة عدم جدوى «الإغارة على الباب العالي»، ضعفت قبضة محمود شوكت باشا على السلطة، واشتدّت المكائد السياسية. وعاد الصدر الأعظم المعزول كامل باشا إلى اسطنبول من منفاه في مصر لحشد القوى ضدّ الحكومة. فوُضع قيد الإقامة الجبرية وطُرد بعد ثلاثة أيام في 31 مايو 1913. [49] وفي 11 يونيو 1913، اغتيل محمود شوكت باشا وهو في طريقه إلى الباب العالي.[50] فاتخذ جمال، الذي عيُّن محافظاً عسكرياً للعاصمة بعد انقلاب 23 يناير، إجراءات سريعة وحازمة. فاعتُقل المغتالون ورعاتهم السياسيون المزعومون. وفي 24 يونيو أعدم اثنا عشر متآمراً حقيقياً أو مزعوماً، بمن فيهم صهر أخي السلطان، داماد صالح باشا، في اسطنبول. واختار الاتحاديون سعيد حليم باشا، وهو عضو ليّن العريكة ومهذّب في الأسرة الملكية المصرية، ليكون الصدر الأعظم الجديد. وأصبح طلعت ناظراً للداخلية. وضمن هو وجمال لجمعية الاتحاد والترقّي احتكار السلطة، ودام ذلك حتى أكتوبر 1918. لكن إذا كان معارضة جمعية الاتحاد والترقّي قد قُمعت الآن، فإن الفئوية استمرّت في داخلها.

كانت الإدارة الجديدة للاتحاديين محظوظة. فقد بدأت عصبة البلقان بالانهيار. وقرّرت اليونان وصربيا توحيد جهودهما في مواجهة بلغاريا، التي واجهتها رومانيا أيضاً بمطالبات بالأراضي. فوجّه البلغار الضربة الأولى مزهوّين بشهرتهم الجديدة بأنهم «بروسيّو البلقان». وفي ليلة 29/ 30 يونيو، بعد مرور ثمانية عشر يوماً على اغتيال محمود شوكت باشا في اسطنبول، هاجموا الجيش الصربي في مقدونيا. فهزمهم الصرب، بينما اندفع اليونانيون شرقاً خارج سلانيك واحتلّوا مقدونيا الجنوبية بأكملها. ولمواجهة الخطر، سحب البلغار جلّ قوّاتهم التي تواجه الجيش العثماني. فانتهز الاتحاديون الفرصة لاسترداد الأراضي التي فقدوها. ونزولاً عند إصرار ناظر الداخلية الجديد طلعت، تجاهلت الحكومة التي كانت متردّدة في البداية تحذيرات القوى العظمى، وأمّنت موافقة السلطان بإصدار أمر للجيش العثماني بالتقدّم نحو أدرنة.[51] وبعد ذلك بثلاثة أيام، في 21 يونيو 1913، في الذكرى الخامسة لثورة تركيا الفتاة، دخلت القوّات العثمانية أدرنة، من دون أن تواجه أي مقاومة عملية من البلغار.

كانت أول وحدة تدخل أدرنة كتيبة من فيلق بولاير،[52] وفقاً لكتّاب سيرة أتاتورك. لكن مهما يكن الأمر، فإن قائد القوّات المتقدّمة كان خورشيد باشا، المسؤول عن الفيلق العاشر. وكان رئيس أركانه أنور على رأس القوّات، وهُلّل له باعتباره الفاتح الثاني لأدرنة (الأول هو السلطان مراد الذي استولى على المدينة في سنة 1361 وجعلها عاصمة الدولة العثمانية). وهكذا وضع أنور نفسه في مقدّمة الأحداث مرّة أخرى. وشعر قائد فيلق بولاير فخري باشا وأركانه بالإساءة لإسناد دور ثانوي إليهم. فقد تحرّكت قوّاتهم جنوب أدرنة، وعبرت نهر مريتش واحتلّت ديموتكا (اليوم

ديديموتيخون، تراقيا الغربية اليونانية). وكان على أحد الأعضاء البارزين في جمعية الاتحاد والترقّي، حاجي عادل، الذي عيّن حاكماً لأدرنة، التوجّه إلى ديمتوكا وتسوية شجار بين القادة المتنافسين. وقد حضر الاجتماع فالح رفقي (أطاي)، كان في ذلك الوقت مراسلاً شابّاً في جريدة الاتحاديين «طنين»، ولاحقاً كبير إعلاميي أتاتورك. وكانت تلك المرّة التي تقع فيها عيناه على مصطفى كمال. وقد لاحظ أن مصطفى كمال لا يبدو كفدائيي جمعية الاتحاد والترقّي، ويعتمرون قلنسوات الفلاحين اللبّادية، ويرتدون نجاداً، ويحملون بنادق تتدلّى من أكتافهم. وتبعاً لوصف فالح رفقي، بدا مصطفى كمال ضابطاً شابّاً أشقر الشعر بلباس أنيق، وذا عينين طموحتين نافذتين. تحدّث قليلاً، لكن من الواضح أنه مُنح اهتماماً يفوق ما تسوّغه رتبته.[53] وتتوافق هذه الرواية، التي نمّقها فالح رفقي من دون شك عندما نشرها في سنة 1952، مع ما نعرفه عن عادات مصطفى كمال.

اندفع فدائيو أنور، الذين أدمجوا رسمياً لاحقاً بالمنظمة الخاصة، غرباً وأقاموا حكومة ولاية تراقيا الغربية للسكان المحلّيين المسلمين في الغالب. وكان ذلك تكراراً للترتيبات التي أعدّها أنور عندما غادر برقة، وسابقة لمحاولات مماثلة للتمسك بالأراضي التي يقطنها الأتراك، في تحدٍّ للقوى العظمى.

لم يشارك مصطفى كمال في مشروع أنور في تراقيا الغربية. فقد عاد إلى اسطنبول، حيث توشك أن تتقرّر قيادة جمعية الاتحاد والترقّي، ومعها مصير الدولة العثمانية. لم تصنع القوى العظمى شيئاً لمساعدة بلغاريا، بعد أن اختُصر دورها بتيسير التغيّرات الناجمة عن الحرب بدلاً من منعها. وفي 29 سبتمبر 1913، وقّع ممثّلون بلغار معاهدة سلام مع اسطنبول احتفظ بموجبها العثمانيون بتراقيا الشرقية، بما في ذلك أدرنة وديموتكا.

ونصّت معاهدة السلام على تبادل السكان في جانبي الحدود. وفي تراقيا الشرقية لم يتأثّر رسمياً سوى البلغار. لكن جمعية الاتحاد والترقّي أجبرت بصورة غير رسمية أكبر قدر ممكن من اليونانيين على مغادرة المنطقة. ووفقاً للعضو البارز في الجمعية خليل (منتشى)، أجبر 100,000 يوناني على الرحيل. وبعد ذلك بقليل، استُخدمت تكتيكات مماثلة لإجبار 200,000 يوناني على مغادرة ديارهم في الأناضول المطل على بحر إيجة.[54] وشغل اللاجئون المسلمون من البلقان أماكنهم. وبما أن معاهدات الصلح مع دول البلقان منحت الرعايا المسلمين خيار الاستقرار في الأراضي العثمانية، فقد استمرّ تدفّق اللاجئين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت تلك خطوة أدّت إلى إقامة دول قومية متجانسة.

سارعت أسر مصطفى كمال، وصالح (بوزوق) وسواهما من المسلمين البارزين الناطقين

بالتركية، بمن فيهم أسر الدونما المنحدرون من أصول يهودية، إلى توطيد نفسها في اسطنبول وإزمير. ووجد مصطفى كمال لوالدته زبيدة منزلاً ذا شرفة تمتلكه الحكومة - مسكن من دون إيجار في الواقع - في أكارتلر، الشارع المؤدّي إلى قصر دولما بهتشة. وانتقلت فكرية، ابنة أخي زوج أمه رجب التي يبلغ عمرها 16 عاماً إلى منزل تقليدي في المدينة القديمة قرب مسجد السلطان أحمد (الجامع الأزرق). لكنها كانت تزور أكارتلر باستمرار،[55] وأصبحت منذ ذلك الوقت متوفّرة لخدمة مصطفى كمال وإسعاده.

لكن كان لديه صحبة أنثوية أخرى، أكثر إثارة فكرياً. ومنهن الأختان كورين وإديث ابنتا فردِناند (فيردي) باشا، وهو طبيب من أصل إيطالي موظف في الفيلق الطبي العثماني.[56] وكانت كورين متزوّجة من صديق لمصطفى كمال، وهو ضابط تركي شابّ يدعى عمر لُطفو ومستقرّة في منزل قرب الكلية الحربية في اسطنبول. وقد قُتل عمر لُطفو في حرب البلقان، ما ترك أرملته الشابّة تشقّ طريقها في المجتمع التركي المتغرّب. وكان مصطفى كمال يتردّد على صالونها وارتبط بصداقة حميمة معها، وعندما غادر اسطنبول في نهاية سنة 1913، بدأ يتبادل معها رسائل عاطفية مرحة بالفرنسية. وأتاحت له زياراته لاسطنبول بين الحين والآخر الحفاظ على علاقته إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك غادر اسطنبول إلى الأناضول، في حين استقرّت كورين في إيطاليا. وعادت إلى اسطنبول في سنة 1941، بعد وفاة أتاتورك بثلاث سنوات، وتوفّيت في سنة 1946. وقد أنكرت ملدا أزوفريم، ابنة إديث، التي تزوّجت من تركي أن يكون أتاتورك قد أقام علاقة مع أي من الأختين.[57] ويمكننا تصديقها. لكن كان للأختين دور مهمّ في حياة مصطفى كمال، بتعليمه الطرق المتبعة في المجتمع الأوروبي الراقي.

ألحقت حروب البلقان الدمار بتراقيا الشرقية، وفكّك التطهير العرقي الحياة هناك وعلى طول ساحل بحر إيجة التركي. لكن العاصمة اسطنبول، والمدن التجارية في آسيا مثل إزمير، وحلب، ودمشق حافظت على الحياة الكوزموبوليتانية المتعدّدة الأعراق التي تمتّعت في العصر الذهبي في عهد عبد الحميد الثاني. ومع أن اللاجئين من البلقان ملؤوا الأحياء الفقيرة للعاصمة واحتشدوا في أرصفة مينائيها، فإن ناحية بيه أوغلو الأوروبية والضواحي الفاخرة المطلة على البوسفور وفي جزر الأمراء لم تتأثّر. وقد وفَّرت مكاناً مريحاً للمكائد السياسية. ففي نهاية حروب البلقان، أصبح الصراع الرئيس يدور داخل جمعية الاتحاد والترقّي، وقد فاز به رجال أشدّاء ومغامرون. بدأ انور، الذي مجّدت جرائد الاتحاديين بمآثره، وأخذ يظهر بمثابة انتصار الشباب في مواجهة الكهول، والجسورين مقابل الحذرين، والوطنية الإسلامية في مواجهة العالمية. لكن كان عليه أولاً أن يُقصي

رفاقه الأكثر حذراً.

عندما انتهت حروب البلقان، أقام مصطفى كمال مؤقّتاً في منزل صديقه وراعيه فتحي (أوقيار) في اسطنبول.[58] وكان فتحي قد استقال من منصب بكباشي لتكريس نفسه للسياسة. وربما تأثّر قراره بالتهم التي وجّهت إليه بعد فشل عملية شاركوي. وكان ذلك منسجماً أيضاً مع المبدأ الذي عبّر عنه الجميع لكن احترمه القليل، وهو وجوب أن يختار الضبّاط الثوريون بين الجيش أو السياسة. وقد عُيّن فتحي أميناً عاماً لجمعية الاتحاد والترقّي عشيّة مؤتمر الحزب الذي عُقد في اسطنبول في سبتمبر 1913، وربما يرجع ذلك إلى حثّه على ترك الجيش أو لشعبيّته في أوساط عامة الأعضاء. ويقال إن أول إجراءاته كان قطع الأموال الممنوحة للمتطوّعين المسلّحين، أو الفدائيين، الذين يعملون بمثابة القوّة الضاربة بقيادة أنور.[59] وأدى ذلك إلى عداء مع الجهاز التنفيذي للحزب (أو اللجنة المركزية العمومية)، التي يسيطر عليها أنور وحلفاؤه. ويقول فتحي في مذكّراته إنه عندما قَبِل منصب الأمين العام، طالب، على أي حال، بإيضاح الوقف السائد للجهاز التنفيذي.[60] لكن أُهمل اقتراحه بأن تقرّر المجموعة البرلمانية الاتحادية سياسة الحزب، وحصر نشاط الجهاز التنفيذي بالتنظيم الداخلي للحزب.[61]

بعد ذلك على الفور، اقترح طلعت، الذي أصبح قائد الجناح المدني للاتحاديين بصفته وزيراً للداخلية، على فتحي أن يقبل منصب السفير العثماني في صوفيا. فتشاور فتحي مع جمال، الحاكم العسكري لاسطنبول، لكنه لا يزال برتبة بكباشي، فنصحه بالموافقة، نظراً لأهمية المنصب. وتكمن الأهمية في الواقع في أن الاتحاديين كانوا يريدون عكس التحالفات، وقرّروا أن يتودّدوا لبلغاريا باعتبارها ثقلاً موازناً لليونان، التي لا يزالون يأملون في استرداد جزر بحر إيجة منها. وافق فتحي، الذي كان يعتقد أن جمالاً صديقه، واقترح أن يرافقه مصطفى كمال بمثابة ملحق عسكري. كان مصطفى كمال يعرف كيف يتحيّن الفرصة المناسبة، وفقاً لكاتب سيرته فالح رفقي. وبما أنه غير قادر على تحقيق التقدّم في مسيرته المهنية في مواجهة أنور، فقد ترك لمنافسه قيادة الميدان في اسطنبول. في 27 أكتوبر 1913، عُيّن مصطفى كمال ملحقاً عسكرياً في صوفيا وكان يشغل نظرياً المنصب نفسه في ثلاث عواصم أخرى في البلقان في آن معاً – بوخارست، وبلغراد، وستنيي – لكن عمله اقتصر على بلغاريا فعلياً.[62]

حالت مغادرة فتحي ومصطفى كمال دون حدوث خلاف بين الأعضاء العسكريين في جمعية الاتحاد والترقّي. فقد ذُهل سلك الضبّاط من الانهيار السريع للجيش في البلقان. وأنشئت لجنة للتحقيق هيمن عليها الضبّاط الاتحاديون الذين كانوا يعتقدون بأن الجنرالات الموروثين من عهد

عبد الحميد هم المسؤولون إلى حدّ كبير. لكن أحد أعضاء اللجنة، الصاغ عصمت (إينونو) رأى أن الحكومات التي تولّت السلطة في أعقاب سنة 1908 تشترك في المسؤولية عن الهزيمة. وكان عصمت قد خدم بإمرة أحمد عزّت باشا في اليمن. وكما قال في مذكّراته، فإن استخدام الخمس والثلاثين كتيبة التي شاركت في حملة عديمة الجدوى كان يمكن استخدامها بمزيد من النفع في البلقان.[63] لكن مع أنه كان للسياسة دور واضح، فإن الهزيمة سلّطت الضوء على انعدام تنظيم الجيش العثماني. وسادت قناعة لدى قادة الجيش، الشبّان والمسنّين، بأن المساعدة الألمانية وحدها كفيلة بمعالجة هذا الأمر. وكان المستشارون الألمان قد استُخدموا منذ عهد عبد الحميد، وأرسل كثير من الضبّاط العثمانيين، بمن فيهم أحمد عزّت باشا، إلى ألمانيا للتدرّب. لكن ثمة حاجة إلى أكثر من التعليم وتقديم التقارير. لذا اتفق قادة القوّات المسلّحة العثمانية مع الملحق العسكري الألماني في اسطنبول على تعيين الضبّاط في مراكز القيادة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة.[64]

قام محمود شوكت باشا أولاً بمفاتحة السفير الألماني في اسطنبول، البارون فون فاغنهايم (von Wagenheim) في 23 يناير 1913. وأبلغ خلفه سعيد حليم باشا، بموافقة الإمبراطور الألماني في 17 يوليو 1913، ووُقع عقد يحدّد وظائف البعثة الألمانية في 27 أكتوبر، اليوم الذي عُيّن فيه مصطفى كمال في صوفيا.[65] وعُيّن الضابط الألماني، أوتو ليمان فون ساندرز (Otto Liman von Sanders)، على رأس «بعثة الإصلاح العسكري» الألمانية، التي كانت تتكوّن من اثنين وأربعين ضابطاً برتبة رائد أو نقيب.[66] وقد مُنحوا جميعاً ترقية رتبة واحدة في الخدمة العثمانية، فأصبح العميد ليمان فون ساندرز لواء عندما وصوله إلى اسطنبول في 14 نوفمبر. ونصّ العقد على أن يتولّى قيادة الفيلق الأول في اسطنبول، وهو منصب اعتبره ضرورياً لمنح الإصلاحات مفعولاً عملياً. لكن روسيا، التي راعها وجود ضابط ألماني في قيادة العاصمة العثمانية، اعترضت على الفور، وساندتها بريطانيا وفرنسا. وقد رأى ليمان فون ساندرز أن منصبه لا يشكّل سابقة، لأن البحرية العثمانية يقودها الأميرال البريطاني آرثر لِمبُس (Arthur Limpus)، في حين أن للدرك قائداً فرنسياً. وقد توصّلت المراسلات الدبلوماسية المحمومة إلى تسوية قوّت موقع ليمان فون ساندرز في الواقع. وفي 14 يناير 1914، رقّي لرتبة فريق أول في الجيش الألماني، وبالتالي أصبح مشيراً في الخدمة العثمانية، وتلك رتبة عالية جداً على قيادة فيلق عسكري. فمُنح منصب المفتّش العام للجيش العثماني. وحصل أيضاً على محاور تركي جديد.

في أكتوبر 1913، فور انتهاء مؤتمر جمعية الاتحاد والترقّي، شنّ انور حملة لإحلال نفسه ناظراً للحربية محل أحمد عزّت باشا. ودارت الحملة حول قضية تجديد سلك الضبّاط. وفي 2 يناير 1914، زار طلعت أحمد عزّت باشا وطلب منه الموافقة على قائمة بأسماء المحالين للتقاعد قسراً في الجيش.

وعندما رفض ذلك، طلب طلعت استقالته وحصل عليها. وفي اليوم التالي علم السلطان من الصحافة بأن أنور عُيّن ناظراً للحربية.[67] فصاح السلطان المسنّ، «هذا مستحيل، إنه لا يزال شاباً صغيراً». ومع ذلك أصدر في اليوم التالي مرسوماً بتعيين أنور ناظراً للحربية ورئيساً لهيئة الأركان العامة. ورقّي في الوقت نفسه إلى رتبة أميرالاي، بعد تسعة عشر يوماً على ترقيته إلى قائمقام.[68]

كان أول إجراء قام به أنور حلّ المجلس العسكري وإحالة عدد كبير من الضبّاط إلى التقاعد، يقدّر بين 800 و2000 ضابط، بينهم مشيران، و33 لواء، و95 أميرالاياً.[69] وفي التغيير الحكومي، عُيّن جمال، حليف أنور، ناظراً للبحرية ومُنح رتبة لواء. وعلّق باش كاتب السلطان علي فؤاد (تورك غلدي): «عندما تولى أنور وجمال قيادة القوّات البرية والبحرية، استخدما ذريعة التجديد ليحيلا إلى التقاعد الضبّاط الذين سبقوهما في تقلّد المناصب العسكرية، شبّاناً وكهولاً، جيّدين وسيّئين. وبعد ذلك انتقل زمام الحكم من الباب العالي إلى يدي أنور».[70]

كان علي فؤاد مفرطاً في التبسيط. فعلى الرغم من أن أنور كان المرجع الأول في المسائل العسكرية، فإن الحكومة الاتحادية ظلّت تتقاسم المسؤوليات ودّياً حتى سنة 1918. كانت السلطة في الأعلى مقسّمة بين طلعت، وجمال، وأنور. لكن الأعضاء البارزين الآخرين في جمعية الاتحاد والترقّي، مثل خليل (منتشى)، ناظر الخارجية ثم الحقّانية (العدلية) لاحقاً، أو رحمي (إفرينوس)، الحاكم شبه المستقل لإزمير، كانوا يتمتّعون بسلطات واسعة، ولديهم أتباعهم. وكانوا يختلفون في بعض الأحيان لكنهم يتآزرون في النهاية. ولم يتعامل الفريق الرابح بقسوة مع المنتقدين من داخل الجمعية. فقد احتفظ فتحي، ذو الآراء الليبرالية نسبياً، وربيبه مصطفى كمال، وأصدقاؤهما مثل توفيق رُشدو (آراس)، بصلاتهم الشخصية مع القادة الأفراد وتمتّعوا بحرّية كبيرة في العمل والسعي لتحقيق طموحاتهم.

عندما سمع مصطفى كمال بتعيين أنور ناظراً للحربية، كتب إلى توفيق رُشدو (آراس) من صوفيا: «أنور يتمتّع بالحيوية ويريد أن يصنع شيئاً. لكنه لا يتوقّف للتفكير. إنه يفكّر في منح منصب رئيس هيئة الأركان العامة لإسماعيل حقّي، الذي لن يتمكّن من عمل أي شيء. لو أعيّن أنا، لأمكننا تحقيق تقدّم».[71] لم يصبح إسماعيل حقّي، وهو عضو فاعل في جمعية الاتحاد والترقّي، يعرف باسم الأعرج (طوبال، لإصابته بجرح)، رئيساً لأركان أنور. وخدم مديراً للإمداد في الجيش حتى نهاية الحرب العظمى وجرّ على نفسه كراهية السكان المدنيين نتيجة المصادرات.[72] لكنه عمل نائباً لأنور عندما قاد الأخير الحملة الفاشلة في القوقاز. فقد اختار أنور مساعداً له في الأركان العامة مقاتلاً آخر من جمعية الاتحاد والترقّي، حافظ حقّي، وهو مُجايل لامع من الكلّية الحربية. ولكن حافظ حقّي

الذي تزوّج، مثله مثل أنور، من العائلة المالكة، توفّي بالتيفوس بعد سنة في جبهة القوقاز. ولم يكن وارداً على الإطلاق، بطبيعة الحال، تعيين رجل ذي عقليّة مستقلّة مثل مصطفى كمال رئيساً للأركان العامة. فلم يكن مزاج الرجلين يمكّنهما من العمل معاً، وكلاهما يطمح إلى دخول التاريخ بمثابة منقذ للوطن.

شرعت بعثة ليمان فون ساندرز العمل بجدّ في الأشهر الأولى من سنة 1914. وتولى الضبّاط الألمان المسؤولية عن الأركان العامة ونظارة الحربية. وعندما وُضع حافظ حقّي، صديق أنور، بإمرة الألماني فون برونسارت باشا (Bronsart von Schellendorf)، تقبّل الأمر قائلاً، «إنا نفتقر إلى المعرفة. وعلينا أن نتعلّم. لا يحقّ لنا التماس مبدأ سيادة الدولة على حساب إلحاق الأذى بالبلد نتيجة جهلنا».[73]

صُعق ليمان فون ساندرز عندما رأى أسر الضبّاط العثمانية يأكلون في المطاعم العسكرية، لأنهم لا يستطيعون احتمال ثمن شراء طعامهم، والجنود يرتدون الأسمال، ويسيرون حفاة أحياناً، والضبّاط يهملون رجالهم، والجياد مصابة بالجرب، والمستشفيات العسكرية قذرة. وحرصاً على عدم فقدان ماء الوجه، حاول الضبّاط العثمانيون إخفاء مقدار انعدام تنظيم الجيش عن المستشارين الألمان.[74] لكن ليمان فون ساندرز لم يكن أحمق. وسرعان ما شاهد بوضوح أكبر بكثير من السفارة الألمانية في اسطنبول الفجوة بين طموحات أنور والوسائل المتاحة له. لكن البعثة العسكرية الألمانية لا تصنع السياسة العامة. فعملت ما في وسعها للمساعدة في إنشاء الجيش العثماني الجديد الذي يريد أن يراه أنور. وتواضع الضبّاط العثمانيون الوطنيون وتعاونوا مع مرشديهم الألمان. وكان من المحتّم وقوع احتكاك، لكن تحقّقت نتائج رائعة في فترة وجيزة.

مع ذلك كانت العلاقة معيبة منذ البداية. وكما لاحظ عصمت (إينونو) لاحقاً: «يجب وضع حدّ لتجاوز المسؤوليات وسيادة الدولة. وقد غُض الطرف عن ذلك الحدّ في الإصلاحات التي أجريت في نهاية حرب البلقان»[75] وكان مصطفى كمال مشاركاً في الشعور نفسه. وقال في وقت لاحق: «لقد حطّ رفاقنا من شأن الأمة والجيش التركي على نحو غير طبيعي. وكان ذلك غير طبيعي لأن الجيش سُلّم إلى بعثة عسكرية أجنبية. لا أرغب في انتقاد الألمان وبعثتهم العسكرية، لأن رأس دولتنا ورجال دولتنا هم الذين يستحقّون الانتقاد».[76]

7
فترة دبلوماسية فاصلة

وصل مصطفى كمال إلى صوفيا في 20 نوفمبر 1913.[1] فترك حقائبه في السفارة، إذ اعتقد أن السفير، صديقه فتحي (أوقيار)، الذي كان عازباً في ذلك الوقت، سيستضيفه مؤقّتاً. لكن عندما سأله فتحي عما سيفعله بالحقائب، فهم ما ألمح إليه وتوجّه إلى أحد الفنادق. وقد أشار كاتب سيرة مصطفى كمال، فالح رفقي (أطاي)، إلى أن فتحي كان حريصاً على نقوده،[2] خلافاً لمصطفى كمال الذي يجد صعوبة في أن يحتفظ بشيء من راتبه مدة أطول من أسبوعين.[3] وبعد قضاء بضعة أيام في فندق غراند أوتيل بولغاري، انتقل مصطفى كمال إلى فندق سبلندِد بالاس. وكان كما كتب «حديث البناء ومريحاً حقّاً. فيه حمّامات، وخدمة غرف، وكل ما تشتهيه. والتسلية التي يوفّرها سبب كافٍ للبقاء في هذا الفندق».[4]

لكن لا بدّ أن الفندق كان يتجاوز حدود دخله، إذ نزل بعد بعض الوقت في غرفة لدى أسرة ألمانية، غوستاف وهِلدغارد (هِلدا) كرستيانوس وابنتهما التي يبلغ عمرها 7 سنوات. وقالت السيّدة هِلدا: «كنا نتحدّث الفرنسية في البداية. ثم بدأت أعلّمه الألمانية... وقد اعتاد أن يأتي إلى القسم الذي نقيم فيه بالمنزل للمحادثة. كان يعرف أنني أحبّ الورود الحمراء، لذا اعتاد أن يأتيني بواحدة كلما جاء».[5] كما قدّم للأسرة سجّادة تركية حمراء هديّة. فقد كان مصطفى كمال يحب أن يتصرّف كرجل نبيل. وعندما ودّع أسرة كرستيانوس للسفر خارج صوفيا، أعلن باللغة الألمانية التي تعلّمها حديثاً، «*von Herz zu Herz geht ein Weg*» (ثمة طريق يؤدّي من القلب إلى القلب).

عندما تأقلم مصطفى كمال مع الوضع في مجتمع صوفيا، وجّه اهتمامه إلى سيّدات أخريات. وعرّفه تركّي محلّي إلى صالون السيّدة دورزي، التي كانت تعرف بأنها سيّدة باريسية. واحتجّ

مصطفى كمال، في رسالة إلى كورين، قائلاً من المستحيل العثور على امرأة جميلة في صوفيا، وأضاف إلى ذلك، «اسمحي لي بأن أقول لك إنني لم أجد السيّدة الباريسية جميلة على الإطلاق»، وقال إنه اصطُحب إلى مقهى مع كابريه يدعى «نيو أميركا»، وطمأن كورين إلى أنه لم يستجب لسحر سيدتين مجريتين انضمّتا إليه في إحدى المقصورات.[6] غير أن مغازلة نساء المجتمع البلغاري كانت مسألة أخرى. فقد تعرّف مصطفى كمال إلى ديمترينا (مارا)، ابنة وزير الحربية البلغاري، الجنرال كوفاتشِف (Kovachev)؛ وإيلينا، ابنة رئيس الوزراء البلغاري، رادوسلافوف (Radoslavov).[7] ولم يُحُلْ خوض البلدين معركة قاسية، خلّفت ميراثاً من المعاناة الإنسانية، من دون إقامة علاقات اجتماعية سهلة بين الأتراك والبلغار من الطبقة الوسطى. كانت مواقف البلغار من الأتراك معقّدة:، فهناك كراهية عرقية تظهر في الأعمال العدائية في الجانبين. لكن كان هناك سبعة عشر عضواً تركياً في البرلمان البلغاري، وأعضاء أثرياء في الجالية التركية يتمتّعون بحياة مريحة.

جاءت نقطة الذروة في الحياة الاجتماعية لمصطفى كمال في 11 مايو 1914 عندما دُعي إلى حفل في النادي العسكري بحضور الملك فردِناند. وجاء مصطفى كمال مرتدياً الزي الأصلي للانكشارية، أرسل له خصّيصاً من المتحف العسكري في اسطنبول بإذن من ناظر الحربية أنور باشا. وعند إعادة الزي، كتب مصطفى كمال إلى صديقه كاظم (أوزالب)، الذي تدبّر استعارته، أنه كان محطّ أنظار الحفل، ومنحه السؤال عن لباسه الفرصة للتحدّث طويلاً عن البسالة العسكرية للأتراك وانتصاراتهم السابقة.[8]

يقول أحد كتّاب سيرة أتاتورك الأتراك، شوكت ثريا آيدمير، إن معظم القصص المتعلّقة بإقامة مصطفى كمال في صوفيا ملفّقة، على الرغم من كتابة الكثير عنها،[9] وينطبق ذلك بالتأكيد تقريباً على قصّة تقدّمه لخطبة مارا، لكن والدها الجنرال كوفاتشِف منع الزواج. ويمكن استنتاج أن مصطفى لم يكن يفكّر في الزواج من رسالة بعث بها إلى صالح (بوزوق) في 7 نوفمبر 1914، عشيّة عودته إلى تركيا. فبعد ذكر زواج صديقهما المشترك فؤاد (بولجا)، كتب مصطفى كمال: «لنرَ ما سيكون عليه نصيبي. الزواج غير وارد بطبيعة الحال ما دمت هنا». وقبل ذلك بأسبوع، أرسل مصطفى كمال رسالة تهنئة جافّة إلى فؤاد كتب فيها: «الحياة قصيرة، ومعظم الأشخاص يرون في الزواج الوسيلة الأكثر عقلانية لتتويجها بالسعادة. وقلّة قليلة واستثنائية من لا يتقيّدون هذه القاعدة. وهذه الاستثناءات لا تدحض القاعدة العامة. وهؤلاء التعساء هم ضحايا الظروف التي لا تسمح لهم بالتقيّد بهذه القاعدة الممتعة، ربما لأنهم يخشون الزواج»[10] كان مصطفى كمال يشير إلى نفسه: مع أنه شجاع وحاسم وشديد الطموح مع الرجال، فإنه مفرط الدماثة، وخجول جداً مع النساء من

طبقته الاجتماعية الجديدة، اللواتي كان يستمتع برفقتهنّ. وعندما تزوّج أخيراً، لمدّة وجيزة ومن دون نجاح، كانت عروسه الشابّة هي المبادرة.

مع ذلك فإن صحبة النساء المتعلّمات - بلغاريات أو تركيات محلّيات، أو أوروبيات غربيات - أضافت متعة إلى حياة مصطفى كمال في صوفيا. فقد شهدت البلدة تحوّلاً في الخمس والثلاثين سنة التي انقضت منذ اختيارها لتكون عاصمة الدولة البلغارية الجديدة. فاكتسبت مباني عامة رائعة، ومسرحاً، وداراً للأوبرا، وفللاً مريحة ذات حدائق. لكن المسجد الجامع القديم لا يزال قائماً، غير بعيد عن كاتدرائية بنيت حديثاً إحياء لذكرى تحرّر البلد، أو ربما إقامته، بواسطة جيوش قيصر روسيا في سنة 1878. وأظهرت صوفيا كيف يمكن أن تصبح بلدة صغيرة في ولاية عثمانية ذات مبانٍ خشبية وشوارع ضيّقة مدينة أوروبية مستساغة ذات جادّات واسعة تحفّها الأشجار. وقد وجد السفير العثماني فتحي (أوقيار) التجربة مؤلمة: «هذا البلد الذي توجّهت إليه سفيراً لم يكن سوى ولاية داخل حدودنا قبل خمسين سنة». وكتب فتحي متحدّثاً «عن ملايين المواطنين الذين تركناهم لمصيرهم، إن ما حدث يفطر قلوب من لا يذكر منا الماضي البعيد، وإنما الأمور كما كانت قبل خمس سنوات».[11] ومن غير المرجّح أن يكون فتحي، الذي خدم ملحقاً عسكرياً في باريس، قد أعجب بصوفيا. لكن السنة التي أمضاها مصطفى كمال في صوفيا كانت أطول فترة يمضيها في محيط أوروبي. ولم تُثر فيه صوفيا الحزن، وإنما إرادة المحاكاة. وتشير إحدى القصص إلى أن مصطفى كمال سأل، بعدما توجّه إلى الأوبرا ذات ليلة، إذا كان كل المغنّين والموسيقيين بلغاراً. وعندما أبلغ أنهم كذلك، صاح: «الآن أدركت لماذا ربح البلغار معركة البلقان».[12]

دُهش الأتراك من تحوّل البلغار. فقد كانوا يُعتبرون على العموم من بين أكثر رعايا السلطان تخلّفاً. ويذكر المبشّر سايرس هاملِن (Cyrus Hamlin)، مؤسّس كلّية روبرت في اسطنبول (التي تضمّ مبانيها جامعة البوسفور اليوم)، أنه في أواسط القرن التاسع عشر، «كان الرعاة وسائسو الخيل البلغار يفدون كل ربيع إلى شوارع العاصمة - رجال أشدّاء وفظّون يرتدون ملابس مصنوعة من جلد الخراف، ويعزفون موسيقى القرب الصاخبة ويرقصون رقصاتهم الريفية البدائية، ويسرعون بقلنسواتهم المصنوعة من جلد الخراف على الرصيف للحصول على بخشيش من كل عابر. وكانوا يبدون متقدّمين قليلاً عن الحياة المتوحّشة».[13] وقد عزا البلغار تقدّمهم إلى عمل «دعاة التنوير الشعبي» - معلّمون قوميون نشروا التعليم الجديد بتوجّههم إلى الشعب بروح دعاة السياسة الشعبية الروس. وقد تأثّر بمثالهم مصطفى كمال، الذي اعتمد لاحقاً سياسة الانتماء الشعبي باعتبارها أحد المبادئ الستة للجمهورية التركية.

كان للسفر إلى الخارج غرض جادّ للضبّاط الثوريين في جمعية الاتحاد والترقّي: هناك الكثير مما يمكن تعلّمه ليستخدم في المستقبل في بلدهم. وبينما كان مصطفى كمال يستوعب الدروس المستفادة من تقدّم بلغاريا، كان رئيس وزرائه في المستقبل عصمت (إينونو) ورفيقه في السلاح في حرب الاستقلال التركية، كاظم قره بكير، وكلاهما عضو في جمعية الاتحاد والترقّي يزورون المتاحف والمباني العامة في فيَنّا، وميونيخ، وباريس. وقد أعجب عصمت تحديداً بالدور الفاعل للمرأة في الحياة الاجتماعية للبلدان الأوروبية الغربية.[14]

في 1 مارس 1914، رقّي مصطفى كمال إلى بكباشي.[15] ولم تؤثّر هذه الترقية على مهامّه الرسمية في صوفيا، التي كانت خفيفة نوعاً ما. كان الملحق العسكري يتعامل مع الاستخبارات عادة. لكن يبدو أن مصطفى كمال لم يكن يفعل أكثر من تمرير بعض المعلومات التي يحصل عليها. وكانت مصادره محدودة على أي حال. وفي 16 فبراير 1914، طلب أن يرسل إليه مبلغ 500 ليرة ليتمكّن من أداء عمله.[16] لم تكن المعلومات التي قدّمها موضع ترحاب في بعض الأحيان. فبُعيد وصوله، أفاد بأن رئيس هيئة الأركان العامة البلغارية، الجنرال فتشيف (Fichev)، أبلغه أن الضبّاط الألمان، لا سيما غولتز باشا، قدّموا معلومات للبلغار عن تحرّكات القوّات العثمانية في أثناء حرب البلقان.[17] وقد حذّر كاظم قره بكير، الذي عيّن في القسم الثاني (الاستخبارات) لهيئة الأركان العامة العثمانية في يناير 1914،[18] مصطفى كمال من أن تقاريره أغضبت الضابط الألماني الذي يرأس القسم. وقال مصطفى كمال في ردّه إنه فوجئ بالمعلومات التي قدّمت له، وأنه تسلّم للتوّ رسالة من اسطنبول تشرح المسائل وتوضح سوء الفهم. لقد كان دافعه الوحيد خدمة بلده، لذا لم يكن ردّ فعل الضابط الألماني مبرّراً.[19]

كان مصطفى كمال يشكّ في البلغار وقد كتب في تعليق طويل في صوفيا عن سلسلة من المحاضرات التي ألقاها صديقه نوري (جونقر) عن الخصائص المطلوبة في القادة العسكريين، حذّر فيه من أن البلغار ما زالوا يأملون في استرداد أدرنة.[20] ورأى أن على العثمانيين الردّ بتوفير تدريب أفضل لضبّاطهم، وغرس روح المبادرة فيهم، والرغبة في القيام بالهجوم. وكان ذلك بالفعل هدف الإصلاحات التي بدأها أنور بمساعدة البعثة العسكرية الألمانية. وعلى الرغم من عدم ثقة مصطفى كمال بالألمان وشعوره بالمنافسة، فإنه حاول الإبقاء على علاقة حسنة مع أنور، رسمياً على الأقل. فكتب إلى أنور لتهنئته على جهوده لتجديد سلك الضبّاط العثمانيين. ووفقاً لكاظم (أوزالب)، سرّ أنور لتلقّيه رسالة من ناقد معتاد، وطلب من خاله خليل (كوت)، الذي كان في ذلك الوقت قائد حامية اسطنبول أن يعرض الرسالة على الرفاق الاتحاديين.[21] ولم يغيّر ذلك من الواقع بأن مصطفى كمال وفتحي كانا في منفى فعلي في صوفيا. فلم يكن قادة الاتحاديين في اسطنبول يُطلعون إلى حدّ كبير

السفارات العثمانية على القرارات التي يتخذونها بشأن السياسة الخارجية.

اعتقدت قيادة جمعية الاتحاد والترقّي أن الدولة العثمانية فقدت أراضي في شمال أفريقيا والبلقان لأنها استُبعدت عن النظام الأوروبي للتحالفات. وكان خصمها كامل باشا يدعو إلى الانضمام إلى حلف مع بريطانيا وفرنسا. لكن الوفاق بين بريطانيا وفرنسا توسّع ليشمل روسيا. وفي 30 يونيو 1913، قبل انتهاء حرب البلقان رسمياً، اقترحت روسيا على السفراء الأجانب في اسطنبول أن يُحكم معظم شرق تركيا بمثابة ولاية واحدة تحت حاكم عامّ مسيحي لمعالجة شكاوى الأرمن، وأن يتقاسم المسلمون والمسيحيون المحلّيون الإدارة وقوات الشرطة المحلية بالتساوي، مع أن المسلمين يفوقون المسيحيين عدداً في المنطقة. ورأت ألمانيا أن الخطة تسهّل التوسّع الروسي في الأناضول، حيث كانت تموّل سكّة حديد بغداد. وقد نجحت حكومة سعيد حليم باشا، بدعم من ألمانيا، في خفض أثر الاقتراحات الروسية. وفي 8 فبراير 1914، توصّلت إلى اتفاق مع روسيا يعيّن بموجبه مفتشان أوروبيان في شرق الأناضول، بدلاً من حاكم عام، للإشراف على الإصلاحات. ومع ذلك كان من المحتّم أن يسبّب الاتفاق الجزع في أوساط المسلمين الذين رأوا أن ترتيبات مماثلة شكّلت توطئة لخسارة مقدونيا العثمانية. لذا قرّرت الحكومة التي يسيطر عليها الاتحاديون حجب أخبار الاتفاق عن الجمهور.[22]

على الرغم من الدعوة التي وجّهتها قيادة جمعية الاتحاد والترقّي للبعثة العسكرية الألمانية والصلاحيات الواسعة التي منحتها لها، فإنها لم تستبعد الخيارات الأخرى. وكان للحكومة العثمانية ثلاثة أهداف فورية: تأمين ضمانة ملزمة لسلامة أراضي الدولة العثمانية، واسترداد جزر بحر إيجة التي احتلّتها اليونان في أثناء حرب البلقان، وإلغاء الامتيازات الأجنبية في الأراضي العثمانية بموجب نظام الامتيازات. ولم تحدث مفاوضات رسمية مع بريطانيا أو فرنسا، على الرغم من أن ناظر البحرية جمال باشا عقد مباحثات في الكي دورسيه عندما دعي إلى فرنسا لحضور مناورات في يونيو 1914. وأجريت المباحثات في أعقاب اغتيال وريث عرش النمسا – المجر، الأرشيدوق فرانز فردِناند، على يد إرهابي صربي في 28 يونيو 1914. لكن الفرنسيين أبدوا قليل اهتمام باقتراحات جمال، بتقدّم الأحداث من دون هوادة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعندما عاد إلى اسطنبول أذعن لإصرار أنور على عقد حلف مع ألمانيا.[23]

يوصف أنور عادة بأنه ألماني الهوى. والواقع أنه وطني عثماني أولاً وقبل كل شيء، على نحو أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي الآخرين. لكنه كان مقتنعاً بتفوّق الجيش الألماني على جيوش دول الوفاق. وقادته تجربته في ليبيا إلى الاعتقاد بأن المسلمين في كل مكان سيثورون تلبية لدعوة باسم

الخليفة العثماني. وكان في ذهنه مصر، الخاضعة للاحتلال البريطاني، وفارس، التي قسّمتها روسيا وبريطانيا إلى مناطق نفوذ، وإمارة أفغانستان المستقلّة من دون استقرار، والرعايا المسلمين لروسيا في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، ولبريطانيا في الهند، ولفرنسا في شمال أفريقيا. وكان القيصر فلهلم، الذي تأثّر تفكيره بالمستشرقين الألمان، وكثير منهم علماء ممتازون ولكنهم مستشارون سياسيون سيّئون، يتقاسم آمال أنور بتضامن إسلامي وتركي فعّال تحت القيادة العثمانية بناء على جهل شبه تامّ بالمسلمين خارج الدولة العثمانية.

إن مخطّطات أنور المتسمة بالعظمة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا على حساب روسيا وبريطانيا وفرنسا، ساعدت في اجتذابه إلى فلك ألمانيا. ففي 22 يوليو، قبل بضعة أيام فقط على نشوب الحرب العالمية الأولى، أبلغ أنور السفير الألماني فون فانغنهايم بأن الحكومة العثمانية ترغب في عقد حلف مع بلده، وأن رفض ألمانيا سيقوّي الوزراء العثمانيين الذين يفضّلون دول الوفاق. وقدّم الصدر الأعظم سعيد حليم باشا اقتراحاً مماثلاً للسفير النمساوي – المجري ماركِس بالافتشيني (Marquess Pallavicini). وكان لكلا السفيرين تحفّظات كبيرة، خشية أن يزيد الحلف المقترح أعباء بلديهما.[24]

في اسطنبول، استدعى الصدر الأعظم سعيد حليم باش كاتب السلطان علي فؤاد (تورك غلدي) وطلب منه الحصول على تفويض السلطان بإبرام حلف دفاعي سرّي مع ألمانيا، وقال إن هذا الحلف سيحمي مستقبل الدولة العثمانية.[25] ففعل السلطان كما أبلغ ووقّع الحلف السرّي في اسطنبول في 2 أغسطس 1914. وكان وثيقة غريبة تنصّ على أنه إذا تدخّلت روسيا عسكرياً في النزاع بين النمسا – المجر وصربيا، وبالتالي فعّلت الحلف بين ألمانيا والنمسا – المجر، عندئذٍ تنضمّ الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا. ومع ذلك، كانت ألمانيا قد أعلنت في اليوم السابق الحرب على روسيا. وهكذا، فإن الحلف أشرك العثمانيين في حرب هجومية، بدلاً من أن يكون حلفاً دفاعياً. وفي أحد الأحكام الأخرى، تعهّد العثمانيون بالسماح بأن يكون للبعثة العسكرية الألمانية سلطة اتخاذ القرار في قيادة القوّات المسلّحة العثمانية. وقد خفّف ذلك، من دون أن يغيّر كثيراً، الإصرار الألماني السابق على أن تكون قيادة الجيوش العثمانية بأيدي ضبّاط ألمان.

أمرت الحكومة العثمانية بالتعبئة العامة وتوقّفت عن دفع ديونها الخارجية في يوم توقيع التحالف مع ألمانيا. كما أنها أرجأت انعقاد البرلمان حتى شهر نوفمبر، وبالتالي منعت أجراء أي مناقشة لسياستها. وفي 7 أغسطس، فرضت الرقابة على الصحف والاتصالات التلغرافية. وكانت الحرب الكبرى قد بدأت: هاجمت القوى العظمى بعضها بعضاً – ألمانيا والنمسا– المجر في جانب،

وروسيا وفرنسا وبريطانيا في جانب آخر. التزمت الحكومة العثمانية الصمت بشأن تحالفها مع ألمانيا، وأعلنت حيادها العسكري، وحافظت على صلاتها مع سفارات دول الوفاق. وكتب عضو في البعثة العسكرية الألمانية، كرِس فون كرسنستاين (Kress von Kressenstein) لاحقاً:

«على الرغم من إصرار القيادة الألمانية العليا على أن تعلن تركيا الحرب على الفور، فإن الحكومة التركية قرّرت في البداية البقاء على الحياد، بتأثير من ناظر البحرية جمال باشا، وألا تتحرّك إلا بعد اكتمال تعبئتها. وشكّلت قدرة رجال الدولة الأتراك على المحافظة على الحياد حتى 2 نوفمبر 1914، عندما دخلت تركيا الحرب، ونجاحهم في إخفاء أهدافهم الحقيقية عن ممثّلي الحلفاء في اسطنبول، نموذجاً رائعاً للدبلوماسية الشرقية».[26]

غير أن وزير البحرية ونستون تشرشل (Winston Churchil) لم ينخدع وأمر بحجز سفينتين حربيتين عثمانيتين، السلطان عثمان والرشيدية، كانتا جاهزتين للتسليم في أحواض السفن البريطانية. ووصف وزير البحرية العثمانية، جمال باشا، الصدمة العميقة التي شعر بها عندما سمع الخبر الذي أعلن، كما قال، في «1 أو 2 أغسطس».[27] وغالباً ما يوصف القرار البريطاني باحتجاز السفينتين الحربيتين، التي جمعت تكاليفهما بالاكتتاب العام، بأنه غلطة. لكن أنور، وطلعت، ورئيس البرلمان خليل (منتشى) كانوا قد التزموا بالتحالف مع ألمانيا، وبما أن أنور وطلعت كانا مسيطرين، فإن تردّد جمال ومعارضة بعض الاتحاديين، لا سيما ناظر المالية جاويد، لا يمكن الاعتماد عليها. ولم يكن في وسع تشرشل تحمّل مخاطر زيادة أسلحة عدوّ محتمل.

حاول أنور تضليل الروس بإبلاغ ملحقهم العسكري الجنرال ليونتييف (Lyontyev) في 5 و9 أغسطس بأنه يمكن سحب القوّات العثمانية من الحدود الروسية وتوجيهها لمواجهة النمسا – المجر بدلاً من ذلك إذا وافقت روسيا على التحالف مع تركيا في مقابل توسيع الأراضي العثمانية في تراقيا وعودة جزر بحر إيجة إلى الدولة العثمانية.[28] وتبيّن أن العرض لم يكن جدّياً بعد يوم واحد، في 10 أغسطس، عندما سمح أنور للمدمّرتين الألمانيتين غوبن (Goeben) وبرسلاو (Breslau) بدخول الدردنيل وبالتالي الهرب من السفن الحربية البريطانية في البحر المتوسّط. وعندما أكّد الحلفاء أنه كان من واجب العثمانيين بموجب الحياد طرد السفينتين الألمانيتين أو نزع سلاحهما واحتجاز طاقميهما، سارع العثمانيون إلى تدبير بيع وهمي. وأعيدت تسمية السفينتين باسم «ياوُز» و«ميديلي»، لكن واصل طاقمهما الألمانيان العمل عليهما بإمرة الأميرال سوشُن (Souchon).

ومع تردّد الحلفاء في كشف خداع الحكومة العثمانية، استمرّت الأخيرة في وضع خطتها موضع

التنفيذ. وفي 9 سبتمبر، مُنح الأميرال سوشُن قيادة البحرية العثمانية،[29] في أعقاب مغادرة البعثة البريطانية بقيادة الأميرال لِمبوس. وفي اليوم نفسه، أبلغت الحكومة العثمانية المبعوثين الأجانب أنها ستلغي الامتيازات من جانب واحد اعتباراً من 1 أكتوبر.[30] وقد أثار ذلك انزعاج السفراء الأجانب، بمن فيهم السفير الألماني. وفي 27 سبتمبر، أمر القائد الألماني للدردنيل فير باشا بتلغيم مدخل المضايق. وفي 20 أكتوبر اتُّخذت الخطوة الحاسمة نحو الحرب عندما وقّعت الحكومة العثمانية اتفاقاً على قرض ألماني بقيمة 5 ملايين ليرة، يُنفق معظمها بعد دخول الدولة العثمانية الحرب. ولم يكن ناظر المالية جاويد حاضراً في اجتماع الحكومة الذي اتُّفق فيه على خطط أنور وطلعت لبدء أعمال القتال من حيث المبدأ. وفي 22 أكتوبر، سلّم أنور الأميرال سوشُن أمراً سرّياً ينصّ على أن «الأسطول التركي سيؤمّن السيادة البحرية في البحر الأسود. ابحثوا عن البحرية الروسية ودمّروها من دون إعلان مسبق للحرب»[31]

لم يبلّغ السلطان، والقيادة العليا العثمانية، والوزراء الذين عارضوا الدخول الفوري في الحرب، بمن في ذلك الصدر الأعظم سعيد حليم باشا. وقد فوجئوا في 29 أكتوبر، عشيّة عيد الفطر احتفالاً بانتهاء شهر رمضان، بأن البحرية العثمانية، بما في ذلك وحدات ألمانية وتركية، بقيادة الأميرال الألماني سوشُن، هاجمت الموانئ الروسية في البحر الأسود وأغرقت عدداً من السفن الحربية الروسية. وقد أثنت صعوبة الموقف سعيد حليم باشا عن تقديم استقالته. لكن أربعة وزراء، بمن فيهم جاويد وناظر البريد أوسكان أفندي، وهو وزير أرمني استقالوا. وكانت الحرب مأساة للأرمن، الذين يعيشون على جانبي الحدود العثمانية الروسية: كان كثير منهم متعاطفين مع الروس، ومعظمهم يريدون أن يتركوا بسلام. لكن أياً تكن أعمالهم ومشاعرهم، فقد هلك منهم مئات الآلاف في غضون سنة من اندلاع الأعمال العدائية.

حاولت الحكومة العثمانية المراوغة، حتى بعد قيامها بالعمل العدائي الأولي. فادّعت أن سفناً حربية روسية تدخّلت في المناورات البحرية العثمانية، وعرضت التحقيق في الظروف. لكن الحلفاء ضاقوا ذرعاً ولم يعد في وسعهم الاحتمال. فأعلنت روسيا الحرب في 2 نوفمبر، وبريطانيا وفرنسا في 5 نوفمبر. وردّت الحكومة العثمانية بإعلان الحرب في 11 نوفمبر.[32] وبعد يومين، في احتفال حضره السلطان محمد رشاد في قاعة قصر الباب العالي القديم، حيث تحفظ الآثار النبوية الشريفة، قُرئت فتوى تجيز إعلان الجهاد. وكان مشكوكاً في صوابها، لأن الدولة العثمانية تتحالف مع دولتين مسيحيتين في حربها ضدّ دول مسيحية أخرى. مع ذلك، أعلن محمد رشاد بصفته الخليفة الجهاد وطلب نشر الإعلام في كل أنحاء العالم الإسلامي. ولاحظ أشرف كُشتشوباشي، وهو عضو بارز في

منظمة أنور الخاصة وقائدها في ما بعد، أن الإعلان استُقبل ببرود في اسطنبول، وأضاف بأن الحماسة له لا بدّ أن تكون أقلّ من ذلك في الأماكن الأخرى.[33]

كان مصطفى كمال يبدّد الوقت في صوفيا بينما تمكّنت عصبة صغيرة بقيادة أنور وطلعت من إغراق الدولة العثمانية في الحرب، بعد مشاورات قليلة وتدبّر أقلّ. في 15 أغسطس، توجّه طلعت وخليل (منتشى) إلى صوفيا أولاً ثم إلى بوخارست لإقناع البلغار بدخول الحرب إلى جانب القوى المركزية والعثمانيين، والرومان بالبقاء على الحياد، واليونانيين بتسوية النزاع على جزر بحر إيجة. لم تحقّق البعثة شيئاً، إذ خلافاً لحكومة الاتحاديين في اسطنبول، كانت دول البلقان الثلاث تزن العروض المقدّمة من كل الجوانب قبل اتخاذ قرارها. وتوقّع مصطفى كمال مصيباً بألا يكون البلغار مستعدّين لإلزام أنفسهم بشيء، وأن تستغرق الحرب وقتاً طويلاً. وفي رسالة بعث بها إلى صديقه توفيق رُشدو (آراس) في 17 سبتمبر، قال إنه يجب اجتناب القرارات المتسرّعة. فليس هناك حاجة إلى الخوف من فقدان الدولة العثمانية أفضليتها بتأخير دخول الحرب. والجيش الفرنسي قادر على التعافي من نكساته الأولية. وتابع مصطفى كمال، «سيتّهمني رفاقنا بالتشاؤم إذا كان الألمان قد دخلوا باريس عندما تصلك هذه الرسالة. لكن لا يهمّني ذلك».[34]

وفي الوقت نفسه تقريباً، كتب مصطفى كمال أيضاً إلى صديقه صالح (بوزوق)، الذي طلب رأيه في الأزمة المتكشّفة. فردّ مصطفى كمال، «لقد أعلنّا التعبئة العامة من دون تحديد هدفنا».

> وذلك خطير جداً، إذ لم يتضح الطريق الذي سنسلكه. ومن الصعب جداً المحافظة على سكون جيش كبير مدّة طويلة. إنني لست على يقين على الإطلاق بأن ألمانيا ستكسب الحرب بالنظر إلى موقفها من منظور عسكري. صحيح أن الألمان اجتاحوا التحصينات القوية بسرعة خاطفة ويتقدّمون نحو باريس، لكن الروس يندفعون نحو جبال الكاربات ويضغطون بشدّة على الحلفاء الألمان والنمساويين. ولذلك سيشنّ الفرنسيون هجوماً مضاداً ويضغطون على الألمان. وسيضطرّ الألمان عندئذ إلى استدعاء قوّاتهم من الجبهة النمساوية. لذا لست متيقّناً من نتيجة هذه الحرب، لأن الجيش الذي يتحرّك جيئة وذهاباً سيواجه نتيجة بائسة.

بعد ذلك أبلغ مصطفى كمال صالحاً بأنه طلب من أنور نقله إلى الخدمة الفعلية، قائلاً إنه لا يعتزم البقاء ملحقاً عسكرياً للحصول على شيء من المعلومات الغريبة بينما يستعد بلده لخوض نضال عظيم. وكان يريد أن يمنح قيادة ميدانية. «وإذا لم يرغبوا لأي سبب من الأسباب في السماح لي بالعودة، فليقولوا ذلك بوضوح وسأقرّر عندئذ ماذا أفعل».[35]

ظهرت صحّة مخاوف مصطفى كمال عندما أوقف الفرنسيون تقدّم الألمان نحو باريس في معركة مارن الأولى. مع ذلك استخدم لغة دبلوماسية جداً عندما وجّه رسالة ودّية إلى جمال باشا، عضو الحكومة الثلاثية الاتحادية الذي لديه معه أوثق العلاقات. كتب في 9 نوفمبر، بعد استقالة الوزراء الأربعة الذين رفضوا الحرب، واقترح على جمال استدعاء فتحي (أقيار) من صوفيا لمساعدته في الحكومة. وكتب «إن بلدنا مرتبط تماماً بمستقبل ألمانيا والنمسا، اللتين توشكان أن تُظهرا قوّتهما. وستحلّ المشكلات الحيوية التي تؤثّر فينا بين الآن والنتيجة السعيدة [للحرب]»[36]

من المتعذّر الفصل في ما إذا كان مصطفى كمال معارضاً للحرب من حيث المبدأ. فقد كانت الآراء التي عبّر عنها لاحقاً متأثّرة بمقتضيات اللحظة. وعندما قاد المقاومة الوطنية التركية بين سنتي 1917 و1923، كان شديد الاهتمام بتجنّب الاعتراف بذنب الحرب، ويرغب على وجه الخصوص في تبرئة أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي الذين احتشدوا خلف دعوته. ويوضح ذلك قوله في سنة 1921 إنه «عندما تندلع حرب عامة في العالم، فإن قيود موقفنا الجغرافي والأحداث الماضية وتوازن القوى يجعل من المستحيل علينا أن نبقى على الحياد، ولهذا السبب انضممنا إلى الجانب الألماني...». وفي المقابلة نفسها، تذكّر أنه شرح لممثّلي الحلفاء في اسطنبول في سنة 1918/ 19 أنهم لم يتركوا مجالاً للحياد العثماني، «لأن روسيا القيصرية كانت إلى جانبكم».[37] وكان مصطفى كمال أكثر حذراً في ردوده على الصحافيين الأتراك في سنة 1923، بعد أن كسبت قوّاته حرب الاستقلال. فعندما سئل عن المسؤولية عن الحرب العالمية، قال:

«عليّ الاعتراف بأنني لم أدرك البتّة أهداف الدولة العثمانية من دخول الحرب... لذا عليّ أن أترك السؤال السياسي من دون أن أفصل فيه. هل كان يمكن تجنّب الحرب بأكملها؟ أو هل كان في وسعنا تأخير دخولنا؟ من المجدي التأمّل في هذين السؤالين. لكن بعد أن دخلنا الحرب، ارتكبت كثير من الأخطاء في إدارتها. كان يجب أن نوجّه قوّة الأمة للدفاع عن وجودنا. ومن الخطأ الفادح نسيان ذلك واستخدام القوّات خدمة لأغراض الأجانب. لقد نسي من قادوا الحرب وجودنا وأصبحوا أسرى للألمان... لذا ارتُكبت أخطاء لا عدّ لها في إدارة الحرب. وتقع المسؤولية عنها على أنور باشا بمفرده. وإذا أراد المرء توسيع نطاق المسؤولية، عندئذ تكون الأمة بأكملها مسؤولة. لقد مات أنور باشا، ومن الخطأ إسناد المسؤولية إلى الضبّاط الذين نفّذوا أوامره. كما أن من يتحمّلون المسؤولية السياسية توفّوا واحداً إثر الآخر... هذا كل ما أريد أن أقوله عن الموضوع».[38]

وفي وقت لاحق، قال أتاتورك لرئيس وزرائه عصمت إينونو:

«كان قادة جمعية الاتحاد والترقي الذين تولّوا الحكم رفاقنا المقرّبين. في البداية كنا كلنا معاً. وعارضناهم بعد الثورة [1908]، عندما قلنا إن علينا ألا نتدخّل في السياسة باعتبارنا عسكريين. ولم نتوصّل إلى اتفاق وافترقنا عن الجماعة. تركنا السياسة وخضنا الحرب. لم نتدخّل في الحكومة مباشرة. وبعد خوض تجارب متعاقبة، صنعنا حياتنا المهنية ووصلنا إلى مناصبنا الراهنة. لكن رفاقنا السابقين تولّوا حكم البلد في بداية حياتهم المهنية. اليوم لم نعد ما كنا عليه في ذلك الوقت. لكنهم حاولوا درء الأخطار من دون فائدة الخبرة التي اكتسبناها منذ ذلك الوقت. كيف تمكّنوا من فعل ذلك؟ فهم لم يكونوا يفتقرون إلى الخبرة فحسب، وإنما إلى القدرة التي تتجاوز حدّاً معيّناً، لذا لم يفعلوا إلا ما كانوا قادرين على القيام به».[39]

ربما قدّم حسن رضا صوياق، سكرتير أتاتورك عدة سنوات، التقييم الأكثر دقّة عندما قال:

«لم يكن أتاتورك يحبّذ دخول الحرب العالمية الأولى ما دامت لم تتضح كيفية تطوّر الوضع. وكان يفضّل تجنّب التسرّع في اتخاذ القرارات، والانتظار، وانتهاز الفرص المواتية، واختيار الوقت الأنسب والجانب الأفضل، تبعاً للتطوّرات العسكرية، إذا كان يجب اتخاذ قرار بدخول الحرب، وعلى أي حال، ضمان أفضل الظروف مسبقاً لوجودنا ومصالحنا».[40]

كان في وسع مصطفى كمال بطبيعة الحال، بصفته ملحقاً عسكرياً في صوفيا ولم يستشر في القرارات الحاسمة، أن يتمتّع برفاهية انتقاد من نحّوه جانباً في السرّ. وفي الوقت نفسه استمرّ في الضغط على ناظر الحربية في اسطنبول للحصول على تعيين في خطّ الجبهة. رفض أنور متذرّعاً بأن مهمّة الملحق العسكري أكثر أهمّية.[41] وأبلغ مصطفى كمال كاتب سيرته حكمت بايور أنه فاتح أنور أيضاً من خلال سليمان العسكري، وهو رفيق من حملة برقة، أصبح المسؤول الأول عن منظمة أنور الخاصة. فعندما مرّ العسكري في صوفيا بعد محاولة تنظيم مقاومة مسلّحة لحكم الصرب في مقدونيا،[42] طلب منه مصطفى كمال إقناع أنور بتعيينه في قيادة في العراق.[43] والواقع أن العسكري نفسه عُيّن حاكماً وقائداً للبصرة. وكان الجيش البريطاني الهندي قد استولى على المدينة في نوفمبر، بعد اندلاع الحرب مع تركيا على الفور، وعندما حاول سليمان العسكري استعادة المدينة في أبريل 1915 بقوّة من القوات التركية النظامية مدعومة برجال القبائل العربية، هُزم في معركة حامية في الشُّعَيبة خارج البصرة، في 14 أبريل 1915، عندما تردّد العرب بغية نهب الجانب الخاسر.[44] وعندما يئس سليمان العسكري من فشل الجهاد، أطلق النار على نفسه.[45]

تمكّن مصطفى كمال أخيراً الحصول على مراده عندما غادر أنور اسطنبول ليقود بنفسه هجوماً

على الجيش الروسي في القوقاز. فوصلت إلى صوفيا برقية موقّعة من نائب أنور، إسماعيل حقّي، تأمر مصطفى كمال بالمغادرة على الفور ليتولّى قيادة الفرقة التاسعة عشرة. وكان مستعدّاً للسفر، فغادر صوفيا في 20 يناير 1915. [46]

8

انتقال إلى الجبهة

بدأت الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى بسلسلة من العمليات غير المتقنة. وكما هي الحال في الجبهة الغربية، تعلّم القادة العسكريون في أثناء تقدّمهم، بتكبّد خسائر بشرية فادحة. اندفعت القوّات العثمانية أولاً ولقيت هزيمتين. ثم هاجم البريطانيون وهُزموا مرّتين أيضاً. ودفع العثمانيون ثمناً باهظاً لتسرّعهم، بينما دفعه البريطانيون (والفرنسيون) للمماطلة والتسويف.

في 21 أكتوبر، قبل اندلاع الأعمال العدائية، أرسل أنور إلى القيادة الألمانية العليا خطة حربية أعدّها بمساعدة رئيس أركانه الألماني، برونسارت فون شلِندورف. ونصّت إلى جانب الهجوم في البحر الأسود على الاشتباك مع الجيش الروسي في القوقاز، والهجوم على البريطانيين في مصر، وإعلان الجهاد. وكان أنور قد أبلغ في الشهر الماضي الملحق العسكري العثماني في برلين أنه أرسل عملاء لتنظيم انتفاضات في القوقاز، ومصر، والجزائر، وأفغانستان، والهند.[1] وعُهدت البعثة إلى أفغانستان إلى صديق مصطفى كمال، الضابط البحري حسين رؤوف (أورباي). وقال رؤوف معترضاً، «لا أعرف عن أفغانستان إلا اسمها. كيف يتوجّه المرء إليها؟ هل يمكنني الذهاب عن طريق أمريكا»؟[2] مع ذلك، وافق على الذهاب والتعاون مع العميلين الألمانيين فلهِلم واسموس (Wilhelm Wassmuss) وأوسكَر فون نيدرماير (Oskar von Niedermayer)، اللذين أرسلا إلى هناك لتحريض الفرس والأفغان على الثورة على البريطانيين.

عندما بدأت الحرب، عبر حسين رؤوف الحدود إلى فارس. وأضاع وقته سدى خارج كرمنشاه، بعد أن منحه أنور منصب «القائد العام لجنوب فارس» الفارغ، وما لبث أن عاد إلى اسطنبول للقيام بمهمّة ملائمة باعتباره رئيس أركان بحري. وبقي العميلان الألمانيان في فارس وأفغانستان، وأنفقا

مبالغ كبيرة من الذهب من دون إحداث تأثير يُذكر. ولاحظ رئيس البعثة العسكرية الألمانية، ليمان فون ساندرز، الذي ساورته الشكوك بشأن فعّالية الجهاد، في مذكّراته أن كل البعثات السرّية الألمانية لم تحقّق أي نتيجة مجدية.[3] ومن حسن الحظ أن تكلفة هذه المغامرات في الأرواح كانت صغيرة، في مقابل كارثة العمليات العسكرية الأولية.

في نوفمبر، أوقف الجيش العثماني الثالث بقيادة حسن عزّت باشا تقدّم الجيش الروسي في اتجاه أرضروم، عند كوبروكوي، داخل الأراضي العثمانية مباشرة. وبينما كان الجيشان المتواجهان يعزّزان مواقعهما، وصل أنور إلى أرضروم في 6 ديسمبر، برفقة برونسارت فون شلِندورف. كان أنور نفسه القائد العام (رسمياً نائب القائد العام السلطان محمد الخامس المسنّ)، وناظر الحربية، ورئيس هيئة الأركان العامة. ولم يكتفِ بهذه المهامّ، فتولّى قيادة الجيش الثالث بنفسه وقاد عملية لتطويق الروس.

في 18 ديسمبر، وسط عاصفة ثلجية تهبّ على المرتفعات المقفرة، شنّ 80,000 جندي عثماني هجومهم على الروس. وأمروا أن يحاصروا المواقع الروسية في البلدة الحدودية الصغيرة صاري قامش. واضطروا للقيام بذلك إلى عبور سلسلة جبال ترتفع نحو 3000 متر، في درجات حرارة تصل إلى −26 درجة مئوية. وتحمل سلسلة الجبال الاسم المشحون بالمشاعر «الله أكبر»، وهي صرخة القتال التقليدية للمحاربين المسلمين. بيد أن شجاعة القوّات لم تحل من دون وقوع الكارثة. فتجمّد آلاف الجنود العثمانيين غير المعدّين جيداً، وغير المزوّدين بالملابس والأغذية الكافية، من البرد. ودحر الروس من تبقّى منهم في صاري قامش. ولم يتمكّن إلا نحو 10,000 جندي، من بين 80,000 جندي من العودة إلى الأراضي العثمانية، حيث فتك بهم وباء التيفوس. وفي 8 يناير قرّر أنور العودة إلى اسطنبول تاركاً قيادة جيش لم يعد موجوداً عملياً إلى صديقه حافظ حقّي. وبعد ذلك بقليل، توفّي حافظ حقّي بمرض التيفوس، فعرض أنور القيادة على ليمان فون ساندرز، الذي كان عند بداية الحرب مسؤولاً عن الجيش الأول في اسطنبول، فرفض.[4]

تلا ذلك فشل عثماني ثانٍ، على الجبهة المصرية هذه المرّة. أدار العملية ناظر البحرية جمال باشا. فقد توجّه جمال إلى دمشق بصفته قائداً للجيش الرابع وحاكماً عاماً لكيليكيا وسورية، وشبه الجزيرة العربية، تاركاً أنور مسؤولاً عن البحرية نظرياً، لأنها تخضع في الواقع لقيادة الأميرال الألماني سوشُن. وما إن وصل حتى تقدّم لتنفيذ الوعود التي قدّمها أنور للألمان. قاد أنور قوّة من 18,000 جندي، برفقة رئيس أركانه كرِس فون كرِسنستاين، وأعضاء في منظمة أنور الخاصة، وعبر سيناء متوجّهاً إلى قناة السويس. وفي 2/ 3 فبراير 1915 وصل الأتراك إلى القناة ونجح 600 جندي في عبورها. فتمكّنت القوات البريطانية من سحقهم. ولم يثر شعب مصر على الحكم البريطاني كما كان أنور وجمال يأملان.

فانكفأت قوّة الحملة التركية عائدة إلى فلسطين بعد أن تكبّدت نحو 3000 إصابة ولم تحقّق شيئاً.[5] وشنّ جمال حملة ثانية على قناة السويس في يوليو 1916، وفشلت مثل سابقتها.[6] وتشير بعض التقارير إلى أن جمالاً كان قد تخلّى عن اعتراضاته الأولية على الحرب على أمل أن يصبح خديوي مصر، أو حاكمها شبه المستقلّ.

عندما وصل مصطفى كمال إلى اسطنبول من صوفيا في نهاية يناير 1915، لقي أنور بعد عودته إلى نظارة الحربية. وقد نشرت ذكرياته عن اللقاء في جريدة «ملّيت» الاسطنبولية في سنة 1926، السنة التي لعن فيها قيادة جمعية الاتحاد والترقّي وكل ما قامت به. لم يبدِ مصطفى كمال قط إعجاباً بأنور. ووفقاً لكاتب سيرته حكمت بايور، الذي سمعه يتحدّث عن الموضوع، فإنه كان يعتقد أن أنور

لم يكن يضع تفاصيل الأمور. وكان يعتبر كيفية تنفيذ خططه وقراراته مسألة تفصيل. وكان جاهلاً في المسائل العسكرية على العموم، إذ لم يتقدّم تدريجاً من قيادة كتيبة إلى قيادة فوج، وهلمّ جرّاً. وبعدما قام بدور في القتال مع العصابات والقبائل في مقدونيا وبرقة، استخدم الدعم السياسي للارتقاءِ إلى القمّة. ولا يمكن اعتبار هجومه على أدرنة في سنة 1913 قيادة فاعلة لأنه شنّ على الجيش البلغاري الذي لم يعد قائماً بعد هزيمته أمام الصرب واليونانيين والرومانيين. ونتيجة لذلك، كلما أصدر أمراً إلى فرقة أو فيلق عسكري، لم يكن يفكّر قط في ما يلزم للتنفيذ أو متابعة العملية، وكان يتصرّف كما لو أنه يأمر شاويشاً بقيادة أربعين أو خمسين جندياً للاستيلاء على تلّ. وقد نتجت هزيمة صاري قاش عن مثل هذا الموقف.[7]

توضح رواية أتاتورك عن الاجتماع مع أنور في بداية الحرب العظمى رأيه بقائده العام:
«كان أنور أنحف قليلاً، وباهت البشرة. تحدّثتُ أولاً:

تبدو متعباً قليلاً، يا سيدي
- أجابني: لا، لا ليس كثيراً.
- ماذا حدث؟
- قاتلنا – ليس هناك ما يجدر ذكره...
- ما الموقف الآن؟
- أجابني: جيد جداً
لم أشأ أن أزعج أنور باشا أكثر من ذلك، وانتقلت إلى موضوع تعييني.

– قلت: شكراً لك على تكرّمك بتعييني قائداً للفرقة التاسعة عشرة. أين توجد؟ وإلى أي فيلق وجيش تنتمي؟

– أجابني: ذلك صحيح. ستحصل على إجابة دقيقة إذا استعلمت من هيئة الأركان العامة.

بدا أنور منشغلاً ومتعباً ولم أطل المحادثة... تقدّمت إلى الأركان العامة للقائد العام، وقدّمت نفسي بأنني البكباشي الركن مصطفى كمال، قائد الفرقة التاسعة عشرة. لكنهم نظروا إليّ من دون اكتراث متسائلين عمّن أكون. ولم يكن هناك أحد في الأركان العامة يعرف أين توجد فرقتي. فوضعني ذلك في موقف محرج... كما لو أنني أحتال عليهم لأكسب ثقتهم».[8]

تتسم الرواية التي قدّمها مصطفى كمال إلى إدارة التاريخ الحربي العثماني في يناير 1917 بمزيد من الإيجاز:

«بينما كنت ملحقاً عسكرياً في صوفيا، استدعيت لقيادة الفرقة التاسعة عشرة، التي كانت تشكّل في تكيرداغ [على الساحل الشمالي لبحر مرمرة]. لم يكن تهديد الحلفاء للدردنيل يتيح الوقت لتجهيز الفرقة بكل قوّتها، فأمرت في 25 فبراير بالتقدّم إلى ميدوس على رأس الفوج السابع والخمسين فقط».[9]

ميدوس (أجيباد الآن) ميناء صغير في القسم الجنوبي من شبه جزيرة غاليبولي. ويوجد عبر المضيق الذي ينحصر عند هذه النقطة، مركز الولاية تشاناق قلعة. وإلى الجنوب من ميدوس، يحمي المضائق حصن كيليت بحر (مفتاح البحر).

اتخذ مجلس الحرب البريطاني قرار شنّ عملية «لقصف شبه جزيرة غاليبولي واحتلالها مع اسطنبول» في 8 يناير 1915، استجابة لالتماس تقدّم به الروس لصرف انتباه الأتراك عن جبهة القوقاز.[10] وفي 19 و25 فبراير قصف أسطول بريطاني فرنسي مشترك جانبي مدخل الدردنيل. وأنزلت القوّات على الشاطئ لزيادة الخسائر التي سبّبتها المدافع الحربية. وفي سدّ البحر، وهو الحصن الموجود في الرأس الجنوبي لشبه جزيرة غاليبولي، حقّق شاويش تركي شهرة وطنية بهجومه على جندي بريطاني بحجر، عندما تعطّلت بندقيته. وقد ساعد مصطفى في نشر هذه الحادثة،[11] التي ظهر على إثرها مصطلح محمد تشيك (محمد الصغير)، الذي لا يزال يستخدم حتى اليوم بمثابة لقب للجنود الأتراك.

تلا ذلك توقّف لنشاط الحلفاء، ما أتاح للأتراك الوقت في استقدام التعزيزات. فوصل فوجان آخران (72 و77) لتعزيز قوة الفرقة التاسعة عشرة بقيادة مصطفى كمال. لكنهم لم يكونوا الجنود الذين يتوقّعهم. وقد اشتكى لرئيس أركان قائد فيلقه، «الفوجان اللذان أرسلا لي يتكوّنان من

العرب... وبعضهم... يعارضون الحرب. كما أن تدريبهم غير كافٍ. أرجو استعادتهما وإعطائي فوجيّ الآخرين من مركز القيادة في تكيرداغ. فهؤلاء فتيان أتراك حقيقيون وهم أفضل تدريباً الآن».[12] فرفضت قيادة الفيلق.

عندما بدأ الحلفاء القصف في المرة الأولى، كانت القوّات التركية في منطقة الدردنيل تتبعان قيادتين مختلفتين. فقد عُهد بالدفاع عن شبه جزيرة غاليبولي إلى الفيلق الثالث بقيادة أسعد باشا، وهو لواء من أصل ألباني اشتّهر بأنه المُدافع عن يانيا في حروب البلقان. لكن المسؤولية عن الحصون عند مدخل المضائق والدفاع البري عن الطريق المائي كانت خاضعة لمنطقة تشاناق قلعة الحصينة، بقيادة جواد باشا (تشوبانلي). كان مصطفى كمال، بصفته قائد منطقة ميدوس، مسؤولاً عن الدفاع الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة، وخاضعاً في آن معاً لإمرة الفيلق الثالث وقيادة المنطقة الحصينة.[13]

في 18 مارس 1915، حاول أسطول بريطاني فرنسي مشترك دخول المضائق عنوة. وفشلت المحاولة أمام ممرّات سدّ البحر الضيّقة. وأغرقت ثلاث سفن حربية (الفرنسية بوفيه Bouvet، والبريطانيتان إرّزستبل Irresistable، وأوشن Ocean)، وتضرّرت عدّة سفن أخرى. وأشار مصطفى كمال في تقريره: «كانت عملية بحرية بأكملها. وكان الدفاع عن الشاطئ بقيادة جواد باشا (تشوبانلي)، وصلتي في القتال عن طريقه... وفي أثناء المعركة البحرية... التي هُزم فيها العدوّ، كنت مسؤولاً عن حماية المنطقة البرّية [أي الساحل الشرقي لشبه جزيرة غاليبولي]».[14] وقد تغيّر تنظيم القوّات العثمانية وهيكلها بعد بضعة أيام.

أحدث القصف الأول في فبراير خوفاً كبيراً في اسطنبول. وبينما استعدّ ليمان فون ساندرز للدفاع عن المدينة، أعدّت ترتيبات نقل الحكومة إلى الأناضول. لكن في أعقاب فشل أسطول الحلفاء في دخول الدردنيل عنوة، قرّر أنور بذل كل جهد للدفاع عن المضائق ضدّ إنزال أصبح وشيكاً على ما يفترض. وفي 26 مارس عُرض على ليمان فون ساندرز قيادة الجيش الخامس، الذي يشمل القوات الموجودة في منطقة الدردنيل، فوافق.[15]

أعدّ ليمان فون ساندرز خطة جديدة للمعركة بعدما وصل إلى غاليبولي. وقد عرف من عملاء في شرق المتوسّط عن احتشاد جيش كبير للحلفاء للقيام بهجوم، لكنه لم يكن يعرف في أي الأماكن بالضبط يجري الإنزال. ورأى أن القوّات التركية منتشرة من دون كثافة على طول الشواطئ المهدّدة على جانبي مدخل المضائق. وقرّر تركيزها بدلاً من ذلك في ثلاث مناطق: عند برزخ بولاير، العنق الشمالية لشبه الجزيرة بين بحر مرمرة وخليج ساروس في بحر إيجة؛ وعند الرأس الجنوبي الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة؛ وعلى الشاطئ الآسيوي عند مدخل المضائق. واعتقد أن برزخ بولاير المنخفض

نسبياً هو المكان الأرجح لإنزال الحلفاء. لكن في حين أن الأرض هنا أسهل من التلال المعقّدة إلى الجنوب، فإنها أقرب إلى تراقيا، حيث يتركّز الجيش العثماني الثاني، واسطنبول، التي يحميها الجيش الأول من هجوم روسي محتمل عبر البحر الأسود. وقد ادّعى مصطفى كمال في أعقاب الحدث أنه طالما توقّع، بعد أن خدم في المنطقة عند نهاية حروب البلقان، أن يقوم الحلفاء بإنزال في القسم الجنوبي من غاليبولي.[16]

في 31 مارس 1915، لاحظ رئيس أركان مصطفى كمال المعيّن حديثاً، الصاغ عزّ الدين (تشالِشار) في يوميّته:

«اليوم، قدم ليمان فون ساندرز إلى ميدوس برفقة قائد الفيلق، أسعد باشا، وتفقّد الدفاعات على الشاطئ. وليمان باشا هو قائد الجيش الخامس، وجواد باشا قائد المنطقة الحصينة، و[الأميرال الألماني فون] أوسدُم باشا مفتّش السواحل، وأسعد باشا قائد الفيلق الثالث و[الألماني] فبر باشا قائد الفيلق المركّب على الساحل الآسيوي. يبدو أن الألمان يريدون أن يجعلوا قيادة الدفاع عن المضائق بأكملها في أيديهم».[17]

كان الصاغ عزّ الدين مصيباً، لأن ليمان فون ساندرز يفضّل أن يتولّى الألمان المناصب الرئيسة ما أمكن ذلك. وتلك وصفة لحدوث احتكاك مع الضبّاط العثمانيين. وقد قال مصطفى كمال لاحقاً إنه عندما عُرّف إلى ليمان فون ساندرز لأول مرة، في ميدوس، سأله الأخير لماذا لم يشارك البلغار في القتال. «أجبت، 'لأنهم غير مقتنعين بأن ألمانيا ستربح'. 'وما رأيك أنت؟' سأل المشير الألماني. فقلت، 'إنني أتفق مع البلغار'».[18] ولا حاجة للمرء أن يشكّ بأن ذكريات مصطفى كمال كانت تعكس شعوره عند حدوث اللقاء الأول مع ليمان فون ساندرز، حتى إذا كانت الكلمات التي استخدمها مختلفة.

بذل ليمان فون ساندرز جهداً محموماً في الأسابيع الأربعة التي تلت تعيينه لتقوية الدفاعات وتدريب القوّات. واستغل إلى أقصى حدّ التأخّر الناجم عن تغيير خطة الحلفاء من عملية محض بحرية إلى عملية مشتركة، وهو تأخّر أدّى إلى فشل مشروع ونستون تشرشل في الدردنيل.

نزل الحلفاء في 25 أبريل 1915. وعلى الرغم من المقاومة التركية الشرسة، أقاموا رؤوس جسور في ثلاث نقاط. وهي من الشمال إلى الجنوب حول نقطة أربورنو (خليج أنزاك)، ثم عند الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة عند آثار حصن سدّ البحر، وأخيراً عبر المضيق في آسيا، حول حصن قم قلعة (معناها الحرفي قلعة رملية). وسرعان ما سُحبت القوّات الفرنسية التي احتلت رأس الجسر الأخير،

وسيطرت على ما تبقّى من الحملة محاولات البريطانيين والفرنسيين اختراق سدّ البحر، ومحاولات البريطانيين والأستراليين والنيوزلنديين في خليج أنزاك للتقدّم شرقاً عبر شبه الجزيرة. وكان خطّا التقدّم مسدودين بتلال مكسوّة بالشجيرات الملتفة وتفصل بينها أودية عميقة.

في صباح 25 أبريل، كانت فرقة مصطفى كمال التاسعة عشرة في الاحتياط في قرية ببغالي، قرب ميدوس، على بعد نحو خمسة أميال من خليج أنزاك في الجانب الآخر من شبه الجزيرة. وكانت الفرقة التركية التاسعة بقيادة القائمقام خليل سامي هي التي احتملت عبء الموجة الأولى من إنزالات الحلفاء من سدّ البحر إلى أربورنو. وكان ليمان فون ساندرز بعيداً إلى الشمال في برزخ بولاير، يراقب سفن الحلفاء وهي تنفّذ مناورات الفرق في خليج ساروس. طلب خليل سامي من مصطفى كمال إرسال كتيبة على الفور للمساعدة في المحافظة على التلال شرق نقطة أربورنو. وردّ مصطفى كمال بقيادة فوجه السابع والخمسين، وسرية فرسان وبطارية جبلية في الجانب الآخر من شبه الجزيرة. وفي راويته للقتال، قال إنه بعد التقدّم إلى الأمام، توقّف عند إحدى القمم بانتظار لحاق قوّاته به عندما التقى بمجموعة من الجنود الأتراك المنسحبين من الفرقة التاسعة. وتابع روايته:

- سأل: لماذا تفرّون؟
- قالوا: العدوّ، يا سيّدي.
- أين؟

هناك، قالوا مشيرين إلى تلّ يرتفع 261 متراً. [يؤدّي هذا التل إلى قمّة أعلى تسمّى جونق باير، أو تشُنُك بَير في المصادر البريطانية]. وتبيّن أن رتلاً من العدوّ يتقدّم نحو التلّ... وكان أقرب إليَّ من قوّاتي. لا أدري إذا كان العقل أو الحدس دفعني إلى أن ألتفت إلى الجنود المنسحبين وأقول:

- عليكم ألا تفرّوا من العدوّ
- ردّوا: لم يتبقّ معنا ذخيرة
- إذا لم يكن لديكم ذخيرة، فلديكم الحراب.

أمرتهم بتثبيت الحراب والانبطاح.[19] وعندما قاموا بذلك، استرخى العدوّ على الأرض أيضاً. فكسبنا الوقت.

وتابع مصطفى كمال القول إنه عندما وصل فوجه السابع والخمسون، أمره بالالتفاف على الجانب الشمالي للعدوّ قائلاً: لا آمركم بالهجوم، بل آمركم بالموت. وعندما نموت، ستأتي وحدات وقادة آخرون ويحلّون محلّنا».[20] ربما تأثّرت ذكريات مصطفى كمال بأن الفوج السابع والخمسين في

هذا الاشتباك والاشتباكات اللاحقة كاد يمسح عن بكرة أبيه.[21] فقد كان أمره للقوّات مختلفاً بعض الشيء. وهذا الأمر الذي وجد على جثّة جندي تركي ميت ينصّ على: «لا أتوقّع ألا يفضّل كلّ منا الموت على تكرار القصة المعيبة لحرب البلقان. لكن إذا كان هناك مثل أولئك الرجال بيننا، فيجب علينا الإمساك بهم على الفور وإطلاق النار عليهم»[22]

في القتال الذي نشب في 25 أبريل، نجح مصطفى كمال في التشبّث بتلة جونق باير. وفي الليلة التالية، فرّ الفوج السابع والسبعون، المكوّن من مجنّدين عرب، مذعوراً،[23] وظلّ موقف مصطفى كمال حرجاً لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى. لكن بوصول التعزيزات، ثبتت الخطوط التركية حول خليج أنزاك. وفي 30 أبريل، انضمّت الفرقة الخامسة إلى هجوم مضادّ ردّ على أعقابه ونزلت به خسائر فادحة في الأرواح.[24] وفي اليوم السابق، مُنح مصطفى كمال وسام الامتياز لدوره في الدفاع عن أربورنو. وكان مقرّ قيادة فرقة مصطفى كمال يشرف على وادٍ ليس له اسم، إلى أن أطلق عليه البكباشي فخر الدين (ألطاي)، رئيس أركان أسعد باشا اسم كمال يِري (مكان كمال).[25] حاول ليمان فون ساندرز إبقاء عينه مفتوحة على هذا القسم من الجبهة بتعيين الرائد الألماني ريمون رئيساً لأركان مصطفى كمال. لكن مصطفى كان راضياً تماماً عن رئيس أركانه الصاغ عزّ الدين، فأبعد ريمون في 15 مايو.[26]

شُلّت حركة الحلفاء حول خليج أنزاك، ولم يتمكّنوا أيضاً من إحداث اختراق في رأس الجسر الجنوبي حول سدّ البحر. واعتقد ليمان فون ساندرز أن الخطر هناك أشدّ مما هو عليه في أربورنو، فعيّن ضابطاً ألمانياً مسؤولاً عنه، ما أجبر القائمقام خليل سامي على التقاعد. وعندما أخلى الفرنسيون رأس الجسر في الشاطئ الآسيوي، نُقلت القوّات العثمانية المقابلة للمساعدة في احتواء رأس الجسر الجنوبي للحلفاء، بينما عُزّزت القوّات المستعدّة حول بولاير الجبهة الشمالية عند أربورنو. ووصلت التعزيزات تدريجاً من أماكن بعيدة عن الميدان مثل سورية.

وعندما أوقعت حرب الخنادق إصابات فادحة في المدافعين المعرّضين لقصف بحري مستمر، تطوّرت المكائد والاتهامات المضادّة في القيادة العثمانية. وفي 3 مايو، تجاوز مصطفى كمال قائده المباشر، أسعد باشا، وبعث برسالة إلى القائد الأعلى أنور باشا:

«أوضحت لك سابقاً الأهمّية الخاصة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى. وكان يمكن أن تؤدّي التدابير التي اتخذتها بصفتي قائد منطقة ميدوس إلى وقف تقدّم العدوّ إلى الشاطئ. لكن ليمان فون ساندرز باشا لا يعرف جيشنا ولا بلدنا، وليس لديه الوقت لدراسة الموقف كما يجب. ونتيجة لذلك، تركت ترتيباته مواقع الإنزال مكشوفة تماماً وسهّلت على العدوّ القيام بإنزالاته. وعندما أنزل العدوّ

أربعة ألوية حول أربورنو، أبلغني قائد القطاع القائمقام [خليل] سامي. فهاجمت الجانب الأيسر للعدوّ وأجبرته على التراجع إلى البحر. لكن العدوّ أنزل العدد نفسه من القوّات في المكان نفسه وشنّ هجوماً مضاداً. فصددتهم، ولم يكن أمامي من خيار إلا مهاجمة قوّات العدوّ المتفوّقة بالتعزيزات المتاحة لي. ودمّرت قوّات العدوّ ثانية... لكن التضاريس وافتقار القادة المحيطين بي إلى المهارة تجعل من المتعذّر تحقيق نتيجة حاسمة... أحثّك بقوّة على عدم الاعتماد على المقدرة العقلية للألمان، بقيادة فون ساندرز، الذين لا يشاركون في الدفاع عن بلدنا قلباً وقالباً. وأعتقد أن عليك أن تأتي إلى هنا شخصياً لتولّي القيادة كما يقتضي الوضع».[27]

زار أنور جبهة غاليبولي بالفعل في 11 مايو، ولا يعرف إذا كان ذلك ردّاً على هذا الالتماس أم لا، وأمضى ساعة مع مصطفى كمال في مقرّ قيادته في كمال يري. وأعلن أسعد باشا أن المرحلة الأولى من المعركة حقّقت نتيجة ناجحة، إذ ثبّت العدوّ على الشواطئ، كما عبّر عن امتنانه لكل القوات المشاركة، «لا سيما مصطفى كمال، قائد الفرقة التاسعة عشرة، الذي كان على رأس قوّاته».

قُسّمت الآن الجبهة التي تدافع عنها المجموعة الشمالية إلى ثلاثة قطاعات. وأسند القطاع الشمالي عند الجناح الأيمن للمجموعة لمصطفى كمال.[29] واحتفظ ليمان فون ساندرز بالقيادة العامة. في 19 مايو، شنّ الجيش العثماني هجوماً على رأس جسر الحلفاء في خليج أنزاك. فرُدّ على أعقابه بعد وقوع خسائر فادحة في الجانبين. وفي 23 مايو، مُنح مصطفى كمال الصليب الحديدي. إذا كان ذلك محاولة لجعله أكثر ميلاً إلى الألمان، فإنها لم تُحدث تأثيراً كبيراً. وفي اليوم التالي، عُقدت هدنة لمدّة يوم واحد لدفن القتلى. ولاحظ الصاغ عزّ الدين (تشالشار)، رئيس أركان مصطفى كمال، في يوميّته: «شاهدنا الآلاف من قتلانا – علامة على بطولتنا. وكان المندوبون البريطانيون وقورين وباردين. وبدا سلوكهم ملائماً».[30]

في 29 و30 مايو، قاد مصطفى كمال هجوماً رئيساً آخر على سازلدير، وهو وادٍ جافّ يؤدّي إلى النزول من جونق باير. واستمرّ القتال حتى ساعات الصباح الأولى. ولاحظ الصاغ عزّ الدين: «لم تكن هجماتنا المتكرّرة ناجحة. وكانت الإصابات في صفوفنا فادحة. وقد منح ذلك الإنجليز إحساساً بالأمن، لكنهم لا يتحلّون بالشجاعة. لو أنهم يهاجمون، لأمكننا عندئذٍ القيام بهجوم مضادّ ودخول مواقعهم. أشكر الله أن روحنا القتالية قوية. لكن الانتظار شديد الوطأة».[31] وقد هاجم الأستراليون والنيوزيلنديون في 5 يونيو. فردّوا على أعقابهم، لكن استمرّ المأزق الدموي خلافاً لتوقّعات الصاغ عزّ الدين.

في 1 يونيو رقّي مصطفى كمال إلى قائمقام. وبعد خمسة أيام كتب متباهياً إلى هيلدا كرستيانوس،

صاحبة المنزل الذي سكن فيه عندما كان في صوفيا:

«على المرء أن يعمل ويقدّم تضحيات استثنائية لكسب الصداقات. على سبيل المثال، عندما سألتني متى أرقّى إلى عقيد، أجبت، «يكتسب ذلك في ميدان القتال». فقلت «أثبت ذلك». وإرضاء لرغبتك أصبحت عقيداً قبل خمسة أيام. وفوق ذلك، أنعم عليَّ جلالة السلطان بميداليتي القتال الفضّية والذهبية، ورقّاني الملك البلغاري فردِناند إلى رتبة قائد من حملة وسام سان ألكسندر. وكرّمني القيصر فلهلم (أعظم قائد في زماننا) بوسام الصليب الحديدي - وأنا أقدّر ذلك تقديراً عظيماً. وأدين بكل هذه الإنجازات لإلهامك النبيل».[32]

وكان قد كتب قبل ذلك، في 7 مايو، رسالة تنمّ عن ثقة مماثلة بالنفس إلى كورين لُطفو في اسطنبول:

«لقد حظيت بالنجاح أينما كان حتى الآن، وإذا بقيت حيث أنا، أعتقد بقوّة أنني سأظل ناجحاً دائماً. لا تتفاجئي لأن اسمي لم يشتهر. فقد فضّلت تكريم الشاويش محمد باعتباره بطل هذه المعركة المهمّة. لكن كوني على يقين بأن صديقك هو من أدار المعركة، وهو أيضاً من عثر على الشاويش محمد في صفوف المقاتلين».[33]

كانت كورين على صلة بأشخاص مهمّين في العاصمة، وسعى مصطفى كمال لمعرفة آرائها بشأن الموقف النسبي للقادة السياسيين والعسكريين. فقد كان بحاجة إلى معرفة الصورة الكبيرة لتحسين حظوظه بالنجاح.

أدّى الفشل المكلف في زحزحة الحلفاء إلى إحداث تغييرات في تنظيم القوّات العثمانية. فسُحبت الفرقة الخامسة المتمركزة في القطاع الأوسط، وفي 2 يونيو عُزّزت الفرقة التاسعة عشرة بقيادة مصطفى كمال وأسندت إليها جبهة أوسع. وعندما اعترض مصطفى كمال لأن قوّاته غير كافية لهذه المهمّة، فُصل القطاع الشمالي الأقصى من قيادته وسلّم للمقدّم الألماني فلمر. وهذه المرّة اشتكى مصطفى كمال من عدم القدرة على الدفاع عن وادي سازلدير، الذي اختير بمثابة خطّ فاصل بين قيادته وقيادة فلمر، بالشكل الملائم إذا كانت المسؤولية مشتركة.[34] فأزعج النص الذي استخدمه مصطفى كمال القائد أسعد باشا، ما اضطرّ الصاغ عزّ الدين إلى القدوم بنفسه إلى مقرّ قيادة المجموعة لتقديم ضمانات بأن قائد فرقته يحترم قائده الأعلى.[35]

في يونيو، حضر وفد من جمعية الاتحاد والترقّي بقيادة طلعت إلى مقرّ قيادة مصطفى كمال.[36] لكن

أمارة الرضا الرسمي أتبِعت بانقلاب في الحظ. ففي 29 يونيو، وصل أنور باشا إلى كمال يري بصحبة طاقم يضمّ البكباشي عصمت (إينونو)، رئيس وزراء أتاتورك لاحقاً.[37] وفي ليل 29/ 30 يونيو، أمر مصطفى كمال فرقته التاسعة عشرة بالتقدّم، بعد أن أساء تفسير نيران الحلفاء بأنها استعداد لشنّ هجوم كبير. فصدّ التقدّم، وتكبّدت قوّات مصطفى كمال نحو ألف إصابة. فجرّ عليه ذلك توبيخ أنور باشا، الذي أرسله ليمان فون ساندرز عبر أسعد باشا. فاحتجّ مصطفى كمال بأن هجومه أجيز ولام ضبّاطه لعدم تعزيز مكاسبهم الأولية.[38] لم يرضِ هذا العذر أنور فألغى تعيين مصطفى قائداً للفيلق بالإنابة.

أثار سلوك مصطفى كمال في الجبهة جدلاً وطرح علامة استفهام حول مستقبله. ففي 19 يوليو، عندما قام وريث العرش، يوسف عزّ الدين، بزيارة مصطفى كمال في مقرّ قيادته، قُدّم اقتراح مفاجئ. فقد أرادت إدارة الأفراد في الجيش معرفة إذا كان مصطفى كمال راغباً في الذهاب إلى طرابلس، برتبة أميرالاي وصلاحية قائد جيش.[40] وكانت طرابلس، أو بالأحرى برقة، موقع أحد العروض الجانبية لأنور، وقد أرسل أخو أنور الأصغر نوري إلى هناك لقيادة رجال قبائل السنوسي في مواجهة البريطانيين في مصر. فردّ مصطفة كمال أنه سيفكّر في العرض ويناقشه مع اسطنبول لاحقاً.

في 20 يوليو، في أثناء خفوت حدّة القتال، بعث مصطفى كمال برسالة ثانية إلى كورين لُطفو:

«حياتنا جحيم حقاً. ومن حسن الحظّ أن جنودي شجعان جداً وأشدّ بأساً من العدوّ. وفوق ذلك، فإن معتقداتهم الشخصية تسهّل تنفيذ الأوامر التي ترسلهم إلى حتفهم. فهم لا يرون إلا نتيجتين خارقتين للطبيعة: النصر أو الشهادة. هل تعرفين ما تعنيه النتيجة الثانية؟ إنها الذهاب إلى الجنّة مباشرة. وهناك يلتقيهم الحور الحين، أجمل من خلق الله من النساء، ويرضين رغباتهم أبد الدهر. يا لها من سعادة!».[41]

لم يربط مصطفى كمال نفسه بمعتقدات رجاله.

في غضون ذلك في غاليبولي، تلقّى ليمان فون ساندرز تقارير بأن الحلفاء يعدّون العدّة لمزيد من الإنزالات لكسر الجمود. وبينما كان يستعدّ لمواجهتهم، لم يجد نفسه مضطراً لمواجهة استياء الضبّاط الأتراك فحسب، وإنما للمكائد المتركّزة على السفارة الألمانية في اسطنبول أيضاً، وذلك أمر أشدّ خطورة. في 26 يوليو فوجئ عندما سمع أن رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية، فون فالكنهاين (von Valkenhayn)، قرّر استدعاءه إلى مقرّ القيادة العامة في الجبهة الغربية، واقترح أن يحل محلّه فون در غولتز باشا المسنّ، الذي لم يكن لديه مهمّة ملائمة في اسطنبول، وأن يصبح الملحق العسكري، العقيد لوسو، رئيساً لأركانه. فهدّد ليمان فون ساندرز بالاستقالة، غضباً من محاولة إقصائه عشية

معركة حاسمة. فلان فون فالكنهاين، رغم إصراره على انضمام العقيد لوسو إلى مقرّ قيادة غاليبولي. فوصل في 11 أغسطس، لكن اضطر للمغادرة سريعاً إذ رفض ليمان فون ساندرز منحه أي عمل يقوم به.[42] ولو لو يكن لأنور يد في هذا الشأن، فإن من الواضح أن التقارير المتداولة في اسطنبول عن الاحتكاك بين الضبّاط العثمانيين والأتراك أثارت أسئلة حول قدرة ليمان فون ساتدرز على قيادة القوّات العثمانية. غير أنه بقي محافظاً على المناصب القيادية حتى نهاية الحرب، في حين أن خدمة فون فالكنهاين اللاحقة في تركيا كانت قصيرة وغير ناجحة.

افتُتحت المرحلة الثانية من حملة غاليبولي في 6 أغسطس عندما بدأت القوّات البريطانية، والأسترالية والنيوزيلندية، والهندية بالنزول في خليج سولا، شمال قطاع أربورنو الذي يدافع عنه مصطفى كمال. زعم مصطفى كمال لاحقاً أنه توقّع أين سيكون الهجوم بدقّة،[43] في حين ركّز ليمان فون ساندرز اهتمامه ثانية على برزخ بولاير وعلى الساحل الآسيوي قرب كومكال.[44] ولا شك في أن مصطفى شدّد على أهمّية جواره المباشر، بينما كان يتعيّن على ليمان فون ساندرز النظر في الأخطار المحدقة بمراكزه على طول شبه الجزيرة. ولقي الإنزال دعماً بهجوم من خليج أنزاك. فتعرّض جونق بايري للخطر ثانية، وأرسل مصطفى كمال صديق طفولته نوري للدفاع عنه على رأس الفوج الرابع والعشرين.[45] لم يستطع نوري الحؤول من دون سقوط جونق باير مؤقّتاً، لكن ذُكر دوره في القتال لاحقاً عندما اختار له أتاتورك اسم العائلة جونقر (أي رجل جونق).

عند نجاح قوّات الحلفاء في الانتشار من شواطئ خليج سولا، أمر ليمان فون ساندرز الفرقتين العثمانيتين اللتين تحميان برزخ بولاير بالتقدّم جنوباً وشنّ هجوم معاكس على البريطانيين من الحيود التي تشرف على الخليج. لكن عندما وصلت التعزيزات العثمانية، طلب قائدها، القائمقام فيضي، مزيداً من الوقت. فقد تعيّن على قوّاته اجتياز مسافة خمسة وعشرين ميلاً مشياً على الأقدام، وكانوا منهكين، ولم يصلوا جميعاً إلى مواقعهم الجديدة. غضب ليمان فون ساندرز لأن أوامره لم تنفّذ، فصرف فيضي واختار مصطفى كمال بديلاً له.[46] وفي المذكّرات التي نشرها بعد الحرب مباشرة، منح ليمان فون ساندرز هذا التنويه الموجز لمصطفى كمال:

> «كان مصطفى كمال، الذي حقّق نجاحاته العسكرية الأولى في طرابلس، قائداً مستعدّاً لتولّي واجباته ومسؤولياته. في 25 أبريل بادر بنفسه بالانضمام إلى المعركة بفرقته التاسعة عشرة وأجبر العدوّ على التراجع إلى الشواطئ. ثم واجه الهجمات العنيفة المستمرّة بمقاومة شرسة لمدة ثلاثة أشهر. لذا تمكّنت من إيلاء الثقة التامّة لعزيمته وحيويته».

عندما أبلغ مصطفى كمال عن قيادته الجديدة عبر مقرّ قيادة أسعد باشا، طالب بأن توضع كل القوّات على طول الجبهة الجديدة، شمال أربورنو، تحت إمرته. وعندما سأله رئيس أركان الجيش الخامس، البكباشي كاظم (إيناتش) أليس ذلك طلباً مبالغاً فيه، ردّ مصطفى كمال، «بل هو قليل».[47] وافق ليمان فون ساندرز بعد بعض التردّد،[48] وتولّى مصطفى كمال إمرة ستّ فرق تدافع عن قطاع ممتدّ من حيد قيرتش تَبَه (تلّ الحجر الجيري) عند الحافّة الشمالية لخليج سولا إلى جونق باير، الذي يشرف عليه من الجنوب.[49] وكانت هناك قريتان، أنافارطا الكبرى والصغرى، تقعان وسط القطاع، فأسميت قوّات مصطفى كمال باسمهما «مجموعة أنافارطالار [جمع أنافارطا بالتركية]».

في 9 أغسطس، عندما تولّى مصطفى كمال قيادته، تعرّض المدافعون العثمانيون لضغط شديد. لكنه شعر بالفرح. وقال لاحقاً: «عشت على بعد ثلاثمئة متر عن خطّ النار لمدّة أربعة أشهر، أتنفّس رائحة الجثث الكريهة. وبعد أن غادرت في ظلام شبيه بظلمة سجن تحت الأرض، في الساعة الحادية عشرة في تلك الليلة، تمكّنت من تنفّس هواء نظيف للمرّة الأولى»[50] وقد وصف الصاغ عزّ الدين، رئيس أركان مصطفى كمال، القتال في الطرف الجنوبي لجبهة أنافارطالار: «بعد ليلة لم نذق فيها طعم النوم، بدأت ميمنتنا [ميمنة الفرقة التاسعة عشرة] معركة جونق باير. الوضع حول قمّة التلّ حرج... أصيب معاون قائد الفرقة بجرح بليغ عندما توجّه لاستطلاع ما يحدث. ونُقل مساعده حقّي إلى المستشفى في لابسكي مصاباً بزحّار... لم يعد هناك أحد وتوقّف العمل في مقرّ القيادة [قيادة الفرقة التاسعة عشرة]». لكن أنقذ الموقف في 10 أغسطس. وقال الصاغ عزّ الدين:

> «طقس جيد. بدأنا الهجوم على جونق باير عند الفجر وأجبرنا العدوّ على التراجع. وتمكّنا من تجاوز الأزمة. لقد آتت حيوية [مصطفى] كمال وفعّاليته أُكُلها. وتنفّسنا جميعاً الصعداء. جونق باير تتعرّض لقصف شديد من سفن العدو وبقذائف الهاون من الشاطئ ومدافع الميدان. لقد أطلقت 15,000 قذيفة على الأقلّ. وقاتل جنودنا ببسالة تحت هذا القصف الجهنّمي... ما زلت منهكاً ومشوّشاً. آمل أن أتمكّن من اختلاس قسط من النوم... الليلة. اليوم أعلن الإيطاليون الحرب. ونتوقّع أن ينزلوا قوّاتاً».[51]

قاد مصطفى كمال بنفسه الهجوم المضادّ على جونق باير. وقال عن ذلك لاحقاً: «يعاني كل الرجال، وكل الكائنات من التعب. لكن للبشر قوّة ذهنية تتيح لهم الاستمرار من دون استراحة». وتذكّر أيضاً إبلاغه الرجال بأنه سيعطي إشارة الهجوم برفع سوط الجواد الذي يركبه. وعندما أعطى الإشارة، اندفع الجنود الأتراك إلى أعلى التلّ بعد تثبيت حرابهم. وفي القتال اللاحق أصابت شظيّة

مصطفى كمال في صدره وهشّمت ساعته، التي حالت من دون تعرّض جسمه للأذى. وفي وقت لاحق قدّم ساعته بمثابة تذكار إلى ليمان فون ساندرز مقابل ساعة تحمل شعار نسب عائلة المشير الألماني.[52]

في 10 أغسطس، تمكّن مصطفى كمال من السيطرة على الحيود في الطرف الجنوبي لجبهته. وفي 16 أغسطس أحبطت قوّاته هجوم الحلفاء على الطرف الشمالي عند قيرتش تَبَه. وهُزمت محاولة كبرى أخرى للحلفاء للاختراق انطلاقاً من رأس الجسر في 21 أغسطس. ولم تكن الهجمات في الأيام الأخيرة من أغسطس ناجحة أيضاً. وكانت التعزيزات تصل طوال الوقت إلى المدافعين الأتراك. وزعم مصطفى لاحقاً أنه أصبح في النهاية قائداً على ما لا يقل عن إحدى عشرة فرقة ولواء فرسان في جبهة أنافارطالار (خليج سولا).[53] لكن في 19 أغسطس، قُسمت مجموعة أنافارطالار إلى فيلقين، وأعطي مصطفى كمال قيادة أحد الفيلقين – الفيلق السادس عشر. لكنه ظلّ يمارس القيادة العامة لمجموعة أنافارطالار.[54]

ومع حلول حرب الخنادق حول خليج سولا في بداية سبتمبر، أخذت الأمزجة تتعكّر ثانية. وكان ليمان فون ساندرز يحضر إلى مقرّ قيادة مصطفى كمال بانتظام، وأحياناً كل يوم. واشتدّت قبضة الألمان على هيكل القيادة عندما حل الرائد إيغرت محلّ فخر الدين (أطاي) رئيساً لأركان أسعد باشا. وكان الضبّاط الألمان يقودون بعض الوحدات في قطاع مصطفى كمال أيضاً.[55] وفي 20 سبتمبر، مرض مصطفى كمال،[56] أصيب بالملاريا على ما يفترض. وازداد سوء مزاجه مع اعتلال صحّته. وكان عدم قدوم أنور باشا إلى مقرّ قيادته، عندما زار شبه الجزيرة في 24 سبتمبر وتفقّد الخنادق في جونق باير القشّة التي قصمت ظهر البعير. فنفّس مصطفى كمال عن الإحباط المتراكم بتقديم استقالته في 27 سبتمبر. أرسل ليمان فون ساندرز ضبّاطاً أتراكاً لثني مصطفى كمال، لكنه رفض العودة عنها.[57] ولم تكن صعوبة موقفه في غاليبولي الاعتبار الوحيد. فقد رأى مصطفى كمال فرصاً واعدة أكثر أمامه.

عندما لم يستطع الملك فردِناند، عاهل بلغاريا، انتزاع وعود من الحلفاء بضمّ كل الأراضي التي يرغب في الحصول عليها في مقدونيا وتراقيا، قرّر المراهنة على الألمان. وساعدته الهزائم الروسية التي أدّت إلى استيلاء الألمان على وارسو في أغسطس 1915 في اتخاذ قراره،[58] في حين أزال فشل الحلفاء في دخول الدردنيل الخوف من الانتقام الفوري. وفي 3 سبتمبر، تخلّى العثمانيون عن ديموتكا (ديديموتيخون) في تراقيا الغربية للبلغار في مقابل التحالف العسكري. ففُتح مسرح جديد للعمليات في البلقان. وأمل مصطفى كمال في أن يمنح قيادة الجيش الذي يجري تشكيله على عجل لمساعدة البلغار.

في غضون ذلك، حاول ليمان فون ساندرز إصلاح الجفوة في العلاقة بين مصطفى كمال وأنور. وفي رسالة إلى أنور في 30 سبتمبر، [59] امتدح خدمات مصطفى في الدفاع عن شبه جزيرة غاليبولي، وطلب ألا تُقبل استقالته. واستجاب أنور بإرسال برقية تصالحية إلى مصطفى كمال: «أسفت لسماعي أخبار مرضك. في زيارتي الأخير لشبه جزيرة تشاناق قلعة [أي غاليبولي]، لم يتسنّ لي الوقت لزيارتك، لأنني أردت تفقّد مختلف المواقع الأخرى. آمل أن تتعافى عما قريب، وأن تستمر في قيادة قوّاتك بنجاح كما عهدناك حتى الآن».

كان لمصطفى كمال خطط أخرى. فأجاب في برقية في 4 أكتوبر: «أقدّم لك شكري الخاص على كلماتك الرقيقة عن مرضي. إنني على يقين من أنك ستكرّمني أيضاً بالسماح لي بتقديم خدمات أعظم لك على رأس القوّة التي تشكّل بالنظر إلى الأحداث التي ستقع عما قريب على الأرجح». [60]

لكن بدلاً من تعيين مصطفى كمال في مقدونيا، عُرض عليه في اليوم التالي القيادة في بلاد الرافدين (العراق)، حيث استولت القوّات البريطانية بقيادة الجنرال تاونسهند (Townshend) على كوت العمارة، وأخذت تعدّ العدّة للتقدّم إلى بغداد. وافق مصطفى كمال، شريطة أن يعيّن قائداً عسكرياً وحاكماً عامّاً للعراق بأكمله، ويُسمح له باختيار أركانه. [61] ويبدو أنه كان ينتظر هذا المنصب أو قيادة عليا مماثلة، إذ كتب في 11 أكتوبر إلى صديقه صالح (بوزوق) في اسطنبول:

> «العدوّ الذي يواجهنا الآن مُنهك. ولنأمل أن يُطرد بأكمله عما قريب. على أي حال، البلد آمن من هذا الجانب. ومن المفاجئ أن ما... أخبرنا به أصدقاؤنا لم يتحقّق بعد. مع ذلك من المحتّم الظفر به [منصب مصطفى كمال الجديد على ما يفترض]... أنت تعلم أن كل ما أريده هو أن أخدم البلد بطريقة كبيرة. إن الآمال التي عبّر عنها... أصدقاؤنا تشير إلى الأساس المادّي للخدمة التي أرغب في تقديمها. وعندما يحين أمر ذلك – إذا كان ذلك قدري، فلا بدّ أن يحدث. شعرت بالاكتئاب بعض الوقت. وفكّرت في التقاعد والاعتزال. لكن لن يكون...». [62]

خابت آمال مصطفى كمال. ففي منتصف أكتوبر، مُنحت القيادة في بلاد الرافدين للمشير الألماني العجوز فون در غولتز باشا. وفي تراقيا، مُنح العقيد الألماني باك قيادة الجيش الثاني العثماني، الذي عُزّز بقوّات سُحبت من شبه جزيرة غاليبولي، خلافاً لنصيحة ليمان فون ساندرز، واستُبدل بها مجنّدون عرب غير أكفاء. [63]

تدهورت العلاقة في غاليبولي بين مصطفى كمال وليمان فون ساندرز، لا سيما بعد رحيل أسعد باشا، الذي عُيّن قائداً للجيش الأول في اسطنبول. وفاقمت زيارة قام بها أنور لمقرّ قيادة مصطفى

كمال الأمور سوءاً. فقد اقترح ليمان فون ساندرز أن يتقدّم الجيش الثاني من تراقيا إلى سلانيك، حيث نزل الحلفاء في 3 أكتوبر، في أعقاب دخول بلغاريا الحرب. لكن مصطفى كمال لم يُزكّ الخطّة أمام أنور. والأسوأ من ذلك أنه كان قد اشتكى لمقرّ القيادة في اسطنبول من وجود كثير من الضبّاط الألمان، وأنه صرف في الواقع ألمانياً عُيّن في الفرقة الحادية عشرة. وردّ ليمان فون ساندرز بأنه من الآن فصاعداً لن يرسل أي ضابط ألماني إلى مجموعة أنافارطالار. ورفض مصطفى كمال في إحدى الحالات تسليم ضابط تركي عصى ألمانيّاً إلى ليمان فون ساندرز لمحاكمته عسكرياً. ورفض أيضاً انتقاد فون ساندرز للطريقة التي استطلعت بها قوّاته المواقع البريطانية. ولاحظ الصاغ عزّ الدين في 30 نوفمبر: «نجم عن هذه الحوادث سوء تفاهم وجفوة بين القائدين ما دفع مصطفى كمال إلى التوجّه إلى اسطنبول متذرّعاً بتقرير طبّي».[64]

عندما حلّ الطقس البارد، بنى مصطفى كمال لنفسه كوخاً خشبياً على مقربة من خطّ الجبهة. وعندما اشتكى ضابط تركي إلى ليمان فون ساندرز بأن المدافعين يفتقرون إلى طرق ملائمة، ردّ الأخير، «كان على كمال أن يشقّ الطرق بدلاً من أن يبني فيلا لنفسه». ولاحظ الصاغ عزّ الدين في يوميّته أن «المشير أظهر لؤمه ثانية». وفي 5 ديسمبر سلّم ليمان فون ساندرز مصطفى كمال التقرير الذي يتيح له المغادرة لدوافع طبّية. وكان المشير «غاضباً داخلياً، ومحرجاً خارجياً». أخيراً، غادر مصطفى كمال إلى اسطنبول بصحبة صديقه في جمعية الاتحاد والترقّي فتحي (أوقيار) وتوفيق رُشدو (آراس)، وعضو بارز آخر في الجمعية، الطبيب إبراهيم شاكر. وسلّم قيادة مجموعة أنافارطالار إلى الآمرالاي فوزي (تشقمق)، رئيس أركانه لاحقاً في حرب الاستقلال، وبعد ذلك في عهد الجمهورية.[65] وكان ذلك ترتيباً مؤقّتاً من الناحية النظرية، لكن مجموعة أنافارطالار كانت هيكلاً قيادياً مؤقّتاً أيضاً.

كان مصطفى كمال مع صديقه صالح (بوزوق) في قصر بيلر بيه في اسطنبول، حيث يقيم السلطان المخلوع عبد الحميد تحت حراسته، عندما وصلت الأنباء بأن الحلفاء أخلوا رأس الجسر أريورنو - أنافارطالار في 19/ 20 ديسمبر. وعندما أسرع مصطفى كمال إلى نظارة الحربية للحصول على مزيد من التفاصيل، أبلغ صديقه: «أدركت أن العدوّ يوشك أن ينسحب، لذا اقترحت شنّ هجوم. لكنهم رفضوا الاقتراح. فأزعجني ذلك، وجئت إلى اسطنبول بعد أن أعياني التعب. لو أن العدو انسحب بنجاح، كما فعل حتى الآن، وأنا هناك، لانتابني انزعاج أشدّ. لكنني هنا لحسن الحظ».[66]

لقد حقّق مصطفى كمال إنجازاً كبيراً في غاليبولي، حتى إذا شكّك المرء في هذا الادّعاء بالمعرفة المسبقة. لكن كان هناك قادة آخرون، أتراك وألمان، قاموا بدور مهمّ في دحر مغامرة الحلفاء. وعلى

الرغم من خطأ توقّعات قائد الجيش ليمان فون ساندرز في الغالب، فإنه تمكّن من نقل القوّات إلى حيث يُحتاج إليهم. وكان إرسال التعزيزات وتنظيمها أمراً فائق الأهمية بالنظر إلى حجم الإصابات العثمانية - قُتل 55,000 في القتال، وفتك المرض بـ 21,000، وأصيب 100,000 بجراح، وسرّح 64,000 من الخدمة في أثناء القتال، وفُقد 10,000.[67] وقد نجح في ذلك مقرّ قيادة الجيش الخامس بقيادة ليمان فون ساندرز. وتحت قيادته، أظهر أسعد باشا في الشمال وجواد باشا (ووهيب باشا لمدة وجيزة) في الجنوب أداء جيداً، بمساعدة الضبّاط الألمان. وكان مصطفى كمال قائداً مميّزاً على خطّ الجبهة في القطاع الشمالي. وفي أربورنو عمل تحت قيادة عزّت باشا، الذي يجب أن يتشارك معه الفضل في الدفاع عن هذا القطاع. وفي أنافارطالار، كان ليمان فون ساندرز، الذي اعتبر نفسه المسؤول عن الدفاع الناجح عن شبه الجزيرة، حاضراً على الدوام. لم يكن مصطفى وحده منقذ اسطنبول، لكنه قدّم مساهمة ملحوظة في الدفاع عن العاصمة. وأظهر شجاعة شخصية وكان مصدر إلهام لرجاله الذين كانوا يقاتلون في ظروف مروّعة. ورغم أن طموحه واستقامته جعلت العمل معه صعباً، وعلى الرغم من أنه لم يُخفِ استياءه من مشاركة الألمان وتدخّلهم، فإن قدرته لم تكن موضع شكّ.

شكّلت غاليبولي أساس حياة مصطفى كمال المهنية. لكن شهرته لم تمتدّ في البداية إلى أبعد من صفوف الجيش التركي. ولم تكن محاولات توسيع الدعاية داخل تركيا ناجحة، إذ لم يكن أنور راغباً في رؤية منافسين محتملين لهم أتباع متزايدون في أوساط الشعب. أما بالنسبة للحلفاء، فلم يظهر التقدير في تاريخ الحرب الرسمي البريطاني إلا بعد الحرب، عندما كان يُتملّق مصطفى كمال بصفته رئيس الجمهورية التركية. وفي سنة 1919، لم يكن أندرو رايان (Andrew Ryan)، ترجمان السفارة البريطانية (أو كبير الخبراء المحلّيين) في اسطنبول يعرف شيئاً عن مصطفى كمال، وهو الذي يجدر به أن يعرف الكثير عن مثل هؤلاء الأشخاص.

9

القتال على كل الجبهات

شرع مصطفى كمال في العمل لتعزيز سمعته فور وصوله إلى اسطنبول في إجازة مرَضية في ديسمبر 1915. وأرسل خبراً إلى رئيس أركانه عزّ الدين في غاليبولي بأنه لقي استقبالاً ترحيبياً من كل طبقات الشعب في العاصمة.[1] لكن التقدير الرسمي لم يكن وشيكاً. فمدّد مصطفى إجازته المرَضية شهراً،[2] واستخدم الوقت الإضافي للفت انتباه قادة البلد إلى إنجازاته. وفي مذكّرات مصطفى كمال التي نشرت في سنة 1926، وهي السنة التي سحق فيها المعارضين لحكمه، قال إنه كان مجرّد إنسان في توقّعه أن يسرّ الشعب «بالخدمات المتواضعة» التي أدّاها، بالنظر إلى أنه «أنقذ العاصمة». لذا قام بجولات على «الشخصيات العثمانية المهمّة». وكان يريد أن يطلعهم، كما قال، على أفكار مهمّة بشأن مشكلات البلد الحيوية في مسائل مثل التعليم، والعلوم، والأحداث الجارية بطبيعة الحال.

كان أحد الرجال الذين قرّر زيارتهم ناظر الخارجية.[3] لم يسمّه مصطفى كمال، لكن كان شاغل المنصب وجيه جمعية الاتحاد والترقّي، خليل (منتشى).[4] كان خليل قد أمضى شهرين في برلين لإقناع الألمان بشنّ هجوم في البلقان من أجل فتح طريق برّي للإمدادات إلى الجيش العثماني. وبعد ذلك تفاوض على التحالف مع البلغار، ما أمّن مؤخّرة المدافعين عن غاليبولي.[5] وكان هذا التحالف هو الذي بدّد أي فرصة متبقّية لنجاح عمليات الحلفاء في غاليبولي. ولا نعرف إذا كان مصطفى كمال قد أمل بأن يحصّل له خليل قيادة عليا جديدة في مسرح العمليات المقدوني الجديد. وأياً تكن آمال مصطفى كمال، فإن الرواية التي قدّمها بعد عشر سنوات تظهر أن الاجتماع كان سيّئاً. فقد رأى مصطفى كمال أن الوضع العسكري محفوف بالمخاطر. وعندما ووجه وزير الخارجية بانتقاد مضمر أو صريح للقيادة العثمانية العليا، نصح مصطفى كمال أن يوجّه أطروحاته إلى القيادة العسكرية

مباشرة. وقال مصطفى إنه أجاب: «هل تدرك، يا سيدي، أنه لم يعد يوجد في هذا البلد هيئة أركان عامة وطنية، بل أركان عامة ألمانية، كان أول إجراء اتخذته بشأن الجيش التركي صرف جندي متمرّد مثلي؟ هل هم هؤلاء الأشخاص الذين تريد أن ترسلني إليهم»؟[6]

يمكن فهم خلفية هذه المحادثة من رسالة بعث بها مصطفى كمال إلى الصاغ عزّ الدين وتسلّمها الأخير في غاليبولي في 7 يناير 1916. وفيها أفاد مصطفى كمال أنه استُقبل في اسطنبول، لكن الجميع نصحوه بأن يطيع الأوامر. وأشار عزّ الدين في يوميته إلى أن مصطفى كمال «سيعود إلى فيلقه. فقد قرّر الموافقة على أي شيء، ويبدو أنه سيوافق حتى إذا لم يمنحوه سوى فرقة».[7] فقد أصبح مصطفى كمال من دون قيادة بعدما سرّحت مجموعة أنافارطالار في 26 ديسمبر، وتولّى العقيد الألماني كاننغيسر (Kannengiesser) قيادة الفيلق السادس عشر. وعندما لم يتمكّن مصطفى كمال من تحسين مسيرته المهنية عن طريق جمعية الاتحاد والترقّي، توجّه إلى صوفيا لتصفية شؤونه هناك في الظاهر. وفي صوفيا سمع أخيراً عن إعادة تعيينه قائداً للفيلق السادس عشر.

أخلى الحلفاء رأس الجسر الجنوبي حول سدّ البحر في 8/ 9 يناير 1916. وأصبحت شبه جزيرة غاليبولي القاحلة التي حشد فيها الجانبان نحو ثلاثة أرباع المليون رجل[8] هادئة الآن. وأعيد نشر القوّات التي شاركت في القتال. ونُقل الفيلق العثماني السادس عشر إلى أدرنة على الحدود البلغارية. وفي 27 يناير تخلّى العقيد كاننغيسر عن القيادة، ووصل مصطفى كمال في القطار إلى أدرنة لتسلمها. كان اليوم التالي يوم جمعة وشقّ أركانه طريقهم عبر الشوارع المزدحمة إلى جامع السلطان سليم لأداء الصلاة. كانت أقواس النصر قد أقيمت، وكتب على الملصقات «عاش مصطفى كمال بطل أربورنو وأنافارطالار». وقد أعدّ الصاغ عزّ الدين هذا الاستقبال للبطل. وفي وقت سابق، عندما أبلغ والي أدرنة بوصول مصطفى كمال الوشيك، شعر بالانزعاج وأرسل برقية إلى ليمان فون ساندرز يسأل فيها كيف يجب عليه أن يتصرّف.[9] من الواضح أن شهرة مصطفى كمال بالمشاكسة سبقته.

كان هناك قصّة مختلفة في اسطنبول. فقد أجري احتفال أعلن فيه إطلاق لقب غازي على السلطان – وحده. واستعرّضت رايات الأفواج التي شاركت في القتال في غاليبولي، في حين قرأ أنور الخطاب الملكي. ووقف وراءه قائد مصطفى كمال السابق، أسعد باشا، إلى جانب أحمد عزّت باشا، أقدم لواء عثماني استدعي من شبه التقاعد. لم يُذكر اسم مصطفى كمال.[10] ولم يؤتَ على ذكره عندما نُوّه بالفوج السابع والخمسين الذي قاده في أربورنو، والفوج السابع والعشرين (في فرقة خليل سامي التاسعة) الذي جاء لنجدته عندما نزل البريطانيون على الشاطئ أول الأمر، في المراسيم السلطانية الصادرة في 30 نوفمبر 1915، وزُيّنت راياتها بالأوسمة بحضور أنور باشا.[11] وقد ظهر

اسم مصطفى كمال مرة واحدة في «حرب مجموعسي» (المجلة الحربية)، التي ترعاها نظارة الحربية العثمانية. فقد عرضت في عمود سفلي على صفحة داخلية في عدد ديسمبر 1915 [12] صورة فوتوغرافية كتب أسفلها «القائمقام مصطفى كمال، قائد مجموعة أنافارطالار»: وأظهرت مصطفى وهو يقف تحت بعض الأشجار في غاليبولي وقد بدا عليه الإرهاق والتعب.[13] ووصفت مقالة في العدد نفسه مقتل ستة ضبّاط شبّان حفزهم على القتال قائد حازم في قطاع أربورنو، لكنها لم تسمّ ذلك القائد. ويبدو أن المجلة لديها سياسة تسمية قادة جمعية الاتحاد والترقي وكبار القادة العسكريين فقط.

لكن بينما لا يمكن إثبات تهمة التمييز المتعمّد ضدّ مصطفى كمال،[14] فإنه ما من شكّ في أنه كان غاضباً من قلّة الدعاية وأنه بذل ما في وسعه لإصلاح ذلك. غير أن مصطفى كمال لم يستطع عرض مآثره على الرأي العام إلا في مارس 1918، عندما نشرت المجلّة التركية الوطنية «يني مجموعة» (المجلّة الجديدة) عدداً تذكارياً في الذكرى الثالثة للمعركة البحرية في الدردنيل. وفعل ذلك في مقابلة مع روشن أشرف (أومايدن)، وهو صحافي أصبح صديقاً شخصياً في ما بعد،[15] وكان الأول في سلسلة من الإعلاميين الذين استخدمهم مصطفى كمال في أثناء صعوده إلى السلطة وبعده. وكانت تلك محطّته الأولى، مع أن المقابلة ظهرت في الصفحة 130 من العدد التذكاري. ولم يكن اسم مصطفى كمال معروفاً في البلد حتى ذلك الوقت كما اعترف كاتب سيرته التركي أنور بهنان شابوليو.[16] وفي هذه المقابلة التي نشرت بعد ثلاث سنوات من وقوع الحدث تقريباً، يوجد مصدر المفهوم الشعبي عن مصطفى كمال بوصفه المنتصر في غاليبولي ومنقذ اسطنبول.

كان الفيلق السادس عشر لا يزال خاضعاً لإمرة ليمان فون ساندرز الذي يرغب في قيادة جيشه ضدّ الحلفاء في مقدونيا.[17] لكن القيادة العليا الألمانية لم تؤيّد اقتراحه. وكان للقيادة العليا العثمانية أولويات مختلفة أيضاً. فقد كانت المنافذ الغربية آمنة. وفي الجنوب، أوقف تقدّم تاونسهند في معركة سلمان باك (المدائن) في 25 نوفمبر 1915، وطوّقت القوات العثمانية بقيادة فون در غولتز باشا قوّاته المنسحبة في كوت العمارة. توفّي غولتز بمرض التيفوس في 19 أبريل 1916. وبعد عشرة أيام، استسلم تاونسهند في الكوت للقائد التركي، خال أنور، خليل (كوت) باشا. وفي فلسطين، كان الجيش الرابع بقيادة جمال باشا لا يزال صامداً على جبهة سيناء.

لكن في الشرق، ألحق الروس الهزيمة بالجيش العثماني الثالث. وسقطت أرضروم في 16 فبراير 1916. لوقف التقدّم الروسي، قرّر أنور القيام بحركة تطويق مزدوج: يقوم الجيش الثالث بهجوم مضادّ من الغرب، بينما يُنقل الجيش الثاني من تراقيا ويهاجم ميسرة الجيش الروسي، جنوب بحيرة فان، من الجنوب. وقدّ عُيّن أسعد باشا أخو وهيب باشا قائداً للجيش الثالث. عندما كان وهيب باشا قائداً

للقطاع الجنوبي (سدّ البحر) في غاليبولي لمدّة وجيزة، وأسعد باشا قائداً للمجموعة الشمالية، أشار ليمان فون ساندرز إلى أنه تجنّب مشاعر العداوة المتبادلة التي تتطوّر في الغالب بين القادة العثمانيين بوجود أخوين في قيادتين متجاورتين.[18] وسرعان ما ظهر هذا الشعور في جبهة القوقاز في سنة 1916. فقد مُنحت المسؤولية العامة إلى أحمد عزّت باشا، الذي عيّن قائداً للجيش الثاني. وكان جيشه يتكوّن من ثلاثة فيالق، عُيّن أحدها، الفيلق السادس عشر بقيادة مصطفى كمال، في ميمنة الجيش، جنوب غرب بحيرة فان. لكن بما أن وهيب باشاً يعتمد على الصلات الوثيقة بجمعية الاتحاد والترقّي، وأنه رفض سلطة أحمد عزّت باشا، فقد تعذّر تحقيق العمل المشترك بين الجيشين الثاني والثالث.[19]

استغرق نقل القوّات من الجبهة الغربية إلى شرق تركيا أربعين يوماً على الأقل. ويرجع ذلك إلى أن سكّة حديد بغداد، التي كانت تمتد في ذلك الوقت إلى جيلان بنار (كانت تسمّى رسولاين في ذلك الوقت) في أعلى بلاد الرافدين، كانت تحتوي على فجوتين في سلسلتي جبال طوروس وأمانوس. ولم تكتمل الأنفاق عبر الجبال إلا في الأشهر الأخيرة للحرب. وكان على القوّات أن تجتاز ما يصل إلى 600 كيلومتر مشياً على الأقدام، إذ إن وحدات النقل الآلية التي أنشأها الألمان والنمساويون لا تستطيع مجاراة احتياجات أربعة جيوش عثمانية في الجبهتين الشرقية والجنوبية. وقد بدأ نقل الجيش الثاني في أبريل، ولم يكتمل إلا في أغسطس.

في أعقاب ستّة أسابيع من الراحة النسبية، غادر مصطفى كمال أدرنة في 11 مارس. وفي 19 مارس وصل إلى حلب بالقطار. وتلا ذلك رحلة طويلة بالسيارة على طرقات وعرة. وكان لا بدّ من استخدام الجياد عندما كانت السيارات تتعطّل. أخيراً، في 27 مارس، وصل مصطفى كمال إلى ديار بكر، حيث كان يحتشد فيلقه المكوّن من فرقتين. وفي 1 أبريل 1916، رقّي إلى أميرالاي (عميد).[20] وأصبح بعد ذلك يخاطب بلقب باشا لا بيك. وكانت تلك ترقيته الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، وقد استحقّها عن جدارة في سنّ الثالثة والثلاثين. ويعتقد بعض كتّاب السيرة الأتراك أن أنور تعمّد تأخير ترقية مصطفى كمال، وأنه قال عندما وافق في النهاية: «يجب أن تكونوا على ثقة من أنه عندما يصبح باشا، سيرغب في أن يصبح السلطان، وإذا أصبح السلطان، سيرغب في أن يصبح إلهاً».[21] من الواضح أن أنور كان يدرك طموح مصطفى كمال، لكن السجلّ يظهر أن مسيرة الأخير اتبعت النمط العادي.[22]

في 16 أبريل، أنشأ مصطفى كمال مقرّ قيادة فيلقه في بلدة سلوان الصغيرة، شمال شرق ديار بكر.[23] كان شرق الأناضول قاسياً في أحسن الأوقات. وفي سنة 1916 كان نسيجه الاجتماعي ممزّقاً بترحيل الأرمن. وقد اتخذت حكومة الاتحاديين في اسطنبول قرار ترحيل الأرمن في أبريل 1915،

عندما كان مصطفى منشغلاً في الدفاع عن شبه جزيرة غاليبولي. فقد مال الأرمن إلى الروس باعتبارهم مسيحيين مثلهم وحماة محتملين. وكان الأرمن المنحدرون مما وراء القوقاز يقاتلون في الجيش الروسي، وقد انضمّ إليهم متطوّعون من بني جلدتهم في تركيا. كما حدثت أعمال تمرّد أرمنية خلف الخطوط العثمانية. فبالغت قيادة جمعية الاتحاد والترقّي، التي هزّتها هزيمة صاري قامش وخشيت من حدوث كارثة في الدردنيل، في تقدير مدى التخريب الأرمني. على أي حال، لم يرحّل الأرمن من المنطقة الحربية فحسب، وإنما مما تبقّى من الأناضول أيضاً، بل وحتى تراقيا- باستثناء بعض المجتمعات المحلية في اسطنبول وإزمير. وكان ذلك الإجراء تطهيراً عرقياً وحشياً قدّم له قادة الاتحاديين تبريراً بسيطاً، «إما نحن وإما هم»[24] وقد أدّت أعمال الترحيل إلى إضعاف المواصلات العثمانية وحرمت الأناضول من كل الحرفيين تقريباً.

سرعان ما تدفّق مئات الآلاف من اللاجئين المسلمين، بُعيد ترحيل الأرمن، كثير منهم من الأكراد، من المناطق التي احتلّها الروس. وفي طرابزون، اتخذ القائد الروسي الجنرال شوارتز (Schwartz) تدابير قوية لوقف سفك الدماء بين الطوائف.[25] لكن تمكّن الأرمن من الانتقام من المسلمين في أماكن أخرى. فقد كانت الفرقة الروسية التي تقدّمت جنوب بحيرة فان واحتلّت بدليس بقيادة أرمني يدعى الجنرال نزاربكوف (Nazarbekov، نزاربكيان)، وتدعمها وحدات من المتطوّعين الأرمن.[26] ولم يكن من المستغرب أن يهرب المسلمون من المنطقة. وعندما وصل مصطفى كمال إلى ديار بكر، كان الأكراد الجائعون يجوبون في البلدان التي تمزّق نسيجها الاجتماعي.

كانت خطة أنور تقضي بالقيام بعملية مشتركة بين الجيشين العثمانيين. لكن الروس هاجموا الجيش الثالث في الشمال ودحروه قبل أن يحتشد الجيش الثاني في الجنوب. وفي 18 أبريل 1916، استولوا على طرابزون على ساحل البحر الأسود. وفي يوليو استولوا على منطقة واسعة في الجنوب تضمّ بلدات غوموش خانه، وبايبورت، وإرزنجان. وتوغّل الروس جنوباً أيضاً من بحيرة فان وردّوا الجيش الثاني على أعقابه إلى ديار بكر. فشنّ الأتراك هجوماً معاكساً في 3 أغسطس. وفي 6 أغسطس أعاد الفيلق السادس عشر بقيادة مصطفى كمال الاستيلاء على موش. وفي اليوم التالي، دخلت قوّاته بدليس واندفعت نحو الشاطئ الجنوبي لبحيرة فان. كان ذلك نجاحاً مهمّاً مُنح على أثره مصطفى كمال السيف الذهبي ووسام الامتياز. لكن المكاسب لم تدم طويلاً. فقد هاجم الروس ثانية في نهاية أغسطس، وسحب مصطفى كمال قوّاته إلى الجنوب، ونقل مقرّ قيادته إلى سلوان ثانية. وعاد الروس إلى موش، لكن ظلّت بدليس في أيدي العثمانيين.

حلّ الشتاء الأناضولي القاسي باكراً في هذه الأرض الجبلية، فتوقّفت الاشتباكات الكبيرة، لكن

ذلك أضاف المزيد إلى بؤس القوّات العثمانية، التي كانت كعهدها رديئة الإمداد ومزوّدة بملابس غير ملائمة. فانتشرت الأمراض في المستشفيات العسكرية القذرة، وأحبطت جهود العاملين الطبيّين الأتراك والألمان.[27] وفي هذه الظروف، أحسن القادة العثمانيون إقامة جبهة ظلّت صامدة إلى أن أدّت الثورة الروسية إلى انهيار جيوش القيصر بعد ذلك بسنة. لكن هذا الإنجاز الدفاعي كان بعيداً جداً عن آمال أنور: أدرك الروس أن هدفهم الرئيس هو حماية القوقاز، واحتفظوا بقطعة كبيرة من الأرض التركية. لكن الجيوش العثمانية المضعضعة لم تنهَر، وفي النهاية تحطّمت الروح المعنوية الروسية أمام الأتراك.

في 25 نوفمبر 1916، أصبح مصطفى كمال قائد الجيش الثاني بالإنابة، عندما توجّه أحمد عزّت باشا في إجازة إلى العاصمة. وكان لترقيته نتائج مهمّة. فقد حشد القتال في الشرق معظم الضبّاط الذين قادوا القوّات التركية الوطنية في حرب الاستقلال. ووجدوا أنفسهم، في جبهة القوقاز في سنة 1916، تحت قيادة مصطفى كمال، وتعلّموا تقبّله قائداً لهم. وكان من بين هؤلاء الضبّاط صديق مصطفى كمال في الكلّية الحربية علي فؤاد (جَبسوي)، وجعفر طيّار (إغيلمز)، والأهم عصمت (إينونو). لكن العلاقات مع القائد لم تكن سهلة دائماً. ففي 13 يناير 1917، أشار الصاغ عزّ الدين في يوميّته إلى أن «عصمت ومصطفى كمال لا يستطيعان العمل معاً»،[28] بينما قال مصطفى كمال لكاتب سيرته فالح رفقي (أطاي):

«لم أكن أحبّ عصمت في ذلك الوقت، لأنه رجل أنور. [في بداية الحرب، كان عصمت مدير العمليات في أركان القائد العام.] قلت له أن يعدّ أمر الانسحاب. فغادر ولم يعده. أرسلت ياوري جواد [عباس غورر] لمعرفة ما الذي يحدث. فأبلغني بأن عصمت جالس إلى مكتبه ومستغرق في التفكير. كان علينا أن نتخلّى عن الأرض والبلدات. وليس هناك من سبيل آخر لإنقاذ الجيش. لكن كان اتخاذ ذلك القرار صعباً. فقلت لجواد، «اذهب وقل له إذا لم يكن باستطاعته كتابة الأمر، فسأمليه عليه». وبعد قليل، جاء عصمت ومعه أمر الانسحاب. وكان نموذجاً فريداً من نوعه، خضع لتفكير مليّ وصيغ بعناية».

وعلّق فالح رفقي: «ظلّ عصمت إينونو يخدم أتاتورك حتى النهاية بصفته ضابطاً ركناً لامعاً والرقم اثنين»[29]

كانت العلاقات مع القادة والنظراء أكثر صعوبة. فقد انتقد أحمد عزّت باشا انسحاب مصطفى كمال التكتيكي الأول في 21 أغسطس 1916، [30] وصرف بعض ضبّاطه.[31] وقبل أن يعيّن مصطفى كمال قائداً للجيش بالإنابة، شعر بالإساءة عندما أسندت قيادة فيلق مجاور إلى جعفر طيار (إغيلمز)

الأدنى منه رتبة، والقائد التركي القومي لاحقاً في تراقيا في أثناء حرب الاستقلال. وأشار الصاغ عزّ الدين في يوميته: «لا تسود حدّة الذكاء وقوّة الشخصية دائماً. وفي بعض الأحيان يُمتنع عن تقديم خدمات مهمّة ينتظرها الوطن بسبب العاطفة أو الطموح. وعلى المسؤولين عن مصيرنا أن يكونوا قادرين على إدارة الأفراد، أياً كان مستواهم أو أخلاقهم».[32]

لم يكن مصطفى كمال متساهلاً مع أوثق مساعديه. فأعفى صديق طفولته نوري (جونقر)، الذي قاتل إلى جانبه في غاليبولي، عندما لم ينفّذ أحد الأوامر.[33] وكان مصطفى كمال قد أشار سابقاً إلى شجاعة نوري المتهوّرة. ففي رسالة إلى كورين في 30 سبتمبر تفكّه ثانية على الاعتقاد بأن الجنّة ستكون جزاء الجنود المسلمين الذين يُقتلون في ميدان القتال. وكتب، «من حسن الحظّ أن نوري استمع إلى نصيحتي بالتروّي حتى يصبح القصر الذي يبنى له في الجنّة جاهزاً».[34] وكان مصطفى يحبّ نوري «حبّ أخ حقيقي»،[35] وسرعان ما رضي عنه.

كان علي فؤاد (جَبسوي) أكثر حذراً. فعندما أنقذ مصطفى كمال قوّاته على حيد جبلي، قدّم التحيّة بذكاء، وكوفئ عليها بعناق أخوي. عندما تراجعت حدّة القتال بحلول الشتاء، وجد مصطفى كمال الوقت لكتابة يومياته. وتتسم ملاحظاته باستقلال موضوعي مميّز:

7 نوفمبر. فور اجتياز جسر باتمان، شاهدنا رجلاً ممدّداً على الأرض. بدا ميتاً من الجوع. وكان يوجد اثنان بين الجسر ومعسكرنا. يبدو أنهما لاجئان... ويوجد بعد الجسر جوادان نفقاً للتوّ (الرجال والجياد يموتون من الجوع).

9 نوفمبر. شاهدت كثيراً من اللاجئين على الطريق يعود إلى بدليس. وهم جائعون وبائسون. وكان طفل في الرابعة أو الخامسة، هجره والداه وتُرِك ليموت، يجرّ قدميه على بعد مئة متر من رجل وامرأة. وبّختهما لأنهما لم يأخذا الطفل معهما. فقالا إنه «ليس ابننا».

16 نوفمبر. تفقّدت المستشفيات في بدليس ووجدتها نظيفة. وتحدّثت إلى شيخ قُطعت ذراعه. وأفاد كبير الأطبّاء بأنه عند تنظيف المنازل المخصّصة للمستشفى، عُثر على رؤوس نحو عشر أو خمس عشرة امرأة مسلمة. وتابعت جولتي وزرت مسجد الشريفية، فوجدته مليئاً بالحيوانات النافقة والنفايات. وكان خرباً. ولقيت يتيماً يدعى عمر وأخذته معي. عندما شاهدوا ذلك، أحضروا لي ثلاثة يتامى آخرين. وهذه المرّة اكتفيت بإعطائهم نقوداً.

21 نوفمبر. استيقظت في الخامسة صباحاً. قضيت حاجتي، وتهيّأت للخروج. ومضيت. أخبرت معاوني أن بدليس ذكّرتني بخرائب بومبيي. وتحدّثت عن خرائب نينوي، وعن التاريخ...

يشير مصطفى كمال إلى الكتب التي قرأها. وهي اختيارات عامّة، تبدأ برواية ألفونس دوديه «صافو - العادات الباريسية» (Alphonse Daudets. *Sapho-Mouers Parisiennes*) التي لم يعجب بحبكتها، ثم بأطروحة تركية بعنوان «هل يستطيع المرء إنكار وجود الله؟» وحفز ذلك التعليق بأن «المفكّرين الدينيين بذلوا ما في وسعهم لليّ العلم والفلسفة دعماً لشريعتهم» وثمة ذكر للعلم العسكري أيضاً:

«على القادة أن يعرفوا قوّاتهم من الداخل. وعندئذٍ يستطيعون إصدار الأوامر بثقة عظيمة. وعلى الضبّاط الكبار أن يتحدّثوا إلى مرؤوسيهم ويعوّدوهم على التعبير عن أنفسهم بحرّية. فمن المفيد معرفة كيف يفكّر المرؤوس... أريد أن أؤلّف كتاباً عن المسائل العسكرية بعنوان «المعنويات العسكرية، والتدريب، والأخلاق». أعرف عملاً بالفرنسية يمكن أن يساعدني».

والتفتت أفكار مصطفى كمال إلى المشهد الاجتماعي أيضاً:

22 نوفمبر. تحدّثت مع رئيس أركاني لمدّة ثماني أو تسع ساعات، إلى ما بعد التاسعة مساء، عن إلغاء الحجاب وتحسين حياتنا الاجتماعية. 1. تعليم النساء القادرات العارفات بشؤون الحياة. 2. منح الحرّية للنساء. 3. سيكون للحياة المشتركة مع النساء تأثير جيّد على أخلاق الرجال، وأفكارهم، ومشاعرهم. وذلك ميل فطري إلى الانجذاب نحو العاطفة المتبادلة.[36]

في 17 أكتوبر 1916، سمع مصطفى كمال أنه عُيّن قائداً للقوات العثمانية التي تقاتل إلى جانب البلغار في مقدونيا. وأشار رئيس أركانه الصاغ عزّ الدين في يوميته: «سيكون من الرائع أن ذهب معه أركان مقرّ القيادة. فسنخرج عندئذٍ من هذا المحيط البائس ونتمكّن أيضاً من أداء خدمة مفيدة».[37] لكن قائد الجيش أحمد عزّت باشا رفض أن يسمح لمصطفى كمال بالذهاب، رغم إرسال فرقة واحدة إلى البلقان.[38] ومع استمرار الهدوء على الجبهة، أمضى مصطفى كمال بعض أوقات فراغه في كتابة سجلّ عن أعماله في حملة غاليبولي بناء على المذكّرات التي أعدّها الصاغ عزّ الدين.[39] وفي غضون ذلك، انشغل أنور بخطر جديد.

كان الشريف حسين، أمير مكة بالوراثة، يتفاوض منذ مدّة طويلة مع البريطانيين في القاهرة. وفي أكتوبر 1916، رفع راية الثورة وأعلن نفسه ملكاً على العرب. لم يجد الفريق فخر الدين (تورقان) صعوبة في الدفاع عن مقرّ قيادته في المدينة. لكن القوّات الموضوعة بتصرّفه كانت ضعيفة لا تستطيع إخضاع البدو التابعين للشريف حسين، الذين يزوّدهم البريطانيون بالإمدادات. فقرّر أنور أن

مصطفى كمال، الذي تعامل بنجاح مع العرب في برقة في سنتي 1911–12، هو الرجل المناسب لإعادة السيطرة على الحجاز. وفي 18 فبراير 1917 تلقّى مصطفى كمال الأنباء بأنه عيّن قائداً لقوّة حملة الحجاز، بصلاحيات قائد الجيش.[40]

كانت القوّات العثمانية في الحجاز تحت إمرة جمال باشا، قائد الجيش الرابع في سورية، وفي 26 فبراير حضر مصطفى إلى مقرّ قيادة جمال باشا في دمشق لإجراء مناقشات سيرأسها أنور. وأدّت هذه المناقشات إلى تغيير الخطة. فقد توصّل القادة الثلاثة إلى أن من الأفضل سحب قوّات فخر الدين لتعزيز جبهة فلسطين بدلاً من تعزيز قوّاته في مركزه المتقدّم العديم الأهمّية الاستراتيجية، وأشار مصطفى كمال بعد ذلك إلى أن فخر الدين يدرك كيف يسحب قوّاته أكثر من أي وافد جديد. فوافق أنور وعيّن مصطفى كمال قائداً مستقلاً للجيش الثاني، تحت إمرة أحمد عزّت باشا، الذي أصبح القائد العام للجبهة الشرقية المواجهة للروس.[41] لكن طلعت باشا، الذي أصبح صدراً أعظم في 13 فبراير بعد استقالة سعيد حليم باشا، اعترض على القرار الحكيم بالانسحاب من الحجاز. فقد رأت الحكومة أن مكانة السلطان بصفته خليفة المسلمين تقتضي استمرار تواجد القوّات في الأراضي الإسلامية المقدّسة.

تتناقض الطبيعة الودّية لاجتماع مصطفى كمال مع أنور في دمشق[42] مع القصص التي تذكر أنه كان يتآمر على القائد العامّ. فقد زُعم في مختلف المذكّرات أن مصطفى كمال اقترح على جمال باشا، عند عودته من غاليبولي، القيام بانقلاب على أنور،[43] وأنه أرسل، بعد تعيينه في الشرق، تعميماً برقياً على قادة الجيوش يقترح فيه القيام بعمل مشترك ضدّ القائد العامّ،[44] أو أن مصطفى كمال ووهيب باشا اقترحا، بدلاً من ذلك، في أعقاب الثورة الروسية الأولى في فبراير/ مارس 1917 أن يزحف جيشاهما الثاني والثالث على اسطنبول ويطيحا بالحكومة.[45] وأخذ الحلفاء نوايا مماثلة نسبت إلى جمال باشا على محمل الجدّ.[46]

غير أن المؤامرة الوحيدة التي يوجد عليها دليل في الواقع دبّرها فدائي جمعية الاتحاد والترقّي يعقوب جميل، الذي اشتُهر بإطلاق النار على ناظر الحربية ناظم باشا في سنة 1913، ويبدو أنه شعر بإساءة بالغة لرفض أنور منحه قيادة ميدانية. وقد حوكم محاكمة عسكرية وأعدم رمياً بالرصاص في 11 سبتمبر 1916. ويقال إنه أعلن، في أثناء استجوابه، أن البلد لا يمكن إنقاذه إلا إذا حلّ مصطفى كمال محل أنور قائداً عامّاً وناظراً للحربية. وقال مصطفى كمال لاحقاً، مشيراً إلى القصّة: «كنت سأقبل المنصبين، ولكن سأعدم يعقوب جميل أولاً. فأنا لست ممن يصلون إلى السلطة بدعم من هؤلاء الأشخاص».[47] بيد أن من الواضح أن مصطفى كمال لم يكن راضياً عن إدارة الحرب، مع أنه

لا توجد أدلّة على مشاركته في مؤامرات على أنور. ففي 30 يوليو 1916، أشار الصاغ عزّ الدين في يوميّته إلى أن أحمد عزّت باشا، الذي زار مصطفى كمال في مقرّ قيادته، اشتكى من أن الألمان يديرون الجيش لمصلحتهم. وتابع في مدخل يوميّته: «عندئذٍ عرض قائدنا [مصطفى كمال] آراءه ونوقشت بعض الأفكار. وربما يبدو أن عزّت باشا يحاول استمالة كمال باشا عن طريق إظهار قلقه».[48] وكان أحمد عزّت باشا عسكرياً تقليدياً مستقيماً. ومن المرجّح ألا تبلغ الأفكار التي ناقشها مع مصطفى كمال حدّ المؤامرة، أياً كانت طبيعتها.

لا يبدو أن أنور أولى اهتماماً كبيراً للهجوم الذي شنّه القائد البريطاني الجديد في بلاد الرافدين، الجنرال مود (Maude). لكن قبل انتهاء فبراير، هُزمت القوّات التركية المتمركزة على خطّ الجبهة، بقيادة القائمقام كاظم قره بكير، الذي قاتل سابقاً بنجاح في القطاع الجنوبي في غاليبولي، وأعاد البريطانيون احتلال كوت العمارة. وفي 11 مارس، دخلت القوّات البريطانية بغداد. وقد أحدث فقدان هذه المدينة التاريخية ذعراً في اسطنبول ودفع أنور إلى وضع خطّة أخرى من خططه البلهاء التي تتكلّف المبالغة. وبموجبها ترسل قوّات تركية عبر البادية السورية لاستعادة المدينة. ولقيادة هذه العملية، استعانت الحكومة التركية بخدمات المشير إريك فون فالكنهاين، الذي أزيح عن قيادة الأركان العامة الألمانية بعد فشله في الاستيلاء على قلعة فردان الفرنسية. وفي أعقاب وصوله إلى اسطنبول في 6 مايو 1917 مع ضبّاط أركان ألمان، أنشئ فيلق آسيوي ألماني بقوّة لواء للخدمة في سورية إلى جانب القوّات العثمانية. وضمّت هذه القوّة الجيش السادس في بلاد الرافدين، والجيش الرابع في سورية، والجيش السابع الجديد الذي سيحتشد في حلب. وأطلق على الجيوش الثلاثة اسم مجموعة الصاعقة (يِلدريم غروبو).

في 24 يونيو 1917، توجّه مصطفى كمال وقائده، أحمد عزّت باشا، الذي عاد في غضون ذلك من إجازة في اسطنبول، إلى حلب لحضور اجتماع بقيادة أنور. وفي الطريق، أبلغ أحمد عزّت مصطفى كمال أنه ربما تُعرض عليه قيادة الجيش السابع، لكن لم يُقدّم أي عرض رسمي في الاجتماع،[49] الذي ناقش عملية بغداد المقترحة. وعندما عاد مصطفى كمال إلى ديار بكر، عُرضت قيادة الجيش السابع على وهيب باشا فرفضها.[50] وفي 4 يوليو، سمع مصطفى كمال أخيراً أنه سيعيّن قائداً للجيش السابع، شريطة أن يكون رئيس أركانه ألمانياً أو تركياً يتحدّث الألمانية.[51] فقبل مصطفى كمال هذا المنصب. ويقول معاونه صالح (بوزوق) في مذكّراته إن مصطفى كمال أجابه عندما هنّأه على قيادته الجديدة: «سأقبل لا لأعمل بإمرة فولكنهاين، كما تظنّ، ولكن لأوقفه عند حدّه، لأنني أعرف لماذا تولّى قيادة مجموعة جيوش الصاعقة».[52] لا يعرف إذا ما قيل هذا الكلام أم لا، لكن لا شكّ في أن مصطفى

كمال، مثله مثل العديد من الضبّاط الأتراك الآخرين، كان يعتقد أن الألمان يقدّمون مصالحهم على مصالح الدولة العثمانية.

مع ذلك، انكبّ مصطفى كمال على منصبه الجديد بحماسة. وعندما وصل إلى اسطنبول في منتصف أغسطس، صادر بالقوّة مبنى في المدينة القديمة لاتخاذه مقرّاً لقيادته. وهناك التقى بقائده الجديد المشير فالكنهاين،[53] بينما كانت قوّاته تجمع من الجبهات الأوروبية. ففي سنة 1916، أرسل أنور ثلاثة فيالق (سبع فرق في الإجمال) للقتال في مقدونيا، ورومانيا، وغاليسيا.[54] وفي السنتين التاليتين، اعتُمد على هذه القوّات، التي كانت أفضل تجهيزاً من رفاقها في الأراضي العثمانية، لتعزيز العمليات في آسيا. وكانت الوحدات المعيّنة في الجيش السابع ترسل، واحدة إثر الأخرى، بالقطار إلى حلب، حيث أقيم مقرّ قيادة فالكنهاين. وغادر مصطفى كمال نفسه اسطنبول متوجّهاً إلى حلب في 8 أغسطس. وفي محطّة شمال جبال طوروس، تشاور مع جمال باشا، قائد الأراضي العثمانية جنوب جبال طوروس وغرب البادية السورية من دون منازع حتى ذلك الوقت.[55] وكان جمال في طريقه إلى اسطنبول.

بينما كانت القوّات الألمانية ومعدّاتها، الأكبر حجماً من معدّات الأتراك، تنقل بمشقّة إلى الجنوب، والتعزيزات التركية تصل من أوروبا ومن جبهة القوقاز، استطلع ضبّاط النقل الألمان البادية السورية وأبلغوا أن عبورها أكثر صعوبة مما توقّع أنور. وعاد فالكنهاين إلى ألمانيا لبحث الوضع، وتشاور في طريق عودته مع أنور وجمال في اسطنبول. وتقرّر أن مهاجمة بغداد قبل تأمين جبهة سيناء تنطوي على أخطار كبيرة. ولهذه الغاية، يجب أولاً شنّ هجوم على البريطانيين في الجنوب. وعندما يردّ البريطانيون إلى ما وراء قناة السويس، تلتفّ مجموعة جيوش الصاعقة وتزحف إلى بغداد. ويقول جمال في مذكّراته إنه عارض أي هجوم - سواء أكان في سيناء أو عبر البادية السورية - لمعرفته بضعف الجيوش العثمانية.[56] وأياً يكن من أمر، فإنه تخلّى عن النقاش وقبل دعوة لزيارة الجبهة الغربية في أوروبا.

في غضون ذلك، خرجت معارضة مصطفى كمال للألمان قسراً إلى العلن. وثار الخلاف الأول بشأن العلاقات مع العرب المحلّيين. فقد سمع مصطفى كمال أن كرس فون كرسنستاين، القائد الألماني لجبهة غزّة، توصّل إلى تفاهم مع شيخ عشيرة عربية محلية. ورأى مصطفى كمال أن ذلك خطأ لأن الاتفاق حصرياً مع عشيرة واحدة يجرّ عداء العشائر الأخرى دائماً، ويخلق صعوبات للإدارة العثمانية. وفي 24 أغسطس أرسل برقية إلى فالكنهاين، ونسخة إلى أنور، يقول فيها إنه لا يعتبر نفسه ملزماً بالاتفاق وطلب إبلاغه عمن لديه صلاحية إدارة العلاقات مع العشائر.[57]

في 14 سبتمبر، بينما كان جمال باشا لا يزال غائباً، أبلغ أنور مقرّ قيادة الجيش الرابع في دمشق، بأن الجيش السابع بقيادة مصطفى كمال سينقل إلى جبهة سيناء بموجب أوامر فالكنهاين.[58] وأكّد ذلك قرار تأجيل الزحف إلى بغداد وشنّ هجوم في الجنوب أولاً. لكن كان لا بدّ من تعديل هيكل القيادة لاستيعاب الاستراتيجية الجديدة. فهل سيسلّم جمال السلطة إلى فالكنهاين، لأنه سيبقى طويلاً في سورية بدلاً من الزحف إلى بغداد؟ وكيف سيستوعب جيش مصطفى كمال السابع في قيادة جبهة سيناء، التي يقودها من دون نجاح حتى الآن كرس فون كرسنستاين، الذي يخضع لإمرة جمال اسمياً؟

في 20 سبتمبر، عبّر مصطفى كمال عن آرائه بوضوح لقائده العام، أنور باشا، في تقرير أرسل منه نسخة إلى الصدر الأعظم وناظر الداخلية طلعت باشا.[59] ويقول عصمت (إينونو)، الذي عُيّن قائد فيلق في الجيش السابع، إنه صاغ الوثيقة،60 لكن الآراء الصريحة والقوية التي عبّرت عنها كانت بلا ريب لمصطفى كمال، الذي وقّع عليها بصفته قائد الجيش السابع.

وبعد رسم صورة قاتمة لسوء الإدارة، وانعدام التنظيم في المؤخّرة، وضعف الجيش، اقترح مصطفى كمال أن على العثمانيين اتباع استراتيجية دفاعية محضة، واستدعاء كل جندي أرسل إلى الخارج، والتركيز على جبهة سيناء. وبعد أن حذّر مصطفى كمال من أن الألمان عازمون على الاستيلاء على الولايات العربية لأنفسهم، فإنه أصرّ على أن تبقى السيطرة المدنية والعسكرية بأيدي العثمانيين المسلمين. وتوضح التقارير أنه لم يكن يفكّر في دولة قومية تركية حتى الآن. وعند الحديث عن الأطماع البريطانية في فلسطين، رأى أن تركيا ستتعرّض لضربة كبيرة لا يمكن إصلاحها إذا فقدت ما بقي لها من نفوذ في العالم الإسلامي وبعض أكثر أراضيها ازدهاراً. لكن التقرير يدلّ على استراتيجيته اللاحقة في الحضّ على الإصلاح الإداري لتأمين قاعدة إقليمية صلبة. وبخلاف ذلك «لا قدّر الله، فإن الحرب المستمرّة ستؤدّي إلى مزيد من الخسائر والكوارث»، وسيبقى لتركيا أرض وشعب عاجزين عن المقاومة.

وتناول مصطفى كمال الترتيبات الفورية، فأصرّ على أن يتولّى القيادة العامة إذا كانت وحدات من جيشه السابع ستشارك في القتال في سيناء إلى جانب وحدات الجيش الرابع بقيادة كرِس فون كرسنستاين. وطوّر هذه النقطة في تقرير إضافي أرسله مصطفى كمال إلى أنور في 24 سبتمبر. وقدّم فيه بديلين اثنين بعد ادّعائه أنه اكتسب خبرة كبيرة في غاليبولي والقوقاز في إدارة العمليات بقوّات لم تجمع بأكملها، وتصل بالتدريج مع استمرار القتال. إما أن يمنح المسؤولية عن الدفاع عن جبهة سيناء بصفته قائد الجيش السابع، تحت القيادة العامة لفالكنهاين، وإما أن يسمح له بالابتعاد.

رفض أنور الاختيار. وطلب أولاً من مصطفى كمال انتظار عودة جمال إلى حلب. فوافق مصطفى كمال. ثم في 2 أكتوبر، أبلغ أنور مصطفى كمال أن جبهة سيناء طويلة بالقدر الكافي الذي يسمح بقيادتي جيشين مستقلّين وأن لديه ثقة تامّة بالمشير فالكنهاين باشا قائداً عاماً. وردّ مصطفى كمال بأن فالكنهاين أضعف سلطته بوصفه قائداً للجيش السابع. ووعد أنور بمعرفة كيف يريد فالكنهاين الاستفادة من الجيشين في جبهة سيناء، وطلب من مصطفى كمال البقاء في غضون ذلك.[61] وفي أثناء تبادل البرقيات، توصّل أنور إلى تسوية أبلغت إلى السلطات العثمانية في الميدان في بداية أكتوبر. يتولّى فالكنهاين السلطة الكاملة في العمليات العسكرية على جبهة سيناء، لكنه يبقي جمال باشا على اطلاع على مجريات الأمور. ومُنح جمال باشا منصباً جديداً هو القائد العام في سورية وغرب شبه الجزيرة العربية. ولم يخفِ خفض عديد الجيش الرابع واستبدال الجيش السابع بقيادة مصطفى كمال، والجيش الثامن بقيادة كرِس كرسنستاين به، وكلاهما يخضعان لإمرة فالكنهاين. وعُوِّض جمال بمنحه سلطة اسمية على القوّات العثمانية المعزولة في الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية.[62] وكان ذلك تدبيراً فوضوياً يوجد بموجبه جيشان في الجبهة نفسها، في حين لا توجد خطوط تقسيم واضحة في الخلف بين فالكنهاين وجمال.

أشار جمال في مذكّراته إلى أنه وافق على الهيكل الجديد مستاء، على أساس أن التفاهم بنقل القوّات في جبهة سيناء من سلطته إلى سلطة فالكنهاين مؤقّت، وأنه يحتفظ بسلطته كاملة خلف خطّ الجبهة، بالإضافة إلى السيطرة على الوحدات العسكرية التي تتصدّى للبدو في شرق الأردن.[63]

استقال مصطفى كمال من قيادته في 4 أكتوبر بعد تبادل غاضب للرسائل مع فالكنهاين، ورفضه الاجتماع به وجهاً لوجه لمناقشة خلافاتهما.[64] فحلّ محلّه فوزي (تشقمق)، الذي ناب عنه في غاليبولي، قائداً للجيش السابع. وقال مصطفى كمال في سنة 1926 [65] إنه أعاد إلى فالكنهاين، قبل أن يغادر حلب، مبلغاً من الذهب أعطي له في اسطنبول عندما تولّى قيادة الجيش السابع. وكان المراد بالذهب، وفقاً لرواية مصطفى كمال، رشوة البدو، لكنه أصرّ على منح إيصال في مقابل استلامه، وطالب بإيصال مقابل تسليمه قبل أن يغادر حلب. غير أن ذلك لم يترك له ما يكفي من نقود لشراء تذكرة العودة إلى اسطنبول. فأنقذه جمال بشراء اسطبل خيوله الخاص بألفي ليرة ذهبية. وقال جمال لاحقاً إنه باع الجياد بخمسة آلاف ليرة وأصرّ على دفع الفرق إلى مصطفى كمال. وساعد هذا الرأسمال الصغير مصطفى كمال في توفير المال اللازم لتدبّر مصاريفه في السنتين التاليتين. غير أن جمال باشا لم يذكر القصّة في مذكّراته.[66] ولم يذكرها صالح (بوزوق)، الياور الذي سلّم استقالة كمال إلى فالكنهاين، ويفترض أن يكون قد تسلّم الإيصال في مقابل الذهب.[67] لم يكن لدى مصطفى كمال ثروة شخصية،

مثله مثل القادة العثمانيين الآخرين. وقد ساعده جمال باشا بالأموال. وفي وقت لاحق، عندما تباعد درباهما، وجد مصطفى كمال أن من الضروري أن يبرّر الصفقة وأصرّ على أن النقود لم تأتِ من مصادر ألمانية. بيد أن ألمانيا، في المقام الأول، هي التي زوّدت الدولة العثمانية بالذهب اللازم لتمويل الحرب - ورشوة رجال القبائل العربية.

عندما عاد مصطفى كمال إلى اسطنبول، في وقت ما قبل نهاية أكتوبر 1917، تبيّن له أن أنور باشا حاول ترتيب موقفه بإعادة تعيينه في الجيش الثاني.[68] فرفض مصطفى كمال المنصب، وتجنّب أنور الجفوة المكشوفة بمنحه إجازة غياب لمدّة شهر.[69] فنزل مصطفى كمال في أفخر فندق في العاصمة، بَرا بالاس، وأخذ الآن ينتقد علناً إدارة الحرب من قبل حكومة لا تحظى بتأييد شعبي مرتفع.

وبعد وصوله إلى العاصمة على الفور تقريباً، في 31 أكتوبر، شنّ القائد البريطاني الجديد في مصر، الجنرال أللنبي (Allenby) هجوماً على جبهة سيناء واخترق الخطوط العثمانية في القطاع الشرقي حول بئر السبع. وفي 9 ديسمبر دخل أللنبي القدس. وكان جمال باشا مقتنعاً بأن المدافع العثماني عنها، علي فواد (جَبسوي)، صديق مصطفى أمر بالانسحاب لأن الألمان يرغبون في حماية الأماكن المسيحية المقدّسة.[70] وتمكّنت القوات العثمانية من إنشاء خطّ دفاعي جديد شمال يافا وأريحا، لكن فقدان القدس شكّل لطمة قوية لسمعة قادتها. وفي 12 ديسمبر، غادر جمال باشا دمشق وعاد إلى اسطنبول لاستئناف مهامّه الاسمية ناظراً للبحرية. وانهمرت دموعه لفقدان ولايته. وأعفى فالكنهاين، الذي استُبدل به ليمان فون ساندرز[71] في 25 فبراير 1918، كرِس فون كرسنستاين من قيادته.

لم يحتفظ مصطفى كمال بانتقاداته لنفسه في اسطنبول. وتشير إحدى الروايات إلى أنه زار أنور في نظارة الحربية، واشتدّ الجدال بينهما لدرجة أن كلاً منهما شهر المسدّس على الآخر.[72] وقدم صالح (بوزوق)، ياور أتاتورك رواية مختلفة مفادها أن مدير الإمدادات، اسماعيل حقّي باشا (الأعرج) اقترح على مصطفى كمال القيام بانقلاب لإزاحة طلعت وإحلال حكومة عسكرية. ووصل تقرير عن المحادثة إلى الصدر الأعظم،[73] الذي أبلغ أنور. فاستدعى أنور مصطفى كمال إلى نظارة الحربية معتقداً أنه صاحب المؤامرة. وخرج مصطفى كمال مضطرباً بعد المقابلة، خشية أن يقدّم للمحاكمة العسكرية. غير أن أنور لم يتخذ أي إجراء آخر.[74] وربما يشير ما أشيع عن أن أنور طالب مصطفى كمال بالاختيار بين السياسة والجيش، وعندئذٍ وعد بعدم الانخراط في السياسة،[75] إلى اجتماع بين الرجلين في ذلك الوقت. وقد أفاد حسين رؤوف (أورباي)، صديق أتاتورك، الذي كان رئيساً لأركان البحرية، أنه عندما عاد جمال باشا إلى اسطنبول قادماً من دمشق، تألّم كثيراً لانتقاد مصطفى كمال له لأنه لم يفِ بوعده ويستقيل في الوقت نفسه معه فاقترح على أنور تقديم مصطفى كمال

للمحاكمة العسكرية.[76] وزعم رؤوف أنه تمكّن بعد ذلك من إصلاح ذات البين بين مصطفى كمال وجمال وأنور.

إن كل هذه القصص غير مقنعة. فمن المعروف أن مصطفى كمال كان على خلاف مع ثلاثي الاتحاديين أنور وطلعت وجمال. وأنهم جميعاً كانوا يدركون ضعف الدولة العثمانية وانتشار إنهاك الحرب الذي لا يقاوم. لكن لم يكن أي منهم يحبّذ عقد صلح منفصل. وقد أوضح ذلك مصطفى كمال في التقرير الذي أرسله إلى أنور من حلب، وقال فيه: «لا مفرّ من أن علينا الاستمرار مع الألمان إلى النهاية حتى نخرج من المصاعب التي نعاني منها اليوم».[77] إنما كان الخلاف على التكتيكات المباشرة. أراد مصطفى كمال أن تعتمد الدولة العثمانية سياسة دفاعية، وتقتصد في استخدام قوّاتها، وتستعيد حرّية العمل. بالمقابل، لم يتخلّ أنور عن عادة المقامرة، وكانت الثورة البلشفية قد اندلعت في روسيا في 3 ديسمبر 1917، وأبلغ مقرّ القيادة العثماني كل الوحدات بأن الروس طلبوا عقد الهدنة.[78]

أتاحت الهدنة على الجبهة الشرقية للألمان نقل القوّات إلى الغرب للقيام بهجوم أخير. وفتح ذلك بالنسبة لأنور احتمال تحقيق حلم الاتحاد الإسلامي الذي فشل الجهاد في تحقيقه فشلاً ملحوظاً. ولم يعرف من تبقّى من قادة جمعية الاتحاد والترقّي الاتجاه الذي يسلكونه. فقد كان جاويد، الذي عاد إلى نظارة المالية منتقداً للحرب. ويقول حسين رؤوف (أورباي) إنه حذّر طلعت من أن دخول أمريكا الحرب يعني هزيمة ألمانيا.[79] وبدأ البحث عن طريقة للخروج. لكن ذلك لا يعني على الأرجح شهر المسدّسات وتكاثر المؤامرات، وإنما ظهور التوتّر بطريقة عادية. فقد اتُّهم مصطفى كمال بالاحتفاظ بخدمات ضابط أركان وإعادة سيارتين رسميتين من حلب. وردّ على أنور بأنه يحقّ له الاحتفاظ بياور، وأنه سيتخلّى عن السيّارتين الخربتين اللتين أحضرهما إلى اسطنبول لإصلاحهما.[80]

ويبدو أن مذكّرات مصطفى كمال التي نشرت في سنة 1926 تقدّم الوقائع الرئيسة في ما يتعلّق به:

«نزلت في جناح في فندق بَرا بالاس في اسطنبول. وغرقت في الأفكار الحزينة لرجل يعتقد أن كل شيء قد فُقد. لكنني واسيت نفسي أيضاً كمن يعتقد أنه يمكن استعادة كل شيء. وكنت في هذه الحالة الذهنية عندما قدّم إلي عرض من طرف أنور باشا، باعتباره نائب السلطان. وفي وقت لاحق تحدّث إليّ شخصياً قائلاً: «دعا الإمبراطور الألماني سلطاننا إلى مقرّ قيادته العامة. وقد قرّرنا أن سلطاننا غير قادر على القيام بتلك الرحلة، واقترحنا أن يتوجّه وريث العريش بدلاً منه. فهل توافق على مرافقته؟» وقد وافقت معتقداً أن الرحلة برفقة مثل هذا الشخص مفيدة جداً».[81]

كان وريث العرش محمد وحيد الدين الأخ الأصغر للسلطان العليل محمد الخامس، ويبلغ

عمره 56 عاماً. وقد تقدّم في ترتيب الخلافة بعد انتحار الأمير يوسف عزّ الدين في سنة 1916، وهو معروف بانتقاده لقيادة جمعية الاتحاد والترقّي. وقد تأثّر وحيد الدين بنصيحة عديله داماد فريد باشا، مؤسّس حزب الحرّية والاتفاق المعارض للاتحاديين، خلافاً لأخيه، الذي كان قانعاً بأن يكون سلطاناً صورياً في يد الاتحاديين.

يجب أن تقرأ رواية مصطفى كمال عن رحلته برفقة الأمير وحيد الدين في ضوء الأحداث التي وقعت لاحقاً. مع ذلك ثمة بداهة مثيرة في وصفه لاجتماعهما الأول في القصر:

«بينما كنا واقفين، انضمّ إلى حشد الرجال الذين يرتدون سترات طويلة، ولا يبدو عليهم الاهتمام، شخص آخر يرتدي سترة طويلة أيضاً. لم أكن أنا ولا رفيقي [القائمقام ناجي (إلدنيز)، أحد معلّمي مصطفى كمال في الكلية الحربية، وهو في عداد الأشخاص الذين سينضمّون إلى الحاشية] نعرف من هو هذا الوافد الجديد أو ما الذي علينا أن نقوم به. دخل، وانحنى قليلاً في اتجاهنا، وجلس على أريكة في الجانب الأيمن. أغمض عينيه وبدا غارقاً في تفكير عميق. ثم فتح عينيه لسبب ما وأظهر كرماً بقوله لنا، «تشرّفني صحبتكما ويسعدني ذلك أيضاً». ثم أغمض عينيه ثانية. فتساءلت إذا كان يجب الردّ على التحيّة، وشعرت بأنني أقف في حضرة شخص مستغرق في التفكير... ثم فتح عينيه ثانية وقال: «إننا ذاهبون في رحلة، أليس كذلك»؟ فأجبت، «نعم، إننا ذاهبون في رحلة». وعليّ الاعتراف بإحساسي على الفور بأنني أمام رجل مجنون، لكن لم يسعني إلا أن أقول بطريقة واقعية، «يا صاحب السعادة، سنسافر معاً، وسنغادر بعد يومين. يجب أن تكون في المحطّة يوم السبت...». ثم ودّعناه وركبنا عربة القصر الفخمة. وبعد ذلك تحدّثت إلى ناجي على النحو الآتي تقريباً:

- إنه مسكين بائس مثير للشفقة. ماذا يستطيع المرء أن يفعل معه؟
- أوافقك الرأي.
- سيصبح هذا المسكين سلطاناً في الغد. ماذا يمكن أن يُتوقّع منه؟
- لا شيء.
- لدينا عقول لنفكّر. ونحن ندرك مصير البلد، وماضيها، ومستقبلها. ماذا يسعنا أن نفعل؟
- إنه أمر صعب، أجاب ناجي».[82]

تأكّد انطباع مصطفى كمال الأول عندما وصل وحيد الدين إلى محطة سيركجي في اسطنبول. وكان وريث العريش قد استاء من خفض رتبته من فريق إلى لواء، واظهر استياءه برفض ارتداء الزيّ العسكري. حيّا حرس الشرف «بطريقة غير مألوفة وحمقاء» برفع كلتي يديه في الهواء.[83] لكن

ما إن ركبوا معاً في القطار حتى أصبح وحيد الدين ليّن الجانب، وخاطب مصطفى كمال «بالقائد الذي أنقذ اسطنبول»، وفقاً لما أفاد به الأخير. ومهما يكن الأمر، فإن الأحداث اللاحقة تؤكّد مقولة مصطفى كمال بأنه بدأ يعوّل على التأثير في وحيد الدين. وقبل انتهاء الرحلة، حثّ وريث العرش على تولّي قيادة الجيش الخامس، الذي يوجد مقرّ قيادته في اسطنبول، وتعيينه رئيساً لأركانه. وردّ وحيد الدين على هذا الاقتراح، كما قال مصطفى كمال، بأنه سيفكّر في الأمر عندما يعود إلى اسطنبول. وروى مصطفى كمال في سنة 1926 أن «ذلك جعلني أفقد الأمل فيه».[84] لكن ظل اهتمامه منصبّاً على الجيش الخامس.

استقبل القيصر فلهلم الجانب التركي في مقرّ قيادته في باد كروزناخ. ويقول مصطفى كمال إنه عند تقديمه إلى القيصر، سأله الإمبراطور، «هل أنت مصطفى كمال الذي قاد الفيلق السادس عشر وقاتل في أنالفارطالار»؟ فأجاب مصطفى كمال، «أجل، بالضبط»، بالفرنسية، مكرّراً الخطأ نفسه الذي ارتكبه عندما خاطب الملك البلغاري فردِناند قائلاً «صاحب السعادة» بدلاً من «صاحب الجلالة».[85] ووفقاً لمصطفى كمال، كان القائد الألماني لودندورف (Ludendorff) في مزاج سوداوي، مع ذلك فإنه شنّ هجومه العظيم الأخير على الجبهة الغربية بعد ذلك بثلاثة أشهر. لكن ليس هناك ما يدعو للشك في قول مصطفى كمال إنه حاول أن يقنع وحيد الدين بحماقة الاعتماد على نصر ألماني.

ومن القصص الأخرى التي تثير شواغل حقيقية تبادل الاتهامات مع الحاكم الألماني للألزاس، الذي انتقد معاملة العثمانيين للأرمن. فأجابه مصطفى كمال، «نحن هنا للاطلاع على الموقف الحقيقي للجيش الألماني، لا لمناقشة مسألة الأرمن، وسنعود إلى بلدنا بعد أن نفهم ذلك الموقف».[86] وقد زار مصطفى كمال خطّ الجبهة في الألزاس، حيث قال إن مضيفيه الألمان دهشوا بمعرفته العسكرية، ما اضطرّه إلى أن يشرح لهم أنه «رفيق، قاد فرقة، ثم فيلقاً، ثم جيوشاً بأكملها».[87] وفي أعقاب زيارة مصانع كروب، أمضى الجانب التركي عشرة أيام في برلين، حيث أبلغ وحيد الدين صحافياً ألمانياً أن النساء بدأن العمل علناً في تركيا، وعلى الرغم من أن التقدّم بطيء، «فإننا نبذل جهداً لمنح حقوق متساوية لنسائنا».[88] لم يكن مصطفى كمال وحيداً في تأييد تحرير المرأة في الدولة العثمانية.

عندما عاد وريث العرش وحاشيته إلى اسطنبول في 4 يناير 1918، أصيب مصطفى كمال بالتهاب في كليته اليسرى. وعاده الأطباء في شقّته في فندق بَرا بالاس، لكن استمرّت معاناته من نوبات الألم. ويقول في مذكراته إنه أمضى شهراً كاملاً طريح الفراش، وتحسّن قليلاً، ثم أصيب بانتكاسة. لكن لم يحل ذلك من دون استمراره في الدفع بنفسه قُدُماً. وفي رسالة إلى علي فؤاد (جَبسوي) في 23 يناير، أفاد أنه عُرضت عليه قيادة الجيش الأول أو الخامس، ضمن مجموعة جديدة بقيادة ليمان فون

ساندرز، وأنه اختار الجيش الخامس.[89] لا نعرف إذا كان هذا العرض قد قدّم إليه بالفعل، لكن ليمان فون ساندرز خلف فالكنهاين بعد ذلك بقليل في الجبهة السورية، ولم يكن هناك عمل لمصطفى كمال في اسطنبول. وفي 19 فبراير حضر احتفالاً في السفارة الألمانية قلّد فيه وشاح بروسيا.[90]

يوحي قيام الصحافي روشن أشرف (أونايدِن) بنشر مقابلته الطويلة في مارس بأن مصطفى كمال كان يعتزم التماس الرأي العامّ. وأجريت المقابلة في المنزل الذي تشغله والدة مصطفى كمال في أكارتلر، حيث استقبل مصطفى كمال روشن أشرف في غرفة مليئة بالتذكارات الحربية والصور الفوتوغرافية. وبدأ أن هذا الترتيبات الممتازة لم تكن اتّفاقية:

«في هذه الغرفة الواسعة والظليلة، المغطّاة حتى النوافذ والسقف بالسجاّد، وسجّادات الصلاة، والكِليم، والمفروشة على الأرائك والمقاعد أيضاً، بدا وجه مصطفى كمال كأنه ظاهر في لوحة لرمبرانت (Rembrandt). لا أذكر أنني شاهدت قطّ مثل هذا المعنى العميق في وجه شابّ. فقد جمع الوجه الجذّاب لهذا الرجل الأشقر النقائض وسط موجات الضوء والظلّ - العزيمة والهدوء، والتواضع والكرامة؛ واللين والشدّة، والبساطة والذكاء».[91]

ظهرت المقابلة في ثلاثة أعداد متتالية من مجلة «يني مجموعة» (المجلّة الجديدة)، الناطقة باسم اتحاد الأندية القومية التركية (تورك أوجاكلاري، المناجم التركية) التي تدعمها جمعية الاتحاد والترقّي،[92] ما يشير إلى الرفقة التي كان مصطفى كمال يحافظ عليها في ذلك الوقت. فقد عاد فتحي (أوقيار)، الذي التقى به مصطفى كمال في صوفيا وهو في طريقه إلى ألمانيا،[93] إلى اسطنبول في 21 ديسمبر 1917. وكان فتحي، بعدما استأنف مسيرته السياسية بوصفه عضواً في البرلمان عن اسطنبول، على صلة وثيقة بقيادة الاتحاد والترقّي، ودُعي للمشاركة في الوفد العثماني، بقيادة الصدر الأعظم طلعت باشا، الذي وقّع على معاهدة برست ليتوفسك مع روسيا البلشفية في 3 مارس.[94] وكانت القيادة العثمانية قد ألغت هدنتها مع الروس في 5 فبراير، معتقدة أن اكتساب الملكية بالحيازة أقوى قانوناً من ادّعاء الامتلاك، وبدأت قوّات وهيب باشا، قائد الجيش الثالث، بإعادة الاستيلاء على الأراضي التي فقدتها.[95]

كان للعثمانيين سبب آخر يدعوهم للزحف شرقاً: فقد أخذ القوميون الأرمن يملؤون الفراغ الذي خلّفه الروس، الذين حاولوا في السابق منع أعمال القتل الثأرية والتطهير العرقي للمسلمين.[96] وأصبح الجنرال القيصري الروسي نزارباكوف الآن قائداً للفيلق الأرمني، وأصبحت حياة المسلمين في شرق حدود سنة 1914 وغربها في خطر. نصّت معاهدة برست ليتوفسك على أن يُسمح لسكّان

ثلاث ولايات (قارص، وأرض خان، وباطوم) تنازلت عنها الدولة العثمانية لروسيا في سنة 1878 بتحديد مصيرهم في استفتاء عام. وضمن تقدّم الجيش العثماني أن يختاروا الانضمام إلى الدولة العثمانية.[97] وفي أثناء مرض مصطفى كمال الطويل في اسطنبول، توفّي أيضاً السلطان المخلوع عبد الحميد الثاني في 10 فبراير. ولم يتأسف مصطفى كمال على وفاة الحاكم الذي كان يتآمر عليه في شبابه.

يئس مصطفى كمال من الشفاء في بلده، فقدّم طلباً للحصول على إجازة ونقود سعياً للمعالجة في فيَنّا. فمُنح الاثنين، وغادر اسطنبول بالقطار في 25 مايو، برفقة خادمه شوقي. وقد فُقدت أمتعته في الرحلة، واضطرّ لشراء ملابس جديدة من العاصمة النمساوية. حوّل الاختصاصي الأستاذ زوكراندل (Zuckerandl)،[98] مصطفى كمال إلى مصحّ كوتيج في فيَنّا، وتلا ذلك معالجته بمنتجع المياه المعدنية في كارلسباد (كارلوفي فاري في جمهورية التشيك حالياً). وعندما اشتكى مصطفى من الغرفة التي حُجزت له في «بنسيون» محلّي، ردّ الطبيب النمساوي الذي يشرف على علاجه: «هل جئت إلى هنا للمعالجة الجدّية أو الاستراحة في فندق فخم؟ النظام الذي سأصفه لك لا يتيح الوقت للتسلية».[99]

كان هناك العديد من الزوّار الأتراك كارلسباد، ومن بينهم زوجة جمال باشا وأخوه، وناظر المالية جاويد، وصحافي جمعية الاتحاد والترقّي حسين جاهيد (يلتشين)، الذي شاهد مصطفى كمال في أثناء القتال في غاليبولي.[100] وكانت شكواهم الرئيسة أنهم لا يجدون ما يكفي من الخبز لأنه يوزّع بالحصص. لكنهم لم يجوعوا. وكان مصطفى كمال يتعشّى مع أبناء بلده، ويتمشّى ويتنزّه بالعربة، ويقرأ الروايات الفرنسية (ونقداً لكتاب «رأس المال» لماركس المترجم إلى الفرنسية)، وأخذ دروساً في الألمانية والفرنسية، واحتفظ بيومية. وثمة قطعة موجّهة بالفرنسية إلى الآنسة براندنر تدافع عن سجلّ الجيش التركي.[101] وبسط في أماكن أخرى آراءه في الإصلاح:

«إذا حصلتُ على صلاحية وسلطة عظيمتين، فأعتقد أنني سأدخل على الفور التحويل اللازم على حياتنا الاجتماعية. فأنا لا أقبل الفكرة التي تساور بعض الدوائر بأن ذلك يمكن فعله بالتدريج بجعل عامة الناس والعلماء يفكّرون على المستوى نفسه، وتثور روحي عليها. فلماذا يتعيّن عليَّ أن أنزل إلى عامة الناس بعد قضاء سنين عديدة في التعليم العالي، والبحث في الحياة الاجتماعية المتحضرّة، وتذوّق الحرّية؟ بل يجب أن أرفعهم إلى مستواي. يجب أن يصبحوا مثلي، لا أن أصبح مثلهم. مع ذلك، ثمة بعض النقاط هنا التي تجب مناقشتها. ومن الخطأ البدء قبل اتخاذ قرار بشأنها».[102]

تأمّل مرّة أخرى في وضع المرأة في تركيا. وأشار في 6 يوليو في يوميته: «لنكن شجعاناً في مسألة

النساء، ولننسِ الخوف، ونزيّن عقولهن بالمعرفة والعلم. ولنعلّم العفّة بطريقة صحّية وعلمية. لنعطِ الأولوية الأولى لشرف المرأة وكرامتها». وفي اليوم التالي، أشار في يوميّته إلى أنه لا يعتزم الزواج.[103]

اختُصرت استراحة مصطفى كمال في كارلسباد بورود الأنباء عن وفاة السلطان المسنّ محمد الخامس في 3 يوليو وتعيين وحيد الدين خلفاً له على العرش باسم محمد السادس. ولاحظ أحد الهازلين الذين يتحدّثون الفرنسية في اسطنبول أن «محمداً خلف محمداً الآخر، لكنهما ليسا متشابهين» (les Mehmets se suivent mais me ne se resemnlent pas).[104] وكان من المعروف أن وحيد الدين سيؤكّد نفسه على الأرجح في مواجهة قيادة جمعية الاتحاد والترقّي، التي لا تزال تمسك بزمام الأمور في العاصمة.

وصلت الأخبار إلى مصطفى كمال في 5 يوليو. وقد قال لاحقاً بعدما لم يعد مصير السلاطين يعنيه، إنه انزعج من عدم وجوده في العاصمة في زمن التغيير.[105] ومع ذلك، تريّث للتفكير في ميزان القوى في بلده. وفي 8 يوليو كتب في يوميّته الأسئلة التي كانت تشغله:

1. ما موقف جمال باشا، وكيف يموّل نمط حياته؟
2. ما سبب برود طلعت باشا تجاه جمال باشا؟
3. ما السلوك الذي سيتّبعه أنور معي؟ وماذا يمكنني أن أفعل حياله؟
4. ما الموقف الذي يحتمل أن يتخذه السلطان الجديد؟

في 19 يوليو أرسل مصطفى كمال برقية إلى لطفي السيماوي، الذي رافقه في الرحلة إلى مقرّ قيادة القيصر، والذي عُيّن للتوّ رئيساً لديوان السلطان. وبعد أن طلب مصطفى كمال من لطفي أن ينقل ولاءه وتحيّاته للسلطان، قال إن الخلافة ملأته بالأمل وأضاف: «مع أنني حزين لفقدان السلطان الراحل، فإن ما يخفّف من أسفي أن البلد، والأمّة، والجيش، لن تعود دمية في أيدٍ عاجزة».[106] لكن السلطان الجديد تردّد في قطع صلته بالماضي، وأعاد نعيين طلعت صدراً أعظم.

بعد مرور بضعة أيام على خلافة وحيد الدين، تسلّم مصطفى كمال برقية من ياوره جواد عبّاس (غورر) يبلغه فيها أن عليه القدوم إلى العاصمة. وردّ بأنه لم يشفَ بعد. ولكن مصطفى كمال غادر كارلسباد في 27 يوليو بعدما تسلّم برقية ثانية تطلب عودته على الفور. لكن تفشّي الإنفلونزا الإسبانية في فيّنا أخّره ولم يصل إلى اسطنبول إلا في 4 أغسطس.[107] وعند وصوله، عرف أن قائده في جبهة القوقاز، أحمد عزّت باشا، استدعاه من كارلسباد بعد تعيينه كبير ياوران السلطان وحيد الدين.

في الرواية التي قدّمها مصطفى كمال في سنة 1926، أفاد أن السلطان الجديد استقبله ثلاث

مرّات. وقال إنه اقترح في مقابلته الأولى على السلطان وحيد الدين أن يتولّى القيادة العامّة الفعلية، وأن يتصرّف رئيس هيئة الأركان العامة بصفته نائباً له. وقد أصدر وحيد الدين في الواقع بعد ستة أيام على عودة مصطفى كمال، في 10 أغسطس 1918، مرسوماً ينصّ على أن منصب نائب القائد العامّ تغيّر إلى رئيس أركان القائد العامّ، وأن المنصب سيتولاه كما في السابق «نسيبي الملكي ومعاوني الشخصي، ناظر الحربية، الفريق أول [برنجي فريق] أنور باشا»،[108] لكن من المشكوك فيه أن يكون مصطفى كمال قد حثّ على هذا التغيير.

وفي المقابلة الثانية، كما قال مصطفى كمال، حثّ السلطان ثانية على السيطرة على الجيش. وردّ وحيد الدين أنه ناقش المسألة مع طلعت وأنور، وأن همّه الأول الحرص على توفير الغذاء الكافي لأهالي اسطنبول. وقال مصطفى كمال متذكّراً الأحداث في سنة 1926 إنه صُدم بهذا الردّ، لأن وحيد الدين أوضح سابقاً أنه يكره قائديْ جمعية الاتحاد والترقّي. وكان لقاؤهما الثالث في استقبال عام، في أعقاب صلاة الجمعة في 16 أغسطس، عندما أبلغ وحيد الدين مصطفى كمال، بحضور جنرالين ألمانيين، أنه عيّنه قائداً للجيش السابع في فلسطين. وعزا مصطفى كمال الإعلان العامّ عن تعيينه في قيادة تخلّى عنها في السنة الماضية إلى حيلة دبّرها أنور. وفي الرواية التي قدّمها مصطفى كمال في سنة 1926 قال إنه أبلغ أنور بوجوب دمج الجيوش الثلاثة الضعيفة التي تدافع عن جبهة فلسطين، وتعيينه قائداً لكل القوّات هناك. وذكّر مصطفى كمال أن «اقتراحاتي قوبلت باستهزاء».[109]

غير أن السجلّ الرسمي لخدمة مصطفى كمال يُظهر أن إعادة تعيينه في الجيش السابع أصبحت نافذة في 7 أغسطس 1918.[110] لذا لا بدّ أن يكون قد عرف بشأنها قبل حضور المقابلة مع السلطان. كما لا بد أن مصطفى كمال عرف أن الحكومة العثمانية لا تستطيع استبدال ليمان فون ساندرز بصفته قائداً لمجموعة جيوش الصاعقة، لا سيما بالنظر إلى وجود الفيلق الآسيوي الألماني ضمنها. وكان قد قبل في السابق الخدمة تحت قيادة ليمان فون ساندرز في اسطنبول. وسيرضي السلطان الجديد بقبول الخدمة في الجبهة السورية ويعزّز النفوذ الذي بدأ تثبيته في أثناء الرحلة إلى ألمانيا. لذا تبدو عودة مصطفى كمال إلى الجيش السابع بمثابة تغيير وظيفي. مع ذلك كان القرار محفوفاً بالمخاطر.

كان ليمان فون ساندرز قد حذّر من أن الدولة العثمانية لم تعد قادرة على القتال في أكثر من جبهة واحدة.[111] ومع ذلك فتح أنور جبهة جديدة في القوقاز، حيث كان جيش الإسلام بقيادة أخيه الأصغر نوري يتقدّم نحو مركز النفط المهمّ في باكو. ولحرمان الألمان (والأتراك) من آبار النفط، أرسلت وحدة من القوّات البريطانية إلى باكو وحاولت توحيد الروس والأرمن في قوّة مقاتلة ملائمة. لكن لم يستطع المدافعون العمل معاً، وسقطت باكو في يد الأتراك في 15 سبتمبر 1918.[112] غير

أن تمويل الرجال والإمدادات إلى القوقاز أدّى حتماً إلى إضعاف الجبهة العثمانية في فلسطين. ووعد أنور بنقل القوّات إلى فلسطين، لكن لم يصل إلا القليل، وفرّ بعضهم من الجيش عند الوصول.[113]

وصل مصطفى كمال إلى حلب في 26 أغسطس 1918، ثم تابع رحلته إلى الجنوب لتسلّم مقرّ قيادته في نابلس بفلسطين. وكتب ليمان فون ساندرز الذي كان يوجد مقرّ قيادة مجموعته في الناصرة، شمال نابلس، في مذكّراته: «تبيّن لهذا القائد القدير، الذي عرفته جيداً في حملة غاليبولي، أن عديد جيشه انخفض وأن وحداته منهكة، وأدرك أنه خُدع، لأن أنور رسم له صورة مواتية جداً بناء على أرقام غير دقيقة».[114] ووصف مصطفى كمال انطباعاته وصفاً بيانياً في رسالة بعث بها في 11 سبتمبر إلى طبيبه في اسطنبول، راسم فريد (طالاي):

«درست سورية ملياً ثانية وزرت خطّ الجبهة... وخلصت إلى أن سورية في حالة يُرثى لها. فليس هناك حاكم [عامّ عثماني] أو قائد مدني. ويوجد بدلاً من ذلك وفرة في الدعاية البريطانية. وثمة عملاء سرّيون إنجليز في كل مكان. والناس يكرهون الحكومة ويتطلّعون إليّ قُدُماً إلى وصول الإنجليز في أقرب فرصة ممكنة. والعدوّ أقوى منّا عدّة وعديداً. ونحن نشبه خيطاً قطنياً مشدوداً أمام طريقه».[115]

تعرّض الخيط بعد ذلك بثمانية أيام لانقطاع لا يمكن إصلاحه. كان مصطفى كمال يدافع علن القطاع الأوسط، الذي يبلغ طوله نحو خمسة وعشرين ميلاً. وكانت قوّاته تتكوّن من فيلقين – الثالث بقيادة عصمت (إينونو) والعشرين بقيادة العميد علي فؤاد (جَبسوي). وكان عديدهما معاً يبلغ نحو 7000 جندي فقط. ويوجد إلى يمينه اللواء جواد (تشوبانلي) الذي يضمّ جيشه الثامن 10,000 جندي؛ وإلى يساره الجيش الرابع بقيادة اللواء جمال (مرسينلي)، الذي يضمّ 12,000 جندي على خطّ الجبهة، ولديه 5000 جندي في الاحتياط.[116] وكان ليمان فون ساندرز قد عزّز ميسرته، في شرق الأردن، حيث صدّ هجومين بريطانيين سابقين، وأجرى أللنبي تحرّكات لفرقه في 16–17 سبتمبر. غير أن أللنبي عكس التكتيك الناجح، الذي تُوّج بالاستيلاء على القدس، عندما شنّ هجوماً مخادعاً في الغرب، ووجّه هذه المرّة ضربته الرئيسة في الشرق في 18–19 سبتمبر في مواجهة الجيش العثماني الثامن الذي يدافع عن القطاع الغربي الساحلي. كانت القوات البريطانية تفوق قوّات الجيش الثامن بنسبة عشرة إلى واحد، فتفكك الجيش الثامن في معركة مجدّو. ثم التفّت القوّات البريطانية نحو الجيش السابع بقيادة مصطفى كمال، فتراجع نحو نهر الأردن. تعرّض فيلق علي فؤاد لضربة قاسية، لكن عصمت تمكّن من قيادة الفيلق الثالث إلى نهر الأردن وعبوره في 25 سبتمبر.

كانت الرسائل الواردة من مقرّ القيادة في اسطنبول تتسم بالهزل لعدم صلتها بالموضوع. وفي

20 سبتمبر، في يوم الاختراق البريطاني، هنّأ أنور مصطفى كمال لتعيينه ياوراً شرفياً للسلطان.[117] وفي الوقت نفسه تقريباً، تلقّى ليمان فون ساندرز برقية تسأله إذا كان يرغب في المساهمة في جوائز سباق الأكياس في اسطنبول.[118] لكن كان لديه شواغل أكثر إلحاحاً. ففي 20 سبتمبر، أغار الفرسان البريطانيون على مقرّ قيادته في الناصر. وتمكّن المشير الألماني من الفرار إلى طبرية، حيث أعدّ خطّاً دفاعياً جديداً يمتد من بحيرة طبرية إلى الشمال الشرقي على طول وادي اليرموك. لكن القوّات العثمانية فقدت إرادة القتال للمرّة في الحرب.

كان هناك ما يقدّر بنحو 300,000 فارّ من الجنديّة.[119] وفي حين أن العديد على خطّ الجبهة كانوا قليلين، فإن أعداداً كبيرة من الضبّاط والرجال تمكّنت من البقاء في المؤخّرة. وكانت القوّات تعاني من رداءة التغذية، ومثلما لم يكونوا مزوّدين بملابس شتوية ملائمة في القوقاز، فإنهم لم يكونوا مزوّدين بملابس خفيفة تتلاءم مع حرارة الصيف في وادي الأردن. أخيراً، وجدت القوّات التركية أنها تقاتل في أرض أجنبية. ولم يكن للثورة العربية تأثير ملموس حتى الهجوم الأخير لأللنبي. لكن ما إن انهزمت القوّات العثمانية حتى انقضّ عليها البدو كالنسور، في حين سارع العرب في المدن، الذين لم يكونوا مصدر إزعاج كبير للحكومة العثمانية، إلى تغيير موقفهم. في السابق، لم يكن القادة الأتراك يعوّلون على القوّات العربية في الجيوش العثمانية لكنهم لم يعتبروها غير موالية. أما الآن فقد حدث انقسام عرقي بعد أن قرّر الجنود العثمانيون العودة إلى الوطن. وفي حين حاول ليمان فون ساندرز التمسّك بأكبر قدر ممكن من الأراضي، فإن أفضل القادة الأتراك ركّزوا على إنقاذ قوّاتهم للدفاع عن أرض الوطن.

سرعان ما أدرك ليمان فون ساندرز أنه لن يستطيع الاحتفاظ بدمشق أيضاً، بعدما عجز عن إقامة جبهة في شمال فلسطين والأردن. وعندما وصل مصطفى كمال إلى تلك المدينة، وجد أن ليمان فون ساندرز نقل مقرّ قيادته إلى شمالاً إلى بعلبك (في وادي البقاع في لبنان اليوم). وأجرى ليمان فون ساندرز قبل مغادرته تغييراً في هيكل القيادة. فأمر بعودة مقرّ قيادة الجيش الثامن بقيادة اللواء شوكت (تشوبانلي) إلى اسطنبول لأن الجيش لم يعد قائماً عملياً. وأخضعت القوّات العثمانية التي بقيت في الميسرة في شرق نهر الأردن، بما في ذلك وحدات من جيش مصطفى كمال السابع، للواء جمال (مرسينلي)، قائد الجيش الرابع، الذي كان الضابط الأعلى في سورية.[120] وفي 29 سبتمبر عُيّن مصطفى كمال قائداً لبقايا الجيشين السابع والثامن التي لا تزال موجودة غرب الأردن، وتجري انسحاباً غير منظّم في الميمنة.[121] وكان عليه الانتقال إلى رياق، وهي محطّة للسكة الحديدية جنوب بعلبك لإعادة تنظيم هذه القوّات. وفي 1 أكتوبر 1918، دخل الفرسان الأستراليون دمشق. وأقيمت

إدارة عربية على الفور وتبيّن أنها ليست صالحة للحكم مع انتشار الاضطرابات في المدينة.[122]

في اليوم نفسه، عقد ليمان فون ساندرز مؤتمراً في مقرّ القيادة المؤقّت للفيلق الآسيوي الألماني قرب رياق. وقد تمكّن من استنقاذ معظم الألمان بدفع نقود للدروز مقابل ضمان مرورهم الآمن عبر الجبال. والتقى عندئذٍ بقائديه التركيين مصطفى كمال وجمال (مرسينلي). ويقول مصطفى كمال في مذكّراته إنه اتخذ بنفسه القرار «المجنون» بالانسحاب إلى حلب.[123] ويزعم ليمان فون ساندرز أنه أصدر الأمر بالانسحاب إلى حمص (في سورية)، حيث ستحتشد كل القوّات العثمانية.[124] وعلى أي حال، كان قرار الانسحاب مجرّد أمر شكلي، بالنظر إلى حالة الفرار الشامل للقوّات التركية.

فُقد الاتصال بالقوّات البريطانية لبعض الوقت، وتبيّن أن الانسحاب من دمشق كان سهلاً نسبياً، لأن القبائل العربية لا تزال مستكينة.[125] وصل مصطفى كمال إلى حلب مع قيادته في 5 أكتوبر. وفي 7 أكتوبر أرسل برقية غاضبة إلى اسطنبول كتب فيها: «كان يمكن أن يتمّ الانسحاب ببعض التنظيم لو لم يكن أحمق مثل أنور باشا مديراً عاماً للعمليات، ولو لم يكن لدينا هنا قائد عسكري – جواد باشا – على رأس قوّة من خمسة إلى عشرة آلاف جندي، لاذ بالفرار عند سماع أول طلقة مدفع، تاركاً جيشه، وهام على وجهه كدجاجة حائرة، وقائد للجيش الرابع، جمال باشا، عاجز دائماً عن تقدير الوضع العسكري، ولو لم يكن لدينا فوق ذلك كله مقرّ لقيادة مجموعة الجيوش [بإمرة ليمان فون ساندرز] فقد كل سيطرته منذ اليوم الأول. والآن لم يعد هناك ما يمكن القيام به سوى عقد صلح».[126] كان ذلك غضباً يفتقر إلى النبل والحكمة. لم يعد مصطفى كمال بحاجة إلى مسايرة أنور باشا أو ليمان فون ساندرز، لكن كان لا يزال للضابطين الآخرين مستقبل في الجيش العثماني. مع ذلك لم يكن في وسعه مقاومة إغراء تبرئة ساحته على حساب رفاقه في السلاح.

تمكّن مصطفى كمال من تشكيل فرقتين تتكوّن كل منهما من 5500 رجل ووضعهما على التلال جنوب حلب، بينما قاد القائمقام عصمت فيلقه إلى الشمال.[127] وفي 25 أكتوبر صمدت قواته في أول اشتباك جدّي تخوضه منذ معركة مجدّو. لكن لم يعد بالإمكان الدفاع عن حلب. فقد دخل البدو المدينة، بينما ثار سكانها واحتلّوا المباني العامّة. وبعد قتال في الشوارع شارك فيه مصطفى كمال شخصياً، نجح في استعادة السيطرة، عن طريق توزيع النقود على البدو إلى حدّ كبير.[128] لكنه بدأ بسحب قوّاته إلى خارج المدينة، وفي 26 أكتوبر أنشأ مقرّ قيادته في قطمة، شمال حلب. وفي أثناء ذلك، تصدّى لهجوم استكشافي شنّته القوّات البريطانية المتقدّمة. وكان ذلك الاشتباك الأخير في الحرب.

في 30 أكتوبر 1918، وقّعت هدنة بين الحلفاء والدولة العثمانية على متن سفينة صاحب الجلالة «أغممنون»، التي رست في ميناء مودروس في جزيرة لمنوس خارج المضائق التركية. وفي اليوم نفسه،

أصدرت الحكومة العثمانية تعليمات إلى ليمان فون ساندرز، الذي كان قد نقل في وقت سابق مقرّ قيادته إلى أضنة في جنوب تركيا، بنقل قيادة مجموعة جيوش الصاعقة إلى مصطفى كمال. وأصبح التغيير نافذاً في 31 أكتوبر. أثمرت سياسة مصطفى كمال في المحافظة على علاقة ودّية مع السلطان وحيد الدين وكبير ياورانه أحمد عزّت باشا. وبعد أن كسب مصطفى كمال الأفضلية على زميله القائد الأقدم جمال (مرسيني)، أصبح الآن مسؤولاً عن الجبهة الجنوبية بأكملها من نقطة جنوب الإسكندرون على البحر المتوسّط، عبر العراق، حيث لا يزال الأتراك مسيطرين على الموصل، إلى فارس. وكانت الجيوش المنتشرة على هذا الخطّ الطويل ضعيفة وجائعة، لكنها في تشكيلات نظامية. وقد هُزمت، لكنها أنقذت من الانهيار التامّ. ووجّه مصطفى كمال الآن طاقاته للمحافظة على كل ما لا يزال في أيدٍ تركية – الأرض، والشعب، والقوّة العسكرية لحمايتها.

لم تستمرّ آخر فترة يمضيها مصطفى كمال في الخدمة العسكرية الفاعلة في الحرب العالمية الأولى سوى شهرين – من آخر أغسطس إلى آخر أكتوبر 1918. وكان إنجازه الوحيد إعادة إنشاء جبهة ولكن غير مستقرّة، عند الحوافّ الجنوبية للأناضول. لم يكن يستطيع القيام بالكثير لإنقاذ جلّ قوّاته في فلسطين،[129] لكنه أعاد تنظيم من تبقّى وقادهم إلى الوطن مع عصمت وآخرين. ومع نهاية الحرب، كانت الأراضي التركية الداخلية لا تزال في أيدٍ تركية. وقوّى مصطفى كمال موقفه بالعودة إلى جبهة فلسطين في الأيام الأخيرة للحرب. وعلى الرغم من أن الحلفاء لم يلحظوا مصطفى كمال إلى حدّ كبير، وأنه لم يكن معروفاً جيداً في بلده، فقد خرج من الحرب مسؤولاً عن أطول جبهة تتمسّك بها القوّات المسلّحة العثمانية. وكان في السابعة والثلاثين فحسب، ولا يزال برتبة أميرالاي. لكن سمعته المهنية كانت طيّبة بين القادة الأتراك. لقد عرفوا أنه رجل يصعب العمل معه. وكان طموحاً وعنيداً، ولديه آراء سياسية، واستغلّ السياسة لتحقيق مآربه الشخصية. وكان مقتنعاً بأنه الأفضل معرفة، لكنه كان كذلك عادة لأنه يتمتّع بحسٍّ سليم، وتلك خاصيّة نادرة في عالم ممزّق.

القسم الثالث

إرادة الأمّة

10

شخصيات في مشهد مدمّر

جاء قرار الحكومة العثمانية الذي يدعو للسعي لإنهاء الأعمال العدائية على الفور نتيجة انهيار بلغاريا في منتصف سبتمبر 1918. فقد تمكّن البلغار من صدّ قوّة حملة الحلفاء المتركّزة في سلانيك لمدّة ثلاث سنوات تقريباً. لكن جبهتهم تعرّضت للانكسار أخيراً أمام القوات الفرنسية والبريطانية والصربية واليونانية، بقيادة الجنرال الفرنسي فرانشيه ديسبيري (Franchet d'Esperey). فالتمس البلغار هدنة، تاركين اسطنبول مكشوفة أمام تقدّم الحلفاء.

كان الصدر الأعظم طلعت باشا أول من اعترف بالهزيمة. فقد توجّه إلى ألمانيا في 3 سبتمبر لتسوية الخلافات في القوقاز.[1] وعندما مرّ بصوفيا في طريق عودته، أبلغه البلغار أنهم سيتخلّون عن القتال. «لقد هزمنا» («بويوك ياديك»، أي «أكلنا خرا» بالمعنى الحرفي)، قال طلعت باشا لمرافقيه الأتراك عندما ركبوا القطار قاصدين اسطنبول، التي وصلوها في وقت متأخّر من 27 سبتمبر.[2] وظلّ أنور متفائلاً مدّة أطول بقليل. وفي يوم العودة، أرسل طلعت باشا برقية إلى زكي باشا، الممثّل العثماني في مقرّ القيادة الألمانية الأعلى، وطلب منه أن الإلحاح في طلب إرسال قوّات ألمانية ونمساوية لتقوية البلغار. لكن البلغار وقّعوا في 29 سبتمبر هدنة تصل إلى حدّ الاستسلام، وفي 2 أكتوبر أجبر أنور على الاعتراف في برقية إلى أخيه نوري باشا في القوقاز بأن اللعبة انتهت.[3]

في 7 أكتوبر، أبلغ طلعت المجموعة البرلمانية للاتحاديين أنه يعتزم الاستقالة،[4] لأن وجود حكومة جديدة يمكّن من إجراء مفاوضات أفضل مع الحلفاء. لكن عندما طلب السلطان وحيد الدين من توفيق باشا، الذي يبلغ عمره 74 سنة، تشكيل إدارة جديدة، أصرّ طلعت على أن يكون الاتحاديون، الذين لا يزالون يسيطرون على العاصمة، ممثّلين بقوّة في الحكومة. فرفض توفيق باشا.

لذا ظلّ طلعت عدّة أيام رئيساً لحكومة تصريف الأعمال، وألقى خطاب السلطان وحيد الدين عندما افتتح الأخير الدورة الجديدة للبرلمان في 10 أكتوبر. وأعلن الخطاب أنه بينما تسعى بلغاريا لعقد صلح منفصل، فإن الدولة العثمانية وحلفاءها الآخرين فاتحوا الرئيس الأمريكي وودرو وِلسون (Woodrow Wilson) للمساعدة في صنع السلام.[5] وكان وجود قوّات ألمانية في اسطنبول وحولها، بالإضافة إلى اعتبارات الشرف العسكري، تتطلّب اتباع نهج حذر لصنع السلام. لكن في الوقت نفسه، كانت القيادة العثمانية تعرف أن العاصمة عاجزة عن الدفاع في مواجهة هجوم من الغرب، لأن جلّ قوّاتها المتبقّية متركّز في القوقاز والجبهة السورية. وثمة حاجة إلى وقت لاستدعاء القوّات من القوقاز. فأقنع الألمان باتخاذ تدبير مؤقّت ونقل فرقة من شبه جزيرة القرم بحراً إلى تراقيا الشرقية التركية، لتعزيز سبعة أو ثمانية آلاف جندي تركي متاحين للدفاع عن اسطنبول.[6]

لم تؤثّر هذه التدابير في الانهيار المتسارع لنظام الاتحاديين. ففي 9 أكتوبر، شكّل أحمد عزّت باشا، قائد مصطفى كمال في جنوب شرق تركيا في سنتي 1915–16، حكومة جديدة تضمّ أعضاء في جمعية الاتحاد والترقّي معارضين للفريق المؤيّد للحرب. واحتفظ جاويد، الذي استخلص كل قرش ممكن من الألمان عندما عاد إلى الحكومة في سنة 1917، بمنصبه ناظراً للمالية. لكن منصبي ناظر الداخلية وناظر البحرية الأكثر أهمية أسندا على التوالي إلى فتحي (أوقيار) وإلى صديق آخر لمصطفى كمال، القائمقام رؤوف (أورباي)، رئيس هيئة الأركان البحرية السابق.

كانت تلك إلى حدّ ما الحكومة التي رغب مصطفى كمال في أن تتولى السلطة، باستثناء تفصيل واحد مهمّ. فقبل بضعة أيام كان قد أرسل برقية مهمّة من أضنة إلى طبيبه، وعميله في اسطنبول، راسم فريد (طالاي)، لنقلها إلى ياور السلطان ناجي (إلدنيز). وفيها كتب:

«علمت أن حكومة طلعت باشا مشلولة وأن توفيق باشا يواجه صعوبات في تشكيل الحكومة. الجيش غير قادر على القتال، والقوّات الموجودة لا تستطيع الدفاع عن نفسها. وكل يوم يمضي يجعل العدو في موقف أفضل ومسيطر. يجب التوصّل إلى سلام على الفور، مشتركين أو منفصلين، وعلينا ألا نضيع أي دقيقة. وبخلاف ذلك، ليس من المستبعد على الإطلاق أن نفقد البلد بأكمله وأن يلحق بدولتنا ضرر لا يمكن إصلاحه. لذا انطلاقاً من ولائي التام لسلطاننا الموقّر، أقترح من أجل سلامة البلد، في حال واجه توفيق باشا صعوبات، أن يُسند المنصب إلى عزّت باشا، وأن يشكّل الأخير الحكومة من فتحي، وتحسين [أوزر، الذي عرفه مصطفى كمال والياً على دمشق]، ورؤوف، و(إسماعيل) جانبولاد [عضو بارز في جمعية الاتحاد والترقّي، أصبح معارضاً لأنور]، وعزمي [والٍ سابق على بيروت]، وشيخ الإسلام خيري [أورغوبلو، مؤيّد لجمعية الاتحاد والترقّي]، وخادمكم المتواضع. وإنني على

يقين من أن مثل هذه الحكومة قادرة على السيطرة على الوضع...».[7]

كان مصطفى كمال يرى نفسه ناظراً للحربية في الإدارة الجديدة، على الرغم من أنه لم يذكر ذلك. لكن في أثناء الوقت الذي استغرقه وصول البرقية، كان أحمد عزّت باشا قد شكّل الحكومة، التي احتفظ فيها بمنصب ناظر الحربية لنفسه. شعر مصطفى كمال بخيبة أمل من الأخبار، فأرسل برقية ثانية إلى د. راسم فريد في 16 أكتوبر يطلب فيها أن يستعلم من رؤوف وفتحي عن السبب الحقيقي لعدم تعيينه ناظراً للحربية ورئيساً لهيئة الأركان العامة. فأرسل عزّت باشا ردّاً تصالحياً قال فيه إن هناك حاجة إلى مصطفى كمال بصفته قائداً في الجنوب، لكننا «نأمل أن نعمل معاً بعون الله بعد عقد الصلح». وأعلن مصطفى كمال في سنة 1926 أنه أجاب: «سيكون حلول السلام بطيئاً. وسيتعيّن علينا أن نعبر العديد من الأزمات حتى ذلك الوقت. لقد طلبت نظارة الحربية معتقداً أن في وسعي خدمة البلد في الفترة الفاصلة. وبعد الصلح سيكون هناك العديد ممن هم أفضل مني في القيام بواجبات نظارة الحربية في زمن السلم. لذلك لا أعتقد أن من الضروري أو حتى من المفيد أن نعمل معاً في زمن السلم».[8] وبحلول سنة 1926، كان مصطفى كمال قد تولّى رئاسة الجمهورية، بينما أصبح أحمد عزّت باشا متقاعداً يتقاضى معاشاً زهيداً.[9] أما في أكتوبر 1918، فقد كان منصباهما مختلفين. وعندما أبلغ أحمد عزّت باشا عن برقية مصطفى كمال التي أرسلها من أضنة، التفت إلى معاونه وقال: «لقد هزلت عندما يوصي مصطفى كمال السلطان بتعييني صدراً أعظم».[10]

يعتقد أن أنور، الذي فقد منصبه ناظراً للحربية ورئيساً للأركان العامة عندما تولّت الحكومة الجديدة السلطة، كان أكثر كرماً في آرائه. فقد أفاد د. عدنان (أديوار)، وهو قومي تركي بارز خدم تحت قيادة مصطفى كمال في الأناضول قبل أن يفترق عنه في أعقاب حرب الاستقلال، أن أنور علّق قائلاً: «لن ينجح عزّت باشا ناظراً للحربية. مصطفى كمال هو الوحيد القادر على تولّي المنصب».[11] وبينما تُرك مصطفى كمال في أضنة، مُنح أحد قادة فيلقه، القائمقام عصمت (إينونو) منصب وكيل في نظارة الحربية في اسطنبول.

كانت الحكومة العثمانية قد فاتحت الحلفاء بالصلح قبل أن يتولّى أحمد عزّت باشا منصبه. لكن لم يسفر ذلك عن نتائج فورية. وأتيحت قناة أفضل للاتصال عندما عرض السير تشارلز تاونسهند وساطته، وهو الجنرال البريطاني الذي استسلم في الكوت في سنة 1916، واحتُفظ به في الأسر في فيلا مريحة في جزيرة بيوق أده. فقُبل عرضه وانتقل تاونسهند إلى خليج مودروس، في جزيرة لمنوس، عند مدخل الدردنيل، حيث أقام الأميرال كالثورب (Calthorpe)، القائد العام للأسطول البريطاني في البحر المتوسّط، مقرّ قيادته. وفي 22 أكتوبر، أبلغ كالثورب أحمد عزّت باشا أنه كلّف بتوقيع هدنة

وطلب منه إرسال وفد لهذه الغاية.

تبيّن اختيار أعضاء الوفد أمراً صعباً. فقد رغب السلطان في أن يترأس الوفد عديله داماد فريد باشا، الذي كان أهمّ منصب حكومي سابق له سكرتير السفارة في لندن. كما أنه اشتغل في السياسة زعيماً لمعارضي جمعية الاتحاد والترقّي، حزب الحرّية والاتفاق. وزعم أحمد عزّت باشا أنه أجاب قائلاً، «هذا الرجل مجنون»! لكن السلطان تدبّر عقد اجتماع بين فريد باشا والصدر الأعظم في مجلس الأعيان. وسرعان ما تأكّد رأي أحمد عزّت باشا، كما نُقل عنه، في عديل السلطان عندما خاطبه الأخير بالعبارات الآتية: «سأقترح على الأميرال [كالثورب] ما إن أقابله إبرام هدنة على أساس سلامة أراضي الدولة العثمانية كاملة. وإذا رفض الأميرال، سأطلب منه أن تقلّني مدمّرة إلى لندن، حيث سأطلب أن يستقبلني الملك بصفتي صديقاً قديماً لوالده. هكذا سأنقذ البلد من الدوّامة التي أسقطها فيها الاتحاديون».[12]

رفض أحمد عزّت باشا، بعد التشاور مع زملائه في الحكومة، رفضاً باتّاً تعيين فريد باشا، واختار بدلاً من ذلك ناظر البحرية، رؤوف، الذي تشاجر مع الألمان في أثناء الحرب كما فعل مصطفى كمال، كما أنه متأثّر أيضاً بتقاليد البحرية العثمانية ذات الهوى الإنجليزي، وعقد صداقة مع الجنرال تاونسهند. قبل السلطان التعيين مُكرهاً، لكنه أصرّ على أن تذكر تعليمات الوفد أن حقوق الخلافة، والسلطنة، والسلالة العثمانية يجب أن تكون مصونة تماماً، وإذا كان الاستقلال الذاتي سيمنح لأي ولاية عثمانية، فإنه يجب أن يكون إدارياً لا سياسياً؛ وبخلاف ذلك يكون الاستقلال أفضل.[13]

أظهر الشرط الأول الذي أملاه السلطان شخصياً خشيته من احتمال زوال السلالة والمؤسّسات التي تجسّدها في غمرة الفوضى التي خلّفتها الهزيمة. وشكّل إشارة أيضاً على أن وحيد الدين يقدّم عرشه على أي شيء آخر. أما بالنسبة للشرط الثاني، فإن وحيد الدين إذا اعتقد أن الاستقلال الذاتي السياسي سيضع الولايات العربية تحت وصاية القوى غير الإسلامية، في حين أن الاستقلال يحفظ الحكم الإسلامي، يكون قد أظهر بصيرة نافذة، هذه المرّة فحسب. وعلى أي حال، اختصر أحمد عزّت باشا النقاش بالإشارة إلى أنه، مصرّ على الدفاع عن حقوق السلالة العثمانية، لكن تعليمات السلطان تشير إلى شروط الصلح ولا صلة لها بإبرام هدنة.

غادر رؤوف ومرافقوه العاصمة في 24 أكتوبر، وبدأت المفاوضات مع الأميرال كالثورب في 27 أكتوبر على متن السفينة الحربية «أغممنون» في خليج مودروس. طلب الوفد التركي تجميد الأوضاع على كل جبهات القتال وعرَض تسريح الجنود وفتح المضائق أمام الحلفاء. وبما أن الحرب تسبّبت في إفلاس الدولة العثمانية وتعرّض شعبها للجوع، فإنهم طلبوا مساعدة مالية وإمدادات

غذائية أيضاً.[14] وكانت الحكومة العثمانية تعتقد أن هذه الشروط معقولة. صحيح أن جيشها هُزم في فلسطين وبلاد الرافدين، وليس في أماكن أخرى، لكنه لا يزال صامداً في كل جبهات القتال. وقد حدث فرار جماعي من الجيش، ما أدّى إلى اللصوصية في المناطق الداخلية من البلد، لكن لم يقع أي تمرّد أو ثورة. وكانت الدولة العثمانية تسيطر على أراضيها الأساسية من الحدود البلغارية إلى القوقاز في الشرق، وسورية في الجنوب.

عرف القادة العثمانيون بالطبع أن الحلفاء وضعوا خططاً لاقتسام بلدهم بعد دخولهم الحرب. وعلى الرغم من أن خطة التقسيم الأصلية، التي نشرها البلاشفة، أصبحت غير صالحة في أعقاب الثورة الروسية، فإن العثمانيين كانوا يظنّون بأن الخطط قد عُدّلت. لكن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (Lloyd George) أعلن في يناير 1918 أنه لا يعتزم حرمان تركيا من تراقيا وآسيا الصغرى، شريطة تدويل المضائق وألا تعود شبه الجزيرة العربية، وأرمينيا، وبلاد الرافدين، وسورية، وفلسطين إلى السيادة العثمانية. والأهم من ذلك أن مبادئ ولسون الأربعة عشر، التي تحدّد الأساس لكل المفاوضات لإنهاء الحرب، نصّت (في نقطتها الثانية عشرة) على أن يتمتّع القسم التركي من الدولة العثمانية بالسيادة الكاملة، شريطة منح القوميات الخاضعة حقّ التطوّر الحرّ.[15] وبما أن الولايات العربية تخضع بالفعل للاحتلال البريطاني، فقد كان شغل القيادة العثمانية الشاغل المحافظة على ما تسيطر عليه. ولتحقيق ذلك، كانوا مستعدّين لإحلال حماية الحلفاء محل الحماية الألمانية. لكن تعليمات رؤوف كانت تقضي بالإصرار على ألا تنزل قوات عسكرية متحالفة في أي نقطة في البلاد.[16] وقد فشل في تحقيق ذلك.

كانت شروط الحلفاء الأصلية للهدنة مع تركيا تنصّ على أن تحتلّ قوّات الحلفاء نقاطاً استراتيجية مهمّة. لكن في 22 أكتوبر أبلغ الأميرال كالثورب ألا يصرّ على ذلك، شريطة أن ينجح في الهدف الرئيس بأن يفصل تركيا عن ألمانيا ويفتح المضائق. فقد استمرّت ألمانيا والنمسا – المجر في القتال والحكومة البريطانية تريد هدنة مع تركيا بأسرع وقت ممكن لكي تركّز على العدوّ الرئيس. لكن رغبة العثمانيين في إنهاء الأعمال العدائية بسرعة كانت أشدّ. فقد كانوا يخشون حدوث انهيار وشيك، لذا قرّروا شراء حسن النيّة البريطانية بتنازلات ندموا عليها بعد ذلك. شعر كالثورب بذلك، وبعد ثلاثة أيام من المساومة الشاقّة، ولكن المهذّبة، تمكّن من تأمين موافقة عثمانية على هدنة تبتعد قليلاً عن الشروط القاسية التي طالب بها الحلفاء في البداية. وتخلّى رؤوف عن معارضة احتلال الحلفاء لحصون الدردنيل والبوسفور، واحتلال أنفاق السكّة الحديدية التي يبنيها الألمان في جبال طوروس، واحتلال «أي نقاط استراتيجية في حال نشوء وضع يهدّد أمن الحلفاء (المادة 7)، واستسلام القوّات

التركية في الولايات العربية (بما في ذلك بلاد الرافدين)، وانسحابها من كيليكيا وما وراء القوقاز (المادّتان 16 و17).[17]

وُقّعت الهدنة التي تجسّد هذه الشروط في 30 أكتوبر. وكان كل ما استطاع رؤوف تحقيقه وعد من كالثورب في رسالة سرّية غير ملزمة بأن ترسل قوّات بريطانية وفرنسية فقط لاحتلال المضائق. وأضاف كالثورب بأنه سيوصي حكومته ببقاء قوّة تركية صغيرة هناك. لكن ضمان كالثورب بأنه سيبلغ الحكومة البريطانية بالاعتراض التركي على أي إنزال للقوّات اليونانية في اسطنبول وإزمير واحتلال اسطنبول، ما دامت الحكومة العثمانية تصون النظام ومصالح الحلفاء في العاصمة، لم يؤثّر على قرارات الحلفاء في المستقبل.[18]

مع ذلك، كان رؤوف فرحاً عندما عاد إلى اسطنبول. «وأبلغ أحد المراسلين، «اكتشفت أن البريطانيين لا يعتزمون تدمير الأمة التركية... ورأيت أن بلدنا لن يحتلّ، خلافاً لما كان متوقّعاً. وأطمئنك بأنه لن ينزل أي جندي في اسطنبول... نعم الهدنة التي أبرمناها أفضل مما كنا نأمله».[19] وكان الصدر الأعظم أحمد عزّت باشا راضياً بالقدر نفسه. وقد عبّر في برقية إلى الأميرال كالثورب عن امتنانه للاستقبال الودّي للوفد، وأضاف، «أدعو ألا تعكّر أي حادثة في المستقبل العلاقات الودّية والاتفاق بين بلدينا»[20] لكن سرعان ما تحطّمت طمأنينة أحمد عزّت. ففي اليوم التالي على توقيع الهدنة، أصيب بالإنفلونزا الألمانية. وفي الليلة التالية، 1/ 2 نوفمبر 1918، هرب سبعة من قادة جمعية الاتحاد والترقّي، بقيادة أنور وطلعت وجمال من اسطنبول وركبوا على متن سفينة ألمانية نقلتهم إلى القرم.[21] ومن هناك انتقلوا إلى برلين.

شنّت جرائد المعارضة حملة على الحكومة لفشلها في منع فرار قادة الاتحاد والترقي. وعلى أي حال، كانت إدارة أحمد باشا، في نظر حزب الحرّية والاتفاق، تحمي جمعية الاتحاد والترقي لأنها تضم أعضاء سابقين فيها. استخدم وحيد الدين، الذي لم يستقبل وفد الهدنة عند عودته إلى العاصمة، حملة المعارضة بمثابة مبرّر وطلب من أحمد رضا، رئيس مجلس الأعيان، إقناع الصدر الأعظم بضرورة التخلّص من الاتحاديّين السابقين، لا سيما بالنظر إلى وصول الضبّاط البريطانيين الوشيك إلى العاصمة. حاول أحمد عزّت باشا التسويف، لكنه تشاور مع حكومته، بعد تكرار مطالبة القصر، وقرّر الاستقالة.

في 7 نوفمبر وصل أربعة ضبّاط بريطانيين إلى اسطنبول على متن زورق الطوربيد العثماني «البصرة». وفي اليوم التالي قدّمت الحكومة استقالتها، ذاكرة بغضب أن محاولة فرض شروط على رئيس الحكومة غير متوافقة مع الدستور.[22] وهكذا تمكّن أحمد عزّت باشا من البقاء في السلطة لمدّة

خمسة وعشرين يوماً فقط.[23] فخلفه توفيق باشا، الذي كان السلطان يريد تعيينه صدراً أعظم منذ البداية. ويبدو أن الحكومة الجديدة، التي أعلن عنها في 11 نوفمبر 1918،[24] عندما توقّفت كل الأعمال العدائية في الغرب، كانت تبرّر تحذير طلعت باشا المبكّر من عدم وجود أحد ذي جدوى من خارج صفوف جمعية الاتحاد والترقّي.[25] وأصبح عبد الله باشا، القائد العسكري الكارثي في حرب البلقان، ناظراً للحربية. أما في ما يتعلّق بالقوميين الأتراك، فقد كان الأمر الوحيد الذي يعوّض نقائص الحكومة تعيين جواد (تشوبانلي) باشا، المدافع الناجح عن القطاع الجنوبي في غاليبولي، رئيساً لهيئة الأركان العامة.

سرعان ما خابت الآمال العثمانية بأن توقف الهدنة تقدّم جيوش الحلفاء. ففي 1 نوفمبر، أمر القائد البريطاني في بلاد الرافدين، الجنرال مارشال (Marshall) قوّاته باحتلال الموصل. فاحتجّ قائد الجيش السادس العثماني، علي إحسان (صابيس) باشا، بأنه لا يوجد أساس لتوسّل المادّة السابعة من اتفاق الهدنة، لأن أمن الحلفاء لم يتعرّض للتهديد، وأن الموصل ليست جزءاً من بلاد الرافدين، حيث يتعيّن على الحاميات التركية الاستسلام بموجب السادسة. غير أن الصدر الأعظم أحمد عزّت باشا أمره بالامتثال، قائلاً: «تستطيع الحكومة البريطانية، إذا رغبت، احتلال البلد بأكمله، إذ ليس لدينا قوّات تتصدّى لها. لكن ما لا أفهمه هو كيف يستطيع البريطانيون استخدام مغالطة أحد ضبّاطها لكسر الوعد الذي قدّمته قبل يومين». احتُلّت الموصل في 8 نوفمبر. لكن علي إحسان باشا حرص على إرسال كل ما استطاع إخراجه من أسلحة ومؤن إلى داخل شرق الأناضول، وشجّع تنظيم ميليشيات تركية محلّية.[26]

واجه مصطفى كمال المشكلة نفسها في 5 نوفمبر، عندما أبلغه القائد البريطاني في سورية أنه يعتزم احتلال الإسكندرون، بذريعة الحاجة إلى استخدام الميناء لتزويد القوّات البريطانية في حلب بالإمدادات. وكان مصطفى كمال قد أرسل قبل يومين برقية إلى أحمد عزّت باشا يطلب فيها توضيح شروط الهدنة، لا سيما أين توجد حدود كيليكيا – وهو مصطلح جغرافي قديم لا يتطابق مع أي وحدة إدارية – التي يجب أن تنسحب منها القوّات العثمانية بموجب المادّة 17 من اتفاق الهدنة؟ واقترح مصطفى كمال إنشاء فرقة جديدة من المتطوّعين الشبّان تحت قيادته، لتقوية الدرك، ونقل المخازن العسكرية إلى شمال جبال طوروس. وكانت تلك الاقتراحات تحضيرات واضحة لاستمرار مقاومة الحلفاء.

أتبع مصطفى كمال ذلك في 6 نوفمبر بتحذير إلى الصدر الأعظم بأنه أصدر أوامر إلى قوّاته بإطلاق النار إذا حاول البريطانيون النزول في الإسكندرون، وأنه في الوقت نفسه سينقل الجيش

السابع من شمال سورية إلى كيليكيا. وأنهى برقيّته بتحدٍّ واضح لحكومته، فكتب، «لديّ ميل فطري لا يسمح لي بأن أنفّذ بإخلاص الأوامر التي تبرّر الممارسات المخادعة للبريطانيين أكثر مما يقومون به هم بأنفسهم... لذا أطلب منك أن تعيّن على عجل من أستطيع أن أسلّمه قيادتي على الفور». وفي اليوم التالي، 7 نوفمبر، ردّ أحمد عزّت باشا بأن أمر إطلاق النار على القوّات البريطانية في الإسكندرون مخالف لسياسة الدولة ومصالحها ويجب إلغاؤه على الفور. وأبلغ الصدر الأعظم مصطفى كمال بأن مجموعة جيوش الصاعقة قد ألغيت، وأن مقرّ قيادة الجيش السابع فقط لا يزال قائماً.

اعتمد مصطفى كمال الآن لهجة أكثر ليونة. فردّ على الفور بأنه أبطل أمره بمقاومة أي إنزال بريطاني بالقوّة. وأوضح أنه يريد الاحتفاظ بالإسكندرون ليتجنّب قطع الاتصال بقوّته في شمال سورية، بعد أن اكتمل انسحابها. وطمأن مصطفى كمال الصدر الأعظم بأنه أهل للثقة التي عُهدت إليه بتنفيذ واجباته الجديدة لصالح البلد. لكن ألا يمكن الإبقاء على اسم مجموعة الصاعقة التاريخي بدلاً من اسم الجيش السابع السريع الزوال.

لم يكن ذلك ممكناً، وسيكلّف مصطفى كمال بمهامّ جديدة. ففي أعقاب نشر المرسوم السلطاني في 7 نوفمبر الذي يلغي مجموعة جيوش الصاعقة، وُضع مصطفى كمال بتصرّف نظارة الحربية في اسطنبول.[27] وقبل إرسال هذا الأمر إلى مصطفى كمال، أرسل أحمد عزّت باشا برقية أخيرة موجّهة إلى مصطفى كمال بوصفه قائد الجيش السابع. وفيها حذّر من حماقة تعريض الهدنة للخطر من أجل الإسكندرون. وختم أحمد عزت باشا بقوله، «علينا أن نتذكّر أننا عاجزون، وأن نتحدّث ونتصرّف وفقاً لذلك». لم يكن في وسع مصطفى كمال احتمال ذلك. فأطلق العنان للتعبير عن سخطه في برقية أخيرة. «إذا كنا سنساعد بأنفسنا البريطانيين في تحقيق نتائج كان يمكن بخلاف ذلك ألا يحصلوا عليها إلا إذا قاتلنا إلى جانب ألمانيا للنهاية وهزمنا هزيمة منكرة، فإننا سنسطّر صفحة سوداء في تاريخ الدولة العثمانية ونلحق العار بالحكومة الحالية». مع ذلك، أنهى مصطفى كمال برقيته بملاحظة توفيقية. وقال إنه لا يجادل رؤساءه، لكنه لا يستطيع الكفّ عن التعبير عن آرائه التي شكّلها لصالح البلد.[28]

قال مصطفى كمال في مارس 1923 إن أولى محاولاته لوقف اتجاه البلد نحو الكارثة كانت في أضنة في نوفمبر 1918. لكن لم يكن أمامه أي فرصة للنجاح في ذلك الوقت. وأفاد أيضاً بأنه حثّ علي جناني، وهو أحد الوجهاء من البلدة المجاورة عنتاب (لاحقاً غازي عنتاب) على إنشاء منظمة للمقاومة، ووعد بتقديم السلاح لها.[30] وأفاد علي جناحي: «شكّلت الأسلحة التي وزّعت في ذلك الوقت بأوامر من الغازي [مصطفى كمال] أساس منظمتنا الدفاعية». غير أن الأسلحة التي أرسلها

مصطفى كمال إلى الظهير الخلفي أو وزّعها على المسلمين المحلّيين، مثلها مثل التدابير التي اتخذها علي إحسان باشا في الشرق، لا يمكن أن تمنع الحلفاء من احتلال كيليكيا أو بلاد الرافدين العليا. ولم يكن السكان المسلمون جاهزين للمقاومة، خلافاً لمصطفى كمال. وكما أوضح زامير (دامار لاحقاً) أرق أوغلو، وهو قومي تركي بارز في أضنة، في مذكّراته: «إن ما يؤسف له أن العقلية السائدة في ذلك الوقت والإنهاك الذي خلّفته الحرب، جعلت الشعب فاقد الهمّة وخاملاً. فقد أدّت أربع سنوات من المعاناة والحزن في الحرب إلى انهيار البلد... ولم يكن من السهل تحريك حشد من الناس قلوبهم مليئة بالمعاناة المادّية والمعنوية وأصبحت حياتهم عبئاً عليهم. ولم تظهر أي علامة على المقاومة على الرغم من نصيحة الباشا [مصطفى كمال]».[31]

في 25 نوفمبر 1918، وصل ضابط فرنسي، العقيد ريمون (Raymond) إلى أضنة وأبلغ الحاكم العثماني أن القوّات الفرنسية ستحتل المدينة، وأن على القوات العثمانية الانسحاب على الفور، وعلى الأعضاء البارزين في جمعية الاتحاد والترقّي المغادرة. واحتُلّت أضنة في 21 ديسمبر.[32] ومما أثار أسى المسلمين المحلّيين على وجه الخصوص أن الفرنسيين اصطحبوا وحدات من المتطوّعين الأرمن المسلّحين، وأن كثيراً من المدنيين الأرمن، الذين رحّلوا إلى سورية في سنة 1915، عادوا واستعادوا ممتلكاتهم، وحاولوا الثأر لأنفسهم من جيرانهم المسلمين. فكان العنف الطائفي النتيجة المحتومة. ولم يكن الاحتلال الأوروبي، وإنما احتمال فقدان البلد للأقليات المسيحية المحلّية، هو الذي دعا إلى المقاومة الشعبية التركية، بعد زوال أثر الصدمة الأولى. وبحلول ذلك الوقت، كانت القوّات النظامية العثمانية قد سحبت إلى شمال جبال طوروس. وحُلّ الجيش السابع فور استدعاء مصطفى كمال. ولم يبقَ إلا الجيش الثاني الضعيف بقيادة مرؤوس مصطفى كمال السابق نهاد باشا (أنلميش). ونقل نهاد باشا قبل إزاحته، بناء على طلب أللنبي في 22 يناير 1919، أكبر قدر ممكن من الإمدادات العسكرية إلى الداخل، لكن اضطر إلى ترك حمولة 126 شاحنة.[33]

كان قائد الجيش العثماني التاسع على جبهة القوقاز، يعقوب شوقي باشا (الذي خلف وهيب باشا بعد خلافه مع الألمان[34] في يونيو 1918)، محظوظاً أكثر لأنه سعى أيضاً إلى إعاقة مطالب الحلفاء. وماطل حتى 25 يناير 1919 لسحب جيشه بأكمله إلى ما وراء الجبهة العثمانية الروسية السابقة للحرب، وأنقذ جلّ معدّاته وإمداداته. وعندما غادر أرض القيصر السابقة، سلّم السلطة إلى المجلس الملّي الإسلامي في قارص، الذي غيّر اسمه في 18 يناير إلى الحكومة الملّية المؤقّتة لجنوب غرب القوقاز. وقد حلّ البريطانيون هذه الهيئة في 19 أبريل 1919 ونُفي أعضاؤها إلى مالطا. وفي الشهر التالي احتلّ الأرمن قارص.[35]

وفي مكان أبعد شرقاً، سحب الأميرالاي كاظم قره بكير فيلقه القوقازي الأول من شمال غرب فارس. وعندما عاد عبر بطوم، التي كانت لا تزال خاضعة للعثمانيين، وجد مدافع ميدان يابانية وذخائر في المخازن العسكرية، ونقلها إلى طرابزون.[36]

حاول القادة العسكريون العثمانيون في كل الأمكنة المحافظة على قدر ما يستطيعون من الموارد. وكانت نظارة الحربية في اسطنبول، التي يسيطرون عليها هم وأصدقاؤهم، متعاطفة مع مساعيهم. ورأى مصطفى كمال أنه لو كان ناظر الحربية ورئيس هيئة الأركان العامة، لتمكّن من إعاقة الحلفاء بمزيد من النجاح. لكن جواد (تشوبانلي)، وفوزي (تشقمق)، وأركانهما بذلا ما في وسعهما لصيانة نواة القدرة العسكرية التركية.

كانت المهمّة عسيرة. فقد سُرّح الجيش، لا لأن الحلفاء أصرّوا على ذلك فحسب، وإنما لأن القوّات التركية أرادت العودة إلى ديارها. عندما عبّأت الدولة العثمانية قوّاتها في سنة 1914، ارتفعت قوّة الجيش من 000 ,400 إلى 000 ,640 جندي، بمن فيهم 000 ,24 ضابط.[37] وقدّرت الخسائر الحربية العثمانية الإجمالية بـ 000 ,325 قتيل، و000 ,350 جريح، و000 ,250 أسير. لكن حوفظ على قوّة الجيش باستمرار استدعاء المزيد من الرجال: كان يوجد أكثر من 000 ,700 رجل تحت السلاح في نهاية سنة 1916، و000 ,560 رجل نظرياً على الأقل عند توقيع الهدنة في سنة 1918.[38] وسُرّح 000 ,338 جندي حتى مايو 1919، في حين اختفى كثير غيرهم.

بذلت نظارة الحربية ما في وسعها لإعادة تنظيم القوّات المتبقّية. ونصّت خطة قدّمتها إلى الحكومة في 2 يناير 1919 على وجود جيش قوامه 000 ,61 رجل، مسلّحين بـ 000 ,41 بندقية، و720 مدفعاً رشّاشاً، و256 مدفعاً ميدانياً. لكن تبيّن تعذّر جمع هذه القوة، لأن عدد المجنّدين تراجع إلى 000 ,43. مع ذلك هيّأت نظارة الحربية الأساس للتوسّع في المستقبل بالإبقاء على عدد كبير من الوحدات – ما لا يقلّ عن عشرين فرقة، منظّمة في تسعة فيالق. وكان بالإمكان رفع قوّة الفرق، التي حُدّد عديدها الأولي بـ 2000 جندي فقط، عندما تدعو الحاجة.[39]

كانت المشكلة الرئيسة تتعلّق بالأسلحة. فبموجب المادّة 20 من اتفاق الهدنة، يستولي الحلفاء على أسلحة القوّات التركية المسرّحة ومعدّاتها. كان يمكن إخفاء بعض الأسلحة في الأناضول، لكن المخازن العسكرية الرئيسة موجودة داخل العاصمة وحولها، ووضع مخافر للحلفاء لحراستها.[40] وعلى الرغم من أن الضبّاط القوميين الأتراك سرعان ما تعلّموا كيفية تهريب الإمدادات من هذه المخازن، فقد أعاقت عدم كفاية الأسلحة تنظيم مقاومة فعّالة لخطط الحلفاء. مع ذلك ظهرت فكرة المقاومة ما إن وطأ جنود الحلفاء التراب التركي. فقد سعت القيادة العليا العثمانية إلى عقد هدنة،

لكنها لم تستسلم. ولم يكن مصطفى كمال القائد الوحيد الذي يضع خططاً للمقاومة فور علمه ببنود الهدنة. لكنه أثبت أنه أكثرهم فعّالية.

وصل مصطفى كمال إلى محطّة حيدر باشا في اسطنبول في 15 نوفمبر 1918. وكان هذا المبنى الضخم المزوّد بأبراج، وقد بناه معماريون ألمان في سنة 1908 باعتباره نقطة انطلاق سكّة حديد بغداد، يتيح مشهداً عاماً لميناء اسطنبول من الساحل الآسيوي. في أعقاب سنة 1927، أصبح أتاتورك يصوّر بانتظام على درجات المحطّة عندما يلتقي بحشود المسؤولين في زيارته الصيفية السنوية للعاصمة القديمة. لكن المشهد كان مختلفاً في سنة 1918. فقد تعرّضت المحطّة لأضرار جسيمة بعد انفجار للذخيرة في السنة الماضية. وعندما خرج مصطفى كمال وياوره من قطار أضنة، كان هناك رجل واحد للترحيب به – طبيبه راسم فريد (طالاي).[41] وعندما وصل إلى الدرجات العريضة للمحطّة، كان أول ما شاهدته عيناه سفن الحلفاء الخمس والخمسين التي كانت تدخل الميناء وتستعدّ للرسوّ أمام قصر دولما بهتشة على الساحل الأوروبي. وكان على ركّاب الشاطئ الأوروبي الانتظار إلى أن تخلي السفن الحربية الميناء.

شعر مصطفى كمال بالأسى لمشاهدة احتلال العدوّ، ويقال إنه أبلغ د. راسم فريد: «لقد ارتكبت خطأ. ما كان يجدر بي المجيء. عليَّ أن أعود إلى الأناضول مهما حدث».[42] ويورد تقرير آخر أنه قال عندما نظر إلى أسطول الحلفاء: «سيذهبون مثلما جاؤوا».[43] بيد أن القصّتين ليستا مقنعتين. فلم يبدِ مصطفى كمال ندماً للعودة إلى العاصمة، بل كان متلهّفاً لبدء مناقشات تشكيل حكومة تتحلّى بالشجاعة الكافية لحماية الأراضي التي لا تزال في أيدي العثمانيين، حكومة يأمل في السيطرة عليها. أما بشأن ملاحظته التي أفيد أنه قالها عن الأسطول، فيجب رؤيتها في ضوء النقاش التي تطوّر بعد كسب حرب الاستقلال. فقد زعم رفيق مصطفى كمال في السلاح، وخصمه السياسي لاحقاً كاظم قره بكير، وكان قد عاد إلى اسطنبول من فارس في 28 نوفمبر 1918، أنه طالما أدرك أن على الأتراك مقاتلة الأرمن واليونانيين، لأن الحلفاء منهكون ولا يستطيعون فتح حرب في الأناضول. ولم يكن أسطول الحلفاء في اسطنبول أكثر من فزّاعة كما قال.[44] أما ما أفيد عن ملاحظة مصطفى كمال بشأن الرحيل المحتوم لأسطول الحلفاء المهيب فإنها تنسب إليه بصيرة مماثلة.

نزل مصطفى عند وصوله في فندق بَرا بالاس كالمعتاد بدلاً من منزل والدته في شارع أكارتلر في بكشطاش، المجاور لقصر دولما بهتشة من الداخل. لكنه سرعان ما انتقل إلى منزل في حيّ بيه أوغلو (بَرا) الأوروبي، يمتلكه صالح فنصة، وهو عربي من سورية تعرّف إليه في حلب، وربما يرجع ذلك إلى أن الفندق لم يكن مريحاً لامتلائه بضبّاط الحلفاء، أو لأنه على الأرجح كان باهظ التكلفة

لأميرالاي في زمن السلم. وبعد ذلك، ساعدته السيّدة فنصة، زوجة صالح (المارونية)، في إيجاد بيت صغير من ثلاث طبقات استأجره من مالكه الأرمني في عثمان بيه (في منطقة شيشلي)، قرب الكلية الحربية. وقد انتقل إلى هناك في 21 ديسمبر 1918.[45] وكانت صديقته السيدة كورين لُطفو تقيم على مقربة في بيه أوغلو. أما فكرية، التي كانت تقدّم له الرفقة الأنثوية عندما يحتاج إليها، فكانت تنتقل من منزل عائلتها في المدينة القديمة. لكن الأهمّ من هذه الاعتبارات الاجتماعية هو أن القسم الحديث من المدينة، شمال القرن الذهبي، كان مركز النشاط السياسي. وفيه يقيم القادة العسكريون للحلفاء والمفوّضون الساميون، وكذا السلطان والمسؤولون التابعون له، والبرلمان والسياسيون.

أنزل أسطول الحلفاء 3500 جندي، معظمهم بريطانيون، وانضمّوا إلى لواء فرنسي أرسل بالقطار من الجبهة المقدونية، بعد أن سيطر الفرنسيون على خطّ السكّة الحديدية في تركيا الأوروبية.[46] فقد صمّم الفرنسيون، بعد استبعادهم من مفاوضات خليج مودروس، ألا يتركوا السيطرة على العاصمة العثمانية للبريطانيين بمفردهم. وازداد الاحتكاك بين الحليفين بمجيء الإيطاليين. وبعد ذلك قسّمت مهمّة المحافظة على النظام في المدينة بين وحدات الحلفاء الثلاثة. لكنهم في صراعهم على السلطة والنفوذ، لم يدوسوا على كرامة الأتراك المسلمين فحسب، وإنما على ممتلكاتهم أيضاً بمصادرة منازلهم.

برز الإيطاليون منذ البداية باعتبارهم الأكثر استيعاباً للأتراك وتودّداً إليهم، في حين لم يكن البريطانيون والفرنسيون يتردّدون في استعدائهم. فبموجب معاهدة لندن السرّية المبرمة في سنة 1915، وُعدت إيطاليا «بحصّة عادلة في منطقة البحر المتوسّط المجاورة لولاية أضاليا [أنطاليا]»، في حال تقسيم تركيا الآسيوية، على أن يشكّل ذلك جزءاً من ثمن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء. وبعد سنة، وُسّع القطاع الإيطالي ليشمل إزمير وحتى قونيا في وسط الأناضول.[47] وقد تعلّم الإيطاليون في ليبيا أن من الصعب احتلال أرض عثمانية بالقوّة. ويمكن تحقيق منطقة نفوذ بسهولة إذا قدّموا أنفسهم حماة للمسلمين الأتراك في وجه المطالبات المباشرة بالأراضي التي من المعروف أن اليونان تضمرها. فقد دخلت اليونان الحرب في يوليو 1917، بعد أن أزاح الحلفاء الملك قسطنطين الموالي للألمان وحملوا السياسي الليبرالي إلفثيريوس فنزيلوس إلى السلطة في أثينا. وكان فنزيلوس يعتمد على بريطانيا وفرنسا لتحقيق هدفه – أي إنشاء دولة يونانية متجانسة تشمل كل الأراضي الساحلية في بحر إيجة. لكن الفرنسيين أبدوا تحفّظاتهم، أما الحكومة البريطانية بقيادة لويد جورج فقد استسلمت لتملّق فنزيلوس.

كان الحلفاء منقسمين منذ البداية، ولديهم شواغل أكثر إلحاحاً في أوروبا. وكانوا منهكين من

الحرب، فسارعوا إلى تسريح قوّاتهم. وقد بدأ القادة الأتراك يدركون الصورة، رغم اختلافهم في تقييمها. وشعروا جميعاً أنه يمكن استغلال خلافات الحلفاء، واعتقد معظمهم أن عليهم أن يظهروا أنفسهم بمثابة شركاء يعوّل عليهم في سلام مستقرّ. وكانوا يريدون جميعاً الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي الخاضعة لسيطرتهم عند توقيع الهدنة. وأوحت التجربة العثمانية بأنه يمكن تحقيق ذلك بمساعدة دولة حامية غربية. وكان لكل القوى الحليفة الرئيسة معجبون أتراك: أميركا جذّابة، ومثالية، وغنية، وبعيدة لحسن الحظّ؛ وبدت بريطانيا قوية وقدّمت خدمة جيدة للمصالح العثمانية في مواجهة روسيا في الماضي؛ وفرنسا شريكة قديمة أيضاً، وشكّلت ثقافتها تفكير المسؤولين العثمانيين المتعلّمين. وقد اختار الاتحاديون ألمانيا في رهانهم على الاستقلال، وها هم جميعاً يشهدون غلطتهم.

وجدت مُثُل الاستقلال جذوراً راسخة. لكن ما أفضل السبل لتحقيق الاستقلال وأقصى قدر من اتساع الأراضي؟ هل هو التعاون مع الحلفاء منفردين أو مجتمعين، أو بمقاومة واحد منهم أو أكثر، أو بمزيج من الأسلوبين؟ انتقل السؤال الذي لم يكن له إجابة سهلة إلى مركز السياسة التركية فور توقيع الهدنة. وأثّرت حسابات المصلحة الوطنية والشخصية على موقف الأتراك الأفراد. وكذا المزاج الشخصي لكل منهم. وقد قال أتاتورك لاحقاً، «الحرّية والاستقلال يحدّدان شخصيتي».[48] وأثبت سجلّه ذلك.

جرّبت حكومة توفيق باشا الوسائل الدبلوماسية للحدّ من انتهاكات الحلفاء. وفي 19 نوفمبر 1919، احتجّ ناظر الخارجية العثماني رشيد باشا لأن احتلال اسطنبول، خارج حصون المضائق، مخالف لشروط الهدنة.[49]. فرُفض الاحتجاج. لكن أشدّ ما أقلق الأتراك وجود أربع سفن حربية يونانية في أسطول الحلفاء، وإنزال بحّارة يونانيين لحراسة أجزاء المدينة، وفصيل يوناني كريتي يحرس البطريركية اليونانية.[50]

لم تكن الكرامة السبب الوحيد لاعتراض العثمانيين على الوجود العسكري اليوناني. فقد كانت اسطنبول مدينة مقسّمة. ولا يمكن تقديم أرقام دقيقة، بسبب تزايد أعداد سكّان المدينة بتدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين. لكن يقدّر الإجمالي بنحو مليون مقيم، يزيد المسلمون على نصفهم بقليل. وكان اليونانيون يشكّلون غالبية غير المسلمين ويزيد عددهم على 300,000 نسمة،[51] وكان من المحتّم أن يُلهب وجود القوّات اليونانية الطموحات القومية الانفصالية في أوساطهم. وقد أظهروا إلى جانب غير المسلمين الآخرين (باستثناء اليهود الذين ظلّوا موالين للدولة العثمانية إلى حدّ كبير)، مشاعرهم الواضحة بالترحيب بالحلفاء والتعبير عن فرحتهم العارمة بالحلفاء باعتبارهم محرّرين.

وهكذا وجد مصطفى كمال نفسه في اسطنبول محاطاً بغير المسلمين –يونانيين، وأرمن،

ومشرقيين، وأوروبيين- يعارضون كل ما يؤيّده. وكانت «أيام الهدنة المظلمة»، كما يذكر الأتراك احتلال الحلفاء، أسعد أيام حياة غير المسلمين - وأكثرها ازدهاراً أيضاً، إذ انتعشت التجارة التي يسيطرون عليها إلى حدّ كبير. وإزاء هذه الخلفية من ابتهاج غير المسلمين، والاكتئاب التركي، وانتشار المكائد دخال الملل العرقية وفي ما بينها وبين الحلفاء، شرع مصطفى كمال بالعمل بصفته عسكرياً ذا قضيّة سياسية. وكانت القضيّة استقلال الأمة الإسلامية الناطقة بالتركية ووطنها. وكان مقتنعاً كعادته بأنه الوحيد القادر على تحقيق ذلك.

أجرى أول اتصال بصديقه رؤوف، ناظر البحرية في الحكومة السابقة. وتوجّها معاً إلى أحمد عزّت باشا في مكتب الصدر الأعظم الذي كان يستعد لإخلائه. ويبدو أنهما أقنعاه بسحب استقالته وتشكيل حكومة جديدة تضمّ مصطفى كمال.[52] لكن قبل حدوث ذلك، يجب أن يرفض البرلمان تسمية توفيق باشا خلفاً لأحمد عزّت. وقد ساعدهما حليفان في العمل على تحقيق ذلك: فتحي (أوقيار) وإسماعيل جانبولاد. وهما عضوان سابقان منشقّان عن جمعية الاتحاد والترقّي، مثل مصطفى كمال ورؤوف. وكانت الجمعية قد حلّت نفسها بعد فرار قادتها في زمن الحرب، ونقلت أصولها إلى حزب التجديد، الذي ضمّ معظم الأعضاء السابقين، بمن فيهم إسماعيل جانبولاد، ود. توفيق رُشدو (آراس)، صديق مصطفى كمال.[53] غير أن فتحي فضّل تشكيل حزب عموم الشعب العثماني المحبّ للحرّية، الذي اجتذب نحو ثلاثين عضواً في البرلمان. ولنشر آرائه، أصدر جريدة «المنبر» التي ساعد مصطفى كمال في تمويلها. فقد عرف مصطفى كمال قيمة الدعاية التي حرمه منها أنور في أثناء الحرب الكبرى. وأصبح لديه الآن منبراً للفت انتباه الرأي العامّ إلى إنجازاته وآرائه.[54]

سعى مصطفى كمال، في أثناء محاولة التأثير على البرلمان لمواجهة توفيق باشا، إلى مقابلة السلطان وحيد الدين أيضاً، فاستقبله في 15 نوفمبر. وكانت تلك أول مقابلة من أربع منحها السلطان لمصطفى كمال في الأشهر الستة التي قضاها في العاصمة.[55] وكان مصطفى كمال بحاجة إلى إقناع السلطان بأنه موالٍ له، وهو ما نجح به على الرغم من خيبة أمله في الوصول إلى السلطة بمساعدة وحيد الدين. فقد كان السلطان يخشى الجيش، الذي انقلب على عبد الحميد، ويأمل في أن يحافظ مصطفى كمال على ولائه للعرش. وقد أثبتت الأحداث خطأه. لكن مع أن السلطان أراد استخدام مصطفى كمال، فإنه لم يكن يعتزم إيصاله إلى السلطة. وكان يفضّل العمل مع الرجال المتزوّجين من الأسرة المالكة- داماد فريد، وتوفيق باشا.

غير أن العقبة المباشرة أمام مخطّطات مصطفى كمال وحلفائه كانت خوف مؤيّدي جمعية الاتحاد والترقّي السابقة، داخل المجلس وخارجه، من أن يؤدّي رفض التصديق على توفيق باشا إلى التعجيل

في حل البرلمان. وكان الحلفاء يحبّذون حلّ مجلس النوّاب، الذي يسيطر عليه الاتحاديون، كما يدعو إليه المعارضون المحلّيون للاتحاديين. ولا شكّ في أن السلطان كان من بين الأخيرين، لكنه آثر الحذر الشديد في القيام بالخطوة الأولى. وفي 18 نوفمبر اجتمع البرلمان لمناقشة برنامج حكومة توفيق باشا. ولم يكن التصويت حاسماً، إذ رغم أن سبعة وعشرين نائباً - كلهم من مؤيّدي حزب فتحي (أوقيار) على ما يبدو - صوّتوا ضدّ الحكومة، فإن الحكومة لم تحصل على الأغلبية المطلقة. واصل مصطفى كمال مساعيه لخلع توفيق باشا. وادّعى في سنة 1926 أن العديد من النوّاب أكّدوا له دعمهم، لكنهم نكثوا عهودهم عندما جرى التصويت ثانية في 19 نوفمبر. فقد تحدّث زعيم حزب التجديد، صبري (توبراك) لصالح توفيق باشا، ما رفع عدد الأصوات التي مُنحت للحكومة الجديدة. ومع ذلك لم تتحقّق الأغلبية المطلقة، لكن الأغلبية البسيطة كانت كافية في التصويت الثاني، فثبّت توفيق باشا في المنصب.[56]

سعى مصطفى كمال، بعدما عجز عن خلع توفيق باشا وتحقيق موقع بارز في حكومة بديلة، إلى مقابلة ثانية مع السلطان، فاستقبله في 29 نوفمبر، بينما تابعت «المنبر» حملتها لتعيين حكومة جديدة قوية.[57] وقد أورد مصطفى كمال في مذكراته المنشورة في سنة 1926، أن السلطان عندما سأله عن ولاء الجيش، أجاب بأنه ما من سبب للشكّ في ذلك. وزعم أن السلطان زيّف مسار المقابلة، قائلاً إن مصطفى كمال تحدّث لصالح حلّ البرلمان، ووعد أن يقدّم هو ورفاقه الدعم لهذه الخطوة التي كان السلطان يفكّر فيها.

ترنّحت حكومة توفيق باشا التي وقعت بين سندان البرلمان المؤيّد للاتحاديين من جهة، ومطرقة الحلفاء والقصر والمعارضين المحلّيين من جهة أخرى. وفي 2 ديسمبر فُرضت الرقابة على الصحف. وفي 11 ديسمبر، استقال عبد الله باشا ناظر الحربية. فحل محل هذا اللواء غير المناسب، الذي ووجه بمعارضة «عصبة» الضبّاط الكبار،[59] رئيس أركانه جواد (تشوبانلي)، بينما تولّى ضابط آخر ذو سجلّ حربي جيد، فوزي (تشقمق) منصب رئاسة الأركان العامة. وكان قائد ثالث قاتل في غاليبولي وفي سورية، العميد كاظم (إيناتش) يشغل منصب مساعد رئيس هيئة الأركان العامة. وعُيّن وكيل نظارة الحربية، عصمت (إينونو) مسؤولاً عن لجنة أنشئت لدراسة الجوانب العسكرية للتسوية السلمية.[60] وبينما كان السياسيون يتشاجرون في توافه الأمور، سعى الضبّاط الأتراك القوميون إلى بسط سيطرتهم على ما تبقّى من القوّات المسلّحة العثمانية. ونتيجة لجهودهم، أصبحت هيئة الأركان العامة مركز المقاومة الرئيس لخطط الحلفاء.

كان مصطفى كمال العضو الأنشط سياسياً في هذه المجموعة. وبينما كان توفيق باشا يحاول

التصدّي للمعارضة البرلمانية، تواصل مصطفى كمال مع أعضاء الاتحاد والترقّي البارزين السابقين المعتدلين -ناظر المالية السابق جاويد، ورئيس مجلس الأعيان أحمد رضا- لاستمزاج آرائهم بشأن تشكيل حكومة قومية برئاسة أحمد رضا، لكن زعماء حزب التجديد كانوا حذرين من مصطفى كمال، ومصمّمين على رفض إسناد نظارة الحربية إليه، فتلاشت المناقشات. وعندما أصبحت اتصالات مصطفى كمال بأعضاء الاتحاد والترقّي السابقين معروفة، نُشر تقرير في 29 ديسمبر عن أنه يوشك أن ينضمّ إلى حزب التجديد. فأصدر نفياً على الفور قائلاً إنه يريد الاحتفاظ برتبته ومنصبه في الجيش.[61] فاستبعد ذلك نشاطه السياسي نظرياً، أما من الناحية العملية فقد شرع مصطفى كمال في مسيرته السياسية التي تفرّغ لها، واستمرّ على هذه الحال حتى نهاية حياته.

واصلت الغالبية في البرلمان الهجوم على توفيق باشا، وطُرحت الثقة في حكومته. وفي 21 ديسمبر، توجّه توفيق إلى القصر وطلب منه حل المجلس على الفور قبل أن يُهزم في البرلمان. ففعل ذلك وحيد الدين، وطلب منه البقاء في منصبه. ولتبديد المخاوف بأن يكون ذلك فاتحة للعودة إلى تفرّد السلطان في الحكم إلى أجل غير محدّد، نشرت الحكومة إعلاناً في 2 يناير 1919 تعد فيه بإجراء انتخابات جديدة بعد أربعة أشهر من إبرام الصلح.[62]

لم يكن مصطفى كمال مبتدئاً في السياسة المحلّية. لكن تعاملاته من الأجانب كانت محصورة بالمسائل العسكرية إلى حدّ كبير. والآن أصبح الأجانب يسيطرون على العاصمة، وهو بحاجة إلى سبر أغوارهم. هل يمكن ثني الحلفاء عن دعم قضيّة الانفصاليين اليونانيين والأرمن؟ إذا لم يكن ذلك ممكناً، إلى أي مدى يمكن أن يصل دعمهم للخصوم العرقيين للأتراك المسلمين؟ كان البريطانيون، الذين قاتلهم مصطفى كمال في سورية، القوّة الأقوى، وبالتالي الجهة الفاعلة الرئيسة في الشرق الأدنى. ومع أن رؤوف خاب أمله بسرعة بعدما اعتمد على حسن نيّة البريطانيين، فإن ذلك لم يردع مصطفى كمال. في 17 نوفمبر، بعد أربعة أيام من عودته إلى اسطنبول، أجرى مقابلة مع ثلاث جرائد قومية تركية. وأعلن، «لا أريد أن أشكّك في حسن نيّات الدول التي أبرمت الهدنة معنا. وإذا نشأ سوء تفاهم في تنفيذ الشروط، يجب تحديد أسبابه على الفور والتوصّل إلى اتفاق مع الأطراف الآخرين».[63] وأضافت المقابلة التي نُشرت في جريدة «المنبر» الكلمات الآتية: «لا يمكن أن يكون هناك أصدقاء أكثر طيبة من البريطانيين».[64]

أجريت المقابلة في فندق بَرا بالاس. وقد دُعي مراسل جريدة «ديلي ميل»، ج وُرد برايس (G. Ward Price) إلى الفندق أيضاً، حيث كان يجلس إلى جانب مصطفى كمال، كما أورد في مذكّراته، صديقه القائمقام رفعت (بَله)، وهو ضابط شجاع قصير ونحيف وقويّ الشكيمة. يقول وُرد

برايس إن مصطفى كمال عرض تقديم خدماته للبريطانيين، ورأى أنه يجب إبقاء الفرنسيين خارج البلد، وأن على البريطانيين، إذا أرادوا تولّي المسؤولية عن الأناضول، أن يتعاونوا مع حكّام أتراك متمرّسين. وأفاد وُرد برايس عن المحادثة إلى الاستخبارات العسكرية البريطانية، فصرفوا النظر عنها باعتبارها غير مهمّة.[65] ويجب بطبيعة الحال أخذ سهو الذاكرة وأخطاء الترجمة في الحسبان، لكن ليس من المستبعد أن يكون مصطفى كمال راغباً في تأليب البريطانيين على الفرنسيين، الذين كانوا يحتلّون أضنة في ذلك الوقت، أو أنه فكّر في احتمال العودة إلى الأناضول بوصفه حاكماً عسكرياً بدعم من البريطانيين لمنع التنازل عن أراضٍ لصالح الأرمن واليونانيين. وكان ذلك يشكّل خطراً داهماً بالنسبة لمعظم الأتراك.

ثمة صدى لهذا الاجتماع في رواية مصطفى كمال لحادثة لاحقة. ففي 7 فبراير 1919، وصل المارشال أللنبي من مصر لتقديم قائمة بالمطالب إلى الحكومة العثمانية، وأهمّها استدعاء علي إحسان باشا على الفور، وتسريح الجيش السادس، الذي لا يزال يعترض البريطانيين في بلاد الرافدين. وقد قُبلت المطالب. وزعم أتاتورك لاحقاً أن أللنبي أراده أن يعيّن قائداً للجيش السادس، وعندما رفض ذلك، خسر ياوره، وسيارته الرسمية، وعلاوته باعتباره قائداً لجيش.[66] وذلك لا معنى له إذ سرعان ما حلّ الجيش السادس في 2 مارس 1919،[67] تماشياً مع المطالب البريطانية. وكانت خسارة مصطفى كمال لمزاياه باعتباره قائداً لجيش أمراً محتوماً بعد أن أصبح أميرالاياً بلا منصب، لا سيما في ظروف الإعسار المالي الشديد. والواقع أن اقتراح تسلّم قيادة الجيش السادس جاء من ناظر الحربية العثماني، عمر ياور باشا. وقد رفض مصطفى كمال ذلك قائلاً إن المنصب تافه، وإن العرض يبدو كأنه محاولة للتخلّص منه.

ثمة بريطاني سعى لإقامة علاقات مع شخصيات تركية بارزة وهو القس البرسبيتاري الاسكتلندي د. روبرت فرو (Robert Frew)، إذ كان في وسعه الاستفادة سياسياً من قدرته على صرف معونة الإغاثة.[68] وقد اجتمع مصطفى كمال بالقس فرو مرّتين برعاية شخص يدعى المسيو مارتن.[69] ووفقاً للصحافي الكمالي فالح رفقي أطاي، رفض مصطفى كمال اقتراح فرو بأن يتبرّأ الأتراك من الجرائم التي ارتكبها الاتحاديون كي يحصلوا على تقدير الحلفاء.[70] وفي الكلمة التي ألقاها مصطفى كمال في سنة 1927، وصف القسّ فرو بأنه مغامر بريطاني.[71] وكان الأتراك ولا يزالون مقتنعين بأن فرو عميل استخبارات بريطانياً رفيعاً. ومن المرجّح أن يكون وسيطاً مستقلاً ظنّ أن في وسعه كسب أصدقاء لبريطانيا. وعلى أي حال، لم ينجح هو أو أي مسؤول بريطاني في توقّع أن يكون مصطفى قائداً للمقاومة القومية التركية.

يعكس الاقتراح الذي نُسب إلى د. فرو أمراً كان يشغل بال بريطانيا كثيراً. مثلما أصبح القضاء على النازية مبدأ توجيهياً لسياسة الحلفاء في ألمانيا في أعقاب الحرب الثانية، فإن تطهير تركيا من الاتحاديين ومعاقبة الجرائم التي ارتكبوها كان ذا ثقل مماثل في تفكير بريطانيا - والحلفاء - في أعقاب إبرام هدنة مودروس.[72] وكانت الجرائم الرئيسة المنسوبة للاتحاديين ذبح الأرمن، وترحيل اليونانيين من ساحل بحر إيجة، ومعاملة سجناء الحرب البريطانيين، لا سيما 13,000 جندي بريطاني وهندي أسروا في الكوت في بلاد الرافدين في أبريل 1916.[73] وكان البريطانيون يعتقدون أن من الأفضل أن تقوم السلطات العثمانية باعتقال الجناة.[74]

في 14 ديسمبر 1918، قرّرت حكومة توفيق باشا أن تقدّم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم في أثناء أعمال الترحيل إلى محاكمة عسكرية. وبعد يومين، شكّلت محكمة عسكرية تتكوّن من معادين للاتحاديين. وفي يناير 1919، أبلغ السلطان المفوّض السامي البريطاني عن طريق وسيط أنه مستعدّ لاعتقال كل من يرغب البريطانيون في معاقبته، لكنه يخشى أن تثير الإجراءات الصارمة تمرّداً.[75] من جهة أخرى، رأى معظم الأتراك، بمن فيهم مصطفى كمال، أن ثمة جرائم ارتُكبوها بحقّ الأتراك أيضاً. وقدّم هذه المقولة الصدر الأعظم توفيق باشا إلى المفوّضين الساميين للحلفاء في 12 فبراير 1919.[76]

شعر كل الأعضاء السابقين في الاتحاد والترقّي، بمن فيهم خصوم أنور وطلعت وجمال، بأنهم مهدّدون عندما تولّى المعارضون المحلّيون للاتحاديين مطاردة المجرمين والانتهازيين. وكان قره كمال (كمال الأسود) من بين من لديهم ما يدعو للخوف على سلامته، وهو اتحادي نظّم نقابات التجّار المسلمين في العاصمة وشكّل شركات «قومية» - أي تركية مسلمة - لدفع المسيحيين إلى ترك أعمالهم. وقد عُيّن قره كمال ناظراً للتموين في حكومة طلعت باشا، وأصبح عضواً مؤسّساً لجمعية سرّية تدعى «قره قول» (المخفر)[77] قبيل هرب طلعت من العاصمة، وهي المنظمة التي خلفت منظمة أنور الخاصة (التشكيلة المخصوصة). ووفقاً لرؤوف، ناقش قره كمال مع مصطفى كمال إمكانية اختطاف الصدر الأعظم توفيق باشا - وهي فكرة استُبعدت بعد أن عارضها اتحادي بارز آخر هو إسماعيل جانبولاد. ويقول رؤوف أيضاً إن جانبولاد أثنى مصطفى كمال عن التآمر لخلع السلطان، لأنه يعارض مشاركة قره كمال في هذه المغامرة.[78]

ليس هناك ما يدعو للشكّ في أن مصطفى كمال كان على اتصال بالتنظيم السرّي للاتحاديين في اسطنبول، أو أن يكون الرجال الذين اعتادوا المؤامرات الثورية قد ناقشوا تلك المخططات الجامحة. لكن يُظهر سجلّ مصطفى كمال نفوره من المغامرات. وقد استقبله السلطان للمرّة الثالثة في 20

ديسمبر، عشيّة حلّ البرلمان.[79] وتوقّفت جريدة «المنبر» عن الصدور في 21 ديسمبر أو بعد ذلك.[80] وكانت محاولات مصطفى كمال دخول الحكومة بمساعدة أعضاء البرلمان الاتحاديين سابقاً قد فشلت. لكن لا يزال في وسعه الاعتماد على ولائه المفترض للسلطان. وعلى أي حال، كان موقف توفيق باشا مزعزعاً. ولم يكن مصطفى كمال قد استنفد إمكانية تحقيق هدفه بالوسائل السياسية في العاصمة التي تغلب عليها المؤامرات.

اعتُقلت أول مجموعة من نحو ثلاثين عضواً سابقاً في الاتحاد والترقّي في 29/ 30 يناير 1919، [81] ونُقلوا إلى مقرّ قيادة الشرطة أولاً ثم إلى مركز الاحتجاز العسكري، بكير آغا بولوغو، في المدينة القديمة.[82] وكان من بينهم قره كمال وإسماعيل جانبولاد، بالإضافة إلى د. توفيق رُشدو (آراس)، حليف مصطفى كمال السياسي القديم. لماذا تُرِكَ مصطفى كمال، ولماذا لم يعتقل لاحقاً عندما سيقت دفعة ثانية من الاتحاديين السابقين إلى مركز الاحتجاز العسكري؟ أغلب الظنّ أن وحيد الدين وحكومته كانا يخشيان الجيش ويحتاجان إليه في الوقت نفسه، وهو لا يزال خاضعاً للقادة الشبّان الذين ارتقوا إلى مراكز الصدارة في الحرب الكبرى. وكان في وسع البريطانيين احتجاز القادة العثمانيين الذين يعتقدون أنهم يعرقلون تنفيذ شروط الهدنة ونفيهم إلى مالطا، لكن الحكومة العثمانية لم تجرؤ على ذلك. وقد أظهرت استقالة عبد الله باشا أن القادة الكبار في السنّ الذين استبعدهم الاتحاديون لا يستطيعون السيطرة على الجيش. صحيح أن هناك عدداً من الضبّاط الشبّان الذين ساءت علاقتهم بالاتحاديين وأنشؤوا جمعية أسموها «الحارس» في بداية سنة 1919، لكنهم فاشلون لا يحظون بدعم كبير في سلك الضبّاط. وأعلن ناظر الحربية، جواد (تشوبانلي) على الفور عدم جواز أن ينشئ الضبّاط العاملون جمعية سياسية وأضاف، «إنني الحارس الوحيد للجيش». وطالب مصطفى كمال، من نظارة الحربية، بقمع الجمعية مدّعياً أيضاً الدفاع عن الحياد السياسي للقوّات المسلّحة. مع ذلك، حافظت على وجودها الغامض بمثابة شوكة صغيرة في خاصرة الضبّاط القوميين.[83]

لم تكن حرّية مصطفى كمال لتتعرّض للخطر إلا إذا قرّر البريطانيون العمل ضدّه. وزعم المفوّض السامي الإيطالي، الكونت كارلو سفورزا (Carlo Sforza) في مذكّراته أن العملاء البريطانيين كانوا يعدّون العدّة في بداية سنة 1919 لاعتقال مصطفى كمال ونفيه إلى مالطا.[84] وأضاف سفورزا أن مصطفى كمال علم بذلك، «وسأل إذا كان يمكنه الاعتماد على دعمي، وأجبته بأنه توجد شقّة بتصرّفه في السفارة الإيطالية. وقد عُرف ذلك وكان كافياً لمنع عملاء الاستخبارات البريطانيين من القيام بخطوات تترتّب عليها تعقيدات دبلوماسية».[85] ولم يقل سفورزا، الذي زعم، ربما مخطئاً، أنه التقى بمصطفى كمال في سنة 1908، [86] إنه اجتمع به وجهاً لوجه في سنة 1919، وإنه كان على

اتصال مع «مصطفى كمال ورفاقه».[87] وفي الوقت نفسه، كان سفورزا يحاول منع الاحتلال اليوناني لإزمير، التي كان يرغب الإيطاليون في أن تكون ضمن قطاع نفوذهم. وكان أيضاً يسعى إلى ضمانة من القوميين الأتراك بعدم عرقلة جهوده لكسب ودّ السيّد أحمد، قائد السنوسيين الذي هرب من برقة إلى تركيا في أواخر الحرب. ووفقاً لسفورزا، فإن «مصطفى كمال ورفاقه» ردوّا بالرسالة الآتية: «لقد كان استمرار السيطرة التركية على العرب أحد أسباب انحطاطنا. فليسوّوا شؤونهم معكم كما يشاؤون، وكما تشاؤون».[88]

وضع مصطفى كمال معنى مختلفاً لاتصالاته بالإيطاليين. فقد أبلغ كاتب سيرته فالح رفقي أطاي أن أحد الوسطاء الإيطاليين اقترح عليه قيادة تنظيم المقاومة ضدّ اليونانيين في إزمير، وأنه زار عندئذٍ الكونت سفورزا وصُدم عندما علم أنه حصر ملاحظاته برغبة السفارة الإيطالية في ضمان سلامته الشخصية – وهو عرض رفضه مصطفى كمال.[89] غير أن ثمة قصة أخرى توحي بأن المبادرة جاءت من مصطفى. ووفقاً لهذه الرواية، حاولت وحدة إيطالية تفتيش منزل مصطفى كمال في شيشلي. وأمكن تجنّب ذلك عندما هدّد مصطفى كمال بأن يشتكي شخصياً إلى الكونت سفورزا.[90] وقدّم فالح رفقي رواية ثالثة، أو ربما رواية عن حادثة مختلفة. فيقول إن الجنود الإيطاليين حاولوا دخول منزل والدة مصطفى كمال في أكارلتر. وعندما اشتكى مصطفى لقائدهم، مُنح بطاقة تنصّ على عدم التصريح لأحد بدخول المنزل عنوة. ومع ذلك، فإن وحدة أخرى للحلفاء (يفترض أنها بريطانية) دخلت منزل والدته وفتّشته.[91]

توحي هذه القصص بأن مصطفى كمال سعى للحصول على مساعدة الإيطاليين بشأن احتمال قيام البريطانيين باعتقاله. وربما يكون قد استخدم كورين لُطفو وسيطة في ذلك. فهي من أصل إيطالي، وانتقلت إلى إيطاليا للإقامة الدائمة فيها بعد ذلك بقليل. وربما استُحصل على وثيقة تنصّ على أن منزله خاضع للحماية الإيطالية. لكن الحذر لم يكن ضرورياً لأن مصطفى كمال كان في موقع متدنٍّ جداً من قائمة الأتراك الذين تشتبه بهم الاستخبارات البريطانية. وكان هناك كثير من الاختصاصيين الأتراك من بين الموظفين لدى السلطات البريطانية أو ممن تدفع لهم هذه السلطات. لكن مثلما أشار الكونت سفورزا بمرارة، «كان العمل مع الأتراك ينطوي على أكبر مجال للخطأ الناجم عن هؤلاء الاختصاصيين – وأخطاء الخبراء هي الأكثر فداحة دائماً».[92]

كان على الاتصالات مع الفرنسيين إلى أن تنتظر حتى يغادر مصطفى كمال اسطنبول. ففي اسطنبول، صُدم الأتراك، بمن فيهم المتأثّرون بالثقافة الفرنسية – ومصطفى كمال واحد منهم – من سلوك الجنرال فرانشيه ديسبيري، الفرنسي، الذي لم يأخذ البريطانيون تسميته قائد الحلفاء

في الشرق الأدنى على محمل الجدّ. وكان ديسبيري قد قام بزيارة خاطفة لاسطنبول في 23 نوفمبر 1918، لكنه دخل رسمياً في 8 فبراير – بعد يوم من زيارة أللنبي – عندما ركب على حصان أبيض ولقي ترحيباً واسعاً من اليونانيين، والأرمن، والأوروبيين.[93] وقد قارنه كاتب تركي بنابليون، أو بإمبراطور روماني ينظّم دخولاً مظفّراً إلى ساحة عامّة، أو بفاتح فرنسي يسعى إلى إثارة إعجاب المقيمين في تمبكتو.[94] والواقع أنه كان يحاول إثارة إعجاب البريطانيين بقدر المواطنين المحلّيين. لكن بينما أشار المثقّفون الأتراك إلى التباين بين سلوك فرانشيه ديسبيري السخيف ومُثُل الثورة الفرنسية، فإن المفوّضية السامية الفرنسية في اسطنبول كانت قد حذّرت باريس من أن «الأتراك الذين طأطؤوا في البداية أخذوا يرفعون رؤوسهم... وإذا ما تحوّل ذلك إلى قتال حقيقي، فسيُلقى بنا في البحر في أربع وعشرين ساعة».[95]

لم يحدث قتال في اسطنبول، وإنما سلسلة من الأزمات الحكومية فحسب. ففي 12 يناير 1919، شكّل توفيق باشا حكومة جديدة. وأصبح اللواء المسنّ، عمر ياور باشا الذي استبعده الاتحاديون، ناظراً للحربية،[96] بينما احتفظ اللواء القومي فوزي (تشقمق) بالسيطرة على الجيش بصفته رئيساً لهيئة الأركان العامة. وفي 25 يناير 1919، اهتزّت حكومة توفيق باشا بفرار د. محمد رشيد، الوالي السابق لديار بكر، الذي اتُّهم بارتكاب جرائم حرب ضدّ الأرمن.[97] وبينما شدّد حزب الحرّية والاتفاق (حزب الاتحاد) بقيادة داماد فريد حملته على توفيق باشا، شكّل الأخير في 24 فبراير حكومة مُنحت فيها نظارة الحربية إلى لواء متقاعد آخر، فريد باشا.[99] لكن استمرّ فوزي (تشقمق) في منصبه رئيساً للأركان. وفي اليوم التالي، قدّم فرانشيه ديسبيري إلى الحكومة قائمة بواحد وثلاثين مجرم حرب مزعوماً وطالب بتقديمهم للمحاكمة. واستجابة لذلك، قدّم توفيق باشا مرسوماً يعلّق الحمايات الدستورية للسماح بإجراء المحاكمة إلى السلطان لتوقيعه. فادّعى السلطان أنه الحاكم المخلص للدستور ورفض التوقيع، فاستقال توفيق باشا مفسحاً الطريق لتشكيل حكومة برئاسة داماد فريد باشا، الذي يفضّله السلطان.[100]

تسلّم داماد فريد باشا منصبه في 4 مارس على رأس حكومة استُبعد منها كل المتعاطفين مع الاتحاد والترقّي. لكن ظلّ القوميون مسيطرين على الجيش، بقرب استبدال جواد (تشوبانلي) بفوزي (تشقمق) في منصب رئس هيئة الأركان العامة، تحت ناظر الحربية الجديد شاكر باشا. وكان همّ داماد فريد باشا كسب ثقة الحلفاء بالضغط على بقايا الاتحاد والترقّي ومصالحة الأقلّيات. وانحاز انحيازاً تاماً للسياسة البريطانية، على نحو السلطان وحيد الدين. فاستعدى ذلك الفرنسيين فضلاً عن الإيطاليين. وفي 8 مارس، أصدرت الحكومة مرسوماً تنشئ بموجبه محكمة عسكرية جديدة

لمحاكمة مجرمي الحرب. وعلى الرغم من أن النصّ كان أشدّ تطرّفاً من النصّ الذي اقترحه توفيق باشا، فقد وقّعه السلطان، وفي 9 مارس اعتقلت السلطات كل الأعضاء البارزين السابقين في الاتحاد والترقّي، بمن فيهم الصدر الأعظم في زمن الحرب سعيد حليم باشا وصديق مصطفى كمال الوثيق وحليفه فتحي (أوقيار). وفي 10 أبريل، نفّذ حكم الإعدام الأول بحقّ حاكم ناحية في ولاية، كمال، دين بارتكاب جرائم حرب ضدّ الأرمن، وقد شنق في اسطنبول.

حرص السلطان على عدم توكيد حكم الإعدام إلا بعد حصوله على فتوى من شيخ الإسلام بأن ذلك متماثل مع الشريعة.[101] لم يحل ذلك من دون أن تتحوّل جنازة كمال إلى مسيرة شارك فيها آلاف القوميين الأتراك. فشعرت حكومة داماد فريد والحلفاء بالخطر، وأغلق حزب التجديد وحزب عموم الشعب العثماني المحبّ للحرّية الذي أنشأه فتحي (أوقيار) في 5 مايو. لكن ما أقلق قادة القوميين الأتراك بحقّ هو استدعاء والي إزمير، الأميرالاي القومي نور الدين باشا، الذي اصطدم برئيس الأساقفة اليونانيين المحلي خريسوستوم (Chrysostom)، وإرسال اللواء المتقاعد الضعيف، علي نادر باشا، إلى المدينة حاكماً عسكرياً بدلاً منه.[102]

شكّل الضبّاط القوميون، الذين أصبح مصطفى كمال قائدهم في ما بعد، حلقة وثيقة حوله. وزعم رؤوف أنه كان يجتمع به كل يوم.[103] لكنه كان ضابطاً بحرياً، وبما أن البحرية لم تعد قائمة، فقد وقعت مسؤولية إحباط خطط الحلفاء على الجيش. وكان القادة المستعدّون لتحمّل هذه المسؤولية يجتمعون في منزل مصطفى كمال في شيشلي باستمرار. وكان أوثق رفاقه علي فؤاد، صديقه منذ أيام الكلية الحربية ومرؤوسه بصفته قائداً للفيلق العشرين في الجبهة السورية. وكان علي فؤاد قد قاد قوّاته إلى إريغلي، في ولاية قونيا، شمال جبال طوروس.[104] وكانت قونيا مقرّ قيادة الفيلق الثاني عشر بقيادة ضابط قومي آخر، القائمقام فخر الدين (ألطاي).[105] وفي ديسمبر، توجّه علي فؤاد إلى اسطنبول ليعالج من الملاريا، وكان يلتقي هناك بمصطفى كمال باستمرار. ووفقاً لمذكّراته، أخبره مصطفى كمال في اجتماعهما الأخير في فبراير 1919، بأنه إذا لم يرسل إلى الأناضول في مهمّة رسمية، فإنه سينضمّ في الأناضول إلى القائد الذي يثق به أشدّ الثقة». وقال علي فؤاد إنه أجابه، «إن فيلقي تحت تصرّفك».[106] وبعد مدّة وجيزة، أمر علي فؤاد بنقل قوّاته إلى شمال أنقرة، المحطّة الأخيرة في الفرع الشمالي للسكّة الحديدية الأناضولية.

ويقول علي فؤاد في مذكّراته إنه اتفق على خطة عمل مع مصطفى كمال في اسطنبول. وكان هدفهما المباشر وقف تسريح القوّات العثمانية، والاحتفاظ بالأسلحة والمعدّات، وضمان تعيين الرفاق والمسؤولين ذوي العقلية المتماثلة في القيادات المهمّة والمسؤولين المتعاطفين في الإدارة

المدنية أو الاحتفاظ بهم. ولدعم هذه الخطة، التي تعتمد على العسكريين والخدمة المدنية بالدرجة الأولى، فإنهم سيحاولون القضاء على الصراعات السياسية الحزبية بين المسلمين ورفع معنويات السكان المسلمين.[107] وسواء وُضعت تفاصيل هذه الأهداف مثلما زعم علي فؤاد بالضبط أو لا، فإنها مثّلت تفكير مصطفى كمال ورفاقه في اسطنبول، وأطلع عليها الضبّاط المسيطرون على الأركان العامة بشكل عام. وكانت أهمّية الأناضول باعتبارها معقل الأمة التركية أمراً مسلّماً به. وقد درس الاتحاديون هذه الفكرة بجدّية عندما تعرّضت اسطنبول للتهديد بإنزال الحلفاء في غاليبولي في سنة 1915، وأصبحت بعد ذلك مرشداً لأعمال القادة الأتراك في سنة 1918، عندما حاولوا نقل رجالهم وإمداداتهم إلى الداخل بعيداً عن متناول الحلفاء المنتصرين. لكن بقيت نقطة واحدة مثيرة للخلاف. ماذا سيفعل القادة والمسؤولون الوطنيون إذا ما عارضتهم الحكومة العثمانية؟ يمكن الاحتجاج بالمفهوم الثوري للإرادة الوطنية. لكن من الذي سيفسّره؟ كان مصطفى كمال مقتنعاً كالعادة أنه يستطيع ذلك وسيفعله. لكن الوقت لا يزال مبكّراً للإفصاح عنه.

كان القائمقام رفعت (بَله)، الذي أصبح قائداً للدرك في أكتوبر 1918، من الحلفاء الآخرين المقرّبين في اسطنبول. وذلك منصب مهمّ. فقد قُلّص حجم الجيش وفقاً لشروط الهدنة، فحاول الضبّاط الأتراك القوميون استخدام الدرك قوّة بديلة للمحافظة على تماسك البلد. وكان مصطفى كمال يثق بولاء رفعت، الذي وُلد مثله في سلانيك في سنة 1881.

كان كاظم قره بكير يشغل أفضل موقع لمناصرة القضية القومية من بين الضبّاط الذين تشاور معهم مصطفى كمال في اسطنبول. فقد عُيّن في ديسمبر 1918 قائداً للفيلق الرابع عشر المستنزف في تراقيا. وفي أعقاب نقل قوّاته عبر بحر مرمرة إلى الأناضول، أمّن قيادة أقوى قوّة عثمانية متبقّية، الفيلق الخامس عشر، الذي يوجد مقرّ قيادته في أرضروم. فهذا الفيلق يضمّ 12,500 رجل و22 مدفعاً، ويشكّل إلى جانب الفيلق الثالث، الذي يضمّ 4700 رجل و24 مدفعاً، ويوجد مركزه إلى الغرب في سيواس، الجيش العثماني التاسع.[108]

يقول كاظم قره بكير في مذكّراته إنه زار مصطفى كمال في 11 أبريل 1919، أي اليوم السابق لمغادرته اسطنبول لتولّي منصبه في أرضروم، وشرح له أنه يقترح وضع أسس حكومة تركية وطنية في شرق الأناضول، يمكنها أن تبسط سلطتها على كل أنحاء البلاد في وقت لاحق. فأجابه مصطفى كمال، «إنها فكرة»، كما روى قره بكير، وأضاف أنه ألحّ على مصطفى اختصار إقامته في اسطنبول والانتقال إلى الأناضول. ويقال إن مصطفى كمال أجاب، «الأحداث تبرّر مقولاتك. سأحاول القدوم عندما أتعافى»[109] – كان مصطفى كمال مصاباً بالتهاب في الأذن في ذلك الوقت. ومع أنه

تجب قراءة ما أورده كاظم قره بكير في ضوء انفصاله عن مصطفى كمال لاحقاً، فإن قره بكير وعلي فؤاد سبقاه إلى الأناضول في الواقع. لكن كليهما كانا معيّنين رسمياً في الأناضول، أما مصطفى كمال، فكان من دون منصب على الرغم من أنه أعلى منهما رتبة، ولم يستفد تماماً من صلاته بالسلطان وحيد الدين حتى ذلك الوقت. وبما أنه لا يتصرّف من دون رويّة، فقد كان بانتظار الحصول على سلطة لتنظيم الجيش من أجل القضية القومية. وظلّ في اسطنبول لتأمين الحصول عليها.

كان مصطفى كمال، ورؤوف، وعلي فؤاد، وقره بكير، ورفعت (بَله) المخطّطين العسكريين الأصليين لحرب الاستقلال التركية. وقد نالوا تأييد الضبّاط ذوي العقلية المماثلة في المناصب المؤثّرة، ومن بينهم اللواءان جواد (تشوبانلي) وفوزي (تشقمق) اللذان خلف أحدهما الآخر في منصبي رئيس هيئة الأركان العامة وناظر الحربية. وكلاهما على علاقة جيدة مع الحكومة. وكان عصمت (إينونو) عسكرياً مؤيّداً شديد الذكاء، ولكنه يتسم بالحذر، وهو مرؤوس سابق لمصطفى كمال في الجبهتين الشرقية والجنوبية. وكان عصمت يتردّد على المنزل في شيشلي. وذات يوم، بينما كانا يتفحّصان خريطة للأناضول، سأل مصطفى كمال، «ما أفضل الطرق للوصول إلى هناك»؟ ويقول عصمت إنه إجاب: «من أي اتجاه. هناك كثير من الطرق بقدر التدابير التي يمكن أن يتخذها المرء. المشكلة تكمن في كيفية التقدّم في عملنا».[110] ويقول قره بكير، الذي وصف عصمت بأنه «صديقي العزيز الأقرب إليَّ»، لكنه تشاجر معه لاحقاً، إن عصمت كان يعتقد في سنة 1919 أن المقاومة مستحيلة، ويفكّر في الاستقالة من اللجنة وامتهان الزراعة.[111]

كان للضبّاط القوميين خلفية مشتركة. فقد عرف بعضهم بعضاً جيداً، وخدموا معاً في الحرب الكبرى، واثنان منهم قريبان – علي فؤاد وكاظم قره بكير. لكن ملاحظة ليمان فون ساندرز بأن القادة الأتراك يميلون إلى التشاجر معاً والغيرة من بعضهم بعضاً أثبتت صحّتها مع هذه المجموعة من الإخوة. وقد قال عصمت (إينونو) في مذكّراته إن قره بكير كان يخشى مصطفى كمال ولا يحبّ أحدهما الآخر. ووفقاً لإينونو، عندما غادر قره بكير اسطنبول لتسلّم قيادته في أرضروم، قال له، «أخشى أن تتحالف أنت أيضاً مع مصطفى كمال».[112]

كان هدف قره بكير الفوري الإمساك بالجبهة العثمانية قبل الحرب ضدّ الانتهاكات الأرمنية والجورجية. وكان الخصمان مشغولين في محاولة السيطرة على الأراضي التي يخليها الأتراك في الشرق، ولا يشكّلان تهديداً عسكرياً لقره بكير ما دام في وسعه مقاومة المحاولات البريطانية لخفض القوّات التركية ونزع أسلحتها. لكن التهديد اليوناني في الغرب كان جدّياً، لأن اليونانيين أكثر عديداً وأفضل عدّة من الأتراك. وقد عبّر فنزيلوس عن طموحاته بوضوح في كرّاسة صادرة في

ديسمبر 1918: فهو يريد تراقيا وغرب الأناضول. وكان مستعداً لترك البريطانيين يعدّون ترتيباتهم الخاصة باسطنبول، واقترح أن تُضَمّ ولاية طرابزون الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأسود إلى ارمينيا، لأن فيها جالية يونانية كبيرة. وستصبح الملكية اليونانية للأراضي المنتزعة من تركيا دائمة ولا يمكن الرجوع عنها بإجراء تبادل تدريجي للسكان. ومن الواضح أن الأتراك الذين سيُقتلعون من جذورهم أكثر عدداً بكثير من اليونانيين، الذين لن يبقى منهم إلا عدد قليل نسبياً خارج الحدود التي يطالب بها فنزيلوس.

في 3/ 4 فبراير 1919، قدّم فنزيلوس المطالبة اليونانية إلى مجلس العشرة الحلفاء، الذي حوّله إلى لجنة لدراسته.[113] بل إن اليونانيين في اسطنبول ذهبوا إلى أبعد من فنزيلوس. ففي 16 مارس، قطعت الجالية اليونانية ممثّلة ببطريرك اسطنبول علاقاتها مع الحكومة العثمانية وأنكرت مسؤولياتها المدنية باعتبار أعضائها مواطنين عثمانيين. واختار اليونانيون في اسطنبول، الذين لم يطالب بهم فنزيلوس، الاتحاد مع اليونان.[114] وكان من المحتّم أن تتدهور العلاقات بين الطوائف في كل أنحاء البلاد.

وبينما كان الحلفاء يتداولون في الأمر، شنّ الإيطاليون هجوماً لاستباق اليونانيين. فنزلوا في 28 مارس في أنطاليا على الساحل التركي على البحر المتوسّط. وتقدّمت وحداتهم في غضون أربعة أسابيع إلى بوضروم في الجنوب الغربي وقونيا في المركز. وفي 29 أبريل دخلت سفينة حربية إيطالية ميناء إزمير.[115] بيد أن المبرّر الوحيد للاحتلال، بموجب شروط الهدنة، هو بروز وضع يهدّد أمن الحلفاء (المادة 7). ولم يتعرّض أمن الحلفاء للخطر مباشرة في أي مكان في تركيا في الواقع. لكن الأمن الداخلي تدهور في العديد من الأماكن في أعقاب الحرب. وطالما كان هناك لصوص وقطّاع طرق، ويوجد الآن مئات الآلاف من الفارّين من الجندية والنازحين من كل الطوائف. وقد بدأ القتال بين الطوائف في المناطق المتنازع عليها، بحدوث اشتباكات بين العصابات المسلّحة المسيحية والإسلامية. وبدأ المسلمون في المناطق الآتية، من الغرب إلى الشرق: تراقيا، وغرب الأناضول، ووسط وشرق ساحل البحر الأسود، وشرق وجنوب الأناضول، تنظيم صفوفهم بإنشاء منظمات للمحافظة على حكمهم، وديارهم، وأرواحهم في النهاية.

التماساً لتصديق الرئيس ولسون على حقّ الأمم في تقرير المصير، سمّت هذه المنظمات الإسلامية نفسها على العموم جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية. وقد أنشئت جمعيتان في أدرنة وإزمير في 1 ديسمبر 1918. وطالبت الأولى بأن تكون كل تراقيا – الغربية والشرقية – لسكّانها المسلمين، وسعت الثانية لمنع اليونانيين من احتلال القسم المطل على ساحل بحر إيجة من تركيا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أنشئت جمعية للدفاع عن الحقوق الملّية في الولايات الشرقية في أرضروم.[116] وأنشئت جمعية مماثلة في

طرابزون في 12 فبراير 1919. [117] وأنشئت جمعية للكيليكيين في اسطنبول للتحدّث باسم الولايات الخاضعة للاحتلال الفرنسي جنوب جبال طوروس. وكان للقادة الإقليميين للاتحاد والترقّي دور فاعل، إذ لم يكن مسيطراً، في إقامة هذه المؤسسات. وانضمّ إليها الأعيان والقادة التقليديون الآخرون للمجتمع – ملّاك الأراضي، والتجّار، والمهنيون (المحامون بالدرجة الأولى) ورجال الدين. وهكذا ضمّت الجمعيات جناحاً تحديثياً وجناحاً محافظاً. وكانت غايتها الرسمية التحريض لصالح المسلمين، لكنها حاولت تنظيم المقاومة المسلّحة أيضاً. وقرّرت جمعية تراقيا إنشاء وحدات مسلّحة في يناير 1919. وقرّرت جمعية أرضروم الاتصال بالجيش، وعندما وصل كاظم قره بكير إلى المدينة في 3 مايو 1919، أصبح راعياً للجمعية.[118]

كان لكل هذه الجمعيات عملاء ومتعاطفون في اسطنبول. وقد لاحظ مصطفى كمال والقادة القوميون الآخرون ذلك بينما كانوا يعدّون خططهم التي يقوم الجيش بموجبها بدور رئيس. وكان للصدر الأعظم داماد فريد باشا أفكار أخرى. فقد ظنّ أنه يمكن استعادة النظام، إدارياً، بنزع أسلحة السكان وتقوية الدرك، وسياسياً بإعادة إقامة علاقات جيدة بين الطوائف. ولم يردعه قرار البطريرك اليوناني الخروج من الدولة العثمانية، فقرّر إرسال لجان الحياة والنصيحة إلى المناطق المضطربة بقيادة أمراء العائلة المالكة. وسعى لأن تضمّ أعضاء من الطائفتين اليونانية والأرمنية، لكن أعضاء الطائفتين البارزين نأوا بأنفسهم عنها، ورفض بطاركتها تسمية ممثّلين.

عبرت إحدى اللجان، بقيادة الأمير عبد الرحيم، بحر مرمرة وتوجّهت إلى إزمير حيث لقيت ترحيباً حارّاً من المسلمين الذين انتهزوا الفرصة لإعلان عزمهم على البقاء ضمن الدولة العثمانية. وبعد ذلك ناقشت اللجنة أمر التوجّه إلى أنطاليا، حيث نزلت القوات الإيطالية حديثاً. وقرّرت المضيّ قُدُماً بناء على المبرّرات المعقولة بأن «السياسة الإيطالية ترمي إلى كسب دعم الشعب المسلم». وتبيّن صحّة ذلك في أنطاليا وقونيا، حيث سمح القائد الإيطالي لقوّاته بالترحيب بالأمير. وفي أثناء التواجد في قونيا وصلت الأخبار بأن اليونانيين نزلوا في إزمير. فأمرت حكومة داماد فريد باشا اللجنة بالعودة إلى اسطنبول. وقال الأمير عبد الرحيم عندما ودّع قائد الفيلق العثماني المحلّي: «إن آمالنا معلّقة عليكم»[119]

وكانت اللجنة التي أرسلت إلى تراقيا بقيادة الأمير جمال الدين، يحيط به اللواءان القوميان البارزان جواد (تشوبانلي) وفوزي (تشقمق). وقد قاطعها المسيحيون المحلّيون في كل الأماكن تقريباً.

لم يؤدّ إرسال لجان تحمل تحيات السلطان إلى رعاياه من كل الأديان إلى المحافظة على تماسك البلد، مع أنها أراحت المسلمين مؤقّتاً، وأظهرت دعمهم لمقام السلطان. ولم تضع حدّاً لشكاوى الحلفاء من سوء المعاملة التي يتعرّض لها المسيحيون في الولايات. وفي محاولة يائسة لوقف إنزال اليونانيين، اقترح داماد فريد إرسال القوّات البريطانية لمساعدة قوات الأمن العثمانية في المحافظة على النظام في غرب الأناضول. فرُفض العرض.[120] لكن القتال الطائفي نشب في منطقة أخرى، على الساحل التركي الممتدّ على البحر الأسود، إلى الشرق من سينوب، التي يسمّيها اليونانيون بونتوس.[121] وكان النسيج الاجتماعي المحلّي هناك ممزّقاً بطرد الأرمن، كما هي الحال في سائر الأناضول. واشتدّ التوتّر الآن بوصول آلاف اللاجئين اليونانيين، وبعضهم من أصول محلية كانوا قد هاجروا إلى روسيا القيصرية وأخذوا يفرّون من الثورة البلشفية.

كان فنزيلوس قد اقترح وجود مظلّة أرمنية لليونانيين في منطقة البحر الأسود. غير أن الأخيرين - ممثّلين بالناطق باسمهم رئيس أساقفة طرابزون، خريسنتوس فيليبيدس (Chrysanthos Philippidis)، الذي انضم إلى الوفد البطريركي إلى مؤتمر السلام في باريس في مارس 1919 [122] - فضّلوا إقامة جمهورية مستقلّة في بونتوس، إذ كانوا يتوقّعون السيطرة عليها. وكان المسلمون المحلّيون عازمين على منع ذلك. وهم يعرفون باسم اللاز، على الرغم من أن لغة اللاز القريبة من الجورجية، لم تبقَ إلا في جيوب صغيرة في القسم الشرقي من الساحل، ومشهورون بتعلّقهم الشديد بدينهم. وقد أسلم اللاز في القرنين الخامس والسادس عشر بعد أن حطّم العثمانيون مملكة طرابزون البيزنطية، وكانوا يتمتّعون بحماسة رجال القبائل والمسلمين المتأخّرين. وارتفع عددهم بوصول الشركس واللاجئين المسلمين الآخرين من القوقاز. ولم يكن هذا الشعب الذي هرب من الحكم الروسي الكافر مستعداً للانحناء للأرمن الروس والمحميين اليونانيين السابقين.

بلغ التوتّر الطائفي أشدّه في بلدتي غيرسون وسامسون الساحليتين، حيث توجد جاليتان يونانيتان كبيرتان. فاستحصل فرع غيرسون من جمعية طرابزون للدفاع عن الحقوق الملّية على إذن من حاكم الناحية المحلّي ليستخدموا ضدّ اليونانيين قاطع طريق محلّي شهير، طوبال عثمان (عثمان الأعرج)، كان اسمه مضرب مثل في الوحشية. وقد عمل طوبال عثمان لصالح السلطات من قبل. وأصيب بالعرج من جرّاء جرح تعرّض له في حرب البلقان التي شارك فيها متطوّعاً. وقاد عصابة من المتطوّعين ضدّ الروس في الحرب الكبرى، واستُخدم للقبض على الفارّين من الجندية، وأدخل بعضهم في عصابته. أرهب طوبال عثمان سكّان غيرسون: اليونانيون بالدرجة الأولى، والأرمن، والأتراك الذين سعوا لمعارضته أيضاً. ويقال إنه احتفظ بإداري محلّي في حفرة في الأرض لمدّة ثلاثة

أيام، إلى أن طلب والي طرابزون من الفرنسيين إرسال سفينة حربية إلى غيرسون وإنقاذ الرجل البائس.[123] وكان طوبال عثمان أشهر زعماء العصابات المسلمين الذين بادروا للعمل في كل المناطق المتنازع عليها، وسرعان ما كرّموا باسم «القوى الملّية» الجماعي.

في 9 مارس 1919، نزل 200 جندي بريطاني في سامسون للمساعدة في إحلال النظام. وفي 21 أبريل، اشتكى المفوّض السامي البريطاني الأميرال كالثورب إلى الصدر الأعظم من أن الجيش العثماني أنشأ «مجالس» (شورى) في المناطق الداخلية من الأناضول الشرقي، من سيواس إلى أرضروم، وطلب اتخاذ تدابير فورية لحلّها.[124] بدا ذلك للحكومة العثمانية توطئة لتوسيع احتلال الحلفاء. لكن لم يكن لدى الحلفاء في الواقع الرجال أو الإرادة لتعزيز تواجدهم في منطقة البحر الأسود، فضلاً عن المغامرة في الأراضي الداخلية للأناضول. وفي مارس 1919، بُعيد نزول وحدة بريطانية في سامسون، قرّرت الحكومة البريطانية الانسحاب من القوقاز.[125] ولم يعد التدخّل عسكري البريطاني في شرق الأناضول مطروحاً الآن. وأصبحت المنطقة خاضعة للجيش العثماني وحده. صحيح أن الضبّاط البريطانيين واصلوا مساعيهم لنزع أسلحة القوّات العثمانية، لكن لم يعد لديهم قوّة تدعمهم.

لم يرَ السلطان وداماد فريد الصورة بأكملها في اسطنبول، حيث كانا يخشيان خشية مفرطة من الحضور العسكري البريطاني. ووفقاً لعلي فؤاد (جَبسوي)، ناقش داماد فريد التحذير الذي أصدره الأميرال كالثورب بشأن اضطراب النظام في شرق الأناضول مع ناظر داخليته محمد علي.[126] واقترح الأخير إرسال مصطفى كمال إلى المنطقة. وكان محمد علي قد اجتمع مع مصطفى كمال من خلال علي فؤاد، قريبه عن طريق الزواج. عُقد الاجتماع في منزل والد علي فؤاد وراعي مصطفى كمال الأول، إسماعيل فاضل باشا. ويبدو أن محمد علي أعجب به، وسرعان ما زار منزل مصطفى كمال في شيشلي بعد ذلك، وأحضر معه ناظر البحرية عوني باشا، قريب ناظر الحربية شاكر باشا عن طريق الزواج. وكان ناظر الحربية في ذلك الوقت في صدد إنشاء ثلاث مفتّشيات لإعادة تنظيم الجيش، وهي خطة شرحها الصدر الأعظم لأندرو رايان (Andrew Ryan)، ترجمان المفوّض السامي البريطاني. وبموجبها يعيّن فوزي (تشقمق) مفتّشاً للجيش الأول المتمركز في العاصمة، وجمال (مرسينلي) مفتّشاً للجيش الثاني في قونيا. وفي هذا السياق اقترحت الحكومة العثمانية جعل مصطفى كمال مفتّشاً للجيش التاسع في أرضروم.

في أعقاب زيارة مصطفى كمال في شيشلي، دعاه محمد علي وناظر البحرية إلى الغداء في «سيركل دوريان»، النادي الذي يرتاده كبار المسؤولين العثمانيين والأوروبيين المحلّيين والأجانب في بيه أوغلو. وفي مناسبة أخرى، أرسل عوني باشا سيارته ليقلّ مصطفى كمال إلى غداء في نظارة البحرية.

وأخيراً، استدعى شاكر باشا، ناظر الحربية، مصطفى كمال وسلّمه ملفّاً عن الوضع في شرق الأناضول وأوضح أن مهمّته بصفته مفتّشاً حلّ شكاوى اليونانيين بشأن التعرّض للمضايقة. وتوجّه مصطفى كمال بعد استئذان ناظر الحربية لمناقشة اختصاصاته مع رئيس هيئة الأركان العامة. وبما أن فوزي (تشقمق) كان في تراقيا، فقد اتُّفق على الاختصاصات مع نائبه، العميد كاظم (إيناتش). وأعلن عن تعيين مصطفى كمال مفتّشاً للجيش التاسع في 30 أبريل. وأقرّت الحكومة التعليمات المعطاة له في وقت لاحق.

كانت الاختصاصات واسعة. وحدّد الغرض من المهمّة بشروط يقبلها الحلفاء. وكان على مصطفى كمال أن يعيد إقرار النظام، ويشرف على جمع الأسلحة وتخزينها بأمان، والتحقيق في التقارير عن أن الجيش متواطئ في إنشاء «المجالس»، ووضع حدّ لتلك الممارسة إذا ثبتت صحّتها. ولعل ناظر الحربية هو الذي أملى هذا القسم من الوثيقة بنفسه.[127] غير أنه يمكن ملاحظة يد مصطفى كمال في ما تلا. فلم يكن الجيش التاسع والإدارة المدنية في شرق الأناضول ووسطه فحسب خاضعة لسلطته، وإنما صدرت تعليمات أيضاً إلى المناطق في الغرب والجنوب بأن تولي اهتماماً باتصالاته. ومع أن مصطفى كمال كان مسؤولاً أمام نظارة الحربية، فقد سُمح له أيضاً بالتواصل مباشرة مع النظارات الأخرى في الدولة. وقد سمّي في الواقع مفوّض الحكومة لعموم الأناضول من أنقرة إلى الشرق. وما من سبب يدعو إلى عدم تصديق ادّعاء مصطفى كمال بأن ناظر الحربية كان قلقاً من توقيع التعليمات فوق خاتمه الرسمي.[128] واشتكى مفتّش الجيش الثاني، جمال (مرسينلي)، من قونيا بأنه لا يرى سبباً لمنح مصطفى كمال صلاحيات استثنائية. وردّ الصدر الأعظم بأن السلطان اتخذ القرار لاختبار قدرة مصطفى كمال الذي تربطه به علاقة خاصة تقوم على الثقة.[129]

اختار مصطفى كمال، مزوّداً باختصاصاته، فريق أركانه المكوّن من خمسة عشر ضابطاً وكاتبي شيفرة. وكان من المقرّر أن يسافر معه صديقه القائمقام رفعت (بَله)، قائد الفيلق الثالث في سيواس. وضمّ فريق الأركان طبيبين عسكريين، إبراهيم طالي (أونغورِن)، الذي عالج مصطفى كمال في طرابلس في سنة 1911، ورفيق (صايدام)، الذي أصبح طبيبه الخاص في حرب الاستقلال، ولاحقاً وزير الصحّة، وأخيراً رئيساً للوزراء في عهد الجمهورية. فقد كانت نوبات المرض تقطع فترات النشاط المكثّف في حياة مصطفى كمال. ولم تكن حياة الخدمة العسكرية صحّية، حيث تنتشر الملاريا في أماكن واسعة من الأراضي العثمانية. كما أن شغف مصطفى كمال بالشرب والسهر في الليل – وهو ما سمّاه معارضوه مجوناً – لم يكن مسعفاً. ومن ثم فإن رغبته في وجود طبيب شخصي على مقربة منه أمر منطقي.

كان رئيس أركان مصطفى كمال القائمقام كاظم (ديريك)، وهو مجايل له وُلد في مقدونيا، واتبعت مسيرته المهنية نمط مسيرة مصطفى كمال: العضوية في الاتحاد والترقّي، والخدمة العسكرية في غاليبولي وعلى الجبهة السورية. وكان مساعده البكباشي عارف، صديق مصطفى كمال في الكلّية الحربية.[130] وكان مصطفى كمال يصرّ دائماً على اختيار أركانه، وينتظر منهم الولاء التامّ. ومع أنه مستعدّ للاستماع إلى الاعتراضات، لكنه لم يكن يطيق الاعتراض بعد أن يتخذ قراره، ويعتبر ذلك انعداماً للولاء.

كان منصب مفتّش الجيش التاسع أفضل ما استطاع مصطفى كمال تأمينه بعد خمسة أشهر من النشاط السياسي في اسطنبول، فقبله على الفور. وعلى الرغم من صلاته مع القصر واتصالاته مع حزب الحرّية والاتفاق بقيادة داماد فريد، فقد أصبح وجوده في العاصمة محفوفاً بالمخاطر. وفي 14 مارس، أوردت جريدة في اسطنبول تقريراً لا أساس له عن أنه اعتُقل، وبعد بضعة أيام تورّط في دعوى قضائية مع جريدة أخرى وصفت القادة العثمانيين في الحرب بأنهم لصوص. فأخذ مصطفى كمال الرد على عاتقه، واتهم الكاتب بأنه يسعى إلى تخريب البلد. وعندما قاضته الصحيفة بعد ذلك، حاول تأجيل جلسة الاستماع للقضية،[131] فلم يكن في وسعه الكشف عن آرائه ونيّاته قبل الأوان. وكان صديقه رؤوف قد استقال من منصبه. ورغم أن الصدر الأعظم حاول ثنيه، فإن رؤوف أصرّ على قراره، وأبلغ داماد فريد بأن سياسة الحكومة ستؤدّي إلى حدوث تمرّد حتماً، وأنه يرغب في أن يتولّى مسؤولياته بصفته المدنية.[132] ولم يكن مصطفى كمال يريد أن يصبح مدنياً قبل الأوان.

في 13 مايو دُعي مصطفى كمال إلى عشاء في منزل الصدر الأعظم.[133] وكان جواد (تشوبانلي) هناك أيضاً، وهو يوشك أن يتولّى منصب رئيس هيئة الأركان العامة مكان فوزي (تشقمق). وقال مصطفى كمال في وقت لاحق إنهما استغلا الفرصة لتبديد الشكوك التي بدأ داماد فريد يشعر بها بشأن مهمته. وتضيف الراوية أنهما عندما غادرا القصر، سأله جواد (تشوبانلي)، «هل في نيتك عمل شيء»؟[134] وردّ مصطفى كمال بأنه زار صديقه فتحي (أوقيار) الذي احتجز في الدفعة الثانية من الاعتقالات التي استهدفت شخصيات الاتحاد والترقّي، واستُبقي في سجن بكير آغا بولوغو العسكري، وأخبره عن مهمّته شرق الأناضول.[135] وكان مصطفى يرتدي الزيّ العسكري الذي يسهّل الوصول، لكنه أثار شكوك السلطات حتماً. غير أن ذلك لم يعد يهمّ إذ إنه على وشك أن يغادر العاصمة.

في 15 مايو قام مصطفى بزيارة وداعية للأركان العامة. وكان هناك فوزي (تشقمق)، الذي يوشك أن يتخلّى عن منصب رئيس الأركان العامة ليصبح مفتّش الجيش الأول، بالإضافة إلى جواد

(تشوبانلي). وقد ادّعى فوزي لاحقاً أن الاثنين اتفقا على عدم تسليم الأسلحة والمعدّات إلى الحلفاء، وعلى وجوب إنشاء إدارة وطنية في الأناضول، تعتمد على «قوّات وطنية» من جنود غير نظاميين، وألا يقتصر العمل العسكري على الدفاع.[136] ووفقاً لفوزي، فإن مصطفى كمال وافق على الفور قائلاً إنه متوجّه إلى الأناضول حاملاً هذه الأهداف بالضبط. وبعد ذلك أعطاه جواد (تشوبانلي) شيفرة شخصية، في حين نظم فوزي إرسال الضبّاط والأسلحة المعدّات المهرّبة إلى الأناضول. لكن من غير المرجّح أن يكون هذان القائدان قد قرّرا الانفصال عن حكومة السلطان ولا يمكن تصديق أن يكونا قد اختارا الاعتماد على جماعات من الجنود غير النظاميين. مع ذلك، فإنهما كانا متّفقين على العموم مع مخطّطات مصطفى كمال ومستعدّين للتواطؤ في تهريب الرجال والسلاح من العاصمة إلى داخل الأناضول.

ربما استقبل السلطان مصطفى كمال في اليوم نفسه في اجتماع خاص قدّم له في نهايته ساعة ذهبية تحمل شعار السلطان. وقد زعم مصطفى كمال أن السلطان وحيد الدين قال له: «لقد قدّمت للدولة العديد من الخدمات. وأصبحت الآن جزءاً من التاريخ. انسَ أمرها لأن الخدمة التي توشك أن تقدّمها أخطر منها وأهمّ. إن بإمكانك أن تنقذ الدولة».[137] وهذه الكلمات، التي ربما يكون السلطان قد قالها أو لم يقلها، هي التي استخدمها المدافعون عن وحيد الدين بمثابة دليل على أنه أرسل مصطفى كمال إلى الأناضول لتنظيم المقاومة الوطنية تحديداً. ويزعمون أن السلطان أعطاه مبلغاً كبيراً من الذهب لتلك الغاية. لكن إجراءات وحيد الدين اللاحقة تخالف هذا التفسير، كما أن وحيد الدين نفسه لم يزعم مثل هذه النيّة في التبرير الطويل الذي نشره في الحجاز بعد فراره من اسطنبول في سنة 1922، وانتقد فيه أفعال رؤوف وفتحي ومصطفى كمال.[138] غير أن الصحيح هو أن ناظر الداخلية، محمد علي، اختار مصطفى كمال أصلاً، وأعطاه مبلغاً صغيراً من النقود من الأموال السرّية للنظارة.[139] لكن ذلك لم يحل من دون حاجة مصطفى كمال الدائمة إلى النقود في أثناء سفراته في الأناضول.

في الأيام الأخيرة من إقامة مصطفى كمال في اسطنبول قرّر الحلفاء السماح للقوّات اليونانية باحتلال إزمير. وقد اتخذ القرار لويد جورج، والرئيس وودرو ولسون، وكليمنصو (Clemenceau) في باريس في 6 مايو، ابتغاء الحؤول من دون نجاح الإيطاليين في مطالباتهم بغرب وجنوب غرب الأناضول. وكان لويد جورج، ذو المعرفة الهزيلة بالشرق الأدنى في أحسن الأحوال، المحرّك الأساسي للقرار، متجاهلاً الاعتراضات التي عبّر عنها المسؤولون البريطانيون سابقاً. فوافق فنِزيلوس، الذي طالما أراد ضمّ إزمير، على الفور، قائلاً إن لديه قوّات متوافرة لهذه الغاية.[140] وفي 14

مايو، احتلّت وحدات من القوّات الحليفة حصون إزمير وأبلغت الحاكم التركي بأن اليونانيين على وشك القيام بإنزل.[141] فبدأ اليونانيون المحلّيون الاحتفال عند ذيوع الأخبار، في حين عقد الأتراك اجتماعاً عاماً أنشؤوا فيها «جمعية الردّ على الإلحاق» لمقاومة الخسارة الدائمة للمنطقة. وقدّ حرّر منظّمو الاجتماع المدانين الأتراك من السجن، واقتحموا مستودعات الأسلحة في الثكنات، وبدؤوا بتوزيع الأسلحة على المسلمين.[142]

وقعت كارثة عن إنزال القوّات اليونانية في 15 مايو، ولكنها كانت متوقّعة. فعندما تقدّمت القوّات اليونانية إلى الثكنة، حيث تلقّى القائد العثماني علي نادر باشا أوامر بعدم المقاومة، أطلق تركي في الحشد النار وقتل حامل الراية اليوناني.[143] فأصيبت القوّات اليونانية بالذعر وأخذت تطلق النار على الثكنة ومبنى الحكومة. وتعرّض الضبّاط والمسؤولون الأتراك للضرب والإذلال. ونُهبت الممتلكات التركية. وفي اليوم الأول، قُتل أو جُرح 300 إلى 400 تركي، مقابل 100 يوناني، اثنان منهم من الجنود.[144] ثم امتدّت الاضطرابات إلى الداخل. أرسل الحلفاء لجنة للتحقيق، وفرض اليونانيون الأحكام العرفية وأرسلوا مفوّضاً سامياً شديداً، أرِستيدِس سترغيادِس (Aristeidis Stergiadis). فسعى إلى كبح الجالية اليونانية المحلّية الكبيرة، وأبقى الوالي المدني العثماني في منصبه. لكن لحق بالتعايش بين اليونانيين المسيحيين والأتراك المسلمين ضرر يتعذّر إصلاحه. وثارت المشاعر القومية التركية في كل أنحاء البلاد.

وقال مصطفى كمال في سنة 1924، «لو لم يأتِ العدوّ إلى هنا بغباء فلربما ظلّ البلد بأكمله نائماً وغافلاً».[145] وفي الخطاب نفسه الذي وجّهه مصطفى كمال الشعب في إزمير، تذكّر زيارته الوجيزة الأولى إلى المدينة في طريقه إلى سورية في سنة 1905. وقال في الوقت نفسه، «شاهدت هذا الرصيف الجميل مليئاً بأبناء عدوّنا اللدود، وأدركت أن إزمير أفلتت من أيدي سكّانها الأتراك الحقيقيين والنبلاء. لكن لم يكن هناك من طريقة تمكّنني من الكشف عن هذه الحقيقة في تلك الأيام». ربما توقّع مصطفى كمال أو لم يتوقّع الحرب العرقية التي قدّر لها أن تدمّر «إزمير الكافرة»، كما كان الأتراك يسمّون الأحياء المسيحية المزدهرة في المدينة. لكنه كان مستعداً لها عندما وقعت.

عندما قام مصطفى كمال بزيارته الوداعية لمكتب الصدر الأعظم في صباح 15 مايو، وجد الوزراء مذهولين من أنباء نزول القوّات اليونانية في إزمير. وكان الصدر الأعظم داماد فريد باشا قد أبلغ بقرار الحلفاء في الليلة السابقة، وأرسل السلطان باش كاتبه إلى الباب العالي لمعرفة إذا كان اليونانيون هم الذين نزلوا. ووفقاً لمذكّرات الباش كاتب، بدأ الصدر الأعظم التحدّث بالفرنسية، كما كان يفعل المسؤولون العثمانيون في أوقات التوتّر، وقال بصوت يائس، «الوضع حرج جداً»!

لكنه كان لا يزال يأمل بأن تقوم القوّات الإيطالية بالاحتلال.[146]

قطع الوزراء اجتماعهم عندما وصل مصطفى كمال إلى مكتب الحكومة، كما جاء على لسانه، وسألوه عما يجب القيام به. فأجاب، «كونوا حازمين». وسألوا، «أين، هنا؟» وزعم مصطفى كمال أنه قال لهم، «افعلوا ما تستطيعون فعله هنا، ثم تابعوا بالانضمام إليَّ».[147] مرّة أخرى، لا تبدو المحادثة حقيقية. فلم يكن مصطفى كمال في موقف يتيح له أن يطرح نفسه قائداً للمقاومة الوطنية التركية في الأناضول. وبعد بضعة أيام، في أول برقية يرسلها إلى الصدر الأعظم من سامسون في 20 مايو، أعلن بصيغة دبلوماسية أن اليقين بأن حكومة داماد فريد باشا ستتصرّف بحزم للدفاع عن المصالح الوطنية لطّف من سخط الرأي العام والجيش من احتلال إزمير.[148]

في اليوم التالي، 16 مايو، حضر مصطفى كمال الاستقبال العام في حضرة السلطان للمرّة الأخيرة، ثم ركب على متن السفينة «باندِرما»، وهي باخرة شحن قديمة لا تكاد تصلح للملاحة نقلته هو ورفاقه إلى سامسون.[149] وكما في مناسبات سابقة، رتّب مع صديقه ونجيّه د. راسم فريد (طالاي) أن يعمل بمثابة عميله الشخصي في العاصمة. ويقال إن رؤوف (أورباي) حذّر مصطفى كمال من أن البريطانيين يتآمرون لإغراق «باندِرما» في البحر الأسود.[150] لقد كانت اسطنبول مليئة بالإشاعات، وربما خشي مصطفى كمال من أن يقضي البريطانيون على مهمّته في مهدها. وقد تردّد جون بِنِتّ (John G. Bennett)، ضابط الارتباط البريطاني في نظارة الحربية قبل أن يصدر إذن السفر لمصطفى كمال وفريقه، لكن أبلغه رؤساؤه أن مصطفى كمال يحظى بثقة السلطان الكاملة.[151] أخضع ضبّاط المراقبة التابعون للحلفاء «باندِرما» للتفتيش بحثاً عن ممنوعات قبل أن تغادر الميناء، ويقال إن مصطفى كمال صاح في أثناء التفتيش، «أغبياء. إننا لا نحمل ممنوعات أو أسلحة، بل الإيمان والتصميم. لكنهم لا يقدّرون حبّ الأمّة للاستقلال ورغبته في القتال. وكل ما يعتمدون عليه هم القوة المادّية».[152] وهذه رواية مؤثّرة.

غادر مصطفى كمال اسطنبول إلى منصب أفضل من المنصب الذي أمّنه علي فؤاد أو كاظم قره بكير، بالإضافة إلى رؤوف الذي سيلحق به إلى الأناضول بمثابة مدني. مع ذلك ادّعى لاحقاً أن السبب الحقيقي لإرساله إلى الأناضول هو إبعاده عن اسطنبول، وأن مهمّته كانت بمثابة نفي في الواقع.[153] ومن الصعب قبول ذلك، إذ لو كان دافع السلطات العثمانية التخلّص من مصطفى كمال لطلبت من البريطانيين ترحيله. غير أنه كان مصيباً من دون شكّ، عندما قال في خطابه في سنة 1927 إن الحكومة العثمانية لم تكن تدرك هدفه. فقد تمكّن من خداع السلطان وداماد فريد باشا. لكن إشارة مصطفى كمال إلى منفاه تعكس المرارة التي شعر بها لإخفاق خطته الأصلية:

لقد سعى إلى السلطة في العاصمة، وحاول التأثير على قادة بلده – السلطان، والسياسيين من كل الأحزاب، والمثقّفين، والصحافيين. لكنه فشل، إذ رفضته اسطنبول. وأحدث فراق المدينة في نفسه لوعة. فهي لم تكن تحتفظ بمنزلتها بمثابة مركز للقرار فحسب، وإنما كانت متحضّرة، ومريحة. وكان ثمة ترام كهربائي يمرّ أمام منزله في شيشلي، وأندية، ومطاعم، وقصور، وحفلات استقبال. وقد برّدت وسائل الراحة في اسطنبول حماسة كثير من القوميين الأتراك. وكان مصطفى كمال مولعاً بالراحة أيضاً. لكن طموحه المتقّد، الذي ارتبط فيه مصيره بمصير بلده ارتباطاً لا فكاك منه، جعله يختار شظف الأناضول وقسوتها. كما أنه لم يكن يتعاطف مع من يتبع الخيارات اليسيرة ويبرّرها على أساس المصلحة الوطنية.

وصف عصمت (إينونو)، الذي زاره مصطفى كمال عشيّة مغادرته، إقامة الأخير لمدّة ستة أشهر في اسطنبول بأنها فترة نضال منهكة أخلاقياً.[154] وكانت أيضاً فترة تريّث للتفكير. فقد كان مصطفى كمال مخطّطاً تكتيكياً أشدّ براعة من أن يرسم مسار عمله في المستقبل بالتفصيل، لكن رؤيته للمستقبل اتسمت بالوضوح. فقد قال في مقابلته الأولى في سنة 1918: «يجب أن تكون الأمّة قوية في الروح، والمعرفة، والعلم، والأخلاق. وتأتي القوة العسكرية في الآخر... ولا يكفي الآن امتلاك السلاح ليشغل المرء مكاناً في العالم بصفته إنساناً».[155] وكان الهدف النهائي في ذهن مصطفى كمال تأمين مكان لتركيا في مجتمع الأمم المتحضّرة.

11

الاجتماع بالشعب

أبحرت سفينة «باندِرما» ببطء بمحاذاة ساحل البحر الأسود التركي. وكان الطقس عاصفاً، وأصيب معظم أعضاء فريق مصطفى كمال بدوار البحر.[1] وبعد الالتفاف حول النقطة الشمالية القصوى للساحل، توقّفت السفينة مدّة وجيزة في موقع مفتوح للرسوّ مقابل سينوب. فدعا مسؤول الناحية مصطفى كمال إلى الشاطئ، لكنه اعتذر قائلاً إنه يشعر بوعكة.[2] وكان مصطفى كمال لا يزال في مرحلة التعافي من التهاب في الأذن، كما أنه لم يتخلّص تماماً من آثار التهاب الكلى الذي أعياه في السنة الماضية. وفي 19 مايو، أي بعد ثلاثة أيام على مغادرة اسطنبول، رست «باندِرما» خارج رصيف خشبي في سامسون. وتضمّ هذه المدينة المطلّة على البحر الأسود مزيجاً من السكان اليونانيين والأتراك، حيث يشكّل الأوائل الغالبية داخل المدينة، بينما يكثر الأخيرون في الريف. وقد تطوّرت سامسون قبل الحرب الكبرى بمثابة منفذ لتصدير التبغ، بعد أن أصبح هذا المحصول الدعامة الرئيسة للاقتصاد المحلّي بفضل جهود شركة الريجي.

نزل مصطفى كمال وفريقه من السفينة وأقاموا في فندق «منطقة بالاس»،[3] الذي يخالف اسمه الفخم حقيقته المتواضعة. وكان الفندق فارغاً منذ بعض الوقت، وجهّزته السلطات المحلّية في اللحظة الأخيرة بأسرّة من المستشفى العسكري، وفراش من المنازل المجاورة.[4] وشرع مصطفى في العمل على الفور.

يحتفل بيوم 19 مايو باعتباره إجازة رسمية في تركيا منذ سنة 1935.[5] وهو يمثّل في التفكير الشعبي التركي بداية حرب الاستقلال. بيد أن مقاومة الانتهاكات الأجنبية بدأت متفرّقة فور إبرام اتفاق الهدنة في 30 أكتوبر 1918. لكن مصطفى كمال بدأ في سامسون في 19 مايو 1919 حملته لتوحيد عناصر

المقاومة التركية المتباينة تحت قيادته.

وفي 19 مايو أيضاً غيّرت السلطات البريطانية رأيها بعد أن أجازت مغادرة مصطفى كمال. ففي رسالة إلى ناظر الحربية، أشار الجنرال سير جورج ميلن (George Milne)، قائد الجيش البريطاني في البحر الأسود إلى أن الجيش العثماني التاسع قد حُلّ. فلماذا يرسل إذاً «رئيس للأركان» برفقة طاقم كبير إلى سيواس؟ ويوحي وصف مصطفى بأنه «رئيس للأركان» وذكر سيواس بأن المعلومات التي قدّمها الصدر الأعظم داماد فريد في أبريل إلى ترجمان البعثة البريطانية أندرو رايان عند إنشاء مفتّشيات الجيوش لم تستوعب جيداً.[6]

أجابت نظارة الحربية في 24 مايو بأن مصطفى كمال عُيّن مفتّشاً لفيلقين (الثالث والخامس عشر)، وأن مهمّته تقضي بالتحقّق من أن الوحدات تنفّذ أوامر نظارة الحربية، ونزع مغاليق البنادق، ومنع الإخلال بالنظام العام. وأن مصطفى كمال لن يقيم مقرّ قيادة في سيواس أو أي مكان آخر، لكنّه سيغطّي المنطقة بأكملها.[7] بيد أن غرض مصطفى كمال، وقائدي الفيلقين الآخرين، كاظم قره بكير في أرضروم ورفعت (بَله) في سيواس هو الحرص على عدم تسليم كتل مغاليق البنادق والمعدّات العسكرية الأخرى إلى البريطانيين. وكانت الأركان العامة العثمانية تشاركهم هذه الغاية، وتبذل قصارى جهدها في ذلك الوقت للمحافظة على قوّاتها ومعدّاتها لمواجهة تقدّم اليونانيين في ساحل بحر إيجة.[8]

باشر مصطفى كمال عمله بعناية وبطريقة منهجية. وكان هدفه تشجيع المسلمين المقيمين في تركيا، الذين يعتبرهم هم ورفاقه بأنهم الأمّة التركية، وتنظيمهم وقيادتهم. كما كان يريد أن يشكّل الجيش صلب المقاومة، وأن يحصل على تعاون المسؤولين المدنيين، والدعم الشعبي الضروري. لكن انطوت تعبئة المكوّنات الثلاثة على مصاعب عديدة.

كان للجيش كادر وطني من الضبّاط المستعدّين للدفاع عن البلد. لكن الغيرة الشخصية والمهنية كانت تفرّق بينهم، على الرغم من التقائهم على مُثُل مشتركة. كما كانت القوى المتاحة ضعيفة يُرثى لحالها ورديئة التجهيز. والأهمّ من ذلك أن الضباط متكيّفون على إطاعة الأوامر الواردة في النهاية من مقرّ القيادة في اسطنبول. ومن حسن الحظّ أن الأركان العامة كانت متعاطفة مع القضية الوطنية، كما أن أفضل الضبّاط طوّروا روح المبادرة في أثناء النضال الثوري ضدّ عبد الحميد ثم في الحروب الخارجية. ولم تكن الخدمة المدنية تفتقر إلى المسؤولين الوطنيين، لكن وهنت روحهم المبادرة. وكان عليهم الانحناء وتنفيذ ما يؤمرون به للمحافظة على بقائهم.

كانت طاعة السلطة أمراً غريزياً لدى الشعب. لكن المقاومة السلبية الصامتة تحكم الغريزة

عندما يقتضي البقاء ذلك، وكذلك التمرّد الشخصي في حالات نادرة. وكان الفلاحون، الذين يشكّلون غالبية السكان المسلمين، يبذلون قصارى جهدهم لتجنّب التجنيد، لكنهم يقاتلون جيداً عندما يجبرون على دخول الجيش. وفي بعض الأحيان كان الضبّاط يتطوّعون للخدمة، لكن نادراً ما يفعل الأفراد ذلك. كما أن البلد أنهكته الحرب التي لا تتوقّف. وقد أدّت الظروف المادّية القاسية وسوء الإدارة إلى تطوّر استراتيجيات فعّالة للبقاء في أوسط الشعب المسلم في الأناضول. واضطرّ مصطفى كمال ورفاقه إلى مراعاتها. كان يمكن الحصول على الدعم المدني بسهولة عند حدوث خطر داهم، ليس فقط من الاحتلال الأجنبي، الذي ينظر إليه على أنه عابر، وإنما من أعدائهم العرقيين أيضاً الذين يمكن أن يجرّدوهم من الملكية. تلك هي الأحوال التي كانت قائمة في شرق الأناضول، الذي سمّاه الأوروبيون أرمينيا، بينما استخدم العثمانيون تسمية «الولايات الستّ». وقد ذُكرت على وجه التحديد في شروط الهدنة، التي احتفظ فيها الحلفاء بحقّ احتلالها «في حالة حدوث انعدام للنظام» (المادّة 24)، في حين يمكن أن يبرّر الاحتلال في الأماكن الأخرى، نظرياً، إذا تعرّض أمن الحلفاء للخطر. (المادّة 7).

سيطرت استراتيجيات البقاء على سلوك القبائل الكردية. ففي الشرق الذي طالب به القوميون الأرمن، كانوا يصغون إلى حجج القوميين الأتراك، مثل كاظم قره بكير، بأن في وسعهم درء الخطر الأرمني إذا تحالفوا مع الأتراك. لكن الزعماء المحلّيين في ما سمّاه مصطفى كمال المناطق «الهادئة»، التي ضمّت الولايات الكردية المركزية المحيطة بديار بكر، فضّلوا الانتظار والترقّب.[9]

أدّت محاولات الترحيل إلى اشتداد الصراع العرقي، الذي تصاعد في كل أنحاء البلد بنزوح عدد كبير من المسيحيين في الأناضول والمسلمين الذين فرّوا أمام الروس في أثناء الحرب الكبرى. فلم يكن الأرمن يعودون إلى مناطق في كيليكيا وشمال بلاد الرافدين تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي فحسب، وإنما إلى وسط الأناضول أيضاً ويستردّون منازلهم التي استولى عليها المسلمون، ويثيرون مخاوف المسلمين بالمساءلة على الدور الذي قاموا به في أعمال الترحيل في زمن الحرب. وكانت المشكلة شديدة الحدّة في الساحل التركي على بحر إيجة، حيث استقرّ 113,000 مسلم، معظمهم ممن فرّوا من اليونان في أعقاب حروب البلقان، في منازل اليونانيين، وها هم اليوم يواجهون الطرد.[10]

وجد مصطفى كمال أن التحريض هو مهمّته الأولى. وساعد احتلال اليونان إزمير وامتدادها على ساحل بحر إيجة وفي الداخل في تسهيل هذه المهمّة. فعقدت اجتماعات احتجاجية في كل أنحاء غرب تركيا في 15 مايو، عندما نزلت القوّات اليونانية. وفي 18 مايو، عقدت اجتماعات في بورصة، وحاوزا (قرب سامسون) وأرضروم. وفي 23 مايو، استمع اجتماع احتجاجي ضخم خارج جامع

السلطان أحمد (الجامع الأزرق) في اسطنبول إلى خطاب عاطفي للكاتبة القومية خالدة أديب (أديوار)، وهي داعية مبكّرة للحركة النسوية درست في مدرسة أمريكية. وعُقد اجتماع آخر في الساحة نفسها في 30 مايو ما أدّى إلى مطالبة المفوّض السامي البريطاني الأميرال كالثورب بحظر عقد مزيد من الاجتماعات في العاصمة.[11]

استقال داماد فريد في أعقاب الاحتلال على الفور، وشكّل حكومة جديدة في 19 مايو. وأصبح شوكت تورغوت باشا، المتعاطف مع القوميين، ناظراً للحربية. لكن نظارة الداخلية أسندت إلى الصحافي علي كمال،[12] وهو عدوّ لدود للاتحاد والترقّي وداعية بارز للتسوية مع الحلفاء. وفي 24 مايو شارك ممثّلون عن مختلف المنظمات الإسلامية في مجلس التاج الذي ناقش عواقب الاحتلال اليوناني لإزمير. واستُبعدت خالدة أديب لكونها امرأة.[13] سعت الحكومة إلى تسوية مع القوميين فأطلقت سراح نحو أربعين سجيناً سياسياً. وأثار ذلك خشية السلطات البريطانية فرحّلت سبعة وستين قومياً محتجزين في سجن بكير آغا العسكري.[14] لكن أجري أيضاً تحرّك لطمأنة الأتراك. فبمبادرة من الفرنسيين، وافق مؤتمر السلام في باريس على الاستماع لآراء وفد عثماني بقيادة الصدر الأعظم داماد فريد.

في سامسون، حيث توجد جالية يونانية كبيرة يعتمد وجودها على وحدة من القوّات البريطانية، لم يكن المسلمون في موقع ملائم للتحريض. وبدلاً من ذلك، سعى مصطفى كمال إلى تقوية الإدارة العثمانية، واقترح على الحكومة دعوة مجنّدين جدد وتعيين بعضهم في قوّات الدرك. واقترح أيضاً منح رجال الدرك علاوات للقبض على اللصوص. وردّت الحكومة بأن على مصطفى كمال أن يشجّع التجنيد الطوعي لأن أجور قوّات الدرك قد تحسّنت.[15] وكان من المحتّم أن تؤدّي التعبئة، ولو على نطاق ضيّق، إلى إثارة خوف الحلفاء.

في 21 مايو، اجتمع مصطفى كمال بضابط الإغاثة البريطانية، النقيب هيرست (L. H. Hurst)، واثنين من زملائه لمناقشة الوضع الأمني. تحدّث الضبّاط البريطانيون بصراحة، وقالوا إن الحكومة العثمانية عاجزة عن حكم تركيا وبحاجة إلى تدخّل أجنبي وحماية لبضع سنوات على الأقل. فاعترض مصطفى كمال على ذلك بحزم، ولكن بتهذيب. وردّ بأن الاضطرابات في سامسون تنتهي فور تخلّي اليونانيين عن أهدافهم السياسية – الانفصالية بعبارة أخرى. فليس لليونانيين أي حقّ بالسيادة في أي مكان على الأراضي التركية. وأن الأتراك لن يحتملوا الحكم الأجنبي، على الرغم من أنهم يرحّبون «بالخبراء من الأمم المتحضّرة، مثل الإنجليز، باعتبارهم مستشارين». وجمع تقرير مصطفى كمال الذي أرسله عن الاجتماع إلى الصدر الأعظم عبارات الولاء المعتادة مع تحذير مبطّن: قال

إن الأمّة موحّدة وإنها، باختيارها مبدأ السيادة والمشاعر التركية، تقف بحزم إلى جانب الحكومة الحالية وتتمسّك بها.[16] وهكذا عبّر مصطفى كمال، بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى الأناضول، عن مبدأ السيادة الوطنية التركية، وأخذ على نفسه أيضاً التحدّث باسم الأمة.

أبلغ مصطفى كمال الضبّاط البريطانيين في 21 مايو أنه ذاهب إلى الداخل في زيارة تفتيشية.[17] وفي اليوم نفسه أرسل برقية إلى كاظم قره بكير في أرضروم قائلاً إنه يودّ مقابلته بأسرع ما يمكن، لكن مشكلات القانون والنظام ستحتجزه عدّة أيام في منطقة سامسون. وردّ قره بكير أنه يسعده الاجتماع به، وأنه لا توجد صعوبة في السفر بالسيارة من طرابزون إلى أرضروم، في حين أن الطريق إلى سيواس رديئة ولا يوجد بنزين على الطريق.[18] لكن مصطفى كمال لم يكن مستعجلاً للاجتماع بقره بكير قبل تعزيز موقفه. فأرسل برقية إلى صديقه علي فؤاد، وهو الآن على رأس الفيلق العشرين في أنقرة، قائلاً إنه يريد إقامة اتصال معه، وسأل عن الأخبار وعن الوضع في إزمير. وبعد ذلك، بدلاً من التوجّه إلى طرابزون، قَبِل دعوة من قائمقام ناحية حاوزا للذهاب إلى الينابيع الحارّة المحلّية، التي يعتقد بأنها تشفي من يعانون من أمراض الكليتين. وحاوزا مدينة صغير غالبية سكانها من المسلمين، على بعد خمسين ميلاً إلى الداخل من سامسون، وتفصلها عنها سلسلتان من التلال.

في 25 مايو، غادر مصطفى كمال سامسون بعد أن طلب من القائمقام رفعت (بَله) أن يتولّى الولاية إلى صدور تعيين فعلي من اسطنبول.[19] وقد انتقل في سيارة بنز مكشوفة عُثر عليها في المستودع العسكري.[20] ظلّت السيارة تتعطّل، وبينما كان الفريق يتقدّم ماشياً، يقال إن مصطفى كمال علّمهم أغنية للمشي العسكري ذات أصل سويدي. وكانت الكلمات جذّابة في بساطتها: «أعالي الجبال يلفّها ضباب داكن، والجدول المترقرق يتدفّق من دون توقّف، والشمس ترتفع فوق الأفق. لنمشِ أيها الأصدقاء. ونُسمع الأرض والسماء والماء صوتنا. ونزلزل الأرض على وقع أقدامنا». وأصبحت تلك الأغنية نشيداً للضبّاط الشبّان الذين قاتلوا في حرب الاستقلال التركية.[21] وكان للجنود أناشيدهم الشعبية الخاصة.

أعلن قائمقام الناحية أن مصطفى كمال سيمضي ثلاثة أسابيع أو أربعة للراحة في حاوزا.[22] ويوحي ذلك بأن مصطفى كمال كان بحاجة إلى وقت للاتصال بأصدقائه. وكانت حاوزا مكاناً ملائماً للعمل الأساسي المبدئي. وقد استقبل سكانها المسلمون، الذين عقدوا بالفعل اجتماعاً احتجاجاً على الاحتلال اليوناني لإزمير، مصطفى كمال استقبالاً ودّياً. فحثّهم على إنشاء فرع لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية. وحضر صلاة الجمعة في الجامع المحلّي في 30 مايو. وأعقب ذلك اجتماع عامّ طلب فيه أحد الأعيان المسلمين – وهو مسؤول في الريجي – من المشاركين الاستعداد للتضحية بأرواحهم

من أجل استعادة إزمير. وعبّر السكان اليونانيون المحلّيون عن خوفهم إلى أسقفهم جرمانوس في سامسون، فأبلغ النقيب هيرست بالأمر.

غادر هيرست سامسون في يونيو للاطلاع على الوضع بنفسه. وفي الصباح التالي اجتمع بمصطفى كمال الذي استقبله استقبالاً «ملائماً»، وقال إنه يعتزم التوجّه إلى أماسيا ثم إلى طرابزون وأرضروم، في إطار مهمّته لتثبيت النظام. مع ذلك غادر هيرست حاوزا «ولديه شعور بقرب وقوع اضطراب».[23] وفي 6 يونيو أبلغ المفوّض السامي البريطاني في اسطنبول بأن مصطفى كمال ينظّم حركة من المرجّح ألا تجد متنفّساً لطاقاتها إلا بارتكاب مجازر».[24] وكان مسؤولو الحلفاء يعتبرون أن أي محاولة يقوم بها الأتراك دفاعاً عن مصالحهم إعداد لمجزرة. وقد بذلت الأقلّيات المسيحية التي ترغب في التخلّص من الحكم التركي ما في وسعها لتعزّز هذا التفسير. ولم يكن مصير الأتراك المسلمين يظهر في القلق الذي يساور الحلفاء.

في 8 يونيو، أرسل المفوّض السامي، الأميرال كالثورب، رسالة واقعية إلى وزارة الخارجية: «نما إلى علمي معلومات مؤكّدة بأن العديد من ضبّاط الجيش غادروا القسطنطينية (اسطنبول) لتنظيم المعارضة لليونانيين. وهذه الحركة طبيعية جداً، وأشعر بأنها شاملة جداً بحيث يبدو أن السعي لوقفها أمر ميؤوس منه».[25] مع ذلك حثّت السلطات البريطانية الصدر الأعظم بالإنابة (كان داماد فريد في طريقه إلى باريس) وناظر الحربية على إعفاء مصطفى كمال من قيادته.

وفي اليوم نفسه، 8 يونيو، أبلغ الصدر الأعظم بالإنابة البريطانيين بأن الحكومة العثمانية قرّرت استدعاء مصطفى كمال، على الرغم من توجّسها الشديد.[26] وأظهر ناظر الحربية شوكت تورغوت باشا مزيداً من الشجاعة وذكّر البريطانيين بأنهم هم أنفسهم أجازوا مهمّة مصطفى كمال. وبعد قول ذلك، طلب أيضاً من مصطفى كمال بتهذيب «بأن يشرّفه بالمجيء إلى اسطنبول». في 11 يونيو حاول مصطفى كمال كسب الوقت بالاستعلام عن سبب استدعائه. فتظاهر ناظر الحربية بالجهل، لكن رئيس هيئة الأركان العامة، جواد (تشوبانلي) أبلغه بثقة بأن الطلب جاء من البريطانيين.[27] وتابع هيرست الضغط من سامسون. وفي 12 يونيو أفاد بأن مصطفى كمال..

> يجري مراسلات برقية واسعة مع البلدات المحيطة، إلى حدّ أنه احتكر التلغراف، وشوهد ضبّاطه في العديد من البلدات والقرى في الجوار أو معظمها. وإنني أعتقد بأنه يقوم بتنظيم حركة واضحة ضدّ اليونانيين وسينمّ إطلاقها عندما يتضح أنه لا يمكن استرداد سميرنا [إزمير].[28]

كان النقيب هيرست حسن الاطلاع، إذ استخدم مصطفى كمال دائماً خطوط التلغراف، التي

تغطّي البلاد بأكملها، وتوفّر وسيلة اتصال يسيرة في المناطق التي يصعب الانتقال إليها. وأقام اتصالاً مع كل قيادات الجيوش المهمّة، بينما استمرّ في تقديم آرائه النافعة إلى نظارة الحربية. وكانت رسالته إلى زملائه القادة واضحة. في 29 مايو أبلغ مقرّ القيادة في أرضروم وسيواس وأنقرة أن على «الأيدي النظيفة والحازمة» أن تقود البلد على الدرب الأقصر المؤدّي إلى الاستقلال «في أراضينا». ويقع هذا الواجب على «عاتقنا نحن الجنود الوطنيين بالنظر إلى معرفتنا الخاصة».[29] وعندما أبلغته نظارة الحربية بالمخاوف البريطانية على سلامة اللاجئين الأرمن العائدين إلى سيواس، أجاب بأن ليس هناك ما يخشاه المسيحيون ما لم يتكرّر العدوان الذي تعرّض له المسلمون في إزمير وحولها.[30] وفي اليوم نفسه، 3 يونيو، أرسل مصطفى كمال برقية جماعية إلى كل القادة، طالباً منهم الحرص على أن تطالب جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية والجمعيات المحلّية الأخرى الحكومة بأن يصرّ الوفد العثماني المتوجّه إلى مؤتمر السلام في باريس على الاستقلال التامّ للبلد ومبدأ عدم خضوع الغالبية المسلمة في أي مكان إلى الأقلّيات المسيحية.[31] وبما أن ذلك يعدّ تدخّلاً مباشراً في السياسة الحكومية، فإن أعضاء حكومة داماد فريد، الذين ما زالوا يعلّقون آمالهم على كسب ودّ الحلفاء، كانوا سعداء جداً لدعم المساعي البريطانية لاستدعاء مصطفى كمال.

غير أن ثقلاً موازناً لبريطانيا بدأ يصبح ملموساً في منطقة البحر الأسود. ففي 7 يونيو، أرسل الصاغ خُسرو (غيريد)، ضابط الاستخبارات والشؤون السياسية لدى مصطفى كمال، رسالة إلى كاظم قره بكير في أرضروم ناقش فيها احتمال إقامة تحالف تكتيكي مع البلاشفة. ليس هناك في الرسالة ما يشير إلى أن مصطفى كمال اجتمع بالبلاشفة في حاوزا، لكنه ربما اتصل بشيوعيين أتراك كانوا يسافرون في المنطقة في ذلك الوقت.[32] وتتحدّث رسالة خُسرو الكئيبة عن البلاشفة باعتبارهم الملاذ الأخير، مثلما كان الأتراك القوميون الآخرون ينظرون إلى أمريكا باعتبارها حامية محتملة. وتسلّط الرسالة الضوء أيضاً على تأثير شخصية مصطفى كمال القوية. وقد أفاد خسرو بأن كمال باشا كان ممتنعاً عن الشراب لحالته الصحّية، وقال إنه سعيد لخدمته بالنظر إلى شجاعته الأدبية، وتعلّقه بالوطن، واستيعابه لما يجري بذكاء. وأضاف خسرو بأن هذه الصفات أوحت إليه بالأمل بأن مصطفى كمال سيقدّم خدمة جليلة للأمة في زمن محنتها.[33]

بدأت المقاومة المسلّحة لليونانيين في الأناضول الغربي في أثناء وجود مصطفى كمال في حاوزا. ففي 28 مايو، أطلقت وحدة عثمانية نظامية بقيادة البكباشي علي (تشتين قايا) النار على القوّات اليونانية عندما نزلت في أيفاليك، وهي بلدة ساحلية تضمّ سكاناً يونانيين وتقع شمال إزمير.[34] وكان علي (المعروف بعلي الشجاع) عضواً فاعلاً في منظمة أنور الخاصة، وقد عمل مع مصطفى كمال في

برقة. وفي نهاية الحرب قاد وحدة خاصة أنشئت لمنع حدوث انقلاب على أنور.[35] وصل خبر المقاومة التي أبداها فوج علي إلى مصطفى كمال عن طريق القائمقام بكر سامي (غونصاو)، قائد الفيلق السابع عشر بالإنابة الذي انتقل بعيداً عن ساحل إزمير.[36] وفي أماكن أخرى من غرب الأناضول، تعاون القادة مع عصابات الخارجين على القانون (الزيبق) المحلّية في محاولة لوقف تقدّم القوّات اليونانية، أو مضايقتها على الأقل. فبدأت حرب العصابات. لم يتجاهل مصطفى كمال قيمة المقاتلين غير النظاميين، وأقام اتصالاً مع عصابة عثمان الأعرج في غيرسون.[37]

غادر رؤوف (أورباي)، الذي كان قد ناقش في اسطنبول خططاً للمقاومة في الأناضول مع مصطفى كمال وعلي فؤاد (جَبسوي)، العاصمة في 23 مايو.[38] وفي أثناء عبور بحر مرمرة إلى باندرما، اتصل بأبناء جلدته الشركس الذين استقرّوا بأعداد كبيرة في شمال غرب الأناضول بعد أن طردهم الروس من ديارهم في القوقاز في القرن الماضي. وكان بكير سامي (غونصاو)، القائد العسكري الذي ظل على اتصال بمصطفى كمال، شركسياً ممن يعرفهم رؤوف.[39] والشركس شعب مقاتل، ومن أشدّهم بأساً الإخوة الثلاثة رشيد، وتوفيق، وأدهم الذين عملوا جميعاً في منظمة أنور الخاصة. وكان رؤوف قائداً لأدهم في فارس في سنة 1915، فجدّد علاقته بالإخوة الثلاثة وشجّعهم على الانضمام إلى منظمة المقاومة الوطنية الوليدة. وبعد ذلك انتقل جنوباً، واجتمع مع قادة المقاومة في المناطق المهدّدة بتقدّم القوّات اليونانية.

بعدما اطلع رؤوف على الموقف على الأرض في غرب الأناضول، انضمّ إلى علي فؤاد في أنقرة في 6 يونيو.[40] وبعد يومين، أبلغ علي فؤاد مصطفى كمال في حاوزا أن «رجلاً تعرفه قدم إلى هنا مع بعض الأصدقاء» واقترح عقد اجتماع في منتصف الطريق في عثمانجيك. فأجاب مصطفى كمال بأنه لا يمتلك ما يكفي من الوقود للرحلة وطلب من الاثنين الاجتماع به في حاوزا. فوافق علي. لكن عندما اقترب الرجلان من نهاية رحلتهما، علما أن مصطفى كمال غادر حاوزا فجأة وتوجّه إلى أماسيا، على بعد نحو عشرين ميلاً إلى الجنوب. وقد أشار مصطفى كمال في خطاب الأيام الستة بغموض إلى أنه اضطرّ لمغادرة حاوزا «لأسباب ملحّة».[41] وأوضح رؤوف (أورباي) لاحقاً أنه بعدما تسلّم مصطفى كمال في 8 يونيو برقية من نظارة الحربية تستدعيه إلى اسطنبول، ساورته المخاوف من احتمال إرسال وحدة من البريطانيين لمنعه من الانتقال عميقاً في الداخل.[42] ولتجنّب الخطر، غادر مصطفى كمال حاوزا في 13 يونيو،[43] من دون أن يلاحظ أحد تحرّكه، وانتقل إلى أماسيا، وهي مركز إسلامي مهمّ مستكنّ في أحضان الطبيعة الرائعة للوادي العميق لنهر يشيل إرماك. وكان في وسع مصطفى كمال الشعور بالأمان هناك، إذ تتمركز فيها الفرقة القوقازية الخامسة، وهي جزء من الفيلق الثالث

بقيادة رفعت.[44] وكان لا يزال القائد الأعلى رتبة في المنطقة، ولكن تحت مسمّى مفتّش الجيش الثالث المختلف قليلاً (إذ مُنح الجيش التاسع ذلك الرقم في 15 يونيو،[45] في إطار إعادة تنظيم القوّات المسلّحة العثمانية في ثلاث مفتّشيات). وقد انضمّ إليه علي فؤاد ورؤوف أخيراً في 19 يونيو. ووصل رفعت في اليوم التالي.[46]

وضع مصطفى كمال استراتيجيته في أثناء انتظار قدوم صديقيه. كان التوتّر آخذاً في التصاعد في البلد. وأجبرت القوّات اليونانية على التراجع في عدّة أماكن في منطقة ساحل بحر إيجة. لكنها عادت جالبة معها تعزيز ات للانتقام من السكان المسلمين. فقتل كثير من الأشخاص، وحلّ دمار شامل بممتلكات المسلمين، وفرّ الآلاف. وهكذا أدّى قرار الحلفاء بالسماح للقوات اليونانية بالنزول في إزمير إلى تدمير الأراضي التركية المطلّة على بحر إيجة وإفقار الغالبية الإسلامية المقيمة فيها أو طردها. وكان ذلك يلائم مخطط فِنزيلوس لإقامة منطقة متناغمة من الاستيطان اليوناني وضمّها إلى اليونان. لكن كان من الحماقة توقّع ألا يقاتل المسلمون المحلّيون دفاعاً عن حياتهم وديارهم. فأغرقت الجمعيات المناهضة للضمّ التي انتشرت في كل أنحاء المنطقة الحكومة في اسطنبول والسلطات الحليفة بالاحتجاجات والدعوات إلى المقاومة.

خشي ناظر الداخلية علي كمال من أن يؤدّي التحريض إلى تعريض موقف الوفد العثماني في باريس للخطر، فأصدر تعليمات في 16 يونيو بأن ترفض مكاتب البريد في كل أنحاء البلاد برقيات الاحتجاج.[47] واتضح على نحو متزايد للقوميين الأتراك والمسلمين المهدّدين في كل أنحاء البلاد أن حكومة داماد فريد، بعد أن فشلت في منع خسارة الأراضي للأعداء العرقيين، أخذت تعيق الجهود لاستعادة الخسائر أو حتى الحدّ منها. وكان لدى مصطفى كمال حجة قوية: إذا كانت الحكومة العثمانية في اسطنبول لا تريد أو لا تستطيع الدفاع عن المسلمين في تركيا، عندئذٍ ينبغي أن تضطلع سلطة بديلة بهذه المهمّة. ومن حاوزا، استعلم عن وجود جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية في منطقة مفتّشيته. وكان قد شجّع على إنشائها أيضاً. والآن قرّر في أماسيا أن توفّر هذه الجمعيات الغطاء الشرعي للسلطة المحلّية البديلة. وكان لينين (Lenin) قد استخدم تكتيكاً مماثلاً في السيطرة على مجالس السوفيات الخاصة بالعمال والجنود، التي انتشرت باستقلالية عنه. ومثلما لم يكن لدى لينين نيّة لتسليم السلطة إلى مجالس السوفيات ويريد أن يعمل البلاشفة باسمها، كذلك رأى مصطفى كمال أن جمعيّات الدفاع عن الحقوق تشكّل أدوات للتعبئة الشعبية ومصدراً للسلطة الشرعية لأعمال الضبّاط الأتراك القوميين بقيادته. وقد استفاد لينين من تعاليم كارل ماركس (Karl Marx)، بينما استند مصطفى كمال إلى المبدأ الأساسي لثورة الفرنسية بأن الأمّة هي المصدر الوحيد للسيادة السياسية.

في 18 يونيو – عشية وصول علي فؤاد ورؤوف إلى أماسيا – أوضح مصطفى كمال موقفه في برقية إلى القائمقام جعفر طيّار، قائد الفيلق الأول المعزول في أدرنة في تراقيا التركية. فذكر أن سكان الأناضول بأكملهم اتحدوا للدفاع عن الاستقلال الوطني، بينما الحكومة في اسطنبول عاجزة، وأن كل قادة الجيش، من دون استثناء، مصمّمون على نحو مماثل، وأن كل الإداريين المدنيين «تقريباً» مشاركون في القضية. وأشار إلى أن الدعاية البريطانية المؤيّدة لاستقلال كردستان فشلت، وأن «الأكراد والأتراك اتحدوا معاً». وقد اتُّفق على أن تكون جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية والجمعيات المناهضة للضمّ «إطاراً شاملاً» لمتابعة القضيّة. واتُّفق أيضاً على أن تجتمع كل هذه الجمعيات في تراقيا والأناضول معاً لتشكيل لجنة مركزية قوية. ويجب أن يكون مقرّ هذه اللجنة في وسط الأناضول، حيث سيواس هي المكان الأنسب، لتجنّب التأثير الأجنبي وسيطرة حكومة اسطنبول عليها. لذلك طلب مصطفى كمال من جعفر الطيّار إرسال مندوب أو اثنين من جمعية تراقيا إلى سيواس. كما طلب منه إرسال وكالة تتيح له العمل باسمها إلى أن يصل مندوباها، زاعماً أنه تبادل الآراء مع أعضائها عندما كان في اسطنبول.[48] وصفت البرقية الوضع كما يحلو لمصطفى كمال أن يراه. لكن الواقع كان مختلفاً إلى حدّ ما.

كان مصطفى كمال معتاداً على التداول مع الآخرين قبل اتخاذ القرارات، لكنه لا ينتظرهم. وفي هذه الحالة كان تكتيكه واضحاً. فعلى الرغم من أنه وقّع البرقية باسم «الأميرالاي مصطفى كمال، مفتّش الجيش الثالث والياور الفخري للسلطان»، فقد كان يعرف أنه يوشك أن يفقد اللقب الذي أنعم عليه به السلطان وحيد الدين. والوكالة التي طلبها تتيح له المشاركة في اجتماع جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية والعمل باسمها في النهاية. وبعد ذلك يستمدّ سلطته من الأمّة لا من السلطان.

ناقش مصطفى كمال مسوّدة إعلانه مع علي فؤاد ورؤوف في 19 و20 يونيو. وفي مساء ذلك اليوم، انضمّ إليهم رفعت. وقد سعوا إلى موافقة جمال (مرسينلي)، مفتّش الجيش الثاني في قونية، وكاظم قره بكير، قائد الفيلق الخامس عشر – الفيلق الأقوى في الجيش – في أرضروم وحصلوا عليها.[49] وفي اليوم نفسه أصدر مصطفى كمال بناء على السلطة المخوّلة له تعميماً إلى مكاتب البريد مهدّداً بالمحاكمة العسكرية لأي مسؤول يمتثل للحظر الذي فرضه ناظر الداخلية على إرسال البرقيات من منظمات المقاومة. وطلب في تعميم آخر من الولاة المدنيين دعوة جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية إلى احتلال مكاتب التلغراف وإعاقة الاتصالات الرسمية مع العاصمة حتى إلغاء الحظر. وفي الوقت نفسه طلب من مكتب الصدر الأعظم وناظر الحربية رفع الحظر. وبعد ثلاثة أيام قبلت الحكومة التسوية، وسمحت بإرسال البرقيات شريطة موافقة السلطات المحلّية عليها. لكن

سلطة قادة الجيش المحلّيين الحازمين هي التي سادت. وقال بعد ذلك مصطفى كمال إنه كسب حرب الاستقلال باستخدامه أسلاك التلغراف.[50]

أقرّ النص الأخير لتعميم أماسيا، كما صار معروفاً، ووقّع ليلة 21/ 22 يونيو. وقد اتبع عن كثب الحجج التي قدّمها مصطفى كمال لجعفر الطيّار، لكنه كان أكثر دقّة. وفي إطار شرح الحاجة إلى «هيئة وطنية» متحرّرة من السيطرة والنفوذ الخارجيين، أشار التعميم إلى قرار عقد «مؤتمر ملّي» في سيواس، على أن يسبقه مؤتمر للولايات الشرقية حدّد موعده في 10 يوليو في أرضروم. وقد دُعي ثلاثة مندوبين من كل ناحية إدارية (لواء)، وطُلب منهم الانتقال سرّاً إلى سيواس.[51]

اشتُهرت المؤتمرات في أعقاب الحرب الكبرى بمثابة وسيلة للتأثير في سياسة الدولة. ففي 7 ديسمبر 1918، أصدر «مؤتمر ملّي» إعلاناً في اسطنبول يدعو إلى وحدة «القوى الوطنية».[52] لكن هذا المصطلح لم يكن يعني قوات حرب العصابات بعد، وإنما يشير إلى الأحزاب الوطنية، والمنظمات التربوية، والأدبية، والصحفية، والنسوية. وكان القوّة الدافعة لهذا المؤتمر جرّاح عيون عسكري، أسعد باشا (إيشك) القريب من جمعية الاتحاد والترقّي. وقد رُحّل إلى مالطا في سنة 1920. لم ينجح مؤتمر أسعد باشا في ترك انطباع قوي في اسطنبول. لكن ذلك لم يثنِ القوميين الأتراك عن تنظيم مؤتمرات في المناطق المهدّدة بالاحتلال. فعُقد المؤتمر الأول في بالق أسير في 28 يونيو 1919؛ وتلاه مؤتمرات أخرى في بالق أسير وبلدات أخرى في غرب الأناضول. وعلى الرغم من أن غرض هذه التجمّعات الإقليمية كان تأمين قاعدة مدنية للمقاومة المسلّحة، فإنها لم تتحدَّ حكومة اسطنبول مباشرة.[53] غير أن المؤتمر الملّي الذي دُعي إليه من أماسيا شكّل تحدّياً لها كما أدرك مؤلّفو التعميم. ووفقاً لرؤوف، قال رفعت عندما شاهد النصّ: «أدرك أنه سيتم إنشاء حكومة وطنية عند اللزوم، أليس كذلك»؟ ثم وقّع النصّ من دون تردّد.[54] وقد أشار مصطفى كمال في خطاب الأيام الستّة، الذي ألقاه في سنة 1927 بعد القطيعة مع رفاقه الأصليين في حرب الاستقلال، إلى أن تعميم أماسيا حمل توقيعه وتواقيع أعضاء أركانه. وأضاف، «كانت هناك تواقيع أخرى. لكن وجودها جاء نتيجة مصادفة سعيدة». وبعد ذلك ادّعى أن رفعت لم يكن راغباً في التوقيع على التعميم، وعندما ألحّ عليه علي فؤاد، اكتفى بوضع «إشارة خاصة» على الوثيقة.[55] غير أن الأعمال اللاحقة التي قام بها الموقّعون تُظهر أنه لم يكن أحد منهم فاتر الحماسة.

كان تنفيذ العمل المتصوّر في التعميم يقع على عاتق قادة عسكريين وإداريين مدنيين يتمتّعون بمؤهّلات وطنية. ووفقاً لرؤوف ثانية، أبرق أحدهم، جمال (مرسينلي)، من مقرّ قيادته في قونية مشيراً إلى أنه يشتري السلاح من الإيطاليين، وأنه يعتقد أن من الممكن القيام بانتفاضة مسلّحة.[56]

لكن بعد بضعة أيام، طلب جمال إجازة للتوجّه إلى اسطنبول، ولم يعد إلى الأناضول. فقد كان برتبة لواء، وهو أعلى ضابط يتصل به مصطفى كمال ورفاقه: فلم يكن راغباً في أداء دور ثانوي أمامهم.

في أثناء إصدار تعميم أماسيا، كتب مصطفى كمال إلى عدد من الشخصيات السياسية المتعاطفة مع القضية القومية في اسطنبول. وكان من بينهم الصدر الأعظم السابق أحمد عزّت باشا، والمنظّر الأصلي للاتحاديين أحمد رضا، الذي خسر رئاسة مجلس الأعيان بعد وصول داماد فريد إلى السلطة.[57] وقد حذّرهم مصطفى كمال من أن الاجتماعات والمظاهرات غير كافية، وأن على المرء الاعتماد على قوّة الأمّة. لذلك فإن على المعارضة القومية في اسطنبول أن تسترشد بالعاطفة القومية المعبّر عنها في الأناضول، بدلاً من العكس. أما في ما يعنيه، فإنه مصمّم على البقاء في الأناضول «باعتباره فرداً من أفراد الأمّة»، معتمداً على كل «أصدقائه المسؤولين والموقّرين» الذين يتولّون مقاليد الأمور هناك.[58] وهكذا ادّعى أولية الأناضول في حملة المعارضة، لا في حكومة البلد، وقدّم صورة عن مقاومة مشتركة بين العسكريين والمسؤولين المدنيين.

عزّز مصطفى كمال موقفه في أماسيا، لكنه لم يفز بقيادة المقاومة في الأناضول بعد. وكان له منافس واحد محتمل، كاظم قره بكير، وهو أميرلاي مثله، لكنه يصغره بسنة ورقّي بعده بسنتين. وكان قره بكير مخلصاً، لكنه عنيد. فعندما طلب منه ناظر الحربية شوكت تورغوت باشا الحلول محلّ مصطفى كمال باشا، رفض قائلاً إنه لا يوجد أحد يمكن أن يسلّمه قيادته، ومن المضرّ إزاحة مصطفى كمال.[59] مع ذلك ظنّ كاظم قره بكير أن ردّ فعل مصطفى كمال على حظر برقيات الاحتجاج الوطنية كان قاسياً جداً.[60] والأخطر من ذلك أنه كان قلقاً من احتمال أن يوافق مصطفى كمال على التزامات مفرطة لتأمين مساعدة البلاشفة. فطمأنه مصطفى كمال في 23 يونيو قائلاً إنه يوافقه الرأي بأن على تركيا أن تكون محايدة في النزاع بين البلاشفة والحلفاء، بينما تستغلّ الأولين لدرء الأخيرين. لكن يجب الاتصال بالبلاشفة على الفور لمعرفة إذا كان يمكنهم تقديم الأسلحة، والذخيرة، والعتاد، والمال، و«الرجال عند الضرورة». ولا يحتاج البلاشفة إلى دخول البلاد بأي أعداد، إذ يمكن إجراء مناقشات مع موفديهم عند الحدود.[61] لقد كان استيعاب مصطفى كمال للوقائع السياسية يمتدّ خارج حدود بلده.

كان ردّ الحكومة العثمانية على تكتيكات مصطفى كمال ملتبساً. وبدا أن ناظر الداخلية علي كمال هو الوحيد المصمّم على التخلّص منه. ففي 23 يونيو أرسل تعميماً إلى السلطات في الولايات قائلاً إن مصطفى كمال لا يفقه في السياسة، على الرغم من أنه عسكري عظيم. وإن برقياته لصالح «منظمات متمرّدة، وعديمة الاحترام، وغير قانونية همّها الوحيد ابتزاز الأموال من الشعب» أدّت إلى

زيادة معاناة المسلمين في منطقة بحر إيجة. كان على نظارة الحربية أمر ضمان عودة مصطفى كمال إلى اسطنبول، لكنه بصفته ناظراً للداخلية يأمر السلطات في الولايات ألا تتعامل معه.[62]

لم يكن مصطفى كمال على علم ببرقية ناظر الداخلية عندما غادر أماسيا بصحبة رؤوف في 26 يونيو.[63] لكنها وصلت إلى رشيد باشا، والي سيواس، المدينة الواقعة على طريق مصطفى كمال إلى أرضروم. وبما أن مصطفى كمال كان يعتزم التوقّف هناك للإعداد للمؤتمر الذي قرّر عقده هو وأصدقاؤه، فقد طلب الوالي تعليمات بشأن كيفية استقبال مصطفى كمال. وكان ثمة صوتان في اسطنبول. وقد أدّت محاولة ناظر الداخلية علي كمال وقف المقاومة في الأناضول إلى تورّطه في شجار حادّ مع ناظر الحربية شوكت تورغوت، فاستقال كلاهما في 26 يونيو. أبرق ناظر الداخلية الجديد (رشيد عاكف باشا) إلى والي سيواس بوجوب معاملة مصطفى كمال كأي أميرلاي مصروف من الخدمة.

تعقّد الموقف لأن أحد مؤيّدي حكومة اسطنبول، القائمقام علي غالب، الذي عيّن والياً على معمورة العزيز (إلازيغ)، في المنطقة الكردية، اتّفق وجوده في سيواس في ذلك الوقت. ووفقاً للرواية التي قدّمها مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927، بعد مدّة طويلة على نفي علي غالب من تركيا باعتباره خائناً، أصرّ الأخير على أن يقوم رشيد باشا باعتقال مصطفى كمال، وتعليق إعلانات على الجدران بأن مصطفى كمال متمرّد. لكن رشيد باشا قرّر تفسير تعليماته بليونة وتوجّه بسيّارته للاجتماع بمصطفى كمال الذي توقّف للاستراحة في مزرعة الدولة النموذجية. وقد أصرّ مصطفى باشا على الركوب إلى جانب الوالي في سيّارة الأخير عندما توجّها إلى مقرّ قيادة الفيلق الثالث بقيادة رفعت في سيواس. ووفقاً لرواية مصطفى كمال، فإن علي غالب زاره هناك وتمكّن من إقناعه بأن غرضه الحقيقي هو مساعدته.[64] ومهما تكن حقيقة الأمر، فإن موقف مصطفى كمال كان دقيقاً في سيواس. ولم يلبث بعد ليلة مؤرقة أن غادر إلى أرضروم صبيحة اليوم التالي في 28 يونيو.

تبلغ المسافة بين سيواس وأرضروم نحو 350 ميلاً. لكن الطرقات ليست أفضل من الدروب الوعرة بكثير، فاستغرق مصطفى كمال ورؤوف وفريقه (ظل رفعت في مقرّ قيادته في سيواس) أسبوعاً للوصول إلى مقصده. وتقع سيواس وأرضروم على هضبة عارية في شرق الأناضول ترتفع من الغرب إلى الشرق، من ارتفاع 1200 متر في سيواس إلى 1800 متر في أرضروم. وإلى جنوب الطريق، يقع جبل درسيم (تونجيلي الآن)، الذي يبلغ ارتفاع أعلى قممه 3100 متر، موطن القبائل الكردية المتمرّدة، التي تعتنق شكلاً خاصاً بها من الإسلام الشيعي وتتحدّث لغة كردية (زازا) لا يفهمها غالبية الأكراد العثمانيين. وكانت قبائل درسيم تعزّز معاشها اليسير المستمدّ من قطعان

الغنم والماعز بأخذ الإعانات نظير حسن سلوكها من السلطات العثمانية ومن أعدائهم المحلّيين والأجانب على السواء. وكان السطو وقطع الطرق بديلاً للإعانات. وفي الحرب الكبرى، قدّمت القبائل خدمات للعثمانيين، والروس، والأرمن الفارّين. وهم الآن جائعون، والمسافرون في المنطقة يخشون من هجماتهم.

لكن لم يحدث شيء غير مواتٍ لمصطفى كمال وصحبه. فقد أوصلتهم الطريق إلى أرزنجان، التي كانت ذات يوم مقرّ قيادة الجيش العثماني في الشرق، وأصبحت الآن خرِبة إلى حدّ كبير، إذ إن الأرمن دمّروا البلدة وذبحوا أهلها في أثناء انسحابهم في سنة 1918.[65] في 2 يوليو تسلّم مصطفى كمال في أرزنجان برقية من القصر. أفادت البرقية بأن السلطان أدرك أن مبادرات مصطفى كمال نابعة من شعوره الوطني، لكن الموقف ليس سيّئاً بقدر ما يبدو عليه في الولايات، التي يمكن تأمينها من العاصمة. وليس هناك حاجة إلى عودة مصطفى كمال إلى اسطنبول، حيث يمكن أن تعامله السلطات الأجنبية معاملة قاسية. وأبدى السلطان عدم رغبته في صرفه، وأشار إلى أن أفضل السبل المتاحة أمامه أخذ إجازة لمدة شهرين يقضيها في المدينة التي يختارها.[66] كان مكر السلطان واضحاً، لكن البرقية أوحت بضعف الحكومة العثمانية.

في اليوم التالي، 3 يوليو 1919، التقى كاظم قره بكير بمصطفى كمال على بعد عشرة أميال خارج أرضروم. وكان كاظم قد جاء مع أركانه، ومفرزة من الجنود، و«جيش أطفاله» – أطفال المسلمين المتروكين الذين اضطر إلى إنقاذهم وتنظيمهم في «فرقة للأولاد».[67] وخرج الوجهاء أيضاً للترحيب بالبطلين الوطنيين – مصطفى كمال ورؤوف – اللذين تجشّما عناء المساعدة في الدفاع عن هذا المركز القصي للإسلام العثماني. وأجري حفل آخر عند باب اسطنبول في المدينة، حيث رحّب العسكريون والمسؤولون المدنيون بالقادمين على أنغام الموسيقى العسكرية. واصطُحب الضيوف إلى مقرّ القيادة في قلعة أرضروم. وكان اليوم التالي الذكرى السنوية لاعتلاء السلطان وحيد الدين العرش، فأرسل مصطفى كمال برقية تحية ولاء للسلطان.[68] لكن لم يعد يمكن بالإمكان المحافظة على الانطباع بأنه يمثّل سلطة السلطان.

ما إن وصل مصطفى كمال حتى تسلّم برقية مشفّرة من رفعت في سيواس. وكان رفعت يلحّ عليه للاستقالة من الجيش والبقاء في أرضروم الآمنة. وأبدى استعداده لإرسال أوراق مصطفى كمال لكنه يريد الاحتفاظ بـ 500 ليرة لأي طارئ.[69] شعر مصطفى كمال بالصدمة. فقد وصل إلى أرضروم مرتدياً زي الأميرالاي، مع شريط ياور السلطان، وميدالية وسام الاستحقاق العثماني. وهو يعتقد بأن الناس يحترمون السلطة، لا سيما السلطة العسكرية، ويريد استخدام لقبه أطول مدّة ممكنة.

كان البريطانيون في اسطنبول مصممين على حرمانه من هذه الإمكانية. ففي 23 يونيو رفع المفوّض السامي البريطاني الأميرال كالثورب تقريراً إلى وزارة الخارجية يفيد بأن مصطفى كمال، الذي حظي «بسمعة طيّبة في أثناء القتال في غاليبولي»، أصبح «مركزاً للمشاعر الوطنية والمعادية للأجانب». وقد دوّن جورج كِدستُن (George Kidston)، من الدائرة الشرقية، على الوثيقة «لا أعرف شيئاً عن مصطفى كمال...».[70] وفي 5 يوليو، أبلغ الملازم بيرِنغ (J. S. Perring)، الذي خلف النقيب هيرست مسؤولاً عن الإغاثة البريطانية في سامسون، كالثورب بأن مصطفى كمال قد عُزل، لكنه أصدر نداء إلى الشعب التركي يطلب فيه الامتثال لأوامره فقط، لأن الحكومة عاجزة وتبيع البلاد للأجانب. غير أن «الحركة بأكملها حقّقت نجاحاً ضئيلاً على ما يبدو، ولم يبدِ معظم الشعب اهتماماً بها. وأسوأ سماتها تنظيم عصابات اللصوص»[71]

سرعان ما تحرّر بيرِنغ من الوهم. ففي اليوم التالي، بينما كانت وحدة من الجنود النيباليين تحلّ محل سريّة بريطانية في سامسون، أبلغ رفعت قائد السريّة بأن التبديل غير مرخّص من الحكومة العثمانية وأنه سيعترض بالقوّة على انتقال أي جندي نيبالي إلى الداخل. وسيسحب القوّات العثمانية (الفرقة الخامسة عشرة المستنزفة) من سامسون.[72] أصدر ناظر الحربية الجديد، فريد باشا، على الفور أمراً إلى رفعت بالامتناع عن القيام بأي شيء، وطلب منه محاولة إقناع مصطفى كمال بالعودة إلى اسطنبول، إذ إن البريطانيين وعدوا بعدم اتخاذ أي إجراء ضدّه. وكان ناظر الحربية قد نقل الوعد نفسه إلى مصطفى كمال في 5 يوليو. فردّ عليه بأنه يخدم اليوم «قوّى الأمة» التي أعلنت عن نفسها في الردّ على الكارثة. ونصح مصطفى كمال فريد باشا بالاستقالة إذا لم يكن قادراً على تجنيب شرق الأناضول المصير الذي لحق بإزمير. وأشار إلى أن اللعبة وصلت إلى نهايتها، كما سمّاها.

في 7 يوليو، أصدر مصطفى كمال أمره الأخير بصفته مفتّشاً للجيش الثالث. وكان تعميماً موجّهاً إلى كل القادة مطالباً بعدم حلّ المنظمات العسكرية و«الوطنية» بأي حال من الأحوال، وعدم تسليم القيادات، إلا عندما يكون الضبّاط الجدد المعيّنون قادرين على التعاون (في القضية الوطنية)، وبعدم تسليم الأسلحة والذخائر، وبوجوب القيام بردّ عسكري موحّد على أي تحرّك آخر للقوّات «المعادية». كما طلب عدم التدخّل في شؤون القوى الوطنية – الجنود الوطنيون غير النظاميين الذين نزلوا إلى الميدان. فعلى الجيش أن يكون وكيلاً للإرادة الوطنية التي تضمن وحدها سلامة الخلافة.[73] وقد جاء هذا الأمر بعد ورود أنباء عن أن مفتّش الجيش الثاني، جمال (مرسينلي)، الذي طالب البريطانيون باستدعائه أيضاً، قرّر العودة إلى اسطنبول، وكان دعوة واضحة إلى الثورة العسكرية والطعن في صحة الهدنة.

في اليوم التالي، طالب كالثورب باستدعاء مصطفى كمال ورفعت على الفور.[74] وفي ليلة 8/ 9 يوليو، أمضى مصطفى كمال عدة ساعات في اتصال بالتلغراف مع وزير الحربية، فريد باشا، الذي كان جالساً في مكتب التلغراف بقصر السلطان. وكان قره بكير، ورؤوف ورئيس أركان مصطفى كمال، القائمقام كاظم (ديريك) يتابعون المراسلات في مكتب التلغراف بأرضروم. في البداية، تبادل مصطفى كمال وفريد المجاملات. وتلا الجدال ذلك. وعندما رأى مصطفى كمال أن الأخذ والردّ سيقود إلى صرفه لا محالة، قدّم استقالته من الجيش. فأجاب فريد باشا بأن السلطان صرفه من الخدمة.[75] غير أن حدوث القطيعة المحتومة نتيجة إصرار مصطفى كمال على موقفه لم يقلّل من الخطر الذي تشكّله عليه. فقد أصبح مصيره الآن بين يدي مضيفه، كاظم قره بكير، الذي عُيّن مفتّشاً للجيش الثالث في 21 يوليو. وقال قره بكير إنه قبل التعيين في ذلك الوقت بالاتفاق مع مصطفى كمال ورؤوف.[76]

وقف قره بكير إلى جانب مصطفى كمال. وقال مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 إنه دعا إلى اجتماع فور وصوله إلى أرضروم لمناقشة الوضع. وقد حضره قره بكير، ورؤوف، وأركان مصطفى كمال، وثلاثة إداريين مدنيين - والي أرضروم، منير، ووالي بدليس، مظهر مفيد (قانصو)، وكان كلاهما قد صُرفا من الخدمة حديثاً، ومسؤول لواء سابق، ثريا. رأى مصطفى كمال أن النضال الوطني يجب أن يضطلع به شعب مستعدّ لتحمّل التبعات؛ وإن ثمة حاجة إلى قائد، لكن ليس هو بالضرورة. وبعد ذلك أرجأ الاجتماع. وعندما عاودت المجموعة الاجتماع، تابع مصطفى كمال، ووعد الجميع بمساندته، باستثناء الوالي السابق منير الذي طلب إعفاءه من المشاركة الفاعلة في الوقت الراهن. وأوضح مصطفى كمال بعد ذلك أن نجاح المشروع يتطلب الاستمرار في اعتباره القائد الأعلى، على الرغم من استقالته، وإطاعة أوامره. «وقد اتفق على ذلك وأبرم بأكمله». وزعم مصطفى كمال أنه توصّل إلى اتفاقات مماثلة مع اللواءين جواد (تشوبانلي) وفوزي (تشقمق) اللذين خلف أحدهما الآخر قائداً لهيئة الأركان العامة، ومع عصمت في اسطنبول.[77]

أكّد هذه الرواية مصطفى مفيد، الذي أصبح تابعاً لمصطفى كمال من دون تردّد. وأضاف أنه اتُّفق مع ذلك على أن تتخذ كل القرارات في مؤتمر سيواس، الذي سيلي مؤتمر أرضروم، باسم هيئة تمثيلية - تمثّل المؤتمر بأكمله بمثابة هيئة تنفيذية دائمة.[78] غير أن رؤوف، الذي تخاصم مع مصطفى كمال لاحقاً، روى قصّة مختلفة في الرسالة التي بعث بها إلى قره بكير في سنة 1941. ووفقاً لروايته، انتقل الرجلان - نتيجة خروج مصطفى كمال من الجيش على ما يفترض - من مبنى عسكري إلى منزل الوالي المدني. وهناك في 10 يوليو، تصفّح مصطفى كمال أوراقاً رسمية مع

رئيس أركانه القائمقام كاظم (ديريك)، بعد مرور أربع وعشرين ساعة على تقديم استقالته. وعندما انتهى العمل، قال القائمقام كاظم: «لقد استقلت من الجيش، يا باشا. لذا لا أستطيع البقاء [رئيساً لأركانك]. اسمح لي أن اقدّم طلباً للأميرلاي قره بكير للحصول على منصب عسكري. لمن أسلّم هذه المستندات»؟ انتفض مصطفى كمال عندئذٍ، وقال للقائمقام كاظم، «هكذا إذاً. أعطِ المستندات إلى خسرو (غيريد)». وبعدما غادر كاظم الغرفة، التفت إلى رؤوف قائلاً: «ألم أكن على حقّ؟ ألا ترى قيمة المناصب الرسمية والدعم الذي تمنحه؟ ألا يثبت هذا التصرّف من قِبَل من كان حتى الأمس يخدمني بإخلاص صحّة رأيي»؟ وتابع رؤوف بأنه لم يشاهد مصطفى كمال قطّ في مثل هذا المزاج اليائس، وأنه عندما حاول أن يواسيه قائلاً إن في وسعه الاعتماد على قره بكير، أجاب مصطفى كمال: «لنأمل أن تكون على حقّ. لو قبل الأمريكيون، لعنه الله عليهم، الانتداب [على تركيا] وأنقذوا الأمة من الاضطراب».

في تلك اللحظة أعلن معاون مصطفى كمال أن قره بكير وصل وينتظر أن يُستقبل. نظر مصطفى كمال إلى رؤوف وقال بمرارة وهو يتوقّع الأسوأ: «ألست محقّاً، كما ترى»؟ لكن عندما دخل قره بكير، التفت نحو مصطفى كمال كما يلتفت إلى ضابط أعلى رتبة وقال: «جئت أقدّم فروض الاحترام نيابة عن كل الضبّاط والرجال الخاضعين لإمرتي. فستظلّ قائدنا الموقّر، مثلما كنت حتى الآن. وقد أحضرت سيارة وفرساناً مرافقين كما يليق بقائد فيلق. إننا في خدمتك، يا باشا».[79]

كانت هذه واحدة من ثلاث حوادث (الثانية تتعلّق بانتفاضة في يوزغات في سنة 1920، والثالثة بمعركة سقاريا في سنة 1921)، حاول فيها خصوم مصطفى كمال في المستقبل استخدام المناسبة دليلاً على أن إرادته يمكن أن تضعف. وهي لا تقلّل من قبول قره بكير بقيادة مصطفى كمال في أرضروم. وقد ساعد في هذا القبول وجود رؤوف، الذي يحترمه كل القوميين الأتراك باعتباره بطلاً، وعمل مصطفى كمال التمهيدي في تعبئة تأييد القادة القوميين والولاة المدنيين. لكن شخصية مصطفى كمال هي التي رجّحت الكفّة. فقد كان أعظم رؤية من قره بكير، الذي اعتقد بأنه يكفي التمسّك بشرق الأناضول في الوقت الحالي.[80] وكان قره بكير، كما لاحظ المقدّم البريطاني رولنسون (Rawlinson)، ضابط المراقبة البريطانية، «ضابطاً من الطراز الأول»، و«قائداً على قدر عالٍ من الكفاءة».[81] ولم يكن يخشى انتقاد مصطفى كمال، لكنه يخضع في النهاية لشدّة تصميم الأخير. وكان مصطفى كمال يحظى بأقدمية طفيفة، وسجلّ حربي أكثر إثارة للإعجاب، وباستيعاب أوضح بكثير للسياسة. لكن العامل الحاسم هو ثقته بنفسه. وإذا ساورته لحظات من اليأس فإنها لحظات عابرة. أراد قره بكير أن تكون قيادة المقاومة الوطنية جماعية، بينما رأى مصطفى كمال نفسه قائداً أعلى. وكما قال في سنة 1927، «لقد

أثبت التاريخ بما لا جدال فيه أن النجاح في المغامرات الكبرى يحتاج إلى وجود قائد ذي قدرة وسلطة لا تتزعزعان».[82]

أبقى القائد أهدافه النهائية لنفسه. وقال مصطفى كمال في سنة 1927 إنه اتضح له على الفور أن السلطنة ستكون عدوّاً شرساً للإرادة الوطنية. لكن الإفصاح عن عاقبة ذلك، أي حتمية الجمهورية، سيخيف الشعب الذي يعتقد أن هذا الاحتمال مخالف لتقاليدهم، وقدرتهم العقلية، وعقليتهم. وللحفاظ على الوحدة في النضال من أجل الاستقلال، كان على مصطفى كمال أن يحتفظ لنفسه «بالقدرة العظيمة على التطوّر التي لاحظتها في ضمير الأمّة والمستقبل بمثابة سرّ وطني».[83] وقد زعم أحد رفاق مصطفى كمال في أرضروم، الوالي السابق مظهر مفيد (قانصو)، في مذكّراته أنه سُمح له بالاطلاع على المخطّطات السرّية للقائد. ففي محادثة جرت في ليلة 7/ 8 يوليو، يقال إن مصطفى كمال سمح لمظهر مفيد بتدوين خمسة أهداف على المدى الطويل: إعلان الجمهورية، «والمعاملة الملائمة» للأسرة الحاكمة، وإلغاء حجاب المرأة، وحظر ارتداء الطربوش على الرجال، وإدخال الأبجدية اللاتينية.[84] وما من شكّ في أن مصطفى كان يضمر هذه المخطّطات، على الرغم من أنه ربما لم يكن صريحاً بالقدر الذي زعمه مظهر مفيد.

عرف المقدّم رولنسون، ضابط المراقبة البريطانية الذي كان في أرضروم في ذلك الوقت، في أي اتجاه تهبّ الريح وأبلغ لندن عن احتمال أن ينشئ القوميون الأتراك «جمهورية إسلامية عظيمة في المستقبل».[85] وقد التقى رولنسون بمصطفى كمال، وعزا الفضل في رواية نشرها في سنة 1923، بعد أن أصبح الأخير شهيراً، إلى شخصيّته المدهشة، وقوّة شكيمته، ووطنيّته، وأهليّته، وسعة معرفته.[86] ربما يكون هناك عنصر من رؤية الأمور بعد وقوعها في هذا المديح، لكن رولنسون أعجب بهذا «التركي العظيم» الذي كان «شخصية أوروبية لا آسيوية، ذا شعر أشقر، وعينين زرقاوين... ذو مظهر جرماني لا تركي».

لكن لم يكن يعتدّ بالقسمات الجرمانية في أرضروم في يوليو 1919، وإنما السياسية الحازمة والحاذقة. فقد تقرّر تأجيل افتتاح المؤتمر إلى 23 يوليو نظراً إلى تأخّر وصول مندوبي جمعيات الدفاع عن الحقوق الملّية، وهو اليوم الذي أعيد فيه العمل بالدستور في سنة 1908. فشدّد ذلك على الطبيعة الديمقراطية للاجتماع القادم. لكن لا بدّ من توجيه الديمقراطيين إلى اختيار القائد الملائم. أجرى كاظم ترتيبات لاستقالة مندوبين من جمعية أرضروم للدفاع عن الحقوق الملّية والتخلّي عن مكانيهما لمصطفى كمال ورؤوف، وهكذا حظيا بحقّ حضور المؤتمر بمثابة عضوين كاملي العضوية. وبعد ذلك اختير مصطفى رئيساً للجنة التحضيرية.[87] وكانت تلك خطوة أولى نحو رئاسة المؤتمر نفسه.

برزت أمارات المعارضة في هذه المرحلة. كان الاجتماع مشتركاً بين جمعية طرابزون للمحافظة على الحقوق الملّية وجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية للولايات الشرقية، التي يوجد مقرّها في أرضروم. فاعترض أحد مندوبي طرابزون، عمر فوزي، على انتخاب عسكري رئيساً للجنة بذريعة أن ذلك يعطي انطباعاً غير مواتٍ للخارج. فردّ قره بكير بإقناع المندوبين الآخرين عن طرابزون بقبول مصطفى كمال رئيساً للجنة، وانتخاب نائبين للرئيس، واحد من أرضروم والآخر من طرابزون.[88]

افتتح مؤتمر أرضروم في الساعة 11 قبل الظهر من 23 يوليو 1919 في مبنى من طبقة واحدة كان يضمّ في الأصل مدرسة أرمنية. ووصل مصطفى كمال برفقة كاظم قره بكير. ورغم أنه ترك الجيش، فقد كان لا يزال يرتدي بدلته العسكرية، التي تحمل شريط ياور السلطان. وكان مصطفى كمال وكاظم قره بكير حاضرين عندما نُحرت الخراف وتلا رجل دين من مندوبي طرابزون دعاء الافتتاح بالعربية. وبعد ذلك غادر كاظم والضبّاط الآخرون، تاركين المندوبين الخمسة والستين، ومن بينهم مصطفى كمال ورؤوف، لبدء المداولات.

كانت تلك تجربة مصطفى كمال الأولى بالسياسة الديمقراطية. وقد جاء المندوبون من منظمات وطنية شعبية أصيلة وكانوا عازمين على إسماع صوتهم. وما إن افتُتح الاجتماع حتى اقترح عمر فوزي تأجيل انتخاب رئيس المؤتمر إلى اليوم التالي. فسقط اقتراحه بالتصويت وانتُخب مصطفى كمال بأغلبية كبيرة في اقتراع سرّي.[89] فشكر مصطفى كمال المندوبين واستخدم كل مصادر الفصاحة العثمانية لوصف تقدّم تقسيم البلد، وعجز الحكومة في اسطنبول، ومكائد الحلفاء وحيلهم. وأعلن أنه لا يمكن إلا في الأناضول أن تحظى إدارة وطنية بالسيطرة على مصير البلاد من دون أن تخضع للتدخّلات الخارجية. وانتهت هذه الدعوة الواضحة إلى تشكيل حكومة وطنية بديلة بدعاء لحفظ الأمة ومقام السلطنة والخلافة الكبرى.[90] وأرسلت بعد ذلك برقية تعلن الولاء للسلطان.

في اليوم التالي، ترأس مصطفى كمال الجلسة، فاعترض مندوب آخر من طرابزون لأن الرئيس يجب ألا يرتدي البدلة العسكرية. ورأى أن ذلك يمكن أن يفسّر بمثابة محاولة للسيطرة على اجتماع مدني. فالتمس مصطفى كمال العذر لنفسه بحجّة عدم امتلاكه ملابس مدنية. لكنه لم يكرّر الخطأ، وعندما عاود المؤتمر الاجتماع كان قد تدبّر بدلة نهارية من خزانة والي أرضروم.[91] غير أن الحكومة في اسطنبول أثارت اعتراضاً أشدّ خطورة فور افتتاح المؤتمر. ورأت أن المؤتمر ينتهك الدستور بإحلال نفسه محل البرلمان. لذا يجب أن يُفضّ وأن يُلقى القبض على مصطفى كمال ورفاقه ويعادوا إلى اسطنبول.

وبناء على اقتراح مصطفى كمال، ردّ المؤتمر بتعميم موجّه إلى السلطان، والحكومة، وكل

السلطات المدنية والعسكرية، يدحض فيه التهم، ويعلن الولاء للسلطان، ويطالب بانتخاب برلمان جديد عملاً بالدستور.[92] وبعد ذلك شرع في مناقشة شروط إعلان النظام الأساسي للحركة. وقد صاغت اللجنة التحضيرية برئاسة مصطفى كمال الإعلان، وخضع الآن لتمحيص المندوبين. اعترض المحافظون على فقرة تتعهّد باحترام «المُثُل الحديثة والإنسانية» بذرعة أن الحداثة بدعة منافية للدين. وردّ المندوبون الشبّان على الاعتراض،[93] وبقيت الحداثة في الإعلان الختامي وفي البيانات اللاحقة التي تستند إليه.

كانت الغاية من المؤتمر توحيد المنظّمات القومية لساحل البحر الأسود وشرق الأناضول. لكن صياغة بنود النظام الأساسي للهيئة الجديدة - جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق الملّية - لم يكن سهلاً. أولاً، رُفض اقتراح رؤوف بإنشاء فروع برئاسة الولاة المحلّيين. والأهمّ من ذلك الاختلاف على تشكيل هيئة تنفيذية دائمة، اللجنة التمثيلية، يمكن أن تعمل نيابة عن الجمعية. فلم يكن مندوبو طرابزون راغبين في أن يُعهد بالقرارات إلى هيئة صغيرة: لكن هذا الاعتراض سقط بالتصويت.[94] ثم عُرضت عضوية الهيئة التنفيذية على النقاش. فرأى مصطفى كمال أن هذه الهيئة هي نواة الحكومة المستقبلية وكان عازماً على قيادتها، لكن كان ثمة شكوك حتى بين أوثق رفاقه. وفي 5 أغسطس دعا لاجتماع يضمّ خمسة من رفاقه وطلب منهم أن يكتب كل على قصاصة ورق إذا كان يعتقد أنه يجب يكون عضواً في اللجنة التمثيلية، فأيّد اثنان ذلك وعارضه ثلاثة. وبعد أن قرأ مصطفى كمال القصاصات وضعها في جيبه وأعلن أنه قرّر دخول اللجنة، وعرض أسماء ثمانية أعضاء رغب في انتخابهم. ولم يصدر أي اعتراض.[95]

في 7 أغسطس، عقد المؤتمر جلسته الأخيرة. فأقرّت عضوية اللجنة التمثيلية، كما حدّدها مصطفى كمال. وأبلغ المندوبون بأن المؤتمر الملّي سيعقد في سيواس بعد أسبوعين. فاتفقوا على أن تمثّل اللجنة التنفيذية هناك بثلاثة أعضاء، وأن يكون لهم الحقّ، إذا صُدّق على قرارات مؤتمر أرضروم، بدمج منظمة شرق الأناضول في جمعية للدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي. وعلى ألا يُدخلوا أي تغييرات أخرى.[96]

وفي اليوم نفسه، أذاع المؤتمر إعلانه. فدعا إلى سلامة الولايات الشرقية غير القابلة للتقسيم باعتبارها جزءاً من دولة عثمانية واحدة، ومضى إلى الدفاع عن المبدأ نفسه لكل الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية عند توقيع الهدنة في 30 أكتوبر 1918. لقد كان ميثاقاً وطنياً لا إقليمياً، أعلن عن مبدأ السماح للقوى الوطنية بالعمل بحرّية وأن تسود الإرادة الوطنية للدفاع عن الوطن. وطالب بدعوة البرلمان إلى الانعقاد على الفور. ورحّب بالمساعدة الفنية والاقتصادية من أي بلد ليس

له أطماع بالأراضي العثمانية، وأعلن أن جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق الملّية منظمة غير حزبية وأن كل المسلمين أعضاء فيها بحكم الواقع.[97]

كان ذلك النسخة الأولى من إعلان استقلال تركيا، وهو يحمل بصمات يد مصطفى كمال. وأدخل تعديلان عليه لاحقاً، لكن مبادئه ظلّت من دون تغيير. وبيّن أيضاً الطريق لتحقيق تلك المبادئ. وفي إطار الوصف الواقعي لأي إجراء احتلال وتدخّل مثل دعم النزعة الانفصالية اليونانية والأرمنية، أعلن أن ذلك سيواجه بمقاومة موحدّة يشارك فيها كل المسلمين. وإذا ما تخلّت الحكومة العثمانية عن الولايات الشرقية أو أهملتها، فتشكّل إدارة مؤقّتة للدفاع عن المنطقة وحكمها بموجب القوانين العثمانية القائمة. وإذا لم يكن المؤتمر منعقداً في ذلك الوقت، فإن اللجنة التمثيلية ستقوم بأعمال الحكومة المؤقّتة.[98]

في 24 أغسطس، سجّل مصطفى كمال النظام الأساسي لجمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق الملّية وأعضاء اللجنة التمثيلية لدى مكتب والي أرضروم، بموجب قانون الجمعيات.[99] غير أن ثلاثة من أعضاء اللجنة التسعة، بمن فيهم ممثّلو طرابزون، لم يشاركوا في مداولاتها اللاحقة.[100] وقام خمسة أعضاء من اللجنة برئاسة مصطفى كمال بإبلاغ كاظم قره بكير في 9 أغسطس أنهم اختاروه عضواً،[101] ووقع مصطفى كمال على الرسالة بصفته «عضواً». ويجب على المرء أن يفترض أنه انتُخب رئيساً رسمياً للجنة في مرحلة ما بموجب الأنظمة. غير أنه لم يستخدم اللقب في المراسلات الرسمية، وكان يوقّعها «نيابة عن اللجنة التمثيلية».[102] في خطاب سنة 1927، قال مصطفى كمال إنه لم يكن من الممكن توقّع شيء من «الأشخاص التعساء» من أمثال زعيم عشيرة مودكي الكردية، وشيخ الطريقة النقشبندية في إرزنجان.[103] والواقع أن مصطفى كمال وجد في اللجنة التمثيلية، مثيل الجمعية التي تمثّلها، أداة شخصية. غير أنه كان لاثنين من أعضائها آراؤهم الخاصة، رؤوف ووالي بيروت السابق بكير سامي (قُندوح). وقد انتُخب الأخير للعضوية على الرغم من أنه لم يحضر المؤتمر. وكلاهما من أصل قوقازي.

بعدما انتهى مؤتمر أرضروم، تسلّمت الوحدات العسكرية في الأناضول تعاميم من جمعية قره قول السرية التي أقامها الاتحاديون في اسطنبول. وقد أزعجت هذه الخطوة مصطفى كمال. لا شكّ أن قره واصف، زعيم قره قول، كان معروفاً بأنه قومي تركي صلب، لكن استراتيجية مصطفى كمال تقوم على إنشاء حركة مقاومة وطنية علنية بقيادته. وعلى الرغم من أن كثيراً من القوميين الأتراك، لا كلّهم، كانوا مرتبطين بجمعية الاتحاد والترقّي، فإن ذلك الحزب الذي قاد الدولة العثمانية إلى الهزيمة في الحرب الكبرى، لم يكن يحظى بشعبية في البلد. وكان كثير من وجهاء المجتمع العثماني يؤيّدون

حزب الحرّية والاتفاق الذي اصطدم في نزاع طويل مع الاتحاد والترقّي. ولا يمكن للحركة الوطنية أن تنجح إلا إذا وحّدت غالبية المسلمين في تركيا. كان أعضاء جمعية الاتحاد والترقي موضع ترحاب بمثابة أفراد، شريطة أن يتلقّوا أوامرهم من مصطفى كمال، لكنه لن يَسمح لهم بالعمل بمثابة تنظيم حزبي. فلم يكن مصطفى كمال ثورياً شعبياً، وإنما متمرّداً من صفوف المؤسّسة العثمانية. وكان يريد تحقيق النظام وانتشاله من براثن الفوضى. لذا فإن المتآمرين المستقلّين يعقّدون هذه المهمّة ويهدّدون بإخافة القادة الذين يعتمد عليهم.[104] وقد أوقفت قره قول عند حدّها في الأناضول،[105] لكن استمرّ نشاطها باعتبارها المنظمة الوطنية السرّية الرئيسة في العاصمة.

وفي غضون ذلك، ضعف موقف داماد فريد وراعيه السلطان، في اسطنبول، بعد أن عاد داماد فريد من باريس خالي الوفاض في 15 يوليو. وكان قد قدّم مذكّرة إلى مؤتمر السلام، مطالباً بأراضٍ تقع خارج خطوط الهدنة، بما في ذلك جنوب شرق بلغاريا، وجزر شرق بحر إيجة، وشمال بلاد الرافدين وسورية، كم اقترح الاستقلال الذاتي للولايات العربية تحت السيادة العثمانية. فاستُقبلت هذه المطالب باستهزاء وأبلغ داماد فريد بأن لا جدوى من بقائه في باريس. وفي اليوم التالي، أرسل وريث العرش، الأمير عبد المجيد، التماساً إلى السلطان يحثّه فيه على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تلتفت إلى المطالب التي أعلن عنها في الأناضول. فانتاب السلطان الذعر، وهو المضطرب أصلاً بعد نشوب حريق في قصر يلدز في 8 يونيو عزته الإشاعات إلى عمل تخريبي. لكنه تمسّك بداماد فريد، الذي شكّل حكومة أخرى في 21 يوليو. وضمّت هذه الحكومة لواءين متعاطفين مع القوميين، صالح باشا وعلي رضا باشا. وأدخل فيها قائد مصطفى كمال السابق، أحمد عزّت باشا، لكنه استقال بعد أسبوع عند إصدار أمر باعتقال قادة مؤتمر أرضروم.[106]

في 30 يوليو، بينما كان مؤتمر أرضروم لا يزال منعقداً، قرّرت الحكومة العثمانية من حيث المبدأ إجراء انتخابات برلمانية جديدة.[107] لكن داماد فريد حاول إطالة أمد الإعدادات قدر ما أمكن على أمل تحييد الضبّاط القوميين الناشطين في الأناضول. وفي غضون ذلك، استقرّ الوضع العسكري على الأرض بعدما قرّر مجلس الحلفاء الأعلى حدود الاحتلال اليوناني (والإيطالي) في 18 يوليو:[108] على القوّات اليونانية البقاء ضمن خط (عرف باسم خط ميلن) يحيط بإزمير وأراضيها الداخلية من آيفاليك في الشمال إلى نهر مندريس في الجنوب. لكن استمرّت حرب العصابات.

لبث مصطفى كمال في أرضروم ثلاثة أسابيع أخرى بعد اختتام أعمال المؤتمر، وتبيّن أن من الصعب عقد اجتماع سيواس. وكان رفعت (بَله) قد حذا حذو مصطفى كمال واستقال من الجيش في 13 يوليو.[109] وحلّ محلّه في قيادة الفيلق الثالث القائمقام صلاح الدين، الذي سأل قره بكير في 10

أغسطس عما إذا كان من المجدي عقد مؤتمر في سيواس بعد أن وعدت الحكومة العثمانية بإجراء انتخابات. وأجاب قره بكير، وكان في ذلك الوقت قد فقد منصبه مفتّشاً للجيش الثالث، لكنه احتفظ بقيادة الفيلق الخامس عشر في أرضروم، بأن الاجتماع في سيواس ضروري لكي تشمل القرارات التي تمّ التوصّل إليها في أرضروم البلد بأكمله. لكن يجب توخّي العناية لتجنّب إخافة الحكومة في اسطنبول.[110]

وفي 20 أغسطس أبلغ رشيد باشا، والي سيواس، مصطفى كمال خشيته من احتمال قيام الفرنسيين باحتلال سيواس واعتقال المندوبين إذا عُقد فيها المؤتمر. وأجاب مصطفى كمال بأن هذا الخوف لا يستند إلى أساس.[111] وخمّن مصيباً بأن الفرنسيين يفتقرون إلى الجنود وليس لديهم الإرادة للزحف إلى سيواس. لكن الحجّة التي استخدمها بأن الحلفاء سيقدّرون التعبير عن الشعور الوطني التركي في سيواس، مثلما فعلوا في أرضروم زائف بوضوح. وفي أثناء تقدّم هذه المراسلات، شعر مصطفى كمال بالقلق من مشكلة إيجاد الأموال اللازمة لتغطية نفقات رحلته إلى سيواس. فلم يتبقّ سوى 80 ليرة من 1500 ليرة جمعت لتغطية احتياجات مؤتمر أرضروم. لكن صاغاً متقاعداً مقيماً في أرضروم أنقذ الموقف وتبرّع بمدّخراته البالغة 900 ليرة.[112] وكان هذا المبلغ كافياً لتلك الغاية.

كتب مصطفى كمال إلى أمه قبل أن يغادر أرضروم للمرّة الأولى منذ ابتعاده عن اسطنبول. وطمأنها إلى عدم وجود ما يدعو إلى القلق. «لقد أظهر لي شعب الأناضول بأكمله، والأمّة بأكملها تعاطفاً وثقة عظيمين قائلين: لن ندعك تذهب». لذا لم يكن أمامه خيار سوى أن يترك الجيش ويصبح قائد الشعب، وما إن فعل ذلك حتى حاول الإنجليز استمالته. وتابع مصطفى كمال بأن الحكومة العثمانية لن تكون قويّة البتة لاستخراج أفضل ما لديه. أما بشأن خططه الفورية، فإنه عازم على البقاء في الأناضول بعض الوقت إلى أن تحلّ كل الأمور، لكن سرعان ما سيجتمع البرلمان وتتسلّم السلطة حكومة شرعية، ما يتيح له العودة إلى اسطنبول. وفي غضون ذلك فإنه سيتوجّه إلى سيواس لحضور المؤتمر ثم يعود إلى أرضروم. فهل تستطيع والدته أن ترسل إليه بعض الملابس مع الرجل الموثوق الذي سلّمها الرسالة؟ وأرسل تحيّاته إلى أصدقائه السوريين المسيحيين، آل فنصة. «لقد رأت السيدة فنصة مناماً يتعلّق بي. ويبدو كأنه سيتحقّق. وسنلتقي قريباً في جوّ غامر بالفرح إن شاء الله».[113]

سرّ مصطفى كمال من احتمال إجراء انتخابات برلمانية. لكنه أصبح مقتنعاً بأن الشعب اختاره زعيماً له، حتى قبل إجرائها. وقد شكّل قرار جمعية أرضروم للدفاع عن الحقوق الملّية منحه حرّية المدينة[114] مجرّد بداية.

في 29 أغسطس غادر مصطفى كمال أرضروم في قافلة من ثلاث سيارات بحماية وحدة مسلّحة بمدفع رشّاش. وكان برفقته، إلى جانب الوالي المتقاعد مظهر مفيد (قانصو)، رؤوف، ورئيس جمعية أرضروم للدفاع عن الحقوق الملّية رجل الدين رائف أفندي، على غير رغبة منه. توقّفت القافلة في إرزنجان لاصطحاب شيخ الطريقة النقشبندية المحلّي فوزي أفندي، العضو الصامت في اللجنة التمثيلية. وقد ثارت المخاوف ثانية من احتمال قيام أكراد درسيم بمهاجمة القافلة، لأن علي غالب، الوالي الموالي لحكومة اسطنبول، ناشط في هذه المنطقة. طلب مصطفى تركيب المدفع الرشّاش في السيارة الأمامية وأصرّ على مواصلة الرحلة. ولم يقع أي هجوم، ووصلت القافلة إلى سيواس في 2 سبتمبر من دون أن تتعرّض لمكروه.[115]

كان الفرع المحلّي لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية قد أجرى الترتيبات للاجتماع بمساعدة الوالي فريد باشا وقائد الفيلق صلاح الدين. واختيرت المدرسة الثانوية، وهي واحدة من عدّة مدارس بُنيت في عهد عبد الحميد، مكاناً للمؤتمر. ومُنح مصطفى كمال غرفة للنوم في الطابق الأول، وحصل رؤوف أيضاً على غرفة نوم خاصة به. لم يشهد المبنى ازدحاماً مفرطاً، إذ لم يحضر إلا ثمانية وثلاثيون مندوباً، بمن فيهم مصطفى كمال وفريقه من أرضروم.[116] وكانت منظمات المقاومة في ولايات بحر إيجة قد عقدت مؤتمرها في آلا شِهير بين 16 و25 أغسطس ووافقت على هدنة غير مكتوبة ما لم يتجاوز اليونانيون خطّ ميلن. ولم يرسلوا أي مندوب إلى سيواس.[117]

خلافاً لمؤتمر أرضروم، الذي مثّل منظمات المقاومة في منطقة البحر الأسود وشرق الأناضول تمثيلاً حقيقياً، فإن الاجتماع في سيواس ضمّ مقاومين وطنيين يمثّلون أنفسهم إلى حدّ كبير. وكان من بينهم والد علي فؤاد، اللواء المسنّ إسماعيل فضل باشا، مندوباً غير منتخب عن اسطنبول. وكذلك قائد جمعية قره قول السرّية، قره واصف، الذي سمّى نفسه مندوباً عن عنتاب (غازي عنتاب لاحقاً)، وهي بلدة تركية شمال حلب. وكان من بينهم أيضاً السفير العثماني السابق في واشنطن، ألفرد رستم، وهو بولندي من عائلة بيلنسكي اعتنق الإسلام. وقد قال لمصطفى كمال، «لا تنسَ، يا باشا، أننا لسنا هيئة مشكّلة بموجب قانون الجمعيات، وإنما نحن لجنة ثورية».[118] لكن مصطفى كمال رفض ذلك، وكان عازماً على إنتاج جمعية قانونية من المنظمات الوطنية في البلد بأكمله تشكّل غطاء له في تولّي قيادة النضال الوطني التركي.

شهد مؤتمر سيواس مناقشات حيوية، رغم قلّة الحاضرين. وكان أول النقاشات يتعلّق كالعادة برئاسة المؤتمر التي تولّاها مصطفى كمال مؤقّتاً في بداية أعمال المؤتمر في 4 سبتمبر. رأى إسماعيل فضل باشا أن يكون لكل جلسة رئيس لأن ذلك أكثر تعبيراً عن الديمقراطية. لكن سقط اقتراحه

بالتصويت وثُبّت مصطفى كمال رئيساً. وفي اليوم التالي، أقسم المندوبون يميناً على ألا يحيوا جمعية الاتحاد والترقّي أو يخدموا مصالح أي حزب سياسي.[119]

كان ذلك قراراً حاسماً، لأن معظم المندوبين، كغالبية القوميين الأتراك، كانوا مرتبطين بجمعية الاتحاد والترقّي. وقد هدّدت هذه الصلة، التي شدّد عليها خصومهم السياسيين، بشقّ صفوف حركة المقاومة الوطنية. ووقفت أيضاً في وجه محاولات القومين الأتراك تجنّب الاصطدام بالحلفاء الكبار الذين يمقتون الاتحاديين، بينما يقاومون مطالبات أربّائهم اليونانيين والأرمن. مع ذلك حدث تغيّر لم يلحظه البريطانيون على وجه الخصوص. ففي نوفمبر 1919، بعد شهرين من نأي مؤتمر سيواس بنفسه عن الاتحاديين، كتب السير أير كرو (Eyre Crowe)، الوكيل الدائم في وزارة الخارجية، إلى وزير الخارجية اللورد كورزُن (Curzon): «أعتقد شخصياً أن حركة مصطفى كمال اتحادية في جوهرها وإمبريالية بمعنى أنها تتطلّع إلى تحرّر تركيا من كل سيطرة أجنبية، واستمرار سيطرتها، ما أمكن ذلك، على أنحاء الإمبراطورية التي تقطنها أغلبيات قومية أخرى».[120] لقد كان كرو مخطئاً، لأن الاستقلال ليس هدفاً إمبريالياً، ولأن القوميين الأتراك تخلّوا عن الولايات العربية، خلافاً لبعض العثمانيين من أصدقاء الحلفاء في اسطنبول. وتضمّ الأراضي التي يسعون إلى الاحتفاظ بها غالبية إسلامية تركية كردية. وقد حدّد الإعلان الصادر عن مؤتمر أرضروم هذه الأراضي بأنها الواقعة ضمن خطوط الهدنة لسنة 1918. وأعاد مؤتمر سيواس توكيدها.

لكن قبل أن يفعل ذلك، كان لا بدّ من إقرار مفهوم الاستقلال التامّ. في 28 أبريل 1919، وافق مؤتمر باريس على ميثاق عصبة الأمم، الذي نصّ على إنشاء سلطات انتداب خاضعة لإشراف عصبة الأمم، في الأراضي غير المهيّأة لممارسة الاستقلال عن طريق تقرير المصير. وفي 20 مايو، تشكّلت في اسطنبول جمعية محبّي الإنجليز التي ترأسّها رجل الدين سعيد مُلّا،[121] وعمل القس روبرت فرو على تجنيدها. لكن قرار لويد جورج بدعم الإنزال اليوناني في إزمير سحب البساط من تحت أقدامها. وفقد الفرنسيون حظوتهم أيضاً بدخولهم الأراضي الواقعة جنوب جبال طوروس ودعم الأرمن. فترك ذلك الولايات المتحدة بمثابة حام محتمل. فشكّلت جمعية وِلسون في اسطنبول في ديسمبر 1918، مسندة إلى مُثُل الرئيس الأمريكي القائمة على حقّ تقرير المصير، ولا سيما استعداده لتطبيق هذا الحقّ على المناطق التي تقطنها غالبية تركية.

استهوت فكرة الانتداب الأمريكي الجناح الليبرالي لجمعية الاتحاد والترقّي والوطنيين العثمانيين والقوميين الأتراك الذين كانوا، أو أصبحوا، ينتقدون تبعية الاتحاديين للألمان، لكنهم يعتقدون أن تركيا لا تستطيع البقاء من دون دعم قوّة عظمى. ولم يكونوا ينظرون في ضعف البلد بعد هزيمته

في الحرب الكبرى فحسب، وإنما في تخلّف شعبه أيضاً وفقاً لمعايير «الحضارة الحديثة». وكتب قومي تركي مقتنع بالفكرة، رضا نور، بعد انفصاله عن مصطفى كمال:

«إذا قبلت أمريكا الانتداب وتصرّفت بطريقة عادلة ونزيهة، فإنها يمكن أن توصلنا في غضون عشرين سنة إلى درجة من التطوّر يحتاج الأتراك إلى قرن من الزمن للوصول إليها إذا تركوا لأنفسهم. وستجعل تركيا مزدهرة، وغنيّة، وسعيدة وتحوّل الأتراك إلى أمّة قوية ومتحضّرة. انظروا إلى مصر الخاضعة للبريطانيين. لقد نما سكّانها نحو عشر ملايين نسمة في ثلاثين سنة. وأصبح البلد مزدهراً تماماً ومنظّماً، والأمّة غنية. وتستطيع مثل هذه الأمة أن تنال الاستقلال في طرفة عين. تلك طريقة واحدة للتفكير في زمن اليأس المبرّر على الأقلّ. صحيح أن العبودية سيّئة حتى في الجنّة، لكن البلد مهدّد بفقدان كل شيء. ربما كان هذا التفكير خاطئاً، لكن اتهام الناس بالخيانة غير عادل».[122]

شجّع لويد جورج الرئيس وِلسون على قبول الانتداب على الأناضول، لا سيما الولايات التي طالب بها الأرمن. واستجاب وِلسون بإرسال لجنتين – واحدة برئاسة الأكاديمي هنري كِنغ (Henry King) وقطب المعدّات الصحّية تشارلز كرين (Charles Crane) إلى سورية، وأخرى إلى الأناضول برئاسة الجنرال جيمس هاربُرد (James Harbord).[123] وصلت لجنة كِنغ كرين إلى اسطنبول في 7 يونيو، وعادت إلى العاصمة العثمانية في 21 يونيو بعد زيارة سورية. ولم يكن تقريرها، الذي أوصى بتقسيم الولايات العثمانية داخل خط الهدنة إلى ثلاثة كيانات – اسطنبول ومحيطها، وأرمينيا، وما تبقّى من الأناضول – وبوضع الثلاثة تحت الانتداب الأمريكي، معروفاً للمندوبين المجتمعين في سيواس.[124] لكن كان ثمة صحافي أمريكي في البلدة، لويس إدغار براون (Luis Edgar Browne) من صحيفة «شيكاغو ديلي نيوز»، عمل بمثابة وسيط مستقلّ.[125]

في 4 سبتمبر، يوم افتتاح المؤتمر في سيواس، وصل ضابط ركن عثماني إلى أرضروم حاملاً مذكّرة من أحمد عزّت باشا تقترح السعي وراء انتداب أمريكي. وتوصّلت رسالة أخرى أيضاً من القائمقام عصمت (إينونو)، ربيب أحمد عزّت، إلى الخلاصة نفسها. غير أن قره بكير قرّر بعد تسلّم الوثيقتين في مقرّ قيادته في أرضروم حجبهما عن المندوبين في سيواس لاجتناب إضعاف قضيّة الاستقلال التركي.[126] لكن مصطفى كمال أبلغ حتى قبل أن يغادر أرضروم بأن مجموعة نافذة من الوطنيين في اسطنبول، بمن فيهم الكاتبة النسوية والخطيبة القومية خالدة أديب (أديوار) وزعيم قره قول قره واصف، يؤيّدون انتداباً أمريكياً. ورداً على تلك المعلومات، أرسل برقية إلى علي فؤاد في أنقرة في 19 أغسطس بأنه لا يحقّ إبرام اتفاق مع أمريكا أو أي دولة أجنبية أخرى إلا لحكومة تحظى بدعم البرلمان

وتجسّد الإرادة الوطنية.

طُرحت هذه المسألة للنقاش في سيواس في 8 سبتمبر. فقدّم الوالي السابق بكير سامي (قُندوح)، الذي اختاره مصطفى كمال عضواً في اللجنة التمثيلية لمؤتمر أرضروم، مذكّرة تحمل خمسة وعشرين توقيعاً وترى وجوب قبول الولايات المتحدة بمثابة سلطة انتداب. ومن كرسي رئاسة المؤتمر، نبّه مصطفى كمال المندوبين إلى أن الأمريكي لويس إدغار براون موجود في سيواس بصفته الشخصية، مع أنه تحدّث إليه وأخبره أن الولايات المتحدة ربما ترفض طلب تولّي الانتداب على تركيا.[127] بيد أن هذا التنبيه النافع لم يحُل من دون أن يدعم العجوز إسماعيل فضل باشا، وقره واصف، زعيم قره قول، وآخرون الانتداب الأمريكي، في حين أدان الشبّان الذين يمثّلون طلاب كلية الطب في اسطنبول الفكرة بعبارات نارية وانضمّ إليهم بعض مندوبي الولايات. وفي اليوم التالي، لفت رؤوف الانتباه إلى فقرة في إعلان مؤتمر أرضروم ترحّب بالمساعدة من أي قوة أجنبية تحترم استقلال البلد وسلامته. وقال إنه لا يوجد ضرر في أن يذكر بوضوح بأن المندوبين كانوا يقصدون بذلك أمريكا. وبعد ذلك وافق المؤتمر على أن يدعو مصطفى كمال ونائبي الرئيس مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إرسال لجنة للتحقيق إلى تركيا قبل السماح بتوقيع معاهدة سلام مع حكومة عثمانية غير تمثيلية.[128] وسلّمت رسالة بهذا المعنى إلى براون في 9 سبتمبر لنقلها إلى واشنطن.[129]

لم يكن للنقاش أي تأثير عملي. فقد وصل هاربُرد وبعثته إلى سيواس في 20 سبتمبر، وأبلغهم مصطفى كمال بأن تركيا تدرك حاجتها إلى مساعدة بلد أجنبي نزيه. وأقرّ مصطفى كمال في بيان في 15 أكتوبر «بأننا على ثقة بأن أمريكا هي البلد الوحيد القادر على مساعدتنا، بعد التجارب التي مررنا بها».[130] لكن ذلك لم يبلغ حدّ طلب انتداب أمريكي. وأوصى هاربُرد بأن يشمل انتداب أمريكي واحد أرمينيا وقسماً كبيراً من تركيا. ورأى تقرير البعثة أنه «ليس من الحكمة الآن في إدخال أراضٍ تركية في أرمينيا منفصلة، بصرف النظر عن الطموحات الأرمنية».[131] لكن الرئيس وِلسون ساند المطالبات الأرمنية في السنة القادمة، ولم يقدِّم اقتراح الانتداب على الأراضي العثمانية إلى الكونغرس الأمريكي البتة على أي حال.

أظهر عدم تصديق مجلس الشيوخ في 19 نوفمبر على عضوية الولايات المتحدة في عصبة الأمم عدم واقعية النقاش الذي أجري قبل شهرين في سيواس. مع ذلك، فُسّرت مساندة الانتداب الأمريكي، وبالتالي أي دعوة إلى المساعدة الأمريكية –المساعدة التي لم يعارضها مصطفى كمال بشروط ملائمة– باعتبارها دليلاً على الخيانة في السياسة المحلّية التركية في ذلك الوقت. وقد استخدم مصطفى كمال ذلك سلاحاً منذ سنة 1927 ضدّ رؤوف، عندما قدّم نفسه، محقّاً، بأنه مؤيّد عنيد للاستقلال التامّ،

وأضاف مراوغاً بأنه لا يذكر إذا كانت الدعوة قد أرسلت إلى مجلس الشيوخ الأمريكي.[132]

بعد الفراغ من فكرة الانتداب، اعتمد المؤتمر قوانين إنشاء الجمعية الموحّدة للدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي، التي اندمجت فيها جمعية شرق الأناضول. وزيد عدد أعضاء اللجنة التمثيلية إلى ستة عشر. وكان معظمهم أعضاء صامتين، وباستثناء مصطفى كمال لم يكن لأحد من بينهم وزن إلا رؤوف، ورفعت (الذي دعاه أعضاء اللجنة)، وبكير سامي، وقره واصف (الذي عاد إلى اسطنبول). وقد قبلوا قيادة مصطفى كمال، ولم يجد صعوبة في الحصول على توقيعات مقابلة كلما أصدر تعليمات باسم اللجنة. وقد فتحت قيادة اللجنة الطريق إلى قيادة البلد، إذ مكّنت اللجنة التمثيلية من العمل ثانية بمثابة إدارة مؤقّتة إذا تخلّت الحكومة العثمانية عن تلك [لم تحدّد] الأجزاء [من البلد]».[133]

في 11 سبتمبر 1919، نشر مؤتمر سيواس إعلاناً يكرّر المبادئ التي أقرّها مؤتمر أرضروم: استقلال الأراضي العثمانية ضمن خطوط الهدنة وسلامتها، والمعاملة العادلة للأقلّيات ولكن من دون امتيازات خاصّة، ومقاومة المطالبات اليونانية والأرمنية بالأراضي، وقبول المساعدة الأجنبية المجرّدة من المصلحة، وإجراء انتخابات فورية للبرلمان. وجاء في الإعلان أن «المقام السامي للخليفة والسلطان» لا يمكن حمايته إلا إذا سُمح للقوات الوطنية بالتطوّر التام وسادت الإرادة الوطنية.[134] كان هذا الإعلان متوافقاً مَلَكية دستورية لو أن السلطان وحيد مستعدّ للعمل بمثابة عاهل دستوري. لكن كانت لديه أفكار أخرى.

عُقد مؤتمر سيواس في ظل تهديد مادّي لمصطفى كمال ورفاقه في سيواس. ففي 3 سبتمبر، أمر ناظر الداخلية العثمانية عادل كمال وناظر الحربية الجديد الشديد العداء للقوميين، سليمان شفيق، علي غالب، والي معمورة العزيز،[135] تجنيد فريق من 100 إلى 150 فارساً كردياً وقيادتهم إلى سيواس لاعتقال مصطفى كمال وفضّ المؤتمر.[136] وفي 5 سبتمبر، وصل علي غالب إلى ملاطيا واجتمع هناك بالنقيب أدوارد نويل (Edward Noel)، وهو ضابط بريطاني هندي في الجيش، يرعى القضيّة الكردية. فبعد أن صادف نويل الأكراد لأول مرّة في أثناء خدمته في فارس،[137] اتصل بعد انتهاء الأعمال العدائية بزعماء العشائر الكردية التركية الذين يحاولون الترويج للحكم الذاتي الكردي. وكان أكثرهم نشاطاً شرف باشا من أسرة بابان في السليمانية (في العراق اليوم)، وعائلة بدرخان القوية في منطقة ديار بكر، وعبد القادر، زعيم شيوخ من شمندلي (في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية من تركيا اليوم). أقنع نويل نفسه، نتيجة اتصالاته، بوجود قومية كردية وأصبح داعية ملحّاً إلى إنشاء دولة كردية مستقلّة تحظى بدعم بريطاني. فشعرت الحكومة العثمانية بالقلق من هذا الاحتمال وأغلقت الأندية

القومية الكردية في بداية سنة 1919. غير أن القادة العسكريين في الأناضول اجتمعوا حول قومية تركية مقاوِمة، وحاولت حكومة داماد فريد في اسطنبول استخدام الأكراد ضدّهم. وقد استشرف مصطفى كمال هذا الخطر، وبذل كل ما في وسعه فور وصوله إلى الأناضول لكسب تعاون زعماء العشائر الكردية، وكان قد التقى ببعضهم في حملة سنة 1915-16.

وصل نويل إلى ملاطيا برفقة أعضاء من عائلة بدرخان. وكان عضو آخر في العائلة المسؤول المحلّي عن اللواء. فأبلغت أخبار وصولهم إلى كاظم قره بكير في أرضروم، ونقلها إلى مصطفى كمال في سيواس. وفي 7 سبتمبر أمرت وحدة صغيرة من الفرسان العثمانيين بالتحرّك من معمورة العزيز إلى ملاطيا واعتقال أفراد عائلة بدرخان. وأرسل مصطفى كمال أيضاً ضابطاً شاباً موثوقاً بالسيارة إلى ملاطيا، وهو الملازم رجب زُهدو، من الفيلق الثالث في سيواس، وكان قد رافقه إلى أرضروم، واستخدمه في مهامّ خاصة في السنوات اللاحقة. وفي ضوء ادّعاء قره بكير بأنه أثنى مصطفى كمال عن إرسال أشخاص لاغتيال علي غالب، ربما يكون رجب زُهدو قد أرسل للغاية نفسها.[138] لكن خطر التمرّد الكردي كان قد زال عند وصوله، إذ قرّر علي غالب أن إرسال الأكراد للإغارة على سيواس محفوف بمخاطر شديدة،[139] وفرّ إلى سورية برفقة نويل وآل بدرخان عند اقتراب قوّة الفرسان العثمانيين الصغيرة. وعلى أي حال، كان علي غالب موالياً لحكومة اسطنبول وراغباً في التحرّك ضدّ مصطفى كمال، لكنه يشترك مع معظم المسؤولين العثمانيين في كراهية القومية الكردية. وأدّت معارضته للقومية الكردية إلى أن تبرئه محكمة عسكرية تركية حاكمته لارتباطه بالغارة المزمعة على سيواس.[140] لكنه نُفي مع ذلك في سنة 1924 وتوفّي في رومانيا.[141]

قلّل الضبّاط العثمانيون من شأن علي غالب على الفور. وأفاد قائد الفرقة الخامسة القوقازية الذي أرسل إلى المكان:

> «إن علي غالب مجنون، وقد أبلغت مقرّ قيادة الفيلق منذ البداية بأن مغامرته المجنونة ستفشل. فمن المستحيل أن تجمع الأكراد في ملاطيا وتتقدّم بهم إلى سيواس. انقل الأكراد، وسيعودون في غضون يومين إلى ديارهم مع ما سلبوه. وإذا لم يعودوا، فإن فصيلين أو ثلاثة مزوّدين بمدفع رشّاش يكفون للقضاء على مئات منهم. وفوق ذلك، فإن المسألة تنتهي إذا سمعوا صوت إطلاق نار. هنا... الجيش مسؤول ويثق به الشعب والعشائر. وليس للمسؤولين بممارساتهم غير السليمة أي نفوذ على العشائر. ولا تستطيع الإدارة المدنية أن تفعل أي شيء من دون الجيش».[142]

ثبتت صحّة هذا الحكم عندما أحبط الجيش محاولة أخرى للقبض على مصطفى كمال. فقد

أمرت حكومة اسطنبول والي أنقرة محيي الدين باشا بالتقدّم إلى سيواس والسيطرة على المدينة. لكن قبض عليه القوميون على الطريق بأوامر من علي فؤاد الذي كان قد صرفته حكومة اسطنبول، لكن مؤتمر سيواس سمّاه «قائداً عامّاً لكل القوى الوطنية في غرب الأناضول».[143]

استغلّ مصطفى كمال قضيّة علي غالب لأغراضه الدعائية. وهل يوجد إثبات لخيانة الحكومة أفضل من محاولتها غرس بذور الشقاق بين المسلمين بإثارة القبائل الكردية على الوطنيين الأتراك؟ وكما قال في سنة 1927، فقد اتضح له منذ البداية أن السلطان وحيد الدين والصدر الأعظم شاركا سرّاً في مؤامرة علي غالب. ومع ذلك، ادّعى لأسباب تكتيكية أن داماد فريد أخفى الأمر عن السلطان.[144] وفي 10/ 11 سبتمبر أرسل برقية إلى ناظر الداخلية عادل: «أنتم تمنعون الأمّة من تقديم العرائض إلى السلطان. أنتم أنذال، وقتلة، وخائنون! تتآمرون مع العدوّ على الأمّة... عندما تعلم مصير مبعوثيك، تذكّر أن ذلك نذير نهايتك».[145] وفي اليوم التالي، أبلغ مصطفى كمال كل القادة والولاة المدنيين نيابة عن المؤتمر أن عليهم أن يقطعوا كل الصلات بحكومة اسطنبول، لأنها فقدت شرعيّتها بحجب العرائض عن الوصول إلى القصر ومشاركتها في أنشطة خائنة. ثم أعلن اختتام المؤتمر من دون انتظار الردّ.[146]

شقّ الأمر على كاظم قره بكير في أرضروم، إذ لم يُستشر في الأمر، وتمّ تجاوز الصلاحيات التي منحها مؤتمر أرضروم. وكان يجب اجتناب القطيعة مع اسطنبول، وعدم تعطيل أعمال المؤتمر. ولم يكن يجدر بمصطفى كمال أن يوقّع البرقية المرسلة إلى ناظر الداخلية باسمه، إذ اتُّفق على أن تتمّ كل المراسلات باسم اللجنة التمثيلية. فأرسل قره بكير برقية شكوى تلو الأخرى إلى مصطفى كمال في سيواس، لكنه أذعن مرّة أخرى لإرادة مصطفى كمال القوية. وفي 20 سبتمبر أرسل له برقية: «الحقيقة التي لا تقبل المناقشة أو لا مراء فيها أن مؤتمر سيواس مثّل الأمّة بأكملها وأنه يجب الامتثال لكل القرارات الصادرة عنه. إن مراسلاتنا العديدة المتعلّقة بشكل المنظمة...».[147]

زعم قره بكير في مذكّراته أنه فعل كل ما يستطيع لحماية مصطفى كمال من تنامي الشعور في أوساط الشعب وضبّاط الجيش بأنه يختلق الذرائع لإقامة ديكتاتوريته الشخصية:[148] ربما كان ذلك شعوره الشخصي. لكن قره بكير كان قانعاً بلقب «منقذ الشرق» وغير راغب في تحدّي مصطفى كمال على القيادة الوطنية. أما مصطفى كمال، فإنه كان مستعدّاً لاسترضاء قره بكير، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وأرسل برقية في 19 سبتمبر، «في ضوء انعدام الأخلاق السائد في بلدنا، فإن من المستحيل تجنّب نميمة أصحاب الضمائر الشرّيرة. والردّ الوحيد عليهم هو التقدّم من دون تردّد في تضامن علني لا يتزعزع نحو هدفنا المجيد. وأنت تدرك أخوياً أنني أفضّل العمل في وحدة تامّة مع رفاقي الأفاضل

بدلاً من الركون إلى قوّة قناعاتي الشخصية وحدها. غير أنني منفتح دائماً على آرائك الأخوية...».[149]

استمرّت الذريعة بأن السلطان غير ملوم على آثام الحكومة حتى بعد أن أصدر إعلاناً في 20 سبتمبر يذكر فيه أنه يدرك الوضع في الأناضول ويدعو رعاياه إلى طاعة الحكومة في فترة ما قبل الانتخابات.[150] لكن لم يكن لهذه الدعوة أثر يذكر. وسمح فشل علي غالب ومحيي الدين باشا للقادة القوميين بالسيطرة على الإدارة المدنية في معظم الأناضول غير الخاضع للاحتلال. وفي 24 سبتمبر، اعتقل القوميون والي طرابزون. وبعد يومين، أجبر والي قونيا الموالي لحكومة اسطنبول، على الهرب عند اقتراب رفعت الذي أرسل من سيواس إلى المدينة للسيطرة عليها.[151] وفي 27 سبتمبر، بينما كانت حكومة اسطنبول تخسر آخر آثار السيطرة في الأناضول، عقد مصطفى كمال محادثة تلغرافية طويلة مع عبد الكريم باشا، الذي استخدمته الحكومة للتوسّط بينهما. وكان عبد الكريم صديقاً قديماً لمصطفى كمال من سلانيك. وهو عسكري سابق نزيه يتحدّث مثل الصوفيين، وقد طوّر لغة خاصّة للتحدّث مع مصطفى كمال، مستخدماً مصطلحات الأتقياء الصوفيين الجادّة جزئياً والهازلة جزئياً. وخاطبه مصطفى كمال باسم «الحضرة السنيّة»، وردّ عليه واصفاً مصطفى كمال بأنه «قطب الأقطاب» لكن تبيّن أن وساطاته غير مجدية. وأصرّ مصطفى كمال على استقالة داماد فريد على الفور.

كان في وسع الحلفاء وحدهم إنقاذ داماد فريد، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم يريدون اجتناب الحرب المفتوحة مع القوميين الأتراك. وبين 20 و25 سبتمبر، سُحبت القوّات البريطانية من مرزيفون وسامسون في منطقة البحر الأسود، ومن كوتاهيا في غرب الأناضول.[152] ووجّهت تعليمات إلى القائد البريطاني في مركز السكّة الحديدية المهمّ أسكي شهير، بين اسطنبول وأنقرة، بأن مهمّته الوحيدة هي السيطرة على السكّة الحديدية، وأن عليه الانسحاب إذا برز خطر حدوث صراع مسلّح. وفي 28 سبتمبر طلب داماد فريد إذن الحلفاء بإرسال 2000 جندي إلى أسكي شهير، فرفض ذلك على أساس أن هذه القوّة لا تستطيع السيطرة على الوضع وأن إرسال مزيد من القوّات يليه نشوب حرب أهلية.[153] فاستقال داماد فريد بعد ذلك بيومين. وطلب السلطان من توفيق باشا تشكيل حكومة جديدة. وعندما رفض، لجأ السلطان إلى علي رضا باشا، وهو أحد قادة عبد الحميد، وكان قائداً فاشلاً للجيش العثماني الغربي في حرب البلقان، لكنه عسكري يتقاسم لغة مشتركة على الأقل مع القادة القوميين في الأناضول.

وهكذا تمكّن مصطفى كمال في أقلّ من أربعة أشهر من إسقاط الصدر الأعظم الذي أرسله إلى الأناضول. وها هي الحكومة الجديدة تنظر إليه اليوم باعتباره «قائداً للقوى الوطنية».[154] لقد أثبتت تكتيكات مصطفى كمال نجاحها، لكن لا يزال أمامه تحقيق استقلال تركيا.

12

مولد الكمالية

شكّل تعيين علي رضا صدراً أعظم وقرار إجراء الانتخابات نجاحاً كبيراً للقوميين الأتراك. وبدأت الشرطة التركية في العاصمة بنزع الأعلام اليونانية التي ترفرف فوق المباني التي يمتلكها الرعايا العثمانيون اليونانيون.[1] لكن الأخطر من ذلك أن القوميين الأتراك باتوا يسيطرون الآن على الأناضول غير المحتل ويمثّلون الأمل الرئيس للمسلمين في الأجزاء المحتلة من البلد، لذا كانت الانتخابات فرصة لهم للحصول على الغالبية في مجلس النوّاب الجديد. وقد قاطع اليونانيون المحلّيون الانتخابات لأنهم قرّروا التخلّي عن ولائهم للسلطان.

غير أن مصطفى كمال رأى أن الوضع الجديد، الذي ساعد في إنشائه، يحمل خطورة على القضيّة القومية التركية وموقعه القيادي فيها. فقد فرض القادة العسكريون الأتراك في الولايات تغيير الحكومة في اسطنبول، مثلما فعلت تركيا الفتاة في سنة 1908. لكن العاصمة تخضع لاحتلال الحلفاء، وحرّية حركة الحكومة الجديدة محدودة. وعلى الرغم من أن توجّه حكومة علي رضا قومي على العموم، فإنه لم يُتخلّ عن الميل إلى استرضاء الحلفاء. فالحكومة الجديدة تعتقد على وجه الخصوص بأن من السهل حماية سلامة الدولة العثمانية إذا أدانت علناً وبوضوح جمعية الاتحاد والترقّي، التي زجّت بالبلد في الحرب الكبرى، واعترفت بالمسؤولية عن الحرب، وحاكمت مجرمي الحرب. بالمقابل، كان مصطفى كمال يعارض كل ما يمكن أن يشقّ صفّ القوميين، ومعظمهم كانوا يدعمون جمعية الاتحاد والترقّي.

كانت المهمّة الأولى توحيدهم تحت مظلّة جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي التي أنشئت حديثاً، ولجنتها التمثيلية، وهي الحكومة التي يسيطر عليها وتتحيّن فرصة الوصول إلى

الحكم. وهي ليست مهمّة سهلة. ربما تكون دعاية مصطفى كمال قد قادت أندر و رايان، المترجم البريطاني في اسطنبول، إلى الاعتقاد خطأ بأن من حضروا مؤتمر سيواس كانوا أكثر عدداً ممن حضروا مؤتمر أرضروم الذي سبقه،[2] في حين أنه كان في الواقع اجتماعاً أصغر وأقلّ تمثيلاً. لكن المقاومة القومية في غرب الأناضول عرفت خطأ ذلك. ووعدهم مصطفى كمال بعقد «مؤتمر عامّ»، وبدؤوا بانتخاب المندوبين لحضوره. لكنه لم يعد بحاجة إليه بعد حصوله على سلطة مؤتمر سيواس.

أذعن رئيس جمعية الحركة الملّية لمقاومة الضمّ في غرب الأناضول، لكن بقلب مثقل، ولاحظ في يوميّته في 11 أكتوبر 1919 بأن «شخصية مصطفى كمال باشا الطاغية كانت واضحة طوال الوقت».[3] لم تكن المحافظة على لُحمة القوميين كافية، إذ كانت سيطرة الضبّاط القوميين في الولايات غير مكتملة، ولديهم أعداء حتى بين المسلمين. فقد اعتاد المجتمع المسلم الحكم السلطوي، لكن عندما ضعف طفت العداوات المحلّية على السطح. أما في اسطنبول، فكان في وسع السياسيين، الذين تأثّرت مهنتهم بمعارضتهم للاتحاديين، وصاروا يعتمدون على الحلفاء اليوم، الاحتكام إلى قادة محلّيين ذوي ميول مماثلة.

كان المجتمع على العموم والجماعات المحدّدة في داخله منقسمة. فقد وقف بعض الشركس إلى جانب القوميين، وبعضهم الآخر رهن إشارة قصر السلطان. كما كانت القبائل الكردية منقسمة انقساماً ميؤوساً منه كالعادة. وفي حين كان المحافظون المتديّنون يخشون أن يعود «الاتحاديون الكفرة» إلى السلطة، ويرون أنهم مشاركون في القضية القومية، فإن كثيراً من رجال الدين أدركوا أن الدفاع عن المؤمنين لا يمكن أن يُترك تحت رحمة خليفة تحيط به القوّات الأجنبية. وشعر بعض الصوفيين خارج المؤسسة الدينية بالكفر في القضية القومية، بينما ناصرها آخرون، مثل أعضاء الطريقة البكتاشية الشيعية، باعتبارها ثقلاً موازناً للاضطهاد الذي يمارسه رجال الدين التابعون للسلطان. وفي المجتمعات الصغيرة، عندما تراهن شبكة عائلية على القوميين، كان أعداؤها المحلّيون يقفون في الجانب الآخر.

لكي تصبح مقاومة انتهاكات الحلفاء فعّالة، كان على مصطفى كمال أن يفرض بعض النظام على وضع تسوده الفوضى. لكن لم يكن لديه قوات خاضعة لقيادته المباشرة. واضطر إلى الاعتماد على الخارجين على القانون في العديد من الأماكن. ويمكن رؤية عواقب ذلك من ذكريات طبيب قومي شابّ (علي ناجي دويوك)، شارك في مؤتمر أرضروم مندوباً عن غيرسون. فعندما عاد إلى بلدته، وجد أن عثمان الأعرج أصبح سيّدها.

«كان يبحث عن ذريعة للتشاجر معنا. هدّدني وأهانني في مناسبات عديدة. وكنت رئيساً لجمعية شبّان غيرسون. فجمع شبابنا وطلب منهم التخلّص مني. وعندما رفضوا، أغلق الجمعية وخرّب مبناها... رُوّع المتعلّمون من بين أصدقائنا... وأمرني [عثمان الأعرج] بالانتقال إلى أرضروم. وكان عليَّ أن أذعن لأمره. وعندما حذّرني صديق وثيق من أن أقتل على الطريق، سعيت للجوء إلى سفينة فرنسية في الميناء وأبحرت إلى اسطنبول».[4]

لبث مصطفى كمال في سيواس، وأخذ يتبادل البرقيات مع الحكومة الجديدة في اسطنبول، ومع القادة والمتعاطفين. وكانت سياسته واضحة تماماً. تؤيّد «القوى الوطنية» بقيادته الحكومة إذا اعتمدت برنامج الاستقلال الوطني، الذي وضعه مؤتمرا أرضروم وسيواس، وإذا تجنّبت اتخاذ أي قرار بشأن مصير البلد بانتظار انتخابات مجلس النوّاب، وإذا اختارت الموفدين إلى مؤتمر السلام من بين أشخاص يتمتّعون بثقة الأمّة، أي من القوميين الأتراك بعبارة أخرى.[5] استغرق الأمر أسبوعاً للتوصّل إلى اتفاق مشروط على هذه النقاط، وفي 7 أكتوبر 1919، رفع مصطفى كمال الحظر الذي فرضه على الاتصالات المباشرة مع العاصمة، شريطة السماح للجنة التمثيلية بإرسال البرقيات إلى فروع جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في كل أنحاء البلد.[6] وفي اليوم نفسه، أرسل مصطفى كمال برقية ولاء أخرى للسلطان، فشكر له صرف داماد فريد وتعيين حكومة جديدة يمكن أن تعمل بما يتوافق مع مطالب الأمّة.[7]

لكن انعدام الثقة استمرّ بين سيواس واسطنبول، مع أن مصطفى كمال قبل ناظر الحربية الجديد، جمال باشا (مرسينلي)، عضواً استشارياً في اللجنة التمثيلية، وأصبح بالتالي مندوبها في اسطنبول.[8] لكن بينما كانت المطالب التي تدعو الحكومة للعمل توجّه إلى جمال باشا، فإن طلبات المعلومات السرية كانت تذهب إلى عضوين في جمعية قره قول السرّية، قره واصف والقائمقام شوكت (غالطال)، الذي كان له مكتب في نظارة الحربية بصفته قائداً للمضائق. وكان جمال باشا مقرّباً جداً من الصدر الأعظم علي رضا، وهو لواء موالٍ للسلطان، وبالتالي عقبة واهية لسياسة مسايرة الحلفاء، التي يحبّذها السلطان. وقال مصطفى كمال في سنة 1927 إن علي رضا اشتبه بأنه يريد إقامة جمهورية، وكان محقّاً في اشتباهه.[9] لكن المشكلة الفورية نجمت عن إصرار مصطفى كمال على استبعاد المسؤولين الحكوميين الذين يعتبرهم غير جديرين بالثقة.

مع استمرار الاحتكاك، عرضت حكومة اسطنبول أن ترسل إلى الأناضول ناظر البحرية، صالح باشا، وهو لواء لم يشارك في الخدمة الفعلية في الحرب الكبرى، لإجراء مفاوضات مباشرة مع

اللجنة التمثيلية. ووافق مصطفى كمال على الاجتماع به في أماسيا. وفي 16 أكتوبر غادر سيواس برفقة اثنين من أعضاء اللجنة التمثيلية، رؤوف وبكير سامي. وانتهت ثلاثة أيام من المفاوضات مع صالح باشا، من 20 إلى 22 أكتوبر، باتفاق هشّ. وأصرّ مصطفى كمال على أن يدرج في بروتوكول ويوقّع، إذ سيُنظر إلى الحكومة عندئذٍ بأنها اعترفت باللجنة التمثيلية.

أنجز ذلك، ووافق مصطفى كمال على بذل كل جهد لاجتناب انتخاب أي مرشّح متورّط في الجرائم التي ارتكبها الاتحاديون. وستكون الانتخابات حرّة بخلاف ذلك. وفي غضون ذلك، يُتوخّى الحذر لتجنّب إحراج الحكومة بالتدخّل في التعيينات. ووافق صالح باشا بصفته الشخصية على أن يجتمع مجلس النواب الجديد في الأناضول، مثلما اجتمعت الجمعية الفرنسية في بوردو عندما احتلّ الألمان باريس في 1870، ومثلما فعلت الجمعية الألمانية للتوّ في فايمار. وستحلّ جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية نفسها عندما يتبيّن أن مجلس النوّاب الجديد يعمل بحرّية. وأوضح برتوكولان سرّيان تدابير تصعيد المقاومة الوطنية وثبّتا تشكيلة الوفد العثماني إلى المؤتمر الذي سيعقد فيه السلام مع تركيا.[10] ونجح مصطفى كمال في إثبات نفسه بمثابة محاور رسمي ومشرف غير رسمي على حكومة اسطنبول.

كان ذلك إنجازاً مدهشاً، بالنظر إلى ضعف موقف مصطفى كمال. فلم يكد يغادر سيواس، حتى نجح رجل دين محلّي، الشيخ رجب، بإرسال برقية إلى العاصمة يزعم فيها أنه يتحدّث باسم 160 من أعيان سيواس، ويتّهم مصطفى كمال بأنه يعمل لصالح زمرة صغيرة تعتزم تغطية «أعمال شرّيرة»، أي سجلّ جمعية الاتحاد والترقّي. طالب مصطفى كمال باتخاذ إجراء عقابي فوري واطمأنّ عندما أكّد له والي سيواس اعتقال مرسلي البرقية.[11] ووقعت اضطرابات في أماكن أخرى من البلد. فحاولت مجموعة مسلّحة الاستيلاء على بلدة أدابازان، شرق اسطنبول قائلة، «لا نريد أن يجلس مصطفى كمال على عرش السلطان».[12] وبدأ التحريض على القوميين في أوساط الشركس على الساحل الآسيوي لبحر مرمرة. وحدثت انتفاضة أيضاً في بوزقير، جنوب قونيا.

كانت الشكوى الشائعة أن «القوى الوطنية» كانت تتقاضى مساهمات قسرية من السكان المدنيين. وذلك صحيح، لكن لا يمكن اجتنابه، لأن المقاومة القومية بحاجة إلى الأموال والإمدادات. بيد أن الخطّ الفاصل بين المساهمات واللصوصية كان دقيقاً، ولم يُرسم إلا عندما أنشأ القوميون أجهزة سلطتهم في الأناضول. وفي العاصمة، انضمت جمعية الضبّاط المعارضين للاتحاديين «نيغهبان» (الحارس)، حسبما ذكر مصطفى كمال، إلى حزب الحرّية والاتفاق وجمعية محبّي الإنجليز بزعامة سعيد ملّا لتشكيل جبهة مشتركة مناهضة للقوميين.[13]

وجّه مصطفى كمال اللوم إلى الحكومة لأنها لم تمنع النشاط المناهض للقوميين أو تقمعه. لكن مع أن الحكومة كانت متردّدة، فإن العسكريين والمسؤولين المدنيين المحلّيين اتخذوا إجراءات، بإلحاح من مصطفى كمال في الغالب، وقُمعت معارضة القوميين. وحينما لم يكن هناك ما يكفي الجنود أو الدرَك، كانت وحدات المقاومة تقدّم المساعدة، وبعضها مستمدّ من رجال القبائل الشركس أو التركمان المتعاطفين مع القوميين. وأخذ مصطفى كمال يربح الحرب الأهلية داخل المجتمع العثماني، وهي حرب كان عليه خوضها قبل الاشتباك مع العدوّ الخارجي. كانت العناصر الأشدّ ديناميكية في المجتمع إلى جانبه. أما المعارضة فقد جاءت من الفاشلين، ما يؤكّد تباهي طلعت باشا بعدم وجود شخصيات فعّالة خارج جمعية الاتحاد والترقّي. والأهمّ من ذلك، أن الأعضاء السابقين في جمعية الاتحاد والترقّي وجدوا الآن في شخص مصطفى كمال قائداً واضح الرؤية، ويجمع بين الحكمة والعزيمة.

ما إن عاد مصطفى كمال من أماسيا إلى سيواس حتى دعا القادة العسكريين إلى اجتماع لمناقشة السياسة العامّة في أثناء الانتخابات وما بعدها. لم يجد إصراره على وجوب انعقاد مجلس النوّاب المنتخب حديثاً في الأناضول أي دعم يذكر. وكان من المتوقّع أن يعارضه السلطان الخائف على عرشه. لكن أوثق حلفاء مصطفى كمال في العاصمة والولايات، وليس الحكومة وحدها، رأوا أن من الأفضل اختبار احترام الحلفاء المعلن للمؤسّسات الديمقراطية بالإبقاء على مجلس النوّاب في اسطنبول. وسرعان ما نسي صالح باشا أنه اتفق على نقل الجلسة إلى الأناضول وبقي في الحكومة.

تكاثرت الأخبار عن الاضطرابات في البلد، وعبّر المعارضون للقوميين عن قلقهم بشأن إجراء الانتخابات بأمان، فأرسلت الحكومة لجنتين لتقصّي الحقائق إلى الولايات. ترأس اللجنة التي أرسلت إلى شرق الأناضول (مصطفى) فوزي (تشقمق)،[14] الضابط الوطني الذي حلّ محلّ مصطفى كمال في غاليبولي في سنة 1915، وأصبح رئيساً للأركان العامّة أولاً ثم مفتّشاً للجيش الأول في أعقاب الحرب الكبرى. وصل فوزي إلى سيواس في 25 نوفمبر 1919، في أثناء اجتماع القادة القوميين وأعضاء اللجنة التمثيلية.

زعم كاظم قره بكير، الذي عاد في وقت سابق من أرضروم، في مذكّراته أن فوزي حاول في نقاش استمرّ ساعتين إقناعه بالتخلّي عن مصطفى كمال. ووفقاً لقره بكير، رأى فوزي أن مصطفى كمال رجل منحلّ أخلاقياً، وأن سعيه وراء السلطة الديكتاتورية سيكلّف البلد غالياً، وأنه يخطّط لإنجاح أعوانه في انتخابات مجلس النواب الجديد. وردّ قره بكير بأنه هو نفسه عرض القيادة على مصطفى كمال في اسطنبول، إذ لم يجد أفضل منه، وأنه سيستمرّ في دعمه حرصاً على الوحدة الوطنية

ما لم يسعَ الأخير وراء سياسات شخصية.[15] وقد كتب قره بكير مذكّراته بعدما أصبح معارضاً غاضباً لأتاتورك، وربما بالغ في انتقاد فوزي ودوره في إقامة سلام بين مصطفى كمال وفوزي والقادة العسكريين الناقدين الآخرين. ويجب رؤية وصف قره بكير لفوزي في ضوء ما سيأتي لاحقاً. وقد كتب، «كنت مقتنعاً بأنه رجل شريف ومتوقّد الحماسة. كانت نقطة ضعفه خشيته القوّة [المتفوّقة] وشدّة تشاؤمه. وفي الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت، عرفت أنه سيبذل ما في وسعه لتنفيذ أوامره، إذ إنه يعتقد أن مقرّ السلطة موجود في اسطنبول».[16] استمرّ فوزي في خدمة حكومة اسطنبول إلى أن احتلّ الحلفاء العاصمة بعد نحو أربعة أشهر. ثم خدم لاحقاً، بصفته انضباطياً وفقاً للتقاليد البروسية، مصطفى كمال (وإينونو في وقت لاحق) بصفته رئيساً موثوقاً لهيئة الأركان العامّة لمدّة قياسية بلغت ثلاثاً وعشرين سنة.

جمع اجتماع سيواس أربعة عشر قائداً قومياً. فأجروا مداولات لمدّة اسبوعين، من 16 إلى 29 أكتوبر، واتفقوا أخيراً على أن يجتمع مجلس النوّاب في اسطنبول، ولكن يجب مقابلة النوّاب المنتخبين حديثاً في طريقهم إلى العاصمة وإبلاغهم بأهداف اللجنة التمثيلية. وسيبذل القادة ما في وسعهم لتعزيز جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في كل أنحاء البلاد وضمان تعاون السلطات المدنية. وستنتقل اللجنة التمثيلية إلى ناحية قريبة من أسكي شهير على خطّ السكّة الحديدية بين اسطنبول وأنقرة وتحدّد تكتيكات مؤيّديها في مجلس النوّاب. وإذا وافقت الحكومة والمجلس على أي قرارات «سلبية» في مؤتمر السلام، فإن على اللجنة التمثيلية أن تضطلع بمهمّة تنفيذ برنامجها – بعبارة أخرى، قيادة النضال من أجل استقلال البلد وسلامته.[17] وبذلك أمّن مصطفى كمال موقفاً تراجعياً. فإذا فشل مجلس النوّاب، كما توقّع، في الانتصار للقضية القومية في اسطنبول، فسيكون مستعدّاً لقيادته من الأناضول.

لم يكن الدفاع عن الأراضي الوطنية يمكن أن ينتظر مداولات مؤتمر السلام. فبين 23 أكتوبر و1 نوفمبر، تسلّمت القوّات الفرنسية من البريطانيين احتلال مرعش، وعنتاب، وأورفا في جنوب شرق تركيا، مثلما فعلت سابقاً في أضنة وسائر كيليكيا. وأحضرت معها وحدات أرمنية وشرعت في إعادة توطين الأرمن الذين طُردوا في الحرب الكبرى. وتلا ذلك قتال طائفي. فقرّر مصطفى كمال القيام بتنظيم المقاتلين الأتراك المعارضين للاحتلال الفرنسي والأرمني، لكن يجب أن يتمّ ذلك بتكتّم لتجنّب حدوث مواجهة مباشرة بين القيادة القومية التركية وفرنسا. وكان علي فؤاد قد أحضر معه إلى سيواس ضابطاً قومياً، أمر الله زاده آصاف، الذي خدم في الحرب الكبرى معاوناً لأنور ثم لأخيه نوري في القوقاز. ومع أن مصطفى كمال لا يثق بمعاوني أنور المقرّبين، فإنه اكتشف في آصاف القسوة

اللازمة لقائد قوّات غير نظامية، فأرسله لتنسيق العصابات المقاومة حول مرعش وعنتاب. وقد مُنح اسم قِلج علي (علي السيف) وأصبح بعد ذلك مؤيّداً مطلقاً لمصطفى كمال ومؤتمناً على أسراره حتى نهاية حياته.[18] وأرسل ضابطان نظاميان آخران لقيادة الفدائيين المقاتلين للفرنسيين في كيليكيا.19

بدأ الفرنسيون، الذين كان همّهم الأول في المشرق تثبيت أقدامهم في سورية، يعيدون النظر بشأن الحكمة في مقاتلة القوميين العرب والأتراك في آن معاً. وكان البريطانيون يستَعْدون الأتراك، بينما يحاولون كسب العرب بدفع الفرنسيين إلى قبول الأمير الهاشمي فيصل ملكاً في دمشق. وبينما ناضل الفرنسيون للتخلّص من فيصل، فإنهم كانوا بحاجة إلى تأمين الحدود الشمالية لسورية، وتحاشي تحالف فيصل مع القوميين الأتراك. وقد شكّلت جبال طوروس حصناً طبيعياً شمالياً لسورية، لكن الأرض الواقعة جنوبها تقطنها غالبية تركية، وكان القوميون الأتراك مصمّمين على الاحتفاظ بها. فهل يمكن التوصّل إلى تسوية؟

اجتمع جورج بيكو (George Picot)، المشارك في وضع اتفاق سايكس بيكو بشأن تقسيم الأراضي العثمانية في الشرق الأدنى، بالقائد القومي رفعت (بَله) في قونيا في 29 سبتمبر 1919. وكان بيكو في ذلك الوقت المفوّض السامي الفرنسي في سورية وأرمينيا، وكان على وشك أن يسلّم منصبه في بيروت إلى خلفه الجنرال غورو (Gouraud)، الذي أعيد تحديد منطقة مسؤوليته لتضمّ سورية وكيليكيا. وفي فرنسا، أنذرت الانتخابات التي أجريت في 16 نوفمبر بنهاية صعود نجم جورج كليمنصو، الذي وافق، بتوجّس، على سياسة لويد جورج اليونانية. وفي طريق العودة إلى باريس، توقّف بيكو في سيواس وعقد محادثات مع مصطفى كمال بين 5 و7 ديسمبر.[20] وإذا تغاضى المرء عن قصة اجتماع مصطفى كمال بالكونت سفورتزا في اسطنبول، فقد كان هذا الاجتماع أول اتصال شخصي مع ممثّل مهمّ للحلفاء.

أشار بيكو إلى التغيير الحكومي القادم في فرنسا، وقال إنه أمر بسحب الوحدات الأرمنية من الأراضي التركية المحتلة. وإن فرنسا تعترف بالاستقلال التركي، ومستعدة، وفقاً لرأيه الشخصي، لسحب قوّاتها إذا أمّنت مصالحها الاقتصادية في كيليكيا. وفي غضون ذلك، طلب أن يتوقّف القوميون الأتراك عن مهاجمة القوات الفرنسية. فوافق مصطفى كمال شريطة أن يكفّ الفرنسيون والأرمن عن الهجوم أيضاً، وأصدر أوامر إلى وحدات المقاومة بهذا المعنى، مع مواصلة تقوية تنظيمها. وأرسل مصطفى كمال برقية إلى قره بكير يقول فيها، «انطباعي عن المحادثات أن الفرنسيين يرون أن مصلحتهم تقتضي محاباة تركيا في الشرق»[21] لم تدم الهدنة طويلاً، وكان لا بدّ من دفع الفرنسيين خطوة خطوة إلى اتفاق مع القوميين الأتراك، لكن الإسفين أصبح الآن جاهزاً للفصل بين الحليفين

الرئيسين، بريطانيا وفرنسا.

أمضى مصطفى كمال ثلاثة أشهر مزدحمة بالعمل في سيواس. لقد أصبح الآن مدنياً، وتظهره الصور الفوتوغرافية مرتدياً قميصاً مزرّر الياقة وبدلة نهارية في اجتماعات رسمية، ومعتمراً طربوشاً، كما هي عادة المسؤولين المدنيين، أو معتمراً قلبق، وهو قبّعة فروية قوقازية أو قوزاقية، في مناسبات غير رسمية وسترة ذات حزام سميك، كأنه صيّاد في رحلة صيد. وسرعان ما أصبح القلبق، الذي يوفّر الحماية للفارس في الطقس الأناضولي القاسي، رمزاً للمقاومة القومية – فهو آسيوي، وتركي وجميل المظهر. وكان مصطفى كمال حريصاً على التأنّق في الملبس، لكن النقود قليلة. وكانت المجموعة المقيمة في المدرسة التي شكّلت مقرّ القيادة القومية يتندّرون على إذا كان في وسعهم احتمال شرب الشاي مع سكّر.[22] وعندما وصل كاظم قره بكير من أرضروم، أعطاه مصطفى غرفته في الطابق الأول وانتقل إلى حجرة القهوجي الصغيرة في الطابق الأرضي.[23] وكانت السياسة الموضوع الأول، لكن الحديث تحوّل بسرعة إلى خيال.

ذات يوم توجّه مصطفى كمال إلى مزرعة الدولة خارج سيواس بانتظار مفوّض الحكومة فوزي باشا، فسأل مديرها عن اقتصاد الزراعة. ماذا يكون ربحه بعد عام إذا استثمر ألف ليرة في الماشية. فأجاب المدير، «خمسون ليرة، إذا أخذنا الاستهلاك في الحسبان». وردّ مصطفى كمال، «إنها غير مجدية، لكن ماذا عن الأغنام»؟ «إنها أكثر ربحية، لكنها أكثر خطورة لأن الغنم معرّضة للخطر». تدخّل كاظم قره بكير، الذي كان في عداد الفريق قائلاً، «لقد خلّف الروس وراءهم كثيراً من المعدّات الكهربائية في أرضروم. وبإمكانك القيام بمقاولات كهربائية، بما أنك أصبحت رجلاً حرّاً في أرضروم». وقال مدير المزرعة، «هناك فرص أفضل هنا بزراعة الشمندر السكّري. لو كان لدينا مصنع للسكّر لأصبح لدينا ما يكفي من الغذاء للبقر الحلوب». فأجاب مصطفى كمال واضعاً حدّاً للمحادثة، «لننهِ العمل الذي جئنا من أجله».[24] لكن الحلم ظلّ حيّاً. وعندما أصبح مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، أنشأ مزرعة له في السهوب خارج أنقرة. لكنه لو تقاعد من الوظيفة العامة لكرّس نفسه لها، خلافاً لرجال الدولة الرومان.

أجريت الانتخابات في دورتين، وفقاً للقانون العثماني. وعندما ظهرت نتائج انتخابات الجولة الأولى، اتّضح أن المرشّحين القوميين سيسيطرون على المجلس. لكن لا تزال هناك حاجة إلى تنظيمهم في حزب فعّال. ولا يمكن القيام بذلك من سيواس، لا سيما أن معظم أعضاء اللجنة التمثيلية ترشّحوا للانتخابات وينتظر أن يتوجّهوا إلى العاصمة عندما يتأكّد انتخابهم. دعا كاظم قره بكير إلى سياسة التحصّن في الشرق ودافع عن بقاء أعضاء اللجنة التمثيلية حيثما هم، لكنه أذعن

عندما قرّرت اللجنة الانتقال إلى أسكي شهير. فقد كان مصطفى كمال مصمّماً على الاقتراب من العاصمة لممارسة الضغط على الحكومة والسياسيين في اسطنبول من مقرّ قريب. فلا بدّ من مراقبة المؤيّدين، لا المعارضين فحسب، إذ يمكن أن يغيّروا اتجاههم عندما يبتعدون عن متناول مصطفى كمال. وفي اجتماع أخير للجنة التمثيلية في سيواس، أفاد رؤوف بأن الحلفاء يوقفون حركة المرور على خطّ السكّة الحديدية بين أسكي شهير وأنقرة. لذا تقرّر نقل مقرّ القيادة إلى أنقرة،[25] والاستفادة من خطّ السكّة الحديدية متى أمكن ذلك، من دون الاعتماد عليه.

كانت هناك ثلاث سيّارات تحت تصرّف فريق مصطفى كمال. وقدّ أمّنت «الآنسة»، مديرة مدرسة أمريكية للفتيات الأرمنيات، الإطارات الاحتياطية والوقود. وضرب الوالي السابق، مظهر مفيد، حصاراً على مدير فرع المصرف العثماني في سيواس، أوسكار شميدت (Oskar Schmidt)، الذي آثر الابتعاد عن مكتبه متذرّعاً بالمرض، لكنه أقنعه في النهاية بإقراض ما يكفي من النقود لتغطية مصاريف رحلة الفريق.[26] وفي 18 ديسمبر، انطلق مصطفى كمال ورفاقه عبر هضبة الأناضول المغطّاة بالثلوج. ولزمهم يومان لاجتياز مسافة 120 ميلاً إلى قيصري، حيث استُقبلوا بموكب من حملة المشاعل. وفي اليومين اللذين أمضاهما مصطفى كمال في قيصري، اجتمع برجال دين وأجرى ترتيبات لنشر رسالة جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية. وزار قبر حاجي بكتاش، مؤسّس الطريقة الصوفية البكتاشية والمزار الرئيس للعلويين في الأناضول. والبكتاشيون معروفون بتفسيرهم اليسير للإسلام، وعندما تغدّى مصطفى كمال مع شيخ (جلبي) الطريقة، جمال الدين، شُرب العرق بحرّية عندما اتفق الرجلان على الحاجة إلى الدفاع عن البلد. وأعلن الجلبي جمال الدين انضمامه إلى حركة المقاومة الوطنية ووعد بأن يأمر أتباعه بدعمها.[27]

كانت محطّة الفريق التالية في قير شيهر، حيث ألقى مصطفى كمال أول خطاباته الكثيرة في الشباب. وكان هؤلاء طلاباً، ومعلّمين، ومسؤولين شبّاناً آخرين شكّلوا جمعية محلّية للشبّان. وكان «الشبّان»، أي الشباب الذين تلقوا العلم الغربي وحملوا شهادة الثانوية العامة على الأقل – ولا يزالون إلى حدّ ما – قلعة تركيا. وهذه القلعة هي التي سعى مصطفى كمال، وهو نفسه رجل شابّ في الثامنة والثلاثين، إلى تجنيدها في قضيّة الاستقلال الوطني والحضارة (الغربية). ودعت رسالته إلى أن يبادر «الشعب المتنوّر» إلى تنظم الأمّة. ولا تزال المنظّمة الوطنية إطاراً فارغاً يجب أن يملأه الشعب المتعلّم. كانت رسالة مصطفى كمال واضحة: «علينا أن نتحدّث بصفتنا سادة البلد لنضمن انفتاح الفرص المتحضّرة أمامنا». لكن يجب أولاً إحلال الأمن في البلد. «لقد رسمنا الحدود، ولن نسلّمها للأجانب. ونحن على ثقة تامّة بذلك».[28]

وفي أعقاب عشاء في منزل والي اللواء، وهو أيضاً مؤسّس جمعية أنقرة للدفاع عن الحقوق الملّية، خاطب مصطفى كمال حشداً تجمّع في الخارج تحت الطقس القارس. وقد ثارت حماسته بالترحيب الذي لقيه، فاقتبس مثنوية شهيرة جداً للشاعر العثماني الوطني نامق كمال، مصدر إلهامه في صباه:

أغمد العدوّ خنجره في صدر الوطن
ألا ينهض أحد لينقذ وطنه من مصيره الأسود؟

وتابع قائلاً، «لقد خرج كمال آخر من صدر الأمّة»، وأضاف

حتى إذا أغمد العدوّ خنجره في صدر الوطن
فسيأتي رجل لينقذ الوطن من مصيره الأسود.[29]

كرّر مصطفى كمال الشعر وردّه التجاوبي في اجتماع في الجمعية الملّية الكبرى في أنقرة. لكن يمكن القول إن الكمالية وُلدت في 24 ديسمبر 1919، في بلدة قير شهير الفقيرة في قلب الأناضول الأوسط التركي، حيث أثّرت المعتقدات المتشيّعة للقبائل التركمانية في الثقافة التركية الشعبية.

وصل مصطفى كمال إلى أنقرة في 27 ديسمبر 1919 بعد رحلة مضنية. وكان لا بدّ من تخليص السيارات المكشوفة الثلاث التي أقلّت الفريق، مرّة تلو الأخرى، من أكوام الثلج أو جرّها لإخراجها من الوحل العميق الذي استحالت إليه الطريق من قير شهير.[30] وبعد نجاة هذه المركبات الألمانية من الرحلات التي بدأت في سامسون، أصبحت مشهداً مألوفاً على الطرقات الوعرة للعاصمة التركية المستقبلية، التي كانت الجياد والثيران توفّر فيها وسيلة النقل الوحيدة.[31]

أرسلت الأخبار مسبقاً بأن اللجنة التمثيلية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي في طريقها للإقامة في أنقرة. لكن لم يكن هناك إلا أربعة من أعضاء اللجنة الاسميين الستة عشر، بمن فيهم مصطفى كمال ورؤوف (أورباي). وسرعان ما بقي مصطفى كمال وحده.

توقّفت القافلة على مرتفعات ديكمان، وهي اليوم ضاحية داخلية في المدينة المتوسّعة، لكنها كانت في سنة 1919 قمّة تلّة تسفّها الرياح وتشاهد منها البلدة القديمة المسوّرة عبر قطعة ممتدّة من الأرض السبخة. وكان ذلك يوماً شتوياً بارداً معهوداً في وسط الأناضول، تشعّ فيه الشمس على الجبال المكسوّة بالثلوج. لكن ثمة حفل استقبال ينتظر قدومها بقيادة الأميرلاي علي فؤاد (جَبسوي)، الذي لا يزال القائد الفعلي للفيلق العشرين الذي صرفته منه حكومة اسطنبول، والوالي

بالوكالة يحيى غالب (غارغي)، ممثّلاً السلطة المدنية في غياب الوالي، لأن القوميين في أنقرة منعوا وصول مسؤولين عيّنتهما حكومة اسطنبول لشغل المنصب. وكان البكباشي محمود، نائب علي فؤاد وقائد الفرقة الرابعة والعشرين، حاضراً أيضاً على رأس وحدة من الفرسان. وضمّ حشد المستقبلين مجموعة من الوجهاء المحلّيين بقيادة مفتي أنقرة رفعت (بورقتشي)، وهو قومي صلب يترأس لجنة الدفاع عن الحقوق الملّية في الولاية.[32]

انضمّ علي فؤاد ويحيى غالب إلى مصطفى كمال في السيارة الأمامية بينما تقدّمت القافلة إلى ضواحي البلدة. ومرّوا أمام المبنى غير المكتمل، الذي صمّم ليكون نادياً لجمعية الاتحاد والترقّي، ويوجد فيه الآن مقرّ سريّة من القوّات الفرنسية، وتقدّموا إلى مزار إسلامي خارج الأسوار. وهو مسجد حاجي بيرم، مؤسّس طريقة صوفية قريبة من البكتاشية في القرن الخامس عشر، ويقدّره الأتراك السنّة والعلويون. أقيمت الصلاة في المسجد المجاور لآثار هيكل الإمبراطور أغسطس. رحّب فرسان بالزي الوطني، والدراويش، وأهل البلدة، وأطفال المدارس بقادة حركة المقاومة الوطنية. ولم يكن هناك أصوات منشقّة، كما هي الحال في سيواس: كانت أنقرة صلبة في تأييد القضيّة التي يحمل لواءها مصطفى كمال. وكانت توجد جالية أرمنية مزدهرة في البلدة، ولا يريد المسلمون المحلّيون الذين استولوا على ممتلكات الأرمن أن يشهدوا عودتهم.

كان البروتوكول يقتضي تنظيم ترحيب رسمي في دار الحكومة. وفي أعقاب ذلك، اقتيد مصطفى كمال إلى المسكن الذي أعدّ له في المدرسة الزراعية، فوق تلّ منخفض في الريف المكشوف، في الطريق إلى المطار الحالي. لم يكن يوجد في أنقرة أكثر من اثني عشر مبنى حديثاً خارج الأسوار. أما في الداخل، فإن المدينة القديمة التي شهدت ازدهاراً ذات يوم بفضل عوائد تجارة الموهير – صوف ماعز أنقرة – أصبحت غارقة في براثن الفقر إذ شبّ فيها حريق كارثي في أعقاب طرد الأرمن. وقد اقتصرت أماكن التسلية على مباني الإقامة الأساسية، والمقاهي، وقليل من المتاجر الرديئة المخزون، التي يدير بعضها جالية صغيرة من اليهود السفارديين. وكانت المنازل المتهالكة ذات الطُّنُف الناتئة تمتد على جوانب الشوارع الضيّقة شبه المرصوفة التي تقود إلى القلعة القروسطية. وتهيمن القلعة على الأرض السبخة المنخفضة، حيث يتكاثر البعوض الناقل للملاريا. وتمتد خارج القلعة سفوح التلال التي تكثر فيها البساتين والمنازل الصيفية، ومعظمها من بناء التجّار اليونانيين والأرمن. وقد لزم مصطفى كمال، الذي كان ينفر من اتساخ البلدان الشرقية المكتظّة، ضواحي أنقرة المكشوفة الأكثر ملاءمة للصحة ما تبقّى من حياته.

خاطب مصطفى كمال، في اليوم الذي تلا وصوله، وفداً من الوجهاء المحلّيين في قاعة

الاجتماعات بالمدرسة الزراعية. وكان خطابه طويلاً، اتهم فيه الحلفاء بانتهاك شروط الهدنة باحتلال البلد، ودافع عن السجل التاريخي لشعبه. وحدّد هدفه تحقيق استقلال الدولة الكامل ضمن خطوط الهدنة لسنة 1918 التي تشمل «أجزاء الوطن التي يقطنها الأتراك والأكراد. ويقطن جنوبها إخواننا في الدين الناطقين بالعربية. لكن الأجزاء الموجودة ضمن الخطوط جزء لا يتجزّأ من الملّة العثمانية». غير أن الاستقلال غير كافٍ. «وأعتقد أن ثمة واجباً وطنياً وقومياً مهمّاً يليه. علينا أن نصلح ظروفنا المحلّية ونثبت بأفعالنا أننا قادرون على أن نصبح عضواً فاعلاً في مجموعة الأمم المتحضّرة». وستحدّد طموحاتنا الوطنية الترتيبات السياسية الدقيقة. وفي غضون ذلك، يتعيّن على الأمّة أن تمارس السيطرة على الحكومة في اسطنبول.[33] وقد شرع بنفسه في القيام بذلك، نيابة عن الأمّة كالعادة.

أسفرت الانتخابات التي أجريت في خريف سنة 1919 عن فوز القوميين الأتراك (والمسلمين)، الذين وردت أسماء كل قادتهم تقريباً في قائمة المرشّحين الناجحين الذين بلغ عددهم 168. وقد مورست ضغوط على الناخبين بطبيعة الحال، لكنها كانت محلّية، وأظهرت الانتخابات أن دعاة المقاومة الأتراك (والمسلمين) لديهم اليد الطولى في كل مكان تقريباً. وانتُخب مصطفى كمال نائباً في المجلس عن أرضروم. لكنه كان مصمّماً على البقاء في أنقرة، حيث على النوّاب المنتخبين زيارتها في طريقهم إلى اسطنبول من أجل تنسيق تكتيكاتهم، مثلما قرّرت اللجنة التمثيلية. لكن حكومة علي رضا اعترضت على ذلك إذ إنه يعطي الانطباع بأن مجلس النوّاب يدار من الخارج. وعلى أي حال، فضّل معظم المرشّحين المنتخبين الإسراع في التوجّه إلى العاصمة، وتوقّف نفر قليل في أنقرة للاستماع إلى نصيحة مصطفى كمال. وكان لديه هدفان فوريان: إقناع النوّاب القوميين بإنشاء حزب متماسك باسم جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية، وتأمين انتخابه رئيساً لمجلس النواب. فذلك يمنحه سلطة قانونية للعمل نيابة عن ممثّلي الشعب المنتخبين، إذا لم يتمكّن المجلس من العمل بحرّية في العاصمة.

كانت حكومة علي رضا تتقاسم الخوف من احتمال أن يمنع الحلفاء اجتماع الحكومة المنتخبة حديثاً. فقد كان الفدائيون القوميون ناشطين في كل أنحاء الولايات، ومن المعروف أنهم يتلقّون المساعدة من ضبّاط الجيش العثماني ومزوّدون بأسلحة أخفيت عن الحلفاء خلافاً لشروط الهدنة. واستجابة لضغوط الحلفاء، حاول ناظر الحربية الجديد جمال باشا (مرسينلي) إقناع مصطفى كمال باستبدال قائدين ناشطين في حركة المقاومة: علي فؤاد (جَبسوي)، الذي عيّنته اللجنة التمثيلية قائداً للقوات غير النظامية، والقائمقام فخر الدين (ألطاي)، قائد الفيلق الثاني عشر في قونيا، الذي كان يمدّ بالسلاح القوات التركية الضعيفة التي تواجه اليونانيين في جنوب شرق إزمير.[34] رفض مصطفى كمال ذلك، على الرغم من ترشيح قومي عنيد آخر، نور الدين باشا، للحلول محل القائمقام فخر الدين.

وفي 29 ديسمبر، ألغت حكومة اسطنبول قرار طرد مصطفى كمال، وأعادت إليه أوسمته، بينما أعلنت أنه استقال من القوّات المسلّحة.[35] لكن لم يحظَ ذلك بإعجاب مصطفى كمال. فقد وصلت إليه إشاعات بأن اليونان تعدّ لضمّ منطقة إزمير، وفي 9 يناير 1920 أبلغ القائمقام فخر الدين بأنه يخطّط أن ينزل إلى الميدان على رأس كل القوّات التركية في غرب الأناضول لمقاتلة اليونانيين.[36]

كان من المبكّر جدّاً في الواقع حدوث عمليات عسكرية جدّية. وكان مصطفى كمال قد أقام صلاتٍ مع مجموعات الفدائيين في كل أنحاء الأناضول وأقنع الوحدات النظامية بمساعدتهم. لكن الجيش لا يزال هيكلاً – نواة من يقل عديده عن 50,000 ضابط وجندي ويجب أن يتوسّع قبل أن يتمكّن من مقاومة تقدّم العدو. وفي هذا الوقت قرّر القائمقام عصمت (إينونو)، الذي كان ينتظر في اسطنبول، الاطلاع بنفسه على مجريات الأوضاع في أنقرة. فغادر العاصمة في 8 يناير، ووصل إلى أنقرة بعد بضعة أيام، ودعاه مصطفى كمال على الفور إلى البدء بوضع الخطط العسكرية في المدرسة الزراعية.[37]

كان السؤال الأول يتعلّق بالقدرة على تأمين المصالح الوطنية التركية عن طريق حرب العصابات الثورية وحدها. فأبدى اعتقاده بأن الحرب مع اليونان حتمية وأنه لا يمكن وقف الجيش اليوناني إلا عن طريق جيش تركي نظامي. لذا يجب أن تكون المهمّة الفورية بناء قوّة وحدات الجيش التركي النظامي. فوافقه مصطفى كمال الرأي.[38] فعندما أخبره القائمقام شوكت (غالطال)، وهو عضو في جمعية قره قول السرّية في اسطنبول، في 1 ديسمبر 1919 بأن الأتراك في تراقيا البلغارية (في ناحية قاردزهالي/ كيركالي) يخطّطون للانتفاضة، أجابه، «لا يستطيع المرء أن يحقّق نتائج مستقرّة عن طريق ثورة».[39]

لم تسبّب أنشطة الفدائيين مشكلات مع حكومة اسطنبول فحسب، وإنما أيضاً مع جمعية قره قول في اسطنبول، التي سعى مصطفى كمال لإخضاعها للجنة التمثيلية. فقد كانت العصابات التركية واليونانية ناشطة في الضواحي الآسيوية لاسطنبول بين العاصمة وإزميد. وقرّرت حكومة اسطنبول وقره قول على حدّ سواء أن أحد قادة الفدائيين الأتراك، يحيى قبطان، وهو عضو سابق في منظّمة أنور السرّية، لصّ يلحق الضرر بالقضيّة الوطنية. فأرسلت القوّات بحراً لاعتقاله، فاستسلم وقُتل. ثار غضب مصطفى كمال، لأن يحيى قبطان وضع نفسه رهن أوامره. وهو وحده، باسم اللجنة التمثيلية بالطبع، من يستطيع سحب ترخيص الفدائيين.[40] وكان نشاط الفدائيين وسيلة ضرورية مؤقّتة تجب ممارستها تحت سلطته.

في الأسبوع الأول من يناير 1920، غادر رؤوف (أورباي)، ثاني أعلى قائد قومي في أنقرة، إلى

اسطنبول ليشغل مقعده في مجلس النوّاب.[41] فقد افتُتحت دورة مجلس النوّاب في 12 يناير بحضور اثنين وسبعين نائباً فحسب، وتبيّن في ما بعد أنه آخر مجلس عثماني. وقرأ ناظر الداخلية داماد شريف باشا، وهو عضو في الأسرة الحاكمة بالمصاهرة، خطاب السلطان واستنكر الاحتلال اليوناني لإزمير وقدّم التماساً للوحدة الوطنية بحثاً عن سلام عادل.[42] وبعد ذلك رفع المجلس أعماله لمدة عشرة أيام.

في اليوم التالي، 13 يناير، جرت آخر مظاهرة شعبية كبرى في اسطنبول المحتلّة في الساحة أمام مسجد السلطان أحمد (المسجد الأزرق). وتحدّث ثلاثة خطباء قوميين أمام حشد من 150,000 شخص وطالبوا بأن يظل البلد، بما في ذلك تراقيا الغربية (التي تخلّت عنها الدولة العثمانية في سنة 1914) وجنوب وشرق الأناضول، عثمانياً وتركياً.[43] فقد أثار عدم اتخاذ الحلفاء قراراً بشأن مصير تركيا، بعد مرور أربعة عشر شهراً على انتهاء الحرب، توقّعات غير واقعية. ووقف الأمل بأن يؤدّي الصخب الشعبي التركي، مصحوباً بنشاط الفدائيين من جهة، وسياسة استرضاء الحلفاء من جهة أخرى إلى ضمان استقلال وسلامة الأراضي التركية، عائقاً في وجه خطط مصطفى كمال. غير أنه كان مقتنعاً بأن الحزم مدعوماً بالقوّة فحسب يمكن أن يثير إعجاب الحلفاء. والتنازلات أشدّ سوءاً من عدم جدواها، لأنها خطيرة.

اختُبرت عزيمة الحكومة الجديدة حتى قبل أن تتاح لمجلس النواب فرصة التصويت على الثقة بها. فلم يكن الحلفاء راضين عن اختيار جمال باشا (مرسينلي) ناظراً للحربية وشوكت باشا (تشوبانلي) رئيساً لهيئة الأركان العامة، مشتبهين بحقّ أنهما يعزّزان التعاون بين نظارة الحربية والقادة القوميين في الأناضول. وفي 20 يناير طالبوا بأن يُستبدل الاثنان في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة.[44] وفي اليوم التالي، أبلغ جمال باشا مصطفى كمال بأنه وشوكت باشا وافقا على الاستقالة، مع أن الحكومة قرّرت رفض الإنذار. فثار غضب مصطفى كمال. ورأى في برقيات متتالية إلى جمال باشا، وإلى الصدر الأعظم علي رضا باشا، وإلى النوّاب القوميين، بأن قبول الإنذار يعادل التخلّي عن السيادة للأجانب. ومن الأفضل إجبار البريطانيين على إزاحة الحكومة العثمانية بأكملها.[45]

مع ذلك، قدّم القائدان العسكريان استقالتيهما في ليلة 21 يناير. وفي اليوم التالي، طلب مصطفى كمال، ربما قبل أن تصل إليه الأخبار، من القادة في أرضروم، وقونيا، وسيواس الاستعداد لاعتقال ضبّاط المراقبة البريطانيين في مناطقهم، إذا اعتقل البريطانيون في اسطنبول الوزراء والنوّاب العثمانيين، لا سيما رؤوف (أورباي).[46] لكن اللعبة بين البريطانيين والقوميين في اسطنبول لم تبدأ بعد، وفي 25 يناير أبلغ مصطفى كمال قادة الفيالق في الأناضول أن النوّاب المنتخبين سيأخذون استقالة اللواءين على عاتقهم، وأن اللجنة التمثيلية لن تتدخّل في المسألة.[47]

غير أن الأحداث لم تنتظر مداولات مجلس النوّاب العثماني. وتعرّض الأتراك لضغط اليونانيين من الغرب، والأرمن، بحماية القوّات الفرنسية، من الجنوب. وفي 21 يناير، ثار الأتراك في مرعش في شرق كيليكيا على الفرنسيين ومحمييهم الأرمن، الذين عزلهم الفدائيون الناشطون في الريف. فقرّر مصطفى تصعيد حرب الفدائيين. وكان الفرنسيون الهدف الأول، ربما لأن الاتصالات التي جرت سابقاً أوحت بأن الضغط العسكري يمكن أن يقنعهم بالتوصّل إلى تسوية مقبولة مع القوميين الأتراك. وجرت محاولة لتنسيق العمليات مع العرب الذين يقاومون الفرنسيين في سورية - ربما للدعاية أكثر من أي أمل في عمل فعّال.[48] والأخطر من ذلك، أن أوامر صدرت للقوّات النظامية بمساعدة الفدائيين في مرعش وأورفا، إلى الجنوب. وعلى مقربة من العاصمة، عبرت مجموعة من الفدائيين بحر مرمرة ليلة 26/ 27 يناير، وأفرغت مستودع الأسلحة في أقباش، في شبه جزيرة غاليبولي، بعد التغلّب على الحرس الفرنسيين.[49] ونسب مصطفى كمال المبادرة في هذه الغارة الجريئة إلى صديقه من مقدونيا، القائمقام كاظم (أوزلاب)، قائد الفرقة الحادية والستين في بالق أسير، جنوب بحر مرمرة.[50] وفي 8 فبراير، دخلت قوّات القوميين الأتراك، بقيادة آمر الدرك المحلّي، بلدة أورفا، الخاضعة للاحتلال الفرنسي.

بلغت العلاقات بين الحلفاء والقوميين الأتراك في اسطنبول حدّ القطيعة. لكن مصطفى كمال لم يكن يسيطر على القوميين في العاصمة. وقد خاب أمله في انتخابه رئيساً لمجلس النوّاب في 31 يناير باختيار مرشّح آخر، رشاد حكمت (اكتسب شهرة بعد أن أوقفه الفرنسيون مدّة وجيزة). وعندما توفّي رشاد حكمت بعد ذلك بقليل، انتقلت الرئاسة إلى جلال الدين عارف، وهو قومي، ولكن ليس عضواً في دائرة مصطفى كمال. وفي 3 فبراير، عيّن فوزي (تشقمق)، وهو لواء قومي أعلى رتبة من مصطفى كمال، ناظراً للحربية. وتلا ذلك تغييرات وزارية أخرى، وحظيت الحكومة التي أعيد توزيع حقائبها بتصديق غالبية النوّاب في 9 فبراير. وقبل بضعة أيام، شكّلت الغالبية القومية في مجلس النوّاب حزباً في النهاية. لكن بدلاً من اعتماد اسم جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية، التي كان مصطفى كمال يشكّلها بمثابة أداته السياسية، سمّى النوّاب أنفسهم، «اتحاد فلاح الوطن»، آخذين اسمهم من عبارة استُخدمت في خطاب السلطان. وقد سخر مصطفى كمال من الاسم، وسمّى النوّاب «فلّاحي الوطن».[51]

باجتماع القوميين البارزين في اسطنبول، أصبح مصطفى كمال معرّضاً لخطر الانعزال في أنقرة. وعندما أصبح فوزي باشا ناظراً للحربية، استدعى عصمت إلى العاصمة، وامتثل عصمت للأمر. فسافر برفقة مظهر مفيد (قانصو)، المراقب المالي لمقرّ قيادة مصطفى كمال، بعد أن طلب منه رؤوف

أن يشغل مقعده نائباً عن هكاري، وهي منطقة جبلية يقطنها الأكراد. ولم يبق في أنقرة من القادة القوميين إلا علي فؤاد (جَبسوي). وترافق رحيل النظراء الفكريين والاجتماعيين مع نموّ الأركان الشخصيين من الضبّاط الشبّان المستعدّين للخضوع لأوامر مصطفى كمال. وعُهد إلى رجب زُهدو (صوياق)، الذي استخدمه مصطفى كمال في مهامّ خاصة في الشرق، بالمسؤولية عن جريدة جديدة، «حاكيميت ملّيت» (السيادة الوطنية)، التي أطلقت في 10 يناير بمثابة الوسيلة الإعلامية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية.[52] وقدم إلى أنقرة في فبراير ضابط شابّ آخر، الصاغ رجب (بكر)، المتخرّج حديثاً من كلّية الأركان في اسطنبول، وسرعان ما أعجب مصطفى كمال بقدرته التنظيمية. وكان رجب قصيراً مستدير الرأس، وراقه دوره ضابطاً منفّذاً لدى مصطفى كمال. واستُدعي رفيق الطفولة، صالح (بوزوق)، من اسطنبول وعُهد إليه بالعمل في مقرّ القيادة في المدرسة الزراعية.[54] وحلّ في منصب المراقب المالي محلّ مظهر مفيد صديق آخر من الكلّية الحربية، البكباشي عارف،[55] وهو ضابط شجاع وعنيد استعمله مصطفى كمال حلّالاً للمشاكل. وكان لعارف إرادة مستقلّة، أما الآخرون فيفعلون ما يؤمرون.

انتظرت أنقرة، بينما استمرّت الحكومة في اسطنبول في محاولاتها القيام بالمستحيل، وإرضاء الحلفاء والقوميين على حدّ سواء. وفي 14 فبراير طلبت من السلطات في الولايات معاقبة أي تدخّل في شؤون الإدارة. وكان من الواضح أن التهديد موجّه للجمعيات المحلّية للدفاع عن الحقوق الملّية. وردّ مصطفى كمال بتعميم صادر في 17 فبراير يقول فيه إن الجمعية أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى وإن عليها زيادة أنشطتها في مكان.[56] وفي اليوم نفسه، اعتمد مجلس النوّاب بالإجماع الميثاق الملّي الذي وسّع المطالب المدرجة في النصّ الذي أقرّه مؤتمر سيواس.

طالب الميثاق بأن يُسمح لسكّان البلاد العربية، والنواحي التي فُقدت لصالح روسيا في شرق الأناضول في سنة 1878، وغرب تراقيا بأن يقرّروا مستقبلهم بأنفسهم. وفي حين أن نصّ سيواس طالب بالأراضي الواقعة ضمن خطوط الهدنة في سنة 1918 فحسب، فإن النواب في اسطنبول أضافوا كلمة «وخارجها». ورحّبت وثيقة سيواس بمساعدة الدول الأجنبية التي ليس لها مطامع، أما في اسطنبول، فقد عُرضت المسألة بطريقة سلبية: لن يتساهل البلد مع أي انتهاك لاستقلاله.[57] وكما حدث من قبل وسيحدث ثانية في التاريخ التركي، فقد فتح البرلمان الطريق للتنافس في الخطابة القومية. وبينما كان مصطفى كمال يركّز على الأهداف العملية ويعرف أن يقلّل من خسائر بلده، فإن النوّاب كرّروا غلطة داماد فريد في مؤتمر باريس ونجحوا في إثارة نقمة الحلفاء فحسب. لكن نصّ اسطنبول تضمّن شيئاً جديداً مهمّاً واحداً، وإن لم يكن جليّاً للعيان: وردت كلمة «تركيا» للمرّة

الأولى في عبارة «معاهدة السلام مع تركيا» (المادّة الثالثة). لقد كان الأجانب يطلقون اسم «تركيا» على البلد منذ وقت طويل، وأخذ الأتراك يحذون حذوهم.

أتيحت الفرصة للحلفاء ليعكسوا سياستهم. ففي أكتوبر تسلّموا تقرير اللجنة التي شكّلت للتحقيق في سفك الدماء الذي تلا الاحتلال اليوناني لإزمير برئاسة الممثّل الأمريكي في اسطنبول الأميرال بِرستول (Bristol). وأفاد التقرير بأنه يجب ألا يُترك احتلال المنطقة لليونانيين بمفردهم، ما لم يكن المراد ضمّها إلى اليونان، لكن هذا الضمّ مناقض لمبدأ «احترام القوميات». كما أن المشاعر القومية التركية «لن تقبل هذا الضمّ البتة. ولن تخضع إلا للقوّة، أي لحملة عسكرية لا يستطيع اليونانيون شنّها بمفردهم إذا أريد أن تحظى بأي فرصة للنجاح».[58] وقد أيّد القائد البريطاني الجنرال ميلن هذا الاستنتاج، وأفاد بأن نشاط الفدائيين سيستمر ما بقيت القوّات اليونانية، وأن أي تقدّم يوناني إضافي سيزيد من المصاعب.[59] لقد أبدى العسكريون باستمرار، في كلا الجانبين، واقعية أكبر مما أبداه السياسيون.

لم يغيّر الحلفاء مسارهم. بل تشاحنوا وعدّلوا خططهم، لكنهم غاصوا عميقاً في الفوضى. وفي اجتماع عُقد في لندن في 12 فبراير قرّروا ترك اسطنبول للأتراك، ولكن تخصيص منطقة إزمير لليونانيين تحت السيادة العثمانية الاسمية. وقدّ تحدّث رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، الاشتراكي الراديكالي ألكسندر ميلران (Alexandre Millerand)، الذي حلّ محلّ كليمنصو، لصالح الانسحاب اليوناني من إزمير، لكن لويد جورج عارض ذلك،[60] مفتوناً كعادته بسحر فنزيلوس. واشتدّت المشاعر المعادية للأتراك عندما وصل إلى مسامع المؤتمر بأن الفرنسيين أجبروا على الانسحاب من مرعش (في 11–12 فبراير) وأن معظم الأرمن الذين عادوا إلى المنطقة قد هلكوا.[61] فحثّ ذلك الحكومة البريطانية على الدعوة إلى خطوة قاتلة. إذا لم يكن في وسع الحلفاء السيطرة على الأناضول، فإن في وسعهم توسيع سيطرتهم في اسطنبول على الأقل وإجبار الحكومة العثمانية على الإذعان لأوامرهم. وعندما تصبح اسطنبول تحت سيطرة محكمة، فسيكون من الأسهل فرض تسوية سلمية مجحفة. لكن لم يكن من السهل التوصّل إلى اتفاق الحلفاء على احتلال اسطنبول. واستمرّت المناقشات نحو شهر. وفي غضون ذلك، أصبحت الأناضول مهدّدة بانهيار السلطة نتيجة تجاذب كل من القوميين في أنقرة واسطنبول، والحكومة، والقصر، والحلفاء في اتجاهات مختلفة.

في 16 فبراير، تحرّك ضابط شركسي مناهض للقوميين، أنزافور أحمد، ثانية بعد أن قضى شركسي قومي، أدهم، على عصابته في وقت سابق – وهاجم هذه المرّة القوميين الذين نقلوا السلاح والذخيرة المخزونة في أقباش. فقُتل قائد غارة أقباش ودُمّرت الأسلحة. وفي 3 مارس، استقال الصدر الأعظم

علي رضا، بعدما طالب الحلفاء بأن يضمن انسحاب القوات القومية التي تواجه اليونانيين حول إزمير مسافة ثلاثة كيلومترات. لم يكن علي رضا قادراً على تنفيذ ذلك، لذلك استقال اعترافاً بالعجز. خشي القوميون أن تفتح هذه الاستقالة الطريق أمام عدوّهم داماد فريد باشا. فانهمرت على القصر البرقيات من كل أنحاء البلاد، بإيعاز من مصطفى كمال، محذّرة من تشكيل حكومة مستعدّة للتضحية بالمصالح الوطنية. وتجنّباً للمواجهة، قرّر السلطان تعيين صالح باشا صدراً أعظم، وهو الذي توصّل إلى اتفاق مع مصطفى كمال في أماسيا في السنة السابقة. احتفظ فوزي باشا بمنصبه ناظراً للحربية، إذ لم تكن مؤهّلاته الوطنية موضع شكّ. وتلك خطوة ماكرة أبقت على انقسام القوميين. غير أن السياسة البريطانية جاءت لإنقاذ مصطفى كمال.

في 10 مارس، أمّن البريطانيون موافقة الحلفاء على خطّة اتّخاذ إجراء ضدّ القوميين في اسطنبول. وفي اليوم التالي سرّب الإيطاليون الأخبار إلى رؤوف (أورباي) في اسطنبول، ونصحوه بمغادرة العاصمة هو والقوميين الآخرين. فأبلغ رؤوف مصطفى كمال بذلك قائلاً إن التسريب قد يكون مؤامرة للتخلّص من القوميين والمجيء بداماد فريد. لذا فإنه يعتزم البقاء في اسطنبول والعمل لهزيمة حكومة صالح باشا التي «لا لون لها».[62]

كان مصطفى كمال على علم بالفعل بأن البريطانيين سيضربون في اسطنبول، فقد أخبره قائد الوحدة الفرنسية في أنقرة بأن الوحدة البريطانية التي تسيطر على محطّة السكّة الحديدية تعدّ العدّة للمغادرة وأن حركة القطارات ستتوقّف بعد ذلك. واتفق مع رؤوف على وجوب بقاء المجلس منعقداً للاحتجاج على الإجراء البريطاني، لكنه نصح رؤوف بالانضمام إليه في أنقرة مع أقرب معاونيه.[64] وفي خطاب الأيام الستة الذي ألقاه مصطفى كمال بعد قطيعته مع رؤوف، أوحى - باستخدام الصيغة العريقة «وأنا لا أوحي بأي حال من الأحوال - بأن رؤوف ورفاقه ربما كانوا يفضّلون أن يسجنهم البريطانيون في مالطة على مخاطر المقاومة في الأناضول.[65] وذلك أمر غير منصف. فقد كان رؤوف رجلاً جديراً بالاحترام. لكنه غير مستعدّ للانفصال عن الغالبية القومية الحديثة في المجلس، التي لم تكن راغبة في مغادرة العاصمة، والأمل في السلطان أيضاً. غير أن رئيس المجلس جلال الدين عارف فرّ في 15 مارس وتوجّه إلى أنقرة.

في ليلة 15/ 16 مارس، بدأت القوّات البريطانية احتلال المباني الرئيسة واعتقال القوميين الأتراك. وكانت العملية تتسم بالفوضى. ووقع اشتباك في مبنى في المدينة القديمة يستخدم مقرّ قيادة مشترك للفرقة القوقازية العاشرة ومدرسة الموسيقى العسكرية: قُتل خمسة جنود أتراك عندما هاجمت قوّات من الجيش البريطاني الهندي المبنى. لكن قائد الفرقة، البكباشي كمال الدين سامي هرب وقصد

الأناضول حيث خدم بامتياز في القوّات القومية.[66] وردّ رؤوف (أورباي) بلباقة دستورية مميّزة، إذ توجّه إلى القصر. وزعم أنه حثّ السلطان على عدم توقيع أي اتفاق دولي من دون الحصول على موافقة مجلس النوّاب أولاً. ويقال إن وحيد الدين أجابه: «الأمة قطيع من الغنم، وأنا الراعي».

توجّه رؤوف بعد ذلك إلى المجلس عند شاطئ البوسفور. حيث من السهل الفرار منه بالقارب، لكنه رفض القيام بذلك، واستسلم هو وقره واصف، قائد جمعية قره قول، عندما وصلت مفرزة بريطانية لاعتقالها. اعتُقل ثمانية عشر قومياً بالإجمال ورحّلوا إلى مالطة – ومن بينهم ناظر الحربية السابق جمال باشا (مرسينلي)، ورئيس أركانه شوكت باشا (تشوبانلي)، ومجموعة من الصحافيين.[67] (من بينهم أحمد أمين (يالمان) الذي تعلّم في أمريكا وأصبح صحافياً ليبرالياً بارزاً في تركيا). وفي أنقرة، ظلّ مصطفى كمال يتابع تقدّم العملية عن طريق عامل تلغراف وطني، حمدي المتحدّر من مناستر في مقدونيا. وقد توجّه أيضاً إلى أنقرة للعمل في مقرّ قيادة القوميين.

كان مصطفى كمال مستعدّاً للخطوة التي أقدم عليها البريطانيون. فأرسل أولاً برقية إلى كل الوحدات العسكرية والمنظّمات القومية، وحثّها على ضمان سلامة غير المسلمين – الذين يمكن أن يصبحوا هدفاً سهلاً للغضب التركي. وطلبت برقية ثانية تجاهل الإعلانات المضلِّلة الصادرة من اسطنبول. وأرسل احتجاجات إلى القوى الأجنبية وطلب من مؤيّديه تنظيم مهرجانات احتجاجية في كل أنحاء البلاد. والأهم من ذلك إصدار بيان إلى الأمّة يعلن فيه أن احتلال اسطنبول بالقوّة أنهى الدولة العثمانية التي يبلغ عمرها 700 سنة. «والأمّة التركية مدعوّة اليوم إلى الدفاع عن أهليّتها للحضارة، وحقّها بالحياة والاستقلال، ومستقبلها بأكمله».[68]

أزاح البريطانيون العقبة الرئيسة أمام مخطّطات مصطفى كمال، بإسقاط صدقيّة الحكومة العثمانية وتعطيل عمل مؤسسة قومية منافسة في العاصمة. كما أنهم منحوه رهائن، إذ أمر مصطفى كمال باعتقال كل الضبّاط البريطانيين في الأناضول انتقاماً لاعتقال القوميين الأتراك في اسطنبول. وكان كبير الرهائن المقدّم (عقيد لاحقاً) رولِنسون في أرضروم. وانسحبت القوّات البريطانية التي تحرس خطوط السكك الحديدية في الوقت الملائم، عندما شرع القوميون الأتراك بتدمير الجسور والأنفاق الرئيسة.[69]

في 18 مارس، اجتمع مجلس النوّاب للمرّة الأخيرة في اسطنبول. وأرسل احتجاجات إلى برلمانات الحلفاء، مستنكرة انتهاك حصانة أعضائها، الذين اعتُقل خمسة منهم. وقرّر بعد ذلك بالإجماع تعليق أعماله إلى أجل غير مسمّى.[70] وفي اليوم التالي، أرسل مصطفى كمال تعميماً إلى كل الولاة المدنيين والقادة العسكريين يطلب منهم الشروع في انتخاب «مجلس يتمتّع بصلاحيات استثنائية لإدارة

شؤون الأمة». وكان على كل ناحية انتخاب خمسة ممثّلين، على أن ينضمّ إلى المجلس النوّاب الذين تمكّنوا من مغادرة اسطنبول.[71] وفي النهاية، شغل أربعة وثمانون نائباً من المجلس العثماني القديم مقعدهم في مجلس أنقرة.[72]

رأى القوميون الذين لم يعتقلوا على الفور أن الوقت حان للفرار من العاصمة. وكان من الهاربين الكاتبة والخطيبة القومية المفوّهة خالدة أديب (أديوار)، والقائمقام عصمت إينونو، الذي غادر اسطنبول سرّاً في 20 مارس استجابة لدعوات مصطفى كمال. وتوجّهوا جميعاً عن طريق البرّ حيث انتشرت العصابات، واندلعت شرارة حرب أهلية بين مؤيّدي السلطان ومؤيّدي مصطفى كمال. وغادرت مجموعة من القوميين، بمن فيهم مظهر مفيد (قانصو)، عن طريق البحر. وقد منحهم العملاء الفرنسيون جوازات سفر فرنسية مزيّفة واقتيدوا إلى الجنرال غورو، المفوّض السامي الفرنسي في سورية. تباحث غورو مع القوميين الأتراك بشأن شروط اتفاق مع القوميين وأرسلهم إلى أنقرة لإبلاغ مصطفى كمال، الذي لم يكن غافلاً عن منافع انقسام الحلفاء.[73]

بقيت هناك عقبة واحدة أمام توحيد المقاومة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال. فقد احتفظ صالح باشا بمنصبه، وكان قد بكى عندما عُيّن صدراً أعظم،[74] وما زال ناظر حربيّته فوزي باشا (تشقمق) يحاول إقناع القادة في الأناضول باستمرار ولائهم لحكومة السلطان. كان موقف القائمقام فخر الدين، قائد الفيلق الثاني عشر في قونيا، حاسماً، وبدا حتى الآن مؤيّداً لاسطنبول. فأرسل مصطفى كمال رفعت (بَله) لإقناعه بتغيير رأيه، إذا أمكن، أو اعتقاله إذا لم يتمكّن من ذلك. وفي 3 أبريل، وصل فخر الدين إلى محطّة السكة الحديدية في سراي أونو، شمال قونيا، فركب القطار إلى أنقرة «مع إبداء كل علامات الاحترام له، لكنه كان تحت الحراسة في الواقع».[75] بيد أن الوضع في اسطنبول تغيّر عندما وصل إلى أنقرة.

استقال صالح باشا في 2 أبريل عندما طالبه الحلفاء بالتنصّل من القوميين. فقرّر السلطان أن يحلّ محلّه داماد فريد، العدوّ اللدود للقوميين. وعندما اعترض نائب رئيس مجلس النوّاب قائلاً إن هذا الاختيار بمثابة كارثة، أجاب وحيد الدين: «بإمكاني إذا شئت أن أمنح منصب الصدر الأعظم إلى البطريرك اليوناني أو الأرمني، أو إلى الحاخام الأكبر». وردّ نائب رئيس المجلس، «بإمكانك، لكن لن يجدي نفعاً».[76] وفي 5 أبريل شكّل داماد فريد حكومته الرابعة، وفقد فوزي باشا نظارة الحربية. وفي اليوم نفسه، عاد فخر الدين إلى قونيا ودعا ضبّاطه إلى الامتثال لأوامر مصطفى كمال.[77] وكان قد ثبّت في قيادته في ذلك الوقت. أصبح الخطّ الفاصل الآن واضحاً، ولم يعد لمصطفى كمال أي منافس جدّي على قيادة المقاومة الوطنية التركية.

13

قائد معبّأ للقتال

كان مصطفى كمال يتمتّع بميزة نادرة بين معاصريه. فهو منظّم ممتاز يدرك أولوياته بوضوح. ووجد القوميون الذين تقاطروا إلى أنقرة في مارس وأبريل 1920 قائداً يعرف طريقه عبر الفوضى التي أوقعها احتلال الحلفاء وتدخّلهم. وكان أمامه مطلبان فوريان: الأول عسكري – الاحتفاظ بالسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي، والثاني سياسي – إقامة مركز شرعي وفعّال للسلطة. أدرك مصطفى كمال الحاجتين، فأنشأ في مقرّ قيادته بالمدرسة الزراعية ما يعادل مكتباً عسكرياً وسياسياً. فحافظ عن طريق سكرتيره العسكري، حياتي، على الاتصال بالقادة المحلّيين والقوّات القومية – النظامية وغير النظامية. وتولّى سكرتيره السياسي رجب (بكر) الإعداد لانتخابات المجلس الملّي.

كان مصطفى كمال، المدني نظرياً، يرتدي زي سيّد ريفي في رحلة صيد – بنطلون بريتشس وسترة لركوب الخيل – ويعمل حتى ساعة متأخّرة من الليل، فيتخذ القرارات، ويملي البرقيات، ويستقبل الزوّار.[1] وساد جوّ حرّ ومسترخ، حيث يأتي الهاربون المهمّون من اسطنبول، الذين خصّص لهم أسرّة في مبنى المنامة بكلّية تدريب المعلّمين في أنقرة، ليتسقّطوا الأخبار أو يتحدّثوا مع القائد ورفاقه. وكانت تقدّم وجبات بسيطة في مطعم المدرسة الزراعية. وفي ما بينها يتناول مصطفى كمال القهوة التركية بكثرة ويدخّن السجائر المتتابعة. وقد اتهمه رضا نور في كتاباته من منفاه الكريه في فرنسا، وهو من النوّاب القوميين الذين التحقوا بمصطفى كمال في أنقرة، بأنه كان يفرط في الشرب.[2] لكن لم يكن في وسعه أن يفعل ذلك ويعمل بفعّالية. وكان طبيبه العسكري، رفيق (صايدام) دائم الحضور، لأن مصطفى كمال يتعرّض لنوبات متكرّرة من الحمّى، وتلك من أعراض الملاريا شبه المؤكّدة، التي كانت مستوطنة في البلد.

وكما هي العادة، كان مصطفى كمال يعرف قيمة الدعاية. وفي 6 أبريل، أصبحت إحدى غرف المدرسة الزراعية أول مكتب لوكالة الأناضول، الوكالة الصحفية للقوميين الأتراك، التي كانت تذيع نجاحات المقاومة وإخفاقات العدوّ، وتتفحّص الصحافة الأجنبية بحثاً عن تقارير مشجّعة. وأصبح اثنان من اللاجئين من اسطنبول - خالدة أديب ويونس نادي، وهو صحفي أصبح رئيساً لتحرير جريدة «يني غون» (النهار الجديد)، كبيري إعلاميي مصطفى كمال. وكان مصطفى كمال يبدأ بالتحقّق من إنتاج وكالته الصحفية حرصاً على أن تخدم سياسته. وعندما يرضى عنها، يترك لصحافييه متابعة عملهم.[3] وقد أظهر براعة في تفويض المهامّ، خلافاً لمعظم معاصريه أيضاً.

في اسطنبول، سارع السلطان والصدر الأعظم داماد فريد باشا إلى التنصّل من القوميين، مثلما طالب الحلفاء. وفي 11 أبريل، حلّ السلطان مجلس النواب العثماني، الذي كان قد علّق جلساته. وفي اليوم نفسه، أصدر شيخ الإسلام، بصفته كبير رجال الدين في الدولة العثمانية، فتوى تعلن أن القوى القومية خارجة على القانون وكفرة يستحقّون الموت وأن واجب المؤمنين القضاء عليهم. وبعد ذلك بخمسة أيام، رُدّ على تلك الفتوى بفتوى مضادّة أصدرها مفتي أنقرة القومي، رفعت (بورقتشي)، ووقّع عليها 250 من زملائه من كل أنحاء الأناضول.[4] أعلنت الفتوى أن الخليفة سجين لدى الكفّار، وأن من واجب المؤمنين إنقاذه والأراضي الخاضعة لسلطانه. وأن الفتاوى الصادرة نزولاً عند طلب الدول المعادية باطلة.[5]

تلا فتوى داماد فريد تمرّد الشركس والأبخاز في شمال غرب الأناضول. والتف أنزافور، عدوّ مصطفى كمال اللدود في أوساط الشركس، إلى الشمال من موطنه في جنوب بحر مرمرة. وطردت عصابته والسكّان المحلّيون ذوو العقلية المماثلة المسؤولين القوميين من بلدات تصل إلى بولو شرقاً، عند منتصف الطريق بين اسطنبول وأنقرة، وبابازاري، القريبة إلى أنقرة من الجنوب. وفي 18 أبريل، أصدرت حكومة اسطنبول مرسوماً بإنشاء القوى الانضباطية لمحاربة القوميين. وفي 22 أبريل، كمن الشركس غرب بولو للقائمقام محمود، قائد الفرقة الرابعة والعشرين ونائب علي فؤاد في الفيلق العشرين، وقتلوه. لكن المتمرّدين، تبعاً لوصف أنقرة للشركس الموالين للقصر، كانوا عديمي التنظيم ولم يتمكّنوا من الاستفادة من نجاحاتهم، لا سيما أن في وسع أنقرة الاعتماد على مؤيّديها الشركس بقيادة أدهم وأخويه. وسرعان ما أصبح رتل فرسانهم الذي سمّي «القوى السيّارة» أكثر الوحدات غير النظامية التي تعمل بإمرة مصطفى كمال رهبة.

وبينما صُدّ الشركس المتمرّدون في الغرب، سمّت المنظمات القومية في كل أنحاء البلاد مندوبيها للجمعية التي دعا مصطفى كمال إلى انعقادها في أنقرة. وانتُخب أكثر من 300 مندوب. وانتُخب

مصطفى كمال عن أنقرة هذه المرّة. لكن لم يكن في وسع الجميع الانتقال إلى أنقرة، أو لديه حتى رغبة في الذهاب إليها، في الوقت الملائم للافتتاح في 23 أبريل، ولم يجب على نداء الأسماء إلا 120 نائباً في 24 أبريل.[6] وضمّوا نوّاباً انتُخبوا أصلاً أعضاء في مجلس النوّاب الأخير في اسطنبول. أصرّ مصطفى كمال على تشكيل الجمعية الملّية مستلهماً مثال الثورة الفرنسية، وهو إلهام تقاسمه مع العديد من المحدّثين العثمانيين. لكن ثمة اعتبارات أخرى أملت ذلك أيضاً. فهو بحاجة إلى لقب أفضل من الناطق باسم جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية المبهمة، التي سجّلت باعتبارها جمعية خاصّة. والأهمّ من ذلك أن عليه أن يعبّئ شعب الأناضول المسلم للدفاع عن أرضه. وكان قادة المجتمع المحلّي – سواء أكانوا مسؤولين حكوميين، أم مهنيين، أم ملاّك أراضٍ، أم رجال دين – أفضل من يقوم بذلك.

قال مصطفى كمال في خطابه الأول إن على المرء أن يعمل من الجذور إلى أعلى لبناء مؤسّسة صلبة، لكن ليس أمام المرء في البداية من خيار سوى العمل من أعلى إلى أسفل، إذ يمكن التلاعب بالجماهير إلى أن تتعلّم التفكير بأنفسها.[7] وقد عكس التركيب الاجتماعي للجمعية هذه الحاجة. فقد كان نصف النوّاب تقريباً مسؤولين مدنيين أو عسكريين، وخمسهم مهنيين (محامين بالدرجة الأولى)، وخمسهم يعملون لصالح أنفسهم (تجّاراً وملاّك أراضٍ)، وسدسهم من رجال الدين.[8] وانقسم الأعضاء ثقافياً بين محدّثين (لا سيما المسؤولين والمهنيين) ومحافظين (رجال الدين والوجهاء المحلّيين). ومن الناحية الاجتماعية، كان أغلبهم من الطبقة المتوسّطة تبعاً لمعايير المجتمع التركي. وكانت الجمعية الملّية الكبرى، وهو الاسم الذي اختير ليعكس خاصيّتها الشاملة، تضمّ يعاقبتها(*)، لكنهم لم يكونوا راديكاليين.

حاول السلطان وداماد فريد تعبئة الشعور الإسلامي المناهض للقوميين، بتصويرهم بأنهم بلاشفة أو «اتحاديون كفرة» على الأقل – بقايا جمعية الاتحاد والترقّي الماسونية. وأطلق أنزافور على عصابته اسم «القوى الأحمدية، ثم المحمّدية». وعُرفت القوى الانضباطية التي أنشأها داماد فريد باسم «جيش الخليفة». فقرّر مصطفى كمال أن يلعب الورقة الدينية. فوصف تعميم أرسل في 21 أبريل المراسم الدينية التي ستسبق افتتاح الجمعية: قراءة القرآن الكريم وأجزاء من السنّة النبوية الشريفة، وستذبح الخراف، وسيحمل السنجق الشريف وشعرات من لحية النبي في موكب، وستتلى الأدعية لخلاص السلطان والخليفة، وسلطنته، ورعيّته. وطلب مصطفى كمال تنظيم مراسم مماثلة في كل أنحاء البلاد، مع أدعية وعظات خاصة تشرح المهامّ الوطنية للجمعية الجديدة.[9]

(*) Jacobins بالفرنسية، وهو الجناح الثوري الراديكالي في الثورة الفرنسية – المترجم.

جرت مراسم الافتتاح كما هو مخطّط في 23 أبريل، وهو يوم جمعة اختير خصّيصاً لأنه اليوم الذي يجتمع فيه المسلمون للصلاة. واجتمع مصطفى والنوّاب الذين تمكّنوا من الحضور في الوقت الملائم في مسجد حاجي بيرم. وفي أعقاب الصلاة، نظّم موكب بقيادة رجل دين يحمل القرآن على مِقرأ، بينما حمل رجل آخر فوق رأسه ما يعتقد أنه شعرات من لحية النبي.[10] وصاح حشد من المتفرّجين «الله أكبر»، وسار النوّاب والمسؤولون المرافقون إلى مبنى نادي جمعية الاتحاد والترقّي، الذي أخلاه الفرنسيون واختير مكاناً لاجتماع الجمعية. وقد أعدّ المبنى على عجل. ولإكمال السقف، أخذ القرميد من مدرسة ابتدائية قيد الإنشاء،[11] واستُعيرت المقاعد من مدرسة ثانوية محلّية ليجلس عليها النوّاب. توقّف الموكب أمام المبنى، وتليت الأدعية، ونحرت الخراف. وبعد ذلك دخل النوّاب للافتتاح الرسمي. وبدأ العمل الفعلي في اليوم التالي.

ألقى مصطفى كمال خطاباً طويلاً أجمل فيه الأحداث التي وقعت منذ إبرام الهدنة في سنة 1918، والنضال ضدّ الاحتلال الذي قادته اللجنة التمثيلية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية. وقد حان الآن وقت نقل القيادة إلى الجمعية الملّية. ولا تستطيع الجمعية الاكتفاء بأن تكون تشريعية، بل عليها أن تقوم بالمهامّ التنفيذية أيضاً. واقترح مصطفى أن تسمّي الجمعية أعضاءها الراغبين في ممارسة المهامّ التنفيذية. وقال إن المبدأ الإسلامي الأساسي يقوم على منح أعظم السلطات إلى إجماع جمهور المؤمنين.[12] ومن مصطلح جمهور اشتقّ المعجميون العثمانية كلمة جمهورية لوصف النظام الذي أقيم في فرنسا في أعقاب الثورة. وقال مصطفى كمال لاحقاً إن شكل الحكومة التي اقترحها على الجمعية كان جمهورياً، رغم أنه لم يستطع قول ذلك آنذاك.[13]

لكن ثمة تعبيراً معاصراً في مجالس السوفيات الروسية عن مبدأ ممارسة الجمعية صلاحيات تنفيذية وتشريعية في آن معاً. كما أن الاسم الذي اقترحه لتسمية الوزراء، وكيل، تُرجم إلى لفظة قوميسير (commissaire) بالفرنسية [أو commissioner بالإنجليزية، أو قوميسار بالروسية].[14] ويحمل اسم حكومة الجمعية الملّية الكبرى، «لجنة الوكلاء التنفيذيين» شبهاً شديداً باسم لجنة القوميساريين التنفيذيين، كما سمّت الحكومة السوفياتية نفسها. لكن الأهم من التسمية هو اقتراح أن يكون رئيس الجمعية رئيساً للسلطة التنفيذية أيضاً، أي أن يكون رئيس البرلمان ورئيس الجهاز التنفيذي في الوقت نفسه. وقد عيّن رجب (بكر)، معاون مصطفى كمال المخلص، كاتباً إدارياً للجمعية. وهو إداري انضباطي شديد، قدّم خدمات جلّى لسيّده.

في اليوم نفسه، 24 أبريل 1920، انتُخب مصطفى رئيساً للجمعية، وإن لم يكن من دون معارضة. فقد طالب عارف جلال الدين بالرئاسة باعتباره رئيساً لمجلس النوّاب العثماني الأخير.

لكن ذُلّلت المعارضة، كما قال مصطفى كمال لاحقاً، عندما أوضح بأن حكومة اسطنبول وأعداء البلد استخدموا الاعتراضات على شخصه بمثابة سلاح.[15] وهكذا حصل في أنقرة، حيث أدّى دور المضيف، على الجائزة التي حُرم منها في اسطنبول. وانتهى خطاب القبول الوجيز الذي ألقاه بالدعاء «لمولانا السلطان... بدوام حكمه إلى الأبد حرّاً من القيود الأجنبية».[16] وسارع مصطفى كمال إلى الإعلان عن انتخابه في برقية إلى كاظم قره بكير في أرضروم، أقوى القادة القوميين في الأناضول. وكتب أنه رجا الجمعية ألا تسند إليه أي منصب، كي لا تُلحق الهجمات الدعائية على شخصه الضرر بالقضية الوطنية. لكن لم يكن في استطاعته الرفض عندما صوّت لصالحه 110 من أصل 120 نائباً. وردّ قره بكير برسالة تهنئة من سطرين.[17]

في اليوم التالي، أصدر مصطفى كمال إعلانه الأول إلى الأمّة بصفته رئيساً للجمعية الملّية الكبرى. وقال، «إننا، نحن نوّاب الأمّة، نقسم بالله ورسوله بأن الادّعاء بأننا متمرّدون على السلطان والخليفة افتراء. وأننا لا نريد إلا خلاص بلدنا من المصير الذي حلّ بالهند ومصر».[18]

وفي اليوم التالي أرسل مصطفى كمال برقية عملية إلى الحكومة في موسكو، افتتحها بالكلمات الآتية: «إننا نوافق على التعاون مع البلاشفة الروس في مساعيهم لإنقاذ المضطهدين من الحكومات الإمبريالية». وإذا تحرّك البلاشفة ضدّ جورجيا لضمّها إلى دولتهم وإزاحة القوات البريطانية منها، فستتخذ تركيا إجراء ضدّ «الحكومة الإمبريالية الأرمنية» وتضمن أن تصبح أذربيجان عضواً في «مجموعة الدول» البلشفية. وفي غضون ذلك، طلب مصطفى كمال من البلاشفة أن يرسلوا «دفعة أولى من الخمسة ملايين [روبية] ذهب بالإضافة إلى الذخيرة، والمعدّات، والإمدادات الصحّية.[19] وكانت تلك بداية عملية طويلة من المساومة.

في 27 أبريل، جاء دور السلطان ليتسلّم برقية من مصطفى كمال. وقد تعهّد بولاء الجمعية، بصفته رئيسها. وطمأن السلطان إلى «أننا ملتفّون حول مقامكم السامي الذي تتعلّق بها أفئدتنا إلى الأبد».[20] وكان المخاطَب السلطان وحيد الدين، لكن الجمهور المقصود هو الشعب المسلم المحافظ في الأناضول. لقد وصفت خالدة أديب مصطفى كمال بأنه انتهازي متجرّد من الأخلاق.[21] لكن الدقّة تقتضي القول بأنه كان يؤمن بأن كل شيء جائز في الحرب. ولأنه قائد شعب يعيش في عالم ثقافي مختلف، لا بدّ أن يشهد إحساساً بالانفصال.

استغرقت الجمعية أسبوعاً لتشكيل حكومة وفقاً للخطوط التي اقترحها مصطفى كمال. وقبل القيام بذلك، وجد مؤيّداً عنيداً آخر هو فوزي باشا (تشقمق)، الذي حاول بصفته ناظراً للحربية في حكومة صالح باشا أن يستميل القادة القوميين في الأناضول لصالح قضيّة السلطان، لكنه فرّ

من العاصمة عندما عاد داماد فريد إلى السلطة. فقد أبلغ مصطفى كمال في 25/ 26 أبريل بأن فوزي باشا أتى فجأة إلى مقرّ قيادة علي فؤاد باشا في عثمنلي، شرق إزنيق. وقد زعم علي فؤاد (جَبسوي) في مذكّراته أن مصطفى كمال ردّ في برقية، «أعده من حيث أتي»، لكنه اقتنع في ما بعد بتحويل الرفض البارد إلى ترحيب حارّ.[22] وتكتنف الشكوك هذه القصّة. صحيح أن مصطفى كمال لا يدين لفوزي باشا بفضل، لكن الأخير معروف بأنه قائد وطني مقتدر ويتمتّع باحترام سلك الضبّاط. ولم يكن مصطفى كمال بحاجة إلى حثّ من علي فؤاد للاستفادة القصوى من قدرات فوزي ومكانته. أما بالنسبة لعلي فؤاد، فقد كان لديه سبب وجيه عند كتابة مذكّراته للغيرة من فوزي، الوافد المتأخّر الذي دفعه مصطفى كمال إلى الأمام على حساب رفاقه الأصليين.

حظي فوزي باستقبال حماسي في أنقرة في 27 أبريل. فأوقف النوّاب مداولاتهم، بناء على اقتراح مصطفى كمال، وتوجّهوا إلى محطّة السكك الحديدية للترحيب بالقادم الجديد. وبناء على اقتراح من مصطفى كمال أيضاً، مُنح فوزي مكانة نائب وانتُخب على الفور عضواً في اللجنة التنفيذية المؤقّتة، التي سبقت تشكيل الحكومة. وكانت خدمته الأولى طمأنة الجمعية إلى أن السلطان استقبله قبل تولّي داماد فريد السلطة، وأنه رجاه إقامة اتصال مع القوميين في الأناضول.[23] وكان ذلك تأكيداً للخرافة الملائمة بأن الجمعية هي المترجم الحقيقي لرغبات السلطان. لكن هذه الخرافة لم تحل من دون وقوع الحرب الأهلية.

في 29 أبريل صوّتت الجمعية الملّية الكبرى على قانون الخيانة العظمى الصارم، الذي يقضي بعقوبة الإعدام على كل من يتحدّى شرعيّتها.[24] وفي 1 مايو، ردّت حكومة اسطنبول بالحكم بالإعدام على مصطفى كمال وعدد من مؤيّديه، بمن فيهم علي فؤاد، وخالدة أديب، وزوجها عدنان (أديوار).[25] ولم يمنع ذلك الجمعية في أنقرة من الموافقة على الحكومة التي اقترحها مصطفى كمال. فانتُخبت اللجنة التنفيذية في 3-4 مايو وتكوّنت من عشرة وكلاء برئاسة مصطفى كمال. وكانوا كلهم من النوّاب. أصبح فوزي (تشقمق) وكيلاً للحربية، في حين انتُخب القائمقام عصمت (إينونو) رئيساً لهيئة الأركان العامة برتبة وكيل في الحكومة.[26] واحتفظ رفاق مصطفى كمال الأصليون، كاظم قره بكير، وعلي فؤاد (جَبسوي)، ورفعت (بَله) بقياداتهم الميدانية، لكنهم أخضعوا لوافدين جديدين: فوزي تشقمق وعصمت. ومع أن هذا التغيير لم يعجبهم، فإنهم بذلوا ما في وسعهم لإعلاء القضية القومية. وكانت المهمّة الأولى الانتصار في الحرب الأهلية التي نشبت تلقائياً عندما تفكّكت السلطة المركزية، وأخذ داماد فريد يذكيها الآن.

وجّهت حكومة أنقرة اهتمامها أولاً إلى التهديد الذي يواجهها في شمال غرب الأناضول.

وهكذا شاركت وحدات الجيش النظامي بقيادة علي فؤاد (جَبسوي) ورفعت (بَله)، والفدائيون بمن فيهم عشيرة قراقتشيلي بقيادة البكباشي عارف، رفيق مصطفى كمال، ورتل أدهم الشركسي المؤيّد للقوميين، في قتال شركس أنزافور والأبخاز. وفي أثناء الحملة، قدّم القرويون لعارف جرو دبّ من غابات بولو. فأصبح رفيقه الذي لا يفارقه وأكسبه لقب عارف مربّي الدبّ (آيجي). وفي 21 مايو، لم يعد أنزافور يحتمل المزيد. فقد سقط عن حصانه وجرح ساقه في آخر اشتباك في ذلك اليوم. وعندئذٍ قرّر العودة إلى اسطنبول، حيث اشتكى لداماد فريد من أنه لم يتلقّ الدعم الكافي من حكومة السلطان.

كانت القوّات الانضباطية للسلطان، التي يقدّر عددها بنحو 4000 رجل، الهدف التالي. فبعد أن احتشدوا قرب إزميد، التي تحتلّها كتيبة بريطانية، تقدّموا شرقاً بدعم من قوّات أنزافور، لكنهم انسحبوا عندما هزموا. وفي 14 يونيو 1920، شنّ القوميون هجومهم. فغادر قسم من القوّات الانضباطية صفوفهم وانضمّوا إلى صفوف القوميين. وانسحبت البقيّة إلى خلف الخطوط البريطانية، بينما تفرّج عليهم قادتهم من السفينة الحربية «ياووز» الراسية في خليج إزميد. ونُقلت فلول القوّات الانضباطية بحراً إلى اسطنبول، حيث سرّحت رسمياً في 25 يونيو. تعامل القوميون بقسوة مع أعدائهم. فأعدم سبعة من ضبّاط الجيش النظامي الذين يخدمون مع القوّات الانضباطية، بالإضافة إلى عدد من الوجهاء الذين وقفوا ضدّ القوميين، عندما استعادت قوّات حكومة أنقرة السيطرة على بلدة دوزجي، غرب بولو.[27] استمرّ الاضطراب في شمال غرب الأناضول، لكن انقصم ظهر مقاومة حكومة أنقرة فيها. وبرزت حقيقة واحدة واضحة جليّة خلال ثلاثة أشهر من تسلّم داماد فريد السلطة، وهي عدم قدرة حكومة اسطنبول على حشد قوّات عسكرية فعّالة لمواجهة القوميين.

كان للاشتباك خارج إزميد، عندما هزم القوميون القوات الانضباطية، عواقب خطيرة. فقد فتحت القوّات البريطانية النار على القوميين، وقصفتهم من الجوّ لإجبارهم على التراجع عن مشارف العاصمة.[28] مع ذلك، دبّ الذعر في اسطنبول. وطلب القائد البريطاني، الجنرال ميلن، إمداده بتعزيزات. وأبلغ أن القوّات اليونانية وحدها متوافرة.[29] فأتاح ذلك لفنزيلوس الفرصة التي كان يتطلّع إليها.

طلب الحلفاء من المارشال فوش (Foch) تحديد القوّة العسكرية اللازمة لفرض معاهدة على الأتراك، قبل أن يتخذوا قراراً بشأن تسوية السلام التركية. وفي 30 مارس، أفاد فوش بأن الحاجة تستدعي وجود سبعة وعشرين فرقة على الأقلّ، وأن هذا العدد غير متوافر. فأبدى فنزيلوس

استعداده لتوفيرها. وحذّرته الحكومة البريطانية بأنه لا يمكنه أن يتوقّع المساعدة في حرب بين اليونان وتركيا، لكنه تجاهل تحذيرها، على أمل أن يورّط بريطانيا في الأعمال العدائية. ونصح ممثّلو الحلفاء في اسطنبول حكوماتهم بعدم استئناف الحرب في تركيا، لكن لم تلقَ تحذيراتهم آذاناً صاغية أيضاً.[30]

بين 19 و26 أبريل، عقد الحلفاء مؤتمراً في سان ريمو، على ساحل الريفيرا الإيطالي، واتفقوا على خطة لتقسيم تركيا. فأقرّ لويد جورج فنزيلوس على رأيه، وجارى الفرنسيون لويد جورج مخالفين حسن تقديرهم للأمور، لأنهم بحاجة إلى دعم البريطانيين لكبح الألمان، ولأنهم وُعدوا بلبنان، وسورية، وقسم من الأراضي التركية إلى الشمال. أما الإيطاليون، الذين لم يرضوا عن وعدهم بمنطقة نفوذ في جنوب الأناضول، فلم يكن في وسعهم وقف الخطة، على الرغم من أنهم كانوا عازمين على تخريبها. أردا فنزيلوس الآن خلق حقائق على الأرض استعداداً لانعقاد مؤتمر سلام، بعد مرور أكثر من سنة على عدم السماح للقوّات اليونانية بتجاوز خط ميلن المرسوم حول إزمير. وفي 20 يونيو أجاز لويد جورج وميلران القيام «بعملية منسّقة» في منطقة إزمير في مقابل إرسال فرقة يونانية واحدة إلى شبه جزيرة إزميد.[31] لكن أعطي فنزيلوس إنشاً فأخذ ذراعاً. وفي 22 يونيو، عبرت القوات اليونانية خط ميلن، وتحرّكت شرقاً وشمالاً.

رأى مصطفى كمال أن التهديد اليوناني قادم. وفي 21 يونيو توجّه بالقطار إلى أسكي شهير للتشاور مع علي فؤاد (جَبسوي)، الذي عيّن قائداً للجبهة الغربية بعد ثلاثة أيام.[32] لكن القوّات الموضوعة تحت تصرّفه كانت أضعف من أن تقاوم الجيش اليوناني. واستغرق اليونانيون أقلّ من شهر لاحتلال ساحل بحر إيجة التركي، شمال إزمير، والشواطئ الجنوبية لبحر مرمرة. وسقطت بورصة، العاصمة العثمانية الأولى في 8 يوليو. وتقدّم اليونانيون شرقاً وصولاً إلى أوشاق، عند حافّة هضبة الأناضول، على بعد نحو 200 ميل شرق إزمير. وفي الوقت نفسه، نظّف اليونانيون تراقيا الشرقية من الوحدات العثمانية الضعيفة المتمركزة فيها. واحتُلت أدرنة، العاصمة الثانية للعثمانيين في 25 يوليو، واستسلم القائد العثماني الأول، القائمقام جعفر طيار، المسؤول عن القوى القومية في تراقيا، في 27 يوليو. واقتصر الآن وجود القوميين الأتراك على هضبة الأناضول وساحل البحر الأسود، باستثناء جماعات الفدائيين التي تعمل خلف الخطوط اليونانية.

في أنقرة، ثارت عاصفة من الغضب في الجمعية الملّية الكبرى، حيث جُلّلت المنصّة بالسواد حداداً على خسارة بورصة. وصاح النوّاب مطالبين برؤوس القادة القوميين الذين فشلوا في صدّ العدوّ. وأرادوا أن يعرفوا لماذا انهارت الجبهة التركية. وتولّى النوّاب المنتقدون زمام الحديث فور بدء

التقدّم اليوناني. وفي جلسة سرّية عقدت في 3 يوليو قدّم لهم مصطفى كمال إجابة جاهزة. النكسات سببها حكومة اسطنبول التي أضعفت الجيش وحرّضت على التمرّد ضدّ سلطة الجمعية. وداماد فريد وأصدقاؤه عدوّ أسوأ من البريطانيين. ويجب ان تكون المهمّة الأولى إعادة ترسيخ الوحدة الوطنية. وفي بيان إلى الأمّة صدر في اليوم السابق، خاطب مصطفى كمال المشاعر الدينية للشعب التركي: «إننا ندعو الأمّة بأكملها إلى أن تتحد معاً وتهبّ لمواجهة اليونانيين بعزيمة تامّة. وعندما يحضّ على الجهاد بالشكل الملائم، فإنه كفيل بعون الله بالقضاء على اليونانيين بسرعة».[34]

كان لمصطفى كمال سبب وجيه يدعوه إلى إلقاء اللوم على مثيري الاضطرابات المحلّية. فمن أسباب التقدّم اليوناني السريع أن القوّات التركية كانت مشغولة بإخماد التمرّد في أمكنة أخرى. وعندما عبر اليونانيون خطّ ميلن، كان طابور أدهم في شرق أنقرة يقاتل المتمرّدين في ولاية يوزغات. وقد بدأ التمرّد في 13 يونيو، بينما أخذت الاضطرابات في الشمال الغربي بالانتهاء. وكان بقيادة عشيرة إقطاعية مهمّة، تشابانولاري، التي كانت قد اصطدمت بالاتحاديين قبل الحرب الكبرى، ورأت أن قوميي مصطفى كمال خلفاء للاتحاديين. وعندما تبيّن أن وحدات الجيش المحلية عاجزة عن السيطرة على التمرّد، استدعى مصطفى كمال قِلج علي وفدائييه الذين كانوا يقاتلون الفرنسيين في كيليكيا. وعندما فشلوا أيضاً، استُدعي أدهم من الغرب. وعندما وصل إلى أنقرة بالقطار، اجتمع به مصطفى كمال وكل القادة القوميين الكبار. وأعطي أدهم غرفة في المدرسة الزراعية، حيث شرح له مصطفى كمال، وفوزي، وعصمت حراجة الموقف.[35] كانت يوزغات تقع ضمن ولاية أنقرة، والتمرّد يهدّد مقرّ قيادة القوميين واتصالاته مع قوّات قره بكير في الشرق. وقد شعر مصطفى كمال بقلق شديد، وقال خصومه لاحقاً إنه وصل إلى حدّ الذعر.[36] لكن تبقى الحقيقة أنه تعامل مع التهديد بفعّالية.

استُقبل أدهم استقبال الأبطال في الجمعية الملّية، التي كان أخوه رشيد عضواً فيها، وقد وصل إليها مرتدياً اللباس الوطني الشركسي، وحاملاً خنجراً في حزامه. وغادر أنقرة مزوّداً بصلاحيّات استثنائية لإخماد المتمردين وبأفكار تتخطّى حدود مكانته. وتمكّنت قوة أدهم التي يبلغ قوامها 2000 رجل وخمسة مدافع من سحق المتمرّدين. وأعيدت السيطرة على يوزغات في 23 يونيو، وأجبرت فلول عشيرة تشابانولاري على الفرار بعد بضعة أيام.[37] كان قمع التمرّد دمويّاً، وقام رجال أدهم بنهب بلدة يوزغات.[38] ملأ الانتصار أدهم غروراً، فلام قيادة القوميين – المدنية والعسكرية – على انتشار التمرّد، وطالب بسوق والي أنقرة، يحيى غالب، إلى المحكمة العسكرية التي أنشأها للإجابة عن تهم الإهمال.

لم يكن لدى مصطفى كمال النيّة بالتضحية بالمسؤولين لديه. فهنّأ أدهم على انتصاره، وأعلن عن صرف يحيى غالب، وعن اتخاذ تدابير لإرساله إلى يوزغات، بينما رتّب في الوقت نفسه مع وزير

الداخلية لإبلاغ أدهم بأن الوالي عاجز عن السفر لشدّة مرضه. فغضب أدهم غضباً شديداً، وقرّر أن مصطفى كمال مسؤول عن إهمال الوالي، وبالتالي عن اندلاع التمرّد. وازداد غضبه عندما علم أن مرض يحيى غالب كان دبلوماسياً وهدّد بشنق «الرئيس أمام جمعيّته»، كما أبلغ السعاة مصطفى كمال على عجل. لكن الصدع رُئب، وأقنع أدهم بترك يحيى غالب بسلام، واستُقبل بأذرع مفتوحة عندما عاد إلى أنقرة. وكان مصطفى كمال حاضراً لتهنئة فدائيي أدهم المنتصرين. وعندما غادر الفريق المرحّب المحطّة، قال عصمت (إينونو) لمصطفى كمال: «إنهم مدجّجون بالسلاح كافّة، ويحتقرون الجميع بكبريائهم. من يسيطر على البلد؟ نحن أم هم»؟ فأجاب مصطفى كمال، «نحن، لأننا نمتلك العقل».[39] لم يمكث أدهم طويلاً في أنقرة. فقد أرسل لقتال اليونانيين، فأغار على مواقعهم قرب دميرجي، شرق إزمير، وأجبر فرقة يونانية على الانسحاب من البلدة. وكانت تلك أول نكسة لليونانيين منذ بداية هجومهم.[40]

حدثت أعمال تمرّد أخرى. ففي أكتوبر، استولى المؤيّدون للسلطان على المكاتب الحكومية في مدينة قونيا المحافظة في وسط الأناضول. وكان لا بدّ من نقل القوّات التي تمسك بالجبهة في مواجهة اليونانيين إلى المنطقة، وأعيد تثبيت سلطة الجمعية الملّية الكبرى بحلول 15 نوفمبر.[41] واستغلّ بعض العشائر الكردية ضعف حكومة أنقرة، فرفعوا راية الثورة في الجنوب الشرقي. لكن الأكراد كانوا منقسمين كالعادة، وساعدت عشائر أخرى قوّات حكومة أنقرة في قمع المتمرّدين.[42]

وسرعان ما جلب مصطفى كمال حرّاساً من السفّاحين لحمايته. ففي 29 أكتوبر 1920، نزل زعيم العصابة الشهير عثمان الأعرج ورجاله في إينبولو، ميناء إمداد أنقرة بالمؤن في وسط ساحل البحر الأسود. وأخذوا يهاجمون السكان المحلّيين إلى أن استدعاهم مصطفى كمال إلى أنقرة، حيث استُخدم هؤلاء المحاربون ذوو الملابس السوداء لحماية مقرّ إقامته.[43] وفي صيف 1920، انتقل مصطفى كمال إلى بيت المحطّة عند خطوط سكّة حديد أنقرة، حيث بإمكانه أن يكون على مقربة من الوحدات عبر خطوط الجبهة. لكن أركانه العامة بقيت في المدرسة الزراعية.[44]

أقنع السلطان وحيد الدين وحكومة داماد فريد أنفسهم بأن مقاومة الحلفاء غير مجدية. ولن تسفر إلا عن خسارة اسطنبول، ولن تنقذ تراقيا الشرقية أو منطقة إزمير اللتين منحتا لليونان في سان ريمو. وقد أبلغت الحكومة العثمانية بالقرارات التي تم التوصّل إليها هناك في 11 مايو. فحاول داماد فريد إقناع الحلفاء بتليين شروطهم من دون جدوى. وفي أثناء استمرار تقدّم اليونانيين، اجتمع الحلفاء في سْبا ببلجيكا، وطالبوا الحكومة العثمانية بأن تتخذ قراراً بحلول 27 يوليو إذا كانت مستعدّة لقبول مشروع معاهدة السلام الذي وضعوه. فأبلغهم داماد فريد بالموافقة في 20 يوليو. ورأى

السلطان أن من الحكمة طرح المسألة على مجلس السلطان، الذي اجتمع في قصر يلدز في 22 يوليو. وافق الجميع على أنه لا مفرّ من قبول شروط الحلفاء باستثناء أحد مستشاري السلطان - ضابط المدفعية المتقاعد علي رضا باشا.

نظّم الحلفاء مراسم التوقيع في سيفر، ضاحية باريس التي تضمّ صناعة الخزف الفرنسية الشهيرة. وهناك في 10 أغسطس 1920، وقّع مندوبون عثمانيون مطلقو الصلاحية - ناظر تعليم سابق غير معروف جيداً، والسفير في سويسرا، والشاعر المميّز رضا توفيق المعروف بلقب «الفيلسوف» - المعاهدة التي وضعت حدّاً للإمبراطورية العثمانية إلا بالاسم. لم ينخدع أحد بأن فقدان الأراضي العثمانية سيكون بالتدريج: ستصوّت منطقة إزمير على الانضمام إلى اليونان خلال خمس سنوات، وسيعيّن الرئيس وِلسون حدود أرمينيا، وستقرّر عصبة الأمم إذا كان الأكراد قادرين على الاستقلال إذا رغبوا في ذلك.[45] احتفظ السلطان باسطنبول، ولكن تحت سيطرة الحلفاء، وسائر الأناضول، باستثناء مناطق النفوذ الواسعة التي منحت لفرنسا بموجب وثيقة منفصلة في الجنوب الشرقي، ولإيطاليا في الجنوب. وسيحتفظ الأجانب بالوضع المميّز الذي تمتّعوا به بموجب الامتيازات. لم يكن ينتظر أن يقبل أي تركي وطني مثل هذا التوزيع.

لكن التوقيع لم يستنفد العملية القانونية لصنع السلام. فلا بدّ من أن يصدّق عليها مجلس النوّاب بموجب الدستور العثماني، وقد حلّ السلطان المجلس. ولا يمكن إجراء انتخابات من دون تعاون القوميين الأتراك. فطلب الحلفاء، بناء على المنطق المجنون الناجم عن موقفهم، تشكيل حكومة في اسطنبول قادرة على التوصّل إلى تفاهم مع القوميين. فقدّم داماد فريد آخر خدماته للحلفاء بالاستقالة «لدواعٍ صحّية». وبعد ذلك غادر العاصمة للاسترخاء في كارلسباد، ولم يعد له أي أهمية تذكر.

في 21 أكتوبر، خلف العجوز توفيق باشا داماد فريد، وهو رجل تسوية دائم، فسعى للاتصال بحكومة أنقرة على الفور. لكن معاهدة سيفر أحدثت تغيّراً في أجواء اسطنبول العثمانية، وأظهرت أن مصطفى كمال كان محقّاً طوال الوقت في الحضّ على مقاومة الحلفاء. توقّفت الإجراءات القانونية بحقّ القوميين، عندما وقّع ناظر الحربية العثماني وثيقة تعلن أنه ما من شكّ في أن «القوى الملّية» سعت للدفاع عن الوطن، ولذلك يجب أن يمتدحوا بدلاً من سوقهم للمحاكمة.[46] وحاول السلطان وحيد الدين لاحقاً أن ينسب الفضل لنفسه في تسلّم حكومة توفيق باشا السلطة، ما سمح للكماليين بتثبيت نفوذهم في اسطنبول على الرغم من اتضاح «سوء نيّتهم تجاه شخصي وسلطتي».[47]

لم تكن أنقرة في مزاج لعقد تسوية. وكانت الجمعية الملّية الكبرى قد صوّتت في 19 مايو على سحب الجنسية العثمانية من داماد فريد وزملائه. وفي 18 يوليو أقسمت على ألا تقبل بأي شيء لا يفي

بشروط الميثاق الملّي – الاستقلال التامّ ضمن خطوط هدنة سنة 1918، مع إضافة أراضٍ إليها حيث أمكن. وفي 19 أغسطس، أصدرت مرسوماً يدعو إلى محاكمة مجلس السلطان الذي أوصى بالموافقة على معاهدة سيفر والمندوبين الذين وقّعوا عليها باعتبارهم خائنين.[48]

احتل اليونانيون معظم المناطق المنتجة في غرب الأناضول، واستمرّت أعمال التمرّد ضدّ القوميين في الداخل. لكن مصطفى كمال أدرك ميزتين عظيمتين: أن أبناء بلده حصلوا على دليل دامغ بأن قضيّته وطنية، وأن الحلفاء أظهروا أنهم غير راغبين في إرسال قوّات عسكرية لفرض معاهدة سيفر. وأصبحت مهمّة مصطفى كمال الآن إلحاق الهزيمة باليونانيين واستباق الأرمن. لكن المهمّة لم تكن سهلة، مع أنها أصبحت أكثر بساطة، لأنه ما زال يفتقر إلى الجيش الكافي. وكان بحاجة إلى وقت لتثبيت سلطة الجمعية الملّية الكبرى في المناطق الحرّة من الأناضول. كان الجيش اليوناني حسن التجهيز، وبإمكانه الوصول إلى مصانع الأسلحة الأوروبية. ولم يكن القوميون الأتراك يمتلكون إلا مخازن الأسلحة التي احتفظوا بها بعيداً عن سيطرة ضبّاط الرقابة التابعين للحلفاء، وليس لديهم أموال تذكر أو لديهم القليل منها لشراء إمدادات جديدة. لذا فإن السبيل الوحيد هو تفريق الأعداء واكتساب أصدقاء جدد، وهي المهمّة التي استغلّ مصطفى كمال كل مهاراته لتحقيقها. فكان عليه أن يضطلع بدور سياسي ودبلوماسي في المقام الأول، وعسكري في المقام الثاني. وعليه التحلّي بالصبر والدهاء لتجنّب تقديم التزامات خطيرة. لكن لم يدرك إلا القليل من رفاق مصطفى كمال الحاجة إلى مهاراته لتحقيق ذلك.

لم تعد وطنية القوميين المتجمّعين في أنقرة محلّ شكّ. لكن العواطف تؤثّر فيهم – وأهمّها رُهاب الأجانب، وهو أمر مفهوم في تلك الظروف وذو آثار تعمي البصيرة – ويفرّق بينهم الطموح ومشاعر الغيرة الشخصية. وكان المجتمع التركي يفتقر إلى الأرستقراطية الوراثية، باستثناء القليل من الأسر الإقطاعية المتبقّية التي لديها مناصرون. فخاصّيته المميّزة تدعو إلى المساواة، وطالما كان التعليم جواز مرور إلى النخبة الحاكمة. وبما أن عدد المتعلّمين في المؤسسات التعليمية الغربية الجديدة صغير، فقد كان عليهم التحلّي بالعديد من المهارات. ونتيجة لذلك، اعتقد الكثيرون أنهم عالمون بكل شيء. وكان البلد يضمّ الكثير من السياسيين العسكريين. وهناك أيضاً محامون، وأطبّاء، وأطبّاء أسنان، وبيطريون يعتقدون أنهم خبراء في السياسة والدبلوماسية الخارجية. هذا هو الطاقم الشكس، والعارف بكل شيء، والعنيد، والمؤمن بالمساواة الذي تعيّن على مصطفى قيادته. وكان عليه أن يجد فيهم من ليسوا أكفاء فحسب، وإنما من يخضع لقيادته أيضاً. وليس من المفاجئ ألا يكمل العديد منهم المسيرة.

14

دبلوماسي مقاتل

كان مصطفى كمال عازماً على إقامة علاقات مع البلاشفة الروس منذ أن وطئت قدماه الأناضول في مايو 1919. وكان اليونانيون قد أرسلوا فرقتين إلى أوديسا في يناير 1919 لمساعدة الفرنسيين، بعد تدخّلهم في الحرب الأهلية الروسية إلى جانب القائد الروسي الأبيض، الجنرال دنيكين (Denikin). وقد سُحبت الحملة بعد بضعة أشهر،[1] لكنها وضعت حكومة فنزيلوس في معسكر أعداء الثورة البلشفية. وكان البلاشفة يشكّلون، في نظر مصطفى كمال، ثقلاً دبلوماسياً موازناً لبريطانيا، وفرنسا، وربيبتهما اليونان. بل كانت الحاجة إليهم أكثر إلحاحاً من الناحية العسكرية، لأنهم المصدر الخارجي الوحيد للأموال والإمدادات.

غير أن الاتصالات بين أنقرة وروسيا البلشفية شهدت صعوبة في بداية سنة 1920، لأن جمهوريات ما وراء القوقاز المستقلة، جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، تقع على الطريق البري المباشر. وكان مصطفى كمال قلقاً من احتمال أن تستخدم بريطانيا هذه الجمهوريات لاستكمال تطويق الأناضول. ورأى في برقية معمّمة على قادة الفيالق في 5 فبراير 1920 أن على تركيا استخدام كل الوسائل المتاحة لها وأن تركب كل المخاطر لإحباط محاولة إنشاء حاجز قوقازي يهدّدها بالخسارة الحتمية لاستقلالها.[2] بيد أن كاظم قره بكير، الذي لديه رؤية أوضح لما وراء القوقاز من قاعدته في أرضروم، كان أكثر استرخاء. ولم يرَ أي خطر مباشر لقيام حاجز قوقازي معادٍ. وأبلغ مصطفى كمال، على أي حال، بأنه ستترتّب عواقب وخيمة على قيام القوّات التركية بأي إجراء قبل أن يعبر البلاشفة جبال القوقاز.[3] وأثبتت الأحداث صحّة رأيه.

هزم البلاشفة الروس البيض بقيادة دنيكين وأجلوهم إلى القرم في مارس 1920. وفي أبريل،

احتشد الجيش الأحمر الحادي عشر شمال أذربيجان، وعبر الحدود في 26 أبريل. وبعد يوم طالب البلاشفة المحلّيون حكومة أذربيجان القومية بالتخلّي لهم عن السلطة. فناشد الرئيس الآذري محمد أمين رسول زاده البرلمان في باكو بألا يذعن للطلب، حتى إذا جاء الجيش الأحمر لمساعدة تركيا «منقذة أذربيجان»، لأنها قوّة غازية ستعيد إقامة الحكم الروسي. غير أن البرلمان تجاهل مناشدته، وفي 28 أبريل انتقلت السلطة إلى اللجنة الثورية المؤقّتة في أذربيجان، التي انتظر رئيسها وصول الجيش الأحمر قبل مجيئه إلى باكو.[4]

غير أن أرمينيا، التي يحكمها حزب الطاشناق القومي، لا تزال تمنع البلاشفة من الوصول إلى تركيا. وفي مايو، حاول البلاشفة الأرمن الاستيلاء على السلطة قبل وصول رفاقهم الروس، فهزموا وتوقّف الجيش الأحمر الحادي عشر عند الحدود الأرمنية. لكن وضع الطاشناق لم يكن مستقرّاً. فقد تشكّلت جمهوريتهم ضمن حدود روسيا القيصرية، وتضمّ ولاية قارص التي فقدها العثمانيون في سنة 1878، واستعادوها في سنة 1918، ولكن أخلوها في السنة التالية بموجب هدنة مودروس. وقد ادّعى القوميون الأتراك بأن المقيمين في الأراضي التي فُقدت لصالح روسيا في سنة 1878 صوّتوا لإعادة الانضمام إلى تركيا في سنة 1918. وحاول الأرمن، ومعظمهم من اللاجئين من الأناضول، استباق المزاعم التركية بتفرقة المسلمين المحلّيين، الذين شكّلوا عصابات مقاومة مسلّحة، بقيادة ضبّاط أتراك في الغالب. وهكذا سنحت الآن الفرصة للقوميين الأتراك لتحقيق مطالبهم وإنقاذ أبناء جلدتهم.

غير أن الفيلق الخامس عشر بقيادة كاظم قره بكير، ويبلغ تعداده 12,000 جندي فحسب مزوّدين بأربعين مدفعاً،[5] لم يكن يمتلك تفوّقاً عددياً واضحاً على الجيش الأرمني الحديث التكوين، الذي خدم ضبّاطه في قوّات القيصر.[6] وللتعويض عن النقص، أمر كاظم قره بكير بالتعبئة الجزئية في الولايات الشرقية في 8 يونيو، وهو تدبير يبدو أنه حظي بدعم من أنقرة، عندما غيّر منصبه إلى قائد الجبهة الشرقية بعد أسبوع. وقد حاول الأرمن إكمال احتلالهم لولاية قارص بدخول لواء أولطو الذي يشكّل المسلمون غالبية سكّانه. فاتّهمهم الأتراك بارتكاب أعمال وحشية وهدّدوا باتّخاذ تدابير مضادّة. وأعدّ المسرح لتصفية الحساب. في 9 يوليو، غادرت آخر القوّات البريطانية والفرنسية في ما وراء القوقاز ميناء باطوم، وسلّموا المدينة لحكومة جورجيا القومية.[7] وهكذا تُرك مصير المنطقة للتفاعل بين القوى المحلّية.

اختار مصطفى كمال الحذر هذه المرّة، في حين ضغط كاظم قره بكير لاتّخاذ إجراء. فلا بدّ من الموازنة بين الأمل بإعادة السيطرة على أرض عثمانية مفقودة، تقع ضمن خطوط هدنة سنة 1918، مع

الحاجة إلى تأمين معونة روسيا السوفياتية. في 11 مايو، أوفدت الجمعية الملّية الكبرى وزير خارجيتها، بكير سامي (قُندوح)، على رأس وفد إلى موسكو، لكنه لم يصل قبل 19 يوليو.[8] ولم يكن بكير سامي وحيداً في اعتزام التحدّث في روسيا السوفياتية باسم القوميين الأتراك. فقد أرسلت جمعية قره قول السرّية، قبل احتلال اسطنبول، أحد أعضائها، بهاء سعيد، إلى القوقاز لطلب الحصول على مساعدة البلاشفة. وفي 11 يناير 1920، وقّع بهاء سعيد اتفاقاً مع البلاشفة يتعهّد فيه بالقيام بحملة تحريضية مناهضة للبريطانيين في أنحاء غرب آسيا، من البحر الأسود إلى الهند، مقابل الحصول على مساعدة البلاشفة. وقد تبرّأ مصطفى كمال من الاتفاق بدعم من كاظم قره بكير،[9] الذي كان صلته الرئيس في ما وراء القوقاز خال أنور، خليل باشا (كوت). زعم خليل باشا، وكان قد خدم مع قره بكير في حملة بلاد الرافدين، أن مصطفى كمال طلب منه تعزيز قضيّة القوميين لدى البلاشفة. فأمضى بعض الوقت في اذربيجان ثم انتقل إلى موسكو حيث قدّم نفسه بوصفه ممثّل القوى القومية التركية. ونظّم استرداد سجناء الحرب الأتراك، الذين شكّلوا وحدة جاهزة للخدمة في صفوف القوميين الأتراك، وإرسال أول دفعة من الأسلحة عن طريق البحر إلى طرابزون، والنقود الذهبية الروسية عن طريق البرّ من أذربيجان.[10]

شهدت مسألة تمثيل تركيا في موسكو مزيداً من التعقيد بوصول أنور باشا في 7 أغسطس. لم يرتدع أنور بانهيار سياساته في الحرب الكبرى، وتوهّم قيادة منظمة ثورية إسلامية واسعة. وظنّ أن في وسعه إثارة إعجاب البلاشفة بمشروعاته المناهضة للبريطانيين، وتقديم خدمات ثمينة للقضية القومية التركية. وقد عرض أنور الخطوط العريضة لخطّته على مصطفى كمال في رسالة بعث بها من موسكو. وأجاب مصطفى كمال بتهذيب في 4 أكتوبر نبّه فيه أنور من أن تحريض الجامعة الإسلامية قد يخيف الروس.[11] وبذل ما في وسعه لصدّ قادة جمعية الاتحاد والترقّي. فردّ على رسائل من طلعت وجمال، بالإضافة إلى أنور، يشكر لهم عرض خدماتهم، لكنه أصرّ على أن هناك الآن حكومة مشكّلة حسب الأصول في أنقرة، وأن عليهم أن يدعموا سياساتها من الخارج. وفي غضون ذلك، توجّه أنور إلى باكو للمشاركة في مؤتمر شعوب الشرق الذي نظّمه البلاشفة. وفي الاجتماع الفوضوي الذي افتُتح في 1 سبتمبر 1920، تبيّن أن وجود أنور مثير للخلاف. ومع أنه انتقل إلى باكو برفقة قادة الشيوعية الدولية، فإن أعضاء الحزب الشيوعي التركي، بقيادة مصطفى صبحي، رفضوا التحدّث إليه، قائلين إن المكان الذي يليق به هو قفص الاتهام في محكمة الشعب.[12] وبعد أن استمع أنور إلى خطابه الذي ألقي نيابة عنه، عاد إلى تدبير المكائد في برلين.

تبيّن أن المفاوضات مع البلاشفة تتسم بالصعوبة. ففي 24 أغسطس وقّعت معاهدة تعاون

بالأحرف الأولى، لكن قوميسار الشؤون الخارجية الروسي، غيورغي تشيشرين، طلب أن تتخلّى تركيا للأرمن عن جزء من ولايتي فان وبدليس، بالإضافة إلى الأراضي التي كانت تقع داخل الإمبراطورية الروسية في سنة 1914 (ربما باستثناء البلدة الحدودية صاري قامش).[13] لم يستطع بكير سامي الاتصال بأنقرة مباشرة، فأرسل عضواً في بعثته، يوسف كمال (دنغيرشنك)، إلى طرابزون يطلب الحصول على تعليمات. وأخيراً أجاب مصطفى كمال في 16 أكتوبر. وأبلغ بكير سامي بأن تركيا لن تتخلّى عن أنش من أراضيها. وأن على بكير سامي أن يوقّع مشروع معاهدة الصداقة فقط إذا وافق الروس على ذلك.[14] لكن عندئذٍ قرّر مصطفى كمال أنه يمكن استحداث وقائع جديدة على الأرض. وفي 20 سبتمبر، تصرّف بناء على التلميح بأن البلاشفة مستعدّون للسماح للأتراك بأخذ صاري قامش، وسمح لكاظم قره بكير باحتلال الدروب المؤدّية إلى قارص. وفي 24 سبتمبر، أمر قره بكير قوّاته بالتقدّم إلى الأمام، قائلاً إن الروس أصبحوا مقتنعين بالحاجة إلى هذه العملية. واحتُلّت صاري قامش في مواجهة مقاومة أرمنية ضعيفة في 29 سبتمبر.[15]

عاد قره بكير إلى أرضروم بعدما أمّن جبهته الجديدة، وكانت المكائد السياسية توتّر علاقاته بمصطفى كمال. وقد تركّزت المكيدة حول جلال الدين عارف، الذي كان يأمل أن يصبح رئيساً للجمعية الملّية الكبرى، لكنه اضطر إلى الاكتفاء بمنصبي نائب رئيس الجمعية ووزير العدلية. وأدّت التعبئة المحلّية وإمداد قوّات قره بكير إلى مصاعب في أوساط المقيمين في أرضروم، وهي بلدة تعرّضت للدمار في الحرب الكبرى. وعلى نحو المعهود، ألقت مجموعة صغيرة من الوجهاء المحلّيين الملامة على القيادة القومية، واتهمتها بالاختلاس. وصل جلال الدين عارف، المنتخب نائباً عن أرضروم، إلى البلدة وتولّى وظيفة الوالي بالإنابة. فسارع مصطفى كمال إلى الردّ. وفي 5 سبتمبر، قرّرت الجمعية عدم جواز أن يتولّى أعضاؤها أي منصب من مناصب الخدمة المدنية، باستثناء السفارات، وفي 23 سبتمبر، أمر مصطفى كمال جلال الدين عارف بالعودة إلى أنقرة على الفور.[16]

من المظاهر المفاجئة لهذه المسألة أن قره بكير، السيّد الفعلي لأرضروم، وبالتالي الهدف الضمني للاستياء المحلّي، بدا مؤيّداً إلى حين تعيين جلال الدين عارف والياً عاماً على الولايات الشرقية. وكان اثنان من منتقدي مصطفى كمال القوميين متورّطين أيضاً: حسين عوني (أولاش)، وهو مثل عارف عضو في الجمعية عن أرضروم، والقائمقام (أميرلاي لاحقاً) خالد (المعروف «بالمجنون»، وهو عضو سابق في منظمة أنور الخاصة).[17] ويبدو من المرجّح أن جلال الدين عارف حاول أن ينشئ في أرضروم مركزاً قومياً معارضاً لمصطفى كمال. وقد فشل عندما أدرك قره بكير، وهو عسكري جيد وسياسي رديء، أنه معرّض للتهديد إلى جانب مصطفى كمال.

كان مصطفى كمال يدرك أن اختلال النظام والتخريب الداخليين يشكّلان تهديداً لموقعه. وأن البلاشفة على وجه التحديد أصدقاء خطيرون. صحيح أنه لا يوجد تأييد شعبي للبلاشفة في تركيا - أو في أي مكان آخر - لكن محاولة الحصول على الذهب والسلاح من موسكو شجّعت على بروز متعاطفين شيوعيين في صفوف القوميين الأتراك غير المنظمة. وذكر دامار (زامير) أرق أوغلو، وهو قائد قومي من أضنة، في مذكّراته:

لم تكن الدعاية الشيوعية معدومة في أنقرة. فقد أسف بعض أصدقائي النوّاب لأن الشيوعية لم تعتمد رسمياً. وسألوا، «ماذا ننتظر؟ لماذا لا نعلن الشيوعية وبالتالي بثَّ في شعبنا روحاً جديدة وحماسة جديدة؟ لم يعد لدينا أملاك أو ثروات. فما الذي يمسكنا عن ذلك»؟... وأصبح اللون الأحمر، رمز الشيوعية، رائجاً... وكان العديدون يثبّتون قطعاً من القماش الأحمر بقبّعاتهم الفروية. بينما كان يرتدي نفر غير قليل ربطات عنق حمراء.[18]

كان التعاطف مع الشيوعية على أشدّه بين مقاتلي جمعية الاتحاد والترقّي. وقد بدؤوا بمثابة ثوريين قوميين. واليوم أخذ بعضهم، لا سيما مثقّفو الحزب، يلهون بالأممية الثورية. وقد ترك وعد لينين بتحرير القوميّات الخاضعة للإمبراطورية القيصرية أثره أيضاً على الشركس المستقرّين في تركيا. وأصبح قائد الفدائيين الشركسي أدهم، كما قال في مذكّراته، «مناصراً متحمّساً ومخلصاً للصداقة السوفياتية، إلى أن جاء اليوم الذي انتهك فيه السوفيات أنفسهم المبادئ السامية والجذّابة المتعلّقة بحرّية القوميات التي أعلن عنها لينين». وتخيّل أدهم «أنني أنا، من بين قادة الثورة التركية، الذي كان الرفاق في موسكو يولونني أكبر قدر من الثقة».[19] وفي مايو 1920، ظهرت منظمة شبه سرّية في أنقرة، تدعى الجيش الأخضر،[20] وكان برنامجها يجمع بين الجهاد الإسلامي ونُتفاً من الإيديولوجيا الاشتراكية.[21] وقد اجتذبت العديد من رفاق مصطفى كمال.

دعا عدد من النوّاب الذين سمُّوا أنفسهم جماعة الشعب إلى نهج مماثل. وفي 4 سبتمبر أمّنت الجماعة انتخاب عضو من الجيش الأخضر، ناظم بك، ليصبح وزيراً للداخلية، بدلاً مرشّح مصطفى كمال المفضّل القائمقام رفعت (بَله). وزعم أدهم الشركسي، الذي كان في أنقرة في ذلك الوقت، في مذكّراته أن مصطفى كمال طلب منه إقناع ناظم بالاستقالة.[22] وقد استقال ناظم في 6 سبتمبر وحلّ محلّه رفعت، مرشّح مصطفى كمال.[23] غير أن أدهم قدّم دعمه للجيش الأخضر في قطاع الجبهة الغربية، حيث تتركّز معظم قوّاته. بل كان لديه كتيبة بلشفية تحمل الراية المثلّثة الخضراء والحمراء للجيش الأخضر. وفي 14 سبتمبر، نبّه علي فؤاد (جَبسوي) قائد الجبهة الغربية، مصطفى كمال إلى أن

جريدة بلشفية تدعى «يني دنيا» (العالم الجديد)،[24] صدرت في أسكي شهير زاعمة أن مصطفى كمال هو قائد جماعة الشعب.[25]

قدّم ردّ مصطفى كمال في 16 سبتمبر[26] الرواية الأكمل للعبة التوازن الماهرة التي أدّاها. إننا نقبل أي مساعدة يقدّمها البلاشفة، لكننا لن نطلب موافقتهم على أي هجوم على الأرمن يفتح الطريق إلى أذربيجان. والبلاشفة فقراء وسيسعون إلى التوافق مع الغرب. وما إعلاناتهم عن صداقة تركيا ألا وسيلة لإثارة إعجاب البريطانيين والعالم الإسلامي إلى أن يتحقّق ذلك التوافق. وهم يحاولون في الوقت نفسه تخريب المجتمع التركي لربط البلد بروسيا. فالبلاشفة والبريطانيون يحاولون فتح البلد من الداخل. لكن مثلما لن يسمح بأي إدانة علنية للبلاشفة، فإنه سيحاول أيضاً المحافظة على الاتصالات المتكتّمة مع البريطانيين، المهتمّين بالتوصّل إلى ترتيب لتبادل الأسرى. وعندما يُمنع التخريب من الشرق والغرب، فسيكفي عندئذٍ وقف اليونانيين عند أي خطّ دفاعي لتحقيق الانتصار. وفي غضون ذلك، يجب اجتناب أي إصلاحات اجتماعية. لقد كان برنامجاً شديد الوضوح وثاقب البصيرة. لكن لا يمكن الإعلان عنه أمام الجمعية المشاكسة.

لاحظ الكاتب القومي التركي، يعقوب قدري قره عثمان أوغلو، الذي زار أنقرة في سنة 1921، أن مصطفى كمال ليس محبوباً في الجمعية على العموم. وكانت الشكوى الأكثر شيوعاً أنه يخصّص وقته بأكمله للسياسة، بدلاً من قيادة الجيش.[27] لكن يجب أن تأتي السياسة أولاً. لذا قدّم مصطفى كمال برنامجه الشعبي إلى الجمعية في 18 سبتمبر 1920، لاستباق جماعة الشعب. وقد نصّ على أن «الجمعية الملّية الكبرى تقوم بدور حكومة الشعب التركي». فوصفه اتحادي من الجناح اليميني، علي شُكرو، بأنه «بلشفية مزيّفة».[28] وكان علي شُكرو نائباً عن طرابزون، وهي بلدة حدودية مثل أرضروم، حيث تمتزج المشاعر القومية التركية بالخوف من الروس، سواء أكانوا حمراً أم بيضاً. وكانت معقلاً لجمعية الاتحاد والترقّي، حيث لا يزال الولاء لأنور شديداً.

عبّرت الجمعية عن مشاعرها الإسلامية في 14 سبتمبر عندما أقرّت قانوناً منع المُسكرات. ولم يمنع ذلك مصطفى كمال من الحصول على مؤونته المنتظمة من العرق. وفي 17 سبتمبر، رفضت الجمعية رسمياً الشروط السوفياتية المناقضة للميثاق الملّي.[29] وبعد ذلك ابتكر مصطفى كمال حيلة رائعة. ففي 18 أكتوبر سجّل وزير الداخلية حزباً شيوعياً رسمياً يتكوّن من القيادة العسكرية القومية (عصمت، وفوزي، وعلي فؤاد، ورفعت)، ومعاوني مصطفى كمال المدنيين الأوثق. وأبلغ علي فؤاد ببرقية جاء في مطلعها: «إلى قائد الجبهة الغربية» الرفيق العزيز»! وكانت فحوى الرسالة أن الجيش الأخضر أدرج في عداد الحزب الجديد وأنه لا يسمح لأحد بالقيام بنشاط لصالح الشيوعية

أو البلشفية من دون إذن خطّي وبطاقة عضوية، تحمل صورة فوتوغرافية، وصادرة عن الحزب الرسمي. وزعمت البرقية أن الحزب الشيوعي التركي مرتبط بالأممية الثالثة مباشرة.[30]

تكرّر الادّعاء نفسه في رسالة بعث بها مصطفى إلى أدهم يبلغه فيها أنهما، بالإضافة إلى رفعت، أصبحا أعضاء في الحزب الشيوعي التركي. وطلب مصطفى كمال من أدهم نقل مطبعة جريدة «يني دنيا» إلى أنقرة، لتصبح لسان حال الحزب الجديد. ويقول أدهم، الذي تبرّع بالمطبعة الأحدث في الأناضول على ما يقال، إنه سمح بنقلها.[31] وظلّت الجريدة تصدر في أنقرة بضعة شهور، وفي النهاية حوكم محرّرها وتمّ نفيه.[32] ومُنحت مطبعتها لجريدة «يني غون» التي يرأس تحريرها يونس نادي. ولم تقبل الأممية الثالثة قط عضوية الحزب الشيوعي التركي الذي اختُرع في أنقرة.

ترافقت المساعي لاحتواء البلشفية في البلاد مع إظهار مصطفى كمال قدرته بوضوح على التصرّف باستقلالية فيما وراء القوقاز. ففي 24 أكتوبر، منح قره بكير سلطة انتزاع قارص من الأرمن. لم يكن هناك مجال لإضاعة الوقت. في 11 أكتوبر، وصل موفد روسي مطلق الصلاحية، بوريس لغران (Boris Legran) إلى إريفان (يريفان) للتفاوض على اتفاق مع الحكومة الأرمنية. وفي 28 أكتوبر وقّع مشروع معاهدة تعترف بأن ولاية قارص جزء من أرمينيا.[33] وفي اليوم نفسه، شنّ قره بكير هجومه. وصدرت الأوامر إلى الفرقة التركية التاسعة، بقيادة خالد «المجنون» بالتقدّم مسافة خمسين ميلاً وقطع اتصال قارص بالشرق. فنفّذ خالد المناورة، لكن رتلين مدرّعين أرمنيين أحبطا محاولته قطع السكّة الحديدية بين قارص وغورمو (ألكسندروبول). وفي غضون ذلك، احتلّت وحدات من الفرقة التركية الثانية عشرة محطّة السكة الحديدية في قارص.

أمر خالد قوّاته بدخول قارص في محاولة للفوز بشرف الاستيلاء على قلعتها. وسقطت قلعة قارص، حيث اضطر الأتراك لتحمّل حصارات طويلة في حروبهم مع الروس، في 30 أكتوبر.[34] وكانت القلعة كبيرة جداً تعيّن على الجنرالات والقساوسة الأرمن الانتظار ما يقرب من ساعتين قبل أن تتمكّن القوّات التركية من العثور عليهم وقبول استسلامهم.[35] وأخذ ما يزيد على 2000 جندي أرمني، بينهم ثلاثة جنرالات، أسرى، واستولي على 676 مدفعاً معظمها قديم. وسقط للأتراك 9 قتلى و47 جريحاً.[36] من الواضح أنه لم يتح للجيش الأرمني الوقت ليصبح قوّة مقاتلة جدّية. لكن إصرار خالد على انتزاع مجد فتح قارص من الفرقة الثانية عشرة سمح لجلّ القوّات الأرمنية بالفرار نحو غومرو في الشمال الشرقي.

لكن استراحتهم كانت وجيزة. ففي 6 نوفمبر، وصلت قوّات قره بكير إلى أرباتشي، الحدّ الشرقي لولاية قارص. وكان الأرمن قد طلبوا هدنة قبل يومين. وفي 7 نوفمبر وافقوا على شروط

قره بكير، التي يتعيّن عليهم بموجبها إخلاء كل المنطقة الواقعة غرب نهر أرباتشي، وسحب قوّاتهم مسافة عشرة أميال شرقه، تاركين بلدة غومرو من دون حماية. لكن بعد يومين، أبلغ قره بكير عن شروط أشدّ قسوة تطالب بها أنقرة. على القوّات الأرمنية أن تسلّم جلّ أسلحتها وتنسحب مسافة أبعد إلى الشرق. فرفضت الحكومة الأرمنية في أريفان ذلك، واستأنف الجيش التركي تقدّمه، وسيطر على منطقة إغدير الخصبة، شمال أغريداغ (جبل أرارات). ولا يزال الجبل يظهر في شعار الجمهورية الأرمنية، لكن ملكيته انتقلت إلى تركيا. أخيراً، في 18 نوفمبر، قبل الأرمن المطالب التركية كاملة. وفي 2 ديسمبر أكّدت الهدنة بمعاهدة غومرو التي ثبّتت الحدود الحالية بين تركيا وأرمينيا.[37] وكانت تلك أول معاهدة توقّعها حكومة الجمعة الملّية الكبرى، وتشكّل انتصاراً تركياً.

وتشاء المصادفة التراجيدية الكوميدية أن يسلّم أخيراً الرئيس وِلسون في 22 نوفمبر، بعد أربعة أيام على الاستسلام الأرمني، قراره بشأن الحدود الغربية لأرمينيا، التي عهدت معاهدة سيفر بها لتحكيمه. وقرّر ويلسون أن تُمنح أرمينيا قطعة من الساحل التركي على البحر الأسود، بما في ذلك ميناء طرابزون، بالإضافة إلى أرضروم، وفان، وبدليس في الأراضي الداخلية. وقد سمّاه السير أير كرو، الوكيل الدائم في وزارة الخارجية، القصر الذي بناه وِلسون في الهواء. ولتجنّب الإحراج، لم يُنشر القرار التحكيمي لرئيس الولايات المتحدة.[38] وقد علّق مصطفى كمال في سنة 1926: «لم يدرك وِلسون المسكين أن الحدود التي لا تدافع عنها الحراب، والقوّة، والكرامة لا يمكن تأمينها بأي مبدأ آخر».[39]

لم يصدّق القوميون الأرمن على معاهدة غومرو قطّ. وفي يوم توقيعها، أعلنت أرمينيا جمهورية اشتراكية سوفياتية. ورفض السوفيات توقيع المعاهدة التي أبرمها سابقاً مبعوثهم لِغران مع الحكومة القومية الأرمنية. والآن تقدّم الجيش الأحمر من أذربيجان إلى ما تبقّى من أرمينيا، ووصل إلى أريفان في 6 ديسمبر.[40] وهكذا كسب الكماليون منفذاً برّياً مباشراً مع البلاشفة الروس.

بعد أن أمّن قره بكير الجبهة في الشرق، تحسّن الوضع في الجنوب أيضاً. فقد كانت القوّات غير النظامية التركية التي تقاتل الفرنسيين في كيليكيا وشمال بلاد الرافدين تخضع لإمرة ضبّاط من الجيش النظامي وتنفّذ تعليمات مصطفى كمال. وكان الأخير يعلم أن الفرنسيين مستعدّون للانسحاب من معظم كيليكيا إذا تُركوا من غير منازع في سورية. لكن لا بدّ من إبقاء الضغط عليهم لجلبهم إلى طاولة المفاوضات وتأمين تسوية مواتية على الأراضي. وكان الفرنسيون قد انسحبوا من مرعش وأورفا، لكنهم تمسّكوا بكيليكيا. لذا فإن المهمة الأولى للقوميين الأتراك إجبارهم على الانسحاب من جبال طوروس، التي تشكّل الحاجز الشمالي لسهل كيليكيا (تشوكوروفا بالتركية).

وفي مايو 1920، عُزلت وحدة فرنسية تسيطر على محطّة السكّة الحديدية في بوزانتي. وتقع مدينة بوزانتي الصغيرة شمال بوّابات كيليكيا (ممرّر غولِك بالتركية) - الطريق التي سلكها الفاتحون من الإسكندر المقدوني إلى الإمبراطور فريدريك الأول بربروسة، الذي أغرق في مكان قريب في أثناء الحملة الصليبية الثالثة. وعندما باءت محاولتان فرنسيتان لفكّ الحصار عن بوزانتي، غادرت الحامية التي يبلغ قوامها 500 رجل البلدة وحاولت شقّ طريقها بالقوّة عبر الجبال. وفي 28 مايو، تعرّض الرتل لكمين من نحو 40 مقاتلاً تركياً غير نظامي. فاستسلم القائد الفرنسي الرائد مينيل (Mesnil). وكان رؤساؤه قد أخبروه بأن 15,000 مقاتل غير نظامي تركي ناشطون في المنطقة. والواقع أنه جوبه بمجموعة صغيرة من القرويين المسلّحين بالبنادق وبنادق الصيد.[41]

تلا أسر ما يزيد على 500 جندي فرنسي، والاستيلاء على مدفعين جبليين، و13 مدفعاً رشّاشاً، وأكثر من 800 بندقية هدنة لمدة عشرين يوماً وافق الفرنسيون بموجبها على التخلّي عن بوزانتي ومناطق نائية أخرى. وقد انتقدت الجمعية عقد الهدنة. كما أنها أقلقت الروس والملك الهاشمي فيصل الذي كان يحاول الصمود في وجه الفرنسيين في سورية.[42] فقد كان هناك بعض التعاون بين القوميين الأتراك والقبائل العربية على طول الحدود اللغوية التركية العربية. وأظهر مصطفى كمال الآن أنه مستعدّ لعقد اتفاق منفصل مع الفرنسيين. وفي وسع القوميين العرب الاعتناء بأنفسهم، بعد سجلّهم الطويل من التعامل المنفصل مع البريطانيين.

أفادت الهدنة غرض مصطفى كمال تثبيت حكومته محاوراً شرعياً مع الحلفاء. لكن الفرنسيين لم يكونوا مستعدّين بعد لعقد اتفاق يرضي القوميين الأتراك، وأدان مصطفى كمال الهدنة عندما نزلت القوّات الفرنسية لحراسة مناجم الفحم التي يمتلكها فرنسيون في إرغلي على ساحل البحر الأسود، واحتلّت مرفأ الفحم في زونغولداك.[43] وفي 5 أغسطس، انتقل مصطفى كمال إلى بوزانتي برفقة فوزي باشا لتنسيق عمليات الفدائيين. وانتقل العمل العسكري الآن إلى شرق كيليكيا التي وضعتها معاهدة سيفر تحت الانتداب الفرنسي. وفي 15–16 أكتوبر، هاجم المقاتلون غير النظاميين الأتراك المعقل الأرمني هاتشين (سيمبيلي الآن) في جبال طوروس. بيد أن الفرنسيين حقّقوا نجاحاً أكبر في الجنوب. ففي 9 فبراير 1921، استسلم المدافعون الأتراك عن عنتاب لقوة فرنسية قوامها 15,000 جندي، بعد الصمود لمدة عشرة أشهر. ومنحت الجمعية البلدة البادئة التكريمية غازي، وهكذا حصلت البلدة على اسمها الحالي غازي عنتاب.[44] وكانت معركة عنتاب آخر اشتباك كبير على الجبهة الجنوبية. وأخذ الفرنسيون الآن ينتظرون التطوّرات على الجبهة الغربية لتركيا. وأصبحت شروط التسوية مع القوميين الأتراك متوقّفة على قدرتهم على الصمود في وجه اليونانيين.

كان اليونانيون أكثر قوّة بكثير من الأرمن، وهم مستعدّون لقتال الأتراك من أجل الأرض، خلافاً للفرنسيين. غير أن الصعوبة الرئيسة التي واجهها مصطفى كمال هي أن الفرق التركية في الجبهة الغربية ضعيفة وأن عليه الاعتماد على القوّات غير النظامية، وهي أقل ميلاً من رفاقها في الجنوب لإطاعة أوامر الأركان العامة. ومع أن حكومة أنقرة أصدرت مرسوماً في 16 مايو 1920 قضى على العموم بدمج كل الميليشيات في قوّات نظامية وإمدادها من موازنة الدفاع،[45] وتحوّلت ثلاث وحدات من المقاتلين غير النظاميين نتيجة لذلك إلى وحدات نظامية، فإن قوّات أدهم الشركسي وقائد الفدائيين دميرجي أفه حافظت على استقلالها.

لم تكن الحكومة القومية واثقة من نفسها تماماً لإصدار أمر بالتعبئة. بل إن المجنّدين تحت السلاح كانوا ينسلّون عائدين إلى قراهم ويقولون إن السلطان ألغى الخدمة العسكرية الإلزامية. وقد تباينت معاملة الفارّين من الجندية. إذا حوكموا بموجب قانون الخيانة العظمى، الذي أقرّته الجمعية، فإن لديهم الحقّ في الاستئناف. من ناحية أخرى، كان القادة الذين لا يصبرون على تأخّر الإجراءات القانونية يعدمونهم إلى جانب الأعداء الآخرين للقضية القومية. ولتنظيم الأمور، أقرّت الجمعية في 11 سبتمبر 1920 قانوناً يدخل تجديداً ينذر بالسوء - إنشاء محاكم استقلال مكوّنة من ثلاثة أعضاء تنتخبهم الجمعية من بين صفوفها. ولا يُسمح بأي استئناف لأحكام هذه المحاكم السياسية. وقد أقيمت محاكم الاستقلال على نسق المحاكم الثورية التي أنشئت في فرنسا في سنة 1793، [46] على الرغم من أن آخرين وجدوا فيها شبهاً باللجان الاستثنائية التي استخدمها البلاشفة للقضاء على أعدائهم.[47] غير أن العادات المحلّية ويقظة الجمعية حالت من دون نشوء إرهاب ثوري. وكان الضرب بالفلقة العقوبة الأكثر شيوعاً الموقّعة على الفارّين، بمعدّل عشر ضربات على أخمص القدمين لكل إقدام على الفرار من الجندية. ولم يكن الفارّون معرّضين للإعدام إلا إذا تحوّلوا إلى لصوص، وغالباً ما كانت تُخفّف أحكام الإعدام إذا قبل المرتكبون الخدمة على الجبهة.[48]

شنّت الميليشيات غير النظامية المتبقّية بالاشتراك مع الجيش النظامي بقيادة علي فؤاد (جَبسوي) عملية غير متقنة عجّلت في نهايتها. فقد قرّر أدهم الشركسي أنه يمكن مهاجمة فرقة يونانية تسيطر على بلدة غديز الصغيرة، جنوب غرب كوتاهيا في القسم الأوسط من الجبهة الغربية. فوافق علي فؤاد وطلب الإذن من الأركان العامة في أنقرة بشنّ عملية مشتركة مع مقاتلي أدهم غير النظاميين. اعترض عصمت (إينونو) إذ ثارت الاضطرابات ثانية في قونيا، ولأن من المبكّر شنّ هجوم على أي حال. وكانت استراتيجية مصطفى كمال تقوم على بناء الجيش للصمود في خطّ دفاعي، والقوّات غير النظامية مفيدة في عمليات الكرّ والفرّ، لكن تجب المحافظة على الوحدات النظامية. وقدّ أجريت

دورة تدريبية للضبّط في أنقرة، لكنها لم تخرّج الدفعة الأولى إلا في 1 نوفمبر.

مع ذلك شُنّ الهجوم على غديز في 24 أكتوبر. أخذ اليونانيون على حين غرّة وتم الاستيلاء على البلدة في اليوم التالي. لكن لم يكن هناك تنسيق بين مقاتلي أدهم الذين حاولوا عزل اليونانيين، والوحدات النظامية التي تقاتل على بعد عشرة أميال. عاد اليونانيون إلى غديز، واستردّها الأتراك في 12 نوفمبر، لكن اليونانيين تمكّنوا من تفادي التطويق. ولإبعاد الأتراك، تقدّمت القوات اليونانية في بورصة شرقاً نحو جرف في الأناضول واستولت على قطعة أخرى من الأراضي التركية. سقط لأدهم 200 قتيل و500 جريح في هذه العملية، فلام الجيش النظامي على فشلها.[49] وتدهورت العلاقات بين قادة الفدائيين وضبّاط الجيش.

قرّر مصطفى كمال وضع حدّ للفوضى في الجبهة الغربية، فقد انسجم علي فؤاد كثيراً مع أدهم على حساب سلطته. وفي 8 نوفمبر استُدعي إلى أنقرة، ووصل إليها مرتدياً ملابس الفدائيين.[50] وفي 21 نوفمبر عيّن سفيراً في موسكو. وقد اعتاد مصطفى كمال تعيين من أصبحوا يشكّلون حرجاً في الوطن في السفارات الخارجية. وفي السنة التالية، أرسل جلال الدين عارف لتمثيل حكومة أنقرة في روما – ولم يعد إلى تركيا البتة. أما بالنسبة لعلي فؤاد، فإن تعيينه في موسكو كان منطقياً، بالنظر إلى أنه صديق لأدهم الذي يعتبر نفسه صديقاً للبلاشفة. لكن علي فؤاد لم يحتفظ بأي تعاطف ربما يكون قد شعر به نحو البلاشفة بعد انتهاء إقامته في موسكو.

بعد إزاحة علي فؤاد، قسّمت قيادة الجبهة الغربية إلى قسمين. فمُنح القائمقام عصمت، رئيس هيئة الأركان العامة القطاع الشمالي؛ وعيّن رفعت بَله، وزير الداخلية، مسؤولاً عن القطاع الجنوبي. وعُيّن وزير الحربية، فوزي باشا (تشقمق)، رئيساً للأركان العامة بالإنابة. وهؤلاء الثلاثة رجال ضبط وربط. أخمد رفعت التمرّد في قونيا مرة أخرى ثم وجّه اهتمامه إلى قائد الفدائيين، دميرجي أفَه. وعندما رفض دميرجي أفَه دمج عصابته في الجيش النظامي، تحرّك رفعت ضدّه وألقى القبض عليه في 30 ديسمبر. وظلّ تحت الحراسة حتى نهاية الحرب، عندما سُمح له بالاستقرار في حياة هادئة في الريف.

كان أدهم قائداً أشدّ هولاً من ديمرجي أفَه، ولديه مؤيّدون في الجمعية، ومنهم أخوه رشيد النائب فيها. فطلب مصطفى كمال من علي فؤاد أن يأخذ معه، إذا رغب، أدهم وإخوته إلى موسكو. فتسلّم مصطفى كمال برقية من مقّر قيادة أدهم ردّاً تفيد بأن اقتراح إزاحة الإخوة الشركس يعطي الانطباع بأنه يستعدّ لإعلان نفسه ديكتاتوراً، وأن الإخوة لن يذهبوا ولن يسلّموا. وكان أدهم يعاني من شكوى في المعدة، فقدم إلى أنقرة للمعالجة الطبية، ولحشد التأييد في الجمعية عن طريق أخيه

رشيد. وترك أخاه الثالث توفيقاً قائداً بالإنابة للقوّات المتحرّكة في كوتاهيا. فرفض توفيق تلقّي الأوامر من قائد الجبهة، القائمقام عصمت (إينونو)، وطرد الوالي المدني الذي عيّنه، وهدّده بأنه سيعدمه إذا عاد. فأمر مصطفى كمال القائمقامين عصمت ورفعت بتحريك قوّاتهما استعداداً لاتخاذ إجراء ضدّ القوّات المتحرّكة. لكنه لم يكشف أوراقه على الفور.

أثّر قرار فرض الانضباط على الوحدات غير النظامية على طبيعة النظام في أنقرة. فالعصابات غير النظامية عنصر فوضى، بصرف النظر عن الخدمات التي تقدّمها للقضية الوطنية، والفوضى أرض خصبة للبلشفية. وقد وقف مصطفى كمال إلى جانب النظام. وعشيّة سقوط حكومة داماد فريد، زار ضبّاط بريطانيون المشير العجوز أحمد عزّت باشا، المعروف بتعاطفه مع القضية القومية، وسألوه إذا كان «السادة في الأناضول» ملتزمين تماماً بالبلشفية. فأجابهم: «إن معظمهم قادة عسكريون، ووجهاء وملّاك أراضٍ، وأشخاص متعلّمون. ولا يمكن تصوّر أن تميل هذه المجموعة إلى النظرية الشيوعية. لكن إذا استمرّت البلدان الغربية في تطبيق الضغط غير العادل، فربما يرمون أنفسهم في أحضان روسيا»[52]

سعى الصدر الأعظم توفيق باشا، بعد أن خلف داماد فريد على الفور، إلى الاتصال بالأناضول عن طرق أحمد عزّت باشا، الذي أصبح ناظر الداخلية في وزارته. وفي 25 نوفمبر، وافق مصطفى كمال على الاجتماع بوفد برئاسة أحمد عزّت في بيلجيك، على خطّ السكّة الحديدية بين اسطنبول وأنقرة. واستغلّ مصطفى الاجتماع لإبعاد أدهم وأخيه رشيد عن أنقرة. فأصرّ على أن يكونا في عداد وفد الجمعية الملّية الكبرى الذي سيجتمع بالنظّار العثمانيين. لكن أدهم فرّ عندما توقّف القطار القادم من أنقرة في أسكي شهير. وعندما سمع بأن عدّة وحدات من الجيش قد قدمت، هرب إلى كوتاهيا. بقي رشيد مع مصطفى كمال وتبادل معه حديثاً غاضباً. وفي خطاب الأيام الستة، وذكر مصطفى كمال أنه ردّ على رشيد عندما أصرّ على حرّية تصرف أخويه: «لقد تعاملت معك حتى الآن بكل إخلاص بوصفك صديقاً قديماً وسعيت إلى حلّ لصالحك... من الآن فصاعداً ستواجه رئيس الجمعية الملّية الكبرى التركية وحكومتها. وبصفتي رئيساً للدولة، فإنني سآمر قائد الجبهة الغربية باتخاذ كل الإجراءات الضرورية».[53]

في اليوم التالي، سُمح لرشيد بالانضمام إلى أخيه في كوتاهيا، بينما مضى مصطفى كمال في طريقه إلى بيلجيك للاجتماع بأحمد عزّت باشا. وكان قد اقترح سابقاً بأن تتمّ الرحلة بتكتّم.[54] ففوجئ أحمد عزّت باشا، الذي كان يتوقّع لقاء شخصياً مع «رفيق قديم في السلاح» عندما واجه وفداً من نوّاب أنقرة.[55] كان مصطفى كمال مهتمّاً بتبادل الآراء بشأن السياسة العامة. وغرضه الاستفادة من أحمد

عزّت باشا وفريقه، ومن بينهم ناظر البحرية والصدر الأعظم سابقاً صالح باشا، لتعزيز مكانة حكومة أنقرة. وقال مصطفى كمال لاحقاً إنه رحّب بالوفد العثماني بقوله: «إنني رئيس الجمعية الملّية الكبرى التركية وحكومتها. مع من لي شرف الاجتماع»؟ فوجئ النظّار العثمانيون، وتلوا مناصبهم بسرعة، وعندئذٍ قال مصطفى كمال إنه لن يجري أي مناقشات، ما دام السادة القادمون من العاصمة يصرون على دعوة أنفسهم بالنظّار، لأنه لا يعترف بالحكومة في اسطنبول.[56] وقد قال أحمد عزّت باشا في مذكّراته إنه فوجئ بوجود وفد من النوّاب، وكان أداؤه في المناقشات سيّئاً: «لكن ما كان يهمّ لو كان أدائي جيداً».[57] وبعد هذا اللقاء الوجيز في 5 نوفمبر، نُقل النظّار العثمانيون إلى أنقرة، حيث أبلغوا بأن المحادثات ستستأنف.

لكنهم اختُطفوا في الواقع: أصدر مصطفى كمال من دون علم منهم تعليمات إلى وكالة الأناضول للإعلان بأن أحمد عزّت باشا ورفاقه قرّروا الابتعاد عن الضغط الأجنبي والالتحاق بالقوميين في الأناضول.[58] وقال مصطفى كمال لاحقاً إنه كان مستعدّاً لعرض منصبين ملائمين على أحمد عزّت وصالح باشا، شريطة أن يقبلا مبادئ القوميين. «لكنهما لم يكونا ميّالين إلى ذلك. ولم يدخلا مبنى الجمعية الكبرى قطّ».[59] قد لا يكون هناك التقاء للعقول، إذ لم يكن أحمد عزّت وصالح باشا مستعدين لتعريض استمرارية حكومة السلطان في اسطنبول للخطر. وأخيراً، سُمح لهما بالعودة في 21 مارس بفضل وساطة القائمقام عصمت (إينونو)، ولكن بعدما وعدا بالاستقالة.[60] وعندما قبلا الوزارة ثانية، وأصبح أحمد عزّت باشا ناظراً للخارجية، ادّعى مصطفى كمال أنهما خرقا تفاهماً شفهياً، بينما رأى أحمد عزّت بأنه لم يعد بألا يقبل أي منصب ثانية بعد استقالته.[61]

بعدما أخذ الباشوات إلى أنقرة رغماً عنهم، أرسل أدهم برقية إلى الجمعية الوطنية الكبرى يطالب فيها بأن يُسمح لهم بالعودة إلى اسطنبول. وأعلن أن أعضاء الجمعية مهتمون بمصالحهم الشخصية فحسب. وهم ليسوا أفضل من أعضاء مجلس النواب العثماني السابق الذين أسهموا في الهزيمة في الحرب الكبرى بإهمال واجباتهم.[62] مع ذلك حاول المجلس استرضاء الشركس، وأرسل وفداً للسلام إلى كوتاهيا. وبينما تنافس الموفدون لنقل مطالب أدهم، ومنها طرد رفعت وقائد خيّالته فرسانه فخر الدين (ألطاي)، استدعتهم حكومة أنقرة في 27 ديسمبر. وبعد ثلاثة أيام، تحرّكت قوّة قوامها 15,000 جندي بقيادة القائمقام عصمت في الشمال والقائمقام رفعت في الجنوب ضدّ الشركس، ولم يبدِ أدهم أي مقاومة عندما احتل الجيش النظامي معقله في كوتاهيا. وفي 2 يناير 1921، قدّمت حكومة أنقرة العرض الأخير: يتمّ العفو عن أدهم وأخويه إذا سلّموا قيادتهم.

غير أن الشركس فضّلوا مفاوضة اليونانيين، الذين استفادوا من إضعاف الخطوط التركية

بالتقدّم إلى الأمام في 6 يناير. وفي اليوم التالي، وقّع أدهم بروتوكولاً يتيح له اللجوء خلف الخطوط التركية. وفي 17 يناير، لم يعد لقوّاته المتحرّكة وجود: انضم 725 شركسياً، بقيادة أدهم ورشيد وتوفيق، إلى اليونانيين؛ وتفرّق الآخرون، والتحق قسم منهم بالوحدات النظامية التركية. كان قرار مصطفى كمال بفرض سلطة حكومته على القوّات غير النظامية، حتى بعد الهجوم اليوناني، محفوفاً بالمخاطر، وقد واجه انتقادات في الجمعية. لكنها سكنت بعد هرب أدهم إلى العدوّ. فأعلن أنه خائن وأصدرت المحكمة المستقلّة حكماً بإعدامه هو وزملائه الهاربين. وهكذا انتهت حقبة الميليشيات، ما أحزن الرومانسيين الذين أرادوا أن يصبح مصطفى كمال قائداً لحرب شعبية. لم يكن ذلك أملاً معقولاً. وبعد أن حُرم مصطفى كمال من نظارة الحربية في سنة 1918، أصبح الآن قائد الجيش العثماني الذي يعيد تشكيل نفسه بمثابة جيش وطني تركي بقيادة أفضل الضبّاط المتدرّبين في بروسيا.

ألمح إلى إنشاء دولة جديدة منظّمة على أسس سابقتها العثمانية وبموظّفيها إلى حدّ كبير في 20 يناير 1921، عندما أقرّت الجمعية قانون التشكيل الأساسي.[63] وقد كان بمثابة دستور ثوري. فأعلن أن السيادة ملك للأمة من دون قيد أو شرط، وأن الإدارة تقوم على الحكم الذاتي الشعبي. وأسمي البلد للمرّة الأولى دولة تركيا، التي تحكمها حكومة الجمعية الملّية الكبرى التركية. وتتمتّع الجمعية بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة. وبإمكانها إعلان الحرب أيضاً، وصنع السلام، وعقد المعاهدات – وهي قرارات تتطلّب مرسوماً صادراً عن السلطان بموجب الدستور العثماني. وتتمتّع الولايات باستقلال ذاتي تخضع لمجالس منتخبة. غير أن الحكومة المركزية تسمّي الولاة ومفتّشي المناطق للمحافظة على سلطتها في كل أنحاء البلاد.

لم يذكر السلطان نزولاً عند إصرار مصطفى كمال. وفي النقاش الذي دار في الجمعية، أعلن مصطفى كمال أن السلطنة والخلافة مقبولتان من حيث المبدأ، لكن من الأفضل عدم تحديد الامتيازات المتبقّية لهاتين المؤسستين. وطمأن مصطفى كمال كاظم قره بكير بأن ليس هناك ذكر ضمني للجمهورية في أي مكان في النص،[64] وأن همّه المباشر الحصول على سلطة قانونية لقيادة البلد. وقد أدخل القانون تجديداً: تنتخب الجمعية كل وزير في مجلس الوزراء على حدة، وينتخب هؤلاء رئيساً، أي رئيس الوزراء. لكن رئيس الجمعية، مصطفى كمال، يتولّى رئاسة الحكومة بحكم منصبه. وبعد ذلك ضمن مصطفى كمال اختيار داعمه المخلص فوزي باشا (تشقمق) رئيساً للحكومة. وكانت ذلك دليلاً آخر على قدرته على الاحتفاظ بالقيادة، بينما يفوّض إدارة الشؤون اليومية لمعاونيه المخلصين.



1. والدة أتاتورك، زبيدة.



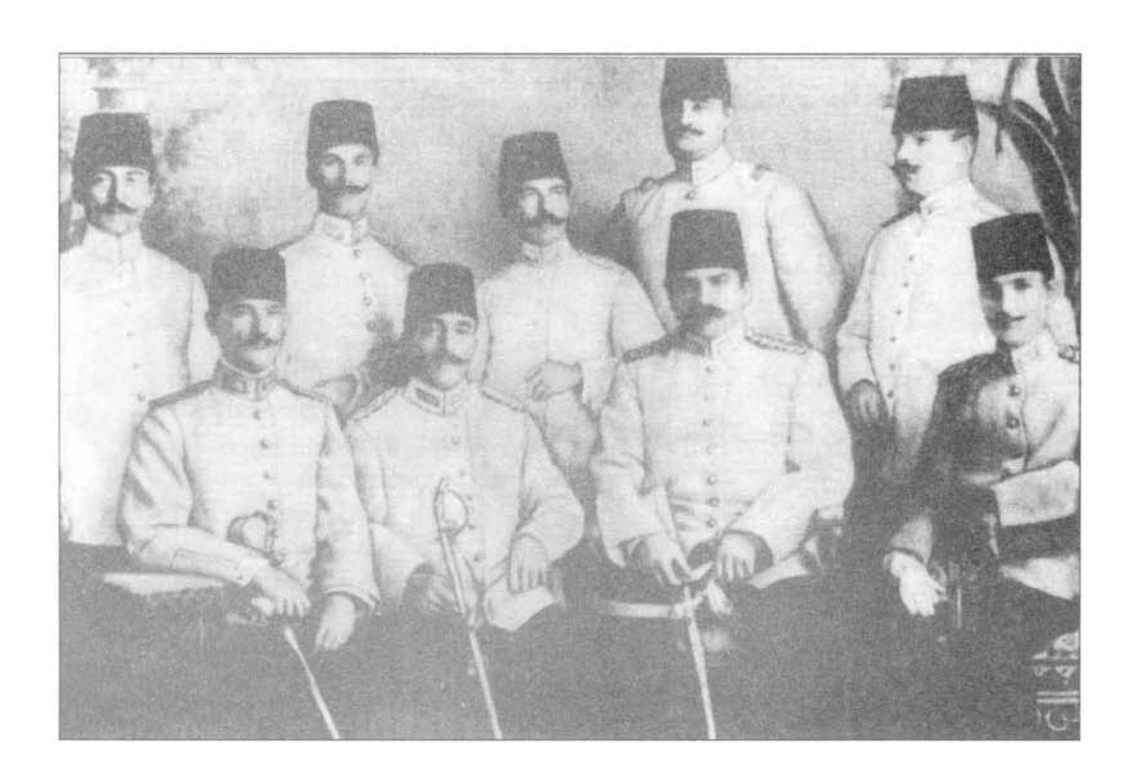
2. صورة مزعومة لوالد أتاتورك، علي رضا في زيّ ضابط في زمن الحرب مع روسيا في سنة 1877–78. وأفيد أن أتاتورك قال عندما عُرضت عليه الصورة، «هذا ليس والدي». (Atay, Çankya، 17) .



3. البيت الزهري في سلانيك حيث أمضى أتاتورك طفولته.

4. صورة التخرّج: أتاتورك بالزي العسكري ليوزباشي ركن، 1905.

5. ضبّاط عثمانيون في بيروت، 1906: أتاتورك جالساً في الصف الأول إلى اليسار، وعلي فؤاد (جَبسوي) الأول إلى اليمين.

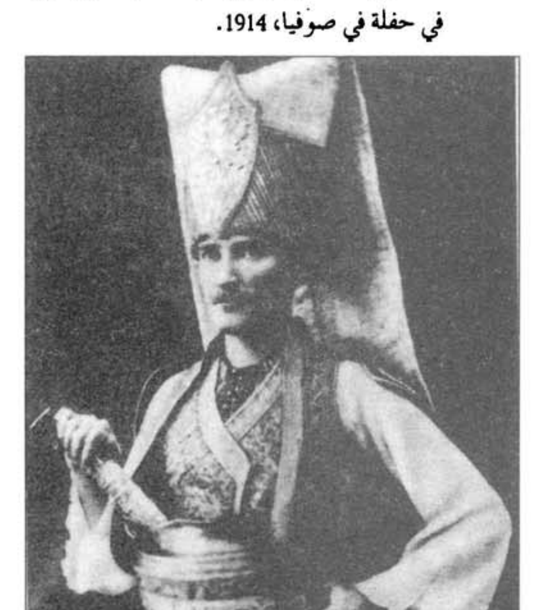


6. مع مجموعة من الضبّاط العثمانيين في برقة، 1912، في أثناء الحرب مع إيطاليا (جالساً إلى اليمين، وإلى جانبه صديقه فؤاد بولجا).

7. مع رؤوف (أورباي)، في أثناء حرب البلقان في سنة 1912/13.



8. مصطفى كمال مرتدياً زي الإنكشارية المزركش في حفلة في صوفيا، 1914.





9. أنور باشا (نائب القائد العام العثماني في الحرب الكبرى).



10. طلعت باشا، ناظر الداخلية في بداية الحرب الكبرى، مرتدياً زي فارس برتبة ملازم ثانٍ.

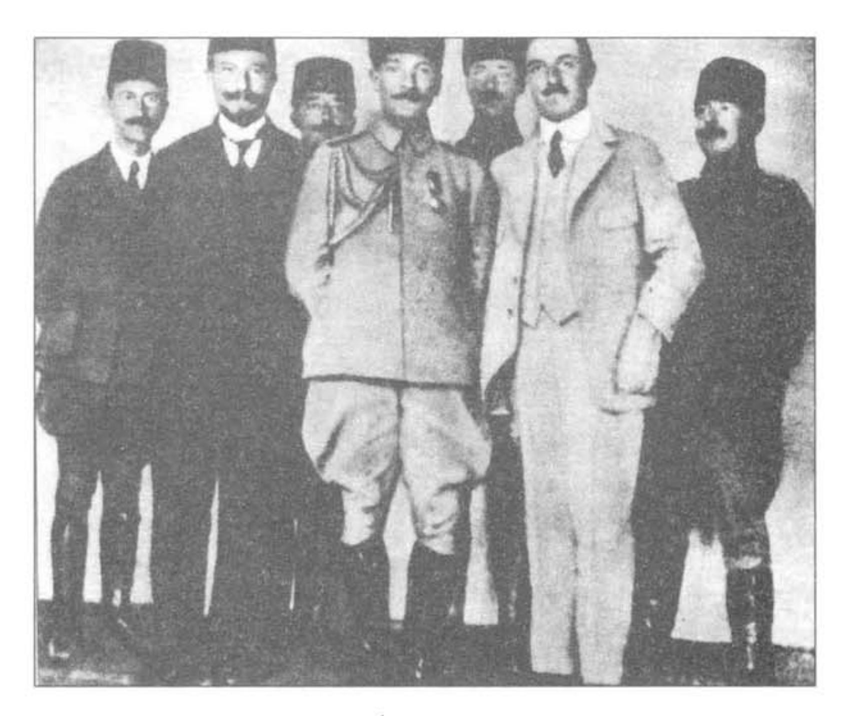


11. قادة الجيش العثماني في بداية الحرب الكبرى: من (اليسار إلى اليمين) ليمان فون ساندرز؛ جمال باشا؛ فون در غولتز باشا.

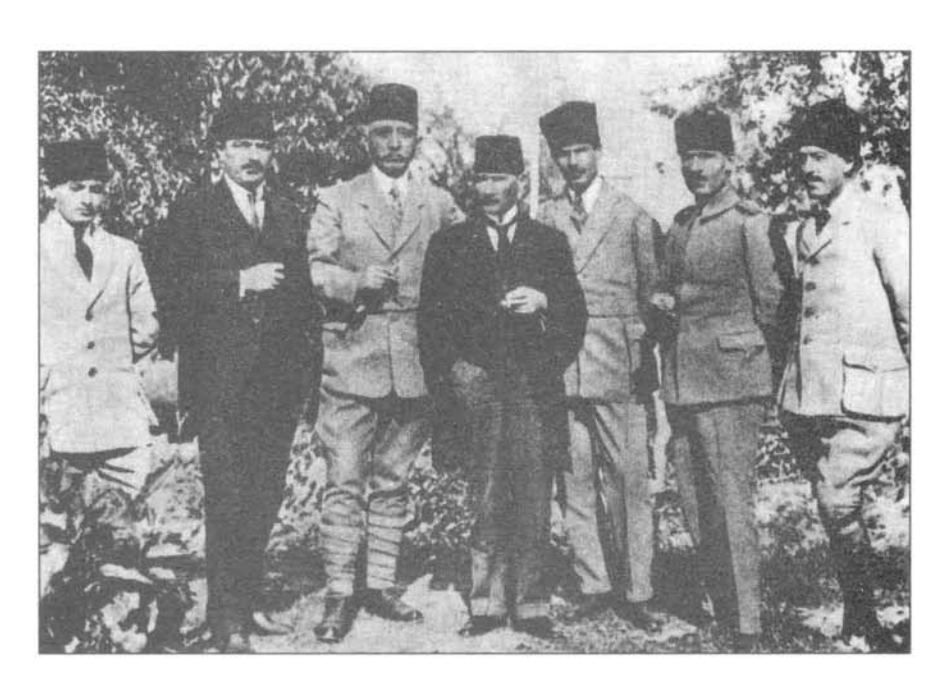


12. القائمقام مصطفى كمال قائد مجموعة أنافارطا، 1915.

13. ضبّاط عثمانيون وألمان في غاليبولي: (من اليسار إلى اليمين، وقوفاً، الصف الأول) فخر الدين (ألطاي)، مصطفى كمال، وعزّت باشا.



14. مع رفاقه عشيّة مؤتمر أرضروم: مصطفى كمال، ما زال مرتدياً شريط ياور السلطان، مع والي أرضروم، منير (أقايا) (إلى يسار)، ورؤوف (أورباي) (إلى اليمين)، وأعضاء حاشية مصطفى كمال في الصف الخلفي: (من اليسار إلى اليمين) د. رفيق (صايدام)، وخسرو (غيريد)، وكاظم (ديريرك) يوليو 1919.



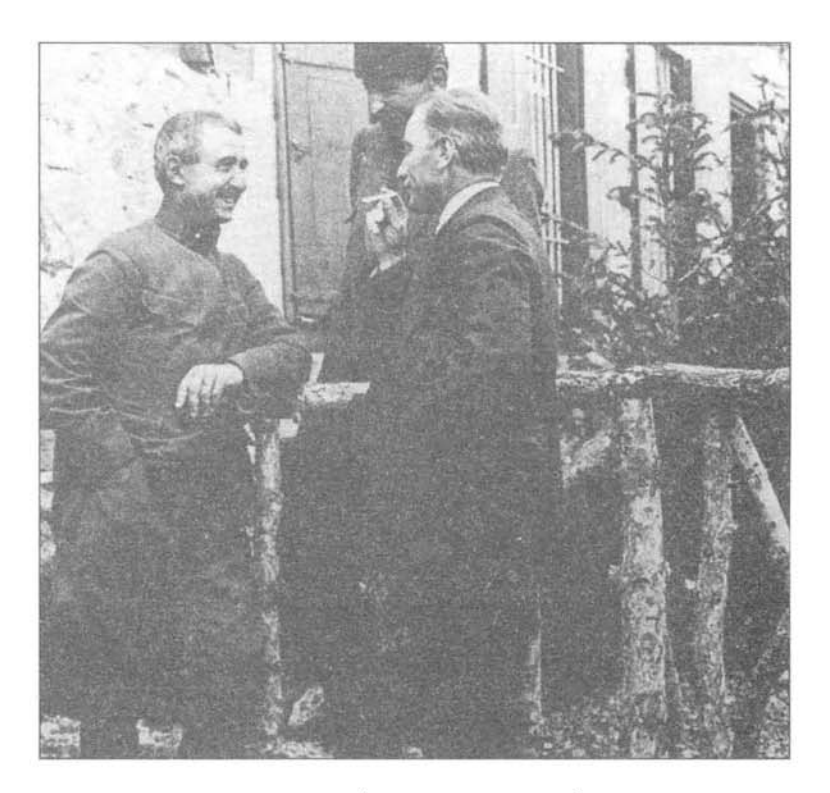
15. قوميون بارزون في مؤتمر سيواس، سبتمبر 1919.

16. رفيقة مصطفى كمال فكرية في اسطنبول عشيّة مغادرته إلى الأناضول، 1919.

17. الفيلا على تلّ تشانكايا، كما كانت في سنة 1921 عندما اختارها مصطفى كمال منزله الدائم.



18. (في الأسفل) زوجة مصطفى كمال، لطيفة، 1924.



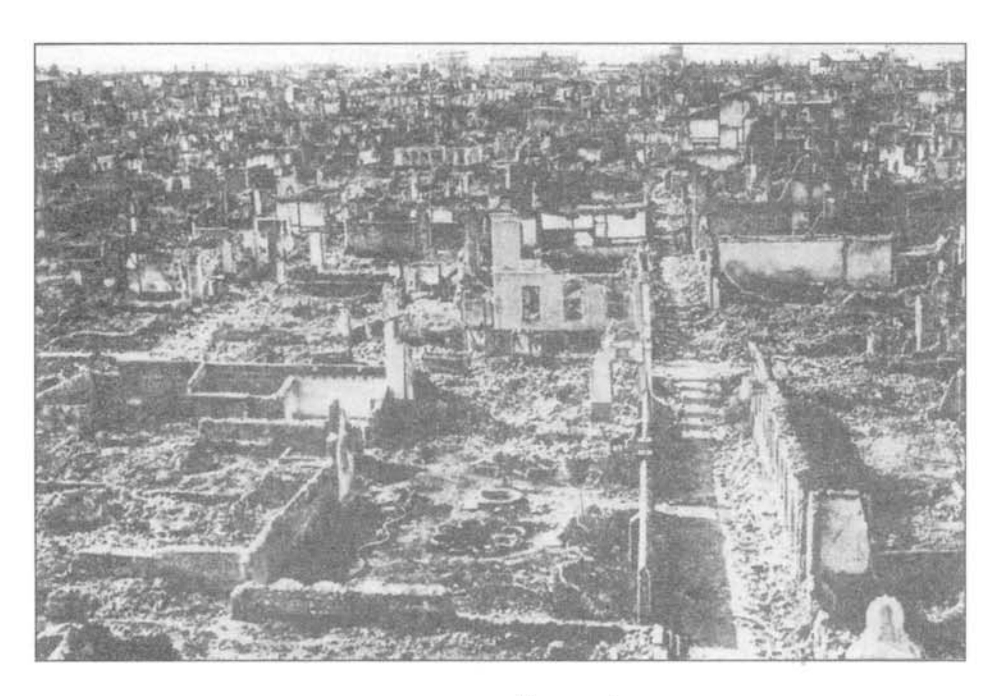
19. مصطفى كمال يتحدّث مع عصمت في تشانكايا بعد الانتصار الثاني في سنة 1921.



20. قادة قوميون في حرب الاستقلال: (الصف الأول من اليسار إلى اليمين) علي فؤاد (جَبسوي)، رفعت (بَله)، المشير فوزي تشقمق، كاظم قره بكير، فخر الدين (ألطاي).

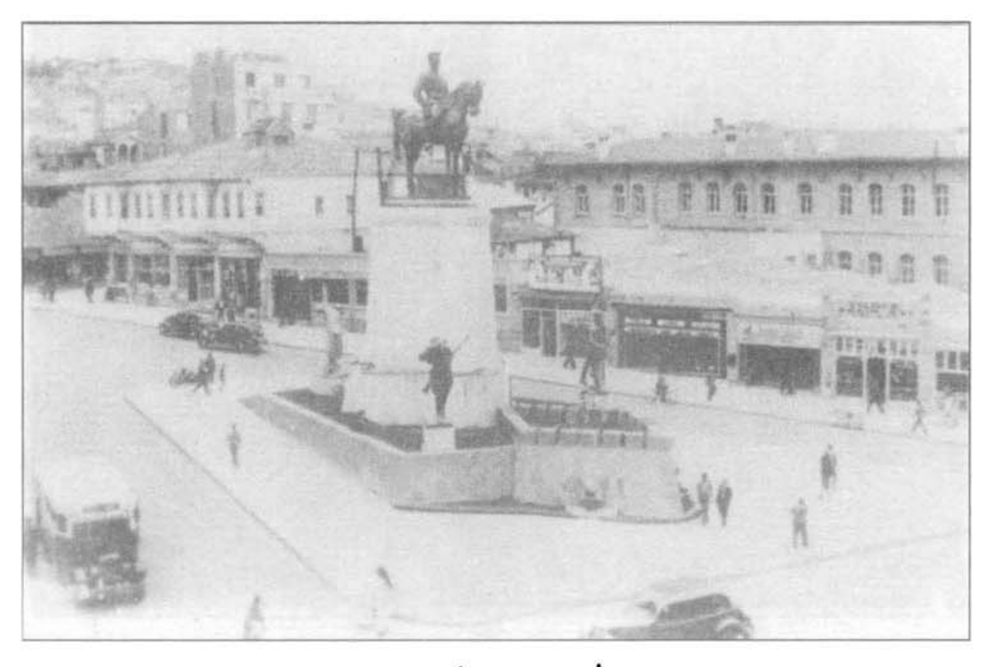


21. مصطفى كمال مع رفعت (بَله)، وزير الحربية في سنة 1921.



22. إزمير بعد الحريق، سبتمبر 1922.

23. حشد خارج مبنى الجمعية الأول في 23 أبريل 1921، الذكرى الأولى لتدشينه.



24. نُصب النصر في أنقرة، 1929.

25. في زيارة ميناء مرسين بصحبة لطيفة، 1923.



26. مصطفى كمال يخاطب مواطني بورصة في سبتمبر 1924، في الذكرى الثانية للتحرير.

27. يتفحّص المحصول الأول في مزرعته خارج أنقرة.

28. مقدّماً القبّعة في قسطمونو، في سنة 1925، مع رفيقيه فؤاد (بولجا) (إلى اليسار) ونوري (جونقر) (إلى اليمين).

29. رحلة على متن قارب في البوسفور، 1927: رئيس الجمعية كاظم (أوزالب) جالساً إلى جانب مصطفى كمال. وثلاثة من «الذوات المعتادين»، قِلج علي، وصالح (بوزوق)، ورجب زوهتو واقفين خلفه.



30. يرقص مع العروس في سنة 1929، في حفل زفاف ابنته بالتبنّي ورشيد، سكرتير في السفارة التركية في فيَنّا.

31. مع ابنته بالتبنّي عفّت عنان وعصمت إينونو في سنة 1935.

32. في رحلة إلى المنطقة الكردية في سنة 1937، مع رئيس وزرائه الجديد جلال بايار وابنته بالتبنّي الطيارة العسكرية صبيحة غوكتشن.

33. في محادثة مع شاه إيران الزائر (رضا شاه بهلوي) في سنة 1934. وإلى اليسار، وزير الخارجية توفيق رُشدو آراس.

34. مع الملك إدوارد الثامن والسيّدة واليس سمبسون في سنة 1936، وهم يتفرّجون على سباق لليخوت في اسطنبول.

35. على شاطئ فلوريا في سنة 1935، في أثناء استكمال منزله الصيفي.

36. في إجازة ممسكاً بيد ابنته الصغرى بالتبنّي أولكو في محطة حيدر باشا في اسطنبول، في مايو 1938، قبل أقل من ستة أشهر على وفاته.

انتهز مصطفى كمال كل فرصة للتشديد على السمة الشعبية للنظام في أنقرة، لكن الرومانسيين لم يكن في وسعهم إلا أن يروا الهيكل الهرمي الصارم. ومن هؤلاء الرومانسيين الشاعر ناظم حكمت الذي يبلغ عمره 19 سنة، وينحدر من أسرة ذات صلة جيدة بالمسؤولين العثمانيين. في 3 يناير 1920، وصل هو وثلاثة كتّاب شبّان إلى ميناء إينبولو الصغير على البحر الأسود، وهو بمثابة نقطة دخول للمسافرين إلى أنقرة. وكما أبلغ مصطفى كمال الجمعية من قبل، فإن السلطات القومية على طول ساحل البحر الأسود يقظة - «لا يمكن أن يأتي أي طائر عندنا من دون أن نعلم بأمره».[65] لذا سأل حاكم ناحية إينبولو أنقرة إذا كان يمكن السماح بدخول الكتّاب الذين يرتدون أوشحة حمراء تظهر عواطفهم الشيوعية، فأذن لهم.

قدم ناظم حكمت إلى أنقرة حيث صادق الاتحاديين اليساريين، بمن فيهم الصحفي محيي الدين (بيرغن)، مدير المطبعة القومية. وأخذ ناظم حكمت إلى الجمعية وقدّم إلى مصطفى كمال. فقال له مصطفى كمال، «اعتاد بعض الشعراء الشبّان كتابة قصائد من دون موضوع. نصيحتي لك أن تكتب شعراً ملتزماً».[66] فأخذ ناظم حكمت بالنصيحة، ولكن ليس بالمعنى الذي قصده مصطفى كمال. فقد سخّر أفضل شاعر حديث في تركيا موهبته في خدمة البلاشفة. ولم يحد قطّ علناً عن خطّ موسكو حتى في سنوات طغيان ستالين الطويلة. عند وصول ناظم حكمت إلى أنقرة، أدّت هزيمة أدهم الشركسي إلى اضطهاد كل الشيوعيين «غير الرسميين». فخاب أمل ناظم حكمت، وحصل على وظيفة مدير مدرسة القرية. وبعد بضعة أشهر، توجّه إلى روسيا السوفياتية.

تجاهل الشيوعيون الأتراك في روسيا الإشارات الصادرة عن أنقرة. وكان زعيمهم مصطفى صوفي، وهو ابن والٍ تركي تلقّى تعليمه في فرنسا. وعند عودته من فرنسا، تشاجر مع جمعية الاتحاد والترقّي، وفرّ إلى روسيا، وسُجن هناك في أثناء الحرب الكبرى، وانضمّ إلى البلاشفة بعد الثورة، وأصبح الزعيم المؤسّس للحزب الشيوعي في باكو في سبتمبر 1920. فحذّره مصطفى كمال على الفور بأن التغييرات الاجتماعية يجب أن تُترك لتقدير حكومته.[67] لم يرتدع مصطفى صوفي. وانضمّ بصحبة زوجته وسبعة عشر رفيقاً إلى مجموعة من المسؤولين السوفيات الذين أرسلوا لإقامة سفارة في أنقرة. فوصلوا إلى قارص في 28 ديسمبر 1920، واجتمعوا مع قائد الجبهة الشرقية كاظم قره بكير، وعلي فؤاد باشا الذي كان مسافراً في الاتجاه المعاكس لتولّي منصب السفير التركي في موسكو.

خشي مصطفى صوفي أن تتعرّض المجموعة لهجوم القوميين الأتراك إذا توجّهوا إلى أرضروم. لكنه رفض اقتراح قره بكير بأن يعود إلى باكو.[68] وأبلغ علي فؤاد «أننا نحاول أن نفهم مبادئ مصطفى كمال». فنبّه علي فؤاد مصطفى كمال بأن مصطفى صوفي داهية سيحاول أن يجعل الحزب الشيوعي

التركي «الرسمي» خاضعاً لموسكو.[69] ترك مصطفى صوفي فريق السفارة السوفياتية في قارص، وسافر مع رفاقه إلى أرضروم. فلم يسمح لهم الوالي المحلّي بدخول البلدة، وأرسلهم إلى طريق طرابزون، عازماً، كما أبلغ مصطفى كمال، على إعادتهم إلى روسيا تحت الحراسة. فسأل مصطفى كمال الوالي عن عدد رفاق مصطفى صوفي، وهل يسافرون معاً.

وصل الشيوعيون إلى طرابزون في 28 يناير 1920، بعد رحلة صعبة تخلّلتها مظاهرات معادية. وكان المتعاطفون في طرابزون قد أعدّوا احتفالاً ترحيباً يشارك فيه القنصل الروسي السوفياتي. لكن في أثناء انتظار المرحّبين، اقتيد مصطفى صوفي ورفاقه إلى الميناء من طريق مختلف. والتقى بهم غوغائي اتحادي يدعى يحيى، رئيس نقابة المراكبية، يتحكّم بالوصول إلى السفن باستخدام المرسى المفتوح. وضع يحيى مصطفى واثنا عشر من رفاقه (يبدو أن الآخرين تخلّفوا على الطريق) على متن زورق بخاري، رافقه زورق بخاري آخر مليء بالمسلّحين. ظنّ مصطفى أنهم متوجّهون إلى إينبولو في طريقهم إلى أنقرة. وثارت مشاجرة غاضبة عندما أدرك أنهم متوجّهون شرقاً إلى روسيا. وفي غمرة المشاجرة، أو ربما بترتيب مسبق، هاجم مسلّحو يحيى مصطفى صوفي ورفاقه وألقوا بهم في البحر. ولم يتضح إذا كانوا قد أطلقوا النار عليهم أولاً أم لا. وعاد رجال يحيى إلى طرابزون في صباح اليوم التالي، 29 يناير. واختفى الزورق الذي كان يسافر الشيوعيون على متنه.

أعدّ الجناح اليميني للاتحاديين جريمة قتل الشيوعيين الأتراك ونفّذها، وكان كثير منهم قد خدموا في منظمة أنور الخاصة. وفي وقت لاحق، بعدما أوقف مصطفى كمال رهان أنور على العودة إلى تركيا عبر طرابزون، أزيح هؤلاء الرجال عن المشهد. فقُتل يحيى أمام ثكنة طرابزون في 3 يوليو 1922.[70] وليس ثمة شكّ بأن السلطات العسكرية أمرت بقتله، عازمة على وضع حدّ لعصابة يحيى القوية في الميناء، التي أرهبت طرابزون، مثلما أرهب عثمان الأعرج غيرسون على الساحل. وبإسكات يحيى، لم يعد هناك سبيل لتحديد ما إذا كان قد تلقّى تعليمات من أنقرة بتصفية مصطفى صوفي ومرافقيه. ومن الواضح أن مصطفى كمال أراد إخراجهم من البلد، مثلما أراد إبعاد أدهم وإخوته عن قياداتهم.

يظهر سجلّ مصطفى كمال أنه كان يبذل قصارى جهده للتخلّص من خصومه من دون إراقة دماء. لكن كان هناك دائماً أشخاص مستعدّين للعمل انسجاماً مع رغباته المفترضة إذا رفضوا الإذعان. ولم يكن يحيى بحاجة إلى تشجيع كبير لقتل الشيوعيين. يكفيه غمزة صغيرة، وربما جاءت من السلطات القومية المحلّية. وكان في وسع مصطفى التدخّل لمنع الجريمة، لكنه لم يفعل. وفي سنة 1923، أبلغ الصحافيين الأتراك بأن حكومته منعت الروس من إنشاء منظمة شيوعية في

البلد. «اعتقلنا بعض الأشخاص. بعبارة أخرى، استخدمنا تدابير قوية نوعاً ما. ولم يرضِ ذلك الروس».[71] غير أن مقتل مصطفى صوفي ورفاقه لم يؤثّر على مسار العلاقة بين البلاشفة والقوميين الكماليين. فقد كان الطرفان واقعيين. وأخذ الشاعر الرومانسي ناظم حكمت على عاتقه التفجّع على مقتل الشيوعيين في إحدى أكثر القصائد تأثيراً في الأدب التركي الحديث.

تبع رئيس مطبعة حكومة أنقرة، محيي الدين (بيرغن)، ناظم حكمت إلى روسيا البلشفية. ووصف في رسالة بعث بها إلى كاظم قره بكير العاصمة القومية بأنها «جحيم مصمّم لإتلاف أعصاب المرء وإضعاف معنوياته». وتابع:

«إنني مقتنع بأن نجاح النضال في الأناضول يتطلّب أن تترافق العمليات العسكرية مع العمل الاجتماعي. وقد جئنا إلى أنقرة للدفاع عن هذا الرأي. وبعد سنة، شهدنا إعادة إنشاء حكومة اسطنبول في أنقرة باسم آخر... إن حكومة الشعب والأمة قائمة بالاسم فحسب. فشعب الأناضول لم يدعم النضال بل تمرّد عليه باستمرار».[72]

ثمة كثير من الحقيقة في وصف محيي الدين. لكن شعب الأناضول ما كان ليستجيب للرسالة الشيوعية. فقد اعتاد القيادة الحازمة، التي وفّرها مصطفى كمال، وظلّ تحت قيادته على الرغم من الارتكاس بين الحين والآخر، مثلما استقرّ سابقاً تحت حكم السلاطين وولاتهم.

كان محيي الدين قلقاً من أن تتوصّل حكومة أنقرة إلى اتفاق مع الغرب، مع أنه كان يعتقد أن مصطفى كمال لا يحبّذ هذا المسار. وذلك بالضبط ما كان يختمر في ذهن مصطفى كمال، ولكن وفقاً لشروطه. فقد كان يعرف كيف يختار طريقه عبر المكائد السياسية التي أثارت اشمئزازاً لدى المثقّفين الرومنسيين. وإذا لم يجد الأخيرون مجالاً لنزعتهم المثالية، فإن هناك مثاليين آخرين ألهبت رسالة مصطفى كمال مشاعرهم. وكان هؤلاء هم الضبّاط الشبّان الذين التحقوا بجيشه، والمعلمون الشبّان، وموظفو الخدمة المدنية الذين أرادوا إدخال النظام المتحضّر إلى البلد. ولأنهم أقل حنكة من مثقّفي المدن العالمية، فإنهم لم ينفروا من مكائد كبرائهم. لكن كان من السهل إغفالهم في بلبلة السياسة القومية.

كان مصطفى كمال سياسياً بارعاً في أنقرة. وقد مكث في البلدة، باستثناء قيامه ببضع رحلات وجيزة بالقطار لحل بعض المشكلات السياسية المحلّية، محاولاً تشكيل الجمعية وفقاً لرغباته، والتشاور مع وزرائه، وإرسال سيل من البرقيات إلى القادة في الميدان، والإداريين المحلّيين، وغيرهم. ولأن قاعدة سلطته لا تزال ضعيفة، اضطرّ للعمل بتكتّم عن طريق الإقناع والمناورة. وقد

تجنّب الخطابات العامة خارج الجمعية، التي غالباً ما كانت تجتمع في جلسات مغلقة. وكان ينجز معظم عمله في اجتماعات خاصة تستمرّ حتى وقت متقدّم من الليل، عندما يسهّل العَرق المناقشات.

أدخل بعض النظام على ترتيباته المنزلية عندما قرّرت فكرية الانضمام إليه. فقد وصلت بالقارب إلى إرغلي على البحر الأسود على نحو غير متوقّع في 11 نوفمبر 1920، قائلة إنها لم تعد تستطيع البقاء في اسطنبول، لأن أخاها غادر للالتحاق بالقوميين وتوفّيت أختها.[73] فطلب حاكم الناحية التعليمات من مصطفى كمال. وردّ صالح (بوزوق)، ياور مصطفى كمال، بوجوب اتخاذ الترتيبات اللازمة للسماح لفكرية بالمجيء إلى أنقرة بصحبة صديق من سلانيك، مدحت، كان قد وصل إلى إرغلي في وقت سابق. وسافر الاثنان إلى أنقرة، حيث أصبحت فكرية مدبّرة منزل مصطفى كمال، وسكرتيرته الخاصة، ورفيقته في منزل المحطّة (المعروف محلياً باسم «الفيلا»)، الذي كان مكتبه ومحل إقامته في آن معاً.

فكرية فتاة نحيلة وجميلة في الثالثة والعشرين من العمر، ترتدي ملابس سيدة أوروبية، وتظهر تفانياً في إخلاصها لمصطفى كمال. وكانت تحسن العزف على البيانو وتضفي شيئاً من الجوّ المنزلي الكنين في موقع موحش على الجبهة. وهي تركب الخيل على الرغم من حالتها الصحية الضعيفة – إذ إنها مصابة بالسلّ، كما أصيبت بالملاريا مثل مصطفى كمال. وعلامة على العلاقة الحميمة بينهما، كانت ترتدي عقداً مصنوعاً من مسبحته الكهرمانية. ولم تكن تطلب منه شيئاً، وانسجمت في العلاقة مع زوجات رفاقه – ياوره صالح، والكاتب روشن أشرف – وصديقته المشرقية، مدام فنصة، التي نزل في بيتها في اسطنبول في نوفمبر 1918. بدت فكرية رفيقة مثالية ورزينة. لكن مصطفى كمال يعرف أن أمه زبيدة تعتقد بأن فكرية ليست زوجة ملائمة، وأن أخته مقبولة لم تنسجم معها. ولن تتخلّى أي من هاتين السيدتين عن مصطفى كمال بسهولة لامرأة أخرى. وكان مصطفى كمال ابناً مطيعاً. وهو على أي حال سعيد بالبقاء من دون ارتباط، شريطة أن تلبّى احتياجاته. وبإمكان الزواج أن ينتظر.

15

وقف اليونانيين

في نهاية سنة 1920، اشتدّ الموقف الدولي للقوميين الأتراك قوّة بسقوط عدّوهم الخارجي الرئيس عن السلطة. ففي 14 نوفمبر – بعد ثلاثة أشهر على توقيع معاهدة سيفر – تعرّض أحد المستفيدين الكبار، رئيس الوزراء اليوناني إلفثيوروس فنزيلوس للهزيمة في الانتخابات العامة. وقد أجريت الانتخابات في أعقاب الوفاة المفاجئة للملك الشابّ ألكسندر، بعد أن عضّه قرد في حدائق قصره في ضواحي أثينا. فتوجّه فنزيلوس إلى فرنسا بانتظار الفرصة المناسبة. وفي استفتاء عامّ أجري في 5 ديسمبر، صوّتت الغالبية لرجوع والد ألكسندر، قسطنطين، عديل القيصر فلهلم.

حاول قسطنطين المحافظة على حياد البلد في الحرب الكبرى، فخلعه الحلفاء نتيجة لذلك في سنة 1917. وأصبح للأخيرين الآن عذر لتغيير سياستهم تجاه تركيا. فانتهز الفرنسيون والإيطاليون، الذين أجبروا غير راغبين على اتباع مخطّطات لويد جورج المؤيّدة لليونانيين، الفرصة بحماسة. بل إن الحكومة البريطانية ربطت نفسها بإعلان رسمي بعدم تقديم مزيد من المساعدة المالية لليونان في أعقاب عودة قسطنطين.[1] لكن لويد جورج أقنع نفسه بأن اليونان الكبرى تصون مصالح بريطانيا في شرق البحر المتوسّط، وكان عازماً على إنقاذ جوهر معاهدة سيفر. فدعا، واضعاً ذلك نصب عينيه، إلى مؤتمر في لندن في فبراير 1921 لجمع ممثّلين عن الحلفاء واليونان وتركيا. وطلب المفوّضون السامون للحلفاء في اسطنبول إدخال مصطفى كمال أو ممثّليه في الوفد العثماني.[2]

أدّت عودة قسطنطين إلى إبعاد قادة فنزيلوس في الجيش اليوناني، واستُبدل بهم الضبّاط الذين صرفوا بين سنتي 1917 و1920. وفي أعقاب سقوط فنزيلوس على الفور، أطلق سراح أحد خصومه العسكريين، أناستاسيوس بابولاس (Anastsios Papoulas) من السجن في كريت، ورقّي إلى رتبة

فريق، وعيّن رئيساً لأركان الجيش اليوناني في الأناضول. وكان قسطنطين ورئيس وزرائه ديمتريوس راليس (Dimitrios Rallis) متلهّفين لإحراز نجاح عسكري عشية مؤتمر لندن. وكان بابولاس مستعداً للقيام بذلك. وقد شجّعته أنباء ثورة شركس أدهم، فأمر قوّاته في القطاع الشمالي للجبهة بالتقدّم من بورصة ومهاجمة مقرّ قيادة القائمقام عصمت في أسكي شهير.

كان اليونانيون أكثر عدداً وأفضل تسليحاً من خصومهم الأتراك.[3] وفي 9 يناير 1921، هوجم الأتراك المتحصّنون على جرف الأناضول بالقرب من محطّة السكّة الحديدية في إينونو. واضطروا للتراجع في اليوم التالي. فمنحت هيئة الأركان العامة في أنقرة الإذن لعصمت بإخلاء أسكي شهير، وأرسلت في الوقت نفسه تعزيزات للمساعدة في الصمود في خط جديد أبعد شرقاً. لكن في 11 يناير، فوجئ عصمت بتراجع اليونانيين معتقدين أنه ليس لديهم القوّة الكافية لموجهة التعزيزات التركية.[4] ووصف بابولاس العملية بأنها استطلاع بالقوّة. وادّعى مصطفى كمال أنها انتصار كبير. كانت الخسائر التركية طفيفة، إذ سقط 95 قتيلاً و183 جريحاً،[5] ما يعكس نطاق الاشتباك المحدود، الذي يعرف في التاريخ التركي باسم معركة إينونو الأولى. وبعد بضعة أيام، شتّتت قوّات الجمعية الملّية الكبرى مقاتلي أدهم غير النظاميين وأبعدتهم إلى الجنوب، بينما اكتفى اليونانيون بالمراقبة. وفي 1 مارس، رقّي عصمت إلى رتبة أميرالاي. ومن ثم أصبح يدعى باشا.

استفاد مصطفى كمال بمهارة من الدعوة إلى إرسال ممثّلين إلى مؤتمر لندن. وكانت الدعوة غير مباشرة، ووصلته عبر حكومة اسطنبول. ولتأمين اتصال مباشر وبالتالي اعتراف الحلفاء بحكومته، وضع نصب عينيه إقناع الحكومة العثمانية بالتنحّي. وفي 28 يناير 1921 طلب من الصدر الأعظم توفيق باشا إقناع السلطان وحيد الدين بإصدار مرسوم يعترف بحكومة أنقرة، وبعد ذلك تحلّ حكومة اسطنبول. وبإمكان السلطان البقاء في قصره، وستتحمّل الجمعية الملّية الكبرى نفقاته، وترسل وفداً يمارس السلطة في اسطنبول. وحذّر مصطفى كمال من أن رفض السلطان يعرّض موقفه للاهتزاز.[6] كانت تلك طريقة مهذّبة لتهديد وحيد الدين بخلعه عن العرش.

حاول توفيق باشا تجنّب مطالب مصطفى كمال بالإصرار على أن المشاركة في المؤتمر ضرورية، بينما يعدّ اليونانيون العدّة لشنّ هجوم كبير، وأن إصرار الحلفاء على تمثيل أنقرة في الوفد العثماني تنازل يجب أن يرضى به مصطفى كمال.[7] وكان على حكومة أنقرة أن تثبت نفسها في ميدان المعركة، ويجب ألا تتوقّع أن تعامل بصفتها المحاور الرئيس في تركيا إلى أن يحدث ذلك.

حصل مصطفى كمال على تفويض من الجمعية بإرسال وفد منفصل إلى لندن بعد أن شرح موقفه. وترأس الوفد وزير خارجية القوميين بكير سامي (قُندوح)، واستفاد من التسهيلات التي

كان الإيطاليون مستعدّين دائماً لتقديمها. ركب الموفدون القوميون على متن سفينة حربية إيطالية في أنطاليا. وأبرق بكير سامي إلى مصطفى كمال من روما بأنه تسلّم دعوة مباشرة للمؤتمر، وأنه سيتوجّه إلى لندن بناء على ذلك.[8] ويبدو أن «الدعوة» المباشرة كانت أداة لإنقاذ ماء الوجه وجّهها الإيطاليون، لأن الحكومة البريطانية تهرّبت من فكرة منح اعتراف رسمي بحكومة أنقرة. وفي لندن، أدّى توفيق باشا دوره ببراعة. فقد كان عجوزاً ومريضاً، وطلب تغطية رجليه ببطانية عند طاولة المفاوضات في قصر سانت جيمس. لكنه كان حاضر الذهن. ودعا توفيق باشا موفدي أنقرة إلى شرح الموقف التركي، من دون أن يستقيل من منصبه، كما طلب مصطفى كمال. وقام بذلك بفرنسية بليغة مستشار فريق أنقرة، نهاد رشاد (بلغر)، وهو طبيب تركي بارز مقيم في الوقت نفسه في باريس، حيث يقسّم وقته بين الطبّ والدعوة للقضية التركية في مجلّة «صدى الشرق» (*Echo de l'Orient*).

أمضى المؤتمر في سانت جيمس الوقت في استعراض الطرق المسدودة: إدخال تعديلات ثانوية على معاهدة سيفر، التي رفضتها أنقرة بأكملها؛ ولجنة تحقيق في التكوين العرقي للأراضي التي احتلّها اليونانيون؛ وترتيبات إقامة إدارة مستقلّة لمنطقة إزمير. وكان الفشل مصير المحادثات لأن الأتراك أصرّوا على أن تسحب اليونان قوّاتها من غرب الأناضول تراقيا الشرقية، في حين أقنع اليونانيون أنفسهم بأن في وسعهم تثبيت طموحاتهم الإقليمية بقوة السلاح.

كان لويد جورج سعيداً برؤية اليونانيين يحاولون ذلك، مع أنه لم يستطع أن يعدهم بتقديم أي دعم مادّي. فقد بدا له بوضوح الفشل الوشيك لسياسته الداعمة للتوسّع اليوناني. وكان الفرنسيون والإيطاليون مستعدّين للاتفاق مع القوميين الأتراك، بل إن السلطات العسكرية البريطانية في اسطنبول كانت تجري اتصالات متكتّمة مع الكماليين عبر ممثّلهم في اسطنبول، حميد، نائب رئيس جمعية الهلال الأحمر التركي. فعزّى لويد جورج نفسه بترويج الفضائح. فأبلغ الملك جورج الخامس بأن بكير سامي «وغد» ينحدر «من منزل لوطي في إيست إند. وأنه ممثّل مصطفى كمال، الذي سئم العلاقات مع النساء، واعتاد مؤخّراً ممارسة الجنس غير الطبيعي».[9] ونحن لا نعرف شيئاً عن التوجّه الجنسي لبكير سامي، لكن كل الأدلّة تبيّن أن مصطفى كمال كان أبعد ما يكون عن السأم من العلاقات مع النساء.[10] لم يكن لويد جورج مدقّقاً بشأن الأساليب التي استخدمها: كان يعرف أن الملك يصدم بسهولة، في حين أن ضميره المستقلّ مرن إلى أبعد الحدود. ولم تمنع وشايات لويد جورج أحد المسؤولين لديه في وزارة الخارجية، روبرت فانسيتارت (Robert Vansittart)، من التفاوض مع بكير سامي على اتفاق لتبادل الموقوفين الأتراك في مالطا مقابل الضبّاط البريطانيين الذين سجنهم الكماليون في الأناضول. وقد رفضت أنقرة الاتفاق لأنه يستثني الأتراك المتهمين

بارتكاب جرائم حرب.[11]

وكان المصير نفسه ينتظر وثيقتين أكثر أهمّية وقّعهما بكير سامي في لندن. فقد توصّل في 9 مارس إلى اتفاق مع الفرنسيين ينصّ على وقف الأعمال العدائية، وإخلاء الفرنسيين للأراضي التي تقع ضمن خطوط الهدنة لسنة 1918 في الجنوب، باستثناء الإسكندرون التي ستتمتّع بمكانة خاصّة لحماية ثقافتها التركية. وفي المقابل، يُسمح للفرنسيين بدور يحظى بامتياز في التطوير الاقتصادي لجنوب وشرق تركيا.[12] وبموجب اتفاق آخر وُقّع في 12 مارس، وعد الإيطاليون بالعمل لصالح الحقوق التركية في تراقيا وإزمير وسحب قوّاتهم مقابل امتيازات اقتصادية في وسط وغرب تركيا.[13] وعلى الرغم من عدم التصديق على الاتفاق، فإن الإيطاليين سحبوا قوّاتهم بهدوء من جنوب تركيا، بين أبريل ويوليو 1921.[14]

اعتقد بكير سامي أنه توصّل إلى مقايضة جيدة: يمكن أن يحظى الحلفاء بمناطق نفوذ اقتصادي، اتفقوا عليها بعد إبرام معاهد سيفر، شريطة تعديل التسوية على الأراضي، وأن تحتفظ تركيا بالسيطرة على الأراضي الواقعة ضمن خطوط الهدنة لسنة 1918. ورأى مصطفى كمال أن من غير الحكمة مناقشة الأمر في الجمعية.[15] ومن الأفضل التسويف، والانتظار علّه يحدث تحسّن في الوضع العسكري يمكّن من التفاوض على شروط أفضل. وفي غضون ذلك، يمكن أن تؤدي الاتفاقات غير المصدّقة الثلاثة إلى بدء عملية صنع السلام مع الحلفاء الغربيين الثلاثة، وتفيد في النأي بهم عن المطالبات اليونانية والأرمنية.

كانت قدرة مصطفى كمال على التأثير في مسار المؤتمر محدودة. لكن المؤتمر أدّى غرضه على الرغم من انفضاضه من دون اتفاق. فأتاح فرصة للدعاية للميثاق الملّي واستغلال الخلافات بين الحلفاء. وشكّل خطوة نحو الاعتراف بحكومة أنقرة. والأهمّ من ذلك أنه أدّى إلى إعلان الحلفاء عن أنهم سيتخذون موقفاً محايداً في الحرب بين اليونان وتركيا.[16] وذلك ما كان القوميون الأتراك يسعون إليه طوال الوقت. وقد تخلّصوا من الأرمن، وها هم اليوم يحيّدون القوى العظمى. وتبقّى اليونانيون بمفردهم للتعامل معهم. لقد اعتمد مصطفى كمال على مرؤوسيه لخوض معاركه الدبلوماسية، وهم مرؤوسون يمكن التبرّؤ منهم عندما يرتكبون الأخطاء، أو إذا سمحت الظروف بتسوية أفضل. ومثلما تجنّب التوجّه إلى الميدان على رأس الجيش، ما لم يكن ذلك للضرورة القصوى، فإنه لم يتولّ القيادة في المفاوضات الدبلوماسية.

بينما كان الحلفاء يناورون كل من وراء الآخر في لندن، أجرى القوميون الأتراك تعديلاً على أراضيهم على حساب جورجيا. ففي 12 فبراير 1921، شنّ الجيش الأحمر هجوماً على الحكومة القومية

في جورجيا. وفي 25 فبراير احتل العاصمة الجورجية تفليس (تبليسي).[17] فكان لا بدّ أن يتخذ الأتراك إجراء على عجل لاسترداد الأراضي التي خسروها أمام الروس في سنة 1778. وفي 22 فبراير، أبلغ السفير الجورجي في أنقرة بأن القوّات التركية ستحتل ناحيتي أرداهان وأرتفين، ودخلت أرداهان في اليوم التالي. ودعاهم القوميون الجورجيون إلى مزيد من التقدّم لدرء الجيش الأحمر. وفي 11 مارس، احتل الأتراك ميناء باطوم (باتومي) المهمّ، لكنهم تخلّوا عنه بعد خمسة أيام إلى جورجيا (السوفياتية) بموجب اتفاق نجح علي فؤاد باشا في التفاوض عليه مع موسكو.[18]

أرفق بالاتفاق رسالة يعد فيها قوميسار الخارجية السوفياتية تشيشرين بمنح تركيا 10 ملايين روبل ذهب «للتنمية الاقتصادية».[19] وعُجّل أيضاً بتسليم الأسلحة. وقد زوّد البلاشفة الكماليين بما مجموعه 45,000 بندقية، و300 مدفع رشّاش، وما يقرب من مئة مدفع ميداني، بالإضافة إلى الذخيرة الملائمة.[20] وكان مصدرها المخزونات التي خلّفتها الجيوش الأجنبية وراءها على الأراضي السوفياتية، بالإضافة إلى الإمدادات الروسية، وكان لها دور مهمّ في صمود الجيوش القومية التركية في الميدان أمام القوّات اليونانية الحسنة التجهيز. وقد ثبّتت معاهدة موسكو الحدود الشرقية لتركيا، لكنها لم تؤكّد إلى أن وقّعت جمهوريات جورجيا وأرمينيا وأذربيجان الاشتراكية السوفياتية المستقلّة اسمياً اتفاقاً مع تركيا في قارص في 13 أكتوبر 1921.[21] وعلى غرار الفرنسيين، لم يلزم البلاشفة أنفسهم نهائياً إلا بعد أن أظهر الكماليون قدرتهم في ميدان المعركة.

دخلت الحرب مع اليونانيين الآن مرحلتها الحاسمة. فاستقدم الجنرال بابولاس قوّات جديدة وشنّ هجوماً ثانياً على مواقع عصمت في 26 مارس. وكان الأتراك قد استقدموا تعزيزات أيضاً فأصبح الجيشان متساويين في العدد تقريباً: 37,000 جندي من الفيلق الثالث اليوناني في مواجهة 35,000 جندي تركي في قطاع إينونو. لكن اليونانيين كانوا أفضل تجهيزاً، لا سيما بالمدافع الرشّاشة والمركبات الآلية. قاتل اليونانيون جيداً ثانية وأحرزوا مكاسب أولية، فاستولوا على قمّة متريس تَبه الاستراتيجية في 27 مارس. وشنّ الأتراك هجوماً معاكساً في الليل لكنه فشل في استرجاع القمّة. أقلق الوضع مصطفى كمال ورئيس وزرائه (رئيس هيئة الأركان بالإنابة) فوزي باشا في أنقرة. فأرسلت الكتيبة التي تحرس الجمعية الملّية الكبرى وفوج من الفرقة القوقازية المرابطة في سيواس إلى الجبهة.

في 31 مارس، شنّ عصمت هجوماً معاكساً ثانياً، وأجبر اليونانيون على التراجع هذه المرّة. وفي 1 أبريل، أرسل عصمت برقية إلى مصطفى كمال من قمّة متريس تَبه التي استرجعها. وأعلن أن «العدوّ انسحب من ميدان القتال أمام قوّاتنا مخلّفاً آلاف القتلى وراءه».[22] وردّ مصطفى كمال ببلاغة:

«قلّة هم القادة في تاريخ العالم بأكمله الذين واجهوا مهمّة صعبة كتلك التي اضطلعت بها في معركتي إينونو المحتدمتين. لقد عُهدت الحياة المستقلّة للأمّة إلى العناية النابعة من قلب قوّادك ورفاقك في السلاح، الذين أدّوا واجبهم المشرّف تحت قيادتك اللامعة. أنتم لم تتغلّبوا على العدو وحده، وإنما القدر نفسه - القَدَر السيئ لأمّتنا...».[23]

لا شكّ في أن براعة عصمت العسكرية كانت أفضل من براعة رفعت، قائد القطاع الجنوبي للجبهة الغربية. وقد أصابت الأركان العامة في أنقرة في تخمينها بأن اليونانيين سيوجّهون ضغطهم الرئيس نحو المواقع التركية في إينونو، وأرسلت بعض قوّات رفعت لتعزيزها. شعر رفعت بالذلّ فقدّم استقالته، لكنه أقنع بالبقاء هناك. وبعد انسحاب اليونانيين من إينونو، نُقلت بعض الوحدات التركية إلى الجنوب حيث استولى اليونانيون على بلدة أفيون قره حصار المهمّة. فشنّ رفعت هجوماً معاكساً وأجبر اليونانيين على إخلاء أفيون قره حصار في 7 أبريل. وفي 11 أبريل، أبلغ رفعت أنقرة أن جيشه حظي «بشرف توجيه الضربة القاصمة للعدوّ».

عبّر مصطفى كمال عن سروره بألفاظ رنّانة: «لقد عاود جيشنا الظهور على مسرح التاريخ بمهابة مجلجلة».[24] لكن الاحتفال كان سابقاً لأوانه. فقد فشلت حركة رفعت الالتفافية الطموحة وعدّل اليونانيون خطّهم حول موقع قوي في دوملوبنار، غرب أفيون قره حصار. وانسحبت قوّاتهم انسحاباً منظّماً من إينونو ومن أفيون قره حصار، على مسافة قريبة جداً. بلغت الخسائر التركية ما يزيد على 5000 قتيل في أينونو، و400 قتيل في القطاع الجنوبي. وفاقم ضعف معنويات الجنود الأخطاء التكتيكية للقادة الأتراك: فرّ 2000 جندي من قوّات عصمت، و4000 جندي من قوات رفعت الأكثر ضعفاً في أثناء المعركة.[25] لقد أخفت خطابة مصطفى كمال المزاج المتذبذب للفلاحين الأناضوليين، إذ لم يكونوا يثقون دائماً بضبّاطهم الشبّان الذين يقودونهم في المعركة ويتحلّون بعزيمة كبيرة لكنهم يفتقرون إلى التدريب.

مع أن اليونانيين صُدّوا مؤقّتاً، فإن مصطفى كمال استغلّ الموقف جيداً. فأعيد تنظيم الهيكل القيادي العسكري، فوحّد القطاعان الشمالي والجنوبي للجبهة الغربية تحت قيادة عصمت. وشجّع النجاح التركي المتحقّق في إينونو مصطفى كمال على تحسين الشروط التي تفاوض عليها بكير سامي في لندن. وفي 8 يونيو، قدم إلى أنقرة السياسي الفرنسي هنري فرانكلان بويون (Henry Franklin-Bouillon)، الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، بصفته الشخصية نظرياً، لكنه كان في الواقع ممثّلاً لوزير الخارجية أرستيد بريان (Aristide Briand).[26] وفي 13 يونيو وصل إلى إينبولو الرائد دوغلاس هنري (Douglas Henry)،

ممثّلاً الجنرال السير تشارلز («تيم») هارنغتون (Charles («Tim») Harington)، القائد العام للحلفاء في اسطنبول، فالتقى رفعت الذي أعفي مؤخّراً من واجباته العسكرية في الجبهة الغربية. وكان تبادل الموقوفين الموضوع الظاهري للمناقشات، لكن الغرض الحقيقي استكشاف احتمال التوصل إلى تفاهم بين لندن وأنقرة. وكان بكير سامي الذي مهّد الطريق للمفاوضات قد ابتعد عن المشهد بطريقة ملائمة، إذ قدّم استقالته من وزارة الخارجية في 16 مايو، بعد مواجهته انتقاداً شديداً في الجمعية.[27]

في أنقرة، دُعي فرانكلان بوِيون إلى محاضرة عن الميثاق الملّي وإصراره على الاستقلال التركي التامّ. كان رأس المال الفرنسي المستثمر في تركيا أكبر من مثيله البريطاني، وكانت فرنسا تعتمد على نظام الامتيازات لحماية مصالحها الاقتصادية. طالب مصطفى كمال بإلغاء الامتيازات الاقتصادية، مثله مثل سائر القوميين الأتراك. ولم تكن فرنسا مستعدّة لذلك بعد. وفي أعقاب بعض المفاوضات الشاقّة، غادر فرانكلان بوِيون إلى باريس، وقال إن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للتوصّل إلى اتفاق.[28] لكن الفرنسيين انسحبوا من ميناء الفحم في زونغولداك على ساحل البحر الأسود في 21 يونيو، تعبيراً عن حسن النيّة.[29]

كانت الاتصالات مع البريطانيين كثيرة الالتواءات. فبعد مناقشات أولية، عاد الرائد هنري إلى إينبولو برسالة يقول فيها هارنغتون إنه فهم أن مصطفى كمال راغب في الاجتماع به، واقترح أن يتم الاجتماع على متن السفينة الحربية البريطانية «أجاكس». وسيستمع إلى ما سيقوله مصطفى كمال، لكنه لن يكون مزوّداً بصلاحيات إجراء مفاوضات. وردّ مصطفى كمال بأن الرائد هنري ترك نسخة من رسالة توضح بأن الجنرال هارنغتون هو الذي طلب الاجتماع. وإذا كان هارنغتون مستعدّاً لإجراء مفاوضات على أساس المطالب التركية المعروفة بالاستقلال التامّ وانسحاب كل القوّات المعادية، فسيكون عندئذٍ موضع ترحاب في أينبولو. أما إذا كان مهتمّاً بتبادل الآراء، فإن مصطفى كمال سيرسل ممثّلاً عنه لهذا الغرض.[30] لم يرد جواب على الرسالة، لكن الرائد هنري عاد وطلب معلومات عن الموقوفين البريطانيين ونيّات العسكريين الأتراك تجاه اسطنبول.[31]

لا يهمّ إذا كان الرائد هنري أساء فهم رفعت (أو العكس)، إذ إن هارنغتون استخدم هنري واستخدم مصطفى كمال رفعت لإقامة اتصال. ويمكن التبرّؤ من كليهما. لكن مصطفى كمال حصل على انطباع واضح بأن هارنغتون أراد التفاوض، في حين بدأ هارنغتون يرى أنه يمكن التوصّل إلى اتفاق مع مصطفى كمال بموجب شروط ملائمة. غير أن انعدام الثقة في النيّات البريطانية ظلّ قوياً في أنقرة. في 24 مايو، وصل هندي مسلم، مصطفى الصغير، إلى أنقرة بصفته ممثّلاً لحركة الخلافة، وكانت في ذلك الوقت جماعة الضغط الرئيسة للمسلمين الهنود. فاتهمته السلطات القومية بأنه عميل

بريطاني يخطّط لاغتيال مصطفى كمال. وحاكمته المحكمة المستقلّة، ووجدته مذنباً، وأعدم. وفقاً لِقِلج علي، الخبير في العمليات السرية الذي أصبح العضو الأكثر رهبة في المحكمة، فإن مصطفى الصغير اعترف بأنه عمل عدّة سنوات لصالح المخابرات البريطانية. وقد حاول فرانك راتيغان (Frank Rattigan)، المفوّض السامي البريطاني بالإنابة في اسطنبول إنقاذ حياة مصطفى الصغير من دون نجاح، بينما اعترف بأنه تعرّض للشبهات.[32] لا شك في أنه كان يوجد جواسيس أجانب في أنقرة،[33] لكن التقارير لم تُنر أذهان صانعي السياسات في حالة الحكومة البريطانية.

أطلق سراح بعض الموقوفين الأتراك في مالطا بانتظار التوصّل إلى اتفاق رسمي. وكان من أوائل من وصل إلى أنقرة ضياء (غوق ألب)، المنظّر الرئيس للقوميين الأتراك. وتبعه معاون مصطفى كمال الوثيق علي فتحي (أوقيار).[34] كان مصطفى كمال بحاجة إلى مساعدة للسيطرة على الجمعية. وفي 10 مايو عقد اجتماعاً مع مؤيّديه وقرّر إنشاء حزب سياسي خاص به: اسمه مجموعة الدفاع عن الحقوق الملّية، وهذا الاسم فشل أن يحشد تحته النوّاب القوميين في البرلمان العثماني الأخير. ويعني ذلك تحويل جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي من منظمة ملّية إلى منظمة حزبية، لديها حرّية استبعاد أعضاء الجمعية الذين لا توافق عليهم.[35] وأصبح مصطفى كمال رئيساً للحزب الجديد.

أصبح في وسع مصطفى كمال، بصفته رئيساً للهيئتين التشريعية والتنفيذية، الاعتماد على غالبية برلمانية تتخذ القرارات في جلسات خاصة، وتستطيع بعد ذلك إقرارها عبر الجمعية. واجتمع الآن الأعضاء الذين استُبعدوا من حزبه معاً باسم المجموعة الثانية، التي أصبحت الحزب المعارض. وكان قادة المعارضة يمثّلون دوائر انتخابية في شرق البلد. فأقدمت جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية على إضافة كلمات «وحماية التراث المقدّس» إلى اسمها.[36] والتراث هو السلطنة، والخلافة، والشريعة الإسلامية. لم تذكر السلطنة والخلافة في قانون التنظيم الأساسي – الدستور الذي أقرته الجمعية – لكن حدّد تنفيذ الشريعة باعتباره الواجب الأول للجمعية. مع ذلك لم يجد القوميون المحافظون صعوبة في إدراك الأفكار الحديثة لمصطفى كمال ورفاقه والنيّات السلطوية خلف إعلاناتهم الشعبوية.

لم يكن مصطفى كمال منزعجاً من المعارضة الرسمية بقدر انزعاجه من عدم تماسك حزبه. ففي مايو، اضطر رئيس الوزراء فوزي باشا إلى الاستقالة عندما عبّرت الجمعية عن شكوكها في إقرار موازنة غير متوازنة. وأعيد انتخابه رئيساً لحكومة جديدة أصبح فيها فتحي (أوقيار) وزيراً للداخلية. وعيّن يوسف كمال (تنغير شنق)، أحد المؤيّدين المخلّصين لمصطفى كمال، وزيراً للخارجية محل بكير سامي، وهو الذي وقّع اتفاق موسكو مع البلاشفة. فأصبح لدى مصطفى كمال الآن فريق سياسي أكثر قوّة.

استقبل السكان الأتراك في اسطنبول الانتصار في إينونو بالترحاب والفرحة. بل إن السلطان دعا إلى الدعاء للجنود الذين سقطوا في القتال وأرسل تبرّعات إلى الهلال الأحمر لمساعدة الضحايا.[37] وخطا وريث العرش، عبد المجيد، الذي حرص على التعبير عن مشاعره القومية، خطوة إضافية وأرسل ابنه عمر فاروق للانضمام إلى القوميين في الأناضول. ووصل الأمير إلى إينبولو، حيث اضطر إلى الانتظار مثل أي مسافر آخر حتى تلقّي التعليمات من أنقرة. وفي 27 أبريل تسلّم برقية مهذّبة من مصطفى كمال قال فيها إن المصلحة الوطنية تقتضي عودته إلى اسطنبول، وإن الوقت لم يحن بعد لكي يستفيد البلد من خدمات كل «أصحاب المقام السامي» أعضاء الأسرة الحاكمة.[38] كان مصطفى كمال يتقدّم خطوة خطوة، لكن أخذ اتجاه تقدّمه يصبح أكثر وضوحاً.

أبدى مصطفى كمال ما يشغله في خطاب ألقاه في افتتاح مؤتمر المعلّمين في أنقرة في 16 يوليو. وأعلن أن على الجيل الجديد أن يتحلّى بشعور قوي بالتنظيم والانضباط. ويجب أن تكون الثقافة التي يعلّمونها خالية من الخرافات القديمة و«الأفكار الأجنبية، وكل المؤثّرات الغريبة عن فطرتنا، سواء أكانت من الشرق أم الغرب».[39] وتلك خطوة أولى أيضاً. لقد بدأ الابتعاد عن الشرق (الإسلامي والبلشفي على حدّ سواء)، وسيليه للتقدم نحو الغرب.

لم تستغرق الاستراحة على الجبهة الغربية طويلاً. فبذلت اليونان قصارى جهدها لكسب الحرب: استُدعي مزيد من المجنّدين ورُفعت قوّة الجيش في الأناضول إلى 200,000 جندي.[40] وفي 12 يونيو، وصل الملك قسطنطين إلى إزمير ليقرّ مع الجنرال بابولاس خطّة الهجوم الكبير. وقد شنّ في 10 يوليو. وبما أن الأتراك استقدموا تعزيزات أيضاً، فقد أصبح الجيشان المتقابلان متساويين في العدد تقريباً ثانية. شارك نحو 126,000 جندي يوناني في الهجوم على الخطوط التركية التي يدافع عنها 122,000 جندي. لكن اليونانيين كانوا أفضل تجهيزاً أيضاً؛ إذ لديهم 410 مدافع ميدان مقابل 160 مدفعاً تركياً، ونحو 4000 مدفع رشّاش مقابل 700 للأتراك، و20 طائرة مقابل 4 للأتراك.[41]

جاء الضغط اليوناني الرئيس من الجنوب في اتجاه كوتاهيا في القطاع الأوسط. وكان هدفه قطع خطّ السكّة الحديدية بين أفيون قره حصار وكوتاهيا، ثم التقدّم شمالاً لمحاصرة مقرّ القيادة التركية في أسكي شهير. فوجئ القائد التركي عصمت باشا، إذ إنه احتفظ بمعظم جنوده في القطاع الشمالي حول إينونو. وكان التنسيق بين قوّاته المقسّمة إلى أربع مجموعات ضعيفاً، كما أن التعزيزات المستقدمة من الجناحين لمساعدة القطاع الأوسط الحاسم اتسمت بالبطء الشديد والفوضى. وكشف تحقيق أجرته الجمعية لاحقاً أن الفرق التركية الثماني عشرة، شاركت قليلاً في القتال، باستثناء خمس فقط، وأمضت وقتها في التحرّك من دون جدوى.[42] وكان اثنان من القادة الأتراك – «مربّي الدبّ»

عارف وخليل «المجنون» - شجاعين، ومتهوّرين، لكنهما عنيدان ولا يثقان بأوامر عصمت. تقدّم اليونانيون إلى كوتاهيا، وسقطت في 17 يوليو. وبعد ذلك التفوا إلى الشمال الشرقي نحو أسكي شهير.

في يوم سقوط كوتاهيا، تلقّى عصمت برقية موجزة من مصطفى كمال: «إذا لم يكن هناك عائق، أقترح أن تأتي على الفور لأناقش الوضع معك». وفي الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، اجتمع عصمت بمصطفى كمال في محطّة أسكي شهير وقاده بالسيارة إلى مقرّ قيادته جنوب البلدة. ووفقاً لأحد الضبّاط الذين كانوا حاضرين في الاجتماع، سأل مصطفى كمال عصمت، «هل خسرنا المعركة بالفعل؟ (استخدم كلمته الفرنسية المفضّلة déjà). فأجاب عصمت، «يبدو الأمر كذلك». فقال مصطفى كمال، «علينا عندئذٍ أن ننقذ الجيش ونعدّ خطّاً جديداً. علينا الانسحاب خطوة خطوة إلى ما وراء نهر سقاريا. لنكتب الأمر على الفور»[43] أما رواية عصمت فكانت مختلفة. وقال فيها إن الاجتماع عُقد بعد أن أخلت قوّاته أسكي شهير في 19 يوليو. وقد اقترح، كما قال، أن يشنّ هجوماً معاكساً على اليونانيين في أسكي شهير. وإذا فشل، فسيسحب قوّاته إلى شرق نهر سقاريا. فوافق مصطفى كمال وعاد إلى اسطنبول.[44]

شنّ الأتراك هجوماً معاكساً كبيراً في 21 يوليو، فرُدّ على أعقابه وعانت القوّات التركية مزيداً من الضعف. وفي المساء، أبلغ مصطفى كمال قادة الجبهة بوجوب سحب الجيش بأكمله إذا لم تحرز الهجمات المضادّة أي تقدّم. ومع ذلك ظل يأمل بإمكانية وقف تقدّم رتل العدو في نقطة بعيدة في الجنوب.[45] كانت وحدات الفرسان بقيادة القائمقام فخر الدين (ألطاي) تدافع عن ذلك القطاع من الجبهة، جنوب منحنى نهر سقاريا. وكانت متمركزة في الأصل في شمال القطاع، للدفاع عن أسكي شهير في مواجهة أي هجوم يوناني من بورصة، وقد نُقلت على عجل إلى السهل المكشوف جنوب شرق أسكي شهير، وهو مكان ملائم لحركة الفرسان السريعة. لكن المشكلة تكمن في الجفاف الشديد للأرض في يوليو وصعوبة تموين الجنود والجياد. نجح فرسان فخر الدين في تغطية انسحاب ميسرة القوّات التركية،[46] التي تركت أفيون قره حصار لليونانيين ثانية في 23 يوليو.[47] وأفلت مجمل القوّات التركية في القطاع الشمالي من الحصار أيضاً، لكن الانسحاب كان فوضوياً. فتُركت المخازن في أسكي شهير، كما تُرك خطّ السكّة الحديدية من أسكي شهير إلى سقاريا من دون أن يدمّر، وفرّ آلاف الجنود والتحقوا بحشود المدنيين الهاربين من التقدّم اليوناني.[48] وفي أعقاب الانتصار اليوناني في كوتاهيا وأسكي شهير، قدّر عدد الفارّين من الجيش التركي بنحو 31,000 جندي، وسرعان ما ارتفع العدد إلى 48,000 جندي.[49] وخرج جيش الجمعية الملّية الكبرى من المعركة فاقداً نحو 40,000 جندي.[50]

ما من شكّ في أن مصطفى كمال وافق على الانسحاب بسرعة، سواء أكان حاسماً جداً عندما علم بهزيمة قوّاته في كوتاهيا وأسكي شهير، كما زعم هو والمعجبون به لاحقاً، أم لا. فقد علّمته تجربته بأن الجيش أهم من الأرض. لكن لم يكن من السهل تفسير ذلك في أنقرة، التي أصبحت الآن فجأة مدينة على الجبهة معرّضة للخطر. فثارت ثائرة الجمعية، ودبّ الذعر في صفوف السكان المدنيين. وفي 24 يوليو، أبلغ رئيس الوزراء فوزي (تشقمق) الجمعية بأنه تقرّر إخلاء أنقرة خلال أسبوع ونقل الحكومة إلى قيصري. وقال إن الجيش انسحب إلى مواقع جديدة بعد تكبّده خسائر فادحة. وسيقوم بانسحاب آخر عند الضرورة لمواصلة القتال حتى تحقيق النصر. ووجهت كلمته بمطالب تدعو إلى معاقبة القادة المسؤولين عن الهزيمة. فأجاب فوزي: «إنني القائد الوحيد المسؤول. وعندئذٍ قرّرت الجمعية إرسال بعض أعضائها للتحقّق من الموقف على الجبهة. وقرّرت أيضاً الدفاع عن أنقرة في كل الأحوال، بينما ترسَل المكاتب والوثائق إلى قيصري، وبقاء الجمعية منعقدة في أنقرة.[51]

قدّمت مرافقة عسكرية لإخلاء عائلات الوزراء والنوّاب البارزين.[52] وأسرعت زوجة أحد القادة - القائمقام (لاحقاً أميرلاي) عز الدين (تشالشلار)، رئيس أركان مصطفى كمال في الحرب الكبرى - إلى منزل مصطفى كمال. وقالت إن لديها طفلين وبحاجة إلى نقود للفرار من أنقرة. فأعطاها مصطفى كمال 50 ليرة، هي كل ما كان معه.[53] وفي الوقت نفسه، حصل الأعضاء العسكريون في الجمعية على إذن بالخدمة في الجبهة.[54] وأعلن قائد الجبهة، عصمت، أن في وسعه بدء القتال غرب أنقرة إذا زوّد بـ 15,000 جندي جديد. فأسرع النوّاب إلى مكاتب التجنيد، وسرعان ما بدأ المجنّدون في الوصول إلى أنقرة. وبعد ذلك أرسلوا بالقطار إلى بولاتلي، المحطّة الأقرب إلى نهر سقاريا.[55] وقام مصطفى كمال بنفسه بزيارة وجيزة إلى بولاتلي في 26 يوليو.[56] وعندما عاد كان في انتظاره قرار حاسم.

كان كثير من أعضاء الجمعية يرون منذ مدّة طويلة بأن على مصطفى كمال أن يتولّى قيادة الجيش مباشرة، بدلاً من تكريس نفسه للسياسة. وطُرح اقتراح بتسمية مصطفى كمال القائد الأعلى على المناقشة في اجتماع مغلق في 4 أغسطس. يمكن النظر إلى ذلك بمثابة خطوة ثورية لأن الدستور العثماني يعهد بمنصب القائد العام إلى السلطان. لكن مصطفى كمال رأى في ذلك تهديداً وفرصة في آن معاً. وقال في سنة 1927 إن معارضيه في الجمعية كانوا يأملون في نبذه لو فشل في الميدان. لكن مصطفى كمال نهض للتحدّي. وقدّم عرضه بقبول منصب القائد الأعلى لمدّة ثلاثة أشهر، شريطة أن يمنح سلطات الجمعية كاملة. استكثر ذلك العديد من أعضاء الجمعية مخافة أن ينحّوا جانباً. وبعد مناقشات طويلة، تمّ التوصّل إلى تسوية في 5 أغسطس، يمارس بموجبها مصطفى كمال سلطة

المجلس في المسائل العسكرية،[57] ويكون تعيينه قائداً عاماً صالحاً لمدة ثلاثة أشهر، لكن في وسع الجمعية إلغاءه في وقت أبكر.[58]

ما إن أقرّ القانون، حتى اقترح أن يصبح رئيس الوزراء فوزي (تشقمق) الرئيس الدائم لهيئة الأركان العامة، ورفعت (بَله) وزيراً للحربية. فوافقت الجمعية، لكنها رفضت مرشّح مصطفى كمال لوزارة الداخلية، فمنحت لرفعت أيضاً بمثابة تدبيرٍ مؤقّت.[59] وقال مصطفى كمال لاحقاً إن رفعت أراد أن يصبح رئيساً لهيئة الأركان. فرفض مصطفى كمال ذلك، وأبلغ رفعت بأنه لم يثبت قدرته على تولّي المنصب.[60] وحقيقة الأمر أنه لم يكن في وسع رفعت وعصمت العمل معاً بنجاح على الجبهة. وبموجب الترتيب الجديد، أصبح عصمت مسؤولاً أمام فوزي، في حين أن رفعت مسؤول عن إمداد الجيش في الجبهة. وتلك مهمّة صعبة. فلم تكن المعدّات نادرة فحسب، وإنما من الصعب أيضاً، كما أشارت مصادر متنوّعة، ملاءمة الذخيرة مع الأسلحة. ومن حسن حظّ الأتراك أن شحنة من الأسلحة الروسية وصلت للتوّ عن طريق البحر إلى زونغولداك. فنُقلت بسرعة على عربات تجرّها الثيران، وكثير منها تقودها النساء، اللواتي تشكّل قصّتهن اليوم ملحمة حرب الاستقلال التركية. لقد كان رفعت بارعاً في التنظيم، ويدين النجاح اللاحق للجيش التركي كثيراً لعمله الشاق عندما كان وزيراً للحربية.[61]

ما إن عيّن مصطفى كمال قائداً عاماً بياناً للأمة أعلن فيه أن العدوّ «سيُخنق في الحَرَم الداخلي للوطن».[62] وأتبع ذلك بعشرة أوامر تطلب المؤن من السكان المدنيين: على كل بيت أن يقدّم طقماً واحداً من الملابس التحتية، وجزمة للجيش؛ ويجب تسليم 40 في المئة من كل مخزونات الملابس، والجلد، والطحين، والصابون، والشمع على الفور؛ وعلى كل مالكي وسائل النقل نقل إمدادات الجيش ما يزيد على 100 كيلومتر في الشهر مجّاناً؛ ويجب تسليم كل الأسلحة إلى الجيش؛ ويجب منح خُمس الجياد، والعربات، والكارّات للجيش.[63] وهكذا طُلب من الشعب المعدم في بلد في حالة حرب منذ ما يقرب من عشر سنوات، وخسر معظم أراضيه الخصبة، أن يسلّم آخر إمداداته.

في 12 أغسطس، انتقل مصطفى كمال برفقة فوزي إلى مقرّ قيادة عصمت في بولاتل. فسقط عن حصانه بينما كان يتفقّد الجند، وكسر أحد أضلاعه. فعاد إلى أنقرة للمعالجة، ولم يتسلّم القيادة إلا في 17 أغسطس.[64] وكان الجيش اليوناني قد غادر مواقعه في أسكي شهير وبدأ زحفه نحو أنقرة، بعد أن اتُّخذ قرار ملاحقة الجيش التركي وتدميره في مجلس الحرب اليوناني المنعقد في كوتاهيا في 28 يوليو.[65] اتسمت أهداف اليونانيين بالغموض، وتصوّرت احتمال الاضطرار إلى العودة إلى أسكي شهير. وفي هذه الحال، عليهم تدمير خط السكة الحديدية الذي يتجه إلى شرق المدينة، ثم الثبات في موقعهم على

أمل أن يجعلهم امتلاك مساحات واسعة من الأناضول في موقع أفضل ليفرضوا على الأتراك التخلّي عن منطقة إزمير وتراقيا. لكنه أمل ضعيف. وعلى أي حال، لم يأخذ اليونانيون في الحسبان التأثير المدمّر على مكانتهم ومعنوياتهم في حال فشل المغامرة التي ألزموا بها جلّ قواتهم.

حاول بابولاس تكرار مناورة التطويق التي نجحت في كوتاهيا في الشهر الماضي. فتحرّك فيلق شرقاً على طول خطّ السكّة الحديدية إلى أنقرة، في حين زحف فيلقان إلى الجنوب عبر سهل الأناضول الأوسط للاشتباك مع ميسرة الجيش التركي. وكان الأتراك قد حفروا خنادق عند حواف هضبة هايمانا – وهي سهل مترامٍ جنوب شرق أنقرة، على ارتفاع نحو 900 متر. ويشرف على الهضبة عدد من الجبال، أهمها جبل منقلَ (أي جبل كانون النار) المشرف على وادي إيلجا في الجنوب، وجبل تشال (أي الجبل العاري) في الوسط، غرب بلدة هايمانا الصغيرة. وكانت المواقع التركية تتبع نهر سقاريا من الشمال إلى الجنوب حتى التقائه برافد إيلجا أوزو، حيث تلتفّ شرقاً على طول وادي إيلجا. وهكذا تشكّل زاوية قائمة. خطّط بابولاس الاختراق عبر قاعدة الزاوية بعبور جدول إيلجا الضحل ثم الاندفاع بالاتجاه الشمالي الشرقي نحو هايمانا وأنقرة. فيقسم بذلك القوّات التركية في الضفّة الشرقية لنهر سقاريا.

أنشأ مصطفى كمال مقرّ قيادته في ألاغوز، وهي قرية تشرف على الهضبة من الشمال، وتقع عند منتصف الطريق تقريباً بين أنقرة وبولاتي. وكانت أركان فوزي وعصمت في منازل على مقربة منه. وكانا يتفقّدان خطوط الجبهة باستمرار، ويتحقّقان من تنفيذ الأوامر، ويحاولان رفع المعنويات، في حين أجبرت الإصابة مصطفى كمال على عدم التحرّك والبقاء في ألاغوز، حيث يمارس القيادة العامة. وقد سمح لخالدة أديب بالالتحاق بالجيش برتبة عريف والانضمام إليه في مقرّ قيادته. وتصف روايتها بصفتها شاهد عيان، التي كتبتها في المنفى بعد مشاجرتها مع مصطفى كمال، الاهتمام الشديد بالتفاصيل الذي يبديه القائد العام، وتغيّر مزاجه، وشدّة عزيمته، ولحظات اليأس التي سيطرت عليه أيضاً.[66] دخل مصطفى كمال المعركة متوجّساً جداً. ولم يكن أمامه خيار سوى خوض المعركة غرب أنقرة في ضوء المشاعر التي أبدتها الجمعية، كما أخبر قره بكير في أرضروم في برقية بعث بها إليه. غير أنه أضاف «إن موقفنا غير مواتٍ».[67] وقد دُهشت خالدة أديب، باعتبارها سيّدة من اسطنبول، بظروف الحياة البدائية في مقرّ القيادة. وكان لعصمت، وهو عسكري ريفي مجرّب، وجهة نظر مختلفة. فكتب، «ألاغوز قرية جميلة... وكان مقرّ قيادة الجبهة الغربية واسعاً يكفينا نحن وضبّاط أركاننا... وكان مصطفى كمال ينام أقل من المعتاد، ولا يخلد للنوم إلا قبل الفجر... وقد حرمه الألم الناجم عن ضلعه المكسور من القليل من الراحة التي يتسع وقته لها».[68] وكان إلى جانب مصطفى

كمال رفيقه غير المنضبط، عارف، «مربّي الدبّ».

كان اليونانيون يتمتّعون بتفوّق عددي قليل، إذ إنهم دفعوا نحو 100,000 رجل إلى المعركة مقابل 90,000 جندي تركي.[69] لكن قوّتهم النيرانية أعظم بكثير. من ناحية أخرى، كان الأتراك يتمتّعون بأفضلية ثلاثة إلى واحد في الفرسان، واستغلّوا ذلك في مضايقة ميمنة الجيش اليوناني. سجّل اليونانيون نجاحاً مهمّاً في اليوم الأول من المعركة في 23 أغسطس. فتسلّقوا من وادي إيلجا واستولوا على جبل منقل حيث المقاومة التركية ضعيفة. فثارت ثائرة مصطفى كمال وهدّد بإحالة قادة الفرقة الخامسة التركية، التي فشلت في الدفاع عن القمّة، إلى محاكمة عسكرية، وأمر الفرقة باستعادة شرفها بالصمود في مواقعها الجديدة.[70] وواصل اليونانيون تقدّمهم، واستولوا على عدّة جبال بعدما التفّوا شمالاً إلى جبل تشال. وفي 26 أغسطس، اقترح عصمت الانسحاب إلى خطّ جديد، وقرّر فوزي الصمود حول جبل تشال، واستقدم تعزيزات من الجانب الشمالي. وفي الليل، نجا القائد العام اليوناني الجنرال بابولاس والأمير أندرو، الأخ الأصغر للملك قسطنطين، وقائد الفيلق الحادي والعشرين، من الموت عندما عثر القائمقام فخر الدين على مقرّ قيادتهما في قرية أوزون بايلي، الواقعة في السهل إلى الجنوب من وادي إيلتشا. ولأنه لم يكن على علم بالصيد الذي ينتظره، فقد تراجع عن الهجوم تلبية لطلب عصمت مساعدة قوّاته في الشمال.

كان الوضع هناك خطيراً، وأمر مصطفى كمال ببدء العمل لإقامة خطّ دفاع جديد في ضواحي أنقرة. لكن بينما كان مصرّاً على إنقاذ جيشه إذا كُسرت الجبهة، فإنه طالب بالدفاع عن كل شبر من الأرض. وفي 27 أغسطس شرح مبدأه القائم على الدفاع في العمق بإصدار أمر أعلم فيه أن ما يراد الدفاع عنه ليس خطّاً، وإنما البلد بأكمله. وعلى كل وحدة الثبات في موقعها حتى إذا أجبرت الوحدات المجاورة لها على الانسحاب.[71] ومع ذلك، أبلغ الجمعية لاحقاً بأن التقدّم اليوناني كان لمصلحته، لأن خطّ جبهته أصبح الآن قصيراً يسهل الدفاع عنه – بدلاً من الاضطرار للقتال على جانبي مثلّث قائم الزاوية، أصبحت القوّات التركية تدافع الآن عن الوَتَر المقابل.[72] وفي أنقرة، كان خسرو (غيريد)، رفيق مصطفى كمال، يقدّم للنوّاب القلقين إحاطتين يومياً، ويصرّ على عدم الحاجة إلى القلق ما دام الأتراك يسيطرون على جبل تشال.[73] وبعد عدّة أيام من القتال الشرس، استولى اليونانيون على جبل تشال في 2 سبتمبر. لكنهم بلغوا أقصى حدود قدرتهم على التحمّل. فقد تكبّدوا خسائر فادحة، وعانوا من الجوع في الغالب لأن فرسان فخر الدين يقطعون خطوط إمدادهم، كما أنهم ليسوا معتادين على القتال في حرّ الصيف في هضبة الأناضول. بيد أن الأتراك لم يعرفوا ذلك على الفور.

وفقاً لخالدة أديب، فإن أنباء خسارة جبل تشال دفعت مصطفى كمال إلى حالة كئيبة من انعدام القدرة على اتخاذ القرار.[74] وزعم قره بكير في روايته، التي كتبها بعد انفصاله عن مصطفى كمال، أن فوزي أخبره بأن مصطفى كمال أمر بانسحاب عامّ، لكن فوزي أخرّ تنفيذ الأمر.[75] ووفقاً لرواية أخرى، قال فوزي ببساطة، «ربما نكون مبلّلين لكن العدوّ لا يتشمّس»،[76] ورأى وجوب عدم الانسحاب. وفي الخطاب الذي ألقاه مصطفى احتفالاً بالنصر أمام الجمعية في 19 سبتمبر، زعم أن خسارة جبل تشال لم تفتّ من عضده. وقال، «لا أهمّية لخسارة موقع واحد لجيش يحافظ على رباطة جأشه. الجندي يستطيع القتال في أي مكان – على قمّة تلّ، وتحت التلّ، وفي أسفل الوادي. ولذلك لم يكن جيشنا قلقاً من خسارة جبل تشال. فقد ثبّت مواقعه في خطّ أكثر قوّة على بعد ألف وخمسمئة متر، إلى الشرق».[77] لكن لا شكّ في أن خسارة الجبل أقلقت الجمعية، وعندما أعلن خسرو (غيريد) عن ذلك، عامله النوّاب بخشونة، فقرّر وضع حدّ لإحاطاته.[78]

اعتقد عصمت أنه يعرف لماذا انحسر المدّ. فقد راقب بابولاس عن كثب منذ معركة إينونو الأولى. كان خصمه قائداً ميدانياً بارعاً، لكنه يفتقر إلى المثابرة. وفي غمرة تطلّعه إلى إحراز نتائج بسرعة، أصبح عصبياً لفشله في تحقيقها، وأثّر قلقه على حكمته. فسحب قوّاته قبل الأوان مخافة وقوع كارثة. وكتب عصمت في مذكّراته، «تجنّب بابولاس الكارثة، لكنه لم يكسب معركة قطّ».[79] وعلى ضفتي نهار سقاريا، كما في إينونو، كان اليونانيون والأتراك يفكّرون في الانسحاب في الوقت نفسه. وكان اليونانيون أول من فقد رباطة الجأش في كلا المناسبتين. لكن الأتراك كانوا في موطنهم، واليونانيون في أرض معادية، ويشعرون بالخطر عند كل منعطف.

بعد يومين من الاستيلاء على جبل تشال، أبلغ بابولاس الحكومة اليونانية بانه لا جدوى من استمرار التقدّم.[80] وعندما بدأ اليونانيون بالانسحاب، شنّ الأتراك هجوماً معاكساً، واستردّوا جبل تشال في 8 سبتمبر. لكنهم كانوا مرهقين تماماً، ولم يصدر أمر ملاحقة العدوّ إلا في 13 سبتمبر. وبحلول ذلك الوقت، لم يتبقّ أي يوناني شرق نهر سقاريا. وكان في وسع الأتراك مضايقة العدوّ المنسحب عن طريق فرسانهم فحسب، لافتقارهم إلى وسائل النقل الآلية. وفي 14 سبتمبر، أغاروا على مقرّ القيادة اليوناني في سيفري حصار وتمكّنوا من الحصول على ميداليات بابولاس الحربية الخمس. وكان ذلك عزاء صغيراً لأن جلّ الجيش اليوناني عاد إلى مواقع انطلاقه عند أسكي شهير في الشمال الغربي وأفيون قره حصار في الوسط.

استمرّت معركة سقاريا واحداً وعشرين يوماً. وخيضت على طول جبهة طولها ستون ميلاً، بعمق اثني عشر ميلاً. لكن الإصابات كانت منخفضة وفقاً لمعايير الحرب الكبرى، إذ تكبّد الأتراك

3700 قتيل و18,000 جريح، بينما سقط لليونانيين 4000 قتيل و19,000 جريح. وفي حين كانت أرقام الأسرى والمفقودين الأتراك من دون الألف، فقد ترك اليونانيون المنسحبون 15,000 جندي وراءهم. وتكبّد الأتراك أفدح الخسائر في الضباط الشبّان، وكثير منهم حديث التدريب. كان الجيش التركي يضمّ ما يزيد قليلاً على 5000 ضابط في الإجمال، وسقط منهم ما يقرب من 300 قتيل وأكثر من ألف جريح في معركة سقاريا.[81] فقد كانت «معركة ضبّاط»، كما أخبر مصطفى كمال الجمعية.[82]

لكن كانت هناك حاجة إلى الرجال أيضاً. فأمر مصطفى كمال بالتعبئة العامة في 13 سبتمبر، أي اليوم الذي أعلن فيه الانتصار.[83] شكّل ذلك إنكاراً أخيراً لشروط الاستسلام في سنة 1918، وكان له ارتباطات مخيفة في أذهان الشعب. فالتعبئة (سفر برلك) للفلاحين مماثلة للحرب الكبرى التي هلك فيها ملايين من إخوانهم. لم يشعر مصطفى كمال بالقوّة الكافية لمواجهة المعارضة المحلّية المتبقية لتجدّد الحرب إلا بعد معركة سقاريا. وزُيّن القرار المرير بأن التعبئة لازمة لطرد آخر من تبقّى من جنود «العدوّ المهزوم» من تراب الأناضول. والحقيقة أن العدوّ رُدّ على أعقابه فحسب. ومع ذلك، فقد كان زحف بابولاس على أنقرة آخر عملية هجومية يشنّها اليونانيون في الأناضول.

عاد مصطفى كمال إلى أنقرة في 18 سبتمبر، بعد أن أمضى شهراً في الجبهة. وفي اليوم التالي ألقى خطاب النصر في الجمعية. وانتهت روايته المتفائلة والانتقائية للعمليات العسكرية بالتماس بليغ إلى الحلفاء. فقال إن الأتراك ينشدون السلام، لكنهم مثل أي أمّة متحضرّة أخرى يصرّون على حرّيتهم واستقلالهم. لقد حُجبت غايتهم الحقيقية عن العالم المتحضّر. وإذا قبل الحلفاء وجود تركيا المستقلّ، فلن يعود هناك أي سبب للصراع معهم، مثلما لم يعد هناك أي سبب للصراع بين تركيا وروسيا.[84] كان هذا الادّعاء بوجود حضارة مشتركة في جوهر تفكير مصطفى كمال. وقد دحض الانحياز الغربي الذي اعتبره نصيراً للعالم الآسيوي الإسلامي المعادي، أو حليفاً للهجوم البلشفي الهدّام على القيم المتحضرّة. صحيح أن المشاعر المناهضة للغرب قوية في الجمعية في أوساط الأعضاء المحافظين والراديكاليين على حدّ سواء، لكن رسالة مصطفى كمال، التي شكّلت إرهاصاً بالإصلاحات المحلّية التي سيفرضها، لم تكن صريحة بالقدر الكافي لإثارة غضبهم.

ما إن انتهى خطاب مصطفى كمال، حتى قُدِّم مشروعا قرارين متماثلان – الأول قدّمه خمسة وستون نائباً، وقدّم الثاني فوزي وعصمت. وقد اقترحا ترقية مصطفى كمال إلى رتبة مشير ومنحه لقب غازي (الذي يجمع على نحو ملائم بين معنيي «بطل»، و«مجاهد»). وجاء ذلك جرياً على العادة العثمانية، إذ مُنح العديد من القادة العسكريين الذين تميّزوا في الحروب مع روسيا لقب غازي، في حين حصل قادة الجيوش على رتبة مشير. لكن هذا الاعتراف الشعبي رفع مصطفى كمال عالياً فوق

جمهور أتباعه: أصبح الآن يوقّع باسم «رئيس الجمعية التركية الملّية الكبرى، والقائد العامّ، والغازي مصطفى كمال باشا». وأصبح في التعبير الشعبي «الغازي باشا». وفي مشروع القرار الذي قدّمه خمسة وستون نائباً، وُصف بأنه «منقذ البلد وصانع الانتصار الأخير». ولم يكن في وسع مصطفى كمال التعبير عن ذلك على نحو أفضل.

يمكن النظر إلى تقديم مشروعي قرار بمثابة منافسة على التزلّف. لكن كان لفوزي وعصمت رسالة يريدان نقلها. إنهما مواليان لمصطفى كمال وسيستمرّان في ولائهما له، ولن ينازعاه في مطالباته باحتلال الصدارة. وهكذا ثبّت النجاح في معركة سقاريا بروز ثلاثي جديد – يتكوّن من قائد واحد ومعاونين رئيسن – يجترح نظاماً جديداً من فوضى الثورة الوطنية التركية. وأقرّت الجمعية مشروع القرار من دون جدال.[85]

كان من المرجّح أن تنشأ دولة قومية تركية حتى لو تمكّن اليونانيون من دخول أنقرة، لكن ربما لن يصبح مصطفى كمال قائدها. فقد تلقّى في أثناء معركة سقاريا نصيحة تكتيكية لم يطلبها من كاظم قره بكير في أرضروم.[86] ولو خسر المعركة، لانتقلت القيادة إلى قره بكير، «فاتح الشرق». وكان هناك خطر آخر. فقد غادر أنور برلين في طريقه إلى باطوم على أمل العبور إلى تركيا، حيث لا بدّ أن يتحدّى قيادة مصطفى كمال للحركة القومية. وفي 24 مايو، أصدر فوزي أمراً إلى قره بكير باعتقال أنور أو أي من موفديه، إذا ظهروا في شرق تركيا.[87] وقد رحّل خليل (كوت)، خال أنور، بعدما وصل إلى طرابزون. فحفز ذلك ردّاً غاضباً من أنور، إذ كتب إلى مصطفى كمال من موسكو في 16 يوليو مهدّداً بتجاهل أي حظر على وجوده والمجيء إلى تركيا، حالما يتوصّل إلى الاستنتاج بأن غيابه يعرّض تركيا والعالم الإسلامي للخطر.[88]

وصل أنور إلى باطوم في أغسطس واتصل بالمتعاطفين معه في طرابزون. وعقد مؤتمراً لحزب الشعب السوفياتي، ذي الاسم الرنّان، الذي يتكون من شخصه، وخاله خليل، وحفنة من مقاتلي جمعية الاتحاد والترقّي. وأبلغ أنقرة بقراراته في 9 سبتمبر تحت خاتم جمعية الاتحاد والترقّي القديم. لكن الانتصار تحقّق في سقاريا عندئذٍ، وتمّ تجاهل طلب أنور بالسماح له بدخول تركيا. وبناء على توجيه من أنقرة، عيّن قره بكير قائمقام من الفرسان، سامي سابت (قرمان)، والياً بالإنابة على طرابزون مع تعليمات صارمة بقمع نشاط الاتحاديين.[89] وبعد حرمان أنور من أداء دور في تركيا، انتقل إلى باكو ثم إلى آسيا الوسطى، حيث بدلاً من ترؤّس حركة ضدّ البريطانيين في الهند، انضمّ إلى عصابات من المسلمين (تسمّى بسمتشي) يعارضون البلاشفة. وقُتل في ما يعرف اليوم باسم طاجيكستان في اشتباك مع الجيش الأحمر في 4 أغسطس 1922. [90] وكان آخر من توفّى بين أعضاء

الحكومة الثلاثية: قُتل طلعت في برلين في مارس 1921، وجمال في تفليس في يوليو 1922، وقد اغتالهما أفراد أرمن انتقاماً للمجازر التي ارتكبت بحقّ شعبهم تحت حكم جمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1915.

سهّل اختفاء القادة المهزومين السابقين على مصطفى كمال توحيد قوى القوميين الأتراك. وفي 29 ديسمبر 1921، كتب إلى علي فؤاد في موسكو: «لا أستطيع أن أدعو الأمّة للاجتماع تحت راية الاتحاد والترقّي»[91] ولكي يظهر مصطفى كمال أن حركته تجاوزت الانقسامات السياسية القديمة، فقد حرص على أن يدخل في حكومته خصوم جمعية الاتحاد والترقّي، مثل رضا نور، وأحمد فريد (طق)، إلى جانب الاتحاديين السابقين الأكثر عدداً. ولم يعد دوره التوحيدي الآن محلّ تشكيك. فقد أنقذت معركة سقاريا تركيا من مزيد من التعدّيات اليونانية، ومصطفى من أشباح الماضي المأساوي.

16

الانتصار في الحرب

في ربيع سنة 1921، ترك مصطفى كمال منزل المحطّة في أنقرة. وكان قد أجرى سابقاً ترتيبات لبناء مقرّ إقامة مريح له في موقع غير بعيد عن المدرسة الزراعية في كتشيورن، لكن برز بعد ذلك خيار أفضل. فثمة منازل صيفية جميلة على تلّة تشانكايا، في الاتجاه المعاكس في جنوب شرق المدينة. وقد بُنيت هذه المنازل وسط البساتين وتشرف على مناظر ريفية جميلة. كما أن هواءها نظيف والموقع على التل آمن. والأمن مهمّ لأن اللصوص ما زالوا يحومون حول القوميين في العاصمة.[1] ووفقاً لأحد التقارير، فإن صديق مصطفى كمال، الصحافي روشن أشرف (أونايدين)، رافق فكرية إلى المنزل الأكبر قرب أعلى التلّ. فأعجبها، ووافق مصطفى كمال على الخيار.[2]

كان المنزل حجرياً، وذا حديقة على مصطبتين ونافورة.[3] وهو في الأصل ملك لأرمني، ثم استحوذت عليه أسرة بولغور زاده التركية المحلية. وقد نظّم مفتي أنقرة القومي، رفعت بورقتشي حملة تبرّعات لشراء المنزل، وقُدّم بعد ذلك إلى مصطفى كمال. فنقل بدوره صكّ الملكية إلى الجيش التركي، ونتيجة لذلك أصبح مقرّ إقامته معروفاً باسم قصر الجيش.[4] وتُعرض فيه تذكارات مصطفى كمال – صور والدته، وصور فوتوغرافية تظهره في أثناء العمل في برقة – على الجدران. وأضيفت لاحقاً صور فوتوغرافية لثلاثة – ثلاثة فقط – من مؤيّديه، عصمت، وفوزي، وكاظم (أوزالب)، وهدايا من متمنّي الخير من الداخل والخارج. غلب على المنزل ديكور فيكتوري شرقي، ذو سقوف مزيّنة بالعربسة، ومواقد تدفئة مزيّنة، لكنه يحتوي أيضاً على طاولة بلياردو وبيانو ذي أوتار عمودية.[5] وتوجد مقرّات على مقربة لحرس مصطفى كمال من اللاز غير النظاميين – سرية من الجنود الراجلين وسرية من الفرسان.

انتقل أوثق أصدقاء مصطفى كمال ومعاونيه إلى منازل في أسفل التلّ. وكان من بينهم أصدقاء الطفولة من سلانيك، مثل ياوره صالح (بوزوق)، والبكباشي فؤاد (بوجا): والقادة الكبار، والمؤيدون السياسيون، مثل وزير الداخلية فتحي (أوقيار)، ووزير الاقتصاد جلال (بايار)، والصحافي روشن أشرف وآخرون. (كان عصمت في الجبهة ولم ينتقل إلى منزله في تشانكايا – القصر الزهري – إلا في سنة 1925.) اصطحب معظم القوميين البارزين في تشانكايا زوجاتهم معهم. وكان الرجال يشربون في الليل بينما يناقشون التطوّرات الراهنة، والنساء يلازمن المنزل. وهكذا شكّلت تشانكايا مستوطنة للطبقة المتوسّطة، تضمّ خدماً وجنوداً للخدمة، لكنها تخلو من الرفاهية. وكان لمقرّ إقامة مصطفى كمال مولّد صغير، بينما اكتفى الآخرون بمصابيح البارافين والكاربيد.[6] وعلى الرغم من صعوبة المواصلات، فقد كان أعضاء أسر المقيمين في تشانكايا يسافرون إلى اسطنبول ويستقبلون الزائرين من عاصمة السلطان. ولم يكن الجوّ مشجّعاً على الرذيلة – وهي التهمة التي يكيلها أعداء مصطفى كمال عادة. ولم تكن تشانكايا وكراً للكواسر، كما وصفها الشاعر القومي فاروق نافذ (تشاملبل). لكنها بعيدة عن هرج المدينة القديمة ومرجها. كانت تجمّعاً للنخبة التي شكّلت تركيا الجديدة: لم تكن المناقشات تنقطع، لكن لم يكن هناك عدم ولاء لمصطفى كمال. وكان الغازي باشا ودوداً ليّن الجانب، لكنه القائد من غير منازع في تشانكايا.

أخذت مدينة أنقرة تمتلئ بالمسؤولين، والضبّاط، والمتعاطفين مع القوميين، وأصبح من الصعب العثور على منزل ولو غير ملائم، كما شهدت الإيجارات ارتفاعاً كبيراً. وكان الطعام سيّئاً لمن اعتاد طهي اسطنبول. وقد وجدت الصحافية الإنجليزية وارد برايس، التي زارت أنقرة في سنة 1923، أن «لحم الضأن هو الطبق الذي لا يتغيّر، وأن له مذاق لحم الماعز الذي لا لُبس فيه... لقد عشت على البيض واللبن إلى حدّ كبير، وبلغت ذروة ما تناولته من بيض دزينة في يوم واحد».[7] وكانت امرأتان أوروبيتان قد سبقتا وارد برايس في المجيء إلى أنقرة، الصحافية الفرنسية بيرث جورج غوليس (Berthe Georges-Gaulis)، التي زارت أنقرة لأول مرّة في سنة 1920 (وشكرتها الجمعية على تقاريرها في السنة التالية)،[8] والرحالة البريطانية غريس إليسون (Grace Ellison). وقد أعجبتا بمصطفى كمال وبالحماسة المثالية لمؤيّديه. وتحدّث الزوّار الأجانب عن عيني مصطفى كمال الزرقاوين الثاقبتين، في حين أشار العيّابون المحلّيون إلى أنه أحول.

شكّلت معركة سقاريا نقطة تحوّل في تقادير مصطفى كمال والقوميين الأتراك الذين يقودهم. فقد أوقفوا اليونانيين، وأثبتوا أنهم الوحيدون الذين يمكن أن يجلبوا السلام إلى تركيا. وكان البلاشفة أول من قدّم المساعدة للقوميين الأتراك علناً – قام الإيطاليون بذلك بتكتّم. وأصبحوا الآن أول من

يسوّوا القضايا العالقة معهم. في 13 أكتوبر، استقبل قره بكير في قارص ممثّلين عن جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا الاشتراكية السوفياتية، بالإضافة روسيا السوفياتية، ووقّع معهم اتفاقاً يؤكّد الحدود التي ثبّتتها المعاهدة الروسية التركية في مارس.[9]

ووصل فرانكلان بويون إلى أنقرة وقت أسبق، في 20 سبتمبر، بصحبة ضابطين فرنسيين. لكن المساومة كانت أشدّ صعوبة والمفاوضات طويلة. لكن جرى التوقيع أخيراً على اتفاق في 20 أكتوبر.[10] وأطلق عليه رسمياً اسم «تفاهم» لتمييزه عن معاهدة سلام، وبالتالي المحافظة على الاعتقاد بأن فرنسا لا تزال تدعم بريطانيا بعدم التوقيع على معاهدة منفصلة. غير أنه كان معاهدة سلام في كل شيء إلا الاسم، تنصّ على إنهاء الأعمال العدائية وتبادل الأسرى، وتثبيت الحدود بين تركيا وسورية الخاضعة للانتداب الفرنسي. ولم ينصّ على امتيازات اقتصادية مباشرة، لكن فرنسا حصلت على تعهّدات بعدم تعرّض مدارسها وشركاتها في تركيا للمضايقة، وبالترحيب باستثماراتها ومستشاريها. واجه الاتفاق صعوبة في إقراره في الجمعية، إذ رفض بعض أعضائها التخلّي عن ناحية الإسكندرون للحكم الفرنسي، حتى بموجب وضع خاص يضمن حقوق المواطنين الأتراك. وكان مصطفى كمال راضياً عن السماح لأقلية من الأعضاء بالتصويت ضدّ الاتفاق،[11] فذلك مؤشّر مفيد على المستقبل.

اقتنعت الغالبية بحجّة الحكومة بأن للاتفاق مزايا عسكرية مهمّة، إلى جانب العودة الفورية لكيليكيا تحت الحكم التركي: وعد فرانكلان بويون بأن يبيع الجيش الفرنسي المعدّات التي لا حاجة له بها بسعر زهيد، وتستطيع الآن القوّات التركية المرابطة في الجنوب حمل تلك المعدّات إلى الجبهة مع اليونان.[12] أما الأرمن الذين عادوا إلى كيليكيا مع القوات الفرنسية، فقد غادروها معهم ثانية، على الرغم من التطمينات بأنهم سيعاملون جيداً. في 21 ديسمبر 1921، دخلت القوات التركية أضنة؛ وفي 25 ديسمبر 1921 أصبحت غازي عنتاب تركية ثانية. وفي 5 يناير 1922، نشر علم تركي طوله 105 أمتار من مئذنة أكبر مسجد في أضنة احتفاء بوصول القائد التركي.[13] وهكذا استعاد مصطفى الأراضي التي كان يدافع عنها في الجنوب في نهاية الحرب الكبرى، باستثناء ناحية الإسكندرون.

أقلق توقيع الاتفاق الفرنسي البلاشفة، فأرسلوا إلى أنقرة قائد الجيش الأحمر ميخائيل فرونز (Mikail Frunze)، بمثابة سفير لأوكرانيا السوفياتية نظرياً.[14] وقد استُقبل بعيّنات مختارة من خطابة مصطفى كمال. وأبلغ بأنه سيأتي يوم يوضع فيه حدّ للاضطهاد ولا يعود هناك مضطهدون ولا مضطهَدون.[15] وبعد مغادرة فرونز، عيّنت روسيا السوفياتية أرالوف (S. I. Aralov) سفيراً في أنقرة. وقد وصل في 30 يناير 1922، وثابر على تقديم آرائه إلى القيادة الكمالية.[16] وأجاب مصطفى كمال مطالباً بتسريع المساعدة السوفياتية.[17] وأصبح وجه أرالوف العابس أكثر تجهّماً عندما احترق المنزل

الخشبي الذي أقام فيه سفارته، وأسفر ذلك عن نفوق الدبّ المنزلي الذي يحتفظ به.[18] وقد اتّهم في مذكّراته رؤوف (أورباي) بالتواطؤ في الكارثة، في حين نقل أيضاً رأي سكرتير سفارته بأن الممثّل الفرنسي في أنقرة، العقيد موغان (Mougin)، يقف وراء الحريق.[19] بيد أن الحرائق كانت متكرّرة في تركيا، وليس هناك أي دليل يبرّر شكوك البلاشفة.

في موسكو، كان للسفير التركي علي فؤاد (جَبسوي) أسس أمتن للشكوى. ففي 21 أبريل 1921، اقتحم عملاء من الشرطة السياسية تيشكا شقّة ملحقه العسكري، وأخذوا مساعده، وصادروا وثائقه. وعندما لم يحصل علي فؤاد على ما يرضيه، عاد إلى أنقرة 2 يونيو. وحلّت المسألة بالتسوية: عبّرت الحكومة السوفياتية عن أسفها، بينما وعدت الحكومة التركية بمعرفة ما إذا كان مسؤولوها قد ارتكبوا أي إساءة في موسكو.[20] لم يشأ مصطفى كمال القطيعة مع البلاشفة، لكن لم يكن لديه أي أوهام بشأنهم، إذ قال بعد سنة إن الشيوعية هراء.[21] ومع أن البلاشفة كانوا يقدّمون المساعدة للكماليين، فإنهم لم يستطيعوا أن يعيقوا إقامة روابط بين تركيا والغرب، لكن قدّمت لهم تطمينات متكرّرة بأن ذلك لن يكون على حسابهم. لقد كان مصطفى كمال راغباً في إقامة علاقات صداقة مع روسيا السوفياتية، لكنه لن يسمح البتة بالتدخّل الروسي في شؤون بلده.

لم يكن فهم مُثُل مصطفى كمال للاستقلال الوطني ثم تقبّلها بعد ذلك سهلاً على الحكومة البريطانية. فلويد جورج، الذي يميل إلى إدارة سياسته الخارجية من دون معرفة وزير خارجيته، لورد كورزُن،[22] مصمّم على ألا يحذو حذو النهج الفرنسي. وهو النهج الذي وصفه السير هوراس رَمبولد (Horace Rumbold)، المفوّض السامي البريطاني في اسطنبول، بأنه مخزٍ.[23] مع ذلك طمأن رمبولد حميد بك، ممثّل مصطفى كمال في اسطنبول، بأن الحكومة البريطانية مستعدّة الآن لإطلاق سراح كل المحتجزين الأتراك المتبقّين في مالطا مقابل كل المحتجزين البريطانيين في الأناضول. وفي 23 أكتوبر، أعلن حميد بك عن موافقة حكومة أنقرة.[24] وفي 2 نوفمبر، نزل أشهر المسجونين الأتراك، رؤوف (أورباي) في اينبولو، إلى جانب السياسي الاتحادي قره واصف (مؤسس جمعية قره قول السرّية)، واللواء يعقوب شوقي (صوباشي) وآخرين.[25] وركب العقيد رولنسون، أشهر المحتجزين البريطانيين على متن سفينة حربية بريطانية تسافر في الاتجاه المعاكس. وكان اللواء التركي البارز علي إحسان (صابيس) قد وصل في وقت سابق، بعد أن أطلق سراحه أيضاً من مالطا، إلى قوش أداسي، جنوب منطقة الاحتلال اليوناني على ساحل بحر إيجة.[26] وكانت هذه البلدة الصغيرة لا تزال في ذلك الوقت خاضعة لسيطرة الإيطاليين، الذين سهّلوا حركة القوميين.[27] وهكذا أصبح مصطفى كمال، الذي كان القومي البارز الوحيد في أنقرة عند اجتماع مجلس النوّاب العثماني الأخير، محاطاً

بشخصيات بارزة وطموحة. وقد حصل على مزيد من المساعدة، ولكن على كثير من المشاجرات أيضاً.

أخذت التصوّرات في الغرب تتغيّر لا بشأن القوّة المادّية للحركة الكمالية فحسب، وإنما بشأن الخطأ والصواب في الصراع في الأناضول أيضاً. فقد أحرقت القوات اليونانية البلدات والقرى في أثناء الانسحاب بعد معركتي إينونو ثم من ضفّتي نهر سقاريا، وأخرجت المقيمين فيها وقتلتهم في بعض الأحيان. وفي المنطقة التي تحتلها حول إزمير، سعت إلى تأمين نفسها من القوّات غير النظامية التركية بترحيل المسلمين المتعاطفين معها. لكن معاناة المدنيين الأتراك استرعت انتباه المراقبين الغربيين قرب اسطنبول. فقد أخلى اليونانيون إزميد وأراضيها الداخلية من أجل تعزيز اندفاعهم نحو الداخل. وقبل مغادرتهم، حرصوا على نهب الممتلكات التركية أو تدميرها. وقتلت عصابات المقاتلين غير النظاميين اليونانيين (المعروفين باسم القَدَّر الأسود) القرويين الأتراك، في أثناء مقاتلة القوّات غير النظامية التركية. وعندما نُقلت القوّات اليونانية إلى الساحل الجنوبي لخليج إزميد، عانت المنطقة بين يالوفا ويمليك من المعاملة نفسها.

أفادت لجنة تحقيق مشتركة من الحلفاء بأن «ثمة خطة منهجية لتدمير القرى التركية والقضاء على السكان المسلمين».[28] وفي بريطانيا، عرض أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) الحقائق على الرأي العام، وأدّت تقاريره لصحيفة «مانشستر غارديان» الليبرالية، وبالتالي المحبّة لليونانيين، إلى خسارته كرسي الدراسات اليونانية في القرون الوسطى والعصر الحديث في كلّية كنغز، بلندن، التي تبرّع بها ملّاك سفن يونانيون. وقد لاحظ توينبي، وهو يكتب من اسطنبول في مايو 1921، أن «خبث السلطات العسكرية اليونانية ولاإنسانيتها تتضح بجلاء» في منطقة يالوفا. وتوصّل في كتاب «المسألة الغربية في اليونان وتركيا» (*The Western Question in Greece and Turkey*)، الذي نشره في السنة التالية، إلى الاستنتاج بأن اليونان أثبتت أنها «غير قادرة كتركيا (أو أي بلد غربي في هذا الشأن) على أن تحكم جيداً مزيجاً من السكان يتكوّن من غالبية غريبة وأقلّية من أبنائها».[29]

لم تكن الأمور أفضل في المنطقة التي يسيطر عليها القوميون الأتراك. فقد كان يعيش نحو 380,000 يوناني على طول ساحل البحر الأسود وأراضيه الداخلية قبل الحرب الكبرى.[30] وتضخّم عددهم باليونانيين الهاربين من الثورة البلشفية. وفي ديسمبر 1920، [31] تحوّل موقف اليونانيين في منطقة البحر الأسود إلى أسوأ عندما عُيّن نور الدين باشا «الملتحي» قائداً لجيش أوسط جديد يضمّ نحو 10,000 رجل[32] وكلّف بمهمّة تحقيق السلام في شمال الأناضول، حيث تتقاتل العصابات غير النظامية التركية واليونانية معاً، وشرق وسط الأناضول، حيث كان الأكراد وخليط من قطّاع الطرق

يهاجمون وحدات القوّات التركية الضعيفة. وكان نور الدين عسكرياً قويّاً وطموحاً وقاسياً وكارهاً للأجانب، قاتل البريطانيين في بلاد الرافدين في الحرب الكبرى وعُيّن والياً لإزمير بعد الهدنة، قبل أن يزاح نزولاً عند إصرار الحلفاء. وقد التحق بالقوميين في الأناضول في يونيو 1920، لكنه حرِد بعد رفض أول قيادة تعرض عليه.[33] وجّه نور الدين فور تعيينه في الجيش الأوسط اهتمامه إلى المدرسة التي أنشأتها الإرساليات الأمريكية للطلاب اليونانيين والأرمن في مرزيفون، إلى الداخل من سامسون. فقد قُتل معلّم تركي في المدرسة، التي اشتُبه أنها مركز للتخريب المسيحي. لم يعثر على أسلحة عند تفتيش المدرسة، لكن طُرد المبشّرون الأمريكيون، وحوكم بعض المسيحيين المحلّيين بتهمة الخيانة.[34]

كانت العملية العسكرية الأولى لنور الدين بصفته قائداً للجيش الأوسط موجّهة إلى عشيرة قوتشغيري الكردية التي تمرّدت في مارس 1921 في المنطقة الواقعة بين أرزنجان وسيواس عند حوافّ جبال درسيم. أرسل المتمرّدون برقية إلى الجمعية في أنقرة يطالبون فيها بأن تصبح أرضهم ولاية تتمتّع بالحكم الذاتي ويحكمها والٍ كردي.[35] فعمل مصطفى كمال جاهداً للحصول على مساندة الزعماء الأكراد وحرص على أن يصبح بعضهم نوّاباً في الجمعية. فعزلت هذه السياسة الزعماء الذين يدعون إلى الاستقلال الذاتي ويسعون وراء دعم الحلفاء. ومما ساعد في منع التمرّد من الانتشار في أوساط الغالبية الكردية السنّية أن عشيرة الكوتشغيري علوية. وعندما رفضوا أمر الحكومة بإلقاء أسلحتهم، قاد نور الدين ضدّهم قوّة من 3000 فارس ومقاتل غير نظامي، بمن فيهم عصابات اللاز التابعة لعثمان الأعرج. فسُحق المتمرّدون في 24 أبريل.[36] وأثارت قسوة القمع مناقشات غاضبة في الجمعية. وقال أحد الأعضاء إن الفظاعات التي ارتكبت بحقّ أبناء درسيم غير مقبولة حتى «للبربر الأفارقة».[37] وقرّرت الجمعية إرسال لجنة تحقيق ومحاكمة نور الدين. أُعفي نور الدين من قيادته في نوفمبر 1921، لكن مصطفى كمال تجنّب محاكمته بإقناع الجمعيّة بوجوب إجراء مزيد من التحقيق.[38] وبحلول ذلك الوقت، كانت مقاومة اليونانيين في منطقة البحر الأسود قد كُسرت.

في 9 يونيو 1921، قصفت سفينة حربية يونانية إينبولو، ميناء القوميين في أنقرة. فنصح نور الدين الأركان العامة في أنقرة بوجوب ترحيل كل الذكور اليونانيين بين سنّ الخامسة عشرة والخمسين إلى الداخل، في ضوء خطر حدوث إنزال يوناني في سامسون. ووافق مصطفى كمال وحكومته في 16 يونيو.[39] ووفقاً للتقارير الرسمية عن أنشطة الجيش المركزي، فقد رُحّل ما يقرب من 25,000 شخص.[40] وتفاقمت الوفيات والبؤس الناجمة عن الترحيل بوصول محكمة مستقلّة إلى سامسون. وأصدرت المحكمة المستقلّة بين أغسطس وديسمبر 1921 485 حكماً بالإعدام: شكّل ذلك نحو نصف أحكام الإعدام التي أصدرتها هذه المحاكم في أثناء حرب الاستقلال بأكملها.[41] ويبدو أن

كثيراً ممن حكم عليهم بالإعدام في سامسون كانوا قادة أو قادة مفترضين للمقاتلين غير النظاميين اليونانيين والأرمن.[42] وهلك المزيد بأيدي عصابة عثمان الأعرج. وفي 7 يونيو 1922، قصفت سفينة حربية يونانية سامسون.[43] فلم يؤدّ ذلك إلا زيادة أوضاع من تبقّى من اليونانيين المحلّيين سوءاً. ورحّل اليونانيون في المناطق الخاضعة لسيطرة القوميين في غرب الأناضول وجنوبه بأوامر من حكومة أنقرة.[44]

بذل مصطفى كمال ما في وسعه لمجابهة الإدانة الغربية لمعاملة اليونانيين في البحر الأسود. وأتيحت فرصة لذلك عندما زار الروائي الفرنسي كلود فارير (Claude Farrère) تركيا. وكان مثل معاصره الأشهر بيار لوتي (Pierre Loti) مفتوناً بسحر اسطنبول الإسلامية، وقدّم دعمه للقضيّة التركية. رتّب مصطفى كمال للاجتماع بفارير في إزميد، حيث رحّب به في 18 يونيو باعتباره «ابناً مميّزاً لأمّة نبيلة أنتجت الثورات وأراقت دماءها لإطلاع العالم بأكمله على مُثُل الحرّية والاستقلال».[45] وكان مصطفى كمال معجباً حقّاً بمُثُل الثورة الفرنسية، مثلما هو معجب بالقوّة البريطانية. لذا من السهل الاحتكام إلى الأولى: إن خطيئة معاناة المدنيين اليونانيين والأتراك تقع على مسؤولية من استخدم الجيش اليوناني للقضاء على حرّية تركيا واستقلالها. لقد رفض بعض السياسيين الغربيين الاعتراف بالقدرة المتحضّرة للأتراك، لكن «الأمّة الفرنسية النبيلة» أدركتها وأبانت الطريق للآخرين. وكانت الرسالة واضحة: إن تركيا بقيادة مصطفى كمال تسعى لإقامة صداقة مع العالم المتحضّر. وفي حفل استقبال أقامه العقيد موغان في أنقرة في يوم الباستيل، 14 يوليو 1922، قارن مصطفى كمال حربه مع اليونانيين بالمقاومة الفرنسية للغزو الأجنبي بعد الثورة.[46]

كان للرحلة إلى إزميد غرض عائلي أيضاً. فقد أحضر مصطفى كمال فكرية معه ورتّب للقاء أمه زبيدة وأخته مقبولة بها هناك. وكانت المرأتان تعتبران فكرية عروساً غير مناسبة، لكن بينما اقتنعت زبيدة بتحمّلها، فإن مقبولة لم تخفِ مشاعرها تجاهها. وفي أعقاب مشاجرة مع فكرية، عادت مقبولة إلى اسطنبول، في حين ذهبت زبيدة إلى أنقرة وأصبحت المدبّرة المحترمة لمنزل مصطفى كمال في تشانكايا.[47] كان هناك طفل في المنزل أيضاً: تلميذ يتيم اسمه عبد الرحيم، تبنّاه مصطفى كمال وربما عهد برعايته إلى زبيدة في أثناء الحرب الكبرى.[48] شاركت زبيدة في الحياة الاجتماعية في تشانكايا، وفقاً لأعراف الطبقة الوسطى في المجتمع التركي: كانت ضيفة مكرّمة في الاحتفال بختان جميل، ابن صالح (بوزوق) ياور مصطفى كمال، وقدّمت للطفل ساعة لونجين ثمينة هدية.[49]

بحلول منتصف سنة 1922، خمدت أعمال التمرّد وبسطت الجمعية الملّية الكبرى سيطرتها على معظم أراضي تركيا، شرق المنطقة الخاضعة لاحتلال اليونان والحلفاء. لكن ديمغرافية الأرض

تغيّرت. فقد قطعت شوطاً طويلاً في الطريق لتصبح بلداً إسلامياً متجانساً. فرحل معظم الأرمن، واليونانيون في طريقهم إلى الخروج. وصمد التضامن الإسلامي رغم أعمال التمرّد الكردية والشركسية. وفشلت محاولة قام بها اليونانيون لإثارة الشركس على الأتراك. ولم يثر مؤتمر للشركس عقد في إزمير الخاضعة لاحتلال اليونانيين اهتماماً يذكر. وقد أعلن أن الشركس شعب آري، وبالتالي عضو في العرق الأبيض الذي ابتكر الحضارة الحديثة. ادّعى المؤتمر أنهم ممتنّون للحماية التي وفّرتها لهم سلطات الاحتلال اليوناني في الأناضول.[50] وفي أعقاب الحرب، طردت حكومة أنقرة سبعة عشر شركسياً ممن شاركوا في المؤتمر، بالإضافة إلى أدهم وثمانية من أتباعه.[51] وكان ذلك عدداً صغيراً مقارنة بحجم الشركس الذين وقفوا إلى جانب القوميين الأتراك، وقدّموا العديد من ضبّاطهم.

لم يدم مزاج الامتنان الذي ساد الجمعية بعد معركة سقاريا طويلاً. صحيح أن تعيين مصطفى كمال قائداً عامّاً مدّد ثلاثة أشهر من دون صعوبة كبيرة في 31 أكتوبر،[52] لكن سرعان ما حاول أعضاء المعارضة في الجمعية الحدّ من سلطة الرئيس بتحديد حقوق الوزراء وواجباتهم. لكن مصطفى كمال هزم المحاولة في ديسمبر. وفي خطاب استمرّ ثلاث ساعات،[53] رأى أن سلطة الجمعة مطلقة، وأن النظام القائم على الفصل بين السلطات يضعفها.[54] وقد كسب الجولة، على الرغم من أن معارضيه كانوا يدركون أن السلطة المطلقة للجمعية تترجم نفسها إلى سلطة مطلقة لرئيسها، مصطفى كمال. وردّ مصطفى كمال على الانتقاد بعدم وجود سابقة لنظام الحكم المباشر الذي تمارسه الجمعية بقوله: «إننا فخورون بألا نكون مثل الآخرين. إننا نشبه أنفسنا».[55] وكان خطاب مصطفى كمال ملحوظاً أيضاً لتنكّره للجامعة الإسلامية والجامعة التركية على السواء، وهي الفكرة التي تنادي باجتماع كل الشعوب الإسلامية والتركية معاً في دولة واحدة. وقال إن كل أعداء تركيا سيتوحّدون لمنع مثل هذه المحاولة، التي لا تحتاج إليها تركيا ولا تمتلك القوة الكافية لتنفيذها. وأعلن مصطفى كمال، «علينا أن نعرف حدودنا وألا نبذل حياتنا إلا في سبيل قضيّة استقلالنا».[56] وقد شكّل ذلك أساس سياسته الخارجية وسياسة خلفائه.

بعد تمديد سلطات القائد العام لمدّة ثلاثة أشهر مرّة أخرى في مارس، جرّب قره بكير نهجاً آخر لكبح مصطفى كمال. وتساءل ألن يكون إنشاء مجلس للشيوخ، ولو باسم آخر، فكرة جيدة؟ وردّ مصطفى بأنه لن يكون كذلك. فمجلس الشيوخ يحدّ من صلاحيات الجمعية. وإذا كان الهدف تحسين التشريع، فإن أفضل الطرق هو الحرص على انتخاب الأشخاص الأفضل تأهيلاً نوّاباً للأمّة.[57] ولم يطل الوقت قبل أن يقرّر مصطفى كمال بنفسه من لديه أفضل المؤهّلات لخوض الانتخابات البرلمانية.

تأزّمت الأمور في مايو 1922 عندما حاولت الجمعية ثانية الحدّ من صلاحيات مصطفى كمال بصفته القائد الأعلى. وانضم الآن الخبير المخضرم في المؤامرات، قره واصف الذي أطلق سراحه حديثاً من مالطا، إلى المنتقدين المعتادين بقيادة المحامي حسين عوني (أولاش) من أرضروم. يقول مصطفى كمال إنه كان مريضاً في ذلك الوقت، وإن غيابه عن المناقشة قلب الموازين ضدّه. وبعد يومين، في 6 مايو، ألقى خطاباً متصلّباً في الجمعية. وأعلن أنه لا يمكن ترك الجيش الذي يواجه العدوّ من دون قائد. «ولذلك لم أتخلّ، ولا أتخلّى، ولن أتخلّى عن منصب القائد العامّ». ففهمت الجمعية التلميح، وصوّت 177 مقابل 11، وامتناع 15 عن التصويت، على تمديد صلاحيات مصطفى كمال الكاملة لمدة ثلاثة أشهر أخرى.[58]

قال رؤوف (أورباي)، الذي انتُخب وزيراً للأشغال العامة عند رجوعه من المنفى، في مذكّراته إنه بذل قصارى جهده لتسوية الخلافات بين مصطفى كمال من جهة، وقره بكير والمنتقدين في الجمعية من جهة أخرى.[59] وفي يوليو 1922، حاولت الجمعية مرّة أخرى قصقصة جناحي مصطفى كمال. وهذه المرّة حُرمت الحكومة من حقّ تسمية المرشّحين للانتخابات للمناصب الوزارية. وعندئذٍ استقال فوزي باشا من رئاسة الوزراء للسماح بانتخاب حكومة وفقاً للقواعد الجديدة. كان رؤوف المرشّح الأكثر شعبية لخلافته. فعلى الرغم من أنه عضو في حزب مصطفى كمال، فإنه مستعدّ للاستماع إلى المنتقدين. غير أنه كانت لديه تحفّظات. ووفقاً لمذكّراته، فإنه أبلغ مصطفى كمال: «إذا قبلت المنصب، فإنك ستواصل تدخّلك. ولا أريد الاختلاف معك، لأنني أعتقد أنك الشخص الملائم لتنقذ الأمّة على رأس الجيش». فوعد مصطفى كمال بعدم التدخّل، وفي 12 يوليو 1922 صدّق 197 نائباً من أصل 204 على تعيين رؤوف رئيساً للوزراء.[60] وظلّ فوزي رئيساً لهيئة الأركان العامة مع مقعد في الحكومة، في حين ذهبت وزارة الحربية إلى كاظم (أوزالب)، صديق مصطفى كمال من مقدونيا، ومؤيّده من دون تردّد.

نجح رؤوف في السيطرة على المعارضة. وعندما حان موعد تجديد صلاحيات القائد العام في 20 يوليو، لم تعيّن الجمعية أي حدّ زمني. وأعلن مصطفى كمال أنه بحاجة على أي حال إلى الصلاحيات حتى تحقيق الانتصار فحسب. ولذلك سيكون سعيداً بالعودة إلى المنصب الذي كان يشغله قبل تولّي «القضية المقدّسة» إذ «هل هناك من سعادة أعظم من العودة رجلاً حرّاً إلى صفوف الشعب»؟[61] لم يكن أحد يشكّ، بطبيعة الحال، في أن مصطفى سيكون دائماً سيّد نفسه، وهو من أعلن في 1 مارس 1922، عند افتتاح الدورة السنوية الثالثة للجمعية: «إن الفلاح، المنتج الحقيقي، هو أيضاً المالك الحقيقي لتركيا وسيّدها».[62] وقد تكرّرت هذه المشاعر المثيرة للإعجاب عدّة مرّات في سنوات حكم

مصطفى كمال المطلق.

لم تكن السيطرة على الجمعية كافية. فقد كان القادة العسكريون، وكثير منهم، على أي حال، أعضاء في الجمعية، مولعين بالجدل مثل السياسيين. وغالباً ما أصبح الباشوات أمراء حرب مستقلّين في سنوات الانحدار العثماني، والسيطرة على القادة في الجيش الجديد التابع للجمعية الملّية الكبرى أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر في الجيش العثماني القديم. فلم تكن الأسبقية في الرتبة تتوافق دائماً مع الأسبقية في المقاومة. فقد قبل معظم القادة سلطة فوزي الذي يتمتّع بالأسبقية ولديه سجلّ حربي مميّز، على الرغم من انضمامه المتأخّر إلى المقاومة. لكن عصمت، وهو وافد جديد آخر، عيّن قائداً للجبهة الغربية متخطّياً الضباط الذين يسبقونه رتبة. وقد تشاجر مع رفعت، ثم مع رفيق مصطفى كمال ونديمه، عارف «مربّي الدبّ»، الذي أعفي من قيادة الفيلق الثالث في يونيو 1922.[63]

تطوّر خلاف أكثر جدّية عندما أعيد تنظيم الجبهة الغربية في جيشين. رابط الجيش الأول على الخطّ الممتدّ من أفيون قره حصار إلى الجنوب، والجيش الثاني شمال أفيون. وعُيّن علي إحسان (صابيس) قائداً للجيش الأول بُعيد عودته من مالطا. كانت رواتب الجيش تتأخّر في الغالب. وعندما وزّع علي إحسان الأموال التي تلقّاها للإمدادات بمثابة رواتب، اشتكى الجيش الثاني من أنه يعامل معاملة غير عادلة. وانتقد علي إحسان الأوامر الصادرة عن مقرّ قيادة الجبهة، واتبع رأيه الخاص في القيام بعمليات على نطاق ضيّق وحاول حشد الدعم السياسي في مواجهة رؤسائه. لقيت اعتراضات عصمت على ممارسات علي إحسان غير القويمة تأييد مصطفى كمال وفوزي، فصرف علي إحسان وأرسل إلى قونيا بانتظار المحاكمة العسكرية.[64]

عندئذٍ منحت قيادة الجيش الأول لعلي فؤاد، بعد أن أصبح قائد مجموعة مصطفى كمال البرلمانية في أعقاب عودته من موسكو. فرفض علي فؤاد، وكذلك فعل رفعت (بَله) الذي عرضت عليه لاحقاً.[65] وبما أن الرجلين رفضا الخدمة تحت قيادة عصمت، فقد ذهبت قيادة الجيش الأول إلى نور الدين «الملتحي»، القائد الذي نكّل باليونانيين والأكراد في الأناضول. واشتبك عصمت أيضاً مع كمال الدين سامي، أحد أبطال معركة سقاريا، عندما رفض الأخير قبول ضابط معيّن في فيلقه الرابع. استقال كمال الدين سامي، لكنه أعيد إلى منصبه. ومنحت قيادة الجيش الثاني ليعقوب شوقي (صوباتشي)، وهو عائد آخر من مالطا، كان يعترض دائماً على الدور الثانوي المخصّص له في الخطط المعدّة للهجوم الأخير.[66]

كان تاريخ الهجوم النقطة الأكثر إثارة للخلاف بين مصطفى كمال والجمعية. فقد اشتكى المنتقدون من أن الجيش مستعدّ، لكنه تُرك منتظراً لأن مصطفى كمال يخصّص وقته للسياسة أكثر من

الحرب. وأعلن مصطفى كمال عند تجديد صلاحياته في مايو أن الجيش لم يكتمل استعداده.[67] وكان في مارس قد زار مقرّ القيادة الجديد لعصمت في أسكي شهر على خطّ السكة الحديدية بين قونيا وأفيون.[68] وحضر برفقة السفير الروسي أرالوف، وسفير جمهورية أذربيجان السوفياتية، إبراهيم أبيلوف، مناورات فيلق الفرسان بقيادة فخر الدين (ألطاي). فقد رُفعت قوّته إلى 10,000 رجل وأخذ يعدّ العدّة للمعركة الأخيرة التي يخوضها تشكيل كبير من الفرسان في حرب حديثة.[69]

كان مصطفى كمال حكيماً في الدبلوماسية كما في الاستراتيجية العسكرية. فقد أمّن مساعدة البلاشفة وتواطؤ الفرنسيين والإيطاليين لتجهيز الجيش التركي. وبالإضافة إلى المعدّات التي خلّفها الفرنسيون في كيليكيا والإيطاليون في أنطاليا، اشتُريت موادّ حربية من الشركات الخاصّة الفرنسية والإيطالية. وهرّبت الأسلحة أيضاً من المخازن في اسطنبول، بتغاضي الفرنسيين والإيطاليين.[70] لكن لا يزال هناك خطر أن تتدخّل بريطانيا في الحرب إلى جانب اليونانيين أو تتفّق مع فرنسا وإيطاليا على حساب الأتراك. وكان لا بدّ من التحرّك برشاقة لإبقاء بريطانيا على الحياد.

في 4 فبراير 1922، طلب يوسف كمال (تنغيرشنق)، وزير خارجية مصطفى كمال، الإذن من الجمعية للسفر إلى أوروبا للدفاع عن القضية الوطنية التركية. فمُنح الإذن. وتقدّم يوسف إلى إزميد، ومنها إلى اسطنبول بقطار خاص تحت مراقبة زورق طوربيد فرنسي.[71] وزار في اسطنبول المفوّضين السامين للحلفاء. أعجب المفوّض السامي البريطاني، السير هوراس رَمبولد، بتصميم يوسف كمال على عدم الابتعاد عن هدف تركيا الموحّدة والمستقلّة. وبعد بضعة أيام، علم رَمبولد أن المفوّض السامي الفرنسي، الجنرال بِليه (Pellé)، أبلغ يوسف كمال على ما يبدو بأن «فرنسا مستعدّة لمناصرة تركيا في مواجهة بريطانيا العظمى التي تدعم اليونان.».[72]

لكن يوسف كمال لم يكتفِ باستغلال انعدام الثقة بين المفوّضين السامين. فزار الصدر الأعظم توفيق باشا وناظر خارجيته أحمد عزّت باشا. واستقبله السلطان وحيد الدين في 20 فبراير. وقد طمأن السلطان إلى ولاء حكومة أنقرة وكرّر طلب مصطفى كمال بأن يعترف بها السلطان. أغمض وحيد الدين عينيه ولم يقل شيئاً،[73] وبالتالي بدّد آخر فرصة لاستعادة مكانته. ثار الغضب في الجمعية عندما سمعت بأمر المقابلة. واعترف مصطفى كمال بأن يوسف كمال مكلّف بمهمّة خاصة في اسطنبول، وأبلغ أن في وسعه مقابلة السلطان إذا وعد بأن يتقيّد بقرارات الجمعية. لكن زعم مصطفى كمال بأن وزير خارجيته ضلّل، إذ أبلغ بأن السلطان يريد رؤيته ووضع بعد ذلك في موقف الملتمس.[74] ولَم تكن تلك المقولة مقنعة. فما كان مصطفى كمال ليأذن بالمهمّة لو لم يكن يعتقد أن دعم السلطان لا يزال مجدياً.

وبعد ذلك توجّه يوسف كمال وناظر خارجية السلطان أحمد عزّت باشا إلى باريس من طريقين مختلفين للاجتماع بوزراء الخارجية الفرنسي، والبريطاني، والإيطالي. وكان موقف لويد جورج قد ضعف بنشر تقرير من لورد ردنغ (Reading)، نائب الملك في الهند، يدعو إلى سحب اليونانيين من إزمير وعودة اسطنبول وتراقيا الشرقية إلى تركيا.[75] وعزّز ذلك حجّة يوسف كمال، التي قدّمها إلى اللورد كورزُن في 18 مارس، بأن انسحاب اليونانيين من الأناضول شرط مسبق لأي تسوية.[76] وفي 22 مارس، اقترح وزراء خارجية الحلفاء هدنة بين اليونان وتركيا.[77] فقبلها اليونانيون مع بعض التحفّظات الثانوية.

كان مصطفى كمال يتفقّد الجبهة الغربية عندما وصل اقتراح الحلفاء إلى أنقرة عن طريق اسطنبول. فاجتمع بوزرائه في سيفري حصار، غرب أنقرة، في 24 مارس واتفقوا على شروط الردّ: اقتراح الهدنة مقبول من حيث المبدأ، لكن على اليونانيين أن يبدؤوا انسحابهم لحظة نفاذ الهدنة. لكن استُبق أي نقاش لردّ أنقرة بنشر توصيات الحلفاء بشأن تسوية سلمية في 26 مارس. ونصّت التوصيات على أن تكون أدرنة وجزء من تراقيا الشرقية من نصيب اليونان، بينما تعود إزمير إلى تركيا، وأن أي تغيير للامتيازات الأجنبية يجب أن يخضع للتفاوض، ورفع القوّة القصوى للجيش التركي، التي حدّدتها معاهدة سيفر بـ 50,000 جندي، إلى 85,000 جندي. وكان ذلك في منتهى السخافة لأن جيش الجمعية الملّية الكبرى يعدّ نحو 200,000 جندي. غير أن مصطفى كمال لم يقطع التواصل مع الحلفاء. واقترح عقد اجتماع في إزميد بانتظار الموافقة على الهدنة. وأدّى ذلك إلى مناقشات غير مجدية بشأن حسنات الأماكن الأخرى. هل بيكوز، وهي ضاحية لمدينة اسطنبول التي يحتلها الحلفاء، أفضل أو البندقية؟

كان مصطفى كمال محقّاً في إطالة المفاوضات، إذ إن معنويات اليونانيين أخذت تنهار بينما تتعزّز قوّة الجيش التركي. واستقال بابولاس في 25 مايو وحلّ محلّه قائداً عاماً الجنرال جورج هاتزيانيستس (George Hatzianestis)، الذي يعتقد على نطاق واسع أنه مجنون. تفقّد هاتزيانيستس الجبهة وخلص إلى أنه يمكن صدّ أي هجوم تركي من دون صعوبة. واستناداً إلى هذا الوهم، سمح بنقل ثلاثة أفواج وكتيبتين من الأناضول إلى تراقيا في آخر خطوة يائسة تقدم عليها حكومة أثينا.[80] وهكذا أمر الجيش اليوناني، الذي عُزّز في تراقيا، بالزحف على اسطنبول. وأبلغ وزير الخارجية اليوناني، جورج بالتازيس (George Baltazzis)، ممثّلي الحلفاء في اليونان بأن احتلال اليونان للعاصمة العثمانية هو وحده السبيل الآن لتحقيق تسوية سلمية.

كان وقع ذلك ثقيلاً حتى على الحكومة البريطانية التي حذّرت اليونان في 29 يوليو بأن قوات

الحلفاء ستقاوم أي انتهاك لمنطقة اسطنبول والمضائق المحايدة.[81] وأرسلت القوات البريطانية والفرنسية لحراسة خطوط تشالتجا، وحماية اسطنبول بقيادة الجنرال الفرنسي شاربي (Charpy). وأبحر أسطول بريطاني قوي لاعتراض أي سفن حربية يونانية. وعرضت الحكومة العثمانية 20,000 جندي لحماية العاصمة. لكن لم يكن لها حاجة. فقد سحب اليونانيون قوّاتهم، وكوفئوا ببيان ودّي ومضلّل على نحو خطير صادر عن لويد جورج. فقد أعلن عند تحدّثه أمام مجلس العموم في 4 أغسطس: «لن نسمح لليونانيين بشنّ حرب بكل قوّتهم. ولا يمكننا السماح باستمرار هذا الأمر إلى أجل غير محدّد، لتحقيق الأمل الذي يساور الكماليين بأن ينهكوا في النهاية هذا البلد الصغير...».[82]

دمّر هذا التهديد باحتمال أن تتخذ بريطانيا إجراء ملموساً لنجدة اليونانيين أي أمل تركي بأن يجبر الحلفاء اليونانيين على الانسحاب من الأناضول. وفي يوليو، بينما كان اليونانيون والحلفاء يستعدّون للمواجهة خارج اسطنبول، أوفد مصطفى كمال صديقه، وزير الداخلية فتحي (أوقيار)، إلى باريس ولندن. وفي باريس، حيث استقبله رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بوانكاريه (Raymond Poincaré)، أعلن فتحي: «إننا قادرون على تحقيق نصر عسكري، لكننا نحاول تجنّب إراقة الدماء».[83] لكن في لندن، رفض كورزُن أو نائبه بلفور (A. J. Balfour) استقباله. ووفقاً لمصطفى كمال، فإن فتحي أبلغ أنقرة: «لا يمكن تحقيق أهدافنا الوطنية إلا بالوسائل العسكرية. المسألة لا تحتاج إلى مزيد من التفصيل أو التفسير».[84] وزعم فتحي لاحقاً أن هدف رحلته كان كسب الوقت والحرص على ألا تتخذ بريطانيا خطوات ملموسة للتدخّل في الهجوم التركي القادم. لكن ممثّل القوميين الأتراك في باريس، طلب من فتحي في وقت متأخّر، 19 أغسطس، الاستعداد للتوجّه إلى البندقية لإجراء محادثات مع الحلفاء بشأن إبرام هدنة.[85] لذا يبدو أن القرار بأن تنتظر الدبلوماسية الهجوم التركي لم يتخذ بحضّ من فتحي أو ممثّلي القوميين الأتراك في باريس وروما، فقد كانوا يرفعون التقارير في أثناء التفاوض بنيّة حسنة. لكن مصطفى كمال توصّل بناء على تقاريرهم إلى الاستنتاج بأن وقت الهجوم قد حان.

كانت الخطط المتعلّقة بالهجوم قيد المناقشة منذ الخريف الفائت. وأجري عليها تنقيح متكرّر، إذ طلب عصمت مزيداً من الوقت لتقوية الجبهة الغربية. وقد ناقش مصطفى كمال، في أثناء رحلته إلى إزميد في يونيو، الأوضاع العسكرية مع عصمت، وفوزي، ووزير الحربية كاظم (أوزالب). وفي 23 يوليو توجّه إلى مقرّ قيادة الجبهة الغربية في أسكي شهير. وفي اليوم التالي توجّه إلى قونيا للاجتماع بالجنرال البريطاني تاونسهند، الذي أعدّ مفاوضات الهدنة في أكتوبر 1918 واستمرّ في العمل لإقامة علاقات سلمية مع تركيا. وقد وفّر الاجتماع تغطية ملائمة لقيام مصطفى كمال بتفقّد الجبهة. وبعد

ذلك عاد مصطفى كمال إلى أسكي شهير، حيث اجتمع مع كبار القادة الأتراك هناك في 28 يوليو بذريعة مشاهدة مباراة في كرة القدم بين فريقين من الضبّاط. استغرق العمل لوضع الخطط النهائية للهجوم عدّة أيام، وعاد مصطفى إلى أنقرة في 4 أغسطس. لقد كان حكيماً بقدر ما يظهر من عزيمة، وأراد أن يغطّي نفسه في الداخل والخارج. وأصدرت الحكومة برئاسة رؤوف (أروباي) قراراً بأنها تربط نفسها بخطط القائد العام المعدّة للهجوم، مع أخذ كل العواقب المحتملة في الحسبان. وفي 6 أغسطس، أصدر عصمت أوامر سرّية إلى قادة الجيوش والفيالق بالاستعداد للهجوم.[86]

كان الجيشان التركي واليوناني متساويي القوّة تقريباً في الأناضول، إذ بلغ عديد اليونانيين 000 ,225 جندي، والأتراك 000 ,205 جندي. لكن اليونانيين أفضل تجهيزاً، إذ لديهم مزيد من المدافع الرشاشة والمدافع الميدانية، ووسائل نقل آلية أفضل بها لا يقاس.[87] غير أن الأتراك كانوا يتمتّعون بميزتين: لديهم مدافع ثقيلة أكثر من اليونانيين، وسلاح فرسان أكثر قوة بكثير. وكان اليونانيون يرابطون على جبهة تمتد 400 ميل، وتحيط بكل شمال غرب الأناضول من جمليك على بحر مرمرة إلى المواقع المحصّنة شرق أسكي شهير، وكوتاهيا، وأفيون قره حصار، حيث ينعطف الخط اليوناني نحو الجنوب الغربي متبعاً وادي منديرس (ميندر) إلى بحر إيجة. وقد نظّم الجيش اليوناني في ثلاثة فيالق – الثالث في الشمال، والثاني في الوسط، والأول في الجنوب – تخضع للقيادة العامة للجنرال هاتزيانيستس الذي يوجد مقرّ قيادته على متن باخرة راسية في إزمير. نصّت الخطة التي وضعت في مقرّ قيادة عصمت في الجبهة الغربية على الاندفاع المركّز من الجنوب باتجاه القوات اليونانية المرابطة موقع أفيون المتقدّم، وكان الهدف عزل مجمل القوّات اليونانية داخل أفيون وحولها. ويمتد القطاع المختار للهجوم عبر أرض جبلية وعرة. وهنا يسيطر الأتراك على أعلى قمّة، كوجا تَبه (التبّة المرتفعة حرفياً)، حيث تعلو نحو ألف وثمانمئة متر. وكان اليونانيون المواجهون لها يتحصّنون في مواقع على سلسلة من القمم الشديدة الانحدار التي ترتفع نحو ألف وخمسمئة متر. ويتعيّن على المهاجين أن ينزلوا إلى أسفل وديان ضيّقة ثم يهاجموا المواقع اليونانية. وقبل أن يتمكنّوا من القيام بذلك، لا بدّ من إضعاف الخطوط اليونانية بالقصف المدفعي. وتلك خطة جسورة على ما يفترض أنه القطاع الأقوى في الجبهة اليونانية.

اعتمدت القيادة العليا التركية على توجيه ضربة قاضية واحدة لإدراكها صعوبات إعادة الإمداد. وكانت الجيش الأول بقيادة نور الدين باشا رأس حربة الهجوم، معزّزاً بوحدات نقلت من الجيش الثاني إلى الشمال بقياد يعقوب باشا شوكت. واستغرق نقل هذه الوحدات وجلب فيلق الفرسان الخامس بقيادة فخر الدين باشا من الجنوب الشرقي نحو ثلاثة أسابيع. اشتكى يعقوب

باشا من أن قطاعه تُرك معرّضاً لاندفاع اليونانيين باتجاه أنقرة، لكن لم يؤخذ باعتراضاته. فليس في وسع الجيش التركي شنّ هجوم على امتداد الجبهة بأكملها، ويتعيّن عليه تحقيق التفوّق في قطاع واحد.[88]

غادر مصطفى كمال أنقرة بالسيارة ليلة 17/ 18 أغسطس، ووصل إلى مقرّ قيادة الجبهة الغربية في أسكي شهير في 20 أغسطس. كان هناك حرص على المحافظة على السرّية. فقد أعلن عن إقامة حفل شاي في مقرّ إقامة القائد العام في تشانكايا في 21 أغسطس، وأخضع مكتب البريد في قونيا لرقابة صارمة، ونفّذت كل تحرّكات الجيش في الليل، واتُّخذ قرار بالتقليل من أهمّية أي نجاح في البلاغات العسكرية. وفي 25 أغسطس، قُطعت كل الاتصالات بين الأناضول والعالم الخارجي عندما التحق مصطفى كمال بمقرّ قيادة معركة الجيش الأول. وفي فجر اليوم التالي، اجتمع مصطفى كمال، وعصمت، وفوزي، ونور الدين على قمّة كوجا تَبه التي تشرف على القطاع الذي اختير للاختراق. بدأ الهجوم بوابل من القصف المدفعي الذي تركّز على قطاع أفيون الجنوبي، لكنه امتدّ إلى الجبهة التي يرابط فيها الجيش الثاني المستنزف في الشمال، إذ أمر بالمشاركة في الهجوم لتثبيت قوات العدوّ المتفوّقة التي تواجهه في مكانها.

سُرّ مصطفى كمال من قوّة النيران التركية ودقّتها. وبعد بعض الوقت، توقّفت المدافع اليونانية عن الردّ، لأن مراكز المراقبة التابعة لها قد دمّرت، كما رَشَح لاحقاً.[89] لكن عندما تقدّم المشاة الأتراك، واجههم اليونانيون المتحصنون في القمم المقابلة لكوجا تَبه بمقاومة شديدة. وتبودلت السيطرة على بعض القمم مرات عديدة. تمكّن الأتراك من تحقيق مكاسب كبيرة بحلول الليل، لكنهم لم يتمكّنوا من الاختراق. بيد أن الروح الهجومية للأتراك بدت واضحة. وعندما فشلت الفرقة السابعة والخمسون في السيطرة على هدفها (قمّة تشيغيل تبه)، طلب مصطفى كمال تفسيراً من قائدها، القائمقام رشاد، وهو رفيق من الحرب الكبرى. فوعد رشاد بالاستيلاء عليها في غضون نصف ساعة. وعندما دعا مصطفى قادة الفرق للاجتماع ثانية، قُرئت عليه ملاحظة انتحار رشاد: «قرّرت أن أنهي حياتي لأنني لم أفِ بوعدي». وأعلن مصطفى كمال عندما أبلغ الجمعية عن الحادثة: «لا أقصّ عليكم ذلك لأنني أقرّ ما فعله رشاد. فهذا التصرّف غير مقبول. لكنني أريد أن أوضح الروح التي أدّى فيها ضبّاطنا وقادتنا واجبهم».[90]

شهد الوضع تغيّراً كبيراً في اليوم الثاني من المعركة، 27 أغسطس. فقد اخترق الفيلق الرابع التابع للجيش الأول، بقيادة القائمقام كمال الدين سامي، الذي أصاب شهرة في سكاريا، الخطوط اليونانية واستولى على قمّة أركمن تَبه التي تعلو 1500 متر. وفي الوقت نفسه، وجد فرسان فخر الدين طريقاً

عبر الجبال وباغتوا اليونانيين من الخلف. وبعد فقدان المعقل الجبلي الذي يحمي ميمنة الفيلق الأول اليوناني، قرّر قائده الجنرال تريكوبيس (Trikoupis) الانسحاب على عجل من أفيون في السهل في الأسفل، تاركاً خلفه جلّ مخازنه. وانسحبت فرقتان بقيادة الجنرال فرانغو (Frangou) إلى الغرب بسرعة كبيرة بحيث فقدت الاتصال بالفيلق الأول. وفي الشمال، تباطأ الفيلق اليوناني الثاني، بقيادة الجنرال ديغينيس (Dighenis) في القدوم لنجدة تريكوبيس. وانقطعت الاتصالات بين الوحدات اليونانية. ومن إزمير، أصدر هاتزيانيستس أوامر في غير محلّها بشنّ هجوم معاكس، بينما كان يمكن أن ينقذ الانسحاب المنظّم الجيش اليوناني. أدّى الاختراق التركي في الجبال جنوب غرب أفيون في 27 أغسطس إلى هزيمة الجيش اليوناني في الأناضول بضربة واحدة. وكل ما كان على الأتراك القيام به تنظيف المنطقة من اليونانيين المنسحبين، رغم عدم اتضاح هذا الأمر في ذلك الوقت.

في 28 أغسطس، نقل مصطفى كمال مقرّ قيادته إلى مكاتب بلدية أفيون قره حصار المحرّرة حديثاً. وتلقّى هناك تقارير بأن جلّ قوّات الفيلقين الأول والثاني اليونانيين تتحصّن حول دوملوبنار، على بعد نحو ثلاثين ميلاً إلى الغرب. وتقع بلدة دوملوبنار الصغيرة التي أقام اليونانيون حولها موقعاً حصيناً، في وادٍ مرتفع تحيط به الجبال - مراد داغي في الشمال وأخير داغي في الجنوب. ويتيح الوادي ممرّاً لخطّ واحد للسكّة الحديدية من أفيون إلى إزمير، أراد اليونانيون استخدامه لانسحابهم. وقدّ صُدّت مفرزة تركية صغيرة حاولت قطعه، لكن القوّات التركية الأشدّ قوّة - الجيش الأول من الغرب والجنوب ووحدات الجيش الثاني من الشمال - كانت تتقدّم نحوها، بينما نشط فرسان فخر الدين في مؤخّرة اليونانيين إلى الغرب. وهكذا كان في وسع الأتراك إحكام الطوق حول اليونانيين. لكن ثمة فرقة يونانية لم يتح لها الوقت لنجدة تريكوبيس، والفيلق الثالث بأكمله في الشمال، لا يزالان سليمين، وإذا وجّه الأتراك جلّ قوّاتهم إلى دوملوبنار، فربما تتعرّض خاصرتهم اليمنى لانكشاف خطير. ويقتضي السبيل الأكثر حذراً التوجّه شمالاً والتعامل مع اليونانيين هناك، بينما يُسمح للفيلقين الأول والثاني بانسحاب شبه منظّم إلى إزمير.

ناقش مصطفى كمال الخيارات مع فوزي وعصمت ونور الدين. ويقول عصمت في مذكّراته إنه هو من اقترح المضيّ قُدماً بتطويق اليونانيين في دوملوبنار، بينما تزعج القوّات التركية الضعيفة اليونانيين في القطاع الشمالي.[91] أياً يكن الأمر، فقد قرّر مصطفى كمال عشيّة 28 أغسطس اعتماد الخيار الحاسم بالتوجّه إلى دوملوبنار.[92] فأرسل فوزي إلى الشمال لقيادة الذراع اليمنى لحركة الكمّاشة، في حين تولّى بنفسه قيادة القوّات المحتشدة في الجنوب والغرب، تاركاً عصمت في أفيون. وقد استغرقت القوّات التركية يوماً لإكمال الطوق. وفي 30 أغسطس، نقل مصطفى كمال مقرّ قيادته إلى

تلّ منخفض، سُمّي منذ ذلك الوقت ظفر تبه (تبّة النصر)، يرتفع قليلاً فوق خطّ السكّة الحديدية على مسافة قريبة شرق دوملوبنار، لإدارة الهجوم الأخير على اليونانيين المطوّقين. انهارت القوّات اليونانية التي تعرّضت لقصف مدفعي عنيف، ثم لهجمات المشاة الأتراك بالحراب. وعندما تخلّت المجموعة التي يقودها الجنرال فرانغو عن موقع دوملوبنار المحصّن، حاول الجنرالان تريكوبيس وديغينيس، قائدا الفيلقين اليونانيين الأول والثاني، إنقاذ قوّاتها المتبقية بقيادتها إلى الشمال الغربي عبر المنحدرات الشمالية لجبل مراد داغي. قضت المعركة التي وقعت في 30 أغسطس على القوّات المقاتلة الفعّالة للفيلقين الأول والثاني. ولم يعد أمام القوّات التي تفادت الموت أو الأسر حول دوملوبنار إلا خيار واحد: الهرب من الأناضول بأسرع ما يمكن.

في الشمال، أعدّ الفيلق الثالث، الذي وقف متفرّجاً بينما يدكّ جيرانه، للانسحاب بسرعة إلى شواطئ بحر مرمرة. وفي 31 أغسطس، اجتمع مصطفى كمال، وفوزي، وعصمت في فناء منزل قروي قريب من دوملوبنار. وناقشوا متكّئين على عربة ثور ما يجب عليهم القيام به. فحثّ عصمت على أن يتعقّب الجيشان الأول والثاني اليونانيين المنسحبين إلى إزمير، ومنعهم من إنشاء خطّ دفاعي جديد، ومحاولة الصمود فيه بعد ذلك باستقدام تعزيزات من تراقيا. أراد عصمت أن يتجنّب بأي ثمن الاضطرار إلى خوض معركة أخرى. وذكر أنه قال، «ليس لدينا مصانع سلاح نعتمد عليها. ولا يمكنني الإعداد لمعركة أخرى».[93] وأراد فوزي إرسال الجيش الثاني لتنظيف الشمال، بينما يؤمر الجيش الأول وحده بالتقدّم إلى إزمير. فقرّر مصطفى كمال اتباع خيار عصمت. وفي 1 سبتمبر، أصدر أمراً للجيش يعلن فيه للمرّة الأولى تحقيق النصر. وانتهى الأمر بالكلمات الآتية: «أيتها الجيوش! البحر المتوسّط هدفكم. إلى الأمام».[94] ويبعد البحر المتوسّط 250 ميلاً عن دوملوبنار.

في 2/ 3 سبتمبر، استسلم قائدا الفيلقين الأول والثاني، الجنرالان تريكوبيس وديغينيس، بعدما تبيّن لهما أنهما وقعا في شرك عندما هبطا من منحدرات جبل مراد إلى سهل باناز في الأسفل. وقبل يوزباشي تركي استسلامهما. وقد أسر ما مجموعه 500 ضابط يوناني تقريباً و5000 جندي؛ وانتقلت مئات المدافع الرشّاشة و12 مدفعاً ميدانياً إلى الأتراك.[95] لا يمثّل ذلك نسبة كبيرة من القوّات اليونانية المنتشرة في تركيا، لكن تحطّمت معنويات الجيش اليوناني. فقد أبقي طويلاً على جبهة في عمق أراضٍ معادية، وتراخى انضباطه بالنزاع بن مؤيّدي فنزيلوس والملكيين. وطُلب منه أن يريق دماءه للمحافظة على أراضٍ تخلّى عنها الحلفاء للأتراك من حيث المبدأ. ولا عجب أن يرفض مجملَ الجنود اليونانيين هذه المهمة العديمة الجدوى. ومثلما جاء انتصار مصطفى كمال الخاطف ثمرة أكثر من سنتين من النشاط السياسي، فإن الهزيمة اليونانية في الأناضول وقعت نتيجة خطأ الحسابات

السياسية بناء على التعلّل بالآمال.

أحضر الأسرى إلى مقرّ القيادة التركية في الجبهة الذي انتقل الآن إلى أوشاق. ويذكر عصمت:

«كانوا [الجنرالات اليونانيون] منهكين، وشفاههم متنفخة. عرضت عليهم الشاي، لكن لم يتمكّنوا من شربه. عاملناهم جيداً، كالرفاق. وقلنا لهم إنهم قاتلوا ببسالة، لكن الحظّ جانبهم... وعندما فرغنا من المحادثة، ارتديت الحزام والسيف وقلت إنني سأقدّمهم رسمياً إلى القائد العامّ... عاملهم مصطفى كمال بشهامة، وحاول مواساتهم. وقد تأثّروا كثيراً بذلك».[96]

عرض مصطفى كمال القهوة والسجائر على الجنرالات الأسرى وسأل إذا كان في وسعه أن يفعل أي شيء من أجلهم. فطلب تريكوبيس فقط أن تبلّغ أسرته عن مصيره.[97] استمتع مصطفى كمال، الذي نسبت إليه كل أنواع الرذيلة، بهذه الفرصة ليظهر أنه ضابط متحضّر وسيّد نبيل. وقد علم تريكوبيس في الأسر أنه عيّن قائداً للجبهة بأكملها. فكانت تلك طرفة كريهة المذاق.

في اليوم نفسه، أصدر عصمت أمراً بتسمية معركة دوملوبنار «معركة القائد العامّ».[98] وربما جاء الإلهام من «معركة القيصر» (Kaiserschlacht)، وهو الاسم الذي أطلقته القيادة العليا الألمانية على الهجوم الأخير – وغير الناجح – على الجبهة الغربية في الحرب الكبرى. وكان الهدف القضاء في المهد على أي محاولة للقادة الأفراد بادّعاء الفضل الرئيس في تحقيق النصر. كرّم كل القادة، ورقّي عصمت وقائد الجيش الأول نور الدين من أميرلاي إلى لواء. لكن رفض نور الدين إضافة نجمة إلى زيّه، قائلاً إن مصطفى كمال أساء معاملته. ولم يكن يريد أن يرافق الجيش الثاني جيشه الأول في الزحف على إزمير، مع أن قائد الجيش الثاني، يعقوب شوقي، نُقل لقيادة مطاردة اليونانيين المنسحبين إلى بحر مرمرة. بيد أن مصطفى كمال فرض سلطته على نور الدين، بل أصدر أوامره إلى قوّاته مباشرة، عندما تبيّن له أن طموح نور الدين تجاوز حدود الحذر.[99] لم يمضِ مصطفى مدّة طويلة على رأس الجيش، لكنه عندما فعل ذلك لم يدع مجالاً للشك بأنه المسؤول.

في وقت مبكّر يرجع إلى فبراير، نبّه الممثّل البريطاني في إزمير السير هاري لامب (Harry Lamb) من أن «اليونانيين أدركوا بأن عليهم الرحيل، لكنهم قرّروا أن يخلّفوا وراءهم صحراء، بصرف النظر عمن قد تتأثّر مصالحه. وسيحملون معهم كل ما يتيح لهم الوقت والوسائل إلى اليونان، وسيُنهب الأتراك وتُحرق منازلهم وديارهم...»[100] غير أن النصر التركي كان سريعاً جداً – لم يستغرق أكثر من ستة أيام – بحيث لم يتمكّن اليونانيون من إخلاء مخازنهم، فكيف بالمنهوبات. لكن تحقّق ما تبقّى من نبوءة السير هنري لامب. في أفيون قره حصار، تمكّن الأتراك من إخماد النيران التي أشعلها

اليونانيون المنسحبون.[101] لكن أحرقت مئات القرى وأسواقاً بأكملها - من أوشاق إلى إزمير. وفي آلا شهير (فيلادلفيا القديمة) دمّر 4300 من أصل 4500 منزل وسقط 3000 قتيل. وفي مانسيا (مغنيسيا القديمة) لم يتبّق إلا 1400 من 14,000 منزل. وفي الشمال، دمّر الحيّ المحيط بمحطّة السكّة الحديدية في أسكي شهير.[102]

عندما سارعت القوّات، التي شكّل الفرسان رأس حربتها، باتجاه إزمير، حرص مصطفى كمال على التحقّق من احتفاظه بالسيطرة على الجيش بالإضافة إلى الوضع السياسي. وكان من الصعب، حتى بمساعدة عصمت وفوزي، كبح طموح نور الدين غير المحدود، القائد المباشر للجيش الأول. وسرعان ما قضي على جيوب المقاومة التي أبداها اليونانيون المنسحبون والسكان اليونانيون المحليون. لكن نجحت مجمل القوّات اليونانية في الوصول إلى الساحل. وفي 5 سبتمبر، وصلت فرقة يونانية إلى ساحل إزمير للمساعدة في الدفاع عن المدينة، لكن الجنود تمرّدوا. وفي اليوم التالي، قرّرت القيادة العليا اليونانية الانسحاب من نيف (نيمفايون القديمة، وكمال باشا اليوم)، الواقعة في فجوة في الحاجز الجبلي الأخير شرق إزمير، وتوجّهت القوّات المنسحبة إلى شبه جزيرة أورلا، جنوب غرب إزمير، للعودة إلى اليونان بالسفن.

فوجئ الحلفاء بسرعة الانتصار التركي ونطاقه، فجدّدوا النداء إلى عقد هدنة. وأحال رؤوف (أورباي) الطلب من أنقرة إلى مصطفى كمال في مقرّ قيادته المتنقّل. وفي 5 سبتمبر، ردّ مصطفى كمال بأنه لم يعد هناك حاجة إلى التفاوض على عقد هدنة لأن الجيش اليوناني في الأناضول تعرّض لهزيمة تامّة. لذا يجب أن تنحصر المفاوضات بعودة تراقيا إلى الحكم التركي وفقاً للحدود العثمانية في سنة 1914. وطلب مصطفى كمال انتقال هذه المنطقة إلى سلطة حكومة أنقرة العسكرية والمدنية التركية خلال خمسة عشر يوماً من إبرام الهدنة، وإفراج اليونان عن الأسرى الأتراك، وضمان دفع تعويضات عن الأضرار التي وقعت في السنتين والنصف الماضيتين. وأعلن أن العرض التركي للتفاوض على هذه النقاط سيبقى صالحاً حتى 10 سبتمبر.

أجرى قناصل الحلفاء في إزمير اتصالاً مباشراً بمصطفى كمال، فعرض الاجتماع بهم في نيف في 9 سبتمبر.[103] حدّد مصطفى كمال الموعد، لكن القناصل لم يأتوا. وفي غضون ذلك، وصلت القوّات التركية إلى إزمير في الليلة السابقة، واحتلّت المدينة في 9 سبتمبر. وبعد أن ألقى مصطفى كمال أول نظرة على الشاطئ الموعود، دخل المدينة في 10 سبتمبر. وغادرت آخر القوّات اليونانية في غرب الأناضول شبه جزيرة أورلا في 16 سبتمبر.[104]

بعد ثلاثة أيام، أكمل اليونانيون إخلاء شمال غرب الأناضول. وعادت بورصة، عاصمة

الأتراك العثمانيين الأولى، سليمة إلى الحكم التركي بعد إزمير بيوم واحد، في 9/ 10 سبتمبر. واستباقاً لهذا الحدث، صوّتت الجمعية المليّة الكبرى لرفع الستارة السوداء عن منصّتها، بعد أن وُضعت حزناً على احتلال اليونانيين تلك المدينة قبل سنتين.[105]

انتصرت حرب الاستقلال التركية. وأثمرت استراتيجية مصطفى كمال القائمة على وقف الجيش اليوناني ثم تدميره في «الحَرَم الداخلي» للأناضول. وبتأخير الضربة النهائية وتجنّب العمليات الطائشة، قلّل الخسائر التركية إلى الحدّ الأدنى. فقد خسر الجيش التركي في ثلاث سنوات من الحرب ما يزيد قليلاً على 13,000 ضابط وجندي قتيل و35,000 جريح.[106] وبلغت الخسائر اليونانية نحو 70,000 جندي، بمن فيهم 35,000 أسير. وخلّف اليونانيون وراءهم نصف مدافعهم ومعظم مخازنهم.[107] وعانى سكان الأناضول من أكبر الخسائر.

كان المدنيون المسلمون هم الذين عانوا أشدّ المعاناة على أيدي اليونانيين حتى عودة القوّات التركية. وجاء الآن دور المسيحيين. غادرت السلطات اليونانية إزمير في 7 سبتمبر. وفي 9 سبتمبر، عندما تقدّم الفرسان الأتراك على طول الواجهة البحرية للمدينة، أطلق عيار واحد أدّى إلى إصابة جندي تركي، ووقع إطلاق للنار أيضاً في الضواحي الأوروبية المزدهرة من إزمير. وكانت المدينة هادئة بخلاف ذلك. لكن مع أن السلطات العسكرية التركية حذّرت من النهب، فإن الحيّ الأرمني تعرّض للهجوم على الفور تقريباً. فقد اشتدّت الكراهية بين الأتراك والأرمن. وكان الأرمن يتحدّثون التركية، ومن السكان المحلّيين في الأناضول. لكنهم أداروا ظهورهم لجيرانهم المسلمين خلال جيل، وتحالفوا مع أعداء المسلمين الأجانب. بدا الأمر كأنه خلاف عائلي دام. كان الأتراك المسلمون أكثر فقراً بكثير من جيرانهم المسيحيين حتى قبل الحرب الكبرى، وأصبحوا الآن معوزين إلى حدّ كبير. تدفّقت القوّات غير النظامية المسلمة، وكثير منهم خارجون على القانون منذ زمن طويل، على المدينة وانضمّوا إلى الجنود الأتراك الذين لا يمتلكون في هذه الدنيا إلا ملابسهم العسكرية البالية. وكان المسلمون المحلّيون القاطنون في الأحياء الفقيرة حول قلعة «قاضي فقال» متلهّفين لانتهاز الفرصة وتحسين أحوالهم.

لم يكن بالإمكان أن يحول من دون حدوث فوضى على نطاق واسع إلا قائد نزيه وحازم. لكن نور الدين الذي أصبح القائد العسكري لإزمير كان مصمّماً على الانتقام. وسرعان ما دعا نور الدين، بعد دخوله مقرّ الحاكم، رئيس الأساقفة اليونانيين خريسوستوم لتسوية حسابه معه، إذ إنه كان وراء صرف نور الدين من إزمير في سنة 1919. وبعد اتهام رئيس الأساقفة بالخيانة، طرده من المقرّ ودعا حشود المسلمين المجتمعة إلى التعامل معه. فأعدم أمام أعين دورية فرنسية.[108] وكانت تلك دعوة

لحكم الغوغاء. فاشتدّت الهجمات، لا سيما على الأرمن. وفي 13 سبتمبر، شبّ حريق في حي الأرمن وانتشر بسرعة إلى الأحياء المسيحية المجاورة عند الواجهة البحرية. وسرعان ما سوّيت بالأرض. ونجا الحي التركي، والحي اليهودي الصغير، من النار التي التهمت ثلاثة أرباع المدينة.

فرّ عشرات آلاف المسيحيين إلى الواجهة البحرية. وكان أسطول كبير من السفن الحربية للحلفاء قد تجمّع في ميناء لإخلاء المواطنين المدنيين للدول الحليفة التي وقفت نظرياً على الحياد في الحرب اليونانية التركية. وكان كثير منهم قد رحلوا عند نشوب الحريق. حاولت الدوريات التركية والحليفة منع المسيحيين من المواطنين العثمانيين من ركوب السفن في بادئ الأمر، لكن معاناة اللاجئين كانت شديدة ما دفع ضبّاط الحلفاء إلى قبول كل من يستطيعون استيعابه. وأخلي ما مجموعه 000 ,213 رجل وامرأة وطفل، أي غالبية سكان المدينة.[109]

استعر الصراع العرقي من دون انقطاع تقريباً منذ سنة 1912. وبعد الانتصار في حرب الاستقلال، وتجنّب خسارة أراضي المسلمين للجيران المسيحيين، أصبح المسلمون في تركيا راغبين في التخلّص من الأقلّيات المسيحية. وقد انتقد مصطفى كمال نور الدين، بعد مرور شهرين على حريق إزمير، لمحاولته أن ينسب لنفسه فقط «الجهد الوطني لكل أفراد الجيش في طرد غير المسلمين من غرب الأناضول». لكن من الواضح أنه كان ثمة حاجة إلى توخّي العناية. فمضى مصطفى كمال إلى القول إن استعداد نور الدين «لنفي اليونانيين والأرمن وتدميرهم في الأناضول ليس إلا ديماغوجية يجب اجتنابها خوفاً من إلحاق الضرر بالمصلحة الوطنية».[110]

لم يذكر مصطفى كمال حريق إزمير الكبير في التقرير المطوّل الذي قدّمه للجمعية في 4 نوفمبر 1922، مع أنه أشار إلى الحريق الذي أشعله اليونانيون في أفيون قره حصار.[111] ولم يذكر أيضاً حريق إزمير في خطاب الأيام الستة في سنة 1927. فمن الأفضل التغاضي عن ذكر بعض الأمور. لكن عصمت كان أكثر استعداداً بقليل لإيراد المعلومات. فتحدّث في مذكّراته عن الحرائق التي أضرمها اليونانيون والحريق الكبير في إزمير. وقال، «إن سبب هذه الحرائق يجب أن ينشد في أحداث التاريخ العظيمة. يقول المرؤوسون إنهم نفّذوا الأوامر، وتتحدّث الشخصيات البارزة عن انهيار الانضباط. في تلك الأيام عندما اشتبك الفرح مع الأسف في مشاعرنا، أتذكّر قول أتاتورك وهو جالس تحت سقيفة في آلا شهير أو صالِحلي [على الطريق إلى إزمير] إننا قد نجد أنفسنا متحالفين مع اليونانيين ذات يوم».[112] لكن مصطفى كمال لم يسعه القول وهو يتأمّل في الحريق الكبير في إزمير إلا، «دعوها تحترق، وتنهار».[113] ولم يكن ذلك أمراً، وإنما قبول بانتهاء الصراع العرقي.

أشار فالح رفقي (أطاي)، الصحافي القومي التركي الذي قدم من اسطنبول إلى إزمير لإجراء

مقابلة مع مصطفى كمال، في يومياته إلى أن الناهبين ساعدوا النار في الانتشار، وتابع قائلاً:

«لماذا كنا نحرق إزمير؟ هل كنا خائفين من ألا نتحرّر من الأقلّيات لو بقيت قصور الواجهة البحرية، وفنادقها، ومطاعمها في أماكنها؟ عندما رحل الأرمن في الحرب العالمية الأولى، دفعنا الخوف نفسه إلى إحراق كل الأحياء الملائمة للسكنى في بلدات الأناضول. لم ينبع ذلك من ميل بسيط إلى التدمير. فثمة شعور بالدونية كامن فيه. كما لو أن أي مكان شبيه بأوروبا مقدّر له بأن يبقى مسيحياً وأجنبياً وأن يمنع علينا... أعتقد ذلك، لكن هذه الكارثة ما كان لها أن تحدث لولا نور الدين باشا، المعروف بتعصّبه الشديد وبأنه ديماغوجي محرّض للغوغاء».[114]

دُمّر القسم الشرقي من تركيا في الحرب الكبرى. والآن حلّ الخراب في غرب الأناضول، وهو المنطقة الأغنى والأكثر تطوّراً بكثير، واقتُلع سكّانه. أخذ المسلمون الذين فرّوا من اليونانيين يعودون إلى ديارهم، وكان اليونانيون والأرمن، الذين اعتمد الاقتصاد العثماني على مهاراتهم إلى حدّ كبير، محظوظين بالفرار. هذه هي نتيجة السياسة التي دعا إليها لويد جورج لتحسين الأمن في المنطقة، التي كانت تعيش في سلام إلى حدّ كبير تحت الإدارة العثمانية عند إبرام الهدنة في أكتوبر 1918. صحيح أن التوتّرات التي زرعتها الحرب جعلت من الصعب، إن لم يكن من المتعذّر، على المسيحيين والمسلمين التعايش معاً في مجتمع متعدّد الأعراق، لكن فكّ الارتباط بين الملل كان يمكن أن يحدث بالتدريج ومن دون سفك دماء لو لم يُسمح بدخول جيش الاحتلال اليوناني. وقد برّر أندرو ريان، ترجمان المفوّض السامي البريطاني، السياسة البريطانية عند التأمّل في الأحداث الماضية بقوله إنها سعت لحماية المجتمعات المسيحية.[115] وانتهى بها الأمر إلى دمارها. لكن هذا الدمار أتاح الفرصة لكي يحقّق مصطفى كمال طموحاته لبلده ولنفسه. كان لا بدّ من إعادة بناء تركيا، وقد عقد العزم على أن يكون معمارها.

17

انتصار من دون قتال

قال مصطفى كمال في خطاب الأيام الستة واصفاً زحف جيوشه المنتصرة إلى إزمير، «يمكننا الآن، أيها السادة، الانتقال إلى المرحلة الدبلوماسية».[1] وما إن دخل إزمير، حتى وضع هدفه التالي نصب عينيه - انسحاب الجيوش الأجنبية من اسطنبول وتراقيا الشرقية. وكانت اسطنبول لا تزال تحت احتلال الحلفاء - البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين، في حين انضمّت إلى القوات اليونانية في تراقيا الشرقية القوات التي انسحبت من الشواطئ الآسيوية لبحر مرمرة. وكانت السفن الحربية الحليفة، بما في ذلك السفن الحربية لليونانيين، تمنع المرور عبر المضائق.

من الناحية النظرية، ما زال الحلفاء ملتزمين بعرضهم المقدّم في مارس 1922، والذي ينصّ على احتفاظ اليونان بقسم من تراقيا الشرقية، بما في ذلك أدرنة، العاصمة الثانية للعثمانيين.[2] غير أن مصطفى كمال يعرف بأن فرنسا وإيطاليا مستعدّتين لإعادة كل الأراضي التي كان العثمانيون يحتفظون بها في أوروبا عند نهاية الحرب الكبرى، على أمل أن تسوّى المسائل الأخرى - لا سيما الاقتصادية - في مؤتمر السلام. ولم تكن حرّية الملاحة عبر المضائق مشكلة كبرى، لأن الميثاق الملّي التركي أقرّ ذلك في كل تعديلاته. بيد أن المشكلة تكمن في لويد جورج الذي ما زال يأمل في تأمين بعض المكاسب لأربّائه اليونانيين ومعاملة تركيا بصفتها بلداً مهزوماً في الحرب الكبرى.

أصبحت القوات والسفن الحربية البريطانية الآن العقبة أمام تحقيق الأهداف الأصلية للميثاق الملّي. وكان مصطفى كمال عازماً على إزالة هذه العقبة بأي وسيلة سوى الحرب. وللقيام بذلك، لا بدّ له من الاستفادة من الخلاف بين الحلفاء، بينما يحتكم إلى الواقعيين وسعاة الخير في بريطانيا من وراء الحكومة البريطانية التي ترفض التعامل معه مباشرة، خلافاً للحكومتين الفرنسية والإيطالية.

استغرق مصطفى كمال شهراً كاملاً للوصول إلى هدفه - شهر أدّت فيها تكتيكاته الضاغطة الباردة إلى السخرية من الردود الحماسية للويد جورج ووزرائه.

في 10 سبتمبر، اليوم الذي دخل فيه مصطفى كمال إزمير، أبلغ رئيس وزرائه رؤوف (أورباي) في أنقرة بأن القنصل البريطاني في إزمير السير هاري لامب، وقائد السفن الحربية البريطانية في الميناء السير أزمُند برُك (Osmond Brock) أبلغا قائد الجيش الأول التركي، نور الدين باشا، بأن حالة الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية انتهت بهدنة سنة 1918، وأن بريطانيا ليست في حالة حرب مع حكومة الجمعية الملّية الكبرى.[3] ووفقاً لمصطفى كمال، فإن نور الدين باشا أجاب بأنه تجب إقامة علاقات دبلوماسية، لكن ذلك يتوقّف على اتباع الحكومتين - في لندن وأنقرة - الشكليات الملائمة.[4] غير أن الحكومة البريطانية تجاهلت التلميح.

أمضى مصطفى كمال ليلته الأولى في إزمير في مركز المدينة مقابل الخليج. ووفقاً لرواية أصبحت جزءاً من أسطورة أتاتورك، كان العلم اليوناني موضوعاً أمام مدخل المنزل، لكن مصطفى كمال رفض أن يدوس عليه.[5] على أي حال، كانت الرائحة المنبعثة من الخليج، حيث ألقيت الجثث والجياد النافقة، كريهة جداً بحيث اضطر مصطفى كمال وفريقه إلى مغادرة قارشياكا في اليوم التالي والانتقال إلى منزل طبيب في الجانب المحاذي للرصيف البحري في مركز المدينة.[6] وأفاد الصحافي صالح رفقي بأن مصطفى كمال قدم عند وصوله إلى كرامرز، أفخر فندق عند الرصيف البحري. لم يتعرّف إليه أحد في البداية وأبلغ بعدم وجود أي طاولة متوفّرة. غير أن موظفي الفندق سرعان ما أبلغوا بهوية الزائر المميّز. وعندما طلب مصطفى كمال العرق سأل، «هل جاء الملك قسطنطين إلى هنا لشرب كأس من العرق»؟ فأكّدوا له بأن ذلك لم يحدث البتة. فقال مصطفى كمال، «لماذا إذاً تجشّم عناء احتلال إزمير»؟ ربما تكون القصص ملفّقة، لكنها تعبّر عن شخصه: كان أتاتورك يحبّ إظهار كرمه عند الانتصار، ويستمتع بالنكات، ولا يخفي ولعه بالعرق.

في 12 سبتمبر، منح مصطفى كمال في مقرّ قيادته مقابلة لمراسل صحيفة «ديلي ميل» وارد برايس. وذكر برايس أنه «تكلّم نصف ساعة بالفرنسية بطلاقة، بهدوء، ولكن بحزم. وكانت ميدالية ذهبية واحدة على سترته الكاكية كل ما يزيّن لباسه».[8] أعاد مصطفى كمال ذكر أهدافه، وأوضح بأن تركيا لا تطالب بسورية أو بلاد الرافدين، وأنها لن تحصّن المضائق. وقال إنه يفضّل الحصول على اسطنبول عن طريق التفاوض، لكنه أضاف بأنه لا يستطيع الانتظار إلى ما لا نهاية. كانت مقابلة مهمّة، وبعد نشرها، أصبحت صحيفة «ديلي ميل» تعارض بشدّة أي محاولة لمواجهة الأتراك بالقوّة.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، اجتمع مصطفى كمال بالقنصل البريطاني هاري لامب. وكان

الأخير قد أبلغ بعدم إجراء تعاملات رسمية معه،[9] لكن بينما كان القنصل يزور الوالي المدني عبد الخالق (رندا) لمناقشة سلامة الرعايا البريطانيين، انضمّ إليهما مصطفى كمال.[10] غضب مصطفى كمال من مطالب لامب بالحصول على تطمينات، وتساءل عن حقّه في التفاوض بانتظار عقد السلام،[11] إذ إن تركيا وبريطانيا لا تزالان في حالة حرب كما قال مصطفى. وعندما تسارع إخلاء الرعايا البريطانيين، أرسل الأميرال برُك مبعوثاً إلى مصطفى كمال ليسأل إذا كان ما قاله نور الدين باشا سابقاً عن الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية ما زال قائماً. فأجاب مصطفى كمال بأنه كذلك، وأسيء فهم كلماته. عاد لامب إلى اسطنبول عندما اكتمل إخلاء البريطانيين وكل المسيحيين الذين تمكّنوا من النجاة بأنفسهم من إزمير. وكانت مسألة الاعتراف لا تزال من دون حلّ. وتحرّكت القوّات التركية بالتدريج شمال إزمير إلى تشاناكال على الشاطئ الآسيوي للدردنيل، ومن إزميد نحو اسطنبول. وسبّب اقترابهم من المنطقة المحايدة التي أنشئت على جانبي المضائق خوفاً حادّاً في لندن.

ظلّ مصطفى كمال في إزمير مستمتعاً بثمار نصره العسكري. وعندما هدّد الحريق الكبير الذي اجتاح المدينة منزله، انتقل إلى قصر في ضاحية غوز تَبه إلى جانب البحر، في الجانب الجنوبي من الخليج. وكان القصر ملكاً لتاجر تركي ثري وحسن الصلات، معمّر أوشاقي زاده (لاحقاً أوشاقلغيل)، كان ابن عمه، الكاتب خالد ضياء، يعمل باش كاتب لدى السلطان محمد الخامس قبل الحرب الكبرى. وعندما احتلّ اليونانيون إزمير، انتقل معمّر وأسرته إلى فرنسا، وانتظر جلاء الغبار. لكن ابنته الكبرى لطيفة البالغة أربعاً وعشرين سنة قرّرت قطع دراسة الحقوق في فرنسا وعادت إلى إزمير بعد الانتصار التركي في سقاريا. ورافقتها جدّتها إلى قصر العائلة.

كانت لطيفة شابّة طموحة حسنة التعليم، ذات وجه جميل وشعر بنّي جذّاب، وجسد صغير وممتلئ نوعاً ما، وإرادة قوية. وعندما قرّر مصطفى كمال الانتقال من المنزل المخصّص له في كارشياكا، تحقّق من أماكن الإقامة الأخرى، بما في ذلك قصر أوشاقي زاده، حيث استقبلته لطيفة. فأعجب بأسلوبها السهل المباشر ومهاراتها الأوروبية. لكنه لم يقبل على الفور دعوتها الملحّة للبقاء في منزلها.[12] وعندما انتقل إلى هناك في آخر الأمر، أذهلته لطيفة بقدرتها التنظيمية حتى إنه أشار إليها على سبيل الدعابة بأنها «السيّدة قائدة مقرّ القيادة».[13] وعندما وقعت عينا لطيفة على مصطفى كمال، بذلت قصارى جهدها لإظهار مهارة تُنشد بشدّة في النساء التركيات – القدرة على خدمة الزوج. لكن ثمة مهارة أنثوية أخرى تنشدها أسرة العريس وأصدقاؤه – القدرة على إدارة الزوج والسيطرة على أمزجته المتغيّرة. وتعدّ مهارة إدارة الرجل جوهر حكمة الأنثى في الثقافة التركية والثقافات التقليدية الأخرى على حدّ سواء. وقد فكّرت حاشية مصطفى كمال ملياً في ما إذا كانت لطيفة تمتلك

هذه الخاصيّة الجوهرية.

ألقى الحريق بظلاله على الفرحة التركية باستعادة إزمير. وساد مزاج من الحزن عبّر عنه عصمت بإيجاز في مذكّراته قائلاً، «لقد استعدنا إزمير، لكن ما الفائدة؟ فقد تحوّلت المدينة ونصف الأناضول إلى خراب». لكن مصطفى كمال رفض قبول ذلك. فقد انتصرت القضية، ولا مشكلة في إصلاح الأضرار. وكان تفاؤله معدياً.[14] فعندما زاره قائد القوّة البحرية الفرنسية في إزمير، الأميرال دومِنيل (Dumesnil)، ولم يكن يقاسم البريطانيين تحفّظاتهم، وصف مصطفى كمال الحريق الكبير بأنه «حادثة كريهة». ظنّ الرجل الفرنسي أن ذلك تقليل من شأن ما حدث، لكنه وافق واقعياً على «أنه مجرّد حادثة».[15]

شعرت لندن بالخوف، بينما كان مصطفى كمال مسترخياً في إزمير. ففي اجتماع للحكومة في 15 سبتمبر، أعلن لويد جورج أن على بريطانيا ألا «تهرب من مصطفى كمال».[16] وأيّده وزير المستعمرات ونستون تشرشل، الذي طلب بأن ترسل التعزيزات على الفور إلى الحاميات الحليفة في المنطقة المحايدة، التي يبلغ قوامها 7600 جندي فقط. فهُرعت السفن الحربية والقوّات البريطانية إلى المضائق، وتعرّضت حكومات الحلفاء للضغط لتقديم المساعدة. فلم ترسل إلا نيوزيلندا ردّاً مؤاتياً.

تحرّكت فرنسا لاجتناب خطر تجدّد الحرب مع تركيا. وفي 18 سبتمبر، غادر المفوّض السامي الفرنسي الجنرال بِليه اسطنبول إلى إزمير من دون إبلاغ نظيره البريطاني السير هوراس رَمبولد.[17] وحثّ بِليه مصطفى كمال على وقف تحرّك قوّاته باتجاه المنطقة المحايدة للمضائق. فرفض مصطفى كمال قائلاً إن حكومته لم تعترف قطّ بوجود منطقة محايدة،[18] ولا يمكنه صدّ جيوشه المنتصرة. بل إنهم سيزحفون بسرعة إلى اسطنبول ما لم يُوقَّع اتفاق للهدنة. لكن بعدما غادر بِليه، التفت مصطفى كمال إلى الصحافي التركي فالح رفقي (أطاي) وقال مبتسماً، «جيوشنا المنتصرة... بل إنني لا أعرف أين توجد. ومن يدري كم يلزم من وقت لإعادة تجميعها». وأسرّ بأنه لن يخاطر بحياة أي دركي تركي بالانتقال إلى تراقيا قبل إبرام اتفاق للهدنة.[19] وفي 22 سبتمبر، أبرق مصطفى كمال إلى قره بكير في مقرّ قيادته الشرقي: «على الرغم من أننا نتمتّع بقوّة شديدة، فإننا نتبع سياسة معتدلة ومحسوبة جداً... إننا نحاول عزل البريطانيين. وقوّتنا تحتشد في اتجاه اسطنبول وتشاناكال، لكننا نفضّل الحلّ السياسي ونقوم بإدارة الوضع وفقاً لذلك».[20]

في 21 سبتمبر، استقبل مصطفى كمال في إزمير رئيس وزرائه رؤوف (أورباي) وعلي فؤاد (جَبسوي)، رئيس المجموعة البرلمانية لحزبه. فقد قرّر الآن التعامل مع الحلفاء، وعليه أن يضمن ألا تعوقه الجمعية في أنقرة. لكن الغرض الأول من الدعوة هو الاحتفال بالنصر. ودُعي فالح رفقي

إلى الحفل في قصر أوشاقي زاده. ظهر مصطفى كمال بقميص روسي أبيض محزّم، وغنّى أغاني موطنه في الروملي، وانضم إلى الرقص الشعبي. «اتسمت حركاته بالرجولة والوقار. وتجنّب الإيماءات غير الضرورية. ولم يكن أسلوبه على الطريقة الأوروبية، وإنما غربياً، وليس على الطريقة التركية، وإنما تركياً أصيلاً». وكان أشدّ ما أثار إعجاب فالح رفقي حديث مصطفى كمال حول المائدة. فقد تحدّث بطلاقة، وفصاحة، وكان يمتلك ناصية اللغة بصفته سيداً عثمانياً. وتحوّلت الأحاديث إلى الحسنات النسبية للحبّ والشفقة، وهو موضوع أثاره دمار المدينة. وذكر فالح رفقي أن «الأحاديث جعلتني أدرك للمرّة الأولى أن هذا المحارب القوي العزيمة والسياسي الأريب رجل عالمي شديد الإنسانية».[21]

في غضون ذلك، أخذت الحكومة البريطانية تفقد التأييد بسرعة في الداخل والخارج. ففي 18 سبتمبر، خرجت صحيفة «ديلي ميل» تحمل العنوان الرئيس «أوقفوا هذه الحرب الجديدة»، ما يعكس المزاج الشعبي. وبعد ثلاثة أيام، سُحبت الوحدات الفرنسية والإيطالية الصغيرة، التي أرسلت إلى تشاناكال تعبيراً عن وحدة الحلفاء، إلى اسطنبول. وأسرع كورزُن إلى باريس حيث وقع شجار بعيد عن اللياقة مع بوانكاريه جعل الدموع تطفر من عينيه. وساعد الكونت سفورتزا، السفير الإيطالي في باريس الآن، في تضميد المشاعر المجروحة، وفي 23 سبتمبر اتفق الحلفاء على كتابة مذكّرة مشتركة أرسلوها إلى أنقرة. وأعلنت أنهم «نظروا بعين التأييد» إلى رغبة تركيا باستعادة تراقيا حتى نهر مريتش (مارتيزا)، بما في ذلك أدرنة، لكن يجب أن تبقى تلك المنطقة محايدة في الراهن. وعلى نحو ذلك، يستطيع الأتراك الحصول على اسطنبول، ولكن لن يتمّ ذلك إلا بعد التوقيع على السلام.[22]

أخذ مصطفى كمال وقته في الردّ. فقد انتزع نصف تعهّد، وعليه أن يمارس الضغط لتحويله إلى التزام راسخ. وكانت القوات التركية قد أمرت في 19 سبتمبر باستئناف تقدّمها.[23] وفي 23 سبتمبر، اليوم الذي أرسل فيه الحلفاء مذكّرتهم، دخل الفرسان الأتراك المنطقة المحايدة قرب تشاناكال. وتلقّوا هناك تعزيزات وتقدّموا إلى الأمام، ما دفع البريطانيين إلى التراجع وراء الشريط الشائك المحيط بتشاناكال.[24] لم يطلق أي جانب النار، لكن مخاطر حدوث اشتباك مسلّح كانت حاضرة. توجّه الضغط التركي نحو البريطانيين فحسب: لم تقع تحرّكات باتجاه اسطنبول، حيث كانت حامية الحلفاء الضعيفة تضمّ الفرنسيين والإيطاليين إلى جانب البريطانيين.

بذل الفرنسيون الآن جهداً آخر للمحافظة على السلام. ففي 28 سبتمبر، وصل فرانكلان بويون، الذي نصّب نفسه صديقاً لمصطفى كمال، إلى إزمير حاملاً مذكّرة الحلفاء، وأخذ بتفسيرها. وقال إن الحلفاء سيحرصون على أن يخلي اليونانيون تراقيا الشرقية، بما في ذلك أدرنة، وسيقيمون

منطقة عازلة بين اليونانيين والأتراك ويزوّدونها بالرجال. وستتولّى السلطات المدنية التركية زمام الأمور مدعومة بالدرك.[25] وهكذا حصل مصطفى كمال على التعهّد الذي سعى إليه قبل بدء المفاوضات. فانتهز الفرصة على الفور. وكان قد أرسل برقيتين إلى هارنغتون: في 26 سبتمبر، طمأنه إلى أن القوّات التركية تبذل قصارى جهدها لتجنّب الحوادث مع البريطانيين، مع أن لديها كل الحقّ بتعقّب اليونانيين المهزومين؛ وبعد يومين، رحّب بتأكيد هارنغتون توجيه الأوامر إلى الأسطول اليوناني بمغادرة اسطنبول، وعرض تراجع قوّاته إذا سُحبت القوّات البريطانية من الساحل الآسيوي للدردنيل.[27] أخيراً، أبلغ بوانكاريه في 1 أكتوبر بأن القوّات التركية أمرت بوقف تقدّمها، واقترح بدء مفاوضات الهدنة بناء على الضمانات التي قدّمها فرانكلان بويون في 3 أكتوبر في مودانيا، ميناء بورصة على بحر مرمرة. وستمثّل حكومة أنقرة بعصمت، قائد الجبهة الغربية.[28] غير أن مصطفى كمال لم يعرض سحب قوّاته من المنطقة المحايدة، إذ سيحتاج إليها لممارسة الضغط إلى حين التوصّل إلى تسوية مرضية. وبعد اتخاذ القرار، غادر مصطفى كمال إزمير ووصل إلى أنقرة في 2 أكتوبر. واستقبل استقبال الفاتحين.

لكن لطيفة شعرت بالوحشة من فراق بطلها. وكتبت إلى صالح (بوزوق)، ياور مصطفى كمال، «على الرغم من توسّلاتي، فإن سعادة الباشا لم يشأ أن يأخذني معه ويستخدمني حتى في أوضع وظيفة في أنقرة». وأضافت بأمل، «لكنه نظر إليَّ ذات ليلة بعينيه الثاقبتين، العميقتين كأنهما البحر، وقال: 'لا تذهبي إلى أي مكان. انتظريني. هذا أمر'».[29] وكانت تلك مقدّمة لتسجيل أوراق اعتماد لطيفة بصفتها عروساً مطيعة.

في 29 سبتمبر، أمرت الحكومة البريطانية، غافلة عن مضمون مناقشات مصطفى كمال مع فرانكلان بويون، الجنرال هارنغتون بتوجيه إنذار إلى الأتراك يطلب انسحابهم الفوري من المنطقة المحايدة، وإلا فإن القوّات البريطانية ستطلق عليها النار. لم يسلّم هارنغتون الإنذار، ما أغضب لويد جورج وأراح بوانكاريه. وكان ذلك قراراً حكيماً. فقد أبلغ في 1 أكتوبر بأن مصطفى كمال وافق على عقد مفاوضات بشأن الهدنة في مودانيا. فأرجأت الحكومة البريطانية، المنعقدة منذ ثلاثة أيام في جلسة شبه متواصلة، الخطط الحربية وبدأت صياغة التعليمات الخاصة بالمفاوضات.[30]

بدأ المؤتمر كما هو مخطّط في 3 أكتوبر في منزل يمتلكه تاجر روسي في مودانيا.[31] وصل جنرالات الحلفاء الثلاثة، هارنغتون عن بريطانيا، وشاربي عن فرنسا، ومومبلّي (Mombelli) عن إيطاليا بسفنهم الحربية، واستقبلهم حرس الشرف التركي. وكانوا ضيوفاً على حكومة أنقرة، طوعاً أو كرهاً. ونزل رئيس هيئة الأركان التركي فوزي باشا، وفرانكلان بويون، المساعد دوماً، في مدينة

بورصة المجاورة في حال احتيج إليهما. كان الفريق التركي في مودانيا بقيادة عصمت، وسرعان ما تبيّن للمفاوضين الحلفاء صلابته وشدّة انتباهه للتفاصيل. فهو ضعيف السمع، لا سيما عندما يناسبه ذلك، ولا تؤثّر فيه التهديدات ولا تثير إعجابه الكلمات المعسولة. كما كان شديد الحكمة، ويحيل كل النقاط الخلافية إلى مصطفى كمال.

كان ثمة سبب وجيه يدعو الأتراك لتوخّي الحذر. فقد نظّم الجيش المهزوم ثورة في اليونان، وأجبر الملك قسطنطين على المغادرة في 30 سبتمبر، وتولّت حكومة عسكرية ثلاثية مقاليد الأمور.[32] وأعلن ملهمهم العقيد بلاستيراس (Plastiras) عن تصميمه على القتال من أجل تراقيا الشرقية. وعاود فنزيلوس الظهور على المسرح وحاول تأمين مساعدة لويد جورج. ومع أن زوال الافتتان باليونانيين أصبح قوياً في لندن، فإن لويد جورج تمسّك بما تبقّى من سياسة محاباة اليونانيين.[33]

كانت المفاوضات في مودانيا طويلة وشاقّة. فقد أراد الأتراك تواريخ ثابتة للانسحاب اليوناني وترتيبات ثابتة مماثلة لإقامة سلطة حكومة أنقرة في تراقيا. وطالبوا بتسليم تراقيا الشرقية لهم على الفور، بما في ذلك قره أغاشي، ضاحية لأدرنة تقع على الضفّة الشرقية لنهر مريتش؛ وأراد البريطانيون انتقالاً آمناً. وتخلّلت المفاوضات عدة تأجيلات وانقطاعات. وفي 6 أكتوبر، وجّه مصطفى كمال تعليمات إلى عصمت بأن يبلغ هارنغتون، «ومن الأفضل بحضور الجنرالين الفرنسي والإيطالي»، بأن القوّات التركية ستزحف إلى اسطنبول على الفور إذا لم يقبل بعودة تراقيا الشرقية إلى حكومة أنقرة على الفور، وأن على هارنغتون الحرص على ألا تفتعل قواته أي حادثة.[34] وبدلاً من ذلك، أمر الجنرال البريطاني قوّاته في تشاناكال بالاستعداد لإطلاق النار على الأتراك.

لكن تم القبول بتسليم تراقيا الشرقية إلى الأتراك، وفي 10 أكتوبر منح مصطفى كمال تفويضاً إلى عصمت بالتوقيع على شروط الهدنة.[35] وفي اليوم التالي وقّعت كل الأطراف على النصّ باستثناء اليونانيين، وأصبحت الهدنة نافذة في 15 أكتوبر عندما أعلنت الحكومة اليونانية عن موافقتها. بعد أن حقّق مصطفى كمال هدفه، قدّم غصن زيتون إلى البريطانيين على الفور. فأبرق إلى هارنغتون في 11 أكتوبر، «يشرّفني أن أبلغكم بالسعادة الغامرة التي أشعر بها للتفاهم المتبادل الذي تحقّق في مؤتمر مودانيا بين سعادتكم والموفد التركي، اللواء عصمت». وأضاف، «وأعبّر عن رغبتي وأملي، نيابة عن الإنسانية جمعاء، بأن تكلّل الجهود المبذولة في سبيل السلام بالنجاح»[36]

نصّ اتفاق الهدنة على بدء انسحاب القوّات اليونانية من تراقيا الشرقية على الفور، على أن يكتمل خلال خمسة عشر يوماً. وستتسلّم قوّات الحلفاء المنطقة من اليونانيين وتسلّمها لحكومة أنقرة خلال ثلاثين يوماً. وسيسمح لما يصل إلى 8000 دركي ترك بحفظ النظام. وستتمركز قوّة من

الحلفاء في المنطقة العازلة على الضفة الغربية لنهر مريتش، بما في ذلك ضاحية قره أغاشي المتنازع عليها. وستنسحب القوّات التركية مسافة 15 كيلومتراً عن الدردنيل و40 كيلومتراً عن البوسفور. وستتوقّف كل الأعمال العدائية، بطبيعة الحال، بين اليونان وتركيا.[37]

فرزت القيادة العليا التركية على الفور 6000 جندي من المشاة و1000 فارس من الجبهة الغربية وأعادت تسميتهم بمثابة درك.[38] وفي 19 أكتوبر، وصل اللواء رفعت (بَله)، بعد منحه قيادة هذه القوّات، بصفته الممثّل الخاص لحكومة أنقرة. ولقي ترحيباً حماسياً من السكان المسلمين في العاصمة العثمانية. وفي اليوم التالي وصلت الوحدة الأولى من القوّات التركية، بينما عزفت فرقة عسكرية موسيقى نشيد «مصطفى كمال باشا قائدنا».[39]

تقدّم تسليم تراقيا الشرقية بسلاسة واكتمل في 26 نوفمبر.[40] نجت المنطقة من الدمار المادّي، لكنها فقدت معظم سكّانها. فمن تقادير التاريخ الغريبة أن الأتراك كانوا أكثر عدداً من اليونانيين في تراقيا الغربية، في حين أن اليونانيين شكّلوا كثرة السكان في تراقيا الشرقية. وقد غادروا جميعاً مع ما يستطيعون أخذه معهم من ممتلكات وحيوانات، في هجرة جماعية زاد من بؤسها حلول الشتاء باكراً. واستغرقت إعادة إعمار الأرض بالمهاجرين الأتراك القادمين من اليونان وبلغاريا مدّة طويلة. واستُبدلت نباتات التبغ ودوّار الشمس بكروم العنب التي كان يرعاها اليونانيون. وفقدت مدينة أدرنة الحدودية، بآثارها العثمانية الخلّابة، الكثير من أهمّيتها باعتبارها مركزاً تجارياً لتراقيا بأكملها، وانخفض سكّانها من 83,000 نسمة عند اندلاع حرب البلقان إلى 35,000 نسمة في سنة 1927.[41] تغيّرت الأرض والشعب في تركيا الأوروبية وفي تركيا الآسيوية، وجلبت المرحلة الأولى من التغير الأمن في مقابل الفقر.

تغيّر المشهد الدولي أيضاً. ففي 19 أكتوبر، اليوم الذي وصل فيه رفعت إلى اسطنبول، اجتمع المحافظون البريطانيون في نادي كارلتون في لندن وقرّروا الانسحاب من ائتلاف مع لويد جورج في زمن الحرب. وفي اليوم التالي استقال لويد جورج ولم يعد إلى منصب رئيس الوزراء ثانية. لا يمكن أن ينسب سقوطه إلى سياسته الكارثية في الشرق الأدنى فحسب. لكن هزيمته في مبارزة الإرادات التي خاضها مع مصطفى كمال كانت القشّة التي قصمت ظهر البعير وأسقطت الحكومة الائتلافية. وتولّى قائد المحافظين، بونَر لو (Bonar Law) رئاسة الحكومة في 24 أكتوبر. وكان قد أعلن في أثناء أزمة تشاناكال أن البريطانيين لا يستطيعون «أن يؤدّوا دور شرطي العالم بمفردهم».[42] احتفظ لورد كورزُن بمنصبه وزيراً للخارجية، بعد أن اتخذ أخيراً موقفاً ضدّ لويد جورج. وهُزم ونستون تشرشل في الانتخابات العامة التي أجريت في 15 نوفمبر، وكان قد غيّر سياسته تغييراً كارثياً في اللحظة

الأخيرة ودعا إلى ردّ عسكري على الأتراك في تشاناكال. وعلّمته تجربته - من حملة غاليبولي في سنة 1915 إلى أزمة تشاناكال في سنة 1922 - تقدير أهمّية الأتراك وقائدهم مصطفى كمال. لكن جهوده غير الناجحة لإقناع تركيا بدخول الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء توحي بأنه لم يدرك أن تجربة السنين نفسها علّمت تركيا الكمالية مهارة العمل انطلاقاً من مصلحتها الوطنية.

وطرأ تغيير أكثر عمقاً في إيطاليا، حيث أصبح بنيتو موسوليني (Binito Mussolini) رئيساً للوزراء في 31 أكتوبر، بعد مسيرة القمصان السوداء المثيرة إلى روما. ورفض الكونت سفورتزا، صديق القوميين الأتراك، العمل تحت قيادته.

في 27 أكتوبر، دعا الحلفاء تركيا إلى مؤتمر سلام في لوزان، في البيئة الجميلة لسويسرا المحايدة. ووجّهت الدعوة إلى حكومة أنقرة وحكومة السلطان الوهمية في اسطنبول. ولم يفاجأ مصطفى كمال. وكان الصدر الأعظم توفيق باشا قد طلب منه في 17 أكتوبر إرسال ممثّل إلى اسطنبول لتنسيق العمل بين الحكومتين. وفي اليوم التالي تسلّم ردّاً جافياً من مصطفى كمال: الجمعية الملّية الكبرى هي السلطة الشرعية الوحيدة في تركيا، ويحسن بالهيئات الأخرى أن تمتنع عن التسبّب في التباس في سياسة البلد.[43] لكن لم يكن يكفي إزاحة عجائز اسطنبول المتطفّلين جانباً بأفكار تفوق مستواهم. فقد كان مصطفى كمال بحاجة إلى ممثّل ماهر ومخلص في لوزان. فوقع اختياره حتماً على عصمت، الذي لا يخالط ولاءه له أي شك، بعد أن أثبت نفسه في الميدان وفي قاعة مؤتمر مودانيا.

كان ذلك خياراً مثيراً للخلاف. فقد أراد كاظم قره بكير أن يتولّى المهمّة بنفسه، وهو من تولّى مفاوضات معاهدة غومرو مع البلاشفة.[44] وبما أن بلداناً أخرى ستمثّل بوزراء خارجيتها، فقد بدا أن وزير خارجية حكومة أنقرة، يوسف كمال (تنغيرشنك) الشخص الملائم لقيادة الوفد التركي. توصّل مصطفى كمال إلى حل مناسب. ففي 24 أكتوبر، أرسل برقية إلى يوسف كمال يقول فيها إنه أدرك «رغبته الملحّة للاستقالة»، وطلب منه أن يوصي بعصمت خليفة له.[45] ففعل يوسف كمال ما طُلب منه، وانتخبت الجمعية عصمت وزيراً للخارجية أولاً، ثم قائداً للوفد التركي.[46] وكان أحد مساعديه وزير الصحّة د. رضا نور، وهو سياسي مناهض للاتحاديين أنهى حياته المهنية المتقلّبة معارضاً لمصطفى كمال. وضمّ مستشارو الوفد ناظر المالية العثماني سابقاً والسياسي الاتحادي البارز جاويد، والحاخام الأكبر ناحوم.

من الناحية النظرية، كان يفترض أن يعمل الوفد بتعليمات رئيس الحكومة رفعت (أورباي)، الذي عليه تفسير رغبات الجمعية. لكن مصطفى كمال عرف أن في وسعه الاعتماد على عصمت لتنفيذ رغباته وسياسته. وكانت أهداف الميثاق الملّي قد تحقّقت إلى حدّ كبير في مودانيا. ويفترض

أن يكمل مؤتمر لوزان العملية بتأمين الاعتراف الدولي بجمهورية تركية ناجزة الاستقلال. وبينما حرص عصمت على متابعة التفاصيل، أولى مصطفى كمال اهتمامه للسياسة المحلّية ثانية. فقد أكمل المهمّة العسكرية وفوّض العمل الدبلوماسي لعصمت. وفي وسعه الآن التركيز على مهمّة تنظيم تركيا الجديدة.

القسم الرابع

الجمهورية والإصلاحات

18

نهاية السلطنة

قدّم مصطفى كمال في 4 أكتوبر 1922، بعد يومين من عودته من إزمير،[1] تقريره للجمعية عن الانتصار على اليونانيين وقرار عقد محادثات الهدنة في مودانيا. وخصّ بالمديح ثلاثة قادة فحسب - داعميه المخلصين فوزي وعصمت، ووزير الحربية كاظم (أوزالب).[2] وبصفته قائداً عاماً، منح ترقية لكل القادة الذين شاركوا في الحملة الأخيرة. لكن ذلك استبعد اثنين من رفاقه الأصليين في الأناضول، علي فؤاد (جَبسوي) ورفعت (بَله)، اللذين رفضا الخدمة بإمرة عصمت. وقد انضما إلى المحرّكين الرئيسين الآخرين للمقاومة القومية التركية - رئيس الوزراء رؤوف (أورباي)[3] وقائد الجبهة الشرقية، كاظم قره بكير. وكان الأخير قد أغرق مصطفى كمال بنصائحه في أثناء الحرب، وجاء الآن لتهنئة القائد العام.[4] شعر الأربعة بأن لديهم الحقّ في المشاركة في حكم البلد. وزعم رؤوف أن مصطفى قال له عندما توجّه إلى الجبهة في أغسطس 1922، «إنني أترك البلد في رعياتك».[5]

كان مصطفى كمال لا يزال بحاجة إلى دعم رفاقه الأصليين ضدّ المعارضة البرلمانية، مع أن التوتّر أخذ يسود العلاقات الشخصية معهم. في 4 سبتمبر، ما إن وصلت الأخبار بترقية القادة المظفّرين في الميدان، اشتكى قائد المجموعة الثانية المعرضة، نائب أرضروم حسين عوني (أولاش)، من أن سلطة الجمعية اغتُصبت. واضطر رؤوف إلى استخدام كل مهاراته السياسية لإقناع الجمعية بالموافقة على الترقيات.[6] وكان رفعت مخلصاً لكنه ينفر من تنامي نفوذ عصمت. وكان مصطفى كمال بحاجة إلى الحؤول من دون قيام حلف بين رفاقه الأصليين والمجموعة الثانية المكوّنة من وجهاء الولايات، وبعضهم يدعم محاولات أنور السيطرة على المقاومة التركية.[7] وعندما مدّدت صلاحياته بمثابة قائد عامّ عشية الهجوم، «وعد بالعودة «إلى صفوف الشعب»، بعدما يتحقّق النصر. وهو

يقصد بذلك تولّي القادة السياسية عندما تنتهي المهمّة العسكرية. وكان رفاقه يريدون قيادة جماعية، في حين تمسّكت المجموعة الثانية بالحكم المباشر عن طريق الجمعية، وهو المبدأ الذي أعلنه مصطفى كمال لأسباب تكتيكية في سنة 1920، لكنه يقف الآن في طريق مخطّطاته.

كان الصراع على السلطة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المختارة للتعامل مع مهمّة إعادة الإعمار الجسيمة. فقد استحالت مساحات شاسعة من البلاد خراباً، وتمزّق نسيجها الاجتماعي بطرد المسيحيين وفرارهم والحرب الأهلية بين المسلمين، وأنهك من تبقّى بعد عقد من الحرب. ومع أن مصطفى كمال كان حذراً في خطاباته في أثناء حرب الاستقلال، فقد استشعر خصومه السياسيون أنه يؤيّد مسيرة التحديث بالقوة، وهي المسيرة التي يستطيع وحده قيادتها. لذا لم يكن من المفاجئ أن يتلخّص مزاجهم بالقول، «لقد تخلّصنا من اليونانيين. وحان الآن وقت التخلّص من مصطفى كمال».[8] ردّ مصطفى كمال بإنشاء قاعدته السياسية من المؤيّدين غير المتردّدين، الذين تلهمهم المُثُل نفسها، حيث أمكن، لكنهم على أي حال مرتبطون بالولاء الشخصي. وفي غضون ذلك، يجب إدارة حساسيات رفاقه الأصليين. لكنه خرج أيضاً عن دائرة السياسيين المدنيين والعسكريين، واحتكم إلى «الشعب» مباشرة، أو بالأحرى لفئة الأتراك المتعلّمة على الطريقة الغربية والتي لا تزال في طور النهوض. وسيكون هؤلاء جيشه الجديد.

ما إن وقّعت هدنة مودانيا حتى غادر مصطفى كمال أنقرة إلى بورصة، حيث ينتظر عصمت وفوزي. وسافر معه قره بكير ورفعت، وكذلك فكرية، التي شُخّص أنها مصابة بالسلّ.[9] وكان مصطفى كمال يفكّر جدّياً في الزواج من لطيفة. فطلب منها موافاته إلى بورصة، ثم ألغى طلبه.[10] وجرياً على العادات، ناقش نواياه مع والدته زبيدة، التي اشتدّ عليها المرض في ذلك الوقت. ورأى الأطباء أن زبيدة يمكن أن تستفيد من الانتقال إلى مناخ إزمير الأكثر اعتدالاً. وهناك تتاح لها الفرصة لتكوين رأيها عن ملاءمة لطيفة بمثابة كنّة لها. فأرسلت زبيدة إلى إزمير بصحبة صالح (بوزوق)، ياور مصطفى كمال، وأخذت إلى عيادة في ضاحية قارشياكا. وكانت لطيفة دائمة العناية بها. أما فكرية، فقد أرسلها مصطفى كمال من بورصة للمعالجة في ميونيخ. فقد أصبحت عائقاً.

قال مصطفى كمال إنه قرّر في بورصة أن يمنح رفعت مهمّة تمثيل حكومة أنقرة في اسطنبول وقيادة القوات التركية في تراقيا.[11] ووفقاً لعلي فؤاد، اتفق مصطفى كمال ورؤوف معاً على اختيار رفعت، وهو شخص معروف ومشهور في كل أنحاء البلد، لا سيما في اسطنبول، وحصل على موافقة الجمعية على تعيينه.[12] وعلى أي حال، فإن مصطفى كمال طلب من عصمت في بورصة قيادة الوفد التركي إلى مؤتمر السلام.[13] وكان لا بدّ من «حل المشكلة القائمة في اسطنبول»، بعبارة أخرى حل

الحكومة العثمانية، لمنح أنقرة يداً طليقة في لوزان. وبعد مناقشة الأمر مع مصطفى كمال، تحرّك رفعت على عجل وبثقة.

استقبل ياور السلطان رفعت عند وصوله، فطلب منه أن ينقل «مشاعر الولاء التي يكنّها لمقام الخليفة السامي».[14] ولم تذكر السلطنة على الإطلاق. من الواضح أن قرار إلغاء السلطنة، والمحافظة على الخليفة، قد اتخذ حتى قبل أن تُعرض المسألة على الجمعية.[15] وعلى نحو مماثل، أعلن رفعت في ردّه على ترحيب الصدر الأعظم توفيق باشا وناظر الداخلية العثماني أنه لا يعترف بمنصبيهما، لكنه شكر لهما كلماتهما الرقيقة.[16] وقد أغضب تصرّف رفعت بعض أعضاء الجمعية في أنقرة، الذين شكّكوا في حقّه بالتحدّث باسمهم.[17] وفي 29 أكتوبر، اجتمع رفعت مع السلطان وحيد الدين لمدّة أربع ساعات. فطلب من السلطان أن يصرف الحكومة الوهمية في العاصمة ويعترف بحكومة أنقرة. وأوضح أيضاً بأن المشاعر في أنقرة تميل إلى إلغاء السلطنة، والاحتفاظ بمنصب مقام الخليفة المنفصل. فحاول السلطان كسب الوقت ورفض إعفاء الوزراء.[18] وفي اليوم نفسه، قدّم الصدر الأعظم التماساً مباشراً إلى الجمعية لمناقشة الردّ المشترك على دعوة الحلفاء إلى مؤتمر السلام.[19]

عُرضت المسألة على الجمعية في 30 أكتوبر بحضور مصطفى كمال، الذي عاد من بورصة في اليوم السابق. فقدّم رضا نور، الذي اختير مساعداً لعصمت في الوفد التركي لمؤتمر السلام، اقتراحاً يعلن أن الجمعية الملّية الكبرى، التي أنشئت باعتبارها حكومة الشعب، هي الوريث الوحيد للإمبراطورية العثمانية ضمن حدود تركيا، ولذلك فإن مؤسّسة السلطنة سقطت، لكن مؤسسة الخلافة شرعية وستحرّر من السيطرة الأجنبية.[20] لكن الاقتراح لم يحصل على ما يكفي من الأصوات، واستؤنف النقاش في 1 نوفمبر.

تدخّل مصطفى كمال برواية طويلة لتاريخ الإسلام. وأشار إلى أن الخلفاء العرب كانوا عاجزين تحت حكم السلاجقة الأتراك في بغداد من القرن الحادي عشر حتى الغزو المغولي بعد مئتي سنة، ثم تحت حكم المماليك في مصر حتى الفتح العثماني في القرن السادس عشر. لذا يمكن فصل مهامّ الخليفة، بصفته خليفة النبي، عن وظائف الحاكم الزمني، أو السلطان. والآن انتقل الحكم الزمني في تركيا إلى الجمعية، وهي التي لديها سلطة تسمية الخليفة – وحمايته.

«فمن ناحية، سيصبح شعب تركيا أكثر قوّة باعتباره دولة حديثة متحضّرة، ويحقّق إنسانيته وهويته من دون التعرّض لخطر الخيانة الفردية، ومن ناحية أخرى، ستسمو مؤسسة الخلافة باعتبارها صلة الوصل المركزية لروح العالم الإسلامي، وضميره، وإيمانه...».[21]

ثم طَلب من لجنة الجمعية أن تصيغ القرار اللازم.
وقال مصطفى كمال في سنة 1927 إنه اختصر النقاش بإبلاغ اللجنة:

«النقاش الأكاديمي لا يحدّد السيادة والسلطنة البتة. وإنما تنتزعان بالقوّة. لقد استولت الأسرة الحاكمة العثمانية على حكم الأتراك بالقوة، وحكمتهم لمدّة ستة قرون. والآن تمكّنت الأمّة التركية من اكتساب السيادة بفعّالية... وتلك حقيقة واقعة... إذا كان المجتمعون هنا... يرون الأمور في ضوئها الطبيعي فستتفّق جميعاً. وبخلاف ذلك ستسود الحقائق أيضاً، لكن بعض الرؤوس قد تتدحرج».

وبعد ذلك استمرّ مصطفى كمال في الحديث، مشيراً إلى أن رجل دين تحدّث إلى اللجنة وقال: «نأسف لأننا ناقشنا المسألة من منظور مختلف. وقد وضعت الآن الأمور في نصابها». فسوّى ذلك المسألة، كما زعم مصطفى كمال في سنة 1927. [22]

غير أن المجموعة الرسمية لتلك الخطابات لا تذكر تدخّلاً تهديدياً في مناقشات اللجنة المشتركة. ولا يظهر السجل إلا أنه في الساعات المبكّرة من 2 نوفمبر 1922، وافقت الجمعية على قرار (مؤرّخ في 1 نوفمبر) يعلن انتهاء حكومة السلطان في 16 مارس 1920، عندما احتل الحلفاء اسطنبول، وأن حكومة الجمعية الملّية الكبرى هي السلطة الشرعية الوحيدة في البلد، وأن الخلافة منوطة بالأسرة العثمانية، لكن للجمعية حقّ اختيار الخليفة. وكان النصّ المعتمد يستند إلى حدّ كبير إلى الاقتراح الذي قدّمه د. رضا نور قبل يومين. وقد عارض عضو واحد القرار، ضياء خورشيد، وهو نائب عن طرابزون برز بوصفه أشدّ خصوم مصطفى كمال عناداً في الجمعية. [23]

لم يرد ذكر وحيد الدين في قرار إلغاء السلطنة وإنشاء خلافة منفصلة. وظلّ في قصر يلدز، وهجره الجميع باستثناء أسرته وحفنة من الموظفين والخدم. وفي 4 نوفمبر، وصل توفيق باشا إلى القصر ليعلن استقالة حكومته. وفي اليوم التالي، أغلق رفعت كل النظارات العثمانية وأعلن أن اسطنبول ستدار من الآن فصاعداً بمثابة ولاية من ولايات حكومة أنقرة. [24] وبعد بضعة أيام انتقل إلى مكتب الصدر الأعظم في الباب العالي. [25] فدّب الذعر في صفوف معارضي القوميين في اسطنبول. وفي 4 نوفمبر، [26] اليوم الذي استقال فيه توفيق باشا، اختطف عملاء قوميون علي كمال، الذي كان ناظراً للداخلية في إحدى وزارات داماد فريد، وانتقد المقاومة الأناضولية في جريدة «بيام صباح» (رسالة الصباح)، خارج نادي «دائرة الشرق» في اسطنبول. ووضع في قارب ونُقل إلى إزميد، حيث نقل نور الدين مقرّ قيادته بصفته قائداً للجيش الأول. وتعامل نور الدين مع علي كمال مثلما تعامل مع رئيس الأساقفة اليوناني في إزمير: دفعه إلى أيدي حشد معادٍ أجهز عليه بالعصي والحجارة والسكاكين. [27]

عندما ذاعت أخبار إعدام علي كمال، تلقّى المفوّض السامي البريطاني سيلاً من طلبات اللجوء. وفي 5 نوفمبر، قابل المفوّض السامي السلطان للمرّة الأخيرة، فعبّر له عن مخاوفه بشأن سلامته الشخصية. وفي 10 نوفمبر، ظهر وحيد الدين للمرّة الأخيرة في مراسم السلملك، عندما يقابل السلطان الشعب بعد صلاة الجمعة. وكانت الأدعية لا تزال ترفع في بعض مساجد العاصمة باسم السلطان محمد السادس (وحيد الدين). وفي مساجد أخرى، طُلب إلى المصلّين الدعاء لخليفة غير مسمّى.[29] وفي 16 نوفمبر، قدّم وحيد الدين طلباً موقّعاً باسم «خليفة المسلمين» إلى الجنرال هارنغتون نقله بأسرع ما يمكن من اسطنبول، حيث اعتبر حياته في خطر. وفي فجر يوم 17 نوفمبر، هُرّب السلطان، وابنه الصغير أرطغرل، وحفنة من الحاشية والخدم،[30] من القصر في سيارتي إسعاف تابعتين للجيش البريطاني ونقلا إلى متن السفينة الحربية «مالايا». وبعد توقّف قصير في مالطا، أمضى وحيد الدين بعض الوقت في مكة، ضيفاً على الشريف حسين، ملك الحجاز. واستقرّ في النهاية في سان ريمو، حيث انضمّت إليه زوجاته الثلاث وأخته، وتوفي هناك في 15 مايو 1926. وقال رفعت بعد ذلك إنه شكر هارنغتون على إراحته من عبء وجود السلطان.[31]

ما إن وصلت أخبار هرب وحيد الدين إلى أنقرة حتى استصدرت الحكومة فتوى من وزير الشرعية (محمد وهبي) تعلن أن منصب الخليفة أصبح شاغراً، وأنه سيملأ لاحقاً. وأكّدت الجمعية القرار بالإجماع وانتخبت عبد المجيد، ابن عم وحيد الدين، خليفة جديداً.[32] وكان عبد المجيد، وريث العرش قبل أن تلغى السلطنة، حكيماً بالتعاطف مع القضية القومية في أثناء حرب الاستقلال. وهو رسّام بارع على الطريقة الفرنسية الكلاسيكية، وكان يمنّي النفس بارتداء ملابس الخليفة المزركشة التي أمل ألا تزعج أنقرة. فسأل مصطفى كمال عن طريق رفعت إذا يمكن أن يرتدي في مراسم السلملك جبّة وعمامة كتلك التي ارتداها محمد الثاني، فاتح اسطنبول.[33] وأبلغ بأنه لا يستطيع، وأن عليه أن يرتدي سترة طويلة، وألا يرتدي الزي العسكري بأي حالٍ من الأحوال.[34]

وأثبت رفعت، الذي كان أخوه ياوراً في القصر، أنه رقيب محترم على الخليفة الجديد. فأهداه حصاناً يدعى «قونيا»، باسم المدينة التي أمّنها رفعت للقضية القومية في سنة 1919.[35] بيد أن اهتمامه بالخليفة كلّفه وظيفته. ففي 16 ديسمبر، استُبدل به د. عدنان (أديوار)، زوج خالدة أديب ونائب رئيس الجمعية، مبعوثاً في اسطنبول.[36] وظلّ رفعت قائداً للقوّات التركية في تراقيا، لكنه فقد أي قدرة على إنشاء مركز بديل للسلطة في اسطنبول. غير أن الخصوم السياسيين لمصطفى كمال ثابروا على محاولاتهم لتحريض الخليفة عليه. وفي أنقرة، قامت المطبعة الجديدة التي أنشأها عضو في المجموعة الثانية، علي شُكرو، لنشر جريدة المعارضة «طان» (الفجر)، بإصدار نشرة تقول فيها إن على الخليفة

أن يصبح رأساً للدولة التركية، وهو المنصب الذي يشغله مصطفى كمال بصفته رئيساً للجمعية الملّية الكبرى.[37]

افتتح مؤتمر السلام في لوزان في 21 نوفمبر. ترأس كورزُن، الذي احتفظ بمنصب وزير الخارجية بعد فوز المحافظين في الانتخابات العامة قبل خمسة أيام، الجلسة العامة الأولى. وحضرها موسوليني وبوانكاريه لمدّة وجيزة. وبعد ذلك بدأت المساومة. حدّدت الاتفاقات السابقة مع فرنسا والجمهوريات السوفياتية معظم الحدود التركية. وفي أوروبا، اعترف اتفاق هدنة مودانيا ضمناً بنهر مريتش باعتباره حدود تركيا مع اليونان. وظلّت مطالبة تركيا بولاية الموصل، التي احتلها البريطانيون في الأيام التي تلت هدنة سنة 1918. اقترح البريطانيون، أو بالأحرى هدّدوا، منذ البداية بأنه إذا لم يتم الاتفاق بشأن الموصل، فستحال المسألة إلى عصبة الأمم، التي لم تصبح تركيا عضواً فيها بعد.

حارب عصمت بضراوة من أجل الموصل، فقد كان معروفاً بأن الولاية غنية بالرواسب النفطية، وربما الأهم من ذلك أنه إذا فُصل سكّانها ذوو الغالبية الكردية عن الأكراد الأكثر عدداً في شرق تركيا، فإن الانفصاليين في أوساط الأخيرين سيجدون الدعم عبر الحدود. ولم يكن مصطفى كمال أو أي قومي تركي بارز في ذلك الوقت ينكر وجود أكراد في تركيا. لكنهم كانوا يحاجّون بأن الأتراك والأكراد يرتبطون ارتباطاً لا انفصام له بتاريخ ومصالح مشتركة، ويجب اعتبارهم كياناً قومياً غير قابل للقسمة. غير أن فصل الموصل عن تركيا يحدث انقساماً. وكما قال عصمت للسفير البريطاني في أنقرة في سنة 1925: «ستواجه الحكومة التركية مشكلة دائمة في ولاياتها الشرقية ما دام أي عدد كبير من الأكراد سيضمّ إلى العراق، وستثور المشاكل تلقائياً بصرف النظر عن سلوك السلطات البريطانية بمثابة جارة لنا»[38] وذلك هو رأي مصطفى كمال منذ البداية. لكنه كان واقعياً. وعندما تحدّث إلى الصحافيين في إزميد في يناير 1923، طرح السؤال الآتي، «هل من المعقول استمرار الحرب من أجل الموصل»؟ في استطاعة القوات التركية احتلال المدينة، لكن على المرء التفكير في الخطر القائم في الغرب، حيث كانت القوّات اليونانية تحتشد. وختم قائلاً، «من المتعذّر استعادة الموصل عن طريق الحرب». لكنه أضاف بسرعة بأن ذلك رأيه الشخصي.[39]

كان مصطفى كمال مستعدّاً للتضحية بالموصل في نهاية المطاف. واختلف أيضاً مع من كانوا يريدون استعادة تراقيا الغربية بالإصرار على استفتاء سكانها ذوي الغالبية الإسلامية. ورأى بأنه لا يمكن الدفاع عن المنطقة عسكرياً. ومن الأفضل أن يتقاتل اليونانيون والبلغار عليها، وكل ما يجب على الأتراك في مقدونيا وتراقيا الغربية القيام به هو تعزيز سكّان تركيا المستنزفين. وأعلن «أن علينا

التخلّي عن كل تفكير بشنّ الحملات في أوروبا للعودة إلى هناك».[40] من الممكن الدفاع عن تراقيا الشرقية، ومعها القسم الأوروبي من اسطنبول بالوسائل الدبلوماسية فحسب وليس العسكرية. ولذلك اقتربت المفاوضات بشأن المضائق من التوصّل إلى اتفاق.[41] لكن مصطفى كمال أظهر تصلّباً في نقطة واحدة: يجب أن تذهب الامتيازات ومعها كل التنازلات المجحفة للأجانب والأقليات، وكل تدخّل في الشؤون التركية الداخلية. فلا يمكن التفاوض على استقلال تركيا التامّ.

أدّت الاختلافات على المسائل الاقتصادية والقيود التي يرغب الحلفاء في فرضها على القضاء الداخلي في تركيا إلى تأجيل المفاوضات في لوزان في 4 فبراير 1923. فقد أراد الفرنسيون، الذين لديهم مصالح اقتصادية في تركيا أوسع من مصالح الحلفاء الآخرين، تحسين الشروط الواردة في مسوّدة المعاهدة التي صاغها كورزُن. فرفض عصمت. وأثار ذلك غضب السير هوراس رَمبولد، مساعد كورزُن، فكتب إلى نِفيل هندرسون (Nevil Hebderson)، نائبه في اسطنبول، «لم أواجه من قبل قط كثيراً من العنيدين، والأغبياء، والمثيرين للغضب».[42] ولم يدر في خلد رَمبولد أن عصمت أفضل منه بكثير في الحكم على المصالح الوطنية لتركيا. وكان رَمبولد قد غضب قبل ذلك بسنتين بألفاظ مماثلة من رفض الأتراك التصديق على معاهدة سيفر: «لم أتعامل من قبل قطّ مع أشخاص لديهم القليل من الحكمة السياسية كالأتراك... أبلغتهم أن عليهم إظهار حسن النيّة في مسألة التصديق، وبالتالي اكتساب الاستحقاق في نظر الحلفاء... لكنهم لم يكونوا قادرين على رؤية ذلك أو راغبين».[43] لكن جوهر المسألة لم يكن في عدم الملاءمة الهزلية لنصيحة رَمبولد إلى الأتراك. بل كان كما لاحظ في مناسبة أخرى في أن «الأتراك الكماليين... يعتقدون أن في وسعه إدارة البلد بنفسه من دون أي تدخّل خارجي».[44] لم يكن الحلفاء يعتقدون أن الشرقيين قادرون على تقديم حكومة متحضّرة. وكان مصطفى كمال عازماً على إثبات خطئهم.

لم تكن المهمّة سهلة، لأن الأتراك يفتقرون إلى معظم المهارات التقنية الأساسية. فقد اشتهروا بالفروسية، واعتمدوا على البياطير (جمع بيطار) الأرمن لحدو جيادهم. وتورد المجموعة الرسمية لخطابات مصطفى كمال خطاباً واحداً موجّهاً إلى جمهور شعبي طوال فترة حرب الاستقلال بأكملها، وكان في حفل توزيع شهادات الدبلوم في كلية البياطير العسكرية التي أنشئت حديثاً في قونيا.[45] في هذا الخطاب الذي ألقي قبل أربعة أشهر من الهجوم الأخير، روى مصطفى كمال قصة سلطان وجد صعوبة في العثور على حِرَفي واحد في الجيش الذي قاده نحو بلغراد. مع ذلك شعر السلطان بالحزن عندما عُثر على واحد، فقد خشي من أن حِرَفياً واحداً يمكن أن يقلّل من الروح العسكرية لجنوده. وقال مصطفى كمال إن تلك العقلية هي التي جعلت أمّتنا تعتمد على الأجانب في كل شيء،

«من الإبرة إلى الخيط، ومن المسمار إلى الوتد». وأبلغ مصطفى كمال جمهوره البسيط، «إن أبسط الحرف أشرفها. الإسكافيون، والخيّاطون، والنجّارون، والدبّاغون، والحدّادون، والبياطير - هذه هي الحرف الأكثر جدارة بالاحترام في حياتنا الاجتماعية والعسكرية». وهي كلها حِرَف خصّصتها التقاليد لغير المسلمين.

سمح الانتصار لمصطفى كمال بالتعبير عن أهدافه بمزيد من الوضوح. وكان أول اجتماع عامّ يخاطبه بعد توقيع هدنة مودانيا في بورصة. وكان جمهوره الذي احتشد عند سينما الشرق مكوّناً من المعلّمين، وكثير منهم قدموا من اسطنبول، على رأس فرق من أطفال المدارس لتهنئة القائد العامّ. كان تجمّعاً لأشخاص يتعلّمون المعرفة الغربية، ويتقاسم معه مصطفى كمال لغة مشتركة. تحدّث صراحة عن «الجهل العامّ» الذي يجب أن يعالج. فالجهل مرض أودى بالأمّة إلى شفير الهاوية. والبلد لا يستطيع أن يحيا في عزلة، بل عليه أن يصبح عضواً تقدّمياً في العالم المتحضّر. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باكتساب المعرفة العلمية. «سنطلب المعرفة والعلم أينما وجدا وسندخلهما في رؤوس كل أبناء الوطن. ولا يمكن ربط المعرفة والعلم بأي حدود أو شروط». واحتوى الخطاب على تنبيه إلى الثورة الثقافية القادمة. وأعلن مصطفى كمال، «إن الحياة الاجتماعية تصبح مشلولة إذا تخللتها المبادئ والتقاليد غير العقلانيين، والعقيمة، والمضرّة».[46]

أدّى إلغاء السلطنة في 1 نوفمبر، وهرب وحيد الدين في 17 نوفمبر، وانتخاب عبد المجيد في اليوم التالي خليفة خاضعاً للجمعية، إلى فتح الطريق أمام إدخال تغييرات جذرية. لكن كان على مصطفى كمال أن ينظّم مؤيّديه في الجمعية أولاً. في 26 نوفمبر، نشر الصحافي القومي الراديكالي يونس نادي، وهو عضو في الجمعية، في جريدته «يني غون» تحذيراً من أنه لا مجال «للتفكير العفِن والمضرّ» حتى داخل الجمعية، وأضاف بأن العديد من الرؤوس تدحرجت قبل أن تنتصر الثورة الفرنسية. ونشرت «حاكيميت ملّيت» (السيادة الوطنية)، صحيفة مجموعة الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي، برقية من الولايات تدعو مصطفى كمال إلى طرد الجمعية التي أنشئت في حالة طارئة.[47] وفي 2 ديسمبر هدّد مصطفى كمال نفسه أخصامه في الجمعية بسلطة الشعب.

جاء هجومه بمناسبة اقتراح لتعديل قانون الانتخاب. وبموجب أحكام التعديل، يجب أن يكون المرشّحون للانتخابات مولودين ضمن حدود تركيا الحالية، ومقيمين في دائرة انتخابية محدّدة. ولا يستطيع اللاجئون «الأتراك أو الأكراد» خوض الانتخابات إلا بعد خمس سنوات من الإقامة في دائرة انتخابية. فادّعى مصطفى كمال في خطاب غاضب بأن التعديل موجّه ضدّه تحديداً. فقد وُلد في مدينة فقدتها تركيا وهو لا يتحمّل المسؤولية عن ذلك. وبدلاً من الإقامة بهدوء في دائرة انتخابية،

فإنه قاتل في شبه جزيرة غاليبولي لإنقاذ اسطنبول، ثم في شرق تركيا لاستعادة بدليس وموش، ثم في الجنوب لتشكيل جيش من القوّات الهاربة من سورية. وتابع قائلاً:

«أعتقد أن جهودي اللاحقة معروفة لكم جميعاً... وأنها أكسبتني حبّ أمّتي وتعاطفها... لقد توقّعت أن يحاول الأعداء الأجانب عزلي، لكني لم أتخيّل قطّ أن أعضاء الجمعية... سيتصرّفون بالطريقة نفسها... من منح هؤلاء السادة الحقّ بانتزاع حقوقي المدنية مني؟ ... إنني أطالب بجواب منكم ومن السادة الأعضاء».[48]

احتج حسين عوني (أولاش)، العضو البارز في المجموعة الثانية، بأن المقصود بالتعديل العرب والألبان، لا الغازي باشا، الذي يسكن «في قلب كل منا»، ولكن عبثاً يفعل. وأزيل البند المسيء في مرحلة اللجنة.[49]

أوضح مصطفى كمال نواياه بجلاء في 6 ديسمبر. ففي مقابلة نشرتها «حاكيميت ملّيت» و«يني غون»، أعلن أنه «لتبرير التعاطف والثقة اللذين خصّني بهما الشعب من كل الطبقات، حتى في أقاصي أركان العالم الإسلامي، فإنني اعتزم إنشاء حزب الشعب... بعد إقرار السلام، لأكرّس حياتي لصالح بلدي بصفتي فرداً متواضعاً من أفراده»[50] لم تسكت المعارضة، لكنها تعرف أن «الفرد المتواضع» يستطيع الاعتماد على الجيش بصفته القائد العامّ. وكتب أحد إعلاميي مصطفى كمال الآخرين، يعقوب قدري (قره عثمان أوغلو)، في وقت لاحق: «لولا نفوذ مصطفى كمال في الجيش لما استطاع أن يواجه المعارضة في الجمعية، أو حتى أن يقيم في أنقرة. وكانت الحراسة اليقظة التي تحيط به، كما لو أنه في خطر دائم، دليلاً على ذلك».[51] صحيح أن بعض الأخصام السياسيين لمصطفى كمال ما زالوا يحتفظون بقيادات مهمّة - رفعت (بَله) في تراقيا، ونور الدين في إزميد في الضواحي الشرقية لاسطنبول، وكاظم قره بكير في الشرق - لكن مصطفى كمال يسيطر على القيادة العليا عن طريق رئيس هيئة الأركان العامة، فوزي (تشقمق)، وبإمكانه الاعتماد على ولاء الضبّاط الشبّان غير السياسيين الذين أثبتوا جدارتهم في حرب الاستقلال.

لم يضع مصطفى كمال الوقت لنقل رسالته إلى جمهور أوسع. ففي 14 يناير 1923، غادر أنقرة في رحلة في غرب الأناضول. وفي اليوم نفسه، توفّيت والدته في إزمير، وتلقّى الخبر من ياوره صالح (بوزوق) في اليوم التالي، في محطته الأولى في أسكي شهير. فقرّر مصطفى مواصلة جولته مخالفاً الأعراف. وأرسل برقية موجزة أمر فيها صالحاً باتخاذ الترتيبات الملائمة للجنازة وأنهى البرقية

بجملة «ليمنح الله الأمة العمر المديد»[52] لقد كان ابناً بارّاً، لكن الواجب يأتي أولاً. احتوى خطابه في أسكي شهير على عرض مفصّل للمشهد المحلّي والوطني. وانتقد ثانية الجامعة الإسلامية والجامعة الطورانية، معتبراً أن الاستقلال ضمن الحدود الوطنية الجديدة هو الهدف الملائم للسياسة الخارجية التركية.[53] ثم انتقل إلى السياسة المحلية فذكر احتمال ابتعاد الجمعية عن آراء ومعتقدات الناخبين وإلحاق الضرر بالأمّة. ودعا إلى اتخاذ «تدابير قانونية» للحؤول من دون ذلك. لكن العلاج المعتاد هو إجراء انتخابات جديدة.[54]

توجّه مصطفى كمال من أسكي شهير إلى إزميد. وكان الصحافيون البارزون في اسطنبول قد توجّهوا إلى هناك برفقة عدنان (أديوار)، الممثّل القومي الجديد في العاصمة، وزوجته خالدة أديب. فقدّم لهم مصطفى كمال إحاطة صريحة وواسعة. وقال إنه إذا لم تدعُ الجمعية إلى انتخابات جديدة فإن الأمة ستتخذ قرارها.[55] «فقانون الثورة يعلو فوق كل القوانين القائمة. وما داموا لم يقتلونا... فإن تجدّدنا الثوري لن يتوقّف».[56] وعندما تحدّث مصطفى كمال إلى دعاة حداثة ذوي عقلية مماثلة، فإنه لم يخفِ مناهضته لرجال الدين. وقال «إنني لا أحبّ رجال الدين»، وروى قصّة زيارة إلى مدرسة دينية في قونيا كان قد قام بها في أثناء حرب الاستقلال بصحبة مبعوثين من روسيا السوفياتية وأذربيجان. وقد أحرجهم رجل الدين المحلي بشكواه بصوت مرتفع من تجنيد طلبة المدارس الدينية. وتابع مصطفى كمال، «أبلغته بصوت جهوري أنه جمع فارّين من الجيش في مدرسته». وبعد ذلك شكره الشعب المحلّي وأعلنوا أنهم يدركون الآن بأن رجال الدين جماعة لا قيمة لها.[57] صحيح أن الأمّة متعلّقة بالإسلام، وأن مسألة رفض الدين مثلما فعل الشيوعيون غير مطروحة، لكن الحكومة مادّية وليست غير متديّنة. ولا حاجة إلى الخوف من منح الخلافة للأسرة العثمانية. فقد هزمت الأمّة جيوش الخليفة (وحيد الدين). «فلماذا نخشى البقايا المشلولة [للأسرة]؟ سنرسلهم جميعاً إلى حيث ينبغي».[58]

ومن إزميد، توجّه مصطفى كمال إلى بورصة ليلقي خطاباً ناريّاً في اجتماع عامّ عُقد ثانية عند سينما الشرق. وقال إن تركيا ستقيم تماثيل لأبطالها، وإن الحظر الإسلامي على تصوير البشر لم يعد مناسباً للمقام. فقد كان موجّهاً ضدّ عبادة الأوثان، والافتراض بأن الشعب المتعلّم يمكن أن يعبد قطعاً من الحجارة إهانة للإسلام. «إن الأمة التي لا ترسم الصور، والأمّة التي لا تصنع التماثيل، والأمّة التي لا تزاول العلوم، يجب الاعتراف بأنّ مثل هذه الأمّة لا مكان لها في جادّة الحضارة. لكن أمّتنا ذات الخصائص الحقيقية تستحقّ أن تصبح وستصبح متحضرّة وتقدّمية». لكن على المرء ألا ينسى أن المعارضة واجهت كل مسعى للتجديد. ولذلك على المرء أن يتوقّع حركات رجعية في

تركيا. وتابع مصطفى كمال:

«الثورات الدموية متينة، والثورات غير الدموية ليست دائمة. لكننا سفكنا ما يكفي من الدماء للوصول إلى هذه الثورة. لم تُسفك في ميادين القتال فحسب، وإنما داخل البلد... لقد وقعت أعمال تمرّد عديدة، وقمعت كافّة. ودعونا نأمل ألا يحدث مزيد من سفك الدماء. فمن واجب المثقّفين أن ينوّروا خصوم ثورتهم السعيدة ويوجّهوهم».[59]

كان مصطفى كمال مصمّماً على القيام بثورة ثقافية، بالإقناع إذا أمكن، وبالقوّة إذا لزم الأمر.

استمرّت الجولة في المناطق المدمّرة من غرب الأناضول. وزار مصطفى كمال قبر والدته في ضاحية قاراشياكا في إزمير، وأتاحت له هذه الزيارة فرصة الهجوم على استبداد السلاطين. وفي مناجاة مثيرة للذات، وصف زبيدة بأنها ضحيّة السلاطين: أولاً لحكم عبد الحميد الذي سجن ابنها ونفاه، ثم لحكومة وحيد الدين الذي ضايقتها بينما يقود ابنها النضال في الأناضول. فبكت وذهب الدمع بضوء عينيها. «وعندما تمكّنتُ مؤخّراً من إنقاذها من اسطنبول، كان جسدها قد فني، ولم يتبقّ منها إلا الروح». لكن التضحية أثمرت، فترسّخت السادة الوطنية إلى الأبد. وختم مصطفى كمال بتنميق خطابي: «أقسم أمام قبر أمّي وأمام الله أنني لن أتردّد في الانضمام إليها إذا كان ذلك ضرورياً للدفاع عن السيادة التي كسبتها الأمّة ودفعت ثمنها دماء غزيرة. وأنا مدين بواجب الضمير والشرف أن أضحّي بحياتي من أجل السيادة الوطنية».[60]

بعد ذلك بيومين، عقد مصطفى كمال قرانه على لطيفة. فما إن وصل إلى قاراشياكا حتى أبلغ ياوره صالح (بوزوق): «قرّرت أن أتزوّج لطيفة. إذا كان والدها في المدينة» – لم يكن قد التقى بمعمّر أوشاقي زاده/ أوشاقلغيل – «أبلغه بقراري واطلب منه ألا يخبر أحداً».[61] سرّ معمّر سروراً كبيراً بنجاح لطيفة. وموّه حفل الزفاف باعتباره حفل شاي في منزل معمّر (المعروف باسم القصر الأبيض). وأجرى عقد القران مفتي إزمير.

في مراسم الزواج عند المسلمين، يبقى العريس صامتاً، بينما يقدّم قريب أو صديق طلب الزواج من العروس بمهر محدّد، يدفع جزء منه على الفور (المهر المعجّل) ويحتفظ بقسم بمثابة تعويض في حال الطلاق (المهر المؤجّل). ويعبّر عن موافقة العروس أيضاً عن طريق ممثّل لها. وقد رتّب مصطفى كمال أن يتحدّث عنه رئيس هيئة الأركان العامة فوزي (تشقمق)، وأن يمثّل لطيفة عاصم (غوندوز)، رئيس أركان عصمت الذي رقّي حديثاً إلى أميرالاي. وقد قدّم مبلغاً رمزياً يساوي عشرة دراهم فضّية (قطعة نقدية إسلامية قديمة) مهراً معجّلاً للعروس، ومبلغاً غير محدّد متفق

عليه مهراً مؤجّلاً. وقال فوزي (تشقمق) مازحاً، «لقد تزوّجت الفتاة برخص». وإذا كان لنا أن نصّدق عاصم (غوندوز)، فإن مصطفى كمال قال إنه يتطلّع إلى يوم تهمل فيه الأشكال القديمة ويؤدّى الزواج «على الطريقة الحديثة» عن طريق السلطة المدنية، ممثّلة في حفل زفافه بوالي إزمير عبد الخالق (رندا).

خالف مصطفى كمال التقاليد بالفعل، إذ كانت لطيفة حاضرة في مراسم عقد القران، وأبقت وجهها مكشوفاً مع أنها وضعت غطاء على رأسها.[62] وكان كاظم قره بكير، الداعم الناقد لمصطفى كمال، ضيفاً في حفل الزفاف. فمصطفى كمال مستعدّ لمنح قره بكير كل مظاهر التكريم، ولكن من دون سلطة، وقد اختاره رئيساً لمؤتمر اقتصادي سيعقد في إزمير لوضع خريطة لإعادة إعمار البلد. وعلى غرار صانعي حركة المقاومة التركية، كان قره بكير مستعداً لممارسة المهامّ التي يكلّفه بها مصطفى كمال ما دام محتفظاً بأمله بأن يمنح دوراً أيضاً في صوغ السياسة العامّة. لكن الأمل أخذ يخبو بسرعة.

لم يكن هناك شهر عسل، فليس لدى مصطفى كمال وقت يضيّعه إذا أراد أن يحوّل المكانة العسكرية إلى سلطة سياسية شخصية. وكان مصطفى كمال قد وصف لطيفة بعد اجتماعه بها أول مرّة بأنها ياورته، بل خاطبها مداعباً باسمها مرخّماً، لطيف، أي مذكّر اسمها.[63] وذلك يتلاءم مع مفهوم مصطفى كمال للزوجة: فالزوجة موجودة لمساعدته، ومشاركته رؤيته والتصفيق له وتشجيعه، لا لتقدم له الطلبات. وكانت لطيفة صغيرة وعنيدة فلم يسعها أن تؤدّي ذلك الدور طويلاً. لكنها حاولت في البداية، وكان المشير والسيدة مصطفى كمال صورة للزوجين الحديثين في أوّل الأمر. وكما في حفل الزفاف، تم الابتعاد عن التقاليد الدينية الإسلامية تدريجاً: كانت لطيفة تغطي رأسها في الأماكن العامة بوشاح للرأس، وتظهر إلى جانب زوجها ولكن تحافظ على الصمت، بينما يواصل زوجها حملة زياراته العامة.

استقبل مصطفى كمال في 30 يناير، أي في يوم زواجه، رؤساء تحرير الصحف المحلّية.[64] وفي 2 فبراير، تحدّث لمدّة ست ساعات في اجتماع عامّ في إزمير.[65] وكان مؤتمر لوزان قد وصل إلى طريق مسدود. فألقى مصطفى كمال اللوم على الفرنسيين والإيطاليين بالدرجة الأولى، الذين قدّموا مطالب اقتصادية لا تتوافق مع استقلال تركيا التامّ.[66] وكرّر المطالبة التركية بالموصل، بينما شدّد على رغبة بلاده في السلام.[67] وكان الشعور المناهض للغرب منتشراً في البلاد، وسائداً في الجمعية. وقد عبّر عنه الشاعر محمد عاكف في بيت من الشعر: «أي هذا الغرب القاسي، لم أسامحك قط/ أنا عدوّك حتى آخر رجل». فاقتبس مصطفى كمال البيت، لكنه أحل «أنا تركي ومسلم» محل «أنا عدوّك» وأضاف: «سنجتثّ القسوة من قلوب أعدائنا حتى آخر رجل، وسنقول عندئذٍ إن قلبنا أيضاً لا يضمر مشاعر

الثأر»[68] لكن أفكاره تركّزت بالفعل على تركيا التي ستبرز بعد إبرام السلام.

وأوضح أن الأمة التركية هي المكوّن الرئيس للدولة التركية، لكن ثمة مكوّنات أخرى، الأشخاص الذين ربطوا مساعيهم ومصائرهم بمصير الأتراك ومشاعرهم. ولم يكن عليهم أن يشاركوا الأتراك دينهم الإسلامي. سيظلّ اليهود يحظون بالأمن في تركيا. وسيستفيد أعضاء الطوائف الأخرى الذين يقرّرون البقاء بعد تبادل السكان، من قوانين الإنسانية التي تحظى بالقبول.[69] وسيطبّق مبدا التضامن على حزب الشعب. كان هناك قلّة من الأغنياء في تركيا، والغالبية العظمى من الفلّاحين. وربما لم يكن عدد العمال الصناعيين يتجاوز 20,000 عامل. وسيشمل حزب الشعب كل الطبقات. وسيكون مدرسة للتعليم السياسي للشعب. لكن ثمة طبقة واحدة يجب أن تعتمد عليها الأمّة والدولة لتتمكّن من العمل بأمان. «وتلك الطبقة هي الجيش»[70]

بدأت مبادئ الدولة الكمالية في الظهور. لكن مصطفى لا يزال يأمل في إدخال الإسلام في مخطّطه. لكن ليس هناك حاجة إلى المدارس الدينية. وقد ذكر مصطفى كمال زيارته مدرسة دينية في أثناء حرب الاستقلال. فوجد فيها رجل دين يعلّم العربية، لم يكن لديه هو أو الطلاب معرفة جيدة باللغة. وقال مصطفى كمال، «أنا لا أجيد العربية، لكنني خدمت في البلاد العربية، وأحسن تلك اللغة أكثر مما يحسنها رجل الدين... لنرسل أبناءنا إلى سورية أو شبه الجزيرة العربية ليتعلّموا العربية، لكن دعونا لا نضيع الوقت في كل المدارس الدينية، حيث يُستخدم الأشخاص الذين ليس لديهم المعرفة ولا يحسنون التعليم من دون جدوى».[71] لو وضعت الكتب الدينية التركية بالتركية، فلن تكون هناك حاجة لتعلّم العربية. بل إن إجراء بحوث عن الدين يتطلّب من المرء أن يعرف الفرنسية والإنجليزية والألمانية. «علينا أن ندرك أن هؤلاء الأجانب درسوا ديننا أحسن مما درسناه». الكل لديه دين، حتى من ينكر وجوده. «لكن القاعدة العامة تنطبق على كل الأديان».[72] أما بالنسبة للإسلام، فإنه الأكثر فطرية وعقلانية من كل الأديان، هو يحضّ على طلب المعرفة:[73] يجب أن يصبح التعليم الديني جزءاً من منهاج عامّ، يتبعه الرجال والنساء معاً.[74] وتلك هي الممارسة المتبّعة في العديد من الدول الأوروبية التي لديها دين راسخ. لكن المُثُل الثورية الفرنسية كانت الأقرب إلى قلب مصطفى كمال.

مع ذلك، عندما تابع جولته في الأناضول بالتوجّه إلى بالق أسير في 7 فبراير، خطا خطوة غير معتادة بإلقاء خطبة في المسجد الجامع. فبدأ بالدعاء «لا إله الا الله جل وعلا». ثم طوّر حجّة دعَاة التحديث المسلمين. الإسلام دين كامل لأنه يتوافق مع العقل والحقيقة. والمساجد ليست للعبادة فحسب، لكنها يجب أن تكون مكاناً لمناقشة الشؤون الدنيوية. لذا يجب أن تكون العظات بالتركية

وأن تعكس مقتضيات العصر. وتابع مصطفى كمال ليثني على تشكيل حزب الشعب. لقد نصحه بعض أصدقائه بإنشاء حزب سياسي، وكان من مصلحته الشخصية أن يتقاعد ويرتاح بعد إنجاز واجبه أمام أمّته. لكن للقيام بذلك، يقتضي أن يكون على ثقة من أن النتائج التي حقّقها في أمان. غير أن الحال ليست كذلك بعد.[75]

زعم كاظم قره بكير لاحقاً، وكان حاضراً في المسجد، بأن عظة مصطفى كمال كانت مستوحاة من طموحه لأن يكون خليفة المسلمين. ووفقاً لقره بكير، فإن مصطفى كمال لم ينقلب على الدين إلا بعدما خاب هذا الأمل.[76] بيد أن الاتهام لا يتسق مع الأدلّة. فقد هاجم مصطفى كمال مبدأ السلطنة منذ تحقيق الانتصار العسكري.[77] ولم يدّخر جهداً للحؤول من دون انتخاب عبد المجيد لمنصب الخليفة الوهمي. كما أن محاولاته استغلال المشاعر الدينية في القضية الوطنية التركية استمرّت بعض الوقت بعد الانتصار العسكري. فقد أراد على الأقل إقناع شعبه بأن الحضارة الحديثة متوافقة مع الإسلام. ثم فقد الاهتمام في هذه الحجّة، لا لأنه حُرم من الخلافة، لكن لأنه قرّر أن المشاعر الإسلامية تعيق تحقيق مشروعه.

عاد مصطفى كمال من بالِق أسير إلى إزمير لافتتاح أول مؤتمر اقتصادي في البلد في 17 فبراير 1923. وهو فكرة اقترحها محمود أسعد (بوزكورت)، الوزير المسؤول عن الاقتصاد، وأوضح للجمعية أن مثل هذه المؤتمرات ساعدت البلدان في تطوير اقتصاداتها، وأورد مثال هنغاريا تحديداً بعد التسوية السلمية في سنة 1867. وأنكر الوزير أن يكون قد دُعي إلى المؤتمر بروح من العداء لرأس المال الأجنبي. فالحكومة مستعدّة لمنح كل التسهيلات المتمتّع بها في البدان المتحضرّة، لكن لا أكثر، لأن تركيا «ليست بلداً للعبيد».[78] وكان موضوع الامتيازات الأجنبية ذا علاقة بالأحداث الجارية، لأنه المسؤول إلى حدّ كبير عن انهيار مؤتمر لوزان في 4 فبراير. وقد أشار مصطفى كمال إليه عندما خاطب الألف مندوب الذين اجتمعوا في إزمير.

قُسّم المجتمعون إلى أربعة أقسام: المزارعون، والعمال، والصناعيون، والتجّار. كانت الغرف نادرة في المدينة المدمّرة، وقد ساعدت الطائفة اليهودية التي نجا حيّها من الحريق في استقبال بعض المندوبين في ميتمها. وأبلغ مصطفى كمال المندوبين، «لن أصف حالة البلد الآن، فأنتم تعرفونها». وكانت رسالته أن معرفة تخلّف البلد يجب أن يحفز على أن تتوحّد كل طبقات الشعب التي تتطابق مصلحتها في العمل معاً. ستذهب الامتيازات التي جاءت نتيجة لإهمال السلاطين الذين سعوا أولاً وراء الطموحات الإمبريالية ثم حياة الرخاء واليسر على حساب الشعب التركي. ومع أن مصطفى كمال عرض تفسيراً مادّياً للتاريخ – إذ إن صعود الدولة العثمانية وانحدارها نتجا عن

عوامل اقتصادية – فإنه غلّف مادّيته ببلاغة خطابية منمّقة. وتتالت العبارات الرنّانة واحدة تلو الأخرى: «من المقدّر أن يهزم الفاتحون بالمحراث الفاتحين بحدّ السيف»؛ «الاقتصاد كل شيء: إنه مجمل ما نحتاج إليه لكي نعيش، ونسعد»[79]

كان أداء نجومياً في سنة من الخطابة التي لا تنقطع. في أثناء حرب الاستقلال، اقتصرت خطابة مصطفى كمال على جنبات الجمعية الملّية الكبرى المزدحمة. وها هو يدوّي الآن في كل أنحاء البلاد، في سعيه وراء السلطة السياسية العليا. وكانت لأفكاره صلة طويلة بتاريخ الإصلاح العثماني. وقد عبّر منافسوه عن كثير منها، لكن لم يستطع أي منهم أن يجاري حضوره أو فصاحة رؤيته. ربما يكون آخرون قد اقترحوا مؤتمر إزمير الاقتصادي، لكنه يظلّ مرتبطاً باسم أتاتورك.

بعد بضع ساعات على افتتاح المؤتمر، غادر مصطفى كمال إزمير للاجتماع بعصمت الذي عاد من لوزان التماساً لتعليمات جديدة بشأن صنع السلام مع الحلفاء. ورأى قره بكير المؤتمر من خلال الإعلان الأخير عن الميثاق الاقتصادي، المصمّم ليكون مماثلاً للميثاق الملّي، الميثاق الأصلي للمقاومة التركية.[80] ولم تترك هذه الوثيقة أي أثر في الوعي التركي، خلافاً لخطاب مصطفى كمال الافتتاحي.

19

السلام والجمهورية

سافر مصطفى كمال، ترافقه زوجته، من إزمير إلى أنقرة بالقطار، وتوقّف في 18 فبراير في إسكي شهير، حيث التقى بعصمت، الذي كان في طريقه عائداً من لوزان بعد تعليق مؤتمر السلام. وحضر الاجتماع فوزي، رئيس هيئة الأركان العامة،[1] إذ إن تجدّد الأعمال العدائية لا يزال محتملاً. وعلى أي حال، كان مصطفى كمال بحاجة إلى دعم الجيش. وقد تمنّى عصمت للزوجين السعادة في حياتهما الزوجية، ثم التفت إلى الموضوعات السياسية. لاحظ مراسل صحيفة «ديلي ميل»، وارد برايس، الذي سافر مع عصمت في طريق العودة من لوزان، أن «الغازي... كان يرتدي سترة تويد بيضاء، وبنطلوناً قصيراً مزرّراً تحت الركبة (بريتشز)، وجرابين لركوب الدراجات متنافرين مع حذائه المصنوع من جلد لامع»، بينما كانت لطيفة ترتدي بنطلوناً لركوب الخيل، وجزمة، وتضع محرمة حريرية زاهية على شعرها. ووفقاً لوارد برايس، «دُهش المتفرّجون الأتراك بهذا اللباس، الذي لا تجرؤ أي امرأة أخرى في تركيا على ارتدائه». وتفيد هذه الملابس في المحافظة دفء من يرتديها في القطار ذي النوافذ المكسورة، الذي يفتقر إلى التدفئة والإضاءة.[2]

أمضيت الرحلة من أسكي شهير إلى أنقرة في مناقشة التكتيكات التي اتُّبعت في مفاوضات السلام. وشعرت لطيفة بشيء من البهجة عند الوصول إلى أنقرة. كانت الفيلا البسيطة في تشانكايا، التي تضمّ ثلاث غرف متواضعة للاستقبال في الدور الأرضي، وغرفة نوم، وغرفة جلوس، وحمّام صغير في الدور العلوي،[3] أصغر بكثير من قصر والدها على الواجهة البحرية في إزمير. ولم يكن الموظفون مدرّبين على الواجبات المنزلية. ووجدت لطيفة الطعام كريهاً، فطلبت من والدها أن يرسل إليها طبّاخه من إزمير. والأسوأ من ذلك أن مصطفى كمال لا يستطيع أن يفرد لعروسه الشابّة إلا

قليلاً من الوقت. بل إنه طلب من لطيفة في الليلة الأولى أن تتناول العشاء بمفردها في الدور العلوي، لأنه يريد قضاء الليلة مع أصدقائه الرجال، وامتدّ نقاشهم السياسي المرِح حتى الثالثة والنصف في الصباح، عندما عاد مصطفى كمال أخيراً إلى غرفة النوم وهو يتمتم أغنية.[4] وفي الأيام التالية، عُرّفت لطيفة إلى زوجات رفاق مصطفى كمال الذين يتحمّلن أوضاعهن على نحو أفضل منها، ووجدت بعض السلوى في إجراء تحسينات منزلية. وشمل ذلك الحصول على أثاث على الطراز الفرنسي وإدخال اللون الأصفر في غرفة النوم.

كان لدى مصطفى كمال شواغل أكثر إلحاحاً. فالسياسة المحلّية تدور حول مفاوضات السلام، ورئيس الوزراء رؤوف (أورباي) يريد من عصمت العمل وفقاً لتعليماته. وقد استاء من أن وزير الخارجية نسّق التكتيكات مع القائد العامّ ورئيس الجمعية قبل تقديم تقريره إلى الحكومة.[5] مع ذلك اتُّفق في الحكومة على الردّ المشترك على الحلفاء، وسلّمه رؤوف بولاء للجمعية بعد أن استمع إلى تقرير عصمت في 21 فبراير.[6] وفي مقابل الحصول على أفضل الشروط الممكنة، يمكن ترك مشكلة الموصل لمفاوضات ثنائية مع بريطانيا. ويمكن أن يلي ذلك التحكيم عن طريق عصبة الأمم إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق. حاول مصطفى كمال إقناع الجمعية بأن ذلك لا يعني التخلّي عن الموصل، وإنما انتظار وقت قد تتمتّع فيه تركيا بقوّة أكبر. وأضاف رؤوف بأن تقديم اقتراحات التسوية يظهر رغبة تركيا في السلام، ويؤثّر على الرأي العامّ العالمي لصالحها.[7] لكن الجمعية لم تقتنع بسهولة.

كان تكتيك مصطفى كمال الدبلوماسي يقوم كالعادة على إحداث انقسام في صفوف الحلفاء. والتسوية على الموصل يمكن أن ترضي بريطانيا. ويكون من الأسهل بعد ذلك مقاومة المطالب الاقتصادية للفرنسيين والإيطاليين. وقد أصرّت تركيا في وقت سابق على إدخال السوفيات في المفاوضات بشأن المضائق. لذا كان على الحلفاء أن يأخذوا في الحسبان إمكانية أن تتحالف تركيا مع السوفيات، في حال تعرّضها لضغط شديد، وتحرم الدول التي ليس لديها سواحل على البحر الأسود من حرّية الملاحة الكاملة في المضائق. وسعى مصطفى كمال إلى إقامة توازن بالاستعانة بروسيا ضدّ الحلفاء، وببريطانيا ضدّ فرنسا، بل حتى ببلغاريا ضدّ اليونان. وتلك لعبة دبلوماسية دقيقة تتجاوز كثيراً قدرة المنتقدين في الجمعية على الفهم. وهؤلاء يعتمدون في موقفهم على الميثاق الملّي. ألم يُدخل الميثاق الموصل في تركيا؟ ألم يطالب بإجراء استفتاء في تراقيا الغربية؟ إذاً على الجمعية التي أقرّت الميثاق أن تجيز أي ابتعاد عنه. بل تجاوز النوّاب ذلك، وذكروا المطالبة بالجزر اليونانية في بحر إيجة، والحصول على تعويض من بريطانيا لأنها لم تسلّم السفن الحربية إلى الدولة العثمانية عشيّة الحرب الكبرى.[8]

غُلّفت معارضة قيادة مصطفى كمال بخطاب وطني. وبدلاً من مهاجمة مصطفى كمال مباشرة، استهدف السياسيون المعارضون عصمت، بصفته رئيساً للوفد التركي في لوزان، واتّهموه بتجاوز صلاحياته. واحتدم التوتّر في الجلسة السرّية التي عُقدت في 6 مارس. دافع مصطفى كمال عن عصمت واتهم المتحدّث العنيف باسم المعارضة علي شُكرو بالإضرار بالمصلحة الوطنية. ولقيت احتجاجات علي شُكرو الدعم من سياسي آخر من البحر الأسود، ضياء خورشيد. وعندما ترك مصطفى كمال المنصّة، تحلّق النوّاب حوله وأيديهم تمسك بمسدّساتهم في جيوبهم. وواجه المتنافسون بعضهم بعضاً في قاعة الاجتماعات الصغير المزدحمة ذات السقف المنخفض. وتصاعد خطر نشوب ملاكمة بالقبضات، وحتى المبارزة بالأسلحة، بين مؤيّدي مصطفى كمال والمجموعة الثانية المعارضة. وقد أنقذ الموقف علي فؤاد الذي عقدت الجلسة برئاسته. فعندما لم يتمكّن من إسماع صوته، رمى بجرسه اليدوي بين المتعارضين وعلّق الجلسة. وعندما استؤنفت، قدّم المؤيّدون للحكومة مشروع قرار يجيز للحكومة بإصدار تعليمات للوفد التركي بمتابعة المفاوضات في لوزان. فقُبل بتأييد 170 صوتاً مقابل 20 صوتاً، وامتنع كثير من الأعضاء المعارضين عن التصويت احتجاجاً.[9]

خرج مصطفى كمال منتصراً بفضل دعم رئيس الوزراء رؤوف أورباي، ونائب رئيس الجمعية علي فؤاد (جَبسوي). كان يعلم أنه لا يمكن التوصّل إلى سلام مع الحلفاء من دون تقديم تنازلات، ربما تشمل فقدان الموصل. ومن المرجّح أن تتصرّف الجمعية بما يخدم مصالحها السياسية بإعاقة الاتفاق. لذا كان لا بدّ من إجراء انتخابات جديدة وإنتاج أعضاء أكثر امتثالاً. ويتعيّن عليه إرضاء رؤوف، وعلي، ورفعت حتى تحقيق ذلك.

بعد مرور بضعة أيام على تصويت الجمعية، سلّمت الاقتراحات التركية المضادّة لتسوية السلام -وثيقة مفصّلة من نحو مئة صفحة- إلى ممثّلي الحلفاء في اسطنبول.[10] أعجب المفوّض السامي البريطاني، السير هوراس رَمبولد، الذي عاد من لوزان إلى اسطنبول، بالشكل السريع «والفعّال» للدبلوماسية التركية.[11] ولتليين موقف الفرنسيين، الذين يدافعون عن الامتيازات الاقتصادية التي منحتها لهم الحكومات العثمانية، أطلقت حكومة أنقرة حملة دعائية تتهمّ القوّات الفرنسية بارتكاب أعمال عدائية ضدّ السكان المسلمين في الإسكندرون وإنطاكية، وهي المنطقة التي تم التخلّي عنها لسورية الخاضعة للانتداب الفرنسي في اتفاق أنقرة في سنة 1921.[12]

قُدّم ردّ موحّد من الحلفاء في لندن في 21 مارس، وفي 31 مارس دُعيت حكومة أنقرة إلى إعادة وفودها إلى لوزان لاستئناف المفاوضات. وباستعادة وحدة الموقف البريطاني الفرنسي، حاولت حكومة أنقرة تأليب الولايات المتحدة على الحلفاء الأوروبيين. وفي 9 أبريل، منحت الجمعية، بدفع

من الحكومة، امتيازاً واسع النطاق لمجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين، برئاسة القائد آرثر تشستر (Arthur Chester). وكان امتياز تشستر، وفقاً لتعبير كورزُن، مخطّطاً «يتسم بجنون العظمة»، يشمل احتكاراً لبناء السكك الحديدية في مساحة واسعة، مع حقّ استغلال الموارد المعنية المجاورة، وإقامة الموانئ، والاستفادة من الأراضي الحرجية والزراعية، واستيراد كمّيات كبيرة من الآلات الزراعية.[13] وكان محاولة لكسب التأييد الأمريكي للمطالبة التركية بالموصل، التي يشكّل نفطها المورد الطبيعي الوحيد الذي يغطّي الاستثمارات الكبيرة المتصوّرة.

فشلت المحاولة لأن الولايات المتحدة لم تكن مستعدّة بعد لإقحام نفسها في الصراعات على الأراضي في الشرق الأدنى. ومع ذلك أقلق الامتياز الفرنسيين والبريطانيين بانتهاك مصالحهم. بعد هذه المقدّمات التكتيكية، ردّ مؤتمر لوزان في 23 أبريل. لم يحضر كورزُن، وتولّى رُمبولد الرئاسة في غيابه. كان يأمل في التوصّل إلى تسوية سريعة، لكن حساباته أسقطت عصمت والمصاعب التي واجهها في الحصول على موافقة حكومته على التنازلات التي لا يستطيع اجتنابها. وامتدّت المساومة على الشروط النهائية ما يزيد على ثلاثة أشهر.

بعد أن فرض مصطفى كمال إرادته على الجمعية، انطلق في جولة ثانية على الولايات برفقة لطيفة. وهذه المرّة توجّه إلى أضنة والبلدات الأخرى التي كان الفرنسيون قد احتلّوها في القسم الجنوبي من البلد. وتحدّث في اجتماعات مع المتعلّمين الشبّان الذين يشكّلون ناخبيه المختارين. ومع معلميهم، ومع المزارعين والتجّار أيضاً. وألقى خطابات طويلة مشحونة بالعاطفة ومليئة بالثقة بقدرة شعبه على اكتساب المعرفة اللازمة للتقدّم. لكنه كان واقعياً أيضاً. فقد تخلّفت الأمة عن الركب بينما تقدّم أعداؤها في فروع التعليم. وحثّ جمهوره قائلاً، «دعونا ندرك الحالة التي نحن فيها. دعونا نتعلّم ما يجب أن نتعلّمه، وما يطالب به الله والدين». ليس هناك حاجة حقيقية إلى طلب المشورة من علماء الدين. يستطيع الجميع تطبيق معيار عام: كل ما يتوافق مع العقل والمصلحة العامة يتوافق مع الإسلام أيضاً.[14] فالإسلام والمصلحة العامة متطابقان.

الإسلام دين وعّاظ الجيش، ولا يزال مصطفى كمال يجد أن الحكمة التماسه. لكنه في حذّر في الوقت نفسه من أن الشرور التي أضعفت الأمّة كانت كلها مغلّفة باسم الدين. وبينما أوصى مصطفى كمال باتباع شكل عقلاني للإسلام، فإنه بدأ في وضع روايته الخاصة للتاريخ. فقال إن النواحي المحيطة بأضنة كانت في الأصل تركية وطورانية، قبل مجيء الفرس، ويونانيي الإسكندر، والغزاة اللاحقين. وعادت إلى أصحابها الأتراك في وقت لاحق، وليس للأرمن وسواهم حقوق في هذه الأراضي.[15]

توقّف مصطفى كمال في طريق عودته في قونيا، حيث خاطب الممرضات العاملات في الهلال الأحمر. وكانت قونيا ولا تزال بلدة محافظة، لذا اختار مصطفى كمال كلماته بعناية. فأعلن عن افتخاره بأن النساء التركيات لم يتخلّفن عن الرجال، حتى في الظروف غير المواتية. وربما تخطّين الرجال في ظروف المساواة. لكن أهم واجب للنساء أن يكنّ أمّهات صالحات والنهوض بأعباء تعليم أبنائهن وفقاً للاحتياجات الحديثة. وللقيام بذلك، يجب أن يكنّ أفضل تعليماً من الرجال. وعلى الرغم من أن الملابس ذات أهمية ثانوية، فإنه نصح بالاعتدال بين الملابس الإسلامية المبالغ فيها والأزياء الأوروبية، التي أخطأت بعض النساء التركيات في اسطنبول في تقليدها. اللباس الإسلامي يجب ألا يمنع المرأة من أداء دورها كاملاً في المهن الاجتماعية، والاقتصادية، والأكاديمية. وعلى النساء أن يرتدين ملابس معقولة بطريقة تنسجم مع قواعد الدين والعادات الوطنية.[16]

وفي كوتاهيا، المحطّة الأخيرة قبل أنقرة، عاد مصطفى كمال إلى موضوعه الأثير عندما خاطب تجمّعاً من المعلّمين والمعلّمات. وقال إنهم يساوون جيشاً بضبّاطه. فالمعلّمون هم ضبّاط جيش التعليم. ولديه الثقة التامّة بقدرتهم على تبديد سحابة الجهل العام التي خيّمت على الشعب.[17] وكانت تلك دعوة إلى حملة لا يزال تأثيرها يستشعر في تركيا حتى اليوم. لكن كان للسياسيين في أنقرة شواغل أخرى.

في 26 مارس، بعد يومين على عودة مصطفى كمال إلى أنقرة، ظهر منتقده علي شُكرو مرّة أخيرة أمام الجمعية. وبعد ذلك اختفى. وفي 29 مارس، لفت حسين عوني، زميل علي شُكرو في المجموعة الثانية، انتباه الجمعية إلى تلك المسألة، وهاجم الحكومة لفشلها في العثور على النائب المختفي. وأيّده ضياء خورشيد، وهو معارض آخر لمصطفى كمال. فاتهم السلطات بالتواطؤ، وذكر مقتل أخيه يحيى من قبل أمام ثكنة الجيش في طرابزون.[18] وطالبت الصحافة القومية في اسطنبول، وفي مقدّمتها حسين جاهيد (يلتشين) باتخاذ إجراءات صارمة. فكان أن وفّرها مصطفى كمال.

اكتشف البحث الذي أجرته الحكومة جثّة علي شُكرو في قبر غير عميق على مقربة من فيلا مصطفى كمال في تلّ تشانكايا. وكان قد اشتُبه منذ البداية بأن رجال عثمان الأعرج من اللاز، الذين يعملون حرّاساً شخصيين لمصطفى كمال، هم الذين اختطفوا النائب. وكان لعثمان الأعرج عميل في الجمعية يدعى مصطفى قبطان. وبعد أن اعتقلته الشرطة واستجوبته، اعترف بأن علي شُكرو قبل دعوة لزيارة عثمان الأعرج، وأنه رافق النائب إلى منزل عثمان في مدينة أنقرة القديمة. وما إن دخل علي حتى قفز رجال من الخلف وخنقوه. وهُرّبت جثّته بعد ذلك ودُفنت قرب منزل عثمان الريفي، في باباز باغي (كرم القسّيس) فوق منحدرات تشانكايا. وقاد الذباب المحتشد حول الأرض المحفورة

حديثاً الباحثين إلى المكان. وعندما سمع عثمان باعتقال عميله، تحصّن في كرم القسّيس.

عندما علم مصطفى كمال بالأخبار في 31 مارس، أمر الصاغ إسماعيل حقّي (طقجي)، الضابط النظامي الذي يقود الكتيبة التي تحرس الجمعية، بإصدار مذكّرة اعتقال بحقّ عثمان الأعرج.[19] ثم أخذ لطيفة معه وغادر الفيلا في تشانكايا وانتقل إلى مقرّ إقامته القديم في بيت المحطّة. وعندما بدأت قوّات إسماعيل حقّي بمحاصرة كرم القسّيس، أطلق رجال عثمان النار وقتلوا جندياً. لكن عصابة اللاز لم تكن نداً للجنود النظاميين الذين اجتاحوا الكرم وقتلوا عدداً من خصومهم وأصابوا عثمان إصابة قاتلة. وسيق أفراد اللاز ممن تبقّوا على قيد الحياة إلى مصطفى كمال للاستجواب.[20]

كان التعامل مع عثمان الأعرج مسألة ثانوية. أما في ما يتعلّق بمصطفى كمال، فإن الجمعية التي هاجت وماجت لمقتل أحد أعضائها، هي التي تمثّل مشكلة كبرى. وما إن وصل مصطفى كمال إلى بيت المحطّة حتى عقد اجتماعاً للحكومة اتُّفق فيه على إجراء انتخابات جديدة. وبعد ذلك أقنع مؤيّديه، الذين يسيطرون على الأغلبية في الجمعية، بالتصويت على حلّها. ونُقل الاقتراح إلى الجمعية على الفور وأقرّ بالإجماع. وعند تهنئة الأعضاء على قرارهم، أعلن مصطفى كمال أن ليس للدولة التركية رئيساً متوجاً ولا ديكتاتوراً.[21] وكان ذلك صحيحاً على نطاق محدود، لكن كل الآمال التي ربما خامرت المجموعة الثانية المعارضة باجتياز الانتخابات تقوّضت عندما صوّتت الجمعية على قانون انتخاب جديد خرج أخيراً من مرحلة اللجان.

أزيلت الأحكام التي يمكن أن تمنع مصطفى كمال من خوض الانتخابات بطبيعة الحال ديكتاتوراً. لكن المعارضة احتجّت بقوّة ومن دون نجاح على مادّتين أخريين. الأولى تسمح لقادة الفيالق العاملين أن يصبحوا نوّاباً، مع الاحتفاظ بقياداتهم. كانت تلك هديّة مصطفى كمال لمؤيّديه ومعارضيه المحتملين أيضاً في القوّات المسلّحة، الذين لا يزال بحاجة إلى حسن نيّتهم. والأخطر من ذلك أن القانون يجيز للحكومة إجراء الانتخابات والفصل في مزاعم المخالفات. وقد أقرّ ذلك مقابل المعارضة الموحّدة للمجموعة الثانية.[22] وهكذا فتح الطريق أمام التلاعب الانتخابي.

في 2 أبريل، بعد يوم صدور القرار بشأن الانتخابات الجديدة، استمعت الجمعية أخيراً إلى تقرير رئيس الحكومة رؤوف (أورباي) بشأن مقتل علي شُكرو بأيدي رجال عثمان الأعرج. وفي أعقاب مناقشة غاضبة، صوّت النوّاب على نبش جثّة عثمان الأعرج وعرضها على مشنقة خارج مبنى الجمعية. ولم يعارض مؤيّدو الحكومة القرار. لكن مصطفى كمال منع محاولة إرسال جثّة النائب المقتول عن طريق اسطنبول لتدفن في مسقط رأسه طرابزون. وخوفاً من حدوث مظاهرات، نظمت الحكومة توجّه موكب الجنازة على الطريق المؤدّي إلى ميناء إينبولو الصغير، ثم عن طريق البحر إلى

طرابزون. وحضر دفن علي شُكرو في طرابزون حشد كبير من المعزّين. وبعد ذلك بذلت السلطات ما في وسعها لإسدال الستار على الجريمة: لم يذكرها مصطفى كمال في خطاب الأيام الستة، وتجنّب أيضاً وصف عثمان الأعرج بأنه قاتل.[23]

من التفسيرات المقدّمة للجريمة أن عثمان الأعرج غضب من مضايقات علي شُكرو لراعيه، مصطفى كمال، وتصرّف من تلقاء نفسه. لكن وجد كثيرون أن من الصعب تصديق ذلك. وقال قره بكير لاحقاً إنه عندما سمع بالجريمة لم يسعه إلا أن يتذكّر الإدانة الغاضبة التي وجّهها مصطفى كمال سابقاً لعلي شُكرو والصحيفة المعارضة التي أنشأها علي شُكرو في أنقرة. لكن ذلك لا يثبت أنه كان مشاركاً، لا سيما أن مصطفى كمال، كما قال قره بكير، كان قلقاً من رفض القوات النظامية قتال رجال عثمان الأعرج.[24] ومن الواضح أن همّه الرئيس في ذلك الوقت أن المعارضة قد تستغلّ الجريمة. ولكن حتى لو أخذ مصطفى كمال على حين غرّة، فإن مؤيّديه في الجمعية عبّروا عن مشاعرهم بمنع منح معاش لأسرة علي شُكرو.[25]

كان ثمة رجال صلبون في صفوف مؤيّدي الحكومة الذين انضمّوا إلى مصطفى كمال بمثابة ضبّاط صغار وكانوا مستعدّين لتقديم قضيّته ومصالحهم بإزاحة من يقفون في وجهه. وكان مقتل علي شُكرو وعثمان الأعرج يناسبهم: حُرمت المعارضة من خطيب فعّال ووُجّه لها تحذير بأن الوقوف في وجه حزب مصطفى كمال أمر خطير. وفي الوقت نفسه، تمّ القضاء على آخر وحدة غير نظامية. وبذلك يكون عثمان الأعرج، أحد المسؤولين الساديين عن التطهير العرقي للأرمن واليونانيين، والعصا الغليظة لمعارضي مصطفى كمال المسلمين، قد أدّى غايته ولم يعد له مكان في النظام الجديد. ولا حاجة أيضاً إلى إبلاغ مصطفى كمال عن أي مؤامرة لاستخدام عثمان الأعرج ثم التخلّص منه. وسيتفهّم مصطفى كمال ذلك، وستظلّ يداه نظيفتين. وقد أشار عصمت، وهو من بدأ عملية استيعاب العصابات القومية في الجيش النظامي، إلى الحادثة باعتبارها انفجاراً للكراهية التي تراكمت على مرّ السنين في السياسة المحلّية، وأضاف: «خرج مصطفى كمال فائزاً من كل هذه الخلافات... وكانت قدرته السياسية أعظم من قدرته العسكرية».[26] وفي السنوات الأخيرة، وُضع نصب متواضع فوق قبر علي شُكرو. وكان عثمان الأعرج قد حصل قبل وقت طويل على نصب مثير للإعجاب فوق قبره في بلدته الساحلية غيرسون.[27]

أظهر مصطفى كمال قدرة سياسية في الفترة المؤدّية لانتخابات الجمعية الثانية. ففي 8 أبريل أعلن بأن جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي ستتحوّل إلى حزب الشعب، وستسعى للحصول على الأغلبية في الجمعية الجديدة. وسيعدّ برنامج حزبي في الوقت المناسب،

لكن مصطفى كمال أعلن في غضون ذلك عن تسعة مبادئ توجيهية. وقد صرّحت بأنه لا رجعة عن إلغاء السلطنة، وأن الخلافة تحظى بدعم الجمعية باعتبارها الهيئة العليا للمسلمين كافّة، وأن القانون والنظام سيُضمنان، وأن الاستقلال التامّ للبلد شرط مسبق لتسوية السلام. ولم يؤتَ على ذكر الميثاق الملّي. وحدّدت المبادئ الأخرى التدابر الاقتصادية المنسجمة مع توصيات مؤتمر إزمير.[28]

أصبح أحد المبادئ نافذاً على الفور. ففي 15 أبريل، فرضت الحكومة، عن طريق الجمعية، تغييراً على قانون الخيانة العظمى. وكان عند التصويت عليه في سنة 1920 موجّهاً ضدّ أي عمل يشكّك في شرعية الجمعية التي اجتمعت «لتنقذ مؤسسة الخلافة السامية والسلطنة والممتلكات العثمانية من القوّات الأجنبية». والآن أصبح أي نشاط بالقول أو الفعل موجّه ضدّ إلغاء السلطنة وسيادة الجمعية خاضعاً للعقوبة باعتباره خيانة عظمى.[29] وكان مصطفى كمال قد توقّع هذا التغيير في خطابه أمام الجمعية في 1 مارس، عندما أعلن أن هناك حرّية غير محدودة في البلاد، باستثناء أعداء السيادة الوطنية.[30] وحاجّت المعارضة من دون جدوى بأن القانون يحدّ من حرّية الفكر، وأجرت مقارنة بالنظام الفاشي الذي أقيم في إيطاليا. وردّت صحيفة «يني غون»، التي يصدرها يونس نادي، مؤيّد مصطفى كمال، بأنه ليس هناك ما يُخشى في الفاشيّة، بل إنها تحتوي على عكس ذلك مبادئ يمكن تطبيقها في تركيا.[31] لكن مصطفى كمال لم يذهب قطّ إلى هذا الحدّ، مفضّلاً تحقيق ما يريد باسم السيادة الوطنية.

عقدت الجمعية الأولى آخر اجتماعاتها في 16 أبريل 1923. وبعد ذلك شرع مصطفى كمال في اختيار مرشّحيه للانتخابات. كانت المعارضة الخارجية قليلة، لأن المجموعة الثانية قرّرت أنها جزء لا يتجزّأ من جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية. وكانت المشكلة الرئيسة التي واجهها مصطفى كمال مع الاتحاديين المتمرّدين داخل الجمعية، وبعضهم يريد إحياء جمعية الاتحاد والترقّي، وكلّهم يريدون أداء دور فعّال في الحكومة. وكانوا أقوياء على وجه الخصوص في طرابزون، حيث حذّرت صحيفة محلّية «من يستطيعون الاستعانة بالأيادي القذرة لعثمان الأعرج» بأن الأمّة ستدافع عن حرّياتها، مثلما دافعت عن استقلالها.[32] اعتبر مصطفى كمال ذلك هجوماً على شخصه، وأرسل مبعوثين إلى طرابزون، فحلّوا فرع الجمعية المحلّية وعثروا على بدلاء مقبولين. وفي اسطنبول، التي لا تزال خاضعة لاحتلال الحلفاء، وحيث يستطيع الاتحاديون إسماع أصواتهم في الصحافة المعارضة، أعلن ناطق باسم الحكومة بأن لا حاجة أن يتجشم أحد عناء ترشيح نفسه، إذ ستوضع قائمة في أنقرة من دون الإشارة إلى فرع الجمعية المحلّية.[33]

حاول مصطفى كمال إشراك رفاقه الأصليين في اختيار المرشّحين، في ما رآه الجميع انتخابات

من دون منازع. وزعم قره بكير في مذكّراته أنه رفض في البداية، بعد أن أبلغه مصطفى، «لا أريد أي معارضة»، لكنه نزل عند المناشدات ووافق بأسى.[34] ورفض رؤوف بعد مناقشة فاشلة بأن مصطفى كمال يجب أن يقف فوق الأحزاب.[35] وكان ذلك مطلباً واجهه مصطفى كمال منذ أن وطئت قدماه الأناضول، وتكرّر في السنوات اللاحقة. لكن لم يكن يعتزم أن يصبح رئيساً صورياً أو حتى حَكَماً لعملية سياسية محكومة بأن تعكس الحالة الفوضوية للبلد. كان يريد أن يقودها وينشئ نظاماً جديداً، ولذلك فإنه بحاجة إلى مجموعة من المؤيّدين الموالين الذين يستطيع أن يختار من بينهم القيادات التنفيذية في السنوات المقبلة. وبذل جهداً كبيراً في اختيار المرشّحين، موازناً بين سجلّهم، وقدرتهم، وولائهم في المقام الأول. ولم يفِ بمعاييره إلا 114 شخصاً من 202 عضو في الأغلبية الحكومية. وقد انتُخبوا كافّة بطبيعة الحال، واستمرّ أكثر من نصفهم نوّاباً في الجمعية حتى نهاية حياة أتاتورك.[36]

أجريت الانتخابات على مرحلتين، الأولى للهيئات الانتخابية المحلّية ثم للنوّاب أنفسهم، وكانت انتخابات شكلية. وقد أثبت حدث استثنائي القاعدة. ففي دائرة غوموش خان، وتقع إلى الداخل مقابل البحر الأسود، قال قائد الدرك، وكان أيضاً حاكم الناحية، للهيئة الانتخابية: «سنكون حاضرين عند الانتخاب، وعلى كل عضو في الهيئة الانتخابية أن يعرض علينا القسيمة التي كتب عليها أسماء المرشّحين الذين اختارهم. ولا يجوز أن تنتخبوا إلا من تريد الحكومة انتخابهم». وعندما رفض الوجهاء المحلّيون، مصرّين على شخص اسمه زكي، وهو ابن أحد الوجهاء المحلّيين المفضّلين، اتصل مصطفى كمال بالمحافظ ووعد بإيجاد وظيفة لزكي، إذا اختير مرشّحو الحكومة. لكن الطلب رُفض. فاتصل مصطفى كمال بعد ذلك بقائد الدرك وأمره بترك الهيئة الانتخابية وشأنها قائلاً، «لا يستطيع المرء ممارسة مزيد من الضغط على شعب عقد العزم». غير أن الشعب المحلّي توصّل إلى تسوية بانتخاب مرشّحي الحكومة عن المقاعد الأخرى في الولاية.[37]

كان في وسع مصطفى كمال أن يكون شهماً في حالة معزولة وحيدة، إذ انتُخب مرشّحوه في كل مكان آخر من دون مشكلات. غير أنه كان بينهم نفر صغير من المنافسين والنقّاد، لم يستطع التخلّص منهم بعد، أو كان يأمل في استمالتهم إلى صفّه. فقد أدرج رؤوف (أورباي)، وكاظم قره بكير، وعلي فؤاد (جَبسوي)، وقادة بارزون آخرون للمقاومة الوطنية في قائمة الحكومة وانتُخبوا. وفي وقت لاحق، نجح نور الدين باشا الملتحي، مستخدم الغوغاء في الإعدام، في الفوز في انتخابات فرعية ضدّ رغبات مصطفى كمال. لكن لم ينتخب أحد من الأعضاء الثلاثية والستين للمجموعة الثانية.[38] ولم يعد يقف الآن بين مصطفى كمال والسلطة المطلقة إلا مؤيدون مستقلّو التفكير. وكان عددهم قليلاً لكنهم يحظون بمكانة بارزة لدى الشعب باعتبارهم قادة للمقاومة الوطنية.

كان رؤوف (أورباي) أول من سقط على الطريق. إذ أخذ عصمت يرسل إليه من لوزان تقارير يومية عن تقدّم المؤتمر، ويطلب أن تأذن الحكومة بالاتفاق على نقاط محدّدة.[39] لكن لم يكن الإذن يُمنح بسهولة. فبعد الاتفاق على وضع الموصل جانباً، اتخذ رؤوف (أورباي) موقفاً متشدّداً من مطالبة تركيا اليونان بتعويضات على الدمار الذي ألحقته بغرب الأناضول. وكان عصمت مستعدّاً للتخلّي عن التعويضات مقابل الحصول على قره أغاشي، وهي ضاحية أدرنة الواقعة في غرب نهر مريتش، التي كان قد تخلّى عنها لليونان في المرحلة الأولى من المؤتمر. وأشار إلى أن اليونان مفلسة، وأن الحلفاء لن يدفعوا الأموال لصالح اليونانيين. وعندما رفض رؤوف الحجّة، احتكم عصمت إلى مصطفى كمال وهدّد بالاستقالة إذا لم يسوّ اختلافه مع الحكومة. وقد أرسلت البرقية عبر رؤوف، إذ ليس في وسع عصمت الاتصال برئيس الجمعية مباشرة.[40]

وقف مصطفى كمال إلى جانب عصمت، بينما حاول إدارة حساسية رؤوف. لكن ظهر خلاف آخر، وهذه المرّة بشأن تسديد الدين العام العثماني. اشتكى عصمت من أن حرمان الوفد من أي حرّية في اتخاذ المبادرة يجعل الحكومة تتصرّف مثل السلطان عبد الحميد الذي حاول أن يدير من قصره الحرب الكارثية مع الروس في سنة 1878. أنّب مصطفى كمال، الذي أصبح يتدخّل مباشرة في المراسلات، عصمت على غضبه، لكنه شجّعه على إيصال المفاوضات إلى نهاية ناجحة. وذلّلت المشكلات المتبقّية واحدة تلو الأخرى، وفي الساعة 1:30 من صباح 17 يوليو، تمّ التوصّل إلى اتفاق على نصّ المعاهدة.[41] وفي 15 يوليو، طلب عصمت من حكومة أنقرة سلطة التوقيع استباقاً للاتفاق، ومضت ثلاثة أيام من دون أن يتلقّى أي ردّ. فاحتكم عصمت ثانية إلى مصطفى كمال بإرسال البرقية الآتية:

«إذا كانت الحكومة مصمّمة على رفض ما قبلته، فلا تطلب القيام بذلك. وبعد تفكير مليّ وجدت أن الطريقة الوحيدة التي أستطيع اقتراحها أن يبلّغ المفوّضون السامون في اسطنبول أننا [الوفد التركي] قد جرّدنا من سلطة التوقيع. صحيح أن ذلك سيتسبّب في فضيحة غير مسبوقة، لكن الحكومة تستطيع أن تتصرّف وفقاً لقناعتها بها أن المصالح العليا للبلد تتقدّم على أي اعتبارات شخصية. إننا لا ننتظر أي شكر من الحكومة. وستكون الأمّة والتاريخ حكَماً علينا».

غير أن مصطفى كمال قرّر أن يكون هو الحَكَم. فأرسل في 19 أبريل برقية إلى عصمت: «أرجو أن تبلّغنا بأن المعاهدة وقّعت بالشكل المطلوب لنتمكّن من أن نقدّم لك أحرّ التهاني على نجاحك». فتخلّى عصمت عن لغته الرسمية المعتادة للتعبير عن فرحته، وأرسل برقية إلى مصطفى كمال: «كلما

حوصرت جئت لمساعدتي. يمكنك أن تتصوّر ما كابدته في الأيام الأربعة أو الخمسة الأخيرة. لقد أنجزت وأتحت للآخرين إنجاز مآثر عظيمة. إنني أكثر تعلّقاً بك من ذي قبل، يا أخي العزيز وقائدي».[42]

وُقّعت معاهدة لوزان في 24 يوليو. واستخدم عصمت، الذي دُعي للتوقيع أولاً، القلم الذي أعطاه له مصطفى كمال خصّيصاً لهذه الغاية.[43] وكان هناك كثير من الوثائق للتوقيع: معاهدة السلام الطويلة نفسها التي ضمّت 141 مادّة؛ واتفاقيات بخصوص المضائق التركية، والتجارة، وتبادل السكّان بين اليونان وتركيا، واتفاقات، ورسائل ملزمة. ووقّعت الولايات المتحدة وروسيا السوفياتية على الوثيقة الختامية، مع أنهما لم تشاركا في المفاوضات مباشرة لأنهما ليستا في حالة حرب مع تركيا، وقبلتا معاهدة السلام والاتفاقات الست عشرة الملحقة بها.[44] شكّل ذلك علامة على نجاح الدبلوماسية التركية، لأن السوفيات ينظرون بارتياب إلى أي اتفاق بين تركيا والغرب. وحقّقت معاهدة لوزان السلام بين تركيا والحلفاء - بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبين تركيا واليونان. واعتُرف بتركيا دولة مستقلّة ذات حدود ثابتة، وطبّقت عليها المبادئ والمعايير القائمة في «العالم المتحضّر»، مثلما أكّد مصطفى كمال دائماً. وكانت القيود على السيادة التركية قليلة: نزع الأسلحة من منطقة المضائق الذي دام كما تبيّن ثلاث عشرة سنة؛ التواجد المؤقّت لعدد قليل من المستشارين القانونيين والصحّيين؛ والحظر المؤقّت على زيادة الرسوم الجمركية. ووعدت تركيا بإصدار عفو سياسي، يستثني 150 شخصاً ستنفيهم حكومة أنقرة. لكن هذه التنازلات غير مهمّة عند مقارنتها بالإلغاء النهائي للامتيازات. وأنهت معاهد لوزان عدم المساواة في معاملة تركيا.

نظر إلى المعاهدة خارج تركيا على ما هي عليه - انتصار للأتراك، قلب أدوار المنتصرين والمهزوم، حيث استوفى شعب مهزوم في الحرب الكبرى مطالبه الأساسية. وكتب الموقّع البريطاني رَمبولد إلى نِفيل هندرسون، نائبه في اسطنبول، «لا يستطيع أحد منا الادّعاء بأن المعاهدة أداة مجيدة». وردّ هندرسون، «مع أن سلام لوزان ليس سلاماً مثالياً... فإن من المرجّح أن يؤدّي الارتياح العظيم الذي يقدّمه السلام إلى تحوّل جديد في عقلية الأتراك».[45] وقد دامت معاهدة لوزان مدة أطول من كل الترتيبات التي أجريت بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت مرفقاتها مفصّلة بدرجة لا معقولة، كأن تَعِد على سبيل المثال بأن تنتفع الحلزونات التركية من معاملة الدولة الأكثر رعاية عند تصديرها إلى فرنسا.[46] لكن الاتفاقات أثبتت صمودها في اختبار الزمن، لأن التفاوض عليها جرى عليها بحرّية، بل إن رئيس وفد اليونان،، رئيس الوزراء السابق فنزيلوس، وافق عليها باعتبارها تبرّؤاً من ماضيه التحريري الوحدوي وأساساً يمكن أن تبنى عليه علاقة جديدة بين بلده وتركيا.

يبدو من المستغرب من منظور اليوم أن تجد تحفّظات رَمبولد انعكاساً في تركيا. فبعد ثلاث سنوات على توقيع المعاهدة، اعتبر مصطفى كمال أن من الضروري أن يدخل في خطاب الأيام الستة مقارنة مطوّلة بين معاهدة سيفر ومختلف مقترحات الحلفاء في أثناء حرب الاستقلال التركية، قبل أن يخلص إلى أن لوزان عبّرت عن هزيمة محاولة اتُّبعت على مرّ عدة قرون لتدمير الأمة التركية. وقال، «لقد كانت انتصاراً سياسياً لا مثيل له في تاريخ الحقبة العثمانية».[47] ودليلاً على ذلك، بدأ احتفالات تحيي ذكرى توقيع المعاهدة. لكن مع أن معاهدة لوزان هي نتيجة قيادة مصطفى كمال للقوى القومية التركية، فإن عصمت هو من يذكر في تركيا حتى اليوم بأنه «بطل لوزان» بدلاً من قائد الجبهة الغربية في حرب الاستقلال. لبث عصمت في لوزان حتى 6 أغسطس عندما وقّع اتفاقاً منفصلاً مع الولايات المتحدة، التي شكّلت سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها ثقلاً مقابلاً مفيداً في مواجهة مطالب الحلفاء بمعاملة تفضيلية. لكن الولايات المتحدة رفضت التصديق على الاتفاق، وألغت تركيا تنازل تشستر في ديسمبر 1923.[48]

كان احتمال عودة عصمت المظفّرة إلى الوطن شديد الوطأة على رؤوف، الذي لم يُسمح له بأن ينسى أنه كان الموقّع الرئيس على هدنة مودروس، إجراء استسلام الإمبراطورية العثمانية. وفي 25 يوليو، توجّه إلى تشانكايا برفقة علي فؤاد ليؤكّد لمصطفى كمال التوقيع على معاهدة السلام. انتهت الأدوار التمهيدية، وأعلن رؤوف أنه قرّر الاستقالة من منصب رئيس الوزراء، والعودة إلى دائرته القديمة في سيواس، تاركاً رئيس هيئة الأركان العامة فوزي نائباً له.[49] وكانت تلك حركة أولى خاطئة في الصراع على القيادة. وقد ذكر مصطفى كمال في خطاب الأيام الستة أن رؤوف طلب منه في الاجتماع تقوية موقع رئيس الدولة وأنه وافق على ذلك. ووفقاً لتفسير مصطفى كمال، فإن رؤوف عنى وجوب تقوية منصب الخليفة، في حين أن مصطفى كمال بموافقته كان يقصد الإعلان عن الجمهورية (ذات الرئيس القوي).[50]

كرّر رؤوف بطريقة دبلوماسية في الواقع مطلبه القديم بأن يكون مصطفى كمال فوق الأحزاب، بصفته رئيساً للدولة، أي فوق الشخصيات التي تتنافس على السلطة. وتأكّد ذلك بسؤال علي فؤاد، «هل يمكن أن نعرف من هم رُسُلك اليوم؟»، وهو ما أجاب عنه مصطفى كمال بقوله، «ليس لدي أي رسول. كل من يخدم البلد، ويكون قادراً على القيام بذلك هو الرسول».[51] لقد أراد رؤوف وعلي أن يعرفا هل سيمنح مصطفى كمال دعمه لعصمت في المنافسة على منصب المسؤول عن السلطة التنفيذية. وكشف رؤوف باستقالته أنه يعتزم معارضة ترقية عصمت، وأنه يعتمد على علي فؤاد في تقديم يد العون له. واتضح الصراع على السلطة بين الشخصيات القيادية للمقاومة الوطنية عندما

تغيّب رؤوف عن حفل الترحيب الذي أعدّ لعصمت في أنقرة. وزعم عصمت في مذكّراته أنه فوجئ بالنزاع.[52] وإذا كان كذلك، فإن هذه السذاجة ليست معهودة عنه.

أصبحت استقالة رؤوف نافذة في 4 أغسطس. فخلفه علي (أوقيار). وفي 13 أغسطس، يوم عودة عصمت إلى أنقرة، انتخبت الجمعية الملّية الثانية مصطفى كمال رئيساً لها. ولم يترشّح أحد في مقابله. فأثنى في خطاب افتتاحي بليغ على معاهدة لوزان. وأشار إلى أن المفاوضات كانت شاقّة جداً، لأنهم لا يريدون تسوية حساب أربع سنوات من حرب الاستقلال فحسب، وإنما أربعة قرون من تراثهم الشرّير. وقد فتح النجاح الذي تحقّق الطريق إلى التقدّم والحضارة، لكن لم يتم الوصول إلى هذه المُثُل بعد. فقد سوّي البلد بالأرض، حتى إنه يفتقر إلى أي إشارة إلى حياة مزدهرة. لكن ثمة كنوز تحت الأرض، وشعب كريم وبطل فوقها. والدولة التركية الجديدة هي دولة الشعب التي تحرّكها ريح الحرّية نفسها التي أسقطت الإمبراطوريات النمساوية، والألمانية، والروسية، وحتى الصينية. لكنها أيضاً ثمرة تطوّر تاريخ تركيا نفسه.[53] كان ذلك واحداً من أعظم خطابات مصطفى كمال، قدّم بكل مصادر الخطابة العثمانية رؤية لتركيا في حالة سلام، تحترم من يحترمونها، وتعتمد على قواها الداخلية في مشاركتها في المسيرة الكونية نحو التقدّم.

كانت الرؤية نبيلة، لكن الظروف كئيبة. وثمة امرأة تركية اشتراكية تدعى صبيحة (سَرتَل) توجّهت إلى أنقرة في أغسطس 1923 بعد تخرّجها من كلية نيويورك للعمل الاجتماعي، فصُدمت عندما تسوّل منها جيرانها خِرقاً يرقعون بها ملابسهم الرثّة، ولم يطلبوا ملابس أو أحذية. وكانت صبيحة قد أحضرت معها عربة لابنتيها الصغيرتين. وعندما رأتها نساء أنقرة ظننّ أنها لا بدّ أن تكون قد أتت من قصر السلطان. وأعلنّ أن «الأميرات وحدهن يستطعن الحصول على مثل هذه العربة».[54]

في 14 أغسطس، اختارت الجمعية فتحي (أوقيار)، المؤيّد الليبرالي لمصطفى كمال، رئيساً للوزراء، في حين بقي عصمت الصلب وزيراً للخارجية. وبعد تسعة أيام صدّقت الجمعية على معاهدة لوزان في أعقاب نقاش مفعم بالحيوية. انتُقد التخلّي عن الإسكندرون وأنطاكية لسورية الخاضعة للانتداب الفرنسي ثانية، وصوّت ضدّ المعاهدة أربعة عشر نائباً، معظمهم من دوائر من جنوب البلاد.[55] وكان ذلك تذكيراً بعمل لم ينجز. لكن لم يكن التصديق موضع شكّ. فقد صوّتت أغلبية كاسحة من 213 نائباً لصالح المعاهدة.

أطلق التصديق التبادل الإلزامي للسكان بين تركيا واليونان. وقد استخدم الاتفاق الموقّع في 30 يناير [56] 1923 الدين تعريفاً للعرق. ونتيجة لذلك، انتقل نحو 1,100,000 مواطن عثماني سابق يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية اليونانية إلى اليونان، بينما نُقل نحو 380,000 مسلم من مقدونيا

وكريت بالدرجة الأولى إلى تركيا.[57] وكان كثير من اليونانيين قد هربوا قبل توقيع المعاهدة، لكن كان على الجالية الأرثوذكسية اليونانية التي تتحدّث التركية في وسط الأناضول (وهم يعرفون باسم قرمنلي بالتركية، وكرمنليدس باليونانية)، بالإضافة إلى اليونانيين المعزولين على ساحل البحر الأسود وأماكن أخرى، الانتقال إلى موطن جديد. وقد استُثني من ذلك المسلمون في تراقيا الغربية واليونانيون المقيمون ضمن الحدود البلدية لمدينة اسطنبول قبل نهاية الحرب الكبرى. لكن نحو 150,000 يوناني اختاروا مغادرة العاصمة العثمانية السابقة ومحيطها أو أجبروا على ذلك،[58] ما أدخل تغييراً نهائياً على طابعها. وفاقمت مغادرة اليونانيين النقص في المهارات الذي ارتفع عند طرد الأرمن.

مع أن التبادل الإلزامي أصاب اليونانيين أكثر من المسلمين، فإن العدد الإجمالي للمهاجرين الذين استقبلتهم تركيا تضاعف باللاجئين القادمين من بلدان البلقان - بلغاريا، ويوغسلافيا، ورومانيا.[59] وكانت الغالبية العظمى لهؤلاء المهاجرين من الفلّاحين. استغرق اكتمال تبادل السكان وتسوية المطالبات بالأملاك أربع سنوات. وكان يفترض بالمهاجرين إلى تركيا أن يتسلّموا الأملاك المهجورة مقابل قيمة الأصول التي خلّفوها وراءهم؛ لكن كثيراً من الأملاك التي كانت عائدة في السابق لليونانيين والأرمن انتقلت إلى أيادي أصدقاء الحكومة في أنقرة، وأصبحت في بعض الأحيان أساساً لثروات تجارية.[60] ودفع مصطفى كمال نفسه 36,000 ليرة للخزينة مقابل عقار مساحته 3000 أكر كان يعود في السابق إلى يوناني يدعى بودوساكِس، سيليفكا على الساحل الجنوبي.[61] لكن لم يكن عليه أن يدفع في أماكن أخرى: ففي طرابزون وبورصة قدّم مجلسا البلدتين بيتين تركهما مالكاهما اليونانيين الثريين.

بفضل إصرار عصمت في لوزان، اتُّفق على انسحاب قوّات الحلفاء من اسطنبول والمضائق في غضون ستة أسابيع من تصديق الجمعية على المعاهدة في أنقرة، من دون الحاجة إلى انتظار تصديقها من كل الأطراف الموقّعة الأخرى.[62] وكان القائد البريطاني، الجنرال هارنغتُن، يدرك الوضع المكشوف للقوّات التي يبلغ عددها 22,000 تحت إمرته،[63] ولم يكن راغباً في المماطلة. فبيعت جبال من المخازن إلى الهلال الأحمر التركي بأسعار زهيدة. باع البريطانيون في مقابل 23,000 جنيه معدّات تبلغ قيمتها 600,000 جينه. واضطرت وحدة مدفعية بريطانية لقضاء آخر لياليها في الأناضول في الهواء الطلق لأن خيامها بيعت للأتراك، في حين زوّد حرس التشريفات فوجاً تركياً بأكمله بالأحذية من أجل حفل التسليم والاستلام. وقد جرى الحفل في 2 أكتوبر، وأشرف هارنغتُن على تنظيمه. سارت وحدات من الحرس البريطاني في موكب نحو الميناء. وحيّا هارنغتُن العلم التركي، في حين

عزف حرس التشريفات البريطاني النشيد التركي «ليحيا مصطفى كمال باشا»،[64] الذي نظم في الحرب الكبرى باسم «ليحيا أنور باشا». وفي 6 أكتوبر، دخل الجيش التركي المدينة المزيّنة بالأعلام التركية وأكاليل الزهور. كان الحظر لا يزال سارياً في تركيا، وأصبحت اسطنبول محررة رسمياً.

لم يسافر مصطفى كمال إلى العاصمة القديمة عندما عادت إلى الحكم التركي. فقد انتشرت معارضة حكومة أنقرة في اسطنبول، كما لاحظت صبيحة (سَرتَل)، حيث دأب بعض الصحافيين الأتراك على تأليب المشاعر ضدّ مصطفى كمال.[65] غير أن موجة الفرح العارم التي اجتاحت المقيمين الأتراك في اسطنبول عندما وصلت القوّات التركية من الأناضول لتحلّ محل جيوش الاحتلال الحليفة لم تمحُ المعرفة الأكيدة بأن الامتيازات التي حظيت بها المدينة وطالما امتصّت قسماً كبيراً من ثروة البلد ستؤول إلى الانتهاء. فقد أبلغ مصطفى كمال في وقت مبكّر، 27 سبتمبر، مراسل الصحيفة الليبرالية التي تصدر في فيَنّا «نو فراي برس» بأن تركيا ستصبح جمهورية وستكون أنقرة عاصمتها.[66] وكان القصر والحكومة المركزية صاحبي العمل الرئيسين للمسلمين في اسطنبول. والآن يواجه كبار الموظفين في الخدمة المدنية احتمال التخلّي عن الراحة التي تتيحها مدينتهم العالمية مقابل تقشّف المدينة الأناضولية الكئيبة.

أدّت مغادرة آلاف الأوروبيين والمسيحيين المحلّيين وخسارة تجارة الترانزيت الروسية، نتيجة الثورة البلشفية، إلى إحداث اضطراب في اقتصاد المدينة. وسيزيد انتقال الحكومة المركزية الخسائر. وهكذا أخذت المدينة العالمية العظيمة تصبح مكاناً معزولاً، يتعيّن على المقيمين فيها أن يكسبوا معيشتهم بذكائهم، وأن يحاولوا تخمين القرارات التي يتخذها الحكّام الجدد للبلاد في أنقرة. وقد جاءت المطالبة بالديمقراطية بطبيعة الحال على لسان الأشخاص الذين فقدوا امتياز الوصول إلى السلطة، وردّ عليها بالإدانة الغاضبة للمكائد البيزنطية والعالمية المنهكة للعاصمة العثمانية القديمة التي تتباين مع الروح الفتيّة المعتمدة على النفس والمباشرة للأناضول، كما تتجسّد في مصطفى كمال وجماعته الإصلاحية في أنقرة. بيد أن التباين كان خرافة إلى حدّ كبير، لأن العديد من المصلحين كانوا يتسلّلون إلى اسطنبول قدر ما أمكنهم. مع ذلك تبقى الحقيقة بأن العاصمة القديمة شكّلت مرتعاً للمعارضة والانتقاد الازدرائي. لذا فإن الغازي (الذي كان يتهكّم عليه المعارضون بهدوء بتسميته غازوز باشا نسبة لليموناضة الغازية الفرنسية) عاقبها بغيابه.

في 9 أكتوبر، قدّم عصمت قراراً يقترح أن تصبح أنقرة عاصمة تركيا. وكان من بين الموقّعين الخمسة عشر عليه نائب واحد من اسطنبول بالإضافة إلى رفعت، الذي انتُخب نائباً عن قونيا. وأعلن القرار أن اسطنبول ستبقى مقرّاً للخلافة على الدوام، لكن من الأفضل أن تكون العاصمة

الإدارية في وسط الأناضول، لأسباب أمنية على الأقل. واعتُمد بأغلبية ساحقة في 13 أكتوبر بمثابة جزء من الدستور الجديد الذي لم ينتهِ بعد،[67] ولم يتحدّث أحد ضدّه إلا نائب واحد، زكي، انتُخب خلافاً لرغبات الحكومة. وكان حزب الشعب قد سُجّل قبل ذلك بشهر، في 9 سبتمبر 1923، وبعد ذلك بيومين انتخب مصطفى كمال زعيماً له.[68] فأصبح للزعيم الآن أداة سياسية يسيطر بها على الجمعية، وعلى البلد من خلالها.

لم يكن مصطفى كمال راضياً عن انتظار المداولات البطيئة للجنة الدستور في الجمعية. وقد سبق أن أوضح أنه يريد أن يصبح البلد جمهورية، وباعتباره رئيساً قائداً للحركة الوطنية فإنه ليس هناك أي منافسين له يتمتعون بالمصداقية على الرئاسة. لكن ما يقلقه صلاحيات الرئيس وقدرته على حكم البلد. في أثناء حرب الاستقلال، تمكّن من فرض إرادته على الجمعية باعتباره القائد الأعلى، لكن ذلك لم يكن سهلاً. والآن يقف الحكم المباشر الذي تمارسه الجمعية في وجه مخطّطاته لنفسه وللبلد. ومن الصعب إدخال تعديلات جوهرية أو حتى توفير حكومة فعّالة ما دام الوزراء ينتخبون كلاً على حدة ويستطيعون النأي بأنفسهم عن قرارات الحكومة. بل إن قرار جعل أنقرة عاصمة قدّم بمثابة مشروع قرار خاص، لأن عصمت يعرف أن ليس من السهل الحصول على موافقة الحكومة، ولم يستشر رئيس الوزراء فتحي (أوقيار) قبل الإقدام على ذلك.[69] وكان رفاق مصطفى كمال الأصليون في الأناضول يستاؤون من عدم التشاور على وجه التحديد. فعندما عاد عصمت من لوزان، طلب منه رئيس هيئة الأركان فوزي (تشقمق) دعمه في التماس مشترك إلى مصطفى لمناقشة القرارات الرئيسة مسبقاً مع صناع الحركة الوطنية. فرفض عصمت ذلك، لأنه يعتقد أن محاولة الالتفاف على رئيس الدولة انتهاك للإدارة النظامية. وظنّ مصطفى كمال ذلك مؤامرة عليه،[70] وأحبط المحاولة بتوجيه الضربة الأولى.

قدّم علي فؤاد ورؤوف الفرصة لذلك من دون قصد. فقد أعيد تشكيل قيادة الجيش بعدما وقّع السلام في لوزان. وحلّ مقرّ قيادة الجبهات العسكرية وأعيد إدخال نظام مفتّشيات الجيوش الثلاث الذي وُضع بعد الحرب الكبرى. وكان من نتائج ذلك ترك نور الدين «الملتحي» من دون قيادة. ومع أن ذلك لقي ترحيب مصطفى كمال، فإن تعيين كاظم قره بكير مفتّشاً للجيش الأول في اسطنبول وعلي فؤاد مفتشاً للجيش الثاني في قونيا يحمل في طيّاته بعض المخاطر عليه، وهي مخاطر احتواها بإبقاء رئيس هيئة الأركان العامة إلى جانبه. وكان علي فؤاد وقره بكير نائبين في الجمعية، بالإضافة إلى أن علي فؤاد نائب رئيس الجمعية. وقد طلب منه مصطفى كمال الاحتفاظ بذلك المنصب، لكن علي فؤاد أشار إلى استيائه من تصاعد سلطة حاشية مصطفى كمال بالاستقالة ليتولى منصبه في الجيش.

وقبل توجّهه إلى قونيا، توقّف في اسطنبول حيث اجتمع برؤوف، ورفعت، وعدنان (إديوار)، والأخير ممثّل حكومة أنقرة في العاصمة القديمة. وفي 23 أكتوبر، انتخبت الجمعية رؤوف مكان علي فؤاد نائباً لرئيس الجمعية، ووزيراً للداخلية. فلم يسرّ مصطفى كمال بذلك وقرّر فرض سلطته على الجمعية. وردّ على ذلك بعقد اجتماع للحكومة في تشانكايا وإقناع فتحي وكل الوزراء بالاستقالة ورفض إعادة انتخابهم في الإدارة الجديدة. لم يكن فتحي يستطيع الوقوف في وجه مصطفى كمال، خلافاً لرؤوف. وعلى أي حال، وافق على أن من المتعذّر أن تعمل الحكومة بانتظام ما دامت الجمعية تنتخب الوزراء كلاً على حدة. ولم يتمكّن حزب الشعب من الاتفاق على حكومة جديدة من تلقاء نفسه.

في 28 أكتوبر، كما روى مصطفى كمال لاحقاً في خطاب الأيام الستة، التقى مصادفة بقائدين عسكريين، كمال الدين سامي، بطل معركتي سقاريا وأفيون، وخالد («المجنون») الذي اختلف مع قره بكير في أثناء خدمته في الجبهة الشرقية. فدعاهما إلى العشاء في تشانكايا، إلى جانب وزير الحربية، كاظم (أوزالب)، وهو صديق من مقدونيا. وانضمّ إليهما نائبان، أحدهما صديق مقدوني آخر وقريب غير وثيق للبكباشي فؤاد (بولجا)، قائد في أنقرة، والإعلامي الأول لمصطفى كمال، روشن أشرف. وكان هناك فتحي وعصمت، الذي كان ينزل ضيفاً على تشانكايا. وفي أثناء العشاء أبلغ مصطفى كمال ضيوفه، كما روى لاحقاً، «سنعلن الجمهورية غداً». وعرض بعد ذلك الخطوط العريضة لتكتيكاته ووزّع الأدوار على أصدقائه.

وبعد أن غادروا جميعاً، صاغ مصطفى كمال وعصمت تعديلاً موجزاً لدستور سنة 1921. وكانت أحكامه بسيطة: الدولة التركية جمهورية، تنتخب الجمعية رئيسها من بين أعضائها، وتتزامن ولايته مع ولاية المجلس، وتمكن إعادة انتخابه؛ ويعيّن الرئيس رئيس الوزراء ويختار لاحقاً الوزراء من أعضاء الجمعية، التي تدعى بعد ذلك إلى الموافقة على الحكومة؛ ويحقّ للرئيس، بصفته رئيساً للدولة، أن يرأس الجمعية والحكومة متى شاء.[71] وهذا البند الأخير يجعل رئيس الدولة رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية على حدّ سواء. وأضيفت مادّتان أخريان إلى الدستور تحدّدان أن الإسلام دين الدولة الرسمي وأن اللغة التركية اللغة الرسمية. ووصف مصطفى كمال لاحقاً الإشارة إلى الدين الرسمي بأنه «زائد على الحاجة»،[72] وأوضح أن إدخاله كان ضرورياً من الناحية التكتيكية في ذلك الوقت.

في اليوم التالي، اجتمعت الهيئة التنفيذية لحزب الشعب لمناقشة الحكومة الجديدة. وترأس فتحي الاجتماع، بينما انتظر مصطفى كمال في تشانكايا. وبعد نقاش غير حاسم، اقترح اللواء كمال الدين

سامي الطلب إلى مصطفى كمال حلّ هذه الأزمة باعتباره زعيم الحزب. وعندما قُبل الاقتراح، وصل مصطفى كمال قادماً من تشانكايا وقرأ التعديل الدستوري الذي صاغه مع عصمت. فثارت اعتراضات خافتة بأن الدستور يتطلّب مزيداً من التفكير. لكن عندما أكّد عصمت بأن التأخير يضعف الدولة، وافق المجتمعون على التعديل، ونُقل على الفور إلى الجمعية بكامل أعضائها. فاعتُمد من دون نقاش تقريباً، وسط هتافات «تحيا الجمهورية». وتطوّع رجل دين يمثّل مدينة أورفا بإيضاح أن الجمهورية تتوافق تماماً مع الإسلام. وأضاف مبدياً أمله، «إننا عائدون إلى أيام الخلفاء الأوائل».[73]

نفّذ ما تبقّى من الخطة بحذافيره. فانتُخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور. فقبل انتخابه شاكراً، وسمّى عصمت رئيساً للوزراء. وكان الأخير قد أعد قائمة بأعضاء حكومته التي احتفظ فيها بوزارة الخارجية. وظلّ فوزي رئيساً لهيئة الأركان العامة مع احتفاظه بمقعد في الحكومة، واحتفظ كاظم (أوزالب) بوزارة الحربية. وهؤلاء أركان النظام. ووسي فتحي برئاسة الجمعية. وفي 19 نوفمبر، اتخذ مصطفى كمال قراراً بتعيين عصمت نائباً لرئيس حزب الشعب.[74]

وهكذا استقرّ شكل الحكومة التركية جيلاً بأكمله. وأنيطت السلطة العليا برئيس الجمهورية، الذي يترأس رئيس الحكومة جهازه التنفيذي. وكان حزب الشعب يناقش التشريعات خلف أبواب مغلقة، ثم تقرّ رسمياً في الجمعية. وأصبح لدى مصطفى كمال الآن الأدوات الإدارية التي يحتاج إليها لإعادة تشكيل البلاد بعد أن فشلت محاولة تقييده. وفي 4 أكتوبر، قبل إعلان الجمهورية، نشرت مجلّة «قهقهة» الهزلية الصغيرة التي تصدر في طرابزون، رسماً كاريكاتورياً يظهر ثلاثة رؤوس تمثّل الأمّة، والجمعية، والحكومة. وكانت الرؤوس الثلاثة تحمل قسمات مماثلة للغازي مصطفى كمال باشا.[75] لكن منتقديه وخصومه ظلّوا طليقين، واستغرق إسكاتهم أربع سنوات أخرى.

20

نهاية الخلافة

كان مصطفى كمال في الثانية والأربعين من العمر عندما حقّق طموحه وأصبح رئيساً للجمهورية التركية. لكن تحدّي سلطته ظلّ قائماً. لقد سعى مصطفى كمال إلى السلطة، لكن السلطة لم تكن غاية بحدّ ذاتها. وإنما وسيلة لإعادة تشكيل البلد وجعله متحضّراً على طريقة تحضّر فرنسا والدول الغربية الكبرى الأخرى. وكان مقتنعاً بأنه لا يستطيع إنجاز ذلك بمفرده، وأن ما هو لصالحه إنما لصالح بلده. واتسم مصطفى كمال بالبراعة في التكتيك، ومعرفة كيف يتحيّن اللحظة المواتية. وعندما سنحت الفرصة، لم يتأخّر في اقتناصها. كان رجلاً عملياً، ذا رؤية واقعية. واعتقد بأن شعبه قادر على إنشاء دولة متحضّرة والمحافظة عليها، ومع أن كثيراً منهم ما زالوا ينوؤون تحت أعباء الجهل، فإنهم يمكن أن يتعلّموا، وسيكون هو معلّمهم.

في 29 أكتوبر 1923، قبل إعلان الجمهورية ببضع ساعات، أوضح مصطفى كمال أفكاره أمام كاتب فرنسي متعاطف، موريس بيرنو (Maurice Pernot).[1] وقال إن فرنسا ألهمت النضال من أجل الحرّية في كل أنحاء العالم، بل إنه التحق بمدرسة فرنسية لمدّة وجيزة. والقوميون الأتراك لا يكرهون الأجانب، وإنما هم أصدقاء للأمم المتحضّرة، ويغارون من استقلالها. وقد انتقل الأتراك طوال التاريخ من الشرق إلى الغرب، والحكومة الحديثة تعني حكومة غربية. وسأل، «هل يستطيع المرء أن يسمّي أمّة واحدة لم تتوجّه إلى الغرب في سعيها وراء الحضارة»؟ إن الإسلام الذي يعتنقه لا يحتوي على أي شيء مخالف للعقل والتقدّم. لكن «لهذه الأمّة الآسيوية التي نالت حرّية تركيا» ديناً ثانياً – مجموعة من المعتقدات الخرافية وغير العقلانية. وسيصبح «الجهلاء والبائسون» الذين يعتنقون هذا الدين الثاني متنوّرين في الوقت المناسب. وسيدمّرون أنفسهم إذا لم يشاهدوا النور.

«لكننا سننقذهم». واختار مصطفى كمال كلماته بعناية عندما تحدّث عن الخليفة. فهو لا يجد مسوّغاً تاريخياً أو براغماتياً للمنصب، لدرجة أنه لو عُيّن خليفة لاستقال على الفور. ولم يُحافَظ على الخلافة إلا احتراماً لتقاليد قديمة. لكن نتيجة ذلك أن الأتراك هم الأمّة الوحيدة التي تحمّلت تكاليف المنصب أو خضعت لتأثيره. ولا يمكن الدفاع عن ذلك.

وجد الخليفة عبد المجيد نفسه في الواجهة فور إعلان الجمهورية. فأرسل برقية تهنئة على عجل إلى مصطفى كمال. وفي مناسبات ثلاث سابقة - عندما أرسل له الخليقة تعازيه لوفاة والدته، ثم هنّأه لزواجه وأتبع ذلك بهديّة - أرسل مصطفى كمال ردوداً منمّقة ومحترمة تتمنّى للخليفة حياة مديدة ومليئة بالصحة. لكنه أجاب هذه المرة بجملة واحدة جافّة يشكر فيها الخليفة على تمنّياته الطيّبة.[2]

فاجأ إعلان الجمهورية خصوم مصطفى كمال. فعندما أطلقت 101 طلقة مدفع تحية لإعلان مولد الجمهورية في ليلة 29/ 30 أكتوبر، كان رؤوف (الذي لا يشغل أي منصب في الواقع) ورفعت في اسطنبول، وكاظم قره بكير في طرابزون في طريقه لتولّي منصبه الجديد مفتّشاً للجيش الأول في اسطنبول. ومع أن الثلاثة أعضاء في الجمعية، فإنهم لم يبلّغوا عندما أرسل أمر إطلاق المدافع للتحيّة إلى قادة الحامية.[3] وكان القائد في اسطنبول شُكرو نائلي باشا، وهو من سلانيك وصديق قديم لمصطفى كمال. وقد تسلّم البرقية الرسمية الواردة من أنقرة في أثناء حفل استقبال نظّمته السلطات البلدية في المدينة القديمة. فقرأ الإعلان على الضيوف، وردّوا عليه بالتصفيق. وقد وصف ذلك مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 بأنه تعبير عن المشاعر الحقيقية لشعب اسطنبول، وقارنه بردّ فعل رؤوف الحاقد.[4]

زار المحرّران البارزان أحمد أمين (يالمان) ووليد أبو ضياء رؤوفاً في 30 أكتوبر. وفي المقابلة التي نُشرت في اليوم التالي، قال رؤوف إن تغيير الاسم إلى جمهورية لا يغيّر من الأمر شيئاً إلا إذا احترم النظام رغبات الشعب.[5] وفي 10 نوفمبر، عندما وصل كاظم قره بكير إلى اسطنبول، استقبله رؤوف ورفعت ومجموعة من الصحافيين الذين أخبروه بأن الأخبار الواردة من أنقرة تبيّن أن مصطفى كمال أحاط نفسه بحاشية جديدة وأنه يتحرّك نحو ديكتاتورية كاملة المقوّمات. وأوضح قره بكير في مذكّراته أنه أبلغ الصحافيين بأن رفاق مصطفى كمال منعوه من أن يصبح سلطاناً وخليفة، ولذلك استبق الأحداث وأصبح رئيساً للجمهورية. والآن يمكن أن يصف مصطفى كمال رفاقه القدماء بأنهم أعداء للجمهورية وأنصار للسلطان، وبالتالي يضمن الرئاسة مدى الحياة.[6] ربما تكون ذاكرة قره بكير قد تأثّرت بالأحداث اللاحقة، وربما تحدّث بحذر أشدّ مما كتبه. لكن من الواضح أن رفاق مصطفى كمال الأصليين تحالفوا معاً لإحباط خططه وأنهم كانوا يتمتّعون بدعم الصحف الأوسع

نفوذاً في اسطنبول. وقد ردّ مؤيّدو مصطفى كمال في الجمعية في 8 نوفمبر بانتخاب محكمة للاستقلال من بين أعضائها وإرسالها إلى اسطنبول لاستئصال التخريب، لا سيما في الصحافة.[7]

في 12 نوفمبر، استقبل الخليفة عبد المجيد قره بكير. وكانت مناسبة حزينة، إذ قال الخليفة، «كل ما لديَّ هنا أدوات الرسم ومجموعتان من الممتلكات الشخصية. إذا كانوا لا يريدونني، فسأحمل أغراضي وأرحل».[8] وعندما انتشرت الإشاعات عن رغبة عبد المجيد في الاستقالة، كتب رئيس جمعية المحامين في اسطنبول لُطفو فكري (دُشونسل) رسالة مفتوحة في صحيفة «طنين» ناشد فيها الخليفة البقاء في منصبه حتى لو تعرّض لخطر شخصي.[9] وفي اليوم نفسه، استقبل الخليفة رؤوفاً وعدنان (إديوار)، ما عزّز الانطباع بأنه يقف إلى جانب منتقدي مصطفى كمال.

في هذه اللحظة الحرجة، عند تصاعد التوتّر بين أنقرة واسطنبول، أصيب مصطفى كمال بوعكة صحّية. ففي 11 نوفمبر، بعد الغداء مع رفاقه غير المتطلّبين، صالح (بوزوق)، ورجب زُهدو، وقلج علي، شعر بالمرض فجأة. فاستُدعي طبيبه الشخصي رفيق (صايدام) فشخّص الحالة بأنها تشنّج قلبي، وأكّد التشخيص الطبيب العسكري الأول نشأت عمر (إردلب) باشا، الذي استُدعي من اسطنبول على عجل. لكن جرى تكتّم رسمي على الأمر في الأيام الستة التالية. وبعد ذلك تلا نشأت عمر بياناً مطمئناً على الصحفيين وقال إن مرض مصطفى كمال لا يعدو أن يكون مجرّد إرهاق، وليس ذبحة، وأن الرئيس تعافى تماماً بعد ستة أيام من الراحة. ووصف الطبيبان الراحة ونظاماً «غذائياً خفيفاً»، وهو ما يعني على الأقل أن على مصطفى كمال الاعتدال في الشرب. فثار غضب مصطفى كمال. وكان منزعجاً أصلاً من محاولات زوجته تنظيم حياته المنزلية وإدخال البرتوكول على تشانكايا. فنقض الآن ترتيباتها وحرص على السماح بمجيء قدر ما يشاء من الزوّار. غير أنه وافق على السفر مع زوجته للراحة في منزل أسرتها في إزمير، عندما تسمح صحّته والأعمال الملحّة بذلك.[10] وبينما أقعد المرض مصطفى كمال جزئياً، عزّزت صحف اسطنبول انعدام اليقين بترويج إشاعات بأن أنور ما زال حياً في آسيا الوسطى.[11]

وقعت الإدارة اليومية للأزمة السياسية على عاتق عصمت، باعتباره رئيساً للوزراء ونائب رئيس حزب الشعب، ورئيس هيئة الأركان العامة فوزي. فدور الجيش حاسم كما كان دائماً. وزعم قره بكير في مذكّراته بأن أنقرة بدأت تخشى من أن يجمع جيشاً في اسطنبول ويزحف على العاصمة الجديدة. وأضاف بأن فوزي أمر، على سبيل الاحتياط، بعودة فرقة كانت تحت إمرة قره بكير سابقاً إلى الشرق بعد نقلها إلى اسطنبول، وبأن كمال الدين سامي تلقّى أوامر سرّية بقيادة فيلقه من أسكي شهير إلى اسطنبول عند أول علامة على حدوث اضطراب.[12] لكن رفاق مصطفى كمال تراجعوا قبل

التحدّي المباشر لقائد البلاد. وعملوا بجهد متوهّمين أن عصمت نثر بذور الانقسام بين العصبة السعيدة للقوميين البارزين وأنه وراء تعزيز الحاشية الجديدة للرئيس. وظنّوا أنه ما زال بالإمكان إقناع مصطفى كمال بائتمانهم على أسراره.

حاول رؤوف المصالحة. فقُدّم اقتراح في المجموعة البرلمانية لحزب الشعب بمناقشة التصريحات التي أدلى بها لصحافة اسطنبول.[13] وحُدّد موعد المناقشة في 22 نوفمبر، وتوجّه رؤوف إلى أنقرة للدفاع عن نفسه. اتصل أولاً بمصطفى كمال، وعندما وجد أنه مريض في الفراش، امتنع عن التحدّث في السياسة.[14] وعندما اجتمع النوّاب لمناقشة الاقتراح، أعلن عصمت أنه لن يرأس الاجتماع بصفته طرفاً في النقاش. وأشار إعلامي أتاتورك، والمعجب به فالح رفقي (أطاي) لاحقاً، في مذكّراته إلى أن رؤوفاً وعصمت تحدّثا بفعالية وأظهرا ضبطاً للنفس. وأعلن رؤوف أنه يدعم الجمهورية، لكنه ليس ممن يدوسون على إرادة الشعب، كما هي الحال في بلدان أمريكا اللاتينية.[15]

تناول عصمت زيارة رؤوف للخليفة بإسهاب، وحذّر بأن أي محاولة من جانب الأخير للقيام بدور في السياسة التركية تعدّ خيانة عظمى، لكن الخلفاء الذين يلتزمون بحدود منصبهم في تركيا سيتمتّعون بالاحترام دائماً.[16] وقد حذف مصطفى كمال تلك الجملة الأخيرة عندما نقل قول عصمت في خطاب سنة 1927. وبعد ذلك طرح عصمت سؤالاً على رؤوف: هل يعمل مع الحزب أو ضدّه؟ وقال إن القرار عائد إليه. لكن لم يكن الحزب أو رؤوف مستعدّاً لقطع العلاقة، وانتهى النقاش من دون حسم باقتراح بأن سوء التفاهم قد توضّح وأن الحقائق ستعلن في الصحافة. غير أن اقتراحاً ثانياً سمح لقيادة الحزب بحذف أي جمل قد تكون حسّاسة سياسياً من البيان الصحفي.[17] فلم تنشر إشارة رؤوف إلى جمهوريات الموز. واشتكى مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 بأن نتيجة المناقشة منحت رؤوفاً وأصدقاءه مزيداً من الوقت للاستمرار في تخريب الحزب من الداخل.[18]

وفي اسطنبول، اجتمع قره بكير برئيس الجمعية فتحي (أوقيار)، وطلب منه المساعدة في إصلاح العلاقات بين مصطفى كمال ورفاقه الأصليين. واقترح أيضاً رسمياً في 7 ديسمبر أن يُطلب من القادة الاختيار بين المهنة العسكرية والسياسة، وألا يسمح للضبّاط الذين يخدمون في الجيش بالعمل بمثابة نوّاب. وردّ فتحي بأنه لا يمكن تناول الاقتراح لأن اللجنة تناقش هذه المسألة بالفعل. وفي 19 ديسمبر 1923 صوّتت الجمعية لصالح قانون ينهي مشاركة العسكريين في السياسة،[19] لكنه سمح للقادة الذين انتُخبوا في الجمعية بإكمال ولايتهم من دون المشاركة في المناقشات البرلمانية ما داموا يشغلون قيادات فعلية.[20] وينطبق هذا الحكم على قره بكير وعلي فؤاد، لكن ليس على رفعت (بَله) الذي أنهي تعيينه قائداً في تراقيا في 23 أكتوبر.[21] ولا على مصطفى كمال الذي لم يعد القائد الأعلى

عند إعلان الجمهورية.[22] وكان رئيس الوزراء عصمت، ووزير الحربية كاظم (أوزالب)، وبعض الأعضاء الآخرين في فريق مصطفى كمال في وضع مماثل: كانوا أعضاء في القوّات المسلّحة، لكن في وسعهم أن يكونوا فاعلين في البرلمان لأنهم لا يشغلون قيادات عسكرية. وهكذا احتفظ كمال برتبة مشير في أثناء وضع أسس الجمهورية. وأرجئ تقاعده من الجيش حتى انتخابات سنة 1927، وفي ذلك الوقت كان قد تمّ التخلّص من القادة المتعاطفين مع المعارضة.

في أعقاب رحلة مع فتحي إلى أدرنة في تراقيا، سافر قره بكير إلى أنقرة، حيث تناول العشاء مع رؤوف في 17 ديسمبر. وناقشا الجبهة المشتركة التي ينشئها ضدّهم مصطفى كمال، وعصمت، وفوزي. وفي اليوم التالي، دُعي قره بكير إلى الغداء في تشانكايا، حيث ناشد مصطفى كمال أن يثق به بإعلان نواياه بوضوح. وكرّر أيضاً مقولته بوجوب أن يتخلّى القادة عن مقاعدهم في الجمعية وأن تُسحب محكمة الاستقلال من اسطنبول، حيث لا توجد مؤامرات للكشف عنها.[23]

وقعت المناشدة على أذنين صمّاوين، ووجدت الحكومة عصا جديدة لضرب المعارضة. فقد وجّه اثنان من القادة المسلمين البارزين في الهند، الآغا خان، زعيم الطائفة الإسماعيلية، وأمير علي مناشدة إلى عصمت يطلبان فيها صيانة مقام الخلافة ويقولان بأن ذلك سيعود بالمنفعة على كرامة تركيا. ونُشرت الرسالة في ثلاث من صحف اسطنبول في 5 و6 ديسمبر، قبل أن تصل إلى عصمت. فانتهزت حكومة أنقرة ذلك باعتباره تدخّلاً في شؤون تركيا الداخلية انحازت إليه صحافة اسطنبول. وفي 9 ديسمبر أمرت محكمة الاستقلال باعتقال رئيس جمعية المحامين لُطفو فكري ورؤساء تحرير الصحف الثلاث، واتهمتهم بالخيانة العظمى.[24]

تحوّلت المحاكمة إلى مسرحية هزلية عندما حاول رئيس المحكمة، الصاغ إحسان (أرياوز)، إثارة إعجاب الحاضرين المحنّكين ولم يوفّق. وفي نهاية إحدى الجلسات، علّق أحد المتهمين حسين جاهيد (يلتشِن)، محرّر صحيفة «طنين» بصوت مرتفع: «أسدلوا الستارة على أداء الليلة». وفي 27 ديسمبر، حُكم على لُطفو فكري بالسجن خمس سنوات. لكن رئيس المحكمة اعترض وقال إنه سيحاول تأمين عفو، وهو ما صوّتت عليه الجمعية في 11 فبراير 1924. وبرّئت ساحة الصحفيين في 2 يناير 1924 على أساس غياب النيّة الخبيثة. وعلّق لاحقاً فالح رفقي (أطاي)، الذي كان حاضراً في أثناء المداولات: «كان من الأفضل ألا ترسل محكمة الاستقلال [إلى اسطنبول]. فقد أعطى ضعف إحسان ورفاقه انطباعاً سيّئاً، وأدّى إلى مأساة محكمة الاستقلال في إزمير [في سنة 1926] ومشانقها».[25]

في 1 يناير، بينما لا تزال مشكلة الخلافة ومؤيّديها مستمرّة، غادر مصطفى كمال إلى إزمير للراحة في قصر أوشاقي زاده (أوشاقلغيل).[26] وبعد ثلاثة أسابيع، في 22 يناير، تسلّم برقية من رئيس الوزراء. أفاد عصمت بأن الخليفة انزعج من هجمات الصحافة على شخصه ومن أن الزوّار الرسميين القادمين من أنقرة يقاطعونه. وأنه كان يفكّر في إرسال عضو من حاشيته إلى أنقرة أو طلب مبعوث من أنقرة لمناقشة الوضع، لكنه قرّر عدم القيام بذلك لخوفه من إساءة فهم مبادرته. غير أن الخليفة طلب من الحكومة أن ترسل إليه الأموال التي وُعد بها في 15 أبريل لتغطية النفقات التي لا يستطيع الوفاء بها من خزينته. وأضاف عصمت بأن الحكومة ستناقش طلبه.

قرّر مصطفى كمال أن الوقت حان لتوجيه الضربة. لكن كما هي العادة، احتفظ بآرائه لنفسه ومهّد السبيل لذلك بعناية. أولاً، أرسل رداً فورياً على طلب عصمت الضمني للتعليمات. وأعلن أن على الخليفة ألا يلومن إلا نفسه على الانتقاد الذي يتعرّض له. وأن عبد المجيد يسير على خطى السلاطين في الشؤون المحلّية والخارجية على ما يبدو: فهو على اتصال بالممثّلين الأجانب، ويستمع لشكاوى الضبّاط الاحتياطيين، ويحيط نفسه بالأبّهة والمرسم في قصوره. وعليه أن يدرك أن ليس لوظيفته أي مسوّغ ديني أو سياسي. كما أن اقتراحه بأن يتصل به المسؤولون في الجمهورية يشكّل تحدّياً للحكم الجمهوري. ويجب أن تكون موازنته أدنى من موازنة الرئيس، وليس له الحقّ بخزينة شخصية، ويجب خفض عدد موظفيه، وأن تسجّل أصوله لمنع البيع غير المأذون به. وانتهت البرقية بالتذكير بأنه بعد مرور قرن على الثورة، رفضت فرنسا السماح بعودة أفراد الأسرة المالكة، وأنه يجب عدم التضحية بالجمهورية مقابل تهذيب لا معنى له في علاقاتها مع أسرة حاكمة لا تزال تأمل بالعودة إلى السلطنة. وعلى الحكومة أن تتصرّف بناء على ذلك وتبقيه على اطلاع.[27] لقد نُبذ الخليفة عبد المجيد كأنه مطالب بوربوني بالعرش، بينما كان لديه كثير من الأمور المشتركة في الواقع مع الملك لير في محنته.

بعد ذلك وجّه مصطفى كمال اهتمامه للصحافة المعارضة في اسطنبول. وكان رئيس محكمة الاستقلال، إحسان (أرياوز)، قد أعدّ لقيام رؤساء الصحف اسطنبول بزيارة مصطفى كمال في إزمير. وأدّت الزيارة التي لم يذكرها مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 إلى هدنة صحافية. استقبل مصطفى كمال رؤساء التحرير استقبالاً كريماً، وتناقش معهم على مدى يومين. وفي الاستقبال الأخير في 5 فبراير، أعلن مصطفى كمال أن على الصحافة أن تشكّل حصناً فولاذياً حول الجمهورية. وأن للجمهورية حقّ مطالبة الصحافيين بذلك. فالنضال لم ينتهِ بعد، ومن واجب الصحافة أن تنقل هذه الحقيقة إلى الأمّة وتصون وحدتها.[28]

ردّ حسين جاهيد باسم زملائه وأعلن بطريقة دبلوماسية: «الحرّية تكتسب بالعنف، لكن بقاءها بحاجة إلى تسامح متبادل. وأنا سعيد لرؤية هذه الروح لدى الغازي».[29] وقال حسين جاهيد في مذكّراته إنه غادر الغازي مؤيّداً سعيداً ومقتنعاً، لكن مصطفى كمال ظلّ يعتقد أنه سيطعنه في الظهر.[30] ويدين حسين جاهيد بشهرته وثروته لحدّة كتابته الصحافية، وكان يمكن إغراؤه بالخدمات أو إخافته مؤقّتاً، لكن لا يمكن السيطرة عليه. وكان من دعاة التحديث، بل إنه اقترح أن تستخدم تركيا الحروف اللاتينية بدلاً من العربية.[31] لكن كان لمصطفى كمال ترتيبه الخاصّ للأولويات.

كان عليه أولاً التأكّد من مساندة الجيش. وفي 9 فبراير 1924، فوجئ كاظم قره بكير عندما علم أن عصمت ووزير الحربية كاظم (أوزالب) توجّها إلى إزمير للإشراف على مناورات للجيش. وكان رئيس هيئة الأركان العامة فوزي (تشقمق) ذاهباً أيضاً، فقرّر قره بكير الانضمام إليه.[32] وأوضح مبادئه العسكرية: الحاجة إلى تحديد أهداف واضحة، والمحافظة على القوّات، وتركيزها للضربة الحاسمة. وأضاف بطريقة ذات مغزى بأن الجمهورية تعتمد على قوّتين: عزيمة الأمة وشجاعة جيشها. وكانت الإشارة الوحيدة إلى السياسة جملة غامضة واحدة: «لقد اتخذنا مواقعنا»، لإزالة العوائق التي تكمن في طريق سلامة الأمّة وسعادتها.[33] وكما كشف مصطفى كمال في خطاب الأيام الستة، فإنه قرّر في أثناء هذه المفاوضات مع عصمت، وفوزي، ووزير الحربية كاظم (أوزالب)، المضي قُدُماً بإلغاء الخلافة. واتُخذ تدبيران آخران في الوقت نفسه: إنشاء نظام تعليمي موحّد وإلغاء وزارة الشرعية والأوقاف الإسلامية.[34]

كانت هذه القرارات تعادل ثورة ثقافية طلب من أجلها مساندة الجيش. فالنظام التعليمي الموحّد ينطوي على إغلاق المدارس الدينية التي تعلّم الطلاب بالعربية القرآن والحديث والشريعة. كما أن استبدال مدارس علمانية تدرّس باللغة التركية بها يضع نهاية للتراث الديني والثقافي الإسلامي، بالإضافة إلى عواقب أخرى. فالمسلمون غير الأتراك لم يحظوا قطّ بمدارس علمانية تقدّم التعليم بلغتهم، لكن في المدارس الدينية يستطيع المعلّمون الشرح بلغتهم الدارجة، مثل الكردية. والآن سيتعلّمون باللغة التركية حصراً. وكانت وزارة الشرعية والأوقاف الإسلامية خلفاً لمكتب شيخ الإسلام، الرئيس الرسمي لرجال الدين، الذي يصدر فتاوى بشأن المسائل الراهنة. والآن ستفصل الحكومة العلمانية في مسائل الإيمان والأخلاق وتوظّف رجال الدين. وكانت المؤسسة الإسلامية تابعة دائماً للسلاطين، لكنها تتمتّع بشيء من الاستقلالية وتطبّق قوانينها. والآن سيؤمّم الدين، والأوقاف الإسلامية، والتعليم وتخضع للمعايير العلمانية. ولا بدّ أن يحدث هذا التغيير صدمة. وقد قال عصمت في مذكّراته:

واجهنا أعظم مقاومة عندما ألغينا الخلافة. وكان إلغاء السلطنة أكثر سهولة، لأن بقاء الخلافة أرضى أنصار السلطنة. لكن لا يمكن بقاء النظام ذي الرأسين إلى الأبد. فذلك يغذّي التوقّعات بعودة السلطان تحت قناع الخليفة... ويمنح الأمل للأسرة العثمانية. ولذلك كان لإلغاء الخلافة... آثار أكثر عمقاً وأصبحت المصدر الرئيس للصراع.[35]

اتُّخذ القرار، لكنه لم يعلن على الفور. وعاد مصطفى كمال إلى أنقرة في23 فبراير.[36] وفي 1 مارس افتتح الدورة الجديدة للجمعية بخطاب أجمل فيه أنشطة الحكومة. كانت إعادة توطين المهاجرين جارية على قدم وساق، وخفّضت الخدمة العسكرية إلى ثمانية عشر شهراً، والعمل في توسيع السكّة الحديدية من أنقرة إلى سيواس في الشرق يوشك أن يبدأ. واستشرافاً للمستقبل، طلب مصطفى كمال إنشاء نظام تعليمي متّسق من دون تأخير. وكان النوّاب يعدّون لذلك، فاستقبلت كلمات مصطفى كمال بالتصفيق. وتحدّث عن الصحافة، وطلب أن تضع المصلحة الوطنية نصب عينيها دائماً. لكنه أضاف، وسط هتافات طويلة، «إننا نؤمن بأن علاج أي ضرر ناجم عن حرّية الصحافة يكمن في حرّية الصحافة نفسها». لقد ذُكر المثل الأعلى، لكن تنفيذه مسألة أخرى. وتابع مصطفى كمال بأن مبدأ إبعاد الجيش عن السياسة سيحترم. وكذلك سيسمو الدين الإسلامي بالتوقّف عن استخدامه أداة سياسية، كما كانت الحال في الماضي. لكنه لم يشر إلى الخلافة بأي كلمة.[37] فقد ترك مصطفى للجمعية وضع حدّ لوجودها، وهو الذي حاجّ في الجمعية لصالح مؤسّسة الخلافة بعد فصلها عن السلطنة. وهكذا حافظ على الشكليات، فهو الرئيس لكن للجمعية السلطة المطلقة.

التقط البرلمان التلميح. وفي 2 مارس، اجتمعت المجموعة البرلمانية لحزب الشعب لإقرار ثلاثة مشاريع قوانين. الأول إلغاء وزارة الشرعية والأوقاف الإسلامية، ووزارة الأركان العامّة، ما يبعد رئيس هيئة الأركان العامة عن الحكومة. وينشئ الثاني نظاماً واحداً للتعليم العامّ. والثالث يخلع الخليفة ويلغي مؤسسة الخلافة، وينفي كل أفراد الأسرة العثمانية من تركيا. وفي اليوم التالي، عُرضت مشاريع القوانين الثلاثة على البرلمان. فقُدّم اقتراح إلغاء الوزارتين وإخضاع رجال الدين لدائرة الشؤون الدينية، المسؤولة أمام رئيس الوزراء، باسم رجل دين، خليل حلقي، وهو نائب عن بلدة سيرت المحافظة في شرق الأناضول. وأقرّ مشروع القانون بعد مناقشة قصيرة بشأن اسم الدائرة الجديدة.[38] وظلّ الإسلام الدين الرسمي للجمهورية، لكنه وُضع تحت إشراف الحكومة المباشر. وهكذا وُضعت أسس العلمانية من دون اعتراض أو شكوى تقريباً في البرلمان.

وبعد ذلك أقرّ قانون إنشاء نظام واحد للتعليم العامّ، وبالتالي وضع حدّ للمدارس الدينية من دون أي نقاش. وقد اختير رجل دين آخر، الشيخ صفوت، نائب أورفا، وهي بلدة محافظة شرقية

أخرى معروفة لدى المسلمين بأنها مدينة إبراهيم، لتقديم مشروع القرار الذي ينهي الخلافة وينفي الأسرة العثمانية. فعارضه نائب واحد ليس عضواً في حزب الشعب، زكي من بلدة غوموش هانه. فذكّر الجمعية بأنها أعلنت في 1 نوفمبر 1922، عندما أنهت السلطنة، بأن الأسرة العثمانية ستشغل منصب الخليفة للأبد. ورأى أن ثمة حاجة إلى استفتاء، أو انتخابات جديدة على الأقل، للتمكّن من عكس القرار. لكن لم تترك حجج زكي أي أثر، ولا اعتراض آخر أقلّ اعتدالاً من نائب آخر يدعى خالداً، رأى أنه تجب المحافظة على منصب الخلافة حتى إذا خُلع شاغله الحالي.

وقدّم حجّة الحكومة وزير العدلية، سيّد بك، وهو ممن تلقّوا تعليمياً دينياً. ورأى أن الخلافة مترادفة مع السلطة الزمنية، وأنه لا أساس لبقائها بعد انفصالها عن السلطة. وبعد ذلك، طمأن رئيس الوزراء الجمعية بأن تركيا لن تتضرّر في الخارج إذا وضعت حدّاً للخلافة. واقترح نائب السماح للنساء من الأسرة العثمانية بالبقاء لأنهن سيتعرّض لخطر أخلاقي إذا أرسلن إلى الخارج من دون موارد للعيش، لكن رُفض التماسه. وأعلن عضو بارز في حزب الشعب، الصاغ إحسان (إرياوز)، رئيس محكمة الاستقلال التي أرسلت إلى اسطنبول، عن كرهه للأسرة العثمانية بإبلاغ الجمعية: «بل يجب نبش قبور الموتى وبعثرتها»[39] لكن النتيجة لم تكن محلّ شكّ، لأن حزب الشعب قرّر التصويت لصالح القانون.[40]

ظلّ مصطفى كمال صامتاً بينما تنفّذ الجمعية رغبته، ويتنافس رجال الدين بعضهم مع بعض في الحماسة الثورية. ووفقاً للصحافي فالح رفقي، أسرع أحد رجال الدين إلى مكتب مصطفى كمال في الجمعية صائحاً، «يا باشا، إذا كنت تعتزم التخلّص من المصحف الشريف، فقل ذلك وسنجد طريقة لتنفيذه. لكن لا تدع النوّاب يتحدّثون على النحو الذي يقومون به».[41] فالإسلام السنّي يأمر بطاعة الحاكم: قبل سنة 1923، كان السلطان هو الحاكم؛ وكان الخليفة والرئيس لبضعة أشهر. والآن الحاكم هو الرئيس بمفرده. ولذلك لم تفشل المؤسسة الدينية في مواجهة مؤسسة الدولة العلمانية فحسب، بل تنافس أعضاؤها لنيل الحظوة بتسهيل تلك العملية. ولم يتمرّد إلا نفر قليل من رجال الدين البسطاء من الولايات. وبعد الاستماع إلى خطاب سيّد بك، رجل الدين الذي دعا إلى إلغاء الخلافة بصفته وزيراً للعدلية، علّق مصطفى كمال، «لقدّ أدّى آخر واجباته».[42] وبعد ذلك بثلاثة أيام، أسقط سيّد من الحكومة بإجراء تعديل وزاري.[43] وتظهر الحادثة ازدراء المصطلحين بقيادة مصطفى كمال لرجال الدين. لكن في هذه اللحظة الحاسمة، بينما يغيّر الإطار الذي يعيش فيه الأتراك حياتهم، لم يدلِ مصطفى كمال إلا بتصريح عامّ موجز وحيد. فقد قال عندما تحدّث إلى محرّري صحف اسطنبول المحتشدين في محطّة السكّة الحديدية في أنقرة: «إن القرارات التي اتخذتها الجمعية في الأيام

القليلة الماضية هي ما تريده الأمّة حقّاً وحقيقة. ولا حاجة إلى النظر إليها على أنها أمر استثنائي».[44] وكانت تلك طريقة غريبة لوصف ما يجري في اسطنبول وسواها.

منح القانون الأمراء العثمانيين عشرة أيام لتوضيب حاجياتهم والذهاب، لكنه تعجّل التنفيذ بحقّ الخليفة نفسه. فما إن أقرّ القانون حتى توجّه الوالي وقائد الشرطة في اسطنبول إلى قصر دولما بهتشه وأبلغوا عبد المجيد بأن يعدّ نفسه للمغادرة على الفور. غضب الخليفة وأمر الوالي بالخروج. وعندئذٍ أعلن قائد الشرطة بأن لديه أوامر بإخراج الخليفة بالقوة عند اللزوم. وبما أن القصر كان محاصراً وخطوط الهاتف مقطوعة، لم يكن أمام عبد المجيد سوى الامتثال. أبلغ أنه سينقل إلى محطّة سيركجي، وهي نهاية قطار الشرق السريع في المدينة القديمة، ويوضع في القطار المتوجّه إلى أوروبا. لكن أجريت ترتيبات مختلفة. فقد خشيت السلطات إثارة المشاعر العامة في المدينة وقرّرت خروج الخليفة من دون لفت الأنظار. ولذلك أعدّ لنقل الخليفة وأسرته وموظفيه بالسيارات إلى محطّة تشاتالجا خارج اسطنبول.

وفي الخامسة من صباح يوم 4 مارس 1924، غادر الخليفة عبد المجيد قصر دولما بهتشة، بصحبة اثنتين من زوجاته الأربع، وابنه وابنته، ورئيس خدمه وطبيبه الشخصي وكاتبه. ولبثت المجموعة الصغيرة منتظرة في المحطة حتى منتصف الليل، عندما توقّف قطار الشرق السريع أخيراً. وقد ألحقت به عربة خاصة انتقل بها والي اسطنبول للقاء المنفيين. فناولهم مغلّفاً يحتوي على 2000 جنيه استرليني، وتأشيرة الدخول المؤقّت التي منحتها القنصلية السويسرية. وردّ عبد المجيد بإصدار تصريح صحفي قائلاً إنه سيطيع حكم الأمّة وسيكرّس نفسه للفنون الجميلة. لكن استقالة الخليفة لم تدم طويلاً. فما إن اجتاز الحدود البلغارية حتى أصدر تصريحاً ثانياً يعلن فيه أنه يعتبر قرار خلعه لاغياً وباطلاً. ومن المؤسف أنه اكتشف بعد ذلك أن قلّة من الناس اكترثت بما حدث. واستُبقي على الحدود السويسرية، بينما أجرت السلطات ترتيبات إعفائه من قانون يمنع المهاجرين متعدّدي الزوجات. وسرعان ما اكتشف أن سويسرا باهظة التكاليف، وانتقل إلى نيس. وتوفّي في باريس في أغسطس 1944، ودُفن في المدينة [المنوّرة]. وتكرّر رفض طلبات ذرّية عبد المجيد بنقل رفاته إلى تركيا.

بعد بضعة أيام من طرد عبد المجيد، لحقه 116 من أفراد الأسرة إلى المنفى.[45] ولم يشاهد معظمهم بعد ذلك اسطنبول ثانية. ورُفع الحظر على العودة إلى تركيا عن المتحدّرات من الأسرة العثمانية في سنة 1952، ولم يرفع عن المتحدّرين منها إلا في سنة 1974 – بعد خمسين سنة على الطرد.[46]

كان إخضاع المؤسسة الإسلامية للدولة العلمانية ولا يزال مثيراً للخلاف في تركيا. لكن لم تقم

أي حركة لاستعادة السلطنة. فقد تركت سياسة مصطفى كمال بإدانة الأسرة الحاكمة باعتبارها عديمة الأهمية في أحسن الأحوال، وخائنة في أسوئها، أثراً دائماً. ولم يفتقد أحد للسلاطين والأمراء إلا خدمهم الذين تُركوا معوزين. وظلّت معظم القصور فارغة، وتدهورت حالتها بمرور السنين. وذوت الشعارات الإمبراطورية – طغرة على شكل طائر – أو أزيلت عن واجهات المباني. ولم يبذل جهد لاستعادة التراث الفنّي والمعماري للأسرة العثمانية إلا في السنوات الأخيرة. أما في سنة 1924، فقد كان لتركيا شواغل أخرى.

أشار مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 إلى أن الجمعية عندما ألغت الخلافة، أبلغه رئيس الوفد التركي الذي كان قد توجّه إلى الهند لشكر المسلمين الهنود على الدعم الذي قدّموه للقوميين الأتراك، بأن المسلمين في الخارج يريدونه أن يصبح خليفة. وقال مصطفى إنه رفض الاقتراح لأنه سخيف. فقد كان الخليفة رأساً للدولة، وللمسلمين الأجانب حكوماتهم وهم ليسوا في موقع يتيح لهم تنفيذ أوامر خليفة مقيم خارج حدودهم.[47] وكان ذلك صحيحاً في مارس 1924 مثلما كان في نوفمبر 1922، عندما قرّر مصطفى لأسباب تكتيكية احتمال الخليفة مدّة وجيزة.

أشار إلغاء الخلافة إلى عزم مصطفى كمال على استبعاد الإسلام من المجال العامّ. ولم يكد يمضي شهر، في 8 أبريل 1924، حتى أغلقت المحاكم الدينية التي تطبّق الشريعة في مسائل الأحوال الشخصية، أي الزواج والطلاق والمواريث.[49] ومع أن الدستور الجمهوري الكامل الأول الذي اعتُمد في 20 أبريل وصف الإسلام بأنه الدين الرسمي واحتفظ بالصيغة التي استُخدمت في قانون سنة 1921 للنظام الأساسي، وتفرض على الجمعية تنفيذ أحكام الشريعة،[50] فإن مصطفى كمال قال في سنة 1926 إنها كانت «صيغاً زائدة على الحاجة، ولا تتوافق مع الطابع الحديث للدولة التركية الجديدة والنظام الجمهوري، رغم أن الثورة والجمهورية لم تجدا ضرراً في السماح بها باعتبارها تنازلاً في ذلك الوقت».[51]

صدّقت الجمعية ممتثلة على التغييرات التي طالب بها مصطفى كمال، لكنها حاولت حماية حقوقها بعناية. فقد اقترحت اللجنة الدستورية السماح للرئيس بحلّ البرلمان وطلب إجراء انتخابات مبكّرة. لكن ذلك أثار ذكريات كريهة، إذ إن عبد الحميد الثاني علّق البرلمان إلى أجل غير مسمّى بينما احتفظ بالدستور نظرياً على الأقل، وحلّ وحيد الدين البرلمان مرتين إرضاء لنفسه وللحلفاء. وهكذا رفضت الجمعية الملّية الكبرى، في عرض لاستقلالها، منح الرئيس صلاحية حلّ البرلمان. ولكنها أجازت له، بعد مناقشات، ردّ القوانين (باستثناء قانون الموازنة) لإعادة النظر فيها.[52] لم يكن لتلك الأحكام أهمّية عملية في ذلك الوقت، لأن مصطفى كمال يسيطر على الجمعية عبر مرشّحيه. لكنها

وضعت أسس الحكومة البرلمانية.

جرى نقاش حيوي في 16 أبريل، عندما اجتمعت الجمعية لوضع قائمة بأسماء معارضي المقاومة القومية التركية الذين سيُنفون وتُسقط عنهم الجنسية التركية. فقد حدّدت معاهدة لوزان عددهم بـ 150 شخصاً ونصّت على العفو عن كل الآخرين الذين خالفوا النظام القومي. ونفّذت الجمعية هذا الحكم بإصدار قانونين للعفو، لكنها وجدت بعد ذلك أن من الصعب تحديد من أسوأ المسيئين الذين يستحقّون النفي. وعندما أعدّت القائمة أخيراً، نشرت صحافة اسطنبول وثائق تثبت أن وزير الداخلية أحمد فريد (طق)، الذي اختار المرشّحين للنفي أولاً، كان معارضاً لمصطفى كمال في بداية حملته في الأناضول. وصدّق على الاتهام رفعت، أحد رفاق مصطفى كمال الأصليين، وكان سعيداً، رغم كل احتجاجاته خلافاً لذلك، بإيجاد أسس جديدة لإحراج النظام في أنقرة.[53] فاضطر فريد إلى الاستقالة. لكن ذلك الانتصار كلّف المعارضة غالياً، لأن الوزير الجديد رجب (بكر) كان من أشدّ مؤيّدي مصطفى كمال سلطوية.

ابتعد مصطفى كمال عن الأضواء في الأسابيع التي تلت إلغاء الخلافة. فقد صدم تدمير النظام القديم البلد، لكن حوادث التمرّد كانت قليلة. وقعت أعمال شغب في بلدة سليفكا على ساحل البحر المتوسّط، واضطرابات ثانوية في بورصة، وحُكم على رجل دين في إحدى الولايات لتحريض الشعب ضدّ الحكومة الكافرة.[54] لكن ردّ الفعل الشعبي كان غير فعّال من دون قيادة متعلّمة، وكما قال علي فؤاد في مذكّراته، فإن الطبقة المتعلّمة الصغيرة كانت منقسمة.[55]

تحدّثت صحف المعارضة الصادرة في اسطنبول عن الفساد المستشري في صفوف مؤيدي الحكومة، وعزت ذلك إلى حكم حزب الشعب الاستبدادي. وشملت مزاعم الفساد التصرّف بالممتلكات التي تركها المسيحيون المغادرون ومحاولة الهاربين اليونانيين والأرمن الأثرياء استرجاع السيطرة على أصولهم بمساعدة أشخاص مقرّبين من الحكومة. ولم تكن تركيا، التي دمّرتها الحرب، تنتج ثروة جديدة. بل إن تقسيم الغنائم - الثروة القديمة التي راكمتها الأقلّيات والأجانب - هو الذي أدّى إلى المشاجرات بين النخبة التركية. وكان توزيع صحف اسطنبول صغيراً، نادراً ما يزيد على 15,000 نسخة. لكن الصحيفة شبه الرسمية الناطقة باسم الحكومة، «حاكيميت ملّيت»، الصادرة في أنقرة، كانت تطبع 6000 عدد فقط.[56] وفي مايو 1924، حصلت الحكومة على صحيفة ناطقة باسمها في اسطنبول، عندما أنشأ مؤيّد مصطفى كمال المخلص، يونس نادي (أبال أوغلو)، وهو نفسه نائب راديكالي عن حزب الشعب، جريدة «جمهوريت». وأصبحت صوت القومية التركية السلطوية، الكارهة للأجانب أحياناً، إذ إنها دافعت عن إصلاحات مصطفى كمال المستوحاة من السجايا الإنسانية.

تفاقمت الاضطرابات السياسية بالدراما الشخصية في حياة مصطفى كمال الخاصة. فقد عادت فكرية، التي أرسلها مصطفى كمال للمعالجة في عيادة للسلّ في أوروبا، إلى اسطنبول فور علمها بزواجه من لطيفة. وفي 6 مارس 1923، سأل عدنان (أديوار) ممثّل حكومة أنقرة في اسطنبول، الخاضعة لاحتلال الحلفاء، الغازي هل يسمح لها بالسفر إلى أنقرة. وردّ مصطفى كمال في برقية غاضبة في اليوم نفسه. لقد عادت فكرية من دون إذني، وأنه أعطاها ما يكفي احتياجاتها من النقود، وعليها البقاء في اسطنبول وتفسير تصرّفها. وحرصاً على التثبّت من ذلك، صدرت تعليمات لوالي إزميد بوقف فكرية إذا حاولت السفر بالقطار إلى أنقرة.[57]

أمضت فكرية الأربعة عشر شهراً التالية في اسطنبول وغاليبولي. وكانت تبعث بالرسائل واحدة تلو الأخرى لمصطفى كمال، بل وحتى لعصمت، تتوسّل السماح لها بالوصول إلى تشانكايا. وفي نهاية مايو 1924، غادرت اسطنبول من دون أن يكتشف أمرها وسافرت إلى أنقرة. ووفقاً للقصة الرسمية المجازة التي نشرت في 1 يونيو 1924، أعلنت فكرية عند وصولها إلى محطّة أنقرة في اليوم السابق أنها جاءت لزيارة البكباشي فؤاد (بولجا)، صديق مصطفى كمال وقريبه البعيد الصلة (والتالي قريبها الأبعد صلة) من سلانيك. لكن بدلاً من التوجّه إلى منزل فؤاد، ركبت العربة إلى تشانكايا وطلبت مقابلة زوجة الرئيس. وعندما قيل لها إن ذلك غير ممكن، عادت إلى العربة. وفي طريق عودتها أخرجت مسدّساً من حقيبتها وأطلقت النار على نفسها. وعندما أبلغ مصطفى كمال بذلك، أمر طبيبه رفيق (صايدام) ببذل قصارى جهده لإنقاذها. وأبلغ الجرّاح في مستشفى أنقرة بعدم السماح لأحد بزيارة فكرية، وباتخاذ ترتيبات إذا نجح العلاج لأرسالها إلى سويسرا للنقاهة عند الاقتضاء. لكن المعالجة لم تنجح. فبعد إدخال فكرية المستشفى بأسبوع، أصيبت بالتهاب في الرئة، وتوفّيت بعد ذلك بيومين.[58]

كانت مأساة الزوجات المهملات (والمحظيّات) شائعة في الحياة والأدب التركيين. لكن ذلك لم يسهّل الأمور على الغازي. فقد أُغفِلت فكرية نفسها، لأن معارضي مصطفى كمال عزوا مأساة وفاتها إلى انحلال أخلاقه. وبذل موظفوه قصارى جهدهم لمنع انتشار الفضيحة. وفي اسطنبول، فتّش رجال شرطة بملابس مدنية مكان إقامة فكرية وأزالوا كل حاجياتها الشخصية.[59] ونُسيت الحادثة تدريجاً بغياب أي معلومات أو موادّ تثير الشبهات. وقالت لاحقاً ابنة أتاتورك بالتبني، صبيحة غوكتشن، إن أتاتورك كان يكنّ محبّة عظيمة لفكرية، التي ربما كان يمكن أن تشكّل زوجة أصلح له من لطيفة.[60] غير أن المرأتين لم تدركا أن مصطفى كمال لن يسمح لأحد بالوقوف في وجهه، مع أنه لم يكن يرغب في التسبّب بالألم لرفيقتيه. وكما لاحظ فالح رفقي (أطاي)، فإن مصطفى كمال

وقف ضدّ ميوله الشخصية عندما ناصر تحرير المرأة، إذ «كان يميل إلى الحريم»[61] وبعد سنوات، أفيد عن أنه قال لسيدّة أجنبية حاولت أن تقوده في ساحة الرقص، «سيّدتي، عندما يكون رجل مع امرأة، فإن من الأفضل منح القيادة للرجل».[62]

لقد دفعت فكرية، وهي امرأة مريضة وتعيسة إلى حدّ اليأس، حياتها لعدم قدرتها على فهم شخصية مصطفى كمال. وكانت لطيفة توشك أن ترتكب الخطأ نفسه، ولكن بتكلفة أقلّ. فقد أراد مصطفى كمال أن يتركها في إزمير عندما عاد إلى أنقرة في نهاية فبراير. لكنها رفضت ذلك، بل استدعت والدها، معمّراً، ووالدتها لمساندتها في تشانكايا. وحاول معمّر الاستفادة من الفرصة لإقامة شراكة عمل مع مصطفى كمال، المشرف على النقود التي جمعها المسلمون الهنود من أجل احتياجات تركيا. لكن المستشارين الأكثر حكمة كسبوا، واستخدم مصطفى كمال 250,000 ليرة من الأموال لتأمين رأس المال المدفوع لبنك الأعمال التركي، وهو ما عرّف روّاد الأعمال الأتراك إلى مجال المصارف الذي يسيطر عليه الأجانب. وأصبح جلال (بايار)، موظف البنك الذي تولّى تنظيم جمعية الاتحاد والترقّي في إزمير، ثم قاد المقاومة الشعبية في المنطقة، أول مدير لبنك الأعمال التركي عندما أنشئ في 26 أغسطس 1924. [63]

انتهى صمت مصطفى كمال الذي استمرّ ستة أشهر في أغسطس. ففي 25 أغسطس خاطب اتحاد المعلّمين الأتراك في أنقرة وأعاد التأكيد على مبادئه: يجب أن ينتج التعليم أشخاصاً يتمتّعون بحرّية التفكير، وقادرين على القيام بدور ناجح في الحياة الاقتصادية. ويجب تأسيس الأخلاق الوطنية على مبادئ الحضارة.[64] وبعد ذلك شرع في جولة واسعة على الولايات ترافقه لطيفة. وفي 30 أغسطس، وضع حجر الأساس لنصب في ميدان معركة دوملوبنار، حيث هُزم الجيش اليوناني هزيمة منكرة قبل سنتين. وفي خطاب طويل، وصف كيف انتصر في المعركة: امتدح خدمات فوزي وعصمت، وذكر اسم اللواء كمال الدين سامي الذي اخترقت قوّاته مواقع الأعداء، لكن لم يذكر قائده، نور الدين «الملتحي»، قائد الجيش الأول. فقد نُبذ نور الدين إلى الظلمة الخارجية، وهو المصير الذي يستحقّه عن جدارة.

التفت مصطفى كمال بعد ذلك إلى المستقبل. إن وجود معظم الأمم يتوقّف على قدرتها على إنتاج أعمال الحضارة. والنجاح في الميدان يقتضي التجدّد. يجب التخلّي عن طرق التفكير التي مضى عليها قرون وتقديس الماضي. ويبدو أن مشكلات مصطفى كمال الخاصة الأخيرة انعكست في القسم التالي من مقولته. فقال إن الحياة العائلية أساس الحضارة. ويجب أن يمتلك الرجال والنساء حقوقهم الطبيعية ويكونوا قادرين على القيام بواجباتهم العائلية. وعاد ثانية إلى موضوع معركة

التقدّم الاقتصادي وأنها أشدّ أهمّية من الانتصار العسكري الذي يحتفلون بذكراه. واختتم خطابه بمناشدة للشباب استبقت قفلة خطاب الأيام الستة في سنة 1927. «يا أبناء الجيل الجديد الصاعد! المستقبل لكم. لقد أنشأنا نحن الجمهورية. ويعود إليكم أمر حمايتها ورفع شأنها».[65]

كان النُّصب الذي وُضع أساسه من صنع فنّان محلي، نحت ذراعاً تمسك بعلم تركي. فظهرت القصّة بأن مصطفى كمال اختار التصميم، بعد أن شاهد حامل العلم التركي مدفوناً في حفرة خلّفتها قذيفة، لكنه ظلّ ممسكاً بالعلم بذراعه الظاهرة فوق الأرض. والتفسير الأرجح أن نُصُب دوملوبنار شكّل خطوة أولى نحو تمثيل شكل البشر في النحت. وكانت الأنصاب السابقة التي تتقيّد بمنع تصوير البشر في الإسلام، على شكل عمود يستدقّ في أعلاه. وجاءت ذراع الجندي المجهول التي تظهر فوق الأرض بمثابة توطئة لتماثيل مصطفى كمال بالطول الكامل، التي سرعان ما انتشرت في البلد. وفي السنوات الأخيرة أقيم نصب أكثر فخامة على التلّ الذي أدار منه مصطفى كمال المعركة، ونُقل «نُصب حامل العلم المجهول» إلى خارج قرية دوملوبنار التي يطغى عليها الآن مسجد كبير على الطراز العثماني الحديث.

توجّه مصطفى كمال من دوملوبنار إلى بورصة. واختار هذه المدينة المحافظة التي تكثر فيها المساجد التي بناها السلاطين الأوائل، للهجوم على الأسرة العثمانية، معلناً بناء على دليل تاريخي ضعيف أن المدينة تعرّضت للتدمير والسلب المتكرّر في الاشتباكات بين الأمراء العثمانيين الذين أدخل أواخر المتحدّرين منهم المحتلّين اليونانيين إليها بإثارة تمرّد خلف خطوط القوميين. والمدينة تفتقر الآن لأي علامات على الازدهار، لكنها تمتلك الموارد لتصبح مركزاً للحضارة في الجمهورية الجديدة.[66] وكانت بورصة محظوظة في الواقع لأن اليونانيين الهاربين لم يجدوا متسعاً من الوقت لتدميرها. لكن على نحو البلدات الأناضولية الأخرى، تضرّرت تجارتها بمغادرة اليونانيين والأرمن المحلّيين.

وتوجّه مصطفى كمال من بورصة إلى مدينة مودانيا الساحلية للصعود إلى متن طرّاد «الحميدية» (سمّي باسم السلطان عبد الحميد الثاني) الذي أقلّه في جولة قبالة سواحل البحر الأسود. أبحرت السفينة عبر البوسفور، لكن مصطفى كمال لم يطأ العاصمة القديمة. ووصل إلى طرابزون في 16 سبتمبر. وفي غضون ذلك بدأت المعارضة تنظّم صفوفها. فقد توجّه رفيقه القديم علي فؤاد، الذي حضر احتفالات إحياء ذكرى المعركة في دوملوبنار، إلى إزمير حيث التقى بقره بكير ورؤوف.[67] ثم اجتمع الثلاثة ثانية في اسطنبول. وانضمّ إليهم الاتحاديان البارزان رحمي، الذي كان والي إزمير في الحرب الكبرى، وإسماعيل جانبولاد. وكان مصطفى كمال قد نأى بنفسه عن كلا الرجلين وبالتالي وجدا نفسيهما على هامش الحياة السياسية. اتفق الجميع على أنهم مراقبون وأن مراسلاتهم تُفتح.

وقرّر قره بكير وعلي فؤاد أنهما لم يعد في وسعهما أداء واجباتهما بصفتهما مفتّشين في هذه الظروف، وأن المسار الوحيد المفتوح لهما نقل معارضتهما للحكم الأوتوقراطي إلى مقرّ الجمعية. ورأيا أن على الرئيس أن يتصرّف بمثابة حَكَم نزيه في النضال السياسي بينهما وبين حزب الشعب.[68]

وكان هذا الاقتراح بالضبط ما رفضه مصطفى كمال عندما تحدّث في نادي حزب الشعب في طرابزون في 16 سبتمبر قائلاً:

«إنني أفخر بمنصب رئيس حزب الشعب، الذي يقود أعماله اليومية رئيس وزرائنا عصمت... وعلى من يناقشون باستمرار العلاقة بين رئاسة الجمهورية وقيادة الحزب... أن يعرفوا أنني محازب - نصير للجمهورية، ولإصلاح التفكير والمجتمع. ولا أرغب في الاعتقاد بأن هناك أحداً في تركيا الجديدة لا يتقاسم هذه المبادئ مع حزب الشعب».[69]

وهكذا لُفت نظر رفاق مصطفى كمال الأصليين بأنهم إذا عارضوا الغالبية في حزب الشعب، وهم لا يزالون أعضاء فيه، فإن عليهم أن يواجهوا الرئيس الذي اختار الغالبية بنفسه ويسيطر عليها.

توجّه مصطفى كمال من طرابزون إلى سامسون، البلدة التي بدأ فيها حملة الأناضول. وفي حفل الاستقبال الذي أقيم في مبنى البلدية، أخرج العمدة الأريكة التي جلس عليها مصطفى كمال في مايو 1919؛ [70] - لقد بدأ جمع الآثار الشخصية. وعندما تحدّث مصطفى كمال إلى المعلّمين، أطلق بيانه المشهور: «المرشد الأصدق لكل شيء في العالم - للحضارة، والحياة، والنجاح -هو العلم. وأي مرشد ينشد سوى العلم ما هو إلا [دليل] على اللامبالاة، والجهل، والضلال».[71] وقد لطّفت المصطلحات التقليدية المستخدمة الرسالة: فكلمة علم تعني تقليدياً المعرفة الدينية، وكلمة مرشد ترادف معنى قائد، مثل مرشد الإخوان المسلمين. لكن عندما نُقشت هذه الكلمات أمام المبنى الرئيس لجامعة أنقرة، بدت الرسالة اليقينية واضحة: العلم أفضل مرشد في الحياة.

سلّط الخطاب الضوء أيضاً على رأي مصطفى كمال بالمسلمين الأجانب. فهناك أكثر من 100 مليون مسلم في العالم، وهم خاضعون لإرادة الآخرين وازدرائهم. لماذا؟ لأن التعليم الذي تلقّوه لم يمنحهم الخصائص اللازمة لكي يكسروا قيودهم. إن تعليمهم لم يكن وطنياً. ويظهر ذلك ضرورة الامتناع عن حشو عقول الصغار «بالأشياء الزائدة على الحاجة الصدئة والمخدّرة والخيالية». ولتبسيط هذه النقطة، أشار مصطفى كمال إلى خطيب سابق، رجل دين شرح آية في القرآن الكريم تقارن الزيتون، ذا النواة الواحدة، بالتين المتعدّد البذور. وقال الخوجا (رجل الدين) إن الزيتون يرمز إلى الوحدة، والتين إلى التعدّد. لكن ثمة خوجا آخر سأله مصطفى كمال عن معنى الآية، فقال

إنه بحاجة إلى نصف ساعة لشرحها. ما الفائدة من إرهاق عقول الصغار بمثل هذه الأحاجي؟ أخبروهم الحقيقة البسيطة.[72] وكان المقصود واضحاً: العلم الديني القديم عديم الفائدة في العصر الجديد. أما بشأن الرعايا المسلمين للقوى الكبرى، فلا يلومنّ إلا أنفسهم على خضوعهم.

ومن سامسون، أعاد مصطفى كمال تتبع خطّ سيره في سنة 1919. فتوجّه إلى حاوزا، وأماسيا، وأخيراً إلى أرضروم. لم تكن أرضروم واردة في خطط سفره، لكن البلدة ضربها زلزال أثّر فيها تأثراً شديداً، فتوجّه إليها مصطفى لتوجيه الضمانات بأن الحكومة ستقدّم المساعدة. وكما في الأماكن الأخرى، انتهز الفرصة للدفاع عن تغييراته الأخيرة: إن التخلّص من «الأشخاص والمؤسسات التي ألحقت الضرر بالسيادة الحقيقية للأمّة وحرّيتها واستقلالها» - أي الخلافة والأسرة العثمانية.[73] في أثناء حرب الاستقلال، كانت أرضروم مقرّ «جمعية الدفاع عن التراث المقدّس»، وكان زعيمها النائب حسين عوني عضواً بارزاً في المجموعة الثانية المعارضة في الجمعية. وأعلن مصطفى كمال الآن أنه سعيد لرؤية أن إجراءاته عكست المشاعر الحقيقية لأهل أرضروم، مثل سائر الأماكن في البلاد. ولم يكن هناك من يعترض على هذا الادّعاء.

تحدّث مصطفى في كل مكان عن الحاجة إلى بناء السكك الحديدية والطرق لتوحيد أنحاء البلاد معاً. ولم يتحدّث في أي مكان عن رفاقه في سنة 1919. لم يذكر انتصار قره بكير على الأرمن في خطاب أرضروم، مقارنة بذكره انتصار عصمت في إينونو بانتظام.[74]

كانت لطيفة إلى جانب مصطفى كمال عندما جال الولايات الشرقية المدمّرة. وأصرّت على مرافقته، حين عادت زوجات المسؤولين الآخرين بالسفينة من سامسون. وكان ذلك قراراً مشؤوماً. فقد شعرت لطيفة بالغيرة من رفاقه. فتشاجر الزوجان علناً في توقات، على الطريق إلى أرضروم، عندما حاولت لطيفة إنهاء جلسة أنيسة وسحب مصطفى كمال إلى الفراش. وحدثت مشادّة أخرى في عشاء في أرضروم، حيث اتهمت لطيفة مصطفى بأنه يولي اهتماماً كبيراً بالزوجة الجميلة للقائد المحلّي. وفي اليوم التالي، أرسل مصطفى كمال زوجته إلى أنقرة بالسيارة برفقة ياوره، صالح (بوزوق). وأعطي صالح رسالة مختومة موجّهة إلى عصمت، هذا نصّها:

«السيدة لطيفة تسبقني إلى أنقرة. قرّرت أن من الخطأ أن نواصل الرحلة معاً، لأن تجربة السنتين الماضيتين أقنعتني بأننا لا يمكن أن نعيش معاً. وقد أبلغتها بقراري. إنها حزينة جداً، وربما تطلب منك أو من فوزي باشا جمعنا معاً ثانية، لكن قراري نهائي. غير أنني لا أعتزم أن أؤذي كرامتها وموقفها وموقف أسرتها التي أحتفظ باحترامي لها ومشاعر الصداقة الحقيقية. وستقرّر طريقة الانفصال في أنقرة. يجب إقناعها بالموافقة على العودة إلى إزمير بهدوء».[75]

قبل المغادرة، طلب صالح من قلج علي، مرافق مصطفى كمال، أن يبلغه ببرقية مشفّرة إذا غيّر الرئيس رأيه. فإذا فعل، يرسل قلج علي، «إنه بصحة جيدة»؛ وبخلاف ذلك تكون الرسالة، «لا يزال مريضاً». وكتبت لطيفة رسالة توسّل إلى مصطفى كمال من محطّتها الأولى في أرزنجان. وعندما وصلت السيارة إلى قيصري، تسلّم صالح أمراً من مصطفى كمال بقطع الرحلة وانتظار مجيئه. فتحقّق من قلج علي واطمأن إلى أن الرئيس تعافى. فعادت لطيفة أدراجها من فرط سرورها لتقابل مصطفى كمال على بعد خمسين ميلاً شرق قيصري. وعندما وصل مصطفى كمال، طلب من صالح أن يمزّق الرسالة الموجّهة إلى عصمت. وبعد ذلك غيّر رأيه، وأمره بالاحتفاظ بأجزائها. لقد مُنحت لطيفة مهلة مؤقّتة، لا عفواً كاملاً. وقرّر مصطفى كمال عقد هدنة مع لطيفة، في ما كانت معركته مع رفاقه الأصليين توشك أن تندلع.

21

فرض القانون والنظام

عاد مصطفى كمال إلى أنقرة في 17 أكتوبر 1924. ودُعيت الجمعية إلى الانعقاد في اليوم التالي لمناقشة الأزمة في العلاقات مع بريطانيا بشأن النزاع حول الموصل. ففي سنة 1922، أرسل ضابط تركي لتحريض الأكراد على البريطانيين في منطقة السليمانية، في كردستان العراق اليوم، ولم ينجح. وبعد ذلك، حاول المسيحيون النسطوريون المحلّيون، المعروفون في ما ينطوي على مفارقة تاريخية باسم الآشوريين، العودة إلى قراهم الجبلية في ولاية هاكاري، حيث كانت سلطة الوالي التركي ضعيفة. وبعد أن احتجزوا الوالي مدة وجيزة، ردّهم على أعقابهم رتل من الجنود الأتراك، الذين ادّعت الحكومة البريطانية أنهم تجاوزوا خطّ وقف إطلاق النار. وفي 9 أكتوبر، سلّمت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى تركيا تهدّد فيه بأعمال عدائية ما لم تسحب القوّات التركية في غضون ثمان وأربعين ساعة. فقدّمت تركيا التماساً إلى عصبة الأمم، وهي لا تزال غير عضو فيها، فعُلّق الإنذار البريطاني. وحدّد اجتماع لعصبة الأمم في 27 أكتوبر 1924 الخطّ المعروف باسم خط بروكسل، بين منطقتي الاحتلال البريطاني والتركي، بانتظار إجراء تحقيق كامل في نزاع الموصل.[1]

ادّعى كلا الجانبين الاستعداد للذهاب إلى الحرب، بينما لا يريدها أي منهما في الواقع. وقد اتُّخذ القرار بدعوة الجمعية، قبل أسبوعين من موعد بدء دورتها السنوية، بغية الترويج لتصميم تركيا على الدفاع عن مطالبتها بالموصل. لكن الموصل لم تكن محل الاهتمام الرئيس لمصطفى كمال بينما يتأمّل المشهد من منزله في أنقرة. ففي أثناء غيابه تغيّر طابعه من منزل صيفي أناضولي مربّع إلى فيلا أوروبية ذات أبراج في الضاحية. وعلى مقربة من محطة السكّة الحديدية في أنقرة، أقيم مبنى جديد للجمعية في الوقت المناسب لانعقاد الدورة الجديدة. وكان على الطراز الشرقّي المعمّد، الذي أصبح معروفاً

في تركيا باسم «الطراز الوطني للمرحلة الأولى»، واعتُمد للمباني العامة للجمهورية في أنقرة. وإلى جوارها، يوجد مبنى البرلمان القديم، الذي بُني في الأصل بمثابة نادٍ لجمعية الاتحاد والترقّي، واستولى عليه حزب الشعب التابع لمصطفى كمال وجعله مقرّاً لقيادته. ومرّ عقد آخر قبل أن يجلب المعماريون النمساويون والألمان الطرازات الحديثة وينشئوا في أنقرة مباني مستطيلة غير مزخرفة. فلم يكن الشرق في السنوات الأولى للجمهورية قد نُحّي جانباً بعد، وظلّ الجيل الأول من أصحاب الدكاكين الأتراك الذين حلّوا محل اليونانيين والأرمن يختارون أسماء مثل «الشرق» لمتجر البقالة.

شنّت الصحافة المعارضة حملة انتقاد متواصلة على الحكومة طوال الصيف. وكان هناك الشيء الكثير لانتقاده بالفعل. فقد اشتكى اللاجئون المتدفّقون من البلقان من انعدام الكفاءة الإدارية والفساد في أثناء إعادة توطينهم. وقدّم الضبّاط المسرّحون والجنود العاجزون مطالبهم للحصول على عمل ومعاشات تقاعد. وخلّف إغلاق المدارس الدينية فجوات في التعلم. فاستغلّ كثير من رفاق مصطفى كمال الأصليين هذه الشكاوى في أثناء الصراع على أداء دور في اتخاذ القرار. ومع أنهم ما زالوا أعضاء في حزب الشعب، فإنهم شكّلوا في داخله فئة معارضة ضعيفة عددياً، لكنها قوية في سجلّ خدمتها وثقلها الفكري.

سارع اثنان من الأعضاء البارزين في فريق المعارضة، رؤوف (أورباي)، رئيس الجمعية ورئيس الوزراء سابقاً، ود. علي (أديوار) مساعد رئيس الجمعية سابقاً وممثّل الحكومة في اسطنبول، في التوجّه إلى أنقرة لحضور الجلسة الخاصة. وقد قال مصطفى كمال في سنة 1927 أنه فوجئ لأنهما لم يشاركا في حفل الاستقبال الذي أقيم له عند رجوعه من جولته على الولايات الشرقية، وخلص عندئذٍ إلى أنه سيواجه بمؤامرة.[2] لكن ما واجهه في الواقع كان وقفة أخيرة لبعض القوميين البارزين في تركيا لتأكيد حقّهم في أن يكون لهم كلمة في تحوّل البلد.

في 26 أكتوبر، استقال كاظم قره بكير من منصبه مفتّشاً للجيش الأول، قائلاً إنه قرّر تكريس وقته لواجباته بصفته عضواً في الجمعية، بسبب إهمال تقارير بشأن إعادة تنظيم الجيش. وبعد أربعة ايام، حذا علي فؤاد (جَبسوي) حذوه مستقيلاً من منصبه مفتّشاً للجيش الثاني، من دون إبداء الأسباب. وقد اشتكى مصطفى في سنة 1927 من أنه دعا علي فؤاد إلى العشاء فور حضوره من مقرّ قيادة الجيش الثاني في قونيا في 30 أكتوبر، لكن علي فؤاد اجتمع برؤوف (أورباي) ولم يحضر إلى تشانكايا. ومن الواضح أن الحافز إلى الاستقالة هو الحظر الذي أدخل في ديسمبر الماضي على مشاركة شاغلي القيادات العسكرية في مناقشات الجمعية.

ردّ مصطفى كمال في اليوم نفسه، 30 أكتوبر 1924، بإرسال برقية إلى ستة من كبار القادة

العسكريين الذين يشغلون مقاعد في الجمعية. وقد صيغت بكلمات شخصية. فكتب مصطفى كمال، «معتمداً على ثقتكم ومحبتكم لشخصي، فقد ارتأيت أن من الضروري أن تبلغوا رئاسة الجمعية على الفور ببرقية بأنكم تستقيلون من النيابة»، مضيفاً بأن رئيس هيئة الأركان العامة، المشير فوزي (تشقمق)، قد فعل ذلك نزولاً عند طلبه.[3] فامتثل أربعة من قادة الفيالق على الفور، بينما استمهل اثنان للنظر في موقفهما. ومن بينهما مفتّش الجيش الثالث في ديار بكر، شوكت (تشوبانلي)، الذي كان متقدّماً في الرتبة على مصطفى كمال إلى أن أصبح الأخير مشيراً، وقد أذعن واستقال من الجمعية بعد التوجّه إلى أنقرة. لكن مرؤوسه، قائد الفيلق السابع، جعفر الطيار (إيلمز)، القائد القومي الذي أسره اليونانيون في تراقيا في سنة 1920، قرّر أن يحذو حذو قره بكير وعلي فؤاد بالبقاء نائباً في الجمعية واستقال من قيادته.[4]

كان القادة الثلاثة الذين استقالوا من قياداتهم، لكنهم لا يزالون على كشف رواتب الجيش، مستعجلين للمشاركة في مناقشات الجمعية. غير أن الحكومة أصرّت على أن ينتظروا حتى يسلّموا واجباتهم إلى من يخلفهم. وعند وصولهم إلى أنقرة، كانت انتخابات اللجان النيابية قد أجريت، وفقدوا فرصتهم في الحصول على مكان فيها. اشتكوا بأنهم تعرّضوا للخديعة، بينما غضب مصطفى كمال لأنهم يعتزمون ترك قياداتهم من دون إشعار بينما يلوح خطر اندلاع أعمال عدائية مع بريطانيا.[5] لم تكن الحجج مهمّة بقدر أن مصطفى كمال أكّد سيطرته على القوات المسلّحة، وفي استطاعة الضبّاط بعد ذلك تأمين حياتهم المهنية قبل التقاعد وبعده، شريطة أن يكونوا موالين للرئيس. لم تستبعد القوّات المسلّحة عن الساحة السياسية، بل أدرجت بمثابة عنصر مشارك في النظام الكمالي. وتابع مصطفى كمال الاهتمام بالجيش بطبيعة الحال، وحرص على حضور المناورات، لكنه لم يكن يتدخّل في الإدارة اليومية للمؤسسة العسكرية الكبيرة، وترك ذلك في رعاية المشير فوزي (تشقمق)، رئيس هيئة الأركان المخلص. وكانت العلاقة بين السلطات المدنية والعسكرية تعاونية ولكن رسمية. وما زال كبار القادة المحليون يقدمون التحية للسلطة المدنية في عيد الجمهورية، في 29 أكتوبر، ويرد الحكّام المحلّيون التحية لقادة الحاميات في يوم النصر، في 30 أغسطس. وذلك ترتيب منظّم.

كانت المعركة التالية على السيطرة على حزب الشعب. فقد حامت الشبهات حول ولاء العديد من أعضائه. ووفقاً للكاتب الكمالي، يعقوب قدري قره عثمان أوغلو، أدين الكثير من أعضاء الحزب في أحد الاجتماعات الخاصة للحزب بأنهم متعاطفون مع المعارضة بحيث عبّر مصطفى كمال عن خشيته من أن يجد نفسه في الأقلية.[6] ومع أنه كان يريد تشكيل الحزب لجعله أداة فعّالة لسياساته، فقد قرّر عدم تطهير الحزب، إذ من الأفضل أن يترك المعارضون غير المتحفّظين يغادرون من تلقاء أنفسهم

وكسب البقية.[7] ووفّر اقتراح للتوبيخ الفرصة لفرز الحزب. كانت الانتقادات توجّه في الأصل إلى الوزير المسؤول عن إعادة توطين اللاجئين، فأزيح الوزير ومنحت حقيبته لوزير الداخلية رجب (بكر)، مساعد مصطفى كمال الشديد. ومع انتقاد مزيد من الوزارات، رأى رئيس الوزراء عصمت بأن الاقتراح بإنشاء لجنة برلمانية للتحقيق يجب أن يناقش باعتباره تصويتاً عاماً على التوبيخ.[8]

بدأ النقاش في 5 نوفمبر 1924. فشنّ رجب وغيره من المؤيّدين الراديكاليين لمصطفى كمال هجمات شخصية على رؤوف ورفعت، تتهمهما بعدم دعم الجمهورية والتوق لإعادة السلطان والخليفة. وردّا بأنهما يعارضان كل أشكال الحكومة السلطوية. وكان حكم مصطفى كمال الموضوع الحقيقي، ولكن غير المعلن، للنقاش. وفي 8 نوفمبر رُفض اقتراح التوبيخ بـ 148 صوتاً مقابل 18. وامتنع واحد وأربعون نائباً عن التصويت.[9] وأياً تكن الحجج، فإن غالبية حزب الشعب، التي تسيطر على كل المقاعد في الجمعية باستثناء واحد، اختارت مصطفى كمال مقابل منتقديه.

قرّرت الأقلية بعد انكشافها ترك الحزب. وفي اليوم التالي، 9 نوفمبر، استقال رؤوف ورفعت د. عدنان وآخرون، وفي 17 نوفمبر أسّسوا الحزب التقدّمي الجمهوري- اختير اسم الحزب دحضاً للاتهام بأن قادته أعداء للجمهورية رجعيون. وحصل أول حزب معارض رسمياً في البرلمان على تسعة وعشرين مؤيّداً في الجمعية، وكلهم أعضاء سابقون في حزب الشعب باستثناء عضو واحد.[10] وكان مصطفى كمال قد أعلن في خطابه في افتتاح الدورة العادية للجمعية في 1 نوفمبر أن الأمّة التركية «مصمّمة على التقدّم من دون خوف على مسار الجمهورية والحضارة والتقدّم».[11] وأراد قره بكير وعلي فؤاد ورفعت وعدنان وقادة غيرهم للمعارضة أن يوضحوا منذ البداية أنهم يقاسمونه التصميم. فتعهّد برنامج الحزب[12] بتقديم الدعم لجمهورية ليبرالية ديمقراطية، وأيّد مزايا اللامركزية، وحرّية العمل، والتعريفات المنخفضة. واتهم مصطفى كمال الحزب التقدّمي الجمهوري بتشجيع الرجعيين الدينين بالإعلان في برنامجه بأنه يحترم «الفكر الديني والمعتقدات الدينية» (المادّة 6).[13] لكن البرنامج نصّ بصلابة على أن القوانين يجب أن تلبّي احتياجات العصر، بالإضافة إلى متطلّبات الشعب ومصالحه ورغباته (المادة 3) وعلى نظام موحّد للتعليم (المادة 49). والمسلمون المحافظون يكرهون كلا الاقتراحين.

غير أن المبادئ لا تمنع الناقمين من كل الأنواع من السعي إلى ملاذ في حزب معارض قانوني. وقد تكوّنت نواة الحزب التقدّمي الجمهوري من رفاق مصطفى كمال الأصليين في حرب الاستقلال: قره بكير، الذي أصبح قائداً للحزب، وعلي فؤاد، الأمين العام، ورؤوف، ورفعت، وعدنان، وياور مصطفى كمال السابق القائمقام عارف («مربّي الدب»)، وأول وزير لخارجيته بكير سامي (قُندوح).

وانضمّ إليهم متطرّفو جمعية الاتحاد والترقّي، مثل قره واصف، وإسماعيل جانبولاد، وكذلك حسين عوني والأعضاء الآخرون في المجموعة الثانية، الذين استُبعدوا من الجمعية.[14] وكانوا جميعاً قوميين أتراكاً، ومعظمهم من دعاة التحديث. وكان مشكوك في مؤهّلاتهم الليبرالية، فالرابط المشترك بينهم معارضة احتكار السلطة الذي يمارسه مصطفى كمال عبر رئيس جهازه التنفيذي عصمت.

أجري انتخاب فرعي في بورصة، لملء شاغر نتج عن ترك قائد عسكري محلّي النيابة نزولاً عند رغبات مصطفى كمال، وأظهر أن هناك استياء في البلاد. فقد هزم نور الدين باشا «الملتحي» الذي ترشّح مستقلاً مرشّح حزب الشعب. وعلى الرغم من إبطال النتيجة الأولى بناء على مسألة تقنية، فإن نور الدين زاد مؤيّديه عندما أعيدت الانتخابات في مارس 1925. [15]

كان ردّ فعل حزب الشعب غامضاً في البداية. ففي 10 نوفمبر، حاول مباغتة الحزب الجديد بإضافة كلمة جمهوري إلى اسمه.[16] وشدّد أيضاً الانضباط باتخاذ قرار يوجب حصول الأعضاء على أخذ إذن لتقديم اقتراحات تنتقد الوزراء، وتلزمهم بعدم الإدلاء بتصريحات ضدّ سياسة الحزب.[17] وفي 21 نوفمبر، طلب عصمت في اجتماع سرّي لقيادة الحزب وضع البلد تحت الأحكام العرفية. وأيّد مصطفى ذلك قائلاً، «إنني أشتمّ رائحة البارود والدم. وآمل أن أكون مخطئاً». لكن غالبية الأعضاء الحاضرين لم يكونوا مستعدّين بعد لسياسة القمع. فاستقال عصمت إثر ذلك.[18] وأشار في مذكّراته إلى أنه شعر بالإرهاق من عمله، لا سيما أنه كان يعاني في ذلك الوقت زُحَار أميبي.[19]

عندما غادر عصمت أنقرة للتعافي وتحيّن الفرصة المناسبة في هيبيلي أطه، وهي منتجع صيفي جميل في جزر الأمراء قرب اسطنبول، طلب مصطفى كمال من فتحي (أوقيار)، رئيس الجمعية، تشكيل حكومة جديدة. وكان فتحي، وهو صديق مخلص لمصطفى كمال، مصلحاً ليبرالياً، لكن حكومته ضمّت متشدّدين مثل رجب (بكر) وإحسان (إرياوز)، الرئيس المنكود لمحكمةِ الاستقلال في اسطنبول.[20] ومع ذلك، حاول فتحي اتباع نهج أكثر اعتدالاً. لكن عندما اقترح انتخاب عمدة اسطنبول،[21] بما يتوافق مع برنامج المعارضة، شقّ ذلك على رجب، فاستقال من وزارة الداخلية ليصبح الأمين العامّ لحزب الشعب.[22]

حرص مصطفى كمال على عدم إظهار ما يقلقه. في 11 ديسمبر، نشرت الصحيفة الناطقة بلسانه في أنقرة، «حاكيميت ملّيت» نسخة مفرطة التحرير لإجاباته عن الأسئلة التي طرحها عليه مراسل جريدة «تايمز» اللندنية. وأعلن فيها الغازي أن الأحزاب السياسية سمة طبيعية في الأنظمةَ الجمهورية. وأنه سيظلّ على رأس حزب الشعب الجمهوري، لكنه سيفوّض قيادته إلى نائبه ما دام رئيساً للجمهورية. وأشار إلى أن برنامج الحزب التقدّمي الجمهوري لم يعرض أي جديد. كما أن

الشعور الديني محترم على الدوام، ولا أساس لأي اعتقاد خلاف ذلك.[23]

في 1 يناير 1925، بينما تصاعدت التوتّرات السياسية المحلّية، غادر مصطفى كمال أنقرة في جولة أخرى على الولايات، واصطحب معه لطيفة. وهذه المرّة، ألقى خطاباً واحداً جديراً بالملاحظة فقط، وكان ذلك في قونيا في ذكرى انتصار عصمت في إينونو. فامتدح الجيش ووصف مبدأه الهادي بكلماته: «النصر يحقّقه من يقول 'النصر لي'، والنجاح يعود إلى من يبدأ بقول 'سأكون ناجحاً'، ويمكنه بعد ذلك أن يقول 'لقد نجحت'».[24] وبدت العزيمة واضحة في مزاجه.

قُدّم لمصطفى كمال منزل في قونيا، كما في العديد من البلدات الأخرى. وقد شهد المنزل حفل غداء، حيث تختلط النساء بالرجال، على غير المعتاد، من دون حجاب. لكن كما قال فخر الدين (ألطاي)، قائد الجيش الثاني المعيّن حديثاً: «لم يكن الحرج والخجل قد زالا بعد». وبعد الغداء، اصطحب مصطفى كمال أصدقاءه للمشي حتى فندق محلي غير بعيد. وما إن جلسوا لتناول القهوة حتى وصلت لطيفة من دون أن يعلن عن وصولها. وقالت، «كمال، جئت اصطحبك إلى المنزل لتناول الشاي». كان مصطفى كمال يكره أن ينادى باسم كمال، فنهض غاضباً. وبدا من الواضح أن لطيفة قرّرت الحؤول من دون جلسة للشراب. وقد كتب اللواء فخر الدين في مذكّراته، «فوجئت لأن هذه السيدة المثقّفة والحسّاسة لم تدرك أن سلوكها سيُغضب رجلاً مثل أتاتورك».[25] وبدا أن الخلاف داخل أسرة الرئيس يردّد صدى الخلاف السياسي في البلد.

توجّه مصطفى كمال من قونيا إلى ساحل البحر المتوسّط لتفقّد مزرعة كان يمتلكها سابقاً يوناني في تاشوكو، على مقربة من سيليفكا. وهي اليوم منطقة سياحية رئيسة تجتذب آلاف الزوّار. لكن الوصول إليها كان صعباً في سنة 1925. ومن مرسين، حيث نزل مصطفى كمال في قصر كان يمتلكه تاجر يوناني ثري، كان لا بدّ من إعادة بناء الطريق إلى سيليفكا قبل أن تتمكّن المجموعة من الذهاب بالسيارة. وكان للسكان المحليين سبب وجيه ليسرّوا بهذه النتيجة التي تحقّقت من زيارة الرئيس: ظلّت طريق الغازي تخدم احتياجاتهم سنين عديدة إلى أن شقّت الطريق الساحلية الحديثة. وعندما وصلت المجموعة إلى المزرعة أخيراً، وجدوها في حالة بائسة. فقرّر مصطفى كمال شراءها وتحويلها إلى إحدى «مزارع الغازي» النموذجية، التي أنشأها في البلاد.[26] وقد غادر الغازي ساحل البحر المتوسّط الدافئ وعاد إلى شتاء أنقرة القاسي في 2 فبراير 1925. فوجد الجمعية في حالة هياج عصبي.

أراد أحد النوّاب أن يعرف لماذا سُمح لطلاب هنغاريين في زيارة تبادلية لاسطنبول بالرقص في مدرسة للبنات التركيات. فردّ وزير التعليم (ورئيس الوزراء في المستقبل) شُكرو (سراج أوغلو) بأنه ليس هناك قانون يمنع الرقص، لكن انتُهكت أنظمة المدرسة. وأضاف بأن الأتراك يتمتّعون بحسّ

أخلاقي عالٍ لكن بعض المربّين أساؤوا التقدير.[27] وطلب بعض النوّاب بإنهاء استقلال الجامعة، وهو اقتراح سُرّ النظام الكمالي بقبوله فيما بعد. وسرعان ما أخذت المناقشات تنذر بشرّ. فعندما رفع المنتقدون أصواتهم، هدّد بعض أعضاء حزب الشعب الجمهوري باللجوء إلى العنف. وكان العديد من النوّاب يحملون مسدّسات، على الرغم من أن ذلك ممنوع بموجب قوانين الجمعية. وفي 9 فبراير وقعت مشادّة بين خالد باشا «المجنون»، وهو من أبطال حرب الاستقلال، ونائب أساء إليه بطلب قراءة اقتراحه بتمديد المعونة للذين أقعدتهم الحرب. وانضمت مجموعة من حزب الشعب الجمهوري، معروفة بميلها للعنف، إلى الشجار، لفضّه في الظاهر. فأطلق الرصاص وأصيب خالد باشا إصابة قاتلة. وتوصّل تحقيق في الأمر إلى أن نائب حزب الشعب الجمهوري، علي (تشتينكايا) «الأقرع»، الذي سرعان ما أصبح قاضي النظام الجلّاد، أطلق النار دفاعاً عن النفس. واعترض المنتقدون على النتيجة زاعمين أن حزب الشعب الجمهوري لجأ إلى أساليب جمعية الاتحاد والترقّي في إسكات المعارضين.[28] وهكذا أخذ إحساس مصطفى كمال «بالبارود والدم» بالتحقّق، مثلما أخرجت الحرّية البنادق في الماضي.

كانت البنادق كثيرة على وجه الخصوص في جنوب شرق البلاد. ولنزاع الموصل أثر مزعزع للاستقرار على القبائل الكردية التي تعيش على جانبي خطّ بروكسل. لم تأت معاهدة لوزان على ذكر الأكراد، وبالتالي أغلقت احتمال استقلالهم في نهاية المطاف الذي احتفظت به معاهدة سيفر لهم. لكن مجموعة صغيرة من القوميين الأكراد – ضبّاط في الجيش وبعض القادة القبليين والدينيين الذين يرتبطون بهم بعلاقات أسرية – ظلّت تحرّض على استقلال كردستان.

في سبتمبر 1924، فرّ عدد من الضباط والأفراد من الوحدات التركية المشتبكة مع الأشوريين النسطوريين وهربوا إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال البريطاني في شمال العراق. وكان للفارّين صلات بالجمعية القومية الكردية السرّية «أزادي» (الحرّية)، التي تعلم السلطات التركية بوجودها.[29] وقد اعتُقل عضو مؤسّس للمنظمة، القائمقام خالد جبران، وأرسل لمواجهة محكمة عسكرية في بلدة بدليس الكردية.[30] أظهر التحقيق تورّط نسيب جبران، الشيخ سعيد، وهو زعيم للطريقة النقشبندية الإسلامية المتشدّدة، وعضو فاعل في الوقت نفسه في «أزادي». وللنقشبنديين كثير من الأتباع في المناطق الكردية، ويتمتّع مشايخهم بنفوذ كبير، لا سيما بعد أن أقصى السلاطين المصلحون سادة الأكراد الإقطاعيين. وكان للشيخ سعيد نفوذ في أوساط الأكراد السنّة. بالمقابل، ليس للأكراد العلويين أي علاقة به، بعد أن عانوا تحت السيطرة السنّية وصاروا يفضّلون جمهورية مصطفى كمال المتزايدة العلمانية. لكن مع أن المجتمع الكردي يعاني انقساماً عميقاً، فإن لكل الفئات ما يدعوها للاستياء.

أخذ إنشاء الجمهورية يحدث مزيداً من الضوابط. وبدأت السلطات العمل جاهدة على جمع الضرائب وفرض التجنيد الإجباري بعد التوقّف الذي تلا انهيار الحكم العثماني. ولم يكن لذلك سوى قليل من المنافع في المقابل، إن وجدت. فالجمهورية فقيرة، والمسؤولون الذين أرسلوا إلى الشرق الكردي كانوا أحياناً مرتشين وجائرين. وجفّت الإعانات الرسمية، إذ لم يعد للجمهورية حاجة إلى الوحدات القبلية. وحرم إغلاق المدارس الدينية الزعماء الدينيين من المكانة والإيرادات. ومع استمرار النزاع على الموصل، اتبع القوميون الأكراد التقاليد القبلية القديمة محاولين الحصول على المساعدة البريطانية ضدّ الحكومة التركية.[31] لكن كانت لندن قد قرّرت منذ ديسمبر 1921 عدم تحريض الأكراد على التمرّد خارج منطقة الانتداب البريطاني في العراق. غير أن البريطانيين «سايروا الثوريين الأكراد بمثابة احتياط ضروري»[32] ضدّ الانتهاكات التركية لولاية الموصل المتنازع عليها. ومع أن هذه السياسة أسهمت في نهاية المطاف في تسوية النزاع على الموصل، فإن من السهل أن تسيء الحكومة التركية والأكراد المستائين تفسيرها على السواء.

خشي الشيخ سعيد من إحكام الطوق عليه بعد اعتقال خالد جبران، فدعا إلى اجتماع للقادة القبليين والدينيين اتخذ فيه قرار رفع راية التمرّد في أبريل 1925. لكن الاضطرابات اندلعت في وقت أبكر، في 11 فبراير، عندما تغلّب السكان المحلّيون على وحدة من الدرك أرسلت لاعتقال فارّين من الجيش في قرية بيران (شمال ديار بكر)، حيث الشيخ سعيد في زيارة لأخيه.[33] وكانت المنطقة الجبلية التي تفصل بين واديي دجلة وأعلى الفرات (يعرف هناك باسم مياه مراد) شبه خالية من القوّات الحكومية. ولم تتمكّن الوحدات العسكرية الضعيفة التي أرسلت المنطقة المضطربة من عبور الجبال. ومع انتشار الاضطراب، أعلن الشيخ سعيد نفسه أميراً للمجاهدين وأوضح أنه يعتزم إعادة العمل بالشريعة الإسلامية التي انتهكتها الحكومة الكافرة. وكانت تلك الدعوة التي سمعها القادة القوميون في تركيا عندما تمرّدت القوّات على تركيا الفتاة في سنة 1909 وعندما حُرّض على التمرّد على القوميين في أثناء حرب الاستقلال. ولم يكن لدى أي منهم شكوك في أن «ردّ الفعل» أطلّ برأسه ثانية ولا بدّ من سحقه.

لم تنشر أخبار التمرّد في الصحف التركية إلا في 16 فبراير، لأن المتمرّدين الأكراد قطعوا خطوط التلغراف.[34] وبعد أسبوع، وقّع رئيس الوزراء فتحي (أوقيار) أمراً يعلن فيه الأحكام العرفية في المنطقة الكردية جنوب أرضروم.[35] وفي 25 فبراير صدّقت الجمعية على الإعلان وأقرّت بالإجماع قانوناً بأن كل من يستغلّ الدين لأغراض سياسية مذنب بالخيانة العظمى.[36] وأعلن رئيس الوزراء فتحي بأن الغرض السياسي في هذه الحالة هو النزعة الانفصالية الكردية (كُرد تشولوك)[37] – وتلك

حقيقة تجاهلتها الإعلانات الرسمية لاحقاً. ووعد قره بكير بتقديم دعم المعارضة الكامل، وقال إن البلد بأكمله سيتوحّد ضدّ أي خطر داخلي أو خارجي.[38] وكان فتحي مستعداً لمعالجة التمرّد الكردي، لكن الرئيس حرمه من الفرصة.

كان ردّ فعل مصطفى كمال الفوري على التمرّد استدعاء عصمت إلى تشانكايا، ووصل في 21 فبراير.[39] وأخذت الأخبار الواردة من المنطقة الكردية تنذر بشرور أعظم. فبعد السيطرة على عدد من مراكز الولايات، أقام الشيخ سعيد مقرّ قيادته في شمال ديار بكر في 28 فبراير، وبدأ يعدّ العدّة لمهاجمة المدينة الرئيس في المنطقة الكردية بتركيا. وبدأ الهجوم في 2 مارس. وبعد بضعة أيام تمكّن بعض المتمرّدين الأكراد من دخول المدينة، لكن ردّوا على أعقابهم وانسحب الشيخ سعيد مع أن المدينة ظلّت خاضعة للحصار حتى 27 مارس. وفي ذلك الوقت كان عصمت قد عاد ليمسك بزمام الأمور. في أنقرة.

في 2 مارس، أي بعد خمسة أيام من تصديق الجمعية على سياسة فتحي، دعا عصمت إلى اجتماع للمجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري، الذي لا يزال نائباً لرئيسه. اتُّهم فتحي بالافتقار إلى الحزم في الحالة الطارئة، فردّ قائلاً، «لن أغمس يدي في الدماء باختيار العنف غير الضروري».[40] ووفقاً لخالدة أديب، التي كتبت منتقدة مصطفى كمال، أوضح الغازي أن سياسته سياسة حازمة وقال، «يجب أن يؤخذ بيد الأمّة. ومن بدأ الثورة[41] سيكملها أيضاً».[42] وعُرض الأمر على التصويت، فأيّد 60 نائباً فتحي مقابل 94 ضدّه. فأعلن فتحي استقالته في الجمعية بعد أن تنكّر له حزبه. وفي اليوم التالي، 3 مارس، عُيّن عصمت خلفاً له. ونالت حكومته التي ضمّت رجب (بكر) وزيراً للحربية، تأييد 154 نائباً مقابل 23. تحدّث عل فؤاد (جَبسوي) باسم المعارضة فطلب ألا تقيّد الحقوق والحرّيات الطبيعية للأمة بينما تُقمع «الحركة الرجعية».[43] لكن ذلك هو بالضبط المسار الذي اختار مصطفى كمال انتهاجه بالمجيء بعصمت.

في 4 مارس، طُلب من الحكومة إقرار قانون صارم يمنح الحكومة الحقّ، بموافقة الرئيس فحسب، بإغلاق أي منظمة أو مطبوعة تعتبرها هدّامة. عُرف هذا التدبير السيّئ السمعة باسم «قانون تقرير السكون»، وأقرّ بـ 122 صوتاً مقابل 22. وحاول قره بكير ورؤوف والمتحدّثون الآخرون باسم المعارضة الاحتجاج من دون طائل، فقد اتخذ الغازي قراره. وفي اليوم نفسه، أنشأت الجمعية محكمتي استقلال، واحدة في ديار بكر والأخرى في أنقرة، واختارت أعضاء من النوّاب معروفين بولائهم لمصطفى كمال. فاختير علي (تشتينكايا) «الأقرع» لرئاسة محكمة أنقرة، بينما أصبح مظهر مفيد (قانصو) رئيساً لمحكمة ديار بكر. ولم تكن أحكام الإعدام التي تصدر هاتان المحكمتان

خاضعة للاستئناف. وفي 6 مارس، استخدمت الحكومة صلاحياتها الجديدة لإغلاق المطبوعات التي تجرّأت على انتقاد النظام. وأبقي على صحيفة «وطن»، التي يرأس تحريرها الليبرالي أحمد أمين (يلمان)، حتى 11 أغسطس، عندما أغلقت لأن الحكومة أدركت أنها تجتذب قرّاء المطبوعات المحظورة.

لم يصدر مصطفى كمال أي بيان عام عن التمرّد حتى 7 مارس، عندما أصدر إعلاناً نسبه إلى مجرمين حاولوا إخفاء نواياهم بقناع الدين، واعتمدوا على أنشطة في كل أنحاء البلاد لإضعاف سلطة الدولة.[44] لكن الغازي لم يحدّد ما تلك الأنشطة وما النوايا التي يسعى وراءها المتمرّدون. لكن من السهل الاستنتاج بأنه لام المعارضة على تهيئة الظروف التي سعى الانفصاليون الأكراد إلى استغلالها. وكان مغزى الإعلان الإشارة إلى إعادة إقرار القانون والنظام بحزم، وعدم السكوت عن أي انتقاد للقوّات الأمنية. وأعلن الغازي، «إن الشرط المسبق لكل سعادة... لا سيما التنمية الاقتصادية والتجارية هو الهدوء، والأمن، والنظام الذي لا يمكن انتهاكه. وكان عصمت قد دعا إلى فرض الأحكام العرفية حتى قبل تمرّد الشيخ سعيد. وأوضح الغازي الآن أن الأحداث أثبتت صواب رأيه.

شعرت الحكومة بالقلق من التهديد العسكري الذي يشكّله المتمرّدون، فأمرت بالتعبئة الجزئية. ووصل كمال الدين سامي، أحد أنجح القادة في حرب الاستقلال، من برلين، حيث كان قد عُيّن سفيراً لتنظيم شحن الأسلحة الألمانية.[45] لكن قوّات الشيخ سعيد القبلية فقدت زخمها حتى قبل وصول القوّات المعبّأة حديثاً. في 24 مارس، دخل 300 متمرّد مركز ولاية إلازيغ (معمورة العزيز أو العزيز اختصاراً في ذلك الوقت) وبدأت نهب البلدة. لكن السكان المحلّيين طردوهم منها بعد يومين.[46] وبحلول نهاية مارس، أخذ المتمرّدون يتراجعون في كل مكان. وفي 15 أبريل، ألقت كتيبة من الجنود الأتراك القبض على الشيخ سعيد، بمساعدة قبليين أكراد، بينما كان يحاول الفرار إلى إيران. وقُبض على كل قادة التمرّد بحلول 10 مايو وأرسلوا لتحاكمهم محكمة الاستقلال في ديار بكر.[47] لم يجمع الشيخ سعيد أكثر من 15,000 مقاتل تركي، وتمكّن 25,000 جندي تركي من القضاء عليهم في غضون شهرين، بمساعدة الأكراد الذين وقفوا إلى جانب الدولة التركية.[48]

مع ذلك، فإن احتمال النقمة العامة في صفوف الأكراد هزّت القوميين الأتراك. في 8 مارس، نسب بيان عسكري إلى مؤيّدي الشيخ سعيد نيّة إقامة حكومة كردية في ديار بكر وطلب الاعتراف والمعونة الخارجية.[49] وفي 7 أبريل، طمأن رئيس الوزراء عصمت الجمعية بأن الحكومة ستتخذ إجراءات لمنع تكرار التخريب السياسي تحت عباءة ردّ الفعل الديني في منطقة شرّعت نفسها له.[50]

وفي سياق المحاكمة في ديار بكر، أصرّ الشيخ سعيد على أن هدفه الوحيد هو إقامة نظام إسلامي قائم على الشريعة. لكن أحد مؤيّديه السابقين، الصاغ قاسم جبران، الذي انضمّ إلى الحكومة وربما ساعد في القبض على الشيخ سعيد، قال في شهادة إن الهدف الرئيس للتمرّد هو إنشاء كردستان المستقلّة. وحاول أيضاً توريط الحزب التقدّمي الجمهوري المعارض بالادّعاء بأن المتمرّدين يعتقدون بأنه إذا تسلّم السلطة فسيمنح الاستقلال الذاتي للأكراد.[52]

كان ذلك بالضبط ما تريد الحكومة سماعه. وقد سعى الادّعاء لإثبات أن المتهمّين، بتمييزهم بين الأكراد والأتراك، حاولوا «خلق فتنة بين إخوة ينتمون إلى الأمّة نفسها». واستباقاً لنوايا الحكومة، أشار الادّعاء أيضاً إلى أن الطرق الصوفية الإسلامية شكّلت مراكز للتآمر السياسي السرّي.[53] وأعلنت محكمة الاستقلال في ديار بكر في حكمها بأن الشيخ سعيداً كان يعتزم إقامة كردستان مستقلّة وشقّ الوطن التركي.[54] وأن المحكمة مصمّمة على معاقبة المحاولة. ووفقاً للسجلّات التركية الرسمية، فإنها حكمت بالإعدام على سبعة وخمسين شخصاً. فحكم على الزعيم الكردي المخضرم سيّد عبد القادر بالإعدام في 27 مايو، وأعدم الشيخ سعيد وستة وخمسون آخرون في 29 يونيو. وجميعهم أعدموا في ديار بكر.[55] وكان القائمقام خالد جبران قد أعدم سابقاً في بدليس.[56] وأمرت محكمة الاستقلال بإغلاق كل التكايا والزوايا في كل أنحاء الولايات الشرقية.[57]

انتهى تسامح مصطفى كمال مع المعارضة القانونية فور وصول انتهاء التمرّد الكردي إلى أنقرة. في 25 فبراير، زار فتحي، وكان لا يزال رئيساً للوزراء، كاظم قره بكر، قائد الحزب التقدّمي الجمهوري، وقال له: «لديَّ تعليمات بأن أطلب منك حلّ حزبك. وإذا لم تفعل، فإنني أخشى من وقوع سفك دماء في المستقبل». فردّ قره بكير بأن على الحكومة إذا أرادت أن تغلق الحزب أن تفعل ذلك بنفسها.[58] وأكّد مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 أن التحذير جاء منه، وأن الدافع له موقف الحزب المعارض المضرّ الذي شجّع على التمرّد.[59]

في 25 أبريل، أمرت محكمة الاستقلال في أنقرة بتفتيش مقرّات الحزب التقدّمي الجمهوري في اسطنبول.[60] وعندما وصفت صحيفة «طنين» التفتيش بأنه «غارة»، أغلقت وألقي القبض على رئيس تحريرها، حسين جاهيد (يلتشن)، وأرسل إلى أنقرة لتحاكمه محكمة الاستقلال. وكان حسين جاهيد قد أغضب السلطات عند نشر قانون تقرير السكون بإعلانه أنه سيتوقّف عن كتابة مقالات افتتاحية، لكنه سينشر مذكّراته بدلاً من ذلك.[61] وانضمّ في سجن أنقرة إلى زكريا (سرتل)، الصحافي اليساري الشهير الذي كان مديراً لمطبعة النظام لفترة وجيزة. حُكم على حسين جاهيد بالنفي إلى بلدة تشوروم، مركز ولاية تشوروم.[62] وعندما سمع النطق بالحكم قال، «أفضّل أن تحكم عليَّ هذه

المحكمة على أن أكون قاضياً فيها». ونُفي زكريا إلى سينوب.[63] وتلقّى كتّاب ماركسيون آخرون أحكاماً بالسجن – من بينهم ناظم حكمت (ران)، الذي توارى عن الأنظار ثم هرب إلى روسيا السوفياتية. ووفقاً لعلي فؤاد (جَبسوي)، قلّل إغلاق الصحف عدد الصحف اليومية في اسطنبول من أربع عشرة إلى ستّ، وانخفضت المبيعات الإجمالية إلى 49,000 نسخة فقط. وشكّل ذلك هبوطاً لم يسبق له مثيل: «عندما حُرمت الصحف من حقّ الانتقاد ومراقبة الحكومة، توقّف الناس عن شراء الصحف أو أخذها على محمل الجدّ. وكان ذلك نوعاً من الاحتجاج».[64]

في 3 يونيو 1925، أغلقت الحكومة الحزب التقدّمي الجمهوري. واستشهد القرار برأي محكمتي الاستقلال في أنقرة وديار بكر بأن الإشارة إلى «احترام المعتقدات الدينية» في برنامج الحزب استُخدمت لتشجيع ردّ الفعل الديني.[65] وتعرّضت منظمات العمال اليسارية في اسطنبول للقمع أيضاً. لم يكن في وسع أحد أن يتهمها بالتعاطف مع «الرجعيين» الدينيين أو القبليين الأكراد،[66] لكنها كانت تشكّل تهديداً محتملاً للنظام على الأقل. واعتُقل تسعة صحافيين بارزين، بينهم أحمد أمين (يلمان) ووليد أبو ضياء، وأرسلوا للمحاكمة في دار بكر، حيث اتهمتهم محكمة الاستقلال بالتهجّم على الحكومة «ظلماً ومن دون ضرورة»، وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة لتمرّد الشيخ سعيد. وشجّع الصحافيون على التعبير عن ندمهم على أفعالهم والتماس شفاعة الرئيس. ففعلوا ما طّلب منهم. واستجاب مصطفى كمال بالقول إنه لا يميل إلى توجيه أي اتهامات شخصية، حتى إذا كانت هناك أسس قانونية لها، وطلب أن تتساهل المحكمة معهم.[67] فأطلق سراح الصحافيين وعادوا إلى اسطنبول مؤدّبين. وتوقّف انتقاد الصحافة للحكومة. وفي ذكرى الجمهورية في السنة التالية، سمح عفو بعودة حسين جاهيد (يلتشِن) وزكريا (سرتَل) من المنفى. وعاد الشاعر الشيوعي الرومانسي ناظم حكمت من روسيا في سنة 1928 سعياً للاستفادة من العفو، لكن مشكلاته لم تنحلّ. فقد سُجن لمدّة وجيزة، وأطلق سراحه، ثم تعرّض لتكتيكات الهرّ والفأر الطويلة التي مارسها النظام.[68]

تضايق مصطفى كمال من الصحافيين المعارضين، وبعد سنتين خصّص قسماً طويلاً من خطاب الأيام الستة للإجابة على انتقاداتهم، التي اقتبس منها بإسهاب. لكن إذا وجدت حكومته أن من السهل نسبياً إخافة الصحافة لإسكاتها أو حملها على الامتثال، فإن التخلّص من تهديد النزعة الانفصالية الكردية كان أكثر صعوبة. لقد قاتل مصطفى كمال الروس في سنة 1916 في المنطقة التي بدأ فيها الشيخ سعيد تمرّده. واستفاد قدر ما أمكن من معرفته بالزعماء القبليين الأكراد في حرب الاستقلال، عندما حاول، ونجح في الغالب، استمالتهم لمساعدته في المقاومة الوطنية التركية. ووعدهم بحقوق وامتيازات داخل نظام الحكم الذاتي المحلّي.[69] وعدّت الجمعية الثانية التي انتُخبت، أو بالأحرى

اختيرت، في سنة 1923 -مثل الجمعية الأولى التي التأمت في سنة 1920- الوجهاء الأكراد بين أعضائها. وكان هناك العديد من الأكراد بين الممثّلين السبعة والثلاثين للولايات الشرقية والشرقية الجنوبية الذين صوّتوا لصالح قانون تقرير السكون.[70] لكن التمرّد دفع الحكومة إلى الاعتماد على السياسة التقليدية التي تستوعب الوجهاء الأكراد المتعاونين.

كلّف وزير مالية فتحي (ورئيس الجمعية في المستقبل) عبد الخالق (رندا)، ووزير الداخلية جميل (أويبادن) بإعداد التقارير. وعبد الخالق من سكان يانيا (في اليونان حالياً)، ولعله من أصل ألباني؛ في حين ينحدر جميل من السليمانية.[71] أيّد كلاهما سياسة الاستيعاب، التي روّج لها بقمع اللغة الكردية، وإسكان الأتراك بين الأكراد، ونقل بعض الأكراد إلى الغرب. واقترح وزير الداخلية جميل في تقريره إدخال «الإدارة الاستعمارية في الشرق بإدارة حاكم عامّ».[72] ولم تكن فكرة صادمة بينما كان البريطانيون يستخدمون الطائرات لقصف الأكراد وإخضاعهم في شمال العراق، والفرنسيون والإسبان يقمعون قبائل عبد الكريم المغربية في الريف. والاختلاف أن بريطانيا وفرنسا تمتلكان النقود لإحداث تحسينات في المناطق القبلية من مستعمراتهم، بينما لا تمتلكها تركيا. لكن ذلك لم يؤثّر في الافتراض بأن على الحكومة المتحضّرة واجب السيطرة على رجال القبائل المتمرّين سواء أكانوا على الحدود الشمالية الغربية للهند أو الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا.

تجسّدت نتائج التقريرين في خطة إصلاحات الشرق التي قدّمت للحكومة في سبتمبر 1925. ونصّت على ترتيبات إدارية خاصة للمناطق الكردية تخضع لمفتّش عام، وإسكان 50,000 تركي في ممتلكات كانت تعود للأرمن في السابق، ونفي العائلات الكردية «الخطيرة»، واستبعاد الأكراد من الخدمة الحكومية في مساقط رأسهم.[73] وقد طبّق عصمت خطة إصلاحات الشرق، وهو نفسه مَن أسرة تنحدر من بلدة ملاطيا في شرق الأناضول - ما أدى إلى التخمين بأنه من أصول كردية، جزئياً على الأقل. لكن الطابع الإثني للمناطق الكردية، حيث يوجد، وفقاً لعبد الخالق (رندا) نحو مليون كردي، مقابل 230,000 تركي و117,000 يتكلّمون العربية،[74] لم يتغيّر كثيراً. وبمرور الوقت، قرّبت السكك الحديدية وتحسّن الخدمات الحكومية البلاد بعضها من بعض، لكن احتفظ معظم الأكراد بإحساس بالانفصال، وظلّت مناطقهم فقيرة ومتخلّفة - ومكاناً لنفي موظفي الخدمة المدنية المعارضين.

ساند مصطفى كمال، وهو غربي في الأصل والتوجّه، ما سمّاه القوميون الأكراد لاحقاً «سياسة الإنكار (إنكار وجود شعب كردي منفصل). ولم يكن يوجد على أي حال أي نقاش بشأنها بين القوميين الأتراك التحديثيين، سواء أكانوا ممن يؤيّدون مصطفى كمال أم يعارضونه. وكان مثالهم

إنشاء أمّة واحدة، توحّدها اللغة التركية والثقافة التركية، مثلما شكّلت اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية الأمّة الفرنسية. وفي ديسمبر 1926، أصدرت وزارة التعليم مرسوماً يمنع استخدام الأسماء الإثنية مثل كرد أو لاز أو شركس، لأنها تلحق الضرر بالوحدة التركية.[75]

لم يذكر مصطفى كمال الأكراد باسمهم البتة في الخطابات العامة بعد إعلان الجمهورية. وعند افتتاح الدورة الجديدة للجمعية في نوفمبر 1925، وصف التمرّد في الشرق بأنه ناتج عن «ميول وإعدادات رجعية».[76] وفي الفقرة الختامية في خطاب الأيام الستة، تحدّث عن التمرّد باعتباره «انتفاضة الجهل، والتعصّب، والعداء العام للإدارة الجمهورية والحركة الحديثة» واتهم الحزب التقدّمي الجمهوري المعارض بأنه أصبح مصدر أمل للرجعيين.[77] لا شكّ في أن الشيخ سعيداً استغلّ الخطاب الديني لتعبئة الأكراد، لكنه وكثيراً من الزعماء الأكراد الآخرين سعوا إلى حكم منفصل لشعبهم، قبل إلغاء الخلافة بوقت طويل.

سبقت المشكلة الكردية تسلّم مصطفى كمال السلطة، ولم يقدّم أفكاراً لحلّها. وترك إدارتها لعصمت، إلى جانب المشكلات الإدارية. فقد كان اهتمام مصطفى كمال منصبّاً على مكان آخر، على الثورة الثقافية التي قادت بلده إلى التيار السائد للحضارة الإنسانية. وفي سنة 1927، دافع عن قانون تقرير السكون باعتباره حاجة ضرورية في زمن التغيير الثوري.[78]

عجّل تمرّد الشيخ سعيد في فرض حكم الحزب الواحد وسرّع وتيرة التغيير الثقافي. لكن الجمع بين الديمقراطية والحكومة الصالحة صعب في تركيا، حتى خارج فترات التغيير الثقافي العميق، كما بيّن تاريخ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك أصعب بكثير في سنة 1925: كان السكان أمّيين ومتفاوتين إلى حدّ كبير، ولم تكن إعادة الإعمار قد بدأت، ومن الممكن أن يتحوّل الفقر إلى عنف بسهولة. لقد كان مصطفى كمال ثورياً محافظاً، ظنّ أن الحضارة والقانون والنظام صنوان لا ينفصلان.[79] فاختار الاثنين.

22

الإصلاحات والقمع

لم يوقف التمرّد الكردي والنضال السياسي العمل لبناء دولة تركية جديدة. وكان مصطفى كمال مفتوناً بالإمكانات التجارية والعسكرية للطيران. وقال في ما بعد، «يوجد المستقبل في السماء». في 16 فبراير 1925، أنشئت الجمعية التركية للطيران لتدريب الطيّارين وإنتاج طائرة صغيرة.[1] وعيّن مصطفى كمال صديق طفولته فؤاد (بولجا) على رأس الجمعية الجديدة. وقد فُرض التبرّع بكل جلود الخراف التي يذبحها المسلمون الأتقياء للجمعية، ووضع طوابع أميرية على كل الالتماسات المقدّمة للسلطات، والنشرات الإعلانية والملصقات، ومُنحت حقّ تشغيل اليانصيب الوطني.[2] فأصبحت جمعية الطيران واسعة الانتشار في جمهورية أتاتورك باعتبارها رمزاً للاعتماد على الذات والحداثة.

في 17 فبراير، وسط تمرّد الشيخ سعيد، صوّتت الجمعية الوطنية لإلغاء ضرائب العشر،[3] وكانت عبئاً ثقيلاً على الفلاحين يشمل معظم سكّان البلاد. اتُّخذ هذا التدبير المخفّف للأعباء بينما كان البلاشفة في الاتحاد السوفياتي يجوّعون الفلاحين من أجل التصنيع السريع. بالمقابل، كان على التنمية الاقتصادية للجمهورية الفتية في تركيا أن تعتمد على خفض الإيرادات الضريبية. وقد عدّ مصطفى كمال نفسه رائداً للتحسين الزراعي، وفي 5 مايو 1925 بدأ العمل في المزرعة الحرجية للغازي، على بعد أربعة أميال جنوب غرب أنقرة.[4] فجفّفت المستنقعات، وزرعت الأشجار، وبُني بيت جميل للمزرعة، وحظائر للحيوانات. وأضيفت معالم أخرى على مرّ السنين: بركتان كبيرتان، واحدة على شكل بحر مرمرة، والأخرى على شكل البحر الأسود؛ ومطعم، ومصنع للبيرة. وكثيراً ما شوهد الغازي في مزرعته، وهو يقود جرّاراً أو يحتفي بضيوفه. فقد نشأ في الريف المقدوني الجيد الريّ، وها هو الآن يسعى لإنشاء مناظر خضراء في السهوب الجافّة التي تحيط بعاصمته. وثارت ثائرته عندما

قُطعت شجرة زيزفون – شجرة شائكة تنمو في هضبة الأناضول – في غيابه. وفي مناسبة أخرى أصرّ على نقل بعض أشجار الصفصاف التي تقف في وجه كوخ يراد إنشاؤه بدلاً من قطعها، وأشرف على العمل بنفسه.[5]

لم يوقف نقص الموارد السعي لتأميم الاقتصاد. وكان «الاقتصاد الوطني» – نقل المنشآت من الأجانب وغير المسلمين إلى المسلمين والدولة التركية – الهدف الرئيس لجمعية الاتحاد والترقّي. وعلى غرار سائر القوميين الأتراك، ظلّ مصطفى كمال متمسّكاً بهذه السياسة في سعيه للاستقلال الاقتصادي. وفي 26 فبراير 1925، استولت الدولة التركية على شركة الريجي، وهي الاحتكار الذي يديره الفرنسيون والذي كان جزءاً من إدارة الدين العام العثماني. وفي 5 أبريل أقرّ قانون يجيز للدولة إقامة مصانع للسكّر. وفي 17 أبريل، افتُتح القسم الأول من السكّة الحديدية التي ستصل بين أنقرة وسيواس ثم أرضروم في الشرق.[6] وكانت السكك الحديدية لأتاتورك ومؤيّديه صنواً للحداثة.

وجد مصطفى كمال الراحة من النشاط العامّ المحموم في صحبة أصدقائه. وساعده العمل في المزرعة النموذجية في الإقلال من الشراب، لكنه أبقاه بعيداً عن زوجته أكثر من ذي قبل. فاشتدّ إحباط لطيفة. وكانت إحدى صحف اسطنبول قد اقترحت قبل سنتين أن تنتخب نائبة، لكن مصطفى كمال استبعد ذلك حتى في المستقبل عندما تمنح النساء حقوقاً سياسية.[7] ولم تكن لطيفة قانعة بدورها زوجة في المناسبات العامة ورفيقة الملاذ الأخير في البيت. فقد اشتكت في أثناء استقبال بعض الضيوف ذات أمسية من أنها لم تتمكّن من إكمال تعليمها الجامعي. فاعترض مصطفى كمال قائلاً، «سيدتي، أنت حرّة في القيام بذلك متى شئت». وهو نفسه قادر على قضاء الليل بأكمله في القراءة إذا أثار كتاب اهتمامه. وذات ليلة عاد مصطفى كمال في وقت متأخّر إلى الفيلا وتحدّث إلى الحرّاس قبل الدخول. لكن قُطع حديثهم عندما ظهرت لطيفة على الشرفة وصاحت: «كمال، ادخل على الفور. ألا يكفيك أصدقاؤك في الجوار؟ هل تريد أن تصادق الحرّاس أيضاً»؟[8] ربما تكون القصة مختلقة، لكن كل الروايات تتفق على أن الانزعاج المتبادل أصبح الشعور الأقوى في المنزل الرئاسي. وكان مصطفى كمال مولعاً بالأطفال، وقال لاحقاً إنه كان يحبّ أن يكون لديه أطفال من نسله. لكن زواجه كان عقيماً.

وذات ليلة في أغسطس، ربما بعد مشهد الشرفة، خرج مصطفى كمال بصخب من فيلته في تشانكايا وتوجّه بالسيارة إلى مكتبه القديم في بيت المحطّة. وهناك كتب رسالة إلى لطيفة يقول فيها إن من الأفضل أن يعيشا منفصلين مدّة من الزمن، واقترح عليها أن تأخذ استراحة في قصر أسرتها في إزمير. وأوصل ياور الرسالة لها في اليوم التالي، مع تعليمات بمرافقة لطيفة إلى إزمير. وفي غضون

ذلك، توجّه مصطفى كمال وأربعة من رفاقه بالقطار على طول الخط غير المكتمل شرق أنقرة. وانتظر إلى أن سمع بأن تعليماته قد نُفِّذت وأصبح الساحل مرئياً، وبعد ذلك عاد إلى العاصمة. وفي 11 أغسطس، أبلغ مصطفى كمال الحكومة، أنه طلّق زوجته قبل ستة أيام وفقاً لأحكام الشريعة. وأرسلت وثيقة الطلاق إلى لطيفة في إزمير، في اليوم الذي أعلن أن الزوجين اتفقا على إنهاء زواجهما.[9]

أمضت لطيفة، التي لم يكن لديها خيار في هذه المسألة، ما تبقّى من حياتها نادمة على ما سمّته «تصرفاتها الطفولية».[10] أولاً، طلبت من مصطفى كمال أن تعيّن معلّمة أو سكرتيرة في سفارة تركية.[11] وعندما لم يلبّ أي منهما، سافرت إلى أوروبا، وأمضت بعض الوقت في مصحّة في جبال تترا (في تشيكوسلوفاكيا) ثم في جنوب فرنسا. وعندما عادت إلى تركيا، توسلّت لصالح (بوزوق)، صديق مصطفى كمال، أن يرأب الصدع مع زوجها، وهو ما لامت عليه رفيقاً آخر، قِلج علي.[12] فلم يُجدها ذلك. وأخيراً استقرّت لطيفة في شقة في اسطنبول تمتلكها الأسرة، التي ظلّت تتمتّع بعطفه.[13] ولم تتزوّج ثانية قط، وتوفّيت في يوليو 1975، سيدة عجوزاً ضئيلة، معروفة بميلها للتآمر، وامتُدحت للتكتّم التامّ حتى بعد وفاة أتاتورك في سنة 1938. وثمة شائعات بأنها تركت رواية عن الألف يوم التي قضتها مع مؤسّس الجمهورية التركية، لكن لم يكشف النقاب عن هذه الوثيقة.

قيل إن الطلاق هزّ مصطفى كمال وإنه سُمع وهو يبكي عند استماعه لأسطوانة أغنية «أصبحت عندليباً حزيناً».[14] وإذا كان كذلك، فإنه نفض عنه هذا المزاج بسرعة. فقد أعطى تمرّد الشيخ سعيد إحساساً جديداً لمصطفى كمال بالحاجة الملحّة إلى الثورة الثقافية. وكان المصلحون العثمانيون والأتراك قد ناقشوا التغييرات التي تختمر في ذهنه منذ عقود. وهو يحظى بالسلطة والمكانة لتحويل الكلام إلى أفعال، باعتباره قائد الجيوش المظفّرة التي أنقذت البلد من الانقسام. لكن الموقف الانتقادي لصحف اسطنبول، وبروز المعارضة التي توّجت بالتمرّد، أظهر أن عاصمة الانتصار أرهقت بسرعة. وقال مصطفى كمال عندما تحدّث إلى عصمت عن التغيير: «لا بدّ من إنجازه الآن، إذا كان يمكن القيام به أصلاً».[15] والآن بعد نفاذ قانون تقرير السكون، وقيام محكمتي الاستقلال بتنفيذ العقوبات بعد محاكمات بإجراءات موجزة، شرع مصطفى كمال بتنفيذ تدبيره الشخصي الأكثر وضوحاً وإثارة للجدل. ففي 23 أغسطس 1925، [16] بعد أكثر من أسبوعين بقليل على طلاق لطيفة، غادر مصطفى كمال أنقرة ليبلغ شعبه أن عليهم ارتداء القبّعات الأوروبية.

كان غطاء الرأس علامة مميّزة للرتبة، والمهنة، والدين طوال التاريخ في تركيا، كما في بلدان أخرى. وكانت العمائم، والطرابيش، والطاقيّات، وأغطية الرأس التي تعلو شواهد المقابر تبيّن جنس المتوفّى، ورتبته، ومهنته – مدنياً أو عسكرياً. وهي تتيح لنا تأريخ القبر لأن غطاء الرأس كان يتغيّر تبعاً

للمرسوم وتطوّر الأزياء. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، حصر السلطان المصلح محمود الثاني العمامة بكبار رجال الدين، وأدخل الطربوش للمسؤولين المدنيين والعسكريين. وقد تطوّر الطربوش من القلنسوة الحمراء اللبّادية الطرية للبحّارة في البحر المتوسّط، واشتقّ اسمه [بالإنجليزية fez] من فاس، إحدى العواصم الأربع للمغرب. وكان ملائماً للمسلمين إذ ليس له حافّة أو رفرف، فتلامس جباههم الأرض عندما يسجدون في الصلاة. وقد فُرض الطربوش بمرسوم، وأحبّته الطبقة المتوسّطة العثمانية المسلمة، على الرغم من أن المسيحيين العثمانيين كانوا يرتدونه في بعض الأحيان. لكن مع افتتان الأخيرين بأوروبا، اعتمد كثير من الأخيرين القبّعة الأوروبية المعروفة في تركيا بالكلمة الروسية «شابكا»، وهي مشتقّة من الكلمة الفرنسية «chapeau». وشكّلت الشابكا عند غالبية الأتراك العثمانيين علامة مميّزة للكفّار.

لكن كان للطربوش عيب، لا سيما للجنود في البلاد الحارّة. فهو لا يظلّل العينين من الشمس لافتقاره إلى حافة بارزة أو رفرف. وفي الحرب الكبرى، عالج أنور المشكلة بقبّعة منحنية من دون حافة، عرفت باسم الأنورية. ودعا المحدّثون الذين أرادوا التقدّم خطوة إلى الأمام إلى القبّعة الأوروبية بحذر باستخدام العبارة الملطّفة «غطاء رأس يحجب الشمس». رفض مصطفى كمال العبارة الملطّفة وأسمى القبعة باسمها. وأراد أن تكون جزءاً من «اللباس الحضاري»، اللباس الشائع للشعب المتحضّر، ويلغي التمايزات الثقافية. وكان مقتنعاً بأن كل الشعوب المتحضّرة يجب أن تتبع نمط الحياة نفسه، وأن الثقافة والحضارة صنوان. وكذا النزعة الشرقية والتخلّف الذي لا يفيد التغريب إلا في إخفائه. وفي حين أن الماركسيين حاربوا التمايز بين الطبقات، فإن مصطفى كمال، أكثر دعاة التحديث الأتراك اتساقاً وراديكالية، شرع بتحطيم التمايز في نمط الحياة، وبالتالي في اللباس. وعندئذٍ فقط سيتضح أن التركي رجل لأجل ذلك.

قرّر مصطفى كمال نقل هذه الرسالة أولاً إلى مكان راكد في الولايات - منطقة حرَجية جبلية شمال أنقرة، عرفت في الأزمنة الكلاسيكية باسم بافلاغونيا، حيث لا تزال الطرق الصوفية الإسلامية قوية. كانت محطّته الأولى في قسطمونو، على بعد 160 ميلاً شمال العاصمة. وقد زيّنت البلدة للزيارة. عندما خرج مصطفى كمال من السيارة، كان مكشوف الرأس ويحمل قبعة بنما في يده. فردّ الحشد بنزع الطرابيش والعمائم. وفي اليوم التالي، 24 أغسطس، ارتدى مصطفى كمال بدلة المشير لزيارة الثكنة العسكرية.[17] وبعد ذلك، أولى اهتمامه لوفد من المزارعين خارج مبنى البلدية. فأعلن، «أنا مزارع أيضاً. والزراعة تحتاج إلى آليات... اجتمعوا معاً واشتروا الآلات»! وبعد ذلك خاطب التجّار، وسأل مصطفى كمال خيّاطاً، «أيهما أرخص اللباس المحلّي ذو البنطلون الفضفاض أو الملابس

الدولية»؟ فردّ الخيّاط، ومن الواضح أنه كان نبيهاً، «الملابس الدولية» فقال مصطفى كمال، «هكذا إذاً، وسيكون لديك ما يكفي من القماش لبدلتين». وخاطب مصطفى كمال تجّاراً آخرين وطلب منهم أن يخلعوا طرابيشهم. وعندما شاهد القلنسوات تحتها، قال معلّقاً، «القلنسوات، والطرابيش، والعمائم تكلّف نقوداً تذهب للأجانب». وأنهى حديثه بخاتمة بليغة: «سنصبح متحضّرين... سنتقدّم إلى الأمام... الحضارة نار مخيفة تلتهم من يتجاهلها».[18]

توجّه مصطفى كمال من قسطمونو إلى إينبولو، البلدة الساحلية الصغيرة على البحر الأسود التي كانت قاعدة تموين القوميين الأتراك في حرب الاستقلال. وخاطب اجتماعاً في جمعية قومية محلّية وأبلغ جمهوره أنه لا حاجة إلى إحياء أشكال الملابس التركية القديمة. وأعلن أن «الملابس المتحضّرة المقبولة عالمياً تناسبنا نحن أيضاً». ومضى إلى وصفها: «الحذاء أو الجزمة في أقدامكم، والبنطلون فوق أرجلكم، ثم القميص، والقبّة وربطة العنق، والصدار، والسترة. ولإكمال ذلك لباس الرأس المزوّد بحافّة واقية من الشمس، التي أريد أن أدعوها باسمها الملائم: إنها تسمّى قبّعة». وبعد ذلك تناول موضوعاً آخر أكثر دقّة. شاهد النساء يغطّين وجوههن وعيونهن عندما يمرّ وصحبه لا في القرى فحسب وإنما في المدن أيضاً. وهذه العادة التي تتسبّب بإزعاج حقيقي في حرارة الصيف ناتجة إلى حدّ ما على الأقل عن أنانية الرجل، والحرص على العفّة. «لكن نساءنا يتمتّعن بالعقول، يا أصدقائي». لذا علّموهن الأخلاق ثم توقّفوا عن أنانيتكم. «دعوهن يكشفن عن وجوههن أمام العالم، ليرونه بعيونهن... لا تخافوا. التغيير ضروري، ونحن مستعدّون للتضحية بالأرواح في سبيله، إذا دعت الحاجة».[19]

كان سيضحّى بالنفوس بالفعل من أجل القبّعة. أما نقاب النساء، فقد أثني عنه رسمياً لكنه لم يحظر. وعلى أي حال، كان ارتداء النقاب عادة لدى الطبقات الوسطى، ثم أهملته. وكانت عامّة النساء يرتدين شالات طويلة يسدلنها على وجوههن بحضور الرجال الغرباء. وقد حظرت حكومة الجمهورية الحجاب في المباني الرسمية، بما في ذلك المدارس، بموجب لوائح الخدمة المدنية. وتم التساهل معه في الأماكن الأخرى ولا يزال من معالم المشهد التركي حتى اليوم، في حين يُتحدّى حظر الحجاب في المباني الرسمية كلما تراخى الضغط الرسمي.

توقّف مصطفى كمال مرّة أخرى في قسطمونو في طريق عودته إلى أنقرة. واتجهت أفكاره إلى إصلاح الملبس ثانية.[20] فأشار إلى أحد الرجال في الحشد وقال، «لديه طربوش على رأسه، وعمامة خضراء ملفوفة حول الطربوش، وصدار تقليدية على جسمه، وفوقها سترة مثل سترتي. ولا أستطيع أن أرى ماذا يوجد تحتها. الآن أتوجّه إليكم بالسؤال، هل يرتدي رجل متحضّر مثل هذه الملابس

الغريبة ويدعو الآخرين للضحك عليه»؟ وردّ الحشد، «سيضحكون عليه بالطبع»، ودخلوا في نوبة مسيئة من الضحك.

كانت الطرق الصوفية الإسلامية هدفاً آخر. وقد تابع في الخطاب نفسه:

«أمام المعرفة والعلم، والحضارة المتوهّجة بأكملها، لا يسعني أن أقبل في تركيا وجود طائفة من الأشخاص البدائيين يسعون وراء الفوائد المادّية والروحية في هدي شيوخ الطرق. إن الجمهورية التركية لا يمكن أن تكون بلداً لشيوخ الطرق والدراويش ومريديهم. فالنظام الأفضل والأصدق هو نظام الحضارة. ويكفي أن تقوم بمتطلّبات الحضارة لكي تكون رجلاً. وسيدرك زعماء الطرق الصوفية صدق كلماتي، وسيغلقون تكاياهم بأنفسهم ويعترفون بأن مريديهم شبّوا عن الطوق».

وأشار إلى مزارات الأولياء المسلمين قائلاً، «عار على مجتمع متحضّر أن يلتمس العون من الموتى». وكانت تلك رسالة وضعية صلبة تضرب جذور الدين الشعبي. وكان مصطفى كمال قد أنهى خطابه العظيم أمام مؤتمر أرضروم، في بداية حرب الاستقلال في سنة 1919 بالصلاة على النبي محمد.

في 2 سبتمبر، أي اليوم التالي لوصول مصطفى كمال إلى أنقرة، أصدرت الحكومة مرسوماً يغلق كل تكايا الدراويش، ويقيّد ارتداء العمامة والجبّة بالمسؤولين الإسلاميين، وينظّم ملابس موظفي الخدمة المدنية الذين أصبح ارتداء القبّعة مفروضاً عليهم. وبعد ذلك بشهر، صدَر مرسوم آخر ينصّ على وجوب ارتداء السترات الطويلة والقبّعات في المناسبات الاحتفالية. وأعلن مصطفى كمال في افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان في 1 نوفمبر أن «الأمّة اتخذت القرار الأخير بأن تعتمد قلباً وقالباً الحياة والموارد التي تمنحها الحضارة المعاصرة لكل لأمم». وحذّر الصحافة من أن «اليد المربّية والحازمة للجمعية» ستعاقب إساءاتها، وأضاف بأن الجمهورية ستنشئ صحافة تستلهم مُثُلها.[21] وبعد ذلك ببضعة أشهر، مُنح خادمه العامّ المتعدّد المهامّ محمود (صُويدان) النقود لإصدار صحيفة «ملّيت»، وهكذا حصل النظام على صحيفة ثانية ناطقة باسمه في اسطنبول، بالإضافة إلى صحيفة يونس نادي «جمهوريت». غير أن المشروع لم يكتب له النجاح، وتغيّر مالكو الصحيفة، وعاودت الظهور باسم «طان»،[22] وانتقلت تدريجاً نحو موقف ليبرالي متحفّظ ثم يساري. فالمبيعات تعتمد على الانتقاد، كما هي الحال دائماً.

لم يذكر مصطفى كمال القبّعة تحديداً في خطابه في الجمعية. لكن أحكام المرسوم الحكومي توسّعت عندما تحوّل إلى قانون في 25 نوفمبر. فأعلن القانون أن «القبّعة هي غطاء الرأس الشائع

للشعب التركي، والحكومة تحظر العادات التي تخالف ذلك».[23] وعندما حاجّ نور الدين «الملتحي» بأن القانون يخالف الدستور، تنافس النوّاب في إدانته بأنه عدوّ الإرادة الشعبية. وأعلن وزير العدلية، محمود (بوزكورت)، أن «الحرّية ليست لعبة في أيدي الرجعيين»، في حين حذّر ممثّل ولاية موش المحافظة في المنطقة الكردية من «أن الثورة سيل جارف يكتسح من يقاومونها».[24] وكان ذلك آخر نقاش مهمّ في الجمعية، التي أصبحت وظيفتها من الآن فصاعداً محصورة في الموافقة من غير نقاش على القرارات التي تصله عن طريق حزب الشعب الجمهوري بطلب من الحكومة.

وكما هي العادة، التزم كبار رجال الدين الصمت الحصيف، بينما خرج بعض رجال الدين إلى الاحتجاج علناً في الولايات، فأرسلت محكمة الاستقلال في أنقرة للتعامل معهم. ووقعت أعمال شغب في أرضروم، حيث أعلنت الحكومة الأحكام العرفية. وكان من مناطق الاضطراب الأخرى ريز على مقربة من الحدود السوفياتية، حيث يعدّ الناس أنفسهم حرّاساً للإسلام. اتهمت المحاكم السجناء بالتمرّد بدلاً من انتهاك القانون، وحرصت محكمة الاستقلال على توريط الحزب التقدّمي الجمهوري، متى كان ذلك ممكناً. وأصدرت محكمة الاستقلال في أنقرة 138 حكماً بالإعدام بين مارس 1925 ومارس 1926. ويمكن أن ينسب نحو عشرين من العدد الإجمالي إلى أعمال الشغب المتصلة بالقبّعة مباشرة. وأدى قمعهم إلى القضاء على معارضة النظام في أوساط أعيان الولايات. وكانت أسوأ قضايا الإرهاب القضائي تخصّ عاطف خوجا لنشره كرّاسة قبل وقت طويل من قانون القبّعة، يشجب فيها «تقليد الفرنجة».[25]

رأى مصطفى كمال أن الطرابيش والعمائم تذهب بالنقود إلى جيوب الأجانب. لكن بما أنه لم يكن يوجد في تركيا مصانع لإنتاج القبّعات، فقد حقّق الصناعيون الأجانب، لا سيما الإيطاليون – أرباحاً طائلة. واستمتع المراقبون الأجانب بيوم ميداني من القهقهة عندما لاحظوا الأتراك يرتدون القبّعات بالمقلوب، أو في بعض الأحيان يعتمرون قبّعات نسائية لمسارعتهم إلى الامتثال للقانون. ووجد العديد من الرجال طريقة مقبولة للتهرّب، باختيار ارتداء البيريه، بدلاً من القبّعات ذات الحوافّ البارزة. واشترى كثيرون قلنسوات قماشية مستدقّة الرأس، يمكن قلب مؤخّرتها إلى الأمام – مثل قلنسوات كرة البيس بول – عند الصلاة. وأدّى انتشار القلنسوات القماشية إلى إضفاء مظهر بروليتاري على اسطنبول. لقد كانت الطرابيش الحمراء رمزاً للشرق البهيّ، لكن المشهد الجديد صدم المراقبين الأجانب بلونه الرمادي العامّ. وأدى قانون يوجب على الموظفّين العامين ارتداء بدلات مصنوعة من أقمشة محلّية، تستخدم أيضاً لكل الأزياء،[26] إلى تراجع معايير الملابس، لأن صناعة النسيج التركية لم تكن قادرة بعد على إنتاج أقمشة جيدة النوعية. وارتدى أولاد المدارس قلنسوات

مستدقّة الرأس، كما في ألمانيا، مع أشرطة بألوان المدارس. وأصبحت المرايل السوداء إلزامية لكل طلبة المدارس الابتدائية، أولاد وبنات. وعزّزت الجمهورية عادات الانضباط في المجتمع التركي.

توالت سلسلة القوانين العلمانية. ففي 30 نوفمبر، أغلقت كل تكايا الدراويش والمزارات، والأضرحة، بما في ذلك قبور السلاطين، وصُرف العاملون فيها.[27] وفي 26 ديسمبر 1925، اعتمدت الجمعية التقويم المسيحي الدولي، والساعات ذات الأربع والعشرين ساعة. وحلّ ذلك محل التقويم الشمسي الإسلامي الذي استُخدم لأغراض إدارية، ونظام ترقيم الساعات من غروب الشمس، الذي ينظّم مواعيد الصلوات اليومية الخمس. وهكذا، فإن يناير 1342 (في التقويم الإسلامي الغريغوري، يقابل 19 ديسمبر 1341 في التقويم الشمسي اليوليوسي، أو 16 جمادى الثانية 1344 في التقويم الهجري الإسلامي) أصبح 1 يناير 1926. لكن لم تغيّر شهادات الميلاد، ويمكن أن يصادف المرء عجوزاً تركياً يقول «ولدت في سنة 1340». لقد غيّرت تركيا الفتاة التقويم من اليوليوسي إلى الغريغوري، لكنها لم تؤرّخ من ميلاد المسيح، بدلاً من هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة. ولم يكن لدى مصطفى كمال مثل هذا التحرّج.

في 17 فبراير 1926، اعتمدت الجمعية قانون الأحوال الشخصية المدني. وقد استند إلى القانون السويسري ومنح النساء حقوقاً جديدة. فأنهى الطلاق بناء على تقدير الزوج – وهو حكم الشريعة الذي استفاد منه مصطفى كمال قبل ستة أشهر. وحصلت المرأة على حقوق ميراث مساوية للرجل، بينما تحصل على نصف نصيب الرجل بموجب الشريعة. لكن احتفظ الرجال بموقع مميّز باعتبارهم رأس الأسرة، كما كان حال العديد من البلدان الأوروبية في ذلك الوقت، ولم يكن في وسع المرأة أن تعمل خارج البيت أو تسافر إلى الخارج من دون إذن رأس الأسرة. مع ذلك فإن اعتماد القانون المدني كان أهمّ خطوة في تحرير المرأة التركية. واتبعت الممارسة القانون في المدن. فكان هناك معلّمات بالفعل، ولكن في مدارس البنات فحسب، وفي أثناء الحرب الكبرى، استُخدمت النساء في المستشفيات والورش أكثر من ذي قبل. ونتيجة لإصلاحات أتاتورك، أصبح وجود المعلّمات شائعاً في المدارس المختلطة الابتدائية و«المتوسّطة» (بين سن 12 و15 سنة)، وبدأت النساء ممارسة مهن المحاماة والطبّ والعمل في الوظائف العامة.

يستحقّ أتاتورك، الذي شجّع العملية منذ البداية، شهرته بأنه بطل تحرير المرأة في تركيا، مع أن التغيير الاجتماعي كان بالتدريج ومحدوداً كما هو محتوم. فقد مضت الحياة في الريف كما كانت في السابق إلى حدّ كبير. ولم يعترف القانون بالزواج الديني أو تعدّد الزوجات، لكن المجتمع الريفي واصل اتباعهما. وكانت هناك مساوئ أيضاً. فالشريعة تنصّ على المهر المعجّل الذي يؤدّى للمرأة

عند الزواج، والمؤجّل الذي يدفع عند الطلاق – وهو حماية غير موجودة في القانون الأوروبي. وقد شجب التقليديون هذا التغيير باعتباره دعوة إلى الرذيلة. غير أن النساء التركيات المحرّرات كن يتحرّكن في مجتمع متزمّت، ولم يكن هناك فتيات يخالفن العرف والعادة في تركيا الجمهورية بين الحربين. رأى أتاتورك أن الدين مسألة خيار شخصي، لكن «الأخلاق مقدّسة»، كما قال لاحقاً.[28]

في 1 مارس 1926، أدخل قانون عقوبات جديد نقلاً عن القانون الإيطالي، ونسب المنتقدون حكمه الذي يحظر الماركسية إلى ممارسة موسوليني. لكنه احتفظ بعقوبة الإعدام التي استبعدتها إيطاليا. وكان لا بدّ من تدريب القضاة على تطبيق القوانين الجديدة. وعلى الرغم من وجود كلية للحقوق في جامعة اسطنبول، فقد رأى مصطفى كمال أنها غير كافية وأنشأ كلّية للحقوق في العاصمة. وقد دشّنها الرئيس في 5 نوفمبر 1925، وأصبحت نواة جامعة أنقرة.

كان مصطفى كمال قد عاد من جولة أخرى في الولايات في ذلك الوقت. ونقل الرسالة نفسها في كل مكان. وكما أبلغ الجمهور في آق حصار في غرب الأناضول في 10 أكتوبر: «العالم المتحضّر متقدّم عنا كثيراً. وليس أمامنا خيار سوى اللحاق به. وقد آن الأوان لنتوقّف عن الهراء، مثل 'هل نعتمر القبّعات أو لا؟' سنعتمد القبّعة إلى جانب كل أعمال الحضارة الغربية الأخرى. فمصير الشعوب غير المتحضّرة الدوس تحت أقدام الشعوب المتحضّرة».[29] لم يكن مصطفى كمال رومانسياً بشأن الحضارة الحديثة، بل رآها شرطاً مسبقاً لبقاء بلده.

كانت تلك آخر جولة كبرى للخطابة يقوم بها مصطفى كمال. كما أنها أتاحت له فرصة لإعادة ترتيب حياته المنزلية. ففي بورصة، التي وصل إليها في 22 سبتمبر،[30] اقتربت منه فتاة صغيرة تدعى صبيحة، وطلبت منه مساعدتها للالتحاق بالمدرسة.[31] وكانت صبيحة يتيمة، فقرّر مصطفى كمال أن يتبنّاها. وفي الوقت نفسه تقريباً، تبنّى فتاتين أكبر منها سنّاً بقليل، زهرة ورقية. وسرعان ما أضاف إليهن أخريات. ففي إزمير، التي زارها في أكتوبر 1925، أعجب بنظرات وآداب معلّمة شابّة شقراء. وكانت في الثامنة عشرة من العمر وتدعى عفّت.[32] فقدّمها مصطفى كمال إلى صديقه، مفتّش الجيش الثاني فخر الدين (ألطاي)، قائلاً:

«كانت أسرتها وثيقة الصلة بأسرتنا في سلانيك، وكانوا أشبه بالأقارب. لقد سعدت بلقائها هنا. توفّيت أمها فتزوّج أبوها عروساً شابّة. وامتهنت التعليم لتكسب معيشتها. وهي حريصة جداً على التعلّم، لكنها تفتقر إلى الموارد لمتابعة دراستها. لذا وافقت على أن تصبح ابنتي. ستأتي إلى أنقرة حيث ستواصل التعليم، وسأمكّنها من متابعة تعليمها في الوقت نفسه».

أشار اللواء فخر الدين في مذكّراته، «سررنا جميعاً لأن أتاتورك وجد صديقة تبدّد أحزانه، لأننا كنا نخشى أن تنهار أعصابه. وأدّت السيّدة خدمة كبيرة للبلد بالحؤول من دون إصابته بأزمة عصبية».[33] وأصبحت عفّت، التي منحها أتاتورك لاحقاً اسم العائلة إينان (أي إيمان)،[34] رفيقة مصطفى كمال المفضّلة طوال العمر. وكانت قانعة بالعمل مساعدة أدبية تكتب ما يمليه عليها، وتضخّم نظرياته، وتوافقه آراءه. وقد اتفق الجميع على أنها عرفت كيف تدير مصطفى كمال: كانت موجودة عندما يحتاج إليها، لكنها تتركه حرّاً لمتابعة حياته غير المنتظمة. ولم تذهب عفّت إلى أوروبا لدراسة الدكتوراه في جنيف إلا في سنة 1937. [35] وبعد وفاة أتاتورك، عُيّنت أستاذة لتاريخ الحضارة في جامعة أنقرة. وتعكس ذكرياتها المنشورة الصورة التي أراد أتاتورك أن يقدّمها عن نفسه. وقد تزوّجت، وأنجبت طفلين، وتوفّيت في ثمانينيات القرن العشرين.

كان المجتمع التركي يستحسن أن يتبنّى الأثرياء الأطفال الفقراء ويربّوهم، وبخاصة الأيتام، مع أن ذلك ليس ضرورياً. وكان مصطفى كمال قد تبنّى في وقت سابق صبياً لم يكد يلحظ وجوده في المنزل. لكن قيام رجل مطلّق بتبنّي فتيات صغار لا بدّ أن يتسبّب في النميمة. ولتدريب من يرعاهنّ على آداب السلوك الأوروبية، استخدم مصطفى كمال امرأة سويسرية، السيدة باور (Baur)، انضمّت إلى الموظفين في تشانكايا.[36] وقد وصف اللواء فخر الدين، الذي نزل ضيفاً على تشانكايا في نهاية أكتوبر 1926، أمسية أمضاها في القصر الرئاسي: «كانت غرفة الجلوس مزدحمة. أحاطت بنات أتاتورك به بفساتينهن المختلفة الألوان كأنهن إكليلاً من الأزهار. وكانت السيدة باور متبرّجة تبرّجاً أنيقاً وترتدي فستاناً أسود مقوّر الصدر. وارتدت عفّت فستان سهرة أسود، مطرّزاً بالفضيّ والذهبي، وبدا لائقاً عليها تماماً».

في أعقاب العشاء، رقصت السيدة باور مع مصطفى كمال، وأسرّت لفخر الدين بأن هدفها وقفه عن الشرب. وكان هناك رقصات فالتز، ثم أدّى مصطفى كمال منفرداً رقصة «الزيبق» التركية الرجالية. بقيت عفّت بعد أن أرسلت الفتيات الصغيرات إلى الفراش، وبدت متعبة. وقال مصطفى كمال بالفرنسية، إنها فتاة طيّبة، وستصبح أفضل. سأربيها تربية ممتازة. إنها تجد صعوبة في تقبّل سلوكي، لكنها ستعتاد عليه. أريد أن يراني أصدقائي على حقيقتي». وبعد ذلك تحدّث بالتركية وقال، «اشتكت السيدة [باور] من أنني شربت كثيراً. لكن كل ما شربته كأسين من العرق وكأساً من الشمبانيا أو اثنتين». وبعد ذلك استمتع الحفل بساقٍ وسيم شابّ يرقص مرتدياً ملابس الجنس الآخر. وانضمّ مصطفى كمال إلى مقعد تجلس عليه عفّت وقال للجميع من دون استثناء، «ابنتي عفّت تحبّني جداً، لكنها تريد أن تدرس أيضاً. يحزنها سلوكي أحياناً. وهي محقّة. وأنا أحبّها

أيضاً. سأقدّم لها أفضل تعليم وأحضّها على تعلّم اللغات. وستصبح السيدة العظيمة في المستقبل. والصغيرات لآلئي. أريد أن يستمتع ضيوفي بوقتهم لا أن يستمعوا لي». وردّت عفّت بلباقة، «لا تنزعج، يا باشا، سعادتي العظمى، بعد احترامي العميق ومحبّتي لك، أجدها في القراءة. وأنت تتيح لي هذه الفرصة، وأنا شديدة الامتنان لك». وانتهت الحفلة عند الثالثة صباحاً.

في أمسية أخرى، استمتع حفل العشاء الرئاسي بامرأة ممتلئة الجسم في الثلاثينيات من عمرها، تؤدّي رقصات هندية، وهي «شبه عارية»، كما أشار اللواء فخر الدين، مضيفاً، «أوحت العلامات الأرجوانية على فخذيها بأنها مدمنة على المورفين». رقص مصطفى كمال مع عفّت، وكانت «أنيقة جداً بعباءتها الحريرية الزهرية المقوّرة الصدر». وبعد ذلك اقترح أن يرقص رئيس وزرائه عصمت مع الفنّانة. فاعتذر عصمت بلطف. واقترح أحد الضيوف أن تتعرّى الفنّانة من ملابسها القليلة. فقال مصطفى كمال، «لا، هناك حدود». وتحوّل الحديث فجأة إلى التعليم، عندما قال مصطفى كمال لعصمت، «عليك أن تحسّن التعليم، بدءاً من البداية». وطلب عصمت المغادرة لأن أمامه يوماً حافلاً بالعمل. وكانت الساعة الثانية صباحاً.[37]

كان اليوم التالي 29 أكتوبر، الذكرى الثالثة لإعلان الجمهورية، ونظّم احتفال في مطعم فرسكو. كانت السيدة باور هناك مرافقة لبنات مصطفى كمال بالتبنّي. وكانت هناك أيضاً الراقصة الهندية، التي أشار اللواء فخر الدين إلى أن أداءها «كان بدعة في أنقرة». افتتح مصطفى كمال الحفل بالرقص مع الابنة الجميلة للسفير الفرنسي ألبير سارو (Albert Sarraut). وبعد شرب الشمبانيا مع ضبّاط أتراك شبّان، عاد إلى ابنة السفير وجرّها للرقص معه ثانية، وقبّلها كما كان يفعل.[38] وما إن أدار ظهره حتى هرب السفير الفرنسي مع ابنته، من دون أن يستأذن بالانصراف. وفي الرابعة صباحاً، أغمي على مصطفى كمال في سيارته بينما كان عائداً إلى تشانكايا برفقة اللواء فخر الدين. وأشار اللواء إلى «أنها المرّة الأولى التي يشاهده في أسوأ أحواله من الشراب. والخطأ في ذلك يعود على الضبّاط».[39]

استاء السفير الفرنسي مما حدث، لكنه قبل التفسير بأن سلوك الرئيس تجاه ابنته لم يكن بدافع سوء النيّة، وإنما بوحي من التقدير لجمالها، كما أفاد عصمت.[40] وأخذت الإشاعات في الانتشار بطبيعة الحال بأنه ما من امرأة آمنة من مغازلة الرئيس، وأن الساعين وراء المناصب كانوا يعرضون زوجاتهم عليه. لكن يبدو أن مرح مصطفى كمال مع النساء كان محصوراً بالحفلات التي يسكر فيها. أما بالنسبة لبناته بالتبنّي، فقد كان لدى مصطفى كمال خصيّ أسود لخدمتهن.[41] فمن الصعب أن تتلاشى العادات القديمة.

23

إرهاب مدروس

بقي مصطفى كمال في أنقرة بين نوفمبر 1925 ومايو 1926. وكانت فترة مزدحمة بالعمل. فثمة سيل من التشريعات الصادرة عن جمعية ممثلة لإعادة تشكيل المجتمع. وفي الوقت نفسه، كانت الجمهورية التركية الجديدة تعيد تنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة. فقد أوصت اللجنة التي أنشأتها عصبة الأمم للنظر في نزاع الموصل أن تذهب الولاية إلى العراق، شريطة أن يظلّ تحت الانتداب البريطاني لمدّة خمس وعشرين سنة وأن تُحترم رغبات الأكراد. وأعلنت بريطانيا عن قبولها هذه الشروط في سبتمبر 1925. [1] وفي ديسمبر أعلن مجلس العصبة أن قرار التحكيم ملزم.[2]

حاولت تركيا مقاومته، وتفاوضت على معاهدات مع جيرانها الآخرين على أمل أن تعزل بريطانيا. ففي 17 ديسمبر عقدت معاهدة صداقة وحياد جديدة مع الاتحاد السوفياتي، وفي 22 أبريل 1926، عقدت معاهدة مع إيران، وفي 30 مايو عقدت اتفاقية مع فرنسا تنظّم العلاقات مع سورية ولبنان الخاضعتين للانتداب الفرنسي.[3] لكنها لم تؤثّر في أسس النزاع بشأن الموصل، فقد ظلّت القوات البريطانية تحتل الولاية، ولم يكن مصطفى كمال راغباً في المخاطرة بحرب لإزاحتهم. واستؤنفت المفاوضات في أنقرة بين وزير خارجية عصمت، ورفيق مصطفى كمال القديم، توفيق رُشدو (آراس) والسفير البريطاني السير رونالد لندسي (Ronald Lindsay). وأخيراً، في 5 يونيو 1926، حلّ النزاع بمعاهدة ثلاثية الأطراف. وكانت مملكة العراق الجديدة الطرف الثالث، فصار بالإمكان حفظ ماء وجه تركيا القومية بالتنازل لها عن الموصل بدلاً من التنازل للبريطانيين.

استندت الحدود الرسمية بين تركيا والعراق إلى خط بروكسل، الذي يفصل المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية والتركية. وحوّلت تركيا، التي كانت بحاجة إلى موارد لتغطية نفقاتها الراهنة،

حصّتها البالغة 10 في المئة من الحقول النفطية، إلى مبلغ يساوي 500,000جنيه. لكن لم تُذكر هذه الدفعة إلا في البروتوكول المرفق بالمعاهدة، حفظاً لماء الوجه أيضاً.[4] وقد تملّص البريطانيون لاحقاً من شروط تحكيم عصبة الأمم، فأنهي الانتداب على العراق في سنة 1932، وتم تجاهل رغبة الأكراد في التخلّص من حكم العرب. غير أن المعاهدات مع الاتحاد السوفياتي، وبريطانيا، وإيران، وفرنسا منحت تركيا حدوداً آمنة في أثناء السنوات التكوينية للجمهورية، وحرمت الأكراد الأتراك من احتمال التدخّل الخارجي.

كان يمكن أن تستغل المعارضة السياسية المحلّية التنازلات التي قبل بها مصطفى كمال بمثابة كلفة للعلاقات الجيدة مع بريطانيا، لكن المعارضة المنظّمة قُمعت في السنة الماضية. غير أن السياسيين المعارضين الأفراد ما زالوا طليقين، وأمامهم خيارات كئيبة: المشاركة في النظام الكمالي، أو الانسحاب من السياسة، أو التآمر. في 22 أكتوبر 1925، وافق مصطفى كمال على استقبال كاظم قره بكير، وعلي فؤاد، زعيمي الحزب التقدّمي الجمهوري المنحلّ.[5] لكن لم يسفر الاجتماع عن أي نتيجة. وافق القائدان على الثورة الثقافية التي أطلقها مصطفى كمال، لكنهما استمرّا في الدعوة إلى حكم ديمقراطي. ولم يستطيعا أن يغيّرا تصميم مصطفى كمال على أن يكون حاكم البلد من دون منازع. وكان عصمت يقاسم قائده الاعتقاد نفسه. فرأى أن الحكومة مثل القيادة في الحرب: يمكن الاستماع إلى الاعتراضات قبل اتخاذ قرار بشأن خطة العمليات فحسب. لذا تجب إطاعة الأوامر. ولا يمكن السماح بالنضال السياسي إلا إذا كان البلد على قدر مرضٍ من التحضّر والسياسيون ناضجين.[6] ولم تصبح الحال كذلك بعد.

في أغسطس 1925، طلب رؤوف، أحد رفاق مصطفى كمال الأساسيين الأربعة، من الجمعية السماح له بالسفر إلى الخارج للمعالجة،[7] ومن سوء الحظّ أنه لم يغادر على الفور. ففي نهاية السنة، وصل إلى أنقرة ضياء خورشيد، خطيب المجموعة الثانية المشبوب العاطفة.[8] وكان معارضاً مستمرّاً لارتقاء مصطفى كمال إلى السلطة المطلقة. ففي سنة 1921، عندما أسرع أعضاء الجمعية إلى خارج مبنى البرلمان للترحيب بمصطفى كمال بعد معركة سقاريا، لبث مكانه وخطّ على اللوح الأسود الجملة الآتية: «الأمّة تخلق وثنها ثم تعبده».[9] وكان صديقاً للنائب المعارض علي شُكرو، الذي قتله الحرس اللازيون لمصطفى كمال، ونقل جثّته لتدفن في طرابزون، بعد المطالبة بالعدالة في الجمعية.[10] وقد ثارت ثائرته لاستبعاده من الجمعية في انتخابات سنة 1923 لصالح أخيه فائق (غُنداي).[11]

وصل ضياء خورشيد إلى أنقرة، برفقة مجرم محترف اسمه إسماعيل، ويعرف باسم «اللازي». فاجتمع بعضو في المعارضة، أحمد شُكرو، كان عضواً بارزاً في جمعية الاتحاد والترقّي ذات يوم، ثم

عضواً في الحزب التقدّمي الجمهوري في البرلمان. ويبدو أنه زار رفيق مصطفى كمال المجافى عارف «مربّي الدبّ»، وهو أيضاً عضو في الحزب المنحلّ لا يزال يحتفظ بمقعده في البرلمان بمثابة عضو مستقلّ، مثل أعضاء الحزب الآخرين.[12] وذات صباح، توجّه عضو آخر معارض في البرلمان، صابيد، لرؤية رؤوف وأفاد بأن أحمد شُكرو أسرّ في الليلة الماضية وهو سكران أنه ناقش مع ضياء خورشيد مؤامرة لاغتيال مصطفى كمال. وكان فائق، أخو خورشيد، عضواً معارضاً في البرلمان أيضاً. فرجاه رؤوف الكفّ عن التآمر. وعندما فاتح فائق أخاه في الموضوع، نفى خورشيد معرفته بالمؤامرة وعاد إلى اسطنبول. شعرت قيادة الحزب التقدّمي المنحلّ بالاضطراب، وخشيت من تعرّضها للخطر، لكنها لم تبلّغ السلطات عن الإشاعات. لكن يبدو أن صابيداً فعل ذلك.[13] وبُعيد ذلك، غادر رؤوف إلى الخارج. وكان عضو معارض آخر في البرلمان، عدنان (أديوار)، وزوجته الكاتبة خالدة أديب، قد غادرا البلد بالفعل. كما غادر عضو معارض آخر في البرلمان ووزير سابق، رضا نور، الذي ساعد عصمت في لوزان، إلى الخارج بعد وقت قليل خوفاً على حياته.[14] وفي بداية سنة 1926، تلقّى اللواء فخر الدين (ألطاي) تعليمات بتعليق التمارين العسكرية، فاستنتج بأن ثمة اضطراباً سياسياً يوشك أن يقع. لكن الأمر أبطل بعد ذلك بقليل.[15]

في مايو، بدأ مصطفى كمال جولة أخرى على الولايات. توجّه أولاً إلى مرسين، حيث أرسل يخت السلطان، أرطغرل، الذي أصبح متاحاً الآن ليستخدمه، لانتظاره ونقله إلى إزمير. لكنه غيّر خططه وتوجّه بالقطار إلى قونيا، ثم إلى بورصة، حيث وصل في 31 مايو. في غضون ذلك، عاد ضياء خورشيد إلى اسطنبول، حيث تشاور مع أحمد شُكرو والشخصية الرئيسة في المؤامرة، عبد القادر، وهو عضو متطرّف في جمعية الاتحاد والترقّي، كان والياً على أنقرة في أثناء حرب الاستقلال. وعندما سمعوا أن مصطفى كمال وصل إلى بورصة، أرسلوا إسماعيل اللازي ليقف على إمكانية تنفيذ الاغتيال هناك. وبعد بضعة أيام، أفاد إسماعيل بأن مهاجمة الرئيس ستكون عملية انتحارية من دون وجود همزة وصل محلّي. وعندئذٍ قرّر المتآمرون الثلاثة – ضياء خورشيد، وعبد القادر، وشُكرو – اغتيال مصطفى كمال في محطّته التالية في إزمير، حيث يعرف شُكرو هناك رجلاً اسمه أديب، ويدعى ساري أفَه (الشجاع الأصفر). وكان شُكرو يعمل معه في عمليات سرّية لجمعية الاتحاد والترقّي في سرَز، في مقدونيا الشرقية، قبل الحرب الكبرى. وكذلك عمل معه رئيس الجمعية، اللواء كاظم (أوزالب)، الذي أورد في مذكّراته أنه كان يفكّر في مساعدة ساري أفَه مكافأة له على خدماته للقضيّة القومية في أثناء حرب الاستقلال، وأنه ناقش المسألة مع مصطفى كمال.[16] وبالتالي أوحى بأن ساري أفَه واجه صعوبة في الانتقال بنجاح إلى الفلاحة في زمن السلم، مثله مثل آخرين من

المقاتلين غير النظاميين، وأنه قدّم طلباً إلى الحكومة للمساعدة. ولما كان العون بطيئاً، عبّر عن غضبه في الانضمام للمؤامرة.

سافر ضياء خورشيد إلى إزمير بالقارب، يرافقه إسماعيل وقاتل مأجور آخر، يوسف الجورجي. وأحضر معه أربعة مسدّسات. وافق ساري أفَه على التعاون وجنّد مجرماً ثالثاً، حلمي الأجدر، ومراكبياً، شوقي، وهو لاجئ من كريت يفترض أن ينقل المتآمرين إلى جزيرة خيوس اليونانية بعد إنجاز العمل. وخطّطوا أولاً للقيام بالمحاولة على الطريق من إزمير إلى تششمه، البلدة الصغيرة المقابلة لخيوس، التي يعدّ فيها قصر لمصطفى كمال. لكن عندما سمعوا عن إرسال 500 دركي إلى تششمه، قرّروا قتل الرئيس في مركز إزمير، قرب الفندق الذي نزل فيه ضياء خورشيد. فالطريق الرئيس يضيق في تلك النقطة وستضطر سيّارة الرئيس إلى خفض السرعة. فيطلق حلمي النار بمسدّسه، ويحذو الآخرون حذوه بالمسدّسات والقنابل اليدوية التي أمّنها ساري أفَه. وبعد أن ساعد ساري أفَه المتآمرين، غادر إزمير بالقارب إلى اسطنبول في 15 يونيو برفقة عضو معرض آخر في البرلمان، عابدين. وذكر ضياء خورشيد لاحقاً أنه التقى بعابدين في إزمير، لكنه لم يكن يعرف أنه مطلّع على المؤامرة.

في 14 يونيو، وصل مصطفى كمال بالقطار إلى بالق أسير في طريقه من بورصة إلى إزمير. وقرّر أن يقطع رحلته هناك، على الرغم من توقّع وصوله إلى إزمير في اليوم التالي. وفي الحادية عشرة مساء في 15 يونيو، أبلغ المراكبي الكريتي الشرطة أنه يعرف عن مؤامرة لاغتيال الرئيس.[17] ويبدو أنه قرّر الإبلاغ عنها بعدما علم بأن ساري أفَه، وهو من جنّده، غادر إلى اسطنبول. فقاده ذلك إلى الاعتقاد بأن المؤامرة توشك أن تنكشف. فتحرّك محافظ إزمير، كاظم (ديريك)، وكان عضواً في أركان مصطفى كمال الذين انتقلوا معه إلى الأناضول في مايو 1919. فاعتُقل ضياء رشيد والقتلة المأجورين الثلاثة - إسماعيل اللازي، ويوسف الجورجي، وحلمي الأجدر - في منتصف الليل. ووجدت المسدّسات والقنابل اليدوية في غرفة ضياء خورشيد في الفندق.

وصل مصطفى كمال إلى إزمير في اليوم التالي، 16 يونيو، ونُقل ضياء خورشيد، الذي استجوبه المدّعي، إلى الرئيس. فاعترف بالمؤامرة ووصف كيف منعه أخوه فائق من قبل من محاولة اغتيال مصطفى كمال في أنقرة. وكان مصطفى كمال قد أرسل، في وقت سابق من النهار، برقية إلى عصمت طالباً منه إرسال محكمة الاستقلال إلى إزمير، وأن يبقى هو في أنقرة.[18] وكما أبلغ محافظ إزمير عصمت في اليوم نفسه، فقد ألقي القبض على أربعة أشخاص - ضياء خورشيد والقتلة المأجورين الثلاثة. لكن محكمة الاستقلال أمرت قبل أن تغادر أنقرة في قطار خاص في 17 يونيو، وبالتالي قبل الاستماع

إلى أي دليل،[19] بإلقاء القبض على كل أعضاء الحزب التقدّمي الجمهوري المنحلّ في البرلمان وتفتيش منازلهم.[20] ويوحي ذلك بأن مصطفى كمال اتخذ القرار فور سماعه بالمؤامرة، إذا لم يكن قبل ذلك.

كانت القوانين الرخوة لجمعية الإتحاد والترقّي تقلق مصطفى كمال منذ بداية حرب الاستقلال. فقد تعاون معظمهم معه ضدّ العدّو الأجنبي. وبعضهم، مثل علي الأقرع وقِلج علي، نقلوا ولاءهم من أنور إلى مصطفى كمال. واستمتعوا بميلهم إلى العنف بينما ينفّذون أوامره أو يفسّرونها. واستمتع مصطفى كمال برفقتهم الخشنة وكان منفتحاً على التأثّر بهم. لكن بعض مجرمي جمعية الاتحاد والترقّي والمتمرّسين في التطهير العرقي لم يرتدعوا، وظلّوا موالين لقادة الجمعية القدامى الذين لا يزالون أحياء. وكان آخرون يرغبون في الثروة، أو النفوذ، أو المغامرة أكثر مما كان النظام الكمالي مستعدّاً للسماح لهم. فاشتبه مصطفى كمال في أنهم يتآمرون مع خصومه السياسيين، بمن فيهم الأشخاص المحترمون. ويمكن الاعتماد على المجرمين الذين انضمّوا إليه لتبديد هذه الشكوك. فسمح لهم مصطفى كمال بالسيطرة على محكمة الاستقلال. ترأّس المحكمة علي الأقرع (تشتينكايا). وعاونه قلج علي، وهو متمرّس آخر في الحرب غير النظامية. وثمة علي ثالث، نجيب علي (قوتشوقا) لديه بعض المعرفة القانونية، وقد اختير للادّعاء. وكان العضو الرابع طبيب قومي طموح، رشيد غالب، أعجب مصطفى كمال بمديحه المنمّق[21] وجعله عضواً في الجمعية في سنة 1923.[22]

بذل عصمت ما وسعه لتضييق هدف شكوك مصطفى كمال، التي وسّعها العليّون الثلاثة خارج حدود المنطق أو الحكمة. فصُدم عندما سمع أن القائد التقدّمي كاظم قره بكير قد اعتُقل وأمر بالإفراج عنه بعد مناقشة المسألة في الحكومة.[23] كما أن اعتقال أعضاء البرلمان المعارضين انتهك الدستور على أي حال، لأن البرلمان لم يرفع عنهم حصانتهم. ورأى رئيس الجمعية، كاظم (أوزالب) صديق مصطفى كمال، لاحقاً بأنه لا يمكن ادّعاء الحصانة عندما يمسك بالنوّاب متلبّسين في الجريمة. وكانت المقولة سخيفة إذ لم يكن أي منهم على مقربة من مسرح الجريمة.

وصلت محكمة الاستقلال إلى إزمير في 18 يونيو. وظهر أول إعلان رسمي عن المحاولة الفاشلة في اليوم نفسه.[24] وفي اليوم التالي نشرت الصحف بياناً عبّر فيه مصطفى كمال عن امتنانه لرسائل الدعم التي قال إنها وصلته من كل طبقات الشعب. وتابع قائلاً، «إن جسدي الفاني سيتحوّل إلى تراب ذات يوم، لكن الجمهورية التركية ستعيش إلى الأبد».[25] وقد أخفى الخطاب قلق مصطفى كمال، إذ إن سلامة جمهوريته وسلامته، كما قال عصمت في مذكّراته، كانت تشغل مصطفى كمال باستمرار.[26] استدعى مصطفى كمال عصمت إلى إزمير فور سماعه بأنه أمر بالإفراج عن قره بكير. وأنكر عصمت في مذكّراته القصة التي تفيد بأن محكمة الاستقلال أمرت باعتقاله لإبطاله أوامرها،[27]

لكن ما من شكّ في أن مصطفى كمال جعله يعتذر للمحكمة. وأعيد اعتقال قره بكير وجُلب إلى إزمير إلى جانب نوّاب الحزب التقدّمي الجمهوري الستة والعشرين الآخرين، وخمسة منهم عسكريون على كشوف رواتب الجيش. وعندما وصل بعض النوّاب المعتقلين، بمن فيهم رفيق مصطفى كمال السابق علي فؤاد (جَبسوي) بالقارب إلى إزمير، استُبقوا على متنه حتى حلول الليل.[28] فمن الواضح أن السلطات خشيت من احتمال أن تستقبلهم مظاهرات متعاطفة.

استهدفت محكمة الاستقلال مجموعتين متداخلتين: نوّاب الحزب التقدّمي الجمهوري وأعضاء جمعية الاتحاد والترقّي الذين لم يؤيّدوا مصطفى كمال أو انفصلوا عنه بعد حرب الاستقلال. ويوجد بين هذه الفئة متآمرون محترفون رهيبون، ليس أقلّهم قره كمال (كمال الأسود)، منظّم التجّار المسلمين في اسطنبول. في أوائل سنة 1923، في الفترة الفاصلة بين مرحلتي مؤتمر لوزان الأولى والثانية، التقى مصطفى كمال بقره كمال في إزميد. فقد قرّر إجراء الانتخابات وأراد أن يعرف نيّات أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي المتبقّين في اسطنبول، وكانت لا تزال في ذلك الوقت تخضع لاحتلال الحلفاء. فوعد قره كمال باستمزاج آراء أصدقائه.

وفي 8 أبريل 1923، نشر مصطفى كمال مبادئ حزبه التسعة بمثابة إعلان انتخابي. ويبدو أن ذلك شدّ انتباه قادة الجمعية في اسطنبول، فعقدوا اجتماعاً في شقّة جاويد، وزير المالية في حكومات الجمعية قبل الحرب الكبرى ثم في نهايتها. وأصدر الاجتماع مبادئه، وأحدها أن اسطنبول كانت ويجب أن تبقى عاصمة لتركيا. غير أن الوثيقة لم تنشر، لأن المجتمعين قرّروا تأييد مصطفى كمال على العموم، والتصرّف كل بمفرده بخلاف ذلك. وفي 14 أبريل 1923، أصدر مصطفى كمال بياناً ردّاً على التقارير التي ذكرت أن جمعية الاتحاد والترقّي عرضت تعاونها، فقال إن الجمعية التي كان «معظمنا» من مؤسسيها وأعضائها لم تعد موجودة، وأن عضويتها بأكملها بالإضافة إلى عضوية خليتها (حزب التجديد الذي لم يعمّر طويلاً) انضمّت إلى جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في الأناضول وروملي وقبلت برنامجها.[29] وكانت تلك مبالغة، على الرغم من أن العديد من أعضاء الجمعية السابقين ترشّحوا عن حزب الشعب الجديد في انتخابات سنة 1923.

ادّعت محكمة الاستقلال أن الاجتماع في منزل جاويد كان نقطة انطلاق المؤامرة، التي توّجت بعد ثلاث سنوات بمحاولة اغتيال الرئيس. ورأت أن جاويداً هو رئيس اللجنة السرّية التي سعت لاختراق حزب الشعب، وبعد فشل ذلك أنشأت الحزب التقدّمي الجمهوري، وأخيراً نظمت محاولة الاغتيال في إزمير. كان يمكن قول ذلك عن أحمد شُكرو، لكن الادّعاء زائف بوضوح في ما يتعلّق بمعظم المشاركين في الاجتماع المنعقد في منزل جاويد. وبعضهم، بمن فيهم جاويد، ترك السياسة،

وقصر معظمهم نشاطهم السياسي بالانتقاد غير المؤثّر والشجب غير المتحفّظ للنظام في الاجتماعات الخاصة. لكن المحكمة المستقلّة لا تحتاج إلى دليل متين، وكان «رأيها المنظور» كافياً، وهو يعتمد على الجرم بالتبعية: نزل ضياء خورشيد في نادي التقدّميين في أنقرة، وقد عرف قادة الحزب التقدّمي الجمهوري بالمؤامرة أو بمؤامرة، ولديهم صلات بأعضاء سابقين ناقمين في جمعية الاتحاد والترقّي. وكانوا كلهم ناقدين للنظام، وأحياناً لمصطفى كمال صراحة. لذا فإنهم مذنبون.

افتتحت المحاكمة في إزمير في 26 يونيو 1926 في سينما الحمراء (التي أصبحت لاحقاً فرعاً للحزب الوطني). واتُّهم المسجونون بالتآمر للإطاحة بالحكومة، وهي تهمة عقوبتها الإعدام. استُجوب ضياء أولاً. فكرّر اعترافه ولم يورّط أياً من السياسيين باستثناء أحمد شُكرو وعبد القادر. ولم يكن الأخير وقره كمال في قفص الاتهام، إذ أنهم تواروا فور إصدار الأوامر بالاعتقالات. وحاول المدّعي توريط العسكريين المعتقلين مذكّراً ضياء خورشيد بأن رحلته إلى أنقرة لتنظيم الاغتيال تزامنت مع نشر إشاعات في أثناء أعمال الشغب في ريز بإطلاق النار على مصطفى كمال وعصمت وأن «العسكريين الأتقياء قد تولّوا السلطة».[30]

قدّم أديب، ساري أفَه، مزيداً من الرضا للمحكمة. فعندما سئل أين وجد أحمد شُكرو النقود للمؤامرة، أجاب قائلاً، «أعتقد أنه كان على اتصال بقره كمال، الذي كان بدوره على اتصال بالمجموعة الثانية والتقدّميين. وساعد جاويد بالنقود»[31] غير أنه لم يقدّم أي دليل على اعتقاده. ورشح لاحقاً أن ثروة جاويد تتكوّن من بوليصة تأمين على الحياة قيمتها 1000 جنيه استرليني.[32] وقال قره بكير وعلي فؤاد إن الحكومة كانت تستخدم أديباً عميلاً للتحريض.[33] وصرّح أديب عندما حُكم عليه بالإعدام قائلاً، «لم تؤخذ خدماتي في الحسبان».[34] غير أن هذه الكلمات ربما أشارت إلى رغبته في توريط السياسيين المعارضين، بدلاً من تنظيم المؤامرة نفسها. ويبدو أن صدمة مصطفى كمال من اكتشافها كانت حقيقية.

لم يحضر مصطفى كمال المحاكمة، وبذل جهداً ليبدو غير مهتم بالتوجّه لحضور مباراة تنس، ثم مباراة لكرة القدم في إزمير.[35] وفي 29 يونيو، وصل رئيس هيئة الأركان العامة فوزي (تشقمق) إلى إزمير.[36] فقد كان موقف الجيش من محاكمة بعض قادته الشهيرين حاسماً. بدأ استجوابهم في 3 يوليو. فرفع قره بكير التحدّي. وأعلن: «عندما وحّد الجميع قواهم في الظروف البائسة في أعقاب الحرب الكبرى وأوصلوا الغازي إلى القيادة، كانت قوّاتي الوحيدة التي يمكنه الاعتماد عليها. لكن كما في كل الثورات، فإن الطفيليين الذين يرتقون بعد تحقيق الهدف الأساسي يدمّرون وحدة من بدؤوا العمل معاً».[37] غضب مصطفى كمال للسماح لقره بكير بالحديث، فاستدعى المحكمة إلى تشتشمه.

وللحفاظ على المظاهر، قُدّم الاستدعاء بمثابة دعوة إلى حفل. لكن لم يمكث القضاة للرقص: بعد سماع ملاحظات مصطفى كمال، تسلّلوا من نافذة فرنسية وعادوا إلى إزمير.[38] كان مصطفى كمال قد قرّر في تلك الظروف الإبقاء على حياة القادة المتهمين، لكنه أراد أن يعرف أن تدخّله هو الذي أنقذهم من شدّة القضاة.

بعد إرسال القضاة، دعا عصمت واللواء فخر الدين (ألطاي) وقال: علي (تشتينكايا) سيعدم القادة إلى جانب الآخرين. فردّ فخر الدين بلباقة: «أنت أفضل من أي منا في التفكير والتصرّف. ولا بدّ أنك توصّلت إلى قرار رحيم». فقال مصطفى كمال، «لا بأس، لكن هل يمكن أن نثق بالتبعات»؟ وجاء دور عصمت للتعامل مع مصطفى كمال، فقال، «يا باشا، يمكنك أن تطمئن أن حكومتك ستظل قوية ما دمت على قيد الحياة. فالأمّة كلها تحبّك. وعدم الامتنان محصور بنفر قليل من المنحرفين. وإذا اقتصر العقاب عليهم، فسيزيد عدلك ولاء الأمّة لك». وختم مصطفى كمال قائلاً، «حسناً، دعونا نتحدّث إلى علي ثانية». وفي 9 يوليو غادر مصطفى كمال إزمير بالقطار إلى أنقرة. وفي الطريق قرأ رواية رومانسية بعنوان «سيّدة قصر جبل لبنان» (*The Chatelaine of Mount Lebanon*).[39]

بعد يومين طلب المدّعي نجيب علي حكم الإعدام لثلاثة عشر شخصاً وأحكاماً بالسجن على ثمانية أشخاص، وإعادة محاكمة بعض سياسيي جمعية الاتحاد والترقّي السابقين في أنقرة، وتبرئة من تبقّى، بمن فيهم رفاق مصطفى كمال العسكريون في حرب الاستقلال - قره بكير، وعلي فؤاد، ورفعت، وجعفر الطيار. وأدلى المتهمون بعد ذلك ببياناتهم الأخيرة. فرأى ضياء خورشيد أنه لا يمكن إدانته بمحاولة الإطاحة بالحكومة لأنه أجرى ترتيبات للفرار إلى اليونان، وإنما بمحاولة الاغتيال، وعقوبتها السجن. لكن لم يُحدث ذلك أي تأثير. وفي 12 يوليو، أعلنت المحكمة عن حكمها النهائي. فرفعت عدد المحكومين بالإعدام إلى خمسة عشر، بإضافة نائبين من المعارضة إلى القائمة (خالص تورغوت وإسماعيل جانبولاد) اعترضا على مطالبة الادّعاء بسجنهما. وفي فجر 13 يوليو، أعدم ثلاثة عشر رجلاً مداناً في نقاط بارزة في إزمير. ومن بينهم عارف «مربّي الدب»، صديق مصطفى كمال السابق، ولم تسلّم رسالته إلى مصطفى كمال توسّلاً للرحمة إلا بعد التنفيذ.[40] وواجه ضياء خورشيد الموت بشجاعة. واحتجّ معظم الآخرين ببراءتهم حتى النهاية. ووضعت جائزة لرأس الفارّين. انتحر قره كمال عندما عثر عليه مختبئاً في قنّ للدجاج. وألقي القبض على عبد القادر بينما كان يحاول الفرار إلى بلغاريا وأعدم في أنقرة.

عندما خرج القادة المبرّؤون من قاعة المحكمة المرتجلة، أحاط بهم حشد وهم يهتفون، «الحمد

لله الذي أنقذ باشواتنا». التفت علي فؤاد إلى قره بكير وقال: «الآن برّئت ساحتنا كما يجب».[41] وبعد ثمانية أشهر رضي مصطفى كمال عن علي فؤاد. فدعي على نحو متنافر مع رئيس محكمة الاستقلال إلى مائدة الرئيس. وأعلن مصطفى كمال على مسامع الحفل بأكمله، «من أجلك أمّنت العفو عن كل الباشوات».[42] وكان مصطفى كمال مولعاً بعلي فؤاد، والأهمّ من ذلك أنه لا يخشاه. ويقال إنه تحدّث بالفرنسية ووصفه بأنه «جندي بسيط». ولم يمنع ذلك من انتخابه نائباً في سنة 1933 وتعيينه وزيراً للأشغال العامة لاحقاً. واستغرقت إعادة تأهيل رفعت مدة أطول، لكنه انتُخب نائباً في الجمعية في سنة 1935. ولم يتصالح رؤوف وقره بكير مع مصطفى كمال.

فشل القضاة في إثبات أن الرجال الذين أرسلوهم إلى المقصلة - باستثناء ضياء خورشيد وقتلته المأجورين، واثنين من السياسيين أحمد شُكرو وعبد القادر - يتحمّلون أي مسؤولية عن محاولة الاغتيال في إزمير. لكن معظم المتهمين يستفيدون من وفاة مصطفى كمال، وكثير منهم تمنّوا ذلك. وكان ذلك كافياً. كانت محاكمة سياسية، لا محاكمة استعراضية، إذ سُمح للمتهمّين بالدفاع عن أنفسهم. وقد قرّر مصطفى كمال فرض جرعة محسوبة من الإرهاب: فأعدم ستة من نوّاب الحزب التقدّمي الجمهوري المنحلّ، وأطلق سراح البقية.

إذا كانت محاكمة إزمير سيّئة، فإن تكملتها في أنقرة أسوأ بكثير. فقد افتُتحت في 2 أغسطس وأصبحت تعرف باسم محاكمة الاتحاديين. وفضّلت صحافة الحكومة تسميتها «العصابة السوداء»، وذلك تلاعب ألفاظ على اسمي قره كمال (كمال الأسود) - الاتحادي الذي انتحر بعد صدور حكم إزمير؛ وقره واصف (واصف الأسود)، العضو المتطرّف في جمعية الاتحاد والترقّي الذي تعاون مع مصطفى كمال في حرب الاستقلال؛ وقره بكير (بكير الأسود)، القائد الذي برّئت ساحته. كما أن اسم المنظمة القومية السرّية «قره قول» (المخفر، وحرفياً الذراع السوداء)،[43] التي أنشأتها جمعية الاتحاد والترقّي في اسطنبول في نهاية الحرب الكبرى، جناس لهذه الأسماء.[44] كان هناك ستة وأربعون متهماً، ثلاثة منهم غائبون في أوروبا - رؤوف، وعدنان، ورحمي، والي إزمير في زمن الحرب. لم يقدّم المدّعي رجب علي أي دليل يربطهم بمحاولة الاغتيال في إزمير، وإنما تناول سلوك الاتحاديين غير المسؤول في دخول الحرب الكبرى، وفساد الحكّام، ومعاناة الشعب في سياقها.

كان جاويد شخصية رئيسة في الاتهام، إذ وُصف بأنه الرئيس السرّي للجنة المسؤولة عن محاولة الاغتيال. ولم يجد صعوبة في دحض التهم بارتكاب جرائم حرب لأنه استقال احتجاجاً على الطريقة غير المسؤولة التي جرّ بها أنور الإمبراطورية العثمانية لدخول الحرب. ولم تكن لديه ثروة خاصة، وهو معروف بأنه رجل نزيه. وكان اجتماع الاتحاديين في شقّته في سنة 1923 معنياً بالانتخابات التي

أجريت في تلك السنة. وبعد ذلك كرّس نفسه لعائلته وعمله باعتباره ممثّلاً لحاملي السندات في إدارة الدين العام. لكن بما أنه استمرّ في الاجتماع بمناوئي مصطفى كمال، بمن فيهم قره كمال وأحمد شُكرو، فقد قرّر النظام أنه يشكّل خطراً، وتم تجاهل دفاعه البليغ.

في 26 أغسطس أعلنت المحكمة عن أحكامها. فحكم على أربعة من الاتحاديين البارزين، جاويد، والدكتور ناظم، وحلمي (نائب معارض) ونائل بالإعدام. وحكم على خمسة متهمين، بينهم لاجئان في أوروبا - رؤوف ورحمي - بالسجن عشر سنوات للتحريض على القتل. وردّ رؤوف برسالة طويلة إلى رئيس الجمعية، كاظم (أوزالب)، وصف فيها المحكمة بأنها وكر لصوص، وتحدّى البرلمان بأن يقوم بواجبه ويحمي حرّيات الأمّة.[45] وظل في الخارج حتى سنة 1935، وعاد أخيراً بعد الإعلان عن العفو. وبرّئ سبعة وثلاثون متهماً، ومنهم عدنان (أديوار)، لكنه فضّل البقاء في الخارج، والصحافي حسين جاهيد، الذي أحضر من المنفى في تشوروم لمواجهة تهم جديدة. وقد تكرّر تهديد الصحافيين تحت حكم مصطفى كمال، لكنهم ظلّوا على قيد الحياة مع أنهم أسكتوا في الغالب. فقد كان القلم الثقافي يمنح شيئاً من الحصانة.

لم يكن الرجال المدانون الأربعة في المحكمة عند النطق بالأحكام، ولم يعلموا مصيرهم إلا عندما نُقلوا من زنزاناتهم في منتصف الليل. وبعد إعدامهم، دُفنت جثثهم من دون الإشارة إليها في باحة السجن. وكان ذلك جريمة قتل قضائية. كان ثلاثة من الأربعة - د. ناظم، وحلمي، ونائل - ثوريين أجازوا في زمنهم استخدام العنف. وعلّق رضا نور بمرارة: «إن معظم من شنقوا مذنبون لارتكابهم مجازر وجرائم أخرى في الماضي. لكنهم أعدموا لجريمة لم يرتكبوها».[46] وكان جاويد في فئة مختلفة. فهو سياسي عقلاني من الطبقة المتوسّطة ومناهض شديد للعنف. وقد أبعد عن زوجته، التي كان زوجها الأول أمير، وعن ابنه الوليد وجُرّ إلى السجن من منزله الصيفي في جزر الأمراء وأعدم بعد محاكمة مسخ. وقدّم عصمت في مذكّراته تفسيراً براغماتياً مميّزاً: «عندما يصبح المرء زعيماً لمنظمة سياسية، فإنه يتحمّل مسؤولية غير محدودة. ويمثّل مصير جاويد أسوأ احتمال مضمر في السياسة»[47] لكن جاويداً كان زعيماً بمعنى أنه استضاف اجتماعاً سياسياً قانونياً قبل ثلاث سنوات من إعدامه. وكان الكاتب الكمالي فالح رفقي أكثر صراحة في روايته:

«لم يكن جاويد إرهابياً ثورياً، بل رجلاً متحضّراً. وقد أخذ يتحرّك نحو المعارضة بدءاً من مؤتمر لوزان [حيث كان مستشاراً للوفد التركي]، لأنه اعتقد أننا غير قادرين بأنفسنا على إقامة دولة قابلة للحياة في وسط الأناضول من دون مساعدة القوى العظمى الأوروبية وتقديم تنازلات مقابلة لها. ومصطفى كمال وعصمت عسكريون في النهاية، مثل أنور تماماً. ومن المحتّم أن تصبح الحكومة في

أنقرة ديكتاتورية عشوائية عسكرية، تشكّل الجمهورية قناعاً لها. وجاويد عثماني لا يستطيع أن يفصل نفسه عن عالم الأعمال والأموال، ويعدّ القومية تضييقاً شاملاً للحياة، ولا يتلاءم طبعه مع الثورة. لقد كان وطنياً ونزيهاً. وعيبه الوحيد غطرسته».[48]

قُتل جاويد لأنه كان قادراً على التماس الدعم الخارجي باعتباره استراتيجية بديلة وتدريجية للتنمية. ومصطفى كمال يخشى التدخّل الخارجي على نحو معظم القوميين الآخرين. وكان جاويد ماسونياً – عضواً في جمعية سرّية ذات صلات خارجية قوية. ولديه صلات بالدوائر المالية الفرنسية، وقد ناشدت الحكومة الفرنسية وآل روتشيلد حكومة أنقرة لصالحه.[49] كما أن تحدّره من أسرة من الدونما في سلانيك، ووصفه بأنه «جاويد اليهودي» من قبل أعدائه، لم يقرّبه من المتخلّفين الداعمين لمصطفى كمال. لكن مصطفى كمال كان متحرّراً من الانحياز ضدّ السامية. وقال ذات يوم لصديق طفولته نوري (جونقر)، «يلمّح بعض الأشخاص إلى أنني يهودي، لأنني ولدت في سلانيك. لكن يجب ألا ينسى المرء أن نابليون كان إيطالياً من كورسيكا. ومع ذلك مات فرنسياً ودخل التاريخ فرنسياً. وعلى المرء أن يخدم المجتمع الذي يجد نفسه فيه».[50]

يقال إن مصطفى كمال حزن لمصير جاويد،[51] مع أنه كان في وسعه تفاديه، مثلما حال من دون أن يلقى القادة الأربعة الذين عملوا معه في حرب الاستقلال المصير نفسه. وبعد النطق بالحكم، أخبر مصطفى كمال سكرتيره حسن رضا (صوياق) أنه كان يعتزم التدخّل لصالح المتهمّين، لكنه تخلّى عن الفكرة عندما ادّعى رؤوف، وأحمد شُكرو، وآخرون أن النظام دبّر محاولة الاغتيال لتصفية المعارضة – وهو اتهام لقي تأييداً في الخارج. وتابع مصطفى كمال، «وسيفسّر تدخّلي في ظل هذه الظروف بأنه تأكيد لتلك الادّعاءات. لذا لم يكن أمامي أي خيار سوى تغيير رأيي وترك الأمور تأخذ مجراها. لكنني لم أسلّم القادة»[52]

ربما كانت السلطات تتوقّع أن ينظّم الاتحاديون مؤامرة، بعد أن لاحظ المراقبون المحلّيون والخارجيون نشاطهم المتجدّد،[53] لكن يبدو أن فشلهم في وقف ضياء خورشيد في الوقت المناسب يرجع إلى انعدام الكفاءة لا التواطؤ. وما من شكّ في أن المؤامرة استخدمت بمثابة ذريعة لتصفية المعارضة. وقد أسف فالح رفقي لأن النظام الجديد استند إلى المشانق التي نصبت في إزمير وأنقرة وبرّره على أساس أن «التطهير الشامل أحبط مساعي كل الخصوم والرجعيين ومكّن مصطفى كمال من إكمال الثورة التي بدأها».[54] وكرّر العديد من الكتّاب الأتراك الادّعاء بأن الإعدامات هي الثمن الذي اضطرت تركيا لدفعه من أجل التحديث السريع، ولاحظ بعضهم أن ثورة أتاتورك الثقافية كلّفت القليل من الأرواح مقارنة بالثورة الفرنسية، فكيف بالثورة البلشفية.

غير أن ضحايا التطهير في سنة 1926 كانوا أنفسهم دعاة للتحديث. وقد وصف فالح رفقي فظاظة علي الأقرع مع جاويد في المحكمة بأنها انفجار لكراهية اتحادي متخلّف تجاه اتحادي تقدّمي، «صديق للحضارة مثلنا».[55] ويعترف جاويد في مذكّراته غير المنشورة بأنه لم تكن لديه معتقدات دينية: «فهو لا أدري ليبرالي ومصطفى لا أدري ديكتاتوري. ولديه شكوك بقدرة شعبه على التقدّم السريع من دون مساعدة، بينما لم يكن لدى مصطفى كمال شكوك. وكان الاختلاف بين الرجلين يتعلّق بالوسائل لا الأهداف. لكن التطهير أساساً ظاهرة للصراع على السلطة الذي لا بدّ أن يصاحب مولد دولة جديدة. كان الشعب التركي معتاداً على السلطة، وقد وفّرها مصطفى كمال. وإذا كان قد أحزنه الحكم، فإنه لم يظهر ذلك. وأمضى الأمسية التي تلت الإعدامات في الشرب مع أصدقائه، جرياً على عادته.[56] وكان التأثير المهدّئ للكحول في تلك الليلة مفيداً».

القسم الخامس

حاكم لا نظير له

24

القائد دائماً على حقّ

قوّت مؤامرة الاغتيال عزيمة مصطفى كمال على فرض شخصيته على الدولة التركية الجديدة. وكان النحّات النمساوي هنريخ كريبل (Heinrich Krippel) قد كُلّف منذ سنة 1925 بإنجاز نصب للنصر[1] لوضعه في ما كان في ذلك الوقت ساحة مركزية لأنقرة (ساحة أولوس اليوم)، عند أسفل تلّ القلعة. وتكوّن من تمثال للغازي على صهوة حصانه بالبدلة العسكرية، محاطاً بتماثيل لجنديين، وفلّاحة، ومنحوتة ناقرة تظهر الغازي وهو يصدر تعليماته إلى عصمت وفوزي بملاحقة الأعداء.[2] وبعد أن أعدّ كريبل خططه، توجّه إلى اسطنبول للعمل على تمثال آخر. وأقيم في سراي بورنو في اسطنبول في 3 أكتوبر 1926. لم يكن مصطفى كمال حاضراً عند إزاحة الستار عنه، لكنه أرسل برقية إلى المحافظ يشكر فيها المواطنين على التعبير عن تقديرهم بإقامة تمثاله الأول.[3] وتابع كريبل عمله على مزيد من التماثيل في قونيا وسامسون. وأزيح الستار عن نُصب أنقرة في سنة 1927.

في غضون ذلك، وصل نحّات آخر إلى أنقرة، الإيطالي بيترو كانونيكا (Pietro Canonica)، وهو متخصّص في التماثيل النصفية للأسر المالكة الأوروبية والنبلاء الأوروبيين. فاستوضع مصطفى كمال أمامه في فيلته في تشانكايا، وقد وصفها كانونيكا في تقرير إلى موسوليني بأنها «منزل للطبقة المتوسّطة في أفضل معاني هذه الكلمة». وأضاف كانونيكا بأن مصطفى كمال رجل بسيط، لكنه مميّز، «مثل الجنود اللومبارديين والبيدمونيين القدماء». لديه قلب عظيم، ومن الواضح أنه عانى كثيراً، وخاب أمله في الحبّ والصداقات. وصُدم كانونيكا بصورة على الجدار ذكّرته بأمّه المسكينة. وأخبره مصطفى كمال أنها أمّه. وقال، «كانت أفضل صديق لي، وبخسارتها فقدت كل شيء. لقد تزوّجت، لكن يبدو أن الزواج لا يلائمني. على أي حال، من الصعب أن تجد سيّدة قادرة على استيعاب دقّة

موقفها عندما يكون لزوجها رسالة في السياسة. لم تدرك زوجتي ذلك. لذا اضطررنا للافتراق». وختم كانونيكا بقوله، «حصلت على انطباع بأن الإشاعات عن سلوكه الأخرق مبالغ جداً فيها».[4]

عمل كانونيكا جاهداً. وأنتج تمثالاً على صهوة جواد أقيم خارج المتحف الإثنوغرافي في أنقرة؛ وواحداً لأتاتورك منتصباً بزيّه العسكري، للجادّة الرئيسة في العاصمة؛ وتمثالاً آخر عل صهوة جواد لإزمير؛ وأشهر أعماله، نُصب الجمهورية في ساحة تقسيم في اسطنبول. ويظهر فيه أحد جانبي مصطفى كمال بثياب مدنية وإلى جانبه عصمت الرفيقان الوحيدان اللذان أقرّ بمساعدتهما، ويبدو في الجانب الآخر بالزي العسكري على رأس جنوده. وقد أزيح الستار عن نُصب تقسيم في سنة 1928. ويشرف عليه اليوم فندق عالمي كبير، في حين هدّد عمدة المدينة الإسلامي في سنة 1997 ببناء مسجد لا يقلّ حجماً لتطويقه أكثر.

أصبحت هذه التماثيل التي أعدّ لها قبل التطهير أنصاباً تذكارية للنظام الجديد. فصدمت المسلمين الأتقياء وأكّدت الانطباع بأن مصطفى كمال أصبح ديكتاتوراً. فمن غيره يمكن أن يقيم تماثيل لنفسه؟ وقد موّلت باكتتاب عامّ حفزه مزيج من الامتنان، والإعجاب، والسعي وراء منصب، والتزلّف. وأفلت التزلّف من عقاله في الجمعية. وعندما تحدّث مصطفى كمال عن محاولة الاغتيال في خطاب افتتاح الدورة الجديدة للجمعية في 1 نوفمبر 1926، صاح رفيق (قورالتان)، الذي أصبح بعد نحو ثلاثين سنة أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الليبرالي، «أيها العبقري العظيم! هؤلاء التعساء لا ينتمون إلى الأمّة التركية». وقاطعه عضو آخر، «بل إن الجحيم سيلفظهم».[5] وفي هذه الظروف، كان مصطفى كمال محظوظاً لوجود عصمت إلى جانبه، وقد وصفه كانونيكا لموسوليني بأنه «رجل ذو ذكاءفريد ومرونة، ومكر استثنائي، وهو مراقب عميق، ومفعم بالحيوية، وميّال للفرح، تحرّكه أعلى المُثُل، وشديد البراعة، يعوّض عن عيوب الغازي».[6]

تمكّن عصمت، بفضل إصراره بلباقة، من إقناع مصطفى كمال بحلّ محاكم الاستقلال. وأعلن الرئيس عن قراره المفاجئ أمام علي الأقرع في أثناء حفلة أجريت في أنقرة بالاس، وهو الفندق الجديد الذي أقيم في مقابل مبنى البرلمان. وفي اليوم التالي، 7 مارس 1927،[7] لم تعد محاكم الاستقلال قائمة. وكوفئ أعضاء البرلمان الذي عملوا قضاة فيها بسيارات بنز.[8] واستمر علي الأقرع في الوجود إلى مائدة الرئيس، وشغل منصب وزير عدّة مرات. واحتفظ بمقعده في البرلمان حتى وفاته في سنة 1949، رغم ما قيل بأنه فقد عقله، من جرّاء عذاب الذنب الذي ارتكبه بإرسال جاويد إلى المشنقة.[9] وظل قِلج علي أيضاً عضواً في مجموعة الرئيس، الذين تصفهم الدوائر الرسمية بأنهم «الذوات المعتادون». وتُرك القاضي الثالث، رشيد غالب، من دون وظيفة لمدّة ثلاث سنوات. وأشار في يوميته إلى أنه كاد

يجوع.[10] وتلك مبالغة لأنه استمر في تقاضي راتب نائب في البرلمان حتى وفاته في سنة 1934. لكنها تشير إلى أن السياسة في بلد فقير، مثلما كانت تركيا، وسيلة لكسب الرزق. واشتكى فالح رفقي (أطاي)، كبير إعلاميي الرئيس، من أن عضوية البرلمان أصبحت منصباً ذا راتب متواضع. وكان عصمت يقطع عمله لإبعاد رجال الأعمال المشبوهين وصلاتهم السياسيين في أنقرة.[11]

في 2 مارس 1927، قبل بضعة أيام من إلغاء محاكم الاستقلال، مدّدت الجمعية قانون تقرير السكون.[12] وأوضح عصمت أن الخطر الرئيس لم يكن تمرّد الشيخ سعيد، وإنما انعدام النظام الذي أصبح راسخاً في البلد. وسيمكّن القانون من تنفيذ الإصلاحات التي نوقشت طوال قرون بأقلّ قدر ممكن من الألم.[13] لكن النظام أسهم في جعل الجمعية مملّة. فامتنع كثير من الأعضاء عن التصويت، وكان من يصوّتون – أقل من النصف – يدعمون بالإجماع، من دون نقاش عادة، مشاريع القوانين التي تعرضها الحكومة. وفي 26 يونيو، اجتمعت الجمعية لآخر مرة قبل الانتخابات. وأعلن رئيسها، كاظم (أوزالب) أن «شرف الإنجازات يعود إلى فخامة رئيسنا، الغازي مصطفى كمال باشا، مرشدنا الحقيقي، الذي فتح الطريق للأمة نحو الازدهار والسعادة بعد أن أنقذ البلد من الخطر».[14]

في 30 يونيو تقاعد مصطفى كمال من القوّات المسلّحة بناء على طلبه. وكذلك فعل عصمت وكاظم (أوزالب). وكان القانون الذي أقرّ في سنة 1923 قد سمح لهم بالبقاء على كشوف رواتب الجيش حتى الانتخابات التالية. وأصبح يحقّ لمصطفى كمال الآن الحصول على معاش يبلغ 40 ليرة في الشهر (20 دولاراً في ذلك الوقت). ورُفع لاحقاً إلى 150 ليرة. لكنه لم يلمس معاشه وادّخره بمثابة تأمين للمستقبل. وكان راتبه وعلاواته باعتباره رئيساً تبلغ في ذلك الوقت نحو 13,000 ليرة في الشهر (6500 دولار)، وكان عليه أن يدفع مقابل طعام موظفيه ومصاريف أخرى. وقد أبقيت حسابات الرئاسة منفصلة عن موازنة الدولة.[15] وعاش مصطفى كمال عيشة مرتاحة، وكان يحبّ الملابس الفاخرة، ومضيفاً كريماً. لكنه حرص هو وعصمت على الالتزام بقواعد المحاسبة المالية. وكان مصطفى كمال حاكماً حريصاً من الطبقة المتوسّطة، لا حاكماً شرقياً غير مسؤول.

أعاد التطهير النظام كما توقّع عصمت، وأصبح مصطفى كمال أكثر استرخاء. وكان قد أخبر سكرتيره حسن رضا (صوياق) في الفترة الواقعة بين محاكمات إزمير وأنقرة: «علينا ألا نتوتّر أو نرتاب... بل علينا أن نضبط أعصابنا وإلا قضي علينا».[16] منح الحزم الإعجاب الشعبي، وكان الشعب يحتشد حول مصطفى كمال كلما ظهر في العلن. وحان الوقت الآن لزيارة اسطنبول، معقل خصومه حتى وقت قريب. غير أن استرخاء مصطفى كمال مترادف مع الشرب والتدخين واحتساء عدد لا حصر له من فناجين القهوة التركية. وفي 22/ 23 مايو 1927 أصيب بذبحة ثانية. ونصحه

الأطبّاء بالتقليل من القهوة والتبغ. فوافق «وارتسمت على وجهه نظرة سخرية».[17] وحافظ على النظام مدّة شهر، لكنه رجع إلى عاداته السابقة في الحماسة التي صاحبت زيارته لاسطنبول.

في 1 يوليو 1927، وصل إلى العاصمة القديمة على متن اليخت الإمبراطوري «أرطغرل». فازدانت المدينة بالأعلام والرايات، وتجمّع حشد كبير عند الأرصفة. استقبل مصطفى كمال الممثّلين المدنيين في قاعة الاحتفالات بقصر دولما بهتشة. وتحدّث عن سعادته لرؤية المدينة بعد غياب ثماني سنوات، لكنه لم يشرح لماذا لم يأت قبل ذلك. وفهم الجمهور أنه كان لا بدّ من إخماد الخلاف، الذي كانوا هم أنفسهم طرفاً فيه، قبل أن يستطيع الرئيس تنظيم عودته المظفّرة. وأعلن مصطفى كمال، «لم يعد هذا القصر لظلال الله على الأرض، وإنما للأمّة، وتلك حقيقة لا وهم، وأنا سعيد لوجودي هنا بصفتي فرداً من أفراد الأمّة، وضيفاً»[18] وأصبح بعد ذلك ضيفاً منتظماً.

شهدت زيارة مصطفى الأولى لاسطنبول حادثة عنيفة. فقد اكتشفت الشرطة أن مجموعة من الأرمن دخلوا البلد وخزّنوا الأسلحة في منزل قريب من فندق «توكاليان» في بيه أوغلو (بَرا)، وهي المنطقة التي أحبّ الرئيس زيارتها. فأغارت الشرطة على المكان وقُتل ثلاثة من أفراد المجموعة. وأعلنت السلطات أن الأرمن كانوا يعدّون لسرقة الكازينو الذي افتتح في قصر يلدز، مقرّ إقامة عبد الحميد سابقاً. وكان من المحتّم أن تنتشر الإشاعات بأن مصطفى كمال، لا الكازينو، هو هدف الأرمن. وقد زُعم أنهم شيوعيون موّلهم البلاشفة الروس. وأضفى قيام منتقمين أرمن بقتل قيادات جمعية الاتحاد والترقّي البارزة في المنفى، وتعرّض مصطفى كمال لمحاولة اغتيال في السنة السابقة، مصداقية على تلك الإشاعات، مع أن من الصعب تفسير التورّط الروسي. وهنّأت وزارة الداخلية الشرطة في 19 سبتمبر لإحباطها غارة على الكازينو.[19]

تغلّب مصطفى كمال على مخاوفه وصار يعود إلى اسطنبول كل صيف هرباً من الحرارة في عاصمته الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، بنى لنفسه فيلا تتداخل مع بحر مرمرة عند شاطئ فلوريا الرملي. وكانت السباحة عند شاطئ البحر موضة حديثة جلبها اللاجئون الروس البيض معهم في أعقاب الثورة. وأصبح مصطفى كمال من السابحين المنتظمين في فلوريا، بعد أن سبح من قبل قبالة تششما قرب إزمير. وكان يحبّ البحر، ويمارس التجذيف، ويتوجّه في رحلات في البوسفور وبحر مرمرة. وبنى فندقاً عند ينابيع المياه الحارّة في يالوفا، عند فم خليج إزميد على بعد ساعتين بالقارب من اسطنبول – واشترى مزرعتين على مقربة منه. وأدمن على المباهج الحديثة – السباحة، والرقص، وزيارة الفنادق، والمطاعم، والأندية الليلية، وكذلك عادة التسكّع العثمانية التقليدية عند الغروب– وكانت في حالته اجتماعات مرحة قد تستمرّ من غروب الشمس إلى طلوعها.

وقد شكّلت سنة 1927 بداية هذه المتع. لكن ظلّ هناك عمل لم يكتمل، ولا تزال الرسالة الحديثة محور اهتماماته. فنبّه في خطاب ألقاه في دولما بهتشة إلى أن الرضا الحقيقي لن يتأتّى إلا عندما يقوم الفكر والعاطفة على المعرفة والعلوم. وعندما استقبل وفداً من المعلّمين، بعد ستة أيام، أبلغهم أن عليهم إتقان مسؤولياتهم عبر المعرفة (الحديثة)، مثلما فعل أسلافهم «الخوجات» عن طريق الدين.[20]

كان أول الأعمال غير المكتملة تقديم رؤيته الخاصة لإنجازاته. وقد بدأ ذلك في مقابلة منحها للصحافي روشن أشرف (أونايدن) في سنة 1918، وفيها صوّر نفسه بأنه منقذ اسطنبول في حملة غاليبولي. وفي سنة 1922 وصف بروز نبوغه في الطفولة والشباب في محادثة مع المحرّر الليبرالي أحمد أمين (يالمان).[21] وفي سنة 1924، قدّم مزيداً من الذكريات في مقابلة مع مسؤول إعلامه يونس نادي (أبال أوغلو).[22] وأخيراً، في مارس 1926 تحدّث في مقابلة مع محرّرين مفضّلين آخرين، فالح رفقي (أطاي) ومحمود (صويدان)، عن خلافاته المبكّرة مع قادة جمعية الاتحاد والترقّي.[23] وقرّر الآن تقديم رواية كاملة لقيادته للمقاومة الوطنية في حرب الاستقلال، وإعلان الجمهورية، والإصلاحات وما تلاها. وكانت المناسبة مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الذي سيفتتح أعماله في أنقرة في 15 أكتوبر لوضع النظام الأساسي للحزب.[24]

عاد مصطفى كمال إلى أنقرة في 10 أكتوبر بعد استراحة ثلاثة أشهر في اسطنبول، وشرع في العمل على الفور، مملياً نصه على فريق من مساعديه الشخصيين. ولم تكن الرواية الطويلة والمفصّلة قد اكتملت في 15 أكتوبر، عندما قرأ القسم الأول منها. حدّدت الجملة الأولى نبرته: «في اليوم التاسع عشر من مايو في سنة 1919، نزلت في سامسون». وشكّل ذلك تاريخاً لولادة تركيا بمثابة قصّة شخصية، باعتبارها إنجاز شخص واحد اكتشف إرادة الأمّة وجسّدها. شغل الخطاب ست جلسات متتابعة للمؤتمر. وفي نهاية كل جلسة، كان الغازي يعود إلى مكتبه لتفحّص أرشيفه وإعداد النصّ لليوم التالي. وأخيراً في 20 أكتوبر، وصل إلى الختام – مخاطبة شبّان تركيا ومطالبة أجيال المستقبل بالدفاع عن الجمهورية واستقلالها حتى إذا وجدوا أنفسهم في ظروف صعبة كتلك التي تغلّب عليها في نهاية الحرب الكبرى. وأنهى الغازي خطابه، «إن القوّة التي تحتاجون إليها موجودة في الدماء النبيلة التي تسري في عروقكم» وغالباً ما كان السياسيون المعاصرون في كل أنحاء العالم يأتون على ذكر الدماء النبيلة.

يحفظ كل من تعلّم في مدرسة تركية عن ظهر قلب عادة الخطاب الموجّه إلى شبّان البلد، ولكن ليس بصيغته الأصلية. فقد صاغ مصطفى خطابه بلغة عثمانية فصيحة ومنمّقة، كان يمتلك ناصيتها، لكنها أصبحت غير مفهومة لأبناء البلد بعد إدخال الإصلاحات اللغوية. ونُشر الخطاب في نسخ

متعاقبة، وكل منها يبسّط المفردات المستخدمة في سابقتها. ويبلغ حجم النص الأصلي بالحروف اللاتينية 600 صفحة[25] مرفقاً بـ300 وثيقة. وكان في البداية يحتوي على تفاصيل كثيرة، ويمرّ بسرعة على خواتيم الأحداث، مثل تمرّد الشيخ سعيد ومحاولة الاغتيال في إزمير. وسبق الخطاب الموجّه للشباب تبرير لقانون تقرير السكون ومحاكم الاستقلال باعتبارها ضرورية للتقدّم في مسيرة الإصلاحات.

يشكّل الخطاب (نوطوق)، كما يشار إليه في تركيا على العموم، دفاعاً وتفنيداً لآراء الآخرين. ويرى مصطفى كمال أنه سعى منذ البداية لإنشاء سيادة الأمّة، ما يعني إعلان الجمهورية، لكنه اضطر إلى إخفاء مشروعه إلى أن أصبحت الأمّة جاهزة، ونفّذه مرحلة إثر مرحلة. وتابع: «في أثناء تطوير الحياة الوطنية حتى الجمهورية في يومنا هذا وقوانينها، بلغ بعض المسافرين الذين بدؤوا معاً على طريق النضال حدود فهمهم العاطفي والفكري وأخذوا يقاومون ويعارضون».[26] لم تكن هذه الكلمات ورواية الأحداث المحدّدة التي تلتها كريمة مع من أصبحوا معارضي مصطفى كمال. وفي أعقاب وفاته نشروا قصصهم التي تظهر عادة احتراماً كبيراً للغازي، بينما تدحض بعض ادّعاءاته. وقد حاول كاظم قره بكير، وهو القائد القومي الوحيد الذي كان في وسعه أن ينازع مصطفى كمال على المطالبة بالقيادة، نشر نسخة أولى مختصرة من مذكّراته في حياة الغازي، لكن شُنّت غارة على الناشر وأحرق مخزون النسخ. لكن احتفظ بنسخة واحدة لتقديمها للغازي، فكتب في حواشيها ملاحظات غاضبة، مثل «طفولي!» أو «ابتزاز!»، وكتب في أحيان أخرى ببرود «يجب تبيّن ذلك».[27] وأعاد قره بكير نشر كتابه الصغير في سنة 1951، وأتبعه برواية شديدة التفاصيل في سنة 1960. فحوكم الناشر ولم تصبح قصّة قره بكير الكاملة متاحة للعموم إلا بعد تبرئته في سنة 1969. وكان رفعت (بَله) صريحاً وموجزاً. فعند دعوته بعد سنوات إلى مائدة الغازي، قاطع ذكريات الغازي بلوم، «لا تدّعي، يا كمال!». وأشار أحد أفراد السكرتاريا في تشانكايا عند إيراده الحادثة إلى أن الغازي لم يتكدّر لهذه المقاطعة.[28]

في وقت لاحق، أكمل مصطفى كمال الخطاب والمقابلات التي سبقته برواية مزيد من الذكريات لابنته بالتبنّي عفت، للأصدقاء الذين يجتمعون حول مائدته. وهكذا شكّل أسطورته، مثلما أضفى قدسية على شخصه بإقامة تماثيله. مع ذلك، لا يزال الخطاب مصدراً مهمّاً لتاريخ إنشاء الجمهورية التركية المعاصرة، وتذكاراً لمنشئها، وتعبيره الفصيح عن تصميمه على دفع بلده لولوج العالم الحديث.

لم يكن البرنامج الذي شرع مصطفى كمال بتنفيذه قد اكتمل عندما نزل عن منصّة الخطابة. وفي 29 أغسطس 1927 قدّم مرشّحي حزبه للانتخابات. وقال إنه اختارهم نفسه بعناية شديدة استجابة للثقة التي أولتها له الأمّة.[29] ولم يواجه المرشّحين أحد، وفي 1 نوفمبر، أعادت الجمعية الجديدة،

التي طهّرت أخيراً من معارضي مصطفى كمال، انتخابه رئيساً بإجماع الأصوات. وتكرّر الطقس في مناسبتين أخريين، في سنة 1931 و1935. وفي 9/ 10 أبريل 1928، أزالت الجمعية من الدستور كل إشارة إلى الإسلام، مثلما توقّع في خطابه. ولم يعد الإسلام الدين الرسمي، ولم يعد البرلمان ينفّذ الشريعة، وأصبحت أيمان القسم الخاصة بتولّي المناصب علمانية.[30] وهكذا اكتملت الآن عملية إضفاء العلمانية بعد أن خطت خطوة كبيرة إلى الأمام بإلغاء الخلافة.

عكست الجمهورية العلمانية الجديدة فلسفة مصطفى كمال الشخصية. وفي كتاب نشر في سنة 1928، نقلت عنه غريس إلِسُن (Grace Ellison) قوله لها، ربما في سنة 1926–27:

«ليس لديَّ دين، وأحياناً أتمنى لو تلقى كل الأديان في قاع البحر. الحاكم الضعيف هو من يحتاج إلى الدين لدعم حكمه، ويشبه ذلك الإمساك بشعبه في فخّ. سيتعلّم شعبي مبادئ الديمقراطية، وما تمليه الحقيقة والتعاليم العلمية. يجب أن تذهب الخرافات. ليعبدوا ما يشاؤون، ويستطيع كل امرئ أن يتبع ما يمليه عليه ضميره، شريطة ألا يعوق التفكير العاقل أو يقف في وجه حرّية الآخرين».[31]

مع ذلك، كان مصطفى كمال يؤمن بالخرافات ويسعى وراء البشائر والنُّذُر في أحلامه.[32] فعندما تفقّد الجبهة في مارس 1922، في أثناء حرب الاستقلال، أمر بتلاوة أجزاء من القرآن في اجتماع مسائي مع القادة.[33] لكن الخطر زال الآن.

تقدّم التفكير العاقل. ففي 24 مايو 1928، حلّت الأرقام العالمية محلّ الأرقام العربية التي تطوّرت منها أصلاً.[34] وكانت الخطوة التالية قطع الصلة بين التركية والعربية والفارسية، أي لغتي الثقافة الإسلامية. وكان دورهما في التركية العثمانية أهم من اللاتينية واليونانية في اللغة الإنجليزية. وتعزّزت باستخدام الخطّ العربي الذي حافظ على التهجئة الأصلية وأوضح الاشتقاقات من الكلمات العربية. وكان الخطّ والدين يتماشيان معاً: كان اليونانيون الذين يتحدّثون التركية يكتبون اللغة التركية بأحرف يونانية، والأرمن واليهود بأبجديتهم. وسيضع اعتماد الخط اللاتيني الأتراك في معسكر واحد مع المسيحيين الأوروبيين، مثلما دعا بعض المصلحين الأتراك قبل الحرب الكبرى. ومما سهّل ذلك أن المسيحيين الغربيين أخذوا يصبحون علمانيين باطراد.

للخط العربي عيوب، إذ إن للحروف أربعة أشكال (ابتدائية، ووسطى، ونهائية، ومنفصلة)، كما أن الحركات أُلغيت. ويعكس الخط العربي البنية الصوتية للعربية الكلاسيكية، وهي لا تلائم اللغة التركية التي تقل فيها الحروف الصامتة عن العربية وتزيد فيها الحروف الصائتة على العربية. وفي بداية الحرب الكبرى، أدخل أنور خطاً عربياً معدّلاً يستخدم فيه الحروف المنفصلة فحسب.

واعتقد مصطفى كمال، مثل معظم الأتراك الآخرين، أنه أسوأ من عقيم.[35] فقد دمّر الميزة الرئيسة للكتابة العربية المتصلة، وشكْلَ الكلمة المكتوبة الذي يمكن أن تُقرأ على الفور، في حين أنه احتفظ بحروف لا حاجة لها للتعبير عن الأصوات التركية. والأهمّ من ذلك، أنها مثل الخط العربي الذي لم يشهد إصلاحاً، يعيق التواصل بين تركيا والأمم المتقدّمة التي تستخدم الخطّ اللاتيني.

في يونيو 1928، أنشأ مصطفى كمال لجنة في أنقرة لتوصي بأفضل الطرق لتكييف أحرف الهجاء اللاتينية مع أصوات النطق التركية.[36] وعرض الصحفي فالح رفقي النتائج التي توصّلت إليها اللجنة على الغازي في اسطنبول، فأدخل عليها مزيداً من التبسيط. ومن التوصيات استخدام حرف «q» للفظ صوت «k» الليّن (النطعي)، لأن مصطفى كمال يفضّل تهجئة اسمه بحرف «K»، لكن أسقط الاقتراح.[37] وتقرّر اعتماد تهجئة محضة لأصوات النطق، بناء على نطق المتعلّمين في اسطنبول، وهو قريب من اللهجة التركية البلقانية الأصلية لمصطفى كمال. ولمعظم الأحرف قيم مماثلة لتلك الموجودة في الفرنسية والألمانية، وخصّص حرف واحد لكل الأصوات الرئيسة للتركية المحكية. وتطلّب ذلك استخدام علامات (السديلة¸، والمحنية ˆ، والمقصّرة ˘) لتعديل حروف الهجاء اللاتينية القياسية. وتكتب الكلمات الأجنبية، بما في ذلك الاستعارات من العربية، كما تلفظ بالتركية.[38]

استغرقت التهجئة الجديدة بعض الوقت لتستقرّ، فقد كان الجيل القديم متأثّراً بالتهجئة العربية في الغالب، وهناك آخرون يهجّئون الكلمات بطريقة مختلفة لأنهم يلفظونها بطريقة مختلفة. ولم يتحقّق الاتساق التامّ في الكتابة التركية في السبعين سنة التي تلت اعتماد الحروف اللاتينية. وربما يتحقّق في أيامنا بفضل المدقّق الإملائي الحاسوبي. ولا يُنقص ذلك من قيمة إصلاح أتاتورك، فقد أصبحت التركية أسهل قراءة وكتابة بكثير مما كانت عليه عند استخدام الخط العربي، ولا يتعيّن على ملايين الأتراك الذين يتعلّمون اللغات الأوروبية أن يبدؤوا بتعلّم الأبجدية الجديدة. لكن أصبح إتقان لغات الثقافة الإسلامية أكثر صعوبة على الأتراك. ولم تعد الكلمات الجديدة تشتقّ من جذور عربية، وأصبحت الكلمات المستعارة من العربية والفارسية متحجّرة، فقد أثّر الخطّ اللاتيني الذي لا يميّز بين الصوائت الطويلة والقصيرة على لفظها واستخدامها. لكن أصبح ما يستنكره دعاة الصفاء باعتباره لحناً جزءاً من اللغة التركية.

اعتقدت اللجنة أن التغيير إلى الأبجدية اللاتينية سيستغرق ما بين خمس وخمس عشرة سنة. وأكّد مصطفى كمال أنه «سينجَز في ثلاثة شهور أو أقلّ»، وأضاف أنه إذا استُخدم الخطان على التوازي، فإن الناس سيلتزمون بالخط الذي يتقنونه. وقد اختار تجمّعاً عاماً في اسطنبول في 9 أغسطس 1928 للإعلان عن اعتماد الأبجدية اللاتينية. وقرّر تقديم ذلك بأنه تغيير من الحروف العربية إلى «حروف

تركية». وهكذا أصبحت أبجدية الفرنجة الكافرين أبجدية الأتراك الوطنين والقوميين.

كان مصطفى كمال قد دُعي إلى حفل في الهواء الطلق في حدائق سراي بورنو، حيث أقيم تمثاله من قبل. قدّمت الموسيقى فرقة راقصة غربية، وفرقة موسيقية شرقية مع مطربة مصرية، منيرة المهدية. وتجمّع حشد كبير لمشاهدة الغازي والاستماع إلى الموسيقى. وكان مصطفى كمال في مزاج رائق. فبدأ بان طلب من شابّ أن يقرأ بعض الملاحظات التي كتبت بالأبجدية اللاتينية. ولم يستطع الشابّ أن يفهمها. فقال مصطفى كمال مشجّعاً، «يستطيع ذلك. أريد منكم جميعاً أن تتعلّموها في خمسة أو عشرة أيام». وعلى سبيل العرض، قدّم النصّ إلى فالح رفقي، فقرأه بثقة شديدة بالطبع.

وبعد ذلك استغلّ مصطفى كمال الموسيقى وقال بكياسة: «السيّدة منيرة المهدّية التي ظهرت أولاً لتزيّن المسرح بحضورها أظهرت مهارتها الفنّية بنجاح». لكنه تابع،

«هذه الموسيقى، هذه الموسيقى البسيطة، لم تعد ترضي النفس والمشاعر الشديدة التطوّر للتركي، لتركي مثلي. والآن عندما استمعنا إلى أصوات موسيقى العالم المتحضّر، وجدنا أن الأشخاص الذين بدوا فاقدين للحياة عند الاستماع للأنغام الشرقية دبّت فيهم الحياة وبدؤوا يتصرّفون على سجيّتهم، ويرقصون ويستمتعون... لقد أهرقت الأمّة دمها لتصحيح أخطائها، وهي تنعم بالسلام الآن ويمكن أن تعبّر عن سعادتها الطبيعية».

كان مصطفى كمال يتحدّث عن نفسه، فهو يستمتع بالرقص ويحبّ الموسيقى التركية الشرقية. لكنه اعتقد أن على الشباب أن يتعلّموا الموسيقى الغربية، «موسيقى الحضارة». وكانت الموسيقى الغربية في ذهنه عندما قال، «لا يمكن أن تحدث ثورة من دون موسيقى».[39] وأوضح مصطفى كمال أفكاره إلى عازف البيانو الألماني فلهلم كمبف (Wilhelm Kempff)، عندما قدّم الأخير حفلة عزف منفرد في أنقرة في سنة 1927. وقال إن الموسيقى الكلاسيكية جزء لا يتجزّأ من الثقافة الغربية، التي تشكّل مصدر حركته الإصلاحية. ورأى مصطفى كمال أنه من دون إصلاح الموسيقى، تظلّ إصلاحاته في المجالات الأخرى غير مكتملة. وقادت المحادثة أخيراً إلى اختيار الملحّن بول هيندسمِث (Paul Hindsmith) للمساعدة في إقامة معهد الموسيقى الوطني في أنقرة وتنظيم تعليم الموسيقى في تركيا.[40]

طالما اتُّهم مصطفى كمال بأنه شرّيب ماجن. وها هو الآن يقلب الطاولة على من يتّهمونه. وقبل انتهاء الحفل في سراي بورنو، رفع كأسه أمام الحشد قائلاً، «المنافقون والمخادعون في الماضي كانوا يشربون أكثر مني بألف مرة سرّاً في البيوت الحقيرة وينغمسون في كل أنواع الرذائل. أنا لست

مخادعاً. وأنا أشرب نخب أمّتي».[41] وبعد أن شرب كأساً من العرق بسرعة، شقّ طريقه عبر الحشد ليصعد إلى متن القارب الذي أخذه إلى عشاء رسمي في نادي بُيوكادا في جزر الأمراء. وعندما التقى بضيوف يرتدون ملابس السهرة، التفت إلى فالح رفقي وقال، «اسمع، ليس بإمكاننا أن نفعل هنا ما فعلناه في المكان الآخر»[42] وكانت مقاومة الأبجدية اللاتينية على أشدّها بطبيعة في أوساط النخبة المثقّفة. لكن السكّان الذين وصل عددهم في الإحصاء الأول في سنة 1927 إلى 13,650,000 نسمة كانوا أمّيين بمعظمهم. وهكذا فإن معظم الأتراك تعلّموا للمرّة الأولى بالحروف اللاتينية الجديدة.

في 11 أغسطس 1928، قدّم مصطفى كمال أول صفّ دراسي بالحروف الجديدة في قصر دولما بهتشة.[43] واستمتع بدور المعلّم، وفي 23 أغسطس بدأ جولة لنشر الدرس في الولايات. وطُلب من كل النوّاب أن يحذوا حذوه. وأقرّ جعل استخدام الأبجدية اللاتينية قسرياً اعتباراً من 1 يناير 1929، فور انعقاد الدورة الجديدة للجمعية في 1 نوفمبر. وافتتح في كل أنحاء تركيا «مدارس وطنية» لتعليم قراءة الأبجدية الجديدة وكتابتها. وبلغ مجموع ما أصدرته بحلول سنة 1936، عندما نقلت الوظائف إلى بيوت الشعب الجديدة، 2,500,000 دبلوم لتعليم القراءة والكتابة. وتضاعف معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة من 10 إلى 20 في المئة من السكان الذين ازداد عددهم في ذلك الوقت ليبلغ 16 مليون نسمة.

لكن على الرغم أن التقدّم كان مطرداً، فإن مصطفى كمال حكم حتى نهاية أيامه بلداً أمّياً في الغالب، ذا طبقة حاكمة صغيرة. وكان للإصلاحات التي أدخلت بسرعة بين سنتي 1923 و1929 أثر تدريجي ولم تكد تلامس القرى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن مصطفى كمال أنشأ الإطار الذي تطوّر بلده في داخله. وكانت ثورته تحوّلاً كاملاً في البداية، على غرار كل الثورات. لكن أثرها الأولي اقتصر على حياة الطبقة الحاكمة التي لم يتغيّر تكوينها إلى حدّ كبير، إذ إن الجمهورية ورثت طبقة الموظفين العثمانية بأكملها. ولم يأتِ أعظم انقطاع في التاريخ الاجتماعي التركي نتيجة إصلاحات أتاتورك، وإنما مع الرحيل السابق للمسيحيين، الذين اعتمد البلد على مهاراتهم في السابق. لقد كانت جمهورية أتاتورك تركيا جديدة بالفعل، لكن جوهر جدّتها هو أنها أصبحت بلداً إسلامياً منسجماً للمرّة الأولى في تاريخها.

25

الكساد

بدأت سنة 1929 بداية جيّدة لصالح مصطفى كمال. فقد حُطّمت مُعارضة حكمه، وشعر النظام بثقة كافية لإلغاء قانون تقرير السكون في 4 مارس. وقُمعت اللصوصية التي كانت متفشّية في الأناضول.[1] ومع أن القوميين الأكراد ظلّوا يثيرون المشكلات في أوساط العشائر التي تقيم على جانبي الحدود مع إيران، فإن تصحيح تلك الحدود يوشك أن يعزل المتمرّدين، بينما سهّل توسيع شبكة السكك الحديدية إحلال النظام في البلد بأكمله.[2] واستمرّت الجمعية المطيعة في تمرير القوانين المستوردة من أوروبا: أصلحت إجراءات المحاكم؛ واعتُمد القانون التجاري الألماني، وقانون الإفلاس السويسري؛ وأنشئت تعاونيات التسليف الزراعي.[3] وأعلنت الصحافة الطيّعة عن نجاحات النظام، وطمأنها أعضاء الجمعية بأن ناخبيهم سعداء وقدّم الترحيب الذي يستقبل به قادة الحكومة الذين يجولون في البلد الانطباع نفسه.[4]

أصبح في وسع مصطفى كمال تخصيص الوقت لاهتماماته الثقافية. وأراد تعزيز استقلال البلد السياسي والاقتصادي بإنشاء لغة وتاريخ وطنيين حقيقيين. فأنشئت لجنة لوضع مصطلحات جديدة للمفاهيم التقنية. وكان العثمانيون قد اشتقّوها من جذور عربية، واشتُقّت الآن من التركية أو استوردت من أوروبا. وفي 17 فبراير، بذل عصمت جهداً لتقييد نفسه بالكلمات ذات الأصل التركي عند مخاطبة اللجنة.[5] وكان مصطفى كمال منزعجاً منذ مدّة من الصورة النمطية للتركي في أوروبا باعتباره فرداً في قبيلة بربرية فاتحة، ينشر الدمار حيثما حلّ. وفي سنة 1928 برز هذا القلق في مقدّمة اهتماماته عندما أخبرته ابنته بالتبنّي عفّت، بعد أن بدأت التعلّم لتصبح باحثة بالالتحاق بمدرسة الراهبات الفرنسية المميّزة، نوتردام دي سيون، في اسطنبول، بأن كتب التاريخ التي أعطيت

لها تصنّف الأتراك في عداد الأعراق الصفراء.[6] ولدحض هذه الوصمة، دُعي العلماء الأتراك إلى مائدة الغازي في منتجع يالوفا الساحلي، حيث يمضي الصيف. وبدأ العمل لإنتاج رواية للتاريخ العالمي تتركّز على الأتراك.

حدّد الغازي الاختصاصات في دليل للتربية المدنية أملاه على عفّت. وقد أعلن الدليل في صفحته الأولى، «ما من أمّة في العالم أعظم من الأمّة التركية أو أقدم أو أشرف منها، ولم يشاهد في التاريخ مثيل لها». وتابع الدليل، «اللغة التركية أجمل اللغات وأكثرها ثراء في العالم، ويمكن أن تكون أسهلها أيضاً» ووُضع الإسلام بحزم في مكانه: «وكان الأتراك أمّة عظمية قبل أن يعتنقوا الدين الإسلامي... واستند الدين الذي جاء به محمد إلى سياسة وضع القومية العربية فوق كل القوميات الأخرى». وقد استُبدلت القومية التركية بالإسلام: لم يعد الأتراك يفكّرون في الجنّة بل في التراث المقدّس لأسلافهم والدفاع عن آخر الأراضي التركية المتبقّية. ولكل بالغ الحرّية في اختيار دينه، ولكن تجب محاربة التعصّب كي لا تبيد الحرّية.[7] وكان إعلان مصطفى كمال قومياً وليبرالياً في آن معاً. وقد قصّرت الممارسة عن بلوغه، لكنه شعر بأن من المهمّ أن يحدّد المُثُل. وخطت الثورة الثقافية خطوة إلى الأمام في 2 سبتمبر 1929 عندما أقيمت أول مسابقة تركية في اسطنبول لاختيار ملكة جمال تركيا.[8]

انتهت الاستراحة السعيدة في الخريف عندما أطلق انهيار وول ستريت الكساد العظيم. وتلقّى الاقتصاد التركي، الذي يستند إلى الزراعة إلى حدّ كبير، ضربة شديدة بتراجع أسعار السلع. وكانت الزراعة التركية قد حقّقت تعافياً جيداً في أعقاب حرب الاستقلال. فقد شهدت السنوات الثماني التي انتهت بنهاية سنة 1930، زيادة في الإنتاج الزراعي بنسبة تفوق 11 في المئة في السنة.[9] لكن البلد ظلّ فقيراً جداً. وكانت السلع النقدية، لا سيما التبغ والفواكه المجفّفة تشكّل جلّ الصادرات. ولم تكن تغطّي، حتى قبل هبوط الأسعار، تكلفة الواردات الأساسية – القماش، والسكّر، والإسمنت، والورق، والحديد، والصُّلب. وفي نهاية سنة 1929، اقترب العجز التجاري من 50 مليون دولار، أو نحو ربع إجمالي التجارة الخارجية.[10] وتقلّصت موارد الدولة بتأميم المرافق التي يملكها الأجانب وبرنامج بناء السكك الحديدية. وكان مصطفى كمال وعصمت متّفقين معاً في تعزيز هذه المشروعات، إذ أدركا أن سوء المواصلات يعيق العمليات العسكرية، وأرادا توصيل كل أنحاء الدولة معاً، وكانا يخشيان من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد. لكن ثمناً للتأميم الاقتصادي.

كتب القنصل العامّ البريطاني في اسطنبول، السير ألكسندر تلفورد وا (Alexander Telford Waugh)، عند عودته إلى لندن في سنة 1930:

«تمت التضحية بامتلاك تركيا ميناء القسطنطينية التجاري الذي لا يقدّر بثمن عامداً بسبب الغيرة من المشروع الأجنبي هناك من جهة، والاستياء من عدم تماهي المدينة مع النضال الوطني من جهة ثانية. فانتقلت تجارة تزويد السفن بالفحم إلى بيرايوس، وتعرّض الشحن الأجنبي لمضايقة أنظمة الشرطة ما دفع أصحاب السفن إلى اجتناب الشحن في القسطنطينية عند عبور المضائق».[11]

واعتقدوا أن القادة القوميين الأتراك لم يدركوا أن ثمة حاجة إلى «أجيال من التقاليد والعمل الشاقّ لتشكيل تجّار بلد ما».[12] لكن مصطفى كمال كان مصمّماً على أن يتعلّم شعبه المهنة على الفور.

كانت البدايات متعثّرة حتماً. فقد عنى استيلاء الدولة سوء الإدارة من قبل مؤيّدي حزب الشعب، والمتمرّسين في الصراع العرقي الذين لديهم أصدقاء في الحكومة، لكن لا يعرفون شيئاً عن الإدارة أو الأعمال. فعانى الموظفون، والعمال، والمستهلكون. وبما أن الحكومة تؤمن بالموازنات المتوازنة، فإنها يجب أن تعكس تكاليف العمليات غير الماهرة. وكان نقل السلع بالقوافل أرخص من نقلها بالسكك الحديدية المبنية حديثاً في بعض الأحيان.[13] وكان يجب رفع الضرائب. وقد ألغيت ضريبة العشر، لكن ثمة ضريبة على الأراضي يصعب تقديرها بإنصاف بغياب السجلات، وضريبة على الماشية، وضريبة لتمويل بناء الطرق والجسور. وكان الفلّاحون يجدون صعوبة في دفع هذه الضرائب في سنوات اليسر، فكيف بعد حلول الكساد؟ فقد هبطت أسعار الحبوب بمقدار الثلثين بين سنتي 1929 و193. وهبطت الصادرات التركية التي بلغت ذروتها 105 ملايين دولار في سنة 1925 إلى أقل من 50 مليون دولار في سنة 1933.[14] عند انتشار الكساد في تركيا في سنة 1930، أدرك مصطفى كمال أن دولته الفتيّة تواجه أزمة: لم يعد البلد قادراً على تمويل وارداته، واجتُنبت عملته، واستولى المسؤولون المتحمّسون جداً على ممتلكات الفلّاحين الذين لا يستطيعون دفع الضرائب. ولم يعد يمكن تجاهل البؤس أو الاستياء الشعبي، مع أن التزلّف قلّل من قدره.

في مارس 1930، سافر مصطفى كمال جنوباً – إلى إزمير ثم إلى أنطاليا على ساحل البحر المتوسّط.[15] فاكتأب مما شاهده. وأبلغ سكرتيره حسن رضا (صوياق):

«ثمة شكاوى حيثما ذهبنا. وانتشر الفقر والبؤس المادي والمعنوي في كل مكان. وليس هناك ما يسرّ إلا القليل. هذه هي حال البلد الحقيقية للأسف. الخطأ لا يقع علينا، بل إن الحكام الغافلين، الذين يجهلون طريقة العالم، أداروا البلد سنين، إذا لم نقل قروناً، وأحالوا الفردوس إلى هذه الحالة البائسة. ومعظم مسؤولينا عديمو الخبرة وضائعون. إن شعبنا المسكين لديه القدرة، لكنهم خاضعون لتأثير الخرافات التي عرضت عليهم بأنها معتقد مقدّس».

والأسوأ من ذلك أن الناس ينتظرون منه تصحيح الأمور. وتابع مصطفى كمال، «لكن ليس لديَّ تمائم».[16]

أحدث الكساد اضطراباً سياسياً في معظم البلدان. ودمّر المؤسسات الديمقراطية، لا سيما إذا كانت ضعيفة. وأكّد أو جلب إلى السلطة ديكتاتوريات من بحر البلطيق إلى البحر المتوسّط، ما حصر الديمقراطية الأوروبية بالحواف الشمالية والغربية للقارّة. وفي تركيا، حيث صفّيت المعارضة سابقاً، بدأ بإحداث تأثير معاكس.

قرّر مصطفى كمال أن يوجِد متنفّساً قانونياً للاستياء السياسي، ولكن خاضعاً للسيطرة. بيد أن هناك صعوبة تعود إلى اقتناعه بأن معارضة نظامه تأتي من ردّ فعل ديني يتلاعب به سياسيون غير شرفاء. وهو الآن يريد السماح بالانتقاد، مع الحرص على ألا يستفيد منه ردّ الفعل الديني. غير أن جمهور الأتراك يعبّرون دائماً عن استيائهم بمصطلحات دينية. وهم يعتقدون أن البؤس من ثمار الآثام، والازدهار مكافأة على الالتزام بالشريعة الإسلامية. وعزّز هذه النظرة مشهد المسؤولين في حزب الشعب الذين يتزاحمون على تقديم الخدمات للجمهور. لكن لا بدّ أن يجتذب حزب معارض المسلمين المحافظين الذين أساء النظام الكمالي إلى مشاعرهم، حتى لو كان علمانياً.

وكما في سنة 1924، لجأ مصطفى كمال إلى فتحي (أوقيار) لمساعدة النظام في الخروج من هذه المشكلة. ورأى الغازي أن فتحي الشخص الملائم لقيادة معارضة موالية. فهو صديق شخصي من مقدونيا، وداعية تحديث صادق، وغير موصوم بالفضائح، وقومي. وهو معروف بأنه سياسي أكثر ليبرالية من عصمت. وقد عُيّن فتحي سفيراً في باريس بعد أن فقد رئاسة الحكومة أمام عصمت في سنة 1925، نتيجة تمرّد الشيخ سعيد. وصل فتحي إلى اسطنبول في إجازة في 22 يوليو 1930 وأبلغه صديق مصطفى كمال في سلانيك، فؤاد (بولجا)، أن «الذوات المعتادين» من رفقاء الغازي، مثل قِلج (علي) ورجب زَهدو، أخذوا يتذمّرون من حكومة عصمت. ونبّه فؤاد فتحي، «سيطلبون منك تشكيل حزب معارض. لا توافق بأي حال من الأحوال وإلا ألحقت بنفسك الضرر».[17]

جاء العرض بالفعل بعد بضعة أيام، عندما زار فتحي الغازي في يالوفا. فقدّم مصطفى كمال حجّة مؤيّدة لمزيد من الرقابة البرلمانية على الحكومة. وقال إن الحزب المعارض سيقدّم الحافز للنقاش الحرّ في الجمعية. وإذا قاده فتحي فبإمكانه التحدّث بحرّية والمساعدة في تصحيح الأخطاء في تنفيذ السياسة. فرجا فتحي الغازي قائلاً، «لا تؤلّبني على عصمت». لكن مصطفى كمال لم يتراجع. فقد انزعج عندما وصفه المؤرّخ الألماني الشهير إميل لُدفغ، الذي استقبله في ديسمبر الماضي، بأنه ديكتاتور. وقال، «لا أريد أن يسجّلني التاريخ بأنني رجل أورث الطغيان».[18] بل إن مصطفى كمال

اختار اسم حزب المعارضة الجديد - الحزب الجمهوري الحرّ. ووعد بأن يكون منصفاً في تعاملاته مع الحكومة والمعارضة، رغم أنه سيظلّ الزعيم الاسمي لحزب الشعب الجمهوري الحاكم.[19]

قبل فتحي العرض ووضع برنامج حزبه الجديد، فتفحّصه الغازي. واختار الغازي أيضاً صديقه الوثيق نوري (جونقر) أميناً عاماً للحزب، وأدخل فيه أخته مقبولة (التي كانت مهتمة بالمقامرة أكثر من السياسة)، وناقش أسماء أعضاء الجمعية الذين سيُنقلون من الحزب الحاكم إلى المعارضة. وعندما أنشئ الجمهوري الحرّ رسمياً في 12 أغسطس، بدا أن كل التدابير الاحترازية قد اتخذت لإنشاء معارضة ليبرالية مدجّنة. وسأل مصطفى كمال فتحي، «ألست راضياً عما أنجزته»؟[20] وكان كلاهما مسرورين في الواقع من العمل في الجوّ المسترخي في يالوفا. لكن المتعة لم تدم طويلاً.

في 5 سبتمبر، وصل فتحي إلى إزمير لإنشاء منظمة الجمهوريين الأحرار في الولاية. واحتشد جمع كبير للترحيب به. فحاول المحافظ كاظم (ديريك)، صديق مصطفى كمال، منع الاجتماع المعارض، لكن وجّهت إليه تعليمات بالسماح به. وعندما استشعر الحشد تردّد المسؤولين، أفلت من السيطرة. ورُشقت مكاتب حزب الشعب وجريدته بالحجارة، ومزّقت صور عصمت. فأطلقت قوّات الأمن التي كانت تحمي المبنى الرصاص وقتلت تلميذ مدرسة في الرابعة عشرة من العمر. وضع الأب جثّة ولده النازفة عند قدمي فتحي قائلاً: «هذا فداء لك. ونحن مستعدّون لتقديم المزيد. لكن أنقذنا». وفي 7 سبتمبر، اجتذب اجتماع للمعارضة حشداً يزيد على مئة ألف شخص.[21]

بعد يومين، نشرت لسان حال الحزب الحاكم في اسطنبول، جريدة «جمهوريت»، رسالة مفتوحة إلى الغازي تشكو من أن الأحزاب الجديدة تحاول مصادرة اسمه وتطلب منه إيضاح موقفه. وفي اليوم التالي، ردّ مصطفى كمال بأنه يعتزم البقاء زعيماً لحزب الشعب الجمهوري، لكن ذلك لن يؤثّر على نزاهته باعتباره رئيساً.[22] وعندما تقدّم الحزب الجمهوري الحرّ للمنافسة في انتخابات الحكومات المحلّية، فإنه واجه العوائق والتزوير الرسمي. وعندما سأل مصطفى كمال سكرتيره حسن رضا، «من الرابح؟»، أجاب السكرتير، «حزبنا بالطبع، يا باشا». فضحك الغازي وقال، «ليس كذلك. سأعطيك اسم الحزب الفائز: إنه حزب الإدارة، يا ولد. بعبارة أخرى، الدرك، والشرطة، ومسؤولو النواحي، والمحافظون. اعرف الإجابة الصحيحة».[23]

مع ذلك سُمح للمعارضة بالفوز في قليل من الأماكن. ومنها سامسون، حيث كان محافظها، كاظم (إينانتش) قد حضر اجتماع مصطفى كمال مع فتحي في يالوفا، فحذا حذو زعيمه بتسجيل ابنته في صفوف حزب المعارضة. وزعم فتحي في مذكّراته أنه عندما عاد إلى اسطنبول وقابل الغازي،

قوبلت شكواه بكلمات، «سأظهر قليلاً من الانحياز من الآن فصاعداً. وإلا سيُمسح حزب الشعب وسنُترك مع حزب واحد ثانية. وذلك لا يجدي».[24]

مع ذلك، شكّلت الانتخابات المحلّية في سنة 1930 خطوة إلى الأمام في تطوّر المؤسسات الديمقراطية. فمنحت الأصوات للمرشّحين مباشرة لا لأعضاء الكليات الانتخابية. (لم تجرَ انتخابات برلمانية مباشرة إلا في سنة 1946،[25] عندما تلاعبت السلطات بالنتيجة، كما فعلت في سنة 1930. وقد حدث التقدّم على مرحلتين: الحقوق مع التزوير أولاً، ثم الحقوق من دون تزوير.) والأهمّ من ذلك السماح للنساء بالتصويت والترشّح في الانتخابات المحلّية في سنة 1930. وكانت عفّت أول امرأة تلتحق بحزب الشعب.[26] ووُسّع حقّ المرأة بالانتخاب ليشمل مجالس القرى في 26 أكتوبر 1933[27] – وذلك تدبير جذري حقاً تقبّله المجتمع الريفي المحافظ شكلاً لا روحاً. وأخيراً، في 5 ديسمبر 1934، كسبت النساء حقّ التصويت في الانتخابات البرلمانية.[28] وقد فُرضت كل هذه التغييرات من فوق، ولم يكن لها جميعاً أي أهمية سياسية فورية، إذ إن حزب الشعب يختار من يريد في القوائم الانتخابية. لكن كان للاعتراف الرسمي بحقوق المرأة السياسية أثر نفسي، وعزّز ذلك التحسّن التدريجي في الموقف الاجتماعي للنساء التركيات.

بعد أن أدرك مصطفى كمال الأداء المؤسف لحزبه في الانتخابات المحلّية، أخذ يقلّب فكرة تشكيل كتلة وطنية، يخصّص فها للحزبين مقاعد برلمانية تتناسب مع التصويت في الانتخابات العامة القادمة. ولم تكن الفكرة منطقية لأن الانتخابات غير التنافسية لا تختبر التأييد الذي يحظى بها الحزبان، لكن فتحي قبلها متحمّساً. غير أن اللجنة التنفيذية لحزب الشعب رفضتها تماماً.[29] وعنى ذلك أن فتحي سيخوض الانتخابات ضدّ مصطفى كمال، باعتباره زعيماً لحزب الشعب. وفي 15 نوفمبر، عرض فتحي اتهاماته بالسلوك غير الملائم في الانتخابات المحلّية أمام الجمعية. لكن عشرة أعضاء من حزبه فقط صوّتوا لصالح مشروع قرار ينتقد وزير الداخلية شُكرو قايا.

لم يعد فتحي قادراً على احتمال المزيد. وبعد يومين كتب إلى الغازي يخبره بأنه سيحلّ الحزب الجمهوري الحرّ. فقد أنشأه «بتشجيع الغازي العظيم وموافقته»، ولن يقودّه ضدّه.[30] دامت تجربة الديمقراطية الليبرالية ثلاثة أشهر فقط. وعاد أعضاء الحزب الجمهوري الحرّ في الجمعية إلى صفوف حزب الشعب، باستثناء حفنة أخذوا دورهم المعارض على محمل الجدّ. وعاد فتحي إلى الخارج، سفيراً في لندن هذه المرّة. وشعر بأن مصطفى كمال خذله، وأن عصمت تفوّق عليه، لكنه احتفظ بأفكاره لنفسه.

ابتعد عصمت عن الأضواء في الأسابيع التي تلت إنشاء الحزب الديمقراطي الحرّ. ورأى السياسيون الأتراك، المعتادون على أسالب الحكّام المطلقين، التجربة المحدودة للديمقراطية بأنها منافسة بين عصمت وفتحي على الحظوة لدى الغازي، وانتظروا النتيجة قبل أن يعلنوا عن مواقفهم. وكان عصمت مقتنعاً بأن التجربة ستفشل وأن الغازي سيدعوه إلى لمّ شتاتها كما فعل في سنة 1925. وتبيّن أنه على حقّ. بل إنه عاد إلى مائدة عشاء الغازي، حتى قبل حلّ الحزب الجمهوري، لمناقشة كيف يمكن تحسين الحكومة بغياب المعارضة، التي شكلت تهديداً للأمن والنظام على الرغم من ولائها عند انطلاقها. وقبل أن يتخذ مصطفى كمال قراره بدأ جولة على الولايات ليقف بنفسه على أسباب فشل حزبه في الوفاء بتوقّعاته.

توجّه إلى الشرق أولاً بالقطار الرئاسي. ورافقه أشدّ دعاة القانون والنظام قسوة في الحكومة، وكبار الموظفين المدنيين، ومستشارون مختارون. وكان الغازي يحبّ أن يطرح الأسئلة على مرؤوسيه، وبعضها بلاغي بطبيعة الحال. فسأل متوقّعاً تبريراً معلّلا، «هل كنا محقّين بحلّ الحزب الجمهوري الحرّ»؟ كما كان يحبّ اختبار ذكاء مرافقيه. والمسؤول السيّئ الحظ من يتعثّر عندما يؤمر بتعريف مصطلح مثل «الاقتصاد»، أو «الليبرالية»، أو حتى «الشعر». لكن ردّ الأذكياء يمكن أن يدنيهم منه. وعندما سأل الغازي حسن علي (يوجيل)، وهو مفتّش للتعليم ألحق بحاشيته، «عرّف الصفر». أجاب حسن علي «خادمكم المتواضع في حضرتكم».[31] وكان ذلك الخطوة الأولى لتعيينه وزيراً للتعليم، وهي وظيفة أسهم فيها أكثر من أي شخص آخر في تحقيق مُثُل أتاتورك بجلب ثقافة العالم إلى تركيا.

كان كاظم (إينانتش)، محافظ سامسون، أقل ذكاء. فبعد أن سمح بانتخاب مرشح للمعارضة رئيساً للبلدية، ملأ البلدة بالقوّات لتجنّب المظاهرات العدائية عندما يصلِ الغازي، ولم يلبّ رئيس البلدية الدعوة إلى المائدة الترحيبية. طلب مصطفى كمال استدعاء رئيس البلدية، فجاء لكنه رفض تناول كأس عرق عندما عرضت عليه. فسأل الغازي، «هل هو إثم في نظرك»؟ فقال رئيس البلدية، «لا، لكنني تناولت العشاء بالفعل». وبعد ذلك اقترح أن يستقيل رئيس البلدية لأن حزبه حُلّ. فرفض رئيس البلدية قائلاً إن واجبه يحتّم عليه خدمة ناخبيه، لكن إذا لم تكن الحكومة تريده، فبإمكانها إلغاء الانتخاب عن طريق محكمة إدارية. وبعد ذلك استأذن بالانصراف. فصبّ مصطفى كمال جام غضبه على المحافظ قائلاً، «هل رأيت سلوك الرجل الذي انتخبته رئيساً للبلدية؟ إنه عديمَ الأخلاق. نأتي ضيوفاً إلى المدينة فيتناول العشاء قبل أن ينضمّ إلى مائدتنا. ونعرض عليه الشراب فيرفض. وأخيراً يغادر مائدة الرئيس قبل أن ننهض». لكن عندما قال أحد أعضاء حاشية الرئيس

مازحاً، «إن رئيس البلدية سيتسبّب في فقدان المحافظ وظيفته، وذلك ليس بالخروج السيئ». ساند مصطفى كمال المحافظ قائلاً، «لقد تصرّف بناء على أوامرنا».[32] وما لبث أن ألغي انتخاب رئيس البلدية.[33]

نوقشت نتائج جولة تقصّي الحقائق في قصر دولما بهتشة. ثم توجّه مصطفى كمال إلى تراقيا، بينما زار أعضاء بارزون من حزب الشعب ما تبقّى من أنحاء البلد. وكان مصطفى كمال في أدرنة، على الحدود مع اليونان وبلغاريا، عندما علم بأن المتعصّبين الدينيين بدؤوا أعمال شغب دموية في بلدة مَنَمَن التجارية قرب إزمير.

كانت حادثة ضيّقة النطاق. فقد دخل أحد الدراويش، محمد، وهو لاجئ من كريت، وخمسة من رفاقه، مَنَمَن في 23 ديسمبر. وكان معه كلب يدعى قطمير، وهو اسم الكلب الذي حرس «أصحاب الكهف» في الرواية القرآنية للأسطورة المسيحية عن النائمين السبعة في إفسوس. فاستولى الغرباء على العلم الديني الأخضر للإسلام الذي يحتفظ به في المسجد المحلّي، ونصبوه في الساحة الرئيسة. وهناك أعلن الدرويش أنه المهدي الذي أرسل للإطاحة بالحكّام الكفرة. واحتشد جمع من مئات من المواطنين المحلّيين دعماً له، في حين فغر غالبية التجّار أفواههم متردّدين. ولوّح الدرويش محمد بمسدّس معلناً أن البلدة محاطة بعددٍ سحري من سبعين ألفاً من أنصاره.[34] فطلب ضابطان من المشاغبين التفرّق من دون أن ينجحوا. فأرسلا بعد ذلك فصيلة من الجنود بقيادة ملازم ثانٍ شابّ يحمل الاسم التركي الصرف (أو بالأحرى المغولي) قوبلاي. فشهر قوبلاي مسدّسه وأطلق على الدرويش محمد عياراً خلّبياً صُرف له للمناورة. لم يصب الدرويش بأذى، فأعلن أنه لا يتأثّر بالرصاص، وشهر مسدّسه بدوره وأصاب قوبلاي إصابة قاتلة. وبعد ذلك نُقلت جثّة الملازم إلى باحة المسجد، حيث حزّ الدرويش رأسه وعلّقه على عمود وسط تصفيق المؤيّدين. وقُتل اثنان من الحرس أطلقا الرصاص على الحشد. وبعد قليل، وصل فوج على مقربة من المكان إلى مسرح الأحداث، وفرّق المشاغبين وقتل الدرويش وخمسة من مؤيّديه.[35]

غضب مصطفى كمال على الرغم من قمع الشغب بسرعة. وصُدم على وجه الخصوص من التقارير التي أفادت بأن أهل مَنَمَن صفّقوا لقتلة الملازم الثاني الشابّ.[36] فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في منطقة واسعة من غرب الأناضول وأرسلت محكمة عسكرية برئاسة عسكري صارم، مصطفى مولال. وبعدما رجع مصطفى كمال من أدرنة، عقد اجتماعاً في قصر دولما بهتشة في اسطنبول، ثم توجّه إلى أنقرة حيث ترأس اجتماع الحكومة. وكان في مزاج غاضب، بعد أن أقنع نفسه بأن الشغب جزء من مؤامرة أوسع نطاقاً، وربما ترتبط بالحزب الجمهوري الحرّ المنحلّ، حرّضت

عليها الصحف التي سُمح لها بالانتقاد مؤخّراً، ما يثبت ثانية أن المتعصّبين الدينيين، الذين لا يمكن التعويل على تنصّل السياسيين منهم، سيستغلّون أي إرخاء للعنان.

وطالب بإعلان مَنَمَن بلدة ملعونة مستعيراً مفرداته من الفرنسية (ville maudite)، وتسويتها بالأرض، ونقل المقيمين فيها،[37] وعدم إظهار أي رحمة مع المتعصّبين الدينيين، بمن فيهم النساء، وعدم تأخير الإعدامات، وإخافة الصحفيين المعارضين، على الأقلّ، بطلب ظهورهم أمام المحكمة العسكرية. وكانت الحكومة قد سمعت بأن الدرويش محمد ينتمي إلى الطريقة النقشبندية المحظورة، وهي الطريقة التي أعلن مصطفى أنه يجب سحقها. صحيح أن ليس كل النقشبنديين «شنيعين»، لكن مؤيّديها المقتنعين خطيرون ويجب استئصالهم. ولزيادة الطين بلّة، أوحت الجرائد الفرنسية بأن الحادثة من تدبيره هو وعصمت لتشويه سمعة الجمهوريين الأحرار.

وافق عصمت تكتيكياً على إثبات خيانة المؤيّدين المقتنعين والتحقيق بصلاتهم بالجمهوريين الأحرار.[38] فضيّق ذلك الهدف وأنقذ مَنَمَن على حساب النقشبنديين. ولم يذكر مصطفى كمال البلدة الملعونة ثانية، وسرعان ما بدأ جولة أخرى على الولايات، بينما طاردت المحكمة العسكرية المشبوهين. لم يوجد أي دليل لتجريم الجمهوريين الأحرار أو الصحافة. لكن النقشبنديين ذنّبوا بالتبعية: يبدو أن الدرويش محمد ادّعى من قبل أنه المهدي في أحد اجتماعاتهم. وكان قائدهم في الولاية يعرف ابن رأس الطريقة (قطب الأقطاب)، الشيخ أسعد المسنّ، وهو ينحدر من إربيل في كردستان العراق، ويقيم في قصر في اسطنبول. لم تتأثّر المحكمة العسكرية برئاسة مولال بأن من غير المرجّح أن يوافق النقشبنديون المتشدّدون على ادّعاءات الدرويش بأنه المهدي، وأن الدرويش كان مدمناً على المخدّرات، وفقاً لأحد الشهود. وتوفّي الشيخ المسنّ وهو رهن التوقيف، بينما شُنق ابنه إلى جانب سبعة وعشرين آخرين في 4 فبراير 1931. وكان معظمهم من اللاجئين الفقراء من البلقان، الذين استقرّوا حديثاً في المنطقة[39] – وأحدهم يهودي باع حبلاً للمشاغبين. وهكذا فُرضت جرعة مدروسة من الإرهاب ثانية، وهذه المرّة لجهة أي تحدٍّ يثيره المتحمّسون الدينيون.

افتتحت صحيفة «جمهوريت» حملة لتمويل نُصب لقوبلاي. وقد أزيح عنه الستار في مَنَمَن في سنة 1934 تخليداً لذكرى بطل نموذجي من أبطال الثورة: معلّم شابّ، متزوّج من معلّمة شابّة، وكان يؤدّي خدمته الوطنية برتبة ملازم ثانٍ. واكتسب اسم قوبلاي شهرة على الفور لدى الآباء الأتراك. وقد ربط مصطفى كمال، متحدّثاً في قونيا في فبراير 1931، المعلّمين والضبّاط في الثناء المشترك عليهما. وأعلن أن قلّة من البلدان تتماهى فيها الأمّة والجيش معاً تماهياً وثيقاً كما هي الحال في تركيا. وأن الجيش طالما قاد تقدّم الشعب.[40] ولا تزال هذه الكلمات التي قالها مؤسّس الجمهورية معروضة بفخر

في قاعات الطعام الخاصّة بالضبّاط. وقد شهدت مسيرة مولال المهنية نهاية حزينة، فعندما فقد حزب الشعب الجمهوري السلطة في سنة 1950، أحيل إلى محكمة عسكرية لأنه أمر بإطلاق الرصاص على ثلاثة وثلاثين كردياً من العشائر اتهموا بتهريب الماشية من إيران. وتوفّي رهن التوقيف قبل انتهاء المحكمة.[41]

أثار تأثير الكساد والمنافسة الوجيزة بين حزبين سياسيين نقاشاً إيديولوجياً في أوساط الطبقة الصغيرة للبلد. فقد أذاع الجمهوريون الأحرار برنامجاً ليبرالياً طرح إنهاء احتكارات الدولة، واجتذاب رأس المال الخارجي، ولجم استثمارات الدولة. وفي 30 أغسطس 1930، قدّم عصمت ردّه عندما افتتح توسعة سكّة حديد سيواس. ورأى أنه تبيّن تعذّر اجتذاب رأس المال الخارجي للتنمية الضرورية، ووصف سياسة الدولة بأنها «تدخّل معتدل للدولة».[42] فاز عصمت في المناقشة لأنه كسب المعركة السياسية، لو أن مُثُل السوق الحرّة والسياسة الحرّة تسيران جنباً إلى جنب.

كانت الخطوة التالية التوصّل إلى فلسفة وتعيين حدود تدخّل الدولة. في سنة 1932، توجّه عصمت إلى روسيا، حيث أعجب بالتصنيع البلشفي. فأمّن خدمات المخطّط السوفياتي، البروفسور أورلوف (Orlov)، الذي ساعد في وضع برنامج تنمية اقتصادي مدّته خمس سنوات. وتمّ التفاوض على قرض سوفياتي بقيمة 8 ملايين دولار ذهباً لتمويل بناء مصانع نسيج عن طريق مهندسين سوفيات.[43] ولجمع مزيد من الأموال، دعت الحكومة المواطنين للاكتتاب في قرض تنموي. ونجحت التجربة.[44] لم يحل تدخّل الدولة في الاقتصاد محل الرأسمالية، بل أثبت أنه شكل من رأسمالية الدولة التي غالباً ما تعمل مع المنشآت الخاصة، مع أنها تحدّ من نطاقها.

كان مصطفى كمال يحظى دائماً بمؤيّدين من الجناح اليساري الراديكالي، ومعظمهم فقد راديكاليته تدريجاً. وفي أعقاب الكساد، أصدرت مجموعة تضمّ الكاتب يعقوب قدري (قره عثمان أوغلو)، أحد كبار إعلاميي مصطفى كمال، وعدداً من الماركسيين السابقين، مجلّة تدعى «كادرو» (الكادر)، وتروّج للرأي بأن الكمالية طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، يناسب البلدان النامية على وجه الخصوص، حيث تمارس السلطة نخبة متنوّرة - كادر الثورة. وكانت أفكارها نافذة، لكن سرعان ما تنصّلت منها السلطات. فقد كان مصطفى كمال براغماتياً، ومن ثم ينبذ كل من يوسم بأنه حالم غير عملي.[45] وعلى أي حال، لا تهمّ الإيديولوجيا بقدر ما تهمّ المناصب الرسمية، والخدمات، وفرص الإثراء. وكان السياسيون يغيّرون آراءهم بينما يتنافسون عليها.

على أي حال، اتبعت تركيا الاتجاه العالمي في حقبة العقد الجديد. وازداد تدخّل الدولة في الاقتصاد. وكذا نزعة حماية التجارة، ومعظمها يجري بموجب ترتيبات المقاصّة، ما يعني مقايضة

المنتجات التركية بمصنوعات أجنبية بأسعار اصطناعية. ولم يكن المستفيد الخارجي الرئيس روسيا البلشفية، بل ألمانيا التي أصبحت الشريك التجاري الرئيس لتركيا. وقد زيدت الضرائب وخفّضت الرواتب. وأطلقت حملات وطنية لحثّ عامة الناس على الادّخار وشراء المنتجات المصنوعة محلياً. لم يسمح باتحادات العمّال أو بالإضرابات. ولم تكن البطالة هي المشكلة في بلد زراعي في الغالب، وإنما إبعاد الجوع وضمان تدفّق الإمدادات الضرورية. وقد فعلت حكومة عصمت ذلك، فتمّ احتواء الكساد. وبنت الدولة وبعض الأفراد المدعومين من الدولة أول المصانع التي لم تنتج الضروريات البسيطة فحسب، مثل القماش، والسكّر، والإسمنت، وفي النهاية الورق والصلب بعد عقد من الزمن، وإنما أول جيل مدرّب من المهندسين والمديرين الأتراك. وأصبح المورّدون والمقاولون من الباطن الخاصّون الذين يعملون لصالح الدولة أول روّاد أعمال أتراك وأنشؤوا أجيالاً من أسر رجال الأعمال التي سيطرت على الاقتصاد التركي في ما بعد.

طالما شدّد مصطفى كمال على أهمية التنمية الاقتصادية، لكن لم تكن لديه آراء ثابتة بشأن كيفية تحقيقها. وكان اهتمامه منصبّاً على اكتساب ونشر المعرفة، التي يعرف أنها تأتي من الخارج. وفي حين يدير عصمت الحكومة، وفوزي الجيش، فإن مصطفى كمال يقوم بالتفكير، ويراقب المرؤوسين بطبيعة الحال.

افتتح حلّ الحزب الجمهوري الحرّ حكم الحزب الواحد غير المنازع لحزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى. وقد أفصح عن النظام الجديد في خطاب ألقاه بإزمير في 27 يناير 1931، «إن حزبنا لا يشبه أي حزب في أي بلد آخر... بل هو مؤسسة تسعى لمنفعة كل الطبقات من دون الإضرار بأي منها... والبرنامج ديمقراطي وشعبي بأكمله، لكنه في الوقت نفسه يدعو إلى تدخّل الدولة والإدارة الاقتصادية». وقال في خطابه في قونيا بعد بضعة أيام إنه يريد أن يصبح كل الشبّان فوق سن الثامنة عشرة أعضاء ناشطين في الحزب، وأن يعدّ الشبّان الأصغر سنّاً مرشّحين للعضوية.[46]

حُلّت الجمعيات المستقلّة. وأعلن الماسونيون أنهم ليسوا بحاجة إلى منظمة منفصلة لأنهم يتقاسمون أهداف حزب الشعب. وانضمّت جمعية الموقد التركية القومية إلى حزب الشعب وتحوّلت إلى بيوت الشعب، التي ارتفع عددها في نهاية المطاف إلى ما يقرب من خمسمئة.[47] وأصبح العديد منها أندية اجتماعية فعّالة ذات مرافق مسرحية وموسيقية ورياضية. وكانت رسالتها إيصال الحضارة الغربية إلى الشعب، لكنها كانت أيضاً مصدراً للرواتب والعلاوات الإضافية للمسؤولين الحزبيين المكتبيين. وتقاسمت مؤسسات الفتيات مهمّة نشر القيم والأخلاق الغربية، وقد افتُتحت أولاها في أنقرة في سنة 1930 وسمّيت باسم عصمت باشا، هنا لم تكن الفتيات التركيات العصريات

يتعلّمن رعاية الأطفال، والخياطة، والتدبير المنزلي فحسب، وإنما كيفية صنع أزهار من ورق. كان مثال مصطفى كمال للتنمية الوطنية شاملاً. فقد أعلن في خطاب في بورصة في سنة 1925 أن من الاحتياجات الرئيسة للبلد تدريب النُّدُل على خدمة الطاولات بطريقة تليق بالمتحضّرين. ويجب عدم تقديم أطباق كثيرة، لأن ذلك يضرّ بالاقتصاد وبالصحّة.[48] فلم يكن الغازي جشعاً في الطعام.

في 4 مايو 1931، أعادت الجمعية انتخاب مصطفى كمال ولاية ثالثة. وفي 10 مايو، افتتح مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، فطلب من المندوبين أن يتعاملوا بعضهم مع بعض بصراحة ومودّة.[49] وأكّد المؤتمر ما قرّره مصطفى كمال بالفعل. فحدّد مبادئ الحزب الستة بأنها النزعة الجمهورية، والقومية، والشعبية، وتدخّل الدولة في الاقتصاد، والعلمانية، والتمسّك بعملية الثورة (أو الإصلاح). وللرمز إلى ذلك، استُنبط علم للحزب يظهر ستة أسهم على خلفية حمراء. وانضمّت الأسهم الستة إلى رموز رائجة أخرى في ذلك الوقت: المطرقة والمنجل، ورزمة القضبان التي يظهر بينها رأس، والصليب المعقوف.

لكن مصطفى كمال رسم خطاً بين حكم الحزب الواحد، الذي اعتبره محتوماً، والديكتاتورية الكاملة. فقد رفض اقتراح فتحي (أوقيار) بالتخلّي عن قيادة حزب الشعب الجمهوري وأن يصبح رئيساً مدى الحياة. وها هو يعارض الآن وضع الحزب فوق الدولة. وكما أبلغ سكرتيره حسن رضا (صوياق) فإنه لا يريد تكرار أخطاء جمعية الاتحاد والترقّي التي سمحت للسياسيين عديمي المسؤولية بالتدخّل في عمل المسؤولين الذين يتحمّلون المسؤولية.[50] ورأى أن مهمّة حزب الشعب هي غرس أفكار وعادات الحضارة الشاملة، لا إدارة الدولة.

كان للحزب علم، من دون أزياء أو قوّات صدم. ومع أن الأفكار السلطوية تسلّلت إليه، فإن مصطفى كمال لم يسمح بأن تسيطر على البلد. وأصبحت تركيا في الثلاثينيات، في المرحلة الأخيرة من حكمه، بلداً منضبطاً يخضع لحكومة براغماتية غير منازَعة تحترم أشكال الديمقراطية الدستورية.

26

محادثات المائدة

ظلّت اللعبة السياسية تمارس حول مائدة عشاء مصطفى كمال المليئة بالمشروب، بعيداً عن الجمعية والصحافة. صحيح أنها لم تكن مركز الحكومة، لأن حكومة عصمت والوزراء في أنقرة يحكمون تركيا. لكن الغازي كان منبع الأفكار الجديدة والحَكَم في النزاعات: وكانت المهن تُصنع وتُمنع حول هذه المائدة. وفي واحدة من القصص الكثيرة عن حفلاته، سأل أحد ضيوفه، «قل لي ما أفضل ما يتماشى مع العرق»؟ فأجاب الضيف الذي يعرف ذوق مضيفه المقتصد، «الحمّص المحمّص» (القضامة). فقال مصطفى كمال، «غلط، أفضل متمّم للعرق حلو الحديث».

وفي سهرة في قصر دولما بهتشة في سنة 1932، انتقد رشيد غالب، عضو محكمة الاستقلال السابق السريع الاهتياج، وزير التعليم الذي منع المعلّمات من الظهور على مسرح بيت الشعب في أنقرة. فطلب مصطفى كمال من رشيد غالب إظهار بعض الاحترام لوزير كان معلّمه. تجرّأ رشيد غالب بفعل العرق ورفض، فطلب منه مصطفى كمال مغادرة المائدة. فقال رشيد غالب، «لا، هذه ليست مائدتك، إنها مائدة الأمّة». فردّ مصطفى كمال، «في هذه الحالة أذهب أنا». وغادر، وتبعه الضيوف الآخرون. ومع ذلك أعجب جداً بجرأة رشيد غالب ودعمه للإصلاحات بحيث فرضه بُعيد ذلك على عصمت وزيراً للتعليم.

وفي عهد رشيد غالب في الوزارة، أعيد تنظيم جامعة اسطنبول، وتمّ التخلّص من كلية علوم الدين وقسم كبير من موظفّيها القدامى. ومُلئت الفجوات بالأكاديميين الألمان اليهود الذين طردتهمَ القوانين النازية المعادية للسامية. وكانت مساهمتهم عظيمة في تطوير التعليم العالي في تركيا والبلد على العموم. وأصبحت جامعة اسطنبول مركزاً حقيقياً للعلم بعد أن غرقت في مستوى متوسّط

ريفي. وتوجّه لاجئون ألمان آخرون إلى أنقرة للمساعدة في إقامة جامعة جديدة في العاصمة، أو لتقديم النصح للحكومة في الضرائب ومسائل أخرى. فدرّبوا جيلاً من العلماء والاختصاصيين الأتراك الذين طبّقوا الفكر والممارسة الغربيين في حل مشكلات البلد.[2] وكان العثمانيون قد استخدموا المستشارين الأجانب منذ مدّة طويلة، وواصل مصطفى كمال هذه الممارسة بوصفها ملحّة جداً. لكن رشيد غالب هو الذي انتهز الفرصة لاستخدام المواهب الأجنبية المتميّزة، فيما يعاني البلد من فقر، بالإضافة إلى بيروقراطية شديدة، قد تردع إداريين أكثر حذراً. فقد كان، مثل مصطفى كمال، قومياً تركياً يدرك أن النوافذ يجب أن تظل مشرعة على العالم الخارجي إذا أريد للبلد أن يتقدّم.

كان من المحتّم أن يستعدي رشيد غالب الآخرين عليه، فصُرف من منصبه بعد أحد عشر شهراً فقط. وبينما كان يتآكله الغضب في التقاعد، استدعاه مصطفى كمال إلى مائدته في تشانكايا. وبعد شرب بضع كؤوس، غمز مصطفى كمال جنديين فتقدّما ورفعا رشيد غالب وهو جالس على كرسيّه، وبعد أن قرّبوه من مصطفى كمال، أعادوه إلى مكانه. فقال الغازي، «هكذا نرفع الناس ثم نحطّ نتزلها، يا دكتور».[3]

كان مصطفى كمال قد اقتنى كلبة هجينة سمّاه فُكْس. وكانت فُكس تنام في غرفة نوم مصطفى كمال، وتجلس تحت مائدة عشائه، خلافاً لعادات المسلمين. وذات يوم، لاكت الكلب رجل بنطلون رشيد غالب، فعوّضه مصطفى كمال بأن أمر له ببدلة جديدة. لكن فُكس لقيت نهاية حزينة، إذ إنها عضّت يد سيّدها، فوافق أتاتورك على قتلها. ظنّ مدير مزرعة الغابة في أنقرة أنه سيتودّد إلى الرئيس بحشو جثّتها وعرضها في صندوق زجاجي. فثارت ثائرة مصطفى كمال وأمر بإخراجها على الفور.[4] وكان يحبّ الحيوانات. وذات يوم أبلغ على مائدة العشاء بأن مهراً وُلد في حظيرته، فأمر بإحضار الفرس والمهر إلى قاعة الاستقبال في قصر تشانكايا، حيث انزلق الجوادان على خشب الأرضية.[5] وفي مناسبة أخرى، أراد صالح (بوزوق)، صديق مصطفى كمال الخشن، أن يسلّي الأصحاب بإطلاق سماني حيّة بينما تقدّم السماني المشوية على مائدة العشاء. وعندما حطّ الطائر على حجر مصطفى كمال، أخذ على نفسه عهداً ألا يأكل السماني ثانية.[6]

كانت هناك أيضاً مبارزات طويلة الأمد تدور رحاها حول الغازي، وأبرزها تلك الجارية بين «مجموعة بنك الأعمال» وعصمت. وكان مصطفى كمال يمتلك أسهماً في البنك، وأمّن بعض «السادة الذوات» - صالح (بوزوق)، وقِلج (علي)، ومحمود (صويدان) - بعض الوظائف في مجلس إدارته. رفض عصمت اقتراحات بأن تناط ببنك الأعمال شؤون العملة بدلاً من البنك العثماني الذي يمتلكه أجانب. فأنشئ البنك المركزي التركي في 11 يونيو 1930 [7] لتنفيذ السياسة النقدية الصارمة

المضادّة للتضخّم التي انتهجها عصمت. وكان بنك الأعمال منفتحاً على إساءة استخدامه من قبل المحازبين، فموّل ناشرين موالين للنظام،[8] وحابى أصدقاء الحكومة. ومع ذلك احتُرمت نصوص قانون المصارف.

قبل بعض الوقت على انفجار رشيد غالب في قصر دولما بهتشة، أخذ مصطفى كمال أصدقاءه إلى نادٍ ليلي، «روز نوار»، في بيه أوغلو، الحي الأوروبي في اسطنبول، تملكه لاجئة من الروس البيض تدعى السيدة فيرا. أبلغت السيدة فيرا زبونها المميّز أن النوادي الليلية تقدّم خدمة مفيدة بالمحافظة على الروح المعنوية لعامة الناس. لكنها حُرمت من الحصول على قرض لتجديد مؤسستها. فكتب مصطفى كمال رسالة إلى بنك الأعمال يطلب فيها إقراضها 15,000 ليرة. وفي صباح اليوم التالي، طلب مدير فرع اسطنبول من سكرتير مصطفى كمال تأكيداً، وأبلغ باتباع الإجراء المعتاد. فلم تستطع السيدة فيرا تقديم ضمان أو اسم كفيل، ورُفض القرض.[9] لكن انتشرت القصة بأن مصطفى كمال يغدق النقود على نساء البارات، عن طريق باش كاتب الرئيس توفيق (بيكل أوغلو) على ما زُعم. وعُثر على دليل بأن توفيقاً طلب من الأمير المصري عبّاس حلمي رشوة لتسهيل طلبه في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط. فأرسل توفيق سفيراً إلى أفغانستان، ما أرضى أعداءه في بلاط الرئيس.[10]

كان مدير بنك الأعمال، جلال (بايار)، منفتحاً على اقتراحات رجال الأعمال الذين يأتون إليه بمشروعات، مدعومة من شركات أجنبية في بعض الأحيان. لكن يجب أن تقرّ الحكومة كل المشروعات، وكانت ترفض الطلبات إذا اعتقد عصمت أن روّاد الأعمال يعتزمون الإثراء على حساب الدولة، ما يشوّه الخطة الخمسية نتيجة لذلك. فيرفع أصحاب الطلبات الذين يخيب أملهم الأمر عندئذٍ إلى الغازي عن طريق «السادة الذوات»، ويحاجّون بأن التزام الحكومة المتزمّت «بتدخّل الدولة في الاقتصاد» يمنع البلد من النموّ. وتسبّبت إحدى هذه الحالات بأول شجار علني بين مصطفى كمال وعصمت.

في أغسطس 1932، فرض مصطفى كمال استقالة وزر الاقتصاد الوطني، مصطفى شرف، وذنبه أنه ساند مسؤولاً رفض طلباً تجارياً. فغضب عصمت. وفي وقت لاحق من الشهر، اختلف مصطفى كمال وعصمت بشأن إنكار خبر ورد في إحدى الصحف، فقد أفيد بأن الملك جورج الخامس عرض على الرئيس التركي وسام ربطة الساق. وعندما أصرّ مصطفى كمال على أن يذكر الإنكار إنه لن يقبل ذلك التكريم لو عُرض عليه، اعترض عصمت لأن مثل هذا الإنكار غير ضروري، إذ لم يقدّم أي عرض. وقال مصطفى كمال إن عصمت يكثر الضجيج بسبب تعامله مع وزير الاقتصاد الوطني

قبل بضعة أيام. ولاحظ الضيوف على مائدة الرئيس بأن الرئيس ورئيس الوزراء افترقا من دون مصافحة.[11]

لكن سرعان ما أصلح الخلاف. فأرسل عصمت باشا إلى مصطفى كمال رسالة خطية يعبّر فيها ولائه الدائم. وردّ مصطفى كمال:

«أنت رجل عظيم، يا عصمت، لديك إحساس مرهف وتثير المشاعر. ويبدو أنك تبكي عندما تقرأ كلماتي. هل تصدّق أنني أجهش بالبكاء عندما أقرأ كلماتك؟ إنني أعبّر عن هذه المشاعر، لا عند الاجتماع إلى مائدة العشاء، وإنما بعد أن آوي إلى غرفة النوم مع الرفيقة العزيزة. إنني على ثقة من أنك تحبّني كثيراً. وأنا أحبك أيضاً».[12]

ربما كانت عفّت الرفيقة العزيزة. ويكشف خطّ مصطفى كمال، بصورة لا تقلّ عن النبرة العاطفية للرسالة، عن آثار التسلية في الأمسية. لكن توجيهاً خطياً أصدره مصطفى كمال في الوقت نفسه تقريباً يقدّم الرسالة نفسها برزانة: «لحلّ مصاعبك، عليك أن تقدّم طلباً إلى رئيس الوزراء عصمت، لا إلى أي أحد آخر»[13]

في 9 سبتمبر 1932، عُيّن جلال (بايار) وزيراً للاقتصاد. فأرسل إلى مصطفى كمال برقية تزلّفية: «سأكون عاملاً مثالياً لديك على الطريق المشعّ الذي خطّته عبقريتك العظيمة، فأنت تدرك أكثر من أي شخص آخر احتياجات الشعب والبلد». وردّ مصطفى كمال ببرقية طويلة على غير العادة تفيد بأن العبء الاقتصادي الذي تتحمّله الدولة سيخفّ لو شارك الجميع في مهمّة التنمية، وكانت انتقاداً لتدخّل الدولة الشديد في الاقتصاد الذي ارتبط به عصمت في ذهن العامّة. شعر عصمت بالانزعاج، مع أن مصطفى كمال حرص على تقديم الشكر له رسمياً لتعيينه الوزير الجديد.[14] لكنه كان أذكى من أن يقاوم، وتعاون مع جلال في الحكومة.

يحبّ الكماليون في يومنا الحاضر مقارنة اجتماعات مصطفى كمال في المساء بندوة أفلاطون. ولإنصافهم، يذكر أنه كانت تدور مناقشات كثيرة لأفكار عامّة – تتصل باللغة والتاريخ، وكذلك بالسياسة والاقتصاد. وكان الكتّاب الأربعة المفضّلون لدى مصطفى كمال –روشن أشرف (أونايدن)، وفالح رفقي (أطاي)، ويونس نادي (آبال أوغلو)، ويعقوب قدري (قره عثمان أوغلو)– ضيوفاً كثيري التردّد على المائدة. وكذا كان «السادة الذوات»، الذين يشكّلون حرساً شخصياً غير رسمي. وذات ليلة، انقطعت الأنوار الكهربائية في فندق بارك أوتيل في اسطنبول، وعندما أضيئت ثانية، شوهد قِلج (علي) ومرافق آخر يغطّيان الرئيس بجسديهما وشاهرين مسدسيهما.[15] وظلّ كل

أعضاء الفريق، باستثناء واحد، إلى جانب الغازي حتى وفاته (أو وفاتهم). وكان الاستثناء رجب (زُهدو)، الذي أبعد عن مائدة الغازي في سنة 1935، عندما أطلق الرصاص على عشيقته وأرداها. وقد برُّئ على أساس فقدان اتزانه العقلي، وسُمح له بالاحتفاظ بمقعده في البرلمان.[16] وكان رجب (زُهدو) المجنون أو الشرّير بحاجة إلى راتبه نائباً في البرلمان.

كان بعض الضيوف يُدعون للعرض. وذات أمسية، قال مصطفى كمال لعفّت، «أترين ذلك الرجل هناك؟ إنه قذر جداً - مثل القذارة التي تعلق بأسفل سلّة القمامة عند إفراغها». فسألت عفّت، «لماذا دعوته إذاً»؟ فردّ مصطفى كمال بخبث، «لن تفهمي ذلك، يا عزيزتي».[17] وكان ماهراً في إذلال الغرور. ففي إحدى الأمسيات، كان يناقش مع عصمت تقريراً ورد من السفير التركي في لندن، فقاطع أحد الضيوف الحديث قائلاً: «الإنجليز سيئو السمعة لأنهم يفكّرون خاصة، بل حصراً، بمصالحهم عند تعاملهم مع البلدان الأخرى». فسأله مصطفى كمال، «هل هذا كل ما تريد أن تقوله»؟ فأجاب الضيف، «نعم، يا سيدي». فختم مصطفى كمال الحديث، «في هذه الحالة أشكر لك نصيحتك المميّزة باسمي وباسم الجمهورية». «العفو»، قال الضيف من دون أن يدرك النكتة.

كانت ندوات مصطفى كمال أفلاطونية بمعنى أن قلّة من الضيوف لديهم القدرة على تحويل المبادئ العامة إلى عمل فعّال. وكما كتب فالح رفقي (أطاي) في مذكّراته، «عندما أنشأ مصطفى كمال دولة جديدة، كان لديه أصغر عدد من الموظفين وأقلّهم مؤهّلات في تاريخ البلد الحديث. فلم تأتِ المجموعة الذكية إلى أنقرة. وكثير منهم عارضوا النظام الجديد». وأشار كاتب كمالي آخر، يعقوب قدري (قره عثمان أوغلو)، إلى أن الثورة ولدت في حالة من الفوضى.[19] وكان مصطفى كمال يعرف ذلك، لذا أبدى احتراماً للخبراء الأجانب ودافع عن عملهم. لكنه كان في الوقت نفسه يستشيط غضباً عند أي اقتراح بأن الأتراك غير قادرين على التعلّم، ويشجّع دائماً المهنيين المتعلّمين محلّياً، ويمتدحهم بما يفوق جدارتهم.[20]

كان توفيق رُشدو (آراس) من الضيوف الذين يتردّدون باستمرار على مائدة الغازي، وقد شغل منصب وزير الخارجية لمدة ثلاث عشرة سنة من سنة 1925 حتى وفاة أتاتورك. والسياسة الخارجية قد تؤدّي إلى تقويض الحكّام المطلقين الذين تغريهم المغامرات الخارجية للتعويض عن الفشل في الداخل، أو يحفزهم عليه التزلّف المحلّي. غير أن مصطفى كمال لم يقع في هذا الشَّرَك. فقد شهد فشل مغامرات أنور التي سرّعت دمار الإمبراطورية العثمانية، وكان عازماً على عدم تعريض ثمار انتصاره في حرب الاستقلال التركية للخطر. وكان شاغله الرئيس حماية التسوية التي تمّ التوصل إليها بعد الحرب، بعد رضاه عن المكاسب التي تحقّقت في لوزان. ففي إعلان انتخابه في سنة 1931 قال إن

هدفه «السلام في الداخل والسلام في العالم»[21] – وهي صيغة كرّرها عدة مرّات. وبما أن روسيا ما زالت تبني قوّتها، فإن الخطر الرئيس على التسوية مصدره طموحات موسوليني أولاً ومظالم بلدين صغيرين – هنغاريا وبلغاريا – اللتين فقدتا أراضي في الحرب الكبرى.

كان موقف اليونان غير أكيد. فقد كسبت أراضي، لكن خاب أملها في تحقيق طموحاتها الجامحة على حساب تركيا. وقد ساعد التفاهم الذي حقّقه عصمت مع فنزيلوس في لوزان في منع أي تحرّك يوناني ضدّ تركيا، وتلت عودة الأخير إلى السلطة في أثينا في سنة 1928، تسوية سريعة للمطالبات بالممتلكات والنزاعات بشأن الشروط الدقيقة لتبادل السكان التي اتُّفق عليها في لوزان. وعجّل في الاتفاق القرار التركي بتحديث السفينة الحربية «ياووز». لم يكن فنزيلوس راغباً في دخول سباق على التسلّح في بحر إيجة، فزار أنقرة في أكتوبر 1930 حيث وقّعت تسوية شاملة[22] وسط مظاهرات صداقة منظمة. ولم يكن مصطفى كمال مستعداً لإذكاء العداوات القديمة أو التحريض على الأعمال العدائية. وعندما وُضعت في منزله في تشانكايا لوحة تظهر جندياً تركياً يغرز حربة في جسد عدوّه اليوناني الذي يخرّ صريعاً، يقال إنه صاح، «يا له من مشهد ثوري»، وأمر بإزالتها على الفور.[23]

ردّ عصمت الزيارة لفنزيلوس في السنة التالية، وفوجئ بدفء الترحيب به في أثينا،[24] على الرغم من أنه حرص على إيضاح أن الصداقة لا تعني أن في وسع اللاجئين اليونانيين العودة إلى تركيا.[25] ولم يوقف سقوط فنزيلوس عن السلطة تحسين العلاقات. فتوجّه خليفته بنايوتِس تسَلدارِس (Panayotis Tsaldaris) إلى أنقرة في سبتمبر 1933، حيث وُقّع تفاهم ودّي أكثر شمولاً.[26] وكان ذلك نقطة انطلاق إلى ميثاق البلقان. لكن تعين على عصمت طمأنة ستالين أولاً.

بموجب بروتوكول وُقّع في أنقرة في ديسمبر 1929، تعهّدت تركيا والاتحاد السوفياتي بعدم إبرام معاهدات مع أي من جيرانهما من دون الحصول على موافقة البلد الآخر. وسمّى بروتوكول سرّي اليونان، وبلغاريا، والإمبراطورية البريطانية، وفرنسا جيراناً لتركيا.[27] وعندما زار عصمت موسكو في سنة 1932، أبلغ ستالين بأنه يعتزم العمل للتوصّل إلى ميثاق بلقان شامل لا يتوجّه ضدّ السوفيات، والانضمام إلى عصبة الأمم أيضاً، من دون انتظار تحرّك مماثل للاتحاد السوفياتي. عبّر ستالين عن ارتيابه لكنه لم يعترض.[28] وبعد وفاء تركيا بالتزاماتها، قبلت دعوة عصبة الأمم لتصبح عضواً في يوليو 1932. وتلا ذلك عضوية محكمة العدل الدولية في لاهاي بعد ثلاث سنوات.[29]

لقيت المفاوضات مع دول البلقان دفعة إلى الأمام، وأدّت إلى توقيع ميثاق البلقان في 9 فبراير 1934.[30] غير أن بلغاريا رفضت الانضمام. وقد قُيّد الميثاق بالتحفّظات: تعهّدت تركيا ألا يوجّه ضدّ السوفيات؛ وأوضحت اليونان بأن الإجراءات ستتخذ ضدّ أي بلد في البلقان يهاجم بلداً آخر في

البلقان، لا ضدّ أي قوة عظمى؛ وأوضح بروتوكول سرّي أن الميثاق يضمن الحدود بين دول البلقان فقط.[31] وكانت بلغاريا البلد الوحيد الذي يتصوّر أن يقيّده الميثاق، وفي يوليو 1938 وقّعت اتفاقاً مع كل بلدان الميثاق يشجب استخدام القوّة.[32] وتبيّن أنه تعهّد أجوف في الحرب العالمية الثانية، عندما سمحت ألمانيا النازية للبلغار باحتلال أراضٍ يونانية ويوغسلافية، ورومانية. واتضح أن ميثاق البلقان فجر كاذب، لكنه سطع مدّة من الزمن. وأقيمت رياضات، ومباريات، ومهرجانات فلكلورية، وزيارات وموائد في البلقان. وتحسّنت معاملة الأتراك في تراقيا الغربية اليونانية واليونانيين في اسطنبول بضع سنوات. وساند فنزيلوس أتاتورك للحصول على جائزة نوبل للسلام،[33] من دون أن ينجح. ووُهب المنزل الزهري الذي يُفترض أن أتاتورك وُلد فيه للدولة التركية، ووصفت لوحة خارجة أتاتورك بأنه «مهندس ميثاق البلقان».

لا شك في أن مصطفى كمال أخذ كل ذلك على محمل الجدّ. بل سرت إشاعات بأنه يفكّر في اتحاد فيدرالي للبلقان يصبح رئيساً له، وسيعهد لمساعد موثوق بأن يصبح رئيساً لتركيا.[34] وذلك حلم يقظة إن فكّر فيه أصلاً، مثل التخيّل العابر الذي نسبه إليه سكرتيره حسن رضا (صوياق) بترك الرئاسة لنوري (جونقر) وقيادة حزب الشعب الجمهوري ضدّ الديمقراطيين الأحرار في سنة 1930. وزعم حسن بأنه لو هُزم حزبه فسيسرّه الذهاب في جولة عالمية ومتابعة دراسة اللغة والتاريخ التركيين بصبحة علماء أجانب.[35] لكن ثمة عملاً دائماً لا ينجز في الداخل، وسلوى الاجتماع الليلي لأتباعه المعجبين، والوزراء المطيعين، ومقدّمي الالتماسات المتلهّفين. وبدلاً من السفر إلى الخارج بنفسه، فإن الأجانب يمكن أن يأتوا إليه.

في سبتمبر 1932، زار رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي، الجنرال دوغلاس ماك آرثر (Douglas MacArthur) اسطنبول، واستقبله مصطفى كمال في قصر دولما بهتشة.[36] وفي أغسطس 1951، في ذروة الحرب الباردة، نشرت مجلّة أمريكية، «ذ كوكاسُس» (*The Caucasus*) مقالة غير موقّعة تدّعي أنها تنقل حرفياً الملاحظات التي وجّهها مصطفى كمال إلى الجنرال. ووفقاً لهذه الرواية، فقد أخبر مصطفى كمال ماك آرثر بأن لدى ألمانيا الوسائل لإنشاء جيش قادر على احتلال أوروبا بأكملها، وأن إنجلترا لا يسعها الاعتماد على فرنسا، التي فقدت روحها القتالية، وأن القوة الجديدة والرهيبة لروسيا البلشفية التي ستخرج منتصرة في حرب أوروبية جديدة «تهدّد الحضارة، بل البشرية بأكملها». وهذا التقرير مشكوك فيه لأن عصمت تفاوض في سنة 1932 على قرض روسي. وفي السنة التالية، شدّد مصطفى كمال عند افتتاحه الدورة البرلمانية الجديدة على عمق صداقة تركيا مع الاتحاد السوفياتي – وهي صداقة وصفها بأنها تسهم مساهمة قيّمة في السلام الدولي.[37] وقد اعترف عصمت في مذكّراته بأنه

كان يعتقد خطأ أن روسيا البلشفية لن تشكّل تهديداً لتركيا لمدّة خمس وعشرين سنة أخرى – وهو توقّع أثبت خطأه عدوان هتلر.[38] ويعني ذلك ضمناً أنه، وربما مصطفى كمال، كانا يعتقدان باحتمال أن تصبح روسيا تهديداً ذات يوم. لكنهما حرصا في غضون ذلك على عدم استعداء ستالين.

هناك قصص أخرى تنسب قوى تنبّئية إلى مصطفى كمال. فيقال إنه اعترض على إنشاء سفارة تركية في وارسو على أساس أن مستقبل بولندا غير مؤكّد.[39] أما بشأن توقّعاته الموثّقة، فإن سجّله مختلط. فقد أبلغ الصحافيين الأتراك في سنة 1932 بأن الحرب التالية ستخاض بين فرنسا وروسيا وأن إنجلترا ستسعى للاستفادة منها.[40] وكان محظوظاً أكثر في سنة 1935 عندما أبلغ الصحافية الأمريكية غلادِس بيكر (Gladys Baker) بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الوقوف جانباً إذا اندلعت الحرب. فسيكون الأمريكيون مثل شاغلي أفخر شقّة في مجمّع شقق أضرم فيه النار مستأجرون آخرون.[41]

كان هناك زوّار أجانب آخرون. في سنة 1929، أصبح الملك عبد الله، عاهل أفغانستان، أول رئيس دولة أجنبية يقوم بزيارة دولة إلى الجمهورية التركية.[42] وعاد إليها مرّتين بعد فقدان عرشه – في سنة 1933، عندما استقبله مصطفى كمال في قصر دولما بهتشة،[43] وفي سنة 1938 لحضور جنازة أتاتورك. وفي يناير 1931 جاء الأمير تاكاموتسو للترويج للصادرات الصناعية اليابانية. وفي وقت لاحق من تلك السنة، أمضى الملك فيصل، عاهل العراق، بضعة أيام في أنقرة تحت نظر السفير البريطاني. وفي أكتوبر 1933، وصل الملك ألكسندر عاهل يوغسلافيا على متن سفينة حربية إلى اسطنبول واستقبله الرئيس. لم يكن هؤلاء شخصيات عالمية من المرتبة الأولى، لكن مصطفى كمال استفاد إلى الحدّ الأقصى من كل زيارة ليعرض إنجازات جمهوريته.

كانت الذكرى العاشرة لإعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1933 مناسبة لإقامة احتفالات للافتخار. فأقيم عرض عسكري كبير في أنقرة. وتمثّلت البلدان الأخرى عن طريق سفرائها، لكن ستالين أرسل قوميسار الدفاع، كليمنت فوروشيلوف (Kliment Voroshilov)، ومفتّش الجيش الأحمر المارشال بودني (Budenny)، للدعاية للصداقة السوفياتية التركية، التي تعزّزت مؤخّراً بالذهب الروسي. وألّف موسيقي تركي شابّ درس في فرنسا، جمال رشيد (رَي)، لحناً جميلاً للعرض العسكري في الذكرى العاشرة. وعكست الجملة الافتتاحية الأولى لكلمات اللحن – «خرجنا من سنوات النضال العشر مرفوعي الهامات» – ثقة أعضاء الجيل الصاعد المحظوظين بدراسة المعارف الغربية الجديدة، الذين يستعدّون لتقلّد مسؤولية البلد. ويذكر آخر المعمّرين منهم الذكرى العاشرة باعتبارها فجر أمل ووعد. فقد اعتبروا أن مصطفى كمال حقّق شعار «النظام والتقدّم» الوضعي.

ميّز الغازي الذكرى بآخر خطاباته التي لا تنسى. وكان مقتضباً عبّر فيه ببضع كلمات عن إيمانه

بأن تركيا لن تنضمّ إلى صفوف أكثر الأمم ازدهاراً وحضارة في العالم فحسب، وإنما ستتفوّق عليها بفضل وحدة غايتها واختيارها «العلم الإيجابي» نوراً هادياً. وانتهى الخطاب بقوله، «سعيد من يدعو نفسه أنه تركي».[44] وهذا القول اليوم أكثر الاقتباسات التركية شهرة. وقد حُفر بحروف ضخمة على سلسلة جبال كيرنيا في قبرص ليراها القبارصة اليونانيون، كما أنها تستفزّ القوميين الأكراد في ديار بكر، المدينة الرئيسة للمنطقة الناطقة بالكردية في تركيا. لكن إذا صدّقنا الكاتب المفضّل لدى مصطفى كمال، الصحافي فالح رفقي (أطاي)، فإن مؤلّف الاقتباس نفسه لم يتأثّر. وعندما عبّر ضيوف مائدته عن المشاعر التي حرّكتها الذكرى في نفوسهم، قال مصطفى كمال: «أما أنا، فلا أشعر بشيء». وقال فالح رفقي إن تلك كانت العلامة الأولى على إرهاق مصطفى كمال.[45]

التزم مصطفى كمال بالقوانين التي وضعها، فاشتكى لسكرتيرته علي رضا (صوياق)، «إن وظيفة الرئيس الوحيدة في بلدنا هي التوقيع على الوثائق». ومضى قائلاً:

«لقد مللت حتى الإحباط. فأنا وحيد عادة في أثناء النهار. الجميع يعملون، لكن عملي لا يكاد يستغرق ساعة. ثم يكون أمامي خيار النوم إذا استطعت، أو القراءة، أو كتابة شيء ما. وإذا أردت الخروج للاستراحة، فإن عليَّ أن أركب السيارة. ثم أعود إلى السجن، حيث ألعب البلياردو بمفردي بانتظار العشاء. والعشاء لا يجلب التنويع بصرف النظر عن مكانه، حيث الأشخاص أنفسهم تقريباً، والوجوه نفسها، والحديث نفسه. لقد اكتفيت، يا ولد».[46]

غالباً ما يوصف أتاتورك بأنه ديكتاتور – وهو وصف كرهه أكثر من أي شيء آخر.[47] بل إنه غير ملائم في الواقع، لأنه لم يكن يتصرّف مثل ديكتاتور حديث، وإنما مثل ملك في الأيام الأخيرة، فوّض الحكم لكبير وزرائه، ثم سعى لتسلية نفسه قدر ما يستطيع. ويكشف سجلّ الحرس الرئاسي عن نمط واضح: الاجتماع حول مائدة العشاء وقت الذروة عادة، حيث يتحوّل الليل إلى نهار. كان الغازي في أنقرة في ديسمبر. في ما يلي ملاحظات السجل:

8 ديسمبر: نهض فخامة الغازي في الساعة 15:25؛ وفي الساعة 17:00 توجّه إلى مرمرة [منزل مزرعة الغابة التي يمتلكها في أنقرة]، وعاد في الساعة 19:15. ونام في الساعة 3:30 صباحاً. وقد استقبل [وزير الداخلية والخارجية]...

9 ديسمبر. نهض فخامة الغازي في الساعة 13:15؛ وفي الساعة 16:15 توجّه إلى المدينة بالسيارة، وعاد إلى تشانكايا في الساعة 18:00، ونام في الساعة 4:30 صباحاً. استقبل [قائمة من أحد عشر اسماً، بينهم وزيران و«الذوات المعتادون»]...

10 ديسمبر. نهض فخامة الغازي في الساعة 17:30. لم يخرج واستقبل ضيوفاً في المساء، ونام في الساعة 5 صباحاً...

11 ديسمبر. نهض فخامة الغازي في الساعة 15:30. وتوجّه إلى الأوبرا البلغارية في الساعة 21:15، وعاد في الساعة 00:30 ونام في الساعة 3 صباحاً...[48]

يبدأ مصطفى كمال نهاره، أو عصره، بالجلوس متربّعاً على أريكة. ويشرب القهوة التركية مرتدياً جلباب نوم حريرياً، ويدخّن السجائر بينما يلقي نظرة على جرائد اليوم. ووفقاً لسكرتيره، فإنه كان يشرب نحو 15 فنجان قهوة ويدخّن ثلاث علب سجائر في اليوم. وكان يستحمّ يومياً خلافاً لمعظم الأتراك من جيله.[49] وكان شديد الاهتمام بملابسه. وكان في اسطنبول يستخدم خيّاطاً يونانياً وصانع أحذية. والملابس الداخلية المعروضة في المنزل الذي شغله في اسطنبول في سنة 1919 مصنوعة في فرنسا من قماش الكريب الصيني. وكان لديه طبيب أسنان يهودي، سامي غنسبرغ، تولّى العناية بأسنان الأسرة العثمانية في السابق. وكما لاحظ أحد العاملين في قسم السكرتاريا في مذكّراته، كان غير المسلمين يشغلون الوظائف التي تتطلب مهارة عندما تسلّم الغازي الرئاسة من العثمانيين في اسطنبول.[50]

كان مصطفى كمال في الخمسين من العمر في سنة 1931، وهي السنة التي تشير إليها مداخل السجلّ. وبعد سنتين، صاح باش كاتبه حكمت (بايور)، الذي كان يكتب نص خطاب الذكرى العاشرة ووعده بتحقيق إنجازات جديدة وأكثر عظمة: «إذا عملت مثلما كنت تفعل في أثناء النضال الوطني فمن المؤكّد أن تصل إلى هناك بسرعة، لكن إذا توجّهت من مائدة العشاء إلى النوم ومن النوم إلى مائدة العشاء، مثلما تفعل اليوم، فسيكون العمل طويلاً وصعباً». فردّ مصطفى كمال بأن همس لسكرتيره الخاص حسن رضا (صوياق): «لو لم نكن نعرف أنه رجل نزيه لشعرنا بالإساءة».[51] وكان مصطفى كمال يمضي بعض الأمسيات في الخارج في فندق أنقرة بالاس لإدخال تغيير على حياته، وعندما يكون في اسطنبول، يتوجّه إلى بَرا بالاس وفندق بارك أوتيل الجديد، والناديين الليليين «روز نوار» و«غاردن بار».[52] وهناك يختلط مع الزبائن الآخرين ويدعو بعضهم إلى مائدته. لكن «الذوات المعتادين» كانوا يخرجون معه أيضاً.

كان أنقرة بالاس مكاناً للحفلات والاستقبالات الرسمية. وفي حفلة يوم الجمهورية في 29 أكتوبر 1932، استاء مصطفى كمال من مظهر الطربوش الذي يرتديه السفير المصري. ووفقاً للتفسير التركي المقدّم لاحقاً، أشار على السفير بتهذيب بأنه سيشعر بمزيد من الراحة من دون الطربوش عندما انتهى القسم الرسمي من الاستقبال. لكن الصحافة ادّعت أن السفير أُمِر بخلع الطربوش

ووضعه على صينية فضّية يحملها أحد النُّدُل، وأنه فعل ذلك لتجنّب وقوع حادثة. فاحتجّت مصر، وأصرّت تركيا على أنه لم يكن يقصد الإهانة وأغلقت القضيّة. وفي المناسبات الرسمية اللاحقة، اعتمر السفير طربوشه الأحمر مع حصانة.[53]

في أكتوبر 1932 أيضاً، حصل مصطفى كمال على قصر رئاسي ملائم في أنقرة. وقد بناه قرب الفيلا القديمة في نشانكايا المعماري النمساوي كليمنس هولزميستر (Clemens Holzmeister). وكان القصر مبنى زهرياً عادياً من دورين على الطراز الحديث، ذا خطوط أفقية قوية ونوافذ كبيرة تطلّ على المدينة المتنامية أسفلها. فقد ارتفع سكان أنقرة إلى 000 ,150 نسمة، وكلّف اختصاصي ألماني هرمان جانسن (Hermann Jansen) في تلك السنة بإعداد خطة لمدينة تستوعب 000 ,300 نسمة في غضون خمسين سنة. غير أن عدد سكان العاصمة تجاوز مليوني نسمة في الخمسين سنة التالية، ودُفن نموذج جانسن الأنيق لمدينة حديثة ذات شوارع سكنية تحفّها الأشجار وسط الإسمنت.[54]

كانت مناسبات الدولة، وزيارات الشخصيات الأجنبية، والمؤتمرات، والجولات في الولايات، والمناورات العسكرية تقطع الحياة الروتينية لمصطفى كمال. وربما بدا سلوكه غريباً أحياناً. فقد أوقظ الملحّن بول هيندسمِث، الذي دُعي إلى تركيا في سنة 1935 لتقديم المشورة بشأن التعليم الموسيقي، في الساعة الثالثة صباحاً ذات ليلة، وأخذ بالسيارة إلى تشانكايا ليعزف الموسيقى للرئيس.[55]

كان مصطفى كمال يعيش حياة سعيدة مسترخية في الظاهر. وقد أخبر الصحافية الأمريكية غلادِس بيكر في سنة 1935: «إنني سعيد، لأنني ناجح»[56] لكن يعقوب قدري (قره عثمان أوغلو)، وهو ضيف كثير التردّد على مائدة الغازي، اعتقد بأن مضيفه لم يكن رجلاً سعيداً لأن الواقع لا يتطابق مع مُثُله.[57] وزعم كاظم قره بكير، الخصم الذي أذلّ وعاش غاضباً في تقاعده، أنه على الرغم من أن رجال شرطة بملابس مدنية كلّفوا بتعقّبه لمدة خمس عشرة سنة، فإنه كان يعيش حياة أكثر سعادة من مصطفى كمال الذي تحيط به «الفخامة والأبهّة من دون منازع».[58] وذلك أضغاث أحلام. فقد كان مصطفى كمال يمرح عندما ترتفع غيمة الكآبة الكحولية، وتجد حماسته، البعيدة عن العمل المكتبي المملّ، مجالات جديدة للاجتهاد.

27
المعارك الأخيرة

كانت السنة التي احتفلت فيها تركيا بالذكرى العاشرة للجمهورية، 1933، السنة التي تبوّأ فيها هتلر السلطة أيضاً. وبينما تولّت ألمانيا النازية قيادة الجهود لتدمير تسوية فرساي، بحث المدافعون عنها عن شركاء في الأمن الجماعي. وكانت تركيا ناشطة بالفعل في ما كان يعرف بالمعسكر «المضادّ للتعديل» في البلقان. وانتقلت الآن إلى مسرح أكثر اتساعاً. فقد أنشئت عصبة الأمم لحماية التسوية بعد الحرب، واضطلعت الحكومة التركية بدور فاعل في مداولاتها التي تبيّن أنها عقيمة في نهاية المطاف. لكن كان على تركيا أن تخطو بحذر. وكان الهمّ الرئيس لمصطفى كمال وعصمت حماية استقلال البلد وسلامة أراضيه، وإيجاد موارد لتنمية اقتصاده وتقوية مؤسساته الجديدة. وخلف ذلك، كان مصطفى كمال أكثر إدراكاً للفرص، وعصمت للأخطار التي ينطوي عليها الوضع الجديد غير المستقرّ. لذا سعى عصمت لتجنّب الالتزامات التي يمكن أن تستعدي أياً من القوى العظمى.[1] وكان شديد الحكمة، وقلقاً من أن احتمال يغوي «الذوات المعتادون» أو أي ممن يتردّدون على البلاط مصطفى كمال ليتخذ خطوة غير حكيمة.

ومن حسن حظّ عصمت أن اهتمام مصطفى كمال في اللغة والتاريخ أصبح شغفاً يستهلك كثيراً من وقته وطاقته. وكان يناقش السياسات الخارجية والمحلّية مع عصمت ووزير الخارجية، توفيق رُشدو (آراس)، ويستمع للشكاوى التي ينقلها إليه «الذوات المعتادون»، لكنه يحترم حكمة عصمت ويقف إلى جانبه. وكان عصمت بدوره مؤمناً عن قناعة ببرنامج عمل الغازي الخاص بتركيا الحديثة.

كان لاهتمام مصطفى كمال بالتاريخ أهداف عملية. فقد انتشرت النظريات العنصرية في حياته،

ولم تحلّ دعوة الرئيس وِلسُن لتقرير المصير الوطني محل الاعتقاد بوجوب تبرير ملكية الأرض عبر «الحقوق التاريخية». وتكثر في أرض تركيا الآثار التي خلّفها الحثيون، والفريجيون، والليديون، واليونانيون، والرومان، والبيزنطيون، والأرمن. فهل يعني ذلك أن الأتراك الذين قدموا متأخّرين إلى الأرض ليس لديهم «حقّ تاريخي» فيها؟ أما الآثار التركية الرئيسة فإنها تنحصر بالمساجد أو التحصينات. فهل يعني ذلك أن مساهمة الأتراك في الحضارة تنحصر بالثقافة الإسلامية، في قالبها القروسطي، وبفنّ الحرب، وأنهم غير قادرين على تقديم أي شيء آخر؟ وتلك أسئلة سخيفة على الرغم من شيوعها في الخطاب الغربي المعاصر. لذا كان من المحتّم أن تنتج إجابات سخيفة.

افترض ذلك أن كل الشعوب التي تعيش حول تركيا من أصل تركي -العيلاميون، والسومريون، والأكاديون، والسكيثانيون، والأخيون، والقبائل اليونانية المبكّرة الأخرى، من دون ذكر الحثيين، والفرجيين، والليديين، والكاريانيين، وشعب أورارتو وكل من خلّف ذكرى حضارية. لذا فإن للأتراك حقّاً تاريخياً في أرضهم، كما أنهم أنشؤوا حضارات عظيمة، ويستطيعون المساهمة في الحضارة الحديثة الشاملة. ومن الأسهل القول إن للأتراك حقوقاً في الأرض لأنهم عاشوا فيها وشكّلوا الغالبية العظمى لسكّانها، ويستطيعون اكتساب المعرفة والمساهمة، مجموع المعرفة الإنسانية مثل أي مجتمع آخر أتيحت له الفرصة.[2] وقد بذل مصطفى كمال ما في وسعه لمنح شعبه تلك الفرصة، لكنه لم يستطع الابتعاد عن نقاش أملى شروطه أسياد الكون المعاصر. على أي حال، كان قارئاً نهماً للتاريخ ويؤمن بقيمته. وقاده ذلك للأسف إلى الترويج لروايات خيالية.

عُهد بمهمّة كتابة تاريخ يتركّز على الأتراك في سنة 1930 إلى لجنة المواقد التركية الوطنية. وتولّتها بعد ذلك الجمعية التاريخية التركية التي أنشئت في سنة 1931. وكان يوجد في تركيا عدد من المؤرّخين العثمانيين الأكفاء، لكن معرفة تاريخ العالم وصلت إليها من الأعمال الأجنبية. فنُقّب في الدراسات العلمية المختصّة أو الكتب الشهيرة مثل كتاب مصطفى كمال المفضّل «موجز تاريخ العالم لمؤلّفه هـ. ج. ولز (H. G. Wells. Outline of History، قرأه مترجماً إلى الفرنسية)، بحثاً عن أي شيء يمكن أن يفسّر بأنه إشارة مرضية للأتراك. وبدءاً من سنة 1930، عمل المؤرّخون الأتراك مع مصطفى كمال في أنقرة، ويالوفا، وقصر دولما بهتشة، حيث أقيم لهم مكتب خاص. وقد أنتج أول «موجز للتاريخ التركي» بسرعة في سنة 1930. وأملى مصطفى كمال بعض المقاطع فيه وصحّح أخرى. وفي السنة التالية، شكّل الموجز أساس الكتب الدراسية للطلاب بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة. وقدّمت لهم خرائط تبيّن كيف انتقل الأتراك في أزمنة ما قبل التاريخ من موطنهم الأصلي في آسيا الوسطى ليعمروا العالم ويمنحوه حضارة. وكان عليهم أن يحفظوا أسماء الملوك الحثيين التي يتعذّر

لفظها. وتعلّموا أن الإسلام طارئ في التاريخ التركي، وأن الطبيعة المتعدّدة الجنسيات للإمبراطورية العثمانية انحراف. وأدى الافتراض بأن ليس هناك من هو أفضل من الأتراك إلى الادّعاء بأنهم أفضل من الجميع.

كان التاريخ غير العلمي، الذي يبتكر لخدمة أغراض سياسية، ثمرة دخيلة للعقلانية ترفض كل المبادئ الدينية والماورائية الأخرى. وقد أعلن «موجز التاريخ التركي» أن «على المرء أن يقبل أن الحياة هي النتيجة الطبيعية والضرورية للعمليات الكيميائية والفيزيائية، من دون أن تتأثّر بأي تدخّل خارجي من خارج الطبيعة».[3] مع ذلك فإن الدين ظاهرة اجتماعية ونفسية مهمّة تخضع للتطوّر. لكن بعد أن اكتشف الإنسان قوّته الآن، فإن المجتمع أصبح مصدر الرضا والأمن، وأساس تحقيق مزيد من التقدّم للإنسانية عند النضج.[4] لقد جاء اهتمام مصطفى كمال بكتابة التاريخ نتاج اصطدامه بالإسلام المحلّي والمنتقدين الأجانب. وكان يأمل، إلى جانب تقديم الثقة لشعبه في قدراته، أن يجعلهم رعاة أفضل للآثار الفنية التي تشكّل تراث بلدهم قبل الإسلام وأكثر معرفة. وقد حدث ذلك إلى حدٍّ ما.

كان اهتمامه باللغة وظيفياً أيضاً. وقد بدأت حركة تسهيل التركية العثمانية وتضييق الفجوة بين اللغة الرسمية والمحكية قبل الحرب الكبرى. واكتسبت تلك الحركة قوّة من اعتماد الخط اللاتيني في سنة 1928/ 9. وكانت الخطوة التالية تقليد اللغة الفرنسية واللغات الأوروبية الأخرى في المفردات وتكوين الكلمات. لكن مثلما سمّيت الأبجدية اللاتينية أبجدية تركية رسمياً، منحت الاستعارة والتقليد توابل تركية. وعكست الهندسة اللغوية هندسة ثقافية. فأعلنت الأسماء الجديدة المختارة للمؤسسات التعليمية – «okul» (مدرسة: مزيج من كلمة école الفرنسية وكلمة «oku» التركية التي تعني «قرأ»)، و«lycée» (lise)، و«üniversite» – أنها تدرّس المعرفة الغربية. وأسمي المعرض التجاري الدولي الذي عُقد أول مرة في إزمير «İzmir Enternasyonal Fuarı»، ما يجعله عالمياً بالاسم والنطاق المقصود. لقد كانت القومية اللغوية اختراعاً أوروبياً، مارسه على نطاق واسع الألمان، والهنغاريون، والفنلنديون، وآخرون، ولم يكن مجهولاً في فرنسا وحتى في إنجلترا. وعمل مصطفى كمال لدفعها إلى أقصاها. وحدّد في سنة 1930 هدفه: «على الأمّة التركية التي أثبتت قدرتها على الدفاع عن بلدها واستقلالها التام، أن تحرّر لغتها أيضاً من نير اللغات الأجنبية».[5]

وبعد سنتين، أنشئت جمعية لغوية تركية[6] بمثابة مؤسسة شقيقة للجمعية التاريخية التركية. وعهد إليها مصطفى كمال بمهمة تبسيط اللغة وتنقيتها بتقريب التركية المكتوبة من اللغة المحكية والبحث الشامل في قواميس مختلف اللغات التركية (التي ألّفها أجانب بالدرجة الأولى) بحثاً

عن كلمات «تركية» لم تعد مستعملة. وطُلب من الباحثين أيضاً التنقّل في طول البلاد وعرضها لتسجيل الكلمات التركية التي لا تزال تستعمل في الولايات فقط. وقد عرّضت مُثُل التنقية هدف التبسيط المحمود للخطر. فلا يمكن إنشاء مفردات تركية «صرف» ملائمة بإحياء الكلمات القديمة والمستخدمة في الولايات، والبحث في اللغات التركية لآسيا الوسطى (وفي بعض الأحيان استيراد كلمات منها من أصل مغولي أو صغدي هندي أوروبي تحت الفهم الخاطئ بأنها تركية «صرف»). وأبلغ مصطفى كمال بأن قاموس «لاروس الشامل» (Larousse Universal) يضمّ 92,000 كلمة، في حين أن أكمل قاموس تركي يحتوي على 40,000 كلمة فقط.[7] وللتعويض عن النقص، صيغت كلمات جديدة في قاعة طعام مصطفى كمال، حيث وضع فيها لوح أسود جاهز لهذه الغاية. وجاء الضيوف بأفكار لكلمات تركية جديدة، ناقشها بعد ذلك الغازي واعتمدها أو عدّلها. وكانت النتيجة لغة خاصة، بعيدة على الأقل عن الاستخدام اليومي مثل اللغة التركية الرفيعة. وتوّجت العملية بخطاب قصير وغير مفهوم البتة حيّا به مصطفى كمال ولي العهد السويدي غوستاف أدولف في أنقرة في سنة 1934.[8]

عُثر على نهج تكميلي مصادفة في السنة التالية. فقد عُرض على مصطفى كمال بحث أرسله د. هرمَن كفرغيتش (Hermann Kvergić) من فيَنَا يرى فيه أن كل اللغات استُمدّت من صيحات الإنسان البدائي بينما كان يتأمّل الطبيعة، وأن الأصوات الأولى التي نُطقت أدخلت في اللغة التركية. فطّورت هذه النظرية غير القابلة للإثبات، بدعم من مصطفى كمال، لتصبح نظرية اللغة الشمسية، وسمّيت كذلك إذ «إن إلهام الشمس ترك أكثر العلامات وفرة بيننا نحن الأتراك في رحلة التاريخ. ووجد العرق التركي ثقافته في مكان تتجلّى فيه الشمس بأنفع صورها. وعندما أجبر الأتراك على الخروج من موطنهم الأول، كانت الشمس لهم هادياً على دروب هجرتهم».[9]

كانت نظرية اللغة الشمسية، مثلها مثل نظرية التاريخ التركي، منتجاً غير مطواع للعقلانية يُعنى بنظريات القرن التاسع عشر عن «الهجرة العظيمة للشعوب»، التي طبّقت أولاً على الأوروبيين الهنود وحوّلت الآن إلى الأتراك؛ وبالأرواحية باعتبارها أصلاً للدين، وكما أبلغ مصطفى كمال صحافياً ألمانياً في سنة 1929 («الأتراك يعبدون الطبيعة فقط»)؛[10] ونظرية ماركسية (طوّرها نقولاي مار Nikolay Marr، الذي زار تركيا) تنصّ على أن اللغة جزء من «البنية الفوقية» التي تحدّدها البنية التحتية الاقتصادية للمجتمع. وقد أثّرت الأفكار التي يحلم بها مصطفى كمال على الاستنتاج بأن الأتراك، باعتبارهم عبدة للشمس من غير منازع، هم أيضاً مبتكرو اللغة. وذلك استنتاج ملائم. فإذا كانت كل اللغات مستمدّة من التركية، فإن الأتراك يستردّون ما لهم عندما يستعيرون من

اللغات الأخرى، لا سيما من لغات الشعوب الغربية المتحضّرة. وقد سارع المتزلّفون إلى إبداء حماستهم لنظرية اللغة الشمسية. واقتنع مصطفى كمال بالنظرية وأمر بأن تدرّس في الجامعة الجديدة في أنقرة. وأبلغ خبير مالي فرنسي شابّ، إرفيه ألفاند (Hervé Alphand)، بأن اسمه تركي لأنه يتكوّن من كلمتي alp (بطل) وhan (خان، أي حاكم). ولتأكيد ذلك، تحسّس مصطفى كمال جمجمة ألفاند، وقرّر أنها قصيرة، وذلك شكل الجمجمة المميّز للعرق التركي.[11]

في المؤتمر الثالث للجمعية اللغوية التركية، في سنة 1936، دان اللغويون الأجانب نظرية اللغة الشمسية بصمتهم. لكن مصطفى كمال لم يحد، وتابع حملته حتى نهاية حياته لاستخراج كلمات أجنبية من الجذور التركية التي دخلت اللغة. وتذكر نظرية اللغة الشمسية اليوم بأنها مثال سخيف: اشتقاق اسم نهر الأمازون من كلمتين تركيتين ama («لكن» - وهذه الكلمة من أصل عربي في الواقع) وuzun («طويل»)، على أساس أن المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الجنوبية، وكانوا ناطقين بالتركية بطبيعة الحال، صاحوا عندما رأوا النهر «لكنه طويل»![12] وقد سُمح لخادم في مكتبة، ينظف الرفوف من الغبار، بنشر مساهماته في اشتقاق الكلمات. وقال أحد المستشارين اللغويين لأتاتورك في مذكّراته إن تلك نكتة.[13] لكن أصبحت نظرية اللغة الشمسية بأكملها نكتة، ورقدت بسلام بعدما توفّي أتاتورك.

بقيت «تنقية» اللغة التركية بعد زوال نظرية اللغة الشمسية. وقد بدأت بمرسوم، واضطلع بها الجيل الشابّ الذي تعلّم المعارف الغربية وسعى للتعبير عن الأفكار التي تعلّمها بالتركية. وأصبحت التركية «النقيّة» شعاراً للمواقف التقدّمية، وانتشرت معها. وعلى غرار لغات المجتمعات النامية الأخرى، التي تستورد المعرفة، أصبحت التركية لغة مترجمة إلى حدٍّ كبير. ودخلت أسماء الأشياء والأفكار المستوردة اللغة بشكلها الأصلي أو بترجمة تركية حرفية. ولم يكن من المجدي ترجمتها إلى العربية مثلما فعل العثمانيون.[14] لكن التركية «النقية» لم تحلّ محل كل الأصول العربية والفارسية. ولا يزال كثير منها يستغمل حالياً، بمثابة مرادفات لكلمات تركية «نقيّة» أحياناً، أو للتعبير عن ظلال مختلفة للمعاني في أحيان أخرى.

لقد جعلت السياسة اللغوية التي اتبعها أتاتورك اللغة العثمانية الرفيعة، التي استخدمها هو نفسه حتى الثلاثينيات، غير مفهومة إلى حدٍّ كبير. لكن ثورته اللغوية أتبعت بتطوّر لغة غنية بالاستعارة من كل المصادر وبألفاظ جديدة، كافية إلى حدٍّ كبير لخدمة احتياجات مجتمع حديث، ومصقولة بمؤلّفات كتّاب واسعي الخيال. وأصبح ما كان متطرّفاً لغوياً في أيامه شائعاً اليوم. صحيح أن كثيراً من كلماته المشتقّة لم تبقَ مستعملة، لكن سياسته القائمة على استخدام جذور تركية لتشكيل كلمات

جديدة بقيّت حيّة، وجعلت اللغة أيسر منالاً. أدّى إدخال الخطّ اللاتيني واللغة التركية «النقية» إلى قطع الناس عن الماضي الأدبي - وهو ماضٍ قروسطي إلى حدٍّ كبير وشرقي في روحه. في أعقاب تغيير الخط، توقّع «تركي مثقّف» أمام تلفورد وا بأنه «سيدمّر اللغة التركية في عشر سنوات».[15] وذلك ما لم يحدث. وبدلاً من ذلك أنتج شكلاً جديداً للغة التركية لم يتخلّص تماماً حتى الآن من أصوله الاصطناعية. وينطبق الأمر نفسه على إصلاحات أتاتورك الأخرى.

أدّت سياسة الغازي المشجّعة لاستخدام اللغة التركية في العبادة الإسلامية إلى خلاف لا يزال قائماً حتى اليوم. فالعربية هي اللغة الطقسية للإسلام. يمكن ترجمة القرآن للمساعدة في الفهم، لكن يجب استخدام العربية الأصلية وحدها في العبادة، ويجب أداء الصلوات بالعربية. وقد امتنع مصطفى كمال عن الهجوم المباشر على هذا المبدأ المتمسّك به بشدّة. وبدلاً من ذلك، قرّر أن تستخدم التركية عند حوافّ الطقوس - في الأذان، وإقامة الصلاة، وخطبة الجمعة.

ألقيت الخطبة بالتركية للمرّة الأولى في 22 يناير 1932، وتلي قسم من القرآن بالتركية في جامع في اسطنبول، للمرّة الأولى أيضاً. وفي 18 يوليو من السنة نفسها، أعلنت السلطات الدينية في اسطنبول أن الأذان سيقام بالتركية في غضون بضعة أشهر.[16] وكان التطبيق ناقصاً، كالعادة، وعدم اليقين يؤدّي إلى الاضطراب. في 1 فبراير 1933، احتجت مجموعة صغيرة من المؤمنين على إدخال الأذان بالتركية في الجامع الكبير في بورصة، وأشاروا إلى أن العربية ما زال مسموحاً بها في أماكن أخرى. أوقفت الشرطة المسيرة نحو مكتب المحافظ واعتقلت قادة ما وُصف على الفور بأنه «حادث رجعي مقيت». وأفادت الصحافة بأن الحكومة تسلّمت مئات البرقيات التي تشجب الرجعيين.

أبدى مصطفى كمال، الذي أصرّ على جعل المتعصبّين الدينيين في مَنَمَن قبل عام عبرة لمن يعتبر، استرخاء كبيراً هذه المرّة. وأعلن عندما وصل إلى بورصة في 6 فبراير، أن الحادثة غير مهمّة. فاللغة هي لبّ المسألة لا الدين. وتابع مصطفى كمال بأن على الجميع أن يدركوا أن اللغة والهوية الوطنية التركية ستتخلّل كل مناحي الحياة. وفي غضون ذلك، لن يتم التسامح مع كل من يستخدم الدين لأغراض سياسية، وسيعاقب «الرجعيون الجهلة». وقد صُرف قليل من المسؤولين المحلّيين، وسُجن القادة الأساسيون للاحتجاج. وليس هناك أي تقارير عن حدوث إعدامات. وفي 6 مارس 1933، أمرت دائرة الشؤون الدينية بأن يؤذّن للصلاة بالتركية في كل مكان «تماشياً مع الغاية الوطنية لحكومتنا السامية».[17] غير أن ذلك كان قراراً إدارياً لا قانوناً. واستمرّ المؤمنون في استخدام العربية في الصلوات. وأظهرت حادثة بورصة أن من غير المأمون المضيّ قُدُماً في تتريك العبادات الإسلامية.

في يونيو 1934، وسط الجهود الشاقّة المبذولة لإنشاء تاريخ جديد ولغة جديدة، جعل مصطفى كمال أسماء العائلات إلزامية على كل المواطنين الأتراك. وكان من الصعب الاعتراض على فائدة هذا التدبير. فقد حصل قليل من العائلات على أسماء لعائلاتهم، وكان لبعض الأشخاص كنى. لكن غالبية الأتراك المسلمين كانوا يعرفون باسمهم الأول فقط. وللمساعدة في تحديدهم، تحدّد الوثائق أسماء آبائهم. وكان تلامذة الضبّاط في المدارس العسكرية يعرفون بأسمائهم الأولى وأماكن مولدهم. ولا يمكن أن يخدم هذا النظام التقليدي احتياجات المجتمع الحديث، ولذلك قُبل فرض اعتماد أسماء العائلات من دون تردّد. وكان من المحتّم أن يسبّب هذا التغيير بعض الالتباس.

فكّر مصطفى كمال طويلاً وملياً في اسم العائلة الذي سيعتمده. وأخيراً، اختار لنفسه في نوفمبر اسم أتاتورك، ويعني والد الأتراك. وذلك يسلّط الضوء على طريقة تفكيره: أصبح مبتكر الاسم في الثالثة والخمسين ويشعر بأنه في منتصف العمر أبوياً. وبما أنه ليس لديه أطفال من صلبه، فبإمكانه أن يكون والداً لكل الأتراك. وكان وصف القائد بأنه والد شعبه شائعاً. فقد عُرف عبد الحميد الثاني، الذي انتقده الليبراليون الغربيون وسمُّوه السلطان الأحمر (الدموي)، لدى المسلمين الأتراك بأنه بابا حميد. ولفظة «أتا» أكثر فخامة إذ لا تعني الوالد فحسب، وإنما السلف الأعلى لسلالة. وأقرّت الجمعية قانوناً يحصر اسم العائلة أتاتورك بشخص الغازي مصطفى كمال باشا، الذي أصبح بعد ذلك يوقّع اسمه «ك. أتاتورك». وكان على أقربائه اعتماد عائلات مختلفة: فسمّيت أخته مقبولة أتاضان (وتعني حرفياً من عائلة الأب»، واتخذت كل بناته بالتبنّي اسم عائلة مختلف.

وبعد ذلك، سلّى مصطفى كمال نفسه باستنباط أسماء عائلات لأصدقائه ومرافقيه. فسمّي عصمت نسبة لإينونو، ميدان القتال الذي أوقف فيه تقدّم اليونانيين مرتين. لكن بما أن اسم العائلة بدأ به، فقد كان على أمه وإخوته اختيار اسم مختلف (تملّي). وعلى نحو عصمت، اختار العديد من القادة العسكريين أن يسمّوا بالأماكن التي حازوا فيها شرف القتال، وحُجزت أسماء قمم الجبال المحيطة بأفيون، ساحة النصر التركي النهائي في حرب الاستقلال، للقادة الذين شاركوا في المعركة. واعتمد العديد من الأشخاص الآخرين مسقط رأسهم أو أسماء مهنهم اسماً لعائلاتهم. لكن كان في وسع معظمهم اللجوء إلى قائمة الأسماء التركية النقية المعتمدة التي عمّمت للفائدة. وقد شدّدت على الصفات الرجولية: شديد (سَرت)، وصُلب (تشتين)، ولا يهاب (يلماز)، وحديد (دَمير)، وفولاذ (تشليك)، وصخر (قايا). وكانت هذه الأسماء شديدة الشهرة بحيث اختيرت أسماء للعائلات وأسماء أولى للمواليد الجدد. ويمكن جمعها معاً مثل تشتين قايا (الصخر الصلب) أو دميرل (اليد الحديدية). واستُكملت بصياغات تركية «نقية» كان أتاتورك منتجاً غزيراً لها، كما تشهد على ذلك

قصاصات الورق التي احتفظت بها العائلات الفخورة، لأن مؤسّس الجمهورية كتب الاسم الذي اختاره لها وأهميّته المزعومة. ومع ذلك لم يكن هناك ما يكفي من أوصاف الخصائص الرجولية، أو الفضائل الأخرى، أو ادّعاءات الأصول أو الحماسة الوطنية للجوء إليها. ونتيجة لذلك فإن الادّعاء الشائع لاسم أُزتورك (تركي نقي) ليس أكثر إثباتاً لعلاقة العائلة من امتلاك اسم العائلة سميث في أوساط الناطقين بالإنجليزية. لكن أسماء العائلات في تركيا حديثة، ومن ثم تسلّط مزيداً من الضوء على ادّعاءات الأسلاف القريبين وروح عصرهم.

تعزّز التأثير السوائي للاعتماد العام لأسماء العائلات بتدبيرين إضافيين. في نوفمبر 1934، أقرّ قانون لإلغاء كل الألقاب والامتيازات الأخرى - بما في ذلك باشا، وبيه، وأفندي، وهانم (للسيدات) وخوجا (لرجال الدين والمعلّمين). وأصبح كل المواطنين يعرفون من الآن فصاعداً بلقب السيد (باي، كلمة تركية من آسيا الوسطى للرجل الغني) وسيدة/ آنسة (بايان، كلمة مستحدثة، يفيد المقطع الثاني فيها معنى السيدة). وقد اعتُمد هذان اللقبان البسيطان اللذان يسبقان الاسم في الغرب، للأغراض الرسمية على الفور، وخلافاً لسابقاتهما ما زالا نادري الاستعمال في الحياة اليومية حتى الآن. وما زال الألوية يلقّبون باشا بصورة غير رسمية، في حين ما زال يستخدم في الحديث المهذّب لقبا بيه وهانم بعد الاسم الأول للرجال والنساء على التوالي، ويخاطب الأكاديميون بعضهم بعضاً باستخدام لفظة «خوجام» (معلّمي) مثلما يخاطب الكهنة الكاثوليك بعضهم بعضاً بلفظ «أب». لكن التهذيب شيء، والمساواة النظرية لكل المواطنين، كما أمر أتاتورك، شيء آخر.

وحظر التدبير الثاني، الذي أدخل في ديسمبر 1934،[18] الملابس الدينية خارج أماكن العبادة والاحتفالات الدينية. وكانت قد قيّدت بالفعل برجال الدين الرسميين، واختفت الآن عن المشهد العام. وفي 2 فبراير 1935، افتُتحت بازيليكا آيا صوفيا العظيمة، التي أصبحت مسجداً منذ أن فتح الأتراك اسطنبول في 1453، أمام الجمهور باعتبارها متحفاً علمانياً.[19] وأخيراً، في مايو 1935، صدر قانون جديد بشأن العطلات الرسمية يجعل الأحد يوماً للراحة بدلاً من الجمعة، يوم الصلاة الجماعية للمسلمين.[20]

اكتملت إصلاحات أتاتورك، ولم تعد الدولة علمانية فحسب، وإنما تبدو كذلك أيضاً. وعلى نحو ذلك، لم تكن الدولة وطنية فحسب، بل بدت كذلك بعد حظر اللافتات باللغات الأجنبية، وسُمعت كذلك بعد حثّ المواطنين على التحدّث بالتركية، لا سيما في الأماكن العامة.

وأقرّ قانون لإعادة التوطين في سنة 1934 [21] يصنّف أراضي الجمهورية تحت ثلاثة عناوين: مناطق يجب زيادة عدد السكّان ذوي الثقافة التركية فيها، ومناطق ينقل إليها الأشخاص الذين

يُراد استيعابهم في الثقافة التركية، ومناطق يجب إخلاؤها. ويتم إسكان المهاجرين الذين ليسوا من «العرق التركي» وفقاً لتقدير الحكومة. ولا يسمح للأشخاص غير «المتمسّكين بالثقافة التركية»، والفوضويين، والجواسيس، والغجر المتنقّلين بدخول البلاد. وفي السنة التالية، أنشئت حكومة عسكرية دائمة في جبال درسيم (أعيدت تسميتها باسم تونجلي، وتعني «الأرض البرونزية» بناء على الافتراض بأن الأتراك أقاموا فيها منذ العصر البرونزي). وفوّض الحاكم العسكري بنقل السكان إلى مكان آخر والتصديق على أحكام الإعدام.[22] فثارت القبائل المحلّية - أكراد علويون يتحدّثون لغة الزازا. فقُمعت ثورتهم من دون شفقة، وأعيد السلام إلى المنطقة. ولم يثر الأكراد في الخمسين سنة التالية إلا قليلاً من المشكلات للحكومة في أنقرة.

لم يخصّص أتاتورك كثيراً من الوقت للتفاصيل الإدارية، ولا يمكن الافتراض بأنه فكّر في هذه التدابير وما شابهها. وبعد أن واجهت الجمهورية التركية منذ إنشائها النموذجين البلشفي والفاشي الإيطالي، فإنها أصبحت الآن معرّضة لتأثير النازيين الألمان. وعلى أي حال، أدّت الأزمة الاقتصادية إلى تزايد التحامل على المضادّ للأجانب في كل مكان، إلى جانب نزعة الحماية الاقتصادية، ولم تكن تركيا البلد الوحيد الذي يحصر الوظائف بمواطنيه.

اكتمل تأميم السكك الحديدية والموانئ، والمرافق العامة المملوكة للأجانب. وتفشّى الخوف من الجواسيس، وأثني عن الاتصالات الاجتماعية بالأجانب. وكان رئيس هيئة الأركان العامة المشير فوزي تشقمق مؤيّداً لإنشاء مناطق أمن عسكري يحظر على الأجانب دخولها: يمكن توقيف البحارة الأجانب إذا ضلّوا الطريق قرب المنزل الصيفي لأتاتورك في يالوفا، قرب القاعدة البحرية في إزمير. واعترض المشير على استخدام هوائيات اللاسلكي في اسطنبول، كي لا تستخدم لرسائل الجواسيس.[23] وأخضع المعارضون المحلّيون المحتملون للمراقبة الوثيقة. واتخذت إجراءات صارمة بحقّ الماركسيين في سنة 1932، واعتُقل الشاعر ناظم حكمت (ران) وزُجَّ به في السجن حتى سنة 1934. وقد شارك في هذه السياسات القمعية شخصان: رجب بكر، الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري، وشُكرو قايا، وزير الداخلية من سنة 1931 حتى وفاة أتاتورك.

أجريت انتخابات للجمعية في فبراير 1935. وكانت هناك قائمة واحدة للمرشّحين، لكن حزب الشعب سمح بعودة ستة عشر مستقلاً من دون مواجهة. وكان من أبرزهم رفعت بَلَه، رفيق أتاتورك الذي ساءت علاقته به. وشاركت النساء للمرّة الأولى، وانتخبت ثماني عشرة امرأة، أو بالأحرى عيّنت، في برلمان يبلغ عدد أعضاء 400 تقريباً. وتراجع عدد النساء لاحقاً، لا سيما بعد أن أصبحت الانتخابات حرّة بالفعل. ومن الابتكارات الأخرى تعيين أربعة نوّاب غير مسلمين - يونانيين،

وأرمني، ويهودي (أحد أطبّاء أتاتورك الخاصّين).[24] وكانوا يعرفون أنهم في البرلمان لأغراض شكلية. وفي 1 مارس 1935، أعيد انتخاب أتاتورك رئيساً للجمهورية للمرّة الرابعة والأخيرة.

كانت خطوته الأخيرة جعل حزبه، حزب الشعب الجمهوري، خاضعاً للدولة تماماً. فقد توجّه الأمين العام القوي للحزب، رجب بكر، إلى ألمانيا النازية، وطرح اقتراحاً عشية انعقاد مؤتمر الحزب في مايو 1935 يجعل الحزب الوحيد مسؤولاً عن الإدارة. ووفقاً لسكرتير أتاتورك، حسن رضا صوياق، فإن عصمت إينونو صدّق بتوقيعه على الاقتراح. صُدِم أتاتورك، وسأل سكرتيره، «ومن سينتخب هؤلاء المستقوين»؟[25] وكان رجب بكر قد أغضب أتاتورك من قبل بمحاولته إضعاف موقف صديقه، كاظم ديريك، محافظ إزمير عندما تعرّض أتاتورك لمحاولة اغتيال، والآن المفتّش العام في تراقيا. فقد فرض ديريك ضرائب على الفلاحين لتمويل تحسينات محلية، وعارض مسؤول الحزب المحلّي هذا التدبير. فوقف أتاتورك إلى جانب ديريك، ونُقل المسؤول الحزبي.[26]

لم يكن ذلك كافياً لأتاتورك. وفي اجتماع المساء في تشانكايا، الذي تزامن مع انعقاد مؤتمر الحزب في 15 مايو، أبلغ بكر بأن عليه أن يتوخّى عناية أكبر في اختيار مسؤولي الحزب: يجب ألا يترك الرجل الذي نُقل من تراقيا طليقاً في أي ناحية من أنحاء البلد. فغضب بكر من التوبيخ العلني واتخذ خطوة غير مسبوقة بمغادرة الاجتماع. فطرده أتاتورك على الفور.[27] وفي اليوم التالي، أعلن إينونو، بصفته نائباً لرئيس الحزب (أتاتورك هو الرئيس الاسمي) عن توجّه جديد: سيصبح وزير الداخلية، شُكرو قايا، الأمين العام للحزب، وسيخضع الحزب من الآن فصاعداً لقيادة ثلاثية تتكوّن من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية. وسيكون المفتّشون الإقليميون ومحافظو الولايات مسؤولين عن الإدارة وتنظيم الحزب في مناطقهم.[28]

منع أتاتورك انتشار حكم حزب شمولي في تركيا كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، وألمانيا، وإيطاليا. فالدولة هي السيّدة في تركيا، لا الحزب. لكن إدارة أتاتورك كانت في الوقت نفسه محمية تماماً من الانتقاد - أسكتت المعارضة أولاً، ثم الحزب الرسمي الوحيد نفسه. وكرّس الانصهار بين الدولة والحزب في الدستور في السنة التالية. وصوّت على تعديلين في 5 فبراير 1937: في الأول، منحت المبادئ الستة لحزب الشعب الجمهوري («الأسهم») قوة دستورية؛ ونصّ الثاني على إلحاق مستشارين سياسيين، يُختارون من بين أعضاء الجمعية، بالوزراء.[29] لكن سرعان ما قرّر أتاتورك أن المستشارين السياسيين مجرّد فضوليين متطفّلين، وألغيت مناصبهم في نوفمبر 1937. وأبلغت الجمعية بأن ذلك أقرّ بناء على طلبها.[30] ولم يكن على أعضاء الجمعية أن يصدّقوا ذلك، فقد أدركوا أن الدولة انتصرت على الحزب الذي ينتمون إليه على الدوام.

لم يكن بكر الوحيد الذي يخاطر كثيراً في فقدان الحظوة. فلم يكن رفيق أتاتورك المطيع، كاظم أوزالب، رئيس الجمعية منذ سنة 1924، حكيماً بالسماح بإقامة أقواس النصر له عندما زار أنطاليا في فبراير 1935، والإقامة في القصر المخصّص للرئيس عادة. فأوقف تمتّعه بالتسهيلات سريعاً عندما وصل أتاتورك فجأة إلى البلدة.[31] لكن أوزالب كان محظوظاً أكثر من بكر، الذي تعيّن عليه بعد صرفه أن يعلّم تاريخ إصلاحات أتاتورك. فقد مُنح أوزالب، بعد إبعاده عن رئاسة الجمعية، وزارة الدفاع، وهي وظيفة ذات أهمّية حقيقية في زمن إعادة التسلّح المحمومة في أوروبا.[32] غير أن الدستور ينصّ على أن رئيس الجمعية يقوم مقام رئيس الجمهورية، ولذلك كان نقل أوزالب بمثابة خفض للمرتبة، أبعده عن موقعه المتقدّم في ترتيب وراثة الحكم.

ثمة مكيدة هزّت البلد تتعلّق بنائب أورفة، علي صائب أورسافاتش، وهو نقيب سابق في الدرك من أصل كردي قاد القوات غير النظامية ضدّ الفرنسيين في حرب الاستقلال. في أعقاب الحرب، حاز أورسافاتش على عقار كبير قرب الحدود السورية غير المحكمة الإغلاق، وأصبح كما قيل طاغية محلّياً. في خريف سنة 1935، اتُّهم أورسافاتش بالتآمر مع قائد حرب العصابات الموصوم بالعار، أدهم الشركسي، وكان في ذلك الوقت لاجئاً في الأردن، لاغتيال أتاتورك. واستند الاتهام إلى اعترافات مزعومة لشركسي قيل إنه اتصل بأدهم قبل عودته إلى تركيا. فحوكم أورسافاتش مع سبعة آخرين، يعتاشون من التهريب مثل كثير من السكان المحلّيين. وقد جعلهم هذا النشاط على اتصال بأورسافاتش. وبرّئ الجميع بعد محاكمة طويلة في فبراير 1936، على أساس أن الاعترافات لم تكن متّسقة، وتفتقر إلى أي سند، ويبدو أنها انتُزعت تحت الضغط. رضي أتاتورك بالحكم، إذ إن التآمر على مستوى محلّي - لا قيامه بالتآمر - لا يشكّل تهديداً، مثلما فعلت المعارضة قبل عشر سنوات عند محاولة اغتياله في إزمير. وكان ردّ فعله الوحيد التوقّف عن استقبال أورسافاتش، بينما احتفظ الأخير بمقعده في الجمعية.[33]

ظلّ أتاتورك يتابع السياسة الخارجية التي يتولّى أمرها توفيق رُشدو آراس، رغم كل هذه الإلهاءات. ولم يكن الرئيس يظهر على المسرح الدولي إلا لاستقبال الزوّار الأجانب والسفراء. قدم شاه إيران، رضا شاه بهلوي، في زيارة طويلة في صيف سنة 1934 وأعجب بإنجازات أتاتورك. ونظّمت أوبرا تمجّد الصداقة بين الطورانيين والإيرانيين - أسلاف الأتراك والفرس - على شرفه في بيت الشعب بأنقرة. وكانت موسيقى الأوبرا، التي سُمِّيت «أُزسوي» (النسل النقي)، وأنجزت في وقت قياسي، من تأليف أحمد عدنان (صايغون)، وهو عضو في مجموعة الملحّنين الشبّان الذين درسوا الموسيقى في الغرب بتشجيع أتاتورك لتوزيع الألحان الشعبية الأناضولية على الطريقة

الغربية.[34] وفي حين سعى البلاشفة لإنشاء ثقافة «اشتراكية في المضمون ووطنية في الشكل»، فإن أتاتورك أراد أن تصبح الثقافة التركية وطنية في المضمون وغربية في الشكل. وأراد أن يسطع الأتراك في الموسيقى، والرسم، والنحت، والمسرح. لكن كان لتشجيع أتاتورك ثمنه، إذ يجب أن تفيد الفنون قضية التقدّم. فحُظرت المسرحيات التي لا تدين «الرجعية»، أو تعدّ مهينة لجيران تركيا وأصدقائها الجدد.[35] وصحّح أتاتورك بنفسه نصّ عمل ملحمي، «بايوندر» (القائد)، كُتبت لتمجيده. ورأى أن المؤلّف غير متميّز في اختيار الكلمات التركية «النقية». واعترض على وصف النساء في مسرحية أخرى «بالزينة»، والحبّ «باللهو». وكتب أتاتورك في الهامش، «ليس هكذا ننظر إلى النساء: إنهن أساس الأمّة». وكتب أيضاً «إن اعتبار الحبّ لهوٌ انتقاص من قيمته».[36]

نُقل رضا شاه بالقطار إلى إزمير ثم إلى اسطنبول. وعندما توقّف القطار في أوشاق، غضب أتاتورك لرؤية المفتي المحلّي مرتدياً عمامة. فدفع العمامة عن رأس رجل الدين، وفقاً لإحدى الروايات، ولكن قدّم له هدية، عربون سلام، عندما اكتشف أنه يحمل آراء متنوّرة.[37] وقد حُظر ارتداء ملابس رجال الدين بعد خمسة أشهر على حادثة أوشاق.

في أعقاب وليمة أقيمت على شرف الشاه في قصر أنقرة في 17 يونيو، دُعي السفير البريطاني الجديد، السير بيرسي لورين (Percy Lorain) للبقاء والمشاركة في لعبة للبوكر استمرّت حتى صباح اليوم التالي. وقد لعب أتاتورك «بحماسة شديدة واستمتع كثيراً. ولعب بمهارة، وكان رابحاً كبيراً-لكنه أصرّ عندما أنهى اللعبة على مزج كل البَدَلات كي لا يكون رابحون وخاسرون».[38] وكان الرئيس قد تصرّف بالطريقة نفسها عندما دعا السفير الأمريكي جوزِف غرو (Joseph Grew) إلى لعبة للبوكر في 20 فبراير 1928.[39] أعجب لورين بأتاتورك، لكن من المبالغة القول إنه أقام علاقة خاصة مع الرئيس. وفي أعقاب اللعبة، تحدّث أتاتورك إلى لورين عن رغبته في إقامة علاقات صداقة مع بريطانيا، واطمأنّ عندما قال لورين إنه لا موجب لأن تتعارض هذه العلاقات مع الصداقة بين تركيا وروسيا. وساعد موسوليني في تسهيل الأمور بتهديد المصالح البريطانية وأمن تركيا في البحر المتوسّط.

في أعقاب الغزو الإيطالي للحبشة في أكتوبر 1935، شاركت تركيا في عقوبات عصبة الأمم،[40] ولم تتردّد في ذلك بعد أن حصّنت إيطاليا جزر الدوديكان قبالة الساحل التركي. وأعادت خطابات موسوليني، التي تعبّر عن الطموحات الإيطالية في آسيا وأفريقيا، إلى الأذهان الاحتلال الإيطالي لأنطاليا في أعقاب الحرب الكبرى. وفي فبراير 1935، جال أتاتورك على السواحل الغربية والجنوبية للأناضول على متن إحدى المدمّرات،[41] وتجاوز حدود بلده في البحر المتوسّط. ومن شبه المؤكّد أن القصص المروية عن تصدّي أتاتورك للسفير الإيطالي منحولة - كيف أنه ارتدى بدلة المشير عندما

ذكر السفير مطالبات بلده بأنطاليا، وكيف تحدّى السفير «للذهاب إلى أنطاليا»، وكيف توقّع أن يشنق الإيطاليون أنفسهم موسوليني.[42] لكن ما من شكّ في أنه كان يحتقر موسوليني، باعتباره رجلاً يتبختر بزي القائد، على الرغم من أنه لم يقد جيشاً مظفراً، خلافاً لأتاتورك.[43] مع ذلك، بدلاً من تحدّي موسوليني مباشرة، حاولت تركيا اجتذابه لتوقيع اتفاق مع ميثاق البلقان.[44] وتوضح المحاولة الفاشلة التعقّل اللبق للسياسة الخارجية التركية.

مع أن تهديدات موسوليني شكّلت الخطر المباشر الأكبر، فإن إقدام هتلر على إعادة احتلال الراين في مارس 1936 منح تركيا الفرصة لاستئناف سيطرتها العسكرية الكاملة على المضائق. وأعلن أتاتورك «أن الوضع في أوروبا ملائم تماماً للإقدام على هذه الخطوة. وسنحقّقها بالتأكيد».[45] وفي أبريل أرسلت الحكومة التركية مذكّرة إلى كل الموقّعين على معاهدة لوزان (بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا) تقترح فيها مراجعة الشروط التي تحكم المضائق التركية في مؤتمر يُعقد لهذه الغاية. اجتمع المؤتمر في 22 يونيو في مونترو، التي لا تبعد كثيراً عن لوزان على شواطئ بحيرة جنيف. وكان الاتحاد السوفياتي مشاركاً كاملاً هذه المرّة، في حين بقيت إيطاليا الخاضعة للعقوبات بعيدة. ووقّعت اتفاقية جديدة بشأن المضائق في 20 يوليو. فسُمح لتركيا بتحصين منطقة المضائق وإدخال قوّات إليها، وعُهد إليها بوظيفة تطبيق شروط الاتفاقية، التي نصّت على حرّية مرور السفن التجارية وتنظيم حركة السفن الحربية لمصلحة دول البحر الأسود.[46]

حقّقت الحكومة التركية كل أهدافها بالوسائل القانونية، من دون إلحاق الضرر بالعلاقات مع بريطانيا وفرنسا وجيرانها في البلقان. ولم يكن الاتحاد السوفياتي راضياً تماماً، ورأى في الاتفاقية علامة على توافق أوثق مع بريطانيا وفرنسا،[47] ومع ذلك وقّع المندوب السوفياتي. وهكذا شكّلت الاتفاقية نصراً دبلوماسياً ملحوظاً. وعمّت الاحتفالات حينما تولّت القوات التركية السيطرة على التحصينات في المضائق. وفي السنة التالية (أغسطس 1937)، حضر أتاتورك مناورات عسكرية جرت في تراقيا، خارج اسطنبول. وكان قد عبّر عن رأيه في سنة 1923 بأنه لا يمكن الدفاع عن المنطقة. والآن بدأ بناء التحصينات الجديدة، باسم خطّ تشقمق (نسبة لرئيس هيئة الأركان، المشير فوزي تشقمق) لحماية اسطنبول والمضائق من الغرب.[48]

أشارت زيارة الملك إدوارد الثامن الخاصة إلى تحسّن العلاقات مع بريطانيا. وكان في رحلة في البحر المتوسّط مع السيدّة واليس سمبسون (Wallis Simpson) على متن اليخت «نالين»، وتمّ ترتيب توقّفه في اسطنبول. وصل الملك في 4 سبتمبر 1936، والتقى به أتاتورك في رصيف قصر دولما بهتشة. وفي اليوم التالي اصطحب الملك في سيارة مكشوفة إلى القنصلية العامة البريطانية، قبل أن يأخذه على

متن يخت «أرطغرل» العتيق إلى البيت الصيفي الجديد في فلوريا. وفي المساء، شاهد أتاتورك وضيوفه سباق الزوارق من موضا، ضاحية الشاطئ الآسيوي التي يفضّلها التجّار الإنجليز. وانتجب الزيارة كثيراً من القصص المنحولة التي يراد بها إيضاح وطنية أتاتورك العظيمة. فقيل إنه عندما أوقع نادل طبقاً، اعتذر أتاتورك قائلاً، «إننا نستطيع تدريب شعبنا على القيام بأي عمل باستثناء عمل الخادم»،[49] وعندما استند الملك على جانب الرصيف للمحافظة على توازنه وهو يهمّ بالنزول، قال أتاتورك، «لا تقلق، إن تربة بلدنا نظيفة».

أصبحت زيارة الملك إدوارد الثامن مكوّناً مهماً من مكوّنات أسطورة أتاتورك: جاء العاهل البريطاني شخصياً لإنهاء النزاع، والتنصّل من ميراث غلادستون ولويد جورج، والإشادة بتركيا الجديدة. وكان أتاتورك يقدّر القوة والمهارات البريطانية عالياً، ويعتقد أن «بريطانيا ربحت دائماً في الحروب العالمية، وستواصل ذلك دائماً».[50] وقد سهّل عليه أن يحبّ عدوّه القديم تفوّقه على البريطانيين عسكرياً في غاليبولي، ودبلوماسياً في حرب الاستقلال. ولم تتأخّر الحكومة البريطانية في تقديم صورة العدوّ الشهم وتجديد أواصر الصداقة. وكانت قدّ قدّمت في تشانكايا في سنة 1932 نسخة مجلّدة تجليداً خاصاً من كتاب الجنرال أسبينال أُغلاندر (Aspinall Oglander) عن التاريخ الرسمي لحملة غاليبولي، الذي يمتدح مصطفى كمال بمفعول رجعي. غير أن تأثير ذلك أفسد إلى حدّ ما لاحقاً في تلك السنة بنشر كتاب «الذئب الأغبر» (Grey Wolf)، وهو سيرة ذاتية لمصطفى كمال كتبها هـ. سي أرمسترُنغ (H. C. Armstrong).

شكّل كتاب «الذئب الأغبر» مزيجاً رائعاً من القيل والقال وعنصرية نادي الرجال.[51] ووفقاً لرواية منحولة أخرى، طلب أتاتورك ترجمة الكتاب ليطلع عليه، وبعد الاستماع للترجمة خلص إلى القول: «ارتكبت الحكومة خطأ بحظر الكتاب. لقد قلّل ذلك الشخص كثيراً من مُتعنا. دعوني أكمل الرواية، ويمكن عندئذٍ السماح بالكتاب وسيتمكّن الجميع من قراءته».[52] غير أن «الذئب الأغبر» ظل ممنوعاً في تركيا ولم تظهر أول ترجمة له إلا تسعينيات القرن العشرين. وصدر تفنيد لكثير من أخطائه في سلسلة من المقالات في جريدة «آقشام» (المساء) بدءاً من 7 ديسمبر 1932. وقد كتبها مالك الجريدة نجم الدين صادق (صاداق)، وهو عضو في الجمعية عن الحزب الحاكم. غير أن نجم الدين في توقه لامتداح مصطفى كمال لجأ إلى الخيال. فادّعى أن والد الرئيس كان يمتلك ستة بيوت في سلانيك، بالإضافة إلى غابات ومتاجر للخشب، وأن والدة الرئيس تنحدر من أسرة قديمة ثرية وشهيرة.[53] هل تألّم مصطفى كمال من أصول نسبه المتواضعة؟ أم هل كان المدافع الرسمي عنه يعتقد أن الخلفية الفقيرة خزي وعار؟

لم يقلّل تقدير أتاتورك من استخدام بريطانيا الماكر للقوة من إعجابه بالثقافة الفرنسية التي شكّلت تطوّره الفكري. ففي أثناء حرب الاستقلال، فصل فرنسا عن بريطانيا، وأصبحت الصداقة مع بريطانيا الآن مفيدة لانتزاع تنازل مهمّ من فرنسا. ففي نهاية الحرب الكبرى، تخلّت تركيا عن سنجق الإسكندرون وأنطاكيا لسورية الخاضعة للانتداب الفرنسي. وأقدمت على ذلك مكرهة. وقد تمكّن مصطفى كمال من إبقاء الحلفاء خارج الإسكندرون حتى توقيع الهدنة. ويعني ذلك أن السنجق كان جزءاً من الأراضي التي يطالب بها القوميون الأتراك في ميثاقهم الملّي. وبموجب ميثاق سنة 1921، وعد الفرنسيون بوضع ترتيبات خاصة لحماية الثقافة التركية في سنجق الاسكندرون. وقد احترموا تعهّدهم، وحكموا المنطقة بموجب قانون خاص يعترف بالتركية لغة رسمية.

شهد سنجق الإسكندرون الخاص سلاماً وازدهاراً تحت الحكم الفرنسي، لا سيما قبل بدء الكساد العالمي. ووفقاً للإحصاءات الفرنسية، كان المسلمون السنّة الناطقون بالتركية يبلغون 85,000 نسمة من إجمالي عدد السكان البلغ 220,000 نسمة. وكانوا أكبر طائفة مفردة، وتضمّ كثيراً من ملّاك الأراضي الذين يعمل في أراضيهم المسلمون النصيرية (العلويون). وشكّل هؤلاء ثاني أكبر طائفة. وشكّل الأرمن والأكراد وآخرون بقية السكان. وعلى الرغم من أن مشاعر القومية التركية والعربية انتشرت تدريجاً، فإنه لم تحدث اضطرابات كبيرة في السنجق ما دام احتمال بقاء الحكم الفرنسي قائماً. لكن هذا الاحتمال تبدّد في سنة 1936 عندما وقّعت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية اتفاقاً مع الممثّلين السوريين شكّل الخطوة الأولى نحو التخلّي عن الانتداب.

في 26 سبتمبر 1936، أبلغ وزير الخارجية التركي، توفيق رُشدو آراس، عصبة الأمم بأن بلاده تدعم استقلال سورية، لكنها تؤيد أن يستمرّ سكان السنجق في حكم أنفسهم. وأعلن الفرنسيون عن أنهم مستعدّون لمناقشة الترتيبات الضرورية، شريطة صيانة وحدة سورية.[54] وكانت تركيا مستعدّة للتفاوض، لكن هدفها مختلف. فقد رأت أنها هي التي يجب أن ترث الفرنسيين في السنجق، لا سورية العربية. وقرّر أتاتورك أن يقدّم المطالبة بنفسه. وكانت تلك آخر قضيّة كبيرة في حياته، وشغلته باستمرار حتى وفاته.

أوضح أتاتورك مطلبه عندما افتتح الدورة الجديدة للجمعية في 1 نوفمبر 1936. وقال إن الأتراك هم المالكون الحقيقيون للإسكندرون وأنطاكيا وما يحيط بهما. ويجب أن يقدّر تصميمهم وأن تحلّ هذه المشكلة بين تركيا وفرنسا بناء على ذلك.[55] وقد هزّ انعدام اليقين بشأن المستقبل السلام في الأرض المتنازع عليها. واندلعت أعمال شغب دامية عندما اصطدم القوميون الأتراك مع سكّان محليين – عرب وأرمن – أرادوا بقاء أرضهم جزءاً من سورية. وبتحريض من أتاتورك، عُيّن سكرتيره ومحاميه

حسن رضا صوياق مسؤول ارتباط بالجالية التركية في السنجق، وأحد الأتراك المحليين، طيفور صُقمن، نائباً في الجمعية في أنقرة. وانضمّ صوياق إلى الوفد التركي الذي يتفاوض مع الفرنسيين في عصبة الأمم في جنيف. وقبل أن يسافر، أبلغه أتاتورك، «يجب إقامة ولاية تركية مستقلّة هناك تحت ضمانتنا».[56] وكانت تلك الخطوة الأولى لضمّ المنطقة - قرّر أتاتورك تسميتها هاتاي، نسبة إلى خيتاي، اسم مجموعة قروسطية من القبائل التركية (أو المغولية) في تخوم الصين الشمالية. وتذكّر هاتاي أيضاً بالحثيين، أسلاف الأتراك في الأناضول وفقاً لرؤية أتاتورك للتاريخ.

مرض أتاتورك في أواسط نوفمبر 1936، وشخّصت حالته بأنها احتقان رئوي ونُصح بالراحة والإقلاع عن الشرب.[57] وفي الوقت نفسه، أصيب بطفح جلدي، وذلك من أعراض تليّف الكبد، وهو ما لم يشخّصه أطبّاؤه، وعزاه أتاتورك إلى وجود نمل أو ربما حشرات أخرى في تشانكايا. وقرّر الذهاب إلى اسطنبول، واللجوء إلى مياه يالوفا، بينما يتمّ تعقيم تشانكايا. وأدّى المرض إلى زيادة تصميمه على انتزاع السنجق من سورية. وقبل مغادرة أنقرة، دعا السفير الفرنسي والملحق العسكري إلى مائدته في النادي الليلي في أنقرة بالاس. وبعد أن وصف مشاعره الودّية تجاه فرنسا بإسهاب، وأوضح أنه وعد أمّته بالحصول على هاتاي، وأنه سيحصل عليها. ولإبراز مقصده، طلب من ضابطين تركيين شابّين (كان الملحق العسكري الفرنسي مقتنعاً بأنهما ظلا منتظرين هناك لهذه الغاية) للانضمام إليهما: فأشارا إلى أنهما يحبّان فرنسا ويكرهان قتالها.[58]

أرسلت بعض القوّات الفرنسية إلى الحدود بالفعل. وأراد أتاتورك الآن أن يذيع تقارير تشير إلى أنه يوشك أن يقودهم لدخول الأراضي المتنازع عليها. وفي 6 يناير 1937، أعلنت الصحافة التركية أن الرئيس غادر اسطنبول بالقطار متوجهاً «في الوقت الحاضر» إلى قونيا، وأن رئيس الوزراء، ووزراء آخرين، ورئيس هيئة الأركان توجّهوا للقائه في طريقه إلى أسكي شهير.[59] وظهر الإعلان الرسمي تحت العنوان العريض: «إننا لسنا عاجزين عن الدفاع عن حقوقنا. وإذا اضطررنا للدفاع عن كرامتنا إلى الدخول في حالة حرب، فإن المسؤولية تقع على الفرنسيين».[60]

شعر إينونو بالخوف. وكانت فرنسا تواجه اضطرابات في الداخل والخارج، والقوّات الفرنسية داخل الإسكندرون وحولها ضعيفة. لكن الأعمال العدائية مع فرنسا لن تجدي الأتراك نفعاً. وبعد اجتماع عاصف، وعد أتاتورك بأنه لن يتعهّد أو يسمح بأي إجراء عسكري.[61] فتوجّه إلى قونيا، ولبث فيها عشرين دقيقة فقط، وعاد إلى اسطنبول في 9 يناير.[62] وبعد استبعاده الخيار العسكري، أطلق هجوماً نفسياً على الفرنسيين. فأوحى بسلسلة من المقالات المناهضة بشدّة للفرنسيين في صحيفة الحزب في اسطنبول.[63] وغيّر مقهى أنيق في اسطنبول اسمه من باتيسيري باريسيان إلى هاتاي.

وضُرب بعرض الحائط بالراحة والامتناع عن الكحول اللذين وصفا لأتاتورك. ودوّن سجلّ غرفة الحراسة زيارات لغاردن بار وبَرا بالاس، بالإضافة إلى مزيد من الزيارات المفيدة للصحة إلى يالوفا، وفلوريا، وجزر الأمراء، والبوسفور.[64]

تبيّن أن عملية انتزاع السنجق من سورية الخاضعة للانتداب بطيئة. فعاد أتاتورك إلى أنقرة في 10 مارس 1937 مصمّماً على استعجالها. وكانت أساليبه مسرحية في بعض الأحيان. فطلب ذات مساء من ابنته صبيحة غوكتشن ارتداء زيّها - تدرّبت طيّارة عسكرية - والتعبير عن مشاعرها الوطنية بالغضب من التأجيل الفرنسي بإطلاق النار في الهواء عندما كان السفير الفرنسي يتناول العشاء في مطعم كاربيش. ففعلت صبيحة ما طُلب منها، ودفعتها الشرطة التي استدعاها أتاتورك بنفسه بخشونة إلى الخارج. واتُّهمت بالتسبّب بالإخلال بالسلام، فمنحها ذلك فرصة التنفيس عن مشاعرها الوطنية ثانية. وحُكم عليها بقضاء ليلة في السجن، حيث انضمّت إليها شقيقة أتاتورك السمينة التي بلغت منتصف العمر، وأعلنت بنفسها أنها مستعدّة للقتال من أجل تحرير هاتاي. وهذه على الأقل القصّة التي روتها صبيحة غوكتشن في سنّ متقدّمة.[65]

ووفقاً للقصة، حاول أتاتورك أيضاً إثارة إعجاب السفير الفرنسي بقوله إنه مستعدّ للتخلّي عن الرئاسة والقتال متطوّعاً في هاتاي.[66] وفي حين أن التهديد لا يكاد يتحلّى بالمصداقية، فإن حسابات المصلحة الوطنية، من دون ذكر مساعي الوساطة البريطانية، أقنعت الفرنسيين بالتراجع. وفي 29 مايو 1937، قرّرت عصبة الأمم أن يصبح السنجق «كياناً مستقلاً». وفي اليوم نفسه، اتفقت فرنسا وتركيا على ضمان سلامته معاً.[67] لكن تركيا أرادت أن تضمن الوثيقة لها إدارة «الكيان المنفصل». وهدّدت الانتخابات التي أجريت بإشراف لجنة دولية بإنتاج غالبية غير تركية. فقرّرت تركيا مقاطعتها باعتبارها غير نزيهة. وفي نوفمبر 1937، انتقل أتاتورك المنهك بالمرض إلى أضنة ومرسين، شمال الحدود السورية.[68] وأكّدت الزيارة قراره بالحصول على السنجق. فقدّم الفرنسيون تنازلاً آخر ووافقوا على تشارك القوّات الفرنسية والتركية معاً في حفظ أمن الأراضي المتنازع عليها. فدخلت وحدة تركية السنجق في 5 يوليو 1938. وتلا ذلك إجراء انتخابات جديدة، بعدما صُرفت اللجنة الدولية.

أسفرت الانتخابات عن نتيجة ملائمة: أمنّ الأتراك 22 مقعداً من أصل 40 مقعداً في برلمان الدولة الجديدة. وأصبح طيفور صوقمن، عضو الجمعية في أنقرة، رئيساً لهاتاي. أخذت الجمعية المحلّية نقطة الصلات بسورية التي نصّ عليها اتفاق «إقامة كيان منفصل» واحدة إثر الأخرى. ولم يعش أتاتورك لمشاهدة الفصل الأخير: الاتفاق الذي تخلّت بموجبه فرنسا عن «الكيان المنفصل»

لصالح تركيا في 23 يونيو 1939. [69] لكن دخول القوات التركية إلى ما أصبح ولاية هاتاي التركية سوّى المسألة في حياته. وكان إينونو سعيداً أيضاً، إذ اجتُنبت الحرب وحصلت تركيا على ما تريد من دون انتهاك نصّ القانون الدولي. أما في ما يتعلّق بالأتراك اليوم، فقد كانت هاتاي، التي تضاعف عدد سكّانها خمس مرّات اليوم ليزيد على مليون نسمة، آخر هدايا أتاتورك لبلده.

في ذلك الوقت، أولي اهتمام كبير للاتفاق غير الفعّال، ميثاق سعد أباد، الذي وقّعته تركيا مع إيران والعراق وأفغانستان في 8 يوليو 1937. [70] وكان يهدف إلى ردع مغامرات موسوليني في الشرق الأوسط، ولا يتذكّره اليوم إلا المؤرّخون الدبلوماسيون. وقبل ذلك بشهر، استقبل أتاتورك في أنقرة عبد الله، أمير شرق الأردن (ملك الأردن لاحقاً). وكان ذلك علامة على أهمّية تركيا في المنطقة.

ظل أتاتورك الحَكَم في سياسات بلده على الرغم من مرضه. ويشير إينونو في مذكّراته أن رفاق أتاتورك الأصليين عند مولد الجمهورية كانوا يخشون عدم القدرة على التنبّؤ بتصرّفاته وسعوا لتقييده باستمرار. [71] ومع تنامي خطر نشوب حرب وشيكة في أوروبا، بدأ إينونو يضمر الخوف نفسه. وحاول لجم سعي أتاتورك المندفع للمطالبة بسنجق الإسكندرون. ومع وصول المطالبة إلى نتيجة ناجحة، مهّد خلاف ثانوي بشأن السياسة الخارجية الطريق للصدع الأخير بين رأس الدولة الحاسم بطبعه ورئيس وزرائه الحذر بطبعه.

دعت بريطانيا وفرنسا إلى مؤتمر في نيون بسويسرا لتحديد التدابير ضدّ غوّاصات القرصنة التي هاجمت السفن التي تحمل الإمدادات إلى الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية. وقد أطلق طوربيد على سفينة محمّلة بالأسلحة السوفياتية خارج مدخل المضائق التركية، ووردت تقارير عن مشاهدة غوّاصات مجهولة الهوية في بحر مرمرة. اتّهمت روسيا السوفياتية إيطاليا بالمشاركة في القرصنة. واستند الاتّهام إلى أسس جيّدة، على الرغم من أن دبلوماسيي البلدان الأخرى كانوا أشدّ حذراً من قول ذلك. وكانت روسيا صديقة تركيا، نظرياً على الأقل، وإيطاليا عدوّاً محتملاً بالنظر إلى طموحات موسوليني المعلنة. لكن لم يكن أتاتورك أو إينونو راغبين في الانجرار إلى حرب أوروبية.

أرسل وزير الخارجية توفيق رُشدو آراس إلى نيون مزوّداً بتعليمات لدعم الأمن الجماعي، وتجنّب الالتزامات الخطيرة. وتمّ التوصّل إلى اتفاق مرضٍ: أن تحمي بلدان البحر المتوسّط مياهها الإقليمية، في حين تقوم بريطانيا وفرنسا بالحراسة في عرض البحر. لكن إينونو خشي من النصّ على أن تقوم الدول الأطراف بمساعدة الأسطولين البريطاني والفرنسي ما أمكن ذلك. هل يعني ذلك احتمال مشاركتها في إجراءات في عرض البحر؟ أوضح توفيق رُشدو آراس أن المساعدات تعني تقديم الإمدادات من الشاطئ. اقتنع أتاتورك، الذي كان في ذلك الوقت في منزله الساحلي في

فلوريا، وفوّض آراس بالتوقيع على الاتفاق. وطلب إينونو ألا يفعل ذلك إلا بعد أن يتسلّم ضماناً خطياً بأن تركيا غير ملزمة بالقيام بإجراء عسكري خارج مياهها الساحلية.

عرض إينونو الخلاف على حكومته في 13 سبتمبر 1937، واشتكى من أن حاشية أتاتورك حالت من دون الاتصال المباشر بينهما. ووفقاً لباش كاتب الرئيس، حسن رضا صوياق، الذي كان الوسيط المعني، خشي أتاتورك من أن يوضع آراس في موقف صعب في نيون إذا اتبع تعليمات إينونو. وشكّل ذلك استعادة للمصاعب التي واجهها إينونو نفسه في لوزان في سنة 1923 عندما كان رؤوف أورباي رئيساً للوزراء. وعلى أي حال، لم يكن أتاتورك ينفر من إرسال سفينة حربية تركية للانضمام إلى الأسطول البريطاني، إذا طُلب ذلك. وقال «ليس بالشيء الهيّن أن نُظهر أننا في موقف يتيح لنا التعاون مع القوى العظمى».[72]

في النهاية، وقّع آراس الاتفاق في 14 سبتمبر، ثم حصل على الضمان الخطي الذي أصرّ عليه إينونو. وحلّت المسألة، ولكن زاد التوتّر المتبادل بين أتاتورك وإينونو. وصاح أتاتورك عندما شاهد تعليمات إينونو الأخيرة إلى آراس، «هل من الممكن حكم دولة بعقلية تتجاوز حدود الحاجة إلى الحذر».[73] وهكذا أصبحت أيام إينونو في رئاسة الحكومة معدودة.

28

التأليه

كان صيف سنة 1937 ثاني وآخر إجازة يمضيها مصطفى كمال في منزله على الشاطئ في فلوريا. بدا لائقاً في صورة فوتوغرافيه تظهره وهو يسبح قبالة الرصيف غير المكتمل في سنة 1935. وفي الصيف التالي اكتسب بعض الوزن. وفي سنة 1937، بدا وجهه مرهقاً وجسمه معتلاً. وعلى الرغم من طول سنوات الشرب المفرط والساعات غير المنظمة، فإن قوّة بنيته أنقذته من نوبتين قلبيتين، والملاريا، وأمراض أخرى. وفي أواسط الثلاثينيات، كما لاحظ فالح رفقي أطاي، كان أتاتورك لا يزال قادراً على السهر طوال الليل وحضور مناورات عسكرية في اليوم التالي. وكان في وسعه التسلّق إلى أعلى تل ديكمّن في انقرة كأنه شابّ عندما تمارس الألعاب بعد الغداء في الهواء الطلق.[1] وكان يحبّ الحياة في الهواء الطلق ويمضي الكثير من الوقت في مزارعه النموذجية. وبعد أن تخلّى عن ركوب الخيل، أصبح تمرينه الرئيس الوحيد لعب البلياردو قبل العشاء، والسباحة في الصيف.

كانت جولاته اليومية بالسيارة، والرحلات المتكرّرة بالقارب في البوسفور وبحر مرمرة، والجولات على الولايات تتناقض تناقضاً صارخاً مع حياة القعود المنعزلة التي انتهجها السلاطين الأخيرون. وكان هؤلاء يظهرون أمام عامة الناس مرّة في الأسبوع عندما تقلّهم السيارة مسافة قصيرة إلى أقرب مسجد لأداء صلاة الجمعة. وكانت الحشود تحيط بأتاتورك على نحو متكرّر في محطّات السكك الحديدية، وفي الفنادق والمطاعم، وفي المعارض والاجتماعات، وعلى الشاطئ. لكن كما لاحظ الملحق العسكري الفرنسي العقيد كورسون دي لا فيلنوف (Courson de la Villneuve) في سنة 1934: «الغازي في الثالثة والخمسين من العمر، وهي سنّ تتراجع فيها الصحّة فجأة إذا أفرط المرء في الانغماس بمطالب الحياة». وقد شاهد كورسون أتاتورك في فندق بارك أوتيل في اسطنبول

في ساعات الصباح الأولى. كان الرئيس مرتدياً قميصاً ذا كمّين قصيرين على مقربة شديدة من امرأة هنغارية تنزل في الفندق بغياب زوجها.[2] وكانت يده تداعب شعرها الأشقر البلاتيني، بينما تطوّق ذراعه خصرها. وعندما نهض للرقص، «بدا شاحباً».[3]

قبل بضعة أيام،[4] بينما كان الرئيس يرقص في الفندق، توقّفت الفرقة عن العزف عندما نادى المؤذّن في مسجد صغير مجاور. وبعد ذلك بقليل، أغلق المسجد وهُدمت مئذنته. وكان الفندق قد بُني على أرض يملكها الصدر الأعظم توفيق باشا. ويقول حفيده بلباقة في مذكّراته بأن أمر إغلاق المسجد صدر عن أحد المسؤولين المفرطي الحماسة الذين أساؤوا تفسير ملاحظة أتاتورك بوجوب وجود مسافة كبيرة بين دور العبادة وأماكن التسلية.[5] ونسب الملحق العسكري الفرنسي قرار هدم المئذنة إلى أتاتورك نفسه.[6] وعلى أي حال، كان تفضيل الرئيس واضحاً في الاختيار بين مسجد صغير غير مميّز وفندق كبير عصري.

لم يقم أتاتورك بأي محاولة لإخفاء نمط حياته. ووفقاً لإحدى القصص، أمر المحافظ في إزمير في سنة 1930 بإسدال الستائر عندما قدم والرئيس وأصدقاؤه للشرب ليلاً في مطعم بالطبقة الأرضية لفندق محلّي.[7] فاعترض مصطفى كمال قائلاً، «دع الناس يرون كيف نأكل ونشرب». ووفقاً لرواية أخرى، أضاف بأن السرّية تحفز القصص عن الانغماس في الملذّات اللاأخلاقية فحسب. وفي وقت لاحق، عندما كان يشرب على متن يخت قبالة موضا في اسطنبول،[8] رفع كأسه أمام الأشخاص المحتشدين حوله في قوارب للتجذيف وصاح، «أعزائي المواطنين، هذا الشراب يدعى عرقاً. يجب أن تعلموا أنني اعتدت الشراب منذ وقت طويل. وأنا الآن أرفع كأسي وأشرب نخبكم».[9]

لم يكن أتاتورك، في أواخر سنوات حياته على وجه التحديد، يميّز بين العمل والمتعة. وكانت القرارات تتخذ حول مائدة العشاء؛ وتجلب وثائق الدولة إليه في النزهات أو عندما يتجوّل بالسيارة.[10] وقد وقّع قانون التصديق على اتفاقية مونترو بينما كان يشرب في حديقة البيرة بمزرعة أنقرة النموذجية؛ وبعد ذلك دعا طالبة شابّة إلى مائدته وطلب منها أن تثبت أن اسمها (العربي)، ملاحات، مشتقّ من جذر تركي. وعندما اعتذرت الفتاة بأنها لم تدرس نظرية الشمس اللغوية، أمر أتاتورك بأن تعطى محاضرات عنها في كل أقسام كلية أنقرة للغة والتاريخ. وبعد أن تعب من الموضوع، طلب من الفرقة الموسيقية أن تعزف الفالتز. وخاب أمله من جهود الموسيقيين، لكنه توجّه أخيراً إلى ساحة الرقص عندما عزفت الفرقة رقصة الكسارداس الهنغارية.[11] من الممكن أن يكون سلوك أتاتورك غريباً، لكن صحبته تتسم بالمرح ما دامت صحته تحتمل.

عندما اشتدّ ضعفه، أصبح أكثر قرباً من شقيقته مقبولة، التي لديها منزل في أراضي قصر

تشانكايا، وأخذت ترافقه في رحلاته. ويشير سجل غرفة الحراسة إليها بأنها «السيدة الكبرى» (بُيوك بايان). ومن بين الفتيات الخمس اللواتي تبنّاهن في أواخر العشرينيات، ظلّت اثنتان على صلة وثيقة به - الباحثة المتمرّنة عفّت إينان وصبيحة غوكتشن. وقد سقطت إحدى الفتيات، زهرة، من قطار في فرنسا وتوفّيت في سنة 1936. وخلص تحقيق أجرته الشرطة إلى أنها انتحرت.[12] كان سجل صبيحة المدرسي مخيّباً للأمل، ويقطعه المرض، ثم وجدت شغفها في الطيران. فأرسلت إلى روسيا للتدريب، وسُمح لها لاحقاً بالالتحاق استثنائياً بالطيّارين الحربيين. وتقول صبيحة في مذكّراتها إن أتاتورك أجرى لها اختباراً عندما طلب منها أن تصوّب مسدّساً إلى رأسها وتضغط على الزناد. فلم ترتعد، وسُمح لها بالمشاركة في مهمّة لقصف المتمرّدين الأكراد في جبال تونجلي (درسيم) في سنة 1937. وأعطيت مسدّساً مذخّراً هذه المرّة - لتدافع عن نفسها إذا تحطّمت طائرتها وسقطت في أيدي المتمرّدين. وفي نهاية العملية، استقبلها أتاتورك ومقبولة في المطار الحربي بأنقرة.[13] وفي يونيو التالي، أرسلت صبيحة إلى بلدان البلقان لتقديم عروض طيران إيضاحية. وكانت ذروة جولتها التحليق فوق سلانيك، حيث عُرض عليها المنزل وُلد فيه أتاتورك كما يقال. وطارت إلى يوغسلافيا ورومانيا، وهناك أصيبت طائرتها بعطل، وعادت إلى تركيا بالقطار. وفي ذلك الوقت، سُمح أخيراً لعفّت بالسفر إلى الخارج، إلى باريس أولاً ثم لدراسة الدكتوراه في جنيف.

وجد اهتمام أتاتورك الأبوي بالفتيات الصغيرات متنفّساً جديداً عندما تبنّى أولكو، أصغر بناته بالتبنّي. وقد ولدت في أنقرة في سنة 1932، وهي ابنة خادمة والدة أتاتورك ومدير محطة مزرعته النموذجية في أنقرة.[14] وقد أمسك أتاتورك بيدها عندما نزل من القطار في محطة حيدر باشا في اسطنبول، في بداية زيارته الصيفية المعتادة. وظلّت إلى جانبه، بمثابة طفلة مدلّلة لا تفترق عنه، إلى ما قبل وفاته ببضعة أسابيع بعد ذلك بثلاث سنوات.

عندما ازدادت صحّة أتاتورك سوءاً، قلق عصمت من حدوث تغيّر في مزاج قائده. في السابق، كانت القرارات المتعجّلة التي تتخذ ليلاً تحت تأثير الشراب تُعكس في الصباح التالي. والآن صار أتاتورك يصرّ على مثل تلك القرارات حتى بعد أن يصحو. وكان إينونو يستاء أيضاً من عادة الرئيس توجيه انتقاد إلى الوزراء كل على حدة.[15] وتفاقم الخلاف بشأن التعامل مع المطالبة بهاتاي ومفاوضات نيون بالاحتكاك بشأن التخلّص من مزارع أتاتورك النموذجية. فقد كلّفت الخزينة كثيراً من الأموال.[16] ومع أن الغازي أشار في خطاب الأيام الستة في سنة 1927 أنه سينقل مزارعه إلى حزب الشعب، فإنه لم يستطع القيام بذلك، إذ أصبح متعلّقاً بكل نبتة فيها. وعلى أي حال، فإنه لم يكن يحبّ التخلّي عن شيء.[17]

نمت المزارع لتصبح منشآت كبيرة، تضمّ ورشاً خاصة بها، ومصنعاً صغيراً للبيرة في أنقرة، وعدداً من المتاجر الزراعية لتسويق الإنتاج. وكان من المحتّم أن يصبح لموظفيها مصلحة مكتسبة في بقاء المزارع ملكية خاصة لأتاتورك. وفي أوائل سنة 1937، قرّروا توسيع العمليات بتوسيع مصنع البيرة القائم، وبناء مصانع أخرى. وتمّ الحصول على النقود من البنك الزراعي للدولة برهن المزارع.[18] لكن قبل التمكّن من بناء مصانع البيرة الجديدة، كان على المحاكم أن تستمع إلى التماس مقدّم من مصنع خاص للبيرة في اسطنبول ضدّ إنهاء امتيازه. وأصرّ إينونو على عدم استباق نتيجة الدعوى.[19] وتصدّى بعض رفاق أتاتورك المقرّبين لذلك بنشر شائعات بأن لأقرباء إينونو وشركائه مصلحة في مصنع البيرة الخاص في اسطنبول.

في مايو 1937، قرّر أتاتورك أخيراً تسليم المزارع للدولة، ولكن لقاء مبلغ من المال، وأن تذهب العوائد إلى حزب الشعب.[20] لكن إينونو رفض فكرة أن تدفع الدولة مقابل ملكية ساعدت في تمويلها، وقبِل أتاتورك بذلك.[21] ونُبّه إينونو إلى أنه جرح مشاعر قائده. وفي 11 يونيو، أرسل أتاتورك، وكان في زيارة لميناء طرابزون على البحر الأسود، برقية إلى إينونو يعلن فيها أنه سيقدّم المزارع للدولة بمثابة هبة غير مشروطة.[22] فأبلغ إينونو الجمعية، التي أقرّت توجيه خطاب شكر له.[23] غير أن مصنع البيرة لم يكن مدرجاً في الهبة. ولا يمكن أن يحقّق ربحاً إلا إذا باع إنتاجه إلى احتكار الدولة، لكن بما أن أتاتورك لا يزال المالك القانوني فإن العقد يجب أن يكون بين الرئيس والدولة. فرفض إينونو إقرار ذلك ثانية.[24]

كان أتاتورك يكره القطيعة مع إينونو. وفي برقية ثانية أرسلها من طرابزون في 11 يونيو، تحدّث عن يقينه بأن إينونو سيفرح بدفء الاستقبال الذي حظي به، وسيرغب في إبلاغ البلد بأكمله عنه.[25] لكن في أعقاب عودته إلى اسطنبول، منح الاختلاف بشأن مفاوضات نيون الداعمين لمصنع البيرة في أنقرة فرصة للضغط لصالح قضيتهم. وفي 17 سبتمبر، عاد أتاتورك إلى أنقرة، وتوجّه عند وصوله إلى المزرعة النموذجية برفقة «السادة الذوات». ورأى أنها أهملت منذ نقلها إلى الدولة قبل ثلاثة أشهر، ودعا الحكومة إلى الاجتماع به على مائدة العشاء في تشانكايا في الليلة نفسها. عندما أبلغ إينونو بأن موضوع مصنع البيرة سيفتح للنقاش، يقال إنه تشجّع للأمر بتناول كأسي ويسكي في طريقه إلى القصر. واختار أتاتورك شرب الشاي.

عندما وصل إينونو والوزراء، اتهم أتاتورك وزير الزراعة بعدم الاهتمام بالمزرعة كما يجب. ففقد إينونو أعصابه. وأعلن أن على الرئيس أن يقدّم شكاويه إلى مديري المزرعة الذين عيّنهم، واحتفظوا بوظائفهم. واتهم إينونو الرئيس بالاستماع إلى الإشاعات التي يروّجها أعداءه، في إشارة واضحة

إلى القيل والقال بأن لعائلته مصلحة في مصنع البيرة الخاص في اسطنبول، واشتكى إينونو قائلاً، «أنت تصدر الأوامر من مائدة العشاء وتثير المشكلات لنا». وكان لديه سبب وجيه لهذه الثورة غير المعهودة عنه. فقد كان هدفاً للعديد من المكائد، وتوفّي أخاه مؤخّراً، كما أنه يشكو من مرارته. لكنه تجاوز الحدود. فنهض أتاتورك وأنهى الاجتماع.[26] لقد وقع الخلاف في العلن، ورأى الرئيس أنه لم يعد يستطيع الإبقاء على رئيس وزرائه من دون أن يتعرّض للإهانة. كان اتخاذ القرار صعباً. فغالباً ما قال لأصدقائه، «إنني لا أشعر بالهموم في تشانكايا بفضل عصمت».[27] فقرّر أن تتم القطيعة بلطف، وأمل بأن تستمرّ الصداقة مع إينونو.

في 19 سبتمبر، سافر أتاتورك وإينونو بالقطار معاً إلى اسطنبول لحضور المؤتمر الثاني للجمعية التاريخية في قصر دولما بهتشة. وفي الطريق، استدعى أتاتورك إينونو إلى حجرته، وأبلغه أن من الأفضل أن يتوقّفا عن العمل معاً بعض الوقت. وبما أن البرلمان في إجازة، فإنه سيُمنح إجازة لأسباب صحّية. وفي غضون ذلك، سيصبح جلال بايار، وزير الاقتصاد الوطني، نائباً لرئيس الوزراء. لم يُثر إينونو أي اعتراض. وعندما وصلا إلى دولما بهتشة، انسلّ إينونو إلى منزل عائلته الصيفي في جزر الأمراء. وعندما عاد إلى القصر لحضور المؤتمر، مرّر ورقة إلى أتاتورك كتب فيها: «إذاً، أنت لست غاضباً مني كثيراً»؟ وخطّ مصطفى كمال في ردّه، «لا، لقد نسيت الأمر كله. أنت تعلم أنك صديقي وأخي». فسأل إينونو، «أيمكنني الاحتفاظ بهذه الورقة»؟ وكتب أتاتورك مجيباً، «كما تشاء».[28] وفي الشهر التالي، دعا أتاتورك إينونو إلى مرافقته لحضور مناورات الجيش قرب إزمير. وفي وقت لاحق من تلك السنة، أفيد أن أتاتورك قال لزوجة صديقه الصحافي فالح رفقي، «لقد أثرت مشكلة لنفسي بفتح مسألة من سيكون رئيساً للوزراء، لكن احتفظي بهذا السرّ».[29] مع ذلك فإنه تمسّك باختياره بايار، الذي أصبح رئيساً للوزراء في 25 أكتوبر.

في افتتاح الدورة الجديدة في 1 نوفمبر، أبلغت الجمعية بأن إينونو استقال، وأن بايار عُيّن خليفة له على رأس حكومة مماثلة تقريباً.[30] ولم يشر أتاتورك إلى تغيّر الحكومة في خطابه الافتتاحي. وقد انتهى الخطاب بملاحظة عن البراغماتية العلمانية: «تعلمون أننا لا نعتبر مبادئنا عقائد محتواة في كتب يقال إنها جاءت من السماء. ونحن لا نستمدّ الإلهام من السماء أو العالم غير المنظور، وإنما من الحياة مباشرة».[31] من ناحية أخرى، أوضح بايار في خطابه الأول بمثابة رئيس للوزراء بأن مصدر إلهامه هو أتاتورك نفسه. وتميّز الخطاب باستخدامه كلمة القائد (اعتُمدت الكلمة الفرنسية chef، لأن التركيةَ لا تزال تخلو من مصطلح خاص بها للمفهوم بمعناه الحديث، أي ديكتاتور، إذ وردت تسع عشرة مرة في النص.[32]

بذل بايار وحلفاؤه من «السادة الذوات» أقصى ما يستطيعون لمنع عودة إينونو إلى الحظوة. وبعد بضعة أيام على الإعلان عن تغيير الحكومة، حظي إينونو بترحيب صاخب عندما توجّه بصفته مواطناً لمشاهدة مباراة بين فريقي أنقرة وبودابست لكرة القدم (فاز الهنغاريون). ويقال بأن أتاتورك شعر بانزعاج. هل يحاول إينونو حشد التأييد الشعبي؟ وفي 6 نوفمبر، عندما اجتمعت المجموعة البرلمانية لحزب الشعب، تحدّى صالح بوزوق، رفيق أتاتورك وأنيسه، إينونو بأن يشرح خلافاته مع الرئيس. اعتذر إينونو عن ثورته على مائدة الرئيس، وأوضح أنه تعب وطلب إجازة للراحة. وقال إنه ليس مسؤولاً البتة عن المظاهرة المؤيّدة له في استاد أنقره، وإنه فوجئ بها. وهو لا يزال يعتبر أتاتورك وليّ نعمته، وأورد مثالاً على ذلك عادة الرئيس تقديم جزء من علاوته له. وأعلن بوزوق عن رضاه. وبعد يومين، أبلغ فالح رفقي إينونو بأن أتاتورك وصف المظاهرة في الاستاد بأنها تعبير ملائم عن شكر الأمّة للخدمات التي قدّمها، وقال إنه تجب معاملة إينونو باحترام دائماً.[33] ودُعي إينونو إلى العشاء في تشانكايا في مناسبات عديدة لاحقة.

في نوفمبر 1937، سافر أتاتورك على خطّ السكة الحديدية الذي بني حديثاً إلى المناطق الكردية في جنوب غرب البلاد، التي شاهدها آخر مرة عندما كان قائداً عسكرياً عثمانياً يقاتل الروس في سنة 1917. وقد سمحت سهولة الوصول للحكومة بإحكام قبضتها على الأكراد. وكانت زيارة أتاتورك قصيرة، لكنها تركت أثراً. وأعلن أنه تجب إعادة تسمية ديار بكير، المدينة الرئيسة في المنطقة، حيث كان يوجد مقرّ قيادته في سنة 1917، لتصبح ديار بكر، تماشياً مع نظرية الشمس، التي أعلنت أن لكل اسم أصل تركي (بكر هي المقابل التركي للنحاس).[34] وأعلن عندما تحدّث في أعقاب حفل موسيقي في بيت الشعب: «استمعت في هذا المبني الأكثر حداثة وجمالاً إلى موسيقى حديثة بحضور قسم متحضّر من الإنسانية».[35] بيد أن الحضارة لم تُجلب من دون صعوبة. ففي شمال غرب ديار بكر، كان الجيش التركي قد هزم للتوّ تمرّد الأكراد في جبال درسيم.

بدأ التمرّد عندما دمّر الزعيم القبلي المحلّي والديني، سيّد رضا، جسراً يؤدّي إلى منطقته التي يتعذّر الوصول إليها وقضى على وحدة تركية تحرسه. وألقي القبض عليه مع رفاقه وأرسل إلى المحاكمة، عندما شرع أتاتورك في رحلته إلى المنطقة. وخشية أن يتظاهر الأكراد على أمل العفو عن زعمائهم، اتخذت السلطات ترتيبات لإعدام سيّد رضا ورفاقه بعد محاكمة وجيزة، قبيل وصول أتاتورك. وجاء الرئيس إلى المدينة الرئيسة في الولاية، وغيّر اسمها من العزيز إلى اسم إلازِغ التركي المزعوم، وسار وسط حشد من الأكراد المدجّنين، وتوجّه بالسيارة لافتتاح الجسر الذي أعيد بناؤه، ثم تابع طريقه عائداً إلى أنقرة.[36] وفي الطريق، توقّف قليلاً في أضنة لإلقاء نظر على التمثال الذي أقيم

له في حدائق البلدة. ووجد أيضاً الوقت ليشرح أن اسم بلدة طرسوس المجاورة مشتقّ من شعب تركي قديم يدعى تَركَش.[37] وعندما وصف أتاتورك انطباعاته عن الرحلة بعدما عاد إلى أنقرة، قال إنه سعيد لرؤيته رغبة السكان المحلّيين في تقديم الفائض عن حاجتهم إلى الخزينة من أجل تقوية الجمهورية.[38] وكان هذا الادّعاء غير صحيح، مثل بيان أصل أسماء الأماكن الذي قدّمه أتاتورك.

واصل أتاتورك اتباع عاداته، على الرغم من تدهور صحّته بسرعة. ففي 25 نوفمبر 1937، سهر حتى الفجر وهو يشرب مع أصدقائه في فندق أنقرة بالاس. وفي ديسمبر، أمضى جلستين من السهر طوال الليل في مطعم كاربيتش. وفي 9 ديسمبر، استقبل ممثّلاً لشبيبه هتلر.[39] لكن الطفح الجلدي الناجم عن تليّف الكبد زاد من انزعاجه. وفي يناير 1938، ضعفت معنوياته بوفاة صديق طفولته ورفيقه الدائم نوري جونقر. لكنه تشبّث بالحياة، وفي نهاية الشهر قرّر الخضوع للمعالجة في منتج يالوفا للمياه المعدنية.

كانت المؤسسة برئاسة نهاد رشاد بَلغَر، وهو طبيب متميّز عمل عدّة سنوات في باريس، وكان ممثّل القوميين الأتراك فيها إبّان حرب الاستقلال. فحص الدكتور بلغر أتاتورك وخلص إلى أن الطفح الجلدي من أعراض تليّف الكبد. وقدّم تشخيصه بأكبر قدر من اللباقة. وقال «إن الحكّة ناتجة عن طعامك، ولا سيما الشراب». أدرك أتاتورك التلميح، وأمضى أسبوعاً هادئاً في يالوفا، حيث كان رئيس الوزراء الجديد جلال بايار ينضمّ إليه للعشاء كل ليلة. وفي 24 يناير، أوردت صحيفة «جمهوريت»، لسان حال الحزب في اسطنبول، خبراً غريباً. زعمت أنها تنقل عن محطّة إذاعية غير موجودة في يالوفا، وأعلنت بأن نُصح أتاتورك شفاء لكل العلل، وتدابيره دواء ناجع. لذا يتعيّن على الأمّة أن تدعو من أجل صحّته.[40] وكانت تلك أول إشارة غير مباشرة إلى مرض الرئيس المميت.

في 1 فبراير، قرّر أتاتورك الذهاب إلى بورصة لافتتاح مصنع جديد للصوف. وكان هناك حفل شارك فيه أتاتورك برقصة الزيبق الشعبية، وسهر حتى الرابعة صباحاً وهو يشرب. وفي اليوم التالي تبرّع لمجلس مدينة بورصة بأسهمه في الفندق والسبا الحديث (الذي سمّاه تشَليك بالاس، أو القصر الفولاذي، على افتراض أن نبع المياه الحارّة الذي يغذّي بركة السبا يحتوي على الحديد)، والمنزل الملاصق الذي قُدّم له في سنة 1923.[41]

وعندما عاد أتاتورك إلى اسطنبول، انسلّ إلى بارك أوتيل حيث أمضى جلسة سهر طويلة. وفي اليوم التالي أصيب بحمّى. وقد شخّصت حالته بالتهاب الرئة.[42] لكن بعد أسبوعين، تعافى بالقدر الذي سمح له باستقبال جلال بايار وإينونو. وفي 24 فبراير، قرّر أتاتورك التوجّه إلى أنقرة لحضور اجتماع مجلس ميثاق البلقان. وسافر معه إينونو بالقطار.

كان ميثاق البلقان مشهوداً بعدد الاجتماعات التي تتفرّع عنه، كما هو حال الاتحاد الأوروبي اليوم. وفي 27 فبراير 1938، استقبل أتاتورك الديكتاتور اليوناني، الجنرال أيوانِس متاكساس (Ioannis Metaxas)، ورئيس الوزراء اليوغسلافي ميلان ستويادينوفتش (Milan Stojadinović). وكان كلاهما ينتقلان إلى سياسة استرضاء ألمانيا النازية. وكما في مناسبات سابقة، تم تبادل الآراء ولكن من دون أي نتيجة تذكر. مع ذلك، أبلغ أتاتورك الصحافيين الزائرين: «لقد شهد التاريخ اتحادات بين مختلف الشعوب التي عاشت معاً مئات من السنين. لكن الاتحاد [استخدم أتاتورك الكلمة الفرنسية] الذي نخطّط له سيكون ذا شأن أعظم».[43] بيد أن ميثاق البلقان ذاب عند اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ثمانية عشر شهراً.

تأخّر أتاتورك عن الاجتماع، ونجم التأخّر عن نزيف في الأنف وُجدت صعوبة في إيقافه. وكان ذلك عارضاً آخر من أعراض تقدّم تليفّ الكبد. طلب جلال بايار الإذن من الرئيس لاستدعاء طبيب من الخارج، وكان يعتقد أنه سيستمع على الأرجح لأجنبي متميّز أكثر مما يستمع لأصدقائه الأطباء المحلّيين. وافق الرئيس بعد نقاش، ووصل اختصاصي فرنسي، البروفسور فِسنغر (Fissenger)،[44] إلى أنقرة وأكّد التشخيص المتأخّر لتليّف الكبد. وفي 30 مارس، نشرت وكالة الأخبار التركية الرسمية بياناً يعلن أن الرئيس أصيب بالإنفلونزا، وأن البروفسور فِسنغر فحصه ووجد أن لا داعي للقلق. وتابع البيان بأن فِسنغر غادر البلد بعد أن نصح الرئيس بالراحة لمدة شهر ونصف.[45]

كان ذلك أول خبر رسمي عن مرض الرئيس، على الرغم من الإشاعات التي أوردتها مصادر فرنسية في ديسمبر الماضي. وعندما سئل عنها وزير الخارجية د. توفيق رُشدو آراس، نجح في تضليل السفير البريطاني السير بيرسي لورين، فأرسل إلى وزارة الخارجية تقارير متفائلة عن توقّعات صحّة أتاتورك.[46] وكان لدى آراس سبب لنشر الأمل: فقد اختلف مع إينونو وخشي من احتمال أن يخلف رئيس الوزراء السابق أتاتورك في الرئاسة. كما أنه كان يعتقد، مثل أتاتورك، أن الأخبار عن المرض قد تُضعف موقف تركيا في مشكلة هاتاي. أما لورين، فبدا أنه يتقاسم ميل الدبلوماسيين البريطانيين إلى عدم تصديق أي شيء يقوله الفرنسيون. اتبع أتاتورك نصيحة فِسنغر وأمضى شهرين بهدوء في تشانكايا، وحافظ على انتظام أوقاته. وفي 13 أبريل، استقبل إينونو لآخر مرة، بصحبة جلال بايار.[47]

قام أتاتورك بمحاولة أخيرة للظهور في العلن. فشاهد عرضاً عسكرياً في 19 مايو، الذكرى السنوية لوصوله إلى سامسون في بداية الحرب الأهلية. وبعد ذلك توجّه بالقطار إلى الجنوب. وكانت تركيا قد حشدت 30,000 جندي على الحدود مع سورية للضغط على فرنسا، بينما تُنظَّم الانتخابات في سنجق الإسكندورنة.[48] ومنح أتاتورك مزيداً من الدعاية بتفقّد القوّات في مرسين وأضنة، على

مقربة من الحدود.[49] لم يُلقِ أي خطاب، لكن وجوده ساعد في إقناع فرنسا بالسماح بدخول القوات التركية إلى السنجق المتنازع عليه. وقد أرهقته الرحلة، لكنه لم يستسلم، ووجد الوقت لزيارة موقع أثري قرب مرسين. وعندما عاد إلى أنقرة، التفت وزير كان في عداد مستقبليه في المحطّة إلى فالح رفقي أطاي وقال: «انظر إلى بشرته - إنها بشرة رجل ميت».[50]

بعد ذلك بيوم، في 26 مايو 1938، غادر أتاتورك أنقرة متوجّهاً إلى اسطنبول. ومن قصر دولما بهتشة، على شواطئ البوسفور، توجّه بالسيارة إلى منزله على ساحل فلوريا. فمرض ونُقل بسرعة إلى القصر. فقد أنتج قصور الكبد وذمة في بطنه، ما سبّب له إزعاجاً حادّاً. ووجد بايار في غضون ذلك وسيلة أخرى للتقرّب إلى أتاتورك. أصبح يخت السلطان القديم «أرطغرل» عتيقاً جداً وعاجزاً عن الملاحة خارج مياه بحر مرمرة الهادئة، وكان الرئيس يضطر إلى استخدام بواخر ركّاب عادية لرحلاته في البحر الأسود والبحر المتوسط. وسيسعده الحصول على شيء أكثر فخامة. أُبلغ رئيس الوزراء الجديد عن يخت فخم، «سافارونا»، راسٍ من دون أن يتحرّك في حوض بناء السفن الألماني. وقد بني في سنة 1931 بناء على طلب مليونير أمريكي، غير أنه رفض تسلّمه عندما قرّرت الحكومة الأمريكية فرض رسوم جمركية عليه. فاشترت الحكومة التركية «سافارونا» في مارس 1938 مقابل مليون وربع المليون دولار،[51] وقدّمته إلى أتاتورك هديّة من الأمّة. وكان ذلك بمثابة توبيخ مضمر لإينونو الذي دعا إلى التقشّف طوال فترة حكمه الطويلة. وصل «سافارونا» إلى اسطنبول في 1 يونيو 1938. ومن حسن الحظّ أنه تمّ التخلّي عن تغيير اسمه ومنحه اسم «لغة الشمس».[52]

انتقل أتاتورك من القصر إلى يخته الجديد. ووافق على اتباع المشورة الطبية والالتزام بالراحة التامة. وفي 8 يونيو، استُدعي البروفسور فِسنغر ثانية. ولتجنّب إثارة القلق، أبلغ أتاتورك بأن الطبيب الفرنسي قدم لمعالجة إينونو، الذي كان في الوقت نفسه مريضاً بالتهاب المرارة، وأنه استغلّ الفرصة لفحص الرئيس ثانية.[53] وبعد الفحص، نبّه فِسنغر وزير الداخلية شُكر وقايا بأن الرئيس لن يعيش أكثر من شهرين، لكن يمكن أن يتوفّى في أي لحظة.

في 14 يونيو، بعث أتاتورك برسالة من «سافارونا» إلى عفّت في جنيف. واشتكى من أن مرضه لم يشفَ لخطأ الأطبّاء. وقد سُمح له بالنهوض والمشي باكراً جداً. ومع ذلك، كانت حالته الصحية العامة جيدة ويأمل بالشفاء التامّ. ولم يكن لدى عفّت سبب لتقلق.[54] بعد خمسة أيام، سُمح للملك كارول، عاهل رومانيا، بزيارة أتاتورك على متن «سافارونا»، بعدما وصل بيخته إلى اسطنبول. وبينما كانا يبحثان أزمة السودِت، قال الملك الروماني بأن الرئيس التشيكوسلوفاكي بينِس (Beneš) لا يظهر ما يكفي من المجاملة. فأجاب أتاتورك غاضباً، «كيف يمكن أن يساير رئيس دولة بالتخلّي عن

أرضٍ عُهد إليه المحافظة عليها»؟[55] لم يؤثّر المرض على حكمة أتاتورك أو شعوره بالواجب.

وممن زاره أيضاً فتحي أوقيار، عندما قدم من لندن، حيث عيّن سفيراً بعد إغلاق الحزب الجمهوري الحرّ. ولاحظ أن المرضّ ترك أثراً واضحاً على جسد أتاتورك، لكن عقله كان صافياً كعادته، بل أكثر حيوية لأنه توقّف عن الشرب. وقال أتاتورك إنه يشعر بالتعب ويعتقد بأن تنشّق هواء الريف على الساحل الآسيوي للبوسفور سيكون نافعاً له.[56] وكان يفكّر في كوخ الصيد الخاص بالسلاطين في آلم داغ، الذي زاره شاباً مع علي فؤاد جبَسوي. وقد كُشف على الكوخ وتبين أنه خَرِب، وأن إصلاحه يستغرق بعض الوقت.[57]

استمرّ أتاتورك في أداء عمله مع رئيس الوزراء الجديد. وفي ضوء اقتراب الذكرى الخامسة عشرة للجمهورية، وافق على العفو عن 150 من المعارضين للحركة القومية التركية الذين نفوا إلى الخارج في نهاية حرب الاستقلال. وكان رؤوف أورباي، أحد منتقدي الرئيس، قد عاد بموجب شروط العفو في الذكرى العاشرة. وأصبح علي فؤاد زائراً كثير التردّد في فترة مرض أتاتورك. وأصبح رفعت نائباً. وهكذا أصبح اللوح نظيفاً الآن، ولم يبق في الخارج إلا الأسرة العثمانية. وقد أقرّ ت الجمعية القانون الذي يمنح العفو عن الـ150 شخصاً في 29 يونيو.[58] ولم يصوّت أحد ضدّه، لكن بعض الشخصيات البارزة في الحركة القومية، بمن فيهم إينونو و«السادة الذوات»، لم يحضروا.[59] ومن سوء الحظّ أن القمع وجد ضحايا آخرين. ففي 29 أغسطس حكم على الشاعر الشيوعي ناظم حكمت بالسجن لمدة ثمانٍ وعشرين سنة بناء على تهمة ملفّقة بالتحريض على تمرّد في البحرية. فقدّم التماساً لأتاتورك.[60] وكان الرئيس في ذلك الوقت في آخر مراحل مرضه. وعلى أي حال، كانت المحاكم العسكرية من اختصاص رئيس هيئة الأركان العامة، المشير فوزي تشقمق، وهو رجل انضباطي صارم لا وقت لديه للشيوعيين. فقبع ناظم حكمت في السجن إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ظل أتاتورك على اطلاع على مبادرات الحكومة الجديدة. وقد تعافى الاقتصاد بالتدريج من أزمة سنتي 1929–30، وأمل بايار أن يعمل التجّار في القطاع الخاص يداً بيد مع بنوك الدولة في إطار الخطة الخمسية الثانية. وارتفع نفوذ «مجموعة بنك الأعمال» لمدّة وجيزة. والأهم من ذلك أنه بدأ التودّد لتركيا مع اقتراب الحرب الأوروبية الجديدة. فقدّمت بريطانيا لتركيا قرضاً بقيمة 16 مليون جنيه لإنشاء أول مصنع للصلب وشراء الأسلحة. وبعد ذلك على الفور، وصل وزير نازي ألماني إلى أنقرة حاملاً عرض تقديم ائتمان بقيمة 150 مليون مارك.[61] ولم تعد روسيا البلشفية مصدر العون الخارجي الوحيد.

لإلهاء المريض، كان «سافارونا» يقوم برحلات قصيرة إلى البوسفور وبحر مرمرة. لكن مع

تقدّم مرض أتاتورك، ظل اليخت راسياً خارج قصر دولما بهتشة. وكانت مولّداته صاخبة، لذا أمدّ بالطاقة من غوّاصة راسية إلى جانبه. وأفيد بأن أتاتورك قال، «انتظرت هذا اليخت كطفل بانتظار لعبته. فهل سيصبح الآن قبري»؟[62] كان الجواب «لا». ففي 24 يوليو، قرّر الأطباء نقله إلى الشاطئ. وتم نقله بعد حلول الظلام لتجنّب الإعلان، وأطفئت الأنوار عندما نقل أتاتورك على أريكة من اليخت إلى غرفة نوم مواجهة للبوسفور. وكان يوجد مقابل سريره لوحة أرسلها السفير التركي في موسكو، وهي تظهر الربيع في الجبال، ربما في القوقاز.[63] وما زالت صور الأشجار وسط مناظر الجبال الخضراء تحظى بشهرة لدى الأتراك الذين يحنّون إلى التغيير والابتعاد عن هضبة الأناضول الجافّة.

اجتمعت العائلة الموسّعة. فقد عادت عفّت من جنيف. وكانت مقبولة وصبيحة دائمتي الحضور. وكذلك «السادة الذوات»، قِلج علي وصالح بوزوق. ولم ترسل إلى أنقرة إلا الصغيرة أولكو.

شكّلت لجنة من ستة أطبّاء لمعالجة الرئيس، وبدأت النشرات الطبية بالصدور. وكان هؤلاء يتحدّثون بتفاؤل عن استراحة الرئيس ونقاهته. بيد أن أحمد أمين يالمان، المحرّر الليبرالي لجريدة «طان» (الفجر)، تحدّى التفاؤل الرسمي في 7 أغسطس. لكن طلبه المهذّب الحصول على معلومات حقيقية قوبل بقرار إغلاق جريدته لمدة ثلاثة أشهر.[64] وتم الاتصال بفسِنغر مجدّداً، بعيداً عن أنظار العامة، وجاء هذه المرّة بصحبة بروفسورين ألماني ونمساوي. وقرّروا وجوب سحب السائل من بطن المريض.

وافق أتاتورك. لكنه عندما أدرك خطورة العملية، قرّر أن الوقت حان لكتابة وصيّته. وكانت الوثيقة، التي صيغت في 5 سبتمبر، موجزة. أورثت كل ممتلكاته إلى حزب الشعب. وسيفي دخلها بتوفير دفعات شهرية متواضعة لأخته والبنات الخمس اللواتي تبناهن وما زلن على قيد الحياة. وستحتفظ مقبولة بمنزلها في تشانكايا طوال حياتها، وستقدّم الأموال للحصول على منزل لصبيحة غوكتشن، الابنة المتبنّاة التي أصبحت طيّارة. وسيذهب الرصيد إلى الجمعيتين التاريخية واللغوية، باستثناء المبلغ اللازم لمساعدة أبناء إينونو في إكمال تعليمهم.[65] كان أتاتورك يعرف أن إينونو ليس ثرياً، وربما بالغ في حدّة مرض رئيس وزرائه السابق. لكن بدا توفير احتياجات إينونو بمثابة عرض سلام، وأكّد الانطباع بأن أتاتورك شعر بالذنب لصرف رجل استاء من انضباطه لكنه قدّر خدماته.

ظلّ إينونو في أنقرة. وفي ملاحظة كتبها بعد مرور ثلاثة أشهر على وفاة أتاتورك، ادّعى أن أتاتورك لم يعد يريد الإبقاء على اتصال به، مخافة أن يضعف ذلك من سلطته وسلطة الحكومة

الجديدة. ووفقاً لإينونو، فإن أتاتورك كرّر القول بأنه يريد أن يستردّ رئيس وزرائه السابق صحته في العاصمة.[66] وتبدو مقولة إينونو بأنه ظلّ بعيداً عن اسطنبول لأن الرئيس لم يشأ أن يكون إلى جوار سريره منطقية. فوجود المساعد الذي طرده ربما كان سيزعج أتاتورك. لكن أشيع أيضاً بأن إينونو قرّر البقاء بعيداً لأن رجب زُهدو، الذي طُرد من صفوف «السادة الذوات» بعدما أطلق النار على عشيقته، هدّد بقتله إذا حضر لرؤية أتاتورك في اسطنبول.[67] فأرسل إينونو أطيب تمنّياته إلى أتاتورك برسالة بعث بها من أنقرة.[68] وتراسل مع صديق أتاتورك الوثيق صالح بوزوق، وكانت صبيحة غوكتشن تزوره بانتظام وتطلعه على مرض الرئيس. وعرض وزير الخارجية توفيق رُشدو آراس إرسال إينونو سفيراً إلى واشنطن، لكن إينونو رفض.[69] فقد بدأ الصراع على الخلافة، ومارس إينونو لعبة انتظار حكيمة في أنقرة، حيث توشك الجمعية أن تجتمع.

في 13 أكتوبر، أفرغ بطن أتاتورك ثانية.[70] وبعد ثلاثة أيام، دخل في غيبوبة. وتناوب على مراقبته عند سريره سكرتيره حسن رضا صوياق، وصديقاه قِلج علي وصالح بوزوق، وقائد الحرس الرئاسي، وأحد الياوران. وأسرع رئيس الجمعية، عبد الخالق رندا، الذي يقوم بواجب نيابة الرئيس، والحكومة من أنقرة. وحاول وزير الداخلية شُكرو قايا إقناع إينونو بالمجيء أيضاً. فرفض ثانية.[71]

في 17 أكتوبر، أطلع شُكرو قايا محرّري صحف اسطنبول على الأخبار. وعندما توفّي أتاتورك، حذّر من التجمّعات، أو الاجتماعات الدينية في المساجد، لأنها يمكن أن تخرج عن السيطرة بسهولة. وأكّد أن النظام سيستمرّ تبعاً للدستور، وأن الجمعية ستختار رئيساً جديداً. ولم يتوقّع شُكرو قايا وجود أكثر من مرشّحين، وقدّم إضافة مهمّة، «دعونا نعرف إذا كان سيمكن إقناع المرشّح الذي تقبل به الجمعية بتقديم ترشيحه».[72] وبما أنه لم يكن أحد يشكّ في رغبة إينونو في الخلافة، فإن ذلك شكّل إشارة إلى جهود شُكرو قايا، وتوفيق رُشدو آراس، وبعض «السادة الذوات» لدفع المشير فوزي تشقمق بمثابة مرشّح بديل.

كان حسن رضا صوياق، سكرتير أتاتورك، معارضاً لإينونو، وزعم في مذكّراته أن أتاتورك أخبره بعدما وقّع وصيّته بأن تشقمق سيكون خياراً جيداً لأن إينونو غير محبوب في البلد رغم كل مزاياه.[73] وتلقي مذكّرات إينونو الضوء على الحادثة، إذ يقول إنه بعد أن فشل معارضوه في حمل أتاتورك على تسمية خليفة، حاول صوياق اختلاق «شهادة شفهية»، لكن جلال بايار لم يوافق على ذلك.[74] وتظلّ الحقيقة بأن أتاتورك لم يسمّ خليفة حتى بعد التوقيع على وصيّته - وهو ما اعتبرته حاشيته تقبّلاً للموت الوشيك. هل كان ذلك لأنه يؤمن إيماناً حقيقياً بترك الأمر في يد الجمعية؟ أو هل كان لا يزال يأمل في البقاء على قيد الحياة؟ أو هل شعر بأن إينونو سيُختار على أي حال، وأن

دعمه يعادل الاعتراف بأنه أخطأ عندما صرفه من رئاسة الوزراء قبل سنة؟ الأفكار الثلاث جميعاً تتوافق مع طبعه.

في 22 أكتوبر، أفاق أتاتورك، وبدا كأنه تعافى. وعاد الوزراء إلى أنقرة في أعقاب الإعلان عن عدم إصدار نشرات طبية إضافية. ويقال إن البروفسور فِسنغر أشار إلى أن في وسع الرئيس التوجّه إلى العاصمة للاحتفال بيوم الجمهورية في 29 أكتوبر، وأُمر بتركيب مصعد لنقله إلى منصّة التحيّة.[75] غير أن صحة أتاتورك ساءت، ووافق على أن ينوب عنه بايار في افتتاح دورة الجمعية الجديدة في 1 نوفمبر.

احتفلت اسطنبول بيوم الجمهورية بينما كان أتاتورك مستلقياً على فراش الموت. وأبحر تلامذة الضبّاط العسكريين أمام دولما بهتشة، وعزفت فرقة موسيقية عسكرية على متن القارب المزيّن بالأعلام. وغالباً ما يقال إن أتاتورك نُقل من فراشه وحُمل على أريكة إلى النافذة التي لوّح منها بيده للطلبة المحتفلين. لكن سكرتيره حسن رضا صوياق يقول في مذكّراته إن قِلج علي هو الذي أشار إلى القارب ليتحرّك بسرعة. وعلى نحو ذلك، وضعت تعليمات صادرة عن القصر حدّاً لعرض الألعاب النارية الذي أقلق راحة الرئيس.[76]

في 8 نوفمبر، دخل أتاتورك في غيبوبة أخيرة. ووفقاً لحسن رضا صوياق، وجّه كلماته الأخيرة لطبيبه نشأت عمر إردلب، وكانت السلام عليكم.[77] وعادت النشرات الطبية إلى الصدور، ولم تخفِ هذه المرّة خطورة مرض الرئيس. وفي التاسعة وخمس دقائق من صباح 10 نوفمبر 1938، توفّي أتاتورك في فراشه في قصر دولما بهتشة. وكان إلى جوار سريره ثلاثة أطبّاء أتراك، وقائد الحرس الرئاسي وسكرتيره حسن رضا صوياق. وعند الظهر، أذيع الخبر في بيان رسمي. ووعدت الحكومة بالمحافظة على النظام واستمرار الجمهورية. وكان على الجمعية أن تجتمع على الفور لانتخاب رئيس جديد.[78]

وبعد لحظات على وفاة أتاتورك، اندفع صديقه صالح بوزوق إلى داخل غرفة نوم الرئيس. وبعد أن شاهد جثمان وليّه، خرج من الغرفة وأطلق النار على صدره. أخطأت الرصاصة قلبه، وظلّ بوزوق حياً حتى سنة 1941.[79] وكتب خلدون درين، الذي كان يعمل في سكرتاريا الرئيس بمرارة:

«لم يكن أحد آخر من الذوات المعتادين ميّالاً إلى الانتحار على الطريقة اليابانية»[80] وأرسلت عفّت وصبيحة إلى أنقرة على الفور.[81] وأجريت الترتيبات لتسجية جثمان أتاتورك في قاعة العرش في قصر دولما بهتشة. وذلك مخالف للعادة الإسلامية التي توصي بالتعجيل في دفن الميت.

في 11 نوفمبر، اجتمعت الجمعيّة في أنقرة لانتخاب رئيس جديد. وقد قرّر المشير تشقمق

عدم الترشّح، وكان إينونو المرشّح الوحيد. فانتُخب بالإجماع.[82] طلب إينونو من بايار البقاء رئيساً للوزراء. واحتفظ كل الوزراء بمناصبهم باستثناء وزير الخارجية، توفيق رُشدو آراس، ووزير الداخلية، شُكرو قايا، بعد أن بذلا ما في وسعهما للوقوف في وجه إينونو. وفي خطاب القبول، امتدح إينونو «الخدمات الاستثنائية» الذي قدّمها سلفه للبلد. وكان مديحاً مدروساً ومختصراً.[83] وصوّتت الجمعية بعد ذلك على اعتماد الأموال اللازمة للوفاء بنفقات جنازة أتاتورك الرسمية. ومنحت المناقشة الأعضاء الفرصة للتنافس على امتداح مؤسّس الجمهورية.[84]

بعد تحنيط جثمان أتاتورك، فتحت أبوب قصر دولما بهتشة أمام الحشد المنتظر في 12 نوفمبر. واستمرّ المعزّون بإلقاء النظرة الأخيرة على منصّة النعش الذي يحرسه ضبّاط رافعين سيوفهم. وشاركت المنظمات الرسمية والجمعيات والمدارس. وفي مساء 17 نوفمبر، فشلت الشرطة في السيطرة على حشد المعزّين الهائل فسقط أحد عشر قتيلاً دوساً تحت الأقدام.[85] وتدفّقت برقيات التعزية على السكرتاريا الرئاسية. ومنها برقية من أدهم الشركسي، الذي قرّر عدم العودة إلى تركيا عند العفو عن المئة والخمسين منفياً. لكن أكثرها حدّة جاء من اللواء علي إحسان صابيس، الذي عُزل من قيادته في أثناء حرب الاستقلال. وقد وجّهت إلى إينونو وجاء فيها، «الآن يمكننا العمل معاً بعد زوال العقبة».[86] ولم يُقبل العرض.[87]

عُيّن صديق أتاتورك، اللواء فخر الدين ألطاي، وكان في ذلك الوقت قائداً للجيش الأول في اسطنبول قائداً للمراسم العسكرية. وقال في مذكّراته إنه أصرّ على إقامة صلاة الجنازة الإسلامية، وتمّت الموافقة على ذلك بعد بعض التردّد. فقد خشيت الحكومة العلمانية أن تؤدّي الصلاة إلى مظاهرات دينية، لذا تقرّر ألا تجرى الصلاة في مسجد، وإنما في القصر، بعد أن ذكّر اللواء الحكومة بأن المسلم يمكن أن يصلّي في أي مكان.[88] وبعد الصلاة القصيرة، نُقل النعش إلى السفينة الحربية «ياووز» في رحلة قصيرة إلى إزميد على الشاطئ الآسيوي لبحر مرمرة. وبعد ذلك وُضع في قطار خاصّ كان يبطئ عند المحطّات في الطريق إلى أنقرة، للسماح لعامة الناس بأداء واجب العزاء. وكان رجب زُهدو، رفيق أتاتورك السابق الذي يتمنطق بمسدّسه، ويبدو أنه هدّد بقتل إينونو، قد ركب القطار في اسطنبول. فأمرت الحكومة في أنقرة بأن يغادر القطار.[89]

وصل القطار إلى أنقرة في 20 نوفمبر، ودُعي إينونو إلى إلقاء النظرة الأخيرة عليه في عربة القطار قبل نقل النعش. وجرت الجنازة الرسمية في اليوم التالي. بدأ الموكب من باحة الجمعية الملّية الكبرى وقطع المسافة القصيرة إلى المتحف الإثنوغرافي الذي اختير مكاناً مؤقّتاً لدفن الجثمان إلى حين بناء ضريح لائق. وأفاد رفاق أتاتورك بأنه كان يريد أن يدفن في أرض قصره في تشانكايا. لكن أحد

رفاق إينونو زعم أنه قال، «لا يمكن أن تصبح تشانكايا مزاراً، بينما ينزل فيه رئيس الجمهورية».[90]

كانت جنازة أتاتورك الرسمية حدثاً لم يشهد البلد له مثيلاً. ودعا إلى الحزن والفخر في آن معاً. فقد أوفد سبعة عشر بلداً ممثلين خاصّين، وأسهم تسعة بوحدات عسكرية في موكب الجنازة. ومثّل بريطانيا المارشال اللورد بيردوُد (Birdwood) الذي حظي بشهرة في غاليبولي، ومثّل فرنسا وزير داخليتها، ألبير سارو (Albert Sarruat) (كانت ابنته محطّ اهتمام أتاتورك)، ومثّل ألمانيا النازية البارون فون نيورَث (von Neurath). وجاء مشاة البحرية البريطانيون على متن السفينة الحربية «مالايا» التي فرّ على متنها آخر السلاطين في سنة 1922. وكان إينونو قد مثّل تركيا في جنازة الملك جورج الخامس في سنة 1936. والآن تعبّر بريطانيا وبقيّة بلدان العالم عن تقديرها لأول رئيس لتركيا. وهكذا تحقّق هدف أتاتورك بجعل تركيا عضواً يتمتّع بالاستقلال التامّ، ويحظى باحترام مجتمع الأمم المتحضّرة.

ماذا عن الشعب التركي نفسه؟ كانت الحشود كبيرة، في قصر دولما بهتشة أولاً، ثم على طول موكب الجنازة. وبكى كثير منهم. وعبّر إينونو عن مزاج الشعب في إعلانه إلى الأمّة في يوم الجنازة، إذ انتهى بالقول: «أيها البطل الذي لا نظير له أتاتورك. الوطن شاكر لك».[91] لم تكن مكانة أتاتورك بمثابة بطل وطني محل شكّ. بل إن من كرهوا نظامه أقرّوا بأنه الغازي المنقذ (خلاص قَر غازي)، الذي طرد الغزاة الأجانب من الأراضي الوطنية. لكن السؤال يتعلّق بعدد من يتشاركون رؤيته ويدعمون إصلاحاته. وقد أفاد السفير البريطاني، السير بيرسي لورين: «الحداد عليه حقيقي جداً. وبدا ذلك واضحاً جداً في أثناء مراسم الجنازة في أوساط عامة الشعب وصادقاً تماماً».[92] لكن الحزن الجيّاش قصير الأمد، وسرعان ما تبيّن ذلك.

كان من أول ما قام به إينونو مصالحة اثنين من مؤيّدي أتاتورك الأصليين، وأصبحا من خصومه المستمرّين - رؤوف أورباي وكاظم قره بكير. وفي أوائل سنة 1939، أعلنت صحيفة «طان» الصادرة في اسطنبول أنها ستصدر مذكّرات قره بكير، التي صودرت في حياة أتاتورك، على عدّة حلقات. وعندما سمع طلاب جامعة اسطنبول بذلك، رشقوا مكاتب الصحيفة بالحجارة وطالبوا بوقف إصدار المذكّرات. فامتثلت الصحيفة. وهكذا ترسّخ نمط في المستقبل. فقد كسب أتاتورك قطاعاً من المجتمع كان يخاطبه طوال حياته. وحافظ الشباب الذين تلقّوا التعليم الغربي على ولائهم له ولمثاليه التوأمين: الاستقلال التامّ والمشاركة في حضارة عالمية واحدة. ولم يسمحوا بأي انتقاد للمصلح العظيم (أو الثوري - «انقلابتشي»، ولاحقاً «دوريمجي») بصرف النظر عن الانقسامات بين في صفوف حكّام الجمهورية واستياء المحكومين.

وكما في فرنسا، النموذج الذي عرفه أتاتورك أكثر من سواه، أصبح للثورة مؤيّدون صلبون.

لكن للثورة في تركيا صانعاً واحداً تجسّدت في شخصه. وهكذا أصبح الولاء لمُثل الثورة مرادفاً للولاء للذكرى المثالية لأتاتورك. وكان من المحتّم أن يتركّز الصراع بين المدافعين عن الثورة الثقافية لأتاتورك ومنتقديها على شخصه. فرأى المدافعون أنه صراع بين النور والظلمة. وكذلك أتاتورك نفسه. ففي 18 مايو 1918، بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تخوض آخر معاركها، أعطى صورته إلى الصحافي روشن أشرف (أونايدن) وكتب عليها:

«رغم كل شيء، إنني على يقين من أننا نتقدّم نحو النور. إن القوة التي تحرّكني لا تنبع من حبّي لبلدي العزيز وشعبه، بل من الشبّان الذين أشاهدهم، الذين يدفعهم حبّهم للبلد، وصدق مساعيهم لإيجاد النور ونشره وسط ظلمة اليوم وانعدام الأخلاق والزيف».[93]

كان أتاتورك قائداً كفؤاً، وسياسياً داهية، ورجل دولة شديد الواقعية. لكن الأهم من كل ذلك أنه رجل التنوير. والتنوير لا يصنعه القدّيسون.

29

خاتمة

في 26 نوفمبر1938، منح حزب الشعب الجمهوري، الذي عقد مؤتمراً خاصّاً، أتاتورك لقب القائد الخالد (أبدي شف). وسمّي إينونو قائداً مدى الحياة، ومُنح لقب القائد الوطني (ملّي شف).[1] لم يكن لدى أتاتورك أي شكّ في أنه قائد تركيا، فلم يرَ حاجة إلى إعلان ذلك رسمياً.[2] وفي 25 يناير 1939، استقال رئيس الوزراء جلال بايار نزولاً عند طلب إينونو، وخلفه رفيق صايدام، الطبيب العسكري الذي رافق مصطفى كمال في رحلته المصيرية إلى سامسون في مايو 1919. [3] وحلّت صورة إينونو محل صورة أتاتورك على جدران المكاتب الحكومية، والطوابع، والنقود المعدنية والورقية. وقُدّمت التعويضات لرفاق أتاتورك الأول في حرب الاستقلال: مُنح علي فؤاد جَبسوي، وكاظم قره بكير منصب رئيس الجمعية التشريفي كل بدوره، وأصبح رؤوف أورباي السفير التركي في لندن. لكن لم يتسلّم أي من الثلاثة سلطة، إذ كان إينونو يتقاسم ارتياب أتاتورك بشأن طموحاتهم وقدراتهم السياسية.[4]

كان إينونو في حياته الخاصة مسلماً تقليدياً، يحمل مصحفاً صغيراً في جيبه.[5] وحرص على أن يتلقّى أبناءه دروساً دينية من مسؤول في دائرة الشؤون الدينية.[6] لكنه كان مخلصاً دقيقاً لمبدأ أتاتورك القائم على جمهورية علمانية يمنع فيها تدخّل الدين في السياسة. بل إنه جعل القانون أشدّ صرامة في سنة 1941، عندما أصبح الأذان بالعربية جنحة جنائية.[7] ولقيت سياسة أتاتورك القاضية بتقليص الكلمات المستعارة من العربية والفارسية دفعاً إلى الأمام، وفي سنة 1945 أعيدت كتابة الدستور التركية بلغة تركية نقية. وابتُكرت أسماء تركية لأربعة أشهر تقويمية (أكتوبر إلى يناير)، كانت تحمل سابقاً أسماء عربية.[8] وأدّت الجهود التي بدأت في حياة أتاتورك لتوسيع التعليم العلماني الأساسي إلى

الريف ومنحه اتجاهاً عملياً إلى إنشاء شبكة معاهد القرى في سنة 1940، حيث يتدرّب الفلّاحون الشبّان ليصبحوا معلّمين في المدارس. وشجّع إينونو وزير التعليم المتحمّس، حسن علي يوسل، على التكليف بترجمة الأعمال الكلاسيكية العالمية. ولقي مثال أتاتورك جلب الثقافة «الحديثة» (أي الغربية) إلى تركيا دعماً بافتتاح معهد موسيقى الدولة التركية، الذي قدّم أولى محاضراته في سنة 1936، وإنشاء شركتي الأوبرا والباليه الدائمتين في سنة 1940. [9] وهكذا تقدّمت ثورة أتاتورك الثقافية في السنوات التي تلت وفاته.

عقد إينونو العزم مثل راعيه وسلفه بأن تصبح تركيا بلداً حديثاً. لكن الحداثة في ألمانيا النازية، وروسيا البلشفية، واليابان العسكرية اتخذت شكلاً تهديدياً. وعندما بدأ العالم الحديث تمزيق نفسه، أصبح شغل إينونو الشاغل حماية منجزات الجمهورية التركية. وسعى لدعم هدفه بتوقيع حلف مع فرنسا وبريطانيا، ثم بإبرام معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا بعد سقوط فرنسا، وأخيراً بالتسويف في وجه مساعي ونستون تشرشل لإدخال تركيا في الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان ذلك بمثابة إجراء بارع ومستمرّ للمحافظة على التوازن، ويتطلّب انضباطاً داخلياً. وهو ما ضمنه احتكار حزب الشعب الجمهوري للسلطة. فساعد نظام الحزب الواحد إينونو في المحافظة على الحياد العسكري إلى أن أصبح من المأمون الوقوف إلى جانب الطرف المنتصر بُعيد انتهاء الحرب. [10] وتحقّق نجاح إينونو في إبقاء بلده خارج الحرب، ومع ذلك التوجّه إلى الملاذ الآمن للحلف الغربي في نهاية الحرب، نتيجة الحكمة والفطنة التي طوّرها رئيساً لوزراء أتاتورك. لكن إذا احتُرِم حياد تركيا، فإنما حدث ذلك لأن أتاتورك أظهر بين سنتي 1918 و1923 بأن البلد قادر على الدفاع عن نفسه. وساعدت ذكريات الانتصار التركي في حرب الاستقلال في ردع العدوان.

جمّدت الحرب السياسة التركية. ولكن في سنة 1945، أدّى انتصار الحلفاء إلى حدوث ضغط خارجي وداخلي لإرخاء نظام الحزب الواحد. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان تحتاج تركيا إلى مساعدتها لمقاومة مخطّطات ستالين التوسّعية، تفضّلان الحلفاء الديمقراطيين. وقد تردّد صدى دعوتها إلى الديمقراطية داخل تركيا. ووحّد المحافظون الثقافيون ومؤيّدو الحرّية السياسية والاقتصادية قواهم مثلما فعلوا عند إنشاء الحزب الجمهوري الحرّ الذي أنشأه فتحي أوقيار في الثلاثينيات ولم يعمّر طويلاً. فقدّم إينونو تنازلات إلى مجموعتي معارضيه. وبدأت معاهد القرى، التي انتقدها المحافظون باعتبارها أوكاراً للتخريب الشيوعي، تفقد مكانتها المميّزة في سنة 1947. وبعد سنتين، أعيد إدخال التعليم الديني إلى المدارس الابتدائية على أساس طوعي، وافتتحت كلية لعلوم الدين في أنقرة. [11] لكن لم تخفّف هذه «التنازلات للمرجعية الدينية»، كما رآها الكماليون حتى

اليوم، الضغط الذي مارسه معارضو إينونو السياسيون. وجاء غالبيتهم من داخل حزب الشعب.

في 7 يونيو 1945، وقّع جلال بايار وثلاثة أعضاء آخرين في الحزب - عدنان مندَرَس، الذي لم يكن معروفاً نسبياً في ذلك الوقت،[12] والمؤرّخ القومي فؤاد كُبرولو، ورفيق كورالتان، الذي كان تزلّفه لأتاتورك مضرب مثل في الجمعية - اقتراحاً رسمياً يطالب بسياسة الحرّية الحزبية. وبعد طردهم من حزب الشعب، أنشؤوا الحزب الديمقراطي المعارض في يناير 1946. وانضمّ إليهم لمدّة قصيرة المشير فوزي تشقمق، الانضباطي الصارم الذي تقاعد من رئاسة هيئة الأركان العامة في سنة 1944، وأصبح على نحو متنافر مؤسساً لجمعية حقوق الإنسان، مع وزير خارجية أتاتورك السابق توفيق رُشدو آراس.[13] وفي سنة 1946، سمح حزب الشعب الجمهوري للحزب الديمقراطي بالفوز بستة وستين مقعداً في انتخابات مشكوك بنزاهتها. وحاول إينونو بعد ذلك احتواء التحريض بتعيين رجب بكر، أحد مساعدي أتاتورك الأشدّ قسوة، رئيساً للوزراء. لكن القمع المدروس لم يعد خياراً للديمقراطية. فاستقال بكر في سنة 1947. وأجريت أول انتخابات حرة في تاريخ الجمهورية في 14 مايو 1950. ففاز الحزب الديمقراطي بـ 408 مقاعد من أصل 487 مقعداً في الجمعية، ولكن النسبة الإجمالية للاقتراع بلغت 53 في المئة فقط.[14] ولم يفز حزب الجمهوري بالغالبية المطلقة في الجمعية بعد ذلك قطّ.

استقال إينونو طوعاً. وأصبح بايار رئيساً، ومندَرَس رئيساً للوزراء. ورُحّب بالتغيير باعتباره انتصاراً للانتقال السلس نحو الديمقراطية واستكمالاً لمثال أتاتورك للسيادة الوطنية. في سنة 1937، سعى بايار للتفوّق على إينونو بتملّق أتاتورك. والآن تفوّقت عليه حكومة الحزب الديمقراطي في علامات احترام ذكرى أتاتورك. فنُقل جثمانه إلى ضريح فخم في سنة 1953. وأقرّ قانون في سنة 1951 يجرّم إهانة ذكرى أتاتورك.[15] وقد حفز هذا القانون حوادث قام فيها أعضاء في الطرق الصوفية المحظورة بتشويه التماثيل النصفية لأتاتورك. وكانت الهجمات علامة متطرّفة على إعادة ظهور الإسلام بمثابة قوّة اجتماعية وسياسية. وأخذ الحزب الديمقراطي ذلك في الحسبان، فكان من أول أعماله في الحكم السماح بالأذان بالعربية ثانية.[16] وبنيت آلاف المساجد في كل أنحاء البلاد، بالاكتتاب الطوعي بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من أن ابتعاد الحكومة عن القوانين الكمالية كان قليلاً من الناحية الرسمية، فقد أصبح التعبير عن المشاعر الإسلامية أكثر حرّية وصراحة.

استمرّ الحزب الديمقراطي في السلطة لمدّة عشر سنوات غيّرت وجه تركيا. وظلّ بيان أتاتورك بأن الفلّاح سيّد البلد كلاماً أجوف. وأصبح الآن المقترع، أو بالأحرى الحزب السياسي الذي يجتذب تأييده، السيّد الحقيقي. لكن في السعي لتلبية مطلب المؤيّدين بتحقيق تحسينات مادية على

الفور، أحدثت حكومة مندرَس خللاً في التوازن الذي حافظ عليه إينونو في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، استعْدَت الحكومة، باستجابتها للمطالب بأن تحترَم ثقافة مؤيّديها، من تغيّرت ثقافتهم من قبل، لا سيما في أعقاب إصلاحات أتاتورك.

لم تتسبّب «التنازلات للرجعيين الدينيين» بفقدان الحزب الديمقراطي للسلطة. بل فقدت الدعم لأنها أفسدت الاقتصاد. فأطاح بها انقلاب عسكري في 27 مايو 1960، لأنها حاولت التشبّث بالسلطة بقمع المعارضة القانونية. لكن الدفاع عن الكمالية أفاد بمثابة شعار لمعارضي الديمقراطيين، وأعلنت مقدّمة دستور سنة 1961 الذي وُضع في أعقاب الانقلاب، الولاء «لمبدأ [أتاتورك] 'السلام في الداخل والسلام في العالم'، وروح النضال الوطني، وإصلاحات أتاتورك».[17]

اعتبرت القوّات المسلّحة الآن نفسها وصيّة على الكمالية، التي اعتقدت أن السياسيين الساعين وراء الأصوات والمصلحة الذاتية عرّضوها للخطر. وغيّر الجيش الحكومة المدنية في مارس 1971؛ واستولى على السلطة في سبتمبر 1980. وساعد في تغيير حكومة مدنية أخرى في يونيو 1997. لكن بما أنه تقبّل الآن مبدأ حكم البرلمان المنتخب بحرية، فقد ظلّ يعود إلى ثكناته بعد كل تدخّل في السياسة. وفي كل مرّة كان يضع قواعد جديدة للعبة السياسية، لكن القواعد فشلت في توفير الاستقرار للكمالية. لذا هل كان النموذج معيباً أو هل المصاعب التي تواجَه اليوم هي الآلام المتزايدة لجسم أعاد إليه أتاتورك عافيته قبل ثلاثة أرباع القرن؟

اكتسب أتاتورك مكانه في التاريخ بإدارة المقاومة الناجحة التي اضطلع بها المقيمون المسلمون في الأناضول ضدّ الاحتلال ومحاولة تقسيم بلدهم. وقد شارك آخرون كثر في التخطيط للنضال وتنفيذه. لكن أتاتورك كان المسؤول عن القوى الوطنية التركية منذ أن اختير رئيساً لمؤتمر أرضروم في سنة 1919 حتى حصول انتصار المقاومة التركية على اعتراف دولي في مؤتمر لوزان في سنة 1923.

وكان إنجازه الأساسي الثاني منح بلده السلام ودرجة من النظام الداخلي لم تعرفه من قبل. ونحن لا نعرف ما كان يمكن أن يفعله الآخرون في مكانه. لكن الحقيقة الراسخة أنه أصرّ على وضع أهداف وحدود واضحة للحركة القومية، وأنه بعد تحقيق الاستقلال التام لبلده واستعادة معظم الأراضي المطالب بها منذ بدء النضال، قاوم ضغط بعض رفاقه بالذهاب إلى أبعد من ذلك. وتمكّن عن طريق المفاوضات من تحقيق السيطرة التامة على المضائق وكسب المنطقة التي أطلق عليها اسم هاتاي. ووقف في وجه النزعة التحريرية الوحدوية سواء أكانت ذات طبيعة إسلامية أو طورانية جامعة. وعمل باتساق لإقامة علاقات سلمية مع كل جيران بلده وشارك في المساعي الدولية لحفظ السلام.

استنزفت الحرب سكان الأناضول المسلمين، وأنهكهم المرض. وكانوا يفتقرون إلى المهارات. وكانت المواصلات بدائية. لكن غياب الحرب ووجود إدارة بذلت جهوداً حقيقية لمكافحة الملاريا والأمراض المستوطنة الأخرى أتاح ارتفاع عدد السكان من 13,6 مليون نسمة في سنة 1927، عند إجراء أول إحصاء للسكان في الجمهورية، إلى 17,8 مليون نسمة في سنة 1940 (أول إحصاء للسكان بعد وفاة أتاتورك).[18] وتضاعفت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة من عُشر السكان إلى أكثر من خُمس السكان.[19] وأنشئت شبكة سكك حديدية ملائمة (في حين أهملت الطرقات). وبنت الدولة مصانع لإنتاج السلع الأساسية مثل القماش والسكّر. وتضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي بين سنتي 1923 و1938، على الرغم من ارتفاع عدد السكان.[20] كانت السياسات الاقتصادية المتبعة في أثناء حياة أتاتورك محافظة، إذ حُرص على توازن الموازنات والتجارة الخارجية في أعقاب أزمة سنة 1930. وتحقّق التقدّم نتيجة الجهود المحلية، إذ لم تتسلّم تركيا أي مساعدات خارجية تقريباً في أثناء حياة أتاتورك. وكان هناك قرض واحد فقط (من الاتحاد السوفياتي) قبل وفاته ببضعة أشهر. وقد أضعفت سيطرة الدولة على الاقتصاد المبادرة الفردية، لكنها أنقذت النظام القومي من السقوط في الفساد.

لا شكّ في أن تركيا كانت لا تزال بلداً فقيراً ومتخلّفاً عند وفاة أتاتورك، ويغلب عليها الطابع الريفي. فقد كان نحو أربعة أخماس السكان يعيشون في القرى، وكثير منهم في بيوت بدائية مبنية بالطين. وفّرت الدولة للفلّاحين النظام ولم تكد تمدّهم بشيء آخر. لكن القانون والنظام – انتهاء اللصوصية وقطع الطرق، ووجود إدارة مستقرّة – هما من المستلزمات الأولى للتقدّم. وقد شهد العالم خارج القرية تغيّراً بطيئاً، ووضعت أسس الارتفاع السريع للمعايير المادّية في الريف بالإضافة إلى المدن في السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

لم يصنع أتاتورك ثورة اجتماعية. فاستمر ملّاك الأراضي والأعيان في السيطرة على المجتمع الريفي في ظل حكمه السلطوي، وفي المدن، شكّل الموظفون في الدولة أساس الطبقة المتوسّطة الصغيرة. وتعلّم المسلمون الحِرَف بالتدريج، لكن الطائفتين المسيحية واليهودية الصغيرتين المتبقّيتين كانتا لا تزالان بارزتين في الوظائف الماهرة. واستمرّت إدارة الجمهورية التي أقامها أتاتورك من قبل الضباط والمسؤولين الذين خدموا السلاطين، مثلما فعل هو نفسه.

لم يكن لتغيّر المبادئ السياسية أثر كبير على الممارسة. فمن الناحية النظرية، انتقلت السيادة من السلطان إلى الأمّة، ممثّلة بالجمعية الملّية الكبرى، لكن كان يمارسها أتاتورك باعتباره رئيساً. وكان رئيس وزراء الوزير الأول في كل شيء إلا الاسم. وكان الولاة أسياد الولايات، والمفتّشون يحكمون النواحي. وأصبح الانضباط أشدّ مما كان عليه تحت حكم آخر السلاطين. صحيح أن

الرئيس، ووزراءه، والمسؤولين لم يكونوا فوق القانون، لكن لم يكونوا السلطان ووزراءه أيضاً. ومع ذلك، كانت مبادئ أتاتورك الجمهورية مهمّة، مثلما كان الإعلان عن حقوق الإنسان مهماً، بصرف النظر عن انتهاكه كثيراً في فوضى الثورة الفرنسية التي أنتجته. في أثناء حرب الاستقلال كان للحكومة البرلمانية بعض المضمون، وفي وقت لاحق أفرغ المضمون واستمرّ الشكل. وكرّس دستور الجمهورية في سنة 1924 المبادئ وأقام الأسس التي سمحت بظهور حكومة برلمانية حقيقية في أعقاب الانتخابات الحرّة التي أجريت في سنة 1950. وهكذا فإن أتاتورك خلّف وراءه هيكلاً للحكم الديمقراطي لا للديكتاتورية.

لم يكن أتاتورك ثورياً اجتماعياً - ولا اشتراكياً بالتأكيد، بل كانت ثورته السياسية رسمية. لكن الثورة الثقافية التي خطّها كانت حقيقية وبعيدة الأثر. وشكّلت العلمانية ركناً أساسياً لها. لا شك في أن إضفاء العلمانية على الطبقة الحاكمة التركية والدولة التي أدارتها بدأ في القرن التاسع عشر. وقدّمت جمعية الاتحاد والترقّي دفعاً قوياً لذلك في أعقاب سنة 1908، لكن أتاتورك هو من قرّر ألا يكون للدين أي نفوذ في الحكم على الإطلاق. لم يجرؤ أي من أسلافه في السلطة على بلوغ ذلك الحدّ، وكان معظم رفاقه يفضّلون تجنّب هذه المسألة. لقد استلهمت علمانية أتاتورك، مثل أسلافه الذين لهوا بالنظرية، من المبدأ الفرنسي الذي فصل الكنيسة عن الدولة في فرنسا بعد الثورة. لكن الممارسة التركية جاءت مختلفة. فأعلنت الجمهورية استقلالها عن الإسلام، بينما استمرت في السيطرة عليه، كما فعل السلاطين من قبل.

لا يمكن تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة الفرنسي تطبيقاً منطقياً في مجتمع مسلم، إذ لا يتّسق مبدأ أن الدين شأن خاص مع الإسلام التاريخي. فالقرآن ليس خلاصة للمبادئ الأخلاقية فحسب، وإنما هو أيضاً دستور الدولة التي أنشأها محمد - قانونها المدني والجنائي. وتقدّم السنّة النبوية التي تشكّل مع القرآن أساس الشريعة الإسلامية، تفاصيل السلوك الاجتماعي والفردي. يستطيع علماء الدين الساذجون بطبيعة الحال تفسير الشريعة، وحتى التخلّص منها. لكن إنكار صلاحيتها فعل ثوري بالنسبة للمسلم. وذلك ما فعله أتاتورك بعد إلغاء الخلافة في سنة 1924.

وصف فالح رفقي أطاي، إعلامي أتاتورك، الكمالية بأنها إصلاح للإسلام، إصلاح ألغى كل قواعد الدين باستثناء تلك التي تتعلّق بالعبادة.[21] وهذا ما حدث بالممارسة بالفعل. فقد استمر المسلمون الأتراك في العبادة - لم يتدخّل مصطفى كمال بالممارسات الدينية الفردية لأوثق رفاقه، فما بالك بالشعب على العموم. ولأن المجتمع في المدن الكبرى يأخذ التلميح من القائد، فإن الإسلام لم يعد دارجاً وفرغت المساجد مدّة من الوقت. وكانت تلك ظاهرة عابرة. لكنها تشير أيضاً إلى

نزعة علمانية عضوية بطيئة. واكتسبت فكرة أن الدين مسألة خيار شخصي أساساً، ولقيت المساعدة من الدولة التي طبّقت القانون العلماني لتنظيم السلوك الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تطوّر في تركيا بالتدريج شكل جديد للإسلام، غير منطقي في الظاهر لكنه قابل للعيش عملياً - الإسلام في إطار العلمانية. غير أن أتاتورك لم يرَ نفسه مصلحاً دينياً، بل كان عقلانياً، والكتب التي كان يقرأها، بعد سنة 1924 على الأقل، تدعو إلى إيديولوجية مادية وحتمية. وسرعان ما تم التخلّي عن محاولة لإصلاح الإسلام في سنة 1928، إذ كان الرأي السائد في دائرة أتاتورك هو أن إصلاح الإسلام عديم الجدوى مثل طُعم في خشبة ميتة.[22]

تمكّن أتاتورك من إقرار المساواة بين الجنسين لأنه قطع الصلة بالشريعة الإسلامية. وحقّقت النساء التركيات درجة كبيرة من الحرّية في المجتمع العثماني المتقدّم في العاصمة. وتقدّم تحرير المرأة في أثناء الحرب الكبرى، عندما لم تجد حكومة تركيا الفتاة بدّاً من اللجوء إلى استخدام النساء. لكن تحقيق المساواة الكاملة متعذّر ما دام الإسلام يؤثّر في القانون المدني، ويمكن الاعتراض على أي تقدّم في حرّيتهن وعكسه في نهاية المطاف. لذا فإن الفضل في حقوق النساء التركيات يعود إلى أتاتورك.

سرّع اعتماد القوانين الغربية، من دون تحفّظ، والأبجدية اللاتينية، والتقويم العالمي وعطلة نهاية الأسبوع شبه المسيحيين، التفاعل مع المجتمعات المتقدّمة. وكان أتاتورك يعتقد أن شعبه حُرم من المعرفة - المعرفة العلمانية الإيجابية. فسعى لتبديد الجهل - الذي كان شائعاً في المجتمع المسلم - بتعزيز تدفّق المعارف من البلدان التي تتقدّم حدودها إلى الأمام. وكان الاختلاف الأساسي بينه وبين معظم معارضيه المحلّيين أنه لا يخشى العالم الخارجي، بينما هم يخشونه. وكانت وطنيته تنظر إلى الخارج، ووطنيتهم إلى الداخل. وخلافاً لهم، كان قادراً على الجمع بين الاعتراف الواقعي بتخلّف أبناء بلده والإيمان التامّ بقدرتهم على التغلّب عليه.

لا شكّ في أنه لم يمارس ما كان يعظ به في الغالب، فلم يكن يقبل في حياته الخاصة المساواة بين الرجال والنساء. ولم يسافر إلى الخارج ربما لأنه يمكن أن يشعر بعدم الارتياح في عالم يقود إليه أبناء بلده. ولم تمنعه عقلانيته وتعلّقه «بالعلم الإيجابي» من اختراع نظرياته التاريخية واللغوية الخيالية. كان ديمقراطياً نظرياً، لكنه أنشأ عبادة شخصه وكان مقتنعاً بأنه دائماً على حقّ. بيد أن رؤيته كانت إنسانية وشاملة. وأفاد تعلّقه بالشباب - وتلك ظاهرة معاصرة واسعة الانتشار - إلى مكافحة الجهل ولم يفترض وجود أعداء وطنيين أو عرقيين أو طبقيين كما حدث في إيطاليا وألمانيا وروسيا السوفياتية. وقد جلبت نصيحته، «كونوا فخورين وواثقين وجادّين في العمل» فلسفة صموئيل سمايلز (Samuel Smiles) إلى تركيا. وعندما أرخيت القيود على المبادرة الفردية في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، ساعدت روح الاعتماد على الذات التي رعاها أتاتورك في تحويل بلد متخلّف إلى بلد يشغل المرتبة السابعة عشرة في تصنيف أكبر الاقتصادات في العالم.[23]

يُنتقد أتاتورك اليوم استناداً إلى ثلاثة أسس - أنه لم ينشئ حكماً ديمقراطياً، وأن سياسته العلمانية قسّمت المجتمع التركي وقطعت الصلة بين الحكّام والمحكومين، وأنه قمع التنوّع العرقي، لا سيما إنكاره حقوق السكان الأكراد المحلّيين الكثيرين.

تسهل الإجابة على الانتقاد الأول. فالديمقراطية البرلمانية تتطلّب الاتفاق على الأسس - على طبيعة الدولة والمجتمع الذي يختار حكّامه بالاقتراع الحرّ. وبغياب مثل هذا الاتفاق، تصبح السياسة الحزبية ساحة للصراعات العرقية، والدينية، وللجماعات المحلية والعشائر والقبائل. لم يكن هناك اتفاق على الأسس في أيام مصطفى كمال. والأهم من ذلك أنه لم تمكن المحافظة على الديمقراطية بين الحربين في العديد من المجتمعات الأكثر ثراء والأفضل تعليماً. وقد تركت سلطوية أتاتورك المتنوّرة مجالاً معقولاً للحياة الخاصة الحرّة. ولم يكن من الممكن انتظار المزيد في حياته.

ويرى منتقدو علمانية أتاتورك أنه كان يجب أن يترك مجالاً للإسلام في حكم الجمهورية. غير أن التجربة الحديثة توحي بأن الإسلام السياسي إقصائي في ادّعاءاته. فلم تخل مصر من دون الإرهاب الأصولي بالاعتراف بأن الإسلام الدين الرسمي. ويمكن بطبيعة الحال القول إنه كان في وسع معاملة الإسلام المنظّم بمزيد من الاحترام، بينما ينكر مطالبه الدنيوية. وما من شكّ في أنه كان شديد القسوة في مناهضته لرجال الدين، وكان يحتقر رجال الدين ويكره رفقتهم. لكن ما كان يمكن حدوث ثورة ثقافية من دون انفعال. ويتوقّف تقييم المرء لأتاتورك في نهاية المطاف على وجهة نظره من جدوى الحضارة الحديثة التي صاغها المناهضون لرجال الدين في عصر التنوير الأوروبي. وقد كان لأتاتورك شعورهم نفسه.

أما من ناحية الأكراد والجماعات العرقية الأخرى في تركيا، فقد تقاسم مصطفى كمال آراء القوميين الأتراك المصلحين. وكان نامق كمال، «شاعر الحرّية» الذي ألهم مصطفى كمال في شبابه، باكراً منذ سنة 1878: «علينا أن نحاول القضاء على كل اللغات في بلدنا باستثناء التركية... اللغة... قد تكون العائق الأشدّ - وربما أشدّ من الدين - في وجه الوحدة الوطنية»[24] في أثناء حرب الاستقلال، ذكر مصطفى كمال الأكراد منفصلين، ولكن بمثابة «إخوة» يرتبط مصيرهم ارتباطاً لا فكاك منه بمصير الأتراك.[25] وقال إنه يتصوّر الاستقلال الذاتي للأكراد ضمن نظام عامّ للحكم الذاتي.[26] لكن في سنة 1924، بعد الانتصار في الحرب، أنشأ الدستور الجمهوري الجديد دولة مركزية، ومورس الضغط على كل المواطنين للتحدّث بالتركية.[27]

نجحت سياسة اعتبار كل مواطني الجمهورية أتراكاً في إحالة الخلفية العرقية إلى الدائرة الشخصية، باستثناء الأقلّيات المسيحية المتبقّية والأكراد، الذين تمسّك الملايين منهم بهويّته العرقية. وهكذا فإن استمرار المشكلة الكردية فشل للنهج القومي التركي الذي شارك فيه أتاتورك ولم يطلقه. لكن نظرياته التاريخية قدّمت في وقت لاحق تبريراً زائفاً لسياسة الاستيعاب. وكان في وسعه بطبيعة الحال تطبيق وعده الأصلي بالاستقلال الذاتي المحلّي، لكن بما أن الأكراد كانوا (وما زالوا) منقسمين، ويقاتل بعضهم بعضاً بالحماسة نفسها التي يحاولون أن يقوموا بها محاولات السيطرة من الخارج، فإن من المشكوك فيه أن يكون الاستقلال الذاتي متوافقاً مع القانون والنظام. ولا شكّ في أنه كان سيزيد من صعوبة تنفيذ الإصلاحات التحديثية في كل أنحاء البلاد. اختار أتاتورك، على نحو الثوريين الفرنسيين من قبله، الحداثة والقانون والنظام المفروضة من المركز. لكن أياً يكن السبب، فإنه أورث المشكلة الكردية لخلفائه.

ألهم أتاتورك القوميين في أوساط الشعوب المستعمَرة، لا سيما في شمال أفريقيا الفرنسي والهند البريطانية. لكنه كان مناهضاً للاستعمار في ما يتعلّق ببلده فحسب، الذي اعتبر أنه يستحقّ الاستقلال وقادر على تحقيق مكانة متحضّرة بجهوده. وكان معجباً بحضارة القوى الإمبريالية الأوروبية. أما في ما يتعلّق برعاياها المستعمرين، فإنه اعتقد أن بإمكانهم أن يصبحوا أمماً مستقلّة بجهودهم الخاصة.[28] في أثناء حرب الاستقلال، حافظ مصطفى كمال على صلاته بالقوميين المسلمين المحتشدين حول الهاشميين في سورية وحركة الخلافة في الهند البريطانية. وقدّم الملجأ للقائد السنوسي الذي هرب من الإيطاليين في برقة. لكن في أعقاب لوزان، لم يُقدِّم للقوى الأوروبية أي أساس للخوف من أن تشجّع الجمهورية التركية التخريب داخل إمبراطورياتها أو دوائر نفوذها. ولم يكن الثوريون الأجانب محلّ ترحيب في تركيا بقيادة أتاتورك. فلم تكن مناهضة الإمبريالية معدّة للتصدير. وكان أتاتورك يعتقد أن التحسين الذاتي ينطبق على المجتمعات بقدر ما ينطبق على الأفراد، وأن هدفه المشاركة في حضارة حديثة واحدة وعالمية.

لا تزال الأنصاب التذكارية لأتاتورك تتكاثر في تركيا. لكن الجمهورية التركية التي أنشأها وشكّلها هي نُصُبه التذكاري الرئيس. وهي اليوم قوة إقليمية غالباً ما تشكّل، من دون تبرير، مصدراً لخوف جيرانها المباشرين والأمل المشوب بالخوف للبلدان الأكثر بعداً. وقد وجد إنشاء كيان هاتاي «المنفصل» في أواخر أيام أتاتورك، ونزولاً عند إصراره، انعكاساً بالإعلان عن الجمهورية التركية في شمال قبرص. وكلاهما تعديل للأراضي التركية في أعقاب الاستعمار: الأول رداً على الانسحاب الفرنسي من سورية، والثاني رداً على الانسحاب البريطاني من قبرص. ولا يشكّل كلاهما علامة على

نزعة توسّعية تركية. فقد سادت سياسة أتاتورك في التطلّع إلى تطوير تركيا والدفاع عن استقلالها وسلامتها، واجتناب التدخّل الأجنبي. ولا يشكّل اهتمام تركيا الحالي بالجمهوريات التركية المتحرّرة من الاتحاد السوفياتي عكساً لتخلّي أتاتورك عن الجامعة الطورانية. فقد رعى ميثاق سعد أباد مع الجيران العرب والفرس والأفغان. وربما كانت العلاقات الوثيقة مع الشعوب التركية في الظروف المتغيّرة اليوم ستحظى بموافقته التامّة.

استغرق العالم الخارجي وقتاً طويلاً لفهم سياسة أتاتورك. ولا يزال يجد صعوبة في تحديد مكان البلد الذي شكّله. فيقال إنه وجّه تركيا نحو أوروبا والغرب. وذلك صحيح بقدر ما أن الحضارة التي يطمح إليها كان يوجد مركزها، ولا يزال، في الغرب. لكن انتماءه كان للمُثُل، لا المنطقة الجغرافية. ولا تزال مُثُل اللحاق بالحضارة الحديثة أنى وجدت، والمساهمة في تطويرها تلهم معظم الأتراك. وقد أظهر أتاتورك أولاً أن بإمكان الأتراك المحافظة على مكانتكم باعتبارهم جنوداً. واليوم يفعل ذلك الآلاف في بيئة الثقافة والأعمال الدولية. ويوحي ذلك بأن مثال أتاتورك لم يكن حلماً خاملاً.

يمكن أن يعطي المجتمع التركي اليوم انطباعاً بانعدام النظام والانقسام. بيد أن أتاتورك كان معجباً بالنظام، وشديد الاهتمام بالأناقة والترتيب، ويحنّ للبيئة الحسنة الترتيب والخضراء. ويبدو أن الفوضى العمرانية التي يعيش فيها معظم مواطنيه اليوم تكذّب تطلّعاته. وقد لاحظ فالح رفقي أطاي قبل ثلاثين سنة أن أتاتورك أنشأ حكماً يتمتّع بالقوّة الكافية لجعل شعبه يرتدي القبّعة، ويستخدم الأبجدية اللاتينية، ومع ذلك غير قادر على تنفيذ خطة في مدينة.[29] لكن ذلك يعني أن للتطوّر الاجتماعي سرعته الخاصة به.

ربما ينطبق اعتقاد أتاتورك بوجود ثقافة واحدة في العالم، مثلما توجد حضارة واحدة، على الثقافة الرفيعة - الأدب والفنون. لكن من الواضح أن الحال ليست كذلك عندما تُفهم الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي باعتبارها نمط عيش شعب ما. وقد وجدت الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أتاتورك أن من السهل اعتماد الطرق الغربية. لكنه قلّل من تقدير صعوبة قيادة مجمل أبناء بلده في الاتجاه نفسه.

غير أن استغراق تركيا مدّة للاستقرار بعد ثورة أتاتورك الثقافية لا يبطلها. فلم يعتد الكاثوليك والعلمانيون الفرنسيون الاحتفال معاً بيوم الباستيل باعتباره الذكرى السنوية لإنجاز مشترك حتى عهد حديث لا يزال ضمن الذاكرة الحيّة. وكذلك هي الحال في تركيا حيث بدأ نقاش حماسي حول شخص أتاتورك وموضوع ثورته. وسيستمرّ مدّة طويلة.

في غضون ذلك، عُكست الثورة البلشفية. وأبطلت علمنة المجتمع التي بدأها رضا شاه، عاهل

إيران المعاصر لأتاتورك. غير أن إصلاحات أتاتورك صمدت على الأقل في وجه الضغوط المعادية على نحو أفضل من كثير من المحاولات المعاصرة للتغيّر الجذري. لقد تغيّر الغرب الذي حاول أتاتورك محاكاته، ويمكن أن تتغيّر الكمالية معه، بطرح ماضيها السلطوي مع الاحتفاظ بانفتاحها على المعرفة الجديدة.

إن رسالة أتاتورك هي أن الشرق والغرب يمكن أن يلتقيا على أرض القيم العلمانية الشاملة والاحترام المتبادل، وأن القومية متوافقة مع السلام، والعقل البشري هو المرشد الحقيقي في الحياة. إنها رسالة تفاؤلية وستظلّ صلاحيتها عرضة للشكّ على الدوام. لكنها مثال يستحقّ الاحترام.

سير ذاتية مختصرة

هذه القائمة بأسماء الشخصيات التركية الرئيسة الواردة في النص مرتّبة وفقاً للاسم الأول المشهور. وتقدّم الأسماء الأولى والأخيرة الأخرى بين قوسين.

إبراهيم حقّي باشا (1863–1918)

رجل دولة عثماني. بعد العمل في لحكومة المركزية، حصل على منصب وزاري في عهد جمعية الاتحاد والترقّي. وعيّن سفيراً في روما، لكن استدعي وأصبح صدراً أعظم في سنة 1910 عشيّة الحرب مع إيطاليا. كان متشائماً من النتيجة فاستقال عندما قرّرت جمعية الاتحاد والترقّي شن حرب عصابات على الإيطاليين. توفّي في برلين، حيث عيّن سفيراً في سنة 1916.

أحمد أمين (يالمان) (1888–1972)

صحافي ومحرّر ليبرالي بارز. ولد في سلانيك، وبدأ العمل صحافياً في اسطنبول قبل الذهاب للدراسة في نيويورك. وعند عودته شارك في إنشاء جريدة «وقت» في سنة 1917. نفته سلطات الاحتلال البريطانية بعد الهدنة إلى مالطا لدفاعه عن المصالح الوطنية التركية. وفي سنة 1923 أنشأ جريدة «وطن»، التي أغلقت عند قمع كل الأنشطة المعارضة في سنة 1925. واشترى بعد مع مجموعة من الأصدقاء جريدة «طان» (الفجر) ثم تركها لإعادة إطلاق «وطن» في سنة 1940. نجا من محاولة لاغتياله في سنة 1952، وسجنته في سنة 1959 حكومة الحزب الديمقراطي التي ساعد في وصولها إلى السلطة قبل عقد من الزمن. أطلق سراحه بعد انقلاب سنة 1960، وفقد ملكية «وطن» واضطر إلى

الاقتناع بالعمل كاتباً حراً. وظل طوال حياته مدافعاً عن الديمقراطية والسوق الحرة.

أحمد رضا (1859–1930)

منظّر النزعة الوضعية والمركزية والقومية في تركيا الفتاة. طوّر أفكاره في باريس حيث توجّه لدارسة الزراعة وأصبح رئيساً للفرع المحلّي لجمعية الاتحاد والترقي، ونشر لسان حالها «مشورة»، فاجتذبت نسختها الفرنسية ملاحظة الغربيين. رفض التماساً لتدخّل القوى العظمي اعتمده مؤتمر تركيا الفتاة في باريس في سنة 1902، وتعاون مع الثوريين القوميين الأتراك داخل الدولة العثمانية وعندما عاد بعد انقلاب تركيا الفتاة في سنة 1908، رحّب به باعتبار «أبا الحرّية» وانتُخب رئيساً لمجلس المبعوثين. وبعيد ذلك تشاجر مع جمعية الاتحاد والترقّي وطُرد من لجنتها المركزية. وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ في أعقاب الحرب الكبرى لمدة وجيزة. اتصل بمصطفى كمال والقوميين الأتراك الآخرين، وأرسل للإعلان عن قضيّتهم في أوروبا. كانت أفكاره مؤثّرة في تشكيل الجمهورية التركية، لكنه لم يكن سياسياً فعّالاً.

أحمد عزّت باشا (فورغاتش)

عسكري عثماني من أصل ألباني. بعد العمل مع فون در غولتز باشا والتدرّب في ألمانيا، خدم في الحرب اليونانية في سنة 1897، ثم عيّن في سورية واليمن، حيث كان موجوداً عند اندلاع حرب البلقان. وعند عودته إلى العاصمة أصبح رئيساً لهيئة الأركان العامة، ونائباً للقائد العام وناظراً للحربية، وترك منصبه الأخير لأنور في سنة 1914. عارض دخول الدولة العثمانية الحرب الكبرى ولم يقبل قيادة ميدانية إلا في سنة 1916 عندما عُيّن قائداً للجيش الثاني في الجبهة الشرقية. وفي أعقاب الهدنة، أصبح صدراً أعظم لمدة خمسة وعشرين يوماً. وعيّن ناظراً للداخلية في حكومة توفيق باشا، وأرسل للتفاوض مع مصطفى كمال، فنقله بالقوة إلى أنقرة. استقال للحصول على حرّيته، لكنه وافق على تولّي نظارة الخارجية في حكومة توفيق باشا بعد ذلك بقليل. وتقاعد من الحياة العامة في نهاية حرب الاستقلال.

أنور باشا (1881–1922)

العضو القائد في الحكومة الثلاثية الجمعية الاتحاد والترقّي الذي أدخل الدولة العثمانية في الحرب الكبرى. دخل المدرسة الإعدادية العسكرية في مناستر، وتخرج في كلية الأركان في سنة 1902 وعيّن

في الجيش الثالث في سلانيك، حيث حظي بشهرة في قتال العصابات في البلقان، والتحق بجمعية الاتحاد والترقّي. برز في سنة 1908 باعتباره «بطل الحرّية» بعد إعلان الدستور في مقدونيا. عيّن ملحقاً عسكرياً في برلين، وقاد عندما عاد وحدة من جيش الحركة الذي قمع تمرّد اسطنبول في سنة 1909. تطوّع وقاد العثمانيين في برقة في الحرب مع الإيطاليين في سنة 1911. قاتل في حرب البلقان وأصبح معروفاً بأنه «الفاتح الثاني» لأدرنة في سنة 1913 بعد أن استولى على السلطة باعتباره الشخصية الأبرز في جمعية الاتحاد والترقّي. تزوج ابنة أخ السلطان، وأصبح ناظر الحربية ورئيس الأركان العامة في يناير 1914؛ وعقد معاهدة سرّية مع ألمانيا وقاد الدولة في الحرب الكبرى عندما تولّى منصب القائد العام. شنّ هجوماً كارثياً على الروس في صاري قامش في ديسمبر 1914. هرب إلى ألمانيا في نوفمبر 1918، وحاول التعاون مع البلاشفة في إثارة العالم الإسلامي على البريطانيين. منعه مصطفى كمال من دخول الأناضول، فتوجه إلى طاجيكستان لقيادة المقاتلين المسلمين غير النظاميين ضدّ البلاشفة وقُتل في اشتباك مع الجيش الأحمر.

بكير سامي (غونصاو) (1879–1934)

ضابط نظامي. نظّم بصفته نائب قائد الفيلق السابع عشر القوى القومية داخل بورصة وحولها. وبصفته قائداً قومياً قبل أن يرسل في بعثة إلى البلاشفة، وتقاعد بعيد ذلك.

بكير سامي (قُندوح) (1867–1933)

وُلد في القوقاز وتعلّم في اسطنبول، وشغل منصب والٍ قبل نهاية الحرب الكبرى. التحق بمصطفى كمال في الأناضول في سنة 1919، وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية، وأصبح أول وزير للخارجية في حكومة أنقرة. استقال في مايو 1921 عندما رفضت الجمعية الاتفاقات التي وقّعها في لندن. انضمّ إلى الحزب الجمهوري التقدّمي في سنة 1924، وحوكم وبُرّئ من تهمة المشاركة في التآمر لاغتيال مصطفى كمال في سنة 1926. تقاعد من العمل السياسي في السنة التالية.

توفيق باشا (أوقداي) (1845–1936)

آخر صدر أعظم عثماني. تلقّى تعليماً عسكرياً قبل أن يدخل الخدمة المدنية. وعمل سفيراً في أثينا وبرلين قبل أن يصبح ناظراً للخارجية في سنة 1895. وتولى منصب الصدر الأعظم لمدة وجيزة بعد

تمرّد 13 أبريل 1909، ثم عين سفيراً في لندن. وتولى منصب الصدر في أثناء الهدنة في سنتي 1918-19، وفي الفترة 1920-22 حتى حل الدولة العثمانية. وهو رجل تسوية، وبذل ما في وسعه لجمع حكومتي اسطنبول وأنقرة معاً.

توفيق رُشدو (آراس) (1883-1972)

درس الطب في بيروت، والتحق بجمعية الاتحاد والترقّي. التقى بمصطفى كمال أول مرة في سنة 1907-8، وأصبح من أتباعه الدائمين. وهو من مؤسسي الحزب الشيوعي التركي «الرسمي» الذي أقامه مصطفى كمال. انتخب في الجمعية في سنة 1923، وأصبح وزيراً للخارجية في سنة 1925 واحتفظ بالمنصب حتى وفاة أتاتورك. عيّنه إينونو سفيراً في لندن حيث خدم بين سنتي 1939 و1942، بعد أن حاول منع انتخابه. ساند الحزب الديمقراطي ضدّ إينونو في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح من دعاة التقارب مع السوفيات.

(محمد) جاويد (1875-1926)

ولد في سلانيك في أسرة من الدونما، وأصبح استاذاً للاقتصاد. وكان عضواً في الماسونية وانضمّ إلى جمعية الاتحاد والترقّي في مسقط رأسه وفي سنة 1909 شغل نظارة الاقتصاد لأول مرّة. استقال من حكومة سعيد حليم في نوفمبر 1914 احتجاجاً على دخول البلد الحرب الكبرى. وأصبح ناظراً للاقتصاد ثانية في فبراير 1917 واحتفظ بمنصبه بعيد الهدنة. حكم عليه لدوره في الحرب ففرّ إلى أوروبا، وعمل مستشاراً لحكومة أنقرة في مؤتمر في سنة 1921 وفي لوزان في سنة 1922-23. وبعد لك تقاعد من العمل السياسي، لكن عرف بانتقاده لمصطفى كمال. حوكم بتهمة تنظيم محاولة اغتيال مصطفى كمال، وأعدم في أنقرة في أغسطس 1926.

(محمد) جلال (بايار) (1883-1986)

بدأ العمل كاتباً في بنك في بورصة. التحق بجمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1907 وعُيّن مسؤولاً عن فروعها، في بلدته أولاً، ثم في إزمير، حيث عزّز النشاط التجاري للمسلمين على حساب المسيحيين. وبعد الهدنة، انتقل إلى الداخل باسم حركي ونظّم المقاومة للحلفاء. انتخب في الجمعية وشغل وزارة الاقتصاد، عمل مستشاراً للوفد التركي في لوزان. أنشأ بنك الأعمال التركي في سنة 1924 وأداره حتى سنة 1932، عندما عيّن وزيراً للاقتصاد ثانية. تولّى رئاسة الوزراء بعد إينونو في

سنة 1937. استقال في سنة 1939 ليصبح زعيماً للحزب الديمقراطي في سنة 1946، ورئيساً للجمهورية عندما فاز الحزب في الانتخابات في سنة 1950. أزيح من منصبه في سنة 1960 بانقلاب عسكري، وحكم عليه بالإعدام وأعفي عنه في سنة 1964. أمضى سنوات عمره الأخيرة بمثابة رجل يحظى بالتقدير.

(أحمد) جمال باشا (1872–1922)

يعرف باسم «جمال باشا العظيم». وهو أحد أعضاء حكومة الاتحاد والترقّي الثلاثية في الحرب الكبرى. انضمّ إلى جمعية الاتحاد والترقّي بينما كان يعمل رئيساً لأركان فرقة الاحتياط الثالثة في سلانيك. عمل مع فتحي (أوقيار) (انظره باسمه) ومصطفى كمال في أركان الجيش الثالث. أرسل باعتباره عضواً في اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقّي إلى أضنة لإعادتها إلى النظام بعد ذبح الأرمن. وأصبح محافظ اسطنبول بعد «غارة» جمعية الاتحاد والترقّي على الباب العالي في سنة 1913. عيّن ناظراً للبحرية في مارس 1914 وجمع قيادة الجيش الرابع والولاية العامة على سورية بعدما دخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى. قام بمحاولتين فاشلتين لعبور قناة السويس، وقمع المتآمرين القوميين العرب في سورية. ترك سورية بعد تشكل مجموعة جيوش الصاعقة في سنة 1917. وفي 1/2 نوفمبر 1918، فرّ إلى ألمانيا مع أنور وطلعت (انظره باسمه). تآمر على البريطانيين في آسيا الوسطى، واغتاله أحد الأرمن في تفليس (تبليسي) بجورجيا في يوليو 1922.

جمال باشا (مرسينلي) (ولد 1873)

يعرف باسم «جمال باشا الصغير». عسكري عثماني خدم إلى جانب مصطفى كمال في سورية في سنة 1918. ومع أنه كان أعلى رتبة (كان لواء) فقد تم تجاوزه عندما خلف الأميرالاي مصطفى كمال ليمان فون ساندرز في قيادة مجموعة الصاعقة. وفي أعقاب الهدنة، عيّن مفتّشاً على الجيش الثاني في قونيا. وخلافاً لمصطفى كمال، عاد إلى اسطنبول عندما أدى موقفه القومي إلى مطالبة البريطانيين باستدعائه. أصبح ناظراً للحربية في حكومة علي رضا باشا المؤيّدة للقوميين في سنة 1919. وكان نظرياً ممثّل جمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في العاصمة، وأغضب مصطفى كمال عندما استقال في يناير 1920 بضغط من الحلفاء. نفي إلى مالطا بعدما احتل الحلفاء اسطنبول في مارس 1920. وخلافاً لمعظم المنفيين، فإنه لم ينضمّ إلى مصطفى كمال عندما عاد إلى تركيا. اعتقل في سنة 1926لمشاركته في مؤامرة اغتيال مصطفى كمال، لكن برّأته محكمة الاستقلال في إزمير .

جواد باشا (تشوبانلي) (1871–1938)

ينتمي إلى أسرة من العسكريين، تخرّج في كلية الأركان الأول على صفه في سنة 1894. واشتهر باعتباره قائد منطقة مضائق غاليبولي المحصّنة في سنة 1915 عندما كان مسؤولاً عن الدفاع عن القطاع الجنوبي. وفي أعقاب الهدنة، شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة مرتين ونظارة الحربية مرة واحدة. نُفي إلى مالطا في مارس 1920، وأصبح عند عودته قائد جبهة بلاد الرافدين، ثم مفتّش الجيش الثالث. حاكمته محكمة الاستقلال في إزمير في سنة 1926 وبرّأته. أنهى مهنته العسكرية في سنة 1935 عندما تقاعد من مجلس الجيش.

حسين حلمي باشا (1855–1922)

المفتّش المدني لمقدونيا بين سنتي 1902 و1908، عندما حاز على ثقة جمعية الاتحاد والترقّي التي أغمض عينيه عن نشاطها السرّي. بعد إعادة العمل بالدستور، أصبح ناظراً للداخلية ثن صدراً أعظم في فبراير 1909. أقصي في تمرّد 13 أبريل، وأعيد تعيينه بعدما دخل جيش الحركة اسطنبول. اختلف مع جمعية الاتحاد والترقّي واستقال. شغل المنصب لمدة وجيزة في حكومة سنة 1912 المناوئة لجمعية الاتحاد والترقّي، وعيّن في السنة نفسها سفيراً في فيَنّا، حيث لبث حتى وفاته.

خالد باشا (1883–1923)

يعرف باسم «خالد المجنون». شارك متطوّعاً في القتال في ليبيا في سنة 1912، وقاد وحدة من قوات المنظمة الخاصة على جبهة القوقاز. وخدم مع كاظم قره بكير من دون ارتياح له عند بدء حرب الاستقلال، وحاول أن ينسب لنفسه مجد استعادة قارص من الأرمن. وبعد ذلك نقل إلى الجبهة الغربية حيث يقال إن سلوكه غير المنضبط أدى إلى خسارة أسكي شهير في سنة 1921. أصبح عضواً في الجمعية عن قارص، وأطلق عليه عضو سابق آخر في المنظمة الخاصة، علي (تشتينكايا)، الرصاص وأرداه، في اثناء مشاجرة في سنة 1923.

خالدة أديب (أديوار) (1882–1964)

كاتبة ناشطة سياسياً. درست في الكلية الأمريكية. وظهرت أولى مقالاتها في جريدة جمعية الاتحاد والترقّي «طنين». أنشأت جمعية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية. وفي أعقاب الهدنة، كانت من مؤسسي جمعية وِلسون (التي تدعو إلى تقرير المصير الوطني) واشتُهرت بخطاباتها ضدّ

تقسيم البلد. هربت إلى أنقرة مع زوجها عدنان (انظره باسمه) ومنحت رتبة شاويش لتمكينها من مشاهدة القتال على الجبهة بصحبة مصطفى كمال. وبعد انتصار القوميين، أصبحت ناقدة لمصطفى كمال وتوجّهت إلى الخارج، ثم عادت في سنة 1939 لتتولّى تعليم الإنجليزية في جامعة اسطنبول.

خليل (منتشي) (1874–1948)

التحق بفئة تركيا الفتاة برئاسة أحمد رضا (انظره في اسمه)، بينما كان طالباً في باريس. وفي سنة 1898 عاد إلى عزبة الأسرة جنوب إزمير ونشط في المؤامرات الرامية إلى إعادة الحكم الدستوري. وعندما تحقّق ذلك في سنة 1908، انتخب عضواً في مجلس المبعوثين وأصبح قائد المجموعة البرلمانية التابعة لجمعية الاتحاد والترقّي. وفي الحرب الكبرى، شغل نظارة الخارجية أولاً ثم العدلية، فقيّد بصفته الأخيرة سلطة المحاكم الإسلامية وأدخل قانوناً جديداً للأسرة. وفي أعقاب الهدنة حوكم على جرائم الحرب ونفي إلى مالطا. وعندما عاد إلى عزبة أسرته، شارك في إنشاء الحزب الجمهوري المعارض، لكنه لم ينجح في انتخابات الجمعية. وعندما كشف محاولة اغتيال مصطفى كمال في سنة 1926، خضع للاستجواب لكن لم توجّه له أي تهمة. وبعدما تصالح مع النظام، دخل الجمعية في سنة 1931 وبقي عضواً فيها إلى سنة 1946.

رجب (بكر) (1889–1950)

حارب في اليمن، وليبيا، والبلقان. تخرّج في كلية الأركان في أثناء الهدنة، والتحق بمصطفى كمال في أنقرة في فبراير 1920، وأصبح كاتب الجمعية الأول. اختير أميناً عاماً لحزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال في سنة 1923، وتولّى وزارة الداخلية، والحربية، والأشغال العامة. وهو من أقسى أعضاء نظام مصطفى كمال، لكنه فقد ثقة أتاتورك في سنة 1936، لكن عادت إليه حظوته تحت رئاسة إينونو، وشغل منصب وزير الداخلية في أثناء الحرب العالمية الثانية، ورئيساً للوزراء من أغسطس 1946 إلى سبتمبر 1947، عندما كانت استقالته بداية لإحلال الليبرالية الحقيقية في النظام.

رشيد غالب (1895–1934)

وزير التعليم المصلح البارز في ظل الجمهورية. درس الطبّ وعمل في القرى، ثم التحق بالحركة القومية وانتُخب في الجمعية في سنة 1923. عضو محكمة الاستقلال في أعقاب تمرّد الشيخ سعيد في سنة 1925، واللجنة التنفيذية لحزب الشعب الجمهوري. أنشأ جامعة حديثة في اسطنبول واستخدم

الأكاديميين الألمان اللاجئين في أثناء توليه وزارة التعليم لمدة وجيزة في سنتي 1932-33.

رضا باشا (توفي 1912)

درس في ألمانيا وعمل في أركان فون در غولتز باشا. كان قائد كلّية الأركان عندما درس فيها مصطفى كمال. قُتل بينما كان يدافع عن إشكودرا (شكودر في شمال ألبانيا حالياً) في مواجهة قوّات الجبل الأسود في حرب البلقان.

رضا نور (1878-1942)

وُلد في سينوب، ودرس ليصبح طبيباً عسكرياً. التحق بجمعية الاتحاد والترقّي، وانتخب نائباً في سنة 1908، لكن سرعان ما انتقل إلى المعارضة. اعتقل بعد التمرد في 13 أبريل 1909، وأصبح مؤسس حزب الحرّية والاتفاق في سنة 1911. هرب إلى الخارج في سنة 1913، وعاد إلى اسطنبول عندما فقدت جمعية الاتحاد والترقّي السلطة في سنة 1918. انضمّ إلى القوميين في أنقرة، وتولى نظارة الصحة والتعليم، لكنه اختلف مع مصطفى كمال وانتقل إلى باريس، حيث كتب مذكّراته (نشرت بعد وفاته). عاد إلى تركيا في سنة 1939. يتسم بمشاعره العنيفة، وقوميّته العنصرية، ويذكر بأنه من الذامّين الرئيسين لأتاتورك.

(إبراهيم) رفعت (بَله) (1881-1963)

أحد رفاق مصطفى كمال الأصليين في حرب الاستقلال. تخرّج في كلية الأركان أولاً على صفه في سنة 1912، وخدم في الجبهة السورية أساساً في الحرب الكبرى. عيّن قائداً للفيلق الثالث في أعقاب الهدنة، ورافق مصطفى كمال إلى سامسون في مايو 1919. وقّع على الإعلان القومي في أماسيا، وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية، وقمع التمرّد في قونيا. عيّن وزيراً للداخلية، وقائداً للقطاع الجنوبي في الجبهة الغربية لمدّة وجيزة، ثم وزيراً للحربية في سنة 1922. وعيّن ممثّل حكومة أنقرة في اسطنبول في أكتوبر من السنة نفسها، وقائداً أيضاً في تراقيا حتى أكتوبر 1923. وهو أحد مؤسسي الحزب التقدّمي الجمهوري في نوفمبر 1924. حاكمته محكمة الاستقلال في إزمير وبرّأته في سنة 1926. تقاعد من العمل السياسي حتى سنة 1935 عندما أعيد انتخابه في الجمعية. وكان آخر منصب شغله عضواً في لجنة اللاجئين الفلسطينيين في بيروت بعد الحرب العالمية الثانية.

(إبراهيم) رفيق (صايدام) (1881–1942)

طبيب عسكري تعلّم في ألمانيا. انضمّ إلى مصطفى كمال عندما توجّه إلى سامسون في سنة 1919 وشارك في مؤتمري أرضروم وسيواس. انتخب عضواً في الجمعية وعيّن وزيراً للصحة في سنة 1921، واحتفظ بذلك المنصب حتى سنة 1937، ليكون المسؤول عن تقدّم الصحة العامة في الجمهورية. أنشأ معهد وكلية حفظ الصحة في أنقرة، التي سُميت باسمه. وكان إلى جانب أتاتورك في الغالب باعتباره مستشاره الصحي. وقد عيّنه إينونو رئيساً للوزراء في يناير 1939.

روشن أشرف (أونايدن) (1892–1959)

صحافي تركي نشر في سنة 1918 رواية مصطفى كمال عن إنجازاته في غاليبولي. التحق بالقوميين في أنقرة، وكان المستشار الصحفي للوفد التركي في لوزان، وعضواً في الجمعية، وشغل منصب سكرتير أول للرئيس، وسفير. وهو مدافع صلب عن مصطفى كمال.

(حسين) رؤوف (أورباي) (1882–1964)

أحد قادة المقاومة الوطنية التركية من أصول قوقازية. تدرّب ضابطاً بحرياً واكتسب شهرة بصفته قائداً لسفينة «الحميدية» الحربية التي ضايقت السفن المعادية في حرب البلقان. عيّن في الحرب الكبرى مسؤولاً عن العمليات في أفغانستان وغرب إيران، لكن سرعان ما عيّن بعد ذلك رئيساً للأركان البحرية. وكان عضواً في الوفد العثماني في برست ليتوفسك في سنة 1918، وعيّن ناظراً للبحرية في تلك السنة. وقاد الوفد العثماني الذي وقّع الهدنة في مودروس.. تقاعد من البحرية وانتقل إلى الأناضول حيث انضمّ إلى مصطفى كمال في إصدار الإعلانات القومية في أماسيا، وأرضروم، وسيواس. كان عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية، ونظّم مؤيّديها في آخر برلمان عثماني، واعتقله البريطانيون ونفوه إلى مالطا في مارس 1920. انضمّ إلى حكومة أنقرة عند عودته، وأصبح رئيساً للوزراء في يوليو 1922. استقال بعد سنة بعد خلافه مع وزير خارجيته عصمت (إينونو) وأصبح أحد مؤسسي الحزب التقدّمي الجمهوري في نوفمبر 1924. وانتقل إلى أوروبا بعدما حُلّ الحزب. حكم عليه بالسجن غيابياً لمشاركته المزعومة في مؤامرة اغتيال مصطفى كمال. عاد إلى تركيا في سنة 1935، لكنه لم يصالح مصطفى كمال. وأصبح تحت رئاسة إينونو عضواً في الجمعية في سنة 1939 وسفيراً في لندن في سنة 1942. وتقاعد بعد سنتين.

زكريا (سرتل) (1890–1980)

ناشر تركي وصحافي يساري رائد. ولد في سلانيك، وظهرت كتاباته الأولى في لسان حال جمعية الاتحاد والترقّي في المدينة. درس في باريس ونيويورك، حيث سافر مع زوجته صبيحة (انظرها في اسمها). وعند عودته عمل مديراً للمطبعة في حكومة أنقرة، ثم انتقل إلى اسطنبول، حيث نشر مجلّة «رسيملي آي» (الشهرية المصوّرة) النافذة ثم جريدتي «صون بوسطا» (آخر البريد) و«طان». وعندما حطّم المتظاهرون الذين تغاضت عنهم السلطات جريدة «طان» التي كانت تدافع عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، انتقل إلى أوروبا الشرقية مع زوجته. وبعد وفاتها استقرّ في باريس، وعاد أخيراً إلى تركيا في سنة 1977، حيث عاد إلى الصحافة ثانية.

(محمد) سعيد باشا (1838–1914)

يعرف بلقب «الصغير». رجل دولة عثماني تولّى منصب الصدر الأعظم في عهد عبد الحميد ثماني مرّات، ومع ذلك ترأس الاجتماع الخاص لمجلس المبعوثين في سنة 1909 الذي قرّر خلع السلطان، قبل أن يصبح صدراً أعظم للمرة التاسعة والأخيرة في سنتي 1911–12. ويُذكر لمواقفه البراغماتية، وتنفيذ برنامج بناء المدارس الواسع النطاق في عهد عبد الحميد.

(محمد) سعيد حليم باشا (1863–1921)

من أفراد الأسرة الملكية المصرية، التحق بجمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1906 وعيّن في مجلس الشيوخ في اسطنبول بعد انقلاب الجمعية في سنة 1908. وأصبح رئيس مجلس الشيوخ في سنة 1912، والرئيس الاسمي للجمعية في سنة 1912، وناظر الخارجية ثم الصدر الأعظم في سنة 1913. لم يبلّغ عندما دفع أنور الدولة العثمانية لدخول الحرب الكبرى، وتولّى منصب الصدر الأعظم الشكلي حتى سنة 1917. ونُفي في أعقاب الهدنة إلى مالطا. وعندما أطلق سراحه استقرّ في إيطاليا حيث اغتاله هناك أحد الأرمن.

شركس أدهم (1886–1948)

كان قائد القوات غير النظامية الشركسية في شمال غرب الأناضول مع أخويه رشيد وتوفيق. قاتل برتبة ضابط صفّ وقائداً للفرسان في حرب البلقان، وعمل في منظمة أنور الخاصة في الحرب الكبرى. وفي أعقاب الهدنة قاوم تقدّم اليونانيين في الأناضول وقاد فرسان القوات المتحرّكة، ورعى

النشاط المؤيّد للبلاشفة في منطقته، ورفض إدماج قوّاته في الجيش النظامي الذي بنته حكومة أنقرة. وعندما فشل مصطفى كمال في استمالته، فوّض عصمت (إينونو) بالتحرّك ضدّ أدهم، فالتجأ إلى اليونانيين مع بعض أتباعه. واستقرّ في الأردن بعد حرب الاستقلال وتوفّي هناك، بعد أن رفض عرض العفو في سنة 1938.

شُكرو (قايا) (1883–1959)

وزير الداخلية بين سنتي 1927 و1938، وأحد أركان النظام الكمالي. درس المحاماة في فرنسا، وانضمّ إلى القوميين بعد الهدنة، ونُفي إلى مالطا، لكنه فرّ إلى أنقرة في سنة 1921 وكان مستشاراً للوفد التركي في لوزان. بدأت مسيرته الوزارية في سنة 1924. أصبح وزيراً للداخلية في سنة 1927 بعد تصفية المعارضة، وكان منفّذاً حازماً للنظام الجديد، وعلمانياً عنيداً. وعندما فقد منصبه بعد وفاة أتاتورك، لاحظ إينونو، الذي خلف أتاتورك وحاول شكرو الحؤول من دون ذلك، أن البلد تنفّس الصعداء.

صالح (بوزوق) (1881–1941)

ولد في سلانيك. مجايل لمصطفى كمال وقريب بعيد الصلة له، ورفيقه الوثيق. كان عضواً موثوقاً في جمعية الاتحاد والترقّي، فعيّن (مع نوري جونقر) في حرس قصر بيلر بيه في اسطنبول، الذي نُقل إليه السلطان عبد الحميد المخلوع من سلانيك في أثناء حرب البلقان. التحق بمصطفى كمال ياوراً في سورية في سنة 1917، وعاد معه إلى اسطنبول بعد بضعة أشهر. وانضمّ إليه ثانية في سنة 1920، وكان رفيقه الذي لا يفارقه، وكوفئ بعضوية الجمعية. أطلق النار على نفسه يوم وفاة أتاتورك، لكنه ظل على قيد الحياة متقاعداً حتى سنة 1941.

صبيحة (سرتل) (1895–1968)

صحافية تركية يسارية. ولدت لأسرة من الدونما في سلانيك وتزوّجت صحافياً آخر، زكريا (انظره في اسمه)، ودرست العمل الاجتماعي في نيويورك. كانت شخصية قيادية في المجتمع الثقافي في اسطنبول بين الحربين، وانتقلت إلى أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانضمّت إلى الحزب الشيوعي التركي وتوفّيت في الاتحاد السوفياتي.

(محمد) طلعت باشا (1874–1921)

ينحدر من أصول متواضعة في تراقيا، وبدأ حياته كاتباً في البريد وسرعان ما التحق بخلية لجمعية الاتحاد والترقّي في أدرنة. وعندما انتقل إلى سلانيك، مهّد لانقلاب الجمعية في سنة 1908. انتخب عضواً في مجلس المبعوثين عن أدرنة، وأصبح نائباً لرئيس المجلس. سيطر على اللجنة المركزية للجمعية، وشغل عدداً من المناصب الوزارية، منها ناظر الداخلية في زمن ترحيل الأرمن في سنة 1915. أصبح صدراً أعظم في سنة 1917، واستقال عندما هزمت الدولة العثمانية في السنة التالية، وهرب إلى ألمانيا، حيث اغتاله أحد الأرمن في سنة 1921.

(محمد) عارف (1883–1926)

عرف باسم «مربّي الدبّ» ولد في أضنة في أسرة بارزة من عشيرة قره كتشيلي، وتخرّج في كلية الأركان، حيث أصبح صديقاً وثيقاً لمصطفى كمال. انتقل معه إلى سامسون في مايو 1919 وشارك في قمع أعمال التمرّد الشركسية. ألحق بمقرّ مصطفى كمال عشية معركة سقاريا، لكنه اختلف مع عصمت (إينونو) وأخضع لمداولات تأديبية في يونيو 1922. التحق بالمعارضة بصفته عضواً في الجمعية، وأعدم لمشاركته المزعومة في المؤامرة لاغتيال مصطفى كمال في إزمير في سنة 1926.

عثمان آغا (1883–1923)

عرف باسم عثمان «الأعرج». زعيم سيئ السمعة للقوى غير النظامية. خدم جمعية الاتحاد والترقّي في البلقان (حيث أصيب بالعرَج) وفي منطقة البحر الأسود التي ينتمي إليها، ثم مصطفى كمال الذي عيّنت عصابته حرساً له. اضطهد الأرمن واليونانيين وخصومه المسلمين من القوميين. قتلته القوات النظامية بعد أن اختطف عضواً في الجمعية وقتله.

(عبد الحق) عدانان (أديوار) (1882–1955)

طبيب. فرّ إلى أوروبا لمعارضة عبد الحميد الثاني. وفي أعقاب ثورة تركيا الفتاة في سنة 1908، نظّم جمعية الهلال الأحمر، وخدم في ليبيا في أثناء الحرب مع إيطاليا في سنة 1911، وكان مسؤولاً عن مستشفى في أثناء الحرب الكبرى. تزوّج الكاتبة خالدة أديب (انظرها باسمها) في سنة 1917. وفي أعقاب الهدنة، نشط في القضية القومية وهرب إلى أنقرة في سنة 1920. كان عضواً في الجمعية، ووزيراً للصحة، ونائباً لرئيس المجلس، وممثّلاً لحكومة أنقرة في اسطنبول بعد انتصار القوميين. انضمّ إلى

الحزب الجمهوري التقدّمي المعارض، وانتقل إلى أوروبا في سنة 1926 بعد حل الحزب. وعلى الرغم من تبرئته من المشاركة في مؤامرة اغتيال مصطفى كمال، فإنه ظل في الخارج حتى سنة 1939. واشتغل في الكتابة الأكاديمية سنيّه الأخيرة.

عزّ الدين (تشالشلار) (1882-1951)

عسكري تركي، ولد في يانيا (يانينا في اليونان). تدرّب على المدفعية، وأصبح رئيساً لأركان مصطفى كمال في غاليبولي ثم في الجبهة الشرقية. انضمّ إلى القوميين في أنقرة في يوليو 1920، وخدم بتميّز في حرب الاستقلال، وارتقى في الهرمية العسكرية وأصبح مفتّشاً للجيش الثالث ثم الجيش الثاني.

(مصطفى) عصمت (إينونو) (1884-1973)

تدرّب على المدفعية وتخرّج في كلية الأركان أولاً على صفه في سنة 1906. عيّن في الجيش الثاني في أدرنة، حيث انضمّ إلى جمعية الاتحاد والترقّي. وخدم رئيساً للأركان في اليمن في سنة 1912، ثم في حرب البلقان. وبعد ذلك اختير عضواً في لجنة التحقيق في المسؤولية عن الهزائم العثمانية. كان رئيساً لقسم الأركان العامة عند اندلاع الحرب الكبرى، وخدم لاحقاً في الجبهتين الشرقية والسورية، وكان مرؤوساً لمصطفى كمال. وأصبح وكيل مكتب الحربية بعد الهدنة. زار مصطفى كمال في أنقرة ثم انضمّ إليه بشكل دائم بعد أن احتل الحلفاء اسطنبول في مارس 1920. أصبح رئيس أركان القوميين وعضواً في الحكومة، ثم نائباً لرئيس الأركان وقائد الجبهة الغربية في حرب الاستقلال، حيث انتصر في معركتين، ووضع خطة الهجوم الأولي في سنة 1922. عيّن رئيساً للوزراء عند إعلان الجمهورية، واستقال في السنة التالية، لكن أعيد تعيينه بعد تمرّد الشيخ سعيد في مارس 1925، واستمر في هذا المنصب إلى أن حدث تصدّع في العلاقة بينهما في سنة 1937. انتخب ثاني رئيس للجمهورية في 11 نوفمبر 1938، فأبقى تركيا خارج الحرب وترأس إدخال الحكم البرلماني الحر بعد ذلك. أصبح زعيماً للمعارضة بعد سنة 1950. ثم تسلّم رئاسة الحكومة بين نوفمبر 1961 ومارس 1965 عندما قاد البلد إلى الديمقراطية ثانية بعد انقلاب سنة 1960. تقاعد من العمل السياسي عندما رفض حزب الشعب الجمهوري برنامجه السياسي في سنة 1972.

علي (تشتينكايا) (1878–1949)

اشتهر باسم علي الأقرع. درس في الكلية الحربية وانضمّ إلى جمعيّة الاتحادّ والترقّي في سنة 1907، وشارك فدائياً في الحرب مع إيطاليا ثم في الحرب الكبرى، بصفته عضواً في منظمة أنور الخاصة (التشكيلة المخصوصة). وفي 29 مايو 1919، أمر فوجه بمقاومة القوات اليونانية على ساحل بحر إيجة. وعندما انضم إلى مصطفى كمال في أنقرة، أصبح نائب زعيم المجموعة البرلمانية لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية. وكان رئيس محكمة الاستقلال التي حكمت بالإعدام على المتآمرين المزعومين على مصطفى كمال في سنة 1926. ثم عيّن وزراً للأشغال العامة، ثم وزيراً للاتصالات بين سنتي 1934 و1940.

علي (قلج) (1888–1971)

ولد باسم أمر الله زاده، وعمل ياوراً لأنور باشا وأخيه غير الشقيق نوري. وحصل على اسمه الحركي قلج علي (علي السيف) في سنة 1919 عندما أرسله مصطفى كمال لقيادة القوات غير النظامية التي تقاتل الفرنسيين في جنوب الأناضول. وهو من «الأشخاص المعتادين» – أي مجموعة أصدقاء مصطفى كمال المقربين. كان عضواً في محكمة الاستقلال في سنة 1926، ونائباً عن غازي عنتاب من سنة 1920 حتى وفاة مصطفى كمال في سنة 1938.

علي إحسان (صابيس) (1860–1927)

عسكري تركي تخرّج الأول على صفه في كلية الأركان، وتدرّب في ألمانيا. تميّز في بلاد الرافدين في الحرب الكبرى، وكان قائداً للجيش السادس الذي يوجد مقره في الموصل عندما وقّعت الهدنة. أزيح عن قيادته نزولاً عند إصرار البريطانيين ونفي إلى مالطا. انضمّ إلى القوميين في الأناضول في سبتمبر 1921 وعُيّن قائداً للجيش الأول. صرف عندما عصى الأوامر وأجبر على التقاعد في سنة 1923. وعمل في أثناء الحرب العالمية الثانية محرّراً للجريدة النازية الألمانية «توركش بوست». وكان معارضاً لإينونو، وانتُخب نائباً في الجمعية في سنة 1950.

علي رضا باشا (1854–1921)

اشتهر باسم المدفعي (طُبجي). درس في ألمانيا. كان مسؤولاً عن حصون البوسفور في سنة 1905. وعيّن ناظراً للبحرية بعد ثورة سنة 1908. قاد المراقبين العثمانيين في مناورات بيكاردي في

سنة 1910. كان قائداً للمضائق في الحرب مع إيطاليا والخطوط تشاتالجا في حرب البلقان. امتنع عن التصويت عندما أوصى مجلس التاج بالتوقيع على معاهدة سيفر في سنة 1920.

علي رضا باشا (1860–1932)

عسكري ورجل دولة عثماني. والقائد الفاشل للجيش الغربي في حرب البلقان. شغل نظارة الحربية لمدة وجيزة، وعمل في أعقاب الحرب الكبرى (التي لم يشارك فيها) في ثلاث حكومات قصيرة العمر، قبل أن يصبح صدراً أعظم في أكتوبر 1919. لم يتمكّن من إرضاء البريطانيين أو مصطفى كمال، فاستقال بعد خمسة أشهر. وكان عضواً في آخر حكومة عثمانية لتوفيق باشا. تقاعد من الحياة السياسية عندما حلّت حكومة اسطنبول في سنة 1922.

علي فؤاد (تورك غلدي) (1867–1935)

ولد لعائلة من كبار المسؤولين العثمانيين، وعمل باش كاتب مابَين السلطان محمد الخامس (وحيد الدين) بين سنتي 1912 و1920، وأصبح بعد ذلك مستشار الصدر الأعظم الأخير توفيق باشا.

علي فؤاد (جَبسوي)

ولد في اسطنبول، وهو ابن اللواء العثماني إسماعيل فضل باشا، وزميل مصطفى كمال في الصف في الكلية الحربية. خدم معه في سورية ومقدونيا. وشغل منصب الملحق العسكري في روما 1908–1910. وخدم في جبهة فلسطين في الحرب الكبرى. رقّي إلى أميرالاي في سنة 1917. وفي أعقاب الهدنة، عيّن قائداً للفيلق العشرين في أنقرة وأصبح واحداً من كبار رفاق مصطفى كمال في المقاومة التركية. وتولّى قيادة القوى القومية (الميليشيا) في غرب الأناضول بين يونيو ونوفمبر 1920، ثم عُيّن سفيراً في موسكو. وعند عودته أصبح رئيساً للمجموعة البرلمانية لجمعية الدفاع عن الحقوق المليّة، ثم نائباً لرئيس المجلس بين ديسمبر 1922 وأكتوبر 1923، عندما عيّن مفتّشاً للجيش الثاني في قونيا. استقال من القيادة في نوفمبر 1924، وأصبح من مؤسسي الحزب الجمهوري التقدّمي. حوكم بتهمة التآمر على حياة مصطفى كمال في سنة 1926، وبرّئت ساحته. عاد إلى الجمعية نائباً مستقلاً في سنة 1933 وتولى حقيبة وزارية. وأصبح رئيس المجلس في سنة 1948. انتخب عضواً مستقلاً في قائمة الحزب الديمقراطي في سنة 1950، وتقاعد من السياسة عندما أطاح انقلاب عسكري بذلك الحزب في سنة 1960.

عمر ناجي (1978–1916)

«خطيب جمعية الاتحاد والترقّي». ثوري منذ صغره، التقى مصطفى كمال في المدرسة العسكرية الثانوية في مناستر. وقام بدور في إنشاء جمعية الاتحاد والترقّي، وكان عضواً في لجنتها المركزية، ودخل المنظمة الخاصة. قاتل الإيطاليين في برقة. وتوفّي بعد إصابته بالتيفوس في إيران حيث أرسل للتحريض على الحلفاء.

فالح رفقي (أطاي) (1894–1971)

بدأ مهنته الصحفية في جريدة جمعية الاتحاد والترقّي «طنين» في سنة 1913. خدم في مكتب «جمال باشا العظيم» في سورية في أثناء الحرب الكبرى. أنشأ جريدة «أقشام» القومية في سنة 1918. أصبح عضواً في جمعية أنقرة في سنة 1922، وأحد أوثق رفاق مصطفى كمال، وكاتبه المفضّل. تشكّل مذكّراته مصدراً رئيساً للمعلومات عن حياة أتاتورك. واستمرّ في الدفاع عن إصلاحات مصطفى كمال في جريدته «دنيا» التي أنشأها في سنة 1952.

(علي) فتحي (أوقيار) (1880–1943)

عسكري ورجل دولة تركي ورفيق مقرّب من مصطفى كمال الذي التقى به أول مرة في المدرسة الثانوية العسكرية في مناستر. كان عضواً في جمعية الاتحاد والترقّي وشارك في الحرب مع الإيطاليين وحرب البلقان. وفي سنة 1913 اختلف مع قيادة جمعية الاتحاد والترقّي وعيّن سفيراً في صوفيا حيث بقي حتى سنة 1917. وفي أعقاب الهدنة شغل منصب ناظر الداخلية لمدة وجيزة، ونشر مع مصطفى كمال جريدة «المنبر». وقد نفي إلى مالطا، وعندما عاد شغل منصب وزير الداخلية في سنتي 1921 – 22. وفي السنة التالية أصبح رئيساً للوزراء لمدة شهرين عشية إعلان الجمهورية، وبعد ذلك أصبح رئيساً للجمعية. ثم تولّى رئاسة الوزراء ثانية بين نوفمبر 1924 ومارس 1924. وفي أغسطس 1930 شجّعه مصطفى ليصبح رئيس الحزب الجمهوري الحرّ، وحلّه بعد ثلاثة أشهر رافضاً مواجهة مصطفى كمال في منافسة سياسية. عيّن سفيراً في لندن في سنة 1934. وكان آخر منصب سياسي يتولاه وزير العدل بين سنتي 1939 و1941.

فخر الدين (ألطاي) (1880–1974)

قائد الفرسان الأتراك في حرب الاستقلال. ولد في ألبانيا وتخرّج في كلية الأركان في اسطنبول.

شارك في العمليات ضدّ رجال العشائر الأكراد وأعاد تنظيم مجنّديهم بعد سنة 1908. وبعد قيادة لواء من الفرسان ضدّ البلغار في سنة 1913، خدم في الحرب الكبرى قائداً لفرقة ثم فيلق. وفي أعقاب الهدنة، قاد الفيلق الثاني عشر في قونيا ونظّم المقاومة ضدّ اليونانيين المتقدّمين. تردّد قبل الانفصال عن حكومة السلطان، وأسهم بوقوفه إلى جانب مصطفى كمال في الانتصار التركي على رأس مجموعة الفرسان الخامسة وكان أول قائد تركي يعاود دخول إزمير في سنة 1922. وكان قريباً من مصطفى أتاتورك في عهد الجمهورية باعتباره مفتّش الجيش الثاني ثم قائد الجيش الأول.

(محمد) فريد باشا (1851–1914)

عرف باسم أولونيا (نسبة لبلدة في ألبانيا تنحدر منها أسرته). كان الصدر الأعظم لعبد الحميد عند انقلاب جمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1908. استقال قبل الانقلاب بعد عجز أو ربما لم تكن لديه رغبة في السيطرة على أبناء جلدته الألبان الذين استمالتهم الحركة الدستورية. وشغل مناصب ثانوية حتى سنة 1913 عندما احتكرت جمعية الاتحاد والترقّي السلطة، ثم أمضى السنة الأخيرة من حياته في مصر.

(محمد) فريد باشا (1853–1923)

عرف بلقب داماد (صهر [للسلطان عبد المجيد]). ولد لأسرة ألبانية شغلت مناصب في الدولة، وشغل مناصب صغيرة في السفارات العثمانية في أوروبا، وتزوّج ابنة السلطان عبد المجيد (وأخت آخر السلاطين وحيد الدين)، وكان من مؤسسي حزب الحرّية والاتفاق الذي تشكل لمعارضة جمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1911. لم يلحظ كثيراً قبل الحرب الكبرى، وقد شكّل خمس حكومات في أعقاب الهدنة عندما خضعت اسطنبول لاحتلال الحلفاء. أولى ثقته للبريطانيين وعارض كل محاولات المقاومة الوطنية التركية للحلفاء، وحاول قمع الحركة القومية في الأناضول. استقال في سنة 1920 عندما أدرك الحلفاء أن موافقة القوميين مطلوبة لعقد تسوية سلمية مع تركيا. توفّي في المنفى في فرنسا عشية إعلان الجمهورية التركية.

(أحمد) فؤاد (بولجا) (1881–1962)

من عائلة مصطفى كمال ودائرته السياسية. انضمّ إلى مصطفى كمال في برقة. وقاد سرية حراسة السلطان المخلوع عبد الحميد في اسطنبول. خدم مع مصطفى كمال على الجبهة الشرقية ثم في سورية

في سنة 1918، حيث أسره البريطانيون. وبعد تحرّر، انضمّ إلى القوات القومية في الأناضول في سنة 1920، وأصبح القائد العسكري في أنقرة في سنة 1921. وأصبح بعد إعلان الجمهورية رئيساً لجمعية الطيران التركية، بالإضافة إلى عضو في الجمعية.

(مصطفى) فوزي (تشقمق) (1876–1950)

عرف باسم قاواقل، نسبة لمكان ولادته، وهو الضابط الوحيد، باستثناء أتاتورك، الذي حمل رتبة مشير في الجمهورية التركية. ولد في أسرة من العسكريين، وبعد كلية الأركان خدم في البلقان حيث شارك في قمع أعمال التمرّد الألبانية. خلف مصطفى كمال قائداً لمجموعة أنافارطالار في غاليبولي في سنة 1915، والجيش السابع في سورية في سنة 1917. وفي أعقاب الهدنة عيّن رئيساً للأركان العامة، ثم مفتّش الجيش الأول. أرسل في مهمة خاصة لتأمين ولاء القادة القوميين في الأناضول في نوفمبر 1919، وعيّن ناظراً للحربية في فبراير التالي. وفي أنقرة في أبريل 1920 أصبح عضواً في الجمعية وعيّن وزيراً للحربية ونائباً لرئيس الوزراء، بالإضافة إلى نائب رئيس الأركان العامة. وفي يناير 1921 أصبح رئيساً للوزراء (حتى يوليو 1922)، وفي أغسطس تولى رئاسة الأركان واحتفظ بها حتى تقاعده في سنة 1944. رقّي إلى مشير في سبتمبر 1922، بعد هزيمة الجيش اليوناني في دوملوبنار وظل مسؤولاً عن القوات المسلّحة للجمهورية حتى تقاعده. وفي سنة 1946، انضم إلى معارضة الرئيس إينونو، لكنه توفّي قبل أن يترك أثراً في السياسة.

(محمد) كاظم (أورباي) (1887–1964)

عسكري تركي. كبير ياوران أنور في الحرب الكبرى. التحق بالمقاومة في الأناضول في مايو 1920، وخدم في حرب الاستقلال وارتقى في الهرمية العسكرية ليصبح رئيساً لهيئة الأركان العامة في سنة 1944.

كاظم (إينانتش) (1880–1948)

عسكري تركي. رئيس أركان مجموعة الصاعقة في الحرب الكبرى. انضمّ إلى مصطفى كمال في أنقرة وخدم في حرب الاستقلال. عيّن محافظاً لسامسون في سنة 1926.

(محمد) كاظم (ديريك) (1881–1941)

عسكري تركي. كان برتبة قائمقام عندما أصبح رئيساً لأركان بعثة مصطفى كمال في الأناضول في مايو 1919. شارك في حرب الاستقلال قائداً لفيلق ومديراً للنقل. كان محافظاً لإزمير عند الكشف على محاولة اغتيال مصطفى كمال، وظل في منصبه حتى سنة 1935، عندما عيّن مفتّشاً عاماً لتراقيا.

كاظم (فكري) (أوزالب) (1882–1934)

عسكري ورجل دولة. ولد في مقدونيا وتخرّج في كلية الأركان، وخدم في حرب البلقان والحرب الكبرى. كان عضواً في جمعية الاتحاد والترقّي، وعمل في تنظيم المقاومة للحلفاء عندما أصبح قائد فرقة في شمال غرب الأناضول في سنة 1919. انتخب عضواً في الجمعية، وعيّن مسؤولاً في جبهة إزميد المواجهة لاسطنبول، ثم تميّز في معركة سقاريا. رقّي إلى أمير الاي وعيّن وزيراً للحربية في سنة 1922، واحتفظ بمنصبه حتى سنة 1924 عندما انتُخب رئيساً للجمعية. ثم أصبح وزيراً للحربية ثانية بين سنتي 1935 و1939. وفي سنة 1943 أصبح نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، وتقاعد من العمل السياسي في سنة 1954.

(موسى) كاظم قره بكير (1882–1948)

ولد في أسرة من العسكريين، وتخرّج في كلية الأركان أولاً على صفه في سنة 1905. انضمّ إلى أنور في إنشاء خلية لجمعية الاتحاد والترقّي في مناستر. وهو ضابط بروز ذو طموحات سياسية، قاتل في غاليبولي، وبلاد الرافدين وفي الجبهة الشرقية. قاد القوات التركية التي استعادت أرضروم في أعقاب الثورة البلشفية، وتقدّم لاحتلال أذربيجان الإيرانية. عيّن قائداً للفيلق الخامس عشر في أرضروم في سنة 1919، ورعى مؤتمر جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق الملّية، وساعد مصطفى كمال في تولّي قيادة المقاومة القومية. عيّن قائداً للجبهة الشرقية، وهزم الأرمن وفرض عليهم اتفاق تخصيص منطقة قارص لتركيا. وفي أعقاب حرب الاستقلال أصبح مفتّش الجيش الأول. دفعته الخلافات مع مصطفى كمال إلى المساعدة في إنشاء الحزب التقدّمي الجمهوري الذي حُلّ في سنة 1925. وفي السنة التالية حوكم وبرّئ من تهمة المشاركة في مؤامرة اغتيال مصطفى كمال. انسحب من السياسة حتى سنة 1939 عندما انتُخب نائباً في الجمعية وأصبح رئيسها في سنة 1946.

(محمد) كامل باشا (1832–1913)

رجل دولة عثماني. ولد في قبرص، وخدم أولاً في حكم الولايات ثم بصفته وزيراً في اسطنبول، وأصبح صدراً أعظم لأول مرة في سنة 1885. وبعد ولاية ثانية في سنة 1895، لم يعد ممن لديهم حظوة لدى عبد الحميد. عاد إلى السلطة في سنة 1909 بعد إعادة العمل بالدستور، وسرعان ما اختلف مع جمعية الاتحاد والترقّي، وتسلم منصب الصدر الأعظم للمرة الرابعة والأخيرة عندما فقدت جمعية الاتحاد والترقّي السلطة في سنة 1912. وقد أزيح عن المنصب في «الغارة على الباب العالي» في السنة التالي، وتقاعد في قبرص. عرف كامل باشا بأنه ليبرالي وإنجليزي الهوى، وكان رجل دولة حكيماً بذل ما في وسعه للحفاظ على أراضي الدولة العثمانية.

كمال الدين سامي (1884–1934)

أكثر القادة العسكريين الأتراك اندفاعاً في حرب الاستقلال. أصيب في الدفاع عن يانيا في سنة 1912 وفي غاليبولي، وفي نهاية الحرب الكبرى أصبح رئيساً لأركان جيش القوقاز الشمالي العثماني. في أعقاب الهدنة قاد الفرقة العاشرة القوقازية في اسطنبول. اجتاح البريطانيون مقرّ قيادته عندما احتلوا المدينة في مارس 1920، لكنه تمكّن من الهرب والتحق بالجيش القومي في الأناضول. تميّز على رأس المجموعة الرابعة (أصبحت فيلقاً لاحقاً) في معركتي سقاريا وأفيون قره حصار. أمضى السنوات العشر الأخيرة من حياته سفيراً في برلين.

لُطفو فكري (دوشُنسل) (1872–1934)

محام وسياسي ناضل للمحافظة على سيادة القانون. ولد لأسرة بارزة من المسؤولين العثمانيين، ودرس في باريس، وعارض نظام عبد الحميد، وجمعية الاتحاد والترقّي، وأخيراً حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال. حاكمته محكمة الاستقلال مرتين وسُجن مدّة وجيزة، وانسحب من العمل السياسي.

محمد الخامس (محمد رشاد) (1844–1918)

سلطان بين أبريل 1909 ويوليو 1918. وهو ابن السلطان عبد المجيد. عاش حياة منعزلة باعتباره وريث عرش عبد الحميد الثاني، وتعلّق بالطريقة المولوية. ولّته جمعية الاتحاد والترقّي السلطنة في سنة 1909، وكان سلطاناً دستورياً ضعيفاً، ودمية في يد جمعية الاتحاد والترقّي.

محمود شوكت باشا (1956–1913)

ولد في بغداد من أصول شيشانية. عيّن بعد كلية الأركان معاوناً لغولتز باشا، ثم أرسل إلى للتدرّب في ألمانيا. عيّن والياً على كوسوفا في سنة 1905 حيث حاز على ثقة جمعية الاتحاد والترقّي. أصبح قائد الجيش الثالث في سلانيك في سنة 1908 وقاد جيش الحركة الذي أعاد تثبيت حكم الاتحاديين في اسطنبول في السنة التالية، عندما أصبح ناظراً للحربية. ثم استقال لكن أعادته جمعية الاتحاد والترقّي صدراً أعظم عندما استولت على السلطة وسط حرب البلقان في يناير 1913. اغتيل في يونيو من السنة نفسها.

مدحت شكري (بلَدا) (1874–1956)

التحق بجمعية الاتحاد والترقّي في باريس بعد دراسة العلوم في سويسرا. عاد إلى بلدته سلانيك بموجب عفو في سنة 1897 وأنشأ مع طلعت (انظره في اسمه) جمعية الحرّية العثمانية التي اندمجت لاحقاً مع جمعية الاتحاد والترقّي. أصبح أمينها العام في سنة 1916، ونفي إلى مالطا ورفض لاحقاً العمل مع مصطفى كمال. حوكم وبرّئ من تهمة مؤامرة اغتيال مصطفى كمال في سنة 1926. تصالح مع النظام ودخل الجمعية واحتفظ بمقعده فيها حتى سنة 1950.

مصطفى صبحي (1883–1921)

ولد لأسرة من كبار المسؤولين، ودرس في باريس. عارض جمعية الاتحاد والترقّي وفرّ إلى روسيا في سنة 1914. أصبح قريباً من البلاشفة في معسكر للاعتقال وبدأ دعوة سجناء الحرب الأتراك والمسلمين الطورانيين إلى البلشفية. انضمّ إلى الأممية الثالثة وأنشأ الحزب الشيوعي التركي في سبتمبر 1920. دخل تركيا في ديسمبر وقُتل مع رفاقه في قارب مقابل طرابزون.

(عبد اللطيف) ناجي (ألدنيز) (1875–1948)

ضابط نظامي. تدرّب في ألمانيا، وكان مساعد المدير الأكاديمي للكلية الحربية عندما كان مصطفى كمال تلميذ ضابط فيها. سافر مع مصطفى كمال إلى ألمانيا في حاشية الأمير وحيد الدين في سنة 1917. التحق بالقوميين في أنقرة في سنة 1922 بصفته القديم مفتّشاً على الأكاديميات العسكرية. خدم مرتين عضواً في الجمعية.

د. ناظم (1870–1926)

ثوري بارز في تركيا الفتاة ومؤسس مشارك مع أحمد رضا (انظره في اسمه) لجمعية الاتحاد والترقّي في باريس في سنة 1895. عاد سرّاً إلى سلانيك وساعد في دمج الجمعية الثورية المحلية مع جمعية الاتحاد والترقّي. وخدم في لجنتها التنفيذية حتى حل الحزب. فرّ إلى ألمانيا وسافر إلى روسيا في أعقاب الهدنة، وعاد إلى تركيا بعد حرب الاستقلال. وأدّت محاولاته إحياء جمعية الاتحاد والترقّي إلى إعدامه بأوامر من محكمة الاستقلال في أنقرة في سنة 1926.

ناظم حكمت (ران) (1902–1963)

أشهر شاعر تركي حديث. ولد في سلانيك لأسرة من المسؤولين الكبار ودرس في الأكاديمية البحرية في اسطنبول. ظهرت قصائده الأولى ذات الإلهام القومي عندما احتل الحلفاء اسطنبول. سافر إلى أنقرة في سنة 1921 بصحبة شبّان شيوعيين أتراك، فأزعج السلطات القومية بآرائه المتطرّفة، وأرسل إلى الولايات للتعليم. وسرعان ما توجه بعد ذلك إلى موسكو حيث درس في الكلية الشيوعية وتأثّر بمايكايوفسكي ودعاة تحديث معارضين آخرين. عاد سرّاً في سنة 1924 وسُجن في السنة التالية، لكنه هرب وعاد إلى روسيا. ثم رجع إلى تركيا ثانية في سنة 1928، وسجن مدة وجيزة قبل أن يستفيد من العفو. وحاز على الشهرة – وكثير من الأعداء – باعتباره من دعاة التحديث المثيرين للخلاف في اسطنبول. سَجن ثانية في سنة 1934، وأطلق بعد ثمانية عشر شهراً، وأعيد اعتقاله في سنة 1938، وحكم عليه بالسجن لمدة 28 سنة بتهمة ملفّقة بالتحريض على التمرّد في البحرية. أطلق سراحه في سنة 1950 بمساعدة من حملة تضامن عالمية، فهرب إلى أوروبا الشرقية في السنة التالية، وأصبح عضواً ناشطاً في حركة السلام السوفياتية وتوفّي في موسكو. وهو شخصية رومانسية، ذو عينين زرقاوين، طويل القامة، ذو شعر كثيف، اجتذب كثيراً من النساء المعجبات. خلّف وراءه ديواناً كبيراً من الشعر الملهم. وكان حديثاً في الأسلوب، وسهلاً في ألفاظه، ومميّزاً بتعاطفه الشديد مع المضطهدين. كما كتب كثيراً من القصائد الدعوية.

نهاد رشاد (بلغر) (1882–1961)

طبيب تركي متميّز، وناشط في القضية القومية. درس في باريس التي فرّ إليها بعد وشاية إلى عبد الحميد. عاد إلى تركيا في سنة 1908، واختلف مع جمعية الاتحاد والترقّي، وعاد إلى باريس ثانية في سنة 1913. كرّس نفسه للبحوث الطبية حتى سنة 1919 عندما نشر مجلة «صدى الشرق» للدفاع

عن الحقوق الوطنية التركية. عمل ممثّلاً لحكومة أنقرة في باريس ثم في لندن، وقدّم المشورة للوفود القومية في مؤتمري لندن ولوزان. وقسّم لاحقاً وقته بين باريس وتركيا، حيث عيّنه أتاتورك مسؤولاً عن مصحّ يالوفا قرب اسطنبول. وكان أول من شخّص تليّف الكبد الذي أودى بحياة أتاتورك.

نور الدين باشا (1873–1932)

ابن المشير إبراهيم باشا. خدم في مقرّ قيادة أبيه عند انقلاب جمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1908. وقاد القوات التركية في بلاد الرافدين في الحرب الكبرى، وعمل والياً على البصرة وبغداد في سنتي 1915 و1916. وعيّن محافظاً لإزمير في أعقاب الهدنة. أزيح نزولاً عن إصرار الحلفاء والتحق بالقوميين في الأناضول ليصبح قائد الجيش الأوسط (الذي قاتل المتمرّدين في الداخل)، ثم الجيش الأول في الهجوم الأخير على اليونانيين. كان مسؤولاً عن اضطهاد اليونانيين والأكراد في شمال ووسط الأناضول، ومقتل رئيس الأساقفة اليونانيين في إزمير والصحافي علي كمال في إزميد على يد الغوغاء، وعدم منع حدوث الحريق الكبير في إزمير في سنة 1922. انتخب في الجمعية ضدّ رغبة مصطفى كمال في سنة 1925. وتعرّض لهجوم شديد في خطاب الأيام الستة الذي ألقاه الأخير في سنة 1927.

(محمد) نوري (جونقر) (1882–1937)

من أفراد العائلة المحيطة بمصطفى كمال. تخرّج في كلية الأركان في سنة 1905، والتحق بمصطفى كمال في برقة في سنة 1911، وفي تراقيا في سنة 1913، وفي الجبهة الشرقية في سنة 1916. توجّه إلى أنقرة في يونيو 1920. عيّن قائداً للمدينة لمدة وجيزة ثم محافظاً لأضنة. عضو في الجمعية في ظل الجمهورية ورفيق مقرّب للرئيس.

وحيد الدين (السلطان محمد الخامس) (1861–1926)

آخر سلطان عثماني (يوليو 1918– نوفمبر 1922). ابن السلطان عبد المجيد، خلف أخاه محمداً الخامس بعد وفاته، وحاول إعادة سلطة السلطان التي انتقلت إلى جمعية الاتحاد والترقّي. وكان يخشى على السلطنة فوضع ثقته في الحماية البريطانية في نهاية الحرب الكبرى وعيّن على رأس السلطة صهره داماد فريد باشا (انظره في اسمه) معتقداً أنه يمكن إنقاذ الدولة العثمانية إذا تعاون مع الحلفاء. تفوّق عليه مصطفى كمال، بعد أن كان يعتقد أن في وسعه الاعتماد على ولائه، ووجد نفسه معزولاً في قصره عندما انتصرت القضية القومية. هرب على متن سفينة حربية بريطانية في نوفمبر 1922 بعد

أن صوّتت الجمعية على إلغاء السلطنة وأمضى آخر أيامه في جنوب فرنسا.

يعقوب قدري (قره عثمان أوغلو) (1889–1974)

كاتب كمالي غزير الإنتاج. وُلد لأسرة إقطاعية وأمضى السنوات الأخيرة للحرب الكبرى في سويسرا. وعند عودته، دافع عن القضية القومية واستدعي إلى أنقرة لنشر الدعاية عن الفظاعات التي ارتكبها اليونانيون. وعمل في ظل الجمهورية في الجمعية وسفيراً. أنشأ مجلّة «قادرو» التي منحت اسمها لحركة تدعو إلى التنمية المخطّطة. وتمجّد رواياته ومذكّراته حرب الاستقلال وإصلاحات أتاتورك.

تسلسل الأحداث

1876	*1 سبتمبر*. عبد الحميد الثاني يصبح سلطاناً
	23 ديسمبر. إعلان الدستور العثماني
1877	*19 مارس*. افتتاح أول برلمان عثماني
	24 أبريل. القوّات الروسية تدخل الأراضي العثمانية
1878	*14 فبراير*. حل البرلمان العثماني
	3 مارس. تأكيد الانتصار الروسي بمعاهدة سان ستفانو (آياستفانوس)
	13 يوليو. حلول معاهدة برلين محل سان ستفانو
1880/1	*الشتاء*. مولد مصطفى (كمال أتاتورك) في سلانيك
1881	*24 مايو*. التخلّي عن تساليا لليونان وإقامة حدود جديدة
نحو 1888	وفاة علي رضا، والد مصطفى
1893	مصطفى يلتحق بالمدرسة العسكرية الإعدادية في سلانيك؛ ويحصل على اسمه الثاني كمال
1895	مصطفى، كمال يلتحق بالمدرسة العسكرية الثانوية في مناستر
1897	انتهاء حرب قصيرة مع اليونان بانتصار عثماني
1899	*13 مارس*. مصطفى كمال يلتحق بصف المشاة في الكلية الحربية في اسطنبول
1902	*10 فبراير*. مصطفى كمال ينال رتبة ملازم ثانٍ ويدخل كلية الأركان
1903	يترقّى لرتبة ملازم أول
1905	*11 يناير*. يتخرّج في كلية الأركان برتبة يوزباشي ركن ويعيّن للتدرّب في فوج الفرسان الثلاثين، الجيش الخامس في سورية؛ ويحيي مجموعة معارضة سرّية في دمشق
1906	يقوم بزيارة سرّية إلى سلانيك

1907 *20 يونيو*. يرقّى لرتبة معاون صاغ
13 أكتوبر. يعيّن في مقرّ قيادة الجيش الثالث في سلانيك
1908 *22 يونيو*. يعيّن في مفتّشية السكك الحديدية في روملي
24 يوليو. جمعية الاتحاد والترقّي تجبر عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور
سبتمبر. مصطفى كمال يسافر إلى طرابلس وبنغازي لإعادة تثبيت سلطة جمعية الاتحاد والترقّي
1909 *13 يناير*. يعيّن رئيساً لأركان الفرقة الرديفة السابعة عشرة في سلانيك
13 أبريل. حدوث تمرّد في اسطنبول؛ وجمعية الاتحاد والترقّي تنظم جيش الحركة لاستعادة السيطرة؛ ومصطفى كمال ينتقل مع فرقته إلى ضواحي اسطنبول
27 أبريل. خلع عبد الحميد الثاني، وحلول محمد الخامس محلّه، بعد أن احتل جيش الحركة اسطنبول
1910 سبتمبر. يحضر مناورات الجيش الفرنسي في بيكاردي؛ ويشارك في قمع ثورة ألبانية
1911 15 يناير. يعيّن في مقرّ قيادة الفيلق الخامس، ثم قائداً لفوج المشاة الثامن والثلاثين
13 سبتمبر. يعيّن في الأركان العامة في اسطنبول؛ ويتطوّع للخدمة ضدّ الإيطاليين في برقة
27 نوفمبر. يترقّى إلى صاغ
1912 *11 مارس*. تعيينه قائداً لقطاع درنة في برقة
8 أكتوبر. بدء حرب البلقان الأولى، وسقوط سلانيك بأيدي اليونانيين
24 أكتوبر. مصطفى كمال يغادر برقة ويعود إلى اسطنبول
21 نوفمبر. تعيينه مديراً للعمليات في قوّة المضائق
1913 *23 يناير*. جمعية الاتحاد والترقّي تستولي على السلطة في «الغارة على الباب العالي»
24 مارس. سقوط أدرنة في أيدي البلغار
29 يونيو. بدء حرب البلقان الثانية
21 يوليو. الجيش العثماني يعيد احتلال أدرنة
29 سبتمبر. معاهد اسطنبول تثبّت الحدود التركية البلغارية
27 أكتوبر. تعيين مصطفى كمال ملحقاً عسكرياً في صوفيا
1914 *1 مارس*. ترقية مصطفى كمال إلى بكباشي
28 يوليو. النمسا تعلن الحرب على صربيا؛ بدء الحرب العالمية الأولى
2 أغسطس. الإمبراطورية العثمانية توقّع على تحالف سرّي مع ألمانيا
29 أكتوبر. البحرية العثمانية بقيادة ألمانية تقصف أهدافاً روسية

2 نوفمبر. روسيا تعلن الحرب على الإمبراطورية العثمانية (وبريطانيا وفرنسا تحذوان حذوها في 5 نوفمبر)

1915 *20 يناير*. مصطفى كمال يغادر صوفيا لتولّي قيادة الفرقة التاسعة عشرة والخدمة في غاليبولي

18 مارس. بحرية الحلفاء تفشل دخول المضائق بالقوة

25 أبريل. قوّات الحلفاء تنزل في أربورنو (أنزاك)؛ ومصطفى كمال يقوم بدور رئيس في وقف تقدّمها

1 يونيو. ترقية مصطفى كمال إلى رتبة قائمقام

6 أغسطس. نزول الحلفاء في خليج سولفا (أنافارطالار)

8 أغسطس. تعيين مصطفى كمال قائد مجموعة أنافارطالار؛ وتمكّنه من وقف تقدّم الحلفاء

10 ديسمبر. مصطفى كمال يغادر غاليبولي إلى اسطنبول

20 ديسمبر. الحلفاء يكملون إخلاء رأس الجسر في سولفا (أنزاك)

1916 *9 يناير*. الحلفاء يستكملون إخلاء غاليبولي

27 يناير. تعيين مصطفى كمال قائداً للفيلق السادس عشر، الذي ينقل إلى الجبهة الشرقية (القوقازية)

1 أبريل. ترقية مصطفى كمال إلى رتبة أميرالاي

5–6 أغسطس. مصطفى كمال يعيد السيطرة على بدليس وموش في مواجهة الروس (لكنه يجبر على إخلاء موش في نهاية سبتمبر)

1917 *7 مارس*. تعيينه قائداً للجيش الثاني

5 يوليو. تعيينه قائداً للجيش السابع في سورية

4 أكتوبر. يستقيل من قيادته ويعود إلى اسطنبول

20 ديسمبر. يرافق وريث العرش وحيد الدين في زيارة إلى ألمانيا

1918 *25 مايو*. يغادر اسطنبول للمعالجة في فيَنّا وكارلسباد

3 يوليو. وفاة السلطان محمد الخامس ووحيد الدين يخلفه (محمد السادس)

7 أغسطس. إعادة تعيين مصطفى كمال قائداً للجيش السابع في سورية وفلسطين

16 سبتمبر. البريطانيون يشنوّن هجوماً ويخرجون القوّات العثمانية من سورية وفلسطين

26 أكتوبر. مصطفى كمال يوقف تقدّم البريطانيين في قضمة، شمال حلب

30 أكتوبر. الدولة العثمانية توقّع الهدنة مع الحلفاء في مودروس

31 أكتوبر. تعيين مصطفى كمال قائداً لمجموعة الصاعقة التي يوجد مقرّ قيادتها في أضنة

7 نوفمبر. حلّ مجموعة الصاعقة

13 نوفمبر. مصطفى كمال يعود إلى اسطنبول

1919 *30 أبريل*. تعيين مصطفى كمال مفتّشاً عاماً للجيش التاسع (الثالث لاحقاً) في الأناضول

11 مايو. اليونان تحتل إزمير

19 مايو. مصطفى كمال ينزل في سامسون

22 يونيو. يجتمع بالقادة القوميين في أماسا ويصدرون إعلان المقاومة الأول

8 يوليو. مصطفى كمال يترك الجيش العثماني

23 يوليو – 7 أغسطس. انعقاد المؤتمر القومي في أرضروم؛ وانتخاب مصطفى كمال رئيساً له

4–11 سبتمبر. انعقاد المؤتمر القومي في سيواس؛ ومصطفى كمال يصبح قائد اللجنة التنفيذية الدائمة لمنظمات المقاومة في كل أنحاء البلاد

27 ديسمبر. مصطفى كمال يصل إلى أنقرة، ويتخذها مقرّاً لقيادته

1920 *12 يناير*. افتتاح آخر برلمان عثماني في اسطنبول؛ وإعلانه عن الميثاق الوطني في 17 فبراير

16 مارس. القوات البريطانية تكمل احتلال اسطنبول

18 مارس. البرلمان العثماني يوقف جلساته

23 أبريل. افتتاح الجمعية الملّية الكبرى في أنقرة؛ وانتخاب مصطفى كمال رئيساً لها

22 يونيو. القوات التركية تعبر خطّ ميلن حول إزمير وتتقدم لاحتلال غرب الأناضول وتراقيا الشرقية

10 أغسطس. توقيع معاهدة سيفر

28/27 سبتمبر. القوات التركية تشنّ هجوماً على الأرمن في الشرق

30 أكتوبر. استرجاع قارص من الأرمن

14 نوفمبر. هزيمة فنزيلوس في الانتخابات اليونانية، وعودة الملك قسطنطين؛ وتولّي الجنرال بابولاس قيادة القوّات اليونانية في الأناضول

2 ديسمبر. تثبيت الانتصار التركي على الأرمن بمعاهدة غُمرو

1921 *1 يناير*. أدهم الشركسي يعبر الحدود نحو اليونانيين؛ ونهاية الميليشيات القومية

9–11 يناير. انتصار الأتراك في معركة إينونو الأولى

20 يناير. الجمعية تصوّت على الدستور الأول (المؤقّت)

21 فبراير – 2 مارس. انعقاد مؤتمر لندن (لمراجعة معاهدة سيفر)

16 مارس. توقيع معاهدة صداقة مع روسيا في موسكو

1 أبريل. انتصار الأتراك في معركة إينونو الثانية

10 يوليو. اليونانيون يشنّون هجوماً ويحتلون أسكي شهير وكوتاهيا

5 أغسطس. الجمعية تعيّن مصطفى كمال قائداً أعلى، واستئناف مهنته العسكرية رسمياً

23 أغسطس – 13 سبتمبر. دحر اليونانيين في معركة سقاريا

19 سبتمبر. الجمعية تمنح مصطفى كمال رتبة مشير وتطلق عليه لقب الغازي
13 أكتوبر. معاهدة قارص تثبّت الحدود الشرقية لتركيا
20 أكتوبر. توقيع اتفاق فرنسي تركي في أنقرة؛ والفرنسيون ينسحبون من جنوب الأناضول

1922 *12 يوليو*. رؤوف (أورباي) يتولى منصب رئيس وزراء حكومة الجمعية المليّة الكبرى
26 أغسطس. الأتراك يشنّون الهجوم الأخير على القوات اليونانية في الأناضول؛ ويحقّقون اختراقاً في اليوم التالي؛ وينتصرون نصراً حاسماً في 30 أغسطس
9 سبتمبر. القوات التركية تحتل إزمير؛ ووصول مصطفى كمال إلى المدينة في اليوم التالي
3–11 أكتوبر. انعقاد مؤتمر مودانيا؛ وتوقيع الهدنة
31 أكتوبر. بدء تسليم تراقيا الشرقية إلى تركيا
1 نوفمبر. الجمعية تلغي السلطنة وتبقي على الخلافة
17 نوفمبر. السلطان الأخير، وحيد الدين، يفرّ من اسطنبول على متن سفينة حربية بريطانية
18 نوفمبر. الجمعية تنتخب عبد المجيد خليفة
21 نوفمبر. افتتاح مؤتمر السّلام التركي في لوزان

1923 *14 يناير*. وفاة زبيدة، والدة مصطفى كمال في إزمير
29 يناير. زواج مصطفى كمال من لطيفة في إزمير
4 فبراير. تعليق مؤتمر لوزان
17 فبراير – 4 مارس. انعقاد المؤتمر الاقتصادي في إزمير
1 أبريل. الجمعية تصوت لإجراء انتخابات
23 أبريل. استئناف مؤتمر لوزان
24 يوليو. توقيع معاهدة السلام التركية في لوزان
4 أغسطس. رؤوف (أورباي) يستقيل من رئاسة الوزراء
11 أغسطس. انعقاد الجمعية المنتخبة حديثاً؛ وفتحي (أوقيار) يتولّى رئاسة الحكومة
23 أغسطس. الجمعية المنتخبة حديثاً تصدّق على معاهدة لوزان
9–11 سبتمبر. إنشاء حزب الشعب (حزب الشعب الجمهوري لاحقاً) ومصطفى كمال زعيماً له
2 أكتوبر. الحلفاء يخلون اسطنبول
13 أكتوبر. أنقرة تصبح عاصمة تركيا
29 أكتوبر. إعلان الجمهورية؛ وانتخاب مصطفى كمال رئيساً؛ وعصمت إينونو يتولّى رئاسة الوزراء في اليوم التالي

1924 *3 مارس*. إلغاء الخلافة، ونفي الأسرة العثمانية، وإغلاق المدارس الدينية، وخضوع المؤسسات الإسلامية لسلطة الدولة

8 أبريل. إغلاق المحاكم الدينية

20 أبريل. الجمعية تصوّت على أول دستور للجمهورية

30 أكتوبر. مصطفى كمال يجبر القادة على الاختيار بين الجيش والسياسة المعارضة

17 نوفمبر. تشكل الحزب التقدّمي الجمهوري باعتباره أول حزب معارض في الجمهورية

21 نوفمبر. فتحي (أوقيار) يتولّى رئاسة الوزراء بدلاً من عصمت (إينونو)

1925 *11 فبراير*. بدء تمرّد الشيخ سعيد الكردي في الشرق

3 مارس. عصمت (إينونو) يعود إلى رئاسة الوزراء؛ والتصويت على قانون تقرير السكون في اليوم التالي

15 أبريل. إلقاء القبض على الشيخ سعيد؛ ومحاكمته وإعدامه في ديار بكر

3 يونيو. حل الحزب التقدّمي الجمهوري

5 أغسطس. طلاق مصطفى كمال من لطيفة

23 أغسطس – 1 سبتمبر. مصطفى كمال ينتقل إلى شمال الأناضول ويعلن قراره منع الطربوش وإغلاق تكايا الدراويش

25 نوفمبر. إقرار قانون القبّعة

30 نوفمبر. حلّ الطرق الصوفية الإسلامية وإغلاق التكايا والمزارات

1926 *17 فبراير*. سنّ قانون مدني جديد؛ وحصول النساء على حقوق مدنية مساوية للرجال

1 مارس. سن قانون جنائي جديد

5 يونيو. إبرام معاهدة مع بريطانيا والعراق وحل النزاع على الموصل، وتثبيت الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا

15 يونيو. الكشف عن محاولة لاغتيال مصطفى كمال

13 يوليو. محكمة الاستقلال في إزمير تصدر أحكاماً بالإعدام على خمسة عشر متآمراً

26 أغسطس. إعدام أربعة قادة سابقين في جمعية الاتحاد والترقّي لتورّطهم المزعوم في مؤامرة الاغتيال في إزمير

3 أكتوبر. إزاحة الستار عن أول تمثال لمصطفى كمال في اسطنبول

1927 *7 مارس*. إلغاء محاكم الاستقلال

30 يونيو. مصطفى كمال يتقاعد من الجيش

1 يوليو. مصطفى كمال يزور اسطنبول للمرة الأولى منذ بدء حرب الاستقلال

15–20 أكتوبر. مصطفى كمال يقدّم رواية لقيادته في خطاب استغرق ستة أيام في مؤتمر حزب الشعب الجمهوري

28 أكتوبر. إجراء أول إحصاء للسكان: عدد السكان يساوي 13,6 مليون نسمة

1 نوفمبر. إعادة انتخاب مصطفى كمال رئيساً

1928 *3 فبراير*. تلاوة المواعظ بالتركية لأول مرة في اسطنبول

9 أبريل. إزالة الإشارة إلى الإسلام باعتباره الدين الرسمي من الدستور

24 مايو. اعتماد الأرقام الدولية

9 أغسطس. مصطفى كمال يعلن في اسطنبول اعتماد الأبجدية اللاتينية

1 نوفمبر. الجمعية تقرّ قانون اعتماد الأبجدية اللاتينية

1929 *1 يناير*. افتتاح «مدارس وطنية» لتعليم الأبجدية الجديدة

4 مارس. ألغاء قانون تقرير السكون

13 مايو. اعتماد قانون تجاري جديد

2 سبتمبر. انتخاب ملكة جمال في تركيا للمرّة الأولى

1930 *3 أبريل*. منح النساء التركيات حق الاقتراع في الانتخابات المحلّية

29 أبريل. تعيين أول قاضيات

11 يونيو. إنشاء البنك المركزي التركي

12 أغسطس. فتحي (أوقيار) ينشئ الحزب الجمهوري الحرّ باعتباره حزب المعارضة الثاني في تاريخ الجمهورية

27 أكتوبر. مصطفى كمال يستقبل الزعيم اليوناني فنزيلوس في أنقرة (توقيع معاهدة صداقة في 30 أكتوبر)

17 نوفمبر. الحزب الجمهوري الحرّ يحل نفسه بعد صدامات في إزمير واتهامات بالتزوير في الانتخابات المحلّية

23 ديسمبر. شغب في مَنَمَن: المحكمة العسكرية تأمر بشنق ثمانية وعشرين شخصاً زُعم أنهم متورّطون في مقتل الملازم قوبلاي على يد متعصّب إسلامي

1931 *26 مارس*. اعتماد الأوزان والمقاييس الدولية

15 أبريل. إنشاء الجمعية التاريخية التركية لإصدار رواية قومية للتاريخ

4 مايو. إعادة انتخاب مصطفى كمال رئيساً

10–18 مايو. مؤتمر حزب الشعب الجمهوري يعتمد تدخّل الدولة في الاقتصاد

1932 *19 فبراير*. إنشاء بيوت الشعب

12 يوليو. إنشاء الجمعية اللغوية التركية لتعزيز التركية «الصرف»

18 يوليو. قبول تركيا في عصبة الأمم. الإعلان رسمياً عن أن إقامة الأذان في اسطنبول بالتركية

1933 *1 فبراير*. وقوع اضطرابات في بورصة بشأن إقامة الأذان بالتركية

31 مايو. إنشاء جامعة اسطنبول الجديدة (بمساعدة أساتذة ألمان لاجئين)

29 أكتوبر. الاحتفال بالذكرى العاشرة لقيام الجمهورية

1934 *9 فبراير*. توقيع ميثاق البلقان في أثينا

16 يونيو. رضا شاه إيران يقوم بزيارة دولة

21 يونيو. جعل أسماء العائلات إلزامية

24 نوفمبر. مصطفى كمال يعتمد أتاتورك اسماً للعائلة

3 ديسمبر. منع ملابس رجال الدين خارج أماكن العبادة

5 ديسمبر. منح النساء حقّ الاقتراع في الانتخابات البرلمانية

1935 *2 فبراير*. افتتاح آيا صوفيا، البازيليكا البيزنطية في اسطنبول التي حوّلت إلى مسجد في سنة 1453، بمثابة متحف

1 مارس. الجمعية المنتخبة حديثاً والتي تضمّ ثماني عشرة نائبة، تختار أتاتورك رئيساً للمرّة الرابعة

27 مايو. اعتماد عطلة نهاية الأسبوع الدولية

1936 *6 مايو*. افتتاح المعهد الموسيقي للدولة في أنقرة

20 يوليو. توقيع اتفاقية مونترو يتيح لتركيا إعادة نشر القوات العسكرية في المضائق

4–6 سبتمبر. أتاتورك يستقبل الملك إدوارد الثامن في اسطنبول في أثناء زيارة غير رسمية

9 أكتوبر. تركيا تثير مع فرنسا وضع سنجق الإسكندرونة (ولاية هاتاي لاحقاً)

14 ديسمبر. عصبة الأمم تبدأ المناقشات بشأن الإسكندرونة

1937 *5 فبراير*. جعل مبادئ حزب الشعب الجمهوري (الأسهم الستة)، بما في ذلك العلمانية، جزءاً من الدستور

مارس – أبريل. انتفاضة كردية في درسيم (تونجلي): واستسلام زعيم المتمرّدين في 12 سبتمبر، وإعدامه في 15 نوفمبر (قُمعت انتفاضة ثانية في سبتمبر 1938)

29 مايو. اتفاق على أن تصبح الإسكندرونة «كياناً منفصلاً»

11 يونيو. أتاتورك يتبرّع بمزارعه للدولة

25 أكتوبر. جلال بايار يحل محل عصمت إينونو رئيساً للوزراء

1938 *30 مارس*. أول نشرة رسمية عن الحالة الصحية لأتاتورك

26 مايو. أتاتورك يغادر أنقرة للمرّة الأخيرة

1 يونيو. أتاتورك يركب على متن اليخت «سافارونا»، الذي ابتيع حديثاً له

5 *يوليو*. القوّات التركية تدخل سنجق الإسكندرونة الذي أصبح ولاية هاتاي المستقلّة

2 *سبتمبر*. افتتاح برلمان هاتاي

5 *سبتمبر*. أتاتورك يكتب وصيّته في قصر دولما بهتشة، حيث نُقل من «سافارونا»

17 *أكتوبر*. صدور نشرات صحية رسمية بعدما دخل أتاتورك في غيبوبة؛ وتوقّف النشرات بعد تحسّن حالته

8 *نوفمبر*. أتاتورك يدخل في غيبوبة مرة أخرى

10 *نوفمبر*. وفاة أتاتورك في الساعة 9:05 في قصر دولما بهتشة

11 *نوفمبر*. انتخاب عصمت إينونو رئيساً

21 *نوفمبر*. دفن أتاتورك في المتحف الإثنوغرافي في أنقرة

26 ديسمبر. *حزب الشعب الجمهوري يعقد مؤتمراً استثنائياً ويعلن أتاتورك «رئيساً خالداً» وإينونو «قائداً وطنياً»*

1939 29 *يناير*. هاتاي تصبح جزءاً من تركيا (في أعقاب اتفاق تركي فرنسي في يونيو 1923)

1953 10 *نوفمبر*. نقل بقايا جثمان أتاتورك إلى ضريح جديد.

الحواشي

تقدّم هنا إشارات موجزة، تحت الاسم الثاني للمؤلّف، إلى الحواشي المذكورة كاملة في ثبت المراجع.

المقدّمة

1. *Histoire de l'Empire Ottoman*, Hachette, Paris 1881, 637.
2. Claude Cahen, *Pro-Ottoman Turkey*, Sidgwick & Jackson, London 1968, 145.
3. Kemal Karpat, 'Ottoman Population Records and the Census of 1881/2-1893' in *International Journal of Middle Eastern Studies* (IJMES), May 1978, Vol. 9, No. 2.
4. Aydemir, *Suyu Aryan Adam*, 9, 19-22.

5. المصدر نفسه، 47.

6. المصدر نفسه، 17.

7. Gürün, 167-8.
8. McCarthy, 117.
9. Aron Rodrigue, French Jews, Turkisg Jews, Indiana University Press, 1990, 169-70.
10. McCarthy, 118.

11. المصدر نفسه، 118.

12. Riza Nur Kendini Anlatyor (رضا نور يروي قصته), ed, Abdurrahman Dilipak, Isaret, Istanbul 1992, I, 217.
13. Yavuz Ozguldur, 'Yusbasi Helmot von Moltke'den Musir Liman von Sanders'e Osman;I Ordusundra Alman Askeri Heyetleri' (البعثات العسكرية الألمانية في الجيش العثماني من النقيب

(هلمون فون مولتكه إلى المشير ليمان فون ساندرز), in OTAM, Ankara University 1993, No. 4, 301-3.

14. ينسب المؤرّخ اليوناني القومي باباريغوبولوس (J. Paparrigopoulos) الحرب إلى «التشجيع الذي قدّمه المنظمون الألمان في هيئة الأركان العامة التركية إلى السلطان» (VII, 78).

15. في سنة 1913، بلغ نصيب الفرد من واردات الإمبراطورية العثمانية 16 كغ من الطحين، و5 كغ من الأرز، و8 كغ من السكر و2,6 كغ من القطن. وكان استهلاك هذه السلع أكثر ارتفاعاً في المدن من الريف بطبيعة الحال.

Vedat Eldem, 'Harbinin ve Istiklâl Savaşirun Ekonomik Sorunları' (المشكلات الاقتصادية في الحرب العالمية الأولى), in Osman Okyar (ed.), Türkiye Iktisat Tarihi Semineri:Metinier, Tarttrmalar (محاضرة تاريخ الاقتصاد التركي: أبحاث ومناقشات), Hacettepe University, Ankara 1975, 374

16. Karpat, *IJMES,* Vol. 9, No. 2, 258-74.

تشير الأرقام الخاصة بالولايات إلى سكان النواحي المركزية التي تشمل المناطق الحضرية والضواحي والقرى القريبة.

17. Zeynep Celik, *The Remaking of Istanbul,* University of Washington Press 1986, 38.

18. ضياء باشا في مجلّة «حرّيت» الأسبوعية المنشورة في لندن، العدد 21، سنة 1868 نقلاً عن Ihsan Sungu, 'Tanzimat ve Yeni Osmanlilar' (التنظيمات [الإصلاحات] والشباب العثماني) في *Tanzjmat,* T.C. Maarif Vekaleti (Turkish Ministry of Education), Istanbul 1940, .I, 836-7

الفصل الأول: منزل في أوروبا

1. Aydemir, *Tek Adam,* I, 22.
2. Soyak, I, 5.
3. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk,* 3.
4. Aydemir, *Tek Adam,* 24; Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri,* 7.

من ناحية أخرى، أشار صالح (بوزوق)، ياور أتاتورك، إلى أنهما ينحدران من الجدين لجهة الأب والأم نفسيهما، ويسمّيهما حاجي إسلام آغا، وحاجي صالح آغا (*Hep Atatiirk'iin Yamnda, 9*). لكن.بما بوزوق يقول بأن العلاقة كانت في «الجيل الثالث»، فربما يشير إلى والدي الجدّين. ووفقاً لأقرباء أتاتورك الذين ما زالوا على قيد الحياة، فإن جديه لأبيه هما أحمد وعائشة. وبالإضافة إلى علي رضا، كان لديهما ولدان آخران محمد أمين ونعمتي (والأخير اسم صبي يمكن أن يكون خطأ نعمت، وهو اسم فتاة). وكان أحفاد محمد أمين زوّاراً دائمي التردّد على قصر دولما بهتشة عندما كان أتاتورك رئيساً (*Milljyet,* 28 February 1995, 5; genealogical tree in Goksel, 19).

5. *AnaBritannica,* IX, 213.

6. *Milljyet,* 28 February 1995, 5.
7. Şapolyo, 20.
8. Aydemir, *Tek Adam,* I, 25-7.

ويقول آيدمير إن هذه الكتائب كانت تسمّى «عسكري مُلكية» (قوات مدنية). ويوحي ذلك بأن الموظفين المدنيين تطوّعوا أو جنّدوا للخدمة في هذه الوحدات. ووفقاً لشابوليو (19)، فإن كتيبة متطوّعي سلانيك زارت اسطنبول. وقد أقلق وجودها السلطان عبد الحميد الثاني، فوضع حداً لاستخدام موظفي الخدمة المدنية بمثابة متطوّعين عسكريين.

9. وفقاً لآيدمير، توفّي علي رضا بعمر 47 سنة. ونقل عن زبيدة قولها إنها كانت في السابعة والعشرين عندئذٍ (*Tek Adam,* I, 35).

10. أبدل بعض كتّاب السيرة اللاحقة التركية أوغلو أو أوغولاري باللاحقة الفارسية زاده، وتعني ابن/أبناء؛ وكانت زاده أكثر شيوعاً في الأزمنة العثمانية.

11. Bozok, 7-8.
12. Şapolyo, 15.
13. Tevetoglu, 163.

اعتقد عبد الحميد الثاني أن القاراقتشيلي أقرباء للأسرة العثمانية (*AnaBritannica,*XII, 585). وقد استقرّ قسم من القبيلة في جنوب شرق الأناضول، حيث استوعبهم الأكراد (Bayrak، 70، نقلاً عن مذكّرات الصدر الأعظم العثماني سعيد باشا). وربما انحدر عارف المولود في أضنة (ATASE [Turkish General Staff Military History Department] , *Tiirk lstiklal Harb'ine Katilan...Komutanlarin Bjyografileri,* 163) من هذا القسم من القبيلة الناطق بالكردية.

14. Bozok, 7.

15. المصدر نفسه، 160.

16. Aydemir, *Tek Adam,* I, 29; Volkan and Itzkowitz, 21.
17. Aydemir, *Tek Adam,* I, 27-31.

18. المصدر نفسه، Volkan and Itzkowitz, 21-22, 25-27.

19. يقول شابوليو (17) أن باباز كوبروسو كان في ناحية كاتارين على الحدود بين تساليا اليونانية ومقدونيا العثمانية.

20. Anderson, 222.

21. أدرك باحث تركي، إحسان صونغو، نقل عنه شابوليو، كاتب سيرة أتاتورك، بوضوح صعوبة التوفيق بين التواريخ عندما قال إنه لم يتمكّن من تحديد إذا كان علي رضا أصبح تاجر خشب قبل تعيينه ضابطاً في الجمارك أو بعده. وتحلّ هذه الصعوبة إذا افترضنا أن علي رضا عمل في تجارة الخشب بينما كان يعمل في الجمارك.

22. Aydemir, *Tek Adam,* I, 32.

23. المصدر نفسه، 34.

24. كان المنزل في شارع إصلاحانة، وهو اسم كان يطلق على الحيّ أحياناً. (Ozel, 16)
25. Aydemir, *Tek Adam*, I, 35.
يحدّد ذلك وفاة علي رضا في سنة 8/1887. ويقول حكمت بايور (8) إنه توفي في سنة 1888 أو بعد ذلك بقليل. وبالنظر إلى أن عمر زبيدة كان 27 سنة عندما توفّي زوجها، فإنها ولدت في سنة 1861 تقريباً، وتزوّجت في سن 16 أو 17 سنة. ولا يمكن أن يكون تعليق في مذكّرات عفت إينان، ابنة أتاتورك بالتبنّي، بأن تاريخ وفاة علي رضا هو سنة 1893صحيح، إذ وفقاً لعفت إينان نفسها (10)، كان أتاتورك في المدرسة العسكرية الإعدادية (الرشدية)، التي دخلها بعد وفاة والده وفقاً لكل الروايات.
26. أنشئت أول وصلة للسكة الحديدية في سلانيك بأوروبا في فسنة 1871 (Yitzchak Kerem, ‹The Effects of Physical Disasters on the Jewish Community of Salonika in the Nineteenth Century› in Scripta Hierosolymitana, Vol 35, 60, Hebrew University, Jerusalem 1994).
27. بدأت شركة فرنسية بناء ميناء حديث في سنة 1889 (المصدر نفسه، 60).
28. تتباين المصادر كثيراً في تقديرات سكان سلانيك وتكوينها الطائفي. فوفقاً للإحصاء العثماني في سنة 1893 فإن عدد سكان منطقة سلانيك المركزية، التي تشمل القرى المجاورة، بلغ 103,000، منهم 37,000 يوناني، و35,000 يهودي، و29,000 مسلم. وبما أن كل الأرثوذكس الشرقيين الذين يدينون بالولاء للبطريرك اليوناني في اسطنبول، لا للأسقف البلغاري، كانوا يصنّفون يونانيين، فلا بدّ أن يكون هؤلاء قد شملوا المقدونيين الناطقين بالسلافية في سلانيك وحولها. وقدّرت موسوعة تشامبرز لسنة 1904 سكان سلانيك في سنة 1900 بنحو 100,000 نسمة، منهم 50,000 يهودي، و35,000 تركي، و15,000 يوناني. وتقدّر لوسي غارنت التي أقامت في سلانيك في أواخر ثمانينيات الرقم التاسع عشر اليهود بما بين 60 و80,000 نسمة. وذكرت الأليانس الإسرائيلي العام الذي يوجد مقرّه في باريس أن السكان اليهود بلغ عددهم 75,000 نسمة في سنة 1905 و90,000 نسمة بعد ثلاث سنوات (Yitzchak Kerem, 58). وما من شك في أن عدد اليهود نما بسرعة في سنوات الاستقرار في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.
29. Yitzchak Kerem, 52.
30. Garnett, II, 19-20.
31. المصدر نفسه، II، 102.
32. وفقاً لشابوليو (16)، فإن لقب ملّا كان يطلق في أوساط مسلمي على قلّة من النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة. وكنّ يقرأن كتابات دينية بطبيعة الحال.
33. توجد هذه القطعة المعروفة جيداً في بداية مقابلة طويلة منحت في يناير 1922 لأحمد أمين يالمان، محرّر جريدة «وقت» اليومية في اسطنبول (*ASD*, III, 39).
34. Garnett, II, 104.
35. إن تسلسل الأحداث في طفولة أتاتورك غير مؤكّد. فنحن نعرف أنه وُلد في سنة 1/1880 وأنه دخل المدرسة العسكرية الثانوية في مناستر في سنة 6/1895. وقد كتبت ابنته بالتبنّي عفّت (التي أسمت نفسها

لاحقاً عفت إينان، بوصل اسمها باسم العائلة الجديد، إينان، لتحفظ مكانها في السير الذاتية) أنه التحق بالمدرسة العسكرية الإعدادية في سنة 1891 في سن العاشرة (*Atatürk Hakkinda Hatirralar ve Belgeler,* 10). ومن غير المحتمل أن يكون قد بدأ تعليمه عند شمسي أفندي قبل سنّ السادسة أو السابعة على الأرجح، أي أنه كان في سنة 8/1887. وقد كتب حكمت بايور أن علي رضا توفّي «في سنة 1888 أو بعيد ذلك» (8)، أي عندما كان أتاتورك في السابعة أو الثامنة. ويقال إن إقامته في مزرعة حسين آغا استمرّت بضعة شهور فحسب (خمسة أو ستة شهور وفقاً لفالح رفقي أطاي، *Çankaya,* 18). وربما كانت فترة التحاقه التعيسة بالمدرسة الإعدادية المدنية في سلانيك في السنة الدراسية 90/1889.

36. وفقاً لإحصاء سنة 1893، كان هناك 30,000 مسلم مقارنة بـ 20,000 يوناني في حي لانغازا (Karpat، 266).

37. *ASD*, III, 40.

38. *Agabeyim Mustafa Kemal*, 24.

39. سمّاه آيدمير كمال أفندي (*Tek Adam,* I, 45). من ناحية أخرى، سمّاه جَبسوي كارابت (*Sınıf Arkadaşım Atatürk,* 5)، ما يجعله أرمنياً.

40. استخدم أتاتورك كلمة «تيزة» (خالة) (*ASD,* III, 40). وقد أعطاها رفيقه قِلج علي اسم فاطمة (*Atatürk'ün Hususjyetleri,*10). لكن صديقاً آخر، علي فؤاد جَبسوي يقول إن مصطفى الشابّ عاد إلى سلانيك بدعوة من عمّته أمينة (*Sınıf Arkadaşım Atatürk,* 5). وعلى أي حال، يبدو أن راعية مصطفى في سلانيك في تلك الفترة هي عائشة، والدة زبيدة (ذكرها قِلج علي، لكنه لم يحدّد درجة القرابة).

41. *ASD*, III, 40.

42. Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri,* 18-19.

43. Soyak, I, 19.

44. تخرّج في الكلية الحربية في سنة 1903، بعد سنة من تخرّج أتاتورك، لكنه لم يلتحق بكلية الأركان.

45. Kılıç Ali, 10.

الفصل الثاني: صناعة ضابط عثماني

1. من مقابلة مع فالح رفقي (أطاي) ومحمود (صويدان)، نشرت في جريدة «ملّيت» في 13 مارس 1926 (*ASD,* III, 16).

2. وفقاً لابنة أتاتورك بالتبنّي عفّت، التي قدّمت هذه التواريخ، فإنه كان في سن 10 سنوات عندما دخل المدرسة، و14 سنة عندما انتقل إلى المدرسة العسكرية الثانوية في مناستر.

3. من مقابلة مع أحمد أمين (يالمان)، نشرت في جريدة «وقت» في 10 يناير 1922 (*ASD,* III, -140).

4. نقلاً عن Volkan and Itzkowitz, 36-7.

5. Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri,* 14.

6. يقول آيدمير إن اسمها رقيّة وأنها كانت زوجة ضابط في الجمارك يدعى حاجي حسن أفندي، وفي تلك الحال فإنه زميل لعلي رضا، والد أتاتورك (Tek Adam, I, 58). ومن ناحية أخرى، قول فالح رفقي (أطاي)، كبير إعلاميي أتاتورك، إن أتاتورك انتقل إلى منزل عمّته أمينة في حي مختلف، عندما تزوّجت زبيدة ثانية (Çankaya, 20).

7. المصدر نفسه، 20.

8. Belli, *Fikriye*, 66-7.

9. المصدر نفسه، 20–29.

10. Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri,* 19-20.

11. المصدر نفسه، 19.

12. Belli, Fikriye, 26.

13. Şapolyo, 31.

14. Atay, *Çankaya*, 19.

15. أراد أتاتورك، وفقاً لعلي فؤاد (جَبسوي)، الذي أصبح صديقه في الكلية الحربية في اسطنبول، أن يدرس في المدرسة العسكرية الثانوية المرموقة في كوللي على شاطئ البوسفور الآسيوي (*Sinif Arkadapm Atatiirk*,8).

16. المصدر نفسه.

17. *Encydopaedia of Islam,* rnd edn *(El'),* VI, 372a.

18. *AnaBritannica*, IV, 286a.

19. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 9.

20. *ASD*, III, 41.

21. *Atatiirk'ten Amlar,* 1.

22. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 177-95.

23. Atay, *Çankaya*, 21.

24. *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 11.

25. المصدر نفسه، 12

26. المصدر نفسه، 9.

27. المصدر نفسه، 13.

28. *Çankaya*, 31.

يعتقد فالح رفقي (أطاي)، الذي يروي قصة عن حقي قلتش أوغلو، الذي كانت أسرته وثيقة الصلة بزبيدة، والدة أتاتورك، أن هذه المناسبات ألهمت أتاتورك حبّ الموسيقى الكلاسيكية التركية بدلاً من المشاعر الدينية. وما كان حضور مصطفى كمال مناسبة للدراويس ليدهش أصدقاءه، فالطريقة المولوية كانت «شهيرة جداً في المدن العالمية المتغرّبة»، وقد مدحت في «زهرة الأدب»، وهي مجلة نشرها عدد من اليهود الدونما (Ilber Ortayh, ‹Ottoman Modernization and Sabetaism› in Tord Olsson et al. (eds.), Alevi Identity, Swedish Research Institute in Istanbul, Istanbul 1998, 101).

29. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 14.
30. *ASD*, III, 41.
31. *Atatürk'ten Hatiralar*, I, 19.
32. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 14.
33. المصدر نفسه، *Çankaya*, 31, 32.
34. Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri,*20-21.
35. *ASD*, III, 42.
36. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 32-3.
37. *Kemal Atatürk: Les chemins de I'Occident,* 324.
38. Erikan, 72 and Ali Fuat Cebesoy, *Sinif Arkadapm Atatiirk*, 27, 38.
يقدّم علي فؤاد ترتيب أتاتورك في نهاية السنتين الأولى والثانية بأنه السابع والسادس.
39. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 41.
40. المصدر نفسه، 44–5.
41. Anderson, 271-2.
42. *ASD*, III, 42.
43. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 46.
44. Özalp, 2.
45. Emre, 337.
46. *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 52-7.
47. برز الشكّ في أعقاب اجتماع أنور بالمعلّم النمساوي الذي يدرّس عبد المجيد الألمانية ومراسل الجريدة التي تصدر في فيّنا «نو فراي برس» (Aydemir, Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver *Paşa*, I، 191–5).
48. *ASD*, III, 42-3.
49. Şapolyo, 34.

الفصل الثالث: التحضير لانقلاب

1. Kemal Salibi, *The Modem History of Lebanon,* Weidenfeld & Nicolson, London 1965, I I6, quoting Philip Hitti.
2. المصدر نفسه، 115.
3. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 86-100.
4. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 4th imp., 4I-5 I.
5. Cebesoy, *Sinif Arkadapm Atatiirk*, 88.
6. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 49.
7. *EI*[2], II, 637.
8. المصدر نفسه، III, 364.

9. Atay, *Çankaya*, 41-2.
10. Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920*, CUP 1983, 53.
11. Zürcher, 33.
12. المصدر نفسه.
13. *ASD*, III, 43.
14. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 92.
وقال أتاتورك نفسه: أمسكنا برخص الإجازة ونحن نشكّ بأنها صدرت عن طريق الخطأ. ويمكن أن نسمّيها خطأ، لكنه وقع خلال انشغال أعضاء اللجنة الذين يعملون في العديد من الأماكن» (*ASD*, III، 43–4).
15. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 53.
16. المصدر نفسه، 54.
17. نقلاً عن
Bayur, 19; *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, 32.
18. Anderson, 272.
19. *Atatürk Hakkinda Hatirralar ve Belgeler*, 10.
20. التحق كاظم نامي (دورو)، بعد أن نجح في الكلية الحربية في سنة 1897، بفرع سكودرا بعيد أول تعيين له في تيران (تيرانا، عاصمة ألبانيا)، انظر Aydemir, Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa, I, 271-3.
21. نقلاً عن Bayur, 19.
22. Zürcher, 34, n69.
23. Sapoylo, 65.
24. *ASD*, III, 44.
25. Gövsa, 162a.
26. *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 108.
27. أشار مصطفى كمال وهو يكتب من صوفيا إلى رحلة قام بها بالسفينة من إزمير إلى كريت ثم إلى كاتانيا في صقلّية. وفي كريت نقلت السفينة ملازماً أجنبياً يخدم مع القوة الدولية في الجزيرة. وفي أثناء محادثة مع الشرب في كاتانيا، أخبر الملازم مصطفى كمال بأنه محظوظ لأنه أخذ آخر أدلّة عسكرية لأن مسؤوليه أنّبوه لأنه لا يجاري التطوّرات في العلم العسكري. وروى مصطفى كمال القصة بمثابة مثال يحتذى (*Atatiirk'iin Biitiin Eserleri*, I, 166). ويصف الحادثة بأنها «ذكرى قديمة». وقد قام مصطفى كمال بأربع رحلات بالسفينة قبل نشوب الحرب مع إيطاليا في سنة 1911: عندما عيّن في سورية لأول مرة برفقة علي فؤاد (جبسوي)، الذي لم يذكر أي انعطاف إلى كريت أو كاتانيا؛ ثم من الإسكندرية إلى سلانيك عبر بيرايوس في زيارته غير المرخّصة لبلدته؛ ثم عودته إلى يافا ثالثاً؛ وأخيراً

رحلته إلى سلانيك عندما عيّن فيها رسمياً في سنة 1907. ومن المرجّح أن يكون الاجتماع في كاتانيا قد في الرحلة الرابعة. ويوحي اختيار طريق الرحلة من بيروت إلى إزمير، ثم إلى كريت، وكاتانيا، وأخيراً إلى سلانيك، بأن مصطفى كمال لم يكن مستعجلاً لتسلّم منصبه.

28. Bayur, 23; Gövsa, 43

29. وفقاً للمحفل الأكبر لولاية نيويورك، نقلاً عن *New York Times*, 29 March 1998, 5.

30. يقول جمال غراندا، نادل أتاتورك، في مذكّراته أن أتاتورك وصف في حفلة في إزمير كيف أخذه صديق إلى محفل ماسوني في بيه أوغلو (برا) في اسطنبول. وقد كرّس عضواً، لكنه زعم أنه لم يزر المحفل ثانية أو صادف أياً من الرجال الذين التقاهم هناك (Granda, 294). ووفقاً لروايته، فإنه سار تحت السيوف المتصالبة في أثناء تكريسه. ويوحي ذلك بأنه التحق بمثابة عضو عسكري. ووفقاً لكلمات المنسوبة إلى أتاتورك، فإنه قلّل من أهمّية الحادثة، وقال إنها وجدها مملّة.

31. Tunaya, 113; Zürcher, 38.

يقول خليل منتشى، وهو عضو بارز في جمعية الاتحاد والترقّي، أصبح لاحقاً رئيس مجلس المبعوثين العثماني، إن جمعية الحرّية العثمانية أنشئت «في أشهر الصيف في سنة 1906» (*Halil Menteşe'nin Anıları*, 9)

32. İnal, 1933-4.
33. Bleda, 14ff.
34. Gövsa, 238.
35. Bleda, 21-2.
36. Şapolyo, 5.
37. Menteşe, 121-2.
38. Bleda, 22-3.
39. İnal, 1934.
40. Şapolyo, 64.
41. Zürcher, 17.
42. Lewis, 199.
43. Bleda, 2٦-7.
44. Menteşe, 9.

في البداية كان ترتيب الكلمات في الاسم معكوساً «الترقّي والاتحاد».

45. Menteşe,118-20 .
46. Yalçin, 5-6.
47. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 196.

48. المصدر نفسه، 489.

49. المصدر نفسه، 484.

50. انظر سجل خدمة أنور الرسمي المقدّم في نهاية المجلّد الثالث من *Makedonya'dan Ortaasya'ya*

Enver Paşa. وفي مكان سابق (I, 474)، يورد آيدمير تاريخ التعيين خطأً في أكتوبر 1907.

51. المصدر نفسه، 483.

52. Zürcher, 42.
53. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 110ff.
54. Şapolyo, 66.
55. *Nutuk*, 487-8.

56. يورد جبسوي تاريخ الحادثة في 29 مايو 1908 (*Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 126).

57. Bleda, 33-9.
58. *Nutuk*, 487-8

59. اشتُهر في حرب الاستقلال باسم نور الدين باشا «الملتحي».

60. *Nutuk*, 489; Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 128-9.
61. Bayur, 23.
62. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 119.

63. رسالة مؤرّخة في 27 أبريل 1960، نقلاً عن *Tek Adam*, I، 109.

64. *ASD*, III, 114.

65. المصدر نفسه، 115.

66. *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 119.

67. المصدر نفسه، 115–17.

68. *Hep Atatürk'ün Yanında*, 145.
69. Atay, *Çankaya*, 50.
70. İnal, 1623, 1637.
71. Anderson, 272-3.
72. Ahmad, 2.

73. المصدر نفسه، 11.

74. انظر النسخة المصوّر عن الإعلان الذي وقّعه أنور بهذا المسمّى في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 527-8.

75. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 547.
76. İnal, 1617-18.

77. المصدر نفسه، 1071.

78. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 530.
79. *Nutuk*, 490.

الفصل الرابع: تركيا الفتاة المتعجّلة

1. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, I, 561-2.
2. Bleda, 53.
3. المصدر نفسه، 50. يقول شابوليو (64) إن اثنين من «عملاء القصر»/ اليوزباشي إبراهيم من الشرطة العسكرية والملازم في سلاح الفرسان علي، قتلا عند قيام ثورة 1908.
4. Bleda, 50-2.
5. المصدر نفسه، 53.
6. *Nutuk*, 490-1.

   كان المشير إبراهيم باشا في ذلك الوقت قائداً للجيش الرابع في أرضروم، حيث تحدّت جمعية الاتحاد والترقّي سلطته ثانية (Ertürk, 72-3). وأرسل حاكماً لطرابلس، ثم أزيح في سنة 1911 في محاولة فاشلة لاسترضاء الإيطاليين (İnal, 1777).
7. المصدر نفسه، 1887.
8. Bleda, 54-5.
9. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 140.
10. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 140.
11. *ASD*, III, 45.
12. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 126.
13. المصدر نفسه، 34. يبدو أن استقالة الصاغ نيازي أصبحت نافذة بعد أن قاد مجموعة من المعارضين من بلدته لقمع التمرّد في اسطنبول في أبريل 1908.
14. İgdemir, 13-15.
15. نقلاً عن

    Rachel Simon, ‹Prelude to Reforms: Mustafa Kemal in Libya›, in Landau (ed.), 22-3.
16. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 2.
17. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 77.
18. المصدر نفسه، 72–4.
19. Menteşe, 12; Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 93.

    يورد ستانفورد وإيزل كورال شو أرقاماً مختلفة قليلاً (II, 278).
20. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 127-9.
21. Ahmad, 40.
22. Menteşe, 15- 17; Ahmad, 39.

    يعتقد أن القاتل يدعى عبد القادر، وهو عسكري عضو في جمعية الاتحاد والترقّي، وقد قتل المفتي في سلانيك قبل الثورة (Bleda, 39). وافتُرض لاحقاً أن عبد القادر قتل الصحفي الليبرالي أحمد صميم في يونيو 1910 (Ahmad, 82). وفي حرب الاستقلال، شغل عبد القادر منصب محافظ أنقرة بعض الوقت.

وفي سنة 1926 أدين بالمشاركة في محاولة اغتيال أتاتورك وأعدم. ويقال إن أتاتورك أشار في ذلك الوقت، «لو قام عبد القادر بالمحاولة بمفرده لنجح» (Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa,* II, 130, n. 1).

23. 31 مارس 1325 بالتقويم الرومي، ومن ثم اسم الحادثة «حادثة 31 مارس»، التي عرف بها اسم الثورة بالتركية.

24. Menteşe, 17, and Sina Akşin, *31 Mart Olayı*, Sinan, Istanbul 972, r 25 ff.

يرى أكشين، الذي يقدّم بحثه أفضل رواية للثورة، أنها نجمت جزئياً عن خطة الأمير صباح الدين للتخلّص من السلطان عبد الحميد، لكن القومية الألبانية الوليدة كانت عاملاً أيضاً (بالنظر إلى أن المجموعة التي بدأ التمرّد في وسطها من أصول ألبانية بغالبيتها).

25. *ASD*, III, 45.
26. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 164-5
27. Erikan, 92.
28. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 167.
29. المصدر نفسه، II، 168
30. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 178; Karabekir (ed. Bozdag), *Paşaların Kavgası*, 31.
31. Menteşe, 17.
32. نشأ الخلاف عندما عارضت جمعية الاتحاد والترقّي منح حقوق الملاحة في الفرات لشركة لينش البريطانية، في العراق اليوم (Menteşe, 22).
33. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 173-4.
34. Bayur, *Atatürk Hayati ve Eseri*, 38-9.

النص والمصادر موجودان في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 47-50.

35. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 142.
36. Gürün, *TheArmenian File*, I66-70; Walker, 182-8; Arıkoglu, 45-59.
37. *Takımın Muharebe Talimi* (التدريب القتالي للفرق). تعرض المقدّمة بتاريخ 10 فبراير 1324 (23 فبراير 1909) الكتيّب باعتباره خلاصة بتصرّف لعمل الجنرال لتزمان، المدير السابق للأكاديمية العسكرية في برلين (Atatürk'ün Bütün Eserleri, I, 34-6; Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler,* 82-6).

38. في كتبها مصطفى كمال إلى صديقه صالح (بوزوق) في 8/مايو 1912 من مقرّ قيادته في عين منصور في برقة، قال: «إن ما أحبّه في الحياة العسكرية صنعتها (فنها). ولو كان لدينا الوقت والوسائل لتطبيق هذه الصنعة كما ينبغي هنا، فسينشأ مسرح عسكري يرضي أماني الأمّة ويبهر عيون العالم» (Bozok, 165).
39. المرجع المذكور آنفاً وفي المقطع نفسه.
40. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 153.

41. *Nutuk*, 298; Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 154.

42. (معسكر أومالي: تدريب *Cumali Ordugahi, Süvari Bölük,Alay, Liva, Talim ve Manevralani* ومناورات سرايا الفرسان، والأفواج، والكتائب)، 2 I) 32.5 I 41 pp., Salonica, 30 August (September 1909) (Atatürk'ün Bütün Eserleri, I, 52, 83; Igdemir, 17.

43. *Atatürk Hakkinda Hatirralar ve Belgeler*, 75.

44. Bayur, 42.

45. المصدر نفسه، 43–6.

46. Bayar, *Atatürk'ten Hatiralar*, 15.

47. المصدر نفسه، 14–20.

48. ادّعى كاظم قره بكير لاحقاً أنه هو من اقترح على المؤتمر ألا تدخّل العسكريون في السياسة (Karabekir (ed. Bozdag), *Paşaların Kavgası*).

49. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 142-3; Bayur, 46.

50. *Çankaya*, 57-8.

كان خليل (كوت)، الذي أصبح القائد العثماني في بلاد الرافدين في الحرب العالمية الأولى أكبر من أنور بثلاث سنوات فقط. انظر أيضاً Bayur, 45, n. 42.

51. *ASD*, III, 45.

52. İğdemir, 21-2.

53. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 195,

حيث أورد خطأً أن السنة هي 1909.

54. II, 286.

55. *ASD*, III, 46.

56. *Atatürk'ten Anilar*, 4-5.

57. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 47.

58. *OsmanlıSarayinin Son Günleri*, 134-7.

59. يورد بايور (30–1) نوفمبر 1908 تاريخاً للرحلة السرّية إلى البوسنة، ويوحي ضمناً بأن أتاتورك التقى بفوزي في تاريخ لاحق غير محدّد، بعد تسوية المشكلة التي نجمت عن قيام النمسا بضمّ البوسنة والهرسك. ومن المرجّح أن يكون الاجتماع والرحلة السرّية (إذا جرت) قد وقعا في أثناء الحملة العقابية التي قادها محمود شوكت ضدّ الألبان.

60. Özalp, 4-5.

61. Bıyıklıoğlu, 93,n. 36.

62. Uriel Heyd, *Foundations of Turkish Nationalism*, Luzac, London 1950, ;zff>

63. Gövsa, 152

64. Şapolyo, 68-9.

65. أنشئ في مناستر باسم «الحسن والشعر». وانتقلت إلى سلانيك في 1910 وظلّت تصدر حتى نهاية الحكم العثماني في أكتوبر 1912 (*AnaBritannica*, IX, 368).

66. Lewis, 345
67. *ASD*, III, 45-6.
68. *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 155.

69. النص في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 125; Bozok, 153.
70. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 2.
71. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 125; Bozok, 153.
72. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 127-8.
73. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 142-3 ; Bozok, 154-5.
74. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 142-3 ; Bayur, 49.
75. في برقية إلى عمدة سلانيك في 12 فبراير 1937، أعلن أتاتورك أنه تأثّر تأثّراً عميقاً بهذه «الالتفاتة الكريمة» (*ATTB*, 659).

الفصل الخامس: مغامرة في الصحراء

1. ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi vi Kolagasi Mustafa Kemal*, 33.
2. İnal, 1774.
3. المصدر نفسه، 1976–7.
4. C.D. Haley, ‹The Desperate Ottoman: Enver Paşa and the German Empire', in *Middle Eastern Studies*, XXX, No. I, 2ff.
5. يقول آيدمير (Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II، 226) إن ناجية سلطان ولدت في سنة 1899.
6. المصدر نفسه، 227. وصل أنور في 15 أكتوبر، لكنه أوقف أربعة أيام على الحدود، إذ حُجر على السفينة في أعقاب تفشّي الكوليرا في اسطنبول.
7. Stoddard, 70.
8. مذكّرة إلى ناظر الحربية، بتاريخ 3 أغسطس 1919، نقلاً عن Karabekir, *İstiklal Harbinin Esasları*, 110.
9. İnal, 1089.
10. توجد خلاصة وافية للأحداث التي وقعت في سنتي 1911–12 في مقدمة مذكّرات خليل منتشي (24–37).
11. عندما كتب مصطفى كمال من درنة إلى صديقه صالح (بوزوق) في سلانيك وسأل عما يحدث في الوطن، أرسل له الأخير رواية مثيرة لليأس عن محنة الضبّاط الاتحاديين والجيش على العموم. ورأى صالح أن الجيش يدمّر بذريعة استئصال السياسة منه (Bozok, 167-9).
12. التاريخ المذكور في رسالة من مصطفى كمال إلى صالح (بوزوق) هو 17 أكتوبر 1911 من محطة الحجر في أورلا، قرب إزمير (Bozok, 155)، وتكرذر في رسالة أخرى بتاريخ 22 مايو 1912 إلى عبد الكريم من

عين منصور في برقة (ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi*, 134).

13. Bayur, 51.

14. رسالة مصطفى كمال إلى عبد الكريم في 22/9 مايو 1912 في ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi, 134-6; Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 139-40.

15. Bayur, 50. تجب إضافة ثلاثة عشر يوماً إلى التقويم اليوليوسي الذي قدّمته دائرة التاريخ العسكري التركي. وبعض التواريخ مشكوك فيها. وهكذا يقول بايور إن مصطفى كمال غادر اسطنبول في 21 أكتوبر، في حين أننا نعرف أن التاريخ الصحيح هو 15 أكتوبر. وحتى إذا أخذنا التأخّر في الحجر في أولا والإسكندرية في الحسبان، فإن من غير المرجّح أن تستغرق الرحلة إلى الإسكندرية أسبوعين. من ناحية أخرى، فإن الوصول إلى الإسكندرية في أواخر أكتوبر يتلاءم مع تحرّكات مصطفى كمال اللاحقة: رحلة فاشلة إلى الحدود، تليها عودة إلى الإسكندرية، وأسبوعان في المستشفى، وأخيراً المغادرة ثانية إلى برقة في بداية ديسمبر 1911.

16. يزعم ضابط مصري، صالح حرب (لاحقاً باشا)، أنه كان فاعلاً في تهريب الضبّاط العثمانيين عبر الحدود مع ليبيا باعتباره قائد الهجّانة المصريين، خلافاً لتعليمات السلطات البريطانية. وقد تدرّب صالح حرب في مصر والكلية الحربية في اسطنبول، حيث تخرّج في سنة 1907. وفي وقت لاحق قاتل في صفوف القوات القومية التركية في الأناضول قبل استئناف مهنته العسكرية في مصر (Stoddard, 70, 178).

17. عندما كتب مصطفى كمال إلى صديقه عبد الكريم في 22 مايو 1912 (*Osmanlı İtalyan 1911-1912 Harbi*, 134-5) ذكر أنه مرض بعد أن غادر الإسكندرية لأول مرة. لكن في رسالة بعث بها من الإسكندرية في 15 نوفمبر 1911 إلى صالح (بوزوق)، وكان لا يزال يوقّع بالاسم شريف، ذكر بكتابة مشفّرة، «في إحدى المراحل في الرحلة أطلق علي رجل راكب النار، وتوجّهت إلى الإسكندرية للمعالجة» (Bozok، 160). وقال في الرسالة التالية إلى صالح في 28 نوفمبر 1911، «لقد شفيت من الجرح الذي أصبت به في المرحلة الأولى من الرحلة. وشرعنا الآن برحلة ثانية» (المصدر نفسه). وبما أن صالح كان صديقاً وثيقاً وأن الرسالتين كتبتا بعد الحدث مباشرة تقريباً، فمن المرجّح أن يكون المرض الذي ذكره لعبد الكريم ناجماً عن هجوم رجل مجهول في الصحراء.

18. ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi*, 134-6.

19. Bozok, 161-2.

20. المصدر نفسه، 162–3.

21. Şivgin, 83. وفقاً لسجل خدمة أتاتورك، أعلن عن الترقية في 27 نوفمبر 1911 (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanlaıın Biyografileri*, 1).

22. برقية من أدهم باشا إلى هيئة الأركان العامة في اسطنبول بتاريخ 16 ديسمبر 1911 (Şivgin, 151).

23. Haley, 11.

24. İğdemir, 33.

25. Bayur, 51.

26. المصدر نفسه، 50.

27. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 137.

28. رسالة إلى مدحت (دنلي) في المصدر نفسه، I، 146.

29. Stoddard, 75.

30. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 140.

31. John Wright, *Libya*, Ernest Benn, London, 1969, 109-17.

32. برقية أنور إلى نظارة الحربية، نقلاً عن Şivgin, 151.

33. ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi*, 115-17, 140-2.

34. Stoddard, 75.

35. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 134.

36. ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi*, 101-7, 137-9.

37. Bozok, 165.

38. ATASE, *1911-1912 Osmanlı İtalyan Harbi*, 47.

39 Bozok, 167-7.

40. Şivgin, 153-4.

41. المصدر نفسه، 149.

42 المصدر نفسه، 154.

43. Bayur. 52.

44. Şivgin, 85.

45. *ADS*, III, 81.

الفصل السادس: كارثة حربية

1. للاطلاع على النص، انظر Paparrigopoulos, VII, 137.

2. Türkgeldi, 57ff; Paparrigopoulos, VII, 137-8.

3. Türkgeldi, 64.

4. المصدر نفسه، 60.

5. نقلاً عن Erikan, 106.

6. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, 304.

7. المصدر نفسه، 60.

8. Anderson, 298.

9. *EI*[2], VIII, 340a.

10. للاطلاع على رواية عن الفظاعات البلغارية، انظر İlker Alp, *Belge ve Fotoğraflarla Bulgar Mezalimi (1878-1989)*, Trakya Üniversitesi Yayınları, Ankara 1990.

11. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 269-74.

12. İnal, 1823.

13. Türkgeldi, 66.

14. النص في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 269-74.

15. İnal, 1977.

16. Anderson, 293.

17. Bozok, 170.

18. Paparrigopoulos, VII, 139.

19. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, r61ff.

20. Bozok, 21-4.

21. Bayur, 53.

22. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 373.

23. Ahmad, 117.

24. Bayur, 53.

25. Türkgeldi, 76.

26. النص في المصدر نفسه، 97—8.

27. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 381.

يقول أيدمير إنه حتى لو تكن هذه الكلمات الدقيقة المستخدمة، فإنه تجمل مجرى تدخّل أنور.

28. Ahmad, 117.

29. Bayar, *Ben de Yazdim*, 1091-2.

30. Türkgeldi, 77.

31. المصدر نفسه، 80.

32. المصدر نفسه، 28—9.

33. Bayur, 54.

34. Anderson, 296.

35. Altay, 62-3.

36. Bayur, 55.

37. تستند الرواية إلى التفاصيل المتناقضة أحياناً الواردة في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 388-91; Bayur, 54-5, Erikan, 107-8; Zürcher, 57-9.

38. النص موجود في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 147-9. وجّهت المذكّرة إلى ناظر الحربية. وقد جمع محمود شوكت باشا منصب الصدر الأعظم مع نائب ناظر الحربية (*Halil Menteşe ‹nin Anıları*, 36).

39. İğdemir, 27-32.

40 Altay, 63.

41. Erikan, 108.

42. Bayar, 1205.

43. Anderson, 296.

44. İsmet İnönü, *Hatıralar*, I, 80.

45. İlker Alp, 134

46. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, II, 295.
47. Bayur, 1211; Anderson, 297.
48. İğdemir, 32-3.
49. Ahmad, 129

50. المصدر نفسه، 129.

51. Türkgeldi, 106
52. İğdemir, 34
53. Atay, *Çankaya*, 76.
54. *Halil Menteşe 'nin Anıları*, 166.
55. Belli, *Fikriye*, 67
56. Özverim, 23.
57. Belli, *Fikriye*, 56-62, 115-119.
58. Atay, *Çankaya*, 70.

59. المصدر نفسه.

60. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 193
61. Bayur, 56
62. İğdemir, 34; Bayur, 61; Atay, *Çankaya*, 70-1.
63. *Hatıralar*, I, 83.

64. يتضح استعداد القيادة العليا العثمانية للخضوع لوجيه الألمان في تعليق لجنة التاريخ العسكري التركي على مذكّرات ليمان فون سادرز (Liman von Sanders (*Türkiye'de Beş Sene*, 309-10).

65. Bayur, 59-61.
66. Liman von Sanders, 4.

67. المصدر نفسه، 8؛ Menteşe، 41.

68. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 427.
69. Menteşe, 41.
70. Türkgeldi, 111.
71. Bayur, 61-2.

72. يستبعد منتشي (177–9) الاتهامات بأن إسماعيل حقي أساء استعمال منصبه للمنفعة الشخصية ويقول إنه توفي فقيراً.

73. İsmet İnönü, *Hatıralar*, I, 87.
74. Liman von Sanders, 10-12.
75. İsmet İnönü, I, 87.
76. Bayur, 60.

الفصل السابع: فترة دبلوماسية فاصلة

1. Bayur, 61. في اليوم التالي، 21 نوفمبر، كتب أول رسالة له بالفرنسية إلى كورين لُطفو (نسخة مصوّرة في Özverim, 103-6).
2. Atay, *Çankaya*, 79.
3. Bozok, 154.
4. رسالة إلى كورين لُطفو، بتاريخ 3 ديسمبر 1913، في Özverim, 37-8.
5. Belli, *Fikriye*, 39-40.
6. رسالة 3 ديسمبر 1913 (Özverim, 37-8).
7. Belli, *Fikriye*, 37-55.
8. Özalp, 8-9.
9. Aydemir, *Tek Adam*, I, 188.
10. Bozok, 171-3.
11. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 214-15.
12. Derin, 81.
13. *Among the Turks*, Robert Carter, New York, 214-15.
14. İsmet İnönü, I, 91-4.
15. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 2.
16. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 183.
17. المصدر نفسه، 151، يقدّم تاريخ التقرير خاطئاً باعتباره 5 نوفمبر 1913، قبل وصول مصطفى كمال إلى صوفيا. وما أن التقرير منح الرقم 3، فإن 5 ديسمبر هو التاريخ الأرجح.
18. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 179.
19. رسالة من مصطفى كمال إلى كاظم قره بكير، أرسلت من صوفيا في يناير 1914، في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 179.
20. المصدر نفسه، 168. نشر التعليق في اسطنبول في سنة 1918 في جريدة «منبر» التي ارتبط بها مصطفى كمال بعنوان «محادثة مع ضابط وقائد». وتستمد معلوماتها من المناورات العثمانية السيّئة التي شهدها مصطفى كمال في سنة 1911، وفي برقة في سنة 1912، وأخيراً في حرب البلقان. ويلوم مصطفى كمال رؤساءه في مقدونيا على هزيمة الجيوش العثمانية في حرب البلقان. وكتب «سمعت ذات يوم أن بيتي في سلانيك وأمي، وأختي، وكل أقاربي، وكل الذين كانوا مقرّبين قدّمها هدية إلى العدوّ من طردوني من بلدتي لأنني أظهرتهم على حقيقتهم. وسمعت ذات يوم أن الأجراس ركّبت على مئذنة مسجد خورتاتشي سليمان، وأن عظام المدفونة هناك ديست تحت أقدام اليونانيين المستقوين» (المصدر نفسه، 165).
21. Özalp, 9.
22. Gürün, *The Armenian File*, 179-85.

23. يزعم جمال باشا في مذكّراته (115) أن أنور وطلعت لم يوافقا على رحلته إلى باريس.
24. İsmet İnönü, I, 313-17.
25. Türkgeldi, 114.
26. نقلاً عن Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, II, 525.
27. *Hatıralar*, 132.
28. İsmet İnönü, I, 332.
29. İsmet İnönü, I, 332.
30. المصدر نفسه، 325.
31. Menteşe, 41 (المقدّمة بقلم إسماعيل آرار).
32. المصدر نفسه، 53.
33. Stoddard, 24-30.
34. يقول حكمت بايور الذي أوجز الرسالة في *Atatürk Hayati ve Eseri*, 66-7، أن الرسالة الأصلية فقدت. ويثير ذلك بعض الشكوك بشأن أصالتها. من ناحية أخرى، فإن التفاصيل التي يقدّمها كتبت على سبع عشرة صفحة صغيرة. انظر أيضاً Atatürk'ün Bütün Eserleri, I, 200-1.
35. Bozok, 174-5.
36. نشرت الرسالة للمرة الأولى في جريدة «حرّيت» اليومية في اسطنبول في 10 نوفمبر 1995.
37. ASD, III, 31, 32.
38. Mustafa Kemal, *Eskşehir-İzmit Konuşmaları* (1923), 86.
39. İsmet İnönü, I, 141.
40. *Atatürk'ün Hatıralar*, I, 75.
41. İğdemir, 34-5; Bayur, 68.
42. كان لمصطفى كمال تحفّظات على محاولات تحريض المسلمين في مقدونيا. فكتب في رسالة بعث من صوفيا في 6 نوفمبر 1914 إلى إسماعيل حقّي، الذي كان ينوب عن أنور، «إن السكان المسلمين المحلّيين يواجهون البؤس والدمار نتيجة لعمليات عصاباتنا في مقدونيا التي يحتلها اليونانيون والصرب» (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 205).
43. Bayur, 68.
44. Barker, 76.
45. Stoddard, 101-9.
46. İğdemir, 34, 35.

الفصل الثامن: انتقال إلى الجبهة

1. İsmet İnönü, I, 333, 333-6.
2. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, III,, 23-8.
3. Liman von Sanders, 42-3;

وعن مهمة حسين رؤوف، انظر Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, III, 23-7 و *Cehnnem Değirmeni*, I, 19-22؛ وعن العملاء الألمان، انظر Hopkirk, 63.

4. Liman von Sanders, 42.

يوجد وصف لكارثة صار قامش في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa,* III، 157–99.

5. المصدر نفسه، 169–7.

6. Cemal Paşa, 186-7.

7. *Atatürk Hayati ve Eseri*, 55-6, n. 61

8. نقلاً عن İğdemir، 55–6.

9. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 281.

وفي ص 279، يرد تاريخ التقرير بأنه «12,11,1332 (25 يناير 1917).

10. Liddle, 33-4.

11. تقرير مصطفى كمال في 7 مارس 1915 إلى قيادة منطقة المضائق المحصّنة (*Atatürk'ün Bütün Eserleri,* I, 210). وفي الرواية بتاريخ 25 ديسمبر 1916، التي أرسلها مصطفى كمال إلى قسم التاريخ العسكري في هيئة الأركان العامة العثمانية، يقول إنه طلب على الفور منح الشاويش محمد وساماً ليكون مثالاً لآخرين (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 282).

12. Altay, 82-3.

13. İğdemir, 37.

14. المصدر نفسه، 38.

15. Liman von Sanders, 54.

16. İğdemir, 37

17. Çalişlar, 34.

18. نقلاً عن Erikan, 117، عن مقتطفات من مذكّرات مصطفى كمال التي نشرتها في أنقرة صحيفة «حاكميت ملية» في 10 أبريل 1926.

19. أفاد مصطفى كمال عن هذا النص الذي خاطب به القوّات في التقرير الذي قدّمه إلى قسم التاريخ العسكري في هيئة الأركان العامة في يناير 1917 (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 292). وتوجد الإضافات في المقابلة مع روشن أشرف (أونايدن) في مارس 1918 (Şapolyo,106, 108).

20. توجد الرواية التركية الأكمل عن القتال، المستندة إلى تقارير مصطفى كمال اللاحقة، في أريكان (Erikan) 128 وما يليها.

21. İğdemir, 39.

22. Aspinall-Oglander, I, 296, n, 4.

23. تقرير مصطفى كمال في 26 أبريل 1915 إلى مقرّ قيادة الفيلق الثالث (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 214), Çalişlar, 34, n, 23.

24. يقول تشاليشلار (Çalişlar, 35) إن «العقيد الألماني كاننغيسر قدم إلى الفرقة الخامسة في 30 أبريل 1915. لكنه وصف كاننغيسر في 7 أغسطس بأنه قائد الفرقة التاسعة (50).
25. Altay, 97.
26. Çalişlar, 37.
27. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 218; Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 252-3.
28. المصدر نفسه، 244؛ تشالشلار (Çalişlar)، 37.
29. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 369-71.
30. Çalişlar, 39.
31. المصدر نفسه، 40.
32. Belli, Fikriye, 43.
33. Özverim, 52-3.
34. İğdemir, 46-52.
35. Çalişlar, 43.
36. المصدر نفسه، 41.
37. المصدر نفسه، 44.
38. *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 389-96.
39. Erikan, 181, n, 88.
40. Çalişlar, 48.
41. Özverim, 56-7.
42. Liman von Sanders, 77-9.
43. İğdemir, 53-4.
44. Erikan, 152; Altay, 107.
45. İğdemir, 58
46. Liman von Sanders, 82.
47. Erikan, 156.
48. Çalişlar, 51.
49. Liman von Sanders, 87.
50. Şapolyo, 116.
51. Çalişlar, 50-1.
52. Erikan, 171-2.
روى مصطفى كمال قصة الساعة التي أنقذت حياته في تقرير إلى الأركان العامة في يناير 1917 (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 447).
53. *ATTB*, 10-11.
54. السجل الرسمي في *ATASE, Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*، 2. ويورد تشالشلار تقسيم المجموعة إلى فيلقين في 24 أغسطس 1915 (54). ومما يؤكّد أن مصطفى

كمال تولى قيادة مجموعة أنافارطالار رسالته إلى أنور في 4 أكتوبر 1915، وقد وقّع فيها «قائد مجموعة أنافارطالار. القائمقام صطفى كمال» (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 272).

55. لاحظ عز الدين تشالشلار في يوميته أن ليمان فون ساندرز لم يكن راضياً عن صلاح الدين عادل، قائد الفرقة الثانية عشرة، وعيّن العقيد الألماني هوك مكانه (56). وأصبح ألماني آخر، العقيد نقولاي، نائباً لقائد الفيلق الثاني في مجموعة أنافارطالار (54).

56. Çalişlar, 57.

57. المصدر نفسه، 58.

58. Anderson, 327-9.

59. النص في İğdemir, 75.

60. نص البرقيتين في *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 263؛ وردّ مصطفى كمال (بالتاريخ الصحيح) في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I 271.

61. Çalişlar, 59.
62. Bozok, 176; *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 272.
63. Liman von Sanders, 90-1.
64. Çalişlar, 65.

65. المصدر نفسه، 66.

66. Bozok, 177.
67. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 264.

كان إجمالي إصابات الحلفاء أقل قليلاً إذ بلغ 213 ألفاً و980 رجلاً (*Encyclopaedia Britannica*، 15th edn, XIX, 951).

الفصل التاسع: القتال على كل الجبهات

1. Çalişlar, 71.

2. المصدر نفسه، 70.

3. *ASD*, III, 111.

4. أصبح خليل ناظراً للخارجية في 24 أكتوبر 1915. ويعتقد زوركر أن أحمد نسيمي (صايمان) هو ناظر الخارجية الذي اجتمع به مصطفى كمال عند عودته من غاليبولي (The Unionist Factor, 61)، لكن أحمد نسيمي لم يصبح ناظراً للخارجية إلا في سنة 1917.

5. Menteşe, 213-22.
6. *ASD*, III, 111-4.
7. Çalişlar, 72.
8. Liman von Sanders, 61.
9. Çalişlar, 78-9.
10. Altay, 116.

11. *Harp Mecmuası*, No. 8, p. 119 (April 1916).

ليس من الواضح إذا كانت تلك مناسبة منفصلة أو التي أشار إلي إليها فخر الدين ألطاي.

12. *Harp Mecmuası*, No. 2, p. 22.

13. المصدر نفسه. الضابط الذي يظهر في غلاف العدد 6، ويظهر القوّات العثمانية وهي تثبّت العلم الإسلامي على الحيد الدامي فوق أربورنو، ليس مصطفى كمال. من ناحية أخرى، فإن الصورة الفوتوغرافية في ص 84 من العدد نفسه وتحمل العنوان «قائد بطارية في موقع للمراقبة يوجّه الأوامر بالهاتف لوجيه النيران التي تطلق على العدوّ المنسحب» يمكن أن يكون مصطفى كمال.

14. ينقل أريكان (Erikan, 183) القصة بأن أنور منع مجلة «حرب» من وضع صورة مصطفى كمال على غلافها.

15. التقى روشن أشرف بمصطفى كمال لأول مرة في سنة 1918 في منزل طبيب الأخير، راسم فريد (طالاي)، في حيّ بانغالت في اسطنبول قرب الكلية الحربية (naydın, 23Ü).

16. شابوليو (Şapolyo, 100). تخلط رواية شابوليو تاريخ الذكرى المحتفى بها (18 مارس 1915) بتاريخ النشر. غير أنه يقول مصيباً (100) إن المقابلة ظهرت في «يني مجموعا»، التي لم تبدأ الصدور إلا في سنة 1917، وأعادت إنتاج النص بتاريخ 28 مارس 1918 (120). وتستند رواية مصطفى كمال إلى تقرير مفصّل عن دوره في حملة الدردنيل أرسله إلى قسم التاريخ الحربي في هيئة الأركان العامة في يناير 1917 (النص في *Atatürk'ün Bütün Eserleri*, 279-462). ولم ينشر التقرير في ذلك الوقت.

17. Liman von Sanders, 96.

18. المصدر نفسه، 75.

19. Erikan, 188; Çalişlar, n. 126.

20. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 2.

ويقول بايور (96) إن أنور أخّر ترقية مصطفى كمال المستحقّة عندما أصبح قائداً لمجموعة أنافارطالار في غاليبولي. لكن المجموعة كانت هيكلاً لغرض معيّن. وليس من غير المعتاد أن يمارس القائد سلطة تفوق رتبته: أصبح عصمت (إينونو) قائد فيلق بالإنابة في جبهة القوقاز بينما لا يزال قائمقام (Erikan, 201)، وهي رتبة احتفظ بها حتى نهاية الحرب العالمية. وفي ردّ فعل على سياسة عبد الحميد في الترقية إلى لواء لأغراض سياسية، تباطأت القيادة العليا العثمانية في منح ترقيات كبيرة في أثناء الحرب.

21. Atay, *Çankaya*, 76.

22. Zürcher, 67.

23. İğdemir, 77.

24. عندما عاد خليل (منتشى) من برلين في سنة 1915، أخبره طلعت أنه قرّر حل المسألة الأرمنية، صواباً أو خطأً، قبل أن يعود وتتاح له فرصة الإفادة عن رأي الألمان بشأنها. وفي وقت لاحق، عندما زار طلعت في منزله وجد الأخير منزعجاً جداً. وقال، «تسلّمت برقيات عن الأرمن من تحسين [والي أرضروم]، وأتلفت أعصابي. لم أستطع النوم طوال الليل. فذلك يفوق ما يستطيع أن يحتمله المرء، لكن لو لم أفعل ذلك بهم، لفعلوه بنا. وقد بدؤوا بالفعل. الأمر يتعلّق بالصراع على البقاء» (Menteşe, 215-6). وقد

نقل قائد آخر في جمعية الاتحاد والترقّي، مدحت شُكرو (بلدا)، عن د. محمد رشيد، والي ديار بكر، الذي انتحر بعد اتهامه بارتكاب جرائم حرب في نهاية الحرب الكبرى، أنه قال: «إما أن يتخلّص الأرمن من الأتراك ويصبحوا أسياد البلد أو يتخلّص الأتراك منهم». وعندما سأله مدحت شُكرو إذا كان سلوكه تسبّب له بعذاب الضمير، أجاب: «كيف يمكن ألا يعذّبني؟ لكنني لم أفعل ذلك لأرضي غروري أو أملأ جيوبي. لقد رأيت أننا نوشك أن نفقد بلدنا. لذا أغمضت عيني من أجل الوطن ومضيت قُدُماً من دون قيود» (Bleda, 58-9).

25. Goloğlu, *Trabzon Tahriri*, 259-60.
26. Walker, 405; Erikan, 191, 199.
27. Liman von Sanders, 122-23.
28. Çalişlar, 144.
29. *Çankaya*, 93.
30. Erikan, 201.
31. Çalişlar, 122.
32. المصدر نفسه، 124.
33. المصدر نفسه، 143—4.
34. Özverim, 65.
35. كتب مصطفى كمال في رسالة بعث بها إلى صديق آخر، فؤاد (بولجا): «أبلغ أخانا الغالي أنه إذا كان لدي أخ ذكراه حاضرة دائماً في قلبي وضميري، فإنه نوري» (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I, 127).
36. İğdemir, 80-7.
37. Çalişlar, 130.
38. المصدر نفسه، 130—1.
39. Çalişlar, 142. أرسل مصطفى كمال تقريره إلى قسم التاريخ في هيئة الأركان العامة. ونشرته الجمعية التاريخية التركية في سنة 1962 و1968، ثم أدخل في (*Atatürk'ün Bütün Eserleri*, I (279-462.
40. تشالشلار (Çalişlar, 148). لم ينشر التعيين في الجريدة الرسمية. في 7 مارس 1917، عُيّن مصطفى كمال قائداً دائماً للجيش الثاني، في حين أصبح أحمد عزّت باشا القائد العامّ لجبهة القوقاز (الشرقية).
41. أصبح تعيين مصطفى كمال نافذاً في 7 مارس 1917 (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan...* *Komutanların Biyografileri*, 3).
42. أكّد ذلك الصاغ عز الدين (Çalişlar, 151) الذي لاحظ في 12 مارس أن مصطفى كمال أبلغه عندما عاد من دمشق أنه توصّل إلى تفاهم جيد مع أنور وأنه الثقة والعاطفة المتبادلة بينهما ترسّخت.
43. Erikan, 184.
44. المصدر نفسه، 214—15.
45. Bayur, 114.
46. Hopkirk, 129-31.
47. Bayur, 113.

48. Çalişlar, 118.
49. Bozok, 178-9.
50. Liman von Sanders, 199.

51. Çalişlar، 164. أصبح التعيين نافذاً في 5 يوليو 1917 (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*,3).

52. Bozok, 180.

53. المصدر نفسه، 181.

54. Liman von Sanders, 112.
55. Bozok, 181-2.
56. *Hatıralar*, 202-4.
57. Bozok, 182-3
58. Erikan, 217.

59. للاطلاع على نص هذا التقرير، ومتابعته، والتطوّرات اللاحقة، انظر Bayur, 116-34.

60. İsmet İnönü, I, 113-14.

61. توجد نصوص البرقيات المتبادلة بين مصطفى كمال وأنور في İğdemir, 93-7.

62. Erikan, 223; Liman von Sanders, 199.
63. *Hatıralar*, 207-8.

64. نص الرسائل في Borak, *Atatürk'ün Özel Mektupları*, 45-51. قدّم مصطفى كمال استقالته إلى فون فولكنهايم في 4 أكتوبر. وأكّدها بعد ثلاثة أيام.

65. مقابلة مع فالح رفقي (أطاي) ومحمود (صويدان)، أعيد طبعها في Bozdağ (ed.), *Atatürk'ün Anıları*، 26–30. وقد حذف هذا القسم من المقابلة من النص في ASD, III, 111-117.

66. انظر رواية جمال باشا عن صدام مصطفى كمال مع فولكنهايم (*Hatıralar*, 208-10).

67. يقول بوزوق إنه أخذ رسالة الاستقالة فقط إلى فولكنهايم وإن مصطفى كمال أدار ظهره لفولكنهايم، في محطّة السكة الحديدية في حلب، عندما حاول أن يصافحه (184–5).

68. تمّت إعادة التعيين قائداً للجيش الثاني رسمياً في 9 أكتوبر 1917 (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*, 3).

69. Bayur, 134-5.
70. *Hatıralar*, 213-14.
71. İsmet İnönü, I, 123-14
72. Bayur, 135-6.

73. يزعم صالح بوزوق أن فتحي (أوقيار)، صديق مصطفى كمال، هو من أبلغ طلعت. لكن فتحي لم يعد من صوفيا إلى إسطنبول إلا في 21 ديسمبر 1917 (Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 229)، وفي ذلك الوقت كان مصطفى كمال في ألمانيا.

74. Bozok, 185-8.

75. Riza Nur, III, 23.
76. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, I, 30-3.
77. Bayur, 127.
78. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 372.
79. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, IV, 21-2.
80. ATTB, 12-13.
81. Önder, 11.

82. المصدر نفسه، 12–13.

83. المصدر نفسه، 16.

84. المصدر نفسه، 56–7.

85. المصدر نفسه، 26–7.

86. المصدر نفسه، 48.

87. المصدر نفسه، 45.

88. المصدر نفسه، 55.

89. Borak, *Atatürk'ün Özel Mektupları*, 60.
90. Önder, 60.
91. Şapolyo, 101.
92. *AnaBritannica*, XXII, 364.
93. Önder, 22.
94. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 229-35.
95. Goloğlu, *Trabzon Tahriri*, 266.

96. كتب الصحافي المناهض لجمعية الاتحاد والترقي أحمد رفيق في سنة 1919 أن الروس منعوا القوات الأرمنية من دخول أرضروم عندما احتلوها، وأنه «بعد الحكم الاستبدادي للاتحاد والترقّي، فإن إدارة الأعداء الروس كانت بمثابة ازدهار للسكان الذين لم يعرفوا الفرح، والأمن، والعدالة منذ قرون (*İki Komite Kital*, Kebikeç, Ankara 1994, 50-1).

97. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 231; Simavi, 390-1.

98. في رسالة من فيَنّا في 5 يونيو 1918، أبلغ مصطفى كمال طبيبه التركي راسم فريد (طالاي) أن تشخيصه تأكّد وأنه لم يجد شيئاً غير العصوية القولونية (*bacillus coli*) (Özverim, 68). ويلقي ذلك ظلالاً من الشك على قول د. رضا نور إنه عندما فحص مصطفى كمال في أنقرة في سنة 1920/21، وجد كثيراً من المكوّرات البنّية (*gonococci*) من إصابة قديمة بالسيلان (Hayat ve Hatıratım, III, 65). وعندما كتب رضا نور مذكّراته كان يكره مصطفى كمال كرهاً مرضيّاً.

99. Önder, 65.
100. Yalçin, 225.

101. انصر النسخة المصوّرة في Önder, 75.

102. يقول إغدمير (İğdemir, 124) أن تلك الكلمات وجّهت إلى سيدة تركية قابلها مصطفى كمال في كارلسباد.

103. Önder, 68.

104. Bayur, 151, n. 90.

105. Önder, 78.

106. Simavi, 379-80.

107. Bayur, 151.

108. المصدر نفسه، 153.

109. المصدر نفسه، 150–5.

110. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*,3.

111. Liman von Sanders, 243.

112. نص البرقية التي تعلن الاستيلاء على باكو في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 448.

113. Liman von Sanders, 252.

114. المصدر نفسه.

115. Bayur, 156.

116. Erikan, 236.

117. نسخة مصوّر عن البرقية في Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 265.

118. Liman von Sanders, 276.

119. İsmet İnönü, I, 127.

120. Liman von Sanders, 281-2.

121. المصدر نفسه، 282.

122. Elie Kedourie, 'The Capture of Damascus, 1 October 1918' in *The Chatham House Version*, Weidenfeld & Nicholson, London 1970, 33-51.

123. Bayur, 157.

124. Liman von Sanders, 290.

125. İsmet İnönü, I, 134.

126. نقلاً عن Murat Barakçı, *Şahbaba*, Pan, Istanbul 1998, 91-2.

127. Liman von Sanders, 299.

128. Liman von Sanders, 299-300; Şapolyo, 159.

129. في الإعلان الذي أصدره السلطان وحيد الدين في سنة 1923 من منفاه في شبه الجزيرة العربية، اتهم مصطفى كمال بأنه توصّل إلى خلاصة بأن الهدنة مختومة «بالسماح «للقوة الرئيسة المتاحة للدولة بالوقوع في الأسر، واللجوء بنفسه إلى سفوح جبال طوروس» (İlhami Soysal, *İşbirlikçiler*. 195). لكن عندما عاد مصطفى كمال إلى اسطنبول في نوفمبر 1918، كان موضع ترحاب في القصر. وتعكس مرارة اتهامات وحيد الدين اللاحقة خيبة أمل السلطان المخلوع: بدلاً من استغلال مصطفى كمال، استُغلّ منه.

الفصل العاشر: شخصيات في مشهد مدمّر

1. İnal, 1941.
2. Dyer, *MES*, VIII, 2, 150; Menteşe, 65.

ووفقاً لإينال (İnal, 1941)، فإن طلعت عاد في 28 سبتمبر.

3. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 459, 466.
4. Menteşe, 65.
5. İnal, 1941-42.
6. Dyer, *MES*, VIII, 2, 151.
7. Bayur, 164-5.

8. المصدر نفسه، 165.

9. İnal, 2015.
10. Bayur, 165.

11. المصدر نفسه، 166.

12. İnal, 1987.
13. Türkgeldi, 155.
14. Dyer, *MES*, VIII, 2, 169.
15. Dyer, *MES*, VIII, 3, 313 & nn. 2 and 3; Bayur, 311.
16. Dyer, *MES*, VIII, 2, 169.

17. المصدر نفسه، 3و 340–1.

18. ترجمة تركية لرسالة كالثورب في بايور (Bayur, 175).

19. Dyer, *MES*, VIII, 3, 337.
20. Tensel, I, 27, n. 99.
21. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 493ff,

حيث ورد تاريخ الهرب خطأ بأنه 9/8 نوفمبر؛ Akşin, I, 64.

22. Akşin, I, 64-7.

23. İnal, 1980.
24. Akşin, I, 78.
25. İnal, 1715.
26. Tensel, I, 32-6, 64-5.

27. تظهر السجلات العسكرية التركية أن مصطفى كمال وضع بتصرّف نظارة الحربية (أي أزيح عن القيادة) واستدعي إلى اسطنبول في 7 نوفمبر 1918، وهو يوم تسريح جيوش الصاعقة (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*,3). لكن بما أن الصدر الأعظم واصل مخاطبته في اليوم التالي باعتباره «قائد الجيش السابع»، فإنه يبدو أن الأمر لم ينفّذ إلا بعد بضعة أيام. وقد قال أتاتورك: «استدعاني أحمد عزّت باشا ذات يوم للوقوف أمام مكنة التلغراف. وأخبرني أن حكومته

استقالت وأن من الملائم لي أن أذهب إلى اسطنبول. فأدركت أن هناك أزمة في اسطنبول وتوجّهت إلى العاصمة، إذ مجموعة الجيوش التي أقودها قد سرّحت» (İğdemir, 148). ولا يمكن أن تكون هذه المحادثة بالتلغراف قد وقعت بعد 10 نوفمبر، لأن أتاتورك غادر أضنة إلى اسطنبول في تلك الليلة. واستقال أحمد عزت في 11 نوفمبر، لكن ربما يكون قد أبلغ مصطفى بقراره في اليوم السابق. ويبدو أن الاستدعاء الودّي إلى اسطنبول صيغة لطيفة لإبلاغ مصطفى كمال بأنه فقد قيادته.

28. توجد نصوص البرقيات المتبادلة بين مصطفى كمال وأحمد عزت باشا بين 3 و8 نوفمبر في إغدمير (İğdemir, 137-48) وفي بايور (Bayur, 180-7) أيضاً.

29. İğdemir, 136.

30. المصدر نفسه، 135—6.

31. Arıkoğlu, 72.

32. Arıkoğlu, 72-4; Tansel, I, 50.

33. Tansel, I, 49, n. 68.

34. Allen and Muratoff, 478.

35. المصدر نفسه 498.

36. Karabekir, *İstiklal Harbinin Esasları*, 35.

37. Selek, 87.

38. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 285-6, 491-2.

39. Erikan, 275-6.

40. Selek, 90.

41. Bayur, 189.

42. المصدر نفسه.

43. Aydemir, *Tek Adam*, I, 323; İğdemir,148.

44. Karabekir, *İstiklal Harbinin Esasları*, 35, 41.

45. Erikan, 265.

46. Tansel, I, 54, 56, 58.

47. Llewellyn Smith, 68-9.

48. *ASD*, III, 31.

49. Tansel, I, 56-7.

50. Alexandris, 56-7.

51. كان ذلك التقدير التقريبي الذي قدّمه البطريرك اليوناني في مارس 1923، وزعم فيه أن عدد السكان اليونانيين في العاصمة العثمانية بلغ 450,000 نسمة في مارس 1919. وبما أن 189,000 يوناني من اسطنبول و61,000 آخرين من الضواحي غادروا في أعقاب معاهدة لوزان في سنة 1923، في حين بقي نحو 120,000 يوناني (Alexandris، 60، 107، 142، 191)، فمن المرجّح أن تكون ذروة عدد اليونانيين قد وصلت إلى 350,000 نسمة.

52. Akşin, I, 85ff. وفقاً لتقرير آخر، فإن فتحي (أوقيار) رافق مصطفى كمال عندما زار أحمد عزت باشا (Bayur, 233).

53. Bayur, 196.

54. أعلنت مقالة في العدد 18 من «المنبر» أن مصطفى كمال كان المنقذ الوحيد لاسطنبول بانتصاره في أنافارطالار في غاليبولي، لكن تواضعه منعه من إفشاء ذلك، ما سمح للآخرين باغتصاب شرف كل نجاحاته ومجدها (Borak, *Atatürk'ün Özel Mektupları*, 42).

55. Akşin, I, 113.

56. Bayur, 236-8.

57. Akşin, I, 125.

58. Türkgeldi, 171.

59. Akşin, I, 128.

60. توجد تفاصيل المهنية في ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*, 217.

61. Bayur, 196

62. Türkgeldi, 170.

63. نشر النص في جريدة «وقت» (Vakit) في 18 نوفمبر 1919 (*ASD*, III, 1)

64. Tansel, I, 76.

65. Ward Price, 104-5.

66. Bayur, 259.

67. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 175.

68. Akşin, I, 131-2

69. *Nutuk*, 201.

70. Atay, *Çankaya*, 159.

71. *Nutuk*, 5.

72. Akşin, I, 140-1.

73. كانت معاملة الجنود العاديين سيئة جداً: لم ينجُ من 2600 بريطاني معتقلين من رتب أخرى إلا 900 جندي فقط (Barker, 286).

74. Akşin, I, 150.

75. المصدر نفسه، 145–6.

76. Bayur, 262.

77. Zürcher, 81.

78. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, III, 21-11.

79. Akşin, I, 113. ربما كانت المحادثة عن ولاء الجيش قد جرت في هذه المقابلة، بدلاً من المقابلة السابقة في 29 نوفمبر.

80. Akşin, I, 191, n. 111.

81. المصدر نفسه، 153.

82. Yalçin, 259.

83. Bayur, 208.

84. *European Dictatorships*, 201; *Makers of Modern Europe*, 357.

85. المصدر نفسه.

86. المصدر نفسه، 346. ويقول سفورتزا إن مصطفى كمال كان في ذلك الوقت «رئيس أركان محمود شوكت باشا»، على الرغم من أن مصطفى كمال خدم لفترة وجيزة في سنة 1909 فقط في أركان محمود شوكت، في أثناء قمع التمرّد في اسطنبول على جمعية الاتّحاد والترقّي.

87. *Makers of Modern Europe*, 355.

88. *European Dictatorships*, 203.

89. Atay, *Çankaya*, 160.

90. Aydemir, *Tek Adam*, I, 371. استناداً إلى رؤوف أورباي (انظر *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, III, 208).

91. Atay, *Atatürk'ün Anlattıkları*, 93.

92. *Makers of Modern Europe*, 356.

93. Akşin, I, 158.

94. سامي باشا زاده نقلاً عن Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 516-17.

95. Jevakhoff, 21.

96. Akşin, I, 148.

97. المصدر نفسه، I, 152.

98. Bleda, 62.

99. Akşin, I, 172.

100. المصدر نفسه، 174–8.

101. المصدر نفسه، 195–200.

102. Bayur, 268.

103. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, I, 226.

104. Zürcher, 99.

105. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri* 114 , .

106. Erikan, 282.

107. Bayur, 287.

108. Erikan, 285.

109. Karabekir, *İstiklal Harbinin Esasları*, 36.

110. İsmet İnönü, I, 174.

111. Karabekir, *İstiklal Harbinin Esasları*, 36.

112. İsmet İnönü, I, 175.

113. Llewellyn Smith, 71-5.

114. Alexandris, 56-7.
115. Akşin, I, 260-1.
116. Tansel, I, 142.
117. Goloğlu, I, 18.
118. Tansel, I, 143-4.
119. يقدم ألطاي (Altay, 186) تفاصيل الرحلات في أماكن مختلفة من Mevlüt Çelebi.
120. Akşin, I, 255-6.
121. كان البحر المضياف الاسم المفترض الذي أطلق البحر الأسود قديماً، لإخفاء مياهه الغادرة.
122. Alexandris, 59.
123. Goloğlu, I, 24-6; Yüksel, 5.
124. Akşin, I, 243.
125. Bülent Gökay, 'Turkish Settlement and Caucasus, 1918-1920' in *MES*, XXXII, 2, 58.
126. Akşin, I, 287.
127. Bayar, 2565.
128. تستند رواية تعيين مصطفى كمال مفتّشاً للجيش التاسع إلى Akşin, I, 227-89، وBayur, 290-306.
129. Tansel, I, 230-1, n. 35.
130. توجد قائمة بيانات السيرة الذاتية في Tevetoğlu.
131. Akşin, I, 290.
132. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, I, 238.
133. Akşin, I, 283.
134. Bayur, 298-300.
135. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 281-2.
136. Bayur, 302.
137. Akşin, I, 283.
138. النص موجود İlhami Soysal, *İşbirlikçiler*. 193-9.
139. نشر محمد علي إيصال صرف «عدة آلاف ليرة» في *La République Nechainée*، جريدة المعارضة التي كانت توزّع من باريس بعد طرده من تركيا (Riza Nur, III, 25)، وأورد أكشين (Akşin, I, 293) أن المبلغ وصل إلى 25,000 ليرة. ويقدّم أريكان (Erikan, 286) رقم 1000 ليرة.
140. Llewellyn Smith, 78-9.
141. المصدر نفسه، 88.
142. Tekeli and İlkin, *Ege'deki Sivil Direnniştan*, 73.
143. نقل جلال (بايار)، القائد المحلّي لجمعية الاتّحاد والترقّي، الذي كان في ذلك الوقت مختبئاً في الأراضي الداخلية، عن شاهد عيان أن الطلقة صدرت عن مدني تركي قومي، (Aziz (*Ben de Yazdim*, 1796-7. ونُسب شرف إطلاق أول رصاصة أيضاً إلى صحافي تركي، حسن تحسين (Tekeli and İlkin, 76)، وقد كان عضوا سابقاً في مجموعة أنور الخاصة، ويعمل باسم حركي. وقاد حسن تحسين الدعوة إلى المقاومة

عشية الاحتلال (Tekeli and İlkin, 72).

144. Llewellyn Smith, 90.
145. ASD, II, 237.
146. Türkgeldi, 207-10.

147. بيان إلى جريدة «حاكميت مليت» في 22 أبريل 1921 (*ASD*, III, 34).

148. *ATTB*, 23-4.
149. Akşin, I, 287-8.
150. Bayur, 304.
151. Bennet, 14.
152. Bayur, 304.
153. *Nutuk*, 7
154. İsmet İnönü, I, 170.
155. Tansel, I, 76.

الفصل الحادي عشر: الاجتماع بالشعب

1. Şapolyo، 20، نقلاً عن إسماعيل حقّي دورسون، يوزباشي الباندرما.

2. Tansel, I, 236, n. 46.
3. Gökbilgin, 83.
4. Şapolyo, 223.

5. سمّي رسمياً يوم الشباب والرياضة منذ سنة 1981 إحياء لذكرى أتاتورك.

6. Ryan, 131.
7. Bayur, 305.

8. للاطلاع على التعليمات الموجّهة للوحدات، انظر Apak، 30—50.
9. انظر البرقية التي أرسلها مصطفى كمال من أماسيا في 16 يونيو 1919 إلى كاظم قره بكير في أرضروم (ATASE, *AtaTiirk Özel Arşivinden Seçmeler,* IV, 43)

10. Akşin, I, 309-10.

11. المصدر نفسه، 306—7، يصحّح تاريخ 6 يونيو الذي قدّمته خالدة أدب للاجتماع الأول بالسلطان (*The Turkish Ordeal*, 30).
12. قائمة أعضاء الحكومة في Akşin, I, 300.
13. المصدر نفسه، 323—4.
14. المصدر نفسه، 312—13. نقل خمسة وخمسون موقوفاً إلى مالطا، واثنا عشر إلى مودروس.

15. Gökbilgin, 83-4.
16. ATTB, 24-5; Sonyel, 18.

17. المصدر نفسه، 18.

18. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*,32-3.
19. *Nutuk*, 12.
20. Erikan, 36; Bozok, 87.
21. Şapolyo, 206.
22. Gökbilgin, 85.
23. Soynel, 21.
24. Evans, 21.
25. Soynel, 19.

26. وثائق رسمية بريطانية نقل عنها المصدر نفسه، 18—22.

27. Akşin, I, 344-5.
28. Soynel, 22.
29. *ATTB*, 26.
30. *Nutuk*, 18.

31. المصدر نفسه، 19.

32. Gökay, "Turkish Settlement and Caucasus, 1918-1920' in *MES*, XXXII, 2, April 1996, 59-60.
33. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 59-60.
34. Apak, 64-6.
35. Akşin, I, 29.
36. Apak, 73-4.
37. Gologlu, I, 59.
38. Orbay (ed. Kutay), *Cehennem Değirmeni*, IV, 352.

39. وفقاً لمصطفى كمال، فإن رؤوف ذهب إلى باندرما ومنها إلى منطقة بحر إيجة للقاء القائمقام بكير سامي (غونصاو)، قائد الفرقة السادسة والخمسين والقيام بقيادة الفيلق السابع عشر (*Nutuk*، 2,32). غير أن رؤوف نفسه لا يذكر بكير سامي، على الرغم من قوله إنه اجتمع بقائد الفيلق الرابع عشر، يوسف عزت باشا، بالق أسير (Orbay (ed. Kutay), IV, 319).

40. المصدر نفسه، 369.

41. *Nutuk*, 22.

42. رسالة رؤوف أورباي إلى كاظم قره بكير، بتاريخ 4 يوليو 1941، في Karabekir، *İstiklal Harbimiz*، 1100—1.

43. Tansel, I, 8.
44. Erikan, 315.

45. المصدر نفسه، 372.

46. المصدر نفسه، 374.

47. Akşin, I, 346.
48. *Nutuk*: *Vesikalar*, 621-2.

49. Erikan, 374.
50. Akşin, I, 347-9.
51. *Nutuk*, 21.
52. Gökbilgin, 17.
53. Tekeli and İlkin, *Ege'deki Sivil Dirennişten*, III, 230.
54. Orbay (ed. Kutay), *Cehennem Değirmeni*, III, 230.
55. *Nutuk*, 22.
56. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 1101.
57. Akşin, I, 204, 428.
58. *Nutuk*: *Vesikalar*, 628.
59. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 54-5.
60. Akşin, I, 347, n. 122.
61. ATTB, 45-6.
62. *Nutuk*, 24-5.

63. Tansel, II, 20. كان علي فؤاد قد غادر في وقت أبكر إلى مقرّ قيادته في أنقرة، حاملاً معه الرسائل الموجّهة إلى السياسيين في اسطنبول.

64. *Nutuk*, 26-9.
65. McCarthy, *Death and Excile*, 198-9.
66. Akşin, I, 55.
67. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 65.
68. Goloğlu, I, 3.
69. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 65.
70. Sonyel, 24.

71. المصدر نفسه، 25.

72. Akşin, I, 58.
73. *İstiklal Harbimiz*, 69-71.
74. Akşin, I, 356-8.

76. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 80.
77. *Nutuk*, 30-1.
78. Kansu, I, 34.
79. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 1103-4.

80. المصدر نفسه، 50.

81. Rawlinson, 180, 181.
82. *Nutuk*, 47.

83. المصدر نفسه، 11.

84. Kansu, I, 131.

85. Rawlinson, 251; Sonyel, 29.
86. Rawlinson, 188-9.
87. Goloğlu, I, 65, 68.

88. المصدر نفسه، 68–9، 68.

89. المصدر نفسه، 81. وفقاً لإحدى الروايات، كانت الغالبية 38 من أصل 56؛ وتحدّدها رواية أخرى بأنها 48.

90. *ASD*, I, 1-5.
91. Goloğlu, I, 83-6.

92. المصدر نفسه، 87–8.

93. المصدر نفسه، 89.

94. المصدر نفسه، 91.

95. المصدر نفسه، 103–4.

96. المصدر نفسة، 182.

97. النص في المصدر نفسه، 201–3.

98. المصدر نفسه، 187–9.

99. *Nutuk*: *Vesikalar*, 643.
100. *Nutuk*, 45.

101. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*، 106. وفقاً للقواعد، يستطيع قره بكير أن يكون عضواً استشارياً فقط باعتباره ضابطاً لا يزال في الخدمة (Goloğlu, I, 105).

102. *Nutuk*: *Vesikalar*, 646.
103. *Nutuk*, 47-8.
104. *Nutuk*, 49-50; Kansu, I, 139-41.

105. أبلغ علي فؤاد في 21 أغسطس 1919 قره بكير أنه قرّر ألا يوزّع التعليمات التي تصدرها قراقول. مع ذلك لاحظ قره بكير أن «بعض البنود المفيدة» من التعليمات وزّعت على وحدات الجيش بالإضافة إلى كتاب القواعد، يفترض أنه خاص بجمعية الدفاع عن الحقوق الملية في شرق الأناضول (*İstiklal Harbimiz*, 136-7).

106. Akşin, I, 399-402, 414-21, 436-7; İnal, 1994-5.
107. Akşin, I, 443.

108. المصدر نفسه، 463.

109. ATASE. *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri*, 99.
110. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 110-13.
111. Kansu, I, 155-6.
112. Goloğlu, II, 20; Kansu, I, 173-6.

113. النص في Bozok, 191-3.

114. Kansu, I, 174.
115. *Nutuk*, 56-7; Kansu, I, 198-203.
116. القائمة في Goloğlu, II, 73-4.
117. Tekeli and İlkin,, 18ff., 205, 207.
118. Goloğlu, II, 61.
119. المصدر نفسه، 78.
120. نقله Sonyel, 44.
121. Akşin, I, 518.
122. Riza Nur, III, 27.
123. Shaw and Shaw, III, 331.
124. Akşin, I, 519-20.
125. المصدر نفسه، 528.
126. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 165-76.
127. *Nutuk*, 60-77.
128. Goloğlu, II, 96-7.
129. Akşin, I, 533. ألحق قرار مؤتمر سيواس بدعوة لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للتحقيق بمثابة المستند «و» في تقرير بعثة هاربورد (US Congress, *Conditions in the Near East*).
130. *Conditions in the Near East*, 17.
131. المصدر نفسه.
132. *Nutuk*, 77.
133. Goloğlu, II, 107-11, 220.
134. النص في المصدر نفسه، 232—4.
135. كانت الولاية تسمّى أيضاً أحياناً هاربوت، وهو اسم البلدة الرئيسة فيها الذي حل محلّه اسم العزيز.
136. النص في *Nutuk*, 85-7.
137. Akşin, I,535, n. 266.
138. Akşin, I, 549, n. 303; Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 225.
139. برقية من رجب زُهدو إلى الفيلق الثالث، أرسلت من ملاطيا في 15 سبتمبر 1919 (ATASE, *AtaTürk Özel Arşivinden Seçmeler*, IV, 96-7); *The Diary of Major Noel*, 24.
139. Goloğlu, II, 80-1.
141. İlhami Soysal, *150'likler*, 60, 150.
142. برقية أرسلت في 20 سبتمبر 1919 (ATASE, *AtaTürk Özel Arşivinden Seçmeler*, IV,124).
143. Akşin, I, 555; Goloğlu, II, 97.
144. *Nutuk*, 92.
145. المصدر نفسه 88.
146. Goloğlu, II, 112.

147. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 261.

148. المصدر نفسه، 227–8، 232.

149. *Nutuk*, 184.

150. Akşin, I, 581.

151. Akşin, I, 584; *Nutuk*, 114-15 (حيث يلوم مصطفى كمال رفعت لمطالبته بمنصب مفتّش الجيش الثاني، الذي لم يكن هدية مؤتمر سيواس).

152. Akşin, I, 579.

153. المصدر نفسه، 585.

154. İnal, 2122.

الفصل الثاني عشر: مولد الكمالية

1. Alexandris, 65.

2. Ryan, 135.

3. Goloğlu, II, 178.

4. المصدر نفسه، I، 159–60.

5. *Nutuk*, 130.

6. المصدر نفسه، 145.

7. *Nutuk*: *Vesikalar*, 776.

8. *Nutuk*, 130.

9. المصدر نفسه 156.

10. المصدر نفسه، 163–6. يوجد نص البروتوكولين في *Nutuk: Vesikalar*, 809-10. ويوجد موجزان لهما في Goloğlu, II, 186-8، وAkşin, II, 43-8.

11. *Nutuk*, 167-71.

12. المصدر نفسه، 172.

13. المصدر نفسه، 173.

14. حلّ محل سميّه (أحمد) فوزي، وهو ضابط قريب من القصر، عيّن قائداً لفيلق علي فؤاد العشرين في أنقرة، لكن منعه القوميون من تسلّم منصبه. وفي ضوء المسيرة المهنية اللاحقة لتشقمق بصفته رئيساً لهيئة الأركان العامة لجيوش الجمعية الملّية الكبرى ثم الجهورية التركية، فإن أتاتورك نفسه كان يفضّل التحدّث إلى أحمد فوزي باعتباره مسؤول لجنة تقصي الحقائق (Akşin, II, 164). وقد أدى التغيير في اللحظة الأخيرة من أحمد فوزي إلى مصطفى فوزي إلى التباس دائم (Goloğlu, II, 201-255).

15. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 372-4.

16. المصدر نفسه، 371.

17. *Nutuk*, 183.

18.Zücher, 136; Kılıç Ali, *Kılıç Ali Hatıralarını Anlatıyor*, 9-10, 26.
19. *Nutuk*: *Vesikalar*, 119.
20. Akşin, II, 234-8.
21. ATTB, 141-2, 143-4.
22. Kansu, II, 449.

23. المصدر نفسه، 447.
24. من مذكّرات سليمان فهمي كالايج أوغلو، مدير المدرسة الزراعية في سيواس، في Goloğlu, II, 253-5.
25. Kansu, II, 465-6.

26. المصدر نفسه، 481—3، 489.

27. Goloğlu, III, 5.
28. *ASD*, II, 2-4.
29. Goloğlu, III, 6.
30. Kansu, II, 489-91, 496-7. Goloğlu, III,
31. Bozok, 87.

32. توجد تفاصيل وصول مصطفى كمال إلى أنقرة في Goloğlu, III, 9-11, Kansu, II, 497ff.
33. *ASD*, II, 4-15.
34. Altay, 205.
35. Özerdim, 33.
36. Altay, 214.
37. İsmet İnönü, I, 177.

38. المصدر نفسه، 181—2.

39. Goloğlu, II, 216.
40. *Nutuk*, 207-20.

41. يقول كوتاي (Kutay, *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, IV, 613) إن رؤوف غادر أنقرة في 2 يناير. من ناحية أخرى، فإن القائمقام محمود، الذي يعمل لصالح مصطفى كمال، أرسل برقية إلى كاظم قره بكير في أرضروم في 7 يناير يطلب منه رأيه بشأن قرار اللجنة التمثيلية بإرسال رؤوف إلى اسطنبول. وقد وافق قره بكير، لكن نصح ألا يسعى رؤوف لأن يصبح رئيساً للمجلس أو نائباً له (*İstiklal Harbimiz*، 412—13). وفي 9 يناير، نشرت الصحف تقارير عن أن رؤوفاً موجود في العاصمة (Akşin, II, 217). ويوحي ذلك بأن البرقية إلى قره بكير أرسلت بعد رحيل رؤوف. وكانت الرحلة من بالقطار من أنقرة إلى اسطنبول تستغرق ثماني وأربعين ساعة على الأقل بسبب نقص الفحم (Kansu, II, 534). لذا من غير المحتمل أن يكون رؤوف قد غادر أنقرة بعد 6 يناير.

42. Goloğlu, III, 6.
43. Akşin, II, 270.

44. المصدر نفسه، 295.

45. *Nutuk*, 249.

46. *Nutuk: Vesikalar*، الوثيقتان 226a و226b.
47. المصدر نفسه، الوثيقتان 228a و228b.
48. Akşin, II, 302-5.
49. المصدر نفسه 302–9.
50. *Nutuk: Vesikalar*، الوثيقة 239b.
51. *Nutuk*, 241.
52. Özerdim, 33.
53. *AnaBritannica*, XVII, 491.
54. Bozok, 193.
55. Kansu, II, 554.
56. Akşin, II, 331-5.
57. النص باللغة التركية الحديثة في Goloğlu, III, 80-1. غير أن النص الأصلي الذي يحذف الإضافة المثيرة للخلاف «وخارج [خطوط الهدنة]» موجود في Selek, 176. وثمة تعليق في Akşin, II, 315-18.
58. نقل في Llewellyn Smith, 112.
59. المصدر نفسه، 111.
60. المصدر نفسه، 120.
61. كما في كل المسائل المتعلّقة بمجازر الأرمن، فإن تقديرات عدد الضحايا الأرمن في مرعش تتفاوت تفاوتاً كبيراً – من 17000 إلى 16,000 ضحية (Akşin, II, 345). وقد سقط نحو 45,000 أرمني في ناحية مرعش في سنة 1914 (McCarthy, 79). ولا يعرف المرء عدد الأشخاص الذين نجوا من الترحيل والقتل في سنة 1915 وعدد من رجع في سنة 1919، لكن يبدو أن رقم 20,000 الذي قدّمه هوفانيزيان (Hovannisian, III, 37) مبالغ فيه.
62. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, II, 27-8.
63. *Nutuk*, 273.
64. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, II, 31.
65. *Nutuk*, 274.
66. كان كمال الدين سامي عضواً مؤسساً لجمعية قراقول السرية (Tunaya, 520).
67. توجد في Akşin, II, 404-16 رواية كاملة عن احتلال اسطنبول مستمدّة من كل المصادر.
68. *Nutuk*, 276-80.
69. *Nutuk*, 281; *ASD*, I, 56, *ATTB*, 274-5.
70. Akşin, II, 443.
71. *Nutuk*, 281-2.
72. القائمة في Goloğlu, III, 345-51.
73. Kansu, II, 558-66.
74. Türkgeldi, 257.

75. Akşin, II, 481-2.
76. Türkgeldi, 260-1.
77. Akşin, II, 482.

الفصل الثالث عشر: قائد معبّأ للقتال

1. Yunus Nadi, 247-56.
2. Riza Nur, III, 57.
3. Yunus Nadi, 257.
4. Özerdim, 26.
5. النص في Yunus Nadi, 329-31.
6. Goloğlu, III, 159.
7. *ASD*, II, 11.
8. Ergil, 190-1.
9. *Nutuk*, 288.
10. Tansel, III, 94. يحتفظ بآثار النبي – شعرة من لحيته ورايته – في قصر الباب العالي في اسطنبول. ويبدو أن أصول الآثار التي حملت في موكب أنقرة في 23 أبريل 1920 مشكوك فيها.
11. Tansel, III, 93.
12. *ASD*, II, 61.
13. *Nutuk*, 293.
14. تسمّيهم خالدة أديب «مفوّضين» في مذكّراتها (*The Turkish Ordeal*, 170).
15. *Nutuk*, 294. دافع مصطفى كمال عن ترشّحه في جلسة مغلقة للجمعية. لكن سُمح للجمهور بالحضور عندما انتخب رئيساً (Türkiya Büyük Milet Meclisi (TBMM), *Gizli Celse Zabıtları*, I, 10).
16. *ASD*, I, 65.
17. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 619.
18. Tansel, III, 96.
19. *ATTB*, 318.
20. Tansel, III, 99.
21. *The Turkish Ordeal*, 169.
22. *Milli Mücadele Hatıraları*, 371. أعاد جبسوي إنتاج نص برقيات الترحيب، بينما قال إن أحد المرؤوسين أبلغه أن مصطفى كمال أمر أصلاً بإعادة فوزي إلى إسطنبول.
23. Goloğlu, III, 164-5.
24. المصدر نفسه، 176. كان ذلك القانون الثاني الذي تقرّه الجمعية. القانون الأول عكس قرار حكومة اسطنبول برفع الضرائب التي يدفعها الفلاحون على الخراف.
25. Tansel, III, 106-7. حكم على ألفرد رُستم، السفير العثماني السابق في واشنطن، وقره واصف، الذي كان في ذلك الوقت سجيناً لدى البريطانيين في مالطا، بالإعدام أيضاً. وثبّت السلطان الأحكام في

24 مايو 1920، شريطة إعادة محاكمة الأشخاص الواردة أسماؤهم في الأحكام إذا ألقي القبض عليهم.
26. Gologlu, III, 170-1.
27. *Nutuk*, 297-9; Tansel, III, 115-27; Gologlu, III, 182-91.
28. Tansel, III, 125.
29. Llewellyn Smith, 25.

30. المصدر نفسه، 121–3.
31. المصدر نفسه، 125.

32. Özerdim, 41, 43.
33. *Nutuk*, 309-11. مستنداً إلى خطاب مصطفى كمال في 5 يوليو (النص موجود في TBMM, *Gizli Celse Zabıtları*, I, 68-74).
34. *ATTB*, 358.
35. Ethem (ed. Kutay), *Çerkez Ethem Dosyası*, 271-6.
36. تعتقد خالدة أديب أنه على الرغم من أن مصطفى كمال لم يكن هيّاباً في المعركة، فإنه يفتقر إلى الشجاعة لمواجهة الغوغاء (Turkish Ordeal, 166). وزعم رفعت لاحقاً في محادثة خاصة بأن مصطفى كمال فكر في الهرب من أنقرة إبّان تمرّد يوزغات، لكنه أقنعه بالبقاء (أفيد عن المحادثة للمؤلّف شخصياً).
37. Belen, 206-7.
38. İsmet İnönü, I, 207.
39. İsmet İnönü, I, 207; *Nutuk*, 314-15; Ethem (ed. Kutay), *Çerkez Ethem Dosyası*, 313-16; Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 73-8.
40. Tansel, III, 168.

41. المصدر نفسه، 140–1.
42. المصدر نفسه 141–4.

43. Gologlu, III, 190.
44. Bozok, 72.
45. Tansel, III, 168-75.

46. النص في المصدر نفسه، 191, n. 321.
47. إعلان السلطان وحيد الدين من المنفى في الحجاز. النص في İlhami Soysal, İşbirlikçiler. 196.
48. التواريخ في Özerdim, 39, 44, 46.

الفصل الرابع عشر: دبلوماسي مقاتل

1. Llewellyn Smith, 68.
2. *ATTB*, 194.
3. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 443.
4. Cämil Häsänov (ed.) *Azärbaycan Beynälxalg Münasbätlär Sistemindä*, Dovlät Näşriyyati,

Baku 1993, 360-1.

5. Erikan, 285.

6. في أغسطس 1920، كان مستشارو الجيش البريطاني يضعون خططاً لجيش أرمني قوامه 400,000 رجل (Hovannisian, III, 341). وفي أكتوبر، كان للأرمن أكثر من 10,000 رجل في جبهة قارص (المصدر نفسه، IV, 241). وكان الأتراك قد قدّروا في وقت سابق أن القوة الأرمنية حول قارص وغُمرو تبلغ 8000 رجل. وكان هناك، بالإضافة إلى ذلك قوات أرمنية في منطقتي أريفان (يريفان) وكاراباغ (كاراباخ) المواجهتين للآذريين. (Erikan, 571).

7. Allen and Muratoff, 499, n. 1.

8. التواريخ في Özerdim, 39, 45.

9. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 591-6.

10. Cebesoy, *Moskova Hatıraları*, 166-7; Hovannisian, II, 83.

11. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 549.

12. المصدر نفسه، 574؛ Hovannisian, IV, 166-74. وقد تمثلت حكومة أنقرة منفصلة بالقائمقام إبراهيم طالي (أُنغورن).

13. Cebesoy, *Moskova Hatıraları*, 106-7.

14. *ATTB*, 371-3.

15. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 833; *Nutuk*, 325.

16. *ATTB*, 368; *Nutuk*, 321.

17. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. Komutanların Biyografileri*, 215.

18. Arıkoğlu, 151-2.

19. Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 109.

20. اتخذ اسم الجيش الأخضر لأول مرة من قبل قوات «ماخنو» الأوكرانية المعادية للسامية في الحرب الأهلية الروسية. وبما أن الأخضر لون الإسلام، اعتقد بعض الأتراك أن الجيش الأخضر هو قوة مكوّنة من الثوريين المسلمين. ويبدو أن تشكيل الجيش الأخضر في تركيا تلا الظهور الوجيز لعصابات ماخنو في شمال القوقاز ما رفع آمال المسلمين بأن مسلمي الإمبراطورية القيصرية السابقة يزحفون لمساعدة الأتراك (Belen, 231-2).

21. *AnaBritannica*, XXII, 390.

22. Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 103-6.

23. Goloğlu, III, 171.

24. الاسم الكامل للجريدة «سيّاريي ينى دنيا» (كوكب العالم الجديد). وبما أن كلمة سيّار (تعني متحرّك) منحت لقوّات أدهم السيّارة، فإن العنوان يعكس العلاقة بين الجريدة وأدهم (Belen, 232).

25. Goloğlu, III, 272.

26. ATTB, 364-7.

27. Karaosmanoğlu, *Vatan Yolunda*, 107.

28. Goloğlu, III, 273.

29. التواريخ في Özerdim, 47.

30. Aydemir, *Tek Adam*, II, 377.

31. Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 110.

32. XXII, 195 ،*AnaBritannica*. استخدمت مطبعة «يني دنيا» في وقت لاحق لطباعة «يني غون»، وهو الاسم الذي نقله من اسطنبول يونس نادي (أبال أوغلو)، الصحافي التركي القومي ودعائي مصطفى كمال. وأصبحت «يني غون» لمدة وجيزة الناطق الرسمي باسم الحوب الشيوعي التركي الرسمي الذي أنشأه مصطفى كمال (*AnaBritannica*, I, 7).

33. Hovannisian, IV, 219, 228-9.

34. Belen, 249-51; Erikan, 577-9.

35. Hovannisian, IV, 259.

36. المصدر نفسه. يقدّر إريكان خسائر الأرمن في قارص بنحو 1100 قتيل و1200 أسير.

37. المصدر نفسه، 268—91. ويوجد النص الكامل للمعاهدة في İsmail Soysal, 19-23. وقد منحت تاريخ 2 ديسمبر 1920. ويقول هوفنسيان إن المعاهدة وقّعت في الساعة الثانية صباحاً من 3 ديسمبر.

38. Hovannisian, IV, 404.

39. ذكريات نشرت في «حاكميت»، 14 مارس – 12 أبريل 1926، نقلها Erikan, 244.

40. Hovannisian, IV, 235, 387, 398.

41. لا يذر تقرير شاهد العيان الذي ذكره Arıkoğlu, 118-23 الفلاحة هاتيس والقروي قوجمو ولي، اللذين استخدمها الفرنسيون دليلين وقادموهما إلى الكمين، وفقاً لما جاء في الأسطورة (Aybars, 257).

42. Tansel, III, 1197, n. 8. أقلق التعاون مع العرب قره بكير لاعتقاده بأن ذلك يتناقض مع قرار مؤتمر سيواس بترك العرب وشأنهم. ورداً على ذلك، أوضح مصطفى كمال أن غرضه هو الحرص شغل أعداء البلد في التصدّي لمطالب استقلال الأمم خارج الحدود التركية. وتستفيد تركيا سياسياً بانتهاز كل فرصة للتأثير في في سورية والعراق.

43. *Nutuk*, 304.

44. Aybars, 258-9؛ ويذكر أوزديم (Özerdim, 52) تاريخ تسليم عنتاب. وفي ثمانينيات القرن العشرين، كرّمت بلدتان أخريان قاومتا الفرنسيين أيضاً في سنة 1920: أصبحت مرعش قهرمان مرعش (مرعش البطلة) وأصبحت أورفا تدعى شانل أورفا (أورفا المجيدة). وتلا التكريم المتأخر إقامة نصُب في مرسيليا لضحايا الإبادة الأرمنية.

45. النص في Tansel, III, 181, n. 281.

46. Aybars, 247. وهو يقدّم أيضاً نص القانون (245—6).

47. Kılıç Ali, *İstiklâl Mahkemesi Hatıraları*, 8-9.

48. Aybars, 250. بين سنتي 1920 و1922، أصدر محاكم الاستقلال 3881 حكماً بالإعدام. وقد نفّذ 2827 حكماً منها (Aybars, 313).

49. التواريخ في

Özerdim, 47; *Nutuk*, 331-3; Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 110-20; Belen, 216-18; Erikan, 557-8.

50. *Nutuk*, 337.

51. المصدر نفسه، 341.

52. İnal, 1996.

53. *Nutuk*, 349-50.

54. المصدر نفسه: 339.

55. İnal, 1997.

56. *Nutuk*, 350.

57. İnal, 1997.

58. المصدر نفسه.

59. *Nutuk*, 404.

60. المصدر نفسه: 40—42.

61. İnal, 1999.

62. Çerkez Ethem, *Hatıralar*, 152.

63. النص في Gologlu, IV, 400-2.

64. *ATTB*, 406.

65. *ASD*, I, 127.

66. Gologlu, IV, 53.

67. *ATTB*, 367.

68. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 852-3.

69. Cebesoy, *Moskova Hatıraları*, 50-1.

70. Gologlu, IV, 300.

71. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 98.

72. Gologlu, IV, 54-6. عاد محيي الدين (بيرغن)، الذي أصبحت أخت زوجته زوجة ناظم حكمت الأولى، إلى تركيا، حيث روّج لتعاونيات المزارعين، وعيّنه الحزب الحاكم عضواً في البرلمان.

73. Belli, *Fikrye*, 69ff.

الفصل الخامس عشر: وقف اليونانيين

1. Llewellyn Smith, 166-7.

2. ينقل Nutuk, 370 البرقية التي أرسلها الصدر الأعظم توفيق باشا إلى مصطفى كمال في 27 يناير 1921.

3. كانت قوّات عصمت التي يبلغ عددها 12,000 رجل مزوّدة بـ 6000 بندقية، و50 مدفعاً رشّاشاً، و28 مدفع ميدان. وكان عدد القوات اليونانية المهاجمة 18—20,000 رجل مزوّدين بـ 12,000 بندقية، و140 مدفعاً رشّاشاً، و72 مدفع ميدان (Erikan, 608).

4. المصدر نفسه، 611–17.

5. Selek, 92.

6. *Nutuk*, 372.

7. المصدر نفسه، 373–4.

8. Tansel, IV, 39, n. 196.

9. نقلاً عن Llewellyn Smith, 196.

10. يقول رضا نور في مذكّراته البذيئة: «كان لرئيسنا المحترم هذه الخصلة: إنه مولع جدّاً بالنساء، لكنه لا يولع بالمرأة نفسها قطّ. ويغيّرهن بسرعة. ويمكن أن يدعوه المرء كبير الذوّاقة» (III, 71).

11. Tansel, IV, 56-60.

12. المصدر نفسه، 50–1.

13. المصدر نفسه، 55–6.

14. Tansel, IV, 56; Özerdim, 55.

15. *Nutuk*, 391-5.

16. Llewellyn Smith, 215.

17. Allen and Mutatoff, 500.

18. النص في İsmail Soysal, 32-8. تعرّضت القوات التركية في البلدة لهجوم من البلاشفة الروس قبل أن تصل أخبار الاتفاق إلى باطوم. وقُتل أربعة ضبّاط أتراك وستة وعشرون جندياً في الاشتباك. وأخلت القوات التركية المخصّصة لجورجيا عندما صدّق على اتفاق موسكو في أنقرة في 21 مارس 1921.

19. النص في Ergil, 420.

20. المصدر نفسه، 416–19.

21. النص في İsmail Soysal, 41-7.

22. *Nutuk*, 386; İsmet İnönü, I, 248-51; Belen, 310-16; Erikan, 636-57.

23. *Nutuk*, 387.

24. Erikan, 663; *ATTB*, 398.

25. Erikan, 653, 666.

26. Özerdim, 55; Jevakhoff, 240.

27. Arıkoğlu, 217-19.

28. *Nutuk*, 416.

29. Özerdim, 55.

30. *Nutuk*, 428-9.

31. *Nutuk*, 428-9; Gilbert, 242-3; Kintross, 286-9.

32. قدم قلج علي (Kılıç Ali, *İstiklâl Mahkemesi Hatıraları*, 79-88) الرواية التركية للمسألة؛ وتفحّص صونيَل (Sonyel, 74) الوثائق البريطانية.

33. يقول مارتن جلبرت (Matin Gilbert, 244) أن ثمة ضابطاً في مقرّ قيادة مصطفى كمال كان من بين

مخبري الرائد كونوُل، المسؤول عن استخبارات الجنرال هارنغتون.

34. وصل ضياء في 13 يونيو، وفتحي في 8 أغسطس 1921 (Özerdim, 55, 57).

35. Goloğlu, IV, 160-2.

36. القانونن الأساسي في Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 917-18.

37. Tansel, IV, 85.

38. ATTB, 400; Tansel, IV, 83-4.

39. ASD, II, 19.

40. Llewellyn Smith, 222.

41. Erikan, 685.

42. Riza Nur, III, 185-6.

43. Altay, 290.

44. İsmet İnönü, I, 257.

45. Erikan, 696-7.

46. Altay, *İstiklâl Harbimizde Süvari Kolordusu*, 14-19.

47. Özerdim, 56.

48. Erikan, 699-701.

49. Alkan, 37.

50. Arıkoğlu, 235.

51. المصدر نفسه، 237.

52. Terzioğlu, 51.

53. المصدر نفسه، 48.

54. Goloğlu, IV, 48.

55. Arıkoğlu, 239.

56. Özerdim, 57.

57. محاضر المناقشات في 4/5 أكتوبر 1921 في
TBMM, *Gizli Celse Zabıtları*, II, 157-8; *Nutuk*, 406-9; Arıkoğlu,243-5 .

58. نص القانون في Tansel, IV, 107, n. 46.

59. في 10 أكتوبر، انتُخب فتحي (أوقيار) وزيراً للداخلية (Goloğlu, IV, 173). ولم يصرّ مصطفى كمال على مرشّحة الأصلي لوزارة الداخلية، ويدعى حيدر، وهو نائب عن فان، أصبح عرضة للنميمة كما قال (TBMM, *Gizli Celse Zabıtları*, II, 180; Arıkoğlu, 245).

60. *Nutuk*, 391.

61. *ASD*, I, 198; Arıkoğlu, 251.

62. *ATTB*, 413.

63. المصدر نفسه، 414—24.

64. Özerdim, 57.

65. Llewellyn Smith, 229.

66. *The Turkish Ordeal*, 933.
67. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 933.
68. İsmet İnönü, I, 262.
69. Erikan, 713, 733.
70. İsmet İnönü, I, 262.
71. Erikan, 721-3
72. *ASD*, I, 193.
73. Arıkoğlu, 250, 253-4.
74. *The Turkish Ordeal*, 297.
75. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 934, n. 2.
76. Erikan, 726.
77. *ASD*, I, 194.
78. Arıkoğlu, 254.
79. İsmet İnönü, I, 252-3.
80. Erikan, 726.

81. المصدر نفسه، 733.

82. *ASD*, I, 197.
83. *ATTB*, 429.
84. *ASD*, I, 200.
85. Goloğlu, IV, 180.
86. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 933-5.
87. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 613.

88. النص موجود في Goloğlu, IV, 270-1.

89. Goloğlu, IV, 277.
90. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 683.

نبشت عظام أنور في سنة 1996 ونقلت إلى نُصُب الحرّية الدائمة الذي أقيم في اسطنبول تخليداً لذكرة الجنود الذين قتلوا عند إعادة تثبيت حكم جمعية الاتحاد والترقّي في سنة 1909.

91. Aydemir, *Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa*, III, 596.

الفصل السادس عشر: الانتصار في الحرب

1. كان يتعيّن حماية أسر القوميين البارزين التي نقلت إلى قيصري في أثناء معركة سقاريا من العصابات خلال الرحلة (Terzioğlu, 51-4).

2. Belli, *Fikriye*, 76-9. كان المنزل يعرف باسم قصر بولغور زاده. وهو اليوم محفوظ بمثابة متحف ضمن أراضي القصر الرئاسي.

3. Bozok, 98.

4. Akgün, 311-14.
5. Directorate General of Press and Information, *The 'Köşk' Museum in Ankara*, Ankara n.d.
6. Bozok, 98.
7. Ward Price, 140-1.
8. Jevakhoff, 192; Özerdim, 59.

9. النص في İsmail Soysal, 40-7.

10. النص في المصدر نفسه، 50–60.

11. Arkoğlu, 267.

12. بيع البغل من البغال المستخدمة لنقل عربات المدافع بخمس ليرات. وقد نُقلت الفرقة الحادية والأربعين التركية ووحدة من المتطوّعين من الجنوب إلى الجبهة الغربية (Arkoğlu, 263).

13. Tansel, IV, 52-3.

14. المصدر نفسه، 53.

15. ASD, II, 32.
16. Aralov, 70ff.

17. في 27 مارس 1922، دوّن مصطفى كمال في يوميته، «لم يعطونا [السوفيات] أي شيء منذ رحيل فرونتز» (Ali Mithat İnan (ed.) 131).

18. Bozok, 86.

19. Aralov, 129. رافق موغان، وكان ملحقاً بهيئة الأركان العامة العثمانية في اسطنبول، فرانكلان بويون إلى أنقرة. وأثنت تقاريره كثيراً على مصطفى حتى أن المفوّض السامي الفرنسي بليه أسماه «موغان باشا» (Jevakhoff, 323).

20. Cebesoy, *Moskova Hatıraları*, 428-54.
21. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 96.
22. Gilmour, 534-7.
23. Gibert, 245.

24. نص الرسالة في Tansel, IV, 60.

25. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 56-7.
26. Özerdim, 58.
27. Sabis, V, 36-7.
28. Llewellyn Smith, 213.

29. نقلاً عن Richard Clogg, *Politics and the Academy*, Frank Cass, London 1986, 56, 57.

30. بجمع الأرقام المصحّحة لولايات سيواس، وجانيك، وطرابزون، وقسطمونو (McCarthy, 97).

31. Özerdim, 49.
32. Erikan, 784.
33. *Nutuk*, 305-7.
34. Kurt, 36-79.

35. النص في Bulut, 108-9. طلب قادة العشائر الكوتشغيريين بإنشاء «ولاية ممتازة» (مميّزة)، وهذا الاسم ينطبق في الإدارة العثمانية على المناطق المستقلّة ذاتياً مثل جبل لبنان، وشرق روملي وجزيرة ساموس (معروفة جميعاً باسم «إيالات ممتازة»).

36. Bulut, 110.

37. TBMM, *Gizli Celse Zabıtları*, II, 270.

38. المصدر نفسه، 248–56، 262–70، 622–4، 627–30؛ **Nutuk**، 419–20؛ **Bulut**، 39–41.

39. النص في Kurt. 407-8.

40. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 1002. يقدّم التقرير الذي يشمل الفترة الممتدّة من 1 يناير 1921 إلى 6 فبراير 1922، ولذا يشير إلى العمليات ضدّ اليونانيين والأكراد، الأرقام الآتية: اعتقال 2841، واستئصال 3262، وإعدام 231 بعد المحاكمة، وإرسال 24،511 إلى الداخل، واعتقال 6809 فارّين مسلمين من الجيش، وإصابة 80 (من الجيش المركزي). ويبدو أن أحكام الإعدام التي أصدرتها محكمة الاستقلال في سامسون لم تدرج في المجموع.

41. Aybars, I, 313.

42. في 21 أكتوبر، احتجّ المفوض السامي للحلفاء في اسطنبول على أحكام الإعدام التي أصدرتها محكمة الاستقلال في سامسون بحقّ 168 يونانياً و3 أرمن، تمكّن 17 منهم من الفرار (Kurt, 418).

43. Özerdim, 61.

44. Kurt, 406.

45. *ASD*, II, 37.

46. النص في Borak, (ed.), *Atatürk'ün Resmi Yayınlarar Girmemiz...*, 146-50 .

47. Belli, *Fikreye*, 82-3.

48. Bozok, 98. اتسمت حياة عبد الرحيم، الذي منحه أتاتورك اسم العائلة توتشاك، بالرتابة. تعلّم مهندساً في ألمانيا وعمل في مجلس مدينة أنقرة حتى التقاعد في سنة 1977. وتوفي في سنة 1998. ونقلت عنه صحيفة «صباح» (20 أغسطس 1998، 14) قوله إنه لم يعرف والديه الحقيقيين قط، وإن ذكرياته الأولى كانت في منزل زبيدة في أكارتلر. وبما أن زبيدة انتقلت إلى ذلك المنزل في سنة 1913، فلا يمكن أن يكون عبد الرحيم في التسعين عند وفاته كما تزعم الصحيفة. وربما يكون اليتيم الذي اختاره مصطفى كمال في بدليس في سنة 1916.

49. المصدر نفسه، 107.

50. النص في Ergil, 350-6.

51. İlhami Soysal, *150'likler*, 61.

52. *Nutuk*, 434.

53. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 69.

54. ASD, I. 202-35.

55. المصدر نفسه، 212.

56. المصدر نفسه، 216.

57. *Nutuk*, 426-7.

58. المصدر نفسه، 434—40.

59. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 73.

60. المصدر نفسه، 76—7.

61. *Nutuk*, 441.

62. المصدر نفسه، 240.

63. ATASE. *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. KomutanlarınBiyografileri*, 164.

64. İsmet İnönü, I, 267-78, 283-5.

65. *Nutuk*, 446.

66. İsmet İnönü, I, 267-78, 283-5.

67. *Nutuk*, 437.

68. Özerdim، 60—1. أمضى مصطفى كمال كل شهر مارس في تفقّد الجبهة. وأشار إلى النواقص في يوميته: «11 مارس. الفرقة [الثالثة] جيدة جداً، مثل الفرق الأخرى، لكن قادة الأفواج والكتائب يفتقرون إلى الخبرة» (Ali Mithat İnan (ed.) 125). وكانت العلاقات مع قائد الفرقة الأولى، علي إحسان باشا، صعبة في ذلك الوقت «20 مارس. اشتكى إحسان باشا. وكان مخطئاً. أنا لم أتأنّق في الكلام» (المصدر نفسه، 128). ومرض مصطفى كمال على نحو متقطّع في أثناء جولة التفقّد. وآلمته كليتاه، وأصيب بحمّى، وعانى أيضاً من عدوى في المعدة (المصدر نفسه، 126—30).

69. Altay, 316-19.

70. التفاصيل في Tansel, IV, 144-51.

71. Gologlu, IV, 227.

72. Gilbert, 249.

73. Goloğlu, IV, 228.

74. Goloğlu, IV, 231; *Nutuk*, 430.

75. Gilmour, 538.

76. Gilbert, 249.

77. *Nutuk*, 431.

78. Llewellyn Smith, 255.

79. *Nutuk*, 431-4.

80. Llewellyn Smith, 264, 273-4, 277.

81. المصدر نفسه، 278.

82. Llewellyn Smith, 282-3; Gilbert, 255-6.

83. Tansel, IV, 157.

84. *ASD*, I, 267.

85. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 508-9.

86. *Nutuk*, 446-7; İsmet İnönü, I, 283; Erikan, 769-95, Tamsel, IV, 1544-5.
87. Erikan, 785.
88. İsmet İnönü, I, 283-5.

89. المصدر نفسه، 287، 293.

90. *ASD*, I, 271.
91. İsmet İnönü, I, 290.
92. Erikan, 808.
93. İsmet İnönü, I, 290-1
94. *ATTB*, 473-4.
95. Erikan, 827.

96. İsmet İnönü, I, 292. وفقاً لخالدة أديب، صافح مصطفى كمال الجنرالات اليونانيين الأسرى، في حين رفض عصمت وفوزي القيام بذلك (Tansel, IV, 174-6). لكن عصمت كان قد استقبل الأسرى، وعندما نقلوا إلى مصطفى كمال، لزم هو والقادة الأتراك الآخرون الصفوف الخلفية.

97. Tansel, IV, 175-6.

98. المصدر نفسه، 168، n. 43.

99. İsmet İnönü, I, 296-8.
100. Gilbert, 251.
101. *ASD*, I, 274.
102. Tansel, IV, 173.
103. *Nutuk*, 449-90.
104. Liewellyn Smith, 311.
105. Tansel, IV, 182.

106. Özakman, 464-5 مصححاً Selek, 92-3.

107. Erikan, 838

108. يذكر بوكس (Puaux, 22) و Liewellyn Smith, 309 أن تاريخ جريمة كريسوستوم هو 9 سبتمبر، عشية وصول مصطفى كمال إلى إزمير. وذلك أرجح من رواية مارجوري هاوسبيان التي يبدو أنها تجعلها يوم الأحد 10 سبتمبر (*Smyrna* 1922، 133).

109. Walker, 177.
110. Borak, (ed.), *Atatürk'ün Resmi Yayınlarar Girmemiz...*, 366.
111. *ASD*, I, 274.
112. İsmet İnönü, I, 300.

113. من رسالة لطيفة في 26 أكتوبر 1922 إلى صالح بوزوق (Bozok, 217).

114. Atay, *Çankaya*, 325.
115. Ryan, 228.

الفصل السابع عشر: انتصار من دون قتال

1. *Nutuk*, 450.

2. المصدر نفسه، 499.

3. ATTB, 481-2.
4. *ASD*, I, 283.
5. Soyak, I, 136.
6. Bozol, 203
7. Atay, *Çankaya*, 321-2.
8. Ward Price, 126.
9. Walder, 175.

10. Bozok، 204. وفقاً لوارد برايس، حدث اللقاء مصادفة في الشارع.

11. ASD, I, 283.

12. Bozok، 203. لا يذكر بوزوق، وكان إلى جانب مصطفى كمال باعتباره ياوره، القصة المذكورة في سير ذاتية أخرى (مثل Araz, 32-8) بأن لطيفة وصلت إلى مقرّ قيادة مصطفى كمال من دون إعلان، وأصرّت على مقابلته، حيث عبّرت عن إعجابها اللامحدود وامتنانها، ووجّهت دعوة له. من ناحية أخرى، تقول خالدة أديب، التي كانت في جناح مصطفى كمال، إن لطيفة زارت مصطفى كمال أول مرّة في 10 سبتمبر، يوم وصوله إلى إزمير (Turkish Ordeal, 384).

13. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 70
14. İsmet İnönü, I, 300.
15. Jevakhoff, 278.
16. Walder, 212.
17. Gilbert, 261-2.
18. *ASD*, I, 284.
19. Atay, *Çankaya*, 326.
20. *ATTB*, 484.
21. Atay, *Çankaya*, 327.
22. Walder, 222, 229
23. Erikan, 844.
24. Walder, 242-3, 259
25. Soynel, 176 (المصادر في الحاشية 35); Tansel, IV, 209.
26. *ATTB*, 487.

27. المصدر نفسه، 488—9.

28. المصدر نفسه، 489—90. لا يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك النصّ الكامل لهذه البرقية، وفوجئت

مفاجأة غير سارّة عندما رحّب عصمت، لا مصطفى كمال بجنرالات الحلفاء على رأس الوفد التركي في مودانيا (Walder, 304). وتورد المصادر التركية (Tansel, IV, 209، وسواه) 29 سبتمبر تاريخاً لقبول مصطفى كمال مفاوضات الهدنة. وذلك مرجّح، لأن مصطفى كمال غادر إزمير إلى أنقرة في ذلك اليوم. لكن ليس هناك برقية بذلك التاريخ في مجموعة تعليمات أتاتور. وتلقّى هارنغتون الأخبار في 1 أكتوبر (Walder, 298).

29. Bozok, 216
30. Walder, 298.
31. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 79
32. Llewellyn Smith, 311-14.
33. Walder, 298.
34. *ATTB*, 495.

35. المصدر نفسه، 497–8.
36. المصدر نفسه، 500.
37. النص في Tansel, IV، 216–18، n. 216.

38. Belen, 326.
39. Aybars, I, 526
40. Özerdim, 68-9.
41. Behar, *Osmanlı İmparatorlugunun ve Türkiye'nin Nüfusu*, DİE, Ankara 1996, 33.
42. Gilmour, 554.
43. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, 111-13.
44. İsmet İnönü, II, 44.
45. *ATTB*, 502.
46. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 168.

الفصل الثامن عشر: نهاية السلطنة

1. Özerdim, 67.
2. *ASD*, I, 282.
3. ناشد رؤوف أورباي مصطفى كمال دون نجاح أن يرقّي علي فؤاد ورفعت عندما ذهب إلى إزمير بعيد دخول القوات التركية المدينة (İsmet İnönü, I, 43).
4. Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 1095.
5. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, V, 52.
6. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 85-91.
7. يصف كاظم قره بكير نواب طرابزون في الجمعية الملّية الكبرى بأنهم اتحاديون سابقون حاولوا إعادة أنور (*İstiklal Harbimiz*, 1091, n. 1).

8. Aybars, I, 349.
9. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 89.
10. انظر رسالة لطيفة إلى صالح بوزوق (Bozok, 217).
11. *Nutuk*, 453.
12. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 102.
13. *Nutuk*, 453; *Siyasî Hâtıralar*, I, 102.
14. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 104.
15. يقول قره بكير إن مصطفى كمال سأله عندما سافر معه إلى بورصة في 16 أكتوبر كيف يجب أن يتعامل رفعت مع عبد المجيد. وأجاب قره بكير أن على رفعت أن يحيّيه باعتباره الخليفة (İstiklal Harbimiz, 1027, n. 1). إذا كان ذلك صحيحاً، فإنه يعني ضمناً أن قرار إرسال رفعت بصفته ممثّل القوميين في اسطنبول، لخلع وحيد الدين بصفته سلطاناً واختيار عبد المجيد خليفة اتخذ قبل الاجتماع بعصمت وفوزي في بورصة.
16. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 106-7.
17. المصدر نفسه، 106.
18. Çetiner, 244-5.
19. النص في *Nutuk: Vesikalar*, I, 106-7.
20. النص في Goloğlu, IV, 347.
21. النص في *ASD*, I, 287-98.
22. *Nutuk*, 459.
23. Goloğlu, IV, 358-9.
24. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 136.
25. İnal, 1743.
26. أشارت السيدة رمبولد في رسالة بتاريخ 6 نوفمبر 1922 إلى الحادثة بأنها حدث وقع «قبل يومين» (Gilbert, 279).
27. وصف نجيب علي (كوتشوكا)، وكان في ذلك الوقت مستشاراً قانونياً لنور الدين وأصبح لاحقاً مدعياً عاماً في محكمة الاستقلال بأنقرة، مقتل علي كمال لرؤوف (أورباي). وعبّر رؤوف عن صدمته «للمأساة»، وأخبر رئيس هيئة الأركان العامة، فوزي، ووزير الحربية، كاظم، بذلك (Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, IV, 361).
28. Gilbert, 278-9.
29. İnal, 1743.
30. القائمة في Goloğlu, IV, 361.
31. Çetiner, 268.
32. Goloğlu, IV, 362.
33. *Nutuk*: *Vesikalar*, 942.

34. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 162.
35. *Nutuk*, 468-9.

36. Özerdim, 71. عندما توجه عدنان (أديوار) إلى اسطنبول، أصبح علي فؤاد (جبسوي) نائباً لرئيس الجمعية (*AnaBritannica*, V, 427).

37. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 120.

38. نقلاً عن Olson, 141.

39. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 96.

40. المصدر نفسه، 113–14.

41. المصدر نفسه، 92، 94.

42. Gilbert, 283

43. المصدر نفسه، 225.

44. المصدر نفسه، 276.

45. ASD, II, 34-6.

46. المصدر نفسه، 47–8.

47. Demirel, 492-5-500.
48. ASD, I, 298-300
49. Demirel, 522-5.
50. *ASD*, II, 50-2.
51. *Atatürk*, 50-1.
52. *ATTB*, 508.
53. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 60.

54. المصدر نفسه، 66.

55. المصدر نفسه، 166.

56. المصدر نفسه،163–4.

57. المصدر نفسه، 144.

58. المصدر نفسه، 136، 146، 148.

59. *ASD*, II, 69-74.

60. المصدر نفسه، 78–80.

61. Bozok, 211.
62. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 125.

63. المصدر نفسه، 57.

64. *ASD*, II, 85-7.

65. النص في Borak, (ed.), *Atatürk'ün Resmi Yayınlarar Girmemiz...*, 155-225.

66. *ASD*, II, 86, 97.
67. Borak, (ed.), *Atatürk'ün Resmi Yayınlarar Girmemiz...*, 199.

68. المصدر نفسه.
69. المصدر نفسه، 225.
70. المصدر نفسه، 218—20.
71. المصدر نفسه، 214—5.
72. المصدر نفسه، 216.
73. المصدر نفسه، 216، 214.
74. المصدر نفسه، 216.

75. *ASD*, II, 98-103.
76. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 75; Karabekir, *İstiklal Harbimiz*, 917, n. 1.
77. قال مصطفى كمال في إعلانه إلى الأمّة في 13 سبتمبر 1922: «إذا لم يكن ملك اليونان بين السجناء، فإن سبب ذلك إنما يعود إلى أن الملوك يشاركون في الاحتفالات الوطنية فحسب، وعندما تحلّ الكارثة في ميدان القتال يجدون أن من الطبيعي أن يفكّروا في أماكنهم فقط» (*ATTB*, 483).
78. Goloğlu, V, 91-3.
79. النص في *ASD*, II, 103-16.
80. النص في Goloğlu, V, 104-5.

الفصل التاسع عشر: السلام والجمهورية

1. *Nutuk*, 479; Goloğlu, V, 86.
2. Ward Price, 140.
3. أضيفت توسعة مزوّدة بأبراج في سنة 1924، عندما تغيّر الشكل من منزل صيفي أناضولي إلى منزل أوروبي للطبقة الوسطى في الضواحي (انظر *The 'Köşk' Museum at Çankaya*، Basın-Yayın).
4. من رسالة لطيفة غير المؤرخة إلى والدتها، أعيدت صياغتها في Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 134.
5. عبّر مصطفى كمال في خطابه في سنة 1927 عن دهشته من انتقاد رؤوف لسلوك عصمت لاجتماعه به قبل أن يقدّم تقريره إلى الحكومة والجمعية (*Nutuk*, 479).
6. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 233, 243.
7. Goloğlu, V, 113-39.
8. Goloğlu, V, 122; Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, I, 264.
9. Goloğlu, V, 113-15.
10. يقول أوزرديم (Özerdim, 73) إن الاقتراحات التركية أبلغت في 8 مارس 1923. ويورد جيلبرت (Gilbert, 287) أن ذلك تم في 9 مارس مثل سونيّل (Sonyel, *Turkish Diplomacy*, 213) وعلي إحسان صابيس (Sabis, III, 362).

11. Gilbert, 288
12. Soynel, *Turkish Diplomacy*, 213.

13. المصدر نفسه، 214–15.
14. الخطاب الموجّه إلى تجار أضنة في 16 مارس 1923 (*ASD*, II, 131-2).
15. المصدر نفسه، 130.
16. المصدر نفسه، 155–7.
17. المصدر نفسه، 169.

18. Goloğlu, V, 149.
19. İsmet İnönü, II, 103.

20. ذكريات إسماعيل حقّي طقتشي، منقولة في Goloğlu, V, 165.

21. Goloğlu, V, 187.
22. Demirel, 524
23. Goloğlu, V, 166.
24. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 79.
25. Goloğlu, V, 168.
26. İsmet İnönü, II, 104, 109.

27. الصور الفوتوغرافية في Yüksel, 165-173.

28. Demirel, 525-6.

29. المصدر نفسه، 161، 529.

30. *ASD*, I, 326-8.
31. Demirel, 529-30.
32. Goloğlu, V, 192.
33. Demirel, 573.
34. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 81.
35. Demirel, 572.

36. المصدر نفسه، 594.
37. المصدر نفسه، 575–7.
38. المصدر نفسه، 594.

39. İsmet İnönü, II, 115

40. المصدر نفسه.

41. Gilbert, 297.

42. نص البرقيات في İsmet İnönü, II (الملحق 3، 311). وقد وصف مصطفى كمال دوره في الشجار بين رؤوف وعصمت في خطاب الأيام الستة (*Nutuk*, 511-27).

43. İsmet İnönü, II, 309.

44. النص في İsmail Soysal, 213-17.

45. Gilbert, 297.
46. İsmail Soysal, 227.
47. *Nutuk*, 510.
48. *AnaBritannica*, V, 571.
49. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 8.
50. *Nutuk*, 527-8.

51. المصدر نفسه، 528.

52. İsmet İnönü, II, 152.
53. *ASD*, I, 152.
54. Sertel, 70.
55. Goloğlu, V, 247-75.

56. النص في İsmail Soysal, 176-83.

57. Clogg, 121.
58. Alexandris, 104.

59. أظهر إحصاء سنة 1935 أن 960,000 تركي ولدوا في الخارج، ومن بينهم 370,000 جاؤوا من اليونان، و227,000 من بلغاريا، و158,000 من يوغسلافيا، و70,000 الأراضي التي أصبحت الاتحاد السوفياتي، و62,000 من رومانيا (General Directorate of Statistics, Small Statistical Abstract of Turkcy, Ankara 1948, 87).

60. «أدى نقل الممتلكات الصناعية التابعة سابقة للأقليات إلى رجال الأعمال المسلمين دوراً غير قليل» في تطوّر منشآت الأعمال في تركيا (Ayşe Buğra, *State and Business in Modern Turkey*, SUNY, 1994, 187). وكان حاجي عمر صابانتشي، مؤسس أكبر شركة قابضة تركية، من بين المسلمين الذين شجّعوا على الانتقال من قيصري إلى أضنة «باحتمال الحصول على العقارات والمؤسسات الصناعية التي تركت من دون تشغيل بعد هجرة ملاكها اليونانيين والأرمن. وقد شجّعت الحكومة مثل هذه الحيازات، وكان في وسع من لديه صلات مع الحكومة الاستفادة كثيراً من هذه الفرص» (المصدر نفسه، 82).

61. Aslan, 172, 180.
62. İsmail Soysal, 204.
63. Ward Price, 140.
64. Walder, 349-51.
65. sertel, 67.
66. *ASD*, III, 87.
67. Goloğlu, V, 295-302.
68. Özerdim, 77.
69. İsmet İnönü, II, 167.

70. المصدر نفسه، 171–2.

71. Nutuk, 533-4.

72. المصدر نفسه، 476–7.

73. Goloğlu, V, 308-15.

74. *ATTB*, 553.

75. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 108.

الفصل العشرون: نهاية الخلافة

1. نص المقابلة، كما طبع لاحقاً، في 11 فبراير 1924، في جريدة «طنين» لحسين جاهيد (يلتشين)، في *ASD*, III, 89-93.

2. ATTB, 509, 511, 512, 552.

3. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 108ff.

4. *Nutuk*, 544-5.

5. المصدر نفسه، 546.

6. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 112-13.

7. Goloğlu, VI, 3.

8. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 116.

9. Goloğlu, VI, 4.

10. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 163-4.

11. Goloğlu, VI, 3

12. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 121-2.

13. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, V, 254

14. Orbay (ed. Kutay), *Cehennem Değirmeni*, II, 138.

15. المصدر نفسه، 139.

16. Seçil Akgün, 145

17. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, V, 264.

18. *Nutuk*, 561.

19. Tunçay, 114.

20. النص في Tunçay, 113, n. 8.

21. ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan.. KomutanlarınBiyografileri*, 100.

22. المصدر نفسه.

23. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 121-5

24. Goloğlu, VI, 4-6.

25. Atay, *Çankaya*, 384-5.

26. Özedrim, 80; Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 164-5.

27. *Nutuk*, 562-3.

28. *ASD*, II, 170-1.
29. Goloğlu, VI, 7.
30. Yalçin, 276.
31. المصدر نفسه.
32. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 129-31.
33. *ASD*, II, 175-6.
34. *Nutuk*, 563.
35. İsmet İnönü, II, 188.
36. Özedrim,80.
37. النص في *ASD*, I, 344-50.
38. الاسم المختار هو «ديانة إشلري رياستي» (لاحقاً «باشقانليغي»). وديانة مشتقة من الدين وتحمل معنى الشؤون الدينية لا الدين نفسه. لكن القانون حدّد أن سلطة دائرة الشؤون الدينية في إدارة الحياة الدينية تمتد إلى «كل الأحكام المتعلّقة بالاعتقادات والعبادات في... الدين الإسلامي (Aybay, 255). وهكذا فإن الحكومة العلمانية التركية حصلت في ما يتعلّق بالإسلام حقوقاً مماثلة لتلك المنوطة بمجلس العموم في ما يتعلّق بكنيسة إنجلترا.
39. أصبح الصائغ إحسان لاحقاً وزيراً للبحرية، لكن حياته المهنية السياسية انتهت في سنة 1927 عندما حكم بالسجن لمدّة سنتين لقبول رشاوى من شركة فرنسية فازت بعقد لإصلاح السفينة الحربية «ياووز». ومن الواضح أن اختياره اسم العائلة أرياووز (رجل ياووز) يعني ادّعاءه البراءة.
40. خلاصة المناقشة في Seçil Akgün, 182-92.
41. Atay, *Çankaya*, 388.
42. المصدر نفسه.
43. قائمة الحكومة المعلنة في 6 مارس 1924 في Goloğlu, VI, 23-4.
44. ASD, III, 97.
45. توجد تفاصيل طرد عبد المجيد ونفيه في Seçil Akgün, 195-214.
46. Özedrim, 138-9.
47. *Nutuk*, 565.
48. Özedrim, 83.
49. المصدر نفسه، 47.
50، في خطاب الأيام الستة، قال مصطفى كمال إنه حاول في سنة 1921 حذف الإشارة إلى أحكام الشريعة على أساس أن المعنى الحرفي لكلمة شرع العربية هو القانون، ومن البيّن بذاته ان الجمعية ستسنّ القوانين (*Nutuk*, 475). غير أنه أضاف بأنه لم يتمكّن من إقناع الأشخاص الذين يمنحون الكلمة معنى مختلفاً. وإذا كان قد استخدم هذه الحجّة فإنها سفسطة إذ أياً يكن معنى كلمة شرع (وشريعة وشرعي) فإن المعنى الحالي هو القانون الإسلامي. وقد استخدم بهذا المعنى في قانون 8 أبريل 1924 «بشأن إلغاء المحاكم الشرعية... (Özerdim, 83).

51. *Nutuk*, 477.

52. Goloğlu, VI, 45-6.

53. İlhami Soysal, *150'likler*, 57-8. يرى علي فؤاد جبسوي (*Siyasî Hâtıralar*، II, 89-91, 96) أن رفعت لم يكن راغباً في الدخول في خلاف. فقدّم استقالته عندما هاجمته الصحافة الحكومية بصفته نائباً، لكنه سحبها لاحقاً نزولاً عند إصرار رؤوف (أورباي).

54. Seçil Akgün, 224-5.

55. *Siyasî Hâtıralar*, II, 89.

56. Tunçay, 232.

57. Belli, Fikreye, 96-7. يعيد الكتاب نشر نسخاً مصوّرة للبرقيات المتبادلة بين عدنان ومصطفى كمال والتعليمات التي أرسلت إلى إزميد.

58. المصدر نفسه، 102—3. يروي رضا نور في مذكّراته التي تهاجم أتاتورك الإشاعات بأن فكرية لم تنتحر، وإنما أرديت بالرصاص (III, 281-2). ووفقاً لابن أخي فكرية، عباس خيري أوزدنتشر، فإن ذلك كان اعتقاد والده (أخي فكرية الأكبر)، علي أنور، الذي كان يعتقد بأن فكرية لم تكن تعاني من السلّ، ولكنها أرسلت إلى أوروبا لإبعادها عن منزل أتاتورك (مقابلة مع مجلّة «أكنوال» في اسطنبول، رقم 352، 16—22 أبريل 1998). وقد شجّع مثل هذه الإشاعات محاولات الشرطة التعتيم على الحادثة وإزالة الأوراق الشخصية. لكن لا معنى لنظرية المؤامرة. فلا أحد يجرؤ على إطلاق النار على فكرية من دون تفويض من مصطفى كمال. وإصدار مثل هذه التعليمات لا يتعارض مع شخصية مصطفى كمال فحسب، وإنما عديم المعنى. فلم تكن فكرية تشكل خطراً على مصطفى كمال. وعلى نحو ذلك، يجب عدم منح أي مصداقية للقصص التي تفيد بأن فكرية لبثت بعض الوقت في فيلا أتاتورك في تشانكايا بعد عودتها من أوروبا، إلى أن أجبرتها لطيفة على المغادرة. والبرقيات المتبادلة بين عدنان (أديوار) ومصطفى كمال في مارس 1923 توضح أن مصطفى كمال لم يكن يعتزم رؤيتها ثانية.

59. المصدر نفسه، 99.

60. المصدر نفسه، 105—8.

61. Atay, *Çankaya*, 410.

62. Belli, *Fikreye*, 109.

63. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 175; *AnaBritannica*, XXI, 324.

64. *ASD*, II, 179.

65. المصدر نفسه، 179—88.

66. المصدر نفسه، 189—93.

67. يقول علي فؤاد في مذكّراته إنه توجّه مع رؤوف إلى إزميد لحضور زواج قره بكير (*Siyasî Hâtıralar*, II, 94-5).

68. المصدر نفسه، 94—7. يقول علي فؤاد إنه لاحظ هو ورفاقه مقطعاً ورد في خطاب الغازي في بورصة يقول فيه : «إن الإصلاحات التي أجريناها كافية لضمان رفاه تركيا وسعادتها في القرون القادمة. ومن

واجبنا أن ندرك ذلك وأن نحميها». ويوحي ذلك بأن مصطفى كمال لم يكن يعتزم إجراء مزيد من الإصلاحات الجوهرية. لكن في النص الرسمي لخطاب بورصة، تظهر كلمات مصطفى كمال كما يلي، «إن إصلاحاتنا تكفل سعادة تركيا في القرون القادمة...» (ASD, II, 193). وبالتالي ليس هناك إيحاء بأن الإصلاحات كاملة.

69. *ASD*, II, 195.

70. المصدر نفسه، 199—200.

71. المصدر نفسه، 202.

72. المصدر نفسه، 206—7.

73. المصدر نفسه، 211.

74. *ASD*, III, 95, II, 213. وقد اشتكى قره بكير لعصمت بشأن ذلك (Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 128).

75. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 177-83; Bozok, 220-3.

الفصل الحادي والعشرون: فرض القانون والنظام

1. Tunçay, 110-13; Evans, 87.
2. *Nutuk*, 567.

3. المصدر نفسه، 569.

4. المصدر نفسه، 569—71.

5. İsmet İnönü, II,191-2; *Nutuk*, 572ff.

6. نقلاً عن Tunçay, 101, n. 82.

7. İsmet İnönü, II,196-7.

8. المصدر نفسه، 195.

9. Nutuk, 574-94; Goloğlu, VI, 63-79; Tunçay, 11-٠٠; İsmet İnönü, II,194-6.
10. Tunçay, 103-9.
11. *ASD*, III, 351.

12. النص في Tunçay, 370-81.

13. *Nutuk*, 591-2.

14. الأسماء في Tunçay, 108-9.

15. المصدر نفسه، 117—20.

16. أصبح الحزب يعرف بالتركية باسم «جمهوريت خلق فكرسي». وفي وقت لاحق، عندما استبدلت الكلمات التركية أو المصطلحات العالمية بالكلمات ذات الأصل العربي، تغيّر إلى «جمهوريت خلق بارتيسي». واستمر وجود الحزب من دون انقطاع حتى سنة 1980، عندما حلّت الحكومة العسكرية

كل الأحزاب. وتجدّد بعد ذلك.

17. Tunçay, 1٠3.

18. المصدر نفسه، 105—6.

19. İsmet İnönü, II,196. قال مصطفى كمال في سنة 1927 إنه اقترح بعد يوم واحد أن يجرى النقاش في بشأن مشروع قانون للتوبيخ العام، وكان عصمت مريضاً جداً فلم يستطع التحدّث في الجمعية، حيث اضطر وزير الحربية كاظم (أوزالب) للدفاع عن سجلّ الحكومة (*Nutuk*، 589).

20. القائمة في Gologlu, VI, 81-2.

21. سمّي عمدة اسطنبول «شهرميني»، وتعني وكيل الملك في الأصل، وبناء على ذلك تعيّنه الحكومة. أما العمد الآخرون فيسمّون رؤساء بلديات ويُنتخبون.

22. يشير غول أوغلو إلة محاضر الجمعية في 5 يناير 1925 في الإفادة عن استقالة الاستقالة (Goloğlu, VI, 83). لذا أخطأ إينونو في زعمه في مذكّراته بأن رجب (بكر) استقال لأنه اعتقد أن حكومة فتحي لك تكن حازمة بالقدر الكافي في قمع تمرّد الشيخ سعيد، الذي اندلع في بداية فبراير (İsmet İnönü, II,198).

23. *ASD*, III, 109-10.

24. المصدر نفسه، II، 214.

25. Altay, 368-9.

26. للاطلاع على رواية مفصّلة عن الرحلة إلى سيليفكا، انظر Aslan, 131-73.

27. Goloğlu, VI, 89-90.

28. المصدر نفسه، 96—9.

29. Olson, 41-3.

30. المصدر نفسه، 92.

31. في سنة 1921، كان سيد عبد القادر، وهو عضو في مجلس الأعيان العثماني ورئيس مجلس الدولة العثمانية لمدة وجيزة، القومي الكردي الأكثر نفوذاً في اسطنبول. وقد ناشد من دون نجاح ممثّلين بريطانيين أن يساندوه في التمرّد ضدّ الأتراك (Olson, 75). وخاب أيضاً أمل الضبّاط الأكراد الذين طلبوا مساندة البريطانيين بعد قرارهم من وحداتهم التركية في هاكاري في سبتمبر 1924 (المصدر نفسه، 45، 76).

32. المصدر نفسه، 76.

32. Bayrak, 225.

34. المصدر نفسه، 271.

35. المصدر نفسه.

36. Özerdim, 89.

37. Bayrak, 275.

38. Goloğlu, VI,106

39. İsmet İnönü, II, 198.

40. Goloğlu, VI, 110.

41. الثورة بالمعنى الحرفي تعني انقلاباً (ومقابلها التركي «دوريم») وتستخدم لتسمية التدابير التحديثية التي اتخذها أتاتورك وجمعية الاتحاد والترقّي من قبله. لكن مرادفاتها لطّفت تدريجاً لتصبح «إصلاحاً»، لذا يتحدّث الأتراك اليوم عن إصلاحات أتاتورك. وثمة كلمة تركية أخرى تعبّر عن الثورة – «اختلال» وتعني حرفياً اضطراب النظام، وقد استُخدمت أصلاً في وصف الثورة الفرنسية ثم الثورة الروسية. ومن الناحية العملية، صار «الانقلاب» يعني ثورة غير عنيفة، و«الاختلال» ثورة عنيفة. وقد ضاع هذا التمييز المفيد عندما حلّت الكلمة التركية الجديدة «دوريم» محل الكلمتين.
42. نقلاً عن Tunçay, 139, n. 18.
43. Goloğlu, VI, 110—11.
44. *ATTB*, 562-3.
45. Olson, 118.
46. للاطلاع على رواية شاهد عيان أوروبي مقيم للأحداث في إلازيغ، انظر المصدر نفسه، 184—6.
47. المصدر نفسه، 115—6.
48. المصدر نفسه، 126.
49. Bayrak, 284.
50. المصدر نفسه، 289.
51. Olson, 116.
52. Bayrak, 323-4.
53. المصدر نفسه، 365.
54. المصدر نفسه، 383—4.
55. Olson, 124-5.
56. المصدر نفسه، 114.
57. نص الحكم في Bayrak, 390-3.
58. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 143.
59. *Nutuk*, 593-4.
60. Tunçay, 147.
61. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 164-5.
62. Yalçin, 278.
63. Sertel, 111, 121.
64. *Siyasî Hâtıralar*, II, 166.
65. نص المرسوم في Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 161-2.
66. Sertel, 107.
67. يوجد الاتهام والحكم في Bayrak, 394-400. وتوجد برقية مصطفى كمال التي تشير فقط إلى لُطفو فكري (دوشُنسل)، الرئيس السابق لنقابة المحامين في اسطنبول في *ATTB*, 568.
68. AnaBritannica, XVI, 430.

69. Mustafa Kemal, *Eskişehir-İzmit Konuşmaları*, 104.

70. القائمة في Göldaş, 474-5، ويشير إلى أن سبعة نواب من المنطقة فقط صوّتوا ضدّ القانون.

71. Cebesoy, *Sınıf Arkadaşım Atatürk*, 92.

72. Bayrak, 471.

73. *نص التقارير والخطة في المصدر نفسه*، 452–89.

74. *المصدر نفسه*، 453.

75. Özerdim, 93.

76. *ASD*, I, 356.

77. *Nutuk*, 595.

78. المصدر نفسه، 595.

79. *ASD*, I, 362.

الفصل الثاني والعشرون: الإصلاحات والقمع

1. Özerdim, 88.
2. Göçen, 71-2.
3. Özerdim, 88.
4. Nejat Akgün, 208-11; Mamboury, 264-5.
5. Soyak, I, 33-5.

6. *التواريخ في* Özerdim، 89.

7. Araz, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün*, 156.

8. المصدر نفسه، 192.

9. Soyak, I, 33-5.
10. Bozok, 220.
11. Altay, 403.
12. Bozok, 219-20.

13. *أصدر أتاتورك بعيد الطلاق تعليمات بمساعدة والدة لطيفة، معمّر أوشوق زادة (أوشوقليغيل)، في تسديد ديونه في إزمير* (Altay, 403).

14. *المصدر نفسه*، 389.

15. İsmet İnönü, II, 204.
16. Özerdim, 87.

17. Goloğlu, VI, 138، يقدّم تفاصيل عن الرحلة ويقول إن مصطفى كمال غادر أنقرة في 24 أغسطس وزار الثكنة ومبنى البلدية في الخامس والعشرين. غير أن *ASD*, II, 215 يورد تاريخ الخطاب خارج مبنى البلدية في 24 أغسطس.

18. المصدر نفسه، 216.

19. المصدر نفسه، 218—22.
20. النص في المصدر نفسه، 223—7.
21. النص في المصدر نفسه، I، 355—61.
22. Özerdim, 94. وقد أعادت «حرّيت»، وهي الآن من أنجح الجرائد التركية، إحياء الاسم عندما أعيد إنشاؤها بمثابة مشروع مشترك في سنة 1950.
23. Goloğlu, VI, 156; Özerdim, 92.
24. Goloğlu, VI, 152-6.
25. *التفاصيل في* Alkan, 83.
26. Goloğlu, VI, 166.
27. *المصدر نفسه*، 159—62.
28. Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 17.
29. *ASD*, II, 234.
30. Özerdim, 88.
31. Gökçen, 23.
32. Volkan and Itzkowitz, 260.
33. Altay, 390.
34. *للمحافظة على مكانها في قوائم المراجع، ألصقت اسميها الأول والأخير الجديد وأسمت نفسها* «A. Afetinan» (*Afetinan, Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 354).
35. *نشرت أطروحتها عن الخصائص الأنثروبولوجية لتركيا في جنيف في سنة 1939، مع إخلاء للمسؤولية يفيد بأن أساتذتها لا يوافقون على آرائها بالضرورة* (Afetinan, *Atatürk Hakkznda Hatiralar ve Belgeler*, 350-1).
36. *وفقاً لنادل أتاتورك جمال غراندا، صُرفت مدبّرة المنزل الرئاسي الألمانية عندما اكتُشف أنها تدوّن ما تشهده* (Atatürk'ün Uşagi idim، مقدّمة بقلم تورهان غوركان، 3). *وربما كانت السيدة باور.*
37. Altay, 399-411.
38. Derin, 47.
39. Altay, 413.
40. *المصدر نفسه*، 415.
41. Derin, 38.

الفصل الثالث والعشرون: إرهاب مدروس

1. Evans, 89.
2. *المصدر نفسه*، 91.
3. *النصوص في* İsmail Soysal, 268-73, 276-8, 285-303.

4. النص في المصدر نفسه، 309—17.

5. Altay, 392.

6. İsmet İnönü, II, 206-7.

7. Orbay (ed. Kutay), *Yüzyılmızda Bir İnsanımız*, V, 291; Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 195.

8. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 198.

9. Kılıç Ali, *İstiklâl Mahkemesi Hatıraları*, 64.

10. Goloğlu, V, 167.

11. المصدر نفسه، VI، 192.

12. مذكّرات فائق (غونداي) التي نشرت في سبتمبر 1956 في جريدة «دنيا» ونقلها Soyak, I, 357.

13. المصدر نفسه، II، 365.

14. Riza Nur, III, 331-40.

15. Altay, 27.

16. Özalp, 41. أبلغ قره بكير محكمة الاستقلال في إزمير أن أديباً، ساري أفّه، حصل على 8—10,000 ليرة من أموال الحكومة السرّية على أساس أن منزله أحرق، في أثناء حرب الاستقلال على ما يفترض (Mumcu, *Gazi Paşa'ya Suikast*, 50). كما مُنح عقاراً في دغيرمندر، جنوب إزمير (المصدر نفسه، 112، الحاشية 30). لكن من الواضح أنه لم يكن راضياً.

17. Zürcher, 144.

18. İsmet İnönü, II, 210.

19. لم يعتقل أديب، ساري أفّه، الذي أبلغ محكمة الاستقلال أنه «اعتقد» أن المؤامرة تشمل الحزب التقدّمي الجمهوري، إلا في 17 يونيو، في فندق بريستول في اسطنبول (Mumcu, *Gazi Paşa'ya Suikast*, 45). وكان مصطفى كمال قد أمر في وقت سابق – 16 يونيو على ما يفترض – قائد شرطة اسطنبول أن يتابع تحركات أديب والتثبّت من صلاته قبل إلقاء القبض عليه. ويبدو من المؤكّد أن دليل أديب غير المسند لم يسبق الاعتقالات في صفوف الحزب التقدّمي الجمهوري، لكن استخدم لاحقاً لتبريرها.

20. Kılıç Ali, *İstiklâl Mahkemesi Hatıraları*, 40.

21. في خطاب ترحيبي ألقاه عندما زار الغازي مرسين في سنة 1923. يبدأ النص (في Elman, 231-3) بكلمات، «هل يجب التحدّث عن انتصاراتك بحضورك؟ إنها معروفة للجميع، من الأسكيمو في غرينلند إلى الزنوج الذين يستمعون إلى الريح لتسقّط الأخبار في صحاري أفريقيا الملتهبة»، إلخ.

22. المصدر نفسه، 230.

23. İsmet İnönü, II, 212.

24. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 201.

25. *ASD*, III, 119.

26. İsmet İnönü, II, 219.

27. المصدر نفسه، 212.

28. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 205.
29. *ASD*, III, 85-6
30. Kandemir, I, 37.
31. Mumcu, *Gazi Paşa'ya Suikast*, 50.

32. المصدر نفسه، 116، الحاشية 61.
33. المصدر نفسه، 50.
34. المصدر نفسه، 15.

35. Gologlu, VI, 202-3.
36. Altay, 420.
37. Kandemir, I, 69.
38. Gologlu, VI, 204.
39. Altay, 421-2.
40. Soyak, I, 373.
41. Cebesoy, *Siyasî Hâtıralar*, II, 220.

42. المصدر نفسه، 224.
43. المعنى الحرفي مضلّل اشتقاقياً: قراقول لفظة معدّلة من المغولية «قراغول» بمعنى «حراسة».

44. Zürcher, 88.
45. Orbay, *Cehennem Değirmeni*, II, 223.
46. Riza Nur, III, 335.
47. İsmet İnönü, II, 216.
48. Atay, *Çankaya*, 381.
49. Jevakhoff, 371.

50. أفاد عنها نادل أتاتورك جمال (Cemal Granda, 205). وظهرت قصة أن أتاتورك يهودي بالمولد، أو ينتمي إلى أسرة من اليهود الدونما، حديثاً عندما زار عازر وايزمان، رئيس إسرائيل، تركيا في يناير 1994 (Forward, New York City, 28 January, 1941, I). وكل الأدلّة تدحض ذلك.
51. شهادة ألتمور قلج، ابن قلج علي، قاضي محكمة الاستقلال.

52. Soyak, I, 375.

53. ينقل جفاكوف (Jevakhoff, 370) عن مذكّرات مقيم فرنسي في سنة 1925–6 «أن الاتحاديين القدماء ناوروا في الأروقة مخافة أن يضربوا على أيديهم». وزعم رضا نور أنه شاهد نحو خمسة عشر سياسياً معارضاً متجمّعين في حدائق تقسيم في اسطنبول، قبل المحاولة مباشرة، من بينهم أحمد شُكرو: «بدوا فرحين. وضحكوا كثيراً. وكان سلوكهم يدلّ على شيء خاصّ – أمل، وثقة، ورضا. وكان هناك شيء يجري إعداده لفت انتباهي» (Riza Nur, III, 332).

54. Atay, *Çankaya*, 406.

55. المصدر نفسه، 404.
56. صحّح زوركر (Zürcher, 156) ادّعاء أرمسترونغ (Armstrong, 279) بأن مصطفى كمال أقام حفلة

احتفاء بالإعدامات، وقال إن الحفلة كانت بمناسبة إنشاء المزرعة النموذجية قرب أنقرة. لكن الاحتفال بالذكرى الأولى لإنشاء المزرعة أجرب في 5 مايو (Nejat Akgün, 210). ولم يكن مصطفى كمال بحاجة إلى مناسبة خاصة ليمضي الليل في الشرب مع أصدقائه.

الفصل الرابع والعشرون: القائد دائماً على حقّ

1. *AnaBritannica*, XII, 626.
2. Mamboury, 239-40.
3. ATTB, 575.
4. Eyice, 31, 43-4.
5. ASDm I, 363.
6. Eyice, 43.
7. Özerdim, 97.
8. Atay, *Çankaya*, 406.
9. Ağaoğlu, *Babamın Arkadaşları*, 104.
10. Elman, 375.
11. Atay, *Çankaya*,454-5.
12. Özerdim, 97.
13. Goloğlu, VI, 220-1.

14. المصدر نفسه، VI, 224.

15. Soyak, II, 68, 691. كان أتاتورك قد جمع عند موته نحو 20,000 ليرة (15,000 دولار تقريباً) في حساب تقاعده. وأغلق حسابه الشخصي بريد 53,000 ليرة. وكان هناك أيضاً رصيد يبلغ 1،450,000 في حساب المزارع النموذجية التي نقل ملكيتها في ذلك الوقت إلى الدولة (Soyak, II, 686).

16. المصدر نفسه، I، 376.

17. أورد ذلك طبيبه عاصم إسماعيل آرار. ويذكر التقرير عن الفحوص الطبية الكاملة أن «اختبار وسرمان كان سالباً» – بعبارة أخرى، لم يكن مصطفى كمال مصاباً بالسفلس (726–7).

18. *Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri*, II, 265.

19. روت جرت «ملّيت» الحادثة في 10 نوفمبر 1998. وقد صدّق السفير الأمريكي جوزيف غرو الشائعات بأنها كانت محاولة لاغتيال الرئيس، فنقلها إلى واشنطن (Grew, II, 725).

20. *ASD*, II, 266.

21. المصدر نفسه، III، 35–50.

22. المصدر نفسه، 97–102.

23. المصدر نفسه، 111–17.

24. وصف رسمياً بأنه المؤتمر الثاني على أساس أن المؤتمر التأسيسي لجمعية الدفاع عن الحقوق الملّية في

الأناضول وروملي، المنعقد في سيواس في سنة 1919، كان مؤتمر الحزب الأول. وهذا الادّعاء مثير للخلاف لأن الحزب التقدّمي الجمهوري اعتبر نفسه أيضاً وريثاً للمنظمة القومية الشاملة.

25. في طبعة سنة 1989.

26. *Nutuk*, 11.

27. Mumcu (ed.) *Kazim Karabekir Anlatıyor*, 179-86.

28. Derin, 45.

29. *ATTB*, 580.

30. Özerdim, 100-1.

31. Ellison, 24.

32. Halide Edib, 170.

33. Ali Mithat İnan, *Atatürk'ün Not Defterleri*، النسخ المصوّرة للمداخل في السجلات في الملاحق 10–12.

34. Özerdim, 100-1: أقرّ القانون في 24 مايو 1918 وأصبح نافذاً بعد أربعة أيام.

35. Ünaydın, 28-31.

36. Atay, *Çankaya*, 430; Emre, 325.

37. يقول فالح رفقي إن مصطفى كمال لم يكن يعرف شكل الحروف الكبيرة ولم يكن يحب شكل الحرف الصغير (*Çankaya*, 441) «q». وذلك مستبعد، لأنه يقرأ النصوص الفرنسية المطبوعة منذ سنوات.

38. أدّى ذلك إلى تناقضات. هكذا هجّئت لفظة «هندسة» geometri، و«جيولوجيا» jeoloji، في حين حافظت «جغرافيا» على شكلها العربي وهجّئت coğrafya.

39. Atay, *Çankaya*, 410

40. أدين بهذه المعلومات لشفيق يوكسل، زوج عازفة البيانو التركية البارعة إديل بيرت. وقد أخبرني القصة أولاً في أثناء برنامج عن فلهلم كمبف أذاعته محطة التلفزة بيريتش في 21 نوفمبر 1995.

41. *ASD*, II, 272-4.

42. Atay, *Çankaya*, 442.

43. Özerdim, 103.

44. AnaBritannica, XVI, 94.

الفصل الخامس والعشرون: الكساد

1. İsmet İnönü, II, 257.

2. المصدر نفسه، 168–9.

3. Özerdim, 105-6.

4. Başar, 21.

5. Özerdim, 105.

6. Perinçek (ed.) *Türk Tatihinin Ana Hatları*, 17.

7. [Afetinan,] *Atatürk'ün Yazdıgı Yurttaşlık Bilgileri*, 13, 14, 18-20, 83-5.
8. Özerdim, 106.
9. Hale, 46.
10. المصدر نفسه، 48.
11. Waugh, 284.
12. المصدر نفسه، 286.
13. Başar, 39.
14. Hale, 48, 73, 62.
15. Özerdim, 107.
16. Soyak, II, 405
17. Okyar, 10.
18. المصدر نفسه، 14.
19. المصدر نفسه، 16.
20. المصدر نفسه، 70.
21. Goloğlu, VI, 285.
22. Okyar, 71-2.
23. Soyak, II, 436.
24. Okyar, 73.
25. Özerdim, 136
26. المصدر نفسه، 107.
27. المصدر نفسه، 116.
28. المصدر نفسه، 120.
29. Soyak, II, 437.
30. النص في المصدر نفسه، 442—3.
31. Başar, 31.
32. المصدر نفسه، 36.
33. Goloğlu, VII, 301-5.
34. رواية شاهد عيان في *Çankaya*, 23.
35. التفاصيل في Goloğlu, VI, 301-5.
36. Soyak, II, 454.
37. Özalp, 47.
38. Altay, 434-40
39. Goloğlu, VI, 308.
40. *ASD*, III, 302-3.
41. *AnaBritannica*, X, 312.

42. Goloğlu, VI, 282-4
43. Hale, 56.
44. İsmet İnönü, II, 277-8.
45. حدث ذلك مع أحمد حمدي بشار الذي رافق مصطفى أتاتورك بصفته مستشاراً اقتصادياً في رحلته لتقصّي الحقائق في سنة 1930 (Başar, 147، الحاشية 1).
46. نقلاً عن Goloğlu, VII, 6-7.
47. *AnaBritannica*, X, 312.
48. *ASD*, II, 282.
49. المصدر نفسه، 385—7.
50. Soyak, II, 486.

الفصل السادس والعشرون: محادثات المائدة

1. Bozdağ, *Atatürk'ün Sofrası*, 77-80.
2. توجد التفاصيل في Grothusen, 71-81.
3. Elman, 238-41; Bozdağ, *Atatürk'ün Sofrası*, 77-87; Afetinan, 208.
4. Atay, *Çankaya*, 561-2; Granda, 193-7.
5. المصدر نفسه، 224—5.
6. المصدر نفسه، 199—200.
7. Özerdim, 107.
8. موّل بنك الأعمال جريدة «طان» التي أصدرها محمود (صويدان) خلفاً لجريدة «مليّت» (Sertel, 189)، وكانت حسابات مزارع مصطفى كمال النموذجية مودعة فيه أيضاً (Soyak, II, 86).
9. أيّد فلاديمير، كبير النُدُل في النادي الليلي «روز نوار» (Bozdağ, *Atatürk'ün Sofrası*, 89-93) هذه الرواية التي ذكرها حسن رضا (صوياق) (Soyak, I, 22-8).
10. Soyak, I, 24-8.
11. Bozok, 231.
12. توجد نسخة مصوّرة عن الرسالة في ألبوم *Mustafa Kemal Atatürk*, ed. Ülger. I, 188. يحدّد التعليق الرسالة أن تاريخ الرسالة 6 أغسطس 1933، لكن من الواضح أن التاريخ كُتب بيد أخرى تحت كلمة «kapadım» (تعني حرفياً أغلقتها) وربما تشير إلى تاريخ حفظها.
13. الصورة الفوتوغرافية للتوجيه في Aydemir, *Ikinci Adam*, II, 469 لا تشمل التاريخ. لكنها موقّعة باسم «الغازي م كمال» بدلاً من «ك أتاتورك»، لذا لا بد أن التوقيع كُتب قبل سنة 1934. وربما تلت المشاجرة أمام الضيوف في يالوفا في أغسطس 1932.
14. Bozdağ, *Bitmeyen Kavga*, 123-6.
15. الحادثة رواها للمؤلّف ألتمور قلج، ابن قلج علي، وكان قد سمعها من كبير النُدُل في الفندق.

16. Goloğlu, VII, 170-1.

17. Atay, *Çankaya*, 401. لا يسمّي أطاي عفّت ويشير إلى «سيدة» إلى جانب أتاتورك، لكن من الشبه المؤكّد أن تكون الملاحظة موجّهة إلى عفت.

18. المصدر نفسه، 541–2.

19. Karaosmanoğlu, *Atatürk*, 140, 163.

20. Atay, *Çankaya*, 544.

21. *ATTB*, 608.

22. النص في İsmail Soysal, 393-6.

23. Soyak, I, 29.

24. وفقاً لجمال غراندا (Granda, 132-3)، نادل أتاتورك، كان إينونو يخشى أن تتعرّض حياته للخطر في اليونان. وقبل سفره، طلب من الرئيس رعاية أبنائه إذا حدث له أي مكروه.

25. İsmet İnönü, II, 240.

26. النص في İsmail Soysal, 433-6.

27. المصدر نفسه، 271–2.

28. İsmet İnönü, II, 251.

29. İsmail Soysal, 397-403.

30. Özerdim, 117.

31. النصوص في İsmail Soysal, 454-8.

32. النص في المصدر نفسه، 463.

33. نسخة مصوّرة من رسالة فنزيلوس الموجّهة في 12 يناير 1934 إلى رئيس لجنة نوبل للسلام (يعيّنها البرلمان النرويجي) في جريدة «ملّيت»، 28 أكتوبر 1998، I، 18.

34. يجب أن ينظر إلى زعم صوياق، الذي ينقله درين (Derin, 98-9)، بأن أتاتورك كان يفكّر في المشير فوزي تشقمق بديلاً له، في ضوء مساعيه لدعم تشقمق في مواجهة عصمت إينونو.

35. Soyak, II, 443, 445.

36. Özerdim, 112.

37. *ASD*, I, 392.

38. İsmet İnönü, II, 252.

39. Egeli, 123.

40. Mustafa Kemal, *Eskşehir-İzmit Konuşmaları*, 96.

41. *ASD*, III, 138.

42. Altay, 426-9.

43. Özerdim, 115.

44. *ASD*, II, 318-19.

45. Atay, *Çankaya*, 483.

46. Soyak, II, 55, 64.

47. المصدر نفسه، I، 53.

48. Özel, Şahingiray (ed.). *Atatürk'ün Nöbet Defteri*, 14-15.

49. Soyak, I, 11.

50. Derin, 40.

51. Soyak, I, 43.

52. المصدر نفسه، 63.

53. Us, 63-7; Kinross, 462, n. 1.

54. Nejat Akgün, 182, 238, 314; *AnaBritannica*, XII, 219.

55. أدين بالفضل لهذه القصة إلى السيد ديفيد لين، من السفارة البريطانية في أنقرة سابقاً، الذي سمعها من السيدة بريتوريوس، أرملة قائد الأوركسترا الفلهارمونية الرئاسية (عيّن بناء على اقتراح هَيندسميث).

56. *ASD*, III, 140.

57. *Atatürk*, 123.

58. Bozdağ (ed.), *Paşaların Kavgası*, 320.

الفصل السابع والعشرون: المعارك الأخيرة

1. İsmet İnönü, II, 284.

2. في وقت مبكّر يعود إلى سنة 1927، حذّر أفضل دعاة العثمانية، الأستاذ فؤاد كُبرولو، من أن العلماء الأجانب سيسخرون من الزعم بأن الأتراك أنشؤوا كل الحضارات القديمة ويعتبرونها سخيفاً. ويقول الاختصاصي بالفلكلور التركي محمد شاكر أُلكوتاشر: «وجدت أن رأي كُبرولو أكثر علمية وعقلانية [من رأي من ينتقدهم]... لكنني أدركت أن صمتي سيسرّ معلّمنا العظيم والمحبوب، وذلك ما فعلت» (Ülkütaşır, 103).

3. Perinçek (ed.) *Türk Taihinin Ana Hatları*, 33.

4. المصدر نفسه، 55.

5. Özerdim, 108.

6. أنشئت في أنقرة في يوليو 1932 باسم جمعية بحوث اللغة التركية، وعقدت مؤتمرها الأول في قصر دولما بهتشة في سبتمبر التالي، ثم غيّر اسمها إلى جمعية اللغة التركية (Afetinan, 215-18).

7. Jevakhoff, 422.

8. النص في *ASD*, III, 124.

9. الكلمات التي قالتها عفت بعد أمر أتاتورك (Afetinan, 219-20).

10. *ASD*, III, 124.

11. Jevakhoff, 423-4. أعلن كتاب «موجز التاريخ التركي» (*Outline of Turkish History*, 47) أن «جمجمة العرق التركي قصيرة في غالبية الحالات». ووفقاً لجمال غراندا، نادل أتاتورك، فإن رشيد

غالب (وزير التعليم في سنة 1932–3) اعتاد قياس الجماجم: وصنّف من كان مقياسهم دون 80 سم بأنهم مستطيلو الرأس، ومن يزيد مقياسهم على 80 سم بأنهم قصيرو الرأس. وبلغ مقياس أتاتورك 81 سم. وكذلك نادله، الذي كان أتاتورك يسمّيه «الحيوان» (Granda, 57). ويعرف العنصريون حتى اليوم بأنهم «تجّار جماجم» (كافاتاستشي) في التركية الشعبية.

12. Derin, 125.

13. Emre, 345.

14. عندما استوردت الإمبراطورية العثمانية البيزوكسيد للمرّة الأولى بوصفه مطهّراً، اشتقّ له اسم من العربية «الماء المولّد للحموضة» (ترجمة لكلمة أكسجين من اليونانية). وغُيّر الاسم إلى أكسجين تحت الجمهورية.

15. Waugh, 275.

16. التواريخ في Özerdim, 111-12.

17. Topçuoğlu (ed.) VI, 107-12; Daver, 171. صدر أمر الأذان باللغة التركية في اسطنبول في 7 فبراير 1933 (Özerdim, 114).

18. المصدر نفسه، 120.

19. المصدر نفسه، 121.

20. المصدر نفسه.

21. القانون رقم 2510، Resmi Gazete, 14 June 1934.

22. القانون رقم 3195، نشر في 2 يناير 1936. النص في Bulut, 307-18.

23. Atay, *Çankaya*, 545-6.

24. Goloğlu, VII, 153-7.

25. Soyak, I, 57-60.

26. وفقاً لقلج علي (Kılıç Ali, 101-4)، قرّر أتاتورك النظر في المسألة شخصياً وتوجّه بعيداً إلى تشورلو في تراقيا بصحبة كاظم ديريك. وزار قرية بنيت للمهاجرين من رومانيا وقرّر أن ديريك استخدم الضرائب التي جمعها من الفلاحين جيداً. ويورد سجل غرفة الحرس (502) أن تلك الرحلة استغرقت يوماً واحداً في 3 يونيو 1936. ويبدو أن هذه الرحلة القصيرة أوحت بقصة طويلة تذكر أن أتاتورك غادر فلوريا سرّاً بصحبة نوري جونقر، واجتمع بفلاح اشتكى من أن مأموري الضرائب استولوا على ثوره، ودعا الفلاح إلى فلوريا، وواجه إينونو بالدليل على ممارسات حكومته القمعية. وخصّص عصمت بوزداغ نحو ثلاثين صفحة لتلك الرواية الوهمية (*Bozdağ, Atatürk'ün Sofrası*, 9-36)، وجعلها في خريف 1936. وليس هناك في سجل غرفة الحرس ما يؤيّد هذه القصة.

27. Özalp, 63-4.

28. Goloğlu, VII, 190-1.

29. المصدر نفسه، 209–9.

30. المصدر نفسه، 278–9.

31. المصدر نفسه، 155–6.

32. Özalp, 55-6.

33. التفاصيل في Soyak, I, 377-400، وهو يريد تبرير الوقائع. للاطلاع على رواية أقصر، انظر Gologlu, VII, 171-4. وتوحي الرواية التي نقلها شُكرو قايا، وتوفيق رُشدو آراس، وقلج علي إلى عصمت بوزداغ (Atatürk'ün Sofrası, 208) بأن المؤامرة على علي صائب أورسافاش جرت بدفع من شُكرو قايا، وزير الداخلية وتولاها قلج علي، أحد «السادة الذوات». وفي الرسالة التي بعث بها أدهم الشركسي إلى أخيه، رشيد، الذي عاد إلى تركيا بعد صدور عفو سنة 1938، وصف المؤامرة المزعومة سنة 1935 بأنها مختلقة، وأنه كان مريضاً في مصر في الوقت المفترض أنه أرسل فيه القتلة من الأردن (Ethem (ed.) (Kutay), *Çerkez Ethem Dosyası*, 16).

34. وفي ص 34.

35. المصدر نفسه، 32–41.

36. توجد صور التصحيحات في المصدر نفسه، 76–7.

37. Derin, 75. يقدّم الجنرال حسن أرفا، الذي رافق الشاه رواية دراماتيكية للحادثة (Arfa, 250). لكن ادّعاءه بأن أتاتورك أمر بتدمير أوشاق تكرار شبه مؤكّد لقصة سابقة صحيحة عن غضب أتاتورك من مواطني مَنَمَن. ولا يشير اللواء فخر الدين ألطاي، بصفته الياور التركي للشاه، في مذكّراته إلى حادثة أوشاق، في حين أنه ذكر تهديد أتاتورك السابق بمحو مَنَمن عن الأرض.

38. Soynel, *Atatürk*, 174.

39. Grew, II, 764-5.

40. النص في İsmail Soysal, 430-8.

41. Özerdim, 120.

42. Kinross, 460; Millman, 486; Volkan and Itzkowitz, 321.

43. ينقل ملمان (Millman, 504-5, n. 21) ملاحظات أتاتورك إلى جورج بونت.

44. Aras, 228-9.

45. İsmail Soysal, 493. يزعم آراس أنه أطلق، بوصفه ويزراً للخارجية، مبادرة تعديل نظام المضائق، وأنه بعد استمزاج الآراء في الخارج، حصل أولاً على موافقة أتاتورك، ثم الحكومة على عقد مؤتمر لتلك الغاية (Aras, 230). ويرجّح ذلك. ولم تقرّب العلاقة المباشرة مع الرئيس – كان ضيفاً متكرّراً على مائدة عشار أتاتورك – آراس من عصمت إينونو.

46. النص في مقدّمة İsmail Soysal, 493-518.

47. في 2 يوليو 1936، أسفت الصحيفة البلشفية الرسمية «برافدا» لأن المقترحات التركية لم تمنح المصالح السوفياتية الوزن الذي تستحقّه. وفي 10 يوليو، كتب أتاتورك رداً نُشر باسم يونس نادي، محرّر جريدة «جمهوريّت». وأعلن فيه أن على الأصدقاء أن يدركوا أن الأمّة التركية تصرّ على التدابير التي تضمن الأمن التامّ للبلد (Derin, 108).

48. Millman, 498. بما أن أتاتورك أقرّ بدء العمل بخط تشقمق، فمن غير المحتمل أن يكون قد انتقد خطّ ماجينو، كما يزعم أحياناً. ويبدو أن القصص بهذا المعنى حالة أخرى تنسب قوى تنبؤية لأتاتورك، بعد حدوثها.

49. Kinross, 482.

50. Millman, 490.

51. لعرض شيء عن محتوى الكتاب، يكفي نقل جملة مثل «أخرجت السلطة فيه [مصطفى كمال] قسوة الوحشة، وأعادته إلى التتري المتوحّش - ذئب سهوب آسيا الوسطى (254). وفي مكان آخر، يشير أرمسترُنغ إلى الأمين العام لحزب الشعب، صفوت (أركان)، وهو ضابط في الجيش ولد في الأناضول، بأنه «ضياء صفت... اليهودي المقتدر والسريع البديهة» (284). وتوحي شهرة الكتاب بأن لهجته كانت توافق الذوق الإنجليزي في ثلاثينيات القرن العشرين. ويبدو أن بعض المقاطع نقلت من نصوص مراسلات الحكومة البريطانية. وقد فاقم ذلك مخاوف الحكومة البريطانية من أن «الذئب الأغبر» قد يسيء إلى العلاقات الإنجليزية التركية (Soynel, *Atatürk*, 165-71). وكان الأتراك أكثر تهذيباً بشأن محاوريهم البريطانيين. ومن المفيد مقارنة الإشارات الرقيقة إلى السير هوراس رمبولد في السيرة الذاتية لعصمت إينونو (I, 76) بينما وصف رمبولد الوفد التركي في لوزان بأنهم «أشخاص مزعجون وأغبياء وعنيدون» (Gilbert, 283). وكان :لمتوحّشي أنقرة»، كما وصف رمبولد المندوبين الأتراك (المصدر نفسه، 288)، وزعيمهم مصطفى كمال، سبب وجيه للمحافظة على كرامتهم.

52. Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususjyetleri*، 80—1. *ويروي* Volkan and Itzkowitz، 259 قصة مماثلة ويضيفان بأن أتاتورك اعتقد أن أرمسترُنغ ربما كان على اتصال مع لطيفة لمعرفته بحياتهما الحميمة معاً.

53. Borak, (ed.), *Atatürk'ün Armstrong'a Cevabı*, 48-9.

54. İsmail Soysal, 532.

55. *ASD*, I, 410.

56. Soyak, II, 558, 562-3.

57. المصدر نفسه، 728.

58. يورد Javakhoff, 444-5 10 ديسمبر تاريخاً للاجتماع. ويدوّن سجل غرفة الحرس (562) زيارة لقصر أنقرة في ذلك التاريخ. ووفقاً لصوياق (Soyak, II, 608)، تم الاجتماع بالسفير الفرنسي في حفل الاستقبال الذي أقيم في معرض مركز أنقرة تكريماً لرؤساء هيئات الأركان البلقانيين.

59. Soyak, II, 602.

60. Topçuoğlu (ed.), X, 5.

61. İsmet İnönü, II, 283-4.

62. Şahingiray (ed.), *Atatürk'ün Nöbet Defteri*, 371.

63. النصوص في Ülger (ed.), II, 103-6.

64. Şahingiray (ed.), *Atatürk'ün Nöbet Defteri*, 572-87.

65. Gökçen, 251-64.

66. المصدر نفسه، 252.

67. النصوص في İsmail Soysal, 544-72.

68. Özerdim, 125.

69. İsmail Soysal, 573-81.

70. النص في المصدر نفسه، 584–7.

71. İsmet İnönü, I, 184.

72. Soyak, I, 679.

73. يقدّم حسن رضا صوياق رواية مفصّلة لمسألة نيون في مذكّراته (II, 658-82). ووفقاً لرواية أينونو الموجزة (II, 285-6)، فإن حكومة أصدرت تعليمات إلى آراس بعدم المشاركة في أي إجراء ضدّ الإيطاليين. ويبسّط ذلك مقولة معقّدة. ويوجز فالح رفقي أطاي الخلاف أيضاً في (*Çankaya*, 495).

الفصل الثامن والعشرون: التأليه

1. Atay, *Çankaya*, 484.

2. ربما تكون السيدة ز ازا كابور، وكانت في ذلك الوقت زوجة الصحفي بورهان بلغ، الموظف في دائرة الصحافة الحكومية.

3. نقلاً عن Jevakhoff, 432-3.

4. يلاحظ سجل غرفة الحراسة أن الرئيس كان في الفندق بين الساعة 11:30 مساء و 4:30 صباحاً في 22/21 أغسطس 1934. وبعد ذلك توجّه في رحلة على متن اليخت «أرطغرل». ونام على متنه في الساعة 8:00 صباحاً، لكنه كان في الساعة 1:30 في مؤتمر اللغة في قصر دولما بهتشة. ولم يغادر حتى الساعة 3:00 صباحاً، عندما عبر بحر مرمرة إلى منتجع يالوفا، حيث توجه إلى الفراش في الساعة 5:00 صباحاً. وكانت زيارته التالية للفندق في 3 سبتمبر، حيث لبث حتى الساعة 3:00 صباحاً. وربما رآه العقيد كورسون دي لا فيلنوف.

5. Okady, 102. بما أنه لم يكن مسموحاً للموسيقيين الأجانب بممارسة مهنتهم بصورة دائمة في تركيا، مثل المهنيين الآخرين، فقد أجرى أتاتورك ترتيبات منح الفرقة الموسيقية في أوتيل بارك الجنسية التركية (المصدر نفسه، 101).

6. Jevakhoff, 433.

7. يسمّى الفندق نعين بالاس. وأقام مصطفى كمال فيه بين 26 فبراير و5 مارس 1930 (Topçuoğlu (ed.), III, 8-20).

8. ربما في أثناء سباق اليخوت في 1 يوليو 1935.

9. Üaydin, 49; Atay, *Babanız, Atatürk*, 119.

10. Soyak, I, 35.

11. Derin, 108-9.

12. Jevakhoff, 442, n. 1.
13. Gökçen,115-26.

14. المصدر نفسه، 68.
15. ملاحظة السيرة الذاتية المكتوبة بخط إينونو في فبراير 1939، قبل ثلاثة أشهر من وفاة أتاتورك (İsmet İnönü, II, 321-8).
16. قال النحّات بيترو كانونيكا لموسيليني أن الغازي أخبره أنه أنفق في السنوات الثلاث الأولى (1925–7) مليوني ليرة على مزرعته النموذجية في أنقرة، وكانت النتائج هزيلة (Eyice, 44).
17. يقول أطاي (Atay, Çankaya, 527-8) إن مرافقي أتاتورك وجدوا صعوبة في جعله يشاركهم الهدايا التي يتسلّمها من المحبّين.

18. Soyak, II, 704.
19. İsmet İnönü, II, 288.
20. Soyak, II, 687.
21. İsmet İnönü, II, 287-8.
22. *ATTB*, 668-72.
23. Goloğlu, VII, 239-41.
24. İsmet İnönü, II, 289.

25. ATTB, 661-8. تاريخ 1 يونيو على البرقية خطأ في الطباعة، لأن أتاتورك وصل إلى طرابزون في 10 يونيو وغادر في اليوم التالي. وكان لا يزال في أنقرة في 1 يونيو (Özerdim, 125).
26. توجد روايات الحادثة في Atay, *Çankaya*, 495-7; Soyak, II، 707–8; İsmet İnönü, II، 289–90.

27. Atay, *Çankaya*, 400.
28. Derin, 117-8; Aydemir, *Ikinci Adam*, I, 497-8.

29. Derin, 119. يقال إن المحادثة جرت في منزل أطاي. ويشير سجل غرفة الحراسة (678) إلى زيارة قام بها أتاتورك لمنزل أطاي في أنقرة في 4 ديسمبر 1937.

30. Goloğlu, VII, 273.
31. *ASD*, I, 433.
32. Derin, 123.
33. Bozok, 244-53; İsmet İnönü, II, 292-94; Aydemir, *Ikinci Adam*, I, 502.

34. كانت البلدة تسمّى أصلاً آمد. وأبلغ أتاتورك أن الياكوت، وهم شعب تركي في سيبيريا كانوا يسمّون النحاس آميت. وبما أن الكلمة التركية للنحاس هي بكر، قرّر أن تغيّر ديار بكير، التهجئة التركية للاسم العربي الذي يشير إلى قبيلة بكر، إلى ديار بكر. وقد أبقي على القسم الأول من الاسم، وهو عربي، من دون تفسير.

35. *ASD*, II, 326.

36. أرسل إحسان صبري تشاغليانغيل، وزير الخارجية التركية لاحقاً، وكان في ذلك الوقت مسؤولاً في الشرطة، حرصاً على إعدام قادة تمرّد درسيم قبل زيارة الرئيس. وقد وصف الحادثة في مذكّراته (aİhsan

.(Sabri Çağlayangil, 46-55

37. Toros, 67.
38. *ATTB*, 678-9.
39. Şahingiray (ed.). *Atatürk'ün Nöbet Defteri*, 680.
40, Derin, 127-8.
41. *ATTB*, 680.
42. Goloğlu, VII, 305.
43. *ASD*, II, 330.

44. يهجّئ جفاكهوف الاسم Flessinguer. ويبدو Fissinger في كل المصادر.

45. Soyak, II, 739.
46. Soynel, *Atatürk*, 185.
47. Şahingiray (ed.). *Atatürk'ün Nöbet Defteri*, 716.
48. İsmail Soysal, 538.
49. Toros, 71-3.
50. Atay, *Çankaya*, 489.

51. وفقاً لألغر (Ülger (ed.), II, 243)، قدّم سعر الشراء في أحد المصادر 1,700,000 دولار وفي مصدر آخر 1,250,000 ليرة. وإذا عكست التسميات، فإن الرقمين يعبّران عن المبلغ نفسه بسعر الصرف في ذلك الوقت.

52. Derin, 130.
53. İsmet İnönü, II, 323.
54. Borak, *Atatürk'ün Özel Mektupları*, 78-9.
55. Aras, 71-2.
56. Okyar (ed. Kutay), *Üç Devirde Bir Adam*, 542.
57. Soyak, II, 747-8.
58. Derin, 135.
59. İlhami Soysal, *150'likler*, 145.
60. Derin, 135.

61. Goloğlu, VII, 317، نقلاً عن خطاب بايار الذي تلي باسم أتاتورك عندما افتتح دورة الجمعية في 1 نوفمبر 1938.

62. Atay, *Çankaya*, 580.
63. Soyak, II, 747.
64. Derin, 135.

65. النص في Goloğlu, VII, 355. تحصل مقبولة على 1000 ليرة في الشهر، وعفت 800، وصبيحة 600، وأولكو 200، ولكل من رقية ونبيلة 100، «كما من قبل».

66. İsmet İnönü, II, 323.
67. Us, 307.

68. وفقاً لأطاي، وجّهت الرسائل بلغة عثمانية رفيعة متواضعة «إلى الحضرة العليّة لحامي الرئاسة». وأعيدت إلى إينونو بعد وفاة أتاتورك (*Çankaya*, 499).
69. İsmet İnönü, II, 300, 324.
70. Derin, 136.
71. İsmet İnönü, II, 324. ويزعم صوياق (II, 761) أن إينونو كان يوشك أن يزور أتاتورك في فراشه، لكن أثناه عن ذلك رفيق صايدام (الذي خلف بايار في رئاسة الحكومة بعد بضعة أشهر).
72. Us, 300.
73. Soyak, II, 758.
74. İsmet İnönü, II, 324.
75. Derin, 136; Soyak, II, 767.
76. المصدر نفسه، 769.
77. المصدر نفسه. كان الطبيب قد طلب من أتاتورك أن يمدّ لسانه. ويمكن أن فسّر ذلك القصة بأن آخر كلماته كانت «ماذا، لساني؟ (ديل مي؟) وتعني كلمة «ديل» التركية «لسان» و«لغة»، وأثارت هذه الرواية عن آخر كلمات أتاتورك الاعتقاد باستمرار انشغاله بإصلاح اللغة التركية على فراش الموت.
78. Soyak, II, 771-4.
79. 266-7.
80. Derin, 140.
81. Gökçen, 308.
82. Goloğlu, VII, 321.
83. Derin, 141.
84. توجد نصوص الخطابات في Goloğlu, VII, 322-30.
85. *Cumhuriyet*, 19 November 1938.
86. Derin, 146.
87. أصبح علي إحسان صابيس لاحقاً المحرّر الرسمي لجريدة *Turkish Post*، التي تموّلها قنصلية هتلر في اسطنبول.
88. Altay, 562. وفقاً لرواية أخرى، كانت مقبولة، أخت أتاتورك، هي التي أصرّت على صلاة جنازة أخيها قائلة، «أخي ليس كافراً».
89. Derin, 142.
90. Bozdağ, *Toprakta Bile Bitmeyen Kavga*, 255.
91. Derin, 143.
92. نقلاً عن Soynel, *Atatürk*, 199.
93. الصورة في صدر كتاب Ünaydın.

الفصل التاسع والعشرون: خاتمة

1. Derin, 148.

2. يرى صوياق (Soyak, II,788-9) أن اتخاذ إينونو لقب القائد الوطني دليلاً على أنه اعتمد المبادئ الفاشية المتجسّدة في برنامج الحزب الذي أعدّه رجب بكر لمؤتمر سنة 1935، لكن أتاتورك رفضه.

3. توجد تفاصيل السيرة الذاتية في Tevetoğlu, 203-12.

4. يشير إينونو بمرارة في مذكّراته إلى أن قره بكير حاول أن يختار أصدقاءه لعضوية الجمعية (II, 27)، ويشير ضمناً إلى أنه رفض منهجه. كما أنه استبعد محاولات رؤوف أورباي، عندما كان السفير في لندن في أثناء الحرب العالمية الثانية، بأن يكون له القول الفصل في تعيين السفراء الأتراك في أماكن أخرى (II, 184-5).

5. Heper, 80, n. 141.

6. Erdal İnönü, I, 260.

7. Daver, 171. كان المؤذّن الذي يؤذّن بالعربية في السابق مذنباً بانتهاك أمر إداري – وتلك مسألة تأديبية وليست جنائية.

8. Gologlu, VIII, 283.

9. AnaBritannica, VII, 207, 208.

10. أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا واليابان في 23 فبراير 1945، في الوقت الملائم لتأهّلها للمشاركة في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو (Selim Deringil, *Turkish Foreign Policy During the Second World War*, CUP 1989, 178-9)

11. Daver, 78, 136-7.

12. كان عدنان مندرس مالك أراض. واجتذب الاهتمام العام لأول مرة عندما تحدّث ضد قانون إصلاح الأراضي الذي بدأت الجمعية مناقشته في 14 مايو وأقرّ في 11 يونيو 1945 (*AnaBritannica*, VII, 108).

13. Sertel, 295, 383.

14. DIE, *Türkiye İstatistik Yilliği*, 1995, 208.

15. القانون رقم 5816 الصادر في 25 يوليو 1951.

16. القانون رقم 5665 الصادر في 16 يونيو 1950 (Daver, 172).

17. Aybay, 1.

18. DIE, *Türkiye İstatistik Yilliği*, 1995, 57.

19. وفقاً لأقدم إحصاء متوافر، كان 89,4 في المئة من إجمالي السكان أمّيين في سنة 1927. وفي سنة 1935–6 تضاعف عدد المتعلّمين تقريباً وبلغ 20,4 في المئة من السكان (Andreas Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey*, Allen & Unwin, London 1966, 174). ويقدّم الإحصاء الرسمي *Small Statistical Abstract of Turkey* الذي نشرته المديرية العامة للإحصاء في سنة 1948 رقماً أعلى، 23,3 في المئة، لسنة 1935 (80).

20. من 50,3 ليرة تركية إلى 115,5 ليرة تركية (Hale, 46, 76).
21. Atay, *Çankaya*, 303.
22. Başar, 45; Tunçay, 220, n. 19.
23. تقرير البنك الدولي نقلاً عن «ملّيت»، 25 أبريل 1998، 9. ويستند التصنيف إلى معادل القوة الشرائية.
24. نقلاً عن Arai, 3.
25. انظر مثلاً لبرقية التي أرسلها مصطفى كمال إلى الشيخ الكردي ضياء الدين الغرزاني في 15 يناير 1920: «وبالتالي، إذا عمل الأتراك والأكراد – هؤلاء الإخوة في الدم الذين يشتركون في الدين نفسه – يداً بيد للدفاع عن وحدتنا المقدّسة، فسينقذ وطننا واستقلالنا بلا ريب بعون الله» (ATASE, *AtaTürk Özel Arşivinden Seçmeler,* IV,195).
26. قال مصطفى كمال في التعليمات إلى الأميرالاي نهاد (أنلمش)، قائد جبهة بلاد الرافدين، التي أرسلت في وقت ما بعد سنة 1920 عندما عيّن في هذه القيادة (ATASE, *Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan... Komutanların Biyografileri,* 69): «تنصّ سياستنا المحلية على إنشاء الإدارات المحلية الواسعة النطاق بالتدريج في كل أنحاء البلاد، بما يؤثّر على كل طبقات السكان مباشرة. أما بالنسبة للمناطق التي يقطنها الأكراد، فنحن نرى أن من الضروري لأسباب تتعلّق بالسياسة المحلية والخارجية إنشاء إدارة محلية بالتدريج». وقد قرئت هذه التعليمات في الجلسة السرّية للجمعية في أنقرة في 22 يوليو 1922 (TBMM, *Gizli Celse Zabıtları*، III, 551).
27. ينصّ قانون النظام الأساسي على أن المجالس المحلية (أو السوفيات – استخدم مصطلح شورى الوارد في النص بهذا المعنى في ذلك الوقت. وكان الدستور العثماني لسنة 1876 قد استخدم مصطلح المجلس العمومي، وهو ترجمة حرفية عن الفرنسية) سيكون مسؤولاً عن التعليم، والصحة، والاقتصاد، والزراعة، والأشغال العامة، والخدمات الاجتماعية (المادة 11). ونصّ دستور سنة 1914 باختصار وغموض على أن «سلطات أوسع ستوزّع في إدارة الولايات وستكون الوظائف الأساسية متميّزة» (*tevsi-i mezuniyet ve tefrik-i vezaif esası*، المادة 91). انظر Aybay, 199-200.
28. يصف دليل التربية المدنية الذي أملاه أتاتورك على عفت إنشاء الأمّة بأنه مسعى لتحقيق وجود مستقلّ، موازٍ للأمم الأخرى. ولكل أمّة الحقّ في المطالبة بأراضيها والمعاملة العادلة. لكنه تابع بأن الصينيين، والأفغان، والهنود، ومواطني طرابلس (ليبيا)، والتونسيين، والمغاربة، والسوريين، والعراقيين، والمصريين، والألبان مجتمعات، لا أمم، لأنها ليست حرّة ولا مستقلّة

([Afetinan,] *Atatürk'ün Yazdıgı Yurttaşlık Bilgileri*, 25-6).

29. Atay, *Çankaya*, 428.

المراجع

الكتابات الشخصية والخطابات

Atatürk, *Atatürk'ün Söyler ve Demeçleri* (*ASD*) (Speeches and Statements by Atatürk), original text in Ottoman Turkish, I–III (in one vol.), Atatürk Kültür, Dil ve Tarih Yüksek Kurumu (AKDTYK) [Atatürk Culture, Language and History Higher Institute], Ankara 1989

——*Atatürk'ün Tamim, Telgraf ve Beyannameleri* (*ATTB*) (Circulars, Telegrams and Proclamations by Atatürk), published as IV of above, separate volume, 1991

——*Nutuk* (Speech), original text, AKDTYK, Ankara 1989, *Vesikalar* (Documents), 1991

——*Atatürk'ün Bütün Eserleri* (Collected Works of Atatürk), I (1903–15), Kaynak Yayınları, Istanbul 1998

——*Atatürk'ün Anıları* (Atatürk's Memoirs), published by Falih Rıfkı (Atay) in *Hakimiyet-i Milliye* and Mahmut (Soydan) in *Milliyet*, ed. İsmet Bozdağ, Bilgi, Ankara 1982

——*Atatürk Kendini Anlatıyor* (Atatürk Tells His Own Story), ed. İlhan Akşit, Kastelli, Istanbul 1981

——Mustafa Kemal, *Eskişehir–İzmit Konuşmaları (1923)* (Speeches in Eskişehir and İzmit (1923)), ed. and pref. by Doğu Perinçek, Kaynak, Istanbul 1993

——*Atatürk'ün Resmi Yayınlara Girmemiş Söylev, Demeç, Yazışma ve Söyleşileri* (Atatürk's Speeches, Statements, Correspondence and Interviews Omitted from Official Publications), ed. Sadi Borak, 2nd edn, Kaynak, Istanbul 1997

——*Atatürk'ün Gizli Oturumlarda Konuşmaları* (Atatürk's Speeches in Closed Sessions [of the Assembly]), ed. Sadi Borak, İnkılâp, Istanbul 1981

——*Atatürk'ün Not Defterleri* (Atatürk's Notebooks), ed. Ali Mithat İnan, Gündoğan, Ankara 1996

——*Atatürk'ün Özel Mektupları* (Atatürk's Private Letters), ed. Sadi Borak, Varlık, Istanbul 1961 (references are to this edition; a more recent and fuller edition was published by Kaynak Yayınları, Istanbul 1998)

——*Atatürk'ün Kurtuluş Savaşı Yazışmaları* (Atatürk's Correspondence During the Liberation Struggle), I, ed. Mustafa Onar, Kültür Bakanlığı, Ankara 1995

Atatürk/Afetinan, *Atatürk'ün Yazdığı Yurttaşlık Bilgileri* (Civics Manual Written by Atatürk), Çağdaş Yayınları, Istanbul 1994

السير الذاتية

Armstrong, Harold C., *Grey Wolf*, Barker, London 1932
Aydemir, Şevket Süreyya, *Tek Adam: Mustafa Kemal* (The Only Man: Mustafa Kemal), Vol. I (1891–1919), Remzi, Istanbul 1963; Vol. II (1919–22), 1964; Vol. III (1922–38), 1995
Bayur, Hikmet, *Atatürk Hayatı ve Eseri* (Atatürk's Life and Work), Vol. I (from his birth to his landing in Samsun), AKDTYK, Ankara 1990
Bircan, Osman, *Belge ve Fotoğraflarla Atatürk'ün Hayatı* (The Life of Atatürk in Documents and Photographs), Milli Eğitim Bakanlığı, Ankara 1993
Blanco Villalta, Jorge, *Atatürk*, trans. William Campbell, Türk Tarih Kurumu (TTK) [Turkish Historical Society], Ankara 1982
İğdemir, Uluğ, *Atatürk'ün Yaşamı* (Life of Atatürk) (Vol. I 1881–1918), AKDTYK, Ankara 1988 (1st impression TTK, Ankara 1980)
İslâm Ansiklopedisi, *Atatürk*, fasc. 10, Istanbul 1960 (trans. Andrew Mango, Turkish National Commission for UNESCO, Ankara 1963)
Jevakhoff, Alexandre, *Kemal Atatürk: Les chemins de l'Occident*, Tallandier, Paris 1989
Kinross, Lord, *Atatürk: The Rebirth of a Nation*, Weidenfeld & Nicolson, London 1964 (5th impression 1971)
Macfie, A.L., *Atatürk*, Longman, London 1994
Orga, İrfan and Margarete, *Atatürk*, Michael Joseph, London 1962
Özel, Mehmet, *Atatürk* (photographs and commentary), Kültür Bakanlığı, Ankara 1991
Sonyel, Salâhi, *Atatürk – The Founder of Modern Turkey*, TTK, Ankara 1989 (references to Sonyel are to this work, unless otherwise specified)
Şapolyo, Enver Behnan, *Kemal Atatürk ve Millî Mücadele Tarihi* (Kemal Atatürk and the History of the National Struggle), Berkalp, Ankara 1944
Ülger, S. Eriş (ed.), *Mustafa Kemal Atatürk* (photographs and commentary), I–II, Kültür Bakanlığı [Ministry of Culture], Ankara 1994
Volkan, Vamık D. and Itzkowitz, Norman, *The Immortal Atatürk: A Psychobiography*, University of Chicago, 1984

المراجع العامة

Afetinan [Afet İnan], *Atatürk Hakkında Hâtıralar ve Belgeler* (Reminiscences and Documents on Atatürk), T. İş Bankası, Ankara 1984
—— (انظر أيضاً تحت Atatürk)
Ağaoğlu, Samet, *Kuvay-ı Milliye Ruhu* (The Spirit of National Forces), 3rd edn, Ağaoğlu, Istanbul 1964
——*Babamın Arkadaşları* (My Father's Friends), 2nd edn, Nebioğlu, Istanbul n.d.
Ahmad, Feroz, *The Young Turks*, Clarendon Press, Oxford 1969
Akarsu, Bedia, *Atatürk Devrimi ve Temelleri* (Atatürk's Reforms and Their Foundations), İnkılâp, Istanbul 1995
Akgün, Nejat, *Burası Ankara* (This is Ankara), Ankara Kulübü, Ankara 1996
Akgün, Seçil, *Halifeliğin Kaldırılması ve Laiklik* (The Abolition of the Caliphate and Secularism), Turhan, Istanbul n.d.
Akşin, Sina, *İstanbul Hükümetleri ve Milli Mücadele* (The Istanbul Governments and the National Struggle), I–II, Cem, Istanbul 1992
Akşit, İlhan (ed.) (see under Atatürk)
Alexandris, Alexis, *The Greek Minority of Istanbul and Greek-Turkish Relations 1918–1974*, Centre for Asia Minor Studies, Athens 1992
Alkan, Turan, *İstiklâl Mahkemeleri* (Independence Tribunals), Ağaç, Istanbul 1993
Allen, W.E.D. and Muratoff, Paul, *Caucasian Battlefields*, CUP 1953

Altay, Fahrettin, *On Yıl Savaş ve Sonrası* (Ten Years of War and After), İnsel, Istanbul 1925 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*İstiklâl Harbimizde Süvari Kolordusu* (The Cavalry Corps in Our War of Independence), İnsel, Istanbul 1925
And, Metin, *Atatürk ve Tiyatro* (Atatürk and the Theatre), Devlet Tiyatroları, Ankara 1983
Anderson, M.S., *The Eastern Question*, Macmillan, London 1972
Apak, Rahmi, *İstiklâl Savaşında Garp Cephesi Nasıl Kuruldu* (How the Western Front was Formed in the War of Independence), TTK, Ankara 1990
Arai, Masami, *Turkish Nationalism in the Young Turk Era*, Brill, Leiden 1992
Aralov, S.I., *Bir Soviet Diplomatının Türkiye Anıları* (A Soviet Diplomat's Reminiscences of Turkey), Turkish translation, Birey ve Toplum, Ankara 1985
Aras, Tevfik Rüştü, *Görüşlerim* (My Views), Istanbul 1968
Araz, Nezihe, *Mustafa Kemal'le 1000 Gün* (One Thousand Days with Mustafa Kemal), Apa, Ankara 1993 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Mustafa Kemal'in Ankara'sı* (Mustafa Kemal's Ankara), Apa, Ankara 1994
Arfa, Hassan, *Under Five Shahs*, John Murray, London 1964
Arıburnu, Kemal, *Atatürk'ten Anılar* (Reminiscences of Atatürk), T. İş Bankası, Ankara 1969
Arıkan, Zeki, *Tarihimiz ve Cumhuriyet: Muhittin Birgen (1885–1951)* (Our History and the Republic: Muhittin Birgen (1885–1951)), Tarih Vakfı, Istanbul 1997
Arıkoğlu, Damar, *Hatıralarım* (My Memoirs), Tan, Istanbul 1961
Aslan, İzzet, *Atatürk Silifke'de* (Atatürk in Silifke), Kemal Matbaası, Adana 1981
Aspinall-Oglander, C.F., *Military Operations: Gallipoli*, 2 vols., Heinemann, London 1929–31
Atadan, Makbule, *Ağabeyim Mustafa Kemal* (My Elder Brother Mustafa Kemal), ed. Şemsi Belli, Ayyıldız Matbaası, Ankara 1959
ATASE [Military History Department of Turkish General Staff], *1911–1912 Osmanlı-İtalyan Harbi ve Kolağası Mustafa Kemal* (The 1911–1912 Ottoman-Italian War and Adjutant-Major Mustafa Kemal), Kültür Bakanlığı, Ankara 1985
——*Atatürk Özel Arşivinden Seçmeler* (Selections from Atatürk's Private Archive), IV, Ankara 1996
——*Türk İstiklâl Harbi'ne Katılan Tümen ve Daha Üst Kademelerdeki Komutanların Biyografileri* (Biographies of Divisional and More Senior Commanders in the Turkish War of Independence), Ankara 1989
Atay, Falih Rıfkı, *Çankaya*, 2nd edn, Bateş, Istanbul 1984 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Atatürk'ün Anlattıkları* (Told by Atatürk), Sel, Istanbul 1955
——*Babanız Atatürk* (Your Father Atatürk), Bateş, Istanbul 1990
Ateş, Nevin Yurdsever, *Türkiye Cumhuriyetinin Kuruluşu ve Terakkiperver Cumhuriyet Fırkası* (The Establishment of the Turkish Republic and the Progressive Republican Party), Sarmal, Istanbul 1994
Avcıoğlu, Doğan, *Milli Kurtuluş Tarihi (1838'den 1995'e kadar)* (The History of National Liberation (from 1838 to 1995)), I–II, Istanbul Matbaası, Istanbul 1974
Aybars, Ergun, *İstiklâl Mahkemeleri* (Independence Tribunals), Bilgi, Istanbul 1975
——*Türkiye Cumhuriyeti Tarihi* (History of the Turkish Republic), I, 3rd edn, Dokuz Eylül Üniversitesi, Ankara 1994 (references are to this work, unless otherwise specified)
Aybay, Rona, *Karşılaştırmalı 1961 Anayasası* (Comparative [Text of] 1961 Constitution), Fakülteler Matbaası, Istanbul 1963
Aydemir, Şevket Süreyya, *İkinci Adam* (The Second Man), I–II, 6/7th edn, Remzi, Istanbul 1992–3
——*Makedonya'dan Ortaasya'ya Enver Paşa* (Enver Paşa – from Macedonia to Central Asia), I–III, Remzi, Istanbul 1971–2
——*Suyu Arayan Adam* (A Man in Search of Water), Remzi, Istanbul 1967
—— (انظر أيضاً تحت السير الذاتية)

Baltacıoğlu, İsmail Hakkı, *Atatürk: Yetişmesi, Kişiliği, Devrimleri* (Atatürk: His Education, Personality and Reforms), Atatürk Üniversitesi, Erzurum 1973

Barker, A.J., *The Neglected War: Mesopotamia 1914–1918*, Faber, London 1967

Basın-Yayın [General Directorate of Press and Information], *The 'Köşk' Museum at Çankaya*, Ankara n.d.

Başar, Ahmet Hamdi, *Atatürk'le Üç Ay* (Three Months with Atatürk), Ankara İktisadi ve Ticari İlimler Akademisi, Ankara 1981

Bayar, Celal, *Ben de Yazdım* (So I Wrote Too), I–VIII, Baha, Istanbul 1968–72 (references are to this work, unless otherwise specified)

——*Atatürk'ten Hatıralar* (Reminiscences of Atatürk), Sel, Istanbul 1955

Bayrak, Mehmet, *Kürtler ve Ulusal-Demokratik Mücadeleleri* (The Kurds and Their National-Democratic Struggles), Öz-Ge, Ankara 1993

Belen, Fahri, *Türk Kurtuluş Savaşı* (The Turkish Liberation Struggle), Başbakanlık, Ankara 1973

Belli, Şemsi, *Fikriye*, Bilgi, Ankara 1995

—— (انظر أيضا تحت Atatürk)

Bennett, John G., *Witness*, Omen, Tucson Arizona 1974

Bıyıklıoğlu, Tevfik, *Atatürk Anadolu'da 1919–1921* (Atatürk in Anatolia 1919–1921), 2nd edn, Kent, Ankara 1981

Bilgehan, Gülsün, *Mevhibe*, Bilgi, Ankara 1994

Bleda, Mithat Şükrü, *İmparatorluğun Çöküşü* (The Collapse of the Empire), Remzi, Istanbul 1979

Borak, Sadi (ed.), *Atatürk'ün Armstrong'a Cevabı* (Atatürk's Reply to Armstrong), Kaynak Yayınları, İstanbul 1997

—— (انظر أيضا تحت Atadan)

Bozdağ, İsmet, *Atatürk'ün Sofrası* (Atatürk's Table), Kervan, Istanbul 1975

——*Gazi ve Lâtife* (The Gazi and Lâtife), Emre, Istanbul 1991

——*Toprakta Bile Bitmeyen Kavga: Atatürk–İnönü, İnönü–Bayar* (A Quarrel Which Did Not End Even In the Grave: Atatürk–İnönü, İnönü–Bayar), Emre, Istanbul 1993

—— (انظر أيضا تحت Atatürk و Cavit و Karabekir)

Bozok, Salih and Cemil, *Hep Atatürk'ün Yanında* (Always at Atatürk's Side), Çağdaş, Istanbul 1985

Bulut, Faik, *Belgelerle Dersim Raporları* (Dersim Reports Documented), Yön, Istanbul 1991

Cavit, *İdama Beş Kala* (Five [Minutes] to Execution), letters ed. İsmet Bozdağ, Emre, Istanbul 1993

Cebesoy, Ali Fuat, *Siyasî Hâtıralar* (Political Memoirs), Vatan, Istanbul, I, 1957; II, 1960

——*Moskova Hâtıraları* (Moscow Memoirs), Kültür Bakanlığı, Ankara 1982

——*Millî Mücadele Hâtıraları* (Memoirs of National Struggle), Vatan, Istanbul 1953

——*Sınıf Arkadaşım Atatürk* (My Classmate Atatürk), İnkılâp, Istanbul 1981

Cemal Paşa, *Hatıralar* (Memoirs), Selek, Istanbul 1959

Cemal, Yüzbaşı, *Yüzbaşı Cemal'in Anıları* (The Memoirs of Captain Cemal), ed. Kudret Emiroğlu, Kebikeç, Ankara 1996

Clogg, Richard, *A Short History of Modern Greece*, CUP 1979

Çağlayangil, İhsan Sabri, *Anılarım* (My Memoirs), 3rd edn, Yılmaz, Istanbul 1990

Çalıka, Ahmet Rifat, *Kurtuluş Savaşında Adalet Bakanı Ahmet Rifat Çalıka'nın Anıları* (Memoirs of Ahmet Rifat Çalıka, Justice Minister During the Liberation Struggle), ed. Hurşit Çalıka, Istanbul 1992

Çalışlar, İzzettin, *Atatürk'le İkibuçuk Yıl* (Two and a Half Years with Atatürk), Yapı Kredi, Istanbul 1993

Çelebi, Mevlüt, *Heyet-i Nasîha* (Commission of Admonition), Akademi, İzmir 1992

Çetiner, Yılmaz, *Son Padişah Vahdettin* (Vahdettin, the Last Sultan), Milliyet, Istanbul 1993

Çetinkaya, Hikmet, *Kubilay Olayı ve Tarikat Kampları* (The Kubilay Incident and Religious Brotherhood Camps), Çağdaş, Istanbul 1995

Dâver, Bülent, *Türkiye Cumhuriyetinde Lâyiklik* (Secularism in the Turkish Republic), Siyasal Bilgiler Fakültesi (SBF), Ankara 1995
Demirel, Ahmet, *Birinci Meclis'te Muhalefet: İkinci Grup* (Opposition in the First Assembly: The Second Group), İletişim, Istanbul 1994
Derin, Haldun, *Çankaya Özel Kalemini Anımsarken (1933–1951)* (Remembering the Çankaya Private Office (1933–1951)), Tarih Vakfı, Istanbul 1995
Dyer, Gwynne, 'The Origins of the "Nationalist" Group of Officers in Turkey 1908–18' in *Journal of Contemporary History*, VIII, 4, 1973
——'The Turkish Armistice of 1918' in *Middle Eastern Studies*, VIII, 2 and 3, 1972 (references are to this work, unless otherwise specified)
Edib [Edip], Halide, *The Turkish Ordeal*, John Murray, London 1926
Egeli, Münir Hayri, *Atatürk'ten Bilinmeyen Hatıralar* (Unknown Reminiscences of Atatürk), Yaşaroğlu, Istanbul 1959
Ellison, Grace, *Turkey Today*, Hutchinson, London 1928
Elman, Ahmet Şevket, *Dr Reşit Galip*, Yeni Matbaa, Ankara 1955
Emre, Ahmet Cevat, *İki Neslin Tarihi* (The History of Two Generations), Hilmi, Istanbul 1960
Ergil, Doğu, *Milli Mücadelenin Sosyal Tarihi* (Social History of the National Struggle), Turhan, Ankara 1981
Erikan, Celâl, *Komutan Atatürk* (Atatürk as a Commander), T. İş Bankası, Ankara 1972
Ertürk, Hüsamettin, *İki Devrin Perde Arkası* (Behind the Curtains in Two Eras), ed. Samih Nafiz Tansu, Ararat, Istanbul 1969
Ethem, Çerkes, *Çerkes Ethem'in Hatıraları* (The Memoirs of Çerkes Ethem), Dünya, Istanbul 1962
——*Çerkez Ethem Dosyası* (The Çerkez Ethem File), ed. Cemal Kutay, 5th edn, Boğaziçi, Istanbul 1990
Evans, Stephen F., *The Slow Rapprochement: Britain and Turkey in the Age of Kemal Atatürk 1919–38*, Eothen, Walkington 1982
Eyice, Semavi, *Atatürk ve Pietro Canonica* (Atatürk and Pietro Canonica), Eren, Istanbul 1986
Garnett, Lucy, *The Women of Turkey*, I–II, David Nutt, London 1890–1.
Georges-Gaulis, Berthe, *La Nouvelle Turquie*, Armand Colin, Paris 1924
Gilbert, Martin, *Sir Harold Rumbold – Portrait of a Diplomat*, Heinemann, London 1973
Gilmour, David, *Curzon*, John Murray, London 1994
Giritli, İsmet, *Kemalist Devrim ve İdeolojisi* (The Kemalist Reform/Revolution and its Ideology), Fakülteler Matbaası, Istanbul 1980
Goloğlu, Mahmut, I, *Erzurum Kongresi* (The Congress of Erzurum), Kalite Matbaası, Ankara 1968; II, *Sivas Kongresi* (The Congress of Sivas), 1969; III, *Üçüncü Meşrutiyet* (The Third Constitution[al Period]), 1970; IV, *Cumhuriyete Doğru* (Towards the Republic), 1971; V, *Türkiye Cumhuriyeti* (The Turkish Republic), 1971; VI, *Devrimler ve Tepkileri* (The Reforms and Reactions to Them), 1972; VII, *Tek Partili Cumhuriyet* (Single-Party Republic), 1974; VIII, *Milli Şef Dönemi* (The Era of the National Leader), 1974
——*Trabzon Tarihi* (History of Trabzon), Kalite Matbaası, Ankara 1975
Gökbilgin, M. Tayyib, *Millî Mücadele Başlarken – Mondros Mütarekesinden Sivas Kongresine* (As the National Struggle Began – from the Armistice of Mudros to the Congress of Sivas), TTK, Ankara 1959
Gökçen, Sabiha, *Atatürk'le Bir Ömür* (A Lifetime with Atatürk), ed. Oktay Verel, Altın Kitaplar, Istanbul 1984
Göksel, Burhan, *Atatürk'ün Soykütüğü* (Atatürk's Genealogy), Kültür Bakanlığı, Ankara 1987
Göldaş, İsmail, *Takrir-i Sükûn Görüşmeleri* (The Debate on the Maintenance of Order [Law]), Belge, Istanbul 1997

Gövsa, İbrahim Alâettin, *Türk Meşhurları Ansiklopedisi* (Encyclopaedia of Famous Turks), Yedigün, Istanbul n.d.

Granda, Cemal, *Atatürk'ün Uşağı idim* (I Was Atatürk's Servant), Hürriyet Yayınları, Istanbul 1973

Grew, Joseph C., *Turbulent Era: A Diplomatic Record of Forty Years (1904–1945)*, I–II, Books for Libraries Press, Freeport NY 1952

Grothusen, Klaus-Detlev, 'Kemal Atatürk'e Sığınanlar' (They Sheltered with Kemal Atatürk), in *Alman Gözüyle Atatürk* (Atatürk through German Eyes), Deutsche Welle, Cologne 1988

Güneş, İhsan, *Birinci Türkiye Büyük Millet Meclisi'nin Düşünsel Yapısı* (Ideological Structure of the First Turkish Grand National Assembly), Anadolu Üniversitesi, Eskişehir 1985

Gürün, Kâmuran, *Ermeni Dosyası* (The Armenian File), TTK, Ankara 1983 (English translation: *The Armenian File: The Myth of Innocence Exposed*, Rustem, Nicosia and Weidenfeld & Nicolson, London 1985)

Hale, William, *The Political and Economic Development of Modern Turkey*, Croom Helm, London 1981 (references are to this work, unless otherwise specified)

——*Turkish Politics and the Military*, Routledge, London 1994

Harp Mecmuası (War Review), Nos. 1–27, magazine published in Istanbul from November 1331 AH (1915) to June 1334 (1918)

Heper, Metin, *İsmet İnönü: The Making of a Turkish Statesman*, Brill, Leiden 1998

Hopkirk, Peter, *On Secret Service East of Constantinople*, John Murray, London 1994

Housepian, Marjorie, *Smyrna 1922: The Destruction of a City*, Faber, London 1972

Hovannisian, Richard G., *The Republic of Armenia*, I–IV, University of California, 1996

İnal, İbnülemin Mahmud Kemal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrıazamlar* (The Last Grand Viziers of the Ottoman Era), MEB [Ministry of Education], Istanbul 1965–9

İnan, Ali Midhat (ed.) (see under Atatürk)

İnönü, Erdal, *Anılar ve Düşünceler* (Memories and Thoughts), Idea, Istanbul, I, 1996; II, 1998

İnönü, İsmet, *Hatıralar* (Memoirs), ed. Sabahattin Selek, Bilgi, Istanbul, I, 1985; II, 1987 (references are to this work, unless otherwise specified)

——*İnönü Atatürk'ü Anlatıyor* (İnönü on Atatürk), ed. Abdi İpekçi, Cem, Istanbul 1968

Kandemir, Feridun, *İzmir Suikastinin İçyüzü* (The Inside Story of the İzmir Assassination Attempt), I–II, Sel, Istanbul 1955

Kansu, Mazhar Müfit, *Erzurum'dan Ölümüne Kadar Atatürk'le Beraber* (With Atatürk from Erzurum until his Death [in fact only until 1923]), I–II, TTK, Ankara 1988

Karabekir, Kâzım, *İstiklâl Harbimiz* (Our War of Independence), 2nd edn, Türkiye Yayınevi, Istanbul 1969

——*İstiklâl Harbinin Esasları* (The Foundations of the War of Independence), Sinan, Istanbul 1951 (reprint of seized 1933 edition)

——*Paşaların Kavgası: Atatürk–Karabekir* (The Quarrel of the Pashas: Atatürk–Karabekir), ed. İsmet Bozdağ, Emre, Istanbul 1991

——*Kâzım Karabekir Anlatıyor* (Kâzım Karabekir Tells His Story), ed. Uğur Mumcu, Tekin, Istanbul 1990

Karaosmanoğlu, Yakup Kadri, *Bütün Eserleri* (Collected Works): VI, *Vatan Yolunda* (On the Road of the Fatherland); VIII, *Atatürk*; X, *Ankara*, Birikim, Istanbul 1978–81

Kazancıgil, Ali and Özbudun, Ergun (eds.), *Atatürk, Founder of a Modern State*, Hurst, London 1981

Kılıç Ali, *Atatürk'ün Hususiyetleri* (Atatürk's Characteristics), Sel, Istanbul 1955

——*Kılıç Ali Hatıralarını Anlatıyor* (Kılıç Ali Relates His Reminiscences), Sel, Istanbul 1955

——*İstiklâl Mahkemesi Hatıraları* (Reminiscences of Independence Tribunals), Sel, Istanbul 1955
Kırzıoğlu, Fahrettin, *Erzurum Kongresi* (The Erzurum Congress), Kültür Ofset, Ankara 1993
Kocabaşoğlu, Uygur and Berge, Metin, *Bolşevik İhtilâli ve Osmanlılar* (The Bolshevik Revolution and the Ottomans), Kebikeç, Ankara 1994
Koçak, Cemil, *Türk-Alman İlişkileri* (Turkish-German Relations), TTK, Ankara 1991
Koçer, Kemal, *Kurtuluş Savaşlarımızda İstanbul* (Istanbul during our Liberation Struggles), Vakit, Istanbul 1946
Kongar, Emre, *Devrim Tarihi ve Toplumbilim Açısından Atatürk* (Atatürk from the Viewpoint of the History of Reforms and of Sociology), 2nd edn, Remzi, Istanbul 1994
——*Atatürk Üzerine* (Concerning Atatürk), Hil, Istanbul 1983
——'Turkey's Cultural Transformation' in Günsel Renda and C. Max Kortepeter, *The Transformation of Turkish Culture: The Atatürk Legacy*, Kingston Press, Princeton NJ 1986
Kubalı, Hüseyin Nail, *Atatürk Devrimi ve Gerçeklerimiz* (Atatürk's Reforms and Our Realities), Istanbul 1968
Kurt, Yılmaz, *Pontus Meselesi* (The Pontus Question), Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBBM), Ankara 1995
Kushner, David, *The Rise of Turkish Nationalism 1876–1908*, Frank Cass, London 1977
Kutay, Cemal, *Prens Sabahattin Bey, Sultan II. Abdülhamit, İttihad ve Terakki* (Prince Sabahattin, Sultan Abdülhamit II and [the Committee of] Union and Progress), Tarih Yayınları, Istanbul 1964
—— (انظر أيضاً تحت Rauf Orbay و Fethi Okyar و Cerkes Etham)
Kürkçüoğlu, Ömer, *Türk-İngiliz İlişkileri (1919–1926)* (Turkish-British Relations (1919–1926)), SBF, Ankara 1978
Landau, Jacob (ed.), *Atatürk and the Modernization of Turkey*, Westview, Boulder Colorado 1984
Lewis, Bernard, *The Emergence of Modern Turkey*, OUP 1961
Liddle, Peter, *Men of Gallipoli*, Allen Lane, London 1976
Llewellyn Smith, Michael, *Ionian Vision: Greece in Asia Minor 1919–1922*, Allen Lane, London 1973
Loğoğlu, Faruk, *İsmet İnönü and the Making of Modern Turkey*, İnönü Foundation, Ankara 1997
Mamboury, Ernest, *Ankara: Guide Touristique*, Interior Ministry, Ankara 1933
Mazıcı, Nurşen, *Atatürk Döneminde Muhalefet* (Opposition at the Time of Atatürk), Dilmen, Istanbul 1984
McCarthy, Justin, *Muslims and Minorities*, NY University Press 1983 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims, 1821–1922*, Darwin, Princeton NJ 1995
Menteşe, Halil, *Halil Menteşe'nin Anıları* (The Memoirs of Halil Menteşe), Hürriyet, Istanbul 1988
Millman, Brock, 'Turkish Foreign and Strategic Policy 1934–1942' in *Middle Eastern Studies*, XXXI, 3, 1995
Mumcu, Uğur, *Gazi Paşa'ya Suikast* (The Attempt on the Gazi's Life), Tekin, Istanbul 1994
——*Kürt-İslam Ayaklanması 1919–1925* (The Kurdish-Islamic Rebellion 1919–1925), Tekin, Istanbul 1994
—— (انظر أيضاً تحت Karabekir)
Nadi, Yunus, *Kurtuluş Savaşı Anıları* (Reminiscences of the Liberation Struggle),

Cumhuriyet (?), Istanbul 1978 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Ankara'nın İlk Günleri* (The First Days of Ankara), Sel, Istanbul 1995
Nesimi, Abidin, *Yılların İçinden* (Across the Years), Gözlem, Istanbul 1977
Noel, E.M., *Diary of Major E.M. Noel: On Special Duty in Kurdistan from 14 June to 21 September, 1919*, Basra 1919
Nur, Rıza, *Hayat ve Hatıratım* (My Life and Memoirs), I–III, İşaret, Istanbul 1992
——*Dr Rıza Nur Üzerine* (Concerning Dr Rıza Nur), ed. Cavit Orhan Tütengil, Güven, Ankara 1965
Okday, Şefik, *Büyükbabam Son Sadrazam Ahmet Tevfik Paşa* (My Grandfather, the Last Grand Vizier Ahmet Tevfik Paşa), Istanbul 1986
Okyar, Fethi, *Üç Devirde Bir Adam* (A Man in Three Eras), ed. Cemal Kutay, Tercüman, Istanbul 1980
——*Serbest Cumhuriyet Fırkası Nasıl Doğdu, Nasıl Fesbedildi?* (How the Free Republican Party Was Born, and How It Was Dissolved), Istanbul 1987 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Fethi Okyar'ın Anıları: Atatürk, Okyar ve Çok Partili Türkiye* (Fethi Okyar's Reminiscences: Atatürk, Okyar and Multi-party Turkey), T. İş Bankası, Ankara 1997
Okyar, Osman, *Atatürk ve Cumhuriyet Dönemi Türkiyesi* (Atatürk and Turkey in the Republican Era), Türkiye Ticaret Odaları, Ankara 1981
——*Milli Mücadele Dönemi Türkiye-Sovyet İlişkilerinde Mustafa Kemal (1920–1921)* (Mustafa Kemal and Turkish-Soviet Relations During the National Struggle (1920–1921)), T. İş Bankası, Ankara 1998
Olson, Robert, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*, University of Texas, Austin 1989
Onar, Mustafa (ed.) (see under Atatürk)
Oran, Baskın, *Atatürk Milliyetçiliği* (The Nationalism of Atatürk), 3rd edn, Bilgi, Ankara 1993
Orbay, Rauf, *Cehennem Değirmeni* (The Mill of Hell), I–II, Emre, Istanbul 1993
——*Osmanlıdan Cumhuriyete: Yüzyılımızda Bir İnsanımız* (From the Ottomans to the Republic: Our Man in Our Century), ed. Cemal Kutay, I–V, Kazancı, Istanbul 1992
Önder, Mehmet, *Atatürk'ün Almanya ve Avusturya Gezileri* (Atatürk's Travels to Germany and Austria), T. İş Bankası, Ankara 1993
Özakman, Turgut, *Vahidettin, Mustafa Kemal ve Milli Mücadele* (Vahidettin, Mustafa Kemal and the National Struggle), Bilgi Yayınevi, Istanbul 1997
Özalp, Kâzım and Teoman, *Atatürk'ten Anılar* (Reminiscences of Atatürk), 2nd edn, T. İş Bankası, Ankara 1994
Özerdim, Sami N., *Atatürk Devrimi Kronolojisi* (A Chronology of Atatürk's Reforms), Çankaya Belediyesi, Ankara 1996
Özverim, Melda, *Mustafa Kemal ve Corinne Lütfü: Bir Dostluğun Öyküsü* (Atatürk and Corinne Lütfü: The Story of a Friendship), Milliyet Yayınları, Istanbul 1998
Paparrigopoulos, K., *Istoria tou Ellinikou Ethnous* (History of the Greek Nation), Eleftheroudakis, Athens 1932
Pavlova, Nina, *Au pays du Ghazi*, Revue Mondiale, Paris 1930
Perinçek, Doğu, *Komintern Belgelerinde Türkiye* (Turkey in Comintern Documents), I–II, Kaynak, Istanbul 1993–4
——ا (Türk Ocağı و Atatürk انظر أيضاً تحت)
Price, G. Ward, *Extra-Special Correspondent*, Harrap, London 1957
Puaux, René, *La Mort de Smyrne*, privately printed, Paris 1922
Rawlinson, A., *Adventures in the Near East*, Andrew Melrose, London 1923
Ryan, Sir Andrew, *The Last of the Dragomans*, Geoffrey Bles, London 1951

Sabis, Ali İhsan, *Harb Hatıralarım* (My War Memoirs), I–III (volume III erroneously numbered V), İnkılâp, Istanbul 1943–51

Sanders, Liman von, *Türkiye'de Beş Sene* (Five Years in Turkey), translated into Turkish and annotated by Ottoman General Staff, Matbaa-yı Askeriye, Istanbul 1337 AH (1923)

Satloff, Robert B., 'Prelude to Conflict: Communal Interdependence in the Sanjak of Alexandretta 1920–1936' in *Middle Eastern Studies*, XXII, 1986

Selek, Sabahattin, *Anadolu İhtilâli* (The Anatolian Revolution), privately printed, Istanbul 1963

Sertel, Sabiha, *Roman Gibi* (Like a Novel), Ant, Istanbul 1969

Sforza, Count Carlo, *Makers of Modern Europe*, Elkin Matthews & Marrot, London 1930

——*European Dictatorships*, Allen & Unwin, London 1932

Shaw, Stanford, *The History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, I, CUP 1976; II (with Ezel Shaw), CUP 1977

Sındırgılı, Süreyya, *Demirci Mehmed*, Sel, Istanbul 1955

Simavi, Lütfi, *Osmanlı Sarayının Son Günleri* (The Last Days of the Ottoman Palace), Hürriyet, Istanbul n.d.

Sinanoğlu, Suat, *Türk Humanizmi* (Turkish Humanism), TTK, Ankara 1988

Sonyel, Salahi, *Turkish Diplomacy 1918–1923*, Sage, London 1975

—— (انظر أيضاً تحت السير الذاتية)

Soyak, Hasan Rıza, *Atatürk'ten Hatıralar* (Reminiscences of Atatürk), Yapı Kredi, I–II, Istanbul 1973

Soysal, İlhami, *150'likler* (The 150 [Exiles]), Gür, Istanbul 1985

——*İşbirlikçiler* (The Collaborationists), Gür, Istanbul 1985

Soysal, İsmail, *Türkiye'nin Siyasal Andlaşmaları* (Turkey's Diplomatic Treaties), I (1920–1945), TTK, Ankara 1983 (references to Soysal are to this work, unless otherwise specified)

Sönmez, Pakize, *Atatürk'e İzmir Suikastinin İçyüzü* (Inside Story of the Attempt on Atatürk's Life in İzmir), Detay, Istanbul 1994

Sözer, Vural (ed.), *Atatürklü Günler* (Days with Atatürk), Barajans, Istanbul 1998

Steinhaus, Kurt, *Atatürk Devrimi Sosyolojisi* (Sociology of Atatürk's Reforms), trans. M. Akkaş, Sarmal, Istanbul 1995

Stoddard, Philip, *Teşkilât-ı Mahsusa* (The Special Organization) (unpublished PhD thesis), trans. Tansel Demirel, Arba, Istanbul 1993

Şahingiray, Özel (ed.), *Atatürk'ün Nöbet Defteri* (Atatürk's Guardroom Journal 1931–8), TTK, Ankara 1955 (sometimes referred to as Logbook)

Şıvgın, Hale, *Trablusgarp Savaşı ve 1911–1912 Türk-İtalyan İlişkileri* (The Tripolitanian War and Turkish-Italian Relations, 1911–1912), AKDTYK, Ankara 1989

Talât Paşa, *Talât Paşa'nın Hatıraları* (The Memoirs of Talat Paşa), ed. H. Cahit Yalçın, Güven, Istanbul 1946

Tansel, Selahettin, *Mondros'tan Mudanya'ya Kadar* (From Mudros to Mudanya), I–IV, MEB, Istanbul 1991

Tekeli, İlhan and İlkin, Selim, *Ege'deki Sivil Direnişten Kurtuluş Savaşına Geçerken Uşak Heyet-i Merkeziyesi ve İbrahim (Tahtakılıç) Bey* (The Uşak Central Committee and İbrahim (Tahtakılıç) in the Period Between Civil Resistance and the Liberation Struggle in Aegean Turkey), TTK, Ankara 1989 (references are to this work, unless otherwise specified)

——*1929 Dünya Buhranında Türkiye'nin İktisadi Politika Arayışları* (Turkey's Search for an Economic Policy in the 1929 World Crisis), ODTÜ, Ankara 1987

Tengirşenk, Yusuf Kemal, *Vatan Hizmetinde* (In the Service of the Fatherland), Kültür Bakanlığı, Ankara 1981

Terzioğlu, Said Arif, *Atatürk'ün Ahmet Çavuşu* (Atatürk's Sergeant Ahmet), Emel, Istanbul 1973

Tevetoğlu, Fethî, *Atatürk'le Samsun'a Çıkanlar* (Atatürk's Companions in Samsun), Ayyıldız, Ankara 1971
Timur, Taner, *Türk Devrimi ve Sonrası* (The Turkish Reforms and Their Aftermath), İmge, Ankara 1994
Topçuoğlu, Orhan (ed.), *Atatürk'ün Günlüğü* (Atatürk Day by Day), I–XI (1928–31), Garanti Bankası, Ankara n.d.
Toros, Taha, *Atatürk'ün Adana Seyahatleri* (Atatürk's Travels to Adana), 2nd edn, Çukurova Gazeteciler Cemiyeti, Adana 1981
Tunaya, Tarık Zafer, *Türkiye'de Siyasi Partiler 1859–1952* (Political Parties in Turkey, 1859–1952), facsimile edition, Arba, Istanbul 1952
Tunçay, Mete, *T.C.'inde Tek-Parti Yönetiminin Kurulması (1923–1931)* (The Establishment of Single-Party Rule in the Turkish Republic (1923–1931)), 3rd edn, Cem, Istanbul 1992
Tüfekçi, Gürbüz D., *Atatürk'ün Düşünce Yapısı* (The Structure of Atatürk's Thought), Turhan, Ankara 1986
——*Ataturk'ün Okuduğu Kitaplar* (Books Read by Atatürk), I (books in Turkish), II (books in foreign languages), T. İş Bankası, Ankara 1983–5
Türk Ocağı Türk Tarihi Heyeti (Turkish History Committee of the Turkish Hearths), *Türk Tarihinin Ana Hatları* (Outline of Turkish History), Devlet Matbaası, Istanbul 1930 (reprinted with introduction by Doğu Perinçek, Kaynak, Istanbul 1996)
Türkgeldi, Ali Fuad, *Görüp İşittiklerim* (What I Saw and Heard), 2nd edn, TTK, Ankara 1951
Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBMM) [Turkish Grand National Assembly], *Gizli Celse Zabıtları* (Minutes of Secret Sessions), 24 April 1920–25 October 1934, I–IV, T. İş Bankası, Ankara 1985
Tütengil, Cavit Orhan (ed.) (see under Nur)
US Congress, *Conditions in the Near East. Report of the American Military Mission to Armenia*, 66th Cong., 2nd sess., Senate Document 266, Washington DC 1920
Us, Asım, *1930–1950 Hatıra Notları* (Notebooks 1930–1950), Vakit, Istanbul 1966
Uşaklıgil, Halid Ziya, *Saray ve Ötesi* (The Palace and Beyond), İnkılâp, Istanbul 1965
Ülkütaşır, M. Şakir, *Atatürk ve Harf Devrimi* (Atatürk and the Alphabet Reform), Cumhuriyet, Istanbul 1998
Ünaydın, Ruşen Eşref, *Atatürk: Tarih ve Dil Kurumları: Hâtıralar* (Atatürk: Historical and Language Societies: Reminiscences), TTK, Ankara 1954
Ünüvar, Veysel, *Kurtuluş Savaşında Bolşeviklerle Sekiz Ay 1920–1921* (Eight Months with the Bolsheviks during the Liberation Struggle, 1920–1921), Göçebe, Istanbul 1997
Velidedeoğlu, Hıfzı Veldet, *Bir Lise Öğrencisinin Millî Mücadele Anıları* (A Lycée Student's Reminiscences of the National Struggle), Varlık, Istanbul 1971
Walder, David, *The Chanak Affair*, Hutchinson, London 1969
Walker, Christopher J., *Armenia: The Survival of a Nation*, Croom Helm, London 1980
Waterfield, Gordon, *Professional Diplomat: Sir Percy Loraine*, John Murray, London 1973
Waugh, Sir Alexander Telford, *Turkey Yesterday, To-day and To-morrow*, Chapman & Hall, London 1930
Yalçın, Hüseyin Cahit, *Siyasal Anılar* (Political Memoirs), ed. Rauf Mutluay, T. İş Bankası, Istanbul 1976
Yalman, Ahmed (Ahmet) Emin, *Turkey in My Time*, University of Oklahoma 1956
Yılmaz, Veli, *1nci Dünya Harbinde Türk-Alman İttifakı ve Askeri Yardımlar* (The Turkish-German Alliance and Military Aid in the First World War), Ege Seramik, Istanbul 1993
Yüksel, Murat, *Ali Şükrü Bey ve Topal Osman Ağa* (Ali Şükrü and Lame Osman), Yunus Dergisi, Trabzon 1993

Zürcher, Erik Jan, *The Unionist Factor*, Brill, Leiden 1984 (references are to this work, unless otherwise specified)
——*Opposition in the Early Turkish Republic: The Progressive Republican Party 1924–1925*, Brill, Leiden 1991
——*Turkey: A Modern History*, I.B. Tauris, London 1993

الموسوعات

AnaBritannica (Turkish edition of *Encyclopaedia Britannica*), 1st edn, Ana Yayıncılık, Istanbul 1986–90
Encyclopaedia of Islam, 2nd edn (*EI²*), I–III, Luzac, London; IV–, Brill, Leiden 1954–

نبذة عن المؤلّف

أندرو مانجو

مؤلّف بريطاني وُلد في تركيا في سنة 1926 لأسرة أنجلو روسية. وهو شقيق المؤرّخ البريطاني المرموق والأستاذ في جامعة أكسفورد سيريل مانجو. انتقل إلى بريطانيا في سنة 1947، ودرس في جامعة لندن. ويحمل شهادة دكتوراه في الأدب الفارسي. انضمّ إلى القسم التركي في البي بي سي، وأصبح منسّق البرنامج التركي، ثم رئيس قسم جنوب أوروبا في الإذاعة. تقاعد في سنة 1986، وتوفّي في سنة 2014.

من مؤلّفاته:

- من السلطان إلى أتاتورك – تركيا، 2009 (*From the Sultan to Atatürk -Turkey*)
- تركيا والحرب على الإرهاب، 2005 (*Turkey and the War on Terrorism*).
- الأتراك اليوم، 2004 (*The Turks Today*).

نبذة عن المترجم

عمر سعيد الأيوبي
يعمل في الترجمة والتحرير منذ أكثر من خمس وعشرين سنة. ترجم عدداً من الكتب نُشر بعضها ضمن منشورات «كلمة» مثل:
«النظم البريدية في العالم الإسلامي قبل العصر الحديث» لآدم سيلفرشتاين، و«المرأة في حياة نابليون» لكريستوفر هيبرت، و«الموت الأسود» لجوزيف بيرن، و«الناتج المحلي الإجمالي: تاريخ موجز» لديان كويل.

أتاتورك

السيرة الذاتية لمؤسّس تركيا الحديثة

مصطفى كمال أتاتورك شخصية مثيرة للجدل، يمتزج في سيرته الذاتية المتعدّدة الروايات الخيـال في الواقـع. ويرى كثيرون أنه بطل قومي أنشـأ دولة تركيـا الحديثة من حطام الإمبراطورية العثمانية. بينما يرى المسـلمون التقليديون فيه طاغية علمانياً ويحمّلونه وزر إلغـاء الخلافة. ويعتبره آخرون مجرّد دكتاتور يفتقر إلى المبادئ. وفي هذه السـيرة الذاتية الكثيفـة والممتعة، يعيد أندرو مانجـو رواية حياة أتاتورك متجنّبـاً التمجيد والتبجيل والتهجّـم والنقد العنيف على حدّ سـواء. ويـزن بحكمة بين الروايـات المتناقضة في الغالب، مسـتعرضاً بدقّة وشـمول مختلف المصادر التركية والأجنبية. فيرسـم صورة مفصّلة ومتوازنة عن بـاني الجمهورية التركية، وعن مواجهاته مـع أوثق مؤيّديه وألدّ أعدائه.

«أفضـل الروايات الموجزة التي اطلعـت عليها عن انحطـاط الإمبراطورية العثمانية. الرواية تستحوذ على القارئ، ولا تقدّم كل الوقائع عن الحياة المهنية لأتاتورك فحسب، وإنما ترسم أيضاً صورة مقنعة عن الرجل بأكمله».

جيوفري لويس







السعر 160 درهماً



9 789948 393733